

في ظلال القرآن العنبرية

شرحاً جامعاً مبسّراً وموثقاً بأقوال علماء القراءات السابقين والمعاصرين
حول الشاطبية والذرة

إعداد

قديري به محمد به عبد الوهاب

المجاز والمنهاج بالقراءات العشر قراءة وإقراء

المجلد الأول

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

بِإِذْنِ اللَّهِ

سنبداً في شرح وتطبيق عملي للكتاب
 وختمة كاملة للقرآن إفراداً وجمعاً
 - بطريقة الجمع بالوقف - من كتابنا
 (إتخاف المهرة في جمع العشرة)
 على موقعنا / قدرى عبد الوهاب

www.facebook.com/kadryabdelwahab ١٩٧٣
[Twitter@kadryabdelwahab](https://twitter.com/kadryabdelwahab)

www.youtube.com/kadryabdelwahab ١٩٧٣

وكتاب: (المهرة في جمع القراءات العشر)، في مكتبة ابن كثير - الكويت - حولي - ش/
 المثني - وفي القاهرة/ دار الآثار - ٢٨ ش/ منشية التحرير - عين شمس الشرقية -
 ت وفاكس/ ٢٦٤٢٢٣٢٣ - ت ٢٦٣٦٣٧٨٦

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أوصي إخواني جامعي القراءات العشر بكتابنا السابق:

(المهرة في جمع القراءات العشر)

فهو دليلك عند القراءة، ودليل شيخك عند الإقراء، وكل منصف طالعه أثنى عليه، فهذا الكتاب بدون مبالغة أقول فيه كلمة حق، لا لأنه كتابي، ولكنها حقيقة ستعرفها عند النظر فيه بإنصاف، فالكتاب (لا غنى عنه لكل قارئ) يريد إجازة بحق، وسنداً متصلاً برسول الله

(ﷺ) بصدق، دون أن ينسى أي وجه من أوجه القراءات والروايات، فهو يحدد لك

خطوات الجمع بالوقف لجميع آيات القرآن الكريم كاملة في قمة الضبط والدقة

والإحكام والإتقان، بذكر القراء والرواة، وأمام كل قارئ وكل راوٍ الكلمة القرآنية التي سيعطف من عندها فقط دون تفصيل وبيان، ليعرف القارئ الماهر كيفية الأداء لتلك الكلمة حتى نهاية الآيات، ولم أكتب من اندرج مع كل قارئ ليسأل الشيخ تلميذه عن ذلك، لذا:

فضعُ أيها الشيخ هذا الكتاب أمامك فهو دليلك كي تقرئ الطلاب دون نسيان أي وجه من أوجه القراءات والروايات وقمت بتفصيل ووضع أحكام القراء والرواة قبل كل ربع، وبعض التنبهات المهمة من تحريرات (ابن الجزري والجمزوري وصاحب إتحاف البرية

والسفاسقي والإبياري والإمام المتولي والضباع وغيرهم.....)

وكتاب: (المهرة في جمع القراءات العشر)، في مكتبة ابن كثير - الكويت - حوالي - ش/

المنى - وفي القاهرة/ دار الآثار - ٢٨ ش/ منشية التحرير - عين شمس الشرقية -

ت وفاكس/ ٢٦٤٢٢٣٢٣ - ت ٢٦٣٦٣٧٨٦

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

كلمة شكر وتقدير

جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا كُلَّ الْقَائِمِينَ عَلَى طَبَاعَةِ الْكِتَابِ

(مديراً) و(أعضاءً) و(منسقين) ومراجعين، و(عاملين) و(موزعين)
وإداريين،

أقدم لكم الشكر والدعاء والتقدير مني ومن كل طالب علم للقراءات على حبكم وإخلاصكم في خدمة القرآن وعلومه، وأسأله - سبحانه وتعالى - أن يحتم لي ولكم بالإيمان، وأن يمن عليّ وعليكم وعلى والديّ وأشياخي وأحبيي بالنظر إلى وجهه الكريم في دار الجنان، إنه ﴿رَبُّوْكَ زَجِيْمٌ﴾ ﴿جَوَادٌ كَرِيْمٌ﴾ ﴿وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ﴾، ونفع الله صاحبه بالعلم، وزينه بالحلم بمنه وكرمه، والله أسأل أن يجعل كل ما تقدمونه من خير في موازين حسناتكم:

يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿﴾
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

إهداء إلى (أستاذنا وشيخنا وحبينا)

الأستاذ الدكتور/ أحمد بن عبد الفتاح بن عبد الحكيم /حفظه الله ورعاه.

- اللهم اجعله واجعلنا ممن لهم: ﴿الْحَسَنَى وَزِيَادَةً وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهُهُمْ قَدْرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾
- اللهم اجعله واجعلنا ممن لهم: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقولون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (٢١) ﴿الَّذِي أَلْطَمَنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقولون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ وَأَوْثَقْنَا الْأَرْضَ نَتَّبِعُ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾
- اللهم اجعله واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾
- واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿يَنْعَبَادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾
- واجعلنا ممن يقال لهم: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾ (٢٢) ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾
- فاللهم اجعلنا ممن: ﴿يَدْخُلُونَهَا يُحَلِّتُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾
- واجعلنا ممن قيل فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَلِّبِينَ﴾ (٢٣) ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ والله أسأل أن يجمعنا ربنا: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (٢٤) ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾

اعلم أيها القارئ الكريم / أن أسانيد وإجازات المؤلف في:
 (تحفة الأطفال) للعلامة/ سليمان الجمزوري) (و) المقدمة الجزرية) للعلامة / ابن
 الجزري)

(وسند وإجازته في رواية (حفص عن عاصم) من طريق الشاطبية) من الشيخ/ حميس
 عبد العظيم

(وسند وإجازته في القراءات السبع المتواترة من طريقي الشاطبية، وقراءة أبي جعفر
 إفراداً من الشيخ/

معزوز بن عبد الرحيم أبي ربيع.

(وسند وإجازته في القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة) من الأستاذ / عبد
 العزيز فاضل

وذكر شروط الإجازة والسند في القراءات العشر لمن يقرأ عليه،
 (والطرق المثلى لحفظ القرآن وإتقانه وتثيته)

(ورحلة المؤلف معه)

(وذكر مشايخه الفضلاء) (وكلّ مَنْ تعلّم منهم واستفاد)

(وبعض آداب القارئ والمقرئ)

(وأسئلة المهرة قبل السند والإجازة بال عشرة)

وكيفية جمع القراءات العشر في ختمة واحدة بطريقة الجمع بالوقف

(كل ما سبق ذكره في نهاية المجلد الثاني من الكتاب)

وأملّي في ربّي أن يكسوّ عملي وعملكم ثوب القبول،

وأن ينفع به العاكفين على دراسة هذا العلم الجليل،

وأن يضعه في كفة الحسنات من ميزان عملي وعملكم

وأن يجعله لي ولكم ضياءً ونوراً يسعى بين أيدينا:

﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿﴾

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

والآن جاء موعدنا مع بيان منهجي في هذا الكتاب

١- كتبت البيت المقصود بيانه وشرحه وتوضيحه من نظم الشاطبية والدررة، وقسمت الأبيات حسب المعنى مع تشكيلها وضبطها معتمداً على الله - وحده- ثم على النسخة (الجديدة المنقحة) لفضيلة الشيخ/ محمد تميم الزعبي- حيث اعتمد في تصحيحها وضبطها على الشيخ الأستاذ العلامة أحمد بن عبد العزيز الزيات- رحمه الله- أعلى القراء سناً في مصر، والشيخ فتح محمد إسماعيل شيخ قراء باكستان، والشيخ عبد العزيز عيون السود.

٢- كتبت الموضوع المراد من قول الشاطبي في البيت باللون الأحمر.

٣- جعلت رموز القراء والرواة في البيت باللون الأحمر للبيان والتمييز.

٤- بينت القراءات الواردة للمرموز لهم في البيت أولاً، ثم بينت معاني كلمات الرمز ثانياً، ثم ذكرت قراءة الباقيين ثالثاً.

٥- هناك بعض اللمسات الجمالية من تفكير العبد الفقير مؤلف الكتاب، وهي قليلة جداً ذكرتها في موضعها، والله أسأل أن أكون موفقاً فيها، وإلا فأسأله العفو عني

وعن زلاتي وهفواتي، وأقول كما قال الشاطبي:

إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْيَادِي تَمُدُّهَا أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأَخْطَلَا

٦- التزمتُ بنصوص العلماء والشُّرَّاح مع عزو كل قول لقائله، فمن بركة العلم إسناد كل قول لقائله، ولم أذكر أقوال العلماء على حسب ترتيب الزمان، بل على حسب ما تيسر لي، فقد أذكر قول السنخاوي، ثم أبا شامة، ثم الضباع، ثم القاضي، وقد أبدأ بذكر: أبي شامة، ثم السنخاوي... إلخ (وَالأمرُ لَيْسَ مُهَوَّلاً).

٧- إذا قلتُ: وقرأ الباقون كـ (حَفْص)، فتارة أُبين القراءة وأقيدُها بالحركات، وتارة أسكتُ عن البيان والتقيد، إذ إن (رواية حَفْص) معروفة لدى طلاب القراءات (وَالأمرُ لَيْسَ مُهَوَّلاً).

٨- إذا قال الإمام السنخاوي: قال الشيخ، فالمراد شيخه الشاطبي.

٩- إذا قال الإمام أبو شامة: قال الشيخ، فالمراد شيخه الإمام السنخاوي.

١٠- لم أتعرض لإعراب الأبيات، ولا لتوجيه القراءات - إلا نادراً جداً - فلها كتب خاصة بذلك.

١١- ذكرت التحريرات التي ينبغي مراعاتها أثناء القراءة في المسألة الواحدة، فذكرت تحريرات الجُمُزوري وصاحب إتحاف البرية وغيرهم، وإن كان قولاً واحداً يكفي عن الجميع،

واعلم أن العلامة الجمزوري وصاحب إتحاف البرية في تحريراتهم على الشاطبية غالباً ما يذكرون بيت الشاطبي أولاً أو جزءاً منه ثم يذكرون ما فتح الله عليهم من تقييد لكلام الشاطبي أو إجمال على حسب ما ذكره العلماء المحررون، فجزى الله الجميع خيراً الجزاء.

١٢- قد يكون هناك تكراراً في الإجابة على بعض الأسئلة، وذلك لمعرفة أقوال بعض العلماء في المعاني

الواردة في بيت الشاطبي، وإن كان قولاً واحداً يكفي عن الجميع.

١٣- أريد منك أن تكتب شرحاً مختصراً على أبيات الشاطبي وابن الجزري في بداية شرح الباب.

١٤- لا بد من قراءة بيت الشاطبي قراءة صحيحة، ومعرفة الموضع المراد، والقراءات الواردة في البيت، ومعرفة كيفية استنباط القراءة من النظم، هذا هو المهم والأهم، بعد ذلك يحاول الطالب أن يفهم معاني الكلمات، وأن يُعْمَلَ فكره وعقله في استخراج الأسرار البلاغية والجمالية في كلمات الشاطبية.

١٥- هناك أسئلة في نهاية المجلد الثالث فاحرص على إجابتها، وهناك تلخيص شامل لأصول وفرش كل قارئ وراو على حدة في المجلد الثالث.

١٦- قلت في كتابي السابق (المهرة في جمع القراءات العشر) في منهج الكتاب ما يلي:

(لم أذكر أبداً استدراكات (أبي شامة) على الشاطبي، فكثير من المواضع - وإن وافق بعض العلماء على استدراكات (أبي شامة) - وجدتُ بعد البحث والتمحيص والنظرة الواعية والفتوح الربانية على بعض عبادته وكثرة الاستغفار أنها مردودة وباطلة، وهذا البحث يطول ذكره كثيراً فلا داعي للإطالة، إلا أني أثرت ذكر بعضها هنا كي نبحت فيها. وأخيراً أقول: إن وجدت خطأ علمياً أو مطبعياً فتفضل عليّ، وراسلني مشكوراً ماجوراً، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه. وأقول كما قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد:

مَنْ عَابَ عِيّاً لَهُ عَذْرُ فِلا وَزِرا	يُنْجِيهِ مِنْ عِزْمَاتِ اللُّومِ مِثْرا
وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُ بِنِيَّتِهَا	خَلَدَ مَا صَفَا وَاحْتَمَلَ بِالْعَفْوِ مَا كَدِرا
إِنْ لَا تَقْذِي فَلَا تَقْذِي مِشَارِجِها	لَا تَزِرُنْ نِزْوراً أَوْ تَرَى غِزْرا

ومستغاث به في كل ما حذرا
ألطافه تكشف الأسواء والضررا
يرجوا سواك فقد أودى وقد خسرا
ومنك مبتغياً وفيك مصطبرا

والله أكرم مأمول ومعتمد
يا ملجأ الفقرا والأغنياء ومَن
أنت الكريم وغفار الذنوب ومَن
هب لي بجودك ما يرضيك متبعاً

مراجع الكتاب وأسماء العلماء

- ١- (فتح الوصيد في شرح القصيد) لـ علم الدين عليّ بن محمد أبي الحسن السخاري.
- ٢- (إبراز المعاني من حرز الأمامي) للإمام أبي شامة.
- ٣- (اللآلئ الفريدة) للإمام أبي عبد الله الفاسي.
- ٤- (شرح شعلة) للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي.
- ٥- شرح الجعبري على متن الشاطبية المسمّى كنز المعاني في شرح حرز الأمامي.
- ٦- العقد النضيد في شرح القصيد/ للسمين الحلبي.
- ٧- (سراج القارئ) لـ/ ابن القاصح.
- ٨- (إرشاد المرید) في الشاطبية، و(البهجة المرضية) في الدرّة، لـ/عليّ بن محمد الضباع.
- ٩- (الوافي) في الشاطبية و(الإيضاح) في الدرّة، و(البدور الزاهرة)، للإمام/عبد الفتاح القاضي.
- ١٠- شرح الدرّة للنويري. تحقيق الشيخ/ عبدالرافع بن رضوان بن عليّ الشرقاوي.
- ١١- الغرّة البهية في شرح الدرّة المضية. للشيخين/ أحمد بن عبد الجواد بن عبد اللطيف. والشيخ/ ابن حسين بن عطية بن عبد الجواد.
- ١٢- كتاب/ القبس الجامع في قراءة الإمام نافع للشيخ (عطية قابل نصر).
- ١٣- عقيلة أتراب القصائد للإمام الشاطبي (نظم كتاب المقنع) للإمام/ أبي عمرو الداني.
- ١٤- النفعات الإلهية في شرح الشاطبية: للشيخ/ محمد عبد الدايم حميس.
- ١٥- واعتمدنا بفضل الله على (تحريرات) العلماء الأثبات وهم:
ابن الجزري، والجزموري، والإبياري، المتولي، والسفاقسي، محمد بن عبد الرحمن الخليجي، والطبي، وصاحب إتخاف البرية وهو الإمام/ محمد بن خلف الحسيني وغيرهم من العلماء.
- ١٦- أضواء البيان في تفسير القرآن. للعلامة/ محمد الأمين الشنقيطي.
- ١٧- في ظلال القرآن. الأستاذ/ سيد قطب. رحمة الله ورضوانه عليه. أمين أمين أمين أمين أمين.

قال الشاطبي: (فَأَذِرِ الْأُصُولَ لِتَأْصِلَ) وقال العلماء: (مَنْ ضَيَّعَ الْأُصُولَ حُرِمَ الْوَصُولُ)
(الجدول المنظم لدراسة أصول الشاطبية والدررة) (والختمة القرآنية المباركة) إفراداً أو جمعاً

من كتابنا (المهرة في جمع القراءات العشر)

١- اختبار في حفظ القرآن وفهم أحكام تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية.

٢- التعريف بعلم القراءات، أصوله، وثمرته، وحكمته، وأدلتها، وإعجازه... إلخ

ص ١٨

٣- بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي التَّنْظِيمِ أَوْلَا إِلَى هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ ص ٢٥

٤- وَإِنْ كَتَبَ اللَّهُ أَوْثُقُ شَافِعِ إِلَى عَلَيْكَ بِهَا مَا عَشْتِ فِيهَا مَنَافِسًا

٥- جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَنَّمَا إِلَى لَهُمْ طَرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ

ص ٤٧

٦- وَهَذَا أَنَا ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ إِلَى وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ

ص ٦٧

٧- وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَيَأْتِي بَضِدِهِ إِلَى وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ ص ٩٩

٨- استكمال: وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَيَأْتِي إِلَى وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ ص ٩٩

٩- أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَّابُهَا إِلَى وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوَيْتَامُ وَرُوحُهُ

ص ١٣٩

١٠- وَعَشْرٌ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غِيْبَةٍ فَعَبَّ إِلَى يَا رَبِّ أَلَّتْ اللَّهُ حَسْبِي

١١- (باب الاستعاذة) كاملاً . ص ١٦٠

١٢- باب البسمة كاملاً . ص ١٦٨

١٣- سورة أم القرآن (الفاتحة) . ص ١٨٨

(اختبار شفهي وتحريري في كل ماسبق)

(الإدغام الكبير) ص ٢٠٧

١٤- وَذُوْلِكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقَطْبُهُ إِلَى وَيَنْقَوِي مَا لِحْ تُمَّ يَا قَوْمٍ مَنْ بِلَا

١٥- وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِكُوْبِهِ إِلَى وَقَبْلَ بَيْسَانَ الْيَاءِ فِي الْإِلَاءِ

١٦- وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا إِلَى وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ

ص ٢٢٨

- ١٧- وفي عَشْرِيهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا إلى حُذِّ الْعَمَوُ وَأَمْرٌ تَمُّ مِنْ بَعْدِ ظَلَمِيهِ
- ١٨- (باب هاء الكناية). إلى وَالزَّلْزَالُ حَيْرًا يَرَهُ بِهَا ص ٢٦٠
- ١٩- وَعَى نَفَرٌ أَرْجَنُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ صَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا وَأَسْكِنَ نَصِيرًا فَازَ وَأَكْسِرَ لغيرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوصَلَ
- ٢٠- باب (المد والقصر): شرح أحكام (المد المنفصل والمتصل). ص ٢٨٠
- ٢١- شرح أحكام البدل) لورش. ص ٢٩٣
- ٢٢- وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ إلى أول أحكام اللين المهموز وغير المهموز ص ٣٠٢
- ٢٣- أحكام اللين المهموز وغير المهموز. ص ٣٠٩
(اختيار شفهي وتحريري في كل ماسبق)
(باب الهمزتين من كلمة) ص ٣١٦
- ٢٤- وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ إلى وَفِي آلِ عَمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ
- ٢٥- وَطَهُ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ بِهَا إلى وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا
- ٢٦- وَأَضْرَبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً إلى وَفِي آلِ عَمْرَانَ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ
- ٢٧- (باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما). ص ٣٤١
- ٢٨- (الهمزتان من كلمتين حال اختلافهما). ص ٣٥١
- ٢٩- (باب الهمز المفرد) كاملاً. ص ٣٥٨
- ٣٠- (باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها) ص ٣٧٣
- ٣١- مذهب (حمزة) في السكت من طريقي: (فارس، وظاهر بن غلبون). ص ٣٧٨
- ٣٢- حكم ﴿ءَأَلْتَن﴾ موضعي يونس ص ٣٨٦
- ٣٣- وَقُلْ عَادًا أَلَاؤُنِي يَأْسُكُنَ لَامِهِ وَنَقُلْ رِدَاً عَنِ نَافِعٍ وَكِتَابِيهِ ص ٣٩٢
(اختبار شفهي وتحريري في كل ماسبق)
- باب وقف (حمزة وهشام) على الهمز ص ٣٩٧
- ٣٤- وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إلى كَقَوْلِكَ أَتَيْتُهُمْ وَنَيْتُهُمْ
- ٣٥- وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْحَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا
فَفِي أَلْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ
.....

٣٦- مذهب الأَخْفَش في نحو: ﴿الْخَطِئُونَ﴾ ﴿سُيِّئَتْ﴾، ﴿سُيِّئُوا﴾ إلى نهاية الباب.

٣٧- (باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن) كاملاً. ص ٤٤٤

٣٨- باب اتفاهم في إدغام: ﴿إِذْ﴾ ﴿قَدْ﴾ إلى نهاية باب حروف قربت مخارجها. ص ٣٦٨

٣٩- باب أحكام النون الساكنة والتنوين. ص ٤٨١

(اختبار شفهي وتحريري في كل ما سبق)

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين ص ٤٨٧

٤٠- وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ إِلَى وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِيِّ مُيَّلاً

٤١- وَرُءَيْبَى وَالرُّبَيَّاءُ وَمَرْضَاتٍ كَيْفَمَا وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ

٤٢- وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا إِلَى وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا

٤٣- وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ ... إِلَى وَيَكْوِيلَتَيَّ أَنَّى وَبِحَسْرَتِكَ ط_____وُوا

٤٤- وَكَيْفَ الثَّلَاثِيَّ غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي إِلَى وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ

٤٥- وَإِضْجَاعُ ذِي رَأَيْنِ حَجَّ رُوَائِهِ إِلَى مُسْمَى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ

٤٦- (باب مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث وقفاً) كاملاً. ص ٥٦١

(اختبار شفهي وتحريري في كل ما سبق)

٤٧- (باب الراءات) كاملاً. ص ٥٧٠

٤٨- وَلَا بَدَأَ مِنْ تَرْقِيْقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ ص ٥٨١

٤٩- (باب اللامات) كاملاً. ص ٥٨٩

٥٠- (باب الوقف على أواخر الكلم) كاملاً. ص ٦٠١

٥١- (باب الوقف على مرسوم الخط) كاملاً. ص ٦١٥

٥٢- (ياءات الإضافة) ص ٦٣٣

٥٣- وَأَيَسْتُ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ إِلَى وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخَطَابُ هُ

٥٤- وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا إِلَى وَمَالِي فِي يَسٍ سَكَنٌ فَيَتَكَمَّلًا

(ياءات الزوائد) ص ٦٧٠

٥٥- وَذَوْلِكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا إِلَى وَفِي التَّمَلِّ آتَانِي وَيُفْتَحُ

٥٦- وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقٌّ جِنَاهُمَا إِلَى وَمَا خَابَ ذُو جِدِّ إِذَا

(جدول أصول الدرّة)

٥٧- مقدمة ابن الجزري، باب البسملّة وأم القرآن.

٥٨- الإدغام الكبير.

٥٩- هاء الكناية، والمدّ والقصر

٦٠- الهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين.

٦١- الهمز المفرد.

٦٢- النقل والسكت والوقف على الهمز.

٦٣- الإدغام الصغير، والنون الساكنة والتنوين.

٦٤- الفتح والإمالة، والراءات واللامات والوقف على المرسوم.

٦٥- ياءات الإضافة، وياءات الزوائد.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الإمام الشاطبي في سطور

هو الإمام التقي النقي وليّ الله أبو محمد القاسم بن فيّره (بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء ومعناه بلغة الأندلس: الحديد) بن خلف بن أحمد السرعيني الشاطبي المقرئ، وكان مشهوداً له بالعلم والتقوى والصلاح، موصوفاً بالزهد والعبادة، وكان ذكياً فطناً، كثير القنون، منقطع النظر، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية وعلومها، وكان ذا صيانة لقوله ولفظه.

مؤلفاته:

- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع (الشاطبية).
- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد وهي في بيان رسم المصحف.
- ناظمة الزهر في عدّ آي السور.
- قرأ عليه بالسبع: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسيّ، وعبد الرحمن بن سعيد الشافعيّ، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبيّ، وأشهرهم/ علم الدين أبو الحسن عليّ السخاوي صاحب (فتح الوصيد في شرح القصيد).

ثناء العلماء عليه:

قال عنه الإمام السبكي: كان الشاطبي من العلماء المتورّعين، وأولياء الله المخلصين.
وقال أبو شامة:

لقيت جماعة فضلاء فازوا بصحبة شيخ مصر الشاطبي
وكلهم يعظمه كثيراً كتعظيم الصحابة للنبي
قلت: وهذا فيه من المبالغة ما لا يخفى، ولا يلزم من التشبيه التشبه من كل وجه، فهو هنا أمر نسبي.

وقال قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان: كان الشاطبي عالماً بكتاب الله ﷻ قراءة وتفسيراً، وبحديث رسول الله ﷺ ميرزاً فيه، وكان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحح النسخ من حفظه، وكان أوحد في علم العربية واللغة.
وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في (البداية والنهاية): كان الشاطبي ديناً خاشعاً ناسكاً، كثير الوقار، لا يتكلم فيما لا يعنيه.

وقال الذهبي: الشيخ الإمام، العالم العامل، القدوة، سيّد القراء، المقرئ: كان إماماً عالماً ذكياً رأساً في القراءات حافظاً للحديث.

وقال ابن الصلاح: كان أحد القراء المجوّدين، والعلماء المشهورين، والصلحاء الورعين، صنف هذه القصيدة

التي لم يسبق إلى مثلها، ولم يلحق بما يقارها (يقصد حرز الأمانى ووجه التهاني)، قرأ عليه الأعيان والأكابر، ولم يكن بمصر في زمنه مثله في تعدد فنونه وكثرة محفوظه.

(ثناء العلماء على قصيدة الشاطبي)

قال أبو شامة: (ثم إن الله تعالى سهّل هذا العلم على طالبه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - من قصيدته المشهورة المعروفة بحرز الأمانى، التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر، فبذ الناس من مصنفات القراءات وأقبلوا عليها لما حوت من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات مع صغر الحجم وكثرة العلم).

وقال الذهبي: (وقد سارت الركبان بقصيدته، وحفظها خلق لا يحصون، وخضع لها فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحنّاق القراء، فلقد أبدع وأوجز وسهّل الصعب).

وقال ابن الجزري: ومن وقف على قصيدته - يعني الشاطبي - علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نُظِمَ على طريقها، ولقد رُزِقَ هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة منه، إلى أن قال - رحمه الله تعالى - ولا أعلم كتاباً حُفِظَ وعُرضَ في مجلس واحد وتسلسل بالعرض إلى مصنفه كذلك إلا هو.

وقال الجعبري: لعمرى لقد أحكم النظم. وقال الضباع: نظمته في غاية المتانة.

وقال القاضي: نظمته آية في قوة الألفاظ وسمو المعاني.

ونقل الإمام القرطبي أن الشاطبي لمّا فرغ من تصنيفه هذا طاف به حول الكعبة مراراً

عديداً، وكلما جاء في أماكن الدعاء قال: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ

وَالشَّهِدَةِ﴾ رب هذا البيت العظيم، انفع بها كل من قرأها.

ولقد أصبحت الشاطبية من المراجع الأساسية المعتمدة في جامعات العالم الإسلامي لما حوته من القراءات السبع المتواترة بأسلوب جميل، فهي غزيرة المادة العلمية، جزلة العبارة، مشرقة في بلاغتها وبيانها، حلوة في عبارتها، وفيها آداب سامية نادى أهل القراء أن يتمسكوا بها، ويلاحظ فيها غيرته على كتاب الله، وعلى القراءات، وردّه على النحاة الذين جعلوا النحو ميزاناً يزنون القراءات عليه، فإذا خالفت قراءة قارئ قاعدة في النحو (م ٢ - في ظلال القراءات - ج ١)

عندهم، طعنوا في هذه القراءة، وهذا مقام محذور لا تقلد فيه أئمة النحو، بل القراءة متى ثبتت وتواترت فيجب قبولها والتسليم لها، وبالجمله فإن القصيدة تحتوي على علوم كثيرة في القراءات والنحو والبلاغة والآداب والأخلاق. ولقد أحسن قول القائل:

لله در الشاطبي الذي أهدى لنا الدر بنظم غلا
قصيدة جلّت عن الشعر بل عروس حسن قد غدت تجتلا
حرز الأماني أحرزت للمني وجه التهاني فأنه متقبلاً
يقول من ذاق جنا شهدها لله ما أعذب ما أنهلا
أعجوبة تعجب كل الوري لكنها تعجز كل الملا
تكاد تعدّ له آية تعجز من قد رام أو مثلاً
فلو يشاء مبتكر مثلها قالت قوافيها الكل: لا

(التعريف بعلم القراءات)

قال الشيخ/ عطية قابل نصر) في كتابه/ القبس الجامع في قراءة الإمام نافع:

القراءات لغة: جمع قراءة، بمعنى وجه مقروء به، وهي مصدر للفعل قرأ، وقد يطلق الأولون عليها حرف، فيقال: قرأ بحرف (عاصم)، وفي اصطلاح العلماء: علم يُعرف به كيفية نطق الكلمات القرآنية واختلافها معزواً لناقله، وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث البحث في أحوالها الأدائية من مد وقصر وإبدال ونحو ذلك، واستمداد أدلته: من السنة والإجماع، وأما كفيته: فمن قراءة النبي ﷺ ومن بعده من الصحابة والتابعين والقراء، وحكمه: فرض كفاية، ومسائله: هي ما يذكر فيه من القضايا مثل قولنا: (يبدل كل همز ساكن للسوسي حرف مد إلا ما استثني...) إلخ، ونسبته: هو من العلوم الشرعية، وفائدته: صيانة القراءان الكريم من التحريف والتغيير، واستنباط الأحكام الفقهية نتيجة لاختلاف القراءات، والتسهيل والتخفيف على الأمة، وغايته: معرفة ما يقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وفضله: من أشرف العلوم الشرعية لتعلقه بكلام رب العالمين، ووضعه: أئمة القراء، وقيل: (أبو عمر حفص بن عمر الدوري) أحد الرواة عن (أبي عمرو البصري)، وقيل: (أبو عبيد القاسم بن سلام)، وقيل غير ذلك.

(نزول القرآن على سبعة أحرف)

قال الشيخ / (عطية قابل نصر): لا شك أن موضوع القراءات القرآنية موضوع مهم لتعلقه بأقدس شيء في الوجود وهو كتاب الله تعالى، ومن المعلوم أن خصوم الإسلام وأعداءه طعنوا في القراءات، وألصقوا بها بعض الشبهات، وأدَّعوا بأنها محض اجتهاد وليست وحيًا، والحقيقة التي لا يكابر فيها مسلم أن القراءات وحي من السماء، والخلاف فيها مبني على نطق الوحي، وليس على رأي صحابي، أو اجتهاد قارئ، والقراءات القرآنية مرتبطة بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ونص عليها حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه). وأخرج البخاري ومسلم عن (عمر بن الخطاب ؓ) قال: سمعت (هشام بن حكيم بن حزام) يقرأ (سورة الفرقان) في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره - أي أئب عليه - في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلبَّيته برداءه فقلت: مَنْ أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أفوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ (سورة الفرقان) على حروف لم تقرئها، فقال رسول الله ﷺ اقرأ يا (هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا (عمر)، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال: كذلك أنزلت، (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه). وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن (أبي بن كعب ؓ) قال: دخلت المسجد فصليتُ فقرأتُ النحل، ثم جاء رجل آخر فقراها على غير قراءتي، ثم دخل رجل آخر فقراً بخلاف قراءتنا، فدخل في نفسي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فأخذتُ بأيديهما، فأتيت بهما النبي ﷺ فقلتُ: يا رسول الله، استقرئ هذين، فقرأ أحدهما، فقال: أصبت، ثم استقرأ الآخر، فقال: أحسنت، فدخل في قلبي أشد مما كان في الجاهلية من الشك والتكذيب، فضرب رسول الله ﷺ صدري وقال: أعاذك الله من الشك، وخسأً عنك الشيطان، ففضت عرقاً، فقال: أتاني جبريل فقال: (اقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: إن أمي لا تستطيع ذلك، حتى قال سبع مرات، فقال لي: اقرأ على سبعة أحرف). وعن (ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أقرأني جبريل على حرف فراجعت فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) متفق عليه. وعن (أبي بن كعب ؓ) قال: (إن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فأناه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف فقال: أسأل الله معافاته

ومغفرته وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا) رواه مسلم.

س: ما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف؟

ج: قال الشيخ/ (عطية قابل نصر): ١- التخفيف والتيسير على الأمة المحمدية - كما ذكرنا من قبل - لأن العرب الذين أنزل القرآن بلغتهم ألسنتهم مختلفة ولهجاتهم متباينة، فلو كلفهم الله مخالفة لهجاتهم والعدول عنها إلى غيرها لشق ذلك عليهم.

٢- جمّع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها وهو لسان قريش، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة، فكان القرشيون يصطفون ما راق من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب، فنزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية، ومن هنا صح أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، ذلك أن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين.

٣- التوسعة على الأمة في الأحكام الفقهية المترتبة على اختلاف القراءات كما هو معلوم .

٤- تعضيدها لفن التفسير بحيث لا يستغني عنها أحد من المفسرين.

٥- تبيين حكماً مجعاً عليه.

٦- اختلاف القراءات فيه من دقيق الإشارات، وكمين الأسرار، ولطيف الحكم ما يكل عنه الوصف ويقف دونه البيان، فما من قراءة إلا وهي تدل على نهاية البلاغة وكمال الإعجاز والفصاحة والبيان.

س: ما المراد بالأحرف السبعة؟

ج: هناك مذاهب كثيرة منها: مذهب الإمام (أبي الفضل الرازي)، وهو اختيار الإمام (الزرقاني) في (مناهل العرفان)، والشيخ (عبد الفتاح القاضي) في (الوافي)، وحاصله أن المراد بالأحرف السبعة هي الأوجه التي يقع بها التغاير والاختلاف، وهذه الأوجه لا تخرج عن سبعة، وهي:

١- اختلاف الأسماء في (الإفراد والثنية والجمع)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَحْطَطَ بِهِ خَطِيئَتَهُ﴾ قرئت بالإفراد، والجمع هكذا: (خطيئته)، ونحو قوله تعالى في سورة الزخرف:

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾. قرئت بالإفراد، كما قرئت أيضاً بالثنية.

٢- اختلاف تصريف الأفعال من (ماضي ومضارع وأمر)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ قرئت بالماضي، كما قرئت أيضاً بصيغة الفعل المضارع المجزوم هكذا (يطوِّع)، ونحو قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ﴾ قرئت بالماضي، وقرئت أيضاً بصيغة فعل الأمر هكذا ﴿قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ﴾.

٣- اختلاف وجوه الإعراب، نحو قوله في سورة البقرة: ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَحْسَابِ الْبَحْرِ﴾، قرئت بـ (لا) النافية، كما قرئت أيضاً بـ (لا) الناهية هكذا ﴿وَلَا تُسْأَلْ﴾.

٤- الاختلاف (بالإثبات والحذف)، نحو قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ قرئت بإثبات ﴿هُوَ﴾، كما قرئت أيضاً بحذف ﴿هُوَ﴾ ونحو قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾ قرئت بإثبات الواو وحذفها قبل السين.

٥- الاختلاف (بالتقديم والتأخير) نحو قوله تعالى بسورة آل عمران: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ قرئت هكذا ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾.

٦- الاختلاف (بالإبدال): وهو أن يجعل حرف مكان حرف، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ بحرف الزاي، كما قرئت بحرف الراء هكذا (نُنشِرُها)، ونحو قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿بَيْنَا فَتَبَيَّنُوا﴾ قرئت (فتبَيَّنوا). وكذلك موضعي سورة النساء ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامُ أَسَلَمْنَا لَسْتُمْ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَعَادُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنْ آتَىٰكُمْ فَتَبَيَّنُوا﴾.

٧- الاختلاف في اللهجات: مثل (الفتح والإمالة والإدغام والإظهار وتخفيف الهمز بالتسهيل والإبدال والحذف والإدخال، وغير ذلك كثير). قلت: وهناك أقوال كثيرة

في المراد بالأحرف السبعة، من ضمنها أنها لغات من لغات العرب، وانتصر لهذا الرأي الإمام (السفاقي) في كتابه (غيث النفع)، ومن أراد معرفة هذه الأقوال فليرجع إلى كتاب: (الإتقان في علوم القرآن) أو (معترك الأقران في إعجاز القرآن) كلاهما (للسيوطي)، وكتاب (مناهل العرفان) لـ (الزرقاني)، أو (البرهان) (للزركشي)، أو المدخل لعلوم القرآن لـ د/ (أبو شهبة) .

س: وما صلة القراءات السبع بالأحرف السبعة؟

ج: قال الشيخ / (عطية قابل نصر): لقد توهم بعض الناس أن قراءات الأئمة السبعة هي الأحرف السبعة المذكورة في حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، زاعمين أن قراءة (نافع) حرف من الأحرف السبعة، وقراءة (ابن كثير) هي حرف آخر من الأحرف السبعة، وهكذا باقي قراءات الأئمة السبعة، وهذا الرأي بعيد عن الصواب، ومخالف للإجماع وذلك لأمرين: الأول: أن الأئمة السبعة لم يكونوا قد وجدوا على ظهر الدنيا إبان نزول الأحرف السبعة. الثاني: أن الأحرف السبعة نزلت في أول الأمر للتيسير على الأمة، ثم نُسخ الكثير منها بالعرضة الأخيرة، مما حدا بالخليفة الراشد (عثمان بن عفان ؓ) إلى كتابة المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار، وأحرق ما عداها من المصاحف. والصواب: أن قراءات الأئمة السبعة بل العشرة التي يقرأها الناس بها اليوم هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووردت بها الأحاديث النبوية الشريفة، وهي جميعها موافقة لخط المصاحف العثمانية التي بعث بها الخليفة الراشد (عثمان ؓ) إلى الأمصار، بعد أن أجمع الصحابة -رضي الله عنهم- عليها.

س: هل المصاحف العثمانية اشتملت على الأحرف السبعة؟

ج: قال الشيخ / (عطية قابل نصر): ذهب (الطبري والطحاوي) وغيرهم أن المصاحف على حرف واحد وهو حرف قريش فقط، واستدلوا بقول الخليفة الراشد (عثمان ؓ) للرهط القرشيين (إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم). وذهب جماعة من الفقهاء والقراء إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة في المصاحف العثمانية، واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كانت عند (أبي بكر ؓ) وأن هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها (جبريل على النبي ﷺ)، ومعنى ذلك أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه

الأحرف كلاً أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن الأحرف السبعة. وبيان ذلك فيما يلي:

الوجه الأول: اختلاف الأسماء (إفراداً وجمعاً): نحو قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ فكلمة ﴿لَأَمْتِنَتِهِمْ﴾ في الآية قرئت بالجمع والإفراد، وقد اشتمل عليهما المصحف، إذ كان الرسم العثماني يرسم المفرد في الحروف، ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع.

الوجه الثاني: اختلاف (تصريف الأفعال): نحو كلمة ﴿يَعْكُفُونَ﴾ الأعراف، فقد قرئت بكسر الكاف وضمها، وقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف، لأن هيكل الفعل واحد لا يتغير في الخط، والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً.

الوجه الثالث: اختلاف (وجوه الإعراب): مثل قراءة ﴿لَا تُضَاكِرُ وَالِدَةً﴾ البقرة، فقرئت بفتح الراء وضمها مع تشديد الراء، وقرئت بسكونها مع تخفيف الراء، فإن الرسم يحمل الكل كالوجه السابق.

الوجه الرابع: الاختلاف (بالنقص والزيادة): مثل قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ فقرئت بزيادة ﴿مِنْ﴾، وهما قراءتان متواترتان، وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف، بيد أن رسم الزيادة يوافق رسم المصحف المكي لأن لفظ ﴿مِنْ﴾ زائدة فيه.

الوجه الخامس: الاختلاف (بالتقديم والتأخير): وذلك مثل ﴿فَيَقْسُلُونَ وَيُقْسَلُونَ﴾ التوبة، فقرئ الفعل للبناء على الفاعل في الأوّل والمفعول في الثاني، وقرئ بالعكس، وكلاهما يحملها الرسم العثماني.

الوجه السادس: الاختلاف (بالإبدال): مثل كلمة ﴿تَبَلَّوْا﴾ يونس، قرئت ﴿تَتَلَّوْا﴾ الوجه السابع: الاختلاف بسبب تباين اللهجات: وهذا النوع من الاختلاف يوافق رسم المصحف موافقة تامة، لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير في جوهر الكلمة، مثل: (الإمالة والفتح والتقليل، وغير ذلك).

س: وما سبب اختلاف القراءات؟

ج: قال الشيخ/ (عطية قابل نصر): المراد بالبحث عن اختلاف القراءات هنا، هو الاختلاف في القراءات المتواترة، أما غير المتواترة فلا نتعرض لها، ويرجع السبب في اختلاف القراءات إلى عدة أمور نذكر منها ما يلي: أولاً: أن مرجع هذه القراءات المتعددة إلى السنّة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع، وكذا إلى النقل الصحيح المتصل سنده بالرسول ﷺ، إذ ليس لأحد أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه أو حسب هواه، فيغير عبارة بأخرى، أو كلمة بمرادفها، لأن القراءة سنّة متبعة، وبما يؤيد ذلك أن القراء قد يتفقون في بعض المواضع، وقد يختلفون في بعضها مما يؤكد أن القراءة إنما تؤخذ بالتلقّي والمشافهة، وإن في اختلاف الصحابة -رضي الله عنهم- في القراءة على عهد رسول الله ﷺ لخير دليل على أن القراءة أساسها ومرادها السماع من رسول الله ﷺ والنقل عنه، وليس للقياس أو الاجتهاد في ذلك مدخل.

قال الشاطبي:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَذُوْنِكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً
والمعنى: أي لا مدخل للقياس في القراءات، وإلا لاتسع الأمر في ذلك، فجميع الأوجه والقراءات إنما تعتمد على النقل المتواتر، والتلقّي الصحيح المضبوط، فالزم ما نُقل عن الأئمة وارتضوه، والمراد بالقياس المنفي هنا في البيت هو قياس قاعدة كلية على أخرى مثلها، فلا ينافي وجود قياس الأمثلة بعضها على بعض.

ثانياً: أن الصحابة -رضي الله عنهم- قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك، ومن هنا نشأ اختلاف القراءات.

ثالثاً: أن الخليفة الراشد (عثمان رضي الله عنه) حرص على أن يرسل مع كل مصحف صحابياً يعلم الناس القرآن بما يوافق مصحفهم، فأقرأ كل صحابي أهل إقليمه بما سمعه من رسول الله ﷺ، وقد تمسك أهل كل إقليم بما تلقوه سماعاً من الصحابي الذي أقرأهم، ومن أجل هذا ظهر الخلاف في القراءات، وبقي أهل كل إقليم محتفظين بما تركه فيهم ذلك الصحابي الذي لقنهم القرآن كما تعلمه من رسول الله ﷺ، ثم بقي الرواة عنهم متمسكين بذلك إلى أن تلقاه الأئمة القراء، أصحاب القراءات المشهورة الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يتلونها وينشرونها، فنقلها عنهم الرواة على ذلك الاختلاف الذي أجمع المسلمون على أنه لا يجرح في صحة القرآن وسلامة نقله عن الرسول ﷺ كما لقنهم إياه، ومن هذا كله يتضح لنا أن

الاختلاف في القراءات ليس اختلاف تضاد أو تناقض لاستحالة وقوع ذلك في القرآن، ولكنه اختلاف تنوع وتغاير يصدق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، وذلك تبعاً لما تلقاه الصحابة - رضي الله عنهم - من فم رسول الله ﷺ. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء. وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ محمد ﷺ. وليس من المعقول بحال من الأحوال، والصحابة - رضي الله عنهم - على قرب العهد من رسول الله ﷺ يقتفون أثره، ويترسمون خطاه أن يسمحوا لأحد منهم أن يجيد قيد شعرة عما تركهم عليه رسول الله ﷺ من التوقيف والتعليم، وبخاصة في كل ما يتصل بنقل كتابهم العزيز.

وشروط القراءة الصحيحة كما قال الشيخ / (عطية قابل نصر): القرآن الكريم إنما يتلقى بالرواية والمشافهة، فيرويه الجمع من القراء عن شيوخهم ويتسلسل السند إلى رسول الله ﷺ، ولذلك كان لقبول صحة القراءة شروط ثلاثة: أولاً: (صحة سندها وتواترها عن النبي ﷺ)، ولقد نُقلَ عن المحقق (ابن الجزري) في بيان صحة السند أنه يعني بذلك أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أهل هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم، وثبت فيما أخرجه سعيد بن منصور عن (زيد بن ثابت ﷺ) قوله: القراءة سنة متبعة.

ثانياً: أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه اللغة العربية سواء كان أفصح أم فصيحاً، جمعاً عليه أم مختلفاً فيه، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح، وذلك مثل قراءة الإمام (ابن عامر) في سورة

الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ ببناء الفعل: ﴿زَيْنٌ﴾ للمفعول، ورفع ﴿قَتَلَ﴾ على أنه نائب فاعل، ونصب ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ وجسر ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ هكذا: ﴿زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ ولقد ثبت أن ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ مرسوم بالياء في المصحف الذي بعث به الخليفة الراشد (عثمان ﷺ)

إلى الشام، وقد أنكر هذه القراءة بعض النحاة بحجة أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يكون إلا بالظرف وفي الشعر خاصة، وسيأتي شرح هذه القراءة في فرش سورة الأنعام. ثالثاً: أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، إذ موافقة الرسم قد تكون (تحقيقاً أو

تقديرًا) كما في قوله تعالى بالفاتحة: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾، فقراءة حذف الألف يحتملها اللفظ تحقيقاً، وقراءة إثبات الألف يحتملها اللفظ تقديرًا، وقد تكون القراءة ثابتة في بعض المصاحف العثمانية دون بعض كقراءة (ابن كثير) في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿جَنَّتْ تَجْرِي مَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ بزيادة لفظ ﴿مِنْ﴾ لثبوتها في المصحف الذي أرسله الخليفة الراشد (عثمان بن عفان رضي الله عنه) إلى مكة دون غيره من المصاحف، وعلى هذا فلا بد من ثبوت القراءة في أحد المصاحف العثمانية، وإلى هذه الشروط الثلاثة يشير الإمام (ابن الجزري) في طيبة النشر بقوله:

فكل ما وافق وجه نحو	وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن	فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يحتل ركن أثبت	شذوذه لو أنه في السبعة
فكن على نهج سبيل السلف	في مجمع عليه أو مختلف

فإن احتل ركن من هذه الأركان الثلاثة - حيث يعتبر شرطاً في صحتها - كانت القراءة شاذة، ولا يجوز القراءة بما (وأهم هذه الأركان هو التواتر)، إذ إنه متى تحقق تواتر القراءة لزم أن تكون موافقة للغة العربية ولأحد المصاحف العثمانية، ويرى جمهور العلماء من الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن شرط القراءة الصحيحة التواتر ولا تثبت بالسند الصحيح غير التواتر، لأن من تعريف العلماء للقراءان قولهم: (المنقول إلينا بالتواتر). وفي هذا البحث كفاية، ومن أراد المزيد فليراجع كتب العلماء في هذا البحث.

(خطبة الكتاب) و (مقدمة الناظم)

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْلَانَا

وَتَنَيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

وَعَتَرْتَهُ ثُمَّ الصَّحَابَةَ ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبِلَا

وَتَلَّثْتُ أَنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْدَمُ الْعَلَا

وَبَعْدُ فَحَبِلَ اللَّهُ فِينَا كِتَابُهُ فَجَاهِدْ بِهِ حِبِلَ الْعِدَا مُتَحَبِّلًا

وَأَخْلِقَ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيدًا مَوْلَاهِ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا

وَقَارِئُهُ الْمَرْضِيُّ قَرْمِثَالُهُ كَالْأَثْرَجِ حَالِيهِ مُرِيحًا وَمُوكِلًا

هُوَ الْمُرْتَضَى أَمَا إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّمُهُ ظِلُّ الرِّزَايَةِ فَتَقْلًا

هُوَ الْخُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرِّيهِ إِلَى أَنْ تَنْبَلَا

وَإِنْ كِتَابَ اللَّهِ أَوْثَقُ شَافِعٍ وَأَغْنَى غَنَاءٍ وَاهِبًا مُتَّفَضًّا

وَخَيْرُ جَلِيسٍ لَا يَمَلُّ حَدِيثُهُ وَتَرْدَادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلْمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنَا مُتَهَلِّلاً

هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجَلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِمَزِ يُجْتَلَى

يُنَاشِدُ فِي إِرْضَانِهِ لِحَبِيبِهِ وَأَجْدِرُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوَصَّلاً

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكًا مُجِلاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبْجَلًا

هَنِيئًا مَرِيئًا وَالذَّكَاءَ عَلَيْهِمَا مَلَابِسُ أَلْوَارٍ مِنَ النَّجَاحِ وَالْحُلَى

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالتَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ أَوْلِيكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَآءِ

أَوْلُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتَّقَى خَلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا

عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُتَافِسًا وَبِعَ نَفْسِكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَى

البيان والتفصيل والإيضاح ل (مقدمة الناظم)

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْثِقًا

قال السخاوي: كل مفتوح أمراً قائلاً: بسم الله، مضمراً (بَدَأْتُ)، فأظهره ها هنا، وإنما يحذف اختصاراً كما تقول: (الطريق) لمن حال بينك وبينه، أي: خلّ عنه. وقال صاحب

اللآلئ: بدأت الشيء وأبدأته، أي: أحدثته وأنشأته. والدليل من القرآن: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا

كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ العنكبوت ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾

الروم ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ الروم ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ

حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ يونس ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ النمل.

قال أبو شامة: ومعنى (بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا): أي قَدَمْتُ لفظ **بِسْمِ**

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في أول نظمي هذا، يقال: بدأت بكذا إذا قَدَمْتَهُ، فالبدء الأولى لتعدية

الفعل، والثانية هي التي في أول البسملة، أي بدأت بهذا اللفظ. وقال شعله: البداء:

الابتداء، والاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، أو من السمو وهو العلو، و(الله) عَلَمٌ لذات

الباري، أي: قَدَمْتُ لفظ **بِسْمِ** **اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** في أول نظمي الذي هو أول

المنظومات لجلالة معانيه، وجزالة ألفاظه ومبانيه. وقال صاحب الظلال: والبدء بيسم الله هو

الأدب الذي أوحى الله لنبيه في أول ما نزل من القرآن، فباسمه إذا يكون الابتداء، وباسمه إذا

تكون كل حركة وكل اتجاه. وقال أبو شامة: و(النَّظْمُ) الجمع، ثم غلب على جمع الكلمات

التي انتظمت شعراً، فهو بمعنى منظوم، واللام في (النَّظْمُ) للعهد المعلوم من جهة القرينة، وهي

قائمة مقام الإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِي آدْنَى الْأَرْضِ﴾ الروم، أي: أدنى أرض العرب،

أي: في نظمي، نزله منزلة المعروف المشهور تفاقولاً له بذلك، أو أراد في هذا النظم، نزله

منزلة الموجود الحاضر، فأشار إليه كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شِعْبِئِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ القصص.

أي: نظمت نظماً أول، أي: أنه مبتكر لم يسبق إليه، وهو نظم قصيدة على روي واحد في

مذاهب القراء السبعة، موجزة بسبب ما اشتملت عليه من الرموز، وقد تشبه به قوم في

زماننا، فمنهم من سلك مسلكه مختصراً لها، ومنهم من غير الرموز بغيرها، ومنهم من

نظم في مذاهب القراء العشرة، زاد رواية (أبي جعفر المدني) و(يعقوب الحضرمي) و(خلف

الجزار) فيما اختار، والفضل للمتقدم الذي هو أتقى وأعلم، فالألف في قوله (في النَّظْمِ

أولاً) على هذا الوجه للإطلاق، والبركة كثرة الخير، وزيادته، واتساعه، وشيء مبارك، أي: زائد نام. والدليل من القرآن ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ الأنبياء. أي كثير خير ذلك، وما يتعلق به من الأجر، و(تبارك) كعناظم من العظمة، وتعالى من العلو، وقيل: إنه فعل لم يتصرف أصلاً، لا يقال: تبارك وغيره. ومن الأدلة على بركة القرآن قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ الفرقان. ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾ الفرقان. ﴿نَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ الفرقان. ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي﴾ الأنعام. ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ الأنعام. وقال السخاوي: لفظ (تبارك) يجمع أنواع الخير، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبْرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ الدخان. أي جماعة لأنواع الخير. وقال الضباع: تبارك الله، أي تنزهه عن صفات المحدثين. ثم قال أبو شامة: ثم كمل لفظ البسمة بقوله (رَحْمَانًا رَحِيمًا). وقال شعلة: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ مشتقان من الرحمة بمعنى الإناحة، لكن ﴿الرَّحْمَنُ﴾ يطلق على مفيض جلائل النعم، و﴿الرَّحِيمُ﴾ على مفيض دقائقها. قال أبو شامة: والموتل: المرجع والملجأ. والدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ الْعَظِيمُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْيلاً﴾ الكهف. وقال السخاوي: وفي الحديث: لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك.

قال أبو شامة: وزاد قوله (وموتلاً)، وهذا المعنى زاد دخول الواو فيها حسناً، وهو - أي لفظ الموتل - وإن لم يكن لفظه ثابت الإطلاق على الله تعالى من حيث النقل فمعناه ثابت، نحو: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ الأنعام. ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ يونس. ﴿وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ آل عمران. ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ البقرة. ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ الأنعام. ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ يونس. ﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ الحج. قال شعلة: وإدخال الواو عليه للصوصقة بما قبله من الصفات.

وَتَبَّيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدَ الْمُهَنْدِي إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

قال شعلة: التثنية: جعل الشيء منضماً إلى مثله. قال أبو شامة: أي: تثبت بصلى الله، أي:

بهذا اللفظ، كما قال (بَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ)، أو على إضمار القول، أي: بقولي (صَلَّى اللَّهُ)، أو نثيت بالصلاة فقلت (صَلَّى اللَّهُ). وقال السخاوي: و(صَلَّى اللَّهُ) لفظه خبر، ومعناه دعاء، كقولك: رحمك الله وغفر لك، والمراد بذلك: التحقيق لوقوعه والثقة بكونه، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ المائدة، وقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ المسد. والصلاة: لفظ يجمع أنواع الدعاء الصالح. قال أبو شامة: و(الرِّضَا) بمعنى ذي الرضى، أي: الراضي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ الضحى، أو المرضي أي: الذي ارتضاه الله، أو الذي يرضيه يوم القيامة، أي يعطيه ما يرضيه من الشفاعة وغيرها فيرضى، وقرئ قوله تعالى في آخر طه: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ بفتح التاء وضمها جمعاً بين المعنيين، وقوله (المُهْدَى): لأن الله تعالى أهدها إلى خلقه تحفة لهم، فأنقذ به من أسعده من النار وأدخله الجنة مع الأبرار، وفي الحديث عن أبي طلحة الأنصاري ؓ (يا محمد، أما يرضيك ألا يصلي عليك أحد من أمتك إلا صليت عليه عشرًا، ولا يسلم عليك إلا سلمت عليه عشرًا). حديث صحيح رواه النسائي وأحمد. وقال السخاوي: وقوله (مُحَمَّدُ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا): فأي هداية أسنى من هداية عمّ نفعها في الدارين، أشار بذلك إلى قوله (إنما أنا رحمة مهداة للناس). وثنى بالصلاة على النبي ﷺ لأن الله قرن بذكره ذكره ﷺ فهو معه في نحو قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ آل عمران. ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ النساء. ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ آل عمران. ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب.

قال صاحب الظلال: وصلاة الله على النبي ﷺ ذكره بالثناء في ﴿الْمَلِئَةَ الْأَعْلَى﴾، وصلاة ملائكته دعاؤهم له عند الله - سبحانه وتعالى - ويا لها من مرتبة سنية، حيث تردد جنات الوجود ثناء الله على نبيه ﷺ ويشرق به الكون كله، وتتجاوب به أرجاؤه، ويثبت في كيان الوجود ذلك الثناء الأزلي القديم الأبدي الباقي، وما من نعمة ولا تكريم بعد هذه النعمة وهذا التكريم، وأين تذهب صلاة البشر وتسليمهم بعد صلاة الله العليّ وتسليمه، وصلاة الملائكة في ﴿الْمَلِئَةَ الْأَعْلَى﴾ وتسليمهم إنما يشاء الله تشریف المؤمنين بأن يقرن صلاتهم إلى

صلاته، وتسليمهم إلى تسليمه، وأن يصلهم عن هذا الطريق بالأفق العلويّ الكريم الأزلي القلبي، وفي ظل هذا التمجيد الإلهي يبدو إيذاء الناس للنبي ﷺ بشعاً شنيعاً ملعوناً قبيحاً ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ الأحزاب. ويزيده بشاعة وشناعة أنه إيذاء لله من عبيده ومخاليقه وهم لا يبلغون أن يؤذوا الله، إنما هذا التعبير يصور الحساسية بإيذاء رسوله ﷺ وكأنما هو إيذاء لذاته - جل وعلا - ويستطرد كذلك إلى إيذاء المؤمنين والمؤمنات عامة، إيذاؤهم كذباً وبهتاناً بنسبة ما ليس فيهم إليهم من النقائص والعيوب ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيَرٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾

استدراك السمين الحلبي: وكان ينبغي له أن يسلم بعد أن صلى امتثالاً لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب.

وَعَثْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبِلَا

قال السخاوي: العترة ما بقي في الأرض من الشجرة بعد قطعها فتخلف فروعاً، والعترة صخرة يجعل الضب مأواه عندها فتكون له علامة يهتدي بها إليه، ثم سُمي أقارب الإنسان الذين منهم نشأ وإليهم يأوي عترة، وسئل مالك بن أنس - رحمه الله - عن عترة رسول الله ﷺ فقال: هم أهله الأدنون، وعشيرته الأقربون. وقال الجوهرى: عترة الإنسان نسله ورهطه الأدنون. وقال أبو شامة: وهو معنى قول الليث: عترة الرجل أولياؤه، يعنى الذين ينصرونه ويهتمون لأمره ويعنون بشأنه. قال السخاوي: فلما كانت العترة أصحاباً ولم يكن كل الأصحاب عترة قال (ثُمَّ الصَّحَابَةِ) ليعم. قال أبو شامة: وليس مراد الناظم بالعترة جمع من يقع عليه هذا الاسم من عشيرة النبي ﷺ، وإنما مراده المؤمنون منهم، وهم الذين جاء فيهم الحديث (وإني تارك فيكم ثقلين، كتاب الله وعترتي)، وفي رواية موضع عترتي: (وأهل بيتي)، وكان ذلك تفسيراً للعترة، وأهل بيته هم آله من أزواجه وأقاربه، وقد صح أن النبي ﷺ سئل عن كيفية الصلاة عليه فقال: قولوا: (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وفي رواية على محمد وعلى أزواجه وذريته)، فكانه فسّر الآل بما في الحديث الآخر، فهذا لما صلى على النبي ﷺ صلى على عترة ثم على الصحابة، وإن كان بعضهم داخلاً في العترة ليعم الجميع، ثم على التابعين لهم بإحسان، والصحابي كل من لقي النبي ﷺ في (٣م - في ظلال القراءات - ج١)

حياته مسلماً ومات على الإسلام، ومعنى (تَلَاهُمْ) أي تبعهم، وقوله (عَلَى الْإِحْسَانِ): أي: على طلب الإحسان، أو على طريقة الإحسان، أو على ما فيهم من الإحسان، أو يكون على معنى الباء كما يأتي في قوله:

تَخَيَّرَهُمْ نَقَادَهُمْ كُلِّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَيَّ قُرْآنِهِ مُتَاكِلًا

(وَبَلَاءٌ) جمع وابل وهو المطر الغزير، أي: مشبهين الوابل في كثرة خيرهم، أي:

جائدين بالخير ﴿كَمَثَلِ جَنَّتَيْ بَرْتُوَّةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأْتَتْ أَكْطُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾

البقرة. وشبههم بالمطر الغزير لكثرة خيرهم، وغازاة علمهم، وعموم نفعهم. قال

السخاوي: وقد شهد الله ورسوله لهم بذلك، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ

أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا يَتَّخُونُ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي

وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمِثْلَهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِزَجٍ أَخْرَجَ شَطْرَهُ

فَقَارَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الرُّزَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ الفتح. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ

اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ

وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ الفتح. وقال تعالى في فضل التابعين: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ

الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ

جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة.

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا

بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ الحشر. ﴿وَالْآخِرِينَ

مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ

الْعَظِيمِ﴾ الجمعة. وقال النبي ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.

وَتَلَّثْتُ أَنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْزَمُ الْعَلَاءِ

قال شعله: التلث: تزويج الشيئين بثالث. وقال السخاوي: ويجوز فتح (إن) وكسرها في

البيت وكلاهما مروى، فالفتح على تقدير بأن الحمد، والكسر على تقدير فقلت: إن الحمد

للله. والحمد إما منصوب على اسم (إن)، أو مرفوع على الابتداء بناء على أن (إن). بمعنى نعم،

كقوله: (إن وراكبها). قال أبو شامة: و(دائماً) بمعنى ثابتاً، أي: حمداً مستمراً، والهاء في (به) عائدة على الحمد، أو على اسم الله تعالى على تقدير بذكّره أو باسمه، أي: وكل كلام ليس ذلك الكلام مبدوءاً بالحمد (أجذّم العَلّاء)، أي مقطوع الأعلى، أي: ناقص الفضل، و(أجذّم) أصله القطع، و(العَلّاء) يفتح العين يلزمه المدّ وهو الرفعة والشرف، وأتى به في قافية البيت على لفظ المقصور وليس هو من باب قصر الممدود الذي لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. قال السمين: فإن قيل: لِمَ لَمْ يقرأ (العَلّاء) بضم العين وهو مقصور بالأصالة ولا يتكلف هذا؟ قيل: إنه أتى بالأبغ من اللفظين، فإن (العَلّاء) بالفتح والمدّ أبلغ في المعنى من (العَلّاء)، لأن زيادة الحروف تؤذن بزيادة المعاني، وإنما ذكر (العَلّاء) وإن لم يكن مذكوراً في الخبر، لأن قوله: (ذي بال) أي شأن وخطر يشعر بذلك.

(استدراك أبي شامة) - ولو أن الناظم قال (وَكُنْتُ أَنْ الْحَمْدُ وَكَلْتُ صَلَّى اللهُ لَكَ أَوْلَى تَقْدِيمًا لَذَكَرَ

الله تعالى على ذكر رسول الله ﷺ، ووجه ما ذكر أنه أراد أن يختم خطبته بالحمد له، فإن ذكر الله تعالى قد سبق بالبسملة، فهو كقوله سبحانه في آخر سورة الصافات: ﴿سَبَّحَنَ

رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

﴿١٨٠﴾ وقال ابن القاصح عند شرحه للبيت السابق: أخبر أنه ثلث بالحمد، يعني أنه ذكر اسم الله تعالى أولاً، ثم ذكر النبي ﷺ وعترته وصحابته وتابعيهم ثانياً، ثم ذكر الحمد ثالثاً، فليس مراده ذكره في ثالث الأبيات، بل مراده أنه لم يثلث إلا بالحمد وإن كان في بيت رابع. أي في البيت رقم ٤ في تسلسل الأبيات. وقال السنخاوي: لم يرد أن الحمد لله الرتبة الثالثة، ولكن وقع في البداية كذلك، ألا تراه يقول: (وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَّاءِ). قال الجعبري: فإن قلت: فهلاً بدأ به الناظم؟ قلت: قد بدأ به على رواية ابن عباس صريحاً وعلى غيرها معنى، إذ حمد الله يحصل بذكر أحد أسمائه بخلاف غيره، فلهذا اتصل علاؤه، وقيل للشروع في الأمر وقد تقدّمه، وقيل: هو في سياق البداية. وقال ابن القاصح: فإن قيل: بدأ الناظم بيسم الله، ولم يبدأ بالحمد لله، بل جعله ثالثاً، قيل: تليلته به لا يخرج عن البدء، لأن الجميع - أعني الحمد وما تقدّمه - مبدوء به، لأنه ذكره قبل الشروع في ذكر الأحكام التي ضمّتها هذا النظم، فهو مبدوء به واتفق وقوعه في البداية ثالثاً. وقال صاحب النفعات الإلهية: فالعدد سائر على ما يبدأ به الكلام لا لعدّ الأبيات. وخلاصة ما سبق: أخبر الشاطبي أنه ثلث بالحمد لله حمداً مستمراً دائماً، لأن نعم الله علينا

إلى (حَبْل)، والحبل بفتح الحاء يستعار للسبب. والدليل من القرآن قوله: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ الحج. والقرآن سبب في الهداية والتوفيق والرشاد والسداد والصواب والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة. وقال السخاوي: والعرب تستعير لفظ الحبل في العهد والوصلة والمودة، وانقطاعه في نقيض ذلك، وفي الكتاب العزيز: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا رَأَوْا الكَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ البقرة. قال أبو شامة: فلذلك استعير الحبل للقرآن العزيز، لأنه وصلة بين الله تعالى وبين خلقه، من تمسك به وصل إلى دار كرامته. وقال شعلة: وسمّاه حبلًا على المجاز، لأن القرآن ينجّي المتمسك به من العقاب ونزول

العذاب كما ينجّي الحبل المتمسك به من الجبّ وغيره. وقال أبو شامة: فقوله (فَجَاهِدْ بِهِ) أي بالقرآن العزيز، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ الفرقان، أي بمحججه وأدلته وبراهينه. قال أبو شامة: والحبل بكسر الحاء الداهية، و(مُتَحَبِّلًا) يقال: تحبل الصيد إذا أخذه بالحبال وهي الشبكة، واستعمل التجانس في هذا البيت والذي بعده وهو مما يعدّ من الفصاحة في الشعر وغيره. أي: انصب الحبال، وهي أدلة القرآن الواضحة الظاهرة الجليلة، وانصب هذه الحبال للأعداء من الكفرة والمبتدعين لتصيدهم إلى الحق.

وَأَخْلِقَ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيداً مُوَالِيَهُ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا

قال صاحب اللآلئ: (وَأَخْلِقَ بِهِ): أي أفعل به، أحد لفظي التعجب، أي: (وَأَخْلِقَ بِهِ) أن يجعل عدة في مجاهدة العدا، وهذا كما تقول: اجعل زيدا لمهماتك وما أولاه، أي وما أحقه. وقال أبو شامة (وَأَخْلِقَ بِهِ) تعجب، أي: ما أخلقه بالمجاهدة به، أي: ما أحقه بذلك، يقال: هو خليق بكذا أي حقيق به، و﴿إِذْ﴾ هنا تعليل، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَكُنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَتْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف. قال أبو شامة: يقال: أخلق الثوب خلق إذا بلى، و(جِدَّةٌ) تمييز، وهي ضد البلى، يستعار ذلك للقرآن العزيز. وفي الأثر: (إن هذا القرآن حبل الله لا تنقضي عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد) أي: لا يحدث له البلى ناشئاً عن كثرة تردادته وتكراره ومرور الزمان عليه، والجِدِّ بكسر الجيم ضد الهزل،

و(جَدِيداً) من الجَدِّ بفتح الجيم وهو العظمة والعزة والشرف. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدْرَيْنَا مَا انَّخَذَ صَنَجَةً وَلَا وَلَدًا﴾ الجن. قال أبو شامة: و(مُوَالِيَه) بمعنى مصافيه وملازمة العامل بما فيه، أي: حصل على الجَدِّ واستقر عليه، و(مُقْبِلًا) أي: استقر على الجَدِّ في حال إقباله عليه واحتفاله به عملاً وعلماً، يشير إلى ما كان الأولون عليه من الاهتمام به، أي: للذي والاه على الجَدِّ حصل له العزَّ والشرف، وعند هذا يجوز أن يكون الجدُّ هنا من الجَدِّ في الأمر وهو الاجتهاد فيه وهو يؤول إلى ضد الهزل. وقال السخاوي: وما لا تبلى جدته خليق أن يُجعل عدة في مجاهدة العدا. وقال ابن القاصح: وقول الناظم (يَخْلُقُ) فيه لغتان، ضم الياء مع كسر اللام، وفتح الياء مع ضم اللام.

وَقَارِنُهُ الْمُرْضِيَّ قَرًّا مِثَالُهُ كَالْأَنْتَرَجِّ حَائِلِهِ مُرِيحًا وَمُوكِلًا

قال أبو شامة: نظم في هذا البيت ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب). الحديث - متفق عليه رواه البخاري ومسلم - وأراد به تفسير المؤمن المذكور في هذا الحديث، وقوله: (قَرًّا مِثَالُهُ): قر بمعنى استقر، أي استقر مثاله مشابهاً للأترج، أي لا يبعد قارئاً للقرآن إلا مَنْ كان مرضي الطريقة، ثم استأنف جملة فعلية فقال (قَرًّا مِثَالُهُ كَالْأَنْتَرَجِّ)، والمعنى الثاني: (قَرًّا) أي قَرَّت عينه، أو استقر أمره بنيل درجات الأبرار، ثم استأنف جملة اسمية بقوله (مِثَالُهُ كَالْأَنْتَرَجِّ)، وعلى هذا يجوز أن يكون (قَرًّا) دعاء كما تقول: زيد العاقل أقرَّ الله عينه، والأترج بتشديد الجيم، والأترنج بالنون لغتان، وكلاهما مستقيم في وزن البيت، وإنما اختار لغة التشديد للفظ الحديث، و(مُرِيحًا وَمُوكِلًا) حالان من الأترج، يقال: أراح الطيب إذا أعطى الرائحة، وأكل الزرع وغيره إذا أطمع.

هُوَ الْمُرْتَضَى أُمَّ إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّمُهُ ظِلُّ الرِّزَائَةِ فَنَقْلًا

قال أبو شامة: فسّر بهذا البيت ما عناه بقوله (الْمُرْتَضَى)، فقوله (هُوَ): ضمير القارئ المرضي، أو ضمير القارئ مع الإعراض عن وصفه بالمرضي، لأنه أغنى عنه قوله (الْمُرْتَضَى أُمَّ) إلى آخر البيت، و(أُمَّ) معناه القصد. والدليل من القرآن قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ النساء والمائدة. والمعنى: فاقصدوا صَعِيدًا طَيِّبًا. قال أبو شامة: ومعنى (هُوَ الْمُرْتَضَى أُمَّ إِذَا كَانَ أُمَّةً): أي هو المرتضى قصده تيمناً به، وانتفاعاً بعلمه، و(كَانَ) بمعنى صار، ويقال للرجل الجامع للخير (أُمَّةً)، كأنه قام مقام جماعات، لأنه اجتمع فيه ما تفرّق

فيهم من المصالح، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِتْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً﴾ النحل، (وَيَمَّمَهُ) أي قصده، والرزانة: الوقار، وقد رزُن الرجل بالضم فهو رزين، أي: وقور ثابت، واستعار للرزانة ظلاً إشارة إلى شمول الوقار له، واستراحته في ظله، وأمنه من تخليط الناقص من عقله. قال السخاوي: وجعل الرزانة هي التي تقصده كأنها تفتخر به وتترين بأن تظله لكثرة خلال الخير فيه مبالغة في مدحه. قال أبو شامة: (وَفَنَقَلًا) حال من (ظَلُّ الرِّزَانَةِ)، أي مشبهاً (فَنَقَلًا)، والنقل: المكيال الضخم، وكان لكسرى تاج يسمى الفنقل، والنقل أيضاً الكتيب من الرمل، يشير إلى عظم الرزانة وتوفرها إن قصد الكتيب أو المكيال، وإن قصد التاج قدرت الحال بمتوجاً، ومن كلامهم: جلس فلان وعليه السكينة والوقار، وقارئ القرآن إنما يرتضى للاقتداء به، ويُقصد للانتفاع به بشرطين وهما: ١- أن يكون جامعاً للخير. ٢- وافر العقل. وقال صاحب اللآلئ: وأن يكون ذا سكينة ووقار، فإنه حامل راية الإسلام. وقال السخاوي: ومعنى البيت مأخوذ من قول الفضيل: (حامل القرآن حامل راية الإسلام)، يشير إلى أنه لا ينبغي أن تكون حروف القرآن مبلغ القارئ من العلم، فإن المقتصر على ذلك لا يعدّ قدوة. وقال الضباع: قارئ القرآن هو المرتضى قصده إذا صار أمة، أي صار رجلاً عالماً يؤمّه الناس للاستفادة.

هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيَّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرِّيهِ إِلَى أَنْ تَبَيَّلًا

قال أبو شامة: (هُوَ) ضمير القارئ المرتضى قصده الذي هو أمة وافر العقل، أو يكون ضمير القارئ مع الإعراض عن تلك الأوصاف، لأنه يعني عنها اشتراطها بقوله (إِنْ كَانَ الْحَرِيَّ)، أي (إِنْ كَانَ الْحَرِيَّ) بها، فإن قلنا (هُوَ) ضمير القارئ بصفاته فكل بيت كأنه تأكيد لما قبله، وإن قلنا (هُوَ) ضمير القارئ مطلقاً كان كل بيت مستقلاً بالعرض من وصفه بما يستحق به الإمامة والحرية، و(الْحُرُّ) الخالص من الرق، أي لم تسترقه دنياه، ولم يستعبده هواه، لأنه لما تحقق بتدبر القرآن، وفهم معانيه، صغرت في عينه الدنيا وأهلها. قال السخاوي: سمّاه حراً لأنه لم تسترقه دنياه، ولم يستعبده هواه، وكيف يقع في ذلك من فهم قوله تعالى:

﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُتُورِ﴾ آل عمران. إلى غير ذلك من الآيات في هذا

المعنى. ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ العنكبوت.

﴿ وَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ ۖ
 أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَأخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الحجر .
 ﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ
 فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣﴾ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ ۖ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ
 الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفِثَنَّهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ حَيْرٌ وَابْقَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ طه .

﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ
 وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَىٰهَا
 أَنهَآ أَمْرًا لَيَالًا أَوْ سَاعَاتًا
 فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾
 يونس .

﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ
 فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذَرُوهُ
 الرِّيحُ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقَدِّرًا ﴾ الكهف .

﴿ أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ
 كَمَثَلِ غَيْثٍ

أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ ۗ ثُمَّ يَسِيحُ فترته مُصْفَرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا ۗ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ
 وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۗ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ ﴾ الحديد . وقول رسول الله
 ﷺ، لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء . قال أبو
 شامة: وما أحسن ما قاله الشاطبي من قصيدة له:

لمن يترك القراء ورد فرائه
 ولو سمع القراء حين اقترائهم
 ورودا من الدنيا أجاج المشارب
 ففي آل عمران كنوز المطالب
 فقهي المعاني غير عاني الذواب
 بها ينظر الدنيا بعين احتقارها

قال أبو شامة: يعني قوله تعالى: ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ

وَالْفَنَظِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ
 ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۗ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْبُ الْمَعَادِ ﴿٤١﴾ آل عمران. وما أحلى قوله
 (فقيه المعاني) يعني: مَنْ أعطاه الله فهماً وفقهاً في معاني القرآن العزيز، فهذا هو الذي يحتقر
 الدنيا عند تلاوته لهذه الآية ونظائرها، لا الفقيه الذي هو أسير الذوائب المتقيّد بلباسه وخدمة
 أهل الدنيا، ففقيه المعاني محرّر عن رقّ الأشياء، (والْحَرِيِّ) بمعنى الحقيقي، والحواري: الناصر
 الناصح الخالص في ولائه. والدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿قَالَ الْخَوَارِجُ نَحْنُ أَنْصَارُ
 اللَّهِ﴾ آل عمران والصف. قال أبو شامة: والتحري: القصد مع فكر وتدبّر واجتهاد،
 والهاء في (لَسَهُ) للقرآن العزيز، وفي (بِتَحْرِيهِ) للقارئ، أو للقرآن، أي: ناصراً له بالتحري،
 ومعنى تنبّل: مات. قال السخاوي: يقال: تنبّل البعير إذا مات، أو أخذ الأنبيل فالأنبل، أي
 انتقى ذلك من المعاني التي تحملها ألفاظ القرآن، قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ۙ الَّذِينَ
 يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْأُولَىٰ ۙ﴾
 ومعناه أنه فتح له فيه باب الهداية فلم تزل قدمه. - والمعنى الآخر: أو إلى أن ينبغ في العلم.
 وقال الضباع: أي اجتهاده في طلب ما هو الأليق به. وقال صاحب اللآلئ: ومعناه أنه فتح
 له باب الفهم جزاء لسعيه، فلم تزل قدمه، ولم تستخفه الشبه. والخلاصة: أنه يتحرى طلب
 القرآن فهماً وعلماً وقراءةً وتطبيقاً في واقع الحياة، ويخلص في هذا التحري إلى أن ينبغ في
 القرآن وعلومه، أو إلى أن يموت وهو ثابت على هدى القرآن. قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ
 حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ أي الموت.

وَإِنْ كِتَابَ اللَّهِ أُوتِيقَ شَافِعٍ وَأَغْنَىٰ غَنَاءٍ وَاهِبًا مُتَّفَضُّلاً
 قال أبو شامة: هذا حث على التمسك بالقرآن العزيز وتحريه والعمل بما فيه ليكون القرآن
 العزيز شافعاً له، كافيه كل ما يحذر، (واهياً) له، (مُتَّفَضُّلاً) عليه بما يلقاه من ثواب قراءته
 والعمل به، وفي الصحيح عن أبي أمامة ؓ قال: قال ﷺ: (اقْرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم
 القيامة شفيعاً لأصحابه). وقال ﷺ: (اقْرؤوا البقرة وآل عمران، فإنهما الزهراوان،
 تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان تهاجان عن صاحبهما). وقال ﷺ: (إن سورة في القرآن
 ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له)، وهي: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ﴾. وفي جامع
 الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ خبائه على

قبر وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا هر قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأتى النبي ﷺ فأعلمه فقال النبي ﷺ هي المانعة، هي المنجية، تنجيه من عذاب القبر. وقال ﷺ: (من قرأ حرفاً من القرآن فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿التَّ﴾ حرف، ولكن (الف) حرف، و(لام) حرف، و(ميم) حرف). وعن قتادة قال: ما جالس أحد هذا القرآن إلا قام عنه بزيادة أو نقصان، وذلك أن الله يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّسَبِّحًا بِحَمْدِ رَبِّكَ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مِّنْ قَبْلِهِمْ يَتْلُونَهَا مِنْ أَدْبَارِهِمْ ذَكَرُوا أَنَّ السُّورَةَ أُنزِلَتْ مِنْ قِبَلِكُمْ وَاتَّبَعَتْهَا إِلَى الْآخِرَةِ الْحَمْدُ وَإِن لِّسَ لَهَا لَآيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (١١٣) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَانُوا بِهِمْ كَافِرُونَ ﴿التوبة﴾.

﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَعِجُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ محمد ﷺ . قال أبو شامة: (وأوثق) من قولهم شيء وثيق أي محكم متين، وإنما وصفه بذلك لأن شفاعته مانعة له من وقوعه في العذاب، وشفاعة غيره مخرجة له منه بعد وقوعه فيه، والغناء بالفتح والمد الكفاية، وفعله أفعال كقوله: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِي﴾ فقوله (وَأَغْنَى عَنِّي) أي: وأكفى كفاية، أي: كفاية القرآن العزيز أتم من كفاية غيره، فـ (أغنى) في هذا البيت ليس فعلاً ماضياً، ولكنه أفعال التفضيل، ويجوز أن يقال هو من غني إذا استغنى، أو من غني بالمكان إذا أقام به، فمعناه على الأول أنه غني من كفاية ما يحذر حامله، مليء بها واسع جوده، وعلى الثاني أنه دائم الكفاية مقيم عليها لا يسأم منها ولا يمل، لأن المراد أن القرآن أثرى ذوي الكفايات وأدومهم عليها، ولك أن تقدر مثل ذلك في الوجه الذي بدأنا به، أي: والقرآن أكفى ذوي الكفايات. ومعنى (وَأَهْبَأُ مُتَّفَضِّلاً): أي: يهب لصاحبه ثواباً عظيماً، ويفضل عليه بالأجر والثوبة ما يعجز البيان عن وصفه والأقلام عن عدّه. وقال ابن القاصح: قوله (وَأَهْبَأُ مُتَّفَضِّلاً): أي زائداً في دوام هبته وبذلها على الاستمرار من غير انقطاع. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (٨٧) لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَأخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿الحجر﴾. وقال صاحب الظلال: (... ومن ثم فإن من أوتي هذه الثاني وهذا القرآن العظيم المستمد من

الحق الأكبر المتصل بالحق الأكبر لا يمتد بصره ولا تتحرك نفسه لشيء زائل في هذه الأرض من أعراضها الزوائل، ولا يحفل مصير أهل الضلال، ولا يهمه شأنهم في كثير ولا قليل، إنما يمضي في طريقه مع الحق الأصيل: ﴿لَا تَمَدَّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ﴾، والعين لا تمتد، إنما يمتد البصر، أي يتوجه، ولكن التعبير التصويري يرسم صورة العين ذاتها ممدودة إلى المتاع، وهي صورة طريفة حين يتصورها التخيل، والمعنى وراء ذلك ألا يحفل الرسول ﷺ ذلك المتاع الذي آتاه الله لبعض الناس رجالاً ونساء - امتحاناً وابتلاءً - ولا يلقي إليه نظرة اهتمام، أو نظرة استحمال، أو نظرة تمن، فهو شيء زائل وشيء باطل، ومع الحق الباقي من المثاني والقرآن العظيم، وهذه اللفتة كافية للموازنة بين الحق الكبير والعطاء العظيم الذي مع الرسول، والعناية بالمؤمنين، فهؤلاء هم أتباع الحق الذي جاء به، والذي تقوم عليه السماوات والأرض وما بينهما، وأولئك هم أتباع الباطل الزائل الطارئ على صميم الوجود، ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ ولا تهتم لمصيرهم السيئ الذي تعلم أن عدل الله يقتضيه، وأن الحق في الساعة يقتضيه، ودعهم لمصيرهم الحق، ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ والتعبير عن اللين والمودة والعطف بخفض الجناح تعبير تصويري يمثل لطف الرعاية وحسن المعاملة ورقة الجانب في صورة محسوسة على طريقة القرآن الفنية في التعبير.

وَخَيْرٌ جَلِيسٍ لَا يَمَلُّ حَدِيثُهُ وَتَرْدَادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً

قال أبو شامة: (خَيْرٌ) مثل قوله (وَأَعْنَى) كلاهما معطوف على (أَوْثَقُ). ووصف الشاطبي القرآن بأنه (خَيْرٌ جَلِيسٍ لَا يَمَلُّ حَدِيثُهُ): قال أبو شامة: لأن كل قول مكرر مملول إلا القرآن العزيز، فإنه كلما كرر حلا واقتبس من فوائده ما لا يدخل تحت الحصر، وأجر على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، فهو خير جليس، وكيف يمل حديثه وهو أحسن الحديث، فأي جليس أفضل منه كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ﴾

الزمر. قال السخاوي: والضمير في (فِيهِ تَجَمُّلاً) عائد على القرآن، ويجوز أن يعود على القارئ، وأنه بترداده يزداد من فوائد الدنيا والآخرة فيتجمل به، فإن كان من علماء العربية اقتبس بالترداد من فوائد البلاغة، ودقائق الإعراب، ومعرفة الغريب علماً جماً، وكذلك

الفقيه، والعارف، والمتكلم، فلكل واحد في ترداده حظّ وافر، وإن لم يكن من العلماء أحرز الأجر الذي يتحمّل به في الآخرة، كما جاء في الحديث (يقال للقارئ القرآن اقرأ وارق)، وإن كان غير جليل فيجب أن يجالس بما يليق به من استعمال الأدب، وترك الإعراض عنه، والتفهم لحديثه، والإقبال عليه بالتدبر. وقال أبو شامة: (وَتَرَدَّادُهُ): الهاء المتصلة به تعود على القارئ، أو على القرآن العزيز، والضمير المستكن في (يَزْدَادُ) يحتمل الأمرين، فالهاء في (فِيهِ) عائدة على الترداد، و(فِيهِ) بمعنى به، أي: يزداد القرآن بالترداد تَحَمُّلاً لِمَا يظهر من تلاوته ونوره وحلاوته وفصاحته، أو يزداد القارئ بالترداد تَحَمُّلاً لِمَا يقبض من فوائده وآدابه وجزيل ثوابه، ويجوز أن يكون الضمير في (يَزْدَادُ) للترداد، وفي (فِيهِ) للقارئ، وتكون (فِيهِ) على ظاهرها لا بمعنى به، وتحمّل الترداد يؤول إلى جمال حاصل في القارئ وزينة له.

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاغُ فِي ظُلْمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلاً

قال أبو شامة: كنى عن القارئ بالفتى وصفاً له بالفتوة، وهو خلقٌ جميل يجمع أنواعاً من مكارم الأخلاق. والدليل من القرآن قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ الأنبياء. وقوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ الكهف. و(يرتاغ): أي يفزع. والدليل من القرآن قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى مُجْدِلًا فِي قَوْمٍ لُوطٍ﴾ هود. قال أبو شامة: والهاء في (ظُلْمَاتِهِ) للفتى، أي في ظلماته الناشئة من القبر ووحشته، وإنما أضافها إليه لملاستها له وكونه فيها، ويجوز أن يكون كنى بالظلمات عن أعماله السيئة، والهاء في (يَلْقَاهُ) للفتى، أو للقرآن العزيز، لأن كل واحد منهما يلقي الآخر. وقال السخاوي: وقوله (فِي ظُلْمَاتِهِ): أضاف الظلمات إليه، لأنها أعماله، كما قال عليه السلام (الظلم ظلمات يوم القيامة)، أو لكونه فيها، أي في ظلمات القبر. وقال ﷺ: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ﷻ ينورها لهم بصلاحي عليهم) صحيح رواه مسلم في الجنائز من حديث أبي هريرة. قال أبو شامة: و(سَنًا) بالقصر الضوء، والسناء بالمد الرفعة. والدليل من القرآن قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ النور. قال أبو شامة: والمتهلل الباش المسرور، وكلاهما حال من القرآن، أي: يلقي القرآن الفتى في حال إضاءته وبشاشته، أي ذا سنا، أي مستيراً، ويجوز أن يكون (مُتَهَلِّلاً) صفة لـ (سَنًا)

، والخلصة: أن قارئ القرآن إذا كان يخاف من أعماله السيئة المظلمة، أو يخاف من ظلمات القبر، فهناك - أي في القبر - يلقاه القرآن بأش الوجه ينير له قبره.

هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجَلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى

قال أبو شامة: (هُنَالِكَ) من تنمة قوله (يَلْقَاهُ)، أي يلقاه في ذلك المكان، ثم استأنف قوله: (يَهْنِيهِ)، و(هُنَا لِكَ) يستعمل ظرف زمان وظرف مكان. قال السمين: (هُنَا لِكَ) قد يكون

زماناً وقيل ذلك في نحو: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا﴾ الأحزاب. قال أبو شامة: وكلاهما محتمل هنا، والظرف هو (هُنَا)، والكاف خطاب، واللام زائدة للدلالة على البعد، والعرب تنزل الميت أبعد منزلة وذلك لبعد الملتقى. قال السخاوي: (هُنَا لِكَ) يشار بها إلى أبعد البعد والميت بأبعد البعد، كقول الشاعر:

مَنْ كَانَ بَيْنَكَ فِي التَّرَابِ وَبَيْنَهُ شَبْرَانٌ فَهُوَ بَغَايَةَ الْبَعْدِ

قال أبو شامة: وهو على ذلك أشار به إلى زمن لقي القرآن القارئ في القبر، والهاء في (يَهْنِيهِ) للقارئ، من قولهم: هنأت الرجل أهنؤه وأهنئه إذا أعطيته، والمقيل موضع القائلة وهي الاستراحة في وسط النهار، ولا يشترط فيها نوم، أي: يصير له القبر كالمقيل وكالروضة بثواب قراءة القرآن والعمل به، عبّر بذلك عن الراحة الحاصلة له حينئذ. قال صاحب اللآلئ: وأشار بالمقيل والروضة إلى طيبه، لأن المقيل مكان القائلة، ولا يكون إلا طيباً ذا فيء وراحة، وربما كان فيه ماء وشجر، والروضة محل الراحة أيضاً. وقال ابن القاصح: وأراد مطلق الراحة، أي: يصير له القبر كالمقيل وكالروضة، أي كالبستان الجميل والمكان المتسع. ومعنى (وَمِنْ أَجَلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى): أي: ومن أجل تلاوته للقرآن يُرى صاحب القرآن (فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ)، أي في أعلى وأرفع وأسمى مكان في الجنة ينظر إليه بارزاً. قال أبو شامة: والهاء في (وَمِنْ أَجَلِهِ) للقرآن، وذروة كل شيء أعلاه، تضم ذاله وتكسر، و(يُجْتَلَى) معناه ينظر إليه بارزاً، من قولهم اجتليت العروس: إذا نظرت إليها بارزة في زينتها، وعبّر بذلك عن عظم أمره، فهو سالم من كل آفة. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ يونس.

يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ حَبِيبِهِ وَأَجْدِرُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوَصَّلاً

قال أبو شامة: (يُنَاشِدُ) أي يسأل ربه، وقيل معناه: يكثر المسألة ملحاً فيها، والهاء في (حَبِيبِهِ) تعود على القرآن العزيز، وحببيه قارئه العامل بما فيه، والهاء في (إِرْضَائِهِ)

يعود إلى الله تعالى، أي يناشد الله تعالى في أن يرضي حبيبه، أي يعطيه من الأجر والثواب ما تقرّ به عينه، ويجوز أن يكون التقدير يُنَاشِدُ لِحُبِّبِهِ في إرضائه، أي يسأل الله تعالى في أن يرضي حبيبه، فتكون الهاء في إرضائه للحبيب والإرضاء، وقيل الهاء في (إِرْضَائِهِ) للقرآن العزيز، أي يسأل ربه أن يعطي القارئ ما يرضى به القرآن، وتكون السلام في لِحْبِيبِهِ بمعنى لأجل حبيبه. وفي كتاب الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: (يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ حَلِّهِ، فَيَلْبَسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ، فَيَلْبَسُ حِلَّةَ الْكِرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ ارْضُ عَنْهُ فَيَرْضَى عَنْهُ، فَيُقَالُ: اقْرَأْ وَارْقُ وَيَزَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً). قال أبو شامة: وقوله (وَأَجْدِرُ بِهِ) تعجب كأخلق به، أي ما أجدره بذلك وأحقه به، والسؤل: المسؤل وهو المطلوب، أي ما أحق سؤله - أي سؤال القرآن المولى صلى الله عليه وآله أن يرضى عن حبيبه - أن يوصل إليه. والدليل من القرآن قوله: ﴿كَانَ

عَلَى رَبِّكَ وَعَدَا مَسْئُولًا﴾ الفرقان. ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ مريم. قِيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكًا مُجَلًّا لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبْجَلًا

قال أبو شامة: نادى قارئ القرآن المتصف بالصفات المذكورة في هذا البيت وبشره بما ذكره في البيت الآتي وبعده، والقارئ مهموز، وإنما أبدل الهمزة ياء ضرورة، - والهاء في (بِهِ) للقرآن، وهو متعلق بـ (مُتَمَسِّكًا) مقدم عليه، أي (مُتَمَسِّكًا) به، يعني عاملاً بما فيه ملتجئاً إليه في نوازله. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ الأعراف. قال أبو شامة: وفي الحديث الصحيح: (كتاب الله فيه الهدى والنور، فتمسكوا بكتاب الله وخذوا به) وفي رواية (مَنْ اسْتَمْسَكَ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ عَلَى الْهُدَى وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ). ومن إجلال القرآن: حسن الاستماع له، والإنصات لتلاوته، وتوقير حملته، وصيانة القارئ نفسه مما يشين دينه. جعلنا الله كذلك.

هَنِيبًا مَرِيئًا وَالذَّكَ عَلَيْهِمَا مَلَابِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحُلِيِّ
قال أبو شامة: الهنيء: الذي لا آفة فيه، الطيب المستلذ، الخالي من المنغصات، الحاصل من غير تعب، والمريء: المأمون الغائلة، المحمود العاقبة، المستساغ في الخلق، وهما من أوصاف الطعام والشراب في الأصل. والدليل من القرآن قوله: ﴿وَأَتَوْنَا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفَسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ النساء، وقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ الحاقة. ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ المرسلات

والطور. ثم قال أبو شامة: ثم تجوز بهما - أي كلمتي ﴿هَيِّئْ لَنَا مَرِيضًا﴾ - في التهئة بكل أمر سار، وأضاف الملابس إلى الأنوار للملابستها إياها، والتاج: الإكليل، (وَالْحُلِيِّ) جمع حلية وهي الهيئة من التحلي الذي هو لبس الحلبي.

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالتَّجَلُّلِ عِنْدَ جَزَائِهِ أَوْلِيكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَأَ

قال أبو شامة: هذا استفهام تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه كقوله: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الصافات.

﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ وقوله (فَمَا ظَنُّكُمْ) فيه معنى الأمر، أي ظنوا ما شئتم من الجزاء لهذا الولد الذي يكرم

والداه من أجله، والمحطاب للسامعين مطلقاً، فيكون التفاتاً من خطاب القارئ إليهم، ويجوز أن يكون خطاباً إليهم مع القراء، لأن قوله:

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مَتَمَسَّكًا مُجَلًّا لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجَّلًا

للجنس، أي فما ظنكم بأنفسكم، والنجل النسل، كالولد يقع على المفرد والجمع، فحمل على اللفظ قوله (عِنْدَ جَزَائِهِ)، ثم حمل على المعنى قوله (أَوْلِيكَ)، وأشار إلى حديث آخر

أخرجه أبو عبيد والبخاري وابن ماجه عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله أهليين من الناس، قيل: من هم يا رسول الله، قال: أهل القرآن، هم أهل الله وخاصته)، والإشارة

بالأهلية إلى قرب المنزلة من رحمته وكرامته، (وَالصَّفْوَةُ) الخالص من كل شيء، بكسر الصاد وفتحها ورُوي ضمها، وأشار بـ (الصَّفْوَةُ) إلى الخاصة المذكورة في الحديث، وأدخل

واو العطف في قوله (وَالصَّفْوَةُ) ليأتي على صورة لفظ الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم (أهل الله وخاصته). والدليل من القرآن قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا

فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ

الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ فاطر. قال أبو شامة: (وَالْمَلَأَ) الأشراف والرؤساء. والدليل من القرآن قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ الأعراف.

و ﴿الْمَلَأُ﴾ مهموز أبدل من همزه ألفاً للوقف. أولو البرِّ والإحسانِ والصبرِ والتقى خلاهم بها جاء القرآن مفضلاً

قال أبو شامة: (أولو) مثل ذوو بمعنى أصحاب، أي هم المتصفون بهذه الصفات الجليلة من البر وما بعده. والدليل من القرآن قوله: ﴿يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ البقرة. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ﴾ طه. ﴿أُولُوا بِقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ هود. ﴿عَبْرَ أُولَى الْأَضْرَارِ﴾ النساء. (وَحُلَاهُمْ) معناه صفاتهم، جمع حلية وهي الصفة، أي هذه حلاهم، ثم قال: (بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ)، والقرآن بلا همز وبالمهمز لغتان، وهما للقراء قراءة ثان، (وَمُقْصَلًا) معناه مبيّن. ومنه قوله: ﴿كِتَابٌ فَصَّلْتَ آيَاتَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ سورة فصلت، وقيل هذا المعنى أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ هود، أي: فصلت بدلائل التوحيد والأحكام والمواعظ والقصص، فكذا أراد الناظم أن القرآن مشتمل على ذكر الأبرار وأخبار الكفار، فصفت الأبرار فيه كالفرائد التي تفصل بها العقود وهي الجواهر التي تزيّنها وتعظم وقعها، وهذا بالنسبة إلى المذكور، وأما النسبة إلى الذّاكر فكلتاها سواء، لأن كلاً كلام الله - عز وجل - . والخلاصة: أن هؤلاء متصفون بصفات جليلة عظيمة من (البرّ والإحسان والصبر والتقى)، وهذه الصفات (جاء القرآن مُفصّلاً) لها، وأخبر عن جزائهم وحب الله لهم، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِتَابٍ﴾ المطففين ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ الانفطار والمطففين. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ آل عمران. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِقِينَ﴾ آل عمران. ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ البقرة. ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الجنّة. قال صاحب اللآلي: وفي ذكر اتصافهم بهذه الصفات المذكورة تنبيه على اتصافهم بما يشاكلها من الزهد والتوكل والرضا والتسليم ونحوها من صفات القوم لأن بعضها مرتبط ببعض..

وقال ابن الجزري:

إلا بما يحفظه ويعرفُ
أشرف الأمة أولي الإحسان
وإن ربنا بهم يباهي
بأنه أورثه من اصطفى
فيه وقوله عليه يُسمعُ

ويعدُّ: فالإنسان ليس يشرفُ
لذلك كان حابموا القرآن
وإنهم في الناس أهل الله
وقال في القرآن عنهم وكفى
وهو في الأخرى شافع مشفعُ

تَوَجَّهْ تَاجَ الْكِرَامَةِ كَذَا
وَأَبْوَاهِ مِنْهُ يُكْسِيَانِ
وَلَا يَمَلِّ قَطُّ مَنْ تَرْتِيلِهِ
عَلَى الَّذِي نُقِلَ مِنْ صَحِيحِهِ

يُعْطَى بِهِ الْمَلِكَ مَعَ الْخُلْدِ إِذَا
يَقْرَأُ وَيُرْقَى دَرَجَ الْجِنَانِ
فَلِيُحْرَصَ السَّعِيدُ فِي تَحْصِيلِهِ
وَلِيُجْتَهَدَ فِيهِ وَفِي تَصْحِيحِهِ

(بعض صفات أهل القرآن) : اقرأ هذه الآيات وغيرها :

﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾
البقرة.

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
آل عمران.

﴿ إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَبِتَرْتِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة.

﴿ إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾
الأحزاب.

﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ
الْحِكْمَةِ ﴾ الإسراء.

﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ إلى نهاية السورة الفرقان.

﴿ فَمَا أُوْتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَخُذُوهُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
الشورى.

(م ٤ - في ظلال القراءات - ج ١)

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا..... وَإِنَّمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾
فصلت.

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا..... إِنَّهُمْ كَانُوا خَيْرِينَ﴾
الأحقاف.

عَلَيْكَ بِهَا مَا عَشْتِ فِيهَا مُنَافِسًا وَبِعِ نَفْسِكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا أَعْلَى

قال أبو شامة: (عَلَيْكَ بِهَا) إغراء وحث، أي: الزم هذه الصفات، والصق بها، وبادر إليها مدة حياتك منافساً فيها غيرك، والمنافسة: المزاومة في الشيء رغبة فيه، والأنفاس جمع نفس بفتح الفاء، أي بأرواح طيبها التي هي علا في المبدأ والمآل، والهاء في (بِأَنْفَاسِهَا) تعود إلى حلاهم، و(أَعْلَى) بضم العين والقصر له معنيان، أحدهما أن يكون جمع عليا تأتيث أعلى فيطابق موصوفه لفظاً ومعنى. والثاني أن يكون مفرداً بمعنى العلاء بالفتح والمدّ، فيكون وصف الأنفاس بالعلاء، وهذا البيت بديع اللفظ جليل المعنى يشم من رائحته أن ناظمه كان من أولياء الله. وعَلِمَ أنه أراد التنافس في (الدُّنْيَا) من قوله (مَا عَشْتِ فِيهَا)، أي ما عشت في هذه الدنيا.

قال أبو شامة والضمير للدنيا وإن لم يجر لها ذكر، لأن لفظ (مَا عَشْتِ فِيهَا) يدل عليها، والدنيا التي وصف بها النفس تأتيث الأدنى الذي هو الحقيير الخسيس، وإنما وصفها بذلك لاتضاعها مبدأ ومآلاً.

قال أمير المؤمنين عليّ: ما لابن آدم وللفخر، وأوله نطفة مذرة، وآخره جيفة قدرة، وهو فيما بين ذلك يحمل عذرة. وقال بعضهم:

ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر
لا فخر إلا فخر أهل التقى غبداً إذا ضمهم الخشر

وقال شعلة: والأنفاس جمع نفيس ضد الخسيس، كأشراف في شريف، أو نفس بفتح الفاء بمعنى طيب الأرواح والمعنى: الحرص على الشيء لنفسه. وقال صاحب اللآلئ: نافست في الشيء إذا بذلت فيه ما نفس وغلا. وقال بعض الصحابة عند موته: اللهم إني لم أكن أريد البقاء في الدنيا لغرس الأشجار، ولا لكري الأنهار، وإنما كنت أريد البقاء فيها للظمأ في الهواجر، ومزاومة العلماء في حلق الذكر بالركب. قال أبو شامة: فعلى مثل هذه الأعمال

كان حرصهم، ورغب النبي ﷺ مرة في الجهاد ورجل من الأنصار يأكل تمرات في يده فقال: إني لحرص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ منهن، ورمى ما في يده وقاتل حتى قتل. ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَفَّسْ أَلْمُنْفَسُونَ﴾. وقال صاحب الظلال: (...والذين يتنافسون على شيء من أشياء الأرض مهما كبر وجلّ وارتفع وعظم، إنما يتنافسون في حقير قليل فان قريب، والدنيا لا تزن عند الله جناح بعوضة، ولكن الآخرة ثقيلة في ميزانه، فهي إذا حقيقة تستحق المنافسة فيها والمسابقة، ومن عجب أن التنافس في أمر الآخرة يرتفع بأرواح المتنافسين جميعاً، بينما التنافس في أمر الدنيا ينحطّ بهم جميعاً. والخلاصة: إذا كانت نفسك دنيئة حسيسة حقيرة فبعها واستبدل بها نفساً عالية شريفة عظيمة سامية رفيعة القدر والشرف والهمة. والله در القائل:

وفي العيش فلا تطمع
فما تدري لمن تجمع
وسوء الظن لا ينفع
غني كل من يفتع

دع الحرص على الدنيا
ولا تجمع من المال
فإن الرزق مقسوم
فخير كل ذي حرص
والله در القائل:

وأنت مالك مالك
ولون حالك حالك
أي المسالك سالك
أو في المهالك هالك

قدّم لنفسك خيراً
من قبل أن تصبح فرداً
ولست والله تدري
إما الجنة عدن
والله در القائل:

وخطوب أيام تكرر
واترك هواك لعيش حر
ذهب ويقوت ودر

العيش ساعات تمر
اقنع بعيشك ترضه
فلرب حتف ساقه
وقال الإمام الشافعي:

ألقاً من الأعوام مالك أمره
متلذذاً فيها بنعمى عصره
كلا ولا ترد الهموم بفكره

تالله لو عاش الفتى في دهره
متمتعاً فيها بكل نفيسة
لا يعتريه السقم فيها مرة

بميت أول ليلة في قبره

ما كان هذا كله في أن يفى
وقال أبو العتاهية:

ب إذا دعاهن الكئيب

ما للمقابر لا تحيي

هن الجنادل والكئيب

حفر مسقفة علي

فقال وشبان وشيب

فيهن وللدان وأط

نفسى بفرقته تطيب

كم من حبيب لم تكن

ندلاً وهو الحبيب

غادرتة في بعضهن مج

ما عهدي برؤيته قريب

وسلوت عنه وإن

ثم قال الشاطبي:

جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أُمَّةً لَنَا تَقْلُوْا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدَلِ زُهْرًا وَكُمْلًا

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَتَوَرَّتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفْرَقَ وَالْجَلَى

وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ الثَّنِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا

تَخَيَّرَهُمْ تُقَادَهُمْ كُلُّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَي قُرَائِهِ مَتَأَكَّلًا

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٍ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا

وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مَقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاتِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى

رَوَى أَحْمَدُ الْبَزْزِيُّ لَهُ وَمَحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمَلْقَبُ قُنْبَلًا

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ

أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّئُهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفَرَاتِ مُعْلَلًا

أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلًا

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا

هِشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ النَّسَابَةُ لِذِكْوَانِ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَقَبَّلًا

.....
 وَبِالْكَوْفَةِ الْقُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَدَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذَا وَقَرْنُفَلَا

.....
 فَمَا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ

.....
 فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا

.....
 وَذَلِكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضِيُّ

.....
 وَحَفْصٌ وَبِالْإِثْقَانِ كَانَ مُفْضَلًا

.....
 وَحَمْزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًا

.....
 رَوَى خَلْفَ عَنَّهُ وَخَلَادَ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقْنًا وَمُحْصَلًا

.....
 وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ كَيْسَانَ نَعْتُهُ لَمَّا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِبَلًا

.....
 رَوَى لِيْنَهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضِيُّ وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا

.....
 أَبُو عَمْرِوهِمْ وَالْيَحْصِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَىٰ بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَىٰ بِهَا مَتَمَحَلًا

وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمُؤَاتِي نَصَبُهَا مَنَاصِبٌ فَالْصَّبُّ فِي نِصَابِكَ مُفْضِلًا

قال أبو شامة: ثم أثنى على علماء القراءة فقال:

جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عْنَا أئِمَّةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلَسَلًا

وهذا دعاء بلفظ الخبر كما تقدم في (وَتَبَّتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا)، و(جَزَى) بمعنى قضى، والمعنى (جَزَى اللَّهُ) أئمة القراءة خيراً، والخيرات جمع خيرة وهي الفاضلة من كل شيء قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ التوبة. ومعنى (لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلَسَلًا) أي: نقلوا عذباً لم يزيدوا فيه، ولم ينقصوا منه، ولا حرفوا ولا بدلوا، أو نقلوه وهو كذلك على هذه الحال لم يتغير عنها، وعذوبتها أنهم نقلوها غير مختلطة بشيء من الرأي، بل مستندهم فيها النقل الصحيح، مع موافقته خط المصحف الكريم، واتضح ذلك على الوجه الفصيح في لغة العرب (وَسَلَسَلًا) عطف على (عَذْبًا)، والعذب الماء الطيب، والسلسل: السهل الدخول في الحلق.

وقال السخاوي: السلسل: السهل السلس حال ابتلاعه. قال السمين: والعذب في الأصل: الماء الحلو، لأنه يمنع العطش، والعذاب من ذلك، لأنه يمنع المذنب أن يعود لذنبه. وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله: (عَذْبًا وَسَلَسَلًا): أي منقولاً إلينا نقلاً عذباً سهلاً من غير زيادة ولا نقصان، ولا ميل إلى اختيار واستحسان.

وقال ابن القاصح شارحاً لبیت الشاطبي: قال ﷺ إذا قال الرجل لأخيه (جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء)، معناه، كأنه يقول: يارب: أنا عاجز عن مكافأة هذا فكافئه عني، دعاء لكل من نقل القرآن من الصحابة والتابعين وغيرهم إلينا، لقوله ﷺ. (مَنْ أَوْلَىٰ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ).

وقال صاحب اللآلئ: وإذا عجز المرء عن مكافأة من أحسن إليه فسيبيله الإحالة على الكريم سبحانه.

وقال السخاوي: وثبّه بهذا الدعاء على ما ينبغي من دعاء الخلف للسلف، وعلى ما يلزم من استشعار فضلهم وإخلاص الحب لهم، وأن الدعاء لهم هو ثمرة جهم، وقد أمر الله رسوله ﷺ بمكافأة المعروف بالدعاء، ومن لم يقدر على الجزاء، وأي معروف أعظم مما أسداه إلينا علماءنا، فإنهم بذلوا جهدهم في حفظ الشريعة والذبّ عن كتاب الله، والتبنيه على إبطال من رام به الباطل، وأخذوا النفوس بالجدّ في حراسته - أي القرآن - حتى أوصلوه إلينا سالمًا من التحريف والتبديل، نقيًا من التخليط والأباطيل. قلت: فلو لا الله - وحده - ثم العلماء الأتبات الأجلء لجرنا عن السبيل لكيد من انتصب لعداوة هذا الدين، معملًا التحيل في إفساده. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٢٢﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ. وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿التوبة﴾.

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ. وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿الصف﴾. قال السخاوي: ولقد أوضح علماءنا كل مشكلة، وشرحوا كل معضلة، وأجمعوا على سد الخلل، وضيّقوا على المتبذعة السبل، وأخذوا على المتمحلّين الطرق، وتكفل الله بحفظ القرآن كما قال في سورة الحجر ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١٠﴾﴾، على عكس الكتب قبل القرآن، قيل للقاضي إسماعيل بن إسحاق: لم سلم القرآن من التبديل دون الكتب المنزلة قبله؟ فقال: لأن الكتب التي قبله وكلّ إلى حفاظه كما قال تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوْنَ الْنَاسَ وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١٠﴾﴾، وأما القرآن فتولّى الله حفظه، ولم يكله إلى غيره. قال السخاوي: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١٠﴾﴾ الحجر فإن كانت الهاء عائدة على القرآن

فلا إشكال، وإن كانت عائدة على الرسول ﷺ كما قيل، فمن جملة حفظه حفظ ما أنزل عليه، إذ فيه من الغيوب ما يجدد براهينها نبوته في كل أوان.

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْرًا وَكُمَلًا

قال صاحب اللآلي: قوله (فَمِنْهُمْ): من هنا للتبويض، والإشارة بذلك إلى كثرة من سلف من حملة القرآن.

قال السخاوي: وشبههم بالبدور في اتساع أنوارهم وعلو شأنهم في رئاستهم. وقال أبو شامة: أي: فمن تلك الأئمة الناقلين للقرآن على الوجه المرضي سبعة من صفتهم كيت وكيت، وجعلهم كالبدور في علو منزلتهم عند الناس، واتساع علمهم، وكثرة الانتفاع بهم وشهرتهم. وفي السبعة يقول أبو مزاحم الخاقاني:

وإن لنا أخذ القراءة سنة
وللسبعة القراء فضل على الورى
فبالحرمين ابن الكثير ونافع
وبالشام عبدالله وهو ابن عامر
وحزة أيضاً والكسائي بعده
وقال فيهم أبو عمرو الداني:

فهم الذين نصحوا للأمة
ودونوا الصحيح والمعروف
واطرحوا الواهي والضعيف
وسلكوا الحجية البيضاء
والبحت والتفتيش للآثار
فهلؤاء السبعة الأئمة
ونقلوا إليهم الحروف
وميزوا الخطأ والتصحيف
ونبلدوا القياس والآراء
بالاقتداء بالسادة الأخيار

قال أبو شامة: والعلاء بمعنى العلاء الممدود، وهو الرفعة والشرف، أو يكون جمع عليا، أي سماء المناقب العلاء، استعار للعلی والعدل سماء، وجعل هذه البدور متوسطة لتلك السماء في حال كونها زاهرة، أي مضيئة كاملة من غير نقص، مبالغة في وصفهم، لأن القمر إذا توسط السماء في حال كماله وتمامه وقوة نوره سالماً مما يستر ضوءه كان ذلك أشرف أحواله وأعظم لانتفاع الخلق به، فهم أتم نوراً وأعم ضوءاً، (زُهْرًا): جمع أزهراً أو زاهر، يقال زهر إذا أضاء فهو زاهر وأزهراً على المبالغة، ولذلك قيل للقمر أزهراً، وللرجل المشرق

الوجه أيضاً، (وَكَمْلًا): عطف، وهو جمع كامل، فَإِنْ قَلْتَ لَفْظَ الْبَدْرِ يَشْعُرُ بِالْكَمَالِ فَمَا
 مَعْنَى هَذِهِ الْحَالِ؟ قَلْتَ: أَرَادَ كَمَالَ أَمْرِهِ مِنْ سَلَامَتِهِ مِمَّا يَشِينُهُ مِنْ حَسُوفٍ وَغَيْرِهِ لَا
 كَمَالَ جَرَمِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاصِحِ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَوَسَّطْ هَذِهِ السَّمَاءَ فَلَيْسَ مِنْ
 بَدْوَرِ الْقَرَاءِ.

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرِّقَ وَالْجَلَى

قال السخاوي: (شُهْبٌ): جمع شهاب، والشهاب في الأصل شعلة من النار ساطعة، ثم قيل
 ذلك للكوكب

المضيء، وأراد بالشهب: الأصحاب والرواة الذين أخذوا العلم عن البدور السبعة، وقد
 كانوا في الوجاهة والشهرة كالشهب، وإنما نوَّرت (سَوَادَ الدُّجَى) بعد أفول البدور، لأنهم
 نشروا هذا العلم بعد موتهم، (وَالْجَلَى) أي انكشف. قال أبو شامة: والشهب جمع
 شهاب، والشهاب في أصل اللغة اسم للشعلة الساطعة من النار ثم سُمِّيَ بِهِ الْكُوكَبُ
 الْمُضِيءُ الْمُرْصَدُ لِجَمِّ مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ مِنَ الْجَنِّ، وَكُنِيَ بِالشَّهْبِ عَنِ الْأَصْحَابِ الَّذِينَ
 أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنِ الْبَدْوَرِ السَّبْعَةِ، وَلَمَّا كَانُوا دُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالشُّهُرَةِ كُنِيَ عَنْهُمْ بِمَا
 إِنَارَتْهُ دُونَ إِنْارَةِ الْبَدْرِ،

ويقال: نار واستنار إذا أضاء، والدجى الظلام، جمع دجية، وهي هنا كناية عن الجهل.
 والخلاصة لتلك البدور السبعة شهب، أي كواكب مضيئة، (عَنْهَا اسْتَنَارَتْ)، أي استضاءت
 عن تلك البدور، فَنَوَّرَتْ سَوَادَ ظَلَمَاتِ الْجَهْلِ (حَتَّى تَفَرِّقَ) ذلك السواد بأسره وانكشف.
 وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا

قال أبو شامة: أي ترى البدور المذكورين في هذه القصيدة على هذه الصفة، أي مرتبين
 واحداً بعد واحد، هذا إن كان (تَرَاهُمْ) من رؤية البصر، فكأنه نزل ظهورهم في النظم سماعاً
 أو كتابة منزلة المتشخص من الأجسام، وإن كان (تَرَاهُمْ) من رؤية القلب أي تعلمهم
 كذلك، (وَمُتَمَثِّلًا): أي متمثلاً مع اثنين من أصحابه، والمعنى (مُتَمَثِّلًا) في النظم أي:
 متشخصاً فيه، أي: ترى كل واحد منهم مع اثنين من أصحابه.

قال الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الفتاح هلال: وقول الناظم: (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ) يدل على
 معنى عظيم في صفة هؤلاء القراء، فهم وحدهم أئمة هذا الميدان، ولذلك يقول الراغب:
 والواحد لفظ مشترك يستعمل على ستة أوجه: منها: ما كان واحداً لعدم نظيره، إمّا في
 الخلق كقولك: الشمس واحدة، وإمّا في دعوى الفضيلة، كقولك: فلان واحد دهره،

وكقولك: نسيج وحده، فهؤلاء البدور انفردوا بهذا العلم، لذلك كان لفظ (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ)، يدل على أن كل واحد منهم أمة في هذا الميدان، فكل إمام منهم واحد عصره، فـ (نافع) أمة، و(أبو عمرو) أمة، وهكذا يقال عنهم أمة بعد أمة. قال السخاوي: قوله (مِنْ أَصْحَابِهِ) حقيقة في بعضهم، ومجاز في الآخرين، وقد اصطلاح الناس على تسمية الأتباع أصحاب، كما يقولون: أصحاب الشافعي وأبي حنيفة. وقال أبو شامة: وأصحاب الإنسان أتباعه وَمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ، كقولك أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة، فقوله (مِنْ أَصْحَابِهِ): أي من الناقلين عنه، ثم إن الذين ذكرهم على ثلاثة أقسام:

- ١- منهم مَنْ أَخَذَ عَنِ الْبَدْرِ نَفْسَهُ، وهم ثلاثة: أصحاب (نافع وعاصم والكسائي).
- ٢- ومنهم مَنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَدْرِ وَاحِدٌ، وهم أصحاب (أبي عمرو وحمزة).
- ٣- ومنهم مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدْرِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وهم أصحاب (ابن كثير وابن عامر) على ما سيأتي.

وبين المتوسط بين (أبي عمرو) وصاحبيه وهو (اليزيدي)، وبين المتوسط بين (حمزة) وصاحبيه وهو (سليم) لتيسر ذلك عليه في النظم، وترك بيان المتوسط بين (ابن كثير) وصاحبيه، وبين (ابن عامر) وصاحبيه لتعذر ذلك وتعسره نظماً.

تَخَيَّرَهُمْ نَقَادُهُمْ كُلُّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَيَّ قُرْآنِهِ مُتَأَكَّلًا

قال أبو شامة: تخيّر بمعنى اختار، والنقاد جمع ناقد، والبارع الذي فاق أضرابه في صفات الخير، والضمير في (تَخَيَّرَهُمْ) و(نَقَادُهُمْ) للبدور السبعة أو للشهب أو لهما، أثنى عليهم بالبراعة في العلم، ثم أثنى عليهم بالتواضع

فيه والزهد بقوله (وَلَيْسَ عَلَيَّ قُرْآنِهِ مُتَأَكَّلًا)، أي كل بارع غير متأكل بقرآنه، (وَلَيْسَ عَلَيَّ قُرْآنِهِ مُتَأَكَّلًا)، أي بقرآنه متأكلاً، أي لم يجعله سبباً للأكل، وقد تورّع جماعة من أهل العلم عن الأكل بالقرآن العزيز مع جوازه لهم، وكان (حمزة) من أشدهم في ذلك. وقال السخاوي: وقوله (مُتَأَكَّلًا) قيل: هو من قولهم: تأكل البرق والسيف إذا هاج لمعانه، أي لم ينتصب ظاهر الشعاع لأهل الدنيا بالقرآن العزيز فيجعلوه وصلةً إلى دنياهم، ويقال: تأكلت النار إذا هاجت فأكل بعضها بعضاً، أي لم يكسر الحرص والهيجان على الدنيا. والخلاصة: اختار نقاد العلماء وهم المميزون الجيد من الرديء تلك البدور من بين ناقلي القرآن كل رجل بارع، أي فائق حاذق متقن على إخوانه في العلم، وفاق أضرابه في صفات الخير، لأنهم كانوا أهل ثقة وإتقان وضبط، ولم يجعلوا القرآن تعلماً أو تعليماً سبباً في رزقهم

ومورد كسبهم، فأثنى عليهم بالتواضع والزهد في الدنيا. قال أبو شامة: ثم شرع في ذكر البدور السبعة واحداً بعد واحد، وجرت عادة المصنفين في القراءات بذكرهم في أول مصنفاتهم، وذكر طرف من أخبارهم والتعريف بهم، فمنهم من اختصر، ومنهم من أكثر. قلت: ومن أراد الرجوع إلى حياة ومناقب هؤلاء البدور فليراجع الكتب الخاصة بذلك. وإليك (تراجم الأئمة السبعة وروايتهم): البدر الأول من البدور الزاهرة في قول الشاطبي:

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٍ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا

قال أبو شامة: وقد نظم لـ (نافع) في هذا البيت سرّاً كريماً وهو ما ذكره (أبو عمرو الداني) في كتاب الإيجاز، وذكره أيضاً شيخه (أبو الحسن بن غلبون) و(أبو معشر الطبري) وغيرهم، قالوا: كان (نافع) إذا تكلم يشتم من فيه رائحة المسك، فقيل له يا أبا عبد الرحمن، أو يا أبا رويم، أنتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: ما أمس طيباً، ولا أقرب طيباً، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في في، فمن ذلك الوقت يشتم من في هذه الرائحة، فهذا هو السر الكريم لـ (نافع) في الطيب، والمراد بالكرم هنا الشرف والنباهة والجلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَزَقْنَا كَرِيمًا﴾ الأنفال، أثنى عليه في ضمن التعريف به بأنه اختار مدينة الرسول ﷺ منزلاً له أقام بها في جوار رسول الله ﷺ إلى أن مات بها. قال السخاوي: وبدأ بـ (نافع) تفضيلاً له علماً ومعلماً، وبه بدأ ابن مجاهد، قال: إنما أبدأ بقارئ المدينة لأنها مهاجر رسول الله ﷺ، ومعدن الأكابر من أصحابه، وبما حُفِظَ عنه الآخر من أمره. وراويا (نافع) كما قال الشاطبي:

وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

قال السمين: ولما وعد أنه يذكر كل شيخ مع راويه وفي بما وعد فذكر لـ (نافع) راويين.

قال أبو شامة: ذكر اثنين من أصحابه وفاء بوعده وكلاهما أدركه، أحدهما: (أبو موسى عيسى بن ميناء المدني) ويلقب بـ (قالون)، وهي كلمة رومية، يقولون للجد من الأشياء هو (قالون)، قيل لقبه (نافع) بذلك لجودة قراءته، وقيل لقبه بذلك (مالك بن أنس). والثاني: عثمان بن سعيد المصري الملقب بـ (ورش)، لقبه بذلك (نافع) أيضاً لياضه، وقيل فيه وجوه كثيرة، ومات بمصر، و(عثمان) عطف على (قالون)، و(ورشهم) عطف بيان، والضمير للقراء، وكذا قوله فيما سياتي (وصالهم)، (أبو عمرهم)، (وكوفهم)،

(وحرَمِيهِمْ) (لابن كثيرهم)، والهاء في (بِصْحَبَتِهِ) لـ (نافع). قال السخاوي: وقوله (تَأْتِلًا): تأتلت الشيء جمعته وتأصلته. وقال أبو شامة: (وتَأْتِلًا) ضمير تشبیه يعود إلى (قالون) و (ورش)، ومعنى (تَأْتِلًا) جمعاً، أي سادا بصحبة (نافع) والقراءة عليه. والبدر الثاني من البدر الزاهرة مدحه بقوله:

وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مَقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاتِرِ الْقَوْمِ مُعْتَلَى

قال أبو شامة: وهذا البدر الثاني عبد الله بن كثير المكي، وصفه الشاطبي بأنه (كاتِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى)، أي اعتلاء، يقال: كاترتي فكثرت أي غلبته بالكثرة، وكذلك فاختري ففخرته، وخاصمني فخصمته، وعنى بالقوم القراء السبعة، و(مُعْتَلَى) تمييز، أي هو أكثر اعتلاء، ووجهه: لزومه مكة وهي أفضل البقاع عند أكثر العلماء، وقراءته على صحابي وهو (عبد الله بن السائب المخزومي)، وهو الذي بعث عثمان رضي الله عنه معه بمصحف إلى أهل مكة لَمَّا كتب المصاحف وسبها إلى الأمصار، وأمره أن يقرئ الناس بمصحفه، فكان ممن قرأ عليه (عبد الله بن كثير) على ما حكاه غير واحد من المصنفين، فإن قلت: (ابن عامر) قرأ على جماعة من الصحابة، (ونافع) لزم المدينة وهي أفضل البقاع عند مالك وغيره، وهو مذهب ناظم القصيدة، قلت: كذلك الذي تقول، إلا أن المجموع لم يحصل إلا لـ (ابن كثير)، ولعل الناظم كان يرى مذهب الجمهور في تفضيل مكة وهو الأصح. وقال صاحب اللآلئ: وإذا حمل آخر الكلام على قوله (فِيهَا مَقَامُهُ) سلم من الاعتراض. قال أبو شامة: والمقام بضم الميم الإقامة وموضعها، أي فيها إقامته، أو موضع إقامته، أي اختارها مقاماً كما اختار (نافع) المدينة (مَنْزِلًا)، ثم ذكر اثنين من أصحابه وبينهما وبينه أكثر من واحد فقال:

رَوَى أَحْمَدُ الْبَزِّيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمَلْقَبُ قُنْبَلًا

قال أبو شامة: أحدهما: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة مولى لبني مخزوم، مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة، وإنما قيل له البزي لأنه منسوب إلى جده أبي بزة، قرأ (البزي) على جماعة، منهم (عكرمة بن سليمان)، وقرأ (عكرمة) على (شبل والقسط)، وقرأ على (ابن كثير). والثاني: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة ويلقب بـ (قنبل) يقال: رجل قنبل وقنابل أي غليظ شديد، ذكره صاحب المحكم وغيره. وقيل في سبب تلقيبه بـ (قنبل) غير ذلك، وقيل إنه من قبيلة تسمى بالقنابلة، وقرأ (قنبل) على (أبي الحسن القواس وابن فليح)، وقرأ على

أصحاب (القسط)، وقرأ على (ابن كثير). قال صاحب اللآلئ: وتقدم (البري) في النظم لقرب سنده، وأصل السند في اللغة: ما أسند إليه من حائظ ونحوه، وسند القراءة والحديث من ذلك، لأن الراوي مستند إليه في صحة ما رواه. قال أبو شامة: (لَهُ) بمعنى عنه. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا أَفْكَ قَدِيرٌ ﴿١١﴾﴾ الأحقاف. قلت: فقوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي عنه، ولكن: لماذا عبر باللام ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ ولم يعبر بـ (عنه)؟ ولماذا قال ﴿مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ وكان السياق (سبقتمونا)؟ راجع خواطر الشعراوي تجدد بلاغة القرآن.

ثم قال أبو شامة: وقوله (عَلَى سَنَدٍ) أي بسند، أي ملتبسين بسند، أو يكون التقدير: معتمدين على سند في نقل القراءة عنه لأنها لم يرياها. والبدر الثالث في قول الشاطبي: وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ قال أبو شامة: وهذا البدر الثالث (أبو عمرو بن العلاء البصري المازني) من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر، والصريح هو الخالص النسب، وليس في السبعة من أجمع على صراحة نسبه غيره إلا ما لا يعرج عليه، فلهذا قال (صَرِيحُهُمْ) - وسيأتي الكلام في (ابن عامر) - وكان لوالده العلاء قدر وشرف، وكان على طراز الحجاج بن يوسف فاشتهر بسبب الولاية وتقدم أبيه، فلهذا صار (أبو عمرو) يعرف بابن العلاء، فهذا معنى قول الشاطبي (فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ): أي الرجل المشهور المتقدم في زمانه، ونقل قراءته خلق كثير أضبطهم لها (اليزيدي) الذي يذكره الآن:

أَفَاضَ عَلِيٌّ يَحْيَى الْيَزِيدِيُّ سَيِّئُهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفَرَاتِ مُعَلَّأً (اليزيدي): هو أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي التميمي، وعُرف باليزيدي لأنه كان منقطعاً إلى (يزيد بن منصور) خال المهدي، يؤدب ولده، فنسب إليه ثم اتصل بالرشيد فجعل المأمون في حجره يؤدبه، ومعنى (أَفَاضَ) أفرغ، والسبب العطاء، والعذب: الماء الطيب، والفرات: هو العذب، ووجه الجمع بينهما التوكيد، أراد به صدق العذوبة وكماها، وقيل الفرات: الصادق العذوبة، وسمي الشرب الأوّل النهل وما بعده العلل الذي سقى مرة بعد مرة وهو أبلغ في الري. وقال صاحب اللآلئ: والسبب: العطاء، والمراد ها هنا العلم، وهو من أجلّ العطاء، وسببه من ساب الماء إذا جرى وذهب كل مذهب، وعبر به عن السائب كما فعل في السيل، ثم استعير للعطاء، ولأجل الالتفات إلى أصله حسن ما ذكره في أوّل

البيت وآخره. قال السمين: وفي الحديث: (في السيوب الخمس) وهي الركاز لأنها من عطاء الله. ومعنى البيت: أن (أبا عمرو) أفاض عطاءه على (اليزيدي)، وكسى بالسيب عن العلم الذي علمه إياه فأصبح (اليزيدي) ريان من العلم الحسن النافع.

وروايا (أبي عمرو البصري) في قول الشاطبي:

أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً

قال أبو شامة: ذكر اثنين ممن قرأ على (اليزيدي). أحدهما: (أبو عمر حفص بن عمر الأزدي الدورى الضريز) نسبة إلى الدور موضع ببغداد بالجانب الشرقي. والثاني: (أبو شعيب صالح بن زياد السوسي) نسب إلى السوس موضع بالأهواز، (وَصَالِحُهُمْ) مثل (ورشهم)، أي هو الذي من بينهم اسمه صالح، فلم يرد وصفه بالصلاح دونهم، والهاء في عنه (لليزيدي)، أي تَقَبُّلاً عنه القراءة التي أفاضها (أبو عمرو بن العلاء البصري المازني) عليه، يقال: تقبلت الشيء وقبلته قبولاً أي رضيته. قال صاحب اللآلئ: وتقدم (الدورى) في النظم لفشو قراءته وكثرة الأخذ بها. والبدر الرابع من البدر الزاهرة في قول الشاطبي:

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بَعْدَ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلاً

قال أبو شامة: وهذا البدر الرابع (عبد الله بن عامر الدمشقي) أحد الأئمة من التابعين، وصفه الناظم بأن دمشق (طَابَتْ به مُحَلَّلاً)، أي طاب الحلول فيها من أجله، أي قصدوا طلاب العلم للرواية عنه والقراءة عليه، وإضافة (دمشق) إلى (الشام) كإضافة (ورش) إلى القراء في قوله (ورشهم) وما أشبهه، وفي ذلك أيضاً تبيين محلها وتنويه بذكرها لا سيما لمن بعدت بلاده من أهل المشرق والمغرب، ألا ترى أن أهل الشام وما يديانهم يسمعون بالمدن الكبار شرقاً وغرباً، ويتوهمون قرب مدينة منها من أخرى، ولعل بينهما مسافة أشهر، وإذا كان عبد الحسن الصوري، وهو شاعر فصيح من أهل الشام قد أضاف (دمشق) إلى (الشام) في نظمه، فكيف لا يفعل ذلك ناظم أندلسي من أقصى المغرب. قال السخاوي: فإن قيل: قوله (دِمَشْقُ الشَّامِ) ما معنى هذه الإضافة؟ قلت: قد تجيء الإضافة بمعنى (في)، كما يقال: كم أسنان الفم؟ فإن قيل: فهل لها فائدة؟ قلت: فائدتها أن مَنْ سَمِعَ بِدِمَشْقِ فِي أَقْصَى الْبِلْدَانِ قَدْ لَا يَعْلَمُ فِي أَيِّ إِقْلِيمٍ هِيَ، فَأَعْلَمُ بِأَنَّهَا الشَّامُ، وَ(مُحَلَّلاً)، يقال: مكان محلل إذا أكثر الناس به الحلول. ورأوا (ابن عامر) في قول الشاطبي:

هَشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ التِّسَابُ لِدُكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا

قال أبو شامة: هذان راويان أخذتا عنهما قراءة (ابن عامر)، اشتهر بذلك، وكل واحد

منهما بينه وبين (ابن عامر) اثنان، فهذا معنى قوله (بِالإِسْنَادِ عَنهُ تَنْقَلًا)، أي: نقلا القراءة عنه بالإسناد شيئا بعد شيء.

وأما (هشام): فهو (أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير السلمي)، خطيب دمشق، أحد الثقات، قرأ على (أيوب بن تميم التميمي) و(عراك بن خالد المرّي)، وقرأ على (يحيى بن الحارث الذماري)، وقرأ (يحيى) على (ابن عامر). وأما (ابن ذكوان) فهو (عبد الله بن أحمد بن يشير بن ذكوان القرشي الفهري)، قرأ على (أيوب بن تميم التميمي) أيضاً، وكان يصلي إماماً بجامع دمشق. فـ (هشام وعبد الله) (تَنْقَلًا) عن (ابن عامر) القراءة بالإسناد. قال شعلة: (وَهُوَ اتِّسَابُهُ لِدُكْوَانَ) جملة معترضة لثلاث يتوهم أن عبدالله ولد ذكوان، وإن قيل له (ابن ذكوان)، بل انتسابه إليه بأنه أحد أجداده عنه. أي لا تظن أن ذكوان والد عبد الله، وإنما هو منتسب إليه كما ذكرنا. وقال صاحب اللآلئ: وتقديسه في النظم - أي ابن عامر - لِمَا ذُكِرَ مِنْ قُرْبِ سِنْدِهِ وَفَضْلِ مَحَلِّهِ وَلِيَفْرُقَ بَيْنَهُ وَيَبِينُ (أبي عمرو) لاقترانهما في النسبة العربية، وتقدم (هشام) لشهرته في رواية الحديث. وعدد قراء (الكُوفَةِ الْقُرَاءِ) فِي قَوْلِ الشَّاطِئِي:

وَبِالْكُوفَةِ الْقُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذَا وَقَرَنُفُلًا

قال أبو شامة: (الْقُرَاءِ) يعني المشهورة البيضاء المنيرة بكثرة العلماء بها، و(مِنْهُمْ) يعني من السبعة ثلاثة، وهم (عاصم وحمزة والكسائي)، و(أَذَاعُوا): أي: أفضوا العلم بها وشهروه ونشروه، - أي القراء الثلاثة (عاصم وحمزة والكسائي) - يقال: رجل مذيع أي لا يكتم السرّ. والدليل من القرآن قوله ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾

﴿النساء﴾ قال أبو شامة: والضمير في (ضَاعَتْ) للكوفة أو للقراءة، أي: فاحت رائحة العلم بها، والشذا كسر العود، والقرنفل معروف، أي ضوَع شذا وقرنفل، أي ضاع شذاها وقرنفلها، أو لأن ضاع يستعمل في الرائحة الكريهة أيضاً فميزه بما نفى ذلك. قال السخاوي: يعني طيب نشر القرآن، على أن ذلك أطيب من العود ومن كل طيب. والبدر الخامس من البدر الزاهرة في قول الشاطي:

فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ

قال أبو شامة: وهذا هو البدر الخامس: أبو بكر عاصم بن أبي النجود، أحد السادة من أئمة القراءة والحديث، وأثنى الشيخ الشاطي على (عاصم) بأن من جملة الرواة عنه (شعبة): قال الشاطي:

فَشُعْبَةُ رَأْيِهِ الْمُبْرَزُ أَفْضَلًا

وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرِ الرَّضَى

ف (شعبة) الذي برز في الفضل، وهو باب من أبواب المدح معروف، فكم من تابع قد زان متبوعه، وكم من فرع قد شرف أصله، و(أفضلاً) بمعنى فاضلاً، وفيه زيادة مبالغة، يقال برز الرجل: أي فاق أضرابه، أي المبرز فضله، أي فاق فضله أقرانه، ولمّا كان (شعبة) اسماً مشتركاً، والمشهور بهذا الاسم بين العلماء هو (أبو بسطام شعبة بن الحجاج البصري)، ميّز الذي عناه بما يعرف به فقال:

وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرِ الرَّضَا

(وَذَاكَ) إشارة إلى (شعبة)، لأنه مشهور بكنيته واسم أبيه، و(الرّضَا) صفة له، أي المرضي وكان من العباد.

قال صاحب اللآلئ: وتعلّم (شعبة) القرآن من (عاصم) حمساً حمساً كما يتعلم الصبي من المعلم، وكان عالماً عاملاً. قال وكيع: هو العالم الذي أحيا الله به قرنه، وكذلك قال يحيى بن آدم. ويقال: لأجل ما وصف به من العلم قدّم في النظم. والراوي الثاني لـ (عاصم) هو (حفص بن سليمان): قال الشاطبي:

وَحَفْصٌ وَبِالإِثْقَانِ كَانَ مُفْضِلاً

قال أبو بكر الخطيب: كان المتقدمون يعدّونه في الحفظ فوق (أبي بكر بن عياش)، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على (عاصم). فهذا معنى قول الشاطبي (وَبِالإِثْقَانِ كَانَ مُفْضِلاً): يعني بإتقان حرف (عاصم) لا في رواية الحديث. وقال صاحب اللآلئ: وتقدّم (عاصم) في النظم على (حمزة) لتقدم وقته في الإمامة، لأن (حمزة) إنما اشتهر بالإمامة بعد موت (عاصم). والبدر السادس من البدر الزاهرة في قول الشاطبي:

وَحَمْزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا

قال أبو شامة: وهذا البدر السادس (أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات) شيخ القراء بالكوفة بعد (عاصم).

وقوله (مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ): أي ما أزكى ورعه وإمامته وصبره وترتيله للقرآن، و(أزكاه) من زكا إذا طهر ونما صلاحه، أي ما أجمعه لخصال الخير. وقال صاحب اللآلئ: فقله (مَا أَزْكَاهُ): أي ما أجمعه لصفات الخير، والزكاة: هي الطهارة، والتورّع: هو الحشية والتقى وترك الشبهات. وقال السخاوي: قال الشيخ - يعني الشاطبي رحمه الله - لم

(م - ٥ - في ظلال القراءات - ج ١)

يوصف أحد من السبعة بما وُصف به (حَمَزَةٌ) من الزهد والتحرز عن أخذ الأجر على القرآن. قال صاحب اللآلي: لأنه روى الحديث المتضمن للتغليظ فيه فتمذهب به، والحديث في السنن، وكان (حَمَزَةٌ) مشهوراً بالتقدم والإمامة، وكان الأعمش إذا رآه مقبلاً قال: هذا حبر القرآن. وقال شريك: ما علمت بالكوفة أقرأ منه ولا أفضل من مثل (حمزة). وكان سفيان الثوري يقول: غلب (حمزة) الناس على القرآن والفرائض. وكان (حَمَزَةٌ) صبوراً على طاعة الله وتبرئيل كتابه، روي أنه لم يلقه أحد قط إلا وهو يقرأ القرآن، وأنه كان لا ينام الليل. وقال صاحب اللآلي: وتقديمه في النظم على (الكسائي) لأنه شيخه وإمامه.

ورأوا (حمزة) في قول الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًا وَمُحَصَّلًا

قال صاحب اللآلي: خَلْفَ (سليم) في القراءة (حمزة)، وكان من أضب أصحابه لقراءته، وكان (حَمَزَةٌ) إذا جاء (سليم) يقول لأصحابه تحفظوا، فقد جاء (سليم). وقال (سليم) قرأت القرآن على (حمزة) عشر مرات. ولم يخالف (سليم) (حمزة) في شيء من قراءته. قال ابن القاصح: (مُتَقَنًا) أي محكماً محفوظاً، (وَمُحَصَّلًا) أي مجموعاً. قال أبو شامة: (سليم) هذا هو: سليم بن عيسى مولى بني حنيفة. وأما (خلف) فهو صاحب الاختيار وهو: (أبو محمد خلف بن هشام البزار) آخره راء. وأما (خلاد) فهو: أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله خلاد بن خالد الصيرفي الكوفي، ويقال: خلاد بن خلود ويقال: ابن عيسى.

قال صاحب اللآلي: وتقديم (خلف) في النظم لاشتهاره باختياره.

(استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًا وَمُحَصَّلًا

قال أبو شامة: اعتمد - أي الشاطبي - في هذا الإطلاق على معرفة ذلك واشتهاره بين أهله، وهو أن (سليماً) قرأ على (حمزة)، وأن (خلفاً) و(خلاداً) أخذوا قراءة (حمزة) عن (سليم) عنه، وظاهر نظمه لا يفهم منه هذا، فإنه لا يلزم من كونهما رويًا الذي رواه (سليم) أن يكون أحدهما عن (سليم) لاحتمال أن يكون (سليم) رفيقاً لهما. وقال الجعبري عند قول الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًا وَمُحَصَّلًا

أي رويًا عن (حمزة) بواسطة (سليم) الحرف الذي نقله عنه إليهما محفوظاً، وحذف (عنه) الأخيرة اعتماداً على الأولى، وبهذا اندفع قول من قال: لا يفهم من كلام الناظم أنهما قرأ

على (سليم).

والبدر السابع من البدور الزاهرة في قول الشاطبي:

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَأَلْكَسَانِيُّ نَعْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِبًا

قال أبو شامة: وهذا البدر السابع: (أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله) النحوي المعروف بـ (الكسائي)، وذكر الشاطبي في هذا البيت سبب كونه نعت بـ (الكسائي) وهو أحد الأقوال في ذلك، ولم يذكر صاحب التيسير غيره. وقيل له (الكسائي) من أجل أنه أحرم في كساء، والنعت: الصفة، أي تسربل الكساء في وقت إحرامه بنسك الحج أو العمرة، والسربال: القميص، وقيل: كل ما يلبس كالدرع وغيره، وقيل: سمي (الكسائي) لأنه كان في حدائته يبيع الأكسية، وقيل: لكونه كان من قرية من قرى السواد يقال لها باكسايا. وقيل: كان يتشع بكساء ويجلس مجلس (همزة)، فكان (همزة) يقول: اعرضوا على صاحب الكساء.

وقال الأهوازي: وهذا القول أشبه بالصواب عندي. وقال صاحب اللآلي: وكانت العربية علمه وبضاعته. وقال يحيى بن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من (الكسائي). ورؤي أنه رئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي بالقرآن. ورأي (الكسائي) النبي ﷺ في المنام قرأ على النبي ﷺ مطلع سورة الصافات فقال له النبي ﷺ: والله لأباهين بك الأمم يوم القيامة. ولمّا مات ودفن قال الرشيد: ها هنا دفن العلم والقرآن. ورواها (الكسائي) في قول الشاطبي:

رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَى وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الدُّكْرِ قَدْ خَلَا

قال أبو شامة: (لَيْثُهُمْ) مثل (ورشهم)، والراوي الأوّل: هو: (أبو الحارث الليث بن خالد).

والراوي الثاني: (حَفْصُ الدُّورِيُّ)، الراوي عن (اليزيدي)، ولهذا قال (وَفِي الدُّكْرِ قَدْ خَلَا) أي سبق ذكره فيما ذكرناه من النظم. وقال صاحب اللآلي: وتقدم (أبي الحارث) عليه في النظم لانفراده بـ (الكسائي). وقال السمين: لتقدمه عليه زماناً وعلماً. ثم قال الشاطبي:

أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَخْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

قال أبو شامة: أضاف (أبا عمرو) إلى ضمير القراء كما سبق في (ورشهم) و(ليثهم) و(صالحهم)، (والْيَخْصَبِيُّ) منسوب إلى يخصب، حي من اليمن، وفي الصاد الحركات

الثلاث، ولم يقل (صريحان)، لأن الصريح كالصديق والرفيق يقع على الواحد والمتعدد، وقد تقدم أن معنى الصريح: الخالص النسب. فمعنى البيت أن (أبا عمرو وابن عامر) خالصا النسب من ولادة العجم، فهما من صميم العرب، وهذا على قول الأكثر، ومنهم من زعم أن (ابن عامر) ليس كذلك، ومنهم من زعم أن (ابن كثير وحمزة) من العرب أيضاً، ولم يختلف في (نافع وعاصم والكسائي) أنهم ليسوا من العرب، وغلب على ذرية العجم لفظ (الموالي)، يقال: فلان من العرب، وفلان من الموالي، فهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه ما أشار إليه بقوله (أَحَاطَ بِهِ الْوَلَاءُ): يعني ولادة العجم، ولا يستقيم أن يراد به ولاء العتاقة، فإن ذلك لم يتحقق فيهم أنفسهم، ولا في أصول جميعهم، ولا يستقيم أن يراد به ولاء الحلف، فإن العربية لا تنافي ذلك، وقد كان جماعة من العرب يخالفون غيرهم، والهاء في (أَحَاطَ بِهِ) عائدة على (وَبَاقِيهِمْ)، فهو لفظ مفرد وإن كان مدلوله هنا جماعة، و(أَحَاطَ): أي أحدق وشغل. وقال الجعبري: وهذه المسألة تتعلق بمعرفة الأنساب وليس فيها كبير نفع.

وقال صاحب النفحات الإلهية عند قول الشاطبي:

أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَاءُ

فإن قيل: ألم يكن ذكراً هذا عيب أو غيبة من الناظم في حق الأئمة على حد ما وقع من أحد الصحابة في حق صحابي آخر بقوله: يا ابن السوداء أمام الرسول ﷺ، فزجره الرسول ﷺ بقوله: إنك امرؤ فيك جاهلية؟ قلت: ليس مراد الناظم ما ذكر، لكنه أراد أن يبصرنا بأن عطاء الله ليس مقصوراً على العرب فيحرم منه العجم، أو على السادة فيحرم منه المسود، أو على الأولياء فيحرم منه الموالي، قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ الحجرات. وقال الرسول ﷺ (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى).

لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مَتَمَحَلًا

قال ابن القاصح: (يُهْدَى) بفتح الياء وكسر الدال، ويروى (يُهْدَى) بضم الياء وفتح الدال. قال أبو شامة: أي لهؤلاء القراء مذاهب منسوبة إليهم (يُهْدَى بها): أي يهتدي بنفسه، أو يرشد المستهدين بتلك الطرق (كُلُّ طَارِقٍ)، أي كل من يقصدها ويسلك سبيلها، جعل تلك الطرق كالنجوم التي يهتدى بها، كأنه قال: كل سالك ومرّ في هذا العلم فإنه يهتدي بهذه الطرق ويُهْدَى بها، وقيل المراد بكل طارق أي كل نجم، وكنى بالنجم عن العالم لاشتراكهما في الاهتداء بهما، ثم قال (وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا): أي ولا مدلس، من

قولهم: طرق يطرق طروقاً إذا جاء بليل، والليل محل الآفات. والمعنى: أن تلك الطرق قد اتضحت واستنارت وثبتت قواعدهما فلا يخشى عليها مضلل ولا مدلس أو ماكر يحاول أن يعيث فيها ويغيرها، يقال: تمحل إذا احتال ومكر فهو متمحل، وقوله: (يُخشى بها): أي فيها، والخلاصة: أن كل البدور والشهب وأصحاب الطرق الآتي بيانهم كلهم ثقات، وإليك (طرق الرواة): قال (الضباع) في كتابه (إرشاد المرید إلى مقصود القصيد): أشار الناظم في البيت السابق إلى طرق نظمه، ولكنه لم يذكرها اتكلاً على أصله (التيسير)، وحاصلها كما ما يلي:

- ١- (قالون): من طريق (أبي نشيط محمد بن هارون).
 - ٢- (ورش): من طريق (أبي يعقوب يوسف الأزرق).
 - ٣- (البيزي): من طريق (أبي ربيعة محمد بن إسحاق).
 - ٤- (قتبل): من طريق (أبي بكر أحمد بن مجاهد).
 - ٥- (دوري البصري): من طريق (أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس).
 - ٦- (السوسي): من طريق (أبي عمران موسى بن جرير).
 - ٧- (هشام): من طريق (أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني).
 - ٨- (ابن ذكوان): من طريق (أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش).
 - ٩- (شعبة): من طريق (أبي زكريا يحيى بن آدم الصلحي).
 - ١٠- (حفص): من طريق (أبي محمد عبيد بن الصباح النهشلي).
 - ١١- (خلف): من طريق (أبي الحسن أحمد بن عثمان بن بويان عن أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد).
 - ١٢- (خلاد): من طريق (أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري).
 - ١٣- (الليث): من طريق (أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي).
 - ١٤- (دوري الكسائي): من طريق (أبي الفضل جعفر بن محمد النصيبي).
- قال الضباع: ومضى خرج الناظم عن هذه الطرق فهو على سبيل الحكاية وتميم الفائدة.
- (طرق قرآء ورواة الدرّة): قال العلامة / عبدالفتاح القاضي:
- ١٥- طريق (ابن وردان): الفضل ابن شاذان.
 - ١٦- طريق (ابن جهماز): أبو أيوب الهاشمي.
 - ١٧- طريق (رويس): أبو القاسم عبد الله بن سليمان النخاس - بالخاء المعجمة - عن التمار عنه.

١٨- طريق (روح): أبو بكر محمد بن وهب بن العلاء الثقفي عنه.

١٩- طريق (إسحاق): أبو الحسين أحمد بن عبدالله السوسنجردي عن ابن أبي عمر النقاش عنه.

٢٠- طريق (إدريس): المطوعي والقطيعي. وإليك طرق رواية القراء العشرة من تحبير التيسير،

جمع وتنقيح الأستاذ العلامة/ عامر بن السيد عثمان.

ومن نص تحبير لقالوهم أبو
وعن أحمد البزي أبو لريعة
لدور أبو الزعرا كذا ابن جريرهم
والاخفش عن نجل لذكوان شعبة
عبيد بن صباح لخص وعن خلف
لخلادهم ثم ابن يحيى لليثهم
وعيسى له الفضل بن شاذان ثم قل
رويس له النخاس بالخاء معجماً
روى السوسنجردي لإسحاق ثم خذ
وأزكى صلاة الله ثم سلامه
وآل وأصحاب كرام أئمة
(استدراك الجعبري): وحق هذا البيت:
لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ

نشيط وورش عنه الازرق نقلا
وعن قبل فابن المجاهد حصلا
لسوس هشام عنه حلوان قد تلا
روى عنه يحيى بن لآدم فاعقلا
فإدريس يروي وابن شاذان نقلا
ودور أتى عنه النصيبي يا فلا
سليمان منه الهاشمي تنولا
وروح روى عنه ابن وهب مع الملا
قطيعي لإدريس ومطوعي تلا
على المصطفى المهدي إلى الخلق مرسلا
صلاة تباري الريح مسكاً ومنذلا
ولأ طارق يُخشى بها مُتَمَحِّلًا

أن يكون بعد:

لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ

سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَالْجَلَى

لانشعابها عنها.

س: ما الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجانز؟

ج: قال الشيخ العلامة عبدالفتاح القاضي: خلاصة ما قاله علماء القراءات في هذا المقام أن كل خلاف نُسبَ لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكل ما نُسبَ للراوي عن الإمام فهو رواية، وكل ما نُسبَ للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريق، نحو: الفتح في لفظ ﴿ضَعِيفٌ﴾ في سورة الروم قراءة (حمزة)، ورواية (شعبة)، وطريق عبيد بن الصباح عن (حفص)، وهكذا، وهذا هو الخلاف الواجب، فهو عين القراءات والروايات والطرق، بمعنى أن القارئ ملزم بالإتيان بجميعها، فلو أحل بشيء منها عد ذلك نقصاً في روايته، كأوجه البدل مع ذات الياء لـ (ورش)، فهي طرق، وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلاً، وأما الخلاف الجانز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير والإباحة، كأوجه البسملة، وأوجه الوقف على عارض السكون، فالقارئ مخير في الإتيان بأي وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها، فلو أتى بوجه واحد منها أجزاءً، ولا يعتبر ذلك تقصيراً منه ولا نقصاً في روايته، وهذه الأوجه الاختيارية لا يقال لها قراءات ولا روايات ولا طرق، بل يقال لها أوجه فقط، بخلاف ما سبق، وفي هذا البحث كفاية، ومن أراد المزيد فليراجع كتب العلماء في هذا البحث.

وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمُوَاتِي نَصَبَتْهَا مَنَاصِبٌ فَانْصَبَ فِي نَصَابِكَ مُفْضِلاً

قال أبو شامة: (وَهُنَّ) ضمير الطرق، و(اللَّوَاتِي) من الأسماء الموصولة، وهو جمع (اللاتي)، جمع التي، والمواتي: الموافق، وأصله الهمز، و(نَصَبَتْهَا) أي رفعتها وأبرزتها وأصلتها (مَنَاصِبَ)، أي أصولاً، جمع منصب وهو الأصل، أي: وتلك الطرق والمذاهب هي التي نظمتها في هذه القصيدة لمن وافقني على ما اصطلحت فيها، ونصبته أصولاً لمن يقرؤها، أو أعلاماً لعز من علمها وشرفه، (فَانْصَبَ) أي: اتعب وتجرد وشمر لتحصيلها، ونصاب الشيء أصله، أي اتعب في تحصيل بضاعة العلم الذي يصير أصلاً لك تنسب إليه إذا انتسب الناس إلى آبائهم وقبائلهم، وقيل المراد به النية، أي: اتعب في تخليص نيتك مما يفسدها في قراءة هذا العلم، و(مُفْضِلاً): يقال: أفضل الرجل إذا أتى بفضائل الأعمال، كأحسن وأجمل إذا أتى بحسنها وجميلها، أي (مُفْضِلاً) بإخلاص النية. وقال ابن القاصح: لما لم يتضمن هذا القصيد جميع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، بل سبع قراءات فيها، قال: هذه المذاهب إنما نظمتها لمن يوافقني على قراءتها، ويستعمل اصطلاحها فيما نظمته، وأما من لا يوافقني عليها، بل يريد غير هؤلاء الأئمة، كـ (أبي جعفر المدني) و(يعقوب الحضرمي) و(خلف البزار) إلخ وغيرهم ممن نقل الأحرف السبعة، فليس هذا النظم

موضوعاً له، وليطلب ذلك في غيره من كتب الخلاف.

(أسئلة على ما سبق ذكره وبيانه وشرحه وإيضاحه)

س: من هو الإمام الشاطبي، مع ذكر بعض مؤلفاته في علوم القرآن؟

س: اذكر حديثاً ورد في نزول القرآن على سبعة أحرف؟

س: ما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف؟

س: ما القول الراجح عند العلماء في معنى الأحرف السبعة؟

س: اذكر الأئمة السبعة مع ذكر روايتهم؟

س: اذكر (طرق الرواة) الأربعة عشر من الشاطبية؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(مصطلحات الشاطبي وقواعده في نظمه)

وَهَا أَنَا ذَا أَسْمَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطْوَعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلًا

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أَسْمَى رِجَالُهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

سِوَى أَحْرَفٍ لَا رِيْبَةَ فِي أَصَالِهَا

وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوَلًا

وَمِنْهُنَّ لِلْكَوْفِيِّ نَاءٌ مُثَلَّثٌ

وَسِتُّهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا

عَنَيْتُ الْأَلَى أَتْبَتْهُمْ بَعْدَ كَافٍ

وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا

وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَمًا

وَكُوفٍ وَبَصْرٍ عَيْنُهُمْ لَيْسَ مَهْمَلًا

وَذُو الثَّقَطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِيِّ وَحَمْزَةٌ

وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا

صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ

وَشَامِ

عَمَّ نَافِعٌ

سَمَا فِي نَافِعٍ وَقَتَى الْعَلَاءِ

وَمَكَ

وَمَكَ وَحَقُّ فِيهِ وَأَبْنِ الْعَلَاءِ قُلْ

وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصِي نَفَرٌ حَلَا

وَحَرَمِي الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ

وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَالِعِهِمْ عَلَا

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ

البيان والتفصيل والإيضاح ل (مصطلحات الشاطبي وقواعده في نظمه)

وَهَا أَنَا ذَا أَسْمَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطْوَعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلًا

قال أبو شامة: (هَآ) حرف تنبيه، و(أَنَا) ضمير المتكلم وحده - وكذلك ضمير المتكلم

وحدها- و(ذَا) اسم إشارة، ونظير هذه العبارة قوله تعالى: ﴿هَآ أَنْتُمْ﴾، و(أَسْمَى) بمعنى

أحرص، وأجتهد، أي: إني بجهتد في نظم تلك الطرق، راجياً حصول ذلك وتسهيله،

والضمير في (حُرُوفَهُمْ) للقراء، والمراد بالحروف قراءاتهم المختلفة. قال صاحب

العين: كل كلمة تُقرأ على وجوه من القراءات تُسمى حرفاً. ويجوز أن يكون المراد بالحروف الرموز، لأنها حروفهم الدالة عليهم، ويدل عليه قوله بعد ذلك:
جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا
 كأن قائلاً قال له: وما تلك الحروف التي ترجو طوع القوافي بها؟ فقال: (جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ)،

(وَيَطْوَعُ) بمعنى ينقاد ويسمح، و(الْقَوَافِي) جمع قافية، وهي كلمات أواخر الأبيات بضابط معروف في علمها. قال الضباع: وقوله (مُسَهَّلًا): أي حالة كون النظم مسهلاً، أي ميسراً غير صعب. ثم قال الشاطبي:

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا
 قال الضباع: جعلت حروف (أبجد) المعروفة - غير الواو لما سيأتي - مرتبة على ترتيبها عند المغاربة وهي: (أبج) (دهز) (حطي) (كلم) (نصع) (فضق) (رست) (ثخذ) (ظغش) دليلاً على كل قارئ من البدور السبعة والشهب الأربعة عشر على ترتيب ما نظمت أول أولًا. أي: صيرتُ وجعلت حروف (أبي جاد) دليلاً على كل قارئ ذكرته في هذا النظم. وقوله (أَوَّلَ أَوَّلًا): أي الأول من حروف (أبي جاد) للأول من القراء، والثاني للثاني، وهكذا إلى أن ينتهي عدد القراء السبعة والرواة الأربعة عشر.

جدول رموز القراء مجتمعين ومنفردين

رموز الاجتماع	
الكوفيون وهم (عاصم وحمزة والكسائي)	ث
القراء السبعة ماعدا نافعاً	خ
الكوفيون الثلاثة وابن عامر	ذ
الكوفيون الثلاثة وابن كثير	ظ
الكوفيون الثلاثة وأبو عمرو	غ
حمزة والكسائي	ش
حمزة والكسائي وشعبة	صحية
حمزة والكسائي وحفص	صحاب
نافع وابن عامر	عم
نافع وابن كثير وأبو عمرو	سما
ابن كثير وأبو عمرو	حق
ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر	نفر
نافع وابن كثير	حرمي
الكوفيون الثلاثة ونافع	حصن

رموز الانفراد		
نافع	أ	أبج
قالون	ب	
ورش	ج	
ابن كثير	د	دهز
اليزي	هـ	
قنبل	ز	
أبو عمرو	ح	حطي
دوري البصري	ط	
السوسي	ي	
ابن عامر	ك	كلم
هشام	ل	
ابن ذكوان	م	
عاصم	ن	نصع
شعبة	ص	
حفص	ع	
حمزة	ف	فضق
خلف	ض	
خلاد	ق	
الكسائي	ر	رست
أبو الخارث	س	
دوري الكسائي	ت	

إخواني الكرام: أعلم أنكم تتساءلون كما سألت نفسي من قبل: لماذا وُضعت الرموز الحرفية والكلمية بهذه الطريقة؟ ولكن بعد قراءتي لشرح (الإمام السخاوي وأبي شامة) علمت الكثير من الأسرار الجمالية والبلاغية في الكلمات التي وضعها الشاطبي رمزاً دالة على القراء والرواة أثناء بيان قراءة القارئ أو الراوي، إذ إن الشاطبي لم يضع هذه الرموز عبثاً، بل جاءت في قمة الحسن والجمال والدقة والإتقان والإحكام، واعلموا أنني بيّنت معاني تلك الكلمات والرموز أثناء بيان قراءة القارئ أو الراوي ليتصل الكلام ببعضه ببعض، فالكلمات التي وضعها الشاطبي رمزاً دالة على القراء والرواة مناسبة مناسبة تامة للكلمة القرآنية التي يتحدث عنها، وكان الكلمة قد هيئت تهيئة تامة لأن تكون في هذا الموضع لا غير، ولذا فإني أريد منك أن تنظر بدقة وإمعان، وفهم ثاقب ونظرة فاحصة واعية، وقلب مشرق ولبّ مستقيم إلى الكلمات التي وضعها الشاطبي رمزاً للقراء والرواة، مع النظر إلى الكلمة القرآنية التي يتحدث عنها وكيفية قراءتها لتجد الترابط والانسجام والاتفاق بينهما، فكلمات الرموز ستجد فيها: الثناء والمدح على القارئ أو الراوي، أو الثناء على القراءة والدفاع عنها ضد من أنكرها من بعض النحاة، وموعظة مؤثرة، وفوائد تربوية، و﴿

حِكْمَةٌ بَلِيغَةٌ﴾، وفي الشرح ستجد (بعض) ما يدور في خلدك وخاطرک من أسئلة حول مصطلحات الشاطبية وقواعدها أصولاً وفرشاً وما احتوته من (بعض المعاني) بقدر ما يسره الله، وبقدر ما أطلعت عليه من كتب العلماء الثقات الأجلاء. قال السخاوي: وما رتبهم - أي القراء السبعة ورواتهم - على هذا الترتيب إلا لمعنى، ألا تراه قدّم (البيزي) على (قنبل) لعلوّ سنده، وقدّم (هشاماً) على (ابن ذكوان) لشهرته في رواية الحديث، وقدّم (أبا بكر) على (حفص) لثناء العلماء عليه، وقولهم: إنه العالم الذي أحيا الله به زمانه، قاله وكيع وغيره، وقدّم (أبا الحارث) على (الدوري) لتفرده بـ (الكسائي)، ووافق انقضاء القراء الانتهاء إلى الثاء من الحروف، فجعلها وما بعدها من الحروف دلائل على القراء مجتمعين على الترجمة الواحدة، فجعل الثاء لـ (الكوفيين)، لأنهم ثلاثة والثاء مثلثة، وجعل الخاء للسته، لأنها حرف استعلاء، وقد استعلت هذه القراءة باجتماع ستة عليها، ولما كانت الذال تزيد على الثاء بالجهر مع اشتراكها في الرخاوة جعلها لـ (الكوفيين وابن عامر)، ولما كان (ابن كثير) له العلو المذكور، وانضاف إلى (الكوفيين) جعل لهم الظاء للجهر الذي فيها والاستعلاء، ولم يبق مناسباً لِمَا ذكر ومشاكلاً من الحروف إلا الغين فجعلها لـ (أبي عمرو) مع (الكوفيين)، ولما كان للشين مخرجان لِمَا فيها من التفشي بخلاف سائر الحروف جعلها للثنتين (الكسائي وهززة)، وانقضت حروف أبجد، وبقيت جموع أحر،

فجعل لها كلمات اختارها ونصبها دلائل على ما بقي من الجموع، فقال في (همزة والكسائي وأبي بكر) (صحبة)، ويقال لهما مع (حفص) (صحاب) إذا كانت القراءة كوفية، وقال في (نافع وابن عامر) (عم) من العموم، لاتفاق المدينة والشام، مع أن قراءة (نافع) عظيمة الانتشار والاشتهار والعموم، ولـ (ابن عامر) بمحله وعموم قراءته وفضله، وقد اتفق هذان الإمامان - أي (نافع وابن عامر) - في كثير من الحروف، وهو أكثر من (ابن كثير) اتفاقاً مع (نافع)، وقال في (نافع وابن كثير وأبي عمرو) (سما) من الرفعة لقوة هذه القراءة وعلوها من جهة النقل والفصاحة، وقال في (ابن كثير وأبي عمرو) (حق) لِمَا في قراءتهما من الشهرة والتحقيق، وقال فيهما مع (ابن عامر) (نفر) لأن الثلاثة (نفر)، فإن اتفق (ابن كثير ونافع) قال (حرمي)، فإذا اتفق (الكوفيون ونافع) قال (حصن) لتحصن القراءة بورع (نافع) وإتقانه، وبضبط (عاصم) وفصاحته، وبتحريم (همزة) وإمامته وعلو شأن شيوخه، وبتحور (الكسائي) وحسن اختياره وتقدمه في العلم. وقال أبو شامة: إن هذه الحروف لا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات قد ضمّن تلك الكلمات معاني صحيحة مفيدة فيما هو بصده من ثناء على قراءة، أو على قارئ، أو تعليّل، أو نحو ذلك على ما سيأتي بيانه، ولسنا بخائضين في بيان مناسبة كل حرف لمن جعله له من جهة مخارج الحروف وصفاتها، فإنه لو عكس ما ذكره لأمكن توجيهه أيضاً. ثم قال أبو شامة:

- ١- حروف (أبي جاد) هي حروف المعجم المعروفة جمعت في كلمات أوّلها (أبجد).
- ٢- وصف لنا من الحروف سبع كلمات، كل كلمة لواحد من السبعة وراويه على ترتيب نظمه، الأوّل للشيخ، والثاني لأوّل الروايين، والثالث لثانئيهما.
- ٣- لا يعدّ في القراء (اليزيدي)، ولا (سليم)، لأنه إنما ذكرهما لبيان السند لمن قرأ عليهما لا لتنسب القراءة إليهما.

٤- والكلمات هي (أبج) (دهز) (حطي) (كلم) (نصع) (فضق) (رست)، وتمام البيت (ذليلاً على المنتظم أوّل أوّل). فالألف لـ (نافع)، والباء لـ (قالون)، والجيم لـ (ورش)، والداد لـ (ابن كثير)، وهكذا إلى آخرهم، فتكون الراء لـ (الكسائي)، والسين لـ (أبي الحارث)، والتاء (للدوري عنه)، وله عن (أبي عمرو) الطاء من (حطي)، هذا عقد هذا الاصطلاح، ونبّه بعد ذلك على فوائد تتعلق باستعماله لهذه الحروف لم يتعرّض لها، وإنما فهمتها من تصرّفه في نظمه.

٥- مهما اجتمع الراويان على قراءة فالرمز لإمامهما دونهما في غالب الأمر، لأنه الأخص، إذ لا يحتاج إلا إلى كلمة واحدة، وقد جاء في بعض المواضع الرمز لهما بكلمتين لاحتياجه إلى ذلك في إقامة الوزن وتممة البيت.

٦- اعلم أن لكل واحد منهم اجتماع مع كل واحد منهم، هذا مطرد، ويتفق اجتماع ثلاثة على قراءة، ولا يطرد في الجميع، وكذا يتفق اجتماع أربعة وخمسة وستة. ثم قال الشاطبي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْخَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ

قال أبو شامة: والمراد بالحرف ما وقع الاختلاف فيه بين القراء من الكلمات.

وقال ابن القاصح: سواء كان حرفاً في اصطلاح النحويين، أو اسماً، أو فعلاً.

قال أبو شامة: والمراد برجاله: قراءه، أي أذكروهم برموزهم التي أشرت إليها لا بصريح أسمائهم، فإن ذلك- أي أسماء القراء ورواتهم- يتقدم على الحرف ويتأخر، ويبن بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف (أبج) (دهز) (حطي) (كلم) (نصع) (فضق) (رست) (ثخذ) (ظغش).

قال الضباع: (أَسْمِي رِجَالَهُ) أي أذكر قراءه برموزهم التي أشرت إليها في أوائل كلمات متضمنة لمعاني صحيحة تناسب ذلك المقام.

وقال ابن القاصح: وقوله (ذِكْرِي الْخَرْفِ) يقرأ بإضافة (ذِكْرِي) إلى ياء المتكلم، ونصب (الْخَرْفِ)، ويقرأ بخفض (الْخَرْفِ) على إضافة ياء المتكلم الساقطة من اللفظ لالتقاء الساكنين.

(البدر الأوّل من البدر الزاهرة وراوييه)

أ	نافع	أبج
ب	قالون	
ج	ورش	

(أ) ل (نافع)، وقد يأتي بألف الوصل رمزاً ل (نافع) : قال الشاطبي في سورة البقرة:

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي الْأَمِّ أَوْلَا

.....

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتَى الْجَلَا

..... وَقُلْ

وقال الشاطبي في سورة الأنعام:

..... خَرَقُوا ثِقْلَهُ الْجَلَاءَ

(ب) لـ (قالون) الراوي الأول. قال الشاطبي في أحكام البسمة بين السورتين:

..... وَيَسْمَلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَةِ.....

(ج) لـ (ورش) الراوي الثاني. قال الشاطبي في أحكام ياءات الإضافة:

..... وَمَعَ تَوْمِنُوا لِي يُؤْمِنُوا بِي جَاءَ.....

و (البدر الثاني من البدر الزاهرة وراويه)

ابن كثير	د	دهز
البيزي	هـ	
قنبل	ز	

(الدال) لـ (ابن كثير) قال الشاطبي في سورة مريم:

..... مَقَاماً بِضَمِّهِ ذَكَرَ.....

وقال الشاطبي في سورة النحل:

..... وَيُكْسِرُ فِي ضَيْقٍ مَعَ التَّمْلِ دُخْلًا.....

(الهاء) لـ (البيزي) الراوي الأول. قال الشاطبي في أحكام ياءات الإضافة:

..... وَأَوْزَعْنِي مَعًا جَاءَ هُطْلًا.....

والزاي لـ (قنبل) الراوي الثاني. قال الشاطبي في أحكام ياءات الزوائد:

..... وَمَنْ يَتَّقِي زَكَأً يُيُوسِفَ وَإِي كَالصَّحِيحِ مُعْلًا.....

(وقد يذكر الشاطبي رمز (ابن كثير) برمز راويه) قال الشاطبي في من أفرد لفظ

﴿الرِّبْعَ﴾ في سورة الفرقان:

..... وَيِ الْفُرْقَانَ زَاكِيهِ هَلًا.....

(والبدر الثالث من البذور الزاهرة وراوييه)

أبو عمرو	ح	حطي
دوري البصري	ط	
السوسي	ى	

الحاء لـ (أبي عمرو) قال الشاطبي في سورة البقرة:

وَعَدَلْنَا جَمِيعًا دُونِ مَا أَلْفِ حَلَاً

وقال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَقُلْ كُلُّهُ لِلَّهِ بِالرُّفْعِ حَامِداً

والطاء لـ (دوري البصري)، والياء لـ (السوسي) قال الشاطبي في باب الإدغام الصغير:

..... وَالرَّاءُ جَزْماً بِلَامِهَا كَوَاصِرُ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذْهَباً

وقال الشاطبي في أحكام هاء الكناية:

وَيَأْتِي لَدَى طِهِ بِالِاسْتِغْنَاءِ يُجْتَلَاً

وقال الشاطبي في أحكام ياءات الزوائد:

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِناً يَدَاً

(والبدر الرابع من البذور الزاهرة وراوييه)

ابن عامر	ك	كلم
هشام	ل	
ابن ذكوان	م	

الكاف لـ (ابن عامر) قال الشاطبي في سورة المائدة:

..... يَتَّبِعُونَ خِطَابَ كُمْمَلَاً

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَتَشْرِكْ خِطَابَ وَهُوَ بِالْجَزْمِ كُمْمَلَاً

وقال الشاطبي في باب البسمة:

وَصَلِّ وَاسْكُنْ كُلَّ جَلَالِيَاهُ حَصَلَاً

واللام لـ (هشام) قال الشاطبي في سورة المزمل:

وَتُلْتَمِ سَكُونُ الضَّمِّ لِحَاً وَجَمَلَاً

(م - ٦ - في ظلال القراءات - ج ١)

وقال الشاطبي في (كلمات انفراد ياملتها (هشام) فقط إمالة كبرى:

..... مَشَارِبٌ لِمِيعٍ وَأَنِيةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لَمَاعِدًا

..... وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ

والميم لـ (ابن ذكوان) قال الشاطبي في سورة طه:

..... مَعَ أَنثَى يُخَيَّلُ مُقْبِلًا

وقال الشاطبي في سورة الفتح:

..... وَأَقْصِرْ قِتَابَهُ، مُبْلًا

وقد يأتي الشاطبي برمز (ابن عامر) برمز راوييه: قال الشاطبي في سورة المائدة:

..... وَأَقْصِرْ قِيَامًا لَهُ مُبْلًا

وقال الشاطبي في سورة الأنفال:

..... وَإِذْ يَتَوَفَّى الْأَنْبِيَاءُ لِنَفْسِهِمْ مُبْلًا

وقال الشاطبي في سورة يونس:

..... وَخَاطَبَ فِيهَا يَجْمَعُونَ لَهُ مُبْلًا

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

..... وَفِي الْوَصْلِ لِكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُبْلًا

(والبلدر الخامس من البلدر الزاهرة وراوييه)

عاصم	ن	نصع
شعبة	ص	
حفص	ع	

التون لـ (عاصم) قال الشاطبي في سورة البقرة:

..... وَتَصَدَّقُوا خِيفًا نَسَمًا.....

والصاد لـ (شعبة) قال الشاطبي في سورة الأعراف:

..... وَخَفَّفَ يُمَسِّكُونَ صَفًا وَلَا

وقال الشاطبي في سورة التوبة:

..... عَشِيرَتِكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقًا.....

والعين لـ (حفص) قال الشاطبي في سورة آل عمران:

..... وقال الشاطبي في سورة الفرقان:

..... وَخَاطِبٌ تَسْتَطِيعُونَ عَمَلًا
(والبدر السادس من البدر الزاهرة وراوييه)

ف	حمزة	فضق
ض	خلف	
ق	خلاد	

الفاء لـ (حمزة) قال الشاطبي في باب البسمة:

..... وَوَصَلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ
وقال الشاطبي في سورة البقرة:

..... وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ.....
وقال الشاطبي في سورة التوبة:

..... يَرُونَ مُخَاطِبٌ
وقال الشاطبي في سورة سبأ:

..... وَفِي الْعُرْفَةِ التَّوْحِيدُ فَازَ.....
وقال الشاطبي في سورة المائدة:

..... وَيَا عَبْدَ اضْمُمْ وَأَخْفِضِ التَّاءَ بَعْدَ فَرْزٍ
والضاد لـ (خلف) . قال الشاطبي في أحكام الإظهار والإدغام:

..... وَأَدْغَمَ ضَنْكَا وَأَصَلَ ثَوْمَ ذُرَّةً
والقاف لـ (خلاد) . قال الشاطبي في أحكام هاء الكناية عطفاً على الإسكان:

..... وَيَتَّقِيَهُ حَمِي صَفْوَةٌ قَوْمٌ بِخَلْفٍ وَأَنْهَلًا
وقال الشاطبي عن حكم كلمة ﴿ ضِعْفًا ﴾ في النساء، ﴿ عَائِيكَ ﴾ حرفي النمل:

..... ضِعْفًا وَحَرْفًا التَّمَلِ آتِيكَ قَوْلًا
بِخُلْفٍ ضَمَّنًا.....

(والبدر السابع من البدر الزاهرة وراوييه)

ر	الكسائي	رست
---	---------	-----

أبو الحارث	س	
دوري الكسائي	ت	

الراء لـ (الكسائي). قال الشاطبي في سورة الإسراء:

..... وَضُمَّ تَا عَلِمْتَ رِضَى.....

وقال الشاطبي في سورة مريم:

..... وَتُنَجِّي خَفِيفاً رُضُ.....

و (السين) لـ (أبي الحارث). قال الشاطبي في أحكام الإظهار والإدغام:

..... وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَمُوا.....

والتاء لـ (دوري الكسائي) . قال الشاطبي في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

..... وَجَبَّارِينَ وَالْجَّارِ تَمَّمُوا.....

وقال الشاطبي عن كلمات أمالها (دوري الكسائي) وحده إمالة كرى:

وإِضْجَاعُ أَلْصَارِيِّ تَمِيمٍ وَسَارِعُوا لَسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِكُمْ تَالاً
وَأَذَانِهِمْ طُغْيَانِهِمْ وَيُسَارِعُوا نَ أَذَانَنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَلًا

وقال الشاطبي في سورة الكهف وأتى برمز الكسائي برمز راويه:

..... وَفِي الْحَقِّ جَرُّهُ عَلَى رَفْعِهِ جَبْرٌ سَعِيدٌ تَأُولًا

(تابع مصطلحات الشاطبي)

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفُ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تُنْقِضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا
ومثال ذلك قول الشاطبي في سورة أم القرآن:
..... وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ رَأْوِيهِ نَاصِرٌ.....

أراد كلمة ﴿ مَلِكِ ﴾ في سورة الفاتحة فقط. ثم قال الشاطبي:

..... وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِي قُنْبَلًا.....

..... بِحَيْثُ أُنْسَى.....

فأتى الشاطبي بحرف الواو في قوله (وَعِنْدَ)، لأن (الواو) في اصطلاح الشاطبي للفصل بين قراءة وقراءة أخرى، حيث قال الشاطبي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْخَرْفَ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصْلَا
 فنجد أن الشاطبي بعد أن ذكر القراءات في كلمة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، أراد أن يبين
 القراءات في كلمة: ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ فأتى بالواو الفاصلة. قال أبو شامة: يبين
 بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف أبجد، فذكر أنه يذكر حرف القراءة أولاً، ثم يرمز له
 سواء كان المختلف فيه كلمة أو أكثر. فالكلمة نحو:

وَيُقْبَلُ الْأُولَى أَثْوَا دُونَ حَاجِزٍ

.....

والكلمتان نحو قوله في سورة البقرة:

وَكَسْرُ يُيُوتِ وَالْيُيُوتِ يُضْمٌ عَنِّ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًا عَلَيَّ الْأَصْلِ أَقْبَلًا

والثلاث نحو قوله في سورة البقرة:

وَقِيلَ وَغِيضٌ نَمٌّ جِيءَ يُشْمُهُا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٌ لِسِتْكُمْلًا

والأربعة نحو قوله في هاء الكناية:

وَسَكَنٌ يُؤدَّةٌ مَعَ نُوكَةٍ وَنُصْلِهِ وَثُوتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاً

وقد تكون قاعدة كلية يدخل تحتها كلم متعددة نحو قوله في سورة البقرة:

وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنِينَ لَثَالِثِ يُضْمُ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي لَدَى حَلَاً

والأغلب أن الرمز المذكور لا يأتي إلا بعد كمال تقييد القراءة إن احتاجت إلى تقييد كالأمثلة

التي ذكرناها، وقد وقع قليلاً رمز قبل تمام التقييد كقوله في آل عمران:

يُضَاعَفُ ارْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُا سَمًا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقَلًا

كَمَا دَارَ وَأَقْصُرُ مَعَ مُضَعَّفَةً.....

.....

فقوله (كَمَا دَارَ) رمز متوسط بين كلمتي التقييد وهما (ثَقَلًا) (وَأَقْصُرُ)، ومثله في آل عمران:

وَمَعَ مَدًّا كَائِنٌ كَسْرٌ هَمْزِيَّةً دَلَالًا.....

..... وَلَا يَاءَ مَكْسُورًا.....

وأما قوله في سورة غافر:

..... أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزَ ثَمَلًا.....

وَسَكَنٌ لَهُمْ وَأَضْمٌ يَبْظَهَرُ وَأَكْسِرُنْ وَرَفَعَ الْفَسَادَ انْصَبَ إِلَى عَاقِلٍ حَلَاً

فإن قوله (لَهُمْ) قام مقام تكرار الرمز. وقد يرمز قبل جملة التقييد كقوله:

وَأَيْمٌ كَيْبَرٌ شَاعَ بِالْثَا مَثَلًا وَعَبْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلًا

ومثله مع تسمية القارئ قوله في سورة البقرة:

وَفِي فَأَزَلُّ اللَّامَ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ وَزِدْ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتُكْمَلًا

وقد يقع الاتصال من تقييد قراءة ورمز أخرى كقوله في سورة آل عمران:

مَعَ الْكُهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يَنْشُرُكُمْ سَمَاءَ نَعَمْ ضُمَّ حَرْكٌ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَنْفَلًا

ثم قال الشاطبي عن موضع سورة الشورى:

نَعَمْ عَمَّ فِي الشُّورَى.....

والضمير في (مَتَى تَنْقُضِي) للرجال، يريد أنه إذا انقضى ذكر الحرف ورمز من قرأه أتى بكلمة أولها

(واو) تؤذن بانقضاء تلك المسألة واستئناف أخرى، لأن الواو لم يجعلها رمزاً لقارئ بخلاف سائر الحروف، ولو لم يفعل ذلك لاختلطت المسائل، وظن ما ليس برمز رمزاً، لا سيما إذا أتى بكلام بين المسألتين للحاجة إليه في تميم وزن البيت كقوله في سورة البقرة:

وَكَسْرُ يُبُوتِ وَالْيُبُوتِ يُضْمُ عَنْ حِمَى جِلْمَةٍ وَجَهَهَا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

وكقوله في سورة البقرة:

وَقَصْرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً وَأَتَيْتُمُو هُنَا دَارَ وَجْهَهَا لَيْسَ إِلَّا مُبَجَّلًا

وكقوله في سورة البقرة:

..... وَالْكَلُّ أَدْعَمُوا تَضَارَرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقُّ وَذُو جِلًّا

فإن ما بعد الواو ليس رمزاً في كل ذلك، وقد يأتي بكلمة أولها واو في أثناء تقييد المسألة لضرورة القافية فلا تكون الواو فيها فصلاً كقوله في سورة سبأ:

..... مِنْ رِجْزِ إِلِيمٍ مَعَا وَلَا

عَلَى رَفَعِ خَفَضِ إِلِيمٍ دَلَّ عَلَيْهِمُ...

وكقوله في سورة الصافات:

..... وَالْيَاسِينَ بِالْكَسْرِ وَصَلًا

مَعَ الْقَصْرِ مَعَ إِسْكَانِ كَسْرٍ دَنَا غِنَى

فالواو في (وَلَا) و(وُصَلًا) في هذين الموضعين ليسا بفصل. قلت: وأفادتنى أخت كريمة بهذه الفائدة: الواو في (وَلَا) أتى بها لضرورة القافية، أما الثانية وهي (وُصَلًا) فأتى بها لتبيين وصل (إل) بـ (ياسين) لفظاً، وقد يأتي بالواو الفاصلة لإيضاح أمر ما. ثم قال أبو شامة:

كما أن ألفاظ التقييد لا تكون أوائلها رمزاً، وإنما الرمز ما يأتي بعد كمال التقييد غالباً، كذلك الواو الفاصلة هي ما يأتي بعد كمال المسألة من التقييد والرمز كقوله في سورة الهمزة:

وَصُحْبَةُ الضَّمْنِ فِي عَمَدٍ وَعَوَا

وليس كل كلمة أولها واو يكون الواو فيها فصلاً، فإن ذلك قد يقع في كلمات القرآن، وفي ألفاظ التقييد كقوله في سورة الأنعام:

وَصُحْبَةُ يُصْرَفُ فَتُحُ صَمٌّ وَرَأْوُهُ

ومنه قوله في سورة محمد ﷺ :

وَبِالضَّمِّ وَأَقْصُرُ وَأَكْسِرُ الثَّاءَ قَاتَلُوا

وقد تقدم أنها تقع في أثناء كلمات التقييد وإن لم تكن تلك الكلمة تقييداً بل احتيج إليها لتتميم القافية كقوله في سورة البلد:

وَقَفَكَ ارْفَعَنْ وَلَا

وَبَعْدُ اخْفِضَنْ وَأَكْسِرْ وَمُدُّ مَتُونًا

فإن قوله (ولاً) وقع حشواً لأجل القافية، وقوله بعد ذلك (وَبَعْدُ اخْفِضَنْ وَأَكْسِرْ وَمُدُّ) الواو في الكلمات الثلاث داخلة على ما هو تقييد لا فصل في واحدة منها إلى قوله:

وَمُوصِدَةٌ فَاهْمَزُ مَعَا عَنْ فَتَى حِمَى

فإنما الواو الفاصلة هي الآتية بعد كمال الرمز، ثم إن الكلمة التي أولها واو للفصل تارة ليس المراد منها إلا ذلك نحو قوله في سورة الأعراف:

وَضَمُّ حَلِيهِمْ

فكلمة (وَأَف) لم يأت بها إلا للفصل وإن تضمنت معنىً صحيحاً فيما يرجع إلى الثناء على القراءة، وتارة تأتي الكلمة ويكون ما بعد الواو مقصوداً لغير الفصل، إما هو من الحروف

المختلف فيها نحو قوله في سورة البلد:

وَمُوصِدَةٌ فَاهْمَزُ مَعَا عَنْ فَتَى حِمَى

وكقوله في سورة المسد:

وَحَمَّالَةَ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ لُسْرًا

وإما اسم لقارئ نحو قوله في سورة البقرة:

وَحَمْرَةَ أَسْرَى فِي أَسَارَى

وكقوله في باب الهمز المفرد:

وَوَرِّشْ لِي سَلَاً.....

وكقوله في سورة الطور:

وَبَصُرِ وَأَتْبَعْنَا بِوَاتَّبَعْتَ.....

أو تقييد للحرف المختلف فيه نحو قوله في سورة آل عمران:

وَخَاطَبَ حَرْفًا يَخْسَبَنَّ فَخُذْ.....

وكقوله في سورة الفتح:

وَبِالضَّمِّ ضَرًّا شَاعٌ.....

وكقوله في سورة الأنعام:

..... وَذَكَرْ لَمْ يَكُنْ شَاعٌ وَالْجَلَاً

وقد يكون ما بعد الواو رمزاً وهو قليل، وقد تقدّم الكلام فيه نحو قوله في سورة الأعراف:

..... وَعَلَى الْحَرَمِيِّ إِن لَنَا هُنَا

وقال شعله: قوله (مَتَى تَنْقَضِي) شرط وجزاء، ولم تحذف الياء على لغة من يقول: يتقي، (لم

يأتيك والأخبار تنمي)، ونحو قوله في سورة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي﴾ وَيَصِيرَ فَاِنَّكَ

اللَّهِ لَا يُضِيْعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِيْنَ ﴿﴾ قلت: وهي قراءة (قنبل) عن (ابن كثير). ثم قال الشاطبي:

سَوِيْ أَحْرَفٍ لَا رِيْبَةَ فِيْ اتِّصَالِهَا وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِن جَلَاً

قال أبو شامة: نبه بهذا البيت على أنه إنما جعل الواو فاصلة لترتفع الريبة واللبس من اختلاط

الحروف، وإنما خص الواو بالفصل لتأتيها له في النظم وتيسرها عليه من حيث هي في الأغلب

عاطفة، والقراءات تراجم ومسائل يعطف بعضها على بعض، ثم ذكر في هذا البيت أنه قد لا

يأتي بالواو الفاصلة وذلك في أحرف من القراءات إذا اتصلت لم يلبس أمرها ولا يرتاب

الناظر فيها، لأنها من كلم القرآن. فأخبر في هذا البيت أنه استثنى من هذه القاعدة حروفاً لم

يأت بعدها بواو، وأنه إنما يفعل ذلك حيث ترتفع الريبة مع عدم الواو كقوله في سورة

القيامة:

وَرَا بَرِقَ افْتَحَ آمِنًا يَذَرُونَ مَعَ يُحِبُّونَ حَقَّ كَفَّ يُمْنِيْ عُلَاً عِلَاً

وكقوله في سورة غافر:

وَيَدْعُونَ خَاطِبًا إِذْ لَوِي هَاءٌ مِنْهُمْ بِكَافٍ كَفَى أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزَ ثُمْلَاً

وكقوله في سورة النحل:

وَيُتْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ

وكقوله في سورة النساء:

وَأَلَتْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ تُظَلِّمُونَ غَيْبٌ بٌ شَهْدٍ دَنَا إِذْغَامٌ يَبِّتَ فِي حُلَا

وكقوله في سورة التكويد:

وَحَقْفَ حَقٌّ سَجَرَتْ ثَقْلُ نُشْرَتْ شَرِيعَةٌ حَقٌّ سَعَّرَتْ عَنْ أُولَى مَلَا

فقول الشاطبي:

سِوَى أَحْرَفٍ لَا رِبِيَّةٌ فِي اتِّصَالِهَا وَبِالْفِظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

أخبر في هذا البيت أنه استثنى من هذه القاعدة حروفاً لم يأت بعدها بواو، وأنه إنما يفعل ذلك حيث ترتفع الريبة مع عدم الواو، أو وُجِدَتْ معه وهو الأقل، ويتركها مع عدم الريبة فحسب.

مثال ذلك قول الشاطبي عن الموضع الثاني في سورة البقرة وَمَنْ قَرَأَ بِالْغَيْبِ فِيهِ:

وَعَيْتِكَ فِي الثَّانِي إِسْمِي صَفْوَةٌ دَلَا

.....
خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعِ

قال أبو شامة: لم يأت بواو فاصلة بين هاتين المسألتين، لأن قوله: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ لا يلبس أنه رَمَزٌ، لأنه رَمَزٌ لـ (نافع) فيما قبله، ولأنه من لفظ القرآن. قال السخاوي: فإن لفظ ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ دل على انقضاء الكلام في الغيبة والخطاب. قال السمين: وليس مراده أنه متى ارتفع اللبس استغنى عن الواو فلم يأت بها، بل مراده أنه إذا ارتفع اللبس لا يلتزم الإتيان بها كما في الأمثلة المذكورة، بل يأتي بها - وهو الأكثر في هذه القصيدة - وقد لا يأتي بها كما تقدم.

قال أبو شامة: فالحاصل أنه يلتزم الواو في مواضع الريبة، وفيما عداها قد يأتي بالواو طرداً للباب، وقد لا يأتي بها للاستغناء عنها.

(استدراك أبي شامة): وأكثر المواضع التي أتى فيها بالواو لا لبس فيها، وقد ترك السواو سهواً في موضع واحد ملبس في سورة القصص:

وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْدِفِ الْوَاوِ دُخْلًا

.....
نَ.....

لَمَّا نَفَرَ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُو

ثم قال أبو شامة: ثم ذكر حكماً آخر فيما يتعلق بتقييد الحرف المختلف فيه فقال:

وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَاً

ولم يكن هنا موضع ذكره، ولو أخره إلى ما بعد انقضاء الرموز لكان أولى، وذلك عند قوله:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَيَأْتِي بِضِدِّهِ غَنِّي فَرَاخِمَ بِالذِّكَاةِ لَتَقْضُلَاً

إلى قوله:

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدِ الْغَلَاً

فهايتك الأبيات كلها فيما يتعلق بتقييد القراءات، وهذه الأبيات من قوله:

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلاً عَلَى الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَاً

إلى قوله:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَيَأْتِي بِضِدِّهِ غَنِّي فَرَاخِمَ بِالذِّكَاةِ لَتَقْضُلَاً

كلها في الرمز وما يتعلق به ويفترع عنه، فاعترض بهذا الحكم في أثناء ذلك، فذكر أنه قد لا يحتاج إلى تقييد الحرف بمبينة قراءته إذا كان التلطف به كاشفاً عن ذلك القيد، ولهذا قال: (إن جَلَاً)، أي إن كشف اللفظ عن المقصود ويبينه، يقال: جلوت الأمر إذا كشفته.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: كما سبق الاستثناء في عدم ترك الراو في حالة الأيمن وعدم اللبس، كذلك بترك القيد في القراءة عند وضوحها، إذا هناك مناسبة دعت إلى ذكر البيت.

فقول الشاطبي (وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَاً): يعني: أنه قد يلفظ في بعض المواضع بالقراءة من غير تقييد (إِنْ جَلَاً)، أي: إن كشف اللفظ المقصود. وقال ابن القاصح: يعني: لا يستعني باللفظ إلا إذا كان اللفظ يكفي عن ذلك القيد وإن لم يكف قَيْد. قال أبو شامة: وهذا قد أتى في القصيدة على ثلاثة أقسام: إما أن يلفظ بالقراءتين معاً كقوله في سورة البقرة:

وَحَفْزَةٌ أَسْرَى فِي أَسَارِي.....

وكقوله في سورة آل عمران:

وَفِي طَائِرًا طَيْرًا بِهَا وَعَقُودِهَا

وكقوله في سورة الحج:

سُكَّارِي مَعَا سَكَّرِي شَفَاً.....

وكقوله في سورة سبأ:

وَعَالِمِ قُلِّ عَلَامِ شَاعٍ وَرَفْعُ حَفْ

ضِهِ عَمَّ.....

وكقوله في سورة يونس:

يُسَيِّرُكُمْ قُلُوبَ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى

وقال الشاطبي في سورة يوسف:

..... وَحَفِظًا حَافِظًا شَاعَ عَقْلًا

وإما أن يلفظ بإحدهما ويقيد الأخرى كقوله في سورة آل عمران:

..... وَبِالْأَسْبَابِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُولا

والثالث: أن يلفظ بإحدهما ولا يقيد الأخرى كقوله في سورة أم القرآن:

..... وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَأَوِيهِ نَاصِرًا

كأنه قال بالمد، ففهم من ذلك القراءة الأخرى من جهة الضد، وهذا المثال لفظ فيه بالقراءة الواحدة وترك الأخرى لشهرتها.

وقد يلفظ بالقراءتين معاً ويذكر بعض قيود إحدهما كقوله في سورة النجم:

..... ثَمَارُوهُ ثَمْرُوهُ وَأَفْتَحُوا شَدَا

وكقوله في سورة المزمل:

..... وَوَطْئًا وَطَاءً فَأَكْسِرُوهُ كَمَا حَكَّوْا

وكل موضع لفظ بحرف مختلف فيه ولم يستغن باللفظ به عن القيد ثم قيده بما فهم منه الخلاف باعتبار الأضداد على ما سيأتي ذكرها، فإن لم يمكن أن يلفظ بذلك اللفظ إلا على إحدى القراءتين تعيين، وهو في القصيدة على نوعين: أحدهما: أن يكون القيد لما لفظ به كقوله في البقرة:

..... وَبَعْدُ ذَكا وَالغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْلَا

..... وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ

وكقوله في سورة البقرة:

..... بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضَمٌّ وَتَقْلًا

..... وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ

وكقوله في سورة البقرة:

..... وَعَدَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلْفٍ حَلَا

وكقوله في سورة آل عمران:

..... وَكَفَلَهَا الْكُوفِي تَقِيلًا

وكقوله في سورة الكهف:

..... وَحَامِيَةَ بِالْمَدِّ صُجَّتْهُ كَلَا

وَفِي الْهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمْ.....
 والثاني: أن يكون القيد لِمَا لم يلفظ به، وهذا أحسن لأخذ كل من القارئتين حظاً، إما لفظاً وإما تقييداً كقوله في سورة البقرة:

وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلًا

.....
 وكقوله في سورة النساء:

وَقَصْرُ قِيَامًا عَمَّ.....

.....
 وكقوله في سورة المائدة:

مَعَ الْقَصْرِ شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةً شَفَا

.....
 وكقوله في سورة يوسف:

وَوَحْدَ لِلْمَكِّي آيَاتِ الْوَلَا

.....
 فإن أمكن أن يلفظ بذلك اللفظ على كل واحدة من القارئتين فالأولى أن يلفظ بما لم يقيد به كقوله في سورة أم القرآن:

جَمِيعًا بِضَمِّ الْأَهَاءِ وَقَفَا وَمَوْصِلًا

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمَزَةً وَأَلَدِيهِمْ

.....
 وكقوله في سورة الأنعام:

بِكَسْرٍ.....

وَصَحْبَةٌ يُصْرَفُ فَتُحُضَمُ وَرَأْوَةٌ

.....
 وكقوله في سورة الأنعام:

.....
 وَذَكَرَ لَمْ تُكُنْ شَاعٌ وَأَجَلًا

.....
 بالتاء الدالة على التأنيث.

(استدراك أبي شامة): وقد جاء في سورة طه موضع استغنى فيه باللفظ عن القيد ولم يحصل الاستغناء به لأنه لم يجز القراءة الأخرى ولم يكشفها وهو قوله:

وَأُنَجِّيتُكُمْ وَأَعَدْتُكُمْ مَا رَزَقْتُمْكُمْ شَفَا.....

وسياقي ما يمكن الاعتذار به في موضعه. انتهى.

وإليك ما ذكره الإمام الجعبري عند قول الشاطبي: (وَبِالْلَفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا):
 قال: وربما استغنى عن القيد بلفظ القراءة في النظم إن كشف اللفظ في الوزن، وليس اصطلاح الناظم الاستغناء باللفظ إلا فيما لا يتزن البيت إلا به، ثم قد يلفظ بإحدى القارئتين ويعتمد في الأخرى على محل إجماع، أو سبق نظير، وكثر في عبارات الشراح الاعتذار

عن المواضع التي لم يتمكنوا من استنباطها من اللفظ بقولهم: اعتمد على الشهرة، وليس بشيء. ثم قال الشاطبي:

وَرُبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوُولًا
قال السخاوي: في (كَرَّرَ) ضمير يعود على مكان جعله مكرراً لما وقع فيه التكرار، أو يعود على الناظم. قال ابن القاصح: وقوله (رُبُّ) حرف جرّ في الأصح لتقليل النكرة. قال أبو شامة: (وَرُبُّ) حرف تقليل، أي وجد أو عثر عليه، أشار إلى أن ذلك يوجد قليلاً وهو تكرار الرمز توكيداً وزيادة بيان، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما: أن يكون الرمز مفرد فيكرره بعينه كقوله: (اعْتَادَ أَفْصَلًا)، (حَلًّا حَلًّا) و(عَلًّا عَلًّا). والثاني: أن يكون الرمز لجماعة ثم يرمز لواحد من تلك الجماعة، كقوله: (سَمَّا الْعُلَّا) وقد يتقدم المفرد كقوله: (إِذْ سَمَّا كَيْفَ عُوَّلًا)، ومراده بالحرف هنا حرف الرمز الدال على القارئ لا الكلمة المختلف فيها المعبر عنها بقوله:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أَسْمِي رِجَالَهُ

وقوله (قَبْلَهَا) يعني قبل الواو الفاصلة المنطوق بها أو قبل موضعها وإن لم توجد، فإن (حَلًّا حَلًّا) و(عَلًّا عَلًّا) ليس بعدهما واو فاصلة، وقوله (لِمَا عَارِضٍ) تعليل للتكرير، أي لأمر عارض، أي لأجل عارض اقتضى ذلك من تحسين لفظ أو تميم قافية. وقال ابن القاصح: وقوله (كَرَّرَ) بضم الكاف وكسر الراء، والرواية بفتحهما، ففي (كَرَّرَ) ضمير يعود إلى الناظم، فإن قيل: فما الرمز فيهما، هل هو الأوّل أم الثاني؟ قيل: ظاهر كلام الناظم أن الرمز هو الأوّل، وهو الذي ينبغي أن يكتب بالأحمر، فإن كان صغيراً مع كبير فلا يحمر إلا الكبير الذي دخل فيه الصغير، نحو (إِذْ سَمَّا)، فلا يحمر ألف (إِذْ)، وكذا (سَمَّا الْعُلَّا) لا تحمر الألف من (الْعُلَّا)، وكذلك إذا أضيف الكبير إلى ضمير نحو: (حرميهم). (صحبتهم) لا يحمر الهاء والميم. وقال صاحب اللآلئ: الأصل في كل حرف دال على قارئ أن يذكر مرة واحدة كما لو جاء اسمه صريحاً، وربما أحوج الناظم إلى كلمة تكرر فيها حرف الرمز، وقد يكون ذلك لأجل القافية، وقد يكون لغيرها، ولا تخلو الكلمة المكررة من الاشتغال على معنى حسن. قال أبو شامة: ثم سهل هذا الأمر على الطالب وهوته بقوله: (وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوُولًا)، أي أمر تكرير الرمز هين سهل ليس مفزعاً ولا صعباً على من تفكر فيه وتأمّله إذ لا يورث لبساً. والخلاصة: اعلم أن الرمز الحرفي قد يتكرر قبل الواو الفاصلة لعارض اضطره لذلك، كتميم القافية، أو تزيين اللفظ، أو لأسرار أخرى قد لا ندركها الآن، ويرزق الله من خلقه من يفتح عليه بفتوح العارفين، وينور قلبه، وبصيرته، ويدرك

من معاني الأبيات الظاهرة ما لم يدركه الأولون. ولنذكر بعض المواضع التي تكرر فيها الرمز إما بعينه كأن يقول: (حُلَا حَلَا) أو (عَلَا عَلَا) أو يرمز لجماعة ثم يرمز لواحد من تلك الجماعة وسيأتي بيان ذلك مفصلاً.

(سَمَا أَلَعَلَا) : (فألف الوصل) في كلمة (أَلَعَلَا) لـ (نافع) وهو في مدلول (سَمَا).
 (إِذْ سَمَا كَيْفَ عُولَا) : (فالهزمة) في (إِذْ) لـ (نافع) وهو داخل في مدلول (سَمَا).
 (اعْتَادَ أَفْصَلَا) : (فهزمة الوصل) في كلمة (اعْتَادَ) رمز لـ (نافع)، وجاءت كلمة (أَفْصَلَا) لحكمة

بلاغية ستعرفها أثناء شرح البيت في موضعه في آل عمران.

(شَانَعَا تَلَا) : فالتاء من (تَلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَانَعَا).
 (كَيْفَ سَمَا اعْتَلَا) : (فألف الوصل) في (اعْتَلَا) لـ (نافع) وهو في مدلول (سَمَا).
 (حَقُّ صَرَى حَلَا) : فالحاء من (حَلَا) لـ (أبي عمرو) وهو في مدلول (حَقُّ).
 (غُصْنٌ تَهْدَلَا) : فالتاء من (تَهْدَلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (غُصْنٌ).
 (عَنْ شَذَا نَفَرٍ مِلَا) : فالميم من (مِلَا) لـ (ابن ذكوان) وهو في مدلول (نَفَرٍ).
 (حَلَا حَلَا) : هنا الرمز الحرفي لـ (أبي عمرو) تكرر بعينه.
 (شَاعٌ تَنْزَلَا) : هنا (التاء) من (تَنْزَلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَاعٌ).
 (حِصْنٌ تَطُولَا) : هنا (التاء) في (تَطُولَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (حِصْنٌ).
 (حِصْنٌ تَجَمَّلَا) : هنا (التاء) في (تَجَمَّلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (حِصْنٌ).
 (عَلَى حَقَّةُ طَلَا) : هنا (الطاء) في (طَلَا) لـ (دوري البصري) وهو في مدلول (حَقَّةُ).
 (ذِكْرًا مُكَمَّلَا) : هنا الميم في كلمة (مُكَمَّلَا) لـ (ابن ذكوان) وهو في مدلول (ذِكْرًا).
 (حَلُوْ شَرَعٌ تَسْلَسَلَا) : هنا (التاء) من (تَسْلَسَلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَرَعٌ).

(عَدِيرٌ تَسْلَسَلَا) : هنا (التاء) في كلمة (تَسْلَسَلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (عَدِيرٌ).

(شَقٌّ تَهْلَلَا) : هنا (التاء) في كلمة (تَهْلَلَا) لـ (دوري الكسائي) وهو في مدلول (شَقٌّ).
 (عَلَا عَلَا) : فالعين لـ (حفص) وتكرر الرمز بعينه.

(استدراك أبي شامة) : ولو قال: (وَرُبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الرَّمْزَ) لكان أظهر لغرضه وأبين، واعلم أنه كما يكرر الرمز لعارض، فقد تكرر الواو الفاصلة أيضاً لذلك كقوليه في باب حروف قربت مخارجها:

وَإِذْخَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا
وَمَعَ جَزْمِهِ يَقَعْلُ بِ— ذَلِكَ سَلِمُوا
وكقوله في سورة التوبة:
يَضِلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعَ فَتْحِ ضَاوِهِ
وَأَنْ تُقْبَلَ التَّذْكِيرُ شَاغٍ وَصَالُهُ
ولم ينبه على ذلك وهو واضح.

(رموز الاجتماع)

قال أبو شامة: لما اصطلاح الناظم على رموز للقراء منفردين، اصطلاح أيضاً على رموز لهم مجتمعين، إلا أنه ليس لكل اجتماع، بل لما يكثر دوره ووقوعه. ومن رموز الاجتماع:

الكوفيون وهم (عاصم وحزمة والكسائي)	ث
------------------------------------	---

قال الشاطبي مبيّناً الرموز الكلمية الجماعية للقراء:

وَمِنْهُنَّ لِلْكَوْفِيِّ ثَاءٌ مَثَلَتْ
قال أبو شامة: والضمير في (وَمِنْهُنَّ) للحروف للعلم بها، والمراد بقوله (للكوفي): أي للقارئ الكوفي من السبعة، أي لهذا الجنس منهم، وكان قد بقي ستة أحرف فجعل كل حرف منها رمزاً لما يذكره، فذكر في هذا البيت حرفين (الثاء) و(الخاء). قلت: (الخاء) ستأتي في الشطر التالي. قال أبو شامة: ووصف (الثاء) بكونها مثلث النقط بقوله (ثَاءٌ مَثَلَتْ) ليميّزه من الباء والتاء. وقال صاحب اللآلئ: ومثل ذلك إنما يذكر لرفع اللبس بين الحروف وما شاكله في الصورة، فالباء والتاء والثاء متشاكلات، غير أنه ليس ها هنا لما تقدم من أن الباء لـ (قالون)، والتاء للدوري عن الكسائي، فتعيّن أن المذكور للكوفيين، وإذا عدم اللبس كان ذكر ذلك للتوكيد، وقد يرتفع اللبس عن نظر في هذا الموضوع ولم ينظر فيما قبله. قال الشاطبي في سورة يوسف:

..... وَخَفَّفَ كُذِّبُوا ثَابِتًا تَلَا
وقال الشاطبي في سورة عبس:

وَأَكَا صَيِّبًا فَتَحُّهُ ثَابِتُهُ تَلَا
.....

وقال الشاطبي في سورة النساء:

وَكُوفِيهِمْ تَسَاءُلُونَ مُخَفَّفًا

وقال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَكَفَّلَهَا الْكُوفِي ثَقِيلًا

وقال الشاطبي في سورة الجن:

وَكَسَلْنَاكَ يَا كُوفٍ

وقال الشاطبي في سورة الانقطار:

..... وَخَفَّ فِي فَذَلِكَ الْكُوفِي

القراء السبعة ماعدا نافعا

خ

وَسِتُّهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَعْفَلًا

..... عَنَيْتُ الْأَلَى أَتْبَتْهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ

قال أبو شامة: والضمير في (وَسِتُّهُمْ) للقراء، أي يعبر عنهم بالخاء، ثم بين الستة منهم

فقال: (عَنَيْتُ الْأَلَى أَتْبَتْهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ)، و(الْأَلَى) بمعنى الذين، أي عنيت بالستة الذين

ذكرتهم بعد ذكر (نافع) وهم باقي السبعة. وقوله في الخاء (لَيْسَ بِأَعْفَلًا) أي: أنه منقوط

ليميزه من الخاء المهملة. وقال القاضي: الأغفل من الحروف هو الذي لم ينقط، فمعناه:

بالخاء التي لم تغفل عن النقط بل نقطت. قال الشاطبي في سورة الأنعام:

..... سَبِيلَ بَرْقِعٍ خُذْ

وقال الشاطبي في سورة المدثر:

..... وَمَا تَذَكَّرُونَ الْغَيْبُ خُصَّ وَخُلَا

ابن عامر والكوفيون الثلاثة (عاصم وحزرة والكسائي)

ذ

..... وَكُوفٍ وَشَامِ ذَالَهُمْ لَيْسَ مُعْفَلًا

قال أبو شامة: وعبر عن (الكوفيين وابن عامر) وهو الشامي (بالدال)، وقال (لَيْسَ مُعْفَلًا)

ليميزه عن الدال المهملة. وقال القاضي: (ذَالَهُمْ لَيْسَ مُعْفَلًا): أي لم تغفل من النقط، بل

نقطت. قال الشاطبي في البقرة:

..... وَتُنَشِّرُهَا ذَاكَ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ

وقال الشاطبي في سورة الرعد:

..... وَفِي الْكَافِرِ الْكُفَّارُ بِالْجَمْعِ ذُلًّا

قال ابن القاصح: ثم لَمَّا فرغ من حروف (تُخذ)، شرع في تفصيل حروف (ظغش)

ومن رموز الاجتماع: حرف (الطاء) لـ (الكوفيين الثلاثة وابن كثير).

ظ	ابن كثير والكوفيون الثلاثة (عاصم وحزمة والكسائي)
---	--

وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالطَّاءِ مُعْجَمًا

قال أبو شامة: المعجم من الحروف ما نقط، من قولهم: أعجمت الكتاب، أي: أزلت

عجمته، والمهمل ما لم ينقط، وقال (بِالطَّاءِ مُعْجَمًا) لئلا يلبس بالطاء المهمل.

وقال صاحب اللآلي: وصفت الحروف المنقوطة بذلك لأنها أزيل عجمتها والتباسها

بنقطها،

والمهمل ما لم ينقط، ووصفت بذلك لأنه أهمل نقطها. قال الشاطبي في ياءات الإضافة:

..... وَحَزْنِي وَتَوْفِيقِي ظِلَالٌ

وقال الشاطبي في سورة المزمل:

..... وَثَا ثُلُثُهُ فَانصَبْ وَقَا نَصْفَهُ ظِيٌّ

غ	أبو عمرو والكوفيون الثلاثة (عاصم وحزمة والكسائي)
---	--

..... وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْثُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا

فحرف (الغين) لـ (الكوفيين الثلاثة وأبي عمرو البصري). قال القاضي: (غَيْثُهُمْ لَيْسَ

مُهْمَلًا): أي لم يهمل من النقط، بل نقط، والحروف المهملة هي الخالية من النقط. وقال

(غَيْثُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا) لئلا يلبس بالعين المهملة. قال الشاطبي في سورة الفرقان:

..... تَشْتَقُّ حِفُّ الشَّيْنِ مَعَ قَافٍ غَالِبٌ

وقال الشاطبي في سورة الشعراء:

..... وَالْأَيْكَةَ اللَّامُ سَاكِنٌ

وقال الشاطبي في سورة الزخرف:

..... عِبَادُ بَرَفِعِ الدَّالِ فِي عِنْدِ غَلَقَلَا

وقال الشاطبي في سورة الفتح:

..... وَفِي يَاءٍ يُؤْتِيهِ غَدِيرٌ تَسْلَسَلَا

قال أبو شامة: وتمت حروف (أبجد)، واحتاج إلى الاصطلاح في التعيين عن جماعات يكثر

اتفاقهم على القراءة، فوضع ثمانين كلمات لمن سيأتي ذكرهم وهي: (صحبة، صحاب، عم،

سما، حق، نفر، حرمي، حصن) منها ما هو دال على اثنين، وهو (عم) و(حق) و (حرمي)، والبواقي مدلولها جماعة. ومن رموز الاجتماع:

ش	همزة والكسائي
---	---------------

وَذُو الثَّقَطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِيِّ وَحَمَزَةٌ

ف (الشين) رمز لـ (الكسائي وهمزة). قال الشاطبي في سورة البقرة:

وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضْمِهِ وَسَاكِنِهِ الْبَاقُونَ وَأَحْسِنِ مَقُولًا

وقال الشاطبي في سورة يونس:

وَفِي بَاءِ تَبْلُو التَّاءُ شَاعٌ تَنْزُلًا

صُحْبَةٌ	همزة والكسائي وشعبة
----------	---------------------

وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا

قال أبو شامة: فجعل لـ (همزة والكسائي) إذا اتفق معهما (أبو بكر شعبة) عن (عاصم) لفظ (صُحْبَةٌ) و(تَلَا). بمعنى تبع، أي تبع ما قبله في أنه رمز وليس بصفة لـ (صُحْبَةٌ) وإلا تقيدت وأشعر اللفظ بأن المجموع هو الرمز، وكذا ما سيأتي في قوله (كَفَّرَ حَلًا). قال الشاطبي في آل عمران:

وَقَرَّحُ بِضْمِ الْقَافِ وَالْقَرَّحُ صُحْبَةٌ

وقال الشاطبي في سورة العنكبوت:

يَرَوْنَ صُحْبَةَ خَاطِبٍ

وتارة يرمز لهم بالحرف نحو قوله في سورة البقرة:

وَمَوْصٍ ثَقْلُهُ صَحٌّ شَلْشَلًا

صَحَابٌ	همزة والكسائي وحفص
---------	--------------------

صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ

قال أبو شامة: (هُمَا): يعني (همزة والكسائي مع حفص) عن (عاصم) يعبر عنهم بـ (صِحَابٍ). وقال الضباع: إذا كانا - أي همزة والكسائي - مع (حفص) صاحب (عاصم) إذ هو المراد بـ (حفص) عند الإطلاق في غير باب الإمالة فقل فيهم (صِحَابٍ). قال الشاطبي في هود:

وَفِي سَعْدُوا فَاضْمُمُ صِحَابًا وَسَلِّ بِهِ

وقال الشاطبي في سورة محمد:

وَأَسْرَارَهُمْ فَكَسِرَ صَحَابًا.....

وتارة يرمز لهم بالحرف نحو قوله في سورة يوسف:

وَفَتِيحِهِ فَتِيانِهِ عَن شَدَا وَرُدُّ

نافع وابن عامر

عَمَّ

..... عَمَّ نَاعِغٌ وَشَامٍ.....

قال أبو شامة: ولنظ (عَمَّ) دليل (نافع وشام). أي (نافع وابن عامر). قال الشاطبي في البقرة:

وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلًا

وقال الشاطبي في سورة عبس:

..... وَفَا مُسْتَنْفِرَةٌ عَمَّ فَشَحُهُ

نافع وابن كثير وأبو عمرو

سَمَا

..... سَمَا فِي نَاعِغٍ وَفَتَى الْعَلَا

وَمَمْلِكٌ.....

قال أبو شامة: و(سَمَا) مستقر في التعبير به عن (نافع وفتى العلا - وهو أبو عمرو بن

العلا- وفي ابن كثير) وهو المراد بقوله (وَمَمْلِكٌ). قال الشاطبي في سورة ياسين:

وَوَالْقَمَرَ ارْقَعَهُ سَمَاً وَلَقَدْ حَلَا

وقال الشاطبي في سورة الصف:

وَلِلَّهِ زِدٌ لَّامًا وَأَلْصَارٌ كَوْنًا

..... سَمَاً.....

ابن كثير وأبو عمرو

حَقَّ

..... وَمَمْلِكٌ وَحَقٌّ فِيهِ وَإِبْنُ الْعَلَاءِ قَلَّ

قال أبو شامة: والمراد بقوله (فيه) أي في (المكي) وهو (ابن كثير)، أي استقر لفظ (حَقٌّ

(فيه وفي (ابن العلاء). قال الشاطبي في سورة التوبة:

وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوْلَا

وقال الشاطبي في سورة النور:

..... وَحَقٌّ وَقَرَضْنَا ثَقِيلًا.....

ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

نَفَرٌ

..... وَقَلَّ فِيهِمَا وَالْيَحْصِي نَفَرٌ حَلَا

قال أبو شامة: ولفظ (نَفَرٌ) قل فيهما، أي في (ابن كثير وأبي عمرو وفي اليحصبي) وهو (ابن عامر). قال الشاطبي في سورة الأنعام: وَيُنَكِّمُ ارْفَعُ فِي صَفَا نَفَرٍ.....

نافع وابن كثير

حرمي

وَحَرَمِي الْمَكِّي فِيهِ وَنَافِعُ

أي ولفظ (حرمي) - بكسر الحاء وسكون الراء - اشترك فيه (ابن كثير ونافع)، وهو نسبة إلى الحرم، والحرم والحرم واحد. قال الشاطبي في سورة النساء: وَفِي حَسَنَةِ حَرَمِي رَفَعُ..... وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَحَرَمِيَهُمْ مُلَّتَ فِي الْأَمِّ نَقْلًا

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَصِيَّةُ ارْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيهِ رَضِي

تنبية: توسط الرمز الكلموي وهو (حرمي) بين رمزين حرفيين وهو (صَفْوُ) و (رَضِي).

الكوفيون الثلاثة (عاصم وحمة والكسائي) ونافع

حصن

وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَكَافِيهِمْ غَلًا

قال أبو شامة: و(حصن) جعلته عبارة عن (الكوفيين ونافع). وقوله (غلاً) أي الحصن، أو المذكور، أي ظهر المراد وانكشف. قال الشاطبي في سورة الإنسان:

..... وَخَطَّاطُوبًا تَشَاءُونَ حِصْنًا.....

قال أبو شامة: وهذه الألفاظ الثمانية تارة يأتي بها بصورتها، وتارة يضيف بعضها إلى ضمير القراء كقوله في سورة المرسلات:

..... وَتَذَرًا صَحَابِيَهُمْ حَمَّوَةٌ.....

كما قال في سورة النساء:

وَكُوفِيَهُمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفًا

كما قال في سورة الأنعام:

وَدَيْنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفَعُ قَتًا

وَيُخَفِّضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَائِهِمْ

وتارة يضيفه إلى الهاء والكاف نحو قوله في سورة الكهف:

وَحَامِيَةً بِالْمَدِّ صُحْبَةً كَلًّا

.....

وَفِي الهمزِ زِيَاءٌ عَنْهُمْ

كما قال في سورة الكهف:

وَقُلْ مَرْفَقًا فَنَحَّ مَعَ الْكَسْرِ عَمَّهُ

كما قال في سورة المؤمنين:

..... وَأَضْمُ وَأَكْسِرُ الضَّمُّ حَقُّهُ

كما قال في سورة الانفطار:

..... وَحَقُّكَ يَوْمَ لَا

.....

ثم قال الشاطبي:

وَمَهُمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ

قال السخاوي: يعني أنه إذا أتت كلمة من الكلمات المضمنات الأوائل من قبل (صُحْبَةً) مثلاً، أو (صحاب)، أو أخواتهما، فهي تضاف إليها، ومدلوها داخل في عدة رجال تلك الترجمة.

كقوله في سورة البقرة:

مَعَا قَدَرُ حَرِّكَ مِنْ صَحَابٍ

وكقوله في سورة القصص:

..... وَصُحْبٌ

وقال أبو شامة: أي هذه الكلمات الثمان التي وضعتها رمزاً، تارة أستعملها مجردة عن الرمز الحرفي الذي تقدم ذكره، وتارة يجتمعان، فإذا اجتمعا لم ألزم ترتيباً بينهما، فتارة يتقدم الحرفي على الكلمة، وتارة تتقدم الكلمة على الحرف، كقوله في سورة النساء:

..... وَعَمَّ فَتَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرًا

وكقوله في سورة القصص:

..... وَصُحْبٌ

وتارة يتقدم الحرفي على الكلمي كقوله في سورة آل عمران:

..... نَعْمٌ عَمَّ فِي

السُّورَى

وتارة تتوسط الكلمة بين حرفين كقوله في سورة البقرة:

وَصِيَّةً ارْتَفَعِ صَفْوُ حَرَمِيَّهِ رِضَى

وقوله في سورة آل عمران:

مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يَنْشُرُكُمْ سَمَاءَ نَعْمَ ضُمَّ حَرَكٌ وَانْكَسِرَ الضَّمُّ أَثْقَالاً

ومدلول كل واحد من الحرف والكلمة بحاله لا يتغيّر بالاجتماع، فهذا معنى قوله: (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي)، أي على ما اشترطه واصطلحت عليه من موضوع كل واحد منهما، أي أنه باق بحاله، (وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصَلَاً) عند انتهاء كل مسألة، سواء كان رمزها بالحرف، أو بالكلمات، أو بهما، إلا حيث لا ريب في الاتصال كقوله في سورة التكوين:

وَحَقِّفْ حَقُّ سُجَّرَتْ ثَقُلُ نُشِرَتْ شَرِيعةٌ حَقٌّ سَعَرَتْ عَنْ أَوْلَى مَلَأَ

فالمعنى: مهما أتت من قبل الرمز الحرفي، أو من بعده كلمة من هذه الكلمات الثمان، أو مهما أتت من قبل هذه الكلمات الثمان، أو بعدها كلمة من الكلمات التي تدخل حروف أوائلها على

القارئ، سواء كان مفرداً كالألف والذال، أو مجتمعاً كالشين والذال.... إلخ

فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصَلَاً

وقال شعله: كلما أتت من الكلمات الثمان الرموز بها واحدة من قبل الرمز الحرفي أو من بعده، سواء كان الحرف رمز واحد نحو قوله في سورة النساء:

وَعَمَّ فَتَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرَاً

أوجماعه كـ الشين والذال، وسواء دخل الحرف في الكلمة أم لم يدخل نحو (سَمَاءَ الْعُلَامِ) (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي) أنك تنظر إلى الحروف الرموز بها في أوّل الكلمة، فإن لم يدخل في رجال تلك الكلمة

أضفه إليهم، وإن دخل فيهم فهو من باب:

وَرُبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوِلاً

واحكم بالواو الفاصلة، وكرر ذكر الواو هنا لاختلاف الموضعين، لأن الأول مجيئها بعد الرمز الصغير، وها هنا بعد الكبير. وقال القاضي: وليس ذكر الواو هنا تكراراً، لأن السابق للرمز الحرفي، وهذا للرمز الكلمي. قال السمين: الكلم - أي الرموز الكلمية - أقوى من الحروف - أي الرموز الحرفية - فلما اجتمعت معها جعلت تابعة لها، فإن تقدمت على كلمة التلاوة تقدمت معها، وإن تأخرت تأخرت. ثم قال الشاطبي:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَيَلِي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَرَاخِمٌ بِالذِّكَاةِ لِتَفْضُلَاً

وَهَمَزٍ وَتَقْلٍ وَاخْتِلَاسٍ تَحْصُلًا
 وَجَمْعٍ وَتَنْوِينٍ وَتَحْرِيبِكِ أَعْمَلًا
 هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنَزِلًا
 وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْحَفْضِ مَنَزِلًا
 فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا
 عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعُلَى
 رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكَلًا
 بِهِ مُوَضِحًا جَيِّدًا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا
 فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى قَيْدَرِي وَيَعْقَلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) للقواعد السابقة.

قال أبو شامة: شرع يمثل الألفاظ التي يستغني بها عن أضدادها أو بأضدادها عنها، أي هي (كَمَدٌ) وما بعده، وهي منقسمة إلى ما له ضد معين، وإلى ما ليس كذلك، فالأول يفهم بالعقل، والثاني بالاصطلاح، وإنما أشرح ما ذكره واحدًا واحدًا، وأبين ما فيه وأزيد علي ما ذكره أمثلة آخر.

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضِدُهُ
 غَنِيٌّ فَزَا حِمٌّ بِالذِّكَاةِ لِتَفْضُلًا
 قال أبو شامة: أي وما كان من وجوه القراءات له ضد فإنه يستغني بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، فيكون من سمي يقرأ بما ذكر، ومن لم يسم يقرأ بضد ما ذكر، كقوله في سورة المنافقين:

وَحَفَّ لَوْرًا أَلْفًا.....

فيعلم أن غير (نافع) يشدده، وليس هذا الاستغناء بلازم، فإنه قد يذكر القراءة الأخرى المعلومة من الضد كقوله في سورة البقرة:

وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ

كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَا

وإن لم تكن القراءة الأخرى تعلم بالضد ذكرها نحو قوله في سورة البقرة:

..... أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اغْتَلَا

و كقوله في سورة الأنعام:

وَأَلْجَيْتَ لِلْكَوْفِيِّ أَلْجَى نَحْوَلًا

ومنى لفظ بالقراءتين فلا حاجة إلى تقييد واحدة منهما، فإن قيده كان زيادة بيان كما فعل في:

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَيَعُدُّ ذَكَا وَالْقَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْلَا

وإنما قال (بِضْدِهِ) ولم يقل (به) ولا (بذكره)، لأنه قصد المعنى المذكور في قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ تَضَلَّ إِحْدَهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَى ﴿البقرة﴾. ولم يقل فتذكرها، أي أيتها ضلت ذكرتها الأخرى، فهذا اللفظ أوغل في الإبهام من ذكر الضمير، وكذا قوله: (بِضْدِهِ) أي أستغني بأحد الضدين عن الآخر. وقال صاحب اللآلئ: وهكذا يفعل أبداً، يلتفت أولاً إلى ما لم يذكره فيأتي

بضده ويكتفي به في الدلالة على المتروك ولأجل ذلك قال:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَيَأْتِي بِضْدِهِ غَنِيٌّ فَرَزَاحِمٌ بِالذِّكَاةِ لِتَفْضُلًا
ولو كان التفاته أولاً إلى المذكور لقال (فَيَأْتِي بِهِ غَنِيٌّ). قال أبو شامة: واعلم أنه لم يبين كلامه في الأضداد هنا على ما يعلم بالعقل أنه ضده، بل بعضه كذلك وبعضه اصطلاح هو عليه، وبيان ذلك فيما ذكر من الأمثلة كما سيأتي، وقد لفت بعضها ببعض، والذكي يميز ذلك، ولهذا قال (فَرَزَاحِمٌ بِالذِّكَاةِ لِتَفْضُلًا). أي: زاحم العلماء بذكائك وسرعة فهمك لتفضل وتفوق على أقرانك. وقال صاحب اللآلئ: أي زاحم من نظر في هذه الأضداد وغيرها من معاني القصيد بذكائك وفطنتك. وقال القاضي: فزاحم العلماء بثاقب فكرك، وحصافة ذهنك، لتعدّ مع الفضلاء. والخلاصة أنه يريد أنه إذا كان في الكلمة القراءانية قراءتان فسوف أذكر قراءة واحدة، وتؤخذ القراءة الثانية من الضدِّ، فأستغني بذكر أحد الضدين عن الآخر لدلالته عليه بطريق المفهوم، فيكون من سمى يقرأ بما ذكر، ومن لم يُسم يقرأ بضد ما ذكر. ونوصي بقراءة هذه الأضداد بفهم وبصيرة ودقة وإتقان، وجميع التنبهات التي سنذكرها وإليك بيان القواعد السابقة:

- | | |
|-----------------|------------------------------------|
| (القاعدة رقم ١) | (المدّ ضده القصر وبالعكس) . |
| (القاعدة رقم ٢) | (الإثبات ضده الحذف وبالعكس) . |
| (القاعدة رقم ٣) | (الفتح والإمالة والتقليل) . |
| (القاعدة رقم ٤) | (الإدغام ضده الإظهار وبالعكس) . |
| (القاعدة رقم ٥) | (الهمز ضده ترك الهمز وبالعكس) . |
| (القاعدة رقم ٦) | (النقل ضده إبقاء الحركة وبالعكس) . |

- القاعدة رقم (٧) (الاختلاس ضده إتمام الحركة) .
- القاعدة رقم (٨) (الجزم ضده الرفع ولا ينعكس) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (٩) (التذكير ضده التأنيث وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٠) (الغيب ضده الخطاب وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١١) (التخفيف ضده التثقيب أو التشديد وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٢) (الجمع ضده التوحيد أو الإفراد وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٣) (التنوين ضده ترك التنوين وبالعكس) .
- القاعدة رقم (١٤) (التحريك ضده الاسكان) .
- القاعدة رقم (١٥) (التحريك المطلق يراد به الفتح وضده الإسكان) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (١٦) (التحريك المقيد بحركة معينة يراد به ما قيده من الحركة، ويكون الضد السكون) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (١٧) (السكون المطلق ضده الفتح) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (١٨) (إذا كان ضد السكون حركة غير الفتح فإنه يقيدها) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (١٩) (الياء والنون ضدان في اصطلاح الشاطبي) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٠) (الفتح ضده الكسر وبالعكس) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (٢١) (النصب ضده الخفض وبالعكس) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٢) (الضم ضده الفتح ولا ينعكس) (فهذا مما اصطلاح عليه) .
- القاعدة رقم (٢٣) (الرفع ضده النصب ولا ينعكس) (فهذا مما اصطلاح عليه) .

القاعدة رقم (٢٤) في قول الشاطبي:
 وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَاءِ
 القاعدة (٢٨) (الاسم الصريح لا يجتمع مع الرمز أبداً، إلا في حالات معينة ستعرفها، وهناك مصطلحات لم يذكرها في المقدمة وذكرها في النظم ستعرفها لاحقاً) .

القاعدة رقم (١): (المدّ ضده القصر وبالعكس). قال أبو شامة: أما المدّ فضده القصر، وهو متعين، وكلاهما مستعمل مستغني به عن الآخر في هذه القصيدة. ومعنى المدّ:

إثبات حرف الألف في الكلمة. ومعنى القصر: حذف حرف الألف. قال الشاطبي في سورة
المجادلة:

وَأَمْدُذْ فِي الْمَجَالِسِ نَوْفَلًا

.....

وقال الشاطبي في سورة النساء:

وَقَصْرُ قِيَامًا عَمًّا

.....

وسياقي معنى المدّ والقصر في أحكام المدود عند قوله:

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوْهَا بَعْدَ كَثْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ لَقِي الْهَمْزَ طَوَّلًا

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بِأَدْرَةِ طَالِبًا بِخَلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخَضَّلًا

وعند قوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ وَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لَوْرَشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هَوَّلًا ءِ إِلَهَةٍ آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

القاعدة رقم (٢): (الإثبات ضده الحذف وبالعكس). قال أبو شامة: وأما الإثبات
فضده الحذف، وكلاهما مستعمل وما في معناهما. قال الشاطبي في سورة الأعراف:

..... وَمَا الْوَاوُ دَعُ كَفَى

وقال الشاطبي في سورة آل عمران:

قُلْ سَارِعُوا لَا وَاوَ قَبْلُ كَمَا انْجَلَى

.....

وسأنتبه على ما يرد من ذلك على اختلاف ألفاظه.

تنبيه مهم جداً: (الحذف والإثبات) متوقف على الأثر والنقل المتواتر والسند الصحيح عن
النبي ﷺ، واحذر أن تظن أن (الحذف والإثبات) من قبيل الهوى والاستحسان والاختيار
والاجتهاد، فالقراء متبعون لِمَا أُثِرَ عن رسول الله ﷺ، والرسول كما أقره جبريل، وجبريل
كما أخذته من رب العزة، فيجب علينا اتباع المنقول المتواتر عن النبي ﷺ.

القاعدة رقم (٣): (الفتح والإمالة والتقليل). قال أبو شامة: والفتح هنا ضد الإمالة
الكبرى والصغرى، ولأجل تنوع ضديه ترك استعماله في الغالب خيفة الإلباس، واستعمل
ضديه خيفة الإلباس. كقوله في آل عمران:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَلًا

فإن قيل: فهلاً ذكرها هنا ما استعمله؟ قيل: لا يلزم ذلك لِمَا تقدم في قوله (فإني بضده
غني).

(استدرارك أبي شامة) : وأما الفتح فلم يكن له حاجة إلى ذكره، لأنه سيذكر فيما بعد أنه آخا بين الفتح والكسر فصاراً ضدّين بالاصطلاح، وإن كان أراد به أنه ضد للإمالة كما ذكره الشيخ - يريد السخاوي - في شرحه فهو قليل الفائدة، ولم يستعمله إلا في قوله في سورة يوسف:

وَبُشْرَايَ حَذْفُ الْيَاءِ ثَبَتٌ وَمُيَّلاً

شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبِذاً وَكِلَاهُمَا
 وقوله في باب الإمالة:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا
 وَلَكِنْ رَعَوْسِ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا
 كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جُمُلاً
 لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَأَحْضُرُ مُكَمَّلاً

وإنما الذي يستعمله كثيراً الإمالة وضدها ترك الإمالة، ويعبر عنه بعض القراء بالفتح، كما يعبر بعض النحويين عن الإمالة بالكسر، ويعبر الناظم عنها - أي الإمالة الكبرى - أيضاً بالإضجاع. وقال ابن القاصح: وإنما لم يقع التقييد بالفتح إلا في هذين الموضعين، لأن القراءة إذا كانت دائرة بين الفتح والإمالة فما يعبر الناظم بالفتح لعدم دلالة الفتح على أحد نوعي الإمالة، لأن الإمالة منقسمة (صغرى وكبرى)، فما تفهم القراءة الأخرى لو عبر بالفتح، فيعبر بالإمالة، إما الصغرى أو الكبرى، وأيهما كانت فضدها الفتح. قال السمين: المصنف لم يستعمل الفتح إلا حين تعيين أحد النوعين من ضده وذلك أن قوله:

شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبِذاً وَكِلَاهُمَا
 أَي الفتح عن (أبي عمرو) أشهر من الإمالة المحضة ومن الإمالة بين بين، وبينه البيت الذي قبله وهو قوله:

وَبُشْرَايَ حَذْفُ الْيَاءِ ثَبَتٌ وَمُيَّلاً

شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبِذاً وَكِلَاهُمَا
 فعلم أن ضد الفتح هنا نوعاً الإمالة فلا لبس.

القاعدة رقم (٤): (الإدغام ضده الإظهار وبالعكس). قال أبو شامة: وأما المدغم فضده المظهر وكلاهما مستعمل. قال الشاطبي في سورة النساء:

إِدْغَامُ يَيْتٍ فِي حُجَلَا

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

وَمَكَّنِي أَظْهَرُ ذَلِيلًا

القاعدة رقم (٥): (الهمز ضده ترك الهمز وبالعكس) قال الشاطبي في سورة الكهف:

وَيَأْجُوجَ مَأْجُوجَ أَهْمِزِ الْكُلِّ نَاصِرًا

وقال الشاطبي في سورة سبأ:

..... وَيَهْمِزُ التُّمُ تَتَاوَشُ حُلُومًا صُحْبَةً وَتَوَصَّلَا

قال أبو شامة: قلنا أن الهمز ضده ترك الهمز، وقد يكون إلى بدل، وقد يكون إلى غير بدل كقول الشاطبي في سورة هود:

وَبَادِيَاءَ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلَا

.....

وقوله في عكس ذلك في باب الهمز المفرد:

وَوَرَّشَ لِنَالًا وَالتَّسِيءُ بِيَانِهِ وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ التَّسِيءِ فَثَقَلَا

وترك الهمز قد يكون بحذفه، وهو حيث لا صورة له في الرسم كقوله في سورة البقرة:

..... وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابِئُونَ خُذُ

وكقوله في سورة البقرة:

..... وَتُنُومٌ سَهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَيَّ

وقد يكون بإبداله بالحرف الذي صور به الهمز، كقوله في سورة يونس:

..... وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَأَفَقَى الْهَمْزُ قُبْلًا

وكقوله في سورة النجم:

..... مَنَاءَةً لِلْمَكِّي زِدِ الْهَمْزَ وَاحْفَلَا

..... وَيَهْمِزُ ضِيءِي

ويجوز أن يقال: الهمز وتركه من باب الإثبات والحذف فكان مغنياً عنه.

القاعدة رقم (٦): (النقل ضده إبقاء الحركة وبالعكس). قال أبو شامة: وأما النقل فعبارة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة، فصد ذلك إبقاء الهمز

على حاله والساكن على حاله. قال الشاطبي في سورة البقرة:

..... وَنَقَّلَ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاؤُنَا

قال أبو شامة: ولم يقع التقييد في القصيدة إلا بالنقل لا بضده نحو قوله في باب النقل:

..... وَنَقَّلَ رِدَاً عَنِ نَاعِجٍ ...

وفي معنى النقل لفظاً التسهيل والإبدال - وسيأتي ردّ السمين الحلبي عليه - كقوله في البقرة: وَيَعْبُدُهُ
لَأَعْتَبَتْكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

وكقوله في سورة آل عمران:

وَلَا أَلْفَ فِيهَا هَاتِمٌ زَكَاجِنًا
وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلًّا
وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ
سَهْلًا مَا.....

وكقوله في باب وقف (همزة وهشام) على الهمز:

وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ
إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا
وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُجَّةٌ أَعْرَ
جَهْمِيَّيْ.....

وكقوله في سورة الزخرف:

ءَالِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا
وَقُلْ أَلِفًا لِكُلِّ تَالِكًا أُبْدِلًا
قال السمين: وفيه نظر، إذ الإبدال والتسهيل أشبه بباب الهمز وتركه من النقل وتركه، وقد
جعل هو - يعني أبا شامة - ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ ﴿ضِيْرِيَّةٌ﴾ من باب الهمز وتركه.

القاعدة رقم (٧): (الاختلاس ضده إتمام الحركة). قال أبو شامة: وأما الاختلاس فضده
إكمال الحركة، لأن معناه خطف الحركة والإسراع بها، وضده ترك ذلك، وهو التؤدة في
النطق بما تامة كاملة، والاختلاس كالنقل في أنه لم يقع التقييد إلا به دون ضده مع أن
استعماله قليل كقوله

في سورة البقرة عطفاً على قراءة (أبي عمرو):

وَأَسْكَانُ بُرْجِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ
وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَيَأْمُرُهُمْ تَلًّا
وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيَشْعُرُكُمْ وَكَمْ
جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِمًا جَلًّا

وقد يعبر عن الاختلاس بالإخفاء كثيراً، كقوله في سورة البقرة:

نِعْمًا مَعًا فِي الثُّونِ فَشَحَّ كَمَا شَفَا
وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ خَلًّا
وكقوله في سورة النساء:

..... تَعَدُّوا سَكْنُوهُ وَخَفَّفُوا
خُصُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا
وكقوله في سورة يونس:

وَيَا لَا يَهْدِيكُمْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلِّ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلُشْلَا

وكقوله في سورة يس:

وَحَا يَخْصِمُونَ أَفْتَحْ سَمًا أَلْدُ وَأَخْفِ حُلْد

وقوله (وَأَخْتَلَّاسُ تَحْصَلًا) أي تحصَّل في الرواية وثبت.

القاعدة رقم (٨): (الجزم ضده الرفع ولا ينعكس) فهذا مما اصطاح عليه. قال أبو

شامة: ضد الجزم عنده الرفع ولا ينعكس الأمر، فهذا مما اصطاح عليه، فإذا كانت القراءة

دائرة بين الجزم والرفع، فإن ذكر قراءة الجزم ذكر الجزم مطلقاً بلا قيد، فتكون القراءة

الأخرى بالرفع لأنه ضده عنده. وإذا سأل سائل: من أين عُرف أن ضد الجزم الرفع ولم

يذكر صراحة في الشاطبية فالجواب: لأن الجزم لا يدخل إلا على المرفوع، فإذا زال الجزم عاد

الفعل إلى الرفع. قال الشاطبي في مريم:

وَحَرَفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُورِضَى ..

.....

قال أبو شامة: وإن ذكر قراءة الرفع لم يطلق ذلك، لأن ضد الرفع النصب على ما سيأتي من

اصطلاحه بل يقيد ذلك، كقوله في سورة طه:

..... وَتَلَقَّوْا رُفَعُ الْجَزْمِ مَعَ أَنْتَى يُخَيَّلُ مُقْبَلًا

وكقوله في سورة الفرقان:

..... يَضَاعَفُ وَيَخْلُدُ رَفَعُ جَزْمٍ كَلِدِي صِلَا

وكقوله في سورة القصص:

يُصَدِّقُنِي أَرْفَعُ جَزْمَهُ فِي لُصُوصِهِ

.....

(استدراك أبي شامة): فكان الواجب أن يذكر الجزم مع الرفع والضم في قوله:

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتَا فَعَبْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبُ أَقْبَلًا

لأن كل واحد منهما لا ينعكس ضده به.

القاعدة رقم (٩): (التذكير ضده التانيث وبالعكس)، قال أبو شامة: وأما التذكير

فضده التانيث وكلاهما مستعمل. قال الشاطبي في سورة الأنعام:

..... وَمَنْ تَكُو نُ فِيهَا وَتَحَتِ التَّمْلِ ذَكَرُهُ شُلُشْلَا

وقال الشاطبي في سورة الكهف:

..... وَأَنْ تَنْفَدَ التَّذْكَيرُ شَافٍ تَأْوَلَا

قال أبو شامة: وليس بلازم أن يكونا - أي التذكير والتأنيث - عبارة عن الياء والتاء في أفعال المضارعة، فقد يأتي غير ذلك كقوله في سورة آل عمران:

وَذَكَرْنَا قِتَادَتَهُ وَأَضْجَعُهُ شَاهِدًا

وكقوله في سورة الأنعام:

..... وَذَكَرَ مُضْجِعًا تَوَفَّتْهُ وَإِسْتَهْوَتْهُ حَمْرَةٌ مُنْسِلًا

القاعدة رقم (١٠): (الغيب ضده الخطاب وبالعكس). قال أبو شامة: وأما الغيبة فضعها الخطاب عنده وكلاهما مستعمل. قال الشاطبي في آل عمران:

وَفِي تُغْلِبُونَ الْغَيْبُ مَعَ تُحْشِرُونَ فِي رِضًا

وقال الشاطبي في سورة المائدة:

..... يَبْغُونَ خَاطِبًا كَمَلًا

قال أبو شامة: وللتحقيق: أن ضد الغيبة الحضور، والحضور ينتسم إلى خطاب وتكلم، وتردد

القراءة بين الغيبة والخطاب كثير، فجعلهما ضدتين، والتردد بين الغيب والتكلم قليل، كقوله في

سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ يقرؤه (ابن عامر) على الغيبة

﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾، فعبر الناظم عن هذا بالحذف والإثبات فقال في سورة الأعراف:

..... وَأَلْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالْثَوْنِ كَقَلًا

القاعدة رقم (١١): (الحذف أو التخفيف ضده التثقيب والتشديد وبالعكس).

قال أبو شامة: والحفة ضدها الثقل وكلاهما قد جاء. قال الشاطبي في سورة النساء:

..... وَكُوفِيهِمْ تَسَاءُلُونَ مُخَفَّفًا

وقال الشاطبي في سورة النور:

..... وَحَقِّي وَفَرَضْنَا ثَقِيلًا

القاعدة رقم (١٢): (الجمع ضده التوحيد أو الإفراد وبالعكس). قال الشاطبي في الأعراف:

..... وَجَمَعَ رِسَالَاتِي حَمْتُهُ ذُكُورُهُ...

وقال الشاطبي في سورة سبأ:

وَفِي الْفُرْقَةِ التَّوْحِيدِ فَازَ.....

س: لماذا لم يقل الناظم (وَفِي الْفُرْقَةِ الْإِفْرَادِ فَازَ) إذ إن التوحيد بمعنى الإفراد؟

ج: الإجابة في فرش حروف سورة سبأ فراجعها.

(استدراك أبي شامة): الجمع ضده التوحيد، ومثله الإفراد، والكل مستعمل، لكنه إذا ذكر لفظ الجمع كان ضده معلوماً وهو الإفراد والتوحيد، وإذا ذكر التوحيد فضده الجمع، إلا أن الجمع على قسمين: جمع سلامة وجمع تكسير، فإن لفظ به اتضح كقوله في سورة الأنعام:

رِسَالَاتٍ فَرَّدُوا وَافْتَحُوا دُونَ عِلَّةٍ

وإن لفظ بالإفراد، فتارة يكون ضده جمع السلامة كقوله في سورة البقرة:

خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ

وتارة جمع التكسير كقوله في سورة التوبة:

وَوَحَّدَ حَقُّ مَسْجِدِ اللَّهِ الْأَوَّلِ

وهنا يمكن التلطف بالجمع فيقرأ البيت (خطيئته التوحيد).

قال الشيخ إبراهيم عطوة عوض: إذا لفظ بالإفراد، فالحق أن يحمل ضده الذي هو الجمع

على جمع السلامة، لأنه الأصل في الجمع، لأن الأصل عدم تغيير المفرد، وأما قوله:

وَوَحَّدَ حَقُّ مَسْجِدِ اللَّهِ الْأَوَّلِ

معلوم من الجمع عليه من لفظ: ﴿الْمَسْجِدِ﴾.

قال أبو شامة: ولكل واحد من الجمع والإفراد ضد آخر وهو التثنية، ولكن لم يجيء إلا

ضميرها، ولقلته أدرجه في باب الحذف والإثبات تارة كقوله في سورة الكهف:

وَدَعِ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمُ ثَابِتٍ

وتارة أدرجه في باب المد والقصر كقوله في سورة الزخرف:

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصُرَ هَمْزَةٌ جَاءَا

أراد: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾ الزخرف. ولكن قال صاحب اللآلئ: ولم تجئ التثنية في شيء من

التراجم، ولو جاءت لَمَا استعمل التوحيد في التقييد الملفوظ به كما لم يستعمل الفتح

المتقدم ذكره

في ذلك، وقوله: (جاءا) ليس بتثنية، إنما هو فعل اتصل به ضمير الاثنين، وقد قيّد قراءة من

لم يقرأ بذلك بالقصر، فدل على المدّ في القراءة الأخرى، والمدّ فيها عبارة عن ألف الضمير.

قال السمين: وهذا وإن قاله في: ﴿جَاءَنَا﴾ فكيف يصنع - يعني صاحب اللآلئ الفريدة - بقوله: ﴿خَيْرًا مِنْهَا مُقَلَّبًا﴾، فصح أن التنية واردة من حيث الجملة كما تقدم ذكره. القاعدة رقم (١٣): (التنوين ضده ترك التنوين وبالعكس). قال أبو شامة: والتنوين ضده ترك التنوين، إمّا لعدم الصرف، وإمّا للإضافة، وكلاهما قد استعمله بهذا اللفظ، ومما يؤدي معناه.

(استدرارك أبي شامة): وقد يعبر عن التنوين بالنون نفيًا وإثباتًا لكونه نونًا في اللفظ، ولو تجنب ذلك لكان أحسن، لأنه قد آخى بين النون والياء كما سيأتي، فيتحد اللفظ والضد يختلف، فيقول تارة: (لَقَفَرُ بَنُونِهِ)، فيكون ضده الياء.

قال أبو شامة: وضابطه أن يكون الحرف المختلف فيه فعلاً مضارعاً، وحيث يكون الحرف المختلف فيه اسماً تكون النون فيه عبارة عن التنوين. قال الشاطبي في سورة الأنعام:

وَفِي دَرَجَاتِ التُّونِ مَعَ يُوْسُفَ نُوِي
وقال الشاطبي في سورة غافر:

..... وَقَلْبِ نُو
وَأُولَا مِنْ حَمِيدِ.....
وكقوله في سورة النمل:

..... شِهَابِ بُنُونِ ثِقِ.....
وكقوله في سورة النمل:

مَعَا سَبَا أُنْتَحَ دُونَ نُونِ حِمَى هُدَى
وَسَكْنَتُهُ وَالْوَقْفَ زُهْرًا وَمَسْدَلًا
وكقوله في سورة الأعراف:

وَحَرَكُ وَضَمُّ الْكَسْرِ وَأَمْدُذُهُ هَامِزًا
وَلَا نُونٌ شِرْكَاءَ عَنْ شَدَا نَفْرِ مَلَا
قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: النون أصل التنوين، وتعريفه: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ ووقفاً، فالناظم عيّر بالأصل.

القاعدة رقم (١٤): (التحريك ضده الإسكان): قال أبو شامة: ومما التحريك فضده الإسكان، سواء كان التحريك مقيداً أو مطلقاً، وكلاهما مستعمل، كقوله في آل عمران:

..... وَحَرَكُ عَيْنِ الرُّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا
وكقوله في سورة البقرة:

..... مَعَا قَدْرُ حَرَكِ مِنْ صَحَابِ

والمراد بهذا الأخير الفتح علي ما سيأتي بيانه، وبيان هذا المعنى سيأتي في البيت الآتي مستوفى، فمضى ذكر التحريك فضده السكون، ومضى ذكر اسم الحركة دونها فالضد له، مثاله: إذا قال ارفع فضده انصب، وإذا قال انصب فضده اخفض، وإذا قال اخفض فضده انصب، ولا مدخل للسكون في القراءة المسكوت عنها، وإن ذكر التحريك مع واحد من هذه الثلاثة فالضد له وهو السكون، ولا التفات إلى كونه قد قيد التحريك بضم أو فتح أو كسر. مثاله: قوله في البقرة:

وَتَسْأَلُ ضَمًّا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَكًا
بِرْفَعٍ خُلُودًا وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفْسِي لَا
فلأجل قوله (حَرَكَوا) أخذنا السكون للقراءة الأخرى، ولم نأخذ ضدَّ الرفع، ولو قال موضع (حَرَكَوا)

بِرْفَعٍ (برفع رفعوا) لأخذنا ضد الرفع وهو النصب. وكذا قوله في سورة المائدة:
وَحَمْزَةً وَلَيَحْكُمُ بِكَسْرِ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ
ولولا قوله (يُحَرِّكُهُ) لكانت قراءة الباقيين بفتح اللام وخفض الميم، فلما قال (يُحَرِّكُهُ) سكن الحرفان، فاعرف ذلك فإنه قلَّ مَنْ أتقنه، فهذا شرح ما ذكر من أمثلة الأضداد في هذين البيتين

القاعدة رقم (١٥): (التحريك المطلق يراد به الفتح، وضده الإسكان) قال الشاطبي:
وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلًا
قال أبو شامة: يعني إذا أطلق التحريك فمراده به الفتح دون الضم والكسر. قال الشاطبي في النور:

..... وَرَأْفَةً يُحَرِّكُهُ الْمَكِّي
وقال الشاطبي في سورة السجدة:

..... خَلَقَهُ التَّحْرِيكُ حِصْنَ تَطَوَّلًا
فقوله (هُوَ الْفَتْحُ) حذف الفاء منه للضرورة نحو: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) وتقديره: فالله يشكرها.

القاعدة رقم (١٦): (التحريك المقيد بحركة معينة يراد به ما قيده من الحركة، ويكون الضد السكون) قال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَحَرَكَةُ عَيْنِ الرَّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا وَرُعْبًا
وقال الشاطبي في سورة التوبة:

وَتَحْرِيكَ وَرَشٍ قُرْبَةً ضَمُّهُ جَلًّا

القاعدة رقم (١٧): (السكون المطلق ضده الفتح) قال الشاطبي في سورة النساء:

فِي الدَّرَكِ كُوفٍ تَحْمًا لَّا

بِالِاسْتِكَانِ

وقال الشاطبي في سورة المائدة:

وَسَكَنَ مَعَا شَتَانُ صَحًّا كِلَاهُمَا

القاعدة رقم (١٨): قال أبو شامة: (إذا كان ضد السكون حركة غير الفتح فإنه يقيدها) كقوله

في سورة البقرة:

وَأَرْنَا وَأَرْزِي سَاكِنًا الْكَسْرُ دُمٌ يَدًا وَأَخْفَاهُمْ مَا طَلَّقُ

وكقوله في سورة المائدة:

وَفِي رُسُلْنَا مَعَ رُسُلِكُمْ ثُمَّ رُسُلُهُمْ

وقال الشاطبي في سورة الواقعة:

وَعَرَبًا سُكُونُ الضَّمِّ صُحَّحَ فَدَاعَتَلَى

وقال الشاطبي في سورة (المنافقين):

وَأَخْشَبَ سُكُونُ الضَّمِّ زَادَ رِضًا حَلًّا

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانٌ ذَالِهِ دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلًا

قال السمين: وقوله: (وَتَحْرِيكَ أَعْمَلًا) أي جعل عاملاً في الحرف ما يتصف به من فتح وضم وكسر. وقال صاحب اللآلئ: ولولا هذا البيت:

وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلًا

لم يعلم ما يقابل الإسكان من التحريك لتنوعه. قال السخاوي: وإنما قال في هذا البيت

(وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ) ولم يستغن في البيت قبله لفائدة، وليس هذا بتكرار، أراد أنه إذا ذكر

التحريك غير مقيد فضده الإسكان، وإذا ذكر الإسكان فضده الفتح إذا كان الإسكان غير

مذكور الضد. قال أبو شامة: وقوله (وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ) فيه وجهان: أحدهما: أن السكون

أخا التحريك غير المقيد في أنه متى ذكر غير مقيد فضده التحريك المطلق وهو الفتح، أي كأنه قال: سكن حركة الفتح كقوله في سورة البقرة:

وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَآؤُهُ يُضَمُّ وَخَفَا إِذْ سَمَّا كَيْفَ عُوْلًا
فضد السكون هنا الفتح، وقد استعمل الأمرين معاً في نصف بيت في حرف في الأنعام فقال:
..... وَدَارَسَتْ حَقَّ مَدُّهُ وَلَقَدْ حَلَا

..... وَحَرَكَ وَسَكَنَ كَأَفِيَاً

فأطلق التحريك والإسكان، فكان المراد بما نطق به من الحركة، وبضد السكون الفتح، فـ (ابن عامر) فتح السين، وسكن التاء، والباقون سكنوا السين وفتحوا التاء.

الوجه الثاني: أن تكون الهاء في (وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ) عائدة على التحريك كله، المطلق والمقيد، والمراد بالإخوة، الضدية كما قال في البيت بعده:

وَآخِيَتْ بَيْنَ التُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

ويفهم من الإسكان المطلق أن ضده الفتح، لأنه ضده الحركة المطلقة، وقد قال:

وَحيث جرى التحريك غير مقيد هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مُنْزِلًا

يعني سواء جرى ذكره نصاً صريحاً، أو أخذ ضداً لِمَا نص على إسكانه مطلقاً.

(استدراك أبي شامة): ولهذا قلت أنا بدل هذا البيت ما أظنه وافياً بالمقصود:

وإن أطلق التحريك نصاً ولازماً من الضد فهو الفتح حيث تنزلاً

ولم يخرج عن الأصل الذي ذكره إلا قوله في سورة الذاريات:

..... وَفِي الصَّعْقَةِ أَقْصَرَ مُسْكِنِ الْعَيْنِ رَأَوِيَاً

وكان حقه أن يقول: (مسكن الكسر). انتهى. قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: صنيع

الناظم أدق، فقوله (مُسْكِنِ الْعَيْنِ) للتخصيص على أن العين ساكنة وليست مكسورة عند

حذف الألف وذلك رد لاحتمال وارد. قال السخاوي: وأما قوله في سورة البقرة:

وَإِسْكَانَ بَارِيكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيضًا وَيَأْمُرُهُمْ تَلَاً

وَيَنْصُرُكُمْ أَيضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَاً

فداخل في قوله:

..... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَاً

ثم قال الشاطبي:

وَآخِيَتْ بَيْنَ التُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

القاعدة رقم (١٩): (الياء والنون ضدان في اصطلاح الشاطبي): قال أبو شامة: والمعني بالمواخاة أنه جعل كل اثنين مقترنين من هذه الستة يعني ذكر أحدهما عن الآخر، فالمواخاة بين ما ذُكرَ مواخاة تضاد، فإذا ذكرت أن بعضهم قرأ بالنون أو بالياء يعني عن أن أقول: الباقون قرؤوا بالياء أو بالنون. قال الشاطبي في سورة الفرقان:

وَيَأْكُلُ مِنْهَا النَّوْنَ شَاغٍ...

وقال الشاطبي في سورة ق:

..... يَقُولُ بِيَاءٍ إِذْ صَافًا.....

القاعدة رقم (٢٠): (الفتح ضده الكسر وبالعكس) قال الشاطبي في سورة التوبة:

..... وَيُكْسِرُ لَا أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ.....

وقال الشاطبي في سورة النور:

..... يُسَبِّحُ فَتُحُّ الْبَاءِ كَدًّا صِيفًا.....

قال أبو شامة: وأراد بالفتح والكسر حركتي البناء، وبالنصب والحذف حركتي الإعراب، وفائدة محافظته على ذلك الاختصار، فإن الكلمة تشتمل على حركات البناء والإعراب، فإذا اتفق الخلاف في كلمة فيها حركتا إعراب وبناء من جنس واحد كضمة ورفع، وفتحة ونصب، وكسرة وجر، فإذا كان الخلاف في حركة البناء قال: اكسر، وإذا كان في حركة الإعراب قال: اخفض أو جر، ولو لم يكن ملتزماً لهذه التفرقة لَمَّا عَلِمَ عند إطلاقه أنه قصد الحرف الذي فيه حركة البناء أو حرف الإعراب، مثاله قوله في سورة الفجر:

..... وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ.....

فلفظ ﴿وَالْوَتْرِ﴾ مشتمل على الكسر والفتح في الواو، والجر في الراء، فتعلم من قوله (بِالْكَسْرِ) أنه أراد كسر الواو. وقوله في سورة البلد:

..... وَفَكَ ارْقَعْنَ وَلَا.....

وَبَعْدُ اخْفِضْنَ وَاكْسِرْ وَمُدُّ مُنُونًا مَعَ الرَّفْعِ إِطْعَامٌ نَدَى عَمَّ فَانْهَلَا

الموضع المراد: ﴿فَلَكْ رَقِيبَةٌ﴾ (١٣) أَوْ إِطْعَمَهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ البلد. واعلم أنه أراد

حركة الكاف لا الفاء، ثم قال (وَبَعْدُ اخْفِضْنَ)، يعني آخر ﴿رَقِيبَةٌ﴾ (وَاكْسِرْ) يعني همزة

﴿إِطْعَمَهُ﴾ (مَعَ الرَّفْعِ) يعني في ميم ﴿إِطْعَمَهُ﴾.

(استدراك أبي شامة): وقد احتل عليه هذا الالتزام في موضع واحد سهواً وهو قوله في الزخرف:

وَفِي قِيلَهُ أَكْسِرُ وَأَكْسِرِ الضَّمُّ بَعْدُ فِي
 وَصَوَابُهُ (اخْفِضُ) فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لِلَّامِ وَهُوَ حَرْفُ إِعْرَابٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ:
 وَالْكَلُّ أَدْعَمُوا تُضَارَرُ وَضَمُّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُرٌّ جَلَاءً

وهي حركة إعراب، فلأجل القراءة الأخرى بالفتح، لأنها حركة بناء، فلم يكن له بدّ من الإخلال بأحدهما. وأمّا قوله في سورة الأنعام:

رِسَالَاتٍ فَرَدًّا وَافْتَحُوا ذُونَ عَلِيَّةٍ
 وإنما هو نصب. وكذا قوله في الأعراف:
 وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتٍ مَعَ فَتْحِ تَائِهِ
 وَيَأْسِينُ ذُمَّ غَضْنَا وَيُكْسِرُ رَفْعُ أَوْ
 فسيأتي عذر حسن عنهما في موضعهما.

القاعدة رقم (٢١): (النصب ضده الخفض وبالعكس) قال الشاطبي في سورة المائدة:

وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رِضًا عَالًا
 وقال الشاطبي في سورة الذاريات:

وَقَوْمٌ بِخَفْضِ الْمِيمِ شَرَفٌ حَمَلًا
 قال ابن القاصح: وقوله (مُنزَلًا): أي منزلاً كل شيء من ذلك منزلته. ثم قال الشاطبي:

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا
 فَقَيَّرَهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا

القاعدة رقم (٢٢): (الضم ضده الفتح ولا ينعكس) قال الشاطبي في سورة هود:

وَفِي سَعِدُوا فَاضْمُمُ صِحَابًا وَسَلِّ بِهِ
 وقال الشاطبي في سورة طه:

وَبِالضَّمِّ تَرْضَى صِفًا رِضًا
 وكل قارئ على أصله في الفتح والإمالة والتقليل وسيأتي بيان ذلك.

القاعدة رقم (٢٣): (الرفع ضده النصب ولا ينعكس) قال الشاطبي في سورة لقمان:

.....

وَرَحْمَةً أَرْفَعُ فَأَنْزِلُ وَمُحَصَّلًا

وقال الشاطبي في سورة يونس:

وَأَصْغَرَ فَأَرْفَعُهُ وَأَكْبَرَ فَيُصَلِّ

قال ابن القاصح: قوله (أَقْبَلًا) أي جاء الغير بالفتح في مقابلة الضم، وبالنصب في مقابلة الرفع. وقال شعلة: وأفرد ضمير (أَقْبَلًا) اعتباراً لانفراد لفظ الغير. وقال أبو شامة: في (حَيْثُ) معنى الشرط، فهذا دخلت الفاء في الجواب في قوله: (فَغَيَّرُهُمْ) كقوله: ﴿وَمَنْ

حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وسقطت في البيت المتقدم:

وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا
أي فهو الفتح. فقول الشاطبي:

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا فَغَيَّرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا

قال أبو شامة: أي الضم لفلان والرفع لفلان، والضم حركة بناء والرفع حركة إعراب، وقوله (سَاكِنًا) أي مقتصرأ على ذلك غير منته على قراءة الباقي، أي أقول هذا (سَاكِنًا) عن غيره.

قال السخاوي: وقوله: (سَاكِنًا): أي لا أزيد على ذلك، فإن قلت: (ضم الكسر)، أو (ارفع الجزم) أو (حرك برفع) فقد خرجت عن ذلك. مثال ذلك قوله في سورة البقرة:

وَيِ إِذْ يَرَوْنَ الْيَاءَ بِالضَّمِّ كَلًّا

وكقوله في سورة البقرة:

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي الْإِسْكَانِ أَوْلًا

فقراءة الباقي بالفتح في ياء ﴿يَرَوْنَ﴾، وبالنصب في لام ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾.

فإذا كانت قراءة الباقي ليست بفتح ولا نصب، فإنه لا يسكت حينئذ، بل يبين ذلك بالتقييد،

كقوله في سورة البقرة:

وَجُزْءًا وَجُزْءًا ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِفًا

وكقوله في سورة آل عمران:

وَرِضْوَانٌ اِضْمُومٌ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسَفًا

وكقوله في سورة الفرقان:

رَّةٌ صَحِيحَةٌ

يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفَعٌ جَزْمٌ كَذِي صِلَاً

.....
وكقوله في سورة الإنسان:

وَحُضْرٌ بِرَفْعِ الْخَفْضِ عَمَّ حُلَاً عَلَاً

.....
قال أبو شامة: واعلم أنه كما يطلق حركات البناء والإعراب فقد يقيدهما بذكر الحرف الذي هما فيه كقوله في سورة المائدة:

وَبَا عَبْدَ اضْمُمْ وَأَخْفِضِ الثَّاءَ بَعْدُ فَرْزٌ

وكقوله في سورة البقرة:

وَفَتَحْكَ سَيْنَ السَّلْمِ أَصْلُ رِضَى دَنَا

وكقوله في سورة آل عمران:

سَمَاً وَيَضْمُ الْعَيْرُ وَالرَّاءُ ثَقَلَاً

يَضْرِكُمْ بِكُسْرِ الضَّادِ مَعَ جَزْمِ رَائِهِ

وكقوله في سورة البقرة:

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي الْلامِ أَوْلَاً

.....
وكقوله في سورة الأنعام:

وَبَا رَبَّنَا بِالنَّصْبِ شَرْفٌ وَصَلَاً

.....
وكقوله في سورة الذاريات:

وَقَوْمٌ بِخَفْضِ الْمِيمِ شَرْفٌ حُمَلَاً

.....
(استدراك أبي شامة): ومن المواضع المطلقة في حركة البناء ما يليس نحو قوله في سورة القلم:

وَضَمُّهُمْ فِي يَزْلِقُونَكَ خَالِدٌ.....

وكان يمكنه أن يقول:

وَضَمُّهُمْ يَاءَ يَزْلِقُونَكَ خَالِدٌ.....

قال السمين: وفيه نظر، لأن أحداً لا يتوهم أن الضم أو الفتح في غير حرف المضارعة.

وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

فَعَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَاً

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتَاً

واعلم أنه لم يؤاخ بين ما ذكر في هذا البيت بخلاف ما في البيت المتقدم، فإن الفتح ليس ضده الضم، وإنما ضده الكسر، وكذلك النصب ضده الخفض لا الرفع، وقد سبق أنه كان ينبغي له أن يذكر الجزم هنا، لأنه إذا ذكر الجزم فالقراءة الأخرى بالرفع، وإذا ذكر الرفع

فالأخرى بالنصب، وإذا ذكر النصب فالأخرى بالخفض، ولا ينعكس إلا هذا الأخير، لأنه آخا بين النصب والخفض فجعلهما ضدّين باصطلاحه، ثم سواء في ذلك المثبت والمنفي من هذه التقييدات كلها فالأضداد لا تختلف بذلك، فقوله في سورة البقرة:

وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَعْفُرُ بِنُونِهِ وَلَا ضَمٌّ وَأَكْسِرُ فَأَاءَهُ حِينَ ظَلَمًا
وَذَكَرْنَا هُنَا أَضْلًا وَلِلشَّامِ أَكْشَرًا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَضَلًا

فقوله (نَعْفُرُ بِنُونِهِ وَلَا ضَمٌّ) معناه افتح. وخلاصة ما سبق:

١- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالضم، وتكون قراءة الباقيين بالكسر، وكيفية ذلك كالآتي:- قال الشاطبي في سورة آل عمران:

وَرِضْوَانٌ اصْنَمٌ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسٌّ رةٌ صَحٌّ.....
قال القاضي: إذا قيّد الضم بكونه (ضم الاسكان) فتكون قراءة الغير بالإسكان كقوله في البقرة:

وَجُزْءًا وَجُزْءًا ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِفًا

٢- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالكسر، وتكون قراءة الباقيين بالضم، وكيفية ذلك كالآتي: قال الشاطبي في سورة البقرة:

فَصُرْهُنَّ ضَمَّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ فَضْلًا

٣- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالرفع، وتكون قراءة الباقيين بالجزم، فإذا قيّد الرفع بكونه

(رفع الجزم) كانت قراءة الغير بالجزم، قال الشاطبي في سورة الفرقان:

يُضَاعَفُ وَيَخْتَلَدُ رَفَعٌ جَزْمٌ كَذِي صِلًا

٤- قد تكون قراءة المرموز لهم في البيت بالخفض، وتكون قراءة الباقيين بالرفع، وكيفية ذلك كالآتي:- قال الشاطبي في سورة الدخان:

وَرَبُّ السَّمَوَاتِ اخْفِضُوا الرَّفْعَ ثَمَلًا

وقال الشاطبي في سورة التوبة:

وَرَحْمَةً الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ فَاقْبَلًا

القاعدة رقم (٢٤) في قول الشاطبي:

وَيِ الرِّفْعِ وَالتَّدْكِيرِ وَالغَيْبِ جُمَّلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَا

قد يأتي الشاطبي بالكلمة مرفوعة دون أن يذكر لفظ (الرفع)، فيعلم (الرفع) من اللفظ والإطلاق. قال الشاطبي في سورة ص:

وَقَالَ حَقُّ فِي نَصْرِهِ.....

و (قد يأتي بالكلمة بالتذكير دون أن يذكر لفظ التذكير، فيعلم من اللفظ والإطلاق) قال الشاطبي في سورة الرعد:

..... هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ ثَلَا

وقال الشاطبي في سورة الدخان:

..... وَيَغْلِي دَنَا غُلًّا

و (قد يأتي بالكلمة بالغيب دون أن يذكر لفظ الغيب، فيعلم الغيب من اللفظ والإطلاق) قال الشاطبي في سورة الفرقان:

..... وَيَأْمُرُ شَافٍ.....

وقال الشاطبي في سورة القصص:

..... يَعْزِلُونَ حَفِظْتُهُ

وقال العلامة القاضي في معنى بيت الشاطبي:

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّغْيِيبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أُطْلِقَتْ مَنْ قَيْدِ الْعَلَا

أن الكلمة القرآنية إذا أطلقت وكانت قراءتها لا تعدو أن تكون بالرفع أو ضده كان المراد الرفع،

وإذا كانت قراءتها تحمل التذكير والتأنيث كان المراد التذكير، وإذا كانت قراءتها تحمل الغيبة والخطاب كان المراد الغيبة، فحينئذ يكون الإطلاق دليلاً على (الرفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّغْيِيبِ).

ولزيادة البيان قال أبو شامة: ومعنى البيت أن هذه الثلاثة وهي (الرفع والتذكير والغيب) يذكر الكلمات التي هي فيها مطلقة، فيعلم من إطلاقه أنها هي المرادة أصدادها، أي وفي هذه الثلاثة جملة مواضع في هذه القصيدة أطلقت، أي: أرسلت على لفظها (أي على قراءتها خالية من الترجمة) من غير تقييد. مثاله قوله في سورة النور:

..... وَأَرْبَعٌ أَوْلَا

..... صِحَابٌ.....

الموضع المراد: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ النور. فيعلم من هذا الإطلاق أن مقصوده الرفع في ﴿أَرْبَعُ﴾، وكقوله في سورة القصص: وَيَجْبِي خَلِيطًا.....

الموضع المراد: ﴿يَجِيءُ إِلَيْهِ نَمْرَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ﴾ القصص. فيعلم من هذا الإطلاق أن الياء في ﴿يَجِيءُ﴾ هي الدالة على التذكير. وكقوله في سورة الأعلى: وَبَلِّغُوا بُرُودَهُمْ وَبَلِّغُوا بُرُودَهُمْ.....

الموضع المراد: ﴿بَلِّغُوا بُرُودَهُمْ وَبَلِّغُوا بُرُودَهُمْ﴾ الأعلى. فيعلم من هذا الإطلاق أن الياء في (يُؤْتُونَ) هي الدالة على الغيب. وكل قراءة دائرة بين الياء والتاء فهي إما تذكير أو تأنيث، أو غيب أو خطاب، فلا يقيدها إذا أراد تقييدها إلا بهذه العبارة نحو قوله في سورة الأنعام: وَذَكَرْ لَمْ تَكُنْ شَاعٍ وَالْجَلَاءُ وكقوله في سورة البقرة:

..... وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَائِعِ دُخْلًا
 وكقوله في سورة النساء:
 وَأَنْتُمْ يَكُنْ عَنْ دَارِمِ
 وكقوله في سورة النحل:

..... وَخَاطِبٌ تَرَوْا شَرْعًا
 ثم قال الشاطبي عن الموضع الثاني في سورة النحل عطفًا على الخطاب في المثال السابق:
 وَالْآخِرُ فِي كَلَامِ
 وإنما يقيد بالياء ما كان ضده النون كما سبق، فقوله في سورة الأحزاب:
 وَيَعْمَلُ نُؤْتِ بِالْيَاءِ شَمْلًا

قوله (بالياء) قيد (يُؤْتِ) لكون النون ضده، وأما ﴿وَيَعْمَلُ﴾ فداخل في قوله:
 وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدِ الْعَلَاءِ
 قوله (بالياء) قيد لـ (يُؤْتِ) فقط (لأن ضد النون الياء) ليكون النون للباقيين، لأنها أخت الياء في اصطلاحه، ولا يكون تقييداً لـ ﴿وَيَعْمَلُ﴾ أيضاً وإن كان صحيحاً من حيث المعنى واللفظ، فإنها بالياء أيضاً، ولكن امتنع ذلك خوفاً من اختلال القراءة الأخرى، فإنها ليست

بالتون، فلا يكون هذا إلا من باب التذكير والتأنيث، فيكون قوله ﴿وَيَعْمَلُ﴾ مطلقاً من غير قيد ليبدل الإطلاق على التذكير، فيؤخذ للباقيين بالتأنيث، فقوله ﴿وَيَعْمَلُ﴾ لفظ مطلق تعلم من إطلاقه أنه أراد به التذكير، ثم هذا الإطلاق في هذه الثلاثة ليس بلازم، بل أخبر أنه وقع منها مواضع مطلقة، ووقعت أيضاً مواضع مقيدة كما سبق تمثله في الغيب والخطاب والتذكير والتأنيث، ومثله في الرفع قوله في سورة الذاريات:

وَقُلْ مِثْلَ مَا بِالرَّفْعِ شَمَّ صِنْدَلًا

وفي النسخة المنقحة للشيخ/ تميم: (مِثْلُ) ينصب اللام هكذا:

وَقُلْ مِثْلَ مَا بِالرَّفْعِ شَمَّ صِنْدَلًا

وقد اجتمع إطلاق الثلاثة في بيت واحد في سورة الأعراف:

وَخَالِصَةٌ أَضَلُّ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لَشُعْبَةٌ فِي الثَّانِي وَتُفْتَحُ شَمَلًا

فهذا البيت جامع لثلاث مسائل استعمل فيها (الرفع والتذكير والغيب)، وهي الأمور التي يستغني بها لفظاً عن القيد، ويجوز أن يكون (وَخَالِصَةٌ) مقيداً بما قبله من قوله:

وَلِبَاسُ الرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلًا

كما استغني بذكر الخفة في الأول عن الخفة في الثاني نحو قوله في سورة الحجر:

وَرُبَّ خَفِيفٍ إِذْ نَمَّ

ثم قال الشاطبي عطفاً على التخفيف في المثال السابق:

سُكَّرَتْ ذَنَا

وكقوله في سورة الحديد:

مَا نَزَلَ الْخَفِيفُ إِذْ عَزَزَ

ثم قال الشاطبي عطفاً على التخفيف في الموضع السابق:

وَالصَّادَانِ مِنْ بَعْدِ دُمِّ صِلَا

قال السخاوي: ونبه بقوله (مَنْ قَيْدَ الْعَلَا) على أنه إنما وضع قصيدته لمن عرف ما يرتقي به إلى أعلى هذا الشأن. وقال أبو شامة: وقوله (مَنْ قَيْدَ الْعَلَا)، أي: حصلها وحازها من حاز الرتب العلا في الفهم والذكاء، لأنه لا يكاد يفهم مثل هذه الدقائق إلا مَنْ كان كذلك.

وقال صاحب اللآلئ: يشير أنه نظم هذا القصيد لمن كان له من الذكاء والفتنة والهمة ما يرتقي به إلى فهمها.

تنبهات: الرموز الكلمية الجماعية وهي: (صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حرمي، حصن) يأتي بها الشاطبي قبل الكلمة القرآنية أو بعد الكلمة القرآنية كذلك، ولا يلتزم الترتيب فيها حيث قال:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا
قال أبو شامة: أراد وقبل الحرف وبعده، والمراد بالحرف كلمة القراءة، والرمز في اللغة الإشارة والإيماء، ولمّا كانت هذه الكلمات والحروف التي جعلها دلالة على القراء كالإشارة إليهم سمّاها رمزاً، وأراد بما رمز به في الجمع الكلمات الثمان، فإنها هي التي لا يشكل أمرها في أنها رمز، سواء تقدّمت على الحرف أو تأخّرت، أمّا الحروف الدالة على الجمع كـ (الطاء والحاء) وما بعدهما، فلها حكم الحروف الدالة على القراء منفردين، وقد التزم ذكرها بعد الحرف بقوله:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا
لينحصر موضعها فلا يتعدد المجال على الناظر المفكر فيها، نعم إذا اجتمعت الحروف المرموزة للإفراد وللإجماع مع شيء من كلمات الرمز تبعت الحروف الكلمات، تتقدم معها وتأخر، إذ لفظ الكلمات دل على محل الرمز كقوله في سورة آل عمران:

وَ حَقُّ لَصِيرٍ كَسْرٌ وَآوٍ مُسَوِّمٌ
وكقوله في سورة الكهف:

عَلَى حَقِّ السُّدَيْنِ سُدًّا صِحَابُ حَقِّ قِي الضَّمُّ مَفْتُوحٌ
وكقوله في سورة التكويد:

..... ثَقْلٌ لُ شَرَّتْ
وكقوله في سورة البقرة:

وَمُنْزِلُهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شِفَاؤُهُ وَخَفَّفَ عَنْهُمْ يُنْزِلُ الْغَيْثَ مُسْجَلًا
وقد نبّه على ذلك قوله:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا
كما سبق، ويحتمل أن يكون هذا المعنى مستفاداً من هذا البيت، وأراد (بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ) الحروف كلها، وقوله (فِي الْجَمْعِ) أي آتِي بها مع كلمات رمز الجمع، وقلنا يحتمل أيضاً أن يكون معنى قوله:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا

هو المعنى الذي جعلناه أولاً لهذا البيت، أي من قبل الحرف المختلف فيه، أو من بعده كلمة، أي الكلمات الثمان لا التزام لها قبلية ولا بعدية، بل آتى بها كذا وكذا.
(استدرارك أبي شامة) : فهذه ثلاثة أبيات فرّقها وكان الأولى اتصالها.

قال الجعبري: يمكن أن يستنبط معنى قوله:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتَى بِكُلِّ مَا رَمَزَتْ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا
من قوله:

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةً فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا

أي مهما أتت كلمة رمز الجمع قبل القراءة أو بعدها فخذها كلها، ويستنبط معنى ذلك من هذا، أي وقبل القراءة أو بعدها آتى بكل اسم رمزته بالحرف مع الجمع، قلت: وهذا قول حسن لو وقعت كل حروف الرمز في الكلم، أي كالم الرمز ليطابق قوله: (بِكُلِّ مَا رَمَزَتْ بِهِ فِي الْجَمْعِ)، وليس كذلك، فإن الحروف التي صحبت الجمع أربعة عشر حرفاً وهي: (أ - ب - ج - د - ح - ك - ل - م - ن - ص - ع - ف - ر - ش)، والتي لم تصحبها ثلاثة عشر وهي: (هـ - ز - ط - ي - ض - ق - س - ت - ث - خ - ذ - ظ - غ)، قال أبو شامة: وجميع كلمات الرموز اتفق له تقديمها وتأخيرها على حرف القراءة وفاء بعموم قوله:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتَى بِكُلِّ مَا رَمَزَتْ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا

كقوله في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

رَمَى صُحْبَةً.....

وكقوله في سورة الأنعام:

وَصُحْبَةٌ يُصْرَفُ فَتُحُ ضَمٌّ وَرَأْوَةٌ

وكقوله في سورة المائدة:

..... مَنْ يَرْتَدِدْ عَمَّ مُرْسَلًا

وَحُرِّكَ بِالْإِذْغَامِ لِلْعَمْرِ دَالُهُ

وكقوله في سورة التوبة:

..... وَعَمَّ بِلَا وَوِ الَّذِينَ

وكتوله في سورة البقرة:

وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَارَازَ وَخَفَّفُوا فَتَذَكَّرَ حَقًّا وَارْفَعَ الرَّأ فِتَعْدِلًا

وكتوله في سورة آل عمران:

وَحَقًّا بِضَمِّ الْبَاءِ فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ وَعَظِيمٌ وَفِيهِ الْعَطْفُ أَوْ جَاءَ مُبَدَلًا

قال شعله: وقال (آتي بكل ما) تبيها على أنه فعل بجميع الثمانية ذلك، ثم علل ذلك بأن الإتيان بها متقدمة تارة على القراءة، وأخرى بعدها ليس بمشكك على من تأمله.

وقال ابن القاصح: قوله (إذ ليس مشكلاً): أي ليس صعباً.

(القاعدة (٢٨):) (الاسم الصريح لا يجتمع مع الرمز أبداً إلا في حالات معينة ستذكر لاحقاً). وليعلم أن الشاطبي قد يذكر اسم القارئ أو الراوي باسمه الصريح إذا سهل عليه وتيسر له قبل الحرف وبعده حيث قال:

وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحاً جَيْداً مُعَمَّاً وَمُخَوِّلاً

قال السخاوي: أي لا ألزم موضعاً عند التسمية مخصوصاً، بل أسمى حيث تأتي التسمية قبل القراءة أو بعدها، وأشار بقوله: (به موضحاً) إلى أنه لا يأتي برمز مع مسمى باسمه إذ به يتم الإيضاح، لأنه إذا أمكنه تسمية القارئ فهو أحسن وأزين وأوضح. وقال أبو شامة: أي أذكر اسم

القارئ صريحاً حيث يسهل عليّ نظمه قبل الحرف وبعده، يقال: سمح به أي جاد به، فالهاء في (نظّمه) و(به) عائدة على الاسم الدال عليه (أسمى)، ويجوز أن تكون في (نظّمه) عائدة على الشعر للعلم به من سياق الكلام، وقد استقرت المواضع التي سمي فيها فوجدته قد استوعب جميع السبعة ورواها الأربعة عشر. وقال صاحب اللآلي: وإذا فعل ذلك في كلم الجمع لعدم الإشكال، فلأن يفعله في الأسماء الصريحة أولى. أي أن اسم القارئ أو الراوي يتقدم أو يتأخر على الكلمة القرآنية. قال أبو شامة: وهنا لا رمز يأتي إذا صرح باسم القارئ أو الراوي باسمه الصريح، إلا في حالات معينة، ومن عادته أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، استمر له هذا ولم ينبه عليه، وإنما علم بالاستقراء، ولولا ذلك للزم الإشكال في نحو قوله في النساء:

.....يَصَلُّونَ ضُمُّ كَمْ صَفَا.....

ثم قال:

.....نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلًّا.....

فلم يأت بواو فاصلة بين حرف: ﴿وَسَيَصْلُونَ﴾ و﴿وَاحِدَةً﴾، فكان ذكره لـ (نافع) محتملاً أن يكون من جملة رجال ضم: ﴿وَسَيَصْلُونَ﴾، ويكون (جلاً) رمز قراءة ﴿وَاحِدَةً﴾ بالرفع، ولكن لما كان محافظاً على تلك القاعدة، بان أن قوله (نافع) ابتداء مسألة، و(جلاً) ليس برمز، وليس لك أن تقول: هو مثل قوله (شاع تَسْوِلاً) أي: أنه رمز مكرر لما تقدم من أنه لا يرمز مع مصرح به، كما أنه لا يصرح مع مرموز به، وهذا كله مخصوص بالقراءة الواحدة، وإلا فيجوز له في الحرف الواحد المختلف فيه أن يرمز لقراءة ويسمى للقراءة الأخرى في ذلك الحرف كما قال في باب حروف قربت مخارجها:

وَفِي ارْكَبِ هُدَىٰ بَرٍ قَرِيبٍ بِخَلْفِهِمْ
وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَةِ فَقُلْ
كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثُ لَهْ ذَارٍ جُهْلًا
يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا

وقوله في سورة أم القرآن:

وَصِلْ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكَ
وَأَنْ لَعْنَةُ التَّخْفِيفِ وَالرَّفْعِ نَصُّهُ
دِرَاكًا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًا
سَمَا مَا خَلَا الْبَرْيَ وَفِي الثُّورِ أَوْصِلًا

وقوله في سورة يونس:

وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ
حِمَىٰ غَيْرَ حَفْصِ طَاوِيَا صُحْبَةً وَلَا

وقوله في سورة الحج:

لِيَقْضُوا سِوَىٰ بَزِيَّتِهِمْ نَفَرًا جَلًا
.....
وقوله في سورة الحج:

وَالْأَوَّلُ مَعَ لُقْمَانَ يَدْعُونَ غَابُوا
سِوَىٰ شُعْبَةَ.....
ثم التصريح يكون باسم القارئ أو كنيته أو نسبه أو ضميره، كقوله في باب النقل:

وَلَقُلْ رِدَا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيَّةٍ
بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْثِ أَصْحَابِ تَقْبُلًا

وقوله في باب الإدغام الكبير:

وَذَوْنُكَ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ وَقَطْبُهُ
أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلًا
وقوله في سورة النساء:
وَكُوفِيَّتِهِمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفًا
.....

وقوله في باب هاء الكناية:

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ

وَفِيهِ مُهَائًا مَعَهُ حَقْصٌ أَخُو وَلَا

وقوله في سورة يونس:

شَقًّا صَادِقًا حَمَّ مُخْتَارٌ صُحْبَةً

وَبَصْرٌ وَهُمْ أَذْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثْلًا

وأما (حرمي) فإنه وإن كان نسبة إلا أنه جعله رمزاً فيجئ بالرمز معه كقوله في الإنسان:

وَإِسْتَبْرَقَ حَرَمِيٌّ لَصْرِيٍّ.....

وقال الجعبري في قول الشاطبي:

وَسَوْفَ أَسْمِيَّ حَيْثُ يَسْمَعُ نَظْمُهُ

بِهِ مُوَضِّحًا جِيدًا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا

فيلتزم التصريح باسمه أول الباب، وفائدة هذا التصريح: الأمن من حروف صالحة للرمز

وليست رمزاً كقوله في باب الإدغام الكبير:

كَ يَبَّجَ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَنْدِبًا

وَيَحُلُّ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيْبِ الْخَلَا

وقوله في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

وَمَحْيَا هُمُو أَيْضًا وَحَقُّ تَقَائِيهِ

وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا

وقوله في باب وقف (حزرة وهشام) على الهمز:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَأَسْطًا بِزَوَائِدِ

دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا

وَلَأَمَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلًا

(استدراك أبي شامة): ثم تَمَّ الناظم هذا البيت بالألفاظ يصعب على الطالب المتدئ

فهمها مع أنه مستغن عنها، والبيت مفتقر إلى أن يَنْبَهَ فيه على أنه إذا صرَّح باسم القارئ لا

يأتي معه برمز، فلو أنه يَبَيَّنَ ذلك في موضع تلك الألفاظ لكان أولى نحو أن يقول:

وَسَوْفَ أَسْمِيَّ حَيْثُ يَسْمَعُ نَظْمُهُ

خَالِيًا مِنْ كُلِّ رَمَزٍ لِيَقْبَلَا

والجيد العنق، والمعجم والمخول الكرم الأعمام والأحوال، لأن كلاً من الفريقين يزيّن ذلك

الجيد، فمعناه أوضح شيئاً يشبه جيداً هذه صفته، أو أوضحه إيضاح جيد بهذه الصفة، يقال:

وضح الأمر إذا بان وظهر، وأوضحته إذا بيّنته وأظهرته، وذلك أنهم كانوا يعرفون الغلام

ذا الأعمام والأحوال بجيده لِمَا فِيهِ مِنَ الزِينَةِ، لأن الفريقين من أعمامه وأحواله يكرمونه

ويقلّدونه ويزيّنونه، فعندما يراه الرائي يتضح له بذلك أنه ذو أعمام وأحوال كرام. قال

القاضي: قوله (مُوضِّحًا جِيدًا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا): أي أذكر القارئ باسمه الصريح حال كوني

كاشفاً المسألة كشافاً ومحسنها تحسیناً يشبهه جيد كريم الأعمام والأحوال في وضوحه وحسنه.
ومعنى قول الشاطبي:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا
أي: ومن كان من القراء أو الرواة منفرداً بمذهب مطرد قد بوب له باب في الأصول فلا بد
من تسمية ذلك القارئ أو الراوي، كقوله باب الإدغام الكبير:

وَدُوْنِكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلَا
ونحو ذلك، أو يكون المعنى فإني ألتزم التصريح باسمه ولا أرمزه زيادة في البيان كقوله:
وَحَمَزَةٌ عِنْدَ الْوُقُوفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَّرَفَ مَنْزِلًا
وكقوله في مذهب الكسائي وقفاً على هاء التانيث:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدَلَا
وكقوله في باب الرءاءات:
وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلُّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلَا
وكقوله في باب اللامات:

وَعَلَّظَ وَرَشَّ فَتَحَ لَامٍ لِمَصَادِحِهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنْزِلَا
فإن وافقه غيره في شيء منه أو عرض له فيه مذهب يناسبه فرمما سمى ذلك الغير،
ورمما ذكره رمزاً كما في باب هاء الكناية ونقل الحركة والإمالة، وقولهم (فَلَا بُدَّ) من كذا
أي لا فرار منه. والخلاصة: أنه إذا انفرد أحد القراء أو الرواة بمذهب معين اختص به، فإنه
يذكره باسمه الصريح ولا يرمز له، وإن شاركه غيره فيه فإنه يذكره كقوله في باب وقف
(حمزة وهشام) على الهمز:

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَّرَفَ مُسْهَلَا
قال صاحب اللآلي: لأن فائدة الرمز الاختصار عند اجتماع القراء، ولا اجتماع هناك،
كالإدغام الكبير ونقل الحركة وتغليظ اللامات، وبانتهاء هذا البيت انتهى ما رتبته من الرموز
والاصطلاح في القصيد، وقد بين ذلك أبداع بيان، وسيعاد بيان ما يحتاج إلى الإعادة منه
في موضعه.

قال أبو شامة: وهذا آخر ما أعلمنا به مما يستعمله في نظمه رمزاً وتقييداً، وقد نبهت على
فوائد فاتته فيها من قوله:

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَيَّ كُلَّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَيَّ الْمُنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

إلى هنا في الترتيب والنظم والاصطلاح.

(استدراك أبي شامة): وكنت أودّ به ذكر أبيات الرموز يتلو بعضها بعضاً، ثم يذكر كيفية استعمالها، ثم اصطلاحه في الأضداد والتقيد، وقد نظمت عشرة أبيات في موضع ثلاثة عشر بيتاً، وفيها من الزيادات والاحترازات كثير مما تقدّم شرحه: فلو أنه قال:

حروف أبي جاد جعلت دلالة
على القارئ المنظوم أول أوّلا
ثم قال:

وَمِنْهُمْ لِلْكَوْفِيِّ نَاءٌ مُثَلَّثٌ

إلى آخر الرمز في قوله:

وَحِصْنٌ عَنِ الْكَوْفِيِّ وَكَافِهِمْ عَلَاً

ثم بيّن كيفية استعماله للرموز فقال:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ رِمَزَ رِجَالَهُ
هذه العبارة أظهر من قوله: (أَسْمِي رِجَالَهُ) ويفصلاً: حال.

سَوَى أَحْرَفٍ لَأَرْبِيَّةٍ فِي وَصْلِهَا وَقَدْ
تكرر حرف الفصل والرمز مسجلاً
أي حرف الرمز وحرف الفصل وهو الواو.

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ أَلْفَاظَ رِمَزِهِمْ
وإن صحبت حرفاً من الرمز أوّلا
هذا بيت يتضمن بيتين ومعناها فيه أظهر منه فيهما.

وَطَوْرًا أَسْمِيَهُمْ فَلَا رِمَزَ مَعَهُمْ

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ غَنِيَتْ بِضَدِّهِ

وَمَدٌّ وَتَنْوِينٌ وَحَذْفٌ وَمُدْغَمٌ

وَجَزْمٌ وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخَفِيَّةٌ

وإن أطلق التحريك نصاً ولازماً

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالْجَزْمُ سَاكِنًا

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ لَفْظُهَا

أي لفظها مغن عن تقيدها، وقوبل الكسر بالفتح، وقوبل النون بالياء، ولم أعدد ألقاب الحركات باعتبار البناء والإعراب، إذ ألقاب كل نوع تطلق على الآخر وهو مجرد اصطلاح، والمعنى الذي ذكرناه في فائدة ذكره للمغايرة بينهما قد أعرض عنه حيث بيّن حرف

الإعراب والبناء كما سبق، وقد يطلق حيث لا يتعين ذلك الحرف كما في ﴿لَبِزْلَقُونَا﴾
 بِأَنْصَرِهِمْ ﴿الْقَلَمِ﴾، فهو قليل الجدوى،
 فالإعراض عنه أولى تخفيفاً عن خاطر الطالب.

تذكرة بفوائد مهمة ذكرها (أبوشامة) حول القراء السبعة والرواة الأربعة عشر:

١- هذه الحروف لا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات قد ضمن تلك الكلمات معاني
 صحيحة مفيدة فيما هو بصده من ثناء على قراءة، أو على قارئ، أو تعليل، أو نحو ذلك
 على ما سيأتي بيانه كقوله في باب البسمة:

وَبَسْمَلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ رَجَالٌ كَمَوْهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمُلًا
 وقوله في سورة أم القرآن:

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ

وقوله في سورة الإنسان:

سَلَسِلِ لَوْنٌ إِذْ رَوَّأَا صَرْفَهُ لَنَا
 وَبِالْقَصْرِ قِفٌ مِنْ عَن هُدَى خَلْفَهُمْ فَلَا
 زَكَأً

٢- وقد يأتي بها بعد الواو الفاصلة كقوله في سورة الأعراف:

.....
 أَلَا وَعَلَى الحَرَمِيِّ إِنْ لَنَا هُنَا

 وَبِالإِخْتَارِ إِنْ كُمْ عَلَاً

وقوله في سورة يونس:

وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافٌ وَالْخُلْفُ يَاسِرٌ
 وَهَا صِفَ رِضَى حُلُوءًا وَتَحْتُ جَنَى حَلَاً
 وقوله في سورة الرعد:

وَدُونَ عِنَادِ عَمٍّ فِي الْعَنْكَبُوتِ مُخْنٌ
 بِرًا وَهَوَى فِي الثَّانِي أُنَى رَاشِدًا وَلَا
 وقوله في سورة الزخرف:

وَ حُكْمٌ صِحَابِ قَصْرٍ هَمْزَةٌ جَاءَنَا

فالحاء من (حُكْمٌ) رمز لـ (أبي عمرو)، فكأنه قال و(أبو عمرو) وفلان وفلان يقرعون
 كذا، وكذلك الدال من: و(دُونَ) لـ (ابن كثير)، والكاف من و(كَمْ) لـ (ابن عامر)،
 والعين من و(عَلَى) لـ (حفص).

٣- ولا يأتي ذلك إلا حيث يكون الواو زائدة على الكلمة، فالعين من قوله:

وَعَى نَفَرًا رَجِيئَةً بِالْهَمْزِ سَاكِنًا
فصل وليست رمزاً لـ (حفص) مع (نَفَرٌ)، وكذا قوله في سورة النحل:

فَمَا يَتَرَفَّاهُمْ لِحَمِيَّةٍ وَصَلَاً

سَمًا كَامِلًا يَهْدِي بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ

فالواو في (وَصَلَاً) فصل، وهي أصلية، فالصاد ليست برمز داخل مع (سَمًا كَامِلًا).

٤- وكذا لا يفعل ذلك إلا في ابتداء المسألة لا في أثناء الرمز، فقوله في سورة البقرة:

..... وَالْكُلُّ أَذْغَمُوا تَضَارَّرَ وَضَمَّ الرَّاءَ حَقٌّ وَذُو جِلَاً

وقوله في سورة آل عمران:

..... وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَقٌّ وَذُو مَلَاً

ليست (الدال) برمز، وكذا ما أشبه ذلك، ولو تجنب الرمز في الحشو مطلقاً لكان أولى.

٥- ومنها أن رمز (نافع) أول حروف (أبجد)، لأن (نافعا) أول القراء في نظمه، وأول حروف

(أبجد) همزة لفظاً، و(ألف) خطأ، فاستعمل المجموع في رمز (نافع)، فالهمزة يستعملها كثيراً نحو قوله في سورة القيامة:

..... وَرَأَى بَرْقًا افْتَحَ آمِنًا

وقد يستعمل ألف الوصل نحو قوله في باب ياءات الإضافة:

..... مَعِيَ نَفَرٌ الْعَالَاً

..... عَمَّادُ

وقوله في باب هاء الكناية:

..... وَالْقَصْرَ فَمَا ذُكِرَ نُوفَلَاً

..... لَهُ الرَّحَابُ

وقوله في سورة الطور:

..... وَإِنْ افْتَحُوا الْجَلَاً

..... رِضَاً

وقوله في سورة آل عمران:

..... قُلْ سَارِعُوا لَا وَاوَّ قَبْلُ كَمَا الْجَلَى

وهو كثير، ولو تجنبه لكان أحسن، فإن (ألف الوصل) ساقطة لفظاً منه، فكلمة كان الرمز بلفظ بين كان أولى منه بلفظ خفي، ولزم منه إلباس في قوله في سورة الكهف:

..... وَصِحَابُهُمْ جَزَاءُ فِتْنَةٍ وَالصَّبِ الرَّفْعَ وَأَقْبَلًا
عَلَى حَقِّ السُّدَيْنِ سُدًّا صِحَابُ حَقِّ قِي الضَّمُّ مَفْتُوحٌ.....

فيكون الألف من (وأقبل) رمز (نافع)، فيكون مع (عَلَى حَقِّ) في فتح ﴿السُّدَيْنِ﴾ كما فعل ذلك في (وَعَلَاءَ) و(كَمَ) و(دُونَ) و(حُكْمُ) على ما تقدم.

٦- مهما اجتمع الراويان على قراءة فالرمز لإمامهما دونهما في غالب الأمر، لأنه الأخص، إذ لا يحتاج إلا إلى كلمة واحدة، وقد جاء في بعض المواضع الرمز لهما بكلمتين لاحتياجه إلى ذلك في إقامة الوزن وتممة البيت كقوله في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين: نَأَى شَرْعٌ يُمْنٌ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالْتَرُنُّ ضَوْءٌ سَكَنًا تَلَا وقوله في سورة البقرة:

..... وَفِي الْفِرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَاً
وقوله في سورة الكهف:

..... وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُلَاً
٧- إذا اتصل شيء من هذه الحروف بضمير قراءة تقدم ذكرهم لم يكن ذلك رمزاً وكان الضمير كالمصرح به من أسمائهم، ومن حكمه أن المصرح به لا رمز معه، وذلك نحو قوله في سورة البقرة:

وَصِيَّةً أَرْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيهِ رِضَى وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قَبْلِ اغْتَلَاً

قال (وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ) أي أن من تقدم ذكرهم يقرعون ﴿وَيَبْصُطُ﴾ بالصاد، ولا نقول إن العين

في (عَنْهُمْ) رمز (حفص)، ومثله في سورة العاشية:

..... تُسْمَعُ التَّذْكِيرُ حَقٌّ وَذُو جِلَاً
..... وَصَمَّ أَوْلُوا حَقٌّ وَلَاغِيَّةً لَهُمْ

فقوله (أَوْلُوا حَقٌّ) لـ (نافع وابن كثير وأبي عمرو)، ورفع (لَاغِيَّةً) لهم أيضاً، ولا نقول إن اللام في (لَهُمْ) رمز (هشام).

٨- وهذا بخلاف ما إذا كان الضمير غير راجع إلى أحد من القراء الذين سبق ذكرهم فإن الحرف حينئذ يكون رمزاً مثل قوله في باب هاء الكناية:

..... وَالْقَصْرَ فَادْكُرُهُ لَسَوْفَلاً
لَهُ الرَّحْبُ.....

٩- قد جاء في مواضع ألفاظ تصلح أن تكون رمزاً وليست برمز في مراده، وذلك كما سنبينه في باب (المد والإمالة والزوائد وفرش الحروف)، وهو مشكل، وفي باب البسمة موضع ذكر أنه رمز، وعندني أنه ليس برمز كما سنذكره.

١٠- إذا اجتمعت قراءتان لقارئ واحد فتارة يسمّى لكل قراءة منهما كقوله في الأنفال:

وَمُوهِنٌ بِالتَّخْفِيفِ ذَاغٌ وَفِيهِ لَمْ يُنَوَّنْ لِحَفْصٍ كَيْدٌ بِالتَّخْفِيفِ عَوَلاً

١١- وتارة يسمّى بعد الثانية فتكون التسمية لهما، كقوله في سورة الأنفال:

..... وَأَلِثْ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى حَلًّا حَلًّا

وفي قوله في سورة آل عمران:

سَنَكْتُبُ يَأْءُ ضُمَّ مَعَ فَتُحَّ ضَمُّهُ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعَ يَا نُقُولُ فَيَكْمَلًا

رَمَزَ بعد ثلاث قراءات لـ (حمزة) بقوله (فَيَكْمَلًا)، وتارة يسمّى مع الأولى ويعطف الثانية عليها كقوله في سورة الأنفال:

وَيُعْشِي سَمًا خَفًّا وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنَّعَاسَ ارْفَعُوا وَلَا

فقوله (وَالنَّعَاسَ ارْفَعُوا) يعني لـ (حق) المقدم ذكره، لأنه قد أتى بالواو الفاصلة في قوله: (ولاً)، فلو كان رفع ﴿النَّعَاسَ﴾ لغير من تقدم ذكره لسمّاه قبل الواو، فيعلم مجيء الواو أن لا

رمز لها سوى ما تقدم. (وهناك مصطلحات لم يذكرها في المقدمة وذكرها في النظم، فقد استعمل ألفاظاً آخرَ كثيرة لم يذكرها هنا، منها: (التقديم والتأخير) قال الشاطبي في آل عمران:

هَذَا قَاتَلُوا أَخْرَجَ شِفَاءً وَبَعْدُ فِي بَرَاءَةِ أَخْرَجَ يَقْتُلُونَ شَمْرَدَلًا

وقال الشاطبي في سورة المطففين:

..... وَخِتَامُهُ بِفَتْحٍ وَقَدَّمَ مَدَّهُ رَاشِدًا وَلَا

(والاستفهام ضده الإخبار وبالعكس) قال الشاطبي في سورة الأعراف:

..... وَعَلَى الْحَرَمِيِّ إِنْ لَنَا هُنَا

وقال الشاطبي في سورة يوسف:

بِالْإِخْبَارِ لِمَا قَالُوا أَنْتَ كَذَّابٌ

وكقوله في سورة مريم:

بِخُلْفِ إِذَا مَا مَتَّ مُوفِينَ وَصَلَاً

ومنها (القطع والوصل) قال الشاطبي في سورة طه:

تَدَا غَيْرِهِ وَاضْمُمُ وَأَشْرِكُهُ كَلْكَالاً

... وَشَامٍ قَطْعُ أَشْدُّدُ وَضُمُّ فِي أِبْ—

وقال الشاطبي في سورة النمل:

ذَكَأ.....

وَشَدُّدُ وَصَلٌ وَأَمْدُودٌ بَلِ إِدَارَكَ الَّذِي

ويجيء (وَصَلٌ) بمعنى آخر، وهو وصل ميم الجمع، وهاء الكناية بواو أو ياء، وضده ترك ذلك.

(والتحقيق والتسهيل) نحو قوله في سورة الزخرف:

وَقُلْ أَلِفًا لِّلْكَوْلِ ثَالِثًا إِبْدَالًا

ءِ آلِهَةٍ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا

(والإهمال الدال على النقط في القراءة الأخرى) نحو قوله في سورة الأنعام:

مِن مَّعْ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدُّدٌ وَأَهْمِلًا

وَيَقْضِ بِضَمِّ سَاكِنٍ

فائدة مهمة: إذا لم تكن الحركات التي ذكرها الشاطبي في الكلمة لها ضد، فإنه يأتي بالكلمة واضحة في البيت ومبيّنة بياناً كاملاً، أو يحيل قراءة الباقيين على موضع آخر يجمع على قراءته.

قال الشاطبي في سورة الحج:

وَيَدْفَعُ حَقًّا بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٍ يَدْفَعُ.....

واعلم أن الكلام في فرش الحروف لا يأخذ صفة العموم إلا بقريته، كأن يقول: (فِي الْكَلِّ)، (حَيْثُ أَتَى)، (حَيْثُ أَتَاكَ)، أو نحو ذلك. وفي هذا القدر كفاية للمبتدئ والمنتهي.

أجب على الأسئلة التالية:

س: ما المراد بالحركة المطلقة في مصطلحات الشاطبي؟

س: لماذا فرّق الشاطبي بين حركات الإعراب وألقاب البناء في مصطلحاته؟

س: ما الفرق بين الرموز الحرفية والكلمية في استعمال الشاطبي مع الكلمة القرآنية؟

س: هل يأتي الشاطبي بالاسم الصريح مع الرمز؟ ومتى؟

س: ما المراد بكلمة (الْحَرْفُ) في قول الشاطبي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالُهُ

وفي قول الشاطبي:

رَبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاً

س: ما المراد بقول الشاطبي (رِجَالُهُ) في البيت التالي:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالُهُ

س: هل استعمل الشاطبي (ألف الوصل) رمزاً لـ (نافع)؟

س: هل العين رمزاً لـ (حفص) عن (عاصم) في قول الشاطبي:

وَعَى نَفَرَ أَرْجِنُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا

س: متى تكون العين رمزاً لـ (حفص) عن (عاصم)؟

س: اشرح قول الشاطبي: (وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا؟)

س: أكمل ما يلي من خلال فهمك وإتقانك لمصطلحات الشاطبي:

(والإثبات ضده.....)

(المدّ ضده.....)

(والهمز ضده.....)

(والإدغام ضده.....)

(والاختلاس ضده.....)

(والنقل ضده.....)

(والتذكير ضده.....)

(والجزم ضده.....)

(والتخفيف ضده.....)

(والغيب ضده.....)

(والتنوين ضده.....)

(والجمع ضده.....)

وضده.....)

(والتحريك المطلق يراد به.....)

(والفتح ضده.....)

(والسكون المطلق ضده.....)

(والضم ضده.....)

(والنصب ضده.....)

س: اشرح قول الشاطبي:

عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعُلَا

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً

س: اشرح قول الشاطبي:

رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكَلاً

وَقِيلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا

س: اشرح قول الشاطبي:

بِهِ مُوَضِّحاً جَيْداً مُعَمَّاً وَمُخَوِّلاً

وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ

س: بين رموز القراء مجتمعين ومنفردين في الجدول التالي؟

رموز الاجتماع	
	ث
	خ
	ذ
	ظ
	غ
	ش
	صحية
	صحاب
	عم
	سما
	حق
	نفر
	حرمي
	حصن

رموز الانفراد		
	أ	أبج
	ب	
	ج	
	د	دهز
	ه	
	ز	
	ح	حطي
	ط	
	ى	
	ك	كلم
	ل	
	م	
	ن	نصع
	ص	
	ع	
	ف	فضق
	ض	
	ق	
	ر	رست
	س	
	ت	

ثم قال الشاطبي:

أَهْلَيْتُ فَلَبَيْتُهَا الْمَعَانِي لُبَائِبَهَا وَصَعْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْبًا مُسَلْسَلًا

وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رَمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنَيْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلًا

وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمُنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنِيهِ مُتَقَبَّلًا

وَنَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعِ أَعِزِّي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا

إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْأَيْدِي تُمْدَدُهَا أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأَخْطَلًا

أَمِينٌ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَثَرْتُ فَهَوَ الْأُمُونُ تَحْمُلًا

أَقُولُ لِحُرِّ وَالْمُرُوءَةِ مَرُوءَهَا لِإِخْوَتِهِ الْمِرْأَةِ ذُو الثُّورِ مِخْلًا

أَحْيِ أَيْهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا

وَظَنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحَ لَسِيجَتِهِ بِأَلْغَضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا

وَسَلَّمَ لِإِخْدَى الْحُسْنَيْنِ إِصَابَةَ وَالْآخِرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْبًا فَأَمْعَلًا

وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكْهُ بِفَضْلَتِهِ مِنْ الْحِلْمِ وَلِيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا

وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوَيْآمُ وَرُوحُهُ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلْبَى

وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غِيْبَةٍ فَعِيبُ تُحَضَّرُ حِطَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُعَسَّلًا

وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِالنَّبِيِّ كَقَبْضِ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ

وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَابُهَا بِالِدَمْعِ دِيمًا وَهَطَّلَا

وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطَهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبْهَلَلَا

بِنَفْسِي مَنْ اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَخَدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا وَمَعَسَّلَا

وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَيْرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلَا

فَطُوبَى لَهُ وَالشُّوقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَرَزْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلَا

هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيْبًا غَرِيْبًا مُسْتَمَلَا مُؤَمَلَا

يَعُدُّ جَمِيْعَ النَّاسِ مَوْلىً لِأَنَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلَا

يَرَى نَفْسَهُ بِالِدَمِّ أَوْلَى لِأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعُقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا

وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتِي فِي لُصْحِهِمْ مَتَدَلَا

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَلَا

وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعاً لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَمِنْخَلًا

وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَاعْتِصَمِي وَقُوَّتِي وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلاً

فَيَا رَبَّ أُنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعاً مُتَوَكِّلاً

قال أبو شامة: ثم شرع يثني على قصيدته ويصفها بالجزالة وصحة المعاني ويذكر ما اشتملت عليه من العلم فقال:

أَهْلَتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَابُهَا وَصَعْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْبًا مُسَلَّسَلًا

قال السمين: هذا ثناء على هذه القصيدة ترغيباً فيها لِمَا تحصله للطلبة من العلم لا ليجرد ثنائه على فعله فوصفها - وهي كما وصف - بصحة المعنى وبلاغة النظم وفصاحة الكلم.

قال أبو شامة: الإهلال: هو رفع الصوت، أي لكثرة ما أودعت من جيد المعاني كأنها صرخت بها، أي نادتها فأجابتها بالتلبية، و(لُبَابُهَا) بدل من المعاني، بدل البعض من الكل، أي لم يلبها إلا خيار المعاني، وصغت من الصياغة، ويعبر بها عن إتقان الشيء وإحكامه، و(مَا سَاغَ) أي الذي ساغ استعماله من الكلمات، يقال: ساغ الشراب، أي سهل مدخله في الحلق، وتسلسل الماء: جرى في حدوره، (عَذْبًا مُسَلَّسَلًا): أي صوغاً عذباً يستلذه السمع ويقبله الطبع. فيسن في القصيدة ما لذ وطاب من الفوائد والأحكام والقراءات حال كونها (عَذْبًا مُسَلَّسَلًا)، أي سهلاً ميسراً يستلذه السمع ويقبله الطبع. وقال ابن القاصح: (فَلَبَّتْهَا): أي أحابتها بقولها لييك، أي أقامت دائمة على الإجابة، من ألَبَّ بالمكان، أي أقام فيه، أي أن القصيدة عندما نادت على المعاني لم يلبها إلا خيار المعاني، أي المعاني الطيبة، يعني أنه نظم فيها اللفظ الحلو السلس الذي سهل على اللسان لتناسب مادته حال التذاد السمع به وملاءمة الطبع.

وَفِي يُسْرِهَا التَّيسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا

أي رفيما يسره الله - سبحانه - منها جمع مسائل كتاب التيسير في القراءات انسبع من الطرق التي تقدم ذكرها، (رُمْتُ اخْتِصَارَهُ)، ورمت الشيء: طلبت حصوله، واختصار الكتاب

معناه: جمع معانيه في أقل من مبانيه، (فَأَجْنْتُ)، أي كثر جناها منه، أي من التيسير، أو من الله. قال تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود. وتعود الهاء في (مِنْهُ)

على كتاب التيسير، والمعنى: (فَأَجْنَتْ) القصيدة من كتاب (التيسير) مؤملي، يقال: أجنحت الشجرة، أدرك ثمرها، وأجنحت الأرض، كثر جناها، ويجوز أن تكون الهاء في قوله (منه) للاختصار، ومصنف كتاب التيسير هو الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد اللدائي، وأصله من قرطبة، مقرئ محدث، وكتاب التيسير من محفوظات الشاطبي، قال: عرضته حفظاً عن ظهر قلب، وتلوت ما فيه على ابن هذيل بالأندلس. قال صاحب اللآلئ: أشار بيسرها إلى قلة أبياتها وصغر حجمها، وقد أدرك الناظم بحول الله ما رامه وبلغ ما أمّله. قال ابن القاصح: (التيسير): يقرأ برفع الراء ونصبها، والرفع الرواية.

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلًا
قال أبو شامة: الألفاف: الأشجار الملتفة بعضها ببعض، وفي الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتِ أَلْفَافًا﴾ النبأ. أي ذوات ألفاف. جمع لفّ كالأضداد جمع ضدّ. وقال الشاطبي (وَأَلْفَافُهَا) ولم يقل وألفافها: قال أبو شامة: وحسن استعارة الألفاف هنا بعد قوله (فَأَجْنَتْ) لالتفاف المعاني فيها والأبيات، كأن كل بيت ملتف بما قبله وبعده لتعلق بعضها ببعض وانضمامه إليه، فتلك الألفاف نشرت فوائد زيادة على ما في كتاب التيسير من: زيادة وجوه، إشارة إلى تعليل، وزيادة أحكام، وغير ذلك مما يذكره في مواضعه. قال السمين: فمنها باب كامل أودعها إياه وهو باب مخارج الحروف وصفاتها، ومنها الثناء على القراءة، ومنها التعليل لوجوه القراءة وما تضمنته من اللغة وصناعة الأدب وزيادة وجوه في القراءات كما ستقف على ذلك كله.

قال أبو شامة: ثم بعد هذا استحييت أن تفضّل على كتاب التيسير، استحياء الصغير من الكبير، والمتأخر من المتقدم، وإن كان الصغير فائقاً والمتأخر زائداً، والذي لفت به وجهها أي سترته هو الرمز، لأنها به كأنها في ستر، لأن لفّ الوجه يشعر بالحياء، (وَأَنْ تُفَضَّلًا): أي من أن (تُفَضَّلًا). وأراد الشاطبي بقوله (فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلًا) أن يعلمنا الأدب الحميم، وذلك بأنه استحي أن يفضّل منظومته على كتاب (التيسير)، وشبهه الشاطبي القصيدة بالمرأة الحية التي تستحي عند ملاقة الرجال، فتلف وجهها عنهم، لأن لفّ الوجه يشعر بالحياء.

وَسَمِّيَتْهَا حِرْزُ الْأَمَانِي تَيْمُنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنِيهِ مُتَقَبَّلًا
قال أبو شامة: الحرز ما يعتمد عليه في حفظ ما يجعل فيه، (وَالْأَمَانِي) جمع أمنية، والتّهاني جمع تهنة، ومعنى هذه التسمية أنه أودع في هذه القصيدة أماني طالبي هذا العلم، وأنها

تقابلهم بوجه مهني. بمقصودهم، وهو من قولهم: فلان وجه القوم، أي شريفهم، ومعنى (كَيْمُنًا) تركاً، وقوله (فَاهْنَهُ) أي تهناً بهذا الوجه، أو بهذا الحرز، من قولهم: هنأت الرجل بفتح النون أنهته بكسرهما إذا أعطيته، حكاه الجوهري، أي أعطته القبول منك، والإقبال عليه لتنال الغرض منه، وكن له هنيئاً كما تقول هنأني الطعام، والمعنى: ترفق به لتنال الغرض بسهولة، ولا تنفر من الشيء قبل وقوفك على حقيقته، و(مُتَقَبِّلاً) حال، أي في حال تقبلك إياه، ولشيخنا أبي الحسن علي بن محمد - رحمه الله - من جملة أبيات:

هذه القصيدة بالمراد وفيه من أجل ذلك لَقِبْتُ حَرَزَ الْمَنِي
قال السخاوي: يريد أن هذه التسمية سبقت النظم ليكون كذلك، (فَاهْنَهُ مُتَقَبِّلاً): أي كن له هنيئاً في حال تقبلك ولا تكن وغداً ولا متعسفاً.

وقال صاحب اللآلئ: وأعاد الضمير في أوّل البيت على القصيد مؤنثاً كما فعل في الأربعة أبيات قبله، وأعاد في آخر البيت مذكراً لأن القصيدة في معنى القصيد والنظم.

وَتَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ
أَعِدْنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا
قال أبو شامة: معنى ﴿اللَّهُمَّ﴾ يا الله، الميم عوض عن حذف حرف النداء، وقطع همرته ضرورة، ثم كرر النداء بقوله: (يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِدْنِي)، أي اعصمني، والتسميع أي سمع بعلمه إذا عمله يريد به السمعة في الناس والشهرة، ومثله راءى بعمله إذا عمله ليراه الناس فينشوا عليه، يقال: فعل ذلك رياءً وسمعةً، وكلاهما خلق مذموم محبط للعمل، كأن الناظم لما مدح نظمه بما مدحه به، يخاف أن يكون في ذلك تسميع، فاستعاذ بالله - سبحانه - منه،

(وَقَوْلًا وَمَفْعَلًا) أي قائلاً وفاعلاً، أي أعذ قولي وفعلي من التسميع. قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ الفرقان. وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطَلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ البقرة. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَجِدْ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾
﴿الكهف. وكرر الشاطبي الدعاء بقوله: (وَتَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ) حرصاً على إجابة

الدعاء كما قال ﴿أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾

وتصبر عليها، أي يكون بمنزلة هذه الناقة في تحمّل ما يراه من زلل أو خطأ، فلا يوجد عنده قلق ولا نفرة، بل يقيم المعاذير بجهده، ويعترف بتقصير البشر عن إدراك الكمال في أمر ما، ومن زلّ في موضع، وأصاب في مواضع عديدة، فهو على ما أجرى الله تعالى به العادة في حق الأكابر إلا من ثبتت عصمته. وقال ابن القاصح: قوله (وَإِنْ عَثَرْتَ): وأصل العثر في المشي، ثم يستعمل في الكلام، يقال عثر في منطقه إذا غلط.

قال السنخاوي: وإنما يقول ذلك هاضماً لنفسه. وقال ابن القاصح: (أَمِينٌ): وفيه لغتان، قصر الهمزة وهو الأصل، ومدّها وهو الأنصح وهو مبني على الفتح. قال صاحب اللآلئ: ومن لغة القصر: (أَمِينٌ فزاد الله ما بيننا بعداً)، ومن لغة المد: (ويرحم الله عبداً قال آمينا).

قال أبو شامة: ثم شرع في ذكر وصايا وآداب ومواظف فقال:

أَقُولُ لِحُرِّ وَالْمُرُوءَةِ مَرْؤُهُمَا لِإِخْوَتِهِ الْمِرْأَةِ ذُو الثُّورِ مِكْحَلًا

الحر: أراد به من تقدم شرحه في قوله:

هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرُّبِهِ إِلَى أَنْ تَبَّأَلَا

لأنه أهل للخطاب بذلك، والمقول سيأتي في البيت الثاني، واعترض بياقي البيت بين القول والمقول إرادة أن يتبّه على سبب النصيحة، فنظم ما جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المؤمن مرآة المؤمن. أخرجه أبو داود والترمذي. أي أنه له بمنزلة المرآة تراه عيوبه فيصلحها. قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ رضي الله عنه. فالحر هو الذي لم يستعبده هواه، ولم تسترقه الدنيا، ولم تستعبده مباحج الحياة، ولم يكن عبداً للشهوات وزخارف الدنيا الفانية، والوصية التي أرادها الشاطبي في البيت السابق أن يكون قارئ القرآن صاحب مروءة. قال أبو شامة: والمروءة كمال الرجولة، وهي مشتقة من لفظ المرء، كالإنسانية من لفظ الإنسان، والمرء والإنسان مترادفان، فهي عبارة عن صفات الإنسان الشريفة التي يتميز بها عن غيره من الحيوانات، ومعنى (مَرْؤُهُمَا) رجلها الذي قامت به المروءة، (ذُو الثُّورِ مِكْحَلًا): أي هو منور يشفي الداء بنوره كما تشفى العين المريضة بما يفعله المكحل فيها وهو الميل المعروف. والخلصة: أن صاحب المروءة كالنور، أي كالإيمان يشفي من الداء بنوره كما تشفى العين المريضة بما يفعله المكحل فيها. قال بعضهم:

صَدِيقِي مِرْآةٌ أَمِيطُ بِهِ الْأَذَى وَعَضْبُ حَسَامٍ إِنْ مَنَعَتْ حَقْرُقَ

(ج ١٠ - في ظلال القراءات - ج ١)

فإن ضاق أمر أو ألت ملمة لجأت إليه دون كل شقيق
ثم قال الشاطبي:

أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدُ السُّوقِ أَجْمَلًا
قال أبو شامة: هذا هو المقول للحجر، نادى أخاه في الإسلام والدين الذي جاز هذا النظم (ببابه)، أي مرّ به، كتى بذلك عن السماع به، أو الوقوف عليه إنشاداً، أو في كتاب، وكساد السلعة ضد نفاقها، أي إذا رأيت هذا النظم غير ملتفت إليه فأجمل أنت، أي انت بالقول الجميل فيه. فرّق الشاطبي خطابه بقوله (أخي) و(أجملاً) حتاً منه وتذكيراً له بالإخوة الإيمانية، وتواضع يجعل نظمه (كاسد السوق). قال ابن القاصح: استعار الكساد للخمول. قال أبو شامة: ولم يكسد سوقه والحمد لله، بل نفقت قصيدته نفاقاً، واشتهرت شهرة لم تحصل لغيرها من مصنفات هذا الفن، وكان شيخنا أبو الحسن - رحمه الله - قد أخبرنا عنه أنه قال: لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا وينفعه الله بها، لأني نظمتها لله - سبحانه - . والألف في آخر (أجملاً) بدل من نون التوكيد الخفيفة، أراد أجملن مثل: ﴿كَلَّا لَئِن لَّرَبَّتْ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ . وقد استعمل ذلك كثيراً نحو قوله في باب المد والقصر:

..... أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَمَا قُرْءَانٍ وَمَسْئُولًا اسْئَالَ
ونحو قوله في باب ياءات الزوائد:

..... وَجُمَلْتَهَا سِتُونَ وَأَثْنَانِ فَاعْقِلًا
ونحو قوله في فرش حروف سورة محمد ﷺ:

..... وَتَبْلُوتُ نَكْمٌ نَعْلَمُ أَيَا صِيفٍ وَتَبْلُوتُ وَأَقْبَلًا

قال صاحب اللآلئ: والألف في (أجملاً) بدل من النون الخفيفة، وفائدة هذه النون التوكيد، لأنها نائبة عن تكرار الفعل، فكانه قال أجمل أجمل في القول، أي أحسن فيه. وَظَنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحٌ نَسِيحَةٌ بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْتَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا يعود الضمير في قول الناظم (وَظَنَّ بِهِ خَيْرًا) على النظم، أو على الناظم.

قال ابن القاصح: لأن ظنّ الخير بالشيء يوجب حسن الاعتذار عنه. قال أبو شامة: النسيج المنسوج، واستعاره في بيوت الشعر تشبيهاً ببيوت الشعر، فلماً عبّر عن النظم بالنسيج، عبّر عن عيبه بما يعدّ عيباً في النسيج من الثياب، وهو كونه سخيلاً، أي أحسن القول فيه وتجاوز عنه. والخلاصة: أحسن الظن بهذا النظم، أو بناظمه، (وَسَامِحٌ نَسِيحَةٌ)،

أي - آياته الشبيهة بالمنسوج - (بالإغضاء)، أي بالتغافل عن معايه، وغض الطرف عن هفواته، فالإغضاء هو: الإغماض عن العيب، وتجاهل وجوده، والإغضاء التغافل عن الشيء، (وَالْحُسْنَى) تأنيت الأحسن، أي وبالطريقة الحسنى أو بالكلمة الحسنى، وإن كان ذلك النظم (هَلْهَلًا) أي ركيك الألفاظ. وقال شعله عند قول الشاطبي:

أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا
والحق أنه تواضع كما قال: (كَاسِدَ السُّوقِ)، وإلا فهو ثوب في غاية الصفاقة، وسلعة في غاية الرواج. وراجع أقوال العلماء في قصيدة الشاطبي في مقدمة الكتاب.

وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ إِصَابَةً وَالْآخَرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْبًا فَأَمَحَلًا
قال أبو شامة: أي: وَسَلَّمَ (إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ) اللتين لا ينفك عن إحداهما، أي بأنه متصف بإدراك ﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾، فهذا من جملة الطريقة الحسيني التي يسامح بها نسيجه، أو سلّمه من الطعن والاعتراض لأجل أنه لا ينفك من إحداهما، أو لحصول: ﴿

إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ له، ثم يتنهما بقوله (إِصَابَةً) و(اجْتِهَادًا) محل، وفي (رَامٍ) ضمير عائد على الاجتهاد، جعله طالباً للصواب، وإنما المتصف بذلك حقيقة من قام بالاجتهاد، وكنتي بالصوب وهو نزول المطر عن الإصابة، وبالمحل عن الخطأ، يقال: أمحل الرجل صادف محلاً، والمحل: انقطاع المطر وبيس الأرض، فللناظم على تقدير الإصابة أجران، وله على التقدير الآخر أجر واحد، وذلك مأخوذ من قول النبي ﷺ: (مَنْ اجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ وَأَجْرَ إِصَابَتِهِ - وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ -). وفي الصحيحين في اجتهاد الحاكم نحو ذلك، ثم استأنف بيان الحسنى الأخرى فقال: (وَالْآخَرَى اجْتِهَادًا)، وكان هذا كله اعتذار عن الرموز التي اصطلاح عليها، وعن هذه الطريقة الغريبة التي سلكها. والخلاصة: سلّم للناظم عن المطاعن لأجل (إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ) اللتين لا ينفك عن إحداهما، المذكورتين في قوله ﷺ: (مَنْ اجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ وَأَجْرَ إِصَابَتِهِ - وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ - أَي أَجْرَ اجْتِهَادِهِ -). فلا ينبغي أن يُوجَّه إليّ لوم، إذ الحال لا يتخلو من الخطأ أو الصواب، كما عبر عنه بقوله: (إِصَابَةً)، أي وصول إلى الصواب، وهذه الحسنى الأولى، والحسنى الأخرى (اجْتِهَادًا): أي بذل الجهود في طلب المقصود فلم يدركه، فيكون كمن (رَامَ)، أي طلب (صَوْبًا) أي مكاناً مطراً (فَأَمَحَلًا)، أي وقع في المحل وهو جفاف النبات، وانقطاع المطر، وبيس الأرض، ولم يتحصّل على المرام،

ومع ذلك لم يأس عن نيل أحر واحد على سعيه. قال ابن القاصح: (إِصَابَةٌ) بالرفع الرواية، ويجوز فيها الجرّ على البدل من (إِلْحَادِي الْحُسَيْنِيَّ).

وَأِنْ كَانَ خَرْقٌ فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْجِلْمِ وَيُصْلِحُهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا
قال أبو شامة: الخرق: هو العيب والخطأ، وكان هنا تامة، أي: وإن وجد (خَرْقٌ) في نسيجه، وحسُنَ ذَكَرَ الخرق هنا بعد ما تقدّم من لفظ النسيج، وكُنِيَ بالخرق عن الخطأ، (فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ)، أي فتدركه، أي تلافاه ملتبساً بفضلة من الرفق والأناة، وليصلح الخرق مَنْ جاد مقوله وهو لسانه، وجودة اللسان كناية عن جودة القول به، وقد امثل شيخنا أبو الحسن أدبه في ذلك، فنبّه على مواضع سنذكرها في موضعها، وحدوث حلوه في ذلك في مواضع سترها، وذلك مساعدة له في ما فعله الله، وإعانة له على تقريب هذا العلم على الناس والله الحمد. وقال السخاوي: المقول للسان. أي جاد لسانه، وكان قوياً في علوم العربية والقراءات. وقال الجعبري: وإنما خص الثاني لأن كل مطلع على عيب لا يتمكن من إزالته، وهذه المباركة لم يقع في نقلها خلل، غايته إجمال أو إطلاق أو فوات أولوية، فيقال: لو قال كذا لكان كذا، ولا يجوز تغيير النظم بوجه ما إلا إذا تحقق الخلل بإذنه. وقال ابن القاصح: وأذن في هذا البيت لمن وجد خطأ في نظمه وجاد مقوله أن يصلح ذلك الخطأ، وهذا تواضع منه. قال السمين: وكأنه أذن لمن كان عنده علم ووجد خطأ في قصيدته أن يصلحه غير متحامل عليه ولا جاهل بما يقول، ولذلك اشترط فيه جودة القول.

وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوَيْثَامُ وَرَوْحُهُ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَى
قال أبو شامة: (صَادِقًا) أراد قولاً صادقاً، نظم في هذا البيت مثلاً مشهوراً وهو: (لولا الويثام هللك الأنام): أي لولا موافقة الناس بعضهم بعضاً في الصحبة والمعاشرة لكانت الهلكة، وزاد الشاطبي قوله (وَرَوْحُهُ)، أي روح الويثام، تنبيهاً على ما في الويثام من مصلحة الدين والدنيا، وفي الحديث الصحيح: لا تختلفوا فتختلف قلوبكم. وروح الويثام حياته، أراد الحياة التي تحصل بسببه، لأنه سبب لبقاء الناس وتوادمهم، والروح يعبر به عما تحصل به الحياة، ومنه قوله تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ النحل. أي بالوحي، سماه روحاً لحصول حياة القلوب به، فكانه قال: لولا الويثام وثمرته، و(طَاحَ) بمعنى هلك، و(الأنام) الإنس، وقيل: الإنس والجن، وقيل: كل ذي روح، و(الْقَلَى) البغض، أي هلك الناس في الاختلاف والتباغض، كأنه وقع في نفسه أن من الناس مَنْ يخالفه فيما قصد من الاصطلاح ويعيبه، وربما اغتیب لأجله، فحذّر من ذلك كله.

وقال الضباع: يطلب بذلك وفاقه على اختياره. وخلاصة معنى البيت: قل قولاً صادقاً، وكن من أهل الصدق مع الله، ومع الناس، ومع نفسك، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ التوبة.

وَعَشْرًا سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غِيْبَةٍ فَغَيْبٌ تُحَضِّرُ حِطَّارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُغْسَلًا
قال السخاوي: سلامة الصدر تجمع أنواع الخير، إذ ينتفي معها كل خلق مذموم كالكبر، والبغي، والحسد، والغيبة، وغير ذلك. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ الشعراء. وقوله (فَغَيْبٌ): أي لا تحضر مع المغتائبين، ولا ترافقهم، ولا تصغ إليهم فتكون في حكم الغائب. فإن لم تستطع أن تغيب بجسمك فلتغيب بقلبك وسمعك ولسانك، فتكون حاضراً بصورة، غائباً معنى.

قال أبو شامة: قوله (وَعَشْرًا سَالِمًا صَدْرًا): أي سالماً صدرك من كل خلق ردي، والغيبة ذكر الإنسان في غيبته بما يكره سماعه لا لمصلحة دينية، وإنما اعتنى بذكر الغيبة من بين الأخلاق المذمومة لغلبيتها على أهل العلم. وقال بشر بن الحارث: هلك القراء في هاتين الخصلتين، الغيبة والعجب. وقوله (تُحَضِّرُ) من الحضور الذي هو ضد الغيبة، و(حِطَّارَ الْقُدْسِ) أي في حظار القدس، والحظار: الحظيرة تعمل للإبل من شجر لتقيها البرد والريح، وهي من الحظير وهو المنع، قال تعالى: ﴿كَلَّا نُمَدِّدْ هَهُؤُلَاءِ وَهَهُؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ أي ممنوعاً، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَجِدَّةً فَكَانُوا كَهَشِيرِ الْحُمْطِرِ﴾ وحظيرة القدس الجنة، و(أَنْقَى مُغْسَلًا): أي نقياً من الذنوب، (مُغْسَلًا) منها، و(الْقُدْسِ) الطهارة، وقيل: هو موطن في السماء فيه أرواح المؤمنين.

وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِأَلْتِي كَقَبْضِ عَلَيَّ جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنْ أَلْبَلَاءِ
قال أبو شامة: أشار إلى حديث: (يأتي على الناس زمان القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر)، وقوله (فَتَنْجُو مِنْ أَلْبَلَاءِ): أي العذاب الأخرى، يريد أن الناس قد تغيروا وفسدوا وساءت مقاصدهم وكثر نفاقهم، فقل من يوثق به منهم، أو يسلم من أذاهم.
قال الشاطبي في قصيدة له:

هذا الزمان الذي كنا نحذره
إن دام هذا فلا تحزن على أحد
فيما يحدث كعب وابن مسعود
من يموت ولا تفرح بمولود
من كفى الناس شره كان في جود حاتم
خلنا في زماننا من حديث المكارم

وقوله (مَنْ لَكَ بِالْتِي) جملة استفهامية، تستعمل فيما يستبعد وقوعه. وتقديره: مَنْ يَسْمَحُ لَكَ بِهِ، فمعنى البيت: فمن يسمح لك بحصول الحالة التي هي كالقبض على حجر، وحصولها هو القيام فيها بحقوق الله تعالى وقد ذكر الشيخ الشاطبي زمان الصبر في قصيدة أخرى له فقال:

إلى الله أشكو وحدتي في مصائبي وهذا زمان الصبر لو كنت حازماً
عليك بالاسترجاع إنك فاقد حياة العلى وابغ السلو منادماً

أي عليك بقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ على فقدك لحياة العلى، ونادم السلو عنها فقد أيست منها. والبلاء يكون بالخير والشر لقوله تعالى: ﴿وَيَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ العنكبوت. قلت: راجع هذه الآية في ظلال القرآن تجد خيراً كثيراً. وقال ابن القاصح: والبلاء ممدود قصره، وأصله الاختبار.

وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَابَيْهَا بِالِدَّمْعِ دِيمًا وَهَطَلًا
قال أبو شامة: أي ولو ساعدت عين صاحبها لكثُرَ بكَاؤُهَا دَائِمًا عَلَى التَّقْصِيرِ فِي الطَّاعَةِ وَقِلَّةِ البُضَاعَةِ، ومعنى توكفت: قطرت وتصببت وسالت. قال الأزهري: وكف البيت وتوكف أي هطل. وقوله (سَحَابَيْهَا) أي مدامعها، على وجه الاستعارة، والدم جمع ديمة، والديمة المطر الدائم ليس بشديد الوقع، (وَهَطَلًا) جمع هاطلة، والهطل تنابع المطر والدمع وسيلانه، و(دِيمًا وَهَطَلًا): أي دائمة هاطلة فهي حقيقة بذلك.

وَلَكِنَّهَا عَنِ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحَطُهَا فَيَا ضَيْعَةَ الأَعْمَارِ تَمْشِي سَبْهَلًا
الهاء في (وَلَكِنَّهَا) للعين، أو هو ضمير القصة، والهاء في (قَحَطُهَا) للعين، والقحط الجذب. والسبب في قحط العين وقلة بكَاؤُهَا ذكرها الشاطبي بقوله (قَسْوَةِ الْقَلْبِ)، أي غلظته بسبب الغفلة عن ذكر الله. قال أبو شامة: أي لم ينقطع الدمع إلا بسبب أن القلب قاسٍ، وذلك من علامات الشقاء. فأربعة من الشقاء: جهود العين، وقسوة القلب، وطول الأمل، والحرص على الدنيا. وحذر الشاطبي في البيت السابق من ضيعة الأعمار أن تمر (سَبْهَلًا)، أي فارغة بلا عمل ينفع صاحبها غداً، أي تذهب ضائعة باطلة، فتتمر في لهو ولعب وما لا يعود على صاحبها بالنفع في الحال والمآل. وقال أبو شامة: فقوله (فَيَا ضَيْعَةَ الأَعْمَارِ)، أي: يا قوم احذروا ضيعة الأعمار، أو يكون ناداها على معنى التلهف والتأسف نحو: ﴿يَحْسَرَتْنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أوزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزُونُونَ﴾

الأنعام. وقوله (كَمْشَى سَبْهَلًا)، أي تمرّ وتذهب باطلا ضائعة، يقال لكل فارغ سهيل، وجاء فلان سهيل، أي غير محمود المحي، أي جاء وذهب في غير شيء.

بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَىٰ إِلَى اللَّهِ وَخَدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا وَمَغْسَلًا قال أبو شامة: أي أفندي بنفسي، ومعنى (مَنِ اسْتَهْدَىٰ): أي طلب الهداية، أي سلك الطريق المستقيم الموصل إلى الله تعالى، والهاء في (وَخَدَهُ) لله - عز وجل - أو تعود على المستهدي،

فمعناه على الأول: أنه مخلص لله في استهدائه لا يريد إلا الله. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ

يَهْدِينِ﴾ الشعراء. وقال تعالى في سورة المائدة: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ

حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾. وعن الثاني: هو منفرد في ذلك، لأنه في زمان همول الحق، وعلو

الباطل. وقال السخاوي: كأنه طلب الهداية إلى الله تعالى في زمان أعرض فيه أكثر الناس

عنها، أي منفرداً بقصده، لأنه لا يسلك أحد طريقه ولا يطلب طلبه. قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ

أَبْيَغَاءً حُلَيْةً أَوْ مَتَّعَ زَبَدٌ مِّثْلَهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا

مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ الرعد. قلت: راجع هذه الآية

في ظلال القرآن.

والشرب النصيب. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾

الشعراء. قال أبو شامة: أي إذا اقتسم الناس حظوظهم كان القرآن العزيز حظه، فيكون

القرآن العزيز له (شرباً) يتروى به، (ومغسلاً) يتطهر به من الذنوب، بدوام تلاوته، والعمل

بما فيه، والتلذذ بمنجاة منزله به في ظلام الليل.

وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفْتَقَتْ بِكُلِّ عَيْبٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلًا

قال أبو شامة: أي طابت له الأرض التي تحمله لما عنده من الانشراح بسبب صلاح حاله

مع الله، وكفى بقوله (فَتَفْتَقَتْ بِكُلِّ عَيْبٍ) عن ثناء أهلها عليه واغتيابهم به، والعيبر:

الزعفران، وقيل: أخلاط من الطيب تجمع بالزعفران، ومعنى (فَتَفْتَقَتْ) تشقت. أو يكون

المعنى أن الأرض زكت، وكثر خيرها بسبب هذا المستهدي لقيامه بالحق، وعمله بطاعة الله،

من قولك: طابت نفسي على كذا، أي وافقتها، وطابت الأرض إذا أخصبت. قال تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن

كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾ الأعراف ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا
وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ
وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ
مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ المائدة. قلت: راجع هذه الآية في ظلال القرآن تجد
خيراً كثيراً.

قال أبو شامة: وقيل الهاء في (أَرْضُهُ) للقرآن العزيز، استعار للقرآن العزيز أرضاً، كأن القارئ
له حال تفكره فيه وتدبره لمعانيه كالسالك في أرض (تَفَقَّتْ بِكُلِّ عَيْسِرٍ)، يشير إلى كثرة
الفوائد الحاصلة له بذلك علماً وعملاً. قال السخاوي: أي تفتقت بأنواع الطيب لكثرة
الفوائد الحاصلة بالتدبر. قال أبو شامة: ومعنى (مُخَضَّلًا) أي مبتلاً، كنى بذلك عما أفاض
الله تعالى عليه من نعمه بالمحافظة على حدوده.

قال السخاوي: لأنه لما جعل القرآن له (شرباً ومغسلاً) حسن أن يقول (مُخَضَّلًا).
فَطُوبَى لَهُ وَالشُّوقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَزَلْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلًا
يعود الضمير في قوله (فَطُوبَى لَهُ) على المستهدي الذي يطلب الهداية من الله - وحده -
دون سواه. قال أبو شامة: (فَطُوبَى لَهُ) خير، أو دعاء، والراو في (وَالشُّوقُ) للحال، أي
العيش الطيب له في هذه الحالة، أي ما أطيب عيشه حين يبعث الشوق همه. قال تعالى:
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ
أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ

مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ النحل. والهم هنا الإرادة، أي الشوق إلى ثواب الله العظيم، والنظر إلى
وجهه الكريم، يشير إرادته ويوقظها ويحركها مهما أنس منها فتوراً أو غفلة. ويجوز أن
يكون (فَطُوبَى لَهُ) دعاءً معترضاً، (وَالشُّوقُ) وما بعده معطوف على ما تقدم من الجمل،
(وَالْأَسَى): الحزن، والزند الذي يقدح به النار، استعارة له، (وَيَهْتَاجُ): أي يثور وينبعث،
(وَمُشْعَلًا): أي موقداً، وسبب هذا الحزن المشتعل التأسف على ما ضاع من العمر والخوف
من التغيير.

وقال القاضي: العيش الرغد الناعم للمستهدي حين يثير الشوق قصده إلى ما أعدّه الله
لأهل طاعته من ثواب جزيل، ونعيم مقيم، وحين يحترق قلبه من الأسى والحزن متحسراً على
ما ضاع من عُمره غير مصروف إلى ذكر الله تعالى وشكره.

هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيباً غَرِيباً مُسْتَمَلاً مُؤَمَّلاً
قال السخاوي: (المُجْتَبَى): المختار، لأن الله تعالى اختاره لِمَا سَرَّ له فهُم كتابه وتدبره
والعمل بما فيه، (قَرِيباً) بتواضعه، (غَرِيباً) في طريقته ومذهبه، (مُسْتَمَلاً) بتودد الناس إليه
وحبهم له وتلطفهم به، (مُؤَمَّلاً) عند نزول الشدائد، يرجى أن يزيل الله بدعائه ما نزل من
البلاء.

وقال أبو شامة: (المُجْتَبَى) المختار، وفي (يَغْدُو) وجهان: أحدهما: أنها جملة مستأنفة.
والثاني: أنها حال من ضمير (المُجْتَبَى)، وفي معناها أيضاً وجهان: أحدهما: أنها من
غدا يغدو إذا مرّ، أي أنه يمرّ بالناس متصفاً بهذه الصفات الجليلة المذكورة وهو باين منهم،
أي يمرّ بهم مروراً غير مزاحم لهم على الدنيا، ولا مكائر لهم. والثاني: أنه من غدا بمعنى
صار التي من أخوات كان، و(عَلَى النَّاسِ) خبرها، أي رفع الله تعالى منزلته على الناس،
والمراد بقربه تواضعه، أو هو قريب من الله تعالى قَرَبُ الرحمة والطاعة، وهو غريب في
طريقته ومذهبه لقلّة أشكاله في التمسك بالحق لأنه كالفابض على الجمر، و(مُسْتَمَلاً) أي
يطلب منه مَنْ يعرف حاله الليل إليه، والإقبال عليه، ويؤمّل عند نزول الشدائد كشفها بدعائه
وبركته، أي من جملة صفاته أن يكون مطلوباً للناس لا طالباً لهم، بل ينفر منهم بجهده. وقال
القاضي (مُؤَمَّلاً) عند نزول الشدائد بكشفها وإزالة آثارها. قلت: راجع هذه الآيات في
ظلال القرآن تجد خيراً كثيراً. قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ

هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ يَخْتَرِ فهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٧٧﴾ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ
الْخَبِيرُ ﴿٧٨﴾ الأنعام. ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ يَخْتَرِ
فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٧٩﴾ يونس. ﴿وَإِذَا
سَأَلْتَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي
وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿٨٠﴾ البقرة.

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ
مِنْ هَادٍ ﴿٣١﴾ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴿٣٧﴾ وَلَئِنْ
سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ
أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ

قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿الزمر﴾ ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا
يَمْوِسَىٰ أَدْعُنَا رَيْكَ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْكَ لَيْسَ كَشَفْتَنَا عَنَّا الرِّجْزَ لِتُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ
مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿١٣٢﴾ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ بِلِقَاؤِهِ إِذَا هُمْ
يَنْكُتُونَ ﴿الأعراف﴾ وتأمل في قولهم: ﴿لَيْسَ كَشَفْتَنَا عَنَّا الرِّجْزَ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا﴾

﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُم مَخْرَجًا مِنَ الْأَرْضِ أَتْلَهُ مَعَهُ
اللَّهُ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴿النمل﴾ ﴿وَمَا يَكُم مِّن تَعْمَةٍ فَمِنَّهُ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ
فَأَلَيْهِ تَجْتَرُونَ ﴿٥٧﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿النحل﴾
﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا تَجَمَّكَرَ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ
كُفُورًا ﴿الإسراء﴾ ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ
ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زِينٌ لِّلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
يونس.

يَعُدُّ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلَىٰ لَهُمْ عَلَىٰ مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلًا
قال السنخاوي: المعنى الأول: (مَوْلَىٰ) أي عبداً لله، أي لا يرى لأحد نفعاً ولا ضرراً، ولا
ينسب إليه ما أولاه من خير مع الإعراض عن المحرك له والمقدر لذلك على يده - سبحانه -
، ولا يذمه على ما رماه به من شر أو على منع. والمعنى الثاني: لـ (مَوْلَىٰ) بمعنى سيد،
فيتواضع لهم ولا يحتقر أحداً من خلق الله عاصياً كان أو مطيعاً. وقال أبو شامة: (يَعُدُّ) هنا
بمعنى يعتقد ويحسب، وأفرد (مَوْلَىٰ) لأن (جَمِيع) لفظ مفرد كقوله: ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ
مُنْصَرٌّ﴾ القمر. وفي معناه وجهان: أحدهما: أنه أراد (يَعُدُّ) كل واحد منهم عند الله تعالى
مأموراً مقهوراً، لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، فلا يرجوهم ولا يخافهم، بل يكون اعتماده
واتكاله على خالقه، أو لا يرى لهم نفعاً ولا ضرراً، لأن أفعالهم تجري على سابق القضاء
والقدر. والثاني: أنه أراد سيداً فلا يحتقر أحداً منهم، بل يتواضع لكبيرهم وصغيرهم لجواز
أن يكون خيراً منه، فإن النظر إلى الخاتمة، فعلى الأول: وصفه بالتوكل وقطع طمعه عن
الخلق، وعلى الثاني: وصفه بالتواضع وصيانة نفسه عن الكبر والعجب ونحوهما. ثم علل ذلك
بقوله: (لَأَنَّهُمْ عَلَىٰ مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلًا)، أي تجري أفعالهم على ما سبق به القضاء

من السعادة والشقاء، و(أفعالاً) تمييز، ووجه جمعه اختلاف أنواع أفعال الخلق، فهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الكهف.

ولتدبر هذه الآيات ونراجعها في ظلال القرآن: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَجْهًا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعَمُهُ قُلْ إِنَّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسَلَهُ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٧﴾ قُلْ إِنَّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ مَنْ يُصِرْفِ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَجِمَهُ، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ الأنعام.

يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَىٰ لَأَنفُسِهِمَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا قَالَ السخاوي: يرى نفسه بالذم أولى لأنفسها على المجد لم تلحق من الصبر والألا ومعرفته بتقصيره، وقوله (عَلَى الْمَجْدِ) أي على تحصيله، وفي معناه قيل:

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا وقال أبو شامة: أي لا يشغل نفسه بعيب الناس وذمهم، ويرى ذمه لنفسه (أولَى)، لأنه يعلم منها ما لا يعلمه من غيرها، أو يرى نفسه مقصرة بالنسبة إلى غيره ممن سبقه من المجتهدين فيذمها لذلك، وقوله (عَلَى الْمَجْدِ) أي على تحصيل الشرف، يصفها بالتقصير عن مجاهدات الصديقين، وعبر عن تحمّله في ذلك من المكاره والمشاق بتناوله ما هو مرّ المذاق، و(الصَّبْرِ) بكسر الصاد وفتحها مع سكون الباء، ويفتح الصاد مع كسر الباء ثلاث لغات، ذكر ذلك الناظم فيما أملاه من الحواشي على قصيدته، ومنهم من أنكّر فتح الصاد مع سكون الباء، وهو الشيء المرّ الذي يضرب بمرارته المثل، و(الألَا) بالمد، شجر حسن المنظر مرّ الطعم، وقيل: إنه الدفلى، وقيل: إنه يؤكل ما دام رطباً، فإذا يبس لسع ودبغ به، واحده ألة. وقال القاضي: و(الصَّبْرِ) عصارة شجر

مرّ، و(الألَا) شجر حسن المنظر، مرّ الطعم، وقيل: هو نبت يشبه الشيح في الريح والطعم.

وقال أبو شامة: قال الشيخ -يريد السخاوي- في شرحه: ولو قال:

يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَىٰ لَأَنفُسِهِمَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَصْبِرْ عَلَى الصَّبْرِ وَالْأَلَا

لكان أحسن، لأن (الألَا) لا يلعق، وهو نبت يشبه الشيح رائحة وطعماً، ولا يستعظم لعمقه، وإنما يستعظم الصبر عليه مع العدم، وقوله (مِنَ الصَّبْرِ) أي من مثل الصبر. قال أبو شامة: هو من باب قولهم، (متقلداً سيفاً ورحماً) و (علفتها تبناً وماءً)، أي لم تلعق من

الصبر، ولم تأكل من (الألأ). أي لم يتناول الأشياء المرة لعقاً مما يلعق وأكلأ مما يؤكل، ولو قال: (لم تطعم) لجمع الأمرين. قال محمد بن بشير في (أبيات تحض على الصبر):
 اصبر على مض الإدلاج في السحر وللروح على الحاجات والبكر
 لا تضجرن ولا يعجزك مطلبها فالنوح يذهب بين العجز والضحجر
 إني وجدت وفي الأيام تجربة للصبر عاقبة محمودة الأثر
 وَقَلَّ مَنْ جَدَّ فِي أَمْرٍ يَطَالِبُهُ واستصحب الصبر إلا فاز بالظفر
 والمضض حرقة ألم الكد والتعب. ثم قال الشاطبي:

وَقَدْ قِيلَ قَلِيلٌ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتِلِي فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَدِّلاً
 قال السخاوي: أوصى بعض الحكماء رجلاً فقال: انصح لله كما ينصح الكلب لأهله، فإنهم يجيعونه ويضربونه ويأبى إلا أن يحوطهم نصحاً. أي لا يحملك ما ترى من تقصير الناس في حقك على ترك نصحهم، أو لا يحملك الفقر والبؤس على ترك طاعة الرب سبحانه وتعالى. أي لا تكن كمن قال الله فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ذَلِكَ هُوَ الْمُضْرَبُ الْمُمِينُ﴾ الحج.

وقال أبو شامة: وحث المخاطبين بالصفة المحمودة في أخس الحيوانات وأنجسها من المحافظة على خدمة أهله وإن قصروا في حقه، وقد صنف أبو بكر محمد بن خلف المرزبان جزءاً ذكر فيه أشياء مما وصفت الكلاب ومدحت به سماه: (تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب)، ونظم الشيخ الشاطبي في هذا البيت من ذلك أثر، روي عن وهب بن منبه قال، أوصى راهب رجلاً فقال: انصح لله حتى تكون كنصح الكلب لأهله، فإنهم يجيعونه ويضربونه ويأبى إلا أن يحيط بهم نصحاً، و(يُقْصِيهِ) أي يعده، و(يَأْتِلِي) أي يقصّر، وهو يفتعل من الاتلاء وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلِ أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ النور. هو أيضاً يفتعل، ولكن من الألية وهي الحلف، والتبذل في الأمر: الاسترسال فيه، لا يرفع نفسه عن القيام بشيء من جليله وحقيقه، أي: باذلاً جهده في ذلك، فالتبذل - بالذال المعجمة - هو بذل ما في الوسع في تحقيق الشيء وعدم التهاون فيه.
 وقال صاحب اللآلئ: أي: كن أنت مع الله بهذه المثابة، أنصح في خدمته، وإن أدبك بمرض، أو فقر، أو جوع، أو غير ذلك من أنواع الحزن والبلايا. واعلم أن البلاء لتكفير

الذنوب، أو لرفع الدرجات في الآخرة. والخلاصة: (وَقَدْ قِيلَ كُنْ) مثل الكلب في طريق الوفاء (يُقَصِّبِهِ أَهْلُهُ)، أي يبعده أهله ويضربونه ويبيعونه ويؤذونه، (وَمَا يَأْتِلِي) أي: وما يقصّر في نصحهم إذا رأى لصاً يحوم حول البيت، بل يندل أقصى ما في وسعه في الدفاع عن أهله، وعلى الرغم من أن الكلب من أخس وأنجس الحيوانات، إلا أن الشاطبي مدح الجانب الطيب فيه، وهو الوفاء لصاحبه كما قلنا.

(دعاء ورجاء إلى الله لمن سار على هدي القرآن)

قال الجعبري: ثم ضم نفسه مع المقول لهم فقال:

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَلَا

قال السخاوي: يقول: لعل الله يقينا إن قبلنا هذه الوصية هوّل المطلع، (وهوّلًا) جمع هائل. وقال أبو شامة: أي لعل الله يقينا إن قبلنا هذه الوصايا وعملنا بها جميع مكاره الدنيا والآخرة، (وهوّلًا) جمع هائل، يقال: هالني الأمر يهولني هوّلًا، أي أفرغني فهو هائل أي: مفرغ.

وقال الضباع: افعل ما ذكرت لك من الوصايا السابقة رجاء أن يحفظ الله جماعتنا من كل مكروه ومفرغ في الدنيا والآخرة.

وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعًا لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمَحَلًا

يقول: ويجعلنا الله من الذين يشفع لهم القرآن يوم القيامة، لأنهم لم يتركوه، ولم يتهاونوا به فيسعى بهم ويشكو منهم عند ربهم. وقال السخاوي: محل به إذا وشى به فهو ماحل، وفي الدعاء: لا تجعل القرآن بنا ماحلاً، أي ذاكرًا لِمَا أسلفناه من المساوئ في صحبته. وقال أبو شامة: فالحاصل أن للقرآن يوم القيامة حالتين: إحداهما: الشفاعة لمن قرأه ولم ينس العمل به. الثانية: الشكاية ممن نسيه، أي تركه متهاوناً به ولم يعمل بما فيه، ولا يبعد أن يكون من تهاون به حتى نسي تلاوته كذلك، ومحل به إذا سعى به إلى سلطان ونحوه وبلغ أفعاله القبيحة مثل: وشى به ومكر به.

وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَاعْتِصَامِي وَقُوَّتِي وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلَّلًا

(وَبِاللَّهِ حَوْلِي) أي تحولي من أمر إلى أمر. أي تحولي من المعصية إلى الطاعة، (وَاعْتِصَامِي): أي الامتناع من كل ما يشين، أي ذلك بكله بيد الله لا يحصل إلا بمعونته ومشيعته، وفي الحديث الصحيح: (لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة). قال ابن مسعود في تفسيرها: لا حول عن معصية الله، إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله. وفي شرح السخاوي: لا حيلة للعبد في دفع الشر ولا قوة له على درك الخير إلا بالله، ومعناه

التبرؤ من حول نفسه وقوته والانقطاع إلى الله في جميع الأمور، وقيل هو مأخوذ من حال يحول إذا تحرك، يريد: لا حركة إلا بالله. (وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلاً): أي: وما لي ما أعتمد عليه إلا ما قد جللني به، أي غطاني به ربي من ستره في الدنيا، فأنا أرجو مثل ذلك في الآخرة، أي وما لي إلا ستره في حال كوني (مُتَجَلِّلاً) به، أي متغطياً به.

فَيَا رَبَّ أَلْتِ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اغْتِمَادِي ضَارِعاً مُتَوَكِّلاً

قال ابن القاصح: نظم في هذا البيت معنى: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾. يقول: يا الله، أنت كافي المهمات لي، والعدة الدافعة للحوادث عني، عليك اغتمادي في أموري لا على غيرك، وإليك استنادي حال كوني (ضارِعاً) ذليلاً معتمداً عليك، ومفوضاً جميع أموري إليك.

وقال أبو شامة: (حَسْبِي): أي كافي، والعدة: ما يُعدُّ لدفع الحوادث، والضارع: الذليل، والمتوكل: المظهر للعجز معتمداً على مَنْ يتوكل عليه.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الاستعاذة)

إِذَا مَا أَرَدْتَ الْدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جَهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجِلاً

عَلَى مَا آتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَرَدَّدَ لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مُجْهَلًا

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَرِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُتَّقِ مُجْمَلًا

وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأَصُولِ فُرُوعُهُ فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلَّلًا

وَإِخْفَاؤُهُ فَصَلِّ لَهَا وَعَائِنَا وَكَمْ مِنْ فِتْنَى كَالْمَهْدِيِّ فِيهِ أَعْمَلًا

(باب الاستعاذة)

قال الضباع: أي: هذا باب نذكر فيه مذاهب القراء في الاستعاذة، وكيفيتها، ومحلها.
 قال أبو شامة: كل ما سيأتي في كتب العلماء من قولهم باب أو فرع أو نحو ذلك فهو خير
 لمبتدأ محذوف، وبعضهم يظهره، أي هذا باب نذكر فيه مذاهب القراء في الاستعاذة قبل
 القراءة، وهي طلب الإعاذة من الله تعالى وهي عصمته، كالأستحارة، والأستعانة،
 والأستغاثة، يقال: عدت بفلان واستعدت به، أي لجأت إليه، ولفظ الاستعاذة على اختلافه
 كلفظ الخبر، ومعناه الدعاء، أي: اللهم أعذني وأجرني واعصمني مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.
 والاستعاذة ليست من القرآن بإجماع العلماء. والاستعاذة تطهر القلب، وتنفي وساوس
 الشَّيْطَانِ عند القراءة، وتُصْفِي النفس البشرية من كل أدران الشرك والشبهات والشهوات.
 إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأْ فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجِلاً
 أي إذا أردت قراءة القرآن في سائر الأزمان فتعوذ ﴿بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ تعوذاً
 (جِهَاراً)، أي معلناً. قال أبو شامة: وهذا في استعاذة القارئ على المقرئ، أو بحضرة مَنْ
 يسمع

قراءته، أمَّا مَنْ قرأ خالياً أو في الصلاة فالإخفاء له أولى. وقوله (مُسْجِلاً) أي: مطلقاً لجميع
 القراء في جميع القرآن، لا يختص ذلك بقارئ دون غيره، ولا بسورة، ولا بجزء، ولا بأية
 دون باقي السور والأحزاب والآيات، وهذا بخلاف البسمة على ما سيأتي.

س: وهل إطلاق الشاطبي للجهر مطلقاً أم قيده العلماء ؟
 ج: قال الضباع: أطلق الناظم الجهر والأولى تقييده: ١ - بأن يكون القارئ بحضرة سامع.
 ٢ - أو في ابتداء الدرس. قال أبو عمرو الداني: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح
 القرآن وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن.
 والتعوذ يستحب إخفاؤه في مواطن وهي:

- ١ - إذا كان القارئ يقرأ سراً. ٢ - إذا كان خالياً، سواء قرأ سراً أو جهراً.
- ٣ - إذا كان في الصلاة، سواء كانت الصلاة سرية، أو جهرية، وسواء كان منفرداً، أو
 مأموماً، أو إماماً. ٤ - إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن، كأن يكون في مقراءة
 ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. ويستحب الجهر بالاستعاذة فيما عدا ذلك، وقد ذكرناها.
 قال صاحب إتحاف البرية:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأْ فَاسْتَعِذْ وبالجهر عند الكل في الكل مُسْجِلاً

بشروط استماع وابتداء دراسة ولا مخفياً أو في الصلاة ففصلاً
واختلف المتأخرون في المراد بإخفائها - أي الاستعاذة - فالجمهور على أن المراد به الإسرار،
فلا بد من التلفظ، وإسماع نفسه، وقيل: الكتمان بأن يذكرها بقلبه بلا تلفظ. وانتهبه:
- لو قطع القارئ قراءته لطارئ قهري كعطاس، أو لكلام يتعلق بمصلحة القراءة، كان شك
في شيء من القراءة، وسأل مَنْ بجواره ليثبت، أو سأل الشيخ عن حكم تجويدي، أو معنى
كلمة في تفسير القرآن... إلخ فإن القارئ حينئذ لا يعيد التعوذ، أمّا لو قطع القارئ قراءته
إعراضاً عنها، أو لكلام لا تعلق له نهائياً بالقراءة، ولو ردّاً لسلام، فإن القارئ حينئذ
يستأنف التعوذ.

- قال ابن الجزري: وهل هي سنة كفاية أو عين، حتى لو قرأ جماعة جملة، فهل يكفي
استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل أو لا؟ لم أر فيه نصاً، والظاهر الثاني - يريد
الاستعاذة لكل قارئ على حدة - لأن المقصود اعتصام القارئ، والتجاؤه إلى الله، واعتصامه
به من شر الشيطان، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر. قال أبو شامة: ووقت الاستعاذة
عند ابتداء القراءة، على ذلك العمل في نقل الخلف عن السلف، إلا ما شدّ عن بعضهم أن
موضعها بعد الفراغ من القراءة، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ﴾ معناه: إذا أردت القراءة كقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ المائدة. أي إذا أردتم القيام إلى الصلوة. وقول النبي ﷺ: (إذا توضأ
أحدكم فليستثر) أي إذا أراد أحدكم. وقول النبي ﷺ: (مَنْ أتى الجمعة فليغتسل)، أي: مَنْ
أراد. كل ذلك على حذف الإرادة للعلم بها. وأظهر الشاطبي في نظمه ذلك المقدر المحتاج إليه
في الآية وهو الإرادة فقال (إِذَا مَا أَرَدْتُ الدَّهْرَ)، ولم يقل (إِذَا مَا قَرَأْتُ لِلْكَلِّ فَاسْتَعِذْ)
إشارة إلى تفسير الآية وشرحها، وهو كقول النبي ﷺ: (إذا أكلت فسم الله) أي: إذا أردت
الأكل فسم الله، استغنى بالفعل عن ذكر الإرادة لشدة اتصاله بها ولكونه موجوداً فيها.
ومنهم مَنْ قال إن الاستعاذة بعد القراءة: ووجه ذلك أن مَنْ قرأ القرآن العظيم فقد
استوجب الثواب العظيم، فلو دخله العجب في أداء تلك الطاعة سقط ذلك الثواب، فلهذا
السبب أمره الله بأن يستعيد ﴿بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ من كل ما يحبط ثواب تلك
الطاعة. قال صاحب اللآلئ: وكان الوجه تقدم اسم الله - سبحانه - على اسم الشيطان،
لكن دعى ضيق النظم إلى عكس ذلك وهو مؤخر في التقدير.

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسْتَ مُجَهَّلًا
(م ١١ - في ظلال القراءات - ج ١)

كان سائلاً سألته: على أي شيء أعتد في الاستعاذة؟ فقال له: استعد معتمداً (على ما أتى) في سورة النحل دليلاً ولفظاً، وهو قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، جاعلاً مكان ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ أعوذ. قال أبو شامة: وهذا اللفظ هو أدنى الكمال في الخروج عن عهدة الأمر بذلك. ولو نقص منه بأن قال: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ ولم يقل ﴿الرَّجِيمِ﴾ كان مستعيذاً، ولم يكن آتياً باللفظ الكامل في ذلك. قال أبو شامة: وقوله (يُسْرًا) أي: سهلاً ميسراً، وتيسيره قلة كلماته، فهو أيسر لفظاً من غيره. أي: هذا اللفظ يسير في حروفه وكلماته، وقد يسره الله على ألسنتنا بفضلته وكرمه، كما قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ القمر.

..... وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسْتَ مُجَهَّلًا
أي وإن تزد لفظ الاستعاذة تنزيهاً، أي لفظ تنزيهه، يريد بذلك أن تذكر صفة من صفات الله تعالى تثني عليه بها، سواء كانت صفة سلب أو ثبوت نحو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ أو ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ﴾، فكل صفة أثبتتها له فقد نزّهته عن الاتصاف بضعدها. وقوله (فَلَسْتَ مُجَهَّلًا) أي منسوباً إلى الجهل، لأن ذلك كله صواب ومروي، وليس في الكتاب ولا في السنة الثابتة ما يرد ذلك، كأن تقول:

١- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَادِرِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَادِرِ﴾، وهذه رواية عن (حميد بن قيس).

٢- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَوِي مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَوِيِّ﴾، وهذه رواية عن (أبي السمال).

٣- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

٤- ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. قال الجعبري: وهذه الزيادة وإن أطلقها وخصها فهي مقيدة بالرواية. وقال الحلواني: ليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص. وعن (حمزة) القارئ الكوفي: (أستعبد)، (ونستعبد)، (واستعذت)، واختاره صاحب الهداية من الحنفية لمطابقة لفظ القرآن، ولكن قال ابن الجزري: (ولا يصح) وراجع النشر لتعرف التفصيل ص ٢٤٦ المجلد الأول. قلت: فإذا قرأت بأي صيغة من هذه الصيغ الواردة (فَلَسْتَ مُجَهَّلًا).

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا الثَّقَلُ لَمْ يُبْقِ مُجَهَّلًا

الراو في (ذَكَرُوا) لعلماء القرآن والمحدثين . قال أبو شامة: أي: وقد ذكر جماعة من المصنفين في علم القراءات أخباراً عن رسول الله ﷺ وغيره أنه لم يزد لفظ الاستعاذة (عَلَى مَا أُنِي) في سورة النحل، وهي قوله: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

س: وضح الروايات التي رويت في الاستعاذة مع بيان ضعفها أو صحتها؟

ج: الرواية الأولى: أن ابن مسعود قرأ على النبي ﷺ ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ﴾ فقال النبي ﷺ

قل: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ . قال أبو شامة: وهذا الحديث لا أصل له في كتب

أهل الحديث. والرواية الثانية: عن جبير بن مطعم قال: كان رسول الله ﷺ يقول: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ . قال أبو شامة: وهذا الحديث أخرجه أبو داود بغير هذه العبارة وهي: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ من نفخه ونفته وهمزه.

س: اذكر بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في الاستعاذة ؟

ج: أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يقول: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ من همزه ونفخه ونفته.

قال الترمذي: هذا أشهر حديث في هذا الباب. وفي صحيح بن خزيمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه كان يقول: (اللهم إني أعوذ بك مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ونفخه وهمزه ونفته. وأشار الشاطبي بقوله (وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ) إلى عدم صحته. قال أبو شامة: والمراد بقوله (لَمْ يَبْقَ مُجْمَلًا): أي: إجمالاً في الآية، وذلك أن آية النحل لا تقتضي إلا طلب أن يستعذ

القارئ ﴿بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، فبأي لفظ فعل المخاطب فقد حصل المقصود، كقوله: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾، ولا يتعين للسؤال هذا اللفظ، فبأي لفظ سأل كان ممثلاً، ففي الآية إطلاق عبر عنه بالإجمال. فلا يتعين لفظ دون آخر، أو لفظ له أولوية عن الآخر. وقال الجعبري: والحديثان لو صحّا لا يلزم من صحتها نفي الإجمال، لأن حديث جبير لا يمنع الزيادة، وحديث ابن مسعود معارض لقول أنس كان النبي ﷺ يقول: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ومرة ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

استدراك الجعبري ولو قال: (ولو دلّ هذا النقل) لكان أصوب، والسنة تعيّن الكتاب لقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ النحل. قال صاحب اللآلئ: والمختار أن يقال: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ لموافقة لفظ الآية وإن كان مجملاً، ولورود الحديث به على الجملة وإن لم يصح لاحتمال الصحة. وفيه مقال في الأصول فروعاً: فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلَّلًا يعود الضمير في قول الناظم (وفيهِ مَقَالٌ) على التعوذ. قال أبو شامة: أي في التعوذ قول كثير،

وكلام طويل، تظهر لك فروعه في الكتب التي هي أصول وأمّهات، يشير إلى الكتب المطوّلة في هذا العلم كالإيضاح لأبي علي الأهوازي، والكمال لأبي القاسم الهذلي وغيرهما ففيها يبسط الكلام في ذلك ونحوه فطالعها وانظر فيها ولا تتجاوز منها القول الصحيح الظاهر البيّن المتضح الحجج، وأشار إلى ذلك بقوله، (بَاسِقًا) أي عالياً - والباسق الشجر الطويل المرتفع، ومنه قوله تعالى:

﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَعُّ نَضِيدٌ﴾ سورة ق. والمظلل ما له ظل لكثرة فروعها وورقها، والساتر بظله من استظل به. أي قولاً (بَاسِقًا)، وقيل مراده بالأصول علم أصول الفقه لأجل الكلام المتعلق بالنصوص، فالهاء في (وفيهِ مَقَالٌ) تعود إلى لفظ الرسول، أو إلى النقل، أو إلى المذكور بجملة. والخلاصة: لا تتجاوز القول الصحيح الظاهر البيّن الواضح القوي الذي عليه البراهين والحجج إلى القول الضعيف الذي لا تؤازره الأدلة والبراهين. وشبهه الشاطبي من ترك الأدلة القويّة وذهب إلى الأدلة الضعيفة بالذي ترك الشجرة المثمرة الباسقة - أي الطويلة المظللة - التي كثر ورقها، وفروعها، وظلها، إلى شجرة يابسة جافة ليس لها ظل ولا ورق.

وإليك بعض كتب الأصول وجهة اختصاصها بأحكام التعوذ :

١- أصول الفقه: يبحث في التعوذ من حيث إن الأمر به في الآية وهو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ النحل. هل هو للوجوب أم للندب؟ فبعضهم قال للوجوب، كما قال عطاء: الاستعاذة واجبة لكل قراءة، سواء كانت في الصلاة، أو في غيرها. وقال ابن سيرين: إذا تعوذ الرجل مرّة واحدة في عمّره فقد كفى في إسقاط الواجب. وبعضهم قال للندب والاستحباب، وهو الراجح. كما أن أصول الفقه يبحث في

الآية من ناحية هل الآية واضحة الدلالة فيتعين لفظها أم جملة فيصلح كل لفظ يدل على التعوذ؟ (وقلنا إن الآية مجملة، وبأي لفظ استعدت فقد أحسنت وأصبت).

٢- أصول الحديث: يبحث في الاستعاذة من حيث درجة الأحاديث الدالة على التعوذ، وعن سندها، وحال روايتها من الضعف والقوة والثقة والضبط.

٣- أصول القراءات: يبحث في التعوذ من حيث الجهر بها والإخفاء، والأوجه الجائزة مع البسلة في أول السورة، وفي وسط السورة، وغير ذلك مما سنذكره قريباً.

وَإِخْفَاؤُهُ فَصَلَّ أَبَاهُ وَعَائَتَنَا وَكَمْ مِنْ فِتْيٍ كَالْمَهْدِيِّ فِيهِ أَعْمَالًا
قال السخاوي: نقل إخفاء التعوذ عن (همزة ونافع) في قوله (فَصَلَّ أَبَاهُ وَعَائَتَنَا)، والغرض بالإخفاء الفصل بينه وبين البسلة، وذكر المهدي وغيره الإخفاء وأخذوا به في الفاتحة وغيرها لـ (همزة)، ورؤي عن (نافع) أيضاً ترك التعوذ أصلاً إشعاراً بأن الأمر على الندب لا على الوجوب، ولم ينقل المهدي عن (نافع) الإخفاء، وأشار بظاهر اللفظ إلى ضعف هذا المذهب.

وإليك بعض الروايات المروية عن (همزة ونافع) حول الجهر والإخفاء بالاستعاذة:

١- روى (خلف) عن (سليم عن همزة) أنه كان يجهر بالتعوذ في أول الفاتحة ويخفيه في سائر القرآن. ٢- وروى (خلاد) عن (سليم عن همزة) أنه كان يخير القارئ بين الجهر والإخفاء في التعوذ. ٣- وروى المسيبي عن (نافع) أنه كان يخفي التعوذ في جميع القرآن.

قال صاحب اللآلي: ولم يذكر في القصيد هذا التفصيل لـ (همزة) لضعفه في الرواية وعدم الاعتماد عليه، وإنما ذكر عنه الإخفاء من غير تفصيل وهو الذي نقله الأئمة، وتبّه عن أن من ترجع قراءته إليهم أبوه ولم يأخذوا به. واعلم أن كثيراً من العلماء قالوا: (لا رمز في البيت السابق)، وعلى ذلك قول (أبي شامة والضباع والقاضي) وكثير من أهل الأداء والشرّاح.

قال أبو شامة: أي روي إخفاء التعوذ عن (همزة ونافع)، لأن الفاء رمز (همزة) والألف رمز (نافع)، وهذا أول رمز وقع في نظمه، والواو في (وعائتنا) للفصل، وتكررت بقوله: (وكم)، هذا هو المقصود بهذا النظم في الباطن، وأما ظاهره فقوله: (فصل) يحتمل وجهين: أحدهما: أنه فصل من فصول القراءة وباب من أبوابها كرهه مشايخنا وحفاظنا، أي ردوه ولم يأخذوا به، والرعاة جمع واع كقاض وقضاة، يقال: وعاه أي حفظه. وقال صاحب اللآلي: والعلماء والحفاظ يوصفون بذلك لوعيتهم العلم في قلوبهم. ثم قال أبو شامة: والثاني: أن

يكون أشار بقوله (فَصَلِّ) إلى بيان حكمة إخفاء التعوذ وهو الفصل بين ما هو من القرآن وغيره، فقوله (وَإِخْفَاؤُهُ فَصَلِّ) جملة ابتدائية، و(أَبَاهُ وَعَاتَنَا) جملة فعلية، وهي صفة لـ (فَصَلِّ) على الوجه الأول، مستأنفة على الوجه الثاني، لأن الوعاة ما أبوا كونه فاصلاً بين القرآن وغيره، وإنما أبي الإخفاء الوعاة، لأن الجهر به إظهار لشعار القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع له ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء، وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء، لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة.

وقال الضباع: يعني أن إخفاء التعوذ حكم من أحكامه رده علماؤنا الوعاة، لأن الآية مطلقة، وتقيدها بالإخفاء خلاف الظاهر، ولا يقال تقيدها بالجهر أيضاً خلاف الظاهر، لأن المقصود إظهار شعار القراء. وفوائد الجهر بالاستعاذة: أن السامع للقارئ ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته منها شيء. وهي كأداة التنبيه أن هناك قرآناً سيقراً عليكم ﴿فَأَسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ والقارئ يريد وصول كل حرف من القرآن إلى عقل وقلب السامع، فهي كما ذكرنا من قبل كأداة التنبيه للسامعين كما بدأ ربنا بأداة التنبيه في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ البقرة. ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحُسَيْنِ﴾ الأنعام. ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة. ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يونس. وغير ذلك من الآيات. قال أبو شامة: ثم أشار بقوله:

وَكَمْ مِنْ فِتْيٍ كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَالًا

إلى أن جماعة من المصنفين الأقبوياء في هذا العلم اختاروا الإخفاء وقرروه واحتجوا له، وذكر منهم المهديوي وهو: أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ المفسر مؤلف الكتب المشهورة كـ (التفصيل) و(التحصيل) و(الهداية) وشرحها، وهو منسوب إلى المهديية من بلاد أفريقية بأوائل المغرب، والهاء في (فِيهِ) للإخفاء، و(أَعْمَالًا) فعل ماض، (وَكَمْ مِنْ فِتْيٍ) أي أعمل فكره في تصحيحه وتقديره. وقال الضباع: فإنه - أي الإخفاء - أخذ به - أي المَهْدَوِيِّ - لـ (همزة) مطلقاً، وكذلك الأهوازي. وإخلاصة أن هناك الكثير من العلماء الذين أعملوا فكرهم في تصحيح الإخفاء، وتقديره، والإقراء به، والاحتجاج له، لـ (همزة ونافع)،

ولذلك قال الشاطبي: (وَكَمْ) التي تدل على الكثرة، كما قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ الأعراف. وقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ﴾ الإسراء. وإليك التوفيق بين قول الشاطبي في البيت الأول:

..... فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجِلاً

وبين قوله في البيت الخامس: (وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَائِنَا): قال القاضي: قول الناظم (وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَائِنَا) في قوة الاستثناء من عموم قوله (فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ

مُسْجِلاً). قلت: كأنه قال: استعذ بالله جهراً لكل القراء إلا عند (همزة ونافع).

(باب البسمة)

وَيَسْمَلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَةَ رِجَالٍ كَمَوْهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمُلًا

وَوَصْلِكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً

وَصِلْ وَأَسْكُنْ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصْلًا

وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا

وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبًّا وَجَةً ذَكَرْتُهُ

وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ

وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا

لِحَمْزَةٍ فَافْهَمَهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ

لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبْسَمَلًا

وَمَهْمَا تَصَلَّيَا أَوْ بَدَأَتْ بِرَاءَةً

وَلَا أَبَدًا مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً

..... وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرَ مَنْ تَلَا

فَلَا تَقْفَنْ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقَلَا

وَمَهْمَا تَصَلَّيَا مَعَ أَوْ آخِرِ سُورَةٍ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب البسمة)

قال القاضي: البسمة مصدر بسمل إذا قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، نحو: هيلل إذا قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وحمدل إذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وحسبل إذا قال: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، وحيعل إذا قال: حي على الصلاة، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال صاحب اللآلئ: ويعبر عن البسمة بالتسمية، لأن القائل: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مسم لله بأسمائه الحسنى وذاكراً لها في لفظه. قال الجعبري: وذكر الناظم باب البسمة بعد الاستعاذة لتناسبها بالتقدم على القراءة. وإليك فائدة قبل الدخول في شرح البيت التالي:

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةٍ رِجَالٌ لَمَوْهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمَلًا

قال أبو شامة: البسمة تقع في قراءة القرآن في ثلاثة مواضع:

- ١- إذا ابتدءوا سورة.
- ٢- أو جزءاً من السورة، وسيأتي الكلام فيهما.
- ٣- والثالث بين كل سورتين، فابتدأ ببيانه، لأن الاختلاف فيه أكثر، والحاجة إلى معرفته أمس.

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةٍ رِجَالٌ لَمَوْهَا دَرِيَّةٌ وَتَحْمَلًا

قال أبو شامة: والمبسمون من القرآن هم الذين رمز لهم في هذا البيت من قوله: (بِسْنَةٍ رِجَالٌ لَمَوْهَا دَرِيَّةٌ). فتلفظ بالبسمة وفصل بها بين السورتين قولاً واحداً (قالون والكسائي وعاصم وابن كثير). وعدد الأوجه لمن قرأ بالبسمة بين السورتين (ثلاثة أوجه):

- ١- قطع الجميع، أي يقف على آخر السورة، ويقف على البسمة، ثم يبتدأ بأول السورة.
 - ٢- وصل الجميع، أي يصل آخر السورة بالبسمة، والبسمة بأول السورة.
 - ٣- أن يقف على آخر السورة ثم يصل البسمة بأول السورة، وهذا الوجه هو المختار.
- والوجه الرابع ممنوع وهو وصل آخر السورة بالبسمة والوقف على البسمة. قال الشاطبي:

وَمَهْمَا تَصَلَّيْتُمَا مَعَ أَوْخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

قال السخاوي: اختيار الأئمة لمن يفصل بين السور بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور، ثم يبتدأ بالتسمية موصولة بأول السورة، فإذا لم يصلها بأخر سورة جاز أن يسكت عليها. قلت: ومنهم من قال: إن قطع الجميع هو الأولى والأفضل.

(تدریبات عملیة) : اقرأ بالأوجه الثلاثة السابقة الجائزة ما يلي :

﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥١﴾ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ ﴿٥٥﴾ ﴾ القمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾

قال أبو شامة: والمراد بقوله (بِسْمِ اللَّهِ) أي: آخذين، أو متمسكين (بِسْمِ اللَّهِ)، وهي كتابة الصحابة - رضي الله عنهم - لها في المصحف، وما روي من الآثار في ذلك. قال السخاوي: قالت عائشة: أقرأوا ما في المصحف. وقد ثبتت بين السورتين في المصحف. وروي عن سعيد بن جبیر أنه قال: كانوا في عهد النبي ﷺ لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فإذا نزلت علموا أن السورة انقضت، ونزلت أخرى. وفي رواية أخرى عن سعيد، كان النبي ﷺ لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل عليه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فيه دليل على أنها قد تكررت إنزالها في أول كل سورة. وما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزلت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ عَلِمَ أن تلك السورة قد ختمت. ويؤيد ذلك ما روي أنس عن رسول الله ﷺ أنه

قال: أنزلت على أنفأ سورة فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ حتى ختمها. قال السمين: هكذا استدلوا، وفيه نظر، لأنه غير محل النزاع، لأنها أول سورة وليست بين سورتين. وقال ابن عمر: فلم كتبت إن لم تقرأ؟ وقال شعله: وقوله (رِجَالٌ)

مدح لهم بكمال الرجولة. قلت: ومنه قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تَحِزَّةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ

اللَّهِ﴾ النور. ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ الأحزاب. ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ

مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ القصص. ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ قَالَ

يَقَوْمُ أَتَيْعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ياسين. قال أبو شامة: وقوله (رِجَالٌ نُمُوهُأ): أي:

نقلوها، ورفعوها، وأسندوها إلى النبي ﷺ وأصحابه - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -،

ويعود الضمير في قوله (نُمُوهُأ) للبسمة، أو السنة، ومعنى (دَرِيَّةٌ وَتَحْمُلًا): أي: دارين

متحملين لها، أي جامعين بين الدراية والرواية، أي: أهل تحمّل في نقل ما روه عن

أئمتهم. وقال الجعبري: (بِسْمِ اللَّهِ رِجَالٌ نُمُوهُأ دَرِيَّةٌ): أي أنهم جماعة متمسكون

بالسنة، ثابتوا الرجولة، رفعوها إلى غيرهم، حافظي الرواية، متصلي الأسانيد.

وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ

- قال أبو شامة: يسن في صدر هذا البيت قراءة (همزة) ورمز له بقوله (فَصَاحَةٌ).
- قرأ مدلول (فَصَاحَةٌ) وهو (همزة) بالوصل بين السورتين بدون بسملة قولاً واحداً.
قال أبو شامة: أى: (وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ) بعد إسقاط البسملة يستلزم فصاحة. قلت:
لأن الوصل بين السورتين يستلزم ما يلي: ١- بيان إعراب أو آخر السور: كقوله تعالى:
﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ التوبة. بما بعدها وهو قوله: ﴿الرَّتِّلِكَ
مَا يَنْتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ يونس.
- وكقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ الحجر. مع أول سورة النحل:
﴿أَفَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.
- وكقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ الواقعة. مع أول سورة الحديد:
﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾.
- ٢- ومعرفة أحكام ما يكسر منها: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ العاديات،
مع أول سورة: ﴿الْقَارِعَةُ﴾.
- وكقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ﴾ سبأ. مع أول سورة فاطر:
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾.
- وكقوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُّقَدِّرٍ﴾ القمر مع أول:
﴿الرَّحْمَنُ﴾.
- ٣- وما ي حذف لالتقاء الساكنين:
- كقوله تعالى: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ النجم. مع أول سورة القمر:
- ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَشَقَّ الْقَمَرُ﴾.
- ٤- وبيان همزة القطع والوصل: كقوله تعالى: ﴿نَارُ حَامِيمَةٍ﴾ القارعة. مع أول سورة
التكاثر: ﴿أَلْهَنُكُمْ التَّكَاثُرُ﴾.
- ٥- وما يسكت عليه في مذهب (خلف):

— كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ الضحى. مع أول سورة الشرح:

﴿الرُّنْدِ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

قال أبو شامة: فكل ذلك لا يحكمه ولا يتقنه إلا مَنْ عرف كيف يصله، وسكوت (خلف) لا يخرج عن كونه وصلًا، فإنه — أي خلف — لا يفعل ذلك إلا في الوصل كما سيأتي شرحه في قوله (رَوَى خَلْفًا فِي الْوَصْلِ). وقرأ (همزة) بالوصل بين السورتين اتباعاً للأثر، والنقل، والسند، والرواية، والتلقي والمشافهة. قال سفيان الثوري: ما قرأ (همزة) حرفاً إلا بأثر.

وقال الذهبي: انعقد الإجماع على تلقي قراءة (همزة) بالقبول، والإنكار على مَنْ تكلم فيها. ثانياً: لأن القرآن عنده — أي عند (همزة) — كالسورة الواحدة.

ثالثاً: نقل أبو علي الأهوازي عن (همزة) أنه قال: (إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيف

إعراب أواخر السور، والقرآن كله عندي كالسورة الواحدة، فإذا قرأت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ في فاتحة الكتاب أجزاءً. وقال صاحب اللآلئ: أي إذا بسملت في أوله لم أحتج إلى الفصل بالبسمة بين سورته.

تنبيه مهم جداً: إذا وقفت لـ (همزة) على آخر السورة وأخذت نفساً، ثم ابتدأت بأول السورة التالية فلا بد من البسمة، لأن حذف البسمة في حالة الوصل فقط، لقول الشاطبي: وَوَصَلُّكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ

قال السخاوي: والفصاحة: خلوص الكلام من التعقيد.

وَصَلِّ وَأَسْكُتَنَّ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

قال أبو شامة: فيبين في عجز البيت قراءة (ابن عامر وورش وأبي عمرو) ورمز لهم بقوله: (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا). حيث قرؤوا (بالوصل أو السكت بدون بسمة) وسيأتي أن لهم (البسمة) فيما بعد. وعلم أن لهم الوصل والسكت من قول الشاطبي (وَصَلِّ وَأَسْكُتَنَّ)، و(الواو) هنا للتخيير، والمعنى: صل أو اسكت، فلا يمكن أن يجتمع الوصل والسكت في آن واحد.

قال أبو شامة: وهذا على التخيير، وإلا فالجمع بينهما محال، أي: صل إن شئت كما سبق لـ (همزة)، واسكت على آخر السورة إن شئت، وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير، وإلا فالواو ليست بموضوعة له، وقد قيل إنها قد تأتي للتخيير مجازاً.

واقراً بوجه (الوصل) بدون بسملة لـ (ابن عامر) فيما بين السور التالية:

﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ التَّغْفِرَةِ﴾ المدثر، مع قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ القيامة.

﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ الانفطار، مع قوله: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ المطففين.

واقراً بوجه (السكت) بدون بسملة لـ (ورش) فيما بين السور التالية:

﴿وَأَذْخُلِي جَنَّتِي﴾ الفجر، مع قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ البلد.

﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ العصر، مع قوله: ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُحْمَةً﴾ الهمزة.

قال أبو شامة: والنون في (وَأَسْكُنْ) للتوكيد، ولعله قصد بذلك أن (السكوت) لهم أرجح من (الوصل). وقال صاحب التيسير: على اختيار ذلك لهم. أي: السكت.

وقال السخاوي: عليه أكثر أهل الأداء لَمَّا فيه من الفصل، والإشعار بالانقضاء والابتداء.

قال أبو شامة: والهاء في (جَلَايَاهُ) تعود على التخيير، أي كُلُّ من أهل الأداء استوضح التخيير ورآه صواباً. أو تعود على (كُلُّ) أي كُلُّ من القراء حصل جلايا ما ذهب إليه وصوبه.

وقال الجعبري: وكلُّ من أصحاب التخيير حصل مذهبه دلائل واضحة.

وقال القاضي: والجلايا جمع جلية، من جلا الأمر إذا انكشف وظهر.

وَلَا نَصَّ كَلَامًا حُبًّا وَجَنَّةً ذَكَرْتُهُ

قال أبو شامة: أي لم يرد بذلك نص عن هؤلاء - وهم (ابن عامر وورش وأبو عمرو) - بوصل ولا سكوت، وإنما التخيير بينهما لهم اختيار من المشايخ واستحباب منهم، وهذا

معنى قوله (حُبُّ وَجَنَّةً ذَكَرْتُهُ)، و(كَلَامًا) حرف ردع وزجر. كقوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهُ

أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٩١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

قَائِلُهَا﴾ المؤمنون. فكانه منع من اعتقاد النصوصية عن أحد منهم على ذلك. وقال

الضباع: ولا نص في هذا التخيير عن هؤلاء الثلاثة، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء

لهم، وفي البسملة خلاف عنهم مشهور.

ودليل البسملة لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو) في قول الشاطبي:

وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَأَضِحُ الطَّلَا

قال أبو شامة: (وَفِيهَا خِلَافٌ) أي: في البسملة خلاف عنهم. والخلاصة: أن (ابن عامر

وورشاً وأبا عمرو) لهم (خمسة أوجه) بين السورتين: الأول والثاني والثالث: البسملة

بالأوجه الثلاثة. الرابع: الوصل بين السورتين بدون بسملة. الخامس: السكت بين السورتين بدون بسملة.

قال القاضي: وهذا الحكم الذي ذكرناه لكل قارئ عام، يجري بين كل سورتين، سواء كانت الثانية بعد الأولى مباشرة، كأخر البقرة وأول آل عمران، أو لم تكن بعدها مباشرة، كأخر يونس مع أول النحل، لكن يشترط أن تكون الثانية بعد الأولى في ترتيب القرآن والتلاوة كما مثلنا، فإن كانت قبلها فيما دُكر كأخر الأنبياء مع أول هود، فإنه يتعيّن الإتيان بالبسملة لجميع القراء، ولا يجوز لواحد منهم الوصل ولا السكت، كذلك لو وصل آخر السورة بأولها كان كرر سورة الإخلاص، فإن البسملة تكون حينئذ متعيّنة للجميع، وأيضاً تتعيّن البسملة لكل القراء لو وصل آخر الناس بأول الفاتحة كما تقدّم. وخلاصة معنى قوله (وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدٌ وَأَضِحُ الظُّلَامُ) كما قال أبو شامة: فحاصل ما في هذا البيت أن الخلاف في البسملة مروى عن (ابن عامر وورش وأبي عمرو)، بل أكثر المصنفين لم يذكروا عن (ابن عامر) إلا البسملة، فإذا قلنا لا يسملون، فهل يصلون كـ (حمزة) أو يسكتون؟ لم يأت عنهم في ذلك نص، وذكر الشيوخ الوجهين لهم استحباباً. واختلف العلماء في قول الشاطبي (كَلَامٌ حُبٌّ) وقوله (جَيِّدٌ) هل هي رموز للقراء أم لا؟ قال أبو شامة: ولم نجعل في هذا البيت رمزاً لأحد كما ذكر غيرنا، فإننا إذا قلنا إن (كَلَامٌ حُبٌّ) رمز (ابن عامر وأبي عمرو)، لزم من مفهوم ذلك أن يكون (ورش) عنه نص في التخيير، وليس كذلك، بل لم يرد عنه نص في ذلك، وإن قلنا إن (جَيِّدٌ) رمز (ورش) لزم أن يكون ((ابن عامر وأبو عمرو) لم يرد عنهما خلاف في البسملة وهو خلاف المنقول، فلهذا قلنا لا رمز في البيت أصلاً. وقال الضباع: إذا قلنا برمزيتها فلـ (أبي عمرو وابن عامر) الوصل والسكت فقط، ولا بسملة، ولـ (ورش) الثلاثة، وهو موافق لِمَا في التيسير عن (أبي عمرو وابن عامر) دون (ورش)، فتكون البسملة له - أي (ورش) - من زيادات القصيد.

وقال صاحب اللآلئ شارحاً بيت الشاطبي:

وَلَا نَصَّ كَلَامٌ حُبٌّ وَجَنَةٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدٌ وَأَضِحُ الظُّلَامُ

أخبر أنه لم يأت نص في الفصل بالبسملة ولا تركه عمّن أشار إليه بالكاف والحاء في قوله (كَلَامٌ حُبٌّ)، وأن الذي ذكره لهما من ترك الفصل إنما هو استحباب من المشايخ، ولم يذكر ذلك صريحاً، لكن لِمَا كان في حكم المذكور في القصيد من دلالة بالشئ على ضده شاع أن يقول ذلك. فإن قيل: لِمَ جعلت إشارته بهذه الجملة إلى ما ذكرته، ولم تجعلها إلى التخيير لهما في (الوصل والسكت)؟ قلت: لو كانت إشارته على التخيير لهما في

(الوصل والسكت) لذكر (ورشاً) معهما، إذ لا فرق بينهما في ذلك، وقد ذكرت في شرح البيت الأوّل ما ذكر لهم صاحب التيسير في ذلك، وتبين أن الإشارة إلى ما ذكرت ما ذكره أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون في كتابه الإرشاد، قال: وأما (ابن عامر وأبو عمرو) فلم تأت عنهما رواية منصوطة بفصل بين السورتين — بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ ولا بغير فصل، قال: سمعت أبا سهل يقول ذلك، والمأخوذ في قراءتهما بغير فصل، هذا الذي أشار إليه الناظم وباقي البيت يدل على ما ذكرته أيضاً وهو قوله:

وَفِيهَا خِلَافٌ جَمِيدٌ وَأَضِحُ الطُّلَا

فأعاد الضمير على البسمة، وأشار بالجيم إلى من اختلف عنه فيها وهو (ورش)، والخلاف المشار إليه منه أن أبا غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المقرئ كان يأخذ بالبسمة بين السورتين في جميع القرآن وتابعه على ذلك الآخذون عنه. قال الحافظ أبو عمرو: وسائر المصريين المحققين على خلاف ذلك. قال أبو شامة: والجيد العنق، والطلا جمع طلاة أو طلية، والطلية صفحة العنق، وله طليتان، فحاء بالجمع في موضع التثنية لعدم الإلباس، كقولهم: عريض الحواجب، وطويل الشوارب، وقيل: الطلا الأعناق نفسها، فكانه قال: عنق هذا الخلاف واضح الأعناق، أي هو الواضح من بينها، وإنما تتضح الأعناق إذا كانت مرتفعة، وارتفاع الأعناق والرءوس يكتفي به عن ارتفاع المنزلة وعلو المرتبة، ومنه الحديث الصحيح: المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة. أي جيد ذلك الخلاف واضح (الطُّلَا)، أي: أنه مشهور معروف عند العلماء كشهرة صاحب العنق الطويل بين الأعناق القصيرة. وقال السخاوي: وهذا مثل للأمر الواضح. وقال شعله: لأن أقل الجمع اثنان.

قال تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتَكَبُ نَبْؤًا أَلْخَصِمِ إِذْ سَوَّرُوا أَلْمِحْرَابَ ﴿٦١﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيَّ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ

قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَعْنَى بَعْضًا عَلَيَّ بَعْضٌ فَأَحْكُرْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ ﴿٦٢﴾ ص.

وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ نَفْسِ

قال أبو شامة: يعود الضمير في (وَسَكَّتُهُمُ) على الثلاثة المخير لهم بين (الوصل والسكت والبسمة) وهم: (ابن عامر وورش وأبو عمرو). واعلم أن المختار عند أهل الأداء (السكت)، قال السخاوي: لأن ذلك يكفي في الإشعار بانقضاء السورة. ويبين الشاطبي أن (السكت) هو المختار لهم كما قال أبو شامة: كأنه لما خير أولاً بين (الوصل والسكت)، أردفه بأن (السكت) هو المختار على ما أشرنا إليه في قوله (وَأَسْكُنُنَّ). والمراد

بقوله (دُونَ تَنْفُسٍ): أي السكت المنسوب إليهم المختار فيه أن يكون بـ (دُونَ تَنْفُسٍ)، والإشارة بقولهم (دُونَ تَنْفُسٍ) إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة، وإلا فلأواخر السور حكم الوقف على أواخر الآيات، وفي أثنائها من الوقوف التامة والكافية، فما ساغ ثم من السكوت فهو ساغ هنا وأكثر.

وقال السخاوي: لأنه إذا طال السكت صار مبتدأ فتلزمه التسمية.

وقال صاحب اللآلي: لأن التنفس يطيل الفصل، وإذا طال الفصل صار القارئ بمنزلة المستأنف المبتدئ فيحتاج إلى الاستعاذة والبسمة.

(مذاهب القراء في الأربع الزهر)

وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا

لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهَوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةِ فَافَهُمَهُ وَلَيْسَ مَخْذَلًا

والمراد بـ (الأربع الزهر) في قول الشاطبي السابق هي ما بين:

١- المدثر والقيامة.

٢- الانفطار والمطففين.

٣- الفجر والبلد.

٤- العصر والهمزة.

قال أبو شامة: قوله (الزهر) جمع زهراء، تأنيث أزهر، أي: المضيئة والمنيرة، كئني بذلك عن شهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن فلم يحتج إلى تعيينها. وقال الجعبري: ووصفها بالزهر لأنها مشهورة عند من يأخذ بها، ولم يعينها لعدم سندها المصرح في قوله: (لَهُمْ دُونَ نَصٍّ). والضمير في (لَهُمْ دُونَ نَصٍّ): لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو).

س: وما المذهب الذي ذكره الشاطبي لبعض أهل الأداء حول (الأربع الزهر)؟

ج: قال أبو شامة: بعض المشايخ من المقرئين الذين استحجوا التخيير بين (الوصل والسكوت)، واختاروا في السكوت أن يكون (دُونَ تَنْفُسٍ)، اختاروا أيضاً البسمة لهؤلاء الثلاثة - وهم (ابن عامر وورش وأبو عمرو) - في أوائل أربع سور هي: (القيامة والمطففين والبلد والهمزة)، دون سائر السور. والخلاصة: ذكر الشاطبي أن بعض أهل الأداء قال: إذا قرأت بالسكت لـ (ابن عامر أو ورش أو أبي عمرو) فينبغي أن تغيّر السكت إلى بسمة عند (الأربع الزهر). والدليل:

وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا

وَسَكَتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ

لَهُمْ دُونَ نَصٍّ

ثم قالوا: وإذا قرأت بالوصل لـ (حمزة أو ابن عامر أو ورش أو أبي عمرو) فينبغي أن
تغير

الوصل إلى سكت عند (الأربع الزُهر). والدليل قول الشاطبي:

..... وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ فَأَفْهَمَهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

قال الجعبري: وهو معنى قول التيسير: ويسكت بينهن سكتة في مذهب (حمزة). وهذا ليس ضعيفاً لما يذكر. قال أبو شامة: (وَهُوَ فِيهِنَّ): أي وذلك البعض يسكت في هذه المواضع الأربعة لـ (حمزة)، لأن (حمزة) مذهبه الوصل، فاكتفى له هنا بالسكت. وقال الجعبري: وزاد بعضهم التسمية بين القدر والبيئة. وقال السخاوي: واختار ابن غلبون لجميع القراء وصل براءة بالأنفال، والأحقاف بـ محمد، والرحمن بآخر اقتربت - يعني سورة القمر - والحديد بالواقعة، وسورة قريش بآخر الفيل. وقال الجعبري: واعلم أن البسمة مفرّعة على السكت، وأن السكت مفرّعة على الوصل، وأن الساكت لم يخص (حمزة)، بل كل من وصل، ونسب إلى (حمزة) لكونه أصلاً ومتابعة للأصل. وقال القاضي: وإنما خص (حمزة) بالذكر لأنه الأصل في الوصل بين السور. فإن قلت: من أين يُعلم أن اختيار البسمة بين السور المذكورة في هذا البعض إنما يكون حال السكت في غيرها؟ قلت: يُعلم ذلك من اختيار السكت بين هذه السور حال الوصل في غيرها، فإن قلت: من أين يُعلم أن اختيار السكت بين هذه السور حال الوصل في غيرها لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو) والناظم لم ينص إلا على اختيار السكت فيها لـ (حمزة)؟ قلت: يُعلم ذلك من قوله:

..... وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ فَأَفْهَمَهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

فإن المراد به: (وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ) لكل من وصل في غيره. وقال أبو شامة: وقوله (فَأَفْهَمَهُ): أي افهم هذا المذهب المذكور، (وَلَيْسَ مُخَذَّلًا): يقال: خذله إذا ترك عونه ونصرته خذلاناً، وخذل عنه أصحابه تخذيلاً، أي حملهم على خذلانه، فالتقدير: (وَلَيْسَ مُخَذَّلًا) عنه أصحابه، وليس ذلك القائل مخذلاً عن نصرته هذا المذهب، بل قد انتصب له من ساعده ونصره وأعانه.

وقال القاضي: معناه: فافهم هذا المذهب الذي يفرّق بين هذه السور وبين غيرها من سور القرآن، وليس هذا المذهب ضعيفاً متروك العون والنصرة، بل هو مذهب مؤيد منصور. وقال شعله: ويحصل دفع الوهم المذكور بالسكت، فافهم ذلك المذهب، وليس ذلك المذهب متروكاً نصره، أي مؤيداً قوياً.

س: وما وجه هذا المذهب الذي ذكرناه من قبل ؟

ج: قال أبو شامة: قالوا: لأنهم استقبحوا وصلها بأخر السور قبلها من غير تسمية.

أي: للبخاعة والقبح إذا وصلت آخر المدثر بأول القيامة إذا قلت: ﴿هُوَ أَهْلُ النَّقْوَى وَأَهْلُ

الْمَغْفَرَةِ﴾ ﴿لَا﴾، فكان المغفرة بعد أن أتيتها الله في سورة المدثر، فبعتها عنه بقولك ﴿لَا

﴿فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْقِيَامَةِ. ومن قبح الوصل في لفظ الجلالة في قوله: ﴿وَالْأَمْرُ يُؤَمِّدُ لِلَّهِ﴾

بأول

﴿وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ﴾. ومن توهّم النفي بعد الإثبات في قوله: ﴿وَأَدْخُلْ جَنِّي﴾ إذا وصلتها

بـ

﴿لَا أَقِيمُ﴾ ومن وصل ﴿رَتَوَا صَوًّا بِالصَّبْرِ﴾ بـ ﴿وَبِئْسَ﴾. وقال أبو عمرو السدائي:

وأنا لا أمر بذلك ولا أنهى عنه، وليس في ذلك أثر عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ

لتلا يأتوا بعد ﴿الْمَغْفَرَةِ﴾ بـ ﴿لَا﴾، وبعد اسم الله تعالى بأول المطففين. وقال

صاحب اللآلئ: وكان الإمام أبو محمد مكي يشير إلى تقوية حجة الفصل بالبسملة

وبالسكت، قال في كتاب (الكشف): وعلة الاختيار بالفصل بالتسمية لمن عادته الفصل

بالسكت خاصة، وبالسكت لمن عادته الوصل بين السور المشهورة بما ذكرته ما في وصل

أواخر ما قبلهن بأوائلهن من قبح اللفظ، وهو اختيار من المتعقبين، ولهم في ذلك حجة

قوية، روى مالك أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة فقال: لا أحب العقوق. قال مالك: فكأنه

كره الاسم. يريد مالك: فعل العقيقة جائز لم يكرهه النبي ﷺ، وإنما كره الاسم. وروى أن

رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما.

ووقف، فقال له النبي ﷺ: بعس الخطيب أنت. وإنما قال له ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن

يقف على رشد، وعلى غوى، أو يصل الجميع، فانظر كيف كره قبح لفظه وإن كان مراده

الخير لا الشر، ومثل هذا يرغب في معرفة الوقف والابتداء. وقال ابن بري:

وبعضهم بسمّل عن ضرورة في الأربع المعلومة المشهورة

بالفصل بين النفسي والإثبات والصبر واسم الله والويولات

س: وهل هذا المذهب مقبول ومنصوص عليه للقراء ؟

ج: قال الشاطبي: (لَهُمْ دُونَ نَصٍّ). قال أبو شامة: (لَهُمْ) أي لـ (ابن عامر وورش وأبي عمرو) (دُونَ نَصٍّ) أي من غير نص، وقد استعمل - رحمه الله - لفظ: (دُونَ) بمعنى غير كثيراً كقوله في باب سورة أم القرآن:

وَمِنْ دُونَ وَصَلِ ضُمَّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لَكُلِّ
وقوله في فرش حروف سورة الحاقة:

..... فَايَةٌ مَاهِيَةٌ فَصِلْ وَسَلْطَانِيَةٌ مِنْ دُونَ هَاءٍ فَتُوصَلَا
ولفظ (غير) مؤات له في المواضع كلها. وإني أقول لا حاجة إلى تكلف التسمية لأجل المعنى المذكور، بل السكوت كافٍ للجميع كما يكفي به لـ (همزة)، وكما يكفي به بين الآيات الموهمة اتصالها أكثر مما في هذه الأربعة أو مثلها مثل: ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ بعد قوله ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ غافر. وقوله ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ﴾ بعد قوله ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ النساء.

ويمكن حمل قول الشاطبي (وَلَيْسَ مُخَذَّلًا) على السكوت المفهوم من قوله: (وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِنٌ)، أي: ليس هذا السكوت (مُخَذَّلًا)، بل هو مختار لـ (همزة) وغيره. ولقد أعجبتني قول أبي الحسن الحصري:

ولم أقر بين السورتين مبسماً وحجتهم فيهنّ عندي ضعيفة
لورش سوى ما جا في الأربع الغرّ ولكن يقرون الرواية بالنصر

قال من شرح هذا: لو قال: (يقرون المقالة) موضع قوله (الرواية) لكان أجود، إذ لا رواية عنهم بذلك. قلت: مما سبق علمت أنه لا شناعة ولا قبح إذا استوفى القارئ الكلام الثاني وتسمه، لأن القبح والبشاعة التي فرّوا منها لمن فصل بالبسملة للسكوت وقعوا في بشاعة أقيح وأفطع منها، والأدلة كثيرة في آيات القرآن، وقرأ قوله تعالى:

١- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ فقد جاءت كلمة ﴿لَا﴾ بعد لفظ ﴿الْقَيُّومُ﴾ البقرة.

٢- ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (٣٥٥) ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، فقد جاء لفظ ﴿لَا﴾ بعد كلمة

﴿ الْعَظِيمُ ﴾ البقرة.

٣- ﴿ إِنَّا كَذَّاكَ تَجْرَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ﴿١٤﴾ وَيَلَّ تَوَيْدًا لِّلْمُكذِّبِينَ ﴿١٥﴾

فقد جاء لفظ ﴿ وَيَلَّ ﴾ بعد كلمة ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ المرسلات.

٤- ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ ﴿١٣٣﴾ ﴿ لَا خَيْرَ فِي

كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ ﴾. فقد جاء لفظ ﴿ لَا ﴾ بعد كلمة ﴿ عَظِيمًا ﴾ النساء.

٥- ﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ﴿٦﴾

الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِءِ وَسَتَّغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا

﴿ فلا يُؤمهم ان: أَصْحَابُ النَّارِ (هم) الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ ﴾ غافر.

٦- ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٢٠﴾

فلا يُؤمهم ان الظَّالِمِينَ (هم) الَّذِينَ ءَامَنُوا إلخ.

٧- ﴿ وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ﴿٧﴾ لَا يَنْهَكَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنَلُوا فِي الَّذِينَ وَلَمْ يُخْرِجُوا

مِن دِينِكُمْ أَن تَبْرَهُمْ وَتُقَسِّطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ المتحنة.

٨- ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْسَدَهُ قُلْ لَا آسَأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ

إِلَّا

٩- ذَكَرَى لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٠﴾ الأنعام. وهالك أدلة أخرى فافهم جيداً ما أقول،

واقرا ما يلي بفهم وبصيرة: نفترض أنك تقرأ بالسكت لـ (ابن عامر أو ورش أو أبي عمرو) وجئت عند سورة العصر، (فغيرت السكت إلى البسطة) على ذلك

المذهب، وقلت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ وَيَلَّ ﴾، فهنا كلمة ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ بعدها كلمة

﴿ وَيَلَّ ﴾، وهي أشبع من أن تقول: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ ﴿ وَيَلَّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لَّمْزَةٍ

﴿. وقال صاحب اللآلئ: وَمَنْ عدا مَنْ أشار إليه من أهل الأداء لا يفرقون بين هذه

السور وغيرها، ويجرون كل واحد منهم الأربعة فيهن على عادته في غيرهن.

وقال السفاقيسي: ويكفينا في ضعف هذه التفرقة أنها استحسان، وليست بمنصوصة

عن أحد من أئمة القراءات، ولا روايتهم.

وقال القاضي: المحققون من العلماء على عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، وهو المذهب الصحيح المختار الذي عليه العمل في سائر الأمصار. وقال الضباع في كتابه (إرشاد المريد): وذهب جماعة إلى إبقاء الساكت على أصله، واختيار السكت فيهن للواصل في غيرهن، وعدم الأخذ فيهن بوجه وصل البسملة بأول السورة للمبطل، والاكثرون على عدم التفرقة بين هذه الأربع وغيرها، بل قال أكثر المحققين: إنه الصحيح المختار، والذي عليه عملنا الآن هو الأخذ بعدم التفرقة، ولا مانع من الأخذ بالمذهبيين الآخرين.

تنبيه: لم يذكر الضباع في كتاب (الإضاءة) قوله: (ولا مانع من الأخذ بالمذهبيين الآخرين).

وَمَهْمَا تَصَلَّيْهَا أَوْ بَدَأْتَ بِرَاءَةً لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبْسِلاً
قال أبو شامة: قوله (تصلها): الضمير فيه لـ (براءة)، أضمر قبل الذكر، وسورة (براءة) لا بسملة في أولها، سواء ابتدأ بها القارئ، أو وصلها بالأنفال، لأن البسملة لم ترسم في أولها بخلاف غيرها من السور. والخلاصة: إذا وصلت (براءة) بالسورة التي قبلها وهي سورة الأنفال، أو أي سورة قبل (براءة) كسورة البقرة أو آل عمران... إلخ، أو ابتدأت بسورة (براءة) فلا تبطل في أول التوبة لأحد من القراء باتفاق.

قال أبو شامة: ثم بين الحكمة التي لأجلها لم تشرع في أولها البسملة فقال:

وَمَهْمَا تَصَلَّيْهَا أَوْ بَدَأْتَ بِرَاءَةً لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبْسِلاً
أي ملتبسة بالسيف. قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: وعليه الجمهور من أهل العلم. قلنا: لأن البسملة لم ترسم في أولها، بخلاف غيرها من السور، وذكر الشاطبي في قصيدته قولاً واحداً من أقوال العلماء وهي أنها (نزلت بالسيف). وقوله (لتنزيلها بالسيف) كنى بذلك عما اشتملت عليه السورة من الأمر بالقتل والأخذ والحصار ونذ العهد مع المشركين بشروط معلومة فراجعها في كتب التفسير، وفيها الآية التي يسميها المفسرون آية السيف:

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ التوبة.

وهذا التعليل يروى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعن غيره، كما أن البسملة أمان، وبراءة ليس فيها أمان على المشركين والمنافقين، بل كشفت مكرهم

وخذاعهم، ولا تناسب بين الأمان والسيف. قال عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: سألت علياً بن أبي طالب: لِمَ لَمْ تُكْتُبْ فِي بَرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ فقال: لأن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أمان، وبراءة نزلت بالسيف وليس فيها أمان. وقال شعلة: لأن البسمة نزلت مع كل سورة سواها، أو لأنها مع الأنفال سورة واحدة. وقال الجعبري: والكتاب ليس موضوعاً للتعليل، فإن علل شيئاً فالأمر زائد عليه، وقد اختلف في تعليل عدم البسمة فيمن اختياره.

قلت: راجع تفسير القرطبي في سورة التوبة تجد أقوال العلماء فيها بالتفصيل.

س: ما الأوجه الجائزة للقراء بين الأنفال والتوبة، أو أي سورة قبل التوبة مع التوبة؟

ج: ثلاثة أوجه وهي: ١- الوقف. ٢- الوصل. ٣- السكت.

قال الضباع: نص على ذلك - أي الأوجه الثلاثة السابقة - شيخ مشايخي العلامة المتولي تبعاً لإمام القراء ابن الجزري، ولا التفات إلى من منع الوقف لـ (ورش وأبي عمرو وابن عامر)، والوقف والسكت لـ (حمزة). قال المتولي:

وعن كلهم قف صل عليهم براءة أو اسكت وبين الناس والحمد بسملا
وقال الخليجي:

وبين الأنفال وتوبة بسلامة
وقال الطيبي:

ويبين الأنفال ويبين التوبة للكل قف صل وجى بسكتة

واقراً بالأوجه السابقة وهي: ١- الوقف. ٢- الوصل. ٣- السكت. ما يلي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٧٥﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ وَأُولَٰئِكَ
الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٥﴾ الأنفال.

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ التوبة.

تنبيه: قلت (الوقف) ولم أقل (القطع) كما هو مذكور في بعض الكتب، لأن (القطع) ترك القراءة أصلاً والانتقال منها إلى غيرها، أما (الوقف) فهو أن تقف على آخر الآية وقفاً صحيحاً مع أخذ نفس بنية استئناف القراءة. والوجه الجائزة للقراء بين آخر سورة يونس مثلاً مع أول التوبة هو (الوقف فقط)، ويمتنع (الوصل والسكت) فانتبه، وهذا حكم كل سورة بعد (براءة) في ترتيب المصحف مع أول التوبة.

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا.....
 قال أبو شامة: الضمير في (وَلَا بُدَّ مِنْهَا) للبسملة، وفي (سِوَاهَا) لبراءة، ومعنى البيت أن القراء كلهم اتفقوا في ابتداء السور عدا (براءة) على البسملة، سواء في ذلك مَنْ بسمَل منهم بين السورتين وَمَنْ لم يبسمَل. قال السخاوي: وإنما اتفقوا عليها - أي على البسملة في ابتداء كل سورة عدا براءة - في ابتداء كل سورة لَمَّا جاء في الحديث أن جبريل عليه السلام نزل بكل سورة (مفتتحاً) بالتسمية، وقد روى أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: أنزلت عليّ آناً سورة فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ حتى ختمها.

(استدرارك أبي شامة): وسورة نكرة في كلام موجب، فلا عموم لها إلا من جهة المعنى، فكأنه قال: مهما ابتدأت سورة سوى براءة فبسمَل، ولو قال:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَاءِ كُلِّ سُورَةٍ سِوَاهَا.....
 لزال هذا الإشكال. وإليك بعض التنبهات:

١- قال شعلة: (وَسُورَةٌ) نكرة في سياق الإثبات، لكن المراد منها العموم بدليل الاستثناء في

الأجزاء. ٢- وقال صاحب اللآلئ: وتنكير (سُورَةٌ) على معنى أي سورة كانت من جنس السور، كما تقول: ادفع هذا الدرهم إلى رجل، أي: إلى أي رجل كائن من هذا الجنس، ومنه قوله: ﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ يوسف، ولذلك استثنى (براءة) منها.

(استدرارك أبي شامة): قال بعض العلماء: ولا خلاف بين القراء في البسملة أول فاتحة الكتاب، سواء وصلها القارئ بسورة أخرى قبلها أو ابتداءً بها، ولم يذكر ذلك في القصيدة اعتماداً على أن الفاتحة في غالب الأحوال لا يكون القارئ لها إلا مبتدئاً. ولكن قال شيخه السخاوي: إن قال قائل: قد أهل صاحب القصيد ذكر اتفاقهم على التسمية أول الفاتحة، قلت: لم يهمله، وهو مذكور في قوله:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةٍ سِوَاهَا.....
 فقد بين أنه لا بد من التسمية مهما ابتدأت سورة، وأنت عند قراءة الفاتحة لا تكون إلا مبتدئاً بها على كل حال. قلت: لا أدري كيف استدرك (أبا شامة) هذا الاستدرار وقد بينه شيخه (السخاوي).

..... وفي الأجزاء خير من تلاً

قال أبو شامة: (وفي الأجزاء): أي: وفي ابتداء الأجزاء والأحزاب والأعشار وغير ذلك، وليس المراد الأجزاء المصطلح عليها- ويجمع ذلك أن تقول: كل آية يبتدأ بها غير أوائل السور خَيْرَ المشايخ فيه، فسوَّغوا البسملة فيه، لأنه موضع ابتداء في الجملة كما يسمَّى في ابتداء الوضوء والأكل والشرب، و(تلاً) بمعنى قرأ، كنى بذلك عن أهل الأداء، ولو كان (خَيْرَ) بضم الخاء وكسر الياء لكان حسناً أي (خَيْرَ) التالي وهو القارئ في ذلك. فيجوز أن تقرأ (خَيْرَ) ببناء الفعل للفاعل- وهي الرواية كما قال ابن القاصح- فيكون المعنى: خَيْرَ المشايخ القارئ بين البسملة وتركها، ويجوز أن يكون الفعل مبني للمفعول (خَيْرَ)، والمعنى: خَيْرَ التالي، وهو القارئ بين البسملة وتركها. وقال الحافظ أبو عمرو: وفي التسمية أثار مروى عن أهل المدينة. قال القاسم المسيبي: كنا إذا افتتحنا الآية على مشايخنا من بعض السور نبدأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ورؤي نحوه عن (حمزة)، قال عاصم بن يزيد الأصهباني: سئل (حمزة) عن أصحاب محمد ﷺ فقرأ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَلُونَ

عَمَّا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾ البقرة. وقال صاحب اللآلئ: وأفرد ضمير (تلاً) على لفظ (مَنْ) وإن كان المعنى على الجمع. ومن العلماء من فصل في مسألة البسملة وتركها في أجزاء السور كما قال الضباع: وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار تركها جمهور المغاربة، ومنهم من خص البسملة بمن فصل بها بين السورتين، وتركها لمن لم يفصل بها.

وقال ابن الجزري: والابتداء بالبسملة وسط (براءة) قلَّ من تعرَّض لها، وقد صرح بالبسملة فيه أبو الحسن السخاوي، وردَّ عليه الجعبري. وقال الضباع: وأما الابتداء بما بعد أوَّل (براءة) فلا نص للمتقدمين فيه، وظاهر إطلاق الناظم لبعضهم التخيير، وصوب بعضهم أن تكون تبعاً لأولها. ووجه التسمية في وسط السورة أو تركها كما قال شعلة: وأما وجه التسمية فلا ابتداء، ووجه الترك فلأن موضعها أوائل السور.

تنبيه مهم: علمت مما سبق أنك خَيْرَ في أجزاء السور بين البسملة أو تركها، ولكن يستحب لك إذا كانت الآية التي ستبدأ بها قراءتك فيها لفظ الجلالة كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ البقرة. أو فيها ضمير يعود على لفظ الجلالة كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ فصلت، وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ

﴿ الأنعام. وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ آل عمران. ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ الأنعام. فينبغي ويستحب في نحو ذلك كله أن تقرأ البسمة.

قال السخاوي: فكان شيخنا- يعني الشاطبي رحمه الله- يأمر بالتسمية في سورة النساء إذا استعاذ القارئ وابتدأ ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾، وإذا قرأ بعد الاستعاذة: ﴿ إِلَيْهِ يُرْجَعُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ فصلت. وروي عن ابن عباس أنه كان يفتتح القراءة: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وهو عام في ابتداء السور وأبعضها. والحكمة في ذكر البسمة فيما سبق ذكره لكي لا يتوهم أو يُظن عود الضمير على (الشیطان)، ولذا فافصل بين الاستعاذة وبين الآية بالبسمة في نحو ما ذكرنا، وإذا كانت الآية بدايتها لفظ ﴿ الشَّيْطَانُ ﴾ كقوله تعالى: ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ ﴾ البقرة. فينبغي ويستحب لك أن لا تذكر البسمة، بل تصل الاستعاذة بالآية مباشرة.

وَمَهْمَا تَصَلَّيْهَا مَعَ أَوْ آخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقْفِنَ الْبَدْهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلًا
قال أبو شامة: الضمير في (وَمَهْمَا تَصَلَّيْهَا) وقوله (فِيهَا) للبسمة، و(أَوْ آخِرِ) جمع في موضع مفرد، أي بآخر سورة، أي بالكلمات الأواخر، أو نقول: سورة لفظ مفرد في موضع جمع، لأنه ليس المراد سورة واحدة، بل جميع السور، فكانه قال: مع أواخر السور. والوجه المنوع الذي ذكره الشاطبي في البيت السابق بين السورتين هو وصل آخر السورة بالبسمة والوقف على البسمة، ثم البدء بأول السورة التالية. قال صاحب التيسير: والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز. وقال السخاوي: ولا يقطع على التسمية البتة إذا وصلها بآخر سورة، لأن التسمية للمستأنفة لا للسالفة. فقوله:

فَلَا تَقْفِنَ الْبَدْهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلًا

أي: على البسمة، لأن البسمة للافتتاح لا للاختتام، أي: أن البسمة لأوائل السور لا لنهايتها. قال أبو شامة: وقوله (فِيهَا) بمعنى عليها، كما قيل ذلك في قوله تعالى في سورة طه: ﴿ وَلَا أَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾. أي عليها. قلت: لا يصح أبداً أن نقول أن (فِيهَا) بمعنى عليها، وأرجو سماع الشيخ (محمد متولي الشعراوي) في خواطره حول هذه الآيات:

﴿ وَلَا أَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ طه، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ

وَأَسْحَقُ ﴿٤﴾ إبراهيم. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ ﴿٥﴾ الرعد. إذ إنه يسن أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وهناك حكمة بلاغية في ذلك.

ومعنى قوله (فَتَقْلَامُ): أي: أنك إذا قرأت بالوجه الممنوع تصير مستقلاً عند أئمة القراءة لأجل ذلك الوقف، لأنك أتيت بشيء ثقيل ومعيب فتثقل ويتبرم بك، لأن البسمة لأوائل السور لا لأواخرها. إذا: عدد الأوجه لمن قرأ بالبسمة بين السورتين (ثلاثة أوجه).

قال الضباع: وبالنهي عن هذا الوجه - قلت: أي الوجه الممنوع الذي ذكره الشاطبي في البيت السابق - يُعلم أن ما عداه من الأوجه التي يقتضيها العقل جائزة. ويزاد لـ (ورش وأبي عمرو وابن عامر) السكت والوصل بلا بسمة.

س: وما الأوجه الجائزة للقارئ عند البدء بأوائل السور عدا براءة؟

ج: إذا قرأت قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ﴿١﴾ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿٢﴾ الإخلاص. فلك أربعة أوجه:

١- قطع الجميع.

٢- وصل الجميع.

٣- قطع الاستعاذة عن البسمة، ووصل البسمة بأول السورة.

٤- وصل الاستعاذة بالبسمة والوقف عليها، ثم البدء بأول السورة التالية.

أسئلة حول (الاستعاذة و البسمة)

س: ما المراد بقول الشاطبي:

وَإِخْفَاؤُهُ فَصَلَّ أَبَاهُ وَعَاتَنَا وَكَمْ مِنْ فِتْنَى كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَلًا

س: من قرأ بالبسمة بين السورتين قولاً واحداً؟

س: من قرأ بوصل السورتين بدون بسمة قولاً واحداً؟

س: من قرأ (بالوصل والسكت والبسمة) بين السورتين؟

س: هل اختلف العلماء في قول الشاطبي (كَلَّا حُبُّ) و(جِدَّة) هل هي رموز للقراء أم لا؟

س: ما المراد بـ (الأربع الزُّهُر)؟ وما مذاهب العلماء فيها؟ وأي المذاهب أرجح؟

س: كم عدد الأوجه لمن قرأ بالبسمة بين السورتين؟

س: وما الأوجه الجائزة للقارئ عند البدء بأوائل السور عدا براءة؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(سورة أم القرآن)

.....	وَمَلِكٍ يُوقِدُ الدِّينَ رَاوِيهِ نَاصِرٌ
.....
وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ لِقَبْلَا
.....	بِحَيْثُ أَتَى
.....
.....	وَالصَّادَ زَايَا أَشْمَهَا
.....	لَدَى خَلْفٍ
.....
وَأَشْمَمٌ لِخَلَادِ الْأَوْلَا
.....
.....	عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمَزَةٌ وَاللَّدِيهِمْ
جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفَا وَمَوْصِلًا
.....	وَصَلَّ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكَ
.....	دِرَاكَا
.....
وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا
.....
.....	وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلَهَا لِيُورَثِيهِمْ
.....
وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِكْمَلًا
.....
.....	وَمِنْ دُونِ وَصَلِ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ
.....	لِكُلِّ
.....
وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَا
.....	مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا
.....
وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْاَلْ

قِتَالُ.....

... وَقَفَ لِلْكَوْلِ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا

(سورة أم القرآن)

قال أبو شامة: سورة أم القرآن هي الفاتحة. وسُمِّيت بذلك لأنها أوَّل القرآن، وأم الشيء أصله وأوله، ومن ذلك تسمية مكة بـ ﴿أُمِّ الْقُرَى﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ الرعد. ﴿وَإِنَّهُ فِي أُولَى الْأَكْتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ الزخرف، أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ، لأن كل كائن مكتوب فيه، وقوله في الآيات المحكمات: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ آل عمران. أي: أصل الكتاب، لأنه تحمل التشابهات عليها وترد إليها، وقيل سميت بـ (أم القرآن)، لأن سور القرآن تتبعها كما يتبع الجيش أمه وهي الراية، وتُسمَّى بأسماء أحر، أشهرها سورة الحمد، وفاتحة الكتاب، لأن الكتاب العزيز بها يُفتحُ كتابةً وتلاوةً، وكان الترتيب يقتضي أن يبدأ بأوَّل موضع وقع فيه الخلاف منها وهو إدغام الميم من قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وإظهاره، إلا أنه نظر في مواضع الخلاف في الفاتحة، فبدأ منها بما لا يتكرَّر في غيرها وهو الخلاف في ﴿تِلْكَ﴾

﴿و﴾ ﴿مَلِكٍ﴾، ثم أوردفه فيما وقع فيها وفي غيرها، فذكر ﴿صِرَاطٍ﴾ و﴿الْقَصْرَاطِ﴾ (ميم الجمع) والهاء قبلها، ثم باب (الإدغام الكبير) أفرده لطوله وكثرة تشعبه بباب يجمع مسائله وأطرافه، ولأجل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فعله. وقال الجعبري: أوَّل مسائلها ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، لكنه باب كبير فقدَّم جزئياتها، ثم عقد له باباً، وقدمها على الأصول تنبيهاً على ترتيب المتقدمين.

وَ تِلْكَ يَوْمَ الْاَدْيَانِ وَاوِيهِ نَاصِرٌ

أراد كلمة ﴿تِلْكَ﴾ سورة الفاتحة فقط. وعلم ذلك من قوله ﴿يَوْمَ الْاَدْيَانِ﴾، وذلك لتخصيص الخلاف بموضع سورة الفاتحة فقط، ويخرج ما عداها نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ آل عمران. فمجمع على مدته، وقصر: ﴿الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ طه والمؤمنون. ولو قال

الشاطبي: (وَتَلِكِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ) ما عرفنا أي موضع يريد، هل الذي في سورة الفاتحة؟ أم في جميع القرآن؟ ولكن لَمَّا قال ﴿يَوْمِ الَّذِينَ﴾ عرفنا أنه يريد موضع سورة الفاتحة فقط. قرأ المرموز لهما بالراء من (رَاوِيهِ) وهو (الكسائي)، والنون من (نَاصِرٌ) وهو (عاصم) بالمد، والمد هنا: هو إثبات الألف في كلمة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الَّذِينَ﴾، والقصر حذفها.

س: ومن أين عَلم أن (الكسائي وعاصم) يقرآن بإثبات الألف؟

ج: قال أبو شامة: هذا من جملة المواضع التي استغنى فيها باللفظ عن القيد، فلم يحتاج إلى أن يقول (وَتَلِكِ بالمد)، أو مدّ، أو نحو ذلك، لأن الشِعْر لا يترن على القراءة الأخرى، فصار اللفظ كأنه مقيد، فكأنه قال بالمد.

(استدراك أبي شامة): وكان التقييد ممكناً له لو قال:

وَتَلِكِ مَمْدُوداً نَاصِراً وَرَوَاتِهِ

والخلاصة: علمنا قراءتهم (من اللفظ نفسه)، حيث اعتمد على صورة الكتابة، حيث قال:

وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

أي أن الشاطبي أتى بكلمة ﴿مَلِكِ﴾ ولم يقيدها بالمد أو بإثبات الألف، فلم يقل مثلاً:

وَتَلِكِ يَوْمِ الَّذِينَ بِالْمَدِّ رَاوِيهِ نَاصِرٌ

لأنه أتى بها واضحة في اللفظ والخط، فكتبها لك بإثبات الألف في البيت، فيعلم من ذلك أن

(الكسائي وعاصم) يقرآن بإثبات الألف. ومعنى (رَاوِيهِ نَاصِرٌ) أي: ناصر لِمَا رواه إذ استبعده

جاهل فردّه، أي: ناصر لِمَا رواه بصحة روايته وقوة حجته. وقال ابن القاصح: وأشار بظاهر قوله (رَاوِيهِ نَاصِرٌ) إلى أن مَنْ قرأ بالألف نصر قراءته، لأن المصاحف اجتمعت على حذف الألف

فرسم ﴿مَلِكِ يَوْمِ الَّذِينَ﴾. قال الشاطبي في العقيلة:

.....وقيل بالحذف تَلِكِ يَوْمِ الَّذِينَ مقتصرًا

وقرأ الباقون وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة) بالقصر، أي: بحذف الألف ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾، وتذكر أن (المدّ ضدّه القصر)، (والإثبات ضدّه الحذف).

(استدراك صاحب اللآلئ): واعتمد في فهم مراده من إثبات الألف وحذفه لمن سواهما على اشتها القراءتين، وفيه قراءات شاذة ربما أوهم بعضها أنه المراد، والإيهام المذكور يندفع بما أشرت إليه، ولو قال:

وَمَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ مَدًّا نَمَا رَضِيَ

أو نحو ذلك لكان أوضح للمقصود.

س: وهل يجوز تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى؟

ج: قال السخاوي: وَأَمَّا مَنْ أَخَذَ يُفَضِّلُ بَيْنَ الْقَرَاءَتَيْنِ فَعَلَطَ، لأن القراءتين صحيحتان، والكل جائز. وقال أبو شامة والقراءتان صحيحتان ثابتان، وكلا اللفظين ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَلِكِ﴾ صفة لله تعالى، وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب - سبحانه وتعالى - بهما، فهما صفتان لله تعالى تبيّن وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك، وأنا أستحب القراءة بهما، هذه تارة، وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة، وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به.

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ لِـ قُنْبَلًا

بِحَيْثُ أَتَى

أتى الشاطبي بحرف الواو في قوله (وَعِنْدَ)، لأن (الواو) في اصطلاح الشاطبي للفصل بين قراءة وقراءة أخرى، حيث قال الشاطبي في المقدمة:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَعْلَا

فنجد أن الشاطبي بعد أن ذكر القراءات في كلمة ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾، أراد أن يبيّن

القراءات في كلمة ﴿مِرْطَ﴾ و﴿الْمِرْطَ﴾ فأتى بالواو الفاصلة. وقراءة (قنبل) في

كلمة ﴿مِرْطَ﴾ و﴿الْمِرْطَ﴾ بصريح السين (سراط) (السراط) (سراطي) (سراط) (سراطك).

س: ومن أين عُلِمَ أن (قُبلاً) يقرأ بالسين، ولم يذكر الشاطبي ذلك صريحاً؟
 ج: قال أبو شامة: ثم هذا أيضاً مما استغنى فيه باللفظ عن القيد، فكأنه قال بالسين،
 واعتمد على صورة الكتابة فلم يخف التباساً إذ يقرأ بالصاد. والخلاصة: علمنا قراءته (من
 اللفظ نفسه)، حيث أتى بالكلمة مرسومة بالسين مباشرة، ولذا استغنى عن أن يقول:

..... وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ بِالسِّينِ لِقُبْلًا

و(قنبل) يقرأ بالسين في جميع القرآن والدليل: (بِحَيْثُ أَتَى) أي كيف وقع وحيث أتى.
 قال أبو شامة: أي بحيث أتى المذكور، وهذا لفظ يفيد العموم، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ
 حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ﴾، ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾. والباء في (بِحَيْثُ) زائدة، ولو لم يقل
 (بِحَيْثُ أَتَى) لاقصر الحكم على ما في الفاتحة، وهكذا كل موضع يطلق فيه اللفظ يكون
 مخصوصاً بتلك السورة، كقوله في سورة البقرة:

وَحَقِّفْ كُوفَ يَكْذِبُونَ وَيَأْوُهُ

و كقوله في سورة الأنعام:

..... سَبِيلَ بَرْفَعِ خُذْ

و كقوله في سورة النحل:

..... وَفِي شُرَكَائِيَ الْخَلْفُ فِي الْهَمَزِ هَلْهَلًا

فإن كان الخلاف مطرداً في موضعين قال (معاً)، وإن كان في أكثر قال (جميعاً)، أو (كلاً) أو
 (حيث جاء)، ونحو ذلك، ولم يخرج عن هذا إلا حروف يسيرة كـ ﴿التَّوْرَةَ﴾ و﴿وَهَاتَانِ﴾
 ﴿وَكَايِن﴾. وقرأ لـ (قنبل) هذه الآيات:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ... ﴿٥﴾ الفاتحة.

﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ١١١﴾ آل عمران.

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَوِّتُ﴾ ﴿٧٤﴾ المؤمنون.

س: وما نوع اللام في قوله لـ (قُبلاً)؟

ج: قال أبو شامة: و (قُبلاً) منصوب، لأنه مفعول به لقوله (لـ)، وهذه اللام المنفردة هي
 فعل أمر من قوله: ولي هذا، هذا يليه، إذا جاء بعده، أي: أتبع قبلاً عند هاتين اللفظتين فقرأ
 قراءته فيهما بالسين في جميع القرآن، وقد بين ذلك.

س: ولماذا كرّر الشاطبي اللفظ بعينه في البيت بقوله (سراط) و(السراط)؟

ج: لو قال الشاطبي (وَعِنْدَ سِرَاطٍ لِقَبْلًا) لتوهم اختصاصه دون الآخر، ولو قال (وَعِنْدَ السَّرَاطِ لِقَبْلًا) لتوهم اختصاصه دون الآخر. قال أبو شامة: (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ): أي مجرداً عن لام التعريف ومتصلاً بها، ثم المجرد عن اللام قد يكون نكرة نحو: ﴿إِنِّي صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ البقرة. ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ آل عمران. ﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ مريم. وقد تكون معرفة بالإضافة نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة. ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الشورى. ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ الأنعام. فلهذا لم أقل إرادة المنكر والمعرف، ومثله في فرش حروف سورة البقرة:

وَكَسْرُ يُوُوبٍ وَالْبَيْوَاتِ يُضْمٌ عَن جَمِي جِلَّةٍ وَجَهَّأَ عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا
ومثله في فرش حروف سورة البقرة:

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ ذَوَاؤُنَا

بخلاف قوله في باب الهمز المفرد:

وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ

فإنه لم يأت مجرداً عن اللام إلا وهو نكرة.

(استدراك أبي شامة): ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة كما قال في باب الهمز المفرد:

وَوَالِآءٍ فِي يَنْبَرٍ وَفِي يَنْسٍ وَرِشَاهُمْ

والحكم عام في كل ما في القرآن من لفظ ﴿يَنْسٍ﴾ مجرداً من (الواو) و(الفاء) و(اللام)،

وفي ﴿وَيْسٍ﴾ بالواو، وفي ﴿فَيْسٍ﴾ بالفاء، وفي ﴿لَيْسٍ﴾ باللام، وإنما تبه على ما فيه لام التعريف دون المضاف لاتحاد لفظ اللام، وتعدد المضاف إليه. ولو أنه قال:

..... سراط بسين قبل كيف أقبلًا

وبالصاد باقيهم وزاياً أشهها.....

لتم له المقصود. قال السمين: وفي قوله: (لم أقل إرادة المنكر والمعرف) نظره، لأن الوارد مضافاً كله معرفة، إلا أن الشيخ يقول: إذا ورد قولهم: المعرف تبادر الذهن إلى ما عرف به (أل) فقط وهو غير مسلم، وقوله: (وتعدد المضاف إليه) يعني أن المضاف إليه اختلفت صوره

فتارة جاء ظاهراً نحو: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ وتارة مخاطباً نحو: ﴿صِرَاطَكَ﴾ وتارة متكلماً نحو:

﴿صِرَاطِي﴾ بخلاف لفظ (أل) فإنه لا يختلف. وأفرد الضمير في: (بِحَيْثُ أَتَى) وإن تقدمه لفظتان (سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ) اعتباراً بأنه لفظ واحد أتى معرفاً ومنكراً.
..... وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَاهَا لَدَى خَلْفٍ.....

أي: قرأ (خلف) كلمة ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ و﴿صِرَاطِكَ﴾ و﴿صِرَاطِي﴾ بإشمام الصاد

صوت الزاي في جميع القرآن أيضاً كيف وقع وحيث أتى. ومعنى (لَدَى خَلْفٍ): أي عنده، ومعنى عنده، أي في مذهبه وقراءته، ومنه قوله: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ يوسف. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينٌ﴾ غافر.

س: وما معنى الإشمام لغة مع بيان كيفيته في تلك الكلمات؟

ج: قال أبو شامة: والإشمام أصله من أشمته الطيب، أي: أوصلت إليه شيئاً يسيراً مما يتعلق به وهو الرائحة، والمعنى بهذا الإشمام: خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منهما حرفاً ليس بصاد ولا بزاي. وقال القاضي: وكيفية الإشمام هنا: أن تخلط لفظ الصاد بالزاي وتمزج أحد الحرفين بالآخر بحيث يتولد منهما حرفاً ليس بصاد ولا بزاي، ولكن يكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي كما يستفاد ذلك من معنى الإشمام، وقصارى القول في ذلك أن تنطق بالصاد كما ينطق العوام بالطاء.

اقرأ لـ (خلف) كلمة ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ في الآيات التالية:

﴿فَأَسْمَيْكَ بِالَّذِي أَوْحَىٰ إِلَيْكَ أَنك عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤٣) الزخرف.

﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤١) الحجر.

﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ (٢٤) الحج.

﴿وَأَلَيْنَهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (١١٧) وَهَدَيْتَهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (١١٨) الصافات.

س: بين بإيجاز أنواع الإشمام؟

ج: قال أبو شامة: والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة:

أحدهما: خلط حرف بحرف كما في: ﴿الصِّرَاطِ﴾ ﴿أَصْدَقُ﴾ ﴿بِمُصْطَفِرٍ﴾.

الثاني: خلط حركة بأخرى كما سيأتي في: ﴿قِيلَ﴾ ﴿وَعِضْنَ﴾ وأشباههما.

الثالث: كما يأتي في: ﴿تَأْمَنَّا﴾. الرابع: ضم الشفتين بعيد سكون الحرف، وهو الذي سيأتي في باب الوقف، وفي باب وقف (همزة وهشام)، وآخر باب الإدغام على ما سنبين ذلك ونوضح ما فيه من الإشكالات، ويجوز في قوله (وَالصَّادُ) النصب والرفع، والنصب هو المختار لأجل الأمر، وغلط من قال هنا الرفع أجود. ثم قال الشاطبي عن قراءة (خلاد):

..... وَأَشْمِمُ لِخِلَادِ الْأَوْلَى

قال أبو شامة: والمراد بالأول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة، أي أشمه وحده (خلاد) دون ما بقي في الفاتحة وفي جميع القرآن، وقراءة الباقيين بالصاد الخالصة، وعلم أن قراءة الباقيين بالصاد من قوله: (وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَمًا)، كأنه قال: والباقيون بالصاد، وأشمها زايًا (خلف). وهناك تبيه مهم ذكره الضباع هنا، ولكني أرجأت شرحه بالتفصيل في باب السكت ل (همزة).

عَلَيْهِمُ الْيَتِيمَ حَمَزَةً وَلَدَيْهِمُ
جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا

قال أبو شامة: والأولى أن يلفظ بالثلاثة في البيت - أي كلمات ﴿عَلَيْهِمُ﴾ ﴿الْيَتِيمَ﴾ ﴿لَدَيْهِمُ﴾ - مكسورات الهاء ليتبين قراءة الباقيين، وحذف واو العطف من ﴿الْيَتِيمَ﴾ ضرورة،

وسياتي له نظائر. وقال ابن القاصح: ويلفظ بـ ﴿لَدَيْهِمُ﴾ موصولة الميم للوزن.

- قرأ (همزة) كلمات ﴿عَلَيْهِمُ﴾ ﴿الْيَتِيمَ﴾ ﴿لَدَيْهِمُ﴾ في جميع القرآن بضم الهاء (وقفاً وموصلاً). أي: في حالتي وقفه ووصله إذا كان بعدها متحركاً وعلم ذلك مما بعده. وعلم أن الحكم السابق ل (همزة) حيث ورد في القرآن من قول الشاطبي (جميعاً)، أي: حيث وقعت هذه الكلمات الثلاث في جميع القرآن.

واقراً هذه الآيات بقراءة (همزة) مع الإشباع في المنفصل:

١- ﴿وَدَايَةَ عَلَيْهِمْ ظِلُّنَّهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا نَذِيلًا﴾ (١١) الإنسان.

٢- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ (٤٤) سبأ.

٣- ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ حِزْبٌ بِمَا لَدَيْهِمْ فِرْحُونٌ﴾ (٥٢) المؤمنون.

واقراً سورة الفاتحة ل (خلف) ثم ل (خلاد):

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٣﴾ مَلِكٌ يَوْمَ
 الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
 غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴿٥﴾ ونص الشاطبي على ضم الهاء (وقفاً وموصلاً)
 لئلاً يتوهم دخول الثلاثة في قوله في آخر الآيات (وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا) وقرأ الباقون
 بكسر الهاء إلا (الكسائي) فإنه يضمها وصلًا إذا كان بعد الميم ساكن كما سيأتي، وعلم
 الكسر للباقيين من لفظه في البيت حيث ذكرها الشاطبي بكسر الهاء.
 (استدراك أبي شامة وصاحب اللآلي والجمعري) قال أبو شامة: ولو قال (بضم
 الكسر) لبان ذلك، ولعله أراد به وسبق لسانه حالة الإملاء إلى قوله (بِضَمِّ الْهَاءِ)، وسيأتي في
 قوله:

وَيِ الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا.....

ما يوضح أن الخلاف في هذا الباب دائر بين (كسر الهاء وضمها)، ومن عاداته المحافظة على
 قيوده وإن كان موضع الخلاف مشهوراً، أو لا يحتمل غيره كقوله في سورة البقرة:

وَهَا هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مَهَا
 وَهَا هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا
 ثم قال:

..... وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ.....

مع كونه صرح بلفظي ﴿وَهُوَ﴾ ﴿وَهِيَ﴾. وقال صاحب اللآلي: واعتذر عنه بأنه
 اعتمد

على ما استقرّ وثبت من أن هذه الهاء لا تفتح لغة وليس بذلك، لأنه احترز فيما هذا سبيله،
 ألا
 تراه قال في سورة البقرة:

وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَأَبْيُوتٍ يُضَمُّ عَنْ

حِمَى جِلَّةٍ وَجَهَّاءَ عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا
 ولم يقل: (وبأبيوتٍ وأببيوتٍ يُضَمُّ عَنْ...)، ومثله في القصيد كثير، ولو قال ها هنا
 (بضم الكسر) لم يلزمه شيء، ولو جاءت روايه بالكسر ملفوظاً بها لم يلزمه شيء أيضاً.

وقال الجمعري: ولو سبق في الإملاء لاستدرك في الإقراء، ولو قال (بضم الكسر) لرفع
 وهم من لم يفهم مراده، وهذه من مسائل هاء الكناية فأولى به بابها. قال أبو شامة: وهذه

الكلمات الثلاث ليس منها في الفاتحة إلا ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأدرج معها ﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾

﴿لاشتراكهن في الحكم، وهذا يفعله كثيراً حيث يسمح النظم به كقوله في سورة البقرة:

وَقِيلَ وَغِيصَ نُمَّ جِيءَ يُشِمُّهَا لَدَى كَسْرِهَا صَمًّا رِجَالٍ لِسَكْمَلًا

وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسَيْقٍ كَمَا رَسَا وَسِيءٌ وَسَيِّتٌ كَانَ رَأْوِيهِ أَلْبَلَا

وتركه حيث يتعذر عليه فيذكر كل واحد في سورتته، كقوله في سورة الأحزاب:

يَمَّا يَعْمَلُونَ أَثْنَانِ عَنَ وَلَدِ الْعَلَاءِ وَقُلْ.....

ثم قال في سورة الفتح:

يَمَّا يَعْمَلُونَ حَاسِحٌ.....

وقال الشاطبي في سورة البقرة:

وَفَتَحْنَاكَ سَيْنَ أَلْسِنِهِ أَصْلُ رَضَى دَنَا.....

ثم ذكر في الأنفال الذي في سورة القتال:

وَأَكْسَرُوا لِسْفًا..... سَبَّةَ السَّلْمِ وَأَكْسَرِ فِي الْقِتَالِ فُطِبَ صِلَا

وقد ضم (هزة) فيما سياتي ﴿لِأَهْلِهِ أَمَكُونًا﴾ طه والقصص، وضم (حفص) ﴿عَلَيْهِ

اللَّهُ﴾ في الفتح، ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ﴾ الكهف. والضم: الأصل في الكل.

(ميم الجمع): قال الشيخ/عطية قابل نصر: هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين

حقيقة أو تنزيلاً، مثل: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ و﴿مِنْهُمْ أُمَّتُونَ﴾، وخرج بالزائدة الميم الأصلية

مثل: ﴿كَمْ﴾، ﴿وَلِيَحْكُرْ﴾، وبالذالة على جمع المذكورين مثل: ﴿وَأَيُّنَهُمَا﴾، لأن

(هما) ضمير تنية، وأما قولنا حقيقة أو تنزيلاً فيدخل فيها مثل: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، فإنها دالة

على الجمع حقيقة، وتنزيلاً مثل قوله تعالى في يونس: ﴿عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ

أَنْ يَقْبِضَهُمْ﴾، فإن الضمير في ﴿وَمَلَئِهِمْ﴾ يعود على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ وحده وجمع.

وتكون (ميم الجمع) مسبوقه بأحد حروف ثلاثة وهي: ١- (الهاء) مثل: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾

٢- (التاء) مثل: ﴿كُنْتُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾.

٣- (كاف الخطاب) مثل: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ولا بد أن تقول (كاف الخطاب). قال الميهمي:

وميم جمع بعدهاء كاف والتاء فقط خذه بفهم صافي

وقال الشاطبي عن مذهب (ابن كثير) في (ميم الجَمْع):

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكِ دِرَاكًا.....

قال أبو شامة: تبَّه على أن أصل (ميم الجمع) أن تكون مضمومة، والمراد بوصل ضمها إشباعه فيتولد منه واوًا، وكلاهما لغة فصيحة، وقد كثر مجيئها في الشعر وغيره، والفائدة من قوله (قَبْلَ مُحَرِّكِ) ليحترز مما بعده ساكن، وسيأتي حكمه، وبقي عليه شرط آخر وهو أن لا يتصل بميم الجمع ضمير، فإنه إن اتصل بها ضمير وصلت لجميع القراء، وهي اللغة الفصيحة حينئذ، وعليها جاء الرسم. ﴿وَأَذْبُرِيكُمُوهُمْ﴾، ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾، ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُوهًا﴾، ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾، ﴿أَخْتَمْتُمُوهُمْ﴾، ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾، ﴿وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، ﴿تَقْفَلْتُمُوهُمْ﴾.

قرأ مدلول (دِرَاكًا) وهو (ابن كثير) بصلة ميم الجمع بواو لفظية حال الوصل فقط حيث وقعت

قبل محرّك بمقدار حركتين، وأما وقفًا فقرأ بسكون ميم الجمع كالجماعة.

قال أبو شامة: ومعنى (دِرَاكًا) أي: متابعة، أي: صله تابعاً لِمَا نَقَلَ، يقال: دارك الرجل صوبه أي: تابعه. وقرأ هذه الآيات لـ (ابن كثير) ولا تنس قصر المنفصل وتوسط المتصل:

١- ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شُدَادًا﴾ ﴿١٢﴾ النبا.

٢- ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ ﴿٣٧﴾ النبا.

٣- ﴿فَنَكِهِينَ يَمَاءَ أُمَّهُنَّ رِيحُهُمْ وَوَقَّهَهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ ﴿١٨﴾ الطور.

٤- ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ

يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿١٠﴾ الروم

٥- ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ

أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهِدُونَ﴾ ﴿٨٤﴾ البقرة. قال الجعبري: فإن قيل: لم يتبَّه الناظم على أن الخلاف في الوصل فقط؟ قلت: بلى، لأنه شرط للعللة بأن يكون بعدها متحرّك، والشرط في

الوقف معدوم فينتفي المشروط. ثم قال الشاطبي عن مذهب (قالون) في (ميم الجَمْع):

..... وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا

قرأ (قالون) بصلة (ميم الجمع) بواو لفظية حال الوصل فقط، و(قالون) له وجه آخر وهو سكون (ميم الجمع) كـ (حفص)، وأما وفقاً فقرأ بسكون ميم الجمع كالجماعة. قال ابن القاصح: وحكى مكى الخلاف مرتباً: الإسكان لأبي نسيط، والصلة للحلواني. وقرأ (قالون) بقصر أو توسط المنفصل مع توسط المتصل قولاً واحداً وقرأ لـ (قالون):

١ - بقصر المنفصل وسكون ميم الجمع في قوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ يونس.

٢ - بقصر المنفصل وصلة ميم الجمع في قوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ الأنعام.

٣ - بتوسط المنفصل وسكون ميم الجمع في قوله:

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ﴾ الكهف، فصلت.

٤ - اقرأ بتوسط المنفصل وصلة ميم الجمع الآية السابقة، وانتبه لـ (ميم الجمع) التي بعدها

همزة قطع ﴿إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ﴾ حيث تمّ بمقدار أربع حركات.

واقراء لـ (قالون) بالأوجه الأربعة السابقة في الآيات التالية:

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَقِفُونَ مَتَىٰ إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ

فَاسِقُونَ ﴿٩٧﴾ المائدة

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ

الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ البقرة.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ءَاتَقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾

لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْاَيْمَانَ فَكَفَرْتُهُ إِطْعَامُ

عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ

فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةٌ اَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ءَاحْفَظُوا اَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ

لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ المائدة.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ صَرِيحُونَ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْتُمْ مَّصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا

مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهْدَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ ﴿١٠٦﴾ المائدة.

تبيه: الجيم من (جَلَّ) ليست رمزاً لـ (ورش) في قوله: (وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا) لقول السخاوي: لأنه - أي الشاطبي - لا يأتي برمز مع اسم صريح. قلت: أي: لا يجمع الشاطبي الاسم الصريح مع الرمز إلا في حالات معينة، وقد ذكرناها في المقدمة فراجعها. قال السخاوي: ومعنى (جَلًّا): أي كُشِفَ، لأنه تَبَّه بالتخيير على ثبوت القراءتين. وقال أبو شامة: لأنه تَبَّه بتخييره بين مثل قراءة (ابن كثير)، وقراءة الجماعة على صحة القراءتين وثبوتهما، فروي عن (قالون) الوجهان: الوصل وتركه. ومذهب (ورش) في (ميم الجمع) كالتالي

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلْهَا لَوْرُشِهِمْ

قرأ (ورش) بصلة ضم ميم الجمع حال الوصل فقط بمقدار (ست حركات إذا أتى بعدها همزة قطع فقط) وهي - أي همزة القطع - التي تثبت في الوصل والبدء، وأما وقفاً فقرأ (ورش) بسكون ميم الجمع كالجماعة، ويعود الضمير في قوله (صِلْهَا) على (ميم الجمع).

واقراً هذه الآيات لـ (ورش):

١- ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾ الملك.

٢- ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾﴾ الدخان.

٣- ﴿مَا خَلَقْنَاكُمْ وَلَا بَعَثْنَاكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً .. ﴿٢٨﴾﴾ لقمان.

٤- ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ

٥- ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيهِ يَدْمِرُ كَذِبًا قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ يوسف.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَها لِرِوْشِهِمْ

كان يلزمه أن يذكر مع (ورش) (ابن كثير) و(قالون) لئلا يظن أن هذا الموضع مختص
بـ (ورش) كما قال في باب الإمالة:

رَمَى صُحْبَةً.....

ولو قال:

ومن قبل همز القطع وافق ورشهم

لحصل الغرض. قال الجعبري: فإن قيل: أفراد (ورش) يوهم التخصيص؟ قلت: لا توهم
مع معرفة قاعدته وهو أنه يذكر صاحب الأصل أولاً ثم يفرد الموافق، فإن أعاده معه أو صرح
بالموافقة أو نوعه كان أوضح نحو قوله في فرش حروف سورة الصافات:

وَصَفَاوَزَجْرًا ذِكْرًا اذْغَمَ حَمَزَةً وَذَرَوْا بِإِلَاءِ رَوْمٍ بِهَا التَّافِتُقْلًا
ونحو قوله في باب هاء الكناية:

وَفِيهِ مَهْكَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

ونحو قوله في باب الإمالة:

وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلَّ رَانَ وَأَصْحَبٌ مَعْدَلًا

ولو قال كما قيل (ومن قبل همز القطع وافق ورشهم) لم يُعلم أوافق الأقرب على
التخيير أم الأبعد على الصلة. وقال السمين: الأصل في الباب (ابن كثير) وهو المحدث
عنه وهو جازم بذلك، بخلاف (قالون) فإن له خلافاً، فرجع الموافقة لصاحب الأصل الذي
لا خلاف عنه أولى. وحكم (ميم الجَمْع) في قراءة الباقيين في قول الشاطبي:

وَأَسْكَنْهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لَتَكُمْلًا

يعود الضمير في قوله (وَأَسْكَنْهَا) على (ميم الجَمْع). أي قرأ الباقون بسكون (ميم
الجَمْع) كـ (حفص). وأجمع الكل على إسكانها وفقاً. قال أبو شامة: وإنما بيّن
قراءة الباقيين أنها بالإسكان لئلا يظن أنها بترك الصلة، ولا يلزم من ترك الصلة
الإسكان، إذ ربما تبقى الميم مضمومة من غير صلة كما يفعل في (هاء الكناية) وهو المعبر
عنه ثم بالقصر، وسيأتي. وقال صاحب اللآلئ: وتعيّن ذلك لأنه لم يتقدّم عليها ما يدل
على الإسكان للباقيين، لأن الذي يدلّ على الإسكان إنما هو التحريك غير المقيد، فلم
يتقدّم ذلك، وإنما تقدّم التقييد بصلة الضم، والذي يفهم منه للباقيين إنما هو ترك صلة

الضم، ولمّا لم يكن الأمر كذلك بيّن قراءة الباقيّن بالتقييد، ولأجل ما أشرت إليه لم تحل عبارته بالتخيير لـ (قالون) من إلباس، ويعتذر عنه باشتهاار الإسكان في قراءته. قال السخاوي: والمراد بقوله (بَعْدُ لَتَكْمَلًا): أي: ليكمل وجوهها، فأشار إلى كمال وجوه القراءة.

وقال أبو شامة: وقوله (بَعْدُ لَتَكْمَلًا): أي الذين بقوا في ذكري بعد ذكر من وصل، أي: أعلمتك بقراءة الباقيّن بعد ما ذكرت قراءة الواصليّن لتكمل وجوه القراءة في ميم الجمع.

وقال السمين: أعلمتك بما ذكرت لك لتكمل أنت لتصير كاملاً في هذا العلم.

(استدراك أبي شامة): وقد وافق من وصلها على ترك الصلة في الوقف، وكذا في (هاء الكناية)، ولم ينبه الناظم على ذلك في البايين.

قلت: نبه على ذلك، والأصل في الوقف السكون. ثم قال الشاطبي:

وَمِنْ ذُونٍ وَصَلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ.....

قال أبو شامة: ذكر في هذا البيت حكم ميم الجمع إذا لقيها ساكن، ولا يقع ذلك الساكن في القرآن إلا بعد همزة الوصل، فقال: (ضَمُّهَا) من غير صلة لكل القراء نحو: ﴿مَنْهُمْ﴾ **الْمُؤْمِنُونَ** و**أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ** ﴿آل عمران﴾. و(ضَمُّهَا) فعل أمر، وفي نسخة (ضَمُّهَا).

..... وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ قَتَى الْعَلَاءِ.....

مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا.....

قال أبو شامة: إن وقع قبل الميم التي قبل الساكن هاء، كسر (أبو عمرو) الميم إتباعاً للهاء، لأن الهاء مكسورة، وبقي الباقيون على ضم الميم، ثم ذكر شرط كسر الميم فقال:

..... مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا.....

أي إذا كان قبل الهاء كسر نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ البقرة، أو ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ البقرة. وقرأ هذه الآيات لـ (قتى العلاء):

١- ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ...﴾ (١٣) البقرة.

٢- ﴿وَنَقَطَعْتَ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (٣١) البقرة.

٣- ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (١٤١) البقرة.

وقال الناظم (مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ أَلْهَا أَوْ أَلْيَاءِ سَاكِنًا) كما قال ابن القاصح: وفيه إشارة إلى اشتراط مجاورة الكسرة للهاء، فلو حال بين الكسر والهاء ساكن لا يكسره، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ واحترز بقوله: (أَوْ أَلْيَاءِ سَاكِنًا) من المتحرك نحو: ﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ هود.

ومذهب (حمزة والكسائي) في نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ كالتالي:
 وفي الوصل كسر الهاء بالضم شَمْلًا
 كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ
 قال أبو شامة: (شَمْلًا) الشين رمز (حمزة والكسائي)، قرأ بضم الهاء والميم وصلًا على الأصل في الميم، والإتباع في الهاء. وقرأ هذه الآيات لـ (حمزة والكسائي):

﴿وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثَلَّثُ ۝٦﴾ الرعد.

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجُرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْذَّمَ ... ۝١٣٣﴾ الأعراف.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۝١٣٣﴾ البقرة.

قال السخاوي: ومعنى (شَمْلًا): أي أسرع، لأنه أخف وأسرع لفظًا. وقال أبو شامة: ومعنى (شَمْلًا) أسرع، أي أتى بالضم في عجل، جعل الكسر آتياً بالضم تجوزاً واتساعاً، وإن كانا لا يجتمعان، ووجهه: توافق معنى القراءتين وصحتهما وحلول كل واحد منهما في محل الآخر.

وقال شعلة: وقال (وفي الوصل) لأنهما - أي (حمزة والكسائي) - حال الوقف يكسران الهاء. ولا يستثنى من هذا إلا الكلمات الثلاث المتقدم ذكرها لـ (حمزة)، حيث قرأ (حمزة)

بضم الهاء وقفًا وصلًا فيها، وهي كلمات ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ﴿إِلَيْهِمْ﴾، ﴿لَدَيْهِمْ﴾.

س: ولماذا بدأ الشاطبي بذكر ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ثم ثنى بـ ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾؟

ج: قال أبو شامة: مثل ما قبل (الهاء فيه كسر) بقوله: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، ومثل ما قبله (ياء ساكنة) بقوله ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾. وقال شعلة: هذا من باب اللف: (مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ أَلْهَا)

نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، (أَوِ الْيَاءِ سَاكِنًا) نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ كقوله: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَشْكُرُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ القصص.

قال أبو شامة: و(ما) في (كَمَا) زائدة. والحرف الذي عناه الشاطبي بقوله:

..... وَقَفَ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا

يعني في (الماء)، لأن ضمها في قراءة (همزة والكسائي) كان إبتاعاً لضم الميم لا مجرد كون الضم هو الأصل، فإنهما لم يضمّا الماء في نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ قَرَضٌ﴾، ولا ضم (الكسائي) نحو: ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾، وإذا كان ضم الماء إبتاعاً للميم، ففي الوقف ساكنت الميم، فلم يبق إبتاعاً، فعاودا كسر الماء، ولا يستثنى من هذا إلا الكلمات الثلاث المتقدم ذكرها - ل (همزة) وهي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿إِلَيْهِمْ﴾ ﴿لَدَيْهِمْ﴾ - فإن (همزة) يضم الماء فيها وقفاً ووصلاً، فلا يؤثر الوقف في مذهبه شيئاً في نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ إلا سكون الميم فقط.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة: وكان ينبغي للناظم أن يبيّن على سكون الميم وقفاً كما نبّه على كسر الماء، ولكنه أهمله لوضوحه. قال الجعبري: قوله: وكان ينبغي.... إلخ لا حاجة إليه، لأن الناظم لم يهمل ذلك، بل بيّنه في قوله:

..... وَأَسْكَنَهَا الْبِاقُونَ بَعْدَ لِتَكْمَلًا

لأنه دلّ على أن أصلها السكون وصلّاً ووقفاً، وإنما عارض له التغيير من الصلة والكسر والضم وصلّاً. قلت: وقال الشاطبي (في باب الوقف على أواخر الكلم):

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوَقْفِ عَنِ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً

وقال صاحب اللآلي: لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن، وهذا أمر معلوم فلا يحتاج إلى التنبيه عليه، بخلاف ما فيه لبس وهو حركة (الماء) فنبّه عليه. قال أبو شامة: والمراد بقوله (مُكْمَلًا): أي: قَفَ (مُكْمَلًا) وجوه القراءة في ميم الجمع. وقال الجعبري: قوله (مُكْمَلًا): أي كمال النظر في تخصيص العام وإن تأخر، وتعرض لها في التيسير، لأنه لم ينص على الحاليين عند ذكرها بخلاف الناظم. وقال السمين: قوله (مُكْمَلًا): أي مكملًا بمعرفة ذلك والإحاطة به.

استدراك أبي شامة والجبيري على قول الشاطبي:

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

..... كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْـ قِتَالُ

قال أبو شامة: وقوله (وَفِي الْوَصْلِ) لم يكن إليه حاجة، فإن الكلام فيه، فكان ينبغي أن ينبه على أنه شرط في ضم الميم كما أنه شرط في ضم الهاء، وإلا فإتيانه به هنا يوهم أنه شرط في ضم الهاء فقط، وليس كذلك، وكان ينبغي عنه أيضاً قوله بعد ذلك:

..... وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا

وقال الجبيري: ذكر الوصل لهما زيادة إيضاح، وإلا فهو معلوم مما بعده. وقال السمين: أما قوله: (وَفِي الْوَصْلِ) لم يكن إليه حاجة فإن الكلام فيه) فليس بصحيح، لأن قوله:

..... وَمِنْ دُونِ وَصْلِ ضَمِّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ

يستلزم الوصل، ولكن إنما ذكره ليقابل به قوله:

..... وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا

ونسبته إلى التوكيد لقوله: (وَقِفْ) أولى من نسبته إلى قوله: (وَفِي الْوَصْلِ).

أسئلة حول سورة (أم القرآن)

س: ما القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿ تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ ﴾ ﴿ صِرَاطٌ ﴾ ﴿ وَالصِّرَاطُ ﴾ ؟

- ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ ﴿ لَدَيْهِمْ ﴾ إذا كان بعدها متحرك.

- (ميم الجَمْع) قبل محرك - (ميم الجَمْع) إذا لقيها ساكن.

- (ميم الجَمْع) إذا اتصل بها ضمير.

س: وضح مذهب (القراء السبعة) في نحو: ﴿ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ ﴿ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ﴾ ؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(الإدغام الكبير)

وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقَطْبَهُ	أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا
فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا	سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعُولًا
وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا	فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلَا
كَ— يَعْلَمُ مَا فِيهِ هُنْدَى وَطَبِيعٌ عَلَى	قُلُوبِهِمْ وَالْعَمَوُ وَأَمْرٌ تَمَثَّلَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ	أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينَهُ أَوْ مُثْقَلًا
كَكْتُ ثُرَابًا أَلَتْ تَكْرَهُ وَسِعٌ	عَلَيْهِ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَتُ مُثْلَا
وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كَفْرُهُ	إِذِ الثُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا
وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ	تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلَا
كَ يَبْتِغِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَذِبًا	وَيَحْتَلُّ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا
وَيَقَوْمٍ مَا لِي ثُمَّ يَا قَوْمٍ مِنْ بِلَا	خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أَرْسِلَا
وَإِظْهَارٍ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِكُونِهِ	قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَتَبَّلَا
يَاذْغَامٍ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ	بِإِغْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لِاعْتَلَى
فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا	وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَارِئِ ابْدِلَا
وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهَوٍ وَمَنْ	فَأَذْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا

وَبَاتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوُهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلًا

وَقَبْلَ بَيِّنَ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ اصْطِلَاحًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

(الإدغام الكبير)

قال أبو شامة: الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، ومنه: أدغمت اللحم في فم الفرس إذا أدخلته فيه، وأدغمت رأس الفرس في اللحم كذلك. واصطلاحاً كما قال الضياع: النطق بالحرفين حرفاً واحداً كالثاني مشدداً. قال أبو شامة: وسُمِّيَ بالإدغام لِمَا أدخل أحد الحرفين في الآخر على سبيل التقريب ونبأ اللسان عنهما نبوة واحدة سُمِّيَ إدغاماً، وأصل الكلمة من الخفاء، ومنه الأدغم من الخيل وهو الذي خفي سواده، فالحرف المدغم يخفي ولا يتبين، ويقال: أدغم وأدغم بوزن أفعل واقتعل، وإنما فعلت العرب ذلك طلباً للخفة لِمَا ثقل التقاء الحرفين المتجانسين والمتقاربين على ألسنتهم، ويكون في بعض المواضع واجباً، وفي بعضها جائزاً، وفي بعضها ممتنعاً، على تفصيل معروف عند علماء العربية، وأما الإدغام في مذاهب القراء فيتنقسم إلى صغير وكبير:

فالصغير ما اختلف في إدغامه من الحروف السواكن، ولا يكون إلا في المتقاربين، وهو الذي سيأتي ذكره بعد وقف (همزة وهشام على الهمز) إلى أوّل باب الإمالة، وهو في تسعة أحرف يجمعها قولك (ذل ثرب دفنت)، وكل المصنّفين في علم القراءات يذكرونه، وأما

الإدغام

الكبير فحذفه جماعة من المصنّفين كصاحب العنوان، ومكي، والمهدوي، ومنهم من فرشه على ترتيب السور، وهو يكون في المثليين والمتقاربين - والمتجانسين كذلك - من الحروف المتحركة، وسُمِّيَ بالإدغام الكبير لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، ولشموله نوعي المثليين والمتقاربين. قال القاضي: وسبب الإدغام وشرطه: التماثل والتقارب والتجانس. وقال أبو شامة: وشرطه: التقاء المدغم بالمدغم فيه خطأ، وأن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إذا كان الإدغام في كلمة، وموانعه ستأتي مفصّلة في النظم، ثم إن كان الحرف المدغم متحركاً سُمِّيَ الإدغام كبيراً، وإن كان ساكناً سُمِّيَ صغيراً، وكل منهما ينقسم إلى مثليين وغيره، وسيأتي كل ذلك مفصّلاً.

وَدُوْنُكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيْرَ وَقَطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا
 قَالَ السِّخَاوِيُّ: (وَدُوْنُكَ) إِغْرَاءٌ، نَبَّهَ بِهِ عَلَى صِحَّةِ الْإِدْغَامِ وَثُبُوْتِهِ وَحُسْنِ مَوْقِعِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ،
 وَعَلَى اطَّرَاحِ قَوْلِ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَمَا ظَنَنْتُكَ بِمَا مَدَّارُهُ عَلَى (أَبِي عَمْرٍو) وَهُوَ الْإِمَامُ الْقُدُوَّةُ، وَهُوَ
 مَنْقُولٌ عَنِ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ (أَبَا عَمْرٍو) إِلَّا أَنَّهُ انْتَهَى إِلَيْهِ، وَقَرَأَ بِجَمْعِهِ، وَاشْتَهَرَ بِهِ، فَسَبَّ
 إِلَيْهِ، فَصَارَ قَطْبًا لَهُ لِيَدُوْرٍ عَلَيْهِ كَقَطْبِ الرَّحَى. قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: الْإِدْغَامُ كَلَامُ
 الْعَرَبِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى السُّنْتِهِمْ وَلَا يَحْسُنُوْنَ غَيْرَهُ. وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: (وَدُوْنُكَ) مِنْ أَلْفَاظِ
 الْإِغْرَاءِ، يُقَالُ: (دُوْنُكَ) كَذَا أَيْ خَذَهُ، وَقَطَبَ كُلَّ شَيْءٍ مَلَكَهْ، وَهُوَ مَا يَقُوْمُ بِهِ، وَقَطَبَ
 الْقَوْمَ سَيَدَهُمُ الَّذِي يَدُوْرُ عَلَيْهِ أَمْرُهُمْ، وَالرَّوَا فِي (وَقَطْبُهُ) لِلْحَالِ أَوْ لِلْإِسْتِنَافِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ
 جُمْلَةً أُخْرَى فَقَالَ: (فِيهِ تَحْفَلًا) أَيْ فِي (أَبِي عَمْرٍو) اجْتَمَعَ (الْإِدْغَامَ الْكَبِيْرَ)، يُقَالُ: تَحْفَلُ
 الْمَجْلِسُ، وَتَحْفَلُ اللَّبْنُ فِي الضَّرْعِ، وَتَحْفَلُ الْوَادِي، إِذَا امْتَلَأَ بِالْمَاءِ، أَيْ تَحْفَلُ (أَبُو عَمْرٍو) فِي أَمْرِ
 الْإِدْغَامِ مِنْ جَمْعِ حُرُوْفِهِ، وَنَقْلِهِ، وَالِاحْتِجَاجَ لَهُ، وَالْقِرَاءَةَ بِهِ، يُقَالُ: احْتَفَلْتُ لِكَذَا أَوْ بِكَذَا أَوْ
 فِي كَذَا، وَتَحْفَلُ بِمَعْنَاهُ مِثْلُ: اِكْتَسَبَ وَتَكَسَّبَ، أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ مَدَّارَ الْإِدْغَامِ عَلَى (أَبِي عَمْرٍو)،
 فَمَنْهُ أَحْذُ، وَإِلَيْهِ أَسْنَدُ، وَعَنْهُ اشْتَهَرَ مِنْ بَيْنِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ. وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ الشَّاطِبِيُّ يَقْرَأُ
 بِهِ مِنْ طَرِيقِ (السُّوسِيِّ)، وَلَمْ يُوَافِقْ (أَبَا عَمْرٍو) فِي الْمَشْهُورِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ (الْإِدْغَامِ
 الْكَبِيْرِ) سِوَى (حَمَزَةٍ) فِي إِدْغَامِ ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾، ﴿وَالصَّنْفَتِ صَفًّا﴾ ١ ﴿فَالرَّجَزِ زَجْرًا﴾
 ٢ ﴿فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا فِي سُورَتِهَا. وَخِلَاصَةُ مَعْنَى الْبَيْتِ: خَذَ الْإِدْغَامُ
 الْكَبِيْرَ، وَالْحَالُ أَنَّ قَطْبَهُ الَّذِي يَدُوْرُ أَمْرُهُ عَلَيْهِ، وَاهْتَمَّ بِشَأْنِهِ مِنْ ضَبْطِ حُرُوْفِهِ، وَنَقْلِهِ،
 وَالِاحْتِجَاجَ لَهُ، وَقَرَأَ وَأَقْرَأَ بِهِ، هُوَ (أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ).

قَالَ الصَّبَّاحُ: الْمَأْخُوْذُ بِهِ الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ مِنْ طَرِيقِ النِّظْمِ وَأَصْلُهُ، أَنَّ هَذَا الْإِدْغَامَ خَاصٌ
 بِرِوَايَةِ (السُّوسِيِّ)، وَإِنْ كَانَ النِّظْمُ يَفْهَمُ أَنَّهُ عَامٌ لـ (أَبِي عَمْرٍو) مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ، وَإِنَّمَا
 خَصَّوْا (السُّوسِيَّ) بِهِ عَمَلًا بِقَوْلِ السِّخَاوِيِّ فِي آخِرِ بَابِ الْإِدْغَامِ مِنْ شَرْحِهِ: وَكَانَ أَبُو
 الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ يَقْرَأُ بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيْرِ مِنْ طَرِيقِ (السُّوسِيِّ) لِأَنَّهُ كَذَا قَرَأَ. قَالَ الْجَمْزُورِيُّ
 بَعْدَ ذِكْرِهِ لِبَيْتِ الشَّاطِبِيِّ السَّابِقِ:

وَدُوْنُكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيْرَ وَقَطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا
 وَلَكِنْ رَاوِيهِ لَنَا عَنْهُ صَالِحٌ وَعَنْهُ رَوَى الدُّورِيُّ الْإِظْهَارَ مَكْمَلًا

وقال صاحب إتحاف البرية: (والإدغام بالسوسي خص). وقال ابن القاصح: ثم إن الناظم اعتمد على القاعدة المصطلح عليها غالباً وهي: (أن الإدغام يمتنع مع التحقيق).

(المثلان في كلمة واحدة)

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

قال أبو شامة: الأولى أن يقرأ ﴿مَنَسِكُكُمْ﴾ في هذا البيت من غير إدغام، لأنه إن قرىء مدغمًا لزم ضم الميم وصلتها بواو، وليست قراءة (أبي عمرو) ولا غيره هكذا، نعم يجوز من حيث اللغة، فلهذا نقول: إن اضطررنا إليه جاز ارتكابه كقوله فيما بعد (وَطَبِعَ

عَلَى قُلُوبِهِمْ) لأن البيت لا يتزن إلا بالصلة، وأما ﴿سَلَكَكُمْ﴾ فلا يستقيم التلظظ به في البيت إلا مدغمًا ساكن الميم. وقال ابن القاصح: (فَفِي كَلِمَةٍ) تقرأ في البيت بسكون اللام،

و﴿مَنَسِكُكُمْ﴾ بإظهار الكاف مع إسكان الميم، وبالإدغام مع صلة الميم ﴿

سَلَكَكُمْ﴾ بالإدغام وسكون الميم للوزن.

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

أراد قوله ﴿مَنَسِكُكُمْ﴾ في البقرة، و﴿سَلَكَكُمْ﴾ في المدثر، أي لم يأت الإدغام من (السوسي) في حرفين في كلمة واحدة إلا في هذين الموضعين.

(استدراك أبي شامة): ويرد عليه نحو: ﴿يَرزُقُكُمْ﴾ كما سيأتي في أوّل الباب الآتي، فإنه أدغم ذلك وشبهه وجميعه من باب (الإدغام الكبير) في كلمة واحدة، وإنما خصص هذين من باب التقاء المثليين في كلمة واحدة، وما أوردناه هو من باب المتقارين، وإنما ورد عليه من جهة أنه لم يقيد بالمثليين بل قال:

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

ولم يتقدّم قبل هذا البيت سوى أنه حصّنا على (الإدغام الكبير)، ولم يعرفنا ما هو، ووقع لي أنه لو قال عوض البيت السابق:

أَبُو عَمْرٍو الْبُصْرِيُّ يَدْغَمُ إِنْ تَحَرَ رَكَا وَالتَّقَى الْمَثَلَانِ فِي الثَّانِي الْأَوَّلَا

لكان شرحاً للإدغام الكبير الواقع في المثليين، ويأتي قوله:

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

بعد تمهيد قاعدته. قال السمين: والعجيب كيف أورد عليه ذلك مع أفراد المصنف لكل نوع باباً. وقال أبو شامة: واعلم أن (الإدغام الكبير) ضربان، أحدهما إدغام حرف في

مثله وهو الذي ذكره في جميع هذا الباب، والآخر إدغام حرف في مقاربه وسيأتي في الباب الآخر، وشرطهما معاً أن يكونا متحركين، فإن سكن أول المثليين وجب له إدغام الكل بشرط أن لا يكون حرف مدّ ولين، ثم الحرف الذي يدغم في مثله لا يخلو هو والذي يدغم فيه إما أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين، فإن التقيا في كلمة لم يدغم إلا في هاتين الكلمتين المذكورتين في هذا البيت: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ في البقرة، و﴿سَلَكَكُمْ﴾ في سورة المدثر. ثم قال:

..... وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعُولًا

أي على إدغامه أو لا معول عليه بإدغام، وباقي الباب نحو: ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾ ﴿أَتَعِدَانِي﴾ ﴿وَجُوهَهُمْ﴾ ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿جَاهَهُمْ﴾ - فلم يعول (السوسي) على إدغامه، وإنما أظهره قولاً واحداً كـ (حفص). وقد أدغم (أبو عمرو) وغيره مواضع ستأتي في سورها مثل: ﴿مَكِّي﴾ الكهف، ﴿تَأْمُرُونِي﴾ الزمر، ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ الأنعام. وقال صاحب اللآلي: فإن قيل: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ اسمان، ﴿سَلَكَكُمْ﴾ فعل واسم فكيف جعل كل واحد منهما كلمة واحدة؟ قيل: لَمَّا كان الثاني من كل واحد منهما ضميراً

متصلاً لا ينفصل عما قبله اختلط به وصار معه كالكلمة الواحدة.

وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلًا

قال أبو شامة: أي: وما وجد من هذا القبيل وهو التقاء مثليين في كلمتين، ويلزم من ذلك أن يكون أحدهما آخر كلمة، والآخر أول كلمة بعدها، فلا بد من إدغام الأول في الثاني، إلا ما سيأتي استثناءه مما أجمع عليه، أو اختلف فيه، وشرطهما أن يتحركا، فإن سكن الأول أدغم للحميم، وإن سكن الثاني فلا إدغام للجميع، مثال الأول: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ ومثال الثاني: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾، ﴿الصَّلَاةَ اتَّخَذُوا﴾، ثم هذا الإدغام في المثليين من كلمتين يأتي في القرآن في (سبعة عشر حرفاً)، لأن عشرة من باقي الحروف لم يلتق منها مثلاً متحركان في القرآن وهي:

- | | | |
|-----------|-------------------|-------------------|
| ١- الجيم. | ٢- الخاء المعجمة. | ٣- الدال. |
| ٤- الذال. | ٥- الزاي. | ٦- الشين المعجمة. |
| ٧- الصاد. | ٨- الضاد. | ٩- الطاء. |

١٠- الظاء. وأما الألف فلا يتأتى إدغامها لأنها لا تزال ساكنة. وأما الهمزتان إذا اتفتقا ف (أبو عمرو) يسقط الأولى إن اتفتقا، ويسهل الثانية أو يبدلها أو الاثنان معاً إن اختلفتا على ما سيأتي بيانه في الأنواع الخمسة في الهمزتين من كلمتين حال اختلافهما فلا إدغام فيها، وأما الحروف التي تدغم في مقاربتها ف (سنة عشر حرفاً) ستأتي في الباب الآتي.

تعبية: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ ﴿وَأَنَا لَكُمُ﴾ فإن المثليين والمتقاربيين التقيا لفظاً لا خطأ ولا إدغام محافظة على حركة النون، ولهذا تعمد بألف في الوقف فتصير ﴿أَنَا﴾، ومما يدغم آخر سورة الرعد وإبراهيم إذا وصلا بالنسبة عند من يرى ذلك، وقد ذكر فيه خلاف. وقرأ بالوصل دون بسملة لـ (السوسي) من طريق الشاطبية قوله تعالى:

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴿٤٣﴾﴾ الرعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿الرَّ﴾ إبراهيم. ثم قال الشاطبي:

كَمَا يَعْلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطَبِيعَ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ وَأَعْفَوَ وَأَمَرَ تَمَثَّلًا

قال ابن القاصح: واعلم أن قراءة المثاليين الأولين والأخير في البيت بالإظهار، وهاء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ بالصلة للرواية، وإن جاز حذفها، (وَطَبِيعَ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ) بالإدغام وصلة الميم. قال أبو شامة: وقد تضمن ما مثل به في هذا البيت ثلاثة أنواع عليها مدار الباب، وذلك أن الحرف المدغم إما أن يكون قبله متحرك أو لا، فإن كان متحركاً فمثاله: ﴿يَعْلَمُ مَا يُبَيِّرُونَ﴾ البقرة، ﴿وَطَبِيعَ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ التوبة. وإن لم يكن متحركاً، فإما أن يكون حرف مد، أو لا، فإن كان حرف مد فمثاله: ﴿فِيهِ هُدًى يَتَّبِعِينَ﴾ البقرة، ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ المائدة. وإن لم يكن حرف مد فهو حرف صحيح، ومثاله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ الأعراف.

قال صاحب اللآلئ: وأتى بالأمثلة ليفي بقول صاحب التيسير: سواء سكن ما قبله أو تحرك.

قال أبو شامة: مثل التقاء المثليين في كلمتين، وقد تقدم أن ذلك واقع في (سبعة عشر حرفاً) وهي: (الباء) و(التاء) و(الثاء) و(الحاء المهملة) و(الراء) و(السين المهملة) و(العين)، وعشرة الأحرف بعدها. قال الضبياع: جمعها بعضهم في أوائل كلمات قوله:

يا لائمي غيّرت مهجتي كم تعنفي بقلّة همّتي
نعيت ربعا فارقه سادتي ونحت عليهم ثم حارت قصتي
وهي:

- ١- (الياء) نحو: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ البقرة. ﴿نُورِي يَمُوسَى﴾ طه.
- ٢- (اللام) نحو: ﴿لَا قِيلَ لَهُمْ بِهَا﴾ النمل، ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ﴾ النحل.
- ٣- (الغين) ﴿يَبْتَغِ عَيْرٌ﴾ آل عمران. وليس في القرآن للغين غيره. وله الإظهار أيضاً.
- ٤- (الميم) ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ الفاتحة.
تبيه: إذا كان قبل الحرف المدغم حرف مدّ ولين، أو حرف لين فقط، جاز في حرف المدّ، أو حرف اللين: (القصر والتوسط والطول) عند الإدغام، وأوجه الروم والإشمام سيأتي بيانها.
قال صاحب إتخاف البيرية:
وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وفي الوقف كالإدغام ثلث لتجملا
وقال بعضهم:
وسوّبين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام
- ٥- (الكاف) نحو: ﴿كَيْ تُسْحَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿وَتَذُكَّرَ كَثِيرًا﴾ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ طه.
- ٦- (التاء) نحو: ﴿الشَّوْكَةَ تَكُونُ﴾ الأنفال.
- ٧- (الباء) نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ يوسف ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ البقرة.
- ٨- (الهاء) نحو: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي﴾ ق. قال أبو شامة: وقد أورد على استثناء المنون الماء الموصولة بواو أو ياء، نحو: ﴿فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾ آل عمران. ﴿سُبْحٰنَهُ هُوَ اللَّهُ أَلَوْجِدُ الْقَهَّارُ﴾ فليل: أدغم (السوسي) لأن صلة الضمير تفتقر.
- ٩- (النون) نحو: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ مريم.
- ١٠- (الراء) نحو: ﴿أَمَرَ رَبِّي﴾ الأعراف. ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ﴾ ص.
- ١١- (الفاء) نحو: ﴿خَلَقْتَ فِي الْأَرْضِ﴾ فاطر.

- ١٢- (السين) المهملة نحو: ﴿الْتَأَسَ سُكْرَيْنِ﴾ الحج.
- ١٣- (الوار) نحو: ﴿إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ﴾ الأنعام. ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ الأعراف.
- ١٤- (العين) نحو: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ﴾ الأعراف، ﴿تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ الحج.
- ١٥- (الثاء) نحو: ﴿حَيْثُ يُفِئْتُهُمْ﴾ البقرة. ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ المائدة.
- ١٦- (الحاء) المهملة في: ﴿الْيَكَاكِجِ حَتَّى﴾ البقرة، ﴿أَبْرَحُ حَقَّقَ﴾ الكهف.
- ١٧- (القاف) نحو: ﴿طَرَائِقَ قِدْدًا﴾ الجن. ﴿الْعَرَقُ قَالَ﴾ يونس.
- قال أبو شامة: وقوله (تَمَثَّلًا): أي تمثل المذكور وهو إدغام أول المثليين إذا التقيا في كلمتين، ومعنى (تَمَثَّلًا): أي تشخص وتشكل وتصوّر وتبين.
- ثم ذكر ما استثنى إدغامه من المثليين، مع ضرب مثال لكل مانع، وذلك في قوله:
- إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ الْمُكْتَسِبِ تَنْوِينُهُ أَوْ مُفْقَلًا
كَكُنْتُ ثُرَابًا أَلَّتْ تَكْرَهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِمْ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَتُهُ مَثَلًا
- قال أبو شامة: الضمير في (يَكُنْ) عائد إلى قوله (مَا كَانَ أَوْلًا)، أي: إذا لم يكن ذلك الأول من المثليين تاء مخبر، أي: ١- ضميراً هو تاء دالة على التكلم. ٢- أو يكن تاء مخاطب.
- ٣- أو يكن الذي اكتسى تنوينه، أي: منوناً ٤- أو مُفْقَلًا. وهذه أمثلة ما تقدّم استثناءؤه في البيت السابق على ترتيبه. ١- (إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ) نحو: ﴿كُنْتُ ثُرَابًا﴾ النبأ.
- ٢- (أَوْ مُخَاطَبٍ) نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تَكْرَهُ﴾ يونس. ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا﴾ يونس وقوله: ﴿كِدْتُ تَرَكَنُ﴾ الإسراء فيه المانعان، الخطاب والتشديد.
- ٣- (أَوْ الْمُكْتَسِبِ تَنْوِينُهُ) نحو: ﴿وَاسِعٌ عَلَيْهِمْ﴾ البقرة. وأشار بقوله (أَوْ الْمُكْتَسِبِ تَنْوِينُهُ) إلى أن نون التنوين كالحلّي والزينة. وقال السخاوي: أشار بلفظه (أَوْ الْمُكْتَسِبِ تَنْوِينُهُ) لِمَا فِي الْكِسُوفَةِ مِنَ الْجَمَالِ. قال أبو شامة: وقد أورد على استثناء المنون الهاء الموصولة بواو أوياء، نحو قوله تعالى: ﴿فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ آل عمران. ﴿سُبْحٰنَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ فقيّل: أدغم (السوسي) لأن صلة الضمير تفتقر.

٤- (أَوْ مُنْقَلًا) نحو ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ الأعراف. ومثله: ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾ القمر، ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا﴾ ص، وقوله: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ﴾ البقرة. فإذا وجدت هذه الموانع الأربعة فلا بد من الإظهار لـ (السوسي) بكيفية القراءة. قال أبو شامة: وقوله (وَأَيْضًا) أي أمثل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة، وهو مصدر آض إذا رجع، والضمير في (مُثَلًّا) عائداً على المذكورات، أي مُثَلُّ جميع المستثنى، أو يكون عائداً على لفظ ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ الأعراف، أي: وأيضاً ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ مُثَلُّ به كما مُثَلُّ بالثلاثة الأول.

وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزَنُكَ كَفْرُهُ إِذِ النَّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا فَحُكِمَ الْكَافِ فِي ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ كَفْرُهُ﴾ لـ (السوسي) (الإظهار قولاً واحداً)، فأظهر أهل

الأداء عن (السوسي) كاف ﴿يَحْزَنُكَ﴾ ولم يدغموها في كاف ﴿كَفْرُهُ﴾ في قوله: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ كَفْرُهُ﴾. قال أبو شامة: استثناء بعضهم للعللة التي ذكرها، وهذه العلة ذكرها (أبو طاهر بن أبي هاشم) وغيره، وهي: أن الإخفاء تقرب من الإدغام، والنون تخفى قبل الكاف على ما سيأتي تقريره في باب (أحكام النون الساكنة والتنوين)، وإذا كان الإخفاء كالإدغام، فكان الكاف الأولى مدغم فيها فتكون كالحرف المشدد في ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾ ونحوه، وذلك ممتنع الإدغام فكذا هذا، وهذه العلة تقوي استثناء (تاء المخبر والمخاطب) في نحو: ﴿كُنْتُ تَرَابًا﴾ ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ﴾، لأن النون أيضاً مخفاة قبل التاء، فكان الناظم أراد بهذه العبارة الاستدلال على صحة استثناء (تاء المخبر والمخاطب)، فقال: إنهم أظهروا الكاف من ﴿يَحْزَنُكَ كَفْرُهُ﴾ لهذه العلة وهي موجودة في تاء (المخبر والمخاطب)، و(إِذِ) ظرف فيه معنى التعليل، وقوله (لِتُجَمَّلَا) تعليل لإخفاء النون أو للإظهار، والضمير فيه للكلمة، أي لتحمل الكلمة ببقائها على صورتها.

تنبيه: قول أبي شامة في شرحه: والضمير في (أظهروا) يعود إلى بعض المصنفين والرواة وأهل الاختيار لا إلى جميعهم، لأنهم مختلفون في ذلك. قلت: لا يستفاد الخلاف من لفظ الناظم، مع أن الإجماع عن (أبي عمرو) من رواية (السوسي) - وهو طريق الشاطبية - على الإظهار، وبه أخذ (أبو عمرو الداني)، وعليه عوّل ناظم القصيدة.

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلَا

قال أبو شامة: أي وعند المصنفين من المشايخ الوجهان من (الإظهار والإدغام) في كل موضع التقى فيه مثلان بسبب حذف وقع في آخر الكلمة الأولى لأمر اقتضى ذلك، وقد يكون المحذوف حرفاً أو حرفين، فمن نظر إلى أصل الكلمة فيظهر إذ لم يلتق في الأصل مثلان، ومن نظر إلى الحالة الموجودة فيدغم، وكل كلمة فيها حرف العلة وهي (الألف والياء والواو) موضع أحد حروفها الأصول تسمى معلّة، فإن طرأ عليها ما يغيّر حرف العلة فيها من حذف أو قلب يقال

هذه كلمة معتلة وقد أعلت، كأنه حصل بها إعلال ومرض.

كَ يَبْتِغِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَذِبًا وَيَحْتَلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيْبِ الْخَلَاءِ

قال أبو شامة: أراد: ١- ﴿وَمَنْ يَبْتِغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾، كان الأصل (يبتغي) بالياء، فحذف للحزم. فالياء فاصلة بين المثليين، فحذف ياءه للحزم. ففيها الإظهار والإدغام.

٢- ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ غافر أصله (يكون)، فسكنت النون للحزم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفاً، فهذه الكلمة حذفت منها حرفان. ففيها الإظهار والإدغام.

٣- ﴿يَحْتَلُ لَكُمْ﴾ يوسف، أصله (يخلو) بالواو، وإنما حذفت جواباً للأمر. ففيها الإظهار والإدغام. وقوله (عَنْ عَالِمٍ) متعلق بقوله في البيت السابق:

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا

أي عند أهل الأداء الوجهان مرويان (عَنْ عَالِمٍ طَيْبِ الْخَلَاءِ)، وأراد به (أبا عمرو بن العلاء) نفسه، لأنه قطب ذلك كما سبق، أو أراد به (أبا محمد الزبيدي)، لأنه هو الذي شهر ذلك عنه، و(الْخَلَاءُ) بالقصر: الرطب من الحشيش، وكنى به عن العلم، لأن الناس يقتبسونه كما يخلون (الْخَلَاءُ). قال السمين: لأن الخلا ينتفع به الناس انتفاعاً عاماً، كذلك ينتفعون بالعلم بل أعظم، ولم يكف أن جعل للعالم خلاءً حتى وصفه بالطيب. ويقال: هو (طَيْبِ الْخَلَاءِ) أي حسن الحديث. وقال السخاوي: أراد بالعالم الطيب نفسه، أو صاحب التيسير، أي خذه، أو أخذته أنا عنه. قال السمين عن قول السخاوي: (أراد بالعالم الطيب نفسه): وفيه بُعد عن نفس أبي القاسم فإنه يهضم نفسه. قال القاضي: و(الكاف) في

قوله (كَيْتَفِغ): استقصائية، لأنها استقصت الأمثلة كلها ولم تترك شيئاً منها. فالوجه أن تكون الكاف في (كَيْتَفِغ) زائدة، لئلا يتوهم أن ثَمَّ كلمات غير هذه، والواقع فيه الخلاف إنما هو هذه الكلمات الثلاث فقط.

وَيَنْقَوِرُ مَا لِي ثَمَّ يَا قَوْمٍ مَن بِلَا
خِلَافٍ عَلَيَّ الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أَرْسِلَا

قال أبو شامة: أراد ﴿وَيَنْقَوِرُ مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ غافر، ﴿وَيَنْقَوِرُ مَن يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ﴾ هود. (أَرْسِلَا): أطلقاً على الإدغام بلا خلاف لا شك في ذلك، إذ ليس فيهما ما يمنع الإدغام وإن توهم متوهم أنه من باب المعتل، لأن أصله (يا قومي) بالياء ثم حذفت، رد عليه وهمه، فإن اللغة الفصيحة ﴿وَيَنْقَوِرُ﴾ بحذف الياء وصاحبها لا يثبت الياء بحال، فصارت الياء كالعدم من حيث التزم حذفها، ولأن الياء المحذوفة من ﴿وَيَنْقَوِرُ﴾ ليست من أصل الكلمة، بل هي ضمير المضاف إليه بخلاف المحذوف من ﴿يَبْتَعُ﴾، ﴿يَكُ﴾، ﴿يَحُلُ﴾، وكان الناظم أورد هذا البيت في صورة الاحتجاج على ترجيح الإدغام في المعتل فقال: قد أجمعوا على إدغام هذا فكذا ما سبق. قال السمين: وفيه نظر - يعني قول أبي شامة السابق - لأنه إذا لم يكن من نوعه فكيف يستدل به عليه مع قيام الفارق كما عرفته. ونص صاحب التيسير على أنه من المعتل مع الإجماع على الإدغام. قال السخاوي: وهذا ليس بتغيير، لأن هذا الحذف لغة لا لسبب أوجب الحذف. وذكر الشاطبي ﴿وَيَنْقَوِرُ﴾ مع الإجماع على إدغامها لكي لا يُتوهم أن فيها الوجهين مثل ﴿يَبْتَعُ﴾، ﴿يَكُ﴾، ﴿يَحُلُ﴾.

س: وما حكم ﴿أَلْ لُوطٍ﴾ في الحجر والنمل والقمر لـ (اليسوسي) من طريق الشاطبية؟
ج: (الإدغام قولاً واحداً) من طريق الشاطبية. قال الحافظ أبو عمرو: والإدغام فيه حسن، ولا أعلم الإظهار فيه من طريق (اليزيدي). وقال القاضي: الإدغام في هذه الكلمة هو الصحيح المعول عليه المأخوذ به، وهو الذي عليه العمل. قال الشاطبي:

وَإِظْهَارُ قَوْمٍ أَلْ لُوطٍ لِكُونِهِ قَلِيلٌ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَن تَنَبَّلَا
يَادْغَامُ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مَظْهَرٌ بِإِعْلَالِ ثَابِيهِ إِذَا صَحَّ لَأَعْتَلَى

قال أبو شامة: عني بالقوم (أبا بكر بن مجاهد وغيره من البغداديين) منعوا إدغام: ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾ حيث وقع لقلعة حروفه، وهو في (الحجر والنمل والقمر)، ولا أعلم ما معنى قولهم: إنه قليل الحروف، فإنهم إن عنوا به أنه في الخط حرفان فلا اعتبار بالخط وإنما الاعتبار باللفظ، وهو باللفظ ثلاثة أحرف، فهو مثل: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾، فكما يدغم ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ يدغم ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾، لأنه مثله وعلى وزنه، فيمنع هذا التعليل من أصله ويردّ على قائله. وقوله (رَدُّهُ مِنْ تَبَلًا): يعني به صاحب التيسير وغيره، أي من صار نبيلاً في العلم، أي من رسخت فيه قدمه، أو من مات من المشايخ، يعني أن هذا ردّ قلم. قال السمين: وكأنه كناية عن ذلك لأن الميت يطرح عليه التبل وهي الحجارة الصغار. ثم يبين الذي ردّه به فقال:

يَا ذِغَامِ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِغْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَأَعْتَلَى

قال صاحب التيسير: قد أجمعوا على إدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ في يوسف، وهو أقل حروفاً من ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾ لأنه على حرفين. قال الشاطبي: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ لا يشبه ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾، لأنه قام مقام اسم لو ظهر لأدغم، كقوله: ﴿يُوسُفُ فِي الْأَرْضِ﴾ فأعطي حكمه. وقال أبو شامة: وقيل لا يستقيم هذا الورد، لأن ذلك كلمتان، اللام حرف، والكاف بجرورة المحلّ بها، فهي قائمة مقام اسم مظهر وهو ﴿يُوسُفُ﴾، فكما يدغم ﴿يُوسُفُ فِي الْأَرْضِ﴾ فكذا الكاف التي هي كناية عنه. قلت: وهو قول الشاطبي السابق ذكره.

وقال القاضي: يقال لهؤلاء المانعين: قد انعقد الإجماع على إدغام ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ وأي فرق بين ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾ و﴿قَالَ لَهُمْ﴾، والحق أنه لا فرق بينهما، بل هو مثله، وعلى وزنه.

..... وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِغْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَأَعْتَلَى

قال أبو شامة: أي ولو احتج من اختار الإظهار، استعمل (حَجَّ) بمعنى احتج، مثل قرأ واقرأ، وكسب واكتسب، والمعروف أن (حَجَّ) بمعنى غلب في الحجة كقوله ﴿فَجَحَّ﴾ (فجح آدم موسى)، وإن حمل ما في البيت على هذا المعنى لم يبق لقوله (لَأَعْتَلَمَ) فائدة، فإن من

غلب في حجته معتل، أي مرتفع، وأراد أن يذكر حجة سائغة غير منقوضة عليه لمن اختار الإظهار في ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾ وهي حجة قد سبق بها جماعة من المتقدمين مثل ابن أبي هاشم، وابن مهران، وصاحب التيسير وهي: أن ثاني حروف ﴿ءآلُ﴾ قد تغير مرة بعد مرة، والإدغام تغيير آخر، فعدل عنه خوفاً من أن يجتمع على كلمة قليلة الحروف في نظرهم تغييرات كثيرة فيصير مثل: ﴿يَبْتَعُ﴾، ﴿يَكُ﴾، ﴿يَحُلُ﴾، وقوله (إِذَا صَحَّ لِأَعْتَلًا) بعد قوله (بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ) من محاسن الكلام، حيث قابل الإعلال بالصحة، يعني: إذا صح له الإظهار من جهة النقل، فإن (أبا عمرو الداني) قال في غير التيسير: لا أعلم الإظهار فيه من طريق اليزيدي. فقوله: (إِذَا صَحَّ) أي الإظهار، إشارة إلى أن الإظهار لم يصح عنهم. وقال السخاوي: إذا صح الإظهار عن (أبي عمرو) (لأعتلاً). يقال: لمن غلب علا كعبه. وقال أبو شامة: إذا صح الإظهار من جهة النقل، ولم يرو الناظم في ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾ سوى الإدغام، قال الداني في التيسير: وبه قرأت.

والخلاصة: لو احتج من أظهر ﴿ءآلُ لُوطٍ﴾ بأن ثاني حروفه قد أعل مرة بعد مرة، والإدغام تغيير آخر، فلم يدغم حذراً من أن يجتمع في كلمة تغييرات لغلب بالحجة. وقال شعله: لكن ينتقض هذا أيضاً بإدغام ﴿وَأِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ غافر. وقال القاضي: لكن هذا الاحتجاج لا ينهض لمنع الإدغام. قال أبو شامة: ثم بين إعلال ثانيه فقال: فَبِدَالِهِ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَآوِ أَبْدَلًا

أي إبدال ثاني حروف ﴿ءآلُ﴾ وهو الألف من همزة، أصل تلك الهمزة (هاء)، يعني هذا القائل أن أصل الكلمة (أهل)، فأبدلت الهاء همزة، كما قيل: (أرقت في هرقت)، فاجتمعت همزة ساكنة بعد همزة مفتوحة، فوجب قلبها ألفاً على القياس المطرد المعروف الذي بينه في آخر باب الهمز المفرد. وهذا قول سيبويه. وهذا القول وإن اعتمد عليه جماعة فهو مجرد دعوى، وحكمة لغة العرب تأتي ذلك، إذ كيف يبدل من الحرف السهل وهو الهاء حرف مستنقل وهو الهمزة التي من عادتهم الفرار منها حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً على ما عرف في بابه، مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان فهي في موضع لا يمكن إثباتها، بل يجب قلبها ألفاً، فأبي حاجة إلى اعتبار هذا التكتير من التغيير بلا دليل، وأما أرقت فالهاء فيه بدل من الهمزة وليست الهمزة بدلاً من الهاء، كذا يقول أهل النحو وهو الموافق للقياس.

س: وما المراد بقول الشاطبي (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَאוِ ابْدَلًا)؟
 ج: قال السخاوي: هو الكسائي. وقال أبو شامة: يعنى (أباً الحسن بن شيبوذ) وغيره،
 إن ثاني ﴿عَالَ﴾ أبدل من واو، وهذا هو الصحيح الجاري على القياس، وأهل التصانيف
 من اللغويين لا يفسرون هذه الكلمة إلا في فصل الواو بعد الهمزة، فيكون أصل الكلمة:
 (أَوَّل)، كما أن أصل ﴿قَالَ﴾ (قَوْل)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً في
 اللفظين على قياس معروف في علم التصريف، فهو مشتق من (آل يؤول) إذا رجع، أي أن
 آل الرجل يرجعون إليه في النسب أو الدين والمذهب، وإذا كان من باب ﴿قَالَ﴾ فله
 حكم ﴿قَالَ﴾ فيدغم، ولم يذكر الشاطبي هذا القول الثاني حجة للإظهار، فإنه غير
 مناسب له، وإنما يبين أن العلماء مختلفون في أصل الكلمة فيعطي كل أصل حكمه. وقال
 ابن القاصح: فالإظهار حكاية مذهب الغير، فتقدير قوله (وَإِظْهَارُ قَوْمٍ) أي من غير
 شيوخنا، فهذا التقدير منع رمزية القاف مع تقدم الصريح، دل على التقدير قوله: (إِذَا صَحَّ)
 أي إظهاره.

وَوَاوٌ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ فَأَدْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عِلَالًا
 وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمَ وَنَحْوَهُ وَلَا فَرَقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلًا

س: ما حكم الواو مضمومة الهاء في نحو ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ النحل. عند (السوسي)؟
 ج: قال الحافظ أبو عمرو: ثبت فيه الإدغام عن (السوسي) نصاً، وبه قرأت، وبه أخذ.
 وقال أبو شامة: وأما المواضع المضمومة الهاء وهي ثلاثة عشر موضعاً فإدغامها ظاهر، ولهذا
 جزم بقوله (فَأَدْغَمَ). وقال صاحب اللآلئ: فقله (فَأَدْغَمَ) أمر بما ثبتت روايته وقويت
 حجته.

وقال القاضي: المقروء به لـ (السوسي) من طريق الشاطبية واليسير هو الإدغام
 ليس غير.

وقال الجعبري: وتوجه كلام الناظم إلى ثلاثة عشر موضعاً:

١- ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا﴾ البقرة.

٢- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ آل عمران.

٣- ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ﴾ الأنعام.

- ٤- ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَعَعَادُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ الأنعام.
- ٥- ﴿ اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ الأنعام.
- ٦- ﴿ إِنَّهُ يَرْبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ الأعراف.
- ٧- ﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ ﴾ يونس.
- ٨- ﴿ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ النحل.
- ٩- ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ طه.
- ١٠ ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عِرْشِي قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾ النمل.
- ١١- ﴿ وَأَسْتَكَبَرَهُ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ الْحَقَّ ﴾ القصص.
- ١٢- ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ التغابن.
- ١٣- ﴿ وَمَا يَقُولُ جُنُودُ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ ﴾ المدثر.
- وقيد (الواو) بضم الهاء، لأن الهاء إذا سكنت في قراءة (أبي عمرو) - وستأتي في فرش الحروف - فالإدغام قولاً واحداً لـ (السوسي) ولا خلاف فيها، وقد وقعت في قوله: ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾ الأنعام، ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾ النحل، ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ الشورى.
- وقال صاحب اللآلئ: اعلم أن ﴿ هُوَ ﴾ يأتي مع (الواو والفاء واللام)، ويأتي دونها، فإذا أتى معها فـ (أبو عمرو) ممن يسكن هاءه، وإذا أتى دونها فلا خلاف في ضم هائه، فكل ما سكنت هاؤه ولقيت واوه واواً وهو في: ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾ الأنعام، ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾ النحل، ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ الشورى. فهو على قاعدة الباب بلا خلاف، وكل ما انضمت هاؤه ولقيت واوه واواً ففيه خلاف، كان ابن مجاهد وأصحابه يأخذون فيه بالإظهار، وغيرهم يأخذ فيه بالإدغام. وخلاصة معنى البيت: أن (الواو) من لفظ ﴿ هُوَ ﴾ إذا كان هاؤه مضموماً، نحو: ﴿ هُوَ وَالَّذِينَ ﴾ البقرة ﴿ هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ آل عمران، فالإدغام هو المأخوذ به عند الناظم كجمهور أهل الأداء، وذهب جماعة إلى إظهاره، وعللوه بأن (واوه) إذا سكنت للإدغام صارت حرف مدّ، وحرف المدّ لا يدغم،

كما في ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾ وهو مردود بإجماعهم على إدغام: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ ونحوه.
 وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ...

قال ابن القاصح: يعني: كل ياء متحركة مكسورة ما قبلها مثل: ﴿تُودِي يَمُوسَى﴾ طه.
 وقال الضباع: فلا خلاف عنه في الإدغام حينئذ خلافاً لِمَا وقع في شرحي (أي شامة) و(شعلة) - رحمهما الله - . حيث قال أبو شامة في معنى بيت الشاطبي:
 وَوَأُوهُ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَكُهُو وَمَنْ فَأَدْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّاءُ
 وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ

أي الذي ضمت هاؤه نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ النحل، احترز بذلك عما سكنت هاؤه في قراءة (أبي عمرو) وهو ثلاثة مواضع: ﴿وَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾ الأنعام، ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ أَيَّامَ﴾ النحل، ﴿وَهُوَ وَقَعَ بِهِمْ﴾ الشورى. والجمهور على منع الإدغام في هذه المواضع الثلاثة، وبعضهم قال: هي مظهرة بلا خلاف، ووجهه أن الكلمة قد خففت بسكون هائها فلم تحتاج إلى تخفيف الإدغام، لأن الواو زيدت تقوية لهاء الضمير، ففي إدغامها كالإخلال بما زيدت لأجله، ولأن الواو تشدد في لغة قوم من العرب، والتخفيف هو اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، ففي إدغامها ما يؤدي إلى أن الواو تشبه بتلك اللغة، وقيل أيضاً: إن تشديد الواو هو الأصل، ثم خففت فاستغني بذلك التخفيف عن تخفيف الإدغام، وكل هذه علل حسنة للإظهار لا بأس بها. وقوله:
 ... وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّاءُ

يوهم أنه لم يعلله بغير ذلك، ثم تقديره أن يقال: إذا كان قبل الواو ضمة وقصد إلى إدغامها وجب إسكانها للإدغام فتصير حرف مدّ و لين، وحروف المد واللين لا تدغم لأداء الإدغام إلى ذهاب المدّ مثل: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾، وهذا خطأ من المعلن، فإن هذا مدّ تقديري لا ثبوت له، فلا يلزم من منع الإدغام حيث كان المدّ محققاً أن يمتنع أيضاً إذا كان المدّ مقدراً، وهذا الاحتجاج غير مستقيم - أي الاحتجاج بالمدّ - لأن الواو في: ﴿

ءَامَتُوا وَعَكَمَلُوا ﴿ ساكنة على كل حال، والمدّ صفة لازمة لها، بخلاف الواو في هذا الفصل، فإن أصلها الحركة، وسكونها عارض لأجل الإدغام. وقال صاحب التيسير: لا خلاف في الإدغام. قال أبو شامة: يريد في طرقة التي قرأ بها، وإلا فقد ذكر الخلاف فيها (أبو علي الأهوازي) و(الحافظ أبو العلاء) وغيرهما.

وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْعُمُوهُ وَتَحْوُوهُ

نقض على مَنْ علل بالمدّ في إظهار الواو بأنه يلزمه مثل ذلك في الياء في ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ ﴿تُودِي يَمُوسَى﴾، وهذا مدغم عند مَنْ يرى الإظهار في ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ ونحوه، ولا فرق بينهما فيما يرجع إلى المدّ، فإن ما قرره في الواو موجود مثله في الياء، والضمير في (أَدْعُمُوهُ) عائد على معنى (مَنْ) في قوله:

وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَلًا

أي اعتمد على التعليل بالمدّ. وقال صاحب اللآلئ: أي لا فرق بين البابين فيما ذهبوا إليه من التعليل بالمدّ لينجيهم مما وقعوا فيه من التفرقة بينهما. وقال السخاوي: وهذه الحجة لا تستقيم، لأن واو ﴿هُوَ﴾ إنما دخلها السكون من أجل الإدغام، بخلاف ﴿ءَامَتُوا وَعَكَمَلُوا﴾، إذ الواو في ذلك ساكنة على كل حال، ولا أصل لها في الحركة. وقال ابن القاصح: وقوله:

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ

احترز به من الواو الواقعة في غير لفظ ﴿هُوَ﴾ أعني: ﴿خَذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ ﴿خَيْرٌ مِنْ اللَّهِوِ وَمِنَ الْجِرَةِ﴾. وقيل يَبْسَنُ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ عَارِضٌ سَكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْتَهْلًا

أولاً: قرأ (أبو عمرو) ﴿وَأَلْتَمَى﴾ في سورة الطلاق، بحذف الياء بعد الهمزة، وله في (الهمزة) بعد ذلك وجهان: ١- تسهيل بين بين مع المدّ والقصر ٢- إبدالها ياء ساكنة مع المدّ المشبع للساكنين، وعلى هذا الوجه اجتمع حرفان متماثلان في كلمتين. الأول: ساكن.

والثاني: متحرك. والقواعد تقتضي وجوب إدغام الأوّل في الثاني لـ (السوسي)، ولكن الناظم أخبر بأن (السوسي) يقرأ على وجه الإبدال بإظهار هذه الياء الساكنة، فقال الشاطبي:

..... فَهَوَ يُظْهِرُ مُسْهِلًا

أي يظهره راكباً للطريق الأسهل، يقال: أسهل إذا ركب السهل، يعني أنه أظهر. وقال القاضي: وهو مأخوذ من أسهل إذا سار في الطريق المعبد السهل. وقال صاحب اللآلي: أي يظهر في حال كونه راكب السهل من طريق الحجة.

وقال السخاوي: والياء في ﴿وَأَلْتَمَى﴾ هي مبدلة عن همزة، والهمزة لا تدغم، فكذلك الياء المبدلة منها لأن الهمزة كالثابتة. وقال ابن القاصح: وإنما قيده بـ ﴿يَسِّنَ﴾ احترازاً من غيره، لأن هذا هو الذي اجتمع فيه مثلان. وقال الضباع: أن الياء في ﴿وَأَلْتَمَى﴾ الواقع قبل ﴿يَسِّنَ﴾ وذلك في سورة الطلاق على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة، عارض سكون تلك الياء، أو عارض أصلها، لأن أصل الياء (همزة)، فلا يدغم (السوسي) تلك الياء في ياء ﴿يَسِّنَ﴾، هذا ما ذهب إليه الناظم تبعاً للداني وغيره، وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإدغام، وصحح الوجهين في النشر، ولم يخصهما بـ (السوسي) وحده، بل أجراها أيضاً لـ (الدوري والبزري)، والعمل الآن على الأخذ بهما لـ (البزري وأبي عمرو البصري). قال صاحب إتخاف البرية:

...وأظهروا مع السكت أو ادغم لياء اللاء تأصلاً

لـ أحمد والبصري.....

وقال أبو شامة شارحاً البيت التالي مع ذكر استدراكه:

وَقَبْلَ يَسِّنَ الْيَاءِ فِي الْلاءِ عَارِضٌ سَكُونًا أَوْ اصْتِلاً فَهَوَ يُظْهِرُ مُسْهِلًا

أي: فـ (أبو عمرو) يظهره راكباً للطريق الأسهل، يقال: أسهل إذا ركب السهل، يعني أنه أظهر الياء من قوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمَى يَسِّنَ﴾، بلا خلاف، وعلل ذلك بأن الياء عارض سكونها، أو أصلها، فقوله: (سَكُونًا أَوْ اصْتِلاً) نقل حركة همزة (أَوْ اصْتِلاً) إلى واو (أَوْ)، فكانه أراد تعليين، ولو أراد أن يجعل المجموع علة واحدة لقال (سَكُونًا وَأَصْلًا)، أي

سكونها عارض وأصلها عارض، وكلا التعليلين غير مستقيم، أما السكون العارض فغير صالح لأن يمنع الإدغام كما لم يمنع في نحو: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾. وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان في ﴿يَبْتِغِ﴾ ونحوه، وفي قوله: (عَارِضٌ) أصلاً نظراً، فإن الأصل هو الهمز وليس بعارض، ولو قال (لفظاً) موضع (اصلاً) لكان آيئاً، وشيخنا أبو الحسن قال: و(أر) بمعنى بل، أو بمعنى الواو، فكأنه جعل المجموع علة واحدة والظاهر خلافه، ثم الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء كما زعم الناظم ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله: وَمَا أَوَّلُ الْمُثَلِّينَ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلاً وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين فيه على حدّهما، على أني أقول سبب الإظهار عدم التقاء المثليين، بسبب أن (أبا عمرو) كان يقرأ هذه الكلمة بتليين همزة بين يين، وعبروا عنه بياء مختلصة الكسرة، والهمزة المسهّلة كالحققة، قال أبو بكر بن مهران: ولا تدغم ﴿وَأَلَّتِي بَيْسَنَ﴾ لأنها ليست بياء خالصة فيدغمها في مثلها، إنما هي همزة مليّنة، ولو كانت ياء خالصة لأدغم. ومن عبّر من الرواة عن قراءة (أبي عمرو) بإسكان الياء خفي عنه أمر التسهيل فلم يضبطه، وقد نظمت هذا التعليل الصحيح فقلت:

وَقَبْلَ بَيْسَنَ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ هَمْزَةٌ مَلِيّنةٌ حَقّاً فَأظهر مسهّلاً
وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان في ﴿يَبْتِغِ﴾. قال السمين: وهذا عجيب من الشيخ، كيف أفسد التعليلين بهاتين المعارضتين؟ أما الأولى: فالفرق بين سكون ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ﴾ وبين سكون ﴿وَأَلَّتِي﴾ واضح، وذلك أن سكون ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ﴾ لقتض وهو الأمر والجازم فصار سكونهما معتداً به لأنهما نشأ عن عامل بخلاف سكون الياء من ﴿وَأَلَّتِي﴾ فإنه عن غير مقتض فلم يعتد به. وأما نقضه بـ ﴿يَبْتِغِ﴾ وبابه فليس مما نحن فيه في شيء، لأن المانع للإدغام هنا عروض الحرف في نفسه، وفي ﴿يَبْتِغِ﴾ النظر إلى الياء الفاصلة تقديراً، فأي جامع بينهما؟ وقوله: (نظراً إلى الأصل أولى ما عليه

اللفظ الآن) لا يفيدُه لَمَّا ذكره من الفرق، وأيضاً فإن المقتضي لاجتماع المثليين هنا موجود وهو الجازم بخلافه في ﴿وَأَلْتَمِسُ بَيْتَنَ﴾. وقوله (عارض سكوناً) ظاهر، وقوله (أو أصلاً) مشكل، لأن أصله الهمزة، والهمزة ليست بعارضة بل العارض الياء التي انقلبت عنه. وقول أبي شامة: ولو قال (لفظاً) موضع (أو أصلاً) لكان أيبين) قال السمين: لا يمكنه أن يقول: (لفظاً) مع (أو) لثلاثا ينكسر الوزن، وإنما يمكنه ذلك مع الواو، وقد تقدم أن (أو) بمعنى الواو في أحد التأولين، فلو قال (سكوناً ولفظاً) لاستقام البيت والمعنى، ويكون المجموع علة واحدة، لكنه يعكّر على ذلك أنه لا يجوز أن يكون المجموع علة واحدة بل كل واحدة علة مستقلة. وقول أبي شامة: ثم الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء كما زعم الناظم ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا
وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأوّل وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين فيه على حدّهما.

قال السمين: قال قوله على توهيم الرواة عن (أبي عمرو) أنهم لم يضبطوا عنه حتى ظنوا التسهيل إبدالا، ومثل ذلك لا ينبغي أن يقال، لأن نسبة الرواة على مثل ذلك يؤدي إلى عدم الوثوق بنقلهم. وأما قوله: وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا
فيه نظر، إذ كان ذلك يقتضي وجوب إدغامه، والقرض أن المصنف يرى منع إدغامه فهما طرفا نقيض.

(باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين) قلت: والمتجانسين كذلك.

وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبًا فإِدْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلَى

وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مِثْلُ مِثْنٍ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخْلُأَ

كَبِّ يَرَزُقُكُمْ وَاتَّقُكُمْ وَخَلَقُكُمْ

وَمِثْلَكُمْ أَظْهَرُ وَتَزُوقُكَ الْجَلِي

وَادْغَامِ ذِي التَّخْرِيمِ طَلَّقَكَ قُلُ

أَحَقُّ وَبِالتَّائِيثِ وَالْجَمْعِ أَنْقِلَا

وَمَهْمَا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ

أَوَائِلَ كَلِمِ التَّيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوِلَا

شِفَا لَمْ يَتَضَقْ نَفْسًا بِهَا رُمِ دَوَا ضَنِ

ثُبُوى كَانَ ذَا حُسْنِ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

إِذَا لَمْ يَتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ نَا مُخَاطَبِ

وَمَا لَيْسَ مَجْرُومًا وَلَا مُتَقَلِّبًا

فَزُخْرِحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغِمٌ

وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا

خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ
قُصُورًا.....

..... وَأَظْهَرَا

إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلَا

وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تُعْرَجُ الْجِيمُ مُدْغِمٌ

وَمِنْ قَبْلِ أَخْرَجِ شَطَاةٌ قَدْ تَقَبَّلَا

وَعِنْدَ سَيْلِ شَيْنِ ذِي الْعَرِثِ مُدْغَمٌ

وَضَادٌ لِيَعِضُ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَلَا

وَفِي رُوحَتِ سِينِ الْفُؤُسِ.....

لَهُ الرَّأْسُ سَكِينًا بِاخْتِلَافِ تَوْصَلًا

وَمُدْغَمٌ.....

صَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا

وَاللِّدَالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَأَ شَدَا

بِحَرْفِ بَغْيِيرِ الشَّاءِ فَاغْلَمَهُ وَاغْمَلَا

وَلَمْ تُدْغَمِ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا

وَفِي أَحْرَفِ وَجْهَانِ عَنهُ تَهْلَا

وَقُلْ آتِ ذَا الْاِلِّ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلَا

فَمَعِ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ

وَلِقْصَالِهِ وَالْكَسْرُ الْاِدْغَامَ سَهْلًا

وَفِي حِثِّ شَيْءًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ

وَفِي خَمْسَةِ وَهِيَ الْاَوَائِلُ تَأْوُهَا

وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تُدَخُّ صِلَاً

وَفِي الأَلَامِ رَاءٌ وَهَيَّ فِي الرَّاءِ.....

إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ مُنْزِلَاً

.... وَأُظْهِرَ أَسْوَى قَسَالاً

عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سِوَى نَحْنُ مُسْجَلَاً

..... ثُمَّ التُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا

عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلَاً

وَتُسْكَنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا

أَتَى مُدْغَمٌ قَادِرِ الأَصُولِ لِتَأْصُلَاً

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بِأَيِّ عَدَبٍ حَيْثُمَا

إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَنْقِلَاً

وَلَا يَمْتَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ

مَعَ البَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمَّلَاً

وَأَشْمَمِ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا

عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقٌ مَفْصِلَاً

وِإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحٌّ سَاكِنٌ

وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْحُلْدِ وَالْعَلْرِ فَاشْمَلَاً

خُذِ الْعَفْوَ وَأَمْرٌ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظَلَمِهِ

(باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين) قلت: والمتجانسين كذلك.

قال أبو شامة: هذا أيضاً من جملة الإدغام الكبير، فإنه على ضربين، إدغام المثليين، وإدغام المتقاريين، كل واحد منهما في كلمة وفي كلمتين. وقال صاحب النفحات الإلهية: فإن قيل: كيف ذكر المصنف التقارب وأهمل ذكر التجانس؟ قلت من وجهين: الأول: لكثرة وقوع الإدغام بين الحرفين المتقاريين. الثاني: حيث جاز الإدغام بين المتقاريين، فمن الأولى جوازه بين المتجانسين. وبدأ الشاطبي عنوان الباب بقوله: (في كلمة) ثم قال: (وفي كلمتين) لأنه سيبدأ بالحديث عن الحرفين المتقاريين (في كلمة)، ثم ينتهي بالحديث عن الحرفين المتقاريين (في كلمتين).

س: وما الفرق بين إدغام المثليين وإدغام المتقاريين؟

ج: قال أبو شامة: إدغام المثليين تُسكَّن الحرف الأول - أي المثل الأول - وتدغمه في المثل الثاني، فإدغام المثليين مضى في الباب السابق، فلا يحتاج فيه إلى أكثر من أن تُسكَّن الحرف وتدغمه في مثله، مثال ذلك: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ ﴿وُطِيعَ عَلَيَّ﴾، وهذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدداً ولا تبق للأول أثراً. والأمثلة كالتالي: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ البقرة ﴿يَخْلُقْكُمْ﴾ الزمر. قال الضباع: إدغام القاف في الكاف في هذا الباب إدغام محض لا تبقى معه صفة استعلاء القاف بلا خلاف، بخلافه في الإدغام الصغير نحو: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَمِينٍ﴾ المرسلات فقد اختلفوا في ذلك، فذهب مكي وغيره إلى بقائها معه في ذلك، وذهب الداني وغيره إلى عدم بقائها فيه، وهو الذي ينبغي الأخذ به لصحته قياساً، ولكون الأول ليس من طريقنا. والخلاصة: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فيها (إدغام كامل)، وهو الذي ينبغي أن يقرأ به كما قال الضباع، وفيها (إدغام ناقص)، والكيفية معروفة، ولا داعي لشرحها. قال أبو شامة: وأما نحو: ﴿مُتَجَوِّزَاتٌ﴾ ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ المتطهرين ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ لا يدغمه وإن كانت (الناء) تدغم في (الجيم) و(الذال) و(الطاء) و(الذال) و(الصاد) على ما سيأتي في هذا الباب وغيره. وإن كلمة حرفان فيها تقارباً فإدغامه للقاف في الكاف مجتلى أي: إن اجتمع ووجد وحصل حرفان متقاربان في كلمة واحدة، فإن (السوسي) يدغم (القاف في الكاف) بشرطين سيأتي ذكرهما في البيت الآتي. مثل: ﴿يَرْزُقْكُمْ﴾ و﴿وَأَنْتُمْ﴾ ﴿خَلَقْتُمْ﴾. والضمير في قول الناظم (فإدغامه) يعود على (السوسي) كما

ذكرنا، فهو الذي اختص بالإدغام الكبير من طريق الشاطبية، قال أبو شامة: ومعنى (مُجْتَلًا): أي إدغام (القاف في الكاف) مكشوف منظور إليه، أي أنه مشهور ظاهر. قال السخاوي: يقال: اجتليت العروس إذا نظرت إليها. والحكم السابق ليس مطرداً في كل (قاف بعدها كاف)، ولكن لابد من شرطين لهذا الإدغام، الشرط الأول: قال الشاطبي:

وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ.....

قال أبو شامة: يعود الضمير في قول الناظم (قَبْلَهُ) على (القاف)، و (مَا) زائدة. فقوله (وَهَذَا) أي: إدغام القاف في الكاف، (إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ)، أي لابد أن يكون قبل القاف حرف متحرك لفظي، وقوله (مُبِينٌ) أي بَيِّن، ولم يحرز به من شيء، وإنما هو صفة مؤكدة. ولكن قال الجعبري عند قول الشاطبي (إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ) أي لفظ ما ساكنه ألف، فإنها بزيادة المدّ تقدر بمتحرك، لا كما توهم توكيده. وقال ابن القاصح: وخرج بقوله: (إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ) ما قبله ساكن، وقوله (مُبِينٌ) أي بَيِّن ظاهر، وحرز به من لفظ ما ساكنه الألف، لأن المدّ الذي فيها يقوم مقام الحركة، لكن ما هو (مُبِينٌ). الشرط الثاني: قال الشاطبي:

..... وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخَلَّأَ

أي بعد الكاف (ميم جمع). قال أبو شامة: وهذا الإدغام - أي القاف في الكاف - كائن إذا استقرّ قبل القاف حرف متحرك، ووقع بعد الكاف ميم جمع، ولم يذكر في الكلمة الواحدة إلا إدغام (القاف في الكاف) فقط، لأن عكسه لم يوجد في القرآن. وقال ابن القاصح: وخرج بقوله (مِيمٌ تَخَلَّأَ) ما ليس بعده شيء، وما بعده حرف غير الميم. قال أبو شامة: ومعنى (تَخَلَّأَ): تخلل المطر إذا حصّ إذا لم يكن عاماً، أي تخلل (السوسي) بإدغام ما ذكرنا ولم يعم جميع ما التقت فيه القاف بالكاف. وقال القاضي: ولا يخفى ما فيه من إدغام بعض الحروف دون بعض. والمعنى الثاني: أن الضمير في (تَخَلَّأَ) للميم. قال أبو شامة: من تخللت القوم إذا دخلت بين خللهم وخللهم، أي تخللت الميم بعد الكاف.

كَـ يَرَزُقُكُمْ وَالثَّقَمُ وَخَلَقُكُمْ.....

قال أبو شامة: مثل في النصف الأول من البيت ما وجد فيه الشرطان من التحريك والميم، فأتى بثلاثة أمثلة: فالكلمة الأولى يمكن أن تقرأ في البيت مدغمة وغير مدغمة، وما بعدها لا يترن الشعر إلا بقراءتهما مدغمتين، ويلزم الإدغام في الثلاثة صلة الميم بواو.

١- الكلمة الأولى: ﴿يَرزُقُكُمْ﴾ قال ابن القاصح: أتى بكاف التشبيه لتدل على أن المراد كل ما جاء مثل هذا. ٢- الكلمة الثانية: ﴿وَأَثَقَكُمْ﴾ ٣- الكلمة الثالثة: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ قال أبو شامة: وإنما اشترط ليكونا على منهاج ما أدغم من المثليين في كلمة وهو: ﴿مَنَسِكَكُمْ﴾ البقرة، و﴿مَاسَلَكُكُمْ﴾ المدثر.

وَمِثْلَكُمْ أَظْهَرُ.....

أي أظهر أيها المخاطب ﴿مِثْلَكُمْ﴾ لأجل فقد الشرط الأول وهو تحرك ما قبل القاف. و﴿مِثْلَكُمْ﴾ في البيت بفتح القاف لأنه مفعول (أظهر)، وقد جاء في القرآن منصوباً في البقرة، ومرفوعاً في الحديد على قراءة (أبي عمرو)، فلم يمكن أن يجعله حكاية إذ يعم المحكي في الموضعين، وأما قوله في سورة المرسلات: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ فمجمع على إدغامه.

وَرَزُقَكَ الْجَلَى.....

أي ﴿رَزُقَكَ﴾ أيضاً أظهره لفقد الشرط الثاني وهو عدم وجود (ميم الجمع) بعد الكاف. ومعنى (الجلأ): أي انكشف، أي ظهر الأمر بتمثيل المدغم، وغير المدغم. وقال الضباع: فإن سكن ما قبل القاف، أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع فلا خلاف في إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهو في: ﴿طَلَّقَنَّ﴾ بالتحريم، ففيه خلاف، وإدغامه أولى

لتقل اللفظ بالتأنيث والجمع. قال الشاطبي:

وَأَدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَنَّ قُلٌّ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا

حكم القاف عند الكاف في ﴿طَلَّقَنَّ﴾ التحريم لـ (السوسي) هو الإظهار أو الإدغام، والإدغام أحق. قال أبو شامة: قوله: (ذِي التَّحْرِيمِ): أي صاحب التحريم، أي الحرف الذي في سورة التحريم، وقوله: ﴿طَلَّقَنَّ﴾ بيان له، أي إدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ أحق وأجدر بالإدغام وأولى مما تقدم ذكره من: ﴿يَرزُقُكُمْ﴾ ومعطوفاته ونحوه وإن فقد أحد

الشرطين وهو (الميم) فيه، لأن الإدغام أريد به التخفيف. وكلما كانت الكلمة أثقل كانت أشد مناسبة للإدغام مما هو في دونها من الثقل، واللفظ ثقيل فلا يزداد ثقلاً بالإظهار.

(استدراك أبي شامة): وقد وجد فيه - أي ﴿طَلَّقَكَ﴾ - أحد الشرطين وهو تحريك ما قبل القاف، وفقد الشرط الثاني وهو الميم، ولكن قام مقامها ما هو أثقل منها وهو (النون)، لأنها (متحركة ومشددة ودالة على التانيث) و(الميم) (ساكنة خفيفة دالة على التذكير) فهذا وجه الأحقية بذلك، والناظم جعله قد ثقل (بالتانيث والجمع)، أما التانيث فهو ما أشرنا إليه وهو أحد أسباب الترجيح الثلاثة، وأما الجمع فمشترك، فإن (الميم) أيضاً دالة على الجمع، فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل:

طَلَّقَكَ أَدْغَمَ أَحَقُّ فَنُونُهُ مَحْرُوكَةٌ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ أَثْقَلُ

أي هو أحق، يعني الإدغام. وقال ابن القاصح: والإدغام أوّل لثقل اللفظ (بالتانيث والجمع)، لأن التشديد والتحريك وهما عنصر الثقل الثالث الذي يريد الشيخ أبو شامة أن يستدركه متضمّن في قول الناظم (وَبِالتَّانِيثِ وَالْجَمْعِ)، وضمائر جمع المؤنث للمخاطب والغائب تلحق بنون النسوة المشددة متحركة بالفتح عند الوصل، ولا يكون غير ذلك، والواقع هنا هو أن ضمير المخاطب (الكاف) الواقع مفعولاً به هو لجمع المؤنث، فألحقت به النون التي هي حرف، ولا تكون إلا مشددة متحركة فلا محلّ لاستدراكه، وفهم من هذا أن الوجه الآخر (حق) وهو الإظهار. أي أفادت أن الإظهار (حق) وصحيح ومقروء به، ولكن الإدغام (أحق) وأوّل وأجدر.

س: ومن أين علم من قوله (أحق) أن الإظهار (حق)؟

ج: قال تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ الأحزاب، إذاً قوله: ﴿أَقْسَطُ﴾ يدل على أن ما فعله سيدنا محمد ﷺ قسط وعدل، ولكن ما أَرَادَهُ اللهُ ﴿أَقْسَطُ﴾ وأعدل وأقوم وأهدى سبيلاً، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ الزمر، ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ الزمر. إذاً هناك ما هو حسن، ولكن هؤلاء اتبعوا ما هو أحسن. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَرُونَ وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ الشورى، ولكن الأحسن والأفضل والأكمل أن يمثل بقوله: ﴿

فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٤٠﴾ وبقروله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ الشورى.

وحكم المتقاريين والمتجانسين في كلمتين عند (السوسي) في قول الشاطبي:
وَمَهْمَا يَكُونَا كِلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ أَوْائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوِلَا

يعود الضمير في قوله (يَكُونَا) على المتقاريين والمتجانسين، قال أبو شامة: أي: ومهما يكن المتقاريان أو المتجانسان ذوي كلمتين، بأن يكون أحدهما آخر الكلمة الأولى، والثاني أول الكلمة التي تليها، فـ (السوسي) يدغم الأول منهما في الثاني وصلًا فيما يقاربهما من الحروف أو يجانسها، وهذا إذا كان الحرف الأول أحد الحروف (الستة عشر) المذكورة في أوائل كلمات البيت التالي، فهذا معنى قوله:

وَمَهْمَا يَكُونَا كِلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ أَوْائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوِلَا

أي بعد هذا البيت وهو الذي يليه، و(الوِلَا) المتابعة، أراد خذ كلم هذا البيت الآتي على الولا، أي: استوعبها بتلو بعضها بعضًا، والغرض من هذا أن تعلم أن كلمات البيت الآتي التي تأخذ حروفها الأوائل (ستة عشر) كلمة، فخذ منها (ستة عشر) حرفًا، ثم ذكرها فقال:
شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُومًا ذَوَا ضَنْ نَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

١- (شِفَا) الشين ٢- (لَمْ) اللام ٣- (تَضِقْ) التاء.

٤- (نَفْسًا) النون ٥- (بِهَا) الباء ٦- (رُومًا) الراء.

٧- (ذَوَا) الدال ٨- (ضَنْ) الضاد ٩- (نَوَى) التاء.

١٠- (كَانَ) الكاف ١١- (ذَا) الذال ١٢- (حُسْنٍ) الحاء.

١٣- (سَأَى) السين ١٤- (مِنْهُ) الميم ١٥- (قَدْ) القاف.

١٦- (جَلَا) الجيم. والكلم جمع كلمة، كلاهما بفتح الكاف فكسر اللام، ويجوز فيهما إسكان اللام ونقل حركتها إلى الكاف فتكسر، فعلى هذا استعملهما في هذا البيت وغيره. وجمعها صاحب التيسير في خمس كلمات: (سَسْتُدُّ حُبَّتَكَ بِذُلِّ رَضِّ قَتْمِ).

ثم شرط في إدغام هذه الحروف (الستة عشر) أن تكون سالمة من أربعة أوصاف:
إِذَا لَمْ يَتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ نَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَعْزُومًا وَلَا مُتَثَقِّلًا

أي: إذا لم يكن الحرف المدغم موصوفاً بإحدى هذه الصفات الأربع، يعود على الحرف المدغم. ومعنى قوله: (إِذَا لَمْ يُتَوَّنْ): أي إذا كان الحرف الأول (منوناً) فالإظهار عند (السوسي) نحو: ﴿نَذِيرٌ لَّكُمْ﴾ ﴿سَبَأٌ﴾ ﴿ظَلُمْتِ ثَلَاثٌ﴾ ﴿الزمر﴾ ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾ الحشر. ومعنى قوله: (أَوْ يَكُنْ ثَا مُخَاطَبٌ): أي: إذا كان الحرف الأول (تاء خطاب) فالإظهار عند (السوسي) نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا﴾ القصص.

قال أبو شامة: ولم يقع في القرآن تاء متكلم عند مقارب لها، فلهذا لم يذكرها في المستثنى. ومعنى قوله: (وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا): أي: إذا كان الحرف الأول (مجزوماً) فالإظهار عند (السوسي) نحو: ﴿وَلَمْ يُوْتَّ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ البقرة، - وليس في القرآن غيره - فلم يدغم بلا خلاف، وإن كان المجزوم في باب المثليين فيه وجهان، وسيأتي خلاف في قوله:

﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ النساء

﴿فَتَأْتِ ذَا الْقُرْنَيْنِ﴾ الروم

ومعنى قوله: (وَلَا مُتَقَلَّبًا): أي: إذا كان الحرف الأول (مثقلاً) فالإظهار عند (السوسي):

نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ البقرة.

(استدراك أبي شامة والجبيري): قال أبو شامة: ولم يذكر الناظم تمثيلاً لِمَا استثنى من المتقاربين كما ذكر في المثليين، وكان ذكر المتقاربيين أولى لعسر أمثله، وقد نظمت فيه بيتاً فقلت:

نَذِيرٌ لَّكُمْ مِثْلُ بِهِ كُنْتَ تَأْوِيًا ولم يُوتَّ قبل السين هم يهاً المجلد

أراد ﴿وَلَمْ يُوْتَّ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾ البقرة. ولم يمكن من نظمه لكثرة حركاته فقال: قبل السين. وقال الجبيري: ولم يمثل الناظم لهذه الموانع وهي أولى ومثالها:

نصير لقد خلقت طيناً مثالها ولم يُوتَّ قبل الوسع هم يهاً فلا

وقال بعضهم: ولو قال (وقبل سعة لم يُوتَّ هم يهاً المجلد) لكان أوضح. وقال أبو شامة في معنى قول الشاطبي:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمَ دَوَا ضَنِ ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

اعلم أنه أتى في مثل هذا البيت الذي يذكر فيه كلمات لأجل حروف أوائلها ضمنها معاني قصدها من غزل ومواعظ لئلا يبقى كلاماً منتظماً صورة لا معنى تحته، وقد ضمن هذا البيت التغزل بامرأة من نساء الآخرة وسماها (شفاً)، وقد سمّت العرب بذلك النساء وكثير في أمهات القرشيين، وهو ممدود وقصره ضرورة ولم ينوّه، لأنه جعله علماً على مؤنث، وقوله: (لَمْ تَضِقْ نَفْسًا): أي أنها حسنة الخلق، ونصب (نفساً) على التمييز، (رُمَ) أي: اطلب بها، أي: بوصلها وقربها (دَوَا ضَنِ)، وقصر (دَوَا) ضرورة، أي: دواء رجل ضن، والضنا بالقصر: المرض، ومعنى (ثَوَى) أقام، (سَأَى): أي: ساءت حاله من أجل الضنا، أو كانت مساءته من الضنا، وقوله (قَدْ جَلَا) أي كشف الضنا أمره، وقيل المعنى: (سَأَى) مَنْ يرى ذلك منه، أو ساء الضنا، وهذه جمل أتى بها من غير حرف عطف كقوله: ﴿

يَدِيرُ الْأَمْرَ يَفْصِلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ يَلْقَاءُ رَبِّكُمْ تَوَقُّنَ﴾ الرعد، وكقوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ (١) عِلْمَ الْفُرَّانِ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عِلْمَهُ الْبَيَانَ (٤)﴾

وقال السمين: قوله: وفي (كَانَ) ضمير يعود على الرجل الضني أي كان هذا الرجل الشديد السقم صاحب حسن وهيئة حسنة فأضناه حب هذه المرأة. ثم قال أبو شامة: وسيذكر كل حرف من هذه (الستة عشر) في ماذا يدغم، ولكن لم يلتزم ترتيب ما في هذا البيت، بل أتى على ترتيب صاحب التيسير، ولم يمكنه جمع الحروف على ذلك الترتيب في بيت له معنى مستقيم، فخالف الترتيب في جميع حروفها، فشرع من هنا يبيّن المواضع التي أدغمت فيها تلك الحروف الستة عشر فبدأ بـ (الحاء). وقال صاحب اللآلئ: فشرع في (الحاء) وهي المذكورة في (حُسْنِ)، ولم يشرع في (الشين) وإن كان قد قدّمها أولاً، لأن العادة عند تعداد الحروف الإتيان بها على ترتيب المخارج لِمَا يقتضيه حسن الترتيب، وكان قد تعدّر عليه في النظم لضيقه، فلما خرج إلى حال السعة استعمل الترتيب فشرع في (الحاء) ثم في (القاف)..... إلخ.

(١) (حُسْنِ) الحاء

فَرُحِرَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاَهُ مُدْغَمٌ

يدغم (السوسي) الحاء في العين في ﴿فَمَنْ رُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾ آل عمران. فقط لا غير.

قال أبو شامة: وقوله (فَرُحِرَ عَنِ النَّارِ) بالفاء، أراد فمناها، أي من الكلمات المدغمت

﴿رُحِرِحَ﴾ الذي أدغم حاءه، وقصر الحاء ضرورة. وقال صاحب اللآلي: لكن سيبويه ضعف إدغام الحاء في العين. والذي قالوه رأي، وما قرأ به (أبو عمرو) نقل، فهو أولى.

تنبيه: لا يدغم (السوسي) نحو: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ﴾ المائدة.

﴿الْمَسِيحُ عَيْسَى﴾ آل عمران
﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ طه
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ البقرة
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة
(٢) (قَدْ) القاف

وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُذْخِلًا

خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ
قُصُورًا.....

قال أبو شامة: ذكر أن (القاف والكاف) يدغم كل واحد منهما في الآخر بشرط أن يتحرك ما قبل كل واحد منهما، ونطق بالحرفين مدغمين في هذين المثالين، وقوله (أُذْخِلًا) أي: أدغما وهو ضمير الكاف. فـ (القاف تدغم في الكاف) نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ الفرقان.

(٣) (كان) الكاف: و(الكاف تدغم في القاف) في نحو: ﴿لَكَ﴾ قُصُورًا ﴿الفرقان.

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ النساء. وانتبه: قبل (القاف) متحرك وقبل (الكاف) متحرك، ولذلك قرأنا بالإدغام في كل ما سبق لـ (السوسي)، - ولو كان قبل (القاف) ساكن نظهر (القاف) نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ يوسف. ولو كان قبل (الكاف) ساكن نظهر (الكاف) نحو: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الجمعة. قال الشاطبي عن مواعيد الإدغام:

..... وَأَظْهَرَ رَأً إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلَ

قال أبو شامة: قوله (وأظهرًا) يعنى (القاف والكاف) (إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ) الذي قبلهما، يقال: أقبلته الشيء إذا جعلته يلي قبالة، يقال: أقبلنا الرماح نحو القوم وأقبلنا الإبل أفواه الوادي.

وقال صاحب اللآلئ: قوله: (الَّذِي قَبْلُ أُقْبَلًا) الذي جعل قبلهما من قبل.

تنبيه: قال ابن القاصح: اعلم أن الناظم إذا عيّن حرفاً من كلمة من القرآن وأخبر أنه يدغم في غيره فلا تأخذ سواه، مثال ذلك في الحاء من ﴿رُحِحَ﴾ لا تدغم إلا في ﴿فَمَنْ رُحِحَ عَنِ النَّكَارِ﴾، فإن أطلق ولم يعيّن مثل قوله:
وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُذْخِلًا

فتأخذ العموم في جميع القرآن. قلت: راجع موانع الإدغام، وكن على بصيرة منها. فهذه ثلاثة أحرف من الستة عشر (الحاء) و(القاف) و(الكاف) ثم ذكر (الجيم).

(٣) (جِلًا) الجيم

وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تُعْرَجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ

والجيم تدغم في (الناء) في: ﴿مَنْ أَنَّى ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (٢) تُعْرَجُ الْمَلَكَةُ ﴿المعارج. وَمِنْ قَبْلِ أُخْرَجَ شَطَاةٌ قَدْ تَنْقَلًا

أي ومن قبل سورة المعارج في ترتيب سور القرآن جاء موضع في سورة الفتح وهو: ﴿أَخْرَجَ شَطَاةً﴾ وليس لهما نظير في القرآن، ولا تدغم (الجيم) في غير ذلك من الحروف.

وليس معنى (قَدْ تَنْقَلًا) أن الإدغام ثقيل، ولكن معناها أن الإدغام يصاحبه التشديد، لا أن الإدغام فيه ثقل، فالإدغام يؤتى به للتخفيف. كما قلنا.

(٥) (شِفًا) الشين

وَعِنْدَ سَيْلًا شَيْنٌ ذِي الْعَرَشِ مُدْغَمٌ

والشين تدغم في (السين) في قوله: ﴿ذِي الْعَرَشِ سَيْلًا﴾ الإسراء. قال صاحب اللآلئ: وقد روي عن يزيد في (الإدغام والإظهار). وقال الحافظ أبو عمرو: وبالوجهين قرأت، واعتمد الناظم على الإدغام فلم يذكر سواه.

(٦) (ضن) الضاد

وَضَادٌ لِيَعِضُ شَأْنَهُمْ مُدْغَمًا تَلَاً

والضاد تدغم في (الشين) وهي في: ﴿لِيَعِضُ شَأْنَهُمْ﴾ النور. قال أبو شامة: ولا يجوز عند النحويين إدغام (الشين والضاد) إلا في مثلهما، ولم يلتق منهما مثلان في القرآن، ويجوز في قوله (وَضَادٌ) الرفع على الابتداء، و(تَلَاً) خبره، أي تبع ما قبله في حال كونه مدغماً، أي قرأه مدغماً.

قلت: لا عبرة بقول النحويين في هذا، والإدغام ثبت عن (السوسي) تواتراً.

(٧) (سأى) السين

وَفِي رُؤِجَتِ سِينُ الْنُفُوسِ

وأدغمت سين ﴿الْنُفُوسِ﴾ في زاي ﴿رُؤِجَتِ﴾ التكوير.

..... وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ سَكْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوْصَلًا

يعود الضمير في قول الناظم (لَهُ) على (السوسي). والسين تدغم في (الشين)، ولكن باختلاف في موضع مرمر: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَكْبًا﴾. قال أبو شامة: (تَوْصَلًا): أي تَلَطَّفَ في الوصول إليه، أي وصل الخلاف إلى هذا الحرف. وقال الضباع: الإظهار له من طريق المطَّوعِي عن ابن جرير عنه، والإدغام من سائر طرقه، وعليه عَوَّلَ الداني، فهو الذي ينبغي الأخذ به من طرقنا. إذا: الإدغام مقدّم في الأداء.

(٨) (دَوَا) الدال

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكَأَ شَدَاً صَفَاً ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَاً

قال أبو شامة: وللدال كلم تدغم عندها وهي ما وافق أوائلها هذه الكلمات العشر في هذا البيت التالي من قوله (تُرْبُ) إلى قوله (جَلَاً).

(١) (تُرْبُ): التاء نحو: ﴿الْمَسْجِدُ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ البقرة

(٢) (سَهْلٌ): السين نحو: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ المؤمنون

- (٣) (ذَكَا): الدال نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ البقرة
 (٤) (شَدَا): الشين: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ يوسف والأحقاف فقط.
 (٥) (ضَفَا): الضاد نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهْمٍ﴾ يونس.
 (٦) (تَمَّ): التاء نحو: ﴿لَمَنْ تُرِيدُ نَعَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ﴾ الإسراء.
 (٧) (زَهْدُ): الزاي نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتًا يُضِيءُ﴾ النور.
 (٨) (صِدْقَةُ): الصاد نحو: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ أَمَلِكِ﴾ يوسف.
 (٩) (ظَاهِرٌ): الظاء نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ آل عمران.
 (١٠) (جَلَا): الجيم نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ البقرة.
 وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ

يعود الضمير في قوله الناظم (وَلَمْ تُدْغَمْ) على الدال، فلا تدغم (الدال) إذا كانت مفتوحة بعد ساكن نحو: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِيرٍ﴾ القلم، ﴿دَاوُدَ شُكْرًا﴾ سبأ، ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ النحل.

﴿وَلَمَّا أَذَقْتُهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهْمَةٍ﴾ هود. ﴿وَلَمَّا أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ الشورى. - ﴿لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾ ص. فهذا كله لا يدغم. إلا في حرفين اثنين، حيث قال الشاطبي:

﴿وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بَغْيَرِ التَّاءِ فَأَعْلَمْتُهُ وَأَعْمَلًا

- ١- ﴿كَادَ تَرْبِغُ﴾ التوبة، حيث قرأها (السوسي) بالتاء، والدال مفتوحة بعد ساكن، ولكنه يدغم قولاً واحداً. ٢- ﴿بَعْدَ تَوَكِّيْدِهَا﴾ النحل، ف (السوسي) يدغم قولاً واحداً. فاعلم ذلك واعمل به. قال أبو شامة: ولا ثالث لهما، فهذان يدغمان، لأن التاء من مخرج الدال، فكأنهما مثلان، فإن كسرت الدال أو ضمت بعد ساكن أدغمت نحو: ﴿مَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ المائة ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ البقرة. والعللة الأساسية والأصلية والحقيقية في إدغام ما سبق هي: (الأثر والنقل والسند والتلقي والرواية والمشافهة).

فائدة: قال أبو شامة: والباء في (بِحَرْفٍ)، وفي (بِغَيْرِ) بمعنى في. وقال شعلة: نحو (أقمت ببغداد). أي في بغداد. وقال أبو شامة في معنى كلمات البيت التالي:

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكََا شَدًّا ضَفًّا تَمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلًّا

ضمَّن في هذا البيت الثناء على (أبي محمد بن سهل بن عبد الله التستري) أحد أولياء الله المشهورين. قال القشيري: في (رسالته): هو أحد أئمة القوم، ولم يكن له في وقته نظير في المعاملات والورع، وكان صاحب كرامات، والتراب: التراب، و(ذَكََا) من قولهم: ذكت النار تذكو، أي اشتعلت و(الشذا) حدة الرائحة، أي فاحت رائحة ترابه، يشير بذلك إلى الثناء عليه، وما ظهر من كراماته وأعماله الصالحة، وأنه دفن في ذلك التراب (زُهْدٌ ظَاهِرٌ) الصدق، لم يكن عن رياء ولا تصنع، أي أوضح الزهد أمر سهل من خيار عباده. وقال الشيخ- يريد السخاوي- أراد جلاء بالمد، وهو منصوب على التمييز، أي صدق ذلك الزهد (ظَاهِرٌ)، أي يَبِّنُ مكشوف جلاء.

وقال شعلة: و(ضَفًّا) طال، يشير إلى كثرة ذلك، و تَمَّ بفتح التاء: هناك.

وقال ابن القاصح: أشار بذلك إلى تربة كل مؤمن موصوف بالسهولة والصدق والزهد وغير ذلك من الصفات الحمودة.

(٩) (تَضُقُّ) التَّاء

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَُا

قال أبو شامة: أي و(التاء) تدغم في حروف (الدال) العشرة وفي (الطاء)، إلا أن من جملة حروف (الدال) العشرة (التاء)، فيكون إدغام (التاء) فيها من باب المثليين، وإنما لم يستثنها لحصول الغرض مع الاختصار من غير إلباس، فإذا أسقطت (التاء) من العدد، عددت (الطاء) عوضها فيكمل لـ (التاء) أيضاً عشرة أحرف، ولم يلق الدال طاء في القرآن فلهذا لم يذكر الطاء في حروفها، وكذا لم يلق التاء دالا في القرآن إلا والتاء ساكنة نحو: ﴿أَجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾ يونس ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ الأعراف، وذلك واجب الإدغام كما سيأتي، فلهذا أيضاً لم يذكر الدال في حروف التاء. والخلاصة: أن (التاء) تدغم في (عشرة) أحرف، وهي المذكورة مع أحرف (الدال)، سوى (التاء) لأن الإدغام فيها من باب المثليين، فاحذف التاء منها، وزد حرف (الطاء) فيكون المجموع أيضاً عشراً. وقال ابن القاصح: يعود الضمير في قوله (وَفِي عَشْرِهَا) و (تَأْوُهَُا) على (الدال)، وفي (تَأْوُهَُا) يجوز أن تكون

للعشر، ويجوز أن تكون للأحرف السابقة الستة عشر. والحرّوف التي تدغم فيها (التاء) كالتالي:

(١) (أُوبُ): التاء نحو: ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ تَبْعَثُونَ﴾ ﴿المؤمنون﴾. الإدغام فيها من باب المتليين.

(٢) (سَهْلِي): السين: نحو ﴿بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ ﴿الفرقان﴾.

(٣) (ذَكَا): الذال نحو: ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ ﴿غافر﴾.

(٤) (شَدَا): الشين نحو: ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهُودٍ﴾ ﴿النور﴾.

(٥) (ضَفَا): الضاد: ﴿وَالْعَدِيدِ صَبْحًا﴾ ﴿العاديات﴾. ولا ثاني له.

(٦) (نَمُ): التاء نحو: ﴿انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَيَاتِ تُعْهَمُ يَصْدِفُونَ﴾ ﴿الأنعام﴾.

(٧) (زُهْدُ): الزاي نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمْرًا﴾ ﴿الزمر﴾.

(٨) (صِدْقُهُ): الصاد نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ ﴿الصفات﴾.

(٩) (ظَاهِرُ): الظاء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ ﴿النساء﴾.

﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾ ﴿النحل﴾. وليس غيرهما في القرآن.

(١٠) (جَلَا): الجيم. نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ ﴿فاطر﴾.

(١١) (الطَّاء): نحو: ﴿الَّذِينَ نُوَفِّيهِمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿النحل﴾.

ولم يقل عن التاء (ولم تُدْغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ) كما قال في الدال لأن (التاء) لم تقع كذلك

إلا وهي حرف خطاب وهو قد عَلِمَ استثناءه من قوله: (أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ) نحو: ﴿

دَخَلَتْ جَنَّاتٍ﴾ ﴿الكهف﴾. ثم قال الشاطبي عن مواضع فيها الوجهان:

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانٍ عَنْهُ تَهْلَأُ

ومعنى قوله (تَهْلَأُ): أي: استنارا وظهرا ونقلًا عن (السوسي) بالوجهين لصحتهما لفظاً

ومعنى. قال أبو شامة: والألف في (تَهْلَأُ) ضمير الوجهين. وقال شعله: (تَهْلَأُ): أي:

تهلل هذان الوجهان وظهرا مثل الهلال. قال الشاطبي عن الموضع الأول:

فَمَعِ حُمِلُوا النَّورَةَ ثُمَّ
.....

١- أراد ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا النَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ الجمعة.
قال السمين: ﴿ثُمَّ﴾ من نفس التلاوة وليست عاطفة. ثم قال عن الموضع الثاني:
..... الرِّكَوَةَ قُلْ

٢- أراد ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ البقرة.
(استدراك أبي شامة): ولو قال:

فَمَعِ حُمِلُوا النَّورَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ ثُمَّ
.....

لكان أولى، لأنه أبن لموضع الإدغام ويخلص من تكرار: (قُلْ).

ثم قال الشاطبي عن الموضع الثالث والرابع:

وَقُلْ آتِ ذَا الْ.....
.....

٣- ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ الإسراء. ٤- ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ الروم. ولما
كان موضع الإسراء بالواو والروم بالفاء قال: (آت) مجرّدة منهما ليشمل ذكر
الموضعين. ثم قال:

.....
..... وَآتَتْ طَائِفَةٌ عَلا

٥- أراد ﴿وَأَتَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ النساء. والعين في (علا) ليست رمزاً لـ
(حفص)، لأن هذا الباب لـ (السوسي)، وقد قال الشاطبي:

.....
..... وَفِي أُخْرَىٰ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلُلاً

أي عن (السوسي) فقط. قال صاحب اللآلي: ومعنى (علا): أي (علا) ذلك، يشير إلى
ما ذكره من الكلمات الكريمة، أو الخلاف الدال عليه. ثم قال الشاطبي عن الموضع
السادس:

.....
..... وَتَقْصَانَهُ
..... وَفِي حَتِّ سَيِّئًا أَظْهَرُوا لِحِطَابِهِ

والضمير في قول الناظم (أظهِرُوا) يعود إلى بعض الرواة عن (السوسي).

٦ - أراد ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ مريم. وسبب الإظهار فيها هو: (تاء الخطاب)، ولا بد أن تقول (تاء الخطاب). قال أبو شامة: لأن تاء الخطاب لم تدغم في المثاليين، ففي المتقاربيين أولى ألا تدغم، نحو: ﴿جِئْتِ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ﴿جِئْتِ شَيْئًا نُكْرًا﴾ الكهف، فعّل وجه الإظهار بالخطاب، يعني بالخطاب الموجود فيه تاء الخطاب، وأمّا مجرد الخطاب فغير مانع من الإدغام بدليل إدغام نحو: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ يوسف، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ يوسف ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنًا بَصِيرًا﴾ طه. والسبب الثاني ذكره الشاطبي بقوله: (وَتُقْصَانِهِ) وهو حذف عين الفعل لسكون ما قبل تاء الخطاب، وهذا مطّرد في كل فعل معتل الوسط نحو: قمت، بعث، سرت.

قال السخاوي: ومعنى قوله: منقوص العين، أن أصل (جاء) (جِيَاء)، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما اتصل تاء الضمير سكنت الهزمة فحذفت العين لالتقاء الساكنين.

وقال شعله: والأمران جميعاً علة الإظهار لا أحدهما لإدغامهم ﴿لَكَ كَيْدًا﴾. ووجه الإدغام هو (الأثر والنقل والسند والرواية)، والسبب المذكور في بيت الشاطبي:
وَأَلْكَسْرُ الْإِدْغَامِ سَهْلًا

قال أبو شامة: أي ثقل الكسرة في التاء وهي ضمير تانيث. ولا يدغم (السوسي) ﴿جِئْتِ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ﴿جِئْتِ شَيْئًا نُكْرًا﴾ الكهف، لأن التاء للخطاب، ولذلك قيد: ﴿جِئْتِ﴾ بكسر التاء لبيّن أنه موضع مريم. قال السمين: ولذلك قال المصنف: (أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ) بقيد التذكير ليخرج هذا. قال أبو شامة: وأمّا ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾، فأكثر المصنّفين في الإدغام لا يذكرونه في الإدغام الكبير، بل يذكرونه في سورته، وسببه أن (أبا عمرو) كان يدغمه وإن لم يقرأ بالإدغام الكبير، وهو معنى قولهم: إنه كان يدغمه في الأحوال كلها، وبعضهم يقول في الحاليين، أي سواء قرأ بالإدغام أو بالإظهار، فهذا الموضع لا بد من إدغامه عنده، ثم اختلفوا هل هو من قبيل الإدغام الكبير أو الصغير؟ وهو مبني على أن التاء في قرأته مفتوحة أو ساكنة، والظاهر أنها مفتوحة كقراءة الجماعة فيكون من باب الإدغام الكبير.

تنبية: لا خلاف في إدغام: ﴿وَأَقْرَبَ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾.
 (تَوَى) الشاء. قال ابن القاصح: لَمَّا أتم كلامه في الشاء المثناة انتقل إلى الشاء المثناة.

وَفِي خَمْسَةِ وَهَيِ الْأَوَائِلِ ثَاوُهَا

يعود الضمير في قول الناظم (ثَاوُهَا) على الحروف التي تدغم فيها (الشاء)، وهي الحروف الخمسة الأوائل التي تدغم فيها (الدال)، يريد أوائل كلمات: وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكََا شَدَاً ضَفَاً.....

- ١- (تُرْبُ): الشاء نحو: ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ الحجر.
- ٢- (سَهْلُ): السين: نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ النمل.
- ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكْذِبُ يَهْدِ الْهَدِيثُ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ القلم.
- ٣- (ذَكََا): الدال: ﴿وَالْحَرْبُ ذَلِكَ مَتَعٌ﴾ آل عمران، وليس غيره.
- ٤- (شَدَا): الشين نحو: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ البقرة.
- ٥- (ضَفَا): الضاد في: ﴿هَلْ أَنْتَ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ الذاريات، ليس غيره.

(١٠) (ذَكََا) الدال

وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدْخُلُ

تدغم (الدال) المعجمة في (الصاد والسين) المهملتين وهي في:

- ١- ﴿مَا أَخَذَ صَاحِبَةٌ وَلَا وُلْدًا﴾ الجن ولا ثاني له في القرآن.
- ٢- ﴿فَأَخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ الكهف.٣- ﴿وَأَخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ الكهف. قال أبو شامة: التدخل بمعنى الدخول، يقال: تدخل الشيء إذا دخل قليلا قليلا، ومثله تحصّل من حصّل، وتعلّم من علّم.

(١٢) (لَمٌ) اللام

وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّاءِ.....

تدغم (اللام في الراء) في نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ النحل.

(١٣) (رَمْ) الرءاء: الرءاء تدغم في (اللام) في نحو: ﴿يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ المائدة.
 وإدغام اللام في (الرءاء) والرءاء في (اللام) ليس حكماً مطرداً في جميع القرآن، ولكن هناك
 مانع من الإدغام ذكره الشاطبي بقوله:

..... وَأُظْهِرًا إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمَسْكُونِ مُنْزَلًا
 سَوَى قَالَ

(وَأُظْهِرًا إِذَا انْفَتَحَا) — أي اللام والرءاء — أي إذا أتت اللام مفتوحة بعد ساكن فالإظهار
 لـ (السوسي)، ولا يمتنع الإدغام إلا باجتماع السبيين نحو: ﴿فَعَصَا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ الحاقة.
 ﴿فَيَقُولُ رَبِّي لَوْلَا﴾ المنافقون. وإذا انفتحت (الرءاء) بعد ساكن فالإظهار لـ (السوسي)
 في نحو: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الحج. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾
 الانقطار والمطففين. أما لو انفتحت أحدهما بعد متحرك نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ﴾ جعل
 رَبِّكَ، أو انضم أحدهما بعد ساكن نحو: ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (٣٨٥) لا يُكَلِّفُ ﴿فَيَقُولُ﴾
 رَبِّي أَكْرَمَنِ، أو انكسر أحدهما بعد ساكن نحو: ﴿بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ من فَضْلِ رَبِّي
 لِبَلْوَةٍ فإنه يدغم بلا خلاف. قال أبو شامة: وفي إدغام (الرءاء) ضعف عند نخاة البصرة.
 قلت: وهذا كلام مردود وباطل، فالإدغام ثابت عن (السوسي) فلا وجه لتضعيفه. ثم قال
 الشاطبي: (سوى قال):

قال أبو شامة: يعني سوى كلمة ﴿قَالَ﴾ فإنها أدغمت في كل (راء) و(لام) بعدها
 وإن كانت اللام مفتوحة وقبلها حرف ساكن وهو (الألف). نحو: ﴿قَالَ رَبِّي أَرْجِعُونِ﴾
 المؤمنون. ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ يوسف. والسبب هو: (الرواية والأثر
 والتلقي والسند)، فما أدغمه (السوسي) وصحّت به الرواية تدغمه، وما لم يدغمه
 (السوسي) لا تدغمه.

قال شعله: وتأنيث الضمير في (وهي) وتذكيره في (وأظهِرًا) لأن الحرف تذكر
 وتؤنث.

(١٤) (نفساً) النون

..... ثُمَّ التُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ.....

والنون تدغم في (اللام والراء) بشرط تحرك ما قبل النون. فقوله:

..... ثُمَّ التُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا

أي في (اللام والراء)، بشرط أن يتحرك ما قبل (النون)، وهو معنى قوله (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) أي: تكون النون بعد محرّك، فيشترط التحريك قبل النون مطلقاً في جميع أحوال النون. والنون في اللام نحو: ﴿ذَيْنَ لِلنَّاسِ حُبِّ الشَّهَوَاتِ﴾ آل عمران. ومثال النون في (الراء) نحو: ﴿خَرَّابِينَ رَحْمَةً رَبِّكَ أَلْعَزِيزِ الْوَهَّابِ﴾ ص. قال أبو شامة: فإن وقع قبل النون ساكن لم تدغم مطلقاً، سواء كان ذلك الساكن ألفاً أو غيرها، وسواء كانت النون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ النحل. ﴿يَأْذِنُ رَبِّيهِمْ﴾ إبراهيم. ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ﴾ البقرة. ففي الأمثلة السابقة الإظهار لـ (السوسي) لوجود الساكن قبل النون، سواء كانت النون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، ولذلك قال (مُسْجَلًا). أي يشترط التحريك قبلها في جميع أحوال النون، وليس الأمر فيها كما سبق في (اللام والراء) من أنه لم يستثن من ذلك إلا المفتوح بعد ساكن.

سَوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

قال أبو شامة: أي: استثنى مما قبل النون فيه ساكن كلمة: ﴿وَنَحْنُ﴾ فأدغمت في (اللام) بعدها حيث أتت وهو (عشرة) مواضع. وإليك (بعض) المواضع:

- ١- ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ البقرة. ٢- ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ البقرة.
- ٣- ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ البقرة. ٤- ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ يَمُومِينَ﴾ الأعراف.
- ٥- ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمْ يَمُومِينَ﴾ يونس. ٦- ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ يَمُومِينَ﴾ هود.
- ٧- ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ يَمُومِينَ﴾ المؤمنون. قال السمين: ولم يتفق أن يلاقي نون ﴿وَنَحْنُ﴾ غير اللام فلا يطلب لها مع الراء مثال.

(١٥) (منه) الميم

وَتُسَكَّنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلًا

قال ابن القاصح: والرواية في البيت بضم التاء من (وَتُسَكَّنُ)، وفتحها من (فَتَخْفَى).

قال أبو شامة: والهاء في (بأثها) تعود على الحروف السابقة، أو على الميم، و(فَتَخْفَى) عطف على (وَتُسَكَّنُ) غير أن تاء (فَتَخْفَى) مفتوحة، وتاء (وَتُسَكَّنُ) مضمومة، و(تَنْزُلًا) تمييز.

والضمير في (وَتُسَكَّنُ عَنْهُ) يعود على (السوسي)، فـ(السوسي) يسكن الميم المتحركة فتخفى الميم عند الباء، بشرط أن يكون قبل الميم متحرك، ولذلك قال (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ). والأمثلة:

١- ﴿ءَادَمَ بِالْحَقِّ﴾ المائدة ٢- ﴿يَا عَلَمَ بِالشَّكِرِينَ﴾ الأنعام ٣- ﴿أَعْلَمَ

بِالظَّالِمِينَ﴾ الأنعام ٤- ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ العلق ٥- ﴿حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ غافر.

قال صاحب الآلي: ومعنى (تَنْزُلًا): أي يخفى تنزلها في محلها.

وقال صاحب النفاحات الإلهية: أي عند تسكين الميم قبل الباء يصل القارئ إلى منزلة الإخفاء.

س: وهل الحكم السابق إدغام أم إخفاء؟

ج: قال أبو شامة: والمصنفون في التعبير عن هذا مختلفون، فمنهم من يعبر عنه بالإدغام كما يطلق على ما يفعل بالنون الساكنة والتنوين عند (الواو والياء) أنه إدغام وإن بقي لكل واحد منهما غنة، وكما يبقى الإطباق في الحرف المطبق إذا ادغم، ومنهم من يعبر عنه بالإخفاء لوجود الغنة وهي صفة لازمة للميم الساكنة فلم يكن إدغاماً محضاً. وقال شعلة: واختلف هل هذا الإسكان إدغام كما يطلق على النون الساكنة عند الواو والياء وإن بقي فيها غنة أو لا لوجود الغنة، ولهذا قال الشيخ - يريد الشاطبي - (وَتُسَكَّنُ) ولم يقل تدغم. وقال الضباع: ونبه بتسكين الباء على أن الحرف المخفى كالمدغم، يسكن ثم يخفى، لكن يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب ويشدد الثاني، بخلاف المخفى. ولا إخفاء لو كان قبل

(الميم) ساكن نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ بَيْنِي﴾ البقرة ﴿أَيُّومَ بَجَالُوتَ﴾ البقرة، ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ الأنفال.

(١٦) (بها) الباء:

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا أَتَى مُدْغَمٌ فَآذِرِ الْأَصُولَ لِتَأْصُلًا

إدغام (الباء) من كلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ المرفوع في (ميم) ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ حيث أتى في القرآن

لـ (السوسي) وهو في خمسة مواضع فقط. قال أبو شامة: سوى الذي في البقرة فإنه ساكن الباء في قراءة (أبي عمرو)، فهو واجب الإدغام عنده من جهة الإدغام الصغير لا الإدغام الكبير، ولهذا وافقه عليه جماعة على ما سنذكره في أواخر فرش حروف سورة البقرة في قول الشاطبي:

..... وَيَغْفِرُ مَعِ يُعَذِّبُ سَمَّا الْعُلَا
 شَذَا الْجَزْمُ

والمواضع التي أدغمها (السوسي) قولاً واحداً في البيت التالي:

وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثَمَا أَمَى مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا

الأول بآل عمران، ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَفْوٌ رَّحِيمٌ﴾. وموضعان في المائدة، الأول: ﴿بَلْ أَنْتَ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ والثاني: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. وموضع بالفتح: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾. وموضع بالعنكبوت: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾. وقال الشاطبي: (بَا يُعَذِّبُ) ليخرج نحو: ﴿ضَرْبَ مَثَلٍ﴾ الحج. ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ آل عمران. ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ البقرة.

قال أبو شامة: وما عدا كلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ لا يدغم باؤها في الميم، لأنه اقترن بكلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ ما يجب إدغامه في أصله وهو: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾ ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾، إما قبلها أو بعدها فطرده الإدغام فيه موافقة لما جاورها. وخص (السوسي) إدغام (بَا يُعَذِّبُ) في ميم ﴿مَن يَشَاءُ﴾ (للأثر والرواية). فهذا آخر ذكر إدغام الحروف الستة عشر، ولهذا ختم ذلك بقوله: (فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا): أي قف على أصول الإدغام وحصلها (لتأصلاً)، أي: لتشرف، يقال: رجل أصيل الرأي: أي: محكم للرأي وقد أصل أصالة. وقال شعلة: فاعرف أصول الإدغام لتصير أصيلاً في الفضل. وقال القاضي: أي: اعرف ما ذكرته لك من القواعد (لتأصلاً)، أي لتكون أصلاً ومرجعاً يرجع إليه في معرفة هذا الفن.

قال أبو شامة: ثم لما فرغ من تفصيل الحروف المدغمة في باب المتقارئين، ذكر بعد ذلك ثلاث قواعد تتعلق بجميع باب الإدغام الكبير مثلياً كان أو متقاربياً كل قاعدة في بيت.
قال في القاعدة الأولى:

وَلَا يَمْتَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَالاً

أي لا يمنع الإدغام في حال ثقله إمالة الألف، فإن الإمالة تبقى مع الإدغام كما لو كانت مع الإظهار، والعارض لا يغير له الأصول، وعلة ذلك أن الإدغام عارض، فكان الكسرة موجودة، وهو كالوقف الذي تحذف الحركة فيه أيضاً، فهي وإن حذفت مرادة منوية.

أي أن كلمة ﴿النَّارِ﴾ مكسورة الراء ثمال إمالة كبرى لـ (السوسي) بسبب كسرة الراء، وعند الإدغام تسكن الراء، فتسكين الراء لا يمنع الإمالة، لأن السكون عارض، وكسرة الراء أصلية، فكما أن الوقف لا يمنع فكذلك الإدغام نحو: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١١﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ ﴿١١٢﴾ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١١٣﴾ رَبَّنَا وَءَايِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْعَهْدَ ﴿١١٤﴾﴾ آل عمران. ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١١٥﴾﴾ المطففين. - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ ﴿١١٦﴾﴾ هود.
(استدراك أبي شامة): وهذه مسألة من مسائل الإمالة، فبابها أليق من باب الإدغام، وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة، فالإدغام منه كذلك، وكان يغنيه عن البيتين هنا وثم أن يقول:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ وَالْوَقْفُ سَاكِنًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مِيلًا

فيستغني عن بيتين مفرّقين في بايين بهذا البيت الواحد في باب الإمالة.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: أما عن ورودها في باب الإدغام لأن شبهة المنع في الإمالة نشأت من الإدغام، أما قول أبي شامة: (وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة، فالإدغام معه كذلك) يقال: بأن باب الإدغام متقدم في الترتيب على الإمالة، فتأخيرها إلى باب الإمالة يؤدي إلى تأخير بيان الحكم عن محله، وتأخير البيان عن وقته لا يجوز.

قال ابن القاصح: أتى بمثالين: الأوّل منهما لبيان إدغام المتقاربين، والثاني لبيان إدغام المثليين. ولذلك أتى الناظم بمثالين بقوله (كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَالًا) فقولُه (أَثْقَالًا) حال، أي في حال الإدغام الصريح، احتراز من (الروم)، فإنه لا يمنع قولاً واحداً لأن الكسرة موجودة. وقال القاضي: وإذا كان الإدغام الصريح لا يمنع الإمالة، فأولى ألا يمنع الروم. وقال شعله: والكاف في قوله (كَالْأَبْرَارِ) بمعنى المثل، وليس من لفظ القرآن. وقال أبو شامة: وهو مشكل فإنه ليس في القرآن كالأبرار بالكاف، والناظم كان ضريراً، - قلت: الناظم كان بصيراً بقلبه - فأملى هذا اللفظ، فسبق إلى ذهن الكاتب السامع منه أنها كاف التشبيه، فكتبها متصلة بالأبرار. ثم ذكر القاعدة الثانية فقال:

وَأَشْمِمِ رُؤْمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلاً

أي لك (الإشمام أو الروم) في جميع الحروف المدغمة في المثليين والمتقاربين والمتجانسين - إن أردت - سوى أربع صور - وهي أن يلتقي: ١- الباء مع الباء نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ يوسف. ٢- الباء مع الميم نحو: ﴿وَيَعْدُبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آل عمران. ٣- الميم مع الميم نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ البقرة. ٤- الميم مع الباء نحو: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾ المائدة. فهذا معنى قوله (مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ). قال أبو شامة: أي كل واحد من الباء والميم مع الباء أو الميم. والإشمام يقع في الحروف المضمومة، والروم يدخل في المضمومة والمكسورة، ولا يقعان - أي الروم والإشمام - في المفتوحة، ويمتنع الإدغام الصحيح مع (الروم) دون (الإشمام)، فـ(الروم) هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار، ويمتنع (الإشمام) فيما سبق ذكره. قال صاحب التيسير: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين، أي تتعسر، لأن الإشارة بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف، فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام لأنه وصل، ولا يتعذران في الوقف، لأن (الإشمام) هو ضم الشفتين بعيد سكون الحرف فلا يقعان معاً، أمّا (الروم) فلا يتعذر، لأنه نطق ببعض حركة الحرف، فهي تابعة لمخرجه، فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما، كذلك ينطق بهما ببعض الحركة. ثم قال أبو شامة: ومنهم من استثنى الفاء مع الفاء نحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهٍ﴾ الحج، ونحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيرِ﴾ المطرفين، ومنهم من لم يستثن شيئاً من ذلك، وأظن الناظم أشار إلى هذه الأشياء ونحوها بقوله: (وَكَُنْ مُتَأَمِّلاً)، أي: تأمل ما قد أطلقه المصنفون في التعبير

عن ذلك بفهمك، وتدبر بعقلك وعلمك، ونزل كل شيء في منزلته، ولا تنزله عن مرتبته. وقال شعله: (وَكُنْ مُتَأَمِّلاً لِمَا أَطْلَقْتَهُ وَإِنْ كَانَ مَقِيداً. وقال ابن القاصح: أي: متدبراً كلام العلماء في كتبهم.

تنبيه: والإشمام) مخصوص بالحروف (المرفوعة والمضمومة) ويكون مقارناً لها لا بعد لفظها، (والرّوم) يدخل في (المرفوع والمضموم والمكسور والمجرور)، ولا يقع (الإشمام والرّوم) في الحرف المفتوح والمنصوب. قال الشاطبي في باب الوقف على أواخر الكلم: وَقَعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلَاً وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّخْوِيِّ فِي الْكُلِّ أَعْمَالاً قَالَ الْقَاضِي: وَعَلَى هَذَا يَكُونُ لـ (السوسي) في الحرف المفتوح نحو:

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ الإدغام المحض. ويكون له في المضموم نحو: ﴿وَأَمَلَيْتُكَ صَفَاً﴾ الإدغام المحض من غير إشمام - والإدغام المحض مع الإشمام - والإدغام الغير المحض وهو الروم.

ويكون له في المكسور نحو: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا﴾ الإدغام المحض، والروم وهو الإخفاء. ويكون له في نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ ﴿أَعْلَمُ بِكَ﴾

الإدغام المحض من غير إشمام، ولا روم فيه على رأي الشاطبي، وفيه الروم على غير رأي الشاطبي. وإذا كان قبل الحرف المدغم حرف مدّ ولين، أو حرف لين فقط، جاز في حرف المدّ، أو حرف اللين ثلاثة أوجه: (القصر والتوسط والطول) مع جواز الروم والإشمام إن كان مضموماً، والروم إن كان مكسوراً. ففي نحو: ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ ثلاثة أوجه: (القصر والتوسط والطول) قال صاحب إتخاف البرية: وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَفِي الْوَقْفِ كَالْإِدْغَامِ ثَلَاثٌ لِتَجْمَلًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

وسوّ بين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام وفي نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ سبعة أوجه: (القصر والتوسط والطول) مع الإدغام المحض بلا إشمام، أو به، والإدغام الغير المحض وهو الإخفاء مع القصر.

وفي نحو ﴿فَالرَّجْرَجَاتِ زَجْرًا﴾ أربعة أوجه: (القصر والتوسط والطول) مع الإدغام المحض، والإخفاء مع القصر. ثم قال الشاطبي:

وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَاحٍ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَقْصُلًا

خُذِ العَفْوَ وَأَمْرٌ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظَلَمِهِ وَ فِي المَهْدِ ثُمَّ الخُلْدِ وَالْعَلِيرِ فَاشْمُلًا

تنبيه: ذكر الشاطبي أمثلة من المثليين:

١- ﴿خُذِ العَفْوَ وَأَمْرٌ﴾ الأعراف

٢- ﴿مِنْ العَلِيرِ مَا لَكَ﴾ البقرة

وذكر الشاطبي أمثلة من المتقاربيين:

١- ﴿مِنْ بَعْدِ ظَلَمِهِ﴾ المائدة

٢- ﴿فِي المَهْدِ صَبِيئًا﴾ مريم

٣- ﴿دَارُ الخُلْدِ جَزَاءٌ﴾ فصلت

قال الضباع: يريد ما ذهب إليه كثير من متأخري أهل الأداء، من أن الحرف المدغم إذا سبقه حرف صحيح ساكن فالصواب إخفاؤه، أي اختلاس حركته، وذلك عبارة عن (الروم) المذكور آنفًا، وفرارهم من إدغامه إدغاماً خالصاً، الذي هو مذهب قدماء أئمتهم، لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده، وذلك لأن قاعدة الصرفيين أنه لا يجمع بين الساكنين إلا إذا كان الأوّل حرف علة، مدأً أو ليناً، فإن كان صحيحاً جاز وفقاً لعروضه لا وصلأً، فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين، والأوّل صحيح في الوصل، وانتصر جماعة لمذهب المتقدمين بأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد، ولو قيل إن ذلك ليس بمتواتر، فالرجوع إلى القراء أوّل، لأنهم أكثر وأعدل، ولا ينعقد إجماع النحويين بدونهم، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم نحويون، وصحح المحقق (ابن الجزري) الطريقيين وعلى ذلك عملنا.

وقال أبو شامة: أي: إدغام الحرف الذي قبله حرف صحيح (سَاكِنٌ عَسِيرٌ) أي: يعسر النطق به، وتعسر الدلالة على صحته، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، لأن الحرف المدغم لا بد من تسكينه. ثم قال أبو شامة: - غفر الله له - وهذا غير موجود في شيء من لغات العرب، ولا معتبر بقول القراء أن هذا ونحوه مدغم، لأنهم لا يحصلون هذا الباب،

واحترز بقوله (صَحَّ سَاكِنٌ) عمَّا قبله ساكن ليس بحرف صحيح، بل هو حرف مدٍّ، فإن الإدغام يصح معه. نحو: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ المائدة. ﴿فِيهِ هُدًى لِّلشَّاقِينَ﴾ البقرة. ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ البقرة ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ البقرة. وكذا إذا انفتح ما قبل الواو والياء نحو: ﴿قَوْمٌ مُّوسَى﴾ الأعراف، ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ الفجر. فإن في ذلك من المدِّ ما يفصل بين الساكنين، وأمَّا ما قبله ساكن صحيح فلا يتأتى إدغامه إلا بتحريك ما قبله وإن خفيت الحركة. وقال شعله: وإنما قال (صَحَّ سَاكِنٌ) إذ الصحيح لو تحرك لم يعسر الإدغام. قال أبو شامة: والضمير في (طَبَّقَ) للقارئ، أي: إذا أخفاه القارئ أصاب، وإن رام إدغامه امتنع عليه، ويجوز أن يكون الضمير للتعبير وإن لم يجر له ذكر، لأنه مفهوم من سياق الكلام، أي أن العبارة بالإخفاء هي العبارة الصحيحة، أو طَبَّقَ مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْإخْفَاءِ (مَقْصَلًا)، ومعنى (مَقْصَلًا): أصاب، وهو من قولهم: طَبَّقَ السِّيفَ إِذَا أَصَابَ الْمَقْصَلَ، ويقال للرجل إذا أصاب الحجة أنه يطبق المقصل. وقال شعله: المقصل مكان المقصل.

وقال أبو شامة: ومعنى (فَاشْمَلًا) يقال: شملهم الأمر إذا عمَّهم، أي: فاشمل الجميع من البايين بالحفظ والفهم، أي اجمعه. وقال ابن دريد: شمل الرجل وانشمل أسرع، أي: أسرع في حفظ ذلك، وفهمه، وتعليمه، ولا تنبطأ في ذلك، ولا تتخلف عنه. وقال شعله: شمل الأمر إذا عمَّ وأحاط به. وقال الجعبري: ولما لم يوردها على طريقة التمثيل، خاف أن يُتوهم الحصر، فقال (فَاشْمَلًا) أي: عمَّ الكل، وقس المتروك على المذكور، أو أعمم ضابط البايين.

وقال ابن القاصح: وقس المتروك على المذكور نحو قوله: ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾، ﴿فَإِذَا أَسْتَدْرَكُ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذِنَ لِمَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمْ اللَّهُ﴾ وشبه ذلك.

أسئلة حول (الإدغام الكبير)

س: لماذا خص العلماء (السوسي) بالإدغام الكبير من طريق الشاطبية؟

﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ ﴿سَلَكُكُمْ﴾

س: في كم حرف يقع المثليين من كلمتين في القراءان مع ضرب مثال لِمَا تقول؟

س: وضح بإيجاز موانع إدغام التماثلين في كلمتين مع ضرب مثال لكل مانع؟

﴿فَلَا يَحْزَنُكَ كُفْرُهُ﴾

لماذا ذكر الشاطبي البيت التالي:

وَيَا قَوْمِ مَالِي تُمْ يَا قَوْمٍ مَن بِلَا
خِلَافٍ عَلَيَّ الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أُرْسِلَ
﴿ءَا لُوطٌ﴾

﴿هُوَ وَمَنْ﴾

﴿وَأَلْتَبَى﴾ الواقع قبل ﴿بِئْسَنَ﴾)

س: ما شرطي إدغام القاف في الكاف في كلمة واحدة عند (السوسي)؟

س: ما حكم ﴿طَلَّقَكْنَ﴾ عند (السوسي)؟

س: وضح بإيجاز موانع إدغام المتقاربين في كلمتين مع ضرب مثال لكل مانع؟

س: ما الحرف الوحيد الذي تدغم (الحاء) فيه عند (السوسي)؟

س: ما حكم (القاف والكاف) إذا التقى كل منهما بالآخر؟

س: أدغمت (الجيم) في حرفين اثنين فما هما؟

س: ما الحرف الوحيد الذي تدغم فيه (الشين) عند (السوسي)؟

س: ما الحرف الوحيد الذي تدغم فيه (الضاد) عند (السوسي)؟

س: ما الحروف التي تدغم فيها (السين) عند (السوسي) مع ذكر أمثلة لما تذكر؟

س: وضح بالأمثلة الأحرف التي تدغم فيها (الدال) عند (السوسي)؟

س: ما الحكم إذا كانت (الدال) مفتوحة بعد ساكن نحو: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيحٌ﴾؟

س: بين بالأمثلة الحروف التي تدغم فيها (التاء)؟

س: هل يدغم السوسي ﴿جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ﴿جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ الكهف؟

س: ما الأحرف التي قال عنها الشاطبي:

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنهُ تَهْلَأُ

س: بين بالأمثلة الأحرف التي تدغم فيها (الثاء) عند (السوسي)؟

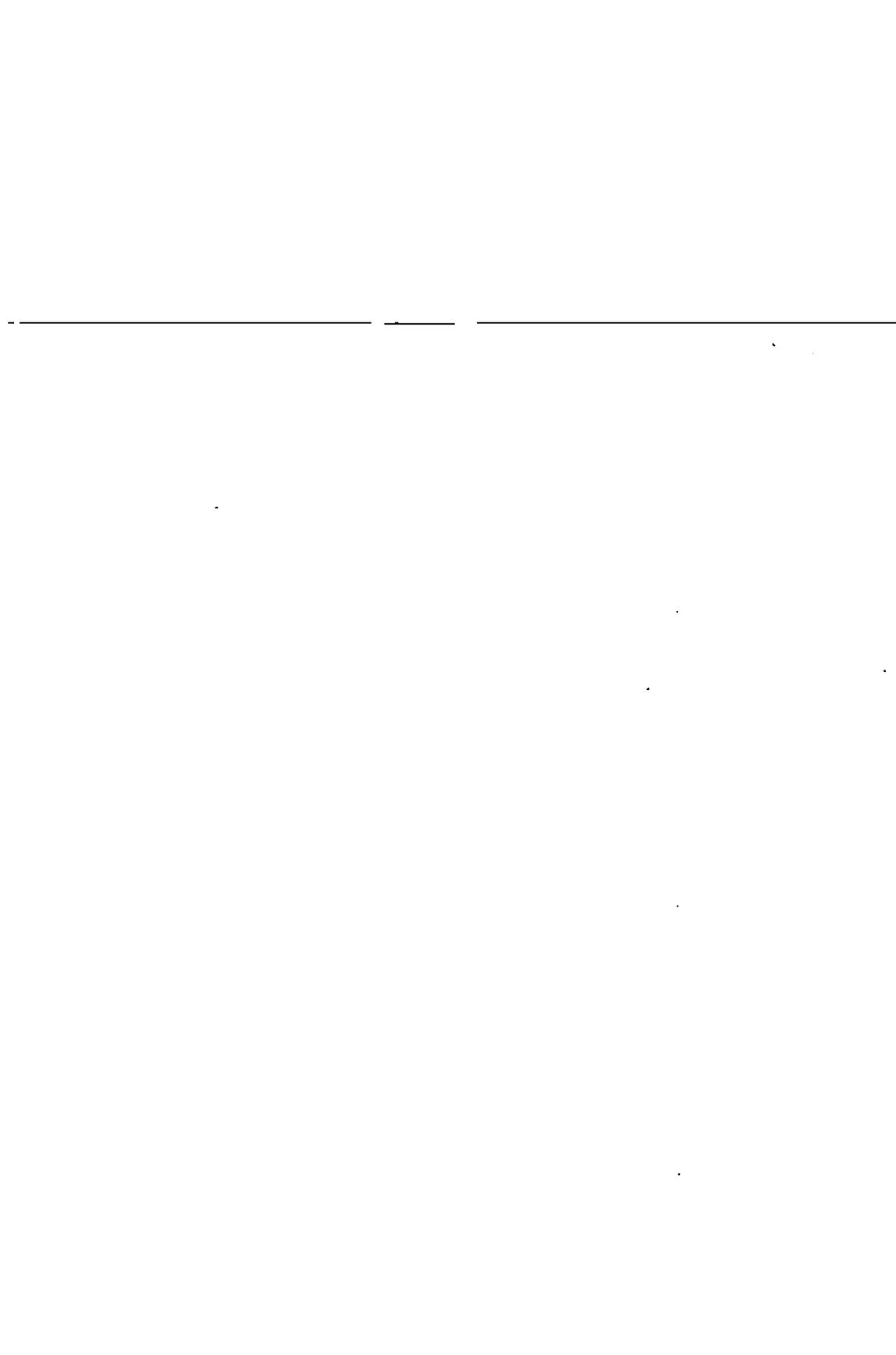
س: ما الأحرف التي تدغم فيها (الدال) عند (السوسي)؟

س: ما حكم (اللام) و(الراء) إذا التقى كل منهما بالآخر، وما موانع الإدغام فيهما؟

س: ما حكم (اللام) في كلمة ﴿قَالَ﴾ إذا أتى بعدها (لام) أو (راء)؟

س: ما حكم (الميم) عند (السوسي) في نحو: ﴿إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ البقرة؟

س: ما المواضع التي اختلف فيها عن (السوسي) بين الإظهار والإدغام؟



باب: (هاء الكناية)

في هذا الباب نتحدث عن أحكام (هاء الضمير) وأحوالها الأربعة الآتي بيانها، ثم نتحدث عن أحكام (هاء الضمير) في الكلمات الآتية:

﴿يُؤَدِّمُهُ﴾ موضعي آل عمران.	﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ الفرقان.
﴿نُؤْتِيهِ﴾ آل عمران والشورى.	﴿تُؤَلِّمُهُ﴾ ﴿وَنُصَلِّهِ﴾ النساء.
﴿وَيَتَّقِهِ﴾ النور.	﴿فَالْقَلْبَةُ﴾ النمل.
﴿يَرِضُهُ﴾ الزمر.	﴿يَأْتِيهِ﴾ طه.
﴿أَنْجِيهِ﴾ الأعراف.	﴿يَرَهُ﴾ موضعي الزلزلة فقط. والشعراء.

﴿بِيَدِهِ﴾ البقرة والمؤمنون ويس، وسيأتي شرحها في نهاية المجلد الثاني في شرح الدرّة.

﴿تُرْزَقَانِيَهُ﴾ يوسف، وسيأتي شرحها في نهاية المجلد الثاني في شرح الدرّة.

قال الشاطبي:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَوْنِ وَصَلًا

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ

وَفِيهِ مَهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

وَنُؤْتِيهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا

وَسَكُنْ يُؤَدِّمُهُ مَعَ تُوَلِّمُهُ وَنُصَلِّهِ

وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصِ قَالِقَةٍ.....

حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَهْلًا

وَيَتَّقِيهِ.....

وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ

وَيَأْتُهُ لَدَى طه بِالِاسْكَانِ يُجْتَلَى

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَائِهِ

بِحُلْفِهِ

وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجْلًا

وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُحْنُهُ لُبْسُ طَيْبٍ

بِخُلْفِهِمْ أ

وَالْقَصْرُ فَادْكَرُهُ نُوفَلًا

لَهُ الرَّحَابُ

وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلَا

وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا

وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا

وَعَى نَفْرٌ أَرْجَنُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا

وَصَلِّهَا جَوَادًا ذُونَ رَبِّبٍ إِتْوَصَلًا

وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَاذًا وَأَكْسِرُ لِقَيْرِهِمْ

باب: (هاء الكناية)

(استدراك أي شامة): هذا الباب غير متعلق بسورة الفاتحة، بل هو وما بعده من الأبواب إلى آخر الأصول مما يتعلق بسورة البقرة فما بعدها، وقد تقدمت ترجمة سورة الفاتحة وذكر ما فيها من الحروف فرشاً وأصولاً، فكان القياس بعد الفراغ من الإدغام أن يقول سورة البقرة، ثم ييؤب لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَصُولِ، ثم يذكر الفرش، وكذا فعل صاحب التيسير، فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ حُرُوفَ الْفَرَشِ فِي الْفَاتِحَةِ عَلَى الْأَصُولِ وَعَكَسَ ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ؟ قلت: لتقدم حروف الفرش في نظم آياتها وهو: ﴿تَلِكِ﴾ ﴿الْبَصْرَطِ﴾ ﴿صِرَطِ﴾

﴿عَلَيْهِمْ﴾، وقد سبق الاعتذار عن تأخر باب الإدغام عن ذلك، وأمّا في البقرة فأول ما نجد فيها من الحروف قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلشَّاقِّينَ﴾، ويتعلّق به أمران: أحدهما: الإدغام وقد سبق. والثاني: صلة هاء الكناية، فيتعيّن الابتداء ببابها، وبعده باب المدّ والقصر لأجل قوله تعالى: ﴿يَمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلْنَا مِن قَبْلِكَ﴾، وأبواب الهمزة لأجل قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وباب نقل الحركة وترقيق الراء لقوله تعالى: ﴿وَبِأَنزَارَةٍ مَّرْجُومُونَ﴾، وباب الإظهار والإدغام الصغير لقوله: ﴿هُدًى لِّلشَّاقِّينَ﴾ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾، ﴿غِشْوَةً لَّهُمْ﴾، ولو كان وصل ذلك بباب الإدغام الكبير لكان حسناً، وقد فعل ذلك جماعة من المصنفين، وباب الإمالة لقوله: ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ ﴿وَعَلَىٰ آبْعَصْرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾، وباب اللامات لقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ﴾، وأمّا باب الوقف على أواخر الكلم فظاهر، وكان حقه أن يتقدم على هذه الأبواب، لأنه محتاج إليه في كلمات الفاتحة وغيرها، وأتبع ذلك بالوقف على مرسوم الخط إتياعاً للوقف، فقد اتضح أن المقتضى لذكر هذه الأبواب مقدّم على كلمة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾، وتلك أوّل كلمات الفرش، فلزم من ذلك ذكر تلك الأبواب قبلها، وأحقّ بها ياءات الإضافة والزوائد، لأنها أيضاً موجودة في سورة البقرة وإن تقدّم عليها بعض كلمات الفرش إلحاقاً لأبواب الأصول بعضها ببعض. وهاء الكناية في اصطلاح القراء هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكّر الغائب، وتسمّى بـ (هاء الضمير)، لأن الضمير كناية عن المرجوع إليه، وقلنا الزائدة لكي نخرج الهاء الأصلية نحو:

﴿نَفَقَهُ﴾ ﴿فَوَاكِهُ﴾ ﴿نَوَجَّهُ﴾ ﴿بَنِيهِ﴾، وقلنا الدالة على الواحد المذكّر لكي نخرج الهاء في نحو: ﴿عَلَيْهَا﴾ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿عَلَيْهِنَّ﴾. فكل هذه وإن كانت هاء ضمير، إلا أنها لا تُسمّى هاءات كناية اصطلاحاً فلا تعرض لها الآن. وتتصل هاء الكناية بالفعل، نحو: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ ﴿تَوَلَّوْهُ﴾ ﴿وَتَضَلَّوْهُ﴾، وتتصل بالاسم نحو: ﴿لَأَهْلِهِ أَمَكُتُوا﴾، وتتصل بالحرف نحو: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ والآية الجامعة لكل ما سبق: ﴿وَكَانَ لَدُنْهُمْ قَقَالٌ لِّصَحِيهِهِ وَهُوَ مَجْأُورُهُ أَنَا﴾ الكهف. والأصل في هاء الكناية الضم نحو: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾، وتكسر هاء الكناية إذا وقع قبلها كسر نحو: ﴿يَدِي﴾، أو ياء ساكنة نحو: ﴿إِلَيْهِ﴾ (م ١٧ - في ظلال القراءات - ج ١)

أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَعَابٍ ﴿١﴾. ووقع قبلها كسر أو ياء ساكنة وقرئت بالضم وسيأتي ذلك في موضعه نحو: ﴿لِأَهْلِيهِ أَمَكُونًا﴾ ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ ﴿وَمَا أَنَسَيْنِيهِ﴾. واختلاف القراء في هاء الضمير بين (الإسكان والقصر والصلة). قال أبو شامة: والخلاف بين القراء في (هاء الكناية) في صلتها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، وفي تحريكها بذلك من غير صلة، ويُسمى قصراً، وفي إسكانها في مواضع مخصوصة. وسيأتي .

س: لهاء الكناية حالات أربع، فما هي؟

ج: ١- هاء الكناية إذا وقعت بين ساكنين فلا توصل لأحد من القراء نحو:

﴿فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ﴿وَمِنَهُ أَسْمُهُ﴾.

٢- وإذا وقعت بين متحرك وساكن فلا صلة أيضاً نحو: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾.

﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾. قال الشاطبي:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ

قال الضباع: أي اتفق القراء على ترك الصلة، أي ترك إشباع هاء الضمير إذا وقعت قبل ساكن، سواء تحرك ما قبلها أو سكن. ولزيادة البيان قال أبو شامة: (هاء الضمير) إذا لقيها ساكن لم توصل لجميع القراء، لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين ساكنين، بل تبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة، مثل: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ ﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾، وكذا إذا كانت الصلة

(الفاء)، وذلك في ضمير المؤنث الجمع على صلتها بها مطلقاً، فإن صلتها تحذف للساكن

بعدها نحو: ﴿تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾، ثم إن الصلة تسقط في الوقف

كما ذكرنا في صلة ميم الجمع إلا (الألف) في ضمير المؤنث، نحو ﴿تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾. فقله:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ

عام يشمل ضمير المذكر والمؤنث، وإن كان خلاف القراء واقعاً في المذكر فحسب، فأمكن حمل اللفظ فيه على عمومه.

(استدراك أبي شامة): ولا يرد على هذا الإطلاق إلا موضع واحد في قراءة (البيزي)

فإنه يقرأ في سورة عبس: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ بالصلة وتشديد التاء بعدها، فقد وصل قبل

ساكن في قراءته، وأما (قبل) فوصل قبل متحرك، كما أنه - أي البزي - يصل ميم الجميع في قوله:

﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ ﴿فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ على رواية تشديد التاء بعدها، ووجهه أن الجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز فصيح من حيث اللغة، لأن الأول حرف مد والثاني مدغم فهو من باب: ﴿دَابَّةٍ﴾ ﴿الضَّالِّينَ﴾، فإن قلت: فلم لا يوصل نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ فهو كذلك، قلت لأن الإدغام في ﴿الَّذِينَ﴾ متأصل لازم،

بخلاف تلك المواضع، وقد سبق هذا الفرق في ترك صلة ميم الجمع قبل الساكن.

٣- إذا وقعت هاء الكناية بين متحركين فللقراء صلتهما نحو: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا﴾ الكهف ﴿وَحَمَّ عَلَى سَعْيِهِ وَغَلَّ عَلَى بَصَرِهِ غَنَاشَةٌ﴾ الجاثية. ثم أمأته، فأقبره. عيس. قال الشاطبي:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ لِلْكَوْنِ وَصَلًا

يعني إذا لم يلق ساكناً. قال أبو شامة: أي: والذي تحرك ما قبله من (هاءات المضمر المذكور التي

ليس بعدها ساكن)، فكل القراء يصلها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة. قال الضباع: هذا هو الضابط القياسي لجميعهم في هذا الباب، وقد خالف بعضهم أصله في بعض الكلمات. قال أبو شامة: وشدد (وصلاً) لكثرة المواضع التي وقعت بين متحركين، نحو: كسر وقطع، والضمير في (وصلاً) يرجع إلى (ما)، لأنها بمعنى الذي، ووجه أصل الصلة أن الهاء حرف خفي أقوى بالصلة بحرف من جنس حركته، إلا أن هذه الصلة لا تفعل في الهاء التي تكون من نفس الكلمة نحو: ﴿نَفَقَهُ﴾ ﴿فَوَكَّهُ﴾ ﴿تَوَجَّهَ﴾، لأن صلة مثل ذلك قد توهم تشبیه وجمعاً، بخلاف هاء الضمير، ولأن هاء الضمير اسم على حرف واحد فناسب أن تقوى، وما أجروه بحرف هاء الضمير، (الهاء) في اسم الإشارة إلى المؤنث نحو: ﴿هَذِهِ فَأَقَهُ اللَّهُ﴾ الأعراف وهود. فهي موصولة للكل لتحرك ما قبلها، وتحذف عند الساكن نحو ﴿هَذِهِ النَّارُ﴾ الطور. والحالة الرابعة لهاء الكناية في قول الشاطبي:

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَيْسِرِهِمْ

يعني إذا لم يلق ساكناً. قال أبو شامة: أي وصل ما قبله ساكن لـ (ابن كثير) وحده، فإن لقي الهاء ساكناً لم يصل على ما سبق تقريره نحو: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ ﴿فَأَرْنَهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾ ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾. والخلاصة: إذا وقعت الهاء بين ساكن ومتحرك نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ قرأها (ابن كثير) بالصلة بمقدار حركتين، ومعنى (الصلة) إشباع الضمة حتى تصير واواً ساكنةً مديةً، وإشباع الكسرة حتى تصير ياءً ساكنةً مديةً. قال السخاوي: ثم إن (ابن كثير) يكسر الهاء ويصلها بياء إذا كان الساكن ياءً، ويضمها واصلًا فيما سوى ذلك، و(ابن كثير) مضاف إلى ضمير عائد على القراء. وقرأ لـ (ابن كثير) بـ (صلة الهاء) ولا تنس قصر المنفصل:

١- ﴿الْمَآءَ ۝ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾ البقرة.

٢- ﴿أَفَمَن وَعَدَدْنَاهُ وَعَدًّا حَسَنًا فَهُوَ لَنَقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ۝﴾ القصص.

٣- ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ۝﴾ الحج.

٤- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَن أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ۗ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝﴾ القصص.

.....
وَفِيهِ مَهَكَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

﴿فِيهِ مَهَكَانًا﴾ الفرقان. قال أبو شامة: وهذه الكلمة (حفص) أخو متابعة لـ (ابن كثير) فيها، أي ذو متابعة لـ (ابن كثير) في مذهبه، لأن الموافقة كالمتابعة، أو هو صاحب متابعة السنة في قراءته، وكل من أكثر من شيء ولازمه جاز أن يدعى أخاه. قال صاحب اللآلئ: ولا حجة له في تخصيصه بالصلة إلا اتباع الأثر والجمع بين اللغتين. قال أبو شامة: وقراءة الباقيين بترك الصلة في كل ما قبله ساكن، وعلم ذلك من الضد، لأن ضد الصلة تركها، ووافق (ابن كثير) (هشاماً) على صلة (أَرْجُئُهُ) بواو على ما سنذكره، ووافق (حفص) على صلة ﴿فِيهِ مَهَكَانًا﴾ في سورة الفرقان بياء، فهذا معنى قوله:

.....
وَفِيهِ مَهَكَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

أي مع (ابن كثير). فمن قرأ بالصلة فعلى الأصل، والأكثر على ترك الصلة تخفيفاً،
 (وهشام وحفص) جمعاً بين اللغتين، وقيل قصداً بالصلة تطويل اللفظ تشبيهاً وإسماً
 للخلق ما أوعده به العاصي، فإن قلت: هل يجوز أن تعود الهاء في (مَعَهُ) إلى لفظ ﴿فِيهِ﴾
 ﴿مُهَانًا﴾ كما يقال: زيد معه المال، قلت: هو جائز من حيث اللفظ، ولكنه ممتنع من جهة
 أنه يوهم أن (حفصاً) وحده يصله دون (ابن كثير)، وإن رجع الضمير في معه إلى (ابن
 كثير) زال هذا الوهم. ثم شرع يذكر ما وقع فيه الخلاف بين القراء في إسكان هاء
 الكناية منه، وهو (عشرة) ألفاظ، جاءت في (خمسة عشر) موضعاً وهي: ﴿تَوَلَّاهُ﴾ ﴿وَنُصَلِّيهُ﴾
 ﴿يَأْتِيهِ﴾ ﴿يَرْضَهُ﴾ ﴿قَالِقَهُ﴾ ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ فهذه (سته) لم يكرر شيء
 منها، ﴿يُؤَدِّهِ﴾ ﴿أَرْجَهُ﴾ ﴿يَرَهُ﴾ كل واحد جاء مرتين فهي (سته) أيضاً، ﴿تَوَلَّاهُ﴾
 ﴿تَوَلَّاهُ﴾ في ثلاثة مواضع، وكلها هاءات كناية اتصلن بأفعال حذفت أو آخرها
 للجزم بالشرط، أو جوابه، أو للأمر، ولم يذكرها صاحب التيسير إلا مفرقة في أماكنها
 في القرآن، وكلها غير ﴿أَرْجَهُ﴾ كان واجب الصلة لكل لتحرك ما قبل الهاء، ولكن
 عرض فيه أمر آخر اقتضى جواز الإسكان فيه وجواز القصر على ما سياتي، فصار فيها ثلاثة
 أوجه، فإن قلت من أين يُعلم أنه أراد تكرير ﴿يُؤَدِّهِ﴾ ﴿يُؤَدِّهِ﴾ موضع آل عمران، ﴿تَوَلَّاهُ﴾
 ﴿مِنْهَا﴾ ﴿مِنْهَا﴾ موضع آل عمران والشورى، وعادته في مثل ذلك أن يقول (معاً)، أو (جميعاً)، أو
 (حيث أتى)، أو نحو ذلك، قلت: إطلاقه وعدم تقييده دل على ذلك، لأنه ليس بعضه أولى
 به من بعض، فإن ما يذكره في أبواب الأصول لنسبته إلى المواضع كلها سواء، ولهذا
 قال (أرجئهُ) ولم يبين أنه في سورتين، وإنما يحتاج إلى قوله (معاً)، (جميعاً) في (فرش
 الحروف)، لتلاظن أن ذلك مختص بما في تلك السورة دون غيرها، هذا هو الغالب من
 أمره، وقد جاء في بعض المواضع مقيداً في الأصول. قال الشاطبي في باب الهمز المفرد:

تَسُوُّ وَتَسْأَسِتُ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعُ يَهْيِي وَيُنْسَأُهَا يَبْنَأُ نَكْمَأُ
 وَهَيِّي وَأَنْبِئُهُمْ وَيَنْبِي بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِي مَعًا وَاقْرَأُ ثَلَاثًا فَحَصَلَا

ولم يستوعب التقييد في هذه المواضع المستثناة فقال بعد ذلك:

وَمَوْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبَهُ.....

ولم يقل (معاً)، فأطلق على الأصل، وجاء الإطلاق في الفرش في مواضع مع عموم الحكم.

قال الشاطبي في فرش حروف سورة آل عمران:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ بَا رُدُّ حُسْنُهُ وَقَلَّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَاءً

وقال الشاطبي في فرش حروف سورة آل عمران:

وَلَا أَلْفَ فِي هَا هَاءُتُمْ زَكَاً جَنَاءً وَسَهْلَ أَحَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَاءً

وقال الشاطبي في فرش حروف سورة آل عمران:

وَمَعَ مَدَّ كَانِنٍ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلَاءً

وَلَا يَاءَ مَكْسُورًا.....

وقال صاحب اللآلئ: وهذه التراجم وما بعدها جرت عادة المصنفين بذكرها في الفرش، وكذلك فعل صاحب التيسير، وذكرها الناظم في هذا الباب، وكلا الأمرين سائغ.

وَسَكَنَ يُؤَدُّ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاءً

قال أبو شامة: وقد لفظ الناظم بالكلمات المذكورة في هذا البيت على الوجوه الثلاثة، فسكن

﴿يُؤَدُّ﴾ و﴿نُؤْلِهِ﴾، ووصل ﴿نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ﴾، وقصر ﴿نُؤْتِهِ﴾ وهذا من

عجيب ما اتفق. ١- أراد ﴿يُؤَدُّ﴾ موضعي آل عمران. ٢- ﴿نُؤْلِهِ - وَنُصْلِهِ﴾ النساء.

٣- ﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ موضعي آل عمران والشورى. وقوله: ﴿مِنْهَا﴾ من التلاوة. قرأ

(بسكون الهاء) مدلول (فَاعْتَبِرْ) وهو (حمزة)، ومدلول (صَافِيًا) وهو (شعبة)، ومدلول (حَلَاءً) وهو (أبو عمرو). قال أبو شامة: وإسكان هاء الكناية لغة محكية سواء اتصلت

بمجزوم أو غيره، ولم يسكنها القراء إلا في المجزوم كالكلمات المذكورة.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة بعد بيان قراءة المرموز لهم في البيت السابق: فعلم

أن للباقيين التحريك، لأنه ضد الإسكان، ويلزم على ما أصله أن يكون بالفتح وليس كذلك، غير أنه اعتمد على معرفة قاعدة هاء الضمير، وأنها إذا كانت لمذكر وكان

قبلها كسرة فإنها تكون مكسورة - على ما قدمناه - فلم يضر الإخلال بما أصله لعدم

الإلباس، ولو قال:

وَكَسَرَ يُؤَدُّ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِهِ أَسَكَنَ فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاءً

لم يلزمه شيء. وقال صاحب اللآلئ مستدركاً:

وَسَكَنَ يُؤَدُّهُ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِيهِ أَسْكَنَ فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاً
قال السمين: ولا أدري ما فعل هذا التغيير الذي غيرَه بالنسبة لِمَا ذكر. وسيأتي أن
(قالون) له القصر، وأن (هشاماً) له القصر والصلة. وقرأ بالصلة (ورش وابن كثير وابن
ذكوان وحفص والكسائي). قال السخاوي: ونَبَّه بقوله (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاً) على صحة
القراءة، وترك الالتفات إلى مَنْ طعن في ذلك من النحويين، وما ورد به القرآن واستُعْمِلَ
في كلام العرب فلا وجه لإنكاره.

وقال أبو شامة: ونَبَّه على صحة هذه القراءة، وحُسُن وجهها في العربية وإن كانت قد
جاءت على خلاف المعهود في هاءات الكناية من التحريك والصلة، أي: لفظاً صافياً حلواً،
أي: اعتبر بالمذكور في حال صفاء ذهنك وباطنك من النفرة منه وحلاوة عبارتك في ذكر
دليله، أو اعتبر بالمذكور في حال صفائه وحلاوته، أو فاعتبر نظماً صافياً حلواً. وقال
شعلة: فاعتبر بالمذكور صافياً لا كدرة فيه قد حلا في الأفهام لظعن ناس من النحاة في هذه
القراءة.

وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقَى
يعود الضمير في قوله (وَعَنْهُمْ) على مدلول (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاً) وهم (حزرة وشعبة
وأبو عمرو). قال أبو شامة: أي: وعمَّن تقدم ذكرهم وعن (حفص) إسكان الهاء في: ﴿
فَأَلْقَى﴾ النمل. والتقدير: (وسكن فَأَلْقَى عنهم وَعَنْ حَفْصٍ) فيكون عطفاً على قوله:
وَسَكَنَ يُؤَدُّهُ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِيهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَاً
س: لماذا لم نجعل العين في (وَعَنْهُمْ) رمزاً لـ (حفص)؟

ج: قال أبو شامة: قد تقدم في شرح الخطبة أن ضمير مَنْ تقدم رمزه نازل منزلة المسمى
بصريح لفظه لا منزلة الرمز، فلهذا جمع بين الضمير في (وَعَنْهُمْ) وبين قوله (وَعَنْ
حَفْصٍ)، فصار على إسكان ﴿فَأَلْقَى﴾ (عاصم بكماله - أي شعبة وحفص - وأبو عمرو
وحزرة). وقرأ (ورش
وابن كثير وابن ذكوان والكسائي) بالصلة. وسيأتي أن (قالون) له القصر، وأن (هشاماً)
له القصر والصلة.

..... وَيَتَّقِي حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَهْلًا

قال أبو شامة: قوله ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ مبتدأ وليس عطفاً على ﴿فَأَلْقَاهُ﴾، والواو من نفس التلاوة. قرأ (بسكون الهاء مع كسر القاف) في ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ النور. مدلول (حَمَى) وهو (أبو عمرو)، ومدلول (صَفْوَةٌ) وهو (شعبة)، ومدلول (قَوْمٌ) وهو (خلاد). و(خلاد) له الخلاف في هذا الحرف، إذ له (السكون) و(الصلة). قال أبو شامة: قوله (بِخُلْفٍ) ليس رمزاً، وكذلك كل ما جاء منه نحو: (بِخُلْفِهِ)، (بِخُلْفِهِمَا)، (بِخُلْفِهِمْ)، لأن المراد أن القارئ المذكور قبلها اختلفت الرواية عنه، فكأنه من تنمة ذكره.

س: من أين عَلِمَتِ الصلّة في الوجه الثاني لـ (خلاد)؟

ج: عَلِمَ أن الوجه الآخر هو التحريك، لأنه لم يذكره بعد ذلك مع أصحاب القصر الذي هو الاختلاس، فَعَلِمَ أن الوجه الثاني هو الصلّة. قال الضباع: والخلاف الذي ذكره لـ (خلاد) في هذه الكلمة مرتب لا مفرع، لأن الداني قرأها له على أبي الفتح فارس بإسكان الهاء، وعلى أبي الحسن طاهر بن غلبون بكسرها وصلتها. قال السخاوي: وقال (حَمَى صَفْوَةٌ قَوْمٌ): لأنهم احتجوا له بحجج مختلفة، فافهمها موقفاً. وقال أبو شامة: أي (حَمَى صَفْوَةٌ): أي: صفو إسكانه (قَوْمٌ بِخُلْفٍ): أي: حماة جماعة بحجج مختلفة، ومعنى أنهل: سقاه النهل، وهو الشرب الأوّل، وَحَسُنَ استعارة النهل بعد ذكّر الصفو، أشار بذلك إلى أنهم قاموا في نصره الإسكان بما انشروحت له الصدور، فهذا معنى ظاهر الكلام، والمراد بباطنه رموز القراء. وقال شعله: حفظ صفاء هذه القراءة جماعة بحجج مختلفة، وسقوا ألد السقي، وأشار بالنهل إلى أنه جاء على سنن كلام العرب. وقال السخاوي: والهاء في (صَفْوَةٌ) تعود على ﴿وَيَتَّقِهِ﴾، أي صفو الإسكان فيه. وقال أبو شامة: وأفرد الضمير في (وَأَنهَلًا) رداً على لفظ (قَوْمٌ)، ويجوز أن يكون الضمير فيه لـ ﴿وَيَتَّقِهِ﴾، أي: روى هذا الحرف القوم الذين حموه لما استنبطوا من المعاني والفوائد، أو يعود على الصفو وهو أليق، أي حموه مما يكدره حفظاً له بحاجتهم إليه فأنهلهم ورواهم.

ثم بيّن قراءة (حفص) لكلمة ﴿وَيَتَّقِهِ﴾، قال الشاطبي:
 وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ

أي: قراءة (حفصهم)، يعني: أن (حفصاً) يسكن القاف ويحرك الهاء بالكسر من غير صلة، وهذا معنى القصر وهو ترك الصلة. قال أبو شامة: لأن من أصل (حفص) أن لا يصل الهاء التي قبلها ساكن إلا في قوله: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ الفرقان.

س: قرأ (حفص) بسكون القاف، وضد السكون المطلق هو الفتح في مصطلحات الشاطبي،

فمن أين علم أن قراءة الباقيين بكسر القاف؟

ج: من لفظ الشاطبي للكلمة حيث أتى بها مكسورة القاف. وقرأ (ورش وابن كثير وابن ذكوان وخلف والكسائي) بكسر القاف وصله الهاء. وقرأ (قالون) بكسر القاف وقصر الهاء، ولـ (هشام) وجهان: الأول كـ (قالون)، والثاني: بكسر القاف وصله الهاء.

وَيَأْتُهُ لَدَى طه بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَى

أراد ﴿يَأْتِيهِ﴾ في سورة طه. قال أبو شامة: ومعنى: (لَدَى طه) أي عندها وفي أثناء آياتها، وسمى سورة هذا الحرف زيادة في البيان لا للتمييز، إذ ليس غيره. قرأ مدلول (يُجْتَلَى) وهو (السوسي) بإسكان الهاء. وقرأ (هشام) بالقصر مثل (قالون)، ولـ (هشام) الصلة أيضاً في الوجه الثاني. وقرأ الباقيون بالصلة. قال أبو شامة: ومعنى (يُجْتَلَى): أي ينظر إليه بارزاً غير مستتر، من قولهم: اجتليت العروس، يشير إلى أن الإسكان محكي مسطور في الكتب، فلا ينفي لعدم ذكر بعض المصنفين له كابن الفحاح في تجريده وغيره. وقال صاحب اللآلئ: ولمّا ذكر الإسكان في هذه الكلم لمن ذكره تعيّن للباقيين التحريك، ولمّا كانت الحركة قد تكون موصولة وغير موصولة ذكر ما لهم من ذلك في قوله:

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجْلًا
قال أبو شامة: يعني بـ (الْكُلِّ) جميع الألفاظ المجزومة في قوله:

وَسَكَّنَ يُؤدِّهَ مَع نُوؤِهِ وَنُصِّلِيهِ وَنُوؤِيهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا
وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقَاهُ وَيَتَّقُهُ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَالْهَلَا

قرأ مدلول (بَانَ) وهو (قالون) بالقصر - وقصر الهاء عبارة عن ترك الصلة، ويسمى أيضاً

الاحتلاس - في: ﴿يُؤدِّهَ﴾ موضعي آل عمران. ﴿نُوؤِهِ﴾ / ﴿نُصِّلِيهِ﴾ النساء. ﴿وَعَنْهُمْ﴾

نُوتِهِ ﴿﴾ آل عمران والشورى. ﴿فَالْقِة﴾ النمل. ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ النور. وقرأ مدلول (سائله) وهو (هشام) بالقصر مثل (قالون)، ولـ (هشام) الصلة أيضاً في الوجه الثاني.

س: من أين عُلِّمَت الصلة لـ (هشام)؟

ج: قال أبو شامة: وقوله (بِخُلْفٍ) يعني عن (هشام)، لأنه الذي يليه، ولو كان الخلاف عنه وعن (قالون) لقال (بِخُلْفِهِمَا)، ولو كان عن ثلاثة لقال (بِخُلْفِهِمْ)، وكل هذا قد استعمله في نظمه كما سيأتي، والخلف الذي عن (هشام) وجهان: أحدهما: القصر وقد ذكره. والثاني: الصلة كسائر القراء، ولا يجوز أن يكون (الإسكان)، لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرؤوا به ولم يذكر (هشاماً) معهم، وأما حرف طه ﴿يَأْتِيهِ﴾ فوصله (هشام) كسائر القراء غير (السوسي)، ولـ (قالون) وجهان: القصر والصلة، ولا يكون الإسكان لما ذكرنا. قال السخاوي: وقوله: (بِأَن سَائِلُهُ) أي: ظهر نقله، أي: أنه ظاهر في كلام العرب بين. وقال أبو شامة: وقوله (بِأَن سَائِلُهُ) رمز (قالون وهشام)، ومعناه في الظاهر أي: اتضحت لغته،

وظهر نقله، لأن قصر الهاء لغة فصيحة. قلت: ومنه قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ إبراهيم.

(تخريبات مهمة): ذكر الشاطبي أن (هشاماً) له (القصر والصلة) في ﴿يَأْتِيهِ﴾ طه، والمحققون قالوا: إن (هشاماً) له الصلة فقط. قال الضباع: (... إلا أن وجه القصر في ﴿يَأْتِيهِ﴾ لا ينبغي أن يقرأ به له من طريق النظم وإن كانت عبارته تعطي الوجهين، لأنه ليس من طريقه كما نبه عليه في النشر) قال صاحب إتحاف البرية:

ويأته أتمن فقط عن هشام فادره لتجملاً
أي قرأ بالإتمام، أي بالصلة.

والوجهان اللذان لـ (قالون) في كلمة ﴿يَأْتِيهِ﴾ في سورة طه كما قال الشاطبي:

..... وفي طه بوجهين بُجلاً

فقراءة (قالون) بـ (القصر والصلة)، ولم يكن السكون لـ (قالون) هو الوجه الثاني له مع القصر لأن الشاطبي قيّد السكون لـ (السوسي)، إذا (قالون) له (القصر والصلة). قال الضباع: والخلاف المذكور عن (هشام) في الكلمات الست مرتب، لأن الداني قرأهن له

بالقصر على أبي الفتح فارس، وبالصلة على أبي الحسن، وكذلك خلاف (قالون) في ﴿يَأْتِيهِ﴾
﴿قرأها الداني له على طاهر بالقصر، وعلى فارس بالصلة.

قال السخاوي: وقوله (بُجَلًا): أي: قرئ بوجهين فلم يطعن فيهما. وقال أبو شامة:
يشير إلى أن القصر أفشى من الإسكان في لغة العرب، ويجوز أن يكون التقدير: والحرف
الذي في طه (بُجَلًا) بوجهين. وقال صاحب اللآلئ: (بُجَلًا) أي: وقرأ وعظما
لصحتهما رواية ولغة.

وقال الجعبري: (بُجَلًا) هذا الوجه، من شوائب الطعن لوضوح دليhle.

س: كيف قرأ (ورش وابن كثير وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي) ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ﴾؟
ج: يقرءون (بكسر الهاء وصلتها). قال أبو شامة: فإن قلت: هذه المواضع التي نص لبعض
القرءاء على إسكانها، من أين تُعلم قراءة الباقيين؟ قلت: قد سبق الإعلام بها في قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيبُ لِلْكَوْنِ وَصَلًا

كأنه قال: القرءاء كلهم على صلة الهاء إذا تحرك ما قبلها، واستثنى هؤلاء هذه المواضع
فأسكنوها. ثم قال الجعبري: ولما تم الكلام فيما قبله كسر، انتقل إلى ما قبله فتح:

وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُنَيْسٍ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمْ
.....

أراد ﴿يَرْضَهُ﴾ سورة الزمر. قرأ (بسكون الهاء) مدلول (يُمنُهُ) وهو (السوسي)، ومدلول
(لُنَيْسٍ) وهو (هشام)، ومدلول (طَيِّبٍ) وهو (دوري البصري) بخلف عنهما، والضمير في
(بِخُلْفِهِمَا) يعود على (هشام ودوري البصري)، لأن الضمير يعود على أقرب مذكور،
وقرأ (هشام) بوجه ثان وهو (القصر)، و(دوري البصري) بوجه ثان وهو (الصلة) وسيأتي بيان
ذلك في الشطر الآتي.

..... وَأَلْقَصْرَ فَمَا ذِكْرُهُ نَوْفَلًا
لَهُ الرَّحْبُ
.....

قرأ بقصر الهاء في ﴿يَرْضَهُ﴾ مدلول (فَمَا ذِكْرُهُ) وهو (حمزة)، ومدلول (نَوْفَلًا)
وهو (عاصم)، ومدلول (لَهُ) وهو (هشام)، ومدلول (الرَّحْبُ) وهو (نافع).

س: بين الوجه الثاني لـ (هشام ودوري البصري)؟

ج: قال أبو شامة: والخلف الذي لـ (الدوري) هو (الإسكان والصلة)، والذي لـ
(هشام) هما (الإسكان والقصر)، وعلم ذلك من جهة أنه ذكر (هشاماً) مع أصحاب القصر

في أوّل البيت ولم يذكر (الدوري) معهم، فكان - أي دوري البصري - مع المسكوت عنهم وهم أصحاب الصلة. وقال الضباع: وإيضاح الخلاف المذكور في هذه الكلمة عن (الدوري وهشام): أن الداني قرأها لـ (الدوري) بإسكان الهاء من طريق ابن فرح، وبالصلة من طريق أبي الزعراء، وقرأها لـ (هشام) بالإسكان على أبي الفتح فارس، وبالقصر على أبي الحسن طاهر.

س: وما كيفية قراءة (ابن كثير وابن ذكوان والكسائي) في موضع سورة الزمر؟

ج: يقرءون بالصلة مع ضم الهاء في ﴿يَرْضُهُ﴾، وعُلمت الصلة لهم لأن الشاطبي ذكر من يقرأ

بإسكان الهاء، وذكر من يقرأ بقصر الهاء، إذاً الباقيون وهم (ابن كثير وابن ذكوان والكسائي) يقرءون بالصلة مع ضم الهاء. قال القاضي: والضم يؤخذ من الشهرة، ومن القواعد العامة القاضية بأن (هاء الضمير) تضم إذا وقعت بعد فتح، أو ضم، أو ألف، أو واو.

قال أبو شامة: فإن قلت: هذه المواضع التي نص لبعض القراء على إسكانها من أين تُعلم قراءة الباقيين؟ قلت: قد سبق الإعلام بها في قوله:

..... وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ لِلْكَلِّ وَصَلَاً

وهذه المواضع المسكّنة كلها قبل هاءاتها متحرّكات، فكانه قال: القراء كلهم على صلة الهاء إذا تحرّك ما قبلها، واستثنى هؤلاء هذه المواضع فأسكنوها. قال السخاوي: وقوله (يُؤْمِنُهُ أُبْسُ طَيْبٍ): أشار به إلى تقوية الإسكان. وقال أبو شامة: وأجبر بظاهر لفظه عن الإسكان بأن (يُؤْمِنُهُ أُبْسُ طَيْبٍ): تقريراً له وإزالةً للنفرة عنه. وقال صاحب اللآلئ: وأشار بقوله (يُؤْمِنُهُ أُبْسُ طَيْبٍ): إلى تقوية الإسكان، جعل ما احتج له به بمنزلة لبس ملبوس يطيب للابس لسستره إياه، يعني: أن الاحتجاج له سائر من طعن من يطعن فيه. قال أبو شامة: ومعنى (نَوْفَلًا) النوفل: الكثير العطاء.

وقال صاحب اللآلئ: (نَوْفَلًا): من النقل، يعني الزيادة، يقال: رجل نوفل، أي كثير النوفل، أي: أذكّره في حال اتصافك بذلك. وقال السخاوي: ومعنى: (أَلَهُ الرَّوْحَبُ): أشار إلى ظهور وجه القصر واتساعه في العربية، فيجد المتصدي لنصرته رحباً وسعة مجال من نقل ذلك لغةً، وإبراز وجوه من التعليل يذكرها نوفل. وقال أبو شامة: الرحب السعة، أشار إلى شهرته وصحته، أي يجد المتصدي لنصرة القصر رحباً وسعة مجال من نقل ذلك لغة وقوة

تعليبية، ويجوز في قوله (وَأَلْقَصَرَ) وجهان: الرفع على الابتداء وخبره ما بعده، أو محذوف، أي: والقصر كذلك (يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ)، أو والقصر مقروء به.

..... وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَّةً بِهَا وَشَرًّا يَرَّةً حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلًا

(وَالزَّلْزَالُ): أي سورة الزلزلة. أراد ﴿بِرَّهٖ﴾ موضعي سورة الزلزلة فقط. والمراد بقوله (حَرْفِيهِ) أي: هائي الكناية في هذا اللفظ، حيث قرأ مدلول (لَيْسَهُلًا) وهو (هشام) بسكون الهاء في الكلمتين وصلًا ووقفًا، ولم ينبئه الشاطبي على سكون الهاء وصلًا لأن الوقف فيه السكون حتمًا وقطعًا لجميع القراء كما قال الشاطبي في باب الوقف على أواخر الكلم:

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ

أي أن الأصل في الوقف السكون، فَعَلِمَ من ذلك أنه يريد السكون في الوصل لـ (هشام). قال أبو شامة: وأما الوقف فبالإسكان لا صلة فيه لجميع القراء في جميع الهاءات وقد تقدم

ذكره، وإنما أكثر من هذا البيان ولم يكتف بقوله: ﴿بِرَّهٖ﴾ كما نص على ﴿فَالْقِيَّةُ﴾

﴿يُؤَدِّيهِ﴾ و﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ وغير ذلك حذرًا من التي في سورة البلد في قوله: ﴿لَمْ يَرَهُ﴾

أحدٌ، فنلك لم يذكر في التيسير فيها خلافاً. وقال الضباع: والتعيين يخرج لحرف

البلد وهو: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ لاتفاق السبعة على ضمه وصلته من هذه الطرق. قال

السخاوي: وقوله (لَيْسَهُلًا): وذلك أنه إذا وصل (يرهو) بواو التقى واوان في قوله: (

يرهو وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ وَالْعَدِيدَتِ) وهو ثقيل في اللفظ، وفي

الإسكان تخفيف لذلك الثقل. وقال أبو شامة: والألف في: (لَيْسَهُلًا): للثنية، أي: ليسهل

الحرفان بالإسكان، وأشار بقوله: (لَيْسَهُلًا) إلى ثقل الصلة هنا من جهة أن بعد كل هاء

منهما واوًا، فيلتقي واوان لأن هذه الصلة إنما اعتبارها في الوصل، وتسهيل اللفظ به إذ

الخلافاً إنما هو في حال الوصل دون الوقف. وقرأ لـ (هشام) هذه الآية وصلها بالسورة

التالية دون بسملة:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا

يَرَهُ. ﴿٨﴾ وَالْعَدِيدَتِ صَبِيحًا ﴿١﴾

س: وما قراءة الباقيين غير (هشام) في حرف ﴿بِرَّهٖ﴾ في سورة الزلزلة؟

ج: يقرءون بضمها وإشباعها وصلأ- حيث وقعت الهاء بين متحركين- وبسكونها وقفاً.

قال أبو شامة: فإن قلت: هذه المواضع التي نص لبعض القراء على إسكانها من أين تُعلم قراءة الباقيين؟ قلت: قد سبق الإعلام بها في قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيبُ لِلْكَلِّ وَصَلَاً

وهذه المواضع المسكنة كلها قبل هاءاتها متحركات، فكأنه قال: القراء كلهم على صلة الهاء إذا

تحرك ما قبلها، واستثنى هؤلاء هذه المواضع فأسكنوها.

وأخيراً كلمة ﴿أَرْجِهْ﴾ في سورة الأعراف والشعراء حيث قال الشاطبي:

وَعَى نَفْرَ أَرْجِهْ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا
وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَازَ وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِيُوصَلَ

قرأ مدلول (نَفْرٌ) وهم (ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر) - (أَرْجِهْ) في الأعراف والشعراء، بزيادة همزة ساكنة بين الجيم والهاء، والباقون بتركها- لأن ضد الهمز تركه -.

وقال صاحب اللآلي: فإن قيل: ما ذُكِرَ ربما أوهم أنهم متفقون على الهمز مختلفون في حركته وسكونه؟ قيل: إذا احتمل الكلام ما يليق وما لا يليق، حُمِلَ على ما يليق، ولا

يليق بما ذكره سوى ما ذكرته، ثم انتقل إلى الكلام في الهاء. قرأ مدلول (لَفٍّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا) وهم (هشام وابن كثير وأبو عمرو) بضم الهاء في الموضعين، وقرأ مدلول

(نَصِيرًا فَازَ) وهما (عاصم وحمزة) بإسكانها فيهما، والباقون بكسرها فيهما بقوله (وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ)، أي لغير الذين ضموا والذين سكنوا، وهم (نافع وابن ذكوان

والكسائي)، وقرأ مدلول (جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِيُوصَلَ) وهم (ورش وابن كثير والكسائي وهشام) بصلة حركة الهاء فيهما بحرف مدّ لفظي، والباقون بقصر الهاء فيهما. قال

السخاوي: وقد أوجز في هذا النظم في حكاية المذاهب في هذا الحرف، فجمع أصحاب الهمز، وأصحاب الضم في الهاء، وأصحاب الإسكان، وأصحاب الكسر، وأصحاب الوصل.

وقال صاحب اللآلي:

١- (قالون): بترك الهمز لأنه ليس من (نَفْرٌ)، وبكسر الهاء، لأنه داخل فيمن أراد بقوله (وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ)، وبالقصر، لأنه لم يذكره في أصحاب الصلة.

٢- (ورش والكسائي): مثل قراءة (قالون)، إلا أنهما - أي (ورش والكسائي) - يصلان الهاء بياء، لأنه ذكرهما في أصحاب الصلة.

٣- (ابن كثير وهشام) قرأ بالهمز، لأنهما من (كَفَرٌ)، وبضم الهاء وصلتها بواو، لأنه ذكرهما مع أصحاب الصلة.

٤- (أبو عمرو) قرأ بالهمز، لأنه من (كَفَرٌ)، وبضم الهاء وبالقصر، لأنه لم يذكره في أصحاب الصلة.

٥- (ابن ذكوان) قرأ بالهمز، لأنه من (كَفَرٌ)، وبكسر الهاء، لأنه داخل فيمن أراد بقوله: (وَأَكْسَرُ)

لَغَيْرِهِمْ،) وبترك الصلة، لأنه لم يذكره مع أصحابها.

٦- (عاصم وهزرة) قرأ بترك الهمز، لأنهما ليسا من (كَفَرٌ)، وبإسكان الهاء، لأنه نص لهما على ذلك (وَأَسْكَنُ نَصِيْرًا قَازًا).

قال أبو شامة: فقد وافق (ابن كثير) على مذهبه في الصلة راويان، كل واحد منهما في حرف واحد: أحدهما في صلة الضم بواو وهو (هشام) في هذا الحرف (أَرْجِيْهُ)، والآخر في

صلة الكسر بياء وهو (حفص) في ﴿فِيهِ مَهَكَانًا﴾ وقد تقدّم. و(أبو عمرو): ضم من غير صلة على أصله، و(قالون) قصر الهاء فكسرها من غير صلة على أصله في المواضع الجزومة كلها.

فالخاصل أن في كلمة ﴿أَرْجِيْهُ﴾ ست قراءات: ثلاث لأصحاب الهمز:

لـ (ابن كثير وهشام) وجه. ولـ (أبي عمرو) وجه. ولـ (ابن ذكوان) وجه.

وثلاث لمن لم يهمز: لـ (عاصم وهزرة) وجه. ولـ (الكسائي وورش) وجه.

ولـ (قالون) وجه. وقد جمعت هذه القراءات الست في بيت واحد:

في النصف الأول قراءات الهمز الثلاث، وفي النصف الآخر قراءات من لم يهمز الثلاث. فقلت:

وأرجئه مل والضم حز صله دع لنا وأرجه ف نل صل جي رضي قصره بلا

فابتدأت بقراءة (ابن ذكوان) ولم أحف تصحيفها غيرها إذ لا يمكن في موضعها من جهة

الوزن شيء من القراءات الست إلا قراءة (أبي عمرو) وهي مبيّنة بعدها. وقراءة (قالون)

ستبين في آخر البيت مع أن صورة الكتابة مختلفة، فتعين ما ابتدأت به لـ (ابن ذكوان)،

وجميع الكلمات الجزومة (الخمسة عشر) توصل بالياء إلا كلمتين ﴿يَرْضُهُ﴾ ﴿يَرَهُ﴾،

فإنهما يوصلان بالواو، وفي ﴿أَرْجِيْهُ﴾ من وصل هامزاً فبالواو،- (ابن كثير وهشام)

- وغير الهامز يصل بالياء.

س: مَنْ انفرد من القراء بقراءته لكلمة ﴿أَرْجِهْ﴾ في الأعراف والشعراء؟
 ج: ١- (قالون). ٢- (أبو عمرو). ٣- (ابن ذكوان).

س: اثنان من القراء اجتمعا على قراءتها بالضبط فمن هما؟
 ج: ١- (ورث والكسائي). ٢- (ابن كثير وهشام). ٣- (عاصم
 وحزرة).

والخلاصة: أن هذه الكلمة فيها (ست قراءات)، ولا يخفى على المتأمل استنباط كل قراءة
 من النظم، وإليك هذه الطريقة الجيدة - بإذن الله - لاستخراج أحكامها، فإذا قرأت
 الآيات وشرحها ستجد هذه الترجمة مع كل واحد من القراء والرواة في هذا الجدول المنظم
 الميسر:

كلمة ﴿أَرْجِي﴾ في سورة الأعراف والشعراء.

١- قالون	بترك الهمز	كسر الهاء	قصر الهاء
٢- ورش	بترك الهمز	كسر الهاء	صلة الهاء
٣- ابن كثير	باهمz الساكن	ضم الهاء	صلة الهاء
٤- أبو عمرو	باهمz الساكن	ضم الهاء	قصر الهاء
٥- هشام	باهمz الساكن	ضم الهاء	صلة الهاء
٦- ابن ذكوان	باهمz الساكن	كسر الهاء	قصر الهاء
٧- عاصم	بترك الهمز	سكون الهاء	
٨- حمزة	بترك الهمز	سكون الهاء	
٩- الكسائي	بترك الهمز	كسر الهاء	صلة الهاء

قال أبو شامة: ومعنى (وَعَى نَفْرٌ) : أي: حفظ، أي: حفظ مدلول (نَفْرٌ).

وقال شعله: النفر: الطائفة من الأنام. قال أبو شامة: فضم الهاء مع الهمز هو الوجه، فلهذا قال: (لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا)، والهاء في دعواه للضم، والجرم: نبت معروف له في الأدوية مدخل، أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم مع الهمز، أي: في طبي الدعوة به ما يبين حسنه وجودة القراءة به. وقال السخاوي: والجرم من الأدوية القلبية المفرحة، أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم. وقال في قراءة سكون الهاء: (نَصِيرًا فَآزَ): قال أبو شامة: أي: ناصراً فائزاً بظهور الحجة. وقال السخاوي: ومعنى (جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلًا): (جَوَادًا) هو الفرس الظاهر الجودة، لأن الواصل يجري كجره لظهور وجه قرأته، أو (جَوَادًا): يعني الرجل الكريم الذي له جود، فيكون معناه سخياً لوصولها، كأنه ندبه إلى مواصلة هذه القراءة لما لم يرتب فيها ضعيف المعرفة إذ وصل علمها إلى كل واحد، ولهذا قال (دُونَ رَبِّبٍ لِّتَوْصَلًا)، أي لا تسهجر ولا يطعن عليك جاهل وإن كان من لم يصل لا يبالي بطعنه.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَعَى نَفْرٌ أَرْجِيهِ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا

وقوله (بِالْهَمْزِ) يؤخذ منه أن قراءة الباقيين بلا همز، ولم تكن له حاجة إلى قوله (سَاكِنًا)، فإنه قد لفظ به كذلك، فإن قلت فيه زيادة بيان، قلت: صدقت، ولكنه يلبس الضد، إذ يلزم من ذلك أن يكون الضد فتح الهمز كقوله في فرش حروف سورة البقرة:

وَيَطْهَرُونَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَآؤُهُ يُضْمُ وَخَفَا إِذْ سَمَا كَيْفَ عَوْلًا

فإن ضد السكون فيها فتح الطاء. وقال الشاطبي في فرش حروف سورة الشعراء:

..... وَالْأَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ مَعَ الْهَمْزِ وَأَخْفِضُهُ وَفِي صَادَ غَيْطَلًا

فإن ضد السكون فيها فتح اللام. وقال الشاطبي في فرش حروف سورة سبأ:

..... مِنْسَأَتَهُ سُكُو نُ هَمْزَتِهِ مَاضٍ وَأَبْدَلُهُ إِذْ حَلَا

فإن ضد السكون فيها فتح الهمزة، وعذره في ذلك أن الهمز هو صاحب الضد، فضده لا

همز، كما ذكر ذلك في: ﴿تَيْكَةً﴾ ﴿وَالصَّبِيعِينَ﴾ ﴿وَالصَّبِغُونَ﴾. وقال الشاطبي في البقرة:

وَفِي الصَّبَابِينَ الْهَمْزُ وَالصَّبَابُونَ خُذُ

ولم يقدح في ذلك وصفه الهمز بالسكون، وهذا كما أن الحركة ضدها السكون، ولا يقدح في ذلك ذكره الكسر والضم والفتح معها على ما مهّدناه في شرح الخطبة، و(سَاكِنًا) حال من الهمز، ولو قال مكانه (فيهما) لكان جيداً، وارتفع الإيهام المذكور. وقال صاحب اللآلئ: فإن قيل: ما ذُكِرَ ربما أوهم أنهم متفقون على الهمز مختلفون في حركته وسكوته؟ قيل: إذا احتمل الكلام ما يليق وما لا يليق، حُمِلَ على ما يليق، ولا يليق بما ذكره سوى ما ذكرته.

أسئلة حول باب (هاء الكناية)

س: بَيِّنْ مَنْ قَرَأَ بِالْإِسْكَانِ، أَوِ الصَّلَةِ، أَوِ الْقَصْرِ، فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ:

﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ الفرقان. ﴿يُودَوِ﴾ موضعي آل عمران

﴿تُولِيهِ - وَنُصِّلِيهِ﴾ النساء ﴿تَوَاتِيهِ﴾ آل عمران والشورى

﴿فَالْقَلْبَةَ﴾ النمل. ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ النور.

﴿يَأْتِيهِ﴾ في سورة طه. ﴿بِرِضَةٍ﴾ الزمر

﴿يَسْرُهُ﴾ موضعي الزلزلة فقط. ﴿أَرْجَاهُ﴾ الأعراف والشعراء

(المدّ والقصر)

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَنِ ضَمِّ لَقِي هَمْزٌ طَوِيلًا

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخَضَّلًا

كَجِيٍّ وَعَنْ سُوءِ وَشَاءٍ ائْتَصَلَهُ وَمَفْصُولُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرَةٌ إِلَى

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (المدّ والقصر)

قال الجعبري: قدّم المدّ على القصر وإن كان فرعاً لعقد الباب له. وقال السمين: فإن قيل:

كان ينبغي تقديم الإمالة، لإمالة ﴿هُدًى﴾ وقفاً ثم همز ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ثم تفخيم لام ﴿السَّلَوةَ﴾

﴿لتقدم ذلك كله على قوله: ﴿يَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾؟ فالجواب: أن: ﴿هُدًى﴾

﴿لَمَّا لَمْ يَمَلْ وصلًا - والوصل هو الأصل - اقتضى النظر تأخير الإمالة إلى حيث ما يمال

في الوصل والوقف، ولذلك اقتضى النظر تأخير ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لكونه همزاً إلى ما بعد الهمزتين،

واقضى تأخير اللامات إلى ما بعد الرءاء لتناسبهما في الاختلاف. ومعنى المدّ في اللغة

الزيادة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُمَدِّدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبِينُ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَّةً وَيَجْعَلُ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (١٢)

نوح وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَكُمْ بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ مِنَ

الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ (١٢٤) بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُبَدِّلْكُمْ رَبُّكُمْ

بِخَمْسَةِ أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (١٢٥) آل عمران. ومعنى المدّ في الاصطلاح:

إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ واللين الثلاثة، أو بحرف من حرفي اللين إذا لقي

حرف المدّ أو حرفي اللين همزاً أو سكوناً.

س: وما حروف المدّ واللين الثلاثة وشروطها؟

ج: ١- الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولم يذكر الشاطبي

شروطاً للألف فقال: (إِذَا أَلِفٌ) لأن (الألف) لا تقع إلا بعد فتحة، لأنها ساكنة حتماً

مفتوح ما قبلها لزوماً نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ ﴿شَاءَ﴾ ﴿الْمَاءُ﴾ ﴿يَشَاءُ﴾ ﴿الدُّعَاءُ﴾.

٢- الواو الساكنة المضموم ما قبلها، وذكر الشاطبي (الواو) بعد ضم بقوله: (أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ) نحو ﴿سَوْءٌ﴾ ﴿قُرُوءٌ﴾ فقوله: (أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ) أي بعد ضم، وأسكن الياء في (لَقِي) ضرورة، وقيد الواو بضمه قبلها لأنه قد يقع قبل (الواو) فتحة، نحو: ﴿سَوْءَةٌ﴾. وحكم ذلك سيأتي. فالواو لا تكون حرف مدّ ولين إلا بشرطين:
 ١- أن تكون ساكنة. ٢- أن تكون حركة ما قبلها من جنسها، أي ضمة.

وإذا كانت الواو متحركة نحو: ﴿وَأَلَّهُ﴾ أو كانت ساكنة وحركة ما قبلها ليست من جنسها نحو: ﴿خَوْفٌ﴾ لا تكون حينئذ حرف مدّ ولين.
 ٣- الياء الساكنة المكسور ما قبلها، وذكر الشاطبي (الياء) إذا وقعت بعد كسرة بقوله (أَوْ يَأْوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ) نحو: ﴿وَجَاءَ﴾، ﴿سَاءٌ﴾، ﴿سَيِّئَةٌ﴾، وقيد الياء بكسرة قبلها لأنه قد يقع قبل (الياء) فتحة نحو: ﴿الْخَيْرَاتِ﴾، ﴿كَهَيْئَةٍ﴾، فالياء لا تكون حرف مدّ ولين إلا بشرطين: ١- أن تكون ساكنة. ٢- أن تكون حركة ما قبلها من جنسها، أي كسرة.

وإذا كانت الياء متحركة نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ أو حركة ما قبلها ليست من جنسها نحو: ﴿أَلِيَّتٌ﴾ لا تكون حينئذ حرف مدّ ولين. قال صاحب اللالعين: (أَوْ يَأْوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ) فأضاف الياء إلى ضمير الألف، لَمَّا بينهما من الاصطحاب في المدّ، والهاء في (أَوْ يَأْوُهَا) تعود على الألف، لأنها أختها في المدّ، أو تعود على حروف الهجاء للعلم بها. وقيد (الواو) بضم ما قبلها ولم يشترط سكونها، وكذلك (الياء) بكسر ما قبلها ولم يشترط سكونها اعتماداً على أن السكون يفهم من الأمثلة التي ذكرها بقوله:

كَجِيٍّ وَعَنْ سُوءٍ.....
 س: وما هما حرفي اللين؟

ج: ١- الواو الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿خَوْفٌ﴾، ﴿السَّوَاءُ﴾، ﴿الْيَوْمَ﴾.
 ٢- الياء الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿بَيْتٌ﴾، ﴿خَيْرٌ﴾، ﴿وَالصَّيْفُ﴾.
 قال القاضي: ولا يتحقق هذا المدّ إلا إذا وجد سببه، وسببه إما همز، أو سكون، والهمز إما أن يوجد بعد حرف من حروف المدّ واللين الثلاثة، وإما أن يوجد قبله، فإن وُجد معه

واجتمع معه في كلمة واحدة سُمِّي المد حينئذٍ مدّاً متصلاً نحو: ﴿جَاءَ﴾ ﴿قُرُوءٍ﴾ ﴿يُضِيءُ﴾

- وإن وُجِدَ بعده وكان حرف المد في آخر الكلمة، والهمز في أول الكلمة التالية سُمِّي المد حينئذٍ مدّاً منفصلاً نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾

- وإن وُجِدَ الهمز قبل حرف من حروف المد سُمِّي المد مدّاً بدل نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ ﴿أَوْثُوا﴾

﴿إِيْتَانَا﴾، وإن وُجِدَ الهمز بعد حرف من حرفي اللين سُمِّي المد حينئذٍ مدّاً لين نحو: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ ﴿سَوَّءَةً﴾ ﴿شَيْئاً﴾، وإن وُجِدَ بعد حرف المد السكون، فإنما أن يكون ثابتاً وصلّاً ووقفاً، وإنما أن يكون ثابتاً ووقفاً فقط، فإن كان ثابتاً في الحالين سُمِّي المد مدّاً لازماً نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ ﴿أَمَحَّجُوتِي﴾، وإن كان ثابتاً في حال الوقف فقط سُمِّي

المد عارضاً للسكون نحو: ﴿مَقَابٍ﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿نَسَعِيثٍ﴾ والمعنى الثاني للمد: هو إثبات حرف المد وهو الألف في الكلمة من غير إطالة الصوت، كقول الشاطبي في فرش حروف سورة الشعراء:

وَفِي حَدْرُونَ الْمُدُّ مَا تُسَلُّ
 أي قرأ مدلول (ما تُسَلُّ) وهم (ابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي) بالمد، أي: يثبت حرف الألف بعد الحاء كما قرأها (حفص) ﴿حَدْرُونَ﴾، وقرأ الباقون بالقصر، أي بحذف الألف (حَدْرُونَ). ومعنى القصر في اللغة: هو الحبس والمنع، يقال: قصرت فلاناً عن حاجته، أي منعته منها، ومنه قوله: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ الرحمن. وقوله: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتٌ الْظُّرْفِ عِينٍ﴾ الصافات. وقوله: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتٌ الْظُّرْفِ آرَابٍ﴾ ص. وقوله:

﴿فِيهِنَّ﴾
 قَصِيرَاتٌ الْظُّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِسْرُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانُّ﴾ الرحمن. وفي الاصطلاح كما قال القاضي: له معنيان أيضاً: الأول: ترك إطالة الصوت وإثبات حرف المد واللين، أو حرف اللين من غير زيادة عليهما كقوله:

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِباً بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ ذَرّاً وَمُنْخَصِلاً

وكقوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لَوَرْشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هُوَلًا ۚ إِلَهَةٌ آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

الإطلاق الثاني: حذف حرف المد من الكلمة، كقوله في فرش حروف سورة النساء:

وَفِي عَاقِدَاتٍ قَصْرٌ تُؤَى.....

﴿عَقِدَتْ﴾ النساء. قرأ مدلول (توى) وهم (الكوفيون) بالقصر، أى بحذف الألف بعد العين، وقرأ الباقون بالمد، أى بإثبات الألف بعد العين كما لفظ بها الشاطبي (عَاقِدَاتٍ).

وكقوله في فرش حروف سورة النبأ:

وَقُلْ لَيْسَ لِي مِنَ الْقَصْرِ فَاشٍ.....

﴿لَيْسَ لِي﴾ النبأ. قرأ مدلول (فَاشٍ) وهو (حمزة) بالقصر، أى بحذف الألف بعد اللام (لَيْسَ لِي)، وقرأ الباقون بالمد، والمراد به إثبات الألف بعد اللام كما لفظ بها الشاطبي كـ (حفص). قال القاضي: فإن المراد حذف حرف وهو الألف بعد العين في المثال الأول، واللام في المثال الثاني.

(وإليك بعض أحكام المد المتصل)

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهُمَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَنِ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلًا
يتحدث الشاطبي في البيت الأول عن المد المتصل، وعلم أن مراده المد المتصل من قوله في الشطر الثاني:

فَإِنْ يَنْفَعُ صِلٌ.....

إذا كان حديثه في البيت الأول عن المد المتصل، وأتى بأمثلة للمد المتصل حيث قال:

كَجَبِيٍّ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ

- فمعنى قول الشاطبي:

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهُمَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَنِ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلًا
أى: إذا لقي حرف المد همزاً طوّل حرف المد، أى: زيد في مده على ما فيه من المد الأصلي لجميع القراء. قال أبو شامة: أى: إذا لقيت الألف الهمز، وذكر في هذا البيت حروف المد الثلاثة ومن (الألف) و(الياء) و(الواو)، ولم يقيد (الألف)، لأنها لا تقع إلا بعد فتحه، وقيد (الياء) بكسرة قبلها، و(الواو)، بضمة قبلها، لأن كل واحدة منهما يجوز أن

يقع قبلها فتحة نحو: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ ﴿سَوَّءَةً﴾، ولذلك حُكِمَ سِيَّئِي. وشرط (الياء) (الواو) أيضاً أن يكونا ساكنين، وأما (الألف) فلا تكون إلا ساكنة، فالألف لا يزال حرف مدّ، وأما أختاها فبشرطين: أحدهما: السكون. والثاني: أن يكون حركة ما قبلها من جنسهما، قبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمة، فحينئذ يكونان حرفي مدّ نحو: ﴿قَالَ﴾ ﴿وَقِيلَ﴾ ﴿يَقُولُ﴾ ينطق في هذه الثلاثة بعد القاف بمدّة ثم لام، فإذا اتفق وجود همز بعد أحد هذه الحروف طوّل ذلك المدّ استعانة على النطق بالهمز محققاً وبيّناً لحرف المدّ خوفاً من سقوطه عند الإسراع لخفائه، وصعوبة الهمز بعده، وهذا عام لجميع القراء إذا كان ذلك في كلمة واحدة، نص على ذلك جماعة من العلماء المصنّفين في علم القراءات من المغاربة والمشاركة، وعلم أن المدّ لجميع القراء من الإطلاق، لقوله (طُولاً)، أي: طوّل حرف المدّ فازداد مدّاً، وعبر عن المدّ بقوله (طُولاً)، لأن المدّ هو إطالة الصوت بالحرف الممدود، والضمير في (طُولاً) لحرف المدّ مطلقاً، أي الذي (لَقِيَ) الهمز، ومعنى (طُولاً): مدّ، لأن حرف المدّ كلما طوّل ازداد مدّاً، وحروف الهجاء يجوز تأنيثها وتذكيرها، فلهذا أنث في قوله (أَوْ يَاؤُهَا)، وذكر في قوله: (لَقِيَ الهمزَ طُولاً).

س: بين مراتب القراء في المدّ المتصل؟

ج: قال صاحب اللآلئ: سوى - رحمه الله - بين القراء في العبارة بالتطويل في هذا القسم، وأما صاحب التيسير فإنه قال: أطولهم مدّاً (ورش وحمزة). ودونهما (عاصم). ودونه (ابن عامر) و(الكسائي). ودونهما (أبو عمرو) من طريق أهل العراق، أي من رواية (الدوري) عن (اليزيدي) عن (أبي عمرو). و(قالون) من طريق أبي نسيب بخلاف عنه.

ثم قال صاحب التيسير: وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على قدر مذاهبهم في التحقيق والحد، وكذلك رتب ابن غلبون.

وكان الناظم يقرأ في هذا القسم بمدّتين: طوّل لـ (ورش) و(حمزة)، ووسطى لمن بقي. ويقول: هذه المراتب في المدّ لا تتحقق - أي المراتب التي ذكرها صاحب التيسير - وربما أدى ذلك إلى ما لا يجوز من الطول والقصر.

وقال ابن القاصح: ويعلل عدوله - أي الشاطبي - عن المراتب الأربع التي ذكرها صاحب التيسير وغيره بأنّها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها في كل مرة على قدر السابقة. والأولى لمن قرأ من هذه القصيدة أن يسلك طريقة الناظم.

والخلاصة: نقل الإمام السخاوي عن شيخه الشاطبي أنه كان يقرأ بمرتبتين:

١- (طولى) أي: ست حركات لـ (ورش، حمزة).

٢- (وسطى) أي: أربع حركات للباقيين. (وإليك بعض أحكام المد المنفصل)

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرَةٌ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ ذَرًّا وَمُخَضَّلًا
أي: إن انفصل حرف المد واللين عن الهمز، بأن يكون حرف المد واللين في
آخر كلمة، والهمز في أول كلمة تالية لها، فالقصر ثابت لمرموز الباء من (بَادِرَةٌ) وهو
(قالون)، ومرموز الطاء من (طَالِبًا) وهو (دوري البصري)، ولكن (بِخُلْفِهِمَا)، أي بخلف
عن (قالون ودوري البصري).

- وقرأ مرموز الباء من (يُرْوِيكَ) وهو (السوسي)، ومرموز الدال من (ذَرًّا) وهو (ابن
كثير) بقصر

المنفصل قولاً واحداً، وقرأ (ورش وحمزة) بالإشباع في المنفصل، هكذا قال السخاوي في
شرحه، وقرأ الباقيون بتوسط المتصل، هكذا قال السخاوي في شرحه. قال أبو شامة: وحكى
عنه الشيخ أبو الحسن في شرحه أنه كان يرى في المنفصل مدتين: طولى لـ (ورش
وحمزة)، و(وسطى) لمن بقي، ولم يذكر صاحب التيسير القصر عن (الدوري) فهو من
زيادات القصيد، ويجوز في قوله (فَالْقَصْرُ) الرفع والنصب، والنصب أجود. وأتى الشاطبي
بأمثلة للمد المنفصل حيث قال:

..... وَمَفْصُولُهُ فِي أَمْرِهِ إِلَى

ويعود الضمير في قول الناظم (اتَّصَالُهُ)، (وَمَفْصُولُهُ) على حرف المد والفائدة من تمثيل
الناظم للمد المنفصل بقوله (أَمْرُهُ إِلَى) حيث نبه بهذا المثال على أن (واو الصلة) التي لم
ترسم في المصاحف حكمها غيرها من الواوات التي رسمت في المصاحف نحو: ﴿قُولُوا أَمَنَّا﴾
﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾
الحكم، ومثل ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ عند من يصل الميم كـ (قالون)
في أحد وجهيه، و(ابن كثير وورش)، وسبق بيان ذلك، وكذلك في صلة هاء الكناية في
نحو: ﴿بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ ونحوها مما لم ترسم فيه الياء في المصاحف حكمها حكم ﴿فِي أَمْرِهِ﴾
﴿مِمَّا رَسَمْتَ فِيهِ الْيَاءَ فِي الْمَصَاحِفِ، وَكَذَلِكَ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ ﴿الْبَيْنَةُ﴾ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾
﴿الْأَرْضُ زَلَزَلَتْهَا﴾ عند من وصل السورتين: ﴿أَنْتِغُونِ أَهْدِكُمْ﴾ عند من أثبت الياء.

(استدرارك أبي شامة): وضاق على الناظم تمثيل (الألف) من القرآن في هذا البيت وإن كان حاصلًا من جمعه بين المثالين في قوله: (أُمُّهَا أَمْرَةٌ)، لأن الغرض تصوير المثال، ومثاله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾.

(استدرارك صاحب اللآلئ): أتى في هذا البيت بأمثلة النوعين وأسقط من المنفصل مثال (الألف) لعدم تأتیه له، ولو قال:

والآخِرُ قَالُوا إِنْ بِهِ أَنْ وَلَا إِلَى

لأتى بالجميع. قال السمين: يريد قوله: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ الأنعام ﴿بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ البقرة ﴿مُذَبَّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ النساء. قال أبو شامة: وفي: ﴿هُؤُلَاءِ﴾ مدان، مدّ ألف (ها) من المنفصل، ومدّ الألف الأخيرة من المتصل فاعلم ذلك. قال أبو شامة: (يُرويك) من الريّ الذي هو ضد العطش، والدر: اللبن نفسه، يقال: درّت السماء أي: كثر مطرها، واخضل الشيء إذا أصابه البلل، وشيء خضل أي: رطب، واخضل النبات الناعم، وكل هذا ثناء على القصر، أي (بادرته) يثلج له صدرك بما يدر من فوائد وينسكب من معاني استحسانه، وهو اختيار المبرّد. وقال صاحب اللآلئ: وذكر الإرواء والدر والإخضال تنبيهاً على حسنه. أي القصر.

وقال ابن القاصح: وإنما أمر بمبادرة القصر لأصالته، ولأن المدّ فرع.

خلاصة أحكام المدّ المنفصل والمتصل على مذهبي: الإمام: (الدائي) والإمام (الشاطبي)

الإمام الشاطبي		الإمام الداني		أسماء البدور والشهب
المتصل	المنفصل	المتصل	المنفصل	
٦	٦	٦	٦ حركات	ورش وحمزة
٤	٤	٥	٥	عاصم
٤	٤	٤	٤	ابن عامر والكسائي
٤	٢	٣	٢	ابن كثير والسوسي
٤	٢	٣	٢	قالون ودوري البصري على وجه قصر المنفصل
٤	٤	٣	٣	قالون ودوري البصري على وجه توسط المنفصل

وخلاصة مذاهب القراء في المدّة المنفصل والمتصل من طريق الشاطبية كالتالي:

- ١- قرأ (قالون ودوري البصري) بقصر المنفصل، ولهما توسط المنفصل، وقرأ بتوسط المتصل قولاً واحداً. ٢- قرأ (ابن كثير والسوسي) بقصر المنفصل، وتوسط المتصل قولاً واحداً.
- ٣- قرأ (ابن عامر والكسائي وعاصم) بتوسط المنفصل والمتصل قولاً واحداً.
- ٤- قرأ (ورش وحمزة) بإشباع المنفصل والمتصل قولاً واحداً. (قال القاضي: هذا هو المعتمد، المقروء به، والمعول عليه في المديّن). ونقل السخاوي عن شيخه الشاطبي أنه كان يقرئ بالمراتب السابقة. وأذكرك بقول ابن القاصح: ويعلل عدولة - أي الشاطبي - عن المراتب الأربع التي ذكرها صاحب التيسير وغيره بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها في كل مرة على قدر السابقة، والأولى لمن قرأ من هذه القصيدة أن يسلك طريقة الناظم. وقال الضباع عن المراتب التي ذكرها العلامة السخاوي: وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وذهب جماعة إلى الإشباع قولاً واحداً في المتصل مع إجراء أحد القولين المذكورين في غيره.

فوائد من كتاب البدور الزاهرة للعلامة القاضي حول باب المدّة والقصر مع ذكر مذاهب القراء العشرة: ﴿يَمَّا أَنْزَلَ﴾ هو مدّة منفصل: وقد قرأ بقصره (قالون والدوري عن أبي عمرو) بخلاف عنهما، و (السوسي وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب) من غير خلاف عنهم.

وقرأ الباقيون بمدّه، وهو الوجه الثاني لـ (قالون والدوري عن أبي عمرو)، والقراء الذين مذهبهم (مدّة المنفصل) متفاوتون في مدّه: فأطولهم فيه مدّاً (ورش وحمزة)، وقدّر المدّ عندهما بثلاث ألفات، والألف حركتان بحركة الأصبغ قبضاً أو بسطاً، فيكون المدّ عندهما (ست حركات).

ويليهما في المدّ (عاصم)، وقدّر عنده بألفين ونصف، أي: بخمس حركات، ويليه (الشامي والكسائي وخلف العاشر) في اختياره، وقدّر عندهم بألفين، أي: بأربع حركات، ويليهم (قالون والدوري عن أبي عمرو) على وجه المدّ لهما في المنفصل - وقدّر عندهما بألف ونصف، أي:

بثلاث حركات، هذا مذهب القراء العشرة في (المدّة المنفصل).

وأما مذهبهم في (المتصل) فإليك بيانه: فأما (ورش وحمزة) فيمدّانه بمقدار ثلاث ألفات، أي (ست حركات)، فلا فرق عندهما بين (المنفصل والمتصل) في مقدار المدّ، وأما (عاصم) فيمدّه

كالمتفصل بقدر ألفين ونصف، وأمّا (ابن عامر والكسائي وخلف العاشر) في اختياره فيمدّونه كالمفصل أيضاً قدر ألفين، وأمّا (قالون ودوري أبي عمرو وابن كثير والسوسي وأبو جعفر ويعقوب) فيمدّونه قدر ألف ونصف. وهذا كله مبني على ما ذهب إليه (الدائي) وبعض العلماء: أن للمدّ أربع مراتب: طولى: لـ (ورش وحمزة) وقدّرت بثلاث ألفات كما سبق، وهذا في المتصل والمنفصل معاً. الثانية: دونها لـ (عاصم)، وقدّرت بألفين ونصف، وهذا في المتصل والمنفصل أيضاً. الثالثة: دون الثانية لـ (ابن عامر والكسائي وخلف العاشر) في اختياره، وقدّرت بألفين فقط، وهذا في المتصل والمنفصل كذلك. الرابعة: دون الثالثة وقدّرت بألف ونصف، وهذا في المتصل لـ (قالون ودوري أبي عمرو وابن كثير والسوسي وأبي جعفر ويعقوب).

وأما في (المتفصل) فلا تتحقق هذه المرتبة إلا لـ (قالون ودوري أبي عمرو) على وجه المدّ لهما، وأمّا (المكي والسوسي وأبو جعفر ويعقوب) فليس لهم في (المتفصل) إلا القصر كما سبق.

وذهب فريق من المحققين ومنهم الشاطبي إلى أن للمدّ مرتبتين فحسب: طولى: لـ (ورش وحمزة) في المتصل، وقدّرت بثلاث ألفات كما تقدّم. ووسطى: وقدّرت بألفين فقط وهي في المتصل لـ (قالون وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر

وعاصم والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر) في اختياره، وأمّا في (المتفصل) فهي لـ (قالون ودوري أبي عمرو) على وجه المدّ لهما، ولـ (ابن عامر وعاصم والكسائي وخلف العاشر) عن نفسه، وأمّا (ابن كثير والسوسي وأبو جعفر ويعقوب) فلا تتحقق عندهم هذه المرتبة، لأن مذهبهم قصر المتفصل كما علمت. (... وينبغي أن تعلم أنك إذا قرأت لـ (قالون) مثلاً بمدّ (المتفصل) قدر ألف ونصف على المذهب الأوّل، تعيّن أن تسوّى به (المتصل) فتمدّه قدر ألف ونصف كذلك، وإذا مددت المتفصل لـ (قالون) مثلاً قدر ألفين على المذهب الثاني تعيّن أن تمدّ (المتصل) له قدر ألفين كذلك. وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّ (المتفصل) قدر ألفين ونصف على المذهب الأوّل، وجب أن تمدّ المتصل هذا المقدار. وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّ (المتفصل) قدر ألفين فقط على المذهب الثاني، تعيّن مدّ (المتصل) هذا القدر أيضاً، وهكذا، فيجب رعاية كل مذهب على حدة، وعدم خلط مذهب بآخر. ولنضرب لك مثلاً يوضح هذين المذهبين أتمّ إيضاح، فنقول: إذا

اجتمع (المنفصل والمتصل)، كما إذا قرأت من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (٤) أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

﴿٥﴾ البقرة. فإذا قرأت لـ (قالون أو ابن كثير أو أبي عمرو أو أبي جعفر أو يعقوب) بقصر المنفصل، جاز لك في (المتصل) مدّة ثلاث حركات على المذهب الأوّل، وأربعاً على المذهب الثاني، - وإذا قرأت لـ (قالون والدوري عن أبي عمرو) بمدّة (المنفصل) ثلاث حركات على المذهب الأوّل، تعيّن في (المتصل) مدّة كذلك.

- وإذا قرأت لهما بمدّة (المنفصل) أربعاً على المذهب الثاني، تعيّن مدّة (المتصل) كذلك.
- وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّة (المنفصل) خمس حركات على المذهب الأوّل، مددت (المتصل) خمساً كذلك، وإذا مددت (المنفصل) أربعاً على المذهب الثاني، مددت له (المتصل) كذلك.

وليس لـ (ابن عامر والكسائي وخلف العاشر) عن نفسه إلا المدّ بقدر ألفين فقط على كلا المذهبين، سواء في ذلك (المتصل والمنفصل)، كما أنه ليس لـ (ورش وحمزة) على كلا المذهبين إلا المدّ بقدر ثلاث ألفات، لا فرّق في ذلك بين (المتصل والمنفصل)، فتدبر، وهذا إذا تقدّم (المنفصل على المتصل) كما ذكر، أمّا إذا تقدّم المتصل على المنفصل، كما إذا قرأت قوله

تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٦) خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾ البقرة.

- فإذا قرأت لـ (قالون أو دوري أبي عمرو) بمدّة (المتصل) ثلاثاً على المذهب الأوّل، مددت (المنفصل) ثلاثاً، أو قصرته، - وإذا مددت (المتصل) لهما أربعاً على المذهب الثاني، مددت (المنفصل) أربعاً، أو قصرته، - وإذا قرأت لـ (ابن كثير أو السوسي أو أبي جعفر أو يعقوب) بمدّة (المتصل) ثلاثاً على المذهب الأوّل، أو أربعاً على المذهب الثاني، قصرت (المنفصل) فقط، لأن مذهبهم فيه القصر لا غير، - وإذا قرأت لـ (الشامي أو الكسائي أو خلف العاشر) عن نفسه بمدّة (المتصل) أربعاً، مددت (المنفصل) كذلك، إذ ليس لهم في المدين إلا هذا المقدار على كلا المذهبين، - وإذا قرأت لـ (عاصم) بمدّة (المتصل) خمساً على المذهب الأوّل تعيّن مدّة (المنفصل) خمساً، وإذا مددت له (المتصل) أربعاً على

المذهب الثاني، تعيّن مدّة (المنفصل) كذلك، وقد علمت أن (ورشاً وهمزة) ليس لهما في المدين إلا الإشباع على كلا المذهبيين.

واعلم أن مَنْ يمدّ المتصل بقدر ألف ونصف وصلاً، يمدّه كذلك وقفاً، ويجوز له في حالة الوقف مدّة بقدر ألفين، أو ثلاث، مراعاة للسكون العارض، ومَنْ يمدّه بقدر ألفين في حالة الوصل يمدّه كذلك في حالة الوقف، ويجوز له مدّة في هذه الحالة بقدر ثلاث ألفات، ومَنْ يمدّه حالة الوصل قدر ألفين ونصف، يمدّه كذلك في حالة الوقف، ويجوز له مدّة حينئذ بقدر ثلاث ألفات، ومَنْ يمدّه وصلاً بقدر ثلاث ألفات، لا يجوز له وقفاً إلا ذلك، وكلّ هذا مع السكون المحض ومع الإشمام إن كان مرفوعاً، وأمّا الرّوم فلا يكون إلا كحالة الوصل، فلا يمدّ في حالة الرّوم إلا بمقدار ما يمدّ عند الوصل، ولا يجوز القصر لأحد، لأن في ذلك إلغاء السبب الأصلي وهو الهمز واعتبار السبب العارض وهو السكون. قال صاحب إتحاف البرية:

ومنفصلاً أشبع لورش وهمزة	وكتصل والشام مع عاصم تلا
بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلن	وعن عاصم خمس وذا فيهما كلا
ومنفصلاً فاقصر وثلث ووسطن	لقالون والدوري كموصول انقلا
ولكن بلا قصر وعن صالح ومك	لمتصل ثلث ووسطه تفضلاً
مع القصر في المفصول صاح وثلثن	ووسط لموصول على القصر تجملاً
وفي أربع قصر أتى مع أربع	وفي الخمس خمس ذي المراتب جملاً
وفي ذي اتصال حيث ثلث فاقصرن	لمنفصل وامتد ثلاثاً لتعدلاً
وفي أربع قصر أتى مع أربع	وفي الخمس خمس ذي المراتب جملاً

(تنبيهات مهمة حول رواية (قالون) عند جمع القراءات العشر):

١- (اعلم أن (قالون) له (القصر والتوسط) في المدّة المنفصل، وله سكون، وصلة ميم (الجمع).

٢- جرت العادة عند بعض القراء أن البدء يكون برواية (قالون)، وقراءته بقصر المنفصل وسكون ميم الجمع وفتح ﴿التَّوْبَةِ﴾.

٣- إذا قلتُ (قالون بالصلة)، فالمراد (صلة ميم الجمع بمقدار حركتين).

٤- وإذا قلتُ (قالون بتوسط الصلة)، فالمراد (توسط صلة ميم الجمع بمقدار أربع حركات قبل همزة القطع فقط)، مثل: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾، وإلا فالصلة بمقدار (حركتين) إن

لم يكن بعدها همزة القطع.

- ٥- إذا قلتُ (قالون بالتوسط والسكون) فالمراد (توسط المنفصل وسكون ميم الجمع).
 ٦- إذا قلتُ (قالون بالتوسط والصلة) فالمراد (توسط المنفصل وصلة ميم الجمع بمقدار حركتين).
 ٧- إذا قلتُ (قالون بتوسط الصلة والمنفصل) فالمراد (توسط صلة ميم الجمع بمقدار أربع حركات قبل همزة القطع) وسبق بيان ذلك.

٨- كلمة ﴿التَّوْرِيَةَ﴾ (قالون) فيها (الفتح والتقليل): وقد اختار العلامة/ عبدالفتاح القاضي في كتابه القِيم - البدور الزاهرة - أنها إذا اجتمعت مع (المد المنفصل وميم الجمع) أن فيها (خمسة أوجه)، وقد قرأتُ في الختمة الأولى والسند الأول لي بالأوجه الخمسة كما قال القاضي، وقرأتُ بالأوجه الثمانية كما ذكر (السفاقي) في غيث النفع، في الختمة الثانية والسند الثاني لي، وأرجو أن لا يكون ذلك مثار جدل بين إخواني طلبة العلم (وَالأمرُ لَيْسَ مُهَوِّلاً)، وسبق في سورة أم القرآن التدريب على الحكم السابق.

(مذاهب القراء في مدّ البدل)

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لِرِوَايَةِ مُطَوَّلًا
 وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَأَمَّنْ هُوَ لَأَ ءِ إِلَهَةٍ آتَى لِلإِيمَانِ مَثَلًا

سِوَى يَاءٍ إِسْرَائِيلَ

أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلًا

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ إِيْتِ

وَبَعْدَهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ

آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

وَعَادَ الْاُولَى.....

.....وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا

(مذاهب القراء في مدّ البدل)

قال ابن القاصح: ولما فرغ من حرف المدّ الواقع قبل الهمزة، انتقل إلى حرف المدّ الواقع بعدها.

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لَوْرَشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَأَمَنْ هُوَلًا ءِ إِلَهَةً آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا
والهمز الثابت: هو الهمز المحقق الذي لم يطرأ عليه تغيير، أي الباقي على لفظه وصورته نحو:

﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ ﴿وَعَاتَى أَلْمَالِ﴾ ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ ﴿أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾
﴿يَتُوسًا﴾ ﴿رَبُّوفٍ﴾ ﴿مُتَكِينُونَ﴾ ﴿أَوْحَى﴾ ﴿أَوْتَيْتُمْ﴾.

والهمز المغيّر: هو الهمز الذي لحقه التغيير، إما بنقل حركته إلى ما قبله نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ﴿قَدْ أَوْتَيْتَ﴾ ﴿بِالإِيمَانِ﴾ ﴿أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ﴾ ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾. وإما مغيّر بتسهيل بين بين نحو: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ الأعراف. ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾ طه والشعراء. ﴿وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا﴾ الزخرف. ﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ الحجر. ﴿جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ القمر. وإما مغيّر بالإبدال ياءً خالصة نحو: ﴿لَوْ كَانَتْ هُوَلًا ءِ إِلَهَةً مَا وَرَدُوهَا﴾ الأنبياء، فقراءة (ورش) بإبدال همزة ﴿ءِ إِلَهَةً﴾ ياءً في الوصل بعدها ألف، فهي حرف مدّ بعد همز مغيّر، وكذلك: ﴿مِنَ السَّمَاءِ ءَايَةً﴾ الشعراء.

س: بَيِّنْ مَذَاهِبَ الْقِرَاءِ فِي مَدِّ الْبَدَلِ مِنْ خِلَالِ قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ السَّابِقِ؟

ج: ١- القصر أي حركتان لجميع القراء. لقول الشاطبي:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ.....

٢- الطول: لـ (ورش) فقط أي: ست حركات. لقول الشاطبي:

..... وَقَدْ يُرْوَى لِوَرَشٍ مُطَوَّلًا

٣- التوسط: لـ (ورش) فقط. لقول الشاطبي:

وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ.....

أي: (وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ) من أهل الأداء. قال أبو شامة: ولم يذكر صاحب التيسير غيره.

وقال الضباع: ولم يذكر صاحب التيسير إلا التوسط، فالقصر والمدّ من زيادات القصيد. قال أبو شامة: فقد صار لـ (ورش) ثلاثة أوجه في هذا النوع، (القصر) كسائر القراء، والمدّ المتوسط، والمدّ الطويل.

(استدرالك أبي شامة): ولا مانع من أن يكون لفظ (قَوْمٌ) في بيت الشاطبي رمزاً لـ (خلاد) على اصطلاحه كما قال فيما مضى في باب هاء الكناية:

..... وَيَتَّقِيهِ حَمِي صَفْوَةٌ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَالًا

فكان ينبغي له أن يأتي بلفظ يزيل هذا الاحتمال، نحو أن يقول:

وبالمدة الوسطى.....

أو يقول:

ووسطه أيضاً كـ ءَأَمَنَ.....

والخلاصة: ليست القاف رمزاً لـ (خلاد) كما نبّه على ذلك أبو شامة.

س: وضّح المواضع التي قرأها (ورش) بقصر البدل، وامتنع فيها التوسط والطول؟

ج: قال أبو شامة: ثم إن بعض القائلين بالمدّ في هذا النوع، قد استنوا له مواضع فلم يعدوها، وقد ذكرها الناظم فقال:

سِوَى يَاءِ إِسْرِيَلٍ.....

١- الياء في كلمة ﴿إِسْرِيَلٌ﴾ في جميع القرآن. قال أبو شامة: في كلمة ﴿إِسْرِيَلٌ﴾ حرفاً

مدّ، الألف قبل المهمزة، والياء بعدها، فمدّ (الألف) من باب المتصل، ومد (الياء) من هذا

النوع المختص لـ (ورش)، وأكثر ما تجيء كلمة: ﴿إِسْرِيَلٌ﴾ بعد كلمة ﴿يَبِيْئٌ﴾،

فيجتمع ثلاث مدات، مدّ ﴿يَبِيْئٌ﴾ من المنفصل، وفي ﴿إِسْرِيَلٌ﴾ مدتان مع طول

الكلمة وكثرة دورها فاستثنى مدّ (الياء) تخفيفاً فترك، فأخبر الشاطبي أن من لم يقصر لـ

(١٩م - في ظلال القراءات - ج١)

(ورش) استثنى له ياء ﴿إِسْرِيْلَ﴾ وعند الوقف عارض للسكون فاتبه. وقال الجعبري: احترز بالياء عن الألف وهو توكيد، وإلا فهو معلوم من الأصل. ثم قال الشاطبي عن مواضع استثناءات (ورش) من التوسط وإشباع البدل:

..... أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَـ قُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا

٢- أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح متصل نحو: ﴿قُرْآنٍ﴾ ﴿مَسْئُولًا﴾ ﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ ﴿الْقُرْآنِ﴾ ﴿الظَّمَنَانُ﴾. قال أبو شامة: قوله (اسْأَلَا): أي أسأل عن علته وبحث عنها واكشفها. وقال الشاطبي (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ) احترازاً من حرف المدّ الواقع بعد همز، وقع هذا الهمز بعد متحرك نحو: ﴿سَتَاوِيَّ﴾، ففيه (القصر والتوسط والطول)، و(أو) في قوله: (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ) بمعنى الواو، أراد: وما بعد ساكن كما قال بعد ذلك:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ آيْتِ.....

وقال الشاطبي (صَحِيحٍ) احترازاً من حرف المدّ الواقع بعد همز، هذا الهمز بعد ساكن غير صحيح وهو حرف المدّ نحو: ﴿فَإِنْ فَأَمْرٌ﴾ ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ﴾. ففيه (القصر والتوسط والطول)، وحرف اللين نحو: ﴿سَوَاءَتَهُمَا﴾ ﴿سَوَاءَتُهُمَا﴾ ﴿الْمَوءِدَّةُ﴾ وحكمها سيأتي. وقلنا متصل احترازاً من حرف المدّ الواقع بعد همز، وقع هذا الهمز بعد ساكن صحيح منفصل عن الهمز، بأن يكون هذا الساكن في كلمة، والهمز في كلمة أخرى نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿مَنْ أُوْرِيَ﴾، ففيه (القصر والتوسط والطول)، ووضح الشاطبي الاحتراز السابق من خلال ضرب الأمثلة:

..... أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَـ قُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا

ثم ذكر باقي المستثنى:

..... وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ آيْتِ.....

٣- عند البدء بهمزة الوصل فيها (القصر) قولاً واحداً لـ (ورش) كسائر القراء نحو:

﴿أَنْتِ يَقْرَأْنَ﴾ يونس. ﴿أَتَذُنْ لِي وَلَا نَفْسِيحَ﴾ التوبة. ﴿أَوْتَمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ البقرة.

﴿أَنْتُونِي يَكْتَبِ﴾ الأحقاف. ﴿أَتَمَوْا صَفًّا﴾ طه. ﴿أَتَيْنَا بِمَا نَعِدُنَا﴾ الأعراف.

٤- قال القاضي: وقد ترك الناظم قاعدة مستثناة أيضاً، وكان عليه أن ينبه عليها وهي: أن

يقع حرف المدّ بعد الهمز بدلاً من التنوين نحو: ﴿دُعَاءَ﴾ ﴿وَدَاءَ﴾ ﴿عَشَاءَ﴾

حَطَّاءٌ ﴿ عند الوقف على هذه الكلمات، فلا يجوز في حرف المدّ في هذه الكلمات لـ (ورش) إلا القصر. قال أبو شامة: وانتفخوا على منع المدّ في الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو:

﴿مَاءٌ﴾ ﴿جُفَاءً﴾ ﴿عِشَاءً﴾ ﴿أَعْدَاءً﴾ ﴿فِدَاءً﴾ ﴿لَيْسُوا سِوَاءً﴾ ﴿هَبَاءً﴾ ﴿جَزَاءً﴾ ﴿إِنشَاءً﴾ ﴿مَلَجْنَا﴾. قال صاحب إتحاف البرية:

..... ولا مدّ أيضاً حيث تنويناً ابديلاً

قال أبو شامة: وأما نحو: ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ ﴿تَرَمَّ الْجَمْعَانِ﴾ ﴿تَبَوَّؤُ الدَّارِ﴾، مما حذف منه حرف العلة لساكن بعده في الوصل، فإذا وقفت عليه وقفت على حرف العلة ومددته لأجل الهمزة قبله. قال القاضي: وأما ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ ﴿تَرَمَّ الْجَمْعَانِ﴾، ﴿تَبَوَّؤُ الدَّارِ﴾ عند الوقف على ﴿رَمَا﴾، ﴿تَرَمَّ﴾، ﴿تَبَوَّؤُ﴾ في حرف المدّ فيها الأوجه الثلاثة لـ (ورش). قال أبو شامة: فهذا آخر ما استثنى بعد همز ثابت، وهذا آخر باب (المدّ والقصر) في كتاب التيسير، وزاد صاحب القصيدة عليه في هذا الباب من قوله:

..... وَبَعَثَهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ.....

إلى آخر قوله:

..... وَفِي أَوَّلِ سَوَاتٍ خِلَافٍ لِرِوَايَتِهِمْ.....

إلا أن الدلالي ذكر مدّ نحو: ﴿شَقِيءٌ﴾ ﴿شَيْئًا﴾ ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ ﴿سَوَاءً﴾ في أول البقرة.

ثم ذكر الناظم ما استثنى من هذا النوع بعد همز مغير فلم يمد لـ (ورش) فقال:

..... وَبَعَثَهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ.....

٥- كلمة ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ حيث جاءت وكيف تصرف، لـ (ورش) فيها القصر قولاً واحداً

واستدراك العلماء على الشاطبي قوله:

..... وَيَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ.....

إذ إن معناه: وبعضهم استثنى ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾، فيؤخذ منه أن البعض الآخر لم يستثنها، وأجرى فيها (التوسط والطول)، فنبه العلماء والمحققون على أن أهل الأداء أجمعوا على قصر الألف في

﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ حيث جاءت وكيف تصرف. قال القاضي: قول الناظم: (وَيَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ): يدل بمنطوقه على أن بعض أهل الأداء الناقلين قراءة (ورش) استثنى الألف من كلمة:

﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ فلم يوسطها ولم يمدّها، ويدل بمفهومه على أن البعض الآخر أجراها كغيرها فأجاز فيها (التوسط والمدّ)، مع أن هذه الكلمة مستثناة بالإجماع كما تقدّم، فكان على الشاطبي أن ي حذف كلمة (وَيَعْضُهُمْ). وقال الضباع: وقول الناظم:

..... وَيَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ.....

تعقبه المحقق ابن الجزري في نشره بأن رواة المدّ كلهم مجمعون على استثنائه فلا خلاف في قصره، واعتذر عنه في النشر بعدم ذكره في التيسير. قال الجمزوري:

ومدّ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ وتوسطه منع لورش وفي النشر على القصر عوّلوا وقال صاحب إتخاف البرية:

يُؤَاخِذُكُمْ فاقصر فقط عند ورشهم.....

س: وهل نص الإمام الداني على استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ من التوسط والطول؟
ج: نعم، نص الداني على ذلك في غير كتاب التيسير، حيث قال الداني في كتاب (الإيجاز):

أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين في قوله: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ حيث وقع. وقال أبو شامة: فقد نص الداني على أن استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ يجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في كتاب التيسير، ثم قال: وزاد بعضهم ثلاثة أحرف في: ﴿مَا لَقَنَّ﴾ المستفهم بها في موضعي يونس، و﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ في سورة النجم. قلت: فهذه الثلاثة هي التي جعلها الداني من استثناء بعضهم، فأدخل الشاطبي فيها ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ لما رأى بعض المصنفين قد قرنها بهنّ.

(استدراك أبي شامة): ولم يذكر استثناء ما تصرف منها - أي كلمة ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ - وكان يلزمه ذكره لئلا يتوهم تخصيصها بذلك.

..... آلان مُسْتَفْهِمًا تَلَا

س: ما حكم الألف التي بعد اللام في ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ المستفهم بها في موضعي يونس؟
ج: أولاً: (ورش) اختص بنقل حركة الهمزة وقفا ووصلاً - سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة - إلى الحرف الساكن قبلها مع حذف الهمزة، ووافق (همزة) عند الوقف.

ثانياً: كلمة: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ المستفهم بها في موضعي يونس منهم من أجرى فيها (القصر)، ومنهم من أجرى فيها (القصر والتوسط والطول)، أعني الألف التي بعد اللام، وهي في قوله تعالى: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ يونس. ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾ يونس. قال أبو شامة: ثم قال (ءَأَلْتَنَ مُسْتَفْهِمًا)، أي هو من جملة ما استثنى بعضهم، أي بعضهم تلاً ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ كيف ما وقع، و﴿ءَأَلْتَنَ﴾ في حال استفهامه به، و﴿عَادَا الْأُولَى﴾ بغير مد.

(استدراك أبي شامة): وفي ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ مدتان، لم يبين المستثنى منهما، إحداهما بعد همزة الاستفهام، والثانية بعد اللام وهي المستثناة، بين ذلك المهدي وابن شريح.

وقال الشاطبي (مُسْتَفْهِمًا) لكي يخرج نحو: ﴿أَلْتَنَ حَصَّصَ الْحَقُّ﴾، ﴿قَالُوا أَلْتَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾، ﴿أَلْتَنَ خَفَّفَ﴾ فيه (القصر والتوسط والطول) - (ورش). قال أبو شامة: وأما ﴿أَلْتَنَ خَفَّفَ﴾ فليس فيه إلا مدة واحدة، واحترز بقوله (مُسْتَفْهِمًا) عن هذا ونحوه، ونظمت أنا بيتاً نطقت فيه بما لا يحتمل غير الاستفهام، وأدرجت ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ مع الجمع عليه في الاستثناء على ما ذكره الداني، ولم أقيده بالضمير ليشمل المواضع كلها، وأوضحت ما بعد همز الوصل بأن ذلك في حال الابتداء، وصرحت بالتمثيل بـ (آيت) فقلت:

وما بعد همز الوصل بدءاً كآيت مع يؤاخذ زاد البعض ءَأَلْتَنَ قصر لا

أي موضع الاستثناء في ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ قصر لامها، وهو ترك المد بعد الهمزة الثانية المنقول حركتها إلى اللام، ففي البيت الذي نظمته خمسة أشياء وهي:

- تصريح التمثيل بـ ﴿أَنْتِ﴾ وذكر البدء. إدراج ﴿يُؤَاخِذُ﴾ مع المستثنى المتفق عليه، وتعريفه من الضمير ليعم. بيان موضع المستثنى من ﴿ءَأَلَكْنَ﴾. ثم تم المستثنى فقال:

وَعَادَ الْاُولَى.....

س: ما حكم البديل في كلمة ﴿عَادًا الْاُولَى﴾ في سورة النجم؟
ج: قال الضباع: وهو من المغير بالنقل أيضاً، وقد استثناهما الداني في جامعه، ولم يستثناه في تيسيره، فعلى استثنائها لا يجوز فيها غير (القصر)، وعلى عدمه تجرى فيها الثلاثة. والخلاصة: منهم من أجرى فيها (القصر)، ومنهم من أجرى فيها (القصر والتوسط والطول).

قال الضباع: وإذا أتى معها بدل آخر كما إذا وصلت بقوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ آءِآلَاءِ رَبِّكَ نَتَمَارَكُ﴾

فحاصل ما يترتب فيها على الخلاف المذكور أنه يكون فيها خمسة أوجه: القصر في ﴿عَادًا الْاُولَى﴾ مع الثلاثة في غيره، ثم توسطهما ومدّهما. وإلى ذلك أشار في إتخاف البرية بقوله:

وَعَادًا الْاُولَى فاقصرنه وثلثن لهمز ووسط وامدد الكل محفلا

وقيد الشاطبي ﴿الْاُولَى﴾ بقوله ﴿عَادًا﴾ لأن قوله: ﴿سِيرَتَهَا الْاُولَى﴾ طه، وقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْاُولَى﴾ النجم ونحوهما، فيه (القصر والتوسط والطول) لـ (ورش). وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَعَادَ الْاُولَى.....

ولم يسمح له - أي الشاطبي - النظم أن يلفظ بـ ﴿عَادًا الْاُولَى﴾ على قراءة (ورش)، فلفظ بها على قراءة (همزة) إذا وقف عليها في بعض الوجه، وأما قراءة (ورش) فيإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها.

..... وَأَبْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا
أي أن طاهر بن غلبون قال (بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ)، وأخذ به وقرأ الناس به.

قال أبو شامة: وعنى بجميع الباب كل ما كان حرف المدّ فيه بعد همز ثابت أو مغيّر، وابن غلبون مبتدأ، وظاهر عطف بيان، ميّزه بذلك من أبيه، كل واحد منهما يقال له ابن غلبون، وكلاهما من علماء القراءات المصنّفين فيها، فالأب مصنّف كتاب (الإرشاد)، وشيخ أبي محمد مكّي بن أبي طالب، وهو أبو الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، وابنه أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، وهو مصنّف كتاب (التذكرة)، وشيخ صاحب التيسير، وقوله (وقولاً): أي قول (ورشاً) بذلك، أي: جعله هو المذهب له، وما سواه غلطاً ووهماً، وقد قرر ذلك في كتاب التذكرة فأحسن، وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة فيما أخبرني الشيخ أبو الحسن عنه. وقال صاحب اللآلي: كان - رحمه الله - أي ابن غلبون - يمنع المدّ وينكره، ويجعل القول به وهماً وغلطاً، ويقول (ورشاً) بالقصر، أي يجعله قولاً له، ويمنع أن يكون المدّ قراءة له، وإنما اعتمد على رواية البغداديين، فأما المصريون فإنهم رووا التمكين عن (ورش).

وقال القاضي: ويصح أن يكون معناه أن (ابن غلبون) قول أي: نسب القول والافتراء والوهم إلى من نقل (التوسط والمدّ) عن (ورش) في هذا النوع من المدّ. وقال (الضباع): وهي حكاية لا معول عليها. قلت: وسوف نقرأ - بإذن الله تعالى - بالأوجه الثلاثة - (ورش) في البديل إلا ما استثنى، مع مراعاة تحريرات (ذوات الياء) مع أوجه البديل، والسور الإحدى عشرة لها حكم خاص، وسيأتي بيان ذلك في موضعه. واقرأ هذه الآيات برواية (ورش)

﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ البقرة.

﴿وَلِإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴿١٤٤﴾﴾ البقرة.

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴿١٤٦﴾﴾ البقرة.

﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ الأنبياء.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْلَىٰ آلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾﴾

﴿العنكبوت.﴾

﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْسُتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا

الظَّالِمُونَ ﴿١٩﴾﴾ العنكبوت.

(تحريرات مهمة) في اجتماع البدل مع العارض في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَآخِرَةَ هُمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾﴾ البقرة. ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴿١١﴾﴾ آل عمران لـ (ورش) ستة أوجه: - قصر البدل، وعليه في العارض ثلاثة أوجه (القصر والتوسط والمد).
- وتوسط البدل، عليه (توسط العارض ومدّه)، ومدّ البدل عليه (مدّ العارض) فقط.

ثم قال الشاطبي:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجَهَانِ أَصْلًا

وَمَدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبَعًا

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا

وَفِي نَحْوِ طِهِ الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ

وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدِّ فَيُمْتَلَأُ

بعض أحكام المد اللازم

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

قال القاضي: لما فرغ من الكلام عن حرف المدّ الذي يجتمع مع الهمز، سواء كان حرف المدّ قبل الهمز أو بعده، تكلم هنا على حرف المدّ الذي يقع بعده السكون، والسكون الذي يقع بعد حرف المدّ قسمان: سكون لازم للحرف من الكلمة لا ينفك عنه وصلًا ولا وقفًا، والقسم الثاني: سيأتي ذكره في الشطر الثاني، وقد بيّن الناظم في الشطر الأوّل من البيت حكم القسم الأوّل، فأخبر أن حرف المدّ الواقع قبل الساكن الذي سكونه لازم في الوصل والوقف مقروء بالمدّ المشبع عن كل القراء، سواء كان الساكن مدغمًا في غيره نحو: ﴿

أَصْلَيْنِ ﴿الطَّائِمَةُ﴾ ﴿الصَّائِغَةُ﴾ ﴿وَحَاجَّةٌ قَوْمُهُ﴾ ﴿قُلْ أَدَّكَرَيْنِ﴾ ﴿اللَّهُ حَبِيرٌ﴾ ونحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ في قراءة (البيزي) ونحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ ﴿فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا﴾ ﴿فَالنَّيْلَتِ ذِكْرًا﴾ ﴿وَالذَّرِيَّتِ ذَرَوًا﴾ في قراءة (حمزة)، ﴿فَالْمُفَيَّتِ ذِكْرًا﴾ ﴿فَالْعَيْرَتِ صُبْعًا﴾ في قراءة (خلاد عن حمزة). أم لم يكن الساكن مدغماً في غيره نحو: ﴿مَالْتَنَ﴾ في الموضعين بيونس على وجه الإبدال، و ﴿صَّ وَالْقُرَّانِ ذِي الذِّكْرِ﴾ و ﴿قَّ وَالْقُرَّانِ الْمَجِيدِ﴾ و ﴿تَّ وَالْقَلْبِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ و ﴿وَحَيَايَ﴾ في قراءة من أسكن الياء، وكذا ما سيأتي في قراءة (ورش) من الإبدال في ﴿مَأَنْذَرْتَهُمْ﴾

﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾. وعلى هذا يكون المراد بالمدّ في قول الناظم:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

المدّ المشبع المقدر بست حركات، ويكون المراد من قوله (سَاكِنٍ) في قوله: (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) الحرف الساكن الذي سكونه لازم وصلاً ووقفاً. قال أبو شامة: وشرط الإدغام المذكور أن يكون في كلمة، أو واقعة بعد التقاء الكلمتين كما مثلنا، فإن كان الإدغام في الكلمة الثانية سابقاً لالتقائهما، فإن حروف المدّ تحذف حينئذٍ نحو: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ﴿وَقَالُوا أَلَمْ نَخْذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾، وكذا الساكن غير المدغم نحو: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ﴾ ﴿وَقَالَا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. والخلاصة: أنه لا مدّ وصلاً في نحو: ﴿قَالُوا أَطَرْنَا﴾ ﴿أُولَى الْأَمْرِ﴾ غير محلي الصيّد، فإن حرف المدّ حكمه الحذف فيما ذكر وأمثاله. قال أبو شامة: فقوله (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) ليس على إطلاقه، بل يختص بما كان من ذلك في كلمة. وإليك بعض (أحكام المدّ العارض للسكون)

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوُقُوفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

قال القاضي: بين في الشطر الثاني من البيت حكم القسم الثاني وهو السكون الذي يعرض للحرف المتحرك من الكلمة عند الوقف عليه فحسب، فأخبر أن حرف المدّ الذي يقع بعده سكون عارض عند الوقف فيه وجهان: الأول: المدّ المشبع المقدر بست حركات. الثاني: التوسط المقدر بأربع حركات لجميع القراء أيضاً، ولم يصرح بهما الناظم لشهرتهما. وأمّا الثالث: فهو القصر، وسيذكره الشاطبي عند قوله:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ.....

قال السخاوي: (وَأَصْلًا): ليس برمز، لأن الرمز لا يجتمع مع المصرح به في ترجمة واحدة، وقد صرح بقوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ)، فكذلك الوجهان المؤصلان عن جميعهم، وإنما أُلجأ إلى هذا ولم يقل (وَصَلًا) للتبنيه على الوجه الثالث. ومعنى قوله (أَصْلًا): أي جعلاً أصلاً يعتمد عليه، أي اشتهر الوجهان في النقل فجعلنا أصليين يعتمد عليهما، وأشار بذلك إلى أن هنا لك وجهاً ثالثاً لم يؤصل، أي لم يشتهر اشتهار الوجهين السابقين وهو الاقتصار على ما في حرف المدّ من المدّ وهو القصر. قال الضباع: وقوله (وَجْهَانِ أَصْلًا): أي ففيه وجهان مؤصلان، أي مختاران، وثالث لم يؤصل وهو القصر. وقال ابن القاصح: ولم يصرح به الناظم لشهرته. وقال القاضي: ولا يقدح في جواز هذا الوقف أن فيه الجمع بين الساكنين، لأن الجمع بين الساكنين مغتفر في الوقف، ولأن هذا السكون عارض فلا يعتدّ به، قال العلماء: ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون حرف المدّ مرسوماً في

المصاحف نحو: ﴿الْمَلَكِيَّتِ﴾، ﴿الرَّجِيمِ﴾، ﴿يَوْمُونَ﴾، ﴿مَثَابِ﴾، أو لم يكن مرسوماً نحو: ﴿الزَّحْمَنُ﴾، ولا فرق أيضاً بين أن يكون أصلاً كما ذكر من الأمثلة، أو يكون بدلاً من همزة كالوقف على: ﴿الذَّئْبُ﴾، ﴿وَلَمْ يُوْتِ سَعَةً﴾، ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ﴾ عند المبدلين. والخلاصة: أن حرف المدّ الذي يقع بعده سكون عارض للوقف يجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه: (القصر، والتوسط، والطول)، وهذه الأوجه الثلاثة تجوز أيضاً في حرف المدّ الذي بعده سكون عارض للإدغام كما في الإدغام الكبير لـ (السوسي) نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾، ﴿الرَّجِيمِ مَلِكٍ﴾، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ قال صاحب إتحاف البرية:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وفي الوقف كالإدغام ثلث لتجملاً
وقال بعضهم:

وسوّ بين عارض الإدغام وعارض الوقف في الأحكام
(وإليك بعض أحكام حروف الهجاء المفتوح بها سور القرآن)

وَمَدُّ لُهُ عِنْدَ الْفَوَاحِ مُشْبِعاً.....

قال القاضي: (مَدُّ) فعل أمر وضمير (لَهُ) يعود على الساكن، لأن كلامه في البيت السابق فيما يمدّ لأجل الساكن، فكأنه قال: ومدّ لأجل الساكن، (عِنْدَ الْفَوَاحِ) أي فيها

وبحضرتها، و(مُشْبِعاً) بكسر الباء الرواية، ويجوز فتحها. أمر الناظم القارئ أن يمدّ حرف المدّ كونه مشبِعاً هذا المدّ، أو مدّاً مشبِعاً لأجل الساكن في فواتح السور. قال أبو شامة: وعنى بها أسماء حروف التهجي التي تبتدأ بها السور نحو: (كاف، قاف، نون، لام، ميم، سين) إذ لا مدّ في فاتحة سورة لأجل ساكن إلا فيها، وفي: ﴿وَالصَّنَفَاتِ﴾، ﴿الْحَاقَّةُ﴾.

والحروف التي تمدّ مدّاً مشبِعاً في فواتح السور سبعة:

١- (لام) في أوائل: البقرة وآل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

٢- (ميم) في أوائل: البقرة وآل عمران والأعراف والرعد والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

٣- (ميم) في ﴿حَمَّ﴾ في أوائل السور السبع، غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجنّة والأحقاف. ٤- (كاف) في أول مريم ﴿كَهَيْعَصَ﴾.

٥- (صاد) في أول الأعراف ﴿الصَّصَ﴾ ومريم ﴿كَهَيْعَصَ﴾. و﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾.

٦- (قاف) في أول، ﴿قَفَّ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ والشورى: ﴿حَمْدٌ ١ عَسَقَ ٢﴾.

٧- (سين) في أوائل الشعراء والنمل والقصص والشورى، و﴿يَسَّ ١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾.

٨- (نون) في ﴿نَتَّ وَالْقَلَمِ﴾. ففي كل من هذه الحروف وقع حرف المدّ واللين، ووقع بعده حرف ساكن سكونه لازم في الحالين، فحينئذ يجب مدّ حرف المدّ لأجل الساكن اللازم مدّاً مشبِعاً لجميع القراء، وقد يعرض لهذا الساكن ما يقتضي تحركه، وذلك

في: ﴿الْعَمَّ ١ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ٢﴾ أول آل عمران عند وصل الميم بلفظ الجلالة، وذلك أن همزة لفظ الجلالة همزة وصل، فتحذف حال الوصل، فعند ذلك يجتمع ساكنان: الميم واللام، فتحرك الميم بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين، وفي هذه الحال يجوز وجهان: ١- المدّ المشبع نظراً للأصل. ٢- والقصر نظراً لعروض حركة الميم. وهذان الوجهان

جائزان لكل القراء، ومثل ذلك ﴿الْعَمَّ ١ أَحْسِبَ النَّاسَ﴾ فاتحة العنكبوت في مذهب (ورش)، لأنه ينقل حركة همزة ﴿أَحْسِبَ﴾ إلى الميم قبلها فتحرك بالفتح، وحينئذ يصح

الوجهان السابقان وهما المدّ المشيع والقصر حركتان نظراً لحركة الميم العارضة بسبب النقل.
قال صاحب إتخاف البرية:

وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعاً وإن طرأ التحريك فاقصر وطوّلاً
لكلٍ وذا في آل عمران قد أتى وورش فقط في العكבות له كلا
(حكّم حرف (العين) في فاتحة مريم والشورى)

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّسُولِ فَضْلاً

بَيِّنْ أَنْ (عَيْن) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿كَهَيْعَاصٍ﴾ وَقَوْلِهِ ﴿حَدَّ ۙ عَسَقَ ۙ﴾ وَجِهَانِ:
١- المدّ المشيع المقدّر بست حركات. ٢- والتوسط المقدّر بأربع حركات. وقوله:
(الْوَجْهَانِ):

(أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودِ، الْوَجْهَانِ السَّابِقَانِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوُقُوفِ وَجْهَانِ أَصْلاً

وهما: ١- المدّ المشيع المقدّر بست حركات. ٢- والتوسط المقدّر بأربع حركات.
وذكر الشاطبي أن علماء القراءة فضّلوا الطول، وهو المدّ المشيع على التوسط، والوجهان
جائزان لجميع القراء. وقال الضباع: وذهب جماعة من الشراح إلى أن المراد بالوجهين في
ذلك (التوسط والقصر) وذكر الثلاثة المحقق ابن الجزري في نشره وطيبته.

س: وما حكم ﴿هَتَيْنِ﴾ ﴿الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ لـ (ابن كثير)؟

ج: هذان الوجهان - وهما الطول والتوسط - يجريان في كلمة ﴿هَتَيْنِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْتَنَى هَتَيْنِ﴾ القصص. وكلمة ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ
أَضَلَّانَا﴾ فصلت. في قراءة (ابن كثير)، لأنهما في قراءته بتشديد النون. قال الشاطبي في
فرش النساء:

وَهَذَانِ هَتَيْنِ اللَّذَانِ الَّذِينَ قُلُ يُشَدُّدُ لِلْمَكِّي.....

فيكون كل منهما كلفظ (عين) في أول مريم والشورى، (التوسط وال طول)، وال طول
أقوى وأرجح من التوسط فيهما. قال صاحب إتخاف البرية:

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّسُولِ فَضْلاً وللمك هَتَيْنِ الَّذِينَ كذا اجعلا

(حكم حروف الهجاء في نحو: ﴿ طه ﴾)

وفي نحو طه القَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ
ذكر أن ما كان من حروف الهجاء على حرفين فقط فليس فيه إلا (القصر)، إذ لم يوجد بعد حرف المد ساكن حتى يمدَّ حرف المد لأجله. والذي وقع من حروف الهجاء على حرفين:

١- (الطاء) في ﴿ طه ﴾، ﴿ طسّر ﴾ أول الشعراء والقصص، ﴿ طسّ ﴾ أول النمل.

٢- (الماء) في ﴿ كهيعص ﴾، ﴿ طه ﴾.

٣- و(الراء) في أول يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ﴿ المرّ ﴾ الرعد.

٤- و(الياء) في أول مريم ﴿ كهيعص ﴾، ﴿ يس ﴾ ١، ﴿ القرآن الحكيم ﴾ ٢.

٥- و(الحاء) في ﴿ حم ﴾ في أوائل السور السبع، غافر وفصلت والشورى والزحرف والدخان والجنّية والأحقاف. و(حكم الألف الواقعة في فواتح السور) كالتالي:

وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدِّ فَيُمَطَّلًا

ذكر أن لفظ ألف في ﴿ المرّ ﴾ ونحوه مكوّن من ثلاثة أحرف، ليس الأوسط منها حرف مدّ وليّن، فلا مدّ فيها مطلقاً. قال أبو شامة: وأما (ألف) فأخره ساكن، ولكن ليس فيه حرف مدّ، وقوله (فَيُمَطَّلًا): أي فيمدّ، وكل ممدود ممتدود، يقال: مطّلت الحديد أمطّلها مطلاً إذا ضربتها بعد ما حيت في النار ومددتها لتطول، ومنه اشتقاق المظل في الدّين، لأنه مدّ في المدة.

والحاصل: أن حروف الفواتح على أربعة أقسام: الأوّل: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدّ وليّن نحو: (لام، ميم، نون) فهو ممدود مدّاً مشبّعاً بلا خلاف. الثاني: ما كان على ثلاثة أحرف وليس أوسطه حرف مدّ وليّن، وهو لفظ (ألف)، فلا مدّ فيه بلا خلاف.

الثالث: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين وهو لفظ (عين)، أول مريم والشورى، ففيه الوجهان (التوسط والطول). وقال الضباع: وذهب جماعة من الشراح إلى أن المراد بالوجهين في ذلك (التوسط والقصر) وذكر الثلاثة المحقق ابن الجزري في نشره

وطيبته. الرابع: ما كان على حرفين نحو: ﴿طه﴾ فهو مقصور بلا خلاف. وأنواع المدد اللازم أربعة:

- ١- المد اللازم الكلمي المثقل نحو: ﴿الْعَاقَةُ﴾. بمد بمقدار ست حركات.
 - ٢- المد اللازم الكلمي المخفف في: ﴿ءَأْتَن﴾ موضعي يونس. بمد بمقدار ست حركات، وفيه أحكام أخرى ستأتي في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.
 - ٣- المد اللازم الحرفي المثقل وهو: اللام من ﴿الْم﴾ والسين من ﴿سَم﴾ الشعراء والقصص، ومد بمقدار ست حركات.
 - ٤- المد اللازم الحرفي المخفف نحو الميم من ﴿الْم﴾ البقرة. بمد بمقدار ست حركات.
- المد العارض للسكون يجوز فيه (القصر والتوسط والطول) وقفاً، وأما وصلًا فالقصر فقط.

(أحكام اللين المهموز) نحو: ﴿ شَيْءٌ ﴾ ﴿ شَيْئًا ﴾ ﴿ كَهَيْئَةٍ ﴾ ﴿ سَوَاءَةً ﴾
 وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتُحِ وَهَمْزَةٌ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجْهَانِ جُمْلًا

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفَةٍ.....

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أَعْمَالًا.....

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ.....

وَوَرَشُهُمْ..... وَيُؤَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُدْخَلًا

وَفِي وَأَوْ سَوَاءَاتٍ خِلَافَ لِيُورَشِهِمْ.....

وَعَنْ كُلِّ أَلْمُؤَةِ دَّةٌ أَقْصَرُ وَمَوْيَلًا.....

(البيان والتفصيل والإيضاح)

انفرد (ورش) بالتوسط والطول في اللين المهموز وقفاً ووصلاً حيث قال الشاطبي:
 وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتُحِ وَهَمْزَةٌ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجْهَانِ جُمْلًا
 قال أبو شامة: يعني إذا كان قبل (الياء) أو (الواو) فتح، وبعدهما همزة في كلمة واحدة نحو:
 ﴿ شَيْءٌ ﴾ ﴿ شَيْئًا ﴾ ﴿ كَهَيْئَةٍ ﴾ ﴿ سَوَاءَةً ﴾ فلـ (ورش) في مد ذلك وجهان
 جميلان، والجميل من قوله (جُمْلًا) يجوز أن تكون رمزاً لـ (ورش)، ولا يضر ذلك تسميته في
 البيت الآتي، فهو كما يتكرر الرمز فهذا أولى، ويجوز أن يكون أتى به مجرد الوصف، واستغنى
 بالتسمية عن الرمز،

وبين الوجهين ما هما، ولن هما في البيت الآخر، والوجهان له في الوصل والوقف.
 بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفَةٍ.....
 فالوجهان الجميلان لـ (ورش) في اللين المهموز (ست) حركات، و(أربع) حركات،
 وقفاً ووصلاً، أي أن الوقف والوصل عنده في ذلك سيان.

قال أبو عمرو الداني: والذي أخذ به التمكين المتوسط من غير إسراف وبذلك قرأت.

س: ولماذا عبّر الشاطبي عن المتوسط بقوله (وَقَصْرٌ)؟

ج: قال أبو شامة: والمراد بالوجهين (المدّة المشيع والمتوسط)، نص على ذلك المهدي وغيره،

ونبه على ذلك بقوله (بَطُولٌ)، أي: بتطويل المدّة، والقصر عدم تطويل المدّة، مع بقاء أصل المدّة، ولو لا إرادته لهذا المعنى لقال: (بمدّة وقصر)، فإن قلت: كيف عبّر الناظم عن المدّة المتوسطة بلفظ القصر، وهلاً كان المفهوم منه عدم المدّة مطلقاً كما استعمله بهذا المعنى في قوله فيما تقدم:

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِباً

وقوله:

وَفِي نُحُورِ طَوِّهِ الْقَصْرُ

قلت: كأنه قال بمدّ طويل ومدّ قصير. وقد بين ذلك الحصري في قصيدته فقال:

وفي مدّ عيّن ثم شيء وسوءة خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس مدّه متوسط وقال أناس مفرط وبه أقري

وقال ابن القاصح: وعبر عن المتوسط بالقصر، لأنه قصر عن مقدار الطويل. وقال القاضي: وعبر عنه بالقصر بالنسبة إلى الإشباع المعبر عنه بالطول، وأشار الناظم إلى هذا المراد بقوله: (بَطُولٌ) أي: بتطويل المدّة، (وَقَصْرٌ) أي: عدم تطويل المدّة مع بقاء أصل المدّة، فكأنه قال (بمدّة طويل ومدّ قصير)، ولو أراد بالقصر معناه الشائع وهو المقدّر بحركتين لقال: (بمدّة وقصر)، فالتعبير بقوله (بَطُولٌ) أفاد أن المراد بقوله (وَقَصْرٌ) المتوسط. وقال الشاطبي

(بِكَلِمَةٍ) ليحترز عن وقوع حرفي اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى، نحو: ﴿أَبْتَى

ءَادَمَ﴾ ﴿وَلَوْءَا مَمَّنْ﴾، فمذهب (ورش) فيه نقل حركة الهمز إلى حرفي اللين مع حذف الهمز. والخلاصة: (ورش) له: (المتوسط) أربع

حركات، و(الطول) ست حركات وفقاً ووصلاً في اللين المهموز - والطول من زيادات القصيد.

(استدرارك أبي شامة): قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوْجَهَا نِ جُمَّلاً

وكان الأولى وصل الكلام في هذا الفصل بالكلام في المتصل والمنفصل، لأنه كله من باب واحد وهو مدّ حرف المدّ فن بعده، ثم يذكر مده لهُمز قبله، ثم يذكر مده للمساكن بعده، ويقسّمه إلى مدغم وغير مدغم، مبيّناً ما يحدف حرف المدّ لأجله مما يمدّ على ما سبق تفصيله إلى فواتح وغير فواتح، وإلى ما يمدّ وصلًا ووقفًا، وإلى ما يمدّ وقفًا لا غير، ولكن لما لم يكن ذلك في (التيسير) في هذا الباب، أخره إلى الفراغ من نظم ما في (التيسير).

اقرأ هذه الآيات برواية (ورش)

- ١- ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢١) البقرة.
 - ٢- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ آل عمران
 - ٣- ﴿كَيْفَ يُؤَارَى سَوَاءَ أَخِيهِ...﴾ (٣١) المائدة.
 - ٤- ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ...﴾ (١٦) آل عمران.
- تحريرات في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ البقرة.
إذا تقدم البدل على اللين المهموز لـ (ورش) فاتبع التحريات الآتية:

سَيِّئًا	ءَابَاؤُهُمْ
توسط اللين المهموز	١- قصر البدل
توسط اللين المهموز	٢- توسط البدل
توسط اللين المهموز	٣- طول البدل
طول اللين المهموز	٤- طول البدل

وقال صاحب البدور الزاهرة الشيخ/ القاضي: قوله: ﴿ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ اجتمع فيه بدل و لين: ففيه أربعة أوجه لـ (ورش): قصر البدل مع توسط اللين - ثم توسطهما - ثم مدّ البدل مع توسط اللين ومدّه، وكذا الحكم في كل ما مثله. نحو: ﴿وَأَنْبِيَاؤُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَيِّئًا﴾ الكهف. وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله: وبدلاً فأقصر ووسط لينا ووسطهم ما تحز يقينا ومداً أولاً وخذ في الثاني وجهان صاح تحظ بالأماي وقال بعضهم:

وسَط للين ثلثين البدلاً وامتددهما معاً تنال الأملأ
وقال الضباع: والقائلون بالإشباع في حرف اللين لـ (ورش) لا يرون في مد البدل إلا
الإشباع فقط، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وفي بدل أجزر الثلاثة عندما توسط ليناً وامتددين إن تطولا
(حكم اللين المهموز وغير المهموز عند الوقف لجميع القراء)

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَوْنِ أَعْمَالاً

قال أبو شامة: أراد أن يبين حكم (الياء والواو) المفتوح ما قبلهما عند لقائهما للساكن
بعد أن يبين حكمهما عند الهمز، وهذا كما ذكر حكم حروف المد واللين عند الهمز،
ثم ذكر حكمهما عند الساكن وقد تقدم. أي: أن (الياء والواو) الساكنتين المفتوح ما
قبلهما وبعدهما حرف ساكن للوقف، سواء كان همزاً أو غيره نحو: ﴿شَيْءٌ﴾، ﴿خَوْفٌ﴾
استعمل فيهما الوجهان وهما (المد المشيع والمتوسط) لكل القراء، وذلك عند الوقف. ثم
قال الشاطبي:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ.....

ذكر وجهاً ثالثاً عن القراء وهو عدم المد في حرفي اللين قبل الساكن للوقف - قلت:
ومنهم من قال فيه القصر بمقدار حركتين وقفاً ووصلاً - هذا إذا لم يكن هناك همز نحو:
﴿بَيْتٌ﴾، ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾، ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾، ﴿الْعَيْنِ﴾، ﴿الْحُسَيْنِ﴾ فني نحو ذلك
(القصر والتوسط والطول) لجميع القراء كما ذكرنا بما فيهم (ورش)، وهذه الأوجه
الثلاثة في الوقف هنا هي الأوجه التي سبقت في حروف المد واللين عند سكون الوقف، ولم
ينص ثم على وجه سقوط المد، وفي نصه عليه هنا تنبيه على ذلك. قال ابن القاصح:
وبتصريحه بسقوط المد في هذا الوجه الثالث يُعلم أن المراد من القصر المذكور: التوسط.
وقال صاحب النفعات الإلهية: يؤخذ من تعبير الناظم: (بِكَلِمَةٍ)، (وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ
فِيهِ) إشارة إلى قاعدتين في حقيقة معرفة اللين: الأولى: أنه لا مد في اللين أصلاً،
فلسقوطه وحذفه في الروصل وهو الأصل، فالأولى سقوطه وحذفه في الفرع وهو الوقف، فإذا
وصل وجد به حركة واحدة، فكذاك إذا وقع قبل سكون الوقف، فيطلق عليه (القصر)
وقدره حركة واحدة. الثاني: أن المراد من: (وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ) أي ترك الزيادة التي
تشمل (التوسط والطول)، فلا يبقى إلا (القصر) الذي يقدره بحركتين.

..... وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمَزَ مُدْخِلاً

أي أن (ورشاً) يوافق القراء في ترك المدّ حيث يقف على ما لا همز فيه — (القصر والتوسط والطول) كبقية القراء، كقوله تعالى: ﴿رَأَى الْعَيْنُ﴾ آل عمران، ﴿الْحَسَنَيْنِ﴾ التوبة.

وقوله (مُدْخَلًا) نعت لما قبله، والألف فيه للإطلاق، أي يوافقهم في مكان عدم الهمز، وأما ما كان ساكنه همزة نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ ﴿شَيْئًا﴾ ﴿كَهَيْشَةٍ﴾ ﴿سَوَاءَةً﴾ فله فيه الوجهان المقدمان وهما التوسط والطول وقفاً ووصلاً، لأن مدّ (ورش) هو لأجل الهمز، لا لأجل سكون الوقف. وقال القاضي: (ورش) له فيما آخره همزة وجهان: (التوسط والطول) وصلاً ووقفاً، ولغيره فيه ثلاثة أوجه عند الوقف عليه (القصر والتوسط والطول)، ولا شئ للغير عند الوصل، وأما ما لا همز في آخره فلـ (ورش) وغيره الأوجه الثلاثة وقفاً، ولا شئ لهم وصلاً.

وَفِي وَاوِ سَوَاءَاتٍ خِلَافٍ لَوُرْشِهِمْ
قال أبو شامة: أطلق الناظم لفظ (سَوَاءَاتٍ) ليتناول ما أضيف إلى ضمير التثنية، وإلى ضمير الجمع، نحو: ﴿سَوَاءَتَيْهِمَا﴾ ﴿سَوَاءَتَيْهِمَا﴾ ﴿سَوَاءَتَيْكُمْ﴾. قال ابن القاصح: وخصّ الناظم الخلاف في و(سَوَاءَاتٍ) احترازاً من الألف التي فيها بعد الهمزة، فإن فيها الأوجه الثلاثة لـ (ورش). قال القاضي: اختلف عن (ورش) في و(سَوَاءَاتٍ) وما تصرف منها، فمن الرواة عنه من استثنائها من اللين، فلم يجز فيها (توسطاً ولا مداً)، بل أجزاها مجرى

﴿قَوْلًا﴾ ﴿خَوْفًا﴾، ومنهم من لم يستثنها، بل أحقها بـ ﴿سَوَاءَةً﴾ ﴿دَائِرَةً﴾ السَّوَاءِ فأجرى فيها (المدّ المشبع والتوسط)، فحينئذ يكون لـ (ورش) فيها ثلاثة أوجه: (القصر كغيره من القراء، والتوسط والطول)، ولكن المحققين من علماء الفن على أن هذه (الواو) لا مدّ فيها لـ (ورش) أصلاً، لأن رواية مدّ اللين عن (ورش) أجمعوا على استثناء هذه (الواو)، فحينئذ يكون الخلاف فيها دائراً بين (القصر والتوسط)، وعلى (القصر) يكون له في البديل الذي بعدها (القصر والتوسط والطول)، وعلى (التوسط) لا يكون له في البديل إلا (التوسط)، فليس لـ (ورش) فيها إلا الأوجه الأربعة. والخلاصة: كلمة ﴿سَوَاءَتَيْهِمَا﴾ ﴿سَوَاءَتَيْهِمَا﴾ ﴿سَوَاءَتَيْكُمْ﴾ في سورة الأعراف، يقرأها (ورش) بأربعة أوجه:

- ١- قصر الواو مع قصر البدل. ٢ - قصر الواو مع توسط البدل.
 ٣- قصر الواو مع الطول في البدل. ٤ - توسط الواو مع توسط البدل.
 قال صاحب إتحاف البرية:

وَمَنْ مَدَّ شَيْئاً وَآوَّ سَوَّاتٍ قَدْ قَصَرَ
 وَلِلْجَزْرِيِّ سَوَّاتٍ فَاقْصُرْ لَوَاوِهِ
 فَلَا مَدَّ فِيهَا عِنْدَ وَرْشٍ فَتَجْمَلَا
 وَثَلَّثَ لَهْمَزٍ ثُمَّ وَسَّطَهُمَا كَسَلَا

س: ما المراد بالقصر في واو ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ - ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ ﴿سَوَّاتِكُمْ﴾؟
 ج: نقل الضباع في (الإضاءة) عن الداني ومكي حيث قالوا: في حرفي اللين من المدّ بعض ما في حروف المدّ. وقال الجعبري: واللين لا يخلو من أيسر مدّ، فيمدّ بقدر الطبع، ونص سيويه على ذلك أيضاً. وقال القاضي: ومما تجب معرفته: أنه ليس المراد من قصر واو ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾،

﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ ﴿سَوَّاتِكُمْ﴾ و(واو) ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ ﴿مَوَيْلًا﴾ مدها بـ عـ قـ دار
 حركتين، بل المراد إذهاب مدها بالكلية، والنطق بواو ساكنة مجردة عن المدّ كالنطق بـ
 (واو) ﴿فَوْقَكُمْ﴾ ونحوه. واقتصر في (التيسير) على (التوسط) في (واو) ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾
 ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ ﴿سَوَّاتِكُمْ﴾، فوجه (القصر) من زيادات القصيدة.
 (ومستثنيات اللين المهموز عند (ورش) كما قال الشاطبي:

..... وَعَنْ كُلِّ أَلْمَوَّةِ دَّةُ أَقْصُرْ وَ مَوَيْلًا

١- كل الرواة عن (ورش) قصر الواو الواو الأولى في كلمة: ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ في قوله: ﴿
 وَإِذَا أَلْمَوَّةُ دَّةُ سَلَّتْ﴾ التكوير. ولا تنس أوجه البدل الثلاثة في الواو الثانية. قال أبو
 شامة: وأما ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ التكوير، فأجمعوا على ترك المدّ في واوها الأولى، لأن الثانية بعد
 الهمزة ممدودة.

٢- الواو في كلمة ﴿مَوَيْلًا﴾ الكهف. قال أبو شامة: فترك مدها مشكلة لرعوس الآي،
 لأن بعده: ﴿مَوَعِدًا﴾. قال صاحب اللآلئ: وكل ما ذكره الناظم من قوله:
 وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

إلى آخر الباب من زيادات القصيدة، إلا ما ذكر من تمكين (ورش) لحرفي اللين لمحاورة
 الهمز ما عدا ﴿أَلْمَوَّةُ دَّةُ﴾ ﴿مَوَيْلًا﴾ فإن صاحب التيسير ذكر ذلك في سورة البقرة.

أسئلة حول (أحكام المدود)

س: وضح مذاهب القراء في المدة المنفصل والمتصل؟

س: بين مذاهب القراء في مدة البدل؟

س: وضح المواضع التي قرأها (ورش) بقصر البدل قولاً واحداً؟

س: ما الوجهان الجميلان لـ (ورش) في اللين المهموز؟

س: وضح خلاصة الخلاف الدائر حول (واو) (سوات)؟

س: ما تحريرات (ورش) في قوله:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءِآبَاءَنَا أُولَٰئِكَ

ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ البقرة.

س: وضح المواضع التي قرأها (ورش) بالقصر في اللين المهموز؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الهمزتين من كلمة)

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمًا.....

..... وَبِدَاةِ الْفَتْحِ خُلْفًا لِتَجْمُلًا

وَقُلُّ أَلْفًا عَنِ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوْرَشٍ وَفِي بَغْدَادَ يُرَوَى مُسَهَّلًا

وَحَقَّقَهَا فِي فَصَلَتْ صُحْبَةً أَعْمَى جَمِيًّا.....

..... وَالْأُولَى أَسْقَطْنَ لِتَسَهَّلًا

وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شَفَعَتْ بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا

وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَعَ حَمْزَةً وَشُعْبَةً أَيْضًا وَالِدَمَشْقِي مُسَهَّلًا

وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفِّعُ أَنْ يُؤَيِّقَ إِلَى مَا تَسَهَّلًا

وَطَهُ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا بِهَا ءَأَمْنُكُمْ لِلْكَوْلِ ثَالِثًا أَبَدَلًا

وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً.....

..... وَوَلَقَّبْتُمْ لِي بِاسْتِقَاطِهِ الْأُولَى بِطَهُ تَقْبَلًا

وَفِي كَلِّهَا حَفْصٌ.....

..... وَأَبْدَلَ قُبُلًا فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمَلِكِ مُوَصَّلًا

وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَاَمْدُودَةٌ مُبْدَلًا
يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانَ مَثَلًا
بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزِلًا
وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلَّ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ
فَلِلْكَوْنِ ذَا أَوْلَى وَيُقْصَرُهُ الْوَلَدِي
وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا

وَأَضْرَبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ
ءَأَنْدَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ آءِنَّا أءُ—زِلًا

وَمَذْكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ
بِهَا لُدَّ وَقَبِلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرِّمٍ
أءَنَّا أَنْفَكَا مَعًا فَوْقَ صَادِهَا
وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَى
وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهْلًا

وَأَمِّمَةٌ بِالْخُلْفِ قَدَمٌ وَخُدَةٌ

وَسَهْلٌ سَمًا وَصَفَاً وَفِي التَّحْوِيرِ أَبْدَلًا

وَمَذْكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبِي حَبِيْبُهُ
بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيْفَصِلًا

وَفِي آلِ عَمْرَانَ رَوَاً لِهَيْشَامِهِمْ
كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَأَعْتَلَى

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب: (الهمزتين من كلمة)

قال الضباع: والمراد بهما المتحركتان، وتكون الأولى منهما للاستفهام، ولا تكون إلا مفتوحة، ولغير الاستفهام- في ﴿أَيْمَةً﴾ فقط- وتكون الثانية همزة قطع وهمزة وصل.
وقال صاحب اللآلي: اعلم أن الهمزيتين في هذا الباب على ثلاثة أقسام، وحاصل هذا التقسيم أن الأولى لا تكون إلا مفتوحة، والثانية تختلف بسبب اختلاف الحركات الثلاث.

النوع الأول: مفتوحتان نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة. ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ آل عمران.

- النوع الثاني: مفتوحة بعدها مكسورة نحو: ﴿أَيُّكُمْ لَشَاهِدُونَ﴾ الأنعام.

- النوع الثالث: مفتوحة بعدها مضمومة وذلك في: ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ آل عمران ﴿أَنْزِلَ﴾ ص. ﴿أَمْ لِي﴾ القمر. وعلى قراءة (نافع) في قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزحرف، وسيأتي حكمها. قال الشاطبي:

وَأَضْرَبُ جَمْعَ الْهَمْزَيْنِ ثَلَاثَةً
ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ آءَأْنَا أُمَّ لَمْ نَزَلَا
قال السخاوي: يريد أن الهمزتين في كلمة لا تكون الأولى منهما إلا مفتوحة، لأنها همزة استفهام - ولغير الاستفهام - في ﴿أَيِّمَّةٌ﴾ فقط - والثانية مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

وقال أبو شامة: أي: أن اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة يأتي في القرآن على ثلاثة أضرب، ثم بيّنها بالأمثلة، والهمزة الأولى مفتوحة في الأضرب الثلاثة - ولا تكون إلا همزة الاستفهام، ولغير الاستفهام نحو ﴿أَيِّمَّةٌ﴾ - والثانية مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. ثم الهمزة الأولى في هذا الباب لا تكون إلا مفتوحة محققة، إلا أن يأتي قبلها ساكن فتنقل حركتها إليه في مذهب من يرى ذلك بشرطه نحو: ﴿قُلْ أَوْيَيْتُكُمْ﴾ آل عمران. ﴿قُلْ﴾ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ البقرة. ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فصلت، وهذا سيأتي ذكره في بابه، واعلم أن جميع ما ذكر أنه من كلمة فالهمزة

الأولى منهما همزة استفهام منفصلة تقديراً من الكلمة إلا حرفاً واحداً وهو: ﴿أَيِّمَّةٌ﴾. - ومن أحكام الهمز (التسهيل)، وهو الذي نريده في هذا الباب فلا نذكر غيره.

س: وما معنى التسهيل المذكور آنفاً؟

ج: لغة: هو مطلق التغيير. واصطلاحاً: النطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، أي جعل الهمز بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة. ١- فالهمزة المفتوحة تسهل بين الهمزة والألف.

٢- والهمزة المكسورة تسهل بين الهمزة والياء. ٣- والهمزة المضمومة تسهل بين الهمزة والواو.

قال أبو شامة: فالهمزة الأخيرة من همزتين وهي الثانية تسهيلها بأن يجعل لفظها بين
 الهمزة والألف إن كانت مفتوحة نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وبين الهمزة والياء إن كانت
 مكسورة نحو: ﴿أَيِّنْكُمْ﴾ وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة وهي في: ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾
 ﴿آلِ عِمْرَانَ﴾ ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ﴾ ﴿ص﴾ ﴿أَلْقَى الذِّكْرَ﴾ القمر. وعلى قراءة (نافع) في
 قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف. ولا يجوز أن تُسهّل الهمزة بالهاء الخالصة، والدليل
 على عدم جواز التسهيل بالهاء لدى القراء: (النقل والأثر والسند الصحيح والتلقي
 والمشافهة).

قال السخاوي: والتسهيل بين يمين هو الذي جاء في الأثر، وأطبق عليه أهل الضبط
 والإتقان مما يرجع إليه ويعول عليه كابن مجاهد وغيره، وهو الذي دونوه في كتبهم،
 واشتهر في أمصار الإسلام. وقال أبو شامة: وليحترز عن قلب الهمزة هاءً، فقد غلط قوم
 فأخرجوها من مخرج الهاء، وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهّلة من مخرج الهاء،
 وسمعت أنا من ينطق بذلك وليس بشيء. وقرأ قول الشاطبي:

..... وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا
 س: سمعنا وقرأنا أن بعض العرب يبدلون الهمزة هاءً، فيقولون في (إياك، هياك). وفي
 (أرقت الماء) يقولون (هرقت الماء) فهلاً كان ذلك في القرآن؟

ج: لا يصح ذلك البتة في قراءة القرآن. وجاء في كتاب أضواء البيان للعلامة محمد
 الأمين الشنقيطي في قوله: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيَّدَا مِنَّا وَكُنَّا شُرَابًا وَعِظْمًا أَاءَنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾
 الواقعة. ما نصه: اعلم وفقني الله وإياك، أن ما جرى في الأقطار الأفريقية من إبدال
 الأخيرة من هذه الهمزة المذكورة وأمثالها في القرآن هاءً خالصة من أشنع المنكر وأعظم
 الباطل، وهو انتهاك حرمة القرآن العظيم، وتعدّ لحدود الله، ولا يعذر فيه إلا الجاهل الذي لا
 يدري ويظن أن القراءة بالهاء الخالصة صحيحة، وإنما قلنا هذا لأن إبدال الهمزة فيما ذُكر
 هاءاً خالصة لم يروه أحد عن رسول الله - ﷺ - ولم يقرأ به أحد من القراء، ولا يجوز بحال
 من الأحوال، فالتجرؤ على الله بزيادة حرف في كتابه وهو هذه الهاء التي لم ينزل بها
 الملك من السماء البتة هو كما ترى، وكوّن اللغة العربية قد سُمِعَ فيها إبدال الهمزة هاءً لا
 يسوغ التجرؤ على الله بإدخال حرف في كتابه لم يأذن الله ولا رسوله بإدخاله، ودعوى أن
 العمل جرى بالقراءة بالهاء لا يعول عليها، لأن جريان العمل بالباطل باطل، ولا أسوة في

الباطل بإجماع المسلمين، وإنما الأسوة في الحق، والقراءة سنة متبعة مروية عن رسول الله ﷺ وهذا لا خلاف فيه.

س: ولماذا لا يصح التسهيل بالهاء وقد ورد في بعض لغات العرب؟

ج: لأن (كل ما صحّ قراءة صحّ لغة، وليس كل ما صحّ لغة صحّ قراءة).

س: ولماذا كان التسهيل في الهمز خاصة ولم يكن في حرف آخر؟

ج: لأن (الهمز) حرف شديد وصعب وفيه كلفة ومشقة في إخراجها، ولذلك تنوّع العرب في تخفيف الهمزات، ومن أنواع التخفيف: (التسهيل)، هو الذي نحن بصدده الآن. وقال السخاوي: والسبب في تخفيف (الهمز) أنه حرف جلد متكلف في النطق، بعيد المخرج. وقال أبو شامة: لمّا كانت (الهمزة) حرفاً جليداً على اللسان، وفي النطق بها كلفة، وبعيد المخرج، تُوصّل إلى تخفيفه، فسهّل النطق به كما تُسهّل الطرق الشاقة والعقبة المتكلف صعودها، فلهاذا سُمّي تخفيفها تسهياً، ثم تخفيفها يكون على أربعة أنواع: (١) الإبدال. (٢) النقل. (٣) وجعلها بين بين. (٤) الإسقاط. وتجتمع الأنواع الأربعة في

باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)، وللنقل باب مختص به، والإبدال له باب الهمز المفرد، وهو يقع في المتحركة والساكنة، وأمّا النقل، وبين وبين، فلا يكونان إلا في المتحركة، وهذا الباب وما بعده مختصان بما يسهّل بين بين، ويقع فيهما ذكر الإبدال قليلاً، ولفظ التسهيل إذ كان يشمل هذه الأنواع الثلاثة تسمية من حيث اللغة والمعنى، إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء وكثرة استعمالهم وتردده في كلامهم كالمختص بـ (بين بين)، أي تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وقد بين ذلك في آخر الباب الذي يعد هذا. ولا بد من فهم معنى الإدخال: وهو أن تدخل ألف الفصل بين الهمزتين بمقدار

حركتين. قال الشاطبي:

وَمَذْكُ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذٌّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

فالهاء من (حُجَّةٌ) رمز لـ (أي عمرو)، والباء من (بِهَا) رمز لـ (قالون)، واللام من (لُذٌّ)

رمز لـ (هشام)، و(هشام) له الإدخال قولاً واحداً في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، قال

الضبياع: والمراد بالمد هنا: الفصل بألف بين الهمزتين تكون حاجزة بينهما ومبعدة

لإحداها عن الأخرى، ومقدارها ألف تامة بإجماع الأئمة، إلا ما شدّ به بعضهم من إعطائها

حكم المد المتصل.

وقال القاضي: لا يقال: إن المدّ حين إدخال ألف الفصل بين الهمزتين من قبيل المدّ المتصل، باعتبار تحقق حرف المدّ والهمز في كلمة واحدة، لأننا نقول: إن هذه الألف عارضة، أتت بها في قراءة بعض القراء مجرّد الفصل بين الهمزتين، وتُركت في قراءة البعض الآخر، فنظراً لعروضها في الكلمة في بعض قراءاتها لا يكون المدّ فيها من قبيل المدّ المتصل. قال أبو شامة: والمراد بقوله (حُجَّةٌ بِهَا لُدٌّ): أي ذو حجة، وهي إرادة الفصل بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، وقوله (بِهَا لُدٌّ) أي الجأ بها وتمسك بها. - وفائدة الإدخال تعرف من قول الشاطبي:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيْبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا
أي جاء المدّ وهو الإدخال ليفصل بين الهمزة الأولى والثانية.

وَتَسْهِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمًا.....
أي أن التسهيل يكون في الهمزة الثانية كما ذكرنا. قال أبو شامة: فالهمزة الأخيرة من همزتين وهي الثانية تسهيلها بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، والذين فعلوا هذا التسهيل مدلول قوله (سَمًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) - و (هشام) في أحد وجهيه في الهمزة المفتوحة -، وقراءة باقي القراء بتحقيق الهمزة الثانية كالأولى، فضدّ التسهيل تركه، وهو إبقاء الهمز على حاله، وهذا الخلاف مختص بالهمزة المتحركة، لأنها هي التي يمكن جعلها بين بين، أما إذا كانت ساكنة فإبدالها واجب على ما سيأتي في موضعه. وقال السخاوي: وأشار بقوله (سَمًا) إلى شهرة التسهيل في العربية، وأن أكثر العرب عليه. وقال أبو شامة: وقوله (سَمًا) أي ارتفع شأنه، وظهر وجهه، وعليه أكثر العرب، واختارته الأئمة من أهل العربية، لأنهم إذا كانوا يستقلون الهمزة المفردة فيخففونها

بجميع أنواع تخفيفها، فما الظن بما إذا اجتمعت مع همزة أخرى؟

مذهب (قالون): قرأ (قالون) بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال قولاً واحداً في الأنواع الثلاثة

السابقة إلا في موضع سورة الزخرف ﴿أَشْهَدُوا﴾ فله الإدخال وتركه. قال الشاطبي:

وَسَكَنَ وَرَدَّ هَمْزاً كَوَاوٍ أَوْ شَهْدُوا أَمِيناً وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ بَلَدًا

-وقرأ (أبو عمرو البصري) بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال قولاً واحداً، إلا أن (أبا عمرو)

له الإدخال وتركه في المضمومة فقط، والإدخال في المضمومة من زيادات القصيد.

- وقرأ (هشام) بتسهيل أو تحقيق الهمزة الثانية ذات الفتح مع الإدخال قولاً واحداً نحو: ﴿

ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة. ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ آل عمران. قال الشاطبي:

..... وَيَذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

قال أبو شامة: أي وبالهمزة الأخيرة ذات الفتح خُلْفٌ لـ (هشام) في التسهيل والتحقيق،

وثبّه بقوله (لِتَجْمُلًا) على ما حصل بها من المزية في قراءة (هشام) باستعماله اللغتين،

أي وسهّلت الهمزة الأخيرة (لِتَجْمُلًا)، فأشار إلى حسن التسهيل، واللام في (لِتَجْمُلًا) رمز

لـ (هشام)، والضمير فيها يرجع إلى الهمز، أو إلى الكلمة، أي وسهّلت الهمزة الأخيرة

لتجمل، لأن تسهيلها يخفف النطق بها فهو جمال لها، ولا يتعلق بالاستقرار المتعلق به:

..... وَيَذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

لأنه ليس في الخلف جمال لها، والجمال: الحسن، وقد جعل الشيء بالضم فهو جميل.

والخلاصة: (هشام) له تسهيل الهمزة الثانية، وله تحقيقها أيضاً مع الإدخال قولاً واحداً على

كلا الوجهين في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة - إلا أن له التسهيل قولاً واحداً في موضع

سورة القلم وهو: ﴿أَنْ كَانَ﴾ وسيأتي بيان ذلك - قال أبو شامة: وسيأتي لـ (هشام)

تسهيل موضع من المكسورة، وموضعين من المضمومة بخلاف عنه فيهما. قال

السخاوي: وقال (وَيَذَاتِ الْفَتْحِ) ولم يقل في المفتوحين، لأن الأولى لا تكون إلا

مفتوحة. وقال الضباع: واقتصر في التيسير على الأوّل - يريد التسهيل - فالثاني - يريد

التحقيق - من الزيادات.

(مذهب (ورش وابن كثير)

- (ورش)، (ابن كثير) يسهلان الهمزة الثانية دون إدخال في الأنواع الثلاثة.
قال الضباع: وبه - أي بتسهيل الهمزة الثانية لـ (ورش) - قرأ الداني على أبي الحسن.

(الوجه الثاني ل (ورش) في ذات الفتح) نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة

- رُوي عن (ورش) إبدال الهمزة الثانية حرف مدٍّ بمقدار ست حركات في نحو:
﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ المجادلة، لأن ما بعد الهمزة الثانية ساكن وهو الشين، وفي نحو: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ النازعات. رُوي عن (ورش) إبدال الهمزة الثانية حرف مدٍّ بمقدار ست حركات، لأن ما بعد الهمزة الثانية ساكن وهو النون، وكذلك في: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة. ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ آل عمران.

﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ آل عمران. قال الضباع: وبه - أي بإبدال الهمزة الثانية لـ (ورش) - قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان. قال الضباع: وعلى إبدال المفتوحة لـ (ورش) لا بد من المدّ المشبع في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، من كل ما بعده ساكن للفصل بين الساكنين. وعلم الإشباع لـ (ورش) فيما سبق كما قال أبو شامة: أخذاً من قوله في باب المدّ والقصر:

وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

وعلى رواية التسهيل لا مدّ، لأن المسهّلة بزنة المحققة. قال الضباع: (....) لكن لا يجوز الإبدال وقفاً في: ﴿ءَأَنْتَ﴾ وإن أطلقه الإمام الداني وغيره، بل يوقف عليه بالتسهيل فقط، فراراً من اجتماع ثلاثة سواكن متوالية ليس فيها مدغم كـ ﴿صَوَافٍ﴾، وهو غير موجود في كلام العرب، ومثل ﴿ءَأَنْتَ﴾ في ذلك ﴿أَرْءَيْتَ﴾ وقفاً. قال صاحب إتحاف البرية:

ءَأَنْتَ فَسَهَّلَ مَعَ أَرْءَيْتَ بِوَقْفِهِ وِعْنَعُ إِبْدَالًا سِوَاكَهَ الْوَلَا
وقال الطباخ:

وَقَفَّ عَلَى ءَأَنْتَ بِالتَّسْهِيلِ لَهُ وَنَحْوِهِ وَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَبْدُلَهُ
وقال الطيبي:

نحو ءَأَنْتَ أَرَأَيْتَ إِنْ وَقَفَ لِأَزْرَقٍ أَمِنَعَ بَدَلًا فِيهِ وَصَفَ
 وَقَفَ بِتَسْهِيلٍ فَقَطْ إِذْ يَجْتَمِعُ سِوَا كُنْ ثَلَاثَةَ أَنْ تَجْتَمِعَ

وقال الضباع: ولكن ذكر بعض العلماء حواز الوقف بالإبدال في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ مع توسّط الياء، وحوز السنباطي الإبدال، ونقله عن جامع البيان. قال المنصوري:

وَفِي ءَأَنْتَ أَرَأَيْتَ وَقَفَا الْأَزْرَقُ بِالتَّسْهِيلِ لَنْ يَخْتَلِفَا
 لَكِنْ بِجَامِعِ الْبَيَانِ ذَكَرَا كَلَّا لِسِنْبَاطِي نَقَلَهُ يَرَى

- ولو كان بعد الهمزة الثانية متحرك وهي في قوله: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ هود، وقوله: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ الملك. تمدّ الألف المبدلة من الهمزة مدّاً أصلياً طبيعياً بمقدار حركتين. قال الشاطبي عن المذهب الثاني لـ (ورش) في الهمزة المفتوحة:

وَقُلْ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِرُورِشٍ وَفِي بَعْدَادٍ يُرَوَى مُسَهَّلًا

قال أبو شامة: أي أن الهمزة الثانية المفتوحة تبدلت ألفاً خالصة في رواية المصريين، وأشبَعوا المدّ إذا كان بعدها ساكن، وإن لم يقع بعدها ساكن زال الموجب للإشباع، وذلك موضعان في القرآن لا غير، وهو قوله: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾، وقوله: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ الملك. والبغداديون أجمعون يسهّلونها لـ (ورش) بين الهمزة والألف على القياس المطرد والوجه الشائع في العربية، أي تبدلت الهمزة الثانية المفتوحة ألفاً لـ (ورش)، قل ذلك عن أهل مصر، أي نقله عنهم، وانسبه إليهم، والضمير في (يُرَوَى) عائد على المذكور وهو الهمز بالصفة المتقدمة، أي (يُرَوَى) ذلك (مُسَهَّلًا)، أي (بين بين) كما سبق، فهذه أصول مطردة لمن حقق، أو سهّل، أو أبدل، تأتي في جميع المواضع، ثم ذكر التي خرج فيها بعضهم عن أصله، وكان الخلاف فيها غير الخلاف المتقدم ذكره، وهي (تسعة) مواضع في طريقته، وإنما ذكرها صاحب التيسير في سورها.

وقال الجعبري: هذه المواضع ذكر فيها من خالف أصله المقرّر، فبقي المسكوت عنه على ما تقدّم لا من الضد. وقال ابن القاصح: ولمّا ذكر حكم تسهيل الهمزة الثانية من الأنواع الثلاثة على العموم، أتبعه حكم ما تخصّص، وقدم التي في فصلت.

وَحَقَّقَهَا فِي فَصَلَتِ صُحْبَةِ ءَأَغْ جِهِي.....!

الكلمة الأولى: ﴿ءَأَعْجِيٌّ﴾ فصلت. وانته: ﴿ءَأَعْجِيٌّ﴾ المرفوع، قرأها: (صُحْبَةٌ): وهم
 (همزة والكسائي وشعبة) بتحقيق الهمزتين. قال أبو شامة: أي وحقق الهمزة الثانية التي
 هي ذات الفتح في حرف فصلت (صُحْبَةٌ). وقال السمين: مراده بالثانية، الثانية حقيقة، ولا
 تكون ثانية حقيقة إلا إذا كان قبلها همزة أخرى ملفوظ بها. وقوله (وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ):
 احترز به من قوله تعالى: ﴿لِسَاكُتٍ لِّلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيٌّ﴾ النحل، إذ لا
 خلاف فيه، ولا يرد عليه ﴿أَعْجَبِيًّا﴾، لأنه منصوب، وهو في قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا
 أَعْجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ وهذا لفظه في البيت مرفوع.

..... والأولى أسقطن لتسهلاً

﴿ءَأَعْجِيٌّ﴾ فصلت. قرأها (هشام) بإسقاط الهمزة الأولى هكذا ﴿أَعْجَبِيٌّ﴾.
 قال أبو شامة: وأسقط (هشام) الأولى فقرأ على لفظ الخبر، أي: هو أعجمي وعربي، أو
 والرسول عربي، أو يكون معنى الاستفهام باقياً وإن سقطت همزته للعلم بها من قرينة الحال
 كنظائر له، فيتفق حينئذ معنى القراءتين، والاستفهام هنا للإنكار. قال السخاوي: وقوله
 (لتسهلاً): أسهل إذا ركب السهل، لأنه يقرأ بهمزة واحدة. وقال أبو شامة: وقوله
 (لتسهلاً): أي لتركب الطريق السهل، أو ليسهل اللفظ بإسقاطها. وقال ابن القاصح: ولم
 يتعرض هنا للمد والقصر لبقاء من قرأ بهمزتين في ذلك على ما تقدم، وقراءة الباقيين
 بتسهيل الهمزة الثانية، وإليك التفصيل:

١- قرأ (قالون وأبو عمرو) بتسهيل الثانية كالألف، والإدخال قولاً واحداً.

٢- قرأ (ورش وابن كثير وابن ذكوان وحفص) بتسهيل الثانية دون إدخال.

قال أبو شامة: وخالف (ابن ذكوان وحفص) أصلهما فسهلاً كما يقرؤها (ابن كثير).
 وقال صاحب اللآلئ: مخالفة القاعدة حصلت من جهة (هشام وابن ذكوان وحفص).

والوجه الثاني لـ (ورش) في: ﴿ءَأَعْجِيٌّ﴾ هو إبدال الهمزة الثانية حرف مد بمقدار ست
 حركات، لأن ما بعد الهمزة الثانية ساكن وهو العين. قال أبو شامة: ثم إن الناظم بعد ذكره
 لحرف (فصلت)، أتبعه ما وقع فيه الخلاف بعده، فلهذا ذكر ما في الأحقاف و(نون)، ثم
 ذكر ما قبل

(فصلت) على الترتيب.

وَهَمْزَةٌ أَذْهَبَتْ فِي الْأَحْقَافِ شَفَعَتْ بِأَخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالاً مُوَصَّلاً

﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ الأحقاف. قرأ مدلول (كَمَا دَامَتْ) وهما (ابن عامر وابن كثير) بزيادة همزة، فتكون هكذا: (أَذْهَبْتُمْ). وهذا هو المراد بقوله: (شَفَعْتُ بِأَخْرَى). قال أبو شامة: أي شفعت بزيادة همزة التوبيخ عليها. فتكون قراءة (ابن كثير) بتسهيل همزة الثانية دون إدخال.

و(هشام) يقرأ بالوجهين في (أَذْهَبْتُمْ): الأول: الإدخال مع التسهيل. الثاني: الإدخال مع التحقيق. وقراءة (ابن ذكوان) في (أَذْهَبْتُمْ) بتحقيق الهمزتين. قال ابن القاصح: وقراءة الباقيين بالوتر. أي بهمزة واحدة كـ (حفص). قال السخاوي: وقوله (كَمَا دَامَتْ) وصلاً مُوصَلاً: أشار إلى أنها كذلك مشفّعة بهمزة الاستفهام في مواضع من القرآن كثيرة نحو: ﴿مَا شَفَعْتُمْ﴾ المجادلة، وشبهه. وقال أبو شامة: أي شفعت تشفيعاً دائماً دوماً كدوام همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ في نفسها، أي ثابتاً ثابتاً كتابتها، أي أن ثبات التشفيع في قراءة (ابن عامر وابن كثير) ككتاب همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ لا تبرح ولا تذهب، أو شفعت بأخرى دائماً كدوامها فتواصل (وصلاً مُوصَلاً) ينقله بعض القراء إلى بعض.

وَفِي نُونٍ لِي أَن كَانَ شَفَعَ حَمَزَةً وَشُعْبَةً أَيْضاً وَالدمشقي مُسَهَّلاً
﴿أَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ القلم. حيث قرأ (همزة وشعبة وابن عامر الدمشقي) بزيادة همزة، فتكون هكذا: (أَنْ). والخلاصة:

- ١- قرأ (همزة وشعبة) بتحقيق الهمزتين (أَنْ) على أصلهما.
 - ٢- قرأ (هشام) بتسهيل الثانية قولاً واحداً في هذا الموضوع خاصة مع الإدخال قولاً واحداً.
 - ٣- قرأ (ابن ذكوان) بتسهيل الثانية قولاً واحداً. قال السخاوي: أي وشفع (الدمشقي) في حال تسهيله. وقال أبو شامة: فخالف أصله فسَهّل هذا الموضوع بلا خلاف.
- قال الجعبري: وقد (ابن عامر) بتسهيل الثانية ليخرج (ابن ذكوان) عن أصله في التحقيق، و(هشام) عن أصله في التخخير، فاشتركا في التسهيل، وزاد (هشام) الفصل. وليس ذلك إلا لاتباع الأثر والجمع بين اللغتين، وقرأ الباقيون بالوتر، أي بهمزة واحدة كـ (حفص).

وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفِّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلَا

﴿أَنْ يُؤَوِّقَ﴾ آل عمران. قرأ (ابن كثير) وحده بزيادة همزة، فتكون هكذا: (أأن)، وهو على أصله في تسهيل الهمزة الثانية دون إدخال. والفائدة من تقييد ﴿أَنْ يُؤَوِّقَ﴾ بقوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ) ليخصص ذلك الموضع فحسب، ويخرج ما عداه نحو: ﴿أَنْ يُؤَوِّقَ صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾ المدثر. وقرأ الباقون بهمزة واحدة كـ (حفص). قال السخاوي: قوله (إِلَى مَا تَسَهَّلًا) معناه: يشفع ﴿أَنْ يُؤَوِّقَ﴾ مضافاً إلى ما تسهل، يعني إلى ما قال بتسهيله، لأن مذهبه التسهيل، فلما زادها هنا همزة الإنكار قرأها على أصله. أي سهل الثانية على أصله، وصاحب التيسير يعبر عن مذهب من سهل في هذه المواضع بهمزة ومدة، ومراده (بين بين). وقال صاحب اللآلي: وهذا المعنى مفهوم من قاعدته، إلا أنه تم البيت به فأحسن. وقال أبو شامة: وقد كان الترتيب يقتضي تقديم هذه الكلمة - وهي ﴿أَنْ يُؤَوِّقَ﴾ - على كلمة (فصلت) - ﴿ءَأَعْجَبْتُمْ﴾ - وما بعدها، غير أن الاختلاف لما كان فيما قدمه عليها أوسع من الاختلاف فيها سوغ تقديمه اهتماماً بذلك.

وطه وفي الأعراف والشعرا بها ءَأَمَنْتُمْ لِلْكَفْلِ تَأْلِيًا أُنْبَدِلًا

قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ الأعراف. وقوله: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ﴾ طه و الشعراء. قال السخاوي: أصل هذه الكلمة (أأمن) على وزن (أفعل)، فالهمزة التي هي فاء الفعل ساكنة، أبدلت ألفاً كما أبدلت في ﴿ءَأَدَمَ﴾ و﴿ءَأَخَّرَ﴾، ثم دخلت على الكلمة همزة استفهام، فاجتمع ثلاث همزات، الثالثة مبدلة باتفاق لسكونها وانفتاح ما قبلها. فأمر الشاطبي بأن تبدل الهمزة الثالثة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفاً، وهذا الحكم لجميع القراء، وهو إبدال الهمزة الثالثة ألفاً كما هو مقتضى الإطلاق. وقال صاحب اللآلي: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ أصلها (أأمنتم) بثلاث همزات: الأولى: همزة الاستفهام الداخلة لمعنى الإنكار. الثانية: همزة القطع الداخلة في الفعل الرباعي. الثالثة: همزة الأصل لأنها فاء الكلمة. وقوله تعالى: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في السور الثلاث مما فيه مخالفة للقاعدة المتقدمة - أيضاً - وقدم الكلمات السابقة عليها لموافقة عامة الباب في اجتماع همزتين لا نائثة لهما في الأصل، ورتبها في النظم حسب ما تآتى له.

وحكم الهمزة الأولى والثانية في: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في السور الثلاث كما قال الشاطبي:
وَحَقَّقْ لَنَا صُحْبَةً.....

قال أبو شامة: أي أن الهمزة الثانية قرأ (صُحْبَةً) بتحقيقها. فقرأ مدلول (صُحْبَةً) وهم (همزة والكسائي وشعبة) بتحقيق الهمزة الثانية بعد تحقيق الأولى هكذا (أَأَمَنْتُمْ)، في الأعراف، طه، الشعراء. قال أبو شامة: فليس تحقيق الثانية من خصائص (صُحْبَةً) إلا بتقدير اجتماعها مع الأولى. وقرأ (قنبل) بإسقاط الهمزة الأولى في سورة طه فقط، فيقرأ كـ (حفص).

..... وَلِقُنْبُلٍ يَأْسُقَاطُهُ الْأُولَى بِطَهْ تَقُبْلًا
قال أبو شامة: وقوله (تُقْبَلًا) أي تقبل هذا الحرف لـ (قنبل) بسبب إسقاطه الأولى منه بسورة طه. وقرأ (حفص) بإسقاط الهمزة الأولى في السور الثلاث، والدليل على ما ذكرته لـ (حفص) أن الشاطبي عندما يبيِّن قراءة (قنبل) بأنه يسقط الهمزة الأولى في موضع طه، قال الشاطبي عن المواضع الثلاثة لـ (حفص):

وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ.....

قال أبو شامة: أي في المواضع الثلاثة أسقط (حفص) الهمزة الأولى كما فعل (قنبل) في طه. وَأَبْدَلُ قُنْبُلٍ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمُلْكِ مُوَصِلًا
قال أبو شامة: وأبدل (قنبل) في سورة الأعراف منها، أي من الأولى واوًا، لأن ما قبلها ضمة

في ﴿فَرَعَوْنَ ءَأَمَنْتُمْ﴾، والهمزة الثانية في الموضعين - أي في الأعراف والمملك - يسهلها بين بين على أصله. وقوله (مُوصِلًا) بكسر الصاد حال من (قنبل)، أي في الوصل فقط.

س: وماذا لو وقف (قنبل) على كلمة ﴿فَرَعَوْنَ﴾ وبدأ بكلمة ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾؟

ج: يقرأ (قنبل) بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية كالألف لزوال الضمة. وقرأ (نافع والبيزي وأبو عمرو وابن عامر) بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية كالألف دون إدخال لأحد منهم، ووافقهم (قنبل) في موضع سورة الشعراء فقط لا غير، وفي موضع الأعراف

إذا ابتداء بكلمة: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾. قال السخاوي: يجب على القارئ التحفظ في إتيانه بالأولى محققة، وبالثانية مسهلة، وبالثالثة مبدلة. وقال أبو شامة: عن قراءة (قنبل) في المواضع الثلاثة ما يلي: فقد غاير في قراءته بين المواضع الثلاثة في الهمزة الأولى، فأسقطها في طه، وأبدلها في الأعراف حالة الوصل، وأثبتها في الشعراء. قال القاضي: وينبغي أي يُعلم أن (ورشاً)

ليس له في الثانية من ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في المواضع الثلاثة إلا التسهيل مع (القصر والتوسط والمدة)، وليس له الإبدال، لأنه لو أبدل لاجتمع ألفان، الألف المبدلة من الهمزة الثانية المفتوحة، والألف المبدلة من الهمزة الثالثة الساكنة، ويتعذر النطق بالألفين معاً، فتحذف

إحداها، فحينئذ يصير النطق بهمزة بعدها ألف، فتكون قراءته كقراءة (حفص)، فيلتبس الاستفهام بالخبر، فمحافظة على لفظ الاستفهام وخوفاً من الالتباس منع وجه الإبدال. وقال صاحب النفحات الإلهية: قال الباذش في (الإقناع): ومن أخذ لـ (ورش) في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالبديل، لم يأخذ هنا إلا بالتسهيل بين بين. قال (صاحب الكنز) بعد ذكره لبيت الشاطبي:

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوْرَشٍ سَوَى ءَأَمْنْتُمْ لَيْسَ مَبْدَلًا
وَذَاكَ ثَلَاثًا مَعَ ءَأَلِهْتُنَا فَلَا تَبَدَّلُهُ أَيْضًا بَلْ لَهُ الْكُلَّ سَهْلًا

س: كيف قرأ (قبل) ﴿ءَأَمْنْتُمْ مَن فِي﴾ الملك حال وصل ﴿النُّشُورُ﴾ بـ ﴿ءَأَمْنْتُمْ﴾؟
ج: قرأ (قبل) بإبدال همزة الأولى واوًا خالصة - لأن الراء في كلمة ﴿النُّشُورُ﴾ مضمومة -

وتسهيل همزة الثانية كالألف، وهذا في حالة الوصل فقط كما قال الشاطبي:
..... وَأَبْدَلُ قَبْلُ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمَلِكِ مُوَصَّلًا
قال أبو شامة: وقوله (مُوصِلًا) بكسر الصاد حال من (قبل)، أي أبدل الأولى موصلاً لها إلى ما قبلها، احتترز بذلك من الوقف على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ أو ﴿النُّشُورُ﴾، فإنه لو ابتدأ بما بعدها لم يكن إبدالاً لانفصال الضمة من همزة. ومذهب باقي القراء في: ﴿ءَأَمْنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ سورة الملك: ١- قرأ (قالون وأبو عمرو): بتسهيل الثانية كالألف مع الإدخال قولاً واحداً.

٢- قرأ (ورش وابن كثير) بتسهيل الثانية كالألف قولاً واحداً.
٣- قرأ (ورش) بوجه آخر، وهو إبدال الثانية حرف مد بمقدار حركتين، لأن الميم متحركة بالكسر. ٤- قرأ (هشام) بالإدخال وتركه، وكلاهما مع تحقيق همزة الثانية.

(استدراك أبي شامة): وحكم ما في الملك حكم ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه، لأنه ليس فيها إلا همزتان، ولم يكن له حاجة بذكر التي في الملك هنا، فإنها ليست بلفظ هذه الكلمة، ولأنه قد أفرد لها بيتاً في سورتها، فلو قال هنا:

..... وَأَبْدَلُ قَبْلُ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ فِي الْوَصْلِ مُوَصَّلًا
بفتح الصاد من (موصلاً) لكان أولى وأبين.

تنبيه: كلمة ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ من باب الهمزتين، وليست من الكلمات التي اجتمعت فيها ثلاث همزات ككلمة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف، طه، الشعراء، وذكرها الشاطبي مع كلمة: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، لأن حكمها لـ (قبل) متحد مع موضع سورة الأعراف. قال السخاوي: ومن خالف أصله فغاير بين المواضع فلأثر اتباع، وبين اللغتين جمع. وقال صاحب اللآلئ: وقد كان الوجه أن يذكر الاختلاف في قوله: ﴿ءَالِهَتَنَا﴾ الزخرف. ها هنا لمناسبة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في اجتماع ثلاث همزات في الأصل، وكأنه أخره إلى سورته حين طال الكلام في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ حيث استوعب ثلاثة أبيات. وقال ابن القاصح: لكنه أخره إلى سورته تبعاً للتيسير.

فوائد مهمة: ليس هناك إدخال لأحد في كلمة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ الأعراف وطه والشعراء، وكذلك كلمة ﴿ءَالِهَتَنَا﴾، وكلمات أخرى ستعرفها عما قريب.

(حكم ﴿ءَالذَّكْرَيْنِ﴾ وأخواتها)

قال الجعبري: ولما تم الكلام في همزة القطع مع همزة الاستفهام، انتقل إلى بيان حكمها مع همزة الوصل فقال:

وَأَنَّ هَمْزٌ وَصَلٌ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَأَمْدُوهُ مُبْدِئاً
فَلِلْكَلِّ ذَا أَوَّلِي وَيَقْصُرُهُ الْآلِدِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانَ مُثَلِّلاً
وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا بَحِيثٌ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزُلاً

قال أبو شامة: هذه مسألة ليست في كتاب التيسير في هذا الباب، وإنما ذكرها في سورة يونس تبعاً لذكر نقل الحركة لـ (نافع) في ﴿ءَأَلْتَنَ﴾، ولم يجعل هذه المسألة أصلاً، فلم يذكرها هنا ولا في سورة الأنعام، لأنها مما أجمع القراء عليه، ولم توضع كتب القراءات إلا لبيان الحروف المختلف فيها لا المتفق عليها، ولكن جرت عادة أكثر المصنفين أن يذكروا في بعض المواضع من المتفق عليه ما يشتد إلباسه بالمختلف فيه، ليحصل التمييز بينهما، وهذا الموضع من ذلك القبيل، ومنه ما ذُكر في آخر باب الهمز المفرد والإدغام الصغير ومسألة: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ في يوسف وغير ذلك.

قال الضباع: تكلم في هذه الأبيات على ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، وذلك في ستة مواضع لسائر القراء وهي: ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾ في موضعين في سورة الأنعام. ﴿ءَاللَّهِ أَذِنَ لَكُمْ﴾ يونس. ﴿ءَأَلْقَنَ﴾ موضعي يونس. ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَا يُشْرِكُونَ﴾ النمل. وسابع لـ (أبي عمرو وأبي جعفر) وهو ﴿بِهِ السِّحْرُ﴾ في يونس. فقوله: (وَإِنْ هَمَزُ وَصَلٌ.... إلخ) أي: وإن وقع همزة وصل بين لام ساكن وهمزة الاستفهام، فأبدل همزة الوصل ألفاً، (وامدده) مدّاً مشبوعاً للفصل بين الساكنين، إلا إذا عرض تحرك اللام، وذلك في ﴿ءَأَلْقَنَ﴾ موضعي يونس، ولا يجوز فيها (التوسط) وإن قال به بعضهم، لأن مدها لازم، وقول الناظم (فَلِكُلِّ ذَا أَوْلَى): أي: فلكل القراء هذا الوجه - وهو وجه البدل - أَوْلَى، أي أحق من وجه تسهيله بين الهمزة والألف، ومن سهّل همزة الوصل لم يمدّ عن كل القراء، وقوله (وَلَا مَدَّ بَيْنَ الهمزَيْنِ) يعني: لا يجوز إدخال ألف الفصل عن كل القراء بين همزة الاستفهام وهمزة الوصل إذا سهّل، كما لا يجوز ذلك في كل كلمة اجتمع فيها ثلاث همزات، وذلك في ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في الأعراف وطه والشعراء، و﴿ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ في الزخرف.

قال أبو شامة: (وَلَا مَدَّ بَيْنَ الهمزَيْنِ هُنَا): يعني في هذا الذي سهّلت فيه همزة الوصل، أي من مذهبه المدّ بين الهمزتين لا يفعل ذلك هنا، ونصب (تَنْزِلاً) على التمييز، أي اتفق نزولهن. وقال صاحب اللآلئ: وتسامح في العبارة، حيث أوقع المدّ على الهمزة، ومحل المدّ إنما هو الحرف المبدل، وسوّغ الهمز ذلك أنه لما أبدل منه تنزّل منزلته، وسدّ مسده، فأوقعت صفتة عليه مجازاً مع

ما حصل من البيان بقوله (مُبَدِّلاً). والخلاصة في الكلمات السابقة أن فيها لجميع القراء:

- ١- إبدال همزة الوصل بمقدار ست حركات، وهو الأَوْلَى والأفضل.
- ٢- التسهيل مع القصر، أي بدون إدخال، وهناك موضع سابع لـ (أبي عمرو وأبي جعفر)

في سورة يونس وهو: ﴿بِهِ السِّحْرُ﴾ وسيأتي. قال صاحب إتحاف البرية:

مَعَ الْمَدِّ قَطَعَ السِّحْرُ حُكْمًا وَخَذَ لَهُ
بِتَسْهِيلِهِ أَيْضًا كَالآن مَثَلًا

وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:
وَإِنْ هَمَزُ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكِّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَأَمْدُدْهُ مُبَدِّلاً

قوله (وَإِنْ هَمَزُ وَصَلٍ): يعني: وإن وقع (هَمَزُ وَصَلٍ)، وأراد أن همزة الوصل التي دخلت على لام التعريف إذا دخل عليها همزة الاستفهام أبدلت ألفاً ومدت لأجل سكون اللام بعدها، وكان القياس أن تحذف همزة الوصل، لأنه استغنى عنها بدخول همزة الاستفهام عليها كما في قوله:

﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾ في سورة البقرة. ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ آخَذَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ ﴾ مريم. ﴿ أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ سبأ. ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ في سورة الصافات. ﴿ أَتَّخَذْنَهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ ص. ﴿ اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ ﴾ ص. ولكن في لغة العرب الفرق بينهما، لأنها لو حذف مع لام التعريف لالتبس الاستفهام بالخبر، لأن همزة الوصل فيه مفتوحة كهمزة الاستفهام، وهي في ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾ ﴿ أَصْطَفَى ﴾ مكسورة، ففتح همزتها دليل على أنها للاستفهام لا للخبر، فأعرضت العرب عن حذف همزة الوصل مع لام التعريف إذا دخل الاستفهام عليها وأبدلتها ألفاً.

تجويبات لـ (ورش): قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَالَّذِكْرِينَ حَرَّمَ أَمْ الْآثِنِينَ أَمَا أَشْتَمَلْتَ عَلَيْهِ أَرْحَامَ الْآثِنِينَ نَبِيؤُنِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (١١٣) الأنعام فيه للأزرق خمسة أوجه: وهي إبدال ﴿ ءَالَّذِكْرِينَ ﴾ عليه تثليث ﴿ نَبِيؤُنِي ﴾. والتسهيل عليه توسط ومد فقط. لأن رواية القصر في البديل أصحاب إبدال في: ﴿ ءَالَّذِكْرِينَ ﴾ هذا هو التحقيق.

قال الخليلي

وأزرق إذا قصرت البدلا تسهيله ءَالَّذِكْرِينَ حظلا وقد مشى على ذلك أكثر المحققين.

وَأَضْرَبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةً ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ آئِنَّا أَمْ لَمْ نَزَلْ

قال السخاوي: وإنما قدم هذا ليحمله توطئة للكلام في الفصل بين الهمزتين. (استدراك أبي شامة): وكان الأولى تقدم هذا البيت في أول الباب، وإنما احتاج إلى ذكر هذا التقسيم ليبيّن عليه الخلاف في المدّ بين الهمزتين كما سيأتي. و﴿ أَمْ لَمْ ﴾ تنمة لقوله ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ - احتاج إليها لوزن الشّعْر، ولا مدخل لها في الأضرب الثلاثة، فقوله: ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ في سورة البقرة ويس مثل المفتوحين. ﴿ وَيَقُولُونَ إِنَّا لَتَارِكُوا ﴾

ونحوه مثال ما الثانية فيه مكسورة والأولى مفتوحة. وقوله ﴿أَمْزِلَ﴾ مثال ما الثانية فيه مضمومة والأولى مفتوحة في الجميع، ولا تكون إلا همزة الاستفهام، ولغير الاستفهام. قال صاحب اللآلئ: وقوله ﴿أَمْ لَمْ﴾ أتى به مع المثال ليصح الوزن، وقدّم ذكر ذلك - أي البيت السابق - في هذا البيت ليبني عليه ما يريد أن يذكره من اختلاف القراء في إدخال الألف بين الهمزتين وتركه.

وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُدُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا
والمراد بقوله (وَمَدُّكَ): هو الإدخال المذكور آنفاً. فالحاء من (حُجَّةٌ) رمز لـ (أبي عمرو)، والباء من (بِهَا) رمز لـ (قالون)، واللام من (لُدُّ) رمز لـ (هشام). وقال صاحب اللآلئ: وكان في ذلك تكميل أحكام المفتوحين وشروع في تكميل أحكام المفتوحة التي بعدها المكسورة.

يعود الضمير في قوله (لَهُ) على (هشام) المرموز له باللام من: (لُدُّ)، أي له الخلاف في الإدخال وتركه في الهمزة المكسورة. وقال أبو شامة: والهاء في (لَهُ) يعود على الخلف. فمذهب (هشام) في الهمزة المكسورة في نحو: ﴿أَيْتَكُمْ﴾ كالتالي: له التحقيق قولاً واحداً إلا في موضع واحد وهو في فصلت وسيأتي بيانه، و(هشام) له الإدخال وتركه في الهمزة المكسورة إلا فيما سيأتي ذكره. قال السخاوي: ومعنى (وَلَا): الوالي الناصر ها هنا، لأن هذا الخلف لمّا تولّى الوجهين معاً

صار كأنه قد نصرهما. وقال أبو شامة: الولا النصر، أي لكل وجه دليل ينصره.

وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْمِمْ وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعَلَى
أَيْ تَأَكُّ أَنْفَكَ مَعاً فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فَصَلْتِ حَرْفٍ وَبِالْخُلْفِ سُهْلًا
قال السخاوي: ففي هذه السبعة المواضع أدخل - أي (هشام) - بينهما ألفاً بلا خلاف، وفيما سوى ذلك من هذا الضرب خُلف. قال أبو شامة: لا خُلف لـ (هشام) في مدّ هذه السبعة.

١- ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾ (٦٦) ﴿مَرْمِمْ﴾

٢- ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ.....﴾ (٨١) ﴿الأعراف﴾

حيث يقرأ بالاستفهام ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾

٣- ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿١١٣﴾ ﴾

الأعراف. حيث يقرأ بالاستفهام كموضع الشعراء المتفق عليه هكذا ﴿ أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا ﴾.

٤- ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِن لَّنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿٤١﴾ ﴾ الشعراء.

بالاستفهام لجميع القراء. ٥- ﴿ يَقُولُ أَأِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ الصفات.

٦- ﴿ أَيَفْكَاءَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ يُرِيدُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الصفات. فقول الشاطبي:

أَتُنْكَ آتْفِكَا مَعَا فَوْقَ صَادِهَا

قال أبو شامة: أي: إنهما في سورة واحدة (فَوْقَ صَادِهَا) وهي سورة الصفات.

(استدراك أبي شامة): وفي قوله (مَعَا) يوهم أن ﴿ أَيَفْكَاءَ ﴾ موضعان، كقوله في البقرة:

نِعْمًا مَعَا فِي التُّونِ فَتُحَّ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِغَعٌ بِهِ حُلَا

فلو قال موضعها:

أَتُنْكَ آتْفِكَا هَا فَوْقَ صَادِهَا

لزال الإيهام. قال الجعبري: لا يوهم، لأن المصاحبة أعم من المائل والمخالف، و(هما) لا

يفهم الاصطحاب. قال السمين: ولكن اللبس مأمون من حيث إنه لم يوجد ﴿ أَيَفْكَاءَ ﴾ فيها

إلا لفظاً

واحداً. قال أبو شامة: والضمير في (صَادِهَا) لسور القرآن، و(الْعُلَا) نعت السور

الثلاث.

وقال ابن القاصح: أي المتقدمة في الترتيب والنظم على ما في قوله:

أَتُنْكَ آتْفِكَا مَعَا فَوْقَ صَادِهَا

٧- ﴿ قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴿١﴾ ﴾ فصلت.

قال أبو شامة: والمرضع الوحيد الذي سهله (هشام) بخلف عنه في الهمزة المكسورة موضع

فصلت وهو: ﴿ قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ ﴾ قال الشاطبي:

وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِاخْتَلَفِ سُهْلًا

والتسهيل لم يذكر في التيسير غيره، والتحقيق من زيادات القصيد، فإن قلت: من أين

يُعلم أن لـ (هشام) المد في هذه المواضع السبعة بلا خلاف، وكل واحد من الأمرين محتمل،

لأنه ذكر الخلاف له في المد قبل المكسورة، واستثنى هذه المواضع، فمن أين تعلم المد دون

القصر؟ قلت: هذا سؤال جيد، وجوابه: أنه قد قَدَّمَ أنه يمدّ قبل الفتح والكسر، ثم استثنى الخلاف له قبل الكسر إلا في سبعة، فلو لم يذكر الخلف في المكسور لأخذنا له المدّ في الجميع عملاً بما ذكر أولاً، فغايته أنه عيّن ما عدا السبعة للخلاف، فنزّل هذا منزلة استثناء من استثناء، فكانه قال: (يمدّ مطلقاً إلا قبل الكسر فإنه لا يمدّ إلا سبعة مواضع، فمعناه أنه يمدّ فيها) على أنه لو قال:

سوى سبعة فالمدّ حتم بمريم

لزال هذا الإشكال. وقال السمين مستدركاً على كلام أبي شامة السابق: وقوله: (فكانه قال: يمدّ مطلقاً إلا قبل الكسر فإنه لا يمدّ) ليس بصحيح، بل يمد ولا يمد، لثبوت الخلاف عنه، فأصلاح ذلك أن يريد: إلا قبل الكسر فإنه لا يمد بخلاف عنه إلا في سبعة فإنه يمد بلا خلاف.

تنبيه: سيأتي بيان أحكام القراء في مواضع الاستفهام المكرّر في سورة الرعد، وما لـ (هشام) من الإدخال قولاً واحداً، ولكن ذكر الضباع أن له - أي هشام - الإدخال وتركه.

وَأَيُّمَةٌ بِالْخَلْفِ قَدَمٌ وَخَدَةٌ

وردت كلمة ﴿أَيُّمَةٌ﴾ في القرآن في خمسة مواضع: ١- ﴿فَقَبِّلُوا أَيُّمَةَ الْكُفْرِ﴾ التوبة

٢- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيُّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الأنبياء-٣- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيُّمَةً وَجَعَلْنَاهُمْ أَلْوَرِيثِينَ﴾ القصص-٤- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيُّمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْتِكَارِ﴾ القصص.

٥- ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيُّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ السجدة. ويعود الضمير في قول الشاطبي (وخدّه) على (هشام)، وعلم ذلك من سياق الآيات الماضية، إذ كان الحديث فيها عن المواضع السبعة التي يدخل فيها (هشام) ألف الفصل، وحكم تلك المواضع لـ (هشام) أن له الإدخال وتركه، وكلاهما مع تحقيق الهمزة الثانية. قال أبو شامة: لم يمدّ هنا بين الهمزتين غير (هشام) بخلاف عنه. قال الضباع: ويمده له - أي هشام - قرأ الداني على فارس، وبالقصر على أبي الحسن. قال أبو شامة: ولفظ الناظم بـ (أَيُّمَةٌ) على قراءة (هشام) بالمدّ.

وقال ابن القاصح: ولا يتزن به البيت إلا على قراءة (هشام).

..... وَسَهْلٌ سَمًا وَصَفًا

وحكم كلمة ﴿أَيْمَةً﴾ لأهل (سَمًا) - (نافع وابن كثير وأبو عمرو) - تسهيل الثانية كالياء لأنها مكسورة. قال السخاوي: وقوله (سَمًا وَصَفًا): يشير به إلى صحة مذهب مَنْ سَهَّلَ وتقديمه على رأي مَنْ أَبَدَلَ. وقال أبو شامة: أي (سَمًا) وصف التسهيل. وقال صاحب اللآلئ: وثبَّه بِسَمَوٍ وصفه على حسنه وصحته واشتهاره واتفاق أهل الإِتقان عليه كابن مجاهد وغيره، وأخَّره عن قاعدة هذا النوع لمخالفة القاعدة في قصر (قالون وأبي عمرو). أي أن (قالون وأبا عمرو) ليس لهما الإدخال. وهناك وجه آخر لأهل (سَمًا) وهو مذهب نحوي، وهو إبدؤها ياء خالصة. قال الشاطبي:

..... وَفِي النَّحْوِ أُبَدِلَاً

أي أبدلت الهمزة الثانية ياء خالصة، يريد أن من النحويين مَنْ لا يجوز فيها غير البدل. قال أبو شامة: أي رأي أهل النحو إبدال الهمزة ياءً في ﴿أَيْمَةً﴾، نص على ذلك أبو علي في الحجة، والزخشي في مفصله، ثم لم يوافق أبو القاسم الزخشي أهل النحو في ذلك، واختار مذهب القراء، فقال في تفسيره في سورة براءة في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا أَيْمَةً﴾: فإن قلت: كيف لفظ ﴿أَيْمَةً﴾ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، فمن صرَّح بها فهو لاحق محرف. قال أبو شامة: ولم يذكر صاحب التيسير إبدالهما ياء، ولا ذكر مسألة ﴿أَيْمَةً﴾ في هذا الباب، وإنما ذكرها في سورة براءة. قلت: غفر الله للزخشي، فالقراءة ثابتة ومتواترة وصحيحة لغة وأداءً.

تنبيه: وجه الإبدال ياءً خالصة في: ﴿أَيْمَةً﴾ ليس من طريق الشاطبية كما نبَّه عليه السفاقي في (غيث النفع) حيث قال: وذكر الشاطبي له على سبيل الحكاية عن النحويين لا الرواية.

وقال الإيباري:

..... وَأَيْمَةً الْإِبْدَالُ فَاتْرَكَهُ مَوْقِفًا

وقال الجمزوري:

وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أُبَدِلَاً وليس سَمًا فِي الْحَرْزِ بِالْيَاءِ مَبْدَلًا

وقال القاضي: وهذا الوجه - وهو إبدال الهمزة الثانية ياءً محضة - وإن ورد عن أهل (سما)، ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يلتفت إليه، ولا يقرأ به. وقال في البدور الزاهرة: ﴿أَيْمَةً﴾ ﴿قرأ (نافع و ابن كثير و أبو عمرو ورويس) بتسهيل الثانية بلا إدخال لأحد منهم، وقرأ (أبو جعفر) بالتسهيل مع الإدخال، وقرأ (هشام) بالتحقيق مع الإدخال وعدمه، وقرأ الباقون

بالتحقيق من غير إدخال، هذا هو طريق الشاطبية والتيسير، وأما إبدالها ياءً محضة لـ (نافع) ومن معه، فليس من طرق الحرز وأصله، بل هو من طريق النشر. وقال الضباع: وجاء عن النحاة إبدالها ياءً خالصة، وأجاز هذا الوجه لـ (نافع و ابن كثير و أبي عمرو) صاحب النشر.

قال صاحب إتخاف البرية:

وَأَيْمَةً سَهَّلَ أَوْ ابْدَلْ لِنَافِعٍ وَمَكُّ وَبَصْرِي فَفِي النَّشْرِ عَوَّلَا
وقال العلامة المتولي في (الوجوه المسفرة): وقرأنا في ﴿أَيْمَةً﴾ لـ (أبي جعفر) بالتسهيل مع الإدخال، والإبدال ياءً من غير إدخال، و(رويس) بالتسهيل والإبدال، إلا أنه لم ينص على الإبدال لهما في الدرّة، ونص عليه في الطيبة.

س: وما حكم الإدخال في الهمزة المضمومة لـ (هشام) في نحو: ﴿أَوْ نَبِّئْكُمْ﴾ آل عمران؟

ج: له الإدخال وتركه كـ (أبي عمرو البصري). قال الشاطبي:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبْسِي حَبِيبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا
ولام (كَبِي) لـ (هشام)، والحاء من (حَبِيبُهُ) رمز لـ (أبي عمرو)، والباء من (بَرًّا) رمز لـ (قالون). والضمير في (بِخُلْفِهِمَا) يعود على (هشام و أبي عمرو). قال أبو شامة: مضى الكلام في المدّ قبل الفتح والكسر، ثم ذكر المدّ قبل الضم، فنص على أن لـ (هشام) و(أبي عمرو) خلافاً في ذلك، ولم يذكر عن (قالون) خلافاً في المدّ. وفائدة الإدخال تعرف من قول الشاطبي: (وَجَاءَ لِيَفْصِلَا) أي جاء المدّ وهو الإدخال ليفصل بين الهمزة الأولى والثانية. قال الضباع: ووجه الفصل عن (أبي عمرو) وعدمه عن (هشام) من زيادات النظم على التيسير.

س: وما مذهب (هشام) في الهمزة الثانية المضمومة من حيث التسهيل والتحقيق؟

ج: له (ثلاثة مذاهب) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْ نَبِّئْكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ﴾ آل عمران

﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ ص ﴿أَهْلَى الذِّكْرِ عَلَيْهِ﴾ القمر.

المذهب الأول: الإدخال مع التحقيق في السور الثلاث. المذهب الثاني: تحقيق الثانية دون إدخال كـ (حفص) وهو من زيادات القصيد. المذهب الثالث ذكره الشاطبي بقوله:

وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لَهُ شَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى
يقرأ في آل عمران كـ (حفص)، وفي الباقي كـ (قالون)، أي في ص، والقمر مثل
(قالون).

قال الضباع: وبه - أي بالمذهب الثالث - قرأ له - أي (هشام) - الداني على أبي الحسن.

والخلاصة كما قال القاضي: أن لـ (هشام) في ﴿قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِحَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ﴾

آل عمران وجهين: التحقيق مع الإدخال وعدمه. وأن له في ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ
بَيْنِنَا﴾ ص، ﴿أَهْلَى الذِّكْرِ عَلَيْهِ﴾ القمر ثلاثة أوجه: التحقيق مع الإدخال وعدمه -

التسهيل مع الإدخال، ويؤخذ من هذا أن موضع آل عمران ﴿قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِحَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ﴾
﴿لا تسهيل فيه على كلا المذهبين. وإليك فائدة في قول الشاطبي:

وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لَهُ شَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى
قال السخاوي: وإنما مثل بـ (حفص) دون غيره ممن يقرأ كذلك ليقيم الوزن. وقال
شعلة: وقوله كـ (حفص) مع أن أهل الكوفة و(ابن ذكوان) أيضاً على القصر والتحقيق
لخفة اسمه في الوزن، ولأنه من جملتهم فذكره دال على الباقيين. وقال صاحب اللآلي:
وعين (قالون) لقراءته بالوجه المذكور دون غيره بخلاف (أبي عمرو) فإنه قرأ به وبغيره.
وقال الجعبري: ولما تقدم هذا الوجه في التيسير واتفق تأخيره في النظم قال:
(واعْتَلَى): أي تقدم هذا المتأخر في الأصل. فقوله: (واعْتَلَى) أي اعتلى ذلك، يعني الوجه
الأخير، فاعتلاؤه بما فيه من الجمع بين اللغتين. قلت: أو لأن التسهيل لغة أكثر
العرب، ولذلك قال الشاطبي (واعْتَلَى). وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الصُّمِّ لَبِي حَبِيبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلًا

قال أبو شامة: الماء في (حَبِيبُهُ): تعود إلى المد، أي لباه حبيبه، ويكون الحبيب كناية عن
القارئ، كأن المد ناداه ليحمله في قراءته فأجاب بالتلبية والقبول له، و(بَرًّا) حال من حبيبه،
أي لباه في حال برّه وشفقته عليه، أو يكون (بَرًّا) مفعول (لَبِي حَبِيبُهُ) قارئاً باراً بالمد مختاراً

له، والبرّ والبار، بمعنى واحد، وهو ضد العاق المخالف، والضمير في (وَجَاءَ) للمدّة، أي جاء المدّ للفصل بين الهمزتين. وقال صاحب اللآلئ: (كَيْ حَبِيبُهُ) أي محبوبه، و(بِرّاً) أي: قارئاً متصفاً بالبرّ وهو الصدق، كأن القارئ المذكور دعا الفصل وجاء يفصل ما دعي له. وقال ابن القاصح: يعني: أن القارئ المتصف بالبرّ لَمَّا أَحَبَّ المدّ دعاه فَلَبَّاهُ وجاء ليفصل بين الهمزتين.

(استدراك أبي شامة): ولو أنه نظم مقتصراً على ما في التيسير لقال ما كنت قد نظمته قديماً تسهيلاً على الطلبة:

ومدك قبل الضم بر حبيبه بخلف هشام في الثلاثة أصلا
ففي آل عمران بمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبخلف سهلاً
أي مد حتماً بلا خلاف.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(أسئلة على ما سبق)

س: ما مذهب القراء في الهمزات الآتية؟

- | | |
|---|---|
| ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ الأنعام. | ﴿أَنْدَرْتَهُمْ﴾ البقرة. |
| ﴿أَعْجَبِي﴾ فصلت. | ﴿أَتْلَيْ﴾ القمر. |
| ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ القلم. | ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ الأحقاف. |
| ﴿أَمَنْتُمْ﴾ في الأعراف، طه، الشعراء. | ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ آل عمران. |
| ﴿أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ هود. | ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ الملك. |
| ﴿أَلَنْتَنَ﴾ موضعي يونس. | ﴿أَلِهْتُنَا﴾ الزخرف. |
| | ﴿أَشْهَدُوا﴾ الزخرف. |

س: ما المواضع التي فيها الإدخال قولاً واحداً لـ (هشام)؟

س: وما الموضع الوحيد الذي سهّله (هشام) بخلف عنه في الهمزة المكسورة؟

س: ما المواضع التي يمتنع فيها الإدخال لجميع القراء؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما)

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعَا إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَسَى الْعَلَا
كَجَا أَمْرًا مِنَ السَّمَا إِنْ أَوْلِيَا أُوْلِيَاكَ أَلْوَاغِ اتِّفَاقٍ تَجَمُّلاً

وَقَالُونَ وَالْبَزِيَّ فِي الْفَتْحِ وَأَفَقَا

وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا

وَيَالسُّوَاءَ إِلَّا أَبَدَلَا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا

وَالْأُخْرَى كَمَلًا عِنْدَ وَرْشٍ وَقُبُلٍ

وَقَدْ قِيلَ مَخْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

وَفِي هَذَا إِنْ وَالْبَعَا إِنْ لَوْرَشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح ل (باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما)

والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلًا، الواقعتان في كلمتين، بأن تكون الأولى آخر كلمة، والأخرى أول الكلمة التي تليها. والهمزتان حال اتفاقهما في الفتح نحو:

﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾ النساء. ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هود.

والهمزتان حال اتفاقهما في الكسر نحو: ﴿مَنْ أَلَسَّمَاءُ إِنْ كُنْتَ﴾ الشعراء.

﴿مَنْ أَلَسَّمَاءُ إِنْ﴾ سبأ. والهمزتان حال اتفاقهما في الضم ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَاكَ﴾

الأحقاف. وليس في القرآن العزيز غيره. قال أبو شامة: يعني الهمزتين المجتمعتين من كلمتين، وذلك أن تكون أولاهما آخر كلمة، والثانية أول كلمة أخرى، وذلك يأتي على

ضريين: أحدهما: أن يتفقا في الفتح أو الكسر أو الضم. والآخر: أن لا يتفقا في شيء من ذلك، بل يختلفان فيه، ولكل واحد من الضريين حكم يخصه، وقد بين كلاً منهما. وقلنا همزتا القطع لكي نخرج: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ﴾ ﴿الْمَاءَ أَهْتَرَتْ﴾ ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾، فإن همزة الثانية همزة وصل فلا تدخل في أحكام هذا الباب. قال أبو شامة: فإن اتفق بعد ما آخره همزة وصل حذف، فتبقى همزة المسموعة هي آخر الكلمة الأولى لجميع القراء. وقلنا المتلاصقتان لكي نخرج التي بينهما حاجز نحو: ﴿السَّوَاءُ أَنْ﴾ الروم، وقلنا في الوصل لأنك إذا وقفت على همزة الأولى وابتدأت بالثانية فليس فيها — أي الثانية — إلا التحقيق باتفاق القراء. وبدأ بقسم الاتفاق.

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا
كَجَا أَمْرُنَا مِنْ السَّمَا إِنْ أَوْلِيَا أَوْلِيكَ أَلْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجْمَلًا

(فتى العلاء) وهو: (أبو عمرو) يسقط ويحذف همزة الأولى مع (القصر والتوسط) في الأنواع الثلاثة، والقصر هو المقدم في الأداء، والأمثلة السابقة فيها الأنواع الثلاثة للهمزتين المتفتحتين من كلمتين. قال السخاوي: (تجملًا) أي تزيين واجتماع. وقال ابن القاصح: وقوله (وأسقط الأولى) لا يتزن البيت إلا بالنقل. قال أبو شامة: ثم إن القارئ لـ (أبي عمرو) إذا وقف على ﴿جَاءَ﴾ فإنه يمد ويهمز، فإن الحذف إنما يكون في الوصل، لأن الاجتماع إنما يحصل فيه.

- لفظ بالأمثلة الثلاثة على لفظ قراءة (أبي عمرو)، فالهمزة المسموعة في: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هي أول ﴿أَمْرُنَا﴾، ومثله ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ همزة أول ﴿أَنْشَرَهُ﴾، لأنها همزة قطع. - ثم منهم من يرى أن الساقطة هي الأولى، لأن أواخر الكلم محل التغيير غالباً، ومنهم من يجعل الساقطة هي الثانية، لأن الثقل بها حصل، ومن فوائد هذا الاختلاف ما يظهر في نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ من حكم المد فيه، فإن قيل الساقطة هي الأولى كان المد فيه من قبيل المنفصل، وإن قيل هي الثانية كان المد من قبيل المتصل، وقد نص مكِّي في كتاب التبصرة على قول أن الساقطة هي الأولى. وقال الضباع: وما ذكره الناظم من أن المحذوف همزة الأولى هو الذي عليه جمهور أهل الأداء، وذهب بعضهم إلى أنها الثانية. قال صاحب إتحاف البرية:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا وَقِيلَ بِلِ الْأُخْرَى فَخُذَ عَنِ فَتَى الْعَلَا

قال الضباع: وتظهر فائدة هذا الخلاف كما في النشر في المدّ، فمن قال بالأولى كان المدّ عنده من قبيل المنفصل - فيجوز فيه القصر والتوسط - ومن قال بالثانية كان عنده من قبيل المتصل - فلا يجوز فيه إلا التوسط - قال أبو شامة: وقوله (معاً) حال من ضمير التثنية الذي أضيف إليه الاتفاق، لأنه بمنزلة قولك اتفقا (معاً)، والهاء في (اتَّفَقَهِمَا) عائدة على الهمزتين في قوله في أوّل الباب السابق:

وَتَسْهِيلٌ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ يَكْلِمَةُ سَمَاءً.....

(استدراك أبي شامة): ولا فائدة لقوله (معاً) في هذا الموضع إلا مجرد التوكيد، كما لو قال (كليهما)، وفي غير هذا الموضع (معاً) يذكر لفائدة سننبه عليها في الباب الآتي. ولكن قال ابن القاصح: وقوله (اتَّفَقَهِمَا مَعًا): شرط أن تكون الأولى تلي الثانية، لأن (معاً) تدل على ذلك.

س: مَنْ وافق (البصري) في الهمزة المفتوحة في نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هود؟

١- قالون. ٢- البزي. قال الشاطبي:

وَقَالُونَ وَالْبِزْيُ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا.....

قال أبو شامة: أي وافقا (أبا عمرو) في ذواتي الفتح، فأسقطا الأولى منهما.

ومذهب (قالون والبزي) في الهمزة المكسورة والمضمومة كما قال الشاطبي:

وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا.....

قال أبو شامة: وفي غير الفتح جعلاً - أي (قالون والبزي) - المكسورة كالياء، والمضمومة كالواو، أي سهلاً كل واحدة منهما بين بين، فجمعاً بين اللغتين. واحفظ هذه العلامة جيداً كي تتذكر مذهب (قالون والبزي) في الهمزة المكسورة والمضمومة:

(قالون) هو الراوي الأوّل لـ (نافع)، و(البزي) هو الراوي الأوّل لـ (ابن كثير) إذا:

(قالون والبزي) يسهّلان الهمزة الأولى فيهما. والوجه الآخر غير تسهيل الأولى مع المد

والقصر لـ (قالون والبزي) في ﴿يَالسُّوءَ إِلَّا﴾ كما قال الشاطبي:

وَيَالسُّوءَ إِلَّا أَبَدَلًا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا.....

أي تبدل الهمزة الأولى واواً وتدغم الواو التي قبل الهمزة فيها، وبعدها همزة محققة. وقوله:

وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا.....

أي في تخفيف ﴿بِالسُّوَىٰ إِلَّا﴾ خلاف عن (قالون والبيزي) (لَيْسَ مُقْفَلًا)، أي ليس مغلقاً، أو ليس مقفلاً عليه، أي ممنوعاً لا يوصل إليه، بل هو مشهور معروف في الكتب المصنفة، منها التبصرة لمكي، وإن كان صاحب التيسير ما ذكره، ولم يذكر هذه المسألة إلا في سورتها والخلاف المشار إليه أنهما قرآها بين بين على أصلهما. وقال الضباع: وهذا الوجه - أي تسهيل الأولى بين بين - من زيادات النظم على أصله. وقال ابن القاصح: قوله: (لَيْسَ مُقْفَلًا): أي: ليس مقفلاً ولا مشكلاً لكون صاحب التيسير ما ذكره، وذكر البديل والإدغام، فهذا الوجه ذائع مستفيض في كتب القراءات وليس مغلقاً مسدوداً، والتسهيل من الزيادات. قال أبو شامة: فهذا آخر الكلام في مذهب مَنْ يخفف الهزرة الأولى، إمّا بإسقاط وإمّا بتسهيل، وذلك في الوصل، فلو وقف عليها لحققت الهزرة. ومذهب (ورش وقنبل) في كل ما سبق كما قال الشاطبي:

وَالْأُخْرَى كَمَدٌ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبَلٍ

قال أبو شامة: مذهب (أبي عمرو وقالون والبيزي) كان متعلقاً بالهزرة الأولى، ومذهب (ورش وقنبل) يتعلق بالثانية، وهي المرادة بقوله (وَالْأُخْرَى). واحفظ هذه العلامة جيداً: (ورش) هو الراوي الثاني لـ (نافع)، و(قنبل) هو الراوي الثاني لـ (ابن كثير)، إذا: (ورش وقنبل) يسهلان الهزرة الثانية. - فإن كانت مفتوحة فتسهل كالألف نحو: ﴿السَّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾ النساء.

- وإن كانت مكسورة تسهل كالياء نحو: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ هود.

- وإن كانت مضمومة تسهل كالواو وهي في: ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾ الأحقاف. قال القاضي: فقوله (وَالْأُخْرَى): يعني الهزرة الأخيرة، أي الثانية من الهزرتين المتفقتين في الحركة بأنواعها الثلاثة

كائنة كالمدة، أي تسهل بين بين. قال الضباع: وهذا هو المذكور في التيسير. قال السخاوي: وعبر الناظم عن التسهيل بقوله (كَمَدٌ): لأنها تصير كأنها مدة في اللفظ. وقرأ ورش وقنبل - بوجه آخر غير تسهيل الثانية حيث قال الشاطبي:

وَقَدْ قِيلَ مَخْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

قال أبو شامة: والوجه الثاني لم يذكر في التيسير، وهو أن تبدل الهزرة الثانية حرفاً ساكناً من جنس حركتها، وهو مذهب عامة المصريين.

س: وما الحكم إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة على وجه الإبدال نحو: ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾؟

ج: تبدل ألفاً بمقدار ست حركات، لأن ما بعد الهمزة الثانية حرف ساكن وهو (الميم).

س: وماذا لو كان بعد الهمزة الثانية متحرك على وجه الإبدال نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾؟

﴿جَاءَ أَحَدَكُمْ﴾ ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾؟

ج: تبدل الهمزة الثانية ألفاً بمقدار حركتين فقط، لأن (الجيم والحاء) متحركتان.

س: وما الحكم إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة لـ (ورش وقبيل)؟

ج: تبدل الهمزة الثانية ياءً ساكنة، وعمد بمقدار ست حركات، في نحو: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾



لأن الحرف الذي بعد الهمزة الثانية وهو (السين) ساكن.

س: وماذا لو كان بعد الهمزة الثانية حرف متحرك نحو: ﴿السَّمَاءُ إِلَى الْأَرْضِ﴾؟

ج: تبدل الهمزة الثانية ياءً ساكنة بمقدار حركتين فقط، لأن (اللام) متحركة.

س: وهل تبدل الهمزة الثانية واواً ساكنة وتمد بمقدار حركتين في موضع الأحقاف؟

ج: نعم، تبدل واواً ساكنة بمقدار حركتين عند (ورش وقبيل) في: ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَاكَ﴾

لأن (اللام) متحركة. فقول الشاطبي:

..... وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبْدَلًا

قال أبو شامة: أي تبدل المد المحض عن الهمزة، أي جعل بدلاً عنها - ومقدار المد على حسب ما ذكرناه من قبل - إلا أن البدل هنا عام في المفتوحة والمكسورة والمضمومة، لأنه أمكن إبدال المكسورة ياءً ساكنة، والمضمومة واواً ساكنة، لأن حركة ما قبلهما من جنسهما، ولم يمكن ذلك في كلمة واحدة، لأن قبلهما فتحة وبعدهما ساكناً، والهمز المتحرك المتحرك ما قبله لا يبدل إلا سماعاً، وهذا المراد بقوله (مَحْضُ الْمَدِّ).

س: وما الحكم إذا تحرك الحرف الساكن الذي بعد الهمزة الثانية لعارض؟

ج: إذا تحرك هذا الساكن لعارض كما في رواية (ورش) في قوله: ﴿عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدَنْ﴾

النور. ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ الأحزاب. فالنون في المواضع السابقة ساكنة، ثم تحركت

بسبب نقل حركة الهمز إليها في ﴿الْبِعَاءِ إِنْ﴾ (لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ) وهذا لـ (ورش)

خاصة - وسيأتي تفصيل ذلك في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها- وللتخلص من التقاء الساكنين لـ (ورش وقنبل) في: ﴿الْيَسَاءُ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾. وسياتيك ذكر كيفية التغيير لـ (ورش وقنبل) في كل ما سبق.

(الأوجه الجائزة لـ (ورش) في ﴿الْيَغَاءُ إِنِ أَرَدَنَّ﴾ ﴿لِلنَّبِيِّ إِذْ أَرَادَ﴾ كالتالي:

١- تسهيل الثانية بين بين، أي بين الهمزة والياء.
٢- الإبدال مع المدّ (ست) حركات، نظراً لأصل النون وهو السكون قبل نقل حركة الهمزة إليها.

٣- القصر (حركتان) نظراً لعروض الحركة، وهو فتح النون بسبب نقل حركة الهمزة إليها.
٤- وله - أي (ورش) - وجه رابع في الهمزة الثانية وهو قراءتها بياء محققة خفيفة الكسر في

قوله ﴿الْيَغَاءُ إِنِ أَرَدَنَّ﴾ النور. قال الضباع عن الوجه الرابع: جعل الثانية ياء مختلصة الكسر،

وذكره في التيسير من قراءته على ابن خاقان.

والأوجه الجائزة لـ (ورش) في: ﴿هُؤُلَاءِ إِنِ﴾ البقرة كالتالي:

١- تسهيل الثانية كالياء، أي بين الهمزة والياء.
٢- إبدالها حرف مدّ بمقدار (ست) حركات، لأن النون الساكنة.
٣- بياء محققة خفيفة الكسر. قال الضباع عن الوجه الثالث: جعل الثانية ياء مختلصة الكسر، وذكره في التيسير من قراءته على ابن خاقان. قال صاحب التيسير: وأخذ على ابن خاقان لـ (ورش) يجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة في قوله: ﴿هُؤُلَاءِ إِنِ﴾، وفي

النور ﴿الْيَغَاءُ إِنِ﴾، وذلك مشهور عن (ورش) في الأداء دون النص.

ودليل إبدال الثانية ياء خفيفة الكسر لـ (ورش) في: ﴿هُؤُلَاءِ إِنِ﴾ ﴿الْيَغَاءُ إِنِ﴾: ﴿وَفِي هَؤُلَاءِ إِنِ وَالْبَغَاءِ إِنِ لَوْرِشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا س: وكم وجهاً لـ (قنبل) في: ﴿الْيَغَاءُ إِنِ أَرَدَنَّ﴾ النور؟

ج: ١- تسهيل الثانية بين بين، أي بين الهمزة والياء.

٢- إبدال الثانية ياءً ساكنة خالصة بمقدار ست حركات.

ولم يكن لـ (قنبل) القصر حركتان لأن النون ساكنة سكوناً أصلياً في قراءته.

تنبية مهم: بعضهم أنكر وجه الإبدال لـ (ورش وقنبل)، وقال السخاوي في الرد عليهم: ولا يلتفت إلى مَنْ غلظ طبعه، وبعد فهمه، وتحكّم جهله، وضعفت بصيرته، وقلّت معرفته، فأنكر ذلك، فظعن فيه لقول مَنْ تقدّم من الأئمة به، مع وضوح صحته وظهور دليله.

ولـ (ورش وقنبل) في ﴿الِنِسَاءِ إِنِ اتَّقَيْنَنَّ﴾ الأحزاب. الأوجه التالية:

- ١- التسهيل كالياء في الهمزة الثانية.
 - ٢- إبدالها حرف مد بمقدار ست حركات لأن النون ساكنة أصلاً.
 - ٣- إبدالها حرف مد بمقدار حركتين لأن النون تحركت بالكسر لالتقاء الساكنين.
- وليس في القرآن هزتان متفتحتان في الحركة واقعتان في كلمتين وبعد الثانية ساكن تحرك - للتخلص من التقاء الساكنين إلا في قوله: ﴿الِنِسَاءِ إِنِ اتَّقَيْنَنَّ﴾.

الأوجه الجائزة لـ (ورش) في ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ الحجر، القمر له خمسة أوجه وهي:

- ١- تسهيل الثانية مع القصر في الألف.
- ٢- تسهيل الثانية مع التوسط في الألف.
- ٣- تسهيل الثانية مع الطول في الألف، لأنها من باب مدّ البديل المغيّر بالتسهيل.
- ٤- إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع القصر.
- ٥- إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع الإشباع.

قال الضباع: فإن وقع بعد الثانية من المفتوحين ألف، وذلك في ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ ففيها بعد البديل وجهان: أحدهما: أن تحذف الألف للساكنين. الثاني: لا تحذف ويزاد في المدّ للفصل بينهما.

والأوجه الجائزة لـ (قنبل) في ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ موضع الحجر والقمر كالتالي:

- ١- يسهّل الثانية كالألف.
- ٢- وله إبدال الثانية ألفاً بمقدار ست حركات.

قال صاحب إتخاف البرية بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَالْأُخْرَى كَمَدُّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَخْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً
وَمُدٌّ إِذَا كَانَ السَّكُونُ بَعِيدَهُ وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكَ فَاقْصُرْ وَطَوَّلَا
وَجَاءَ ءَالَ أَبْدَلْنَ عِنْدَ وَرْشِهِمْ بِقَصْرٍ وَمَدٍّ فِيهِ قُلٌّ وَقُنْبُلَا

قال القاضي: وما ينبغي التنبية عليه: أن كل مَنْ يغيّر في الهمزة الأولى من المتفتحتين، سواء كان التغيير بالتسهيل أم بالحذف، ليس له في الثانية إلا التحقيق، وكل مَنْ يغيّر في

الثانية من المتفتحين، سواء التغيير بالتسهيل أم بالإبدال، ليس له في الأولى إلا التحقيق، فليس من القراء من يغير الهمزتين معاً. وإليك قاعدة مهمة في قول الشاطبي:

وإن حرفاً مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
قال أبو شامة: هذا الخلاف يجيء على مذهب (أبي عمرو وقالون والبيزي)، لأنهم يغيرون الأولى إسقاطاً أو تسهياً، فوجه القصر زوال الهمز أو تغيره عن لفظه المستقل، والمد إنما كان لأجله، ووجه المدّ النظر إلى الأصل وهو الهمز وترك الاعتداد بما عرض من زواله، وتبّه على ترجيح وجه المدّ بقوله (وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا) لقول صاحب التيسير: إنه أوجه، فإنه قال: ومتى سهّلت الهمزة الأولى من المتفتحين، أو أسقطت، فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تخفيفها اعتداداً بها،

ويجوز أن يقصر الألف لعدم الهمزة لفظاً، والأول أوجه. قال أبو شامة: ثم اعلم أن هذين الوجهين على قراءة الإسقاط إنما هما في مذهب من يقصر في المنفصل كـ (البيزي والسوسي) و(قالون والدوري) في أحد الروایتين عنهما، فإنهم يمدون المتصل نحو: ﴿جَاءَ السَّعَاءُ أَوْلِيَاءُ﴾، فلما تغيرت الهمزة في قراءتهم اتجه الخلاف المذكور، أما في قراءة من يمد المتصل والمنفصل جميعاً، فكل ذلك ممدود له بلا خلاف كالرواية الأخرى عن (قالون والدوري)، لأنه كيف ما فرض الأمر فهو إما متصل أو منفصل، فليس لهم إلا المدّ، وكذا على قول من زعم أن الهمزة الساقطة هي الثانية ليس إلا المدّ في قراءته، لأن الكلمة التي فيها المدّ المتصل بحالها، ويجري الوجهان لـ (همزة) في وقفه على نحو: ﴿لِلْمَلَأِكَةِ إِسْرَائِيلَ﴾.

ولزيادة البيان في قول الشاطبي:

وإن حرفاً مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
قال صاحب اللآلئ: هذا مع اعتقاد أن الساقطة هي الأولى، لأن المعاملة في عليّ القصر والمدّ، إنما هو مع ذلك، وأما من اعتقد أن الساقطة هي الثانية فإنه مدّ لهم قولاً واحداً لاتصال حرف المدّ بالهمز في الكلمة الواحدة، ولا خلاف في مدّ ذلك.

تنبيهات مهمة: إذا وقع الهمز المغير بالإسقاط كقراءة (البري) في الأنواع الثلاثة، و(قالون) و(البيزي) في المفتوحتين، فلك (القصر والتوسط) في حرف المدّ، ولكن القصر أرجح لذهاب أثر الهمز نسياناً أثناء قراءة الإسقاط، ويكون المدّ أرجح في حال تسهيل الهمزة الأولى لـ (قالون والبيزي) في نحو: ﴿مَنْ أَسْمَاءُ إِنْ أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾، لأن أثر

الهمز باق وموجود أثناء قراءة التسهيل. قال الضباع: واعلم أن أرجحية المدّ من القصر إذا كان أثر الهمز المغيّر باقياً، وذلك في حال التسهيل، أمّا في حال الإسقاط فالأفضل القصر لعدم وجود أثره.

س: كيف نطبق القاعدة السابقة؟

ج: ١- إذا قرأت لـ (قالون)، ولـ (دوري البصري) بقصر المنفصل فـي: ﴿حَقَّ إِذَا﴾، جاز لك في حرف المدّ في نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ القصر والتوسط، والقصر أرجح لذهاب أثر الهمز نهائياً.

٢- وإذا قرأت لهما - أي (قالون ودوري البصري) - بتوسط المنفصل في: ﴿حَقَّ إِذَا﴾، فلك التوسط فقط في ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ويمتنع القصر في حرف المدّ، لأنه إن قدر حذف الأولى من ﴿جَاءَ﴾ كان من قبيل المنفصل فيقصران معاً، ويمدان معاً، وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل، فلا وجه حينئذ لقصره مع مدّها، أو قصرها.

٣- وإذا قرأت لـ (البيزي أو للوسوسي) وليس لهما إلا قصر المنفصل كما هو معلوم ومقرّر لهما فلك القصر والتوسط في حرف المدّ نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمَّ﴾ الأعراف.

٤- وإذا قرأت بقصر المنفصل لـ (قالون أو لدوري البصري) في ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ﴾ فلك القصر والتوسط في حرف المدّ، والتوسط أرجح لـ (قالون)، لأنه يستهلّ الأولى، فأثر الهمز باق، والقصر أفضل لـ (دوري البصري) لأنه يقرأ بإسقاط الأولى.

قال صاحب إتحاف البرية بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
إذا أثر الهمز المغيّر قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً

٥- وإذا قرأت بتوسط المنفصل لـ (قالون) أو لـ (دوري البصري) في ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ﴾، فلك التوسط في حرف المدّ، ولا يجوز القصر، وهذا ما عليه كثير من العلماء، ومنهم العلامة / عبد الفتاح القاضي، حيث علل ذلك بقوله: لأنه يمتنع قصر الأقوى مع توسط الأضعف. ولكن العلامة (المتولي) أجاز (القصر) في حرف المدّ في قراءة (قالون) على توسط المنفصل، وتبعه العلامة (الضباع) حيث قال: وإذا قرئ لـ (قالون) بتسهيل الأولى، فالأوجه الأربعة المذكورة جائزة سواء مدّ الأول، أو قصر، وما ورد عن النشر من تضعيف قصر - (أولاء) - على مدّ - (ها) لا يقدح في جواز الأخذ به كما قد يتوهم، وإلا لامتنع

قصر المدّ اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغيّر سببه نحو: ﴿الْعَمَّ اللَّهُ﴾. قال صاحب إتخاف البرية:

وفي هَوَؤَلَاءِ إِنْ مَدَّ (ها) مع قصر ما تلاه له امنع مسقطاً لا مسهلاً وإذا قرئ لـ (الجزبي)، فالوجهان جائزان بناء على ما ذُكِرَ.

وقال صاحب اللآلئ: وفي هذا البيت انقضى حكم أنواع المتفتحين، وعلم ما لـ (نافع وابن كثير وأبي عمرو) من التغيير على اختلاف أنواعه، وعلم أن للباقيين وهم (الكوفيون وابن عامر) التحقيق في الأنواع الثلاثة، لأنه ضدّ التغيير.

أسئلة حول باب: (الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما)
س: بين مذاهب القراء في الهمزات الآتية؟

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------|
| ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾ | ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ﴾ |
| ﴿بَلِقَاءَ أَحْصَبٍ﴾ | ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ |
| ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ | ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ |
| ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ | ﴿وَمِنْ وَرَاءَ اسْتَحَقَّ﴾ |
| ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ﴾ | ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ﴾ |
| ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَتِكَ﴾ | ﴿بِالشَّوْءِ إِلَّا﴾ |
| ﴿عَلَى الْيَغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ﴾ | ﴿النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ﴾ |
| ﴿هَوَؤَلَاءِ إِنْ﴾ | ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ |

(الهمزتان من كلمتين حال اختلافهما)

وَسَهِيلُ الْآخَرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَاءَ
نَشَاءُ أَصَابْنَا وَالسَّمَاءُ أَوْ أَثْنَا
وَتَوْعَانِ مِنْهَا أَبْدَلًا مِنْهُمَا وَقُلْ
وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبَدَلُ وَأَوْهَا
وَالْأَبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا
تَفَعَّى إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةٌ أُلْزِمَ
فَتَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلًا
يَنَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْبَسُ مَعْدَلًا
وَكُلُّ بِهِمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا
هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالُ

(البيان والتفصيل والإيضاح)

قال أبو شامة: فرغ من الكلام في أحكام الهمزتين المتفتحتين، ثم شرع في بيان حكم المختلفتين إذا التقيا في كلمتين، فالأولى محققة بلا خلاف عند القراء، ثم إن الذين سهلوا في المتفتحتين - على اختلاف أنواع تسهيلهم وهم مدلول (سما) - هم أيضاً الذين سهلوا الثانية من المختلفتين متفتحين على لفظ تسهيلها على ما سيأتي بيانه، ثم شرع يعدد أنواع اختلافها وهي (خمسة) أنواع.

س: وما كيفية التغيير في الأنواع الخمسة المذكورة في القرآن لأهل (سما)؟
 ج: اتفق القراء على تحقيق الهمزة الأولى من المختلفتين، واختلافهم إنما هو في الثانية على الوجه الذي ستعلمه، فهذه الأنواع الخمسة في قمة السهولة واليسر، لأن أهل (سما) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) يحققون الهمزة الأولى في الأنواع الخمسة، ويغيرون الهمزة الثانية على ما سيأتي تفصيله، وقرأ الباقون وهم: (الكوفيون الثلاثة وابن عاصم) بتحقيق الهمزتين، لأنه ضد التغيير. وقال صاحب اللآلئ: وأراد بالتسهيل مجرد التغيير، ولم يرد التسهيل الذي هو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها، فإن في أنواع المختلفتين ما غير بذلك، وفيها ما غير بالبدل، وفيها ما غير بهما وبشيء آخر. وقال القاضي: والمراد من التسهيل هنا مطلق التغيير لـ (بين بين)، والإبدال ياء، أو واواً. قلت: أفادني طالب متقن ممن قرأ عليّ - وهو د/ وفائي عبدالرازق - بفائدة طيبة لمعرفة كيفية التغيير في الأنواع الخمسة التالية أثناء مراجعته للكتاب حيث قال ما نصه: نقدم لكم مفتاحاً لحفظها بسهولة، والمفتاح هو (الهمزة المفتوحة): فإن كانت الهمزة الأولى مفتوحة يكون الحكم في الهمزة الثانية التسهيل فقط ففي نحو: ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾ التسهيل كالياء. وفي ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾ التسهيل كالواو. وإن كانت الهمزة الثانية مفتوحة فيكون الحكم في الهمزة الثانية الإبدال فقط من جنس ما قبلها، وأوياً في نحو: ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾ وياءاً في نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾

أَوْ أَتَيْنَا ﴿﴾، وإن لم توجد مفتوحة كما في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ ففي الهزمة الثانية الوجهان وهما: الإبدال واوًا، والتسهيل كالياء. والخلاصة:

فتح الأولى سهّل
وغير ذلك سهّل
فتح الثانية أبدل
وكذلك أبدل

قال أبو شامة: والسمة العقلية تقتضي (سنة)، إلا أن النوع السادس لا يوجد في القرآن، فلهذا لم يذكر، والنوع السادس الساقط أن تكون الهزمة الأولى مكسورة والثانية مضمومة نحو: (في الماء أُمم). وقال صاحب اللآلئ: (مررت بأبناء أُمامة). وقال الجعبري: (رغبت في دعاء أويس).

واليك تفصيل ماسبق من الأنواع الخمسة:

١- فالنوع الأول: أن تكون الهزمة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة: ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾ الحجرات. يسهّل أهل (سما) الهزمة الثانية كـ (الياء)، أي بين الهزمة والياء، لأنها مكسورة

٢- النوع الثاني: أن تكون الهزمة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة في: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ المؤمنون.

يسهّل أهل (سما) الهزمة الثانية كـ (الواو)، أي بين الهزمة والواو. قال أبو شامة: وليس في القرآن

من هذا الضرب غيره. وقال ابن القاصح: قوله (أُمَّةٌ زَلِيلًا): أي أنزل ذلك. وقال صاحب اللآلئ: ونَبّه بقوله (سَمًا) على سمو التسهيل في الأخير.

٣- النوع الثالث: أن تكون الهزمة الأولى مضمومة والثانية مفتوحة: ﴿نَشَاءُ﴾ أَصَبْتَهُمْ ﴿﴾ الأعراف. يبدل أهل (سما) الهزمة الثانية (واوًا خالصة). وكذلك (النبىءُ أولى) ونحوهما في قراءة (نافع) فقط.

٤- النوع الرابع: أن تكون الهزمة الأولى مكسورة والثانية مفتوحة: ﴿السَّمَاءُ أَوْ أَتَيْنَا﴾ الأنفال. يبدل أهل (سما) الهزمة الثانية (ياءً خالصة). قال أبو شامة: وقوله (وَكُنُوعَانَ مِنْهَا): أي من الأنواع المتقدمة، والضمير في (أُبدلاً) عائد إلى الياء والواو في قوله: (كَأَلِيًا وَكَأَلُوًا سُهْلًا)، وفي (مِنْهُمَا) للهمزتين، أي أبدل الياء والواو من همزهما، فأبدلت في ﴿نَشَاءُ﴾ أَصَبْتَهُمْ ﴿﴾ واوًا، وفي ﴿السَّمَاءُ أَوْ أَتَيْنَا﴾ ياءً، ولا يضرّ كونه في البيت السابق قدّم

ذَكَرَ الْيَاءَ عَلَى الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: (كَأَيًّا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا)، ثُمَّ قَالَ: (وَتَوَعَّانِ مِنْهَا أُبْدِلَا مِنْهُمَا) فَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَيْهِمَا، وَالْوَاوِ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْيَاءِ مِنْ لَفْظٍ مَا مِثْلُ بِهِ مِنْ الْآيَاتِينَ، فَإِنَّا نَرَدُّ كُلَّ شَيْءٍ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ وَلَهُ نِظَائِرٌ. ٥- النوع الخامس: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة: ﴿يَسَاءُ إِلَى﴾ البقرة.

ولأهل (سما): ١- أن يسهلوا الثانية كـ (الياء)، أي بين الهمزة والياء، وهو الأقيس.
٢- إبدال الهمزة الثانية واوًا خالصة، وهو مذهب القراء وهو أثر كما قال الداني.
وقال ابن القاصح: ولم يذكر هذا الوجه في التيسير، وهو مذهب القليل من القراء. يريد: إبدال الهمزة الثانية واوًا خالصة، والوجهان صحيحان مقروء بهما لأهل (سما).
وقال صاحب التيسير: المكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين:
١- تبدل واوًا مكسورة على حركة ما قبلها. ٢- تجعل بين الهمزة والياء على حركتها. والأول مذهب القراء وهو أثر، والثاني مذهب النحويين وهو أقيس.
وقال أبو شامة: وقول الناظم: (أَقْيَسُ مَعْدَلًا): فقياسها أن تجعل بين الهمزة والياء لأنها مكسورة بعد متحرك، أي جعلها كـ (الياء) أقيس من غيره لغة، و(مَعْدَلًا) تمييز، أي أقيس عدول عن هذه الهمزة هذا العدول. وقال صاحب اللآلي: (مَعْدَلًا): أي: أقيس عدولاً، يعني: أن عدوله

إلى التسهيل بين الهمزة والياء أقيس من عدوله إلى البدل، ومن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والواو. ثم ذكر مذاهب القراء في نحو: ﴿يَسَاءُ إِلَى﴾:

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَأَوْهَا

قال السخاوي: لأن منهم من يجعلها بين الهمزة والواو. قال أبو شامة: (وَأَوْهَا) ثاني مفعولي (تُبْدَلُ)، فلهذا نصبه، والهاء عائدة على الهمزة، لأنها تبدل منها في مواضع، أو على الحروف للعلم بها، أي تبدل الهمزة واوًا مكسورة، ولم يذكر مكى في التبصرة، ولا ابن الفحام في التجريد، ولا صاحب الروضة غير الوجه الأقيس، وذكر ابن شريح ثلاثة أوجه: فذكر الوجه الأقيس، ثم قال: وبعضهم يجعلها بين الهمزة والواو، ومنهم من يجعلها واوًا، والأول أحسن.

وقال الضباع: وذهب الأخفش إلى تسهيلها كالواو، وتعقبه في النشر لعدم صحته نقلًا وعدم إمكانه لفظًا. قال في النشر: وغرّب ابن شريح في كافيته، حيث حكى تسهيلها كـ (الواو)، ولم يصب من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلًا وعدم إمكانه لفظًا، فإنه لا يتمكّن

منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح.
وقول الناظم:

وَكُلُّ بِهَمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا

أي أن التسهيل والإبدال فيما ذُكِرَ لا يكون إلا في حال الوصل، ولكن إذا وقفت على الهمزة الأولى وبدأت بالثانية فليس لك إلا التحقيق فقط في الهمزة الثانية للجميع. وقال السخاوي: لأنه بالفصل يزول موجب التسهيل وهو استئصال اجتماعهما. وقال الضباع: لأن التسهيل والإبدال إنما كان لثقل اجتماع الهمزتين وقد زال بانفصال كل واحدة عن الأخرى.

تنبيه: والحكم فيما وقف عليه من الهمزات الأوائل التحقيق - أيضاً - لكل القراء عدا (همزة وهشام) فلهما مذهبهما في الوقف على الهمز المتطرف كما سيأتي بيانه. قال أبو شامة: وقوله:

وَكُلُّ بِهَمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا

أي وكل من سهل الثانية من المتفتحين والمختلفتين إنما ذلك في حال وصلها بالكلمة قبلها، لأن الهمزتين حينئذ متصلتان وتلتقيان، فأما إذا وقف على الكلمة الأولى فقد انفصلت الهمزتان، فإذا ابتداءً بالكلمة الثانية حقق همزتها، ولو أراد القارئ تسهيلها لَمَا أمكنه لقرب المسهلة من الساكن، والساكن لا يمكن الابتداء به، وقوله (يَبْدَأُ مُفْصَلًا): أبدل فيه الهمزة ألفاً ضرورة، أو يقدر أنه وقف عليه فسكنت الهمزة فجاز قلبها حينئذ ألفاً، و(مُفْصَلًا) أي مبيناً لفظ الهمزة محققاً له، فإن قلت كما بين الابتداء للكل كان ينبغي أن يبين الوقف على الأولى للكل، لأن التسهيل قد وقع في الأولى وفي الثانية في حال الاتصال، فبقي بيان حالهما في الانفصال، فلم تعرض لبيان حال الثانية دون الأولى؟ قلت من حقق الهمزة الأولى وقف عليها ساكنة إلا من عرف من مذهبه أنه يدها كما سيأتي في باب (وقف همزة وهشام)، ومن سهلها وقف أيضاً بسكونها، إذ لا تسهيل مع السكون، وللكل أن يقفوا بالروم والإشمام بشرطهما على ما سيأتي في بابه، فلما كان للوقف باب يتبين فيه هذا وغيره أعرض عنه، وأما الابتداء فلا باب له فيبين هنا ما دعت الحاجة إلى بيانه، ولما كان يستعمل كثيراً لفظي الإبدال والتسهيل احتاج إلى بيان المراد منهما في اصطلاح القراء فقال:

وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا

قال السخاوي: الإبدال: هو أن تبدل الهمزة حرف محض خالصاً. وقال أبو شامة: أي يبدل الهمز حرف مدّ محضاً فلا يبقى فيه شائبة من لفظ الهمز. وقال الجعبري: (وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ)، ولم يقل (مدّ)، لأن البديل تارة يكون حرف مدّ نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وتارة ليس حرف مدّ نحو: ﴿السُّقَاهَا أَلَا﴾. والتسهيل جعل الهمز بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة:

١- فالهمزة المفتوحة تسهّل بين الهمزة والألف.

٢- والهمزة المكسورة تسهّل بين الهمزة والياء.

٣- والهمزة المضمومة تسهّل بين الهمزة والواو.

قال أبو شامة: (مَا) في قوله (يَبِينُ مَا) بمعنى الذي، أي بين الذي هو الهمز وبين الحرف الذي منه، أي من جنس لفظه أشكل الهمز، أي ضبط بما يدل على حركته.

وقال الجوهري: يقال: شكلت الكتاب قيّدته بالإعراب، ويقال: أشكلت الكتاب كأنك أزلت عنه الإشكال والالتباس. قال أبو شامة: فمن أبدل في موضع التسهيل، أو سهّل في موضع الإبدال فهو غلط، وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهّلة من مخرج الهاء، وسمعتُ أنا منهم مَنْ ينطق بذلك وليس بشيء.

أسئلة حول باب: الهمزتين من كلمتين حال اختلافهما
س: بيّن مذاهب القراء في الهمزات الآتية؟

- | | |
|--------------------------------------|--|
| ﴿شَهَادَةٌ إِذٌ﴾ | ﴿وَالْبَغِضَاءَ إِلَى﴾ |
| ﴿أَشْيَاءَ إِنْ﴾ | ﴿أَوْلِيَاءَ إِنْ أَسْتَجَبُوا﴾ |
| ﴿إِنْ شَاءَ إِنْ اللَّهُ﴾ | ﴿شُرَكَاءَ إِنْ﴾ |
| ﴿وَجَاءَ إِخْوَهُ يُوسُفَ﴾ | ﴿أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾ |
| ﴿الدُّعَاءَ إِذَا﴾ | ﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ |
| ﴿الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ | ﴿تَفِيحًا إِلَى﴾ |
| ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ | ﴿السُّفَهَاءَ الْآ﴾ |
| ﴿مَنْ نَشَاءُ أَنْتَ وَبَيْنَا﴾ | ﴿سَوْءَ أَعْمَلِيهِمْ﴾ |
| ﴿وَنَسَمَاءَ أَقْلِي﴾ | ﴿الْمَلَأُ أَقْتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾ |
| ﴿الْمَلَأُوا أَقْتُونِي فِي أَمْرِي﴾ | ﴿الْمَلَأُوا أَيْكُمُ﴾ |
| ﴿جَزَاءَ أَعْدَاءٍ﴾ | ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾ |
| ﴿وَالْبَغِضَاءَ أَبَدًا﴾ | ﴿خُطْبَةَ النِّسَاءِ أَوْ﴾ |
| ﴿الشُّهَدَاءَ أَنْ تَضِلَّ﴾ | ﴿هَتُّوْلَاءَ أَهْدَى﴾ |
| ﴿بِالْفَحْشَاءِ أَنْقُولُونَ﴾ | ﴿رَبَّنَا هَتُّوْلَاءَ أَصَلُّونَا﴾ |
| ﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾ | ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَتَيْنَا﴾ |
| ﴿وِعَاءَ آخِيهِ﴾ | ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُّوْلَاءَ ءَالِهَةً﴾ |
| ﴿هَتُّوْلَاءَ أَمْ هُمْ صَلُّوا﴾ | ﴿السُّوءَ أَفَلَمْ﴾ |
| ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَائَةً﴾ | ﴿وَلَا أَبْنَاءَ أَخْرَبِيهِنَّ﴾ |
| ﴿يَسْأَلُهُ إِلَى﴾ | ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ |
| ﴿يَسْأَلُهُ إِنْ فِي ذَلِكَ﴾ | ﴿السُّوءِ إِنْ﴾ |
| ﴿نَسْتَسْأَلُ إِيَّاكَ﴾ | ﴿نَشَاءُ إِنْ رَبِّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ |

﴿لَمَّا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾
 ﴿شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
 ﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾
 ﴿السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾
 ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنشَاء﴾

﴿نَشَاءُ لِمَنْ أَجَلٍ﴾
 ﴿الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ﴾
 ﴿الْعُلَمَاءُ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ﴾
 ﴿يَقْدِرُ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾
 ﴿يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الهمز المفرد)

إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً فَوَرَشْنٌ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا
سِوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ.....

..... وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الصَّمِّ نَحْوُ مُوَجَّلًا

وَيُبَدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلِّ مُسَكَّنٍ مِنَ الهمزِ مَدًّا.....

..... غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلًا

تَسُوُّ وَ نَشَأُ سِتٌّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعِ يَهْيِيُّ وَنَسَأَهَا يَبْنَأُ تَكْمَلًا

..... وَهَيَّجَ وَ أَنْبَتَهُمْ وَتَجَّ بِـأَرْبَعِ وَأَرْجِي مَعًا وَاقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصَلَا

..... وَتَوَيَّ وَتَوَيَّ أَخْفُ بِهَمْزِهِ

..... وَرِيًّا بِبَرْكِ الهمزِ يُشْبَهُ الْأَمَلَا

..... وَمُؤَصَّدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبَهُ.....

..... كُلُّهُ تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مَعْلَمًا

..... وَبَارِنِكُمْ بِالهمزِ حَالٌ سُكُونِهِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِيَاءٍ تَبْدَلًا

وَوَالِاهُ فِي بَشْرِ وَفِي يَتْسٍ وَرَشْتِهِمْ

وَفِي الذَّنْبِ وَرَشٍّ وَالْكَسَائِي فَابْتَدَلًا

وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالْثُكْرِ شُعْبَةً

وَيَأْتِيكُمْ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى

وَوَرَشٌ لَيْتَلًا وَالنَّسِيُّ بِيَاءَهُ

وَأَذْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيِّ فَتَقْلًا

وَابْتَدَالَ أُخْرَى الْهَمْزَيْنِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنْتَ عَزَمَ كَأَدَمَ أَوْهَلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الهمز المفرد)

قال أبو شامة: يعني بالمفرد الذي لم يجتمع مع همز آخر، وما مضى في البابين السابقين فهو حكم الهمز المجتمع مع همز آخر في كلمة وكلمتين، ثم شرع في بيان (الهمز المفرد)، فذكر حكمه في ثلاثة أبواب متوالية، هذا أولها، وتخفيف الهمز يقع على أربعة أضرب: (نقل) و(إبدال) و(بين بين)، و(إسقاط)، فالذي مضى في البابين تخفيفه في عموم الأحوال (بين بين)، وجاء منه شيء قليل بالإبدال والإسقاط، والذي في هذا الباب كله إبدال، والذي في الباب بعده كله نقل، وباب وقف (همزة) فيه جميع الأنواع، وإنما قدم الأبواب التي كثر مسهلوها وأخر ما ينفرد به واحد أو اثنان. قال القاضي: ولما ذكر في البابين السابقين حكم الهمز المقترن بمثله في كلمة وفي كلمتين، ذكر هنا حكم الهمز الذي لم يجتمع مع همز آخر مثله، والهمز المفرد قسمان: ساكن، ومتحرك. والساكن: يكون فاءً للكلمة نحو: ﴿يَأْتِي﴾ ﴿يَوْمُنُوب﴾ ﴿قَالَ أَتُونِي﴾

﴿الْهَدَىٰ أَتَيْنَا﴾ ﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتْنُونِي﴾ ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾ ﴿قَالُوا أَتَيْنَا﴾
 ويكون عيناً للكلمة نحو: ﴿الرَّاسُ﴾ ﴿الْبَاسُ﴾
 ﴿يَسَسُ﴾ ﴿وَيَسِرُّ﴾ ﴿الذَّئِبُ﴾ ﴿وَرَعِيَا﴾ ﴿الرَّعِيَا﴾ ﴿رُعِيَاكَ﴾، ويكون لاماً
 للكلمة نحو: ﴿أَقْرَأُ﴾ ﴿يَشَأُ﴾ ﴿نَبَأْتُكُمَا﴾ ﴿وَهَيْئِي﴾ ﴿وَبَهَيْئِي﴾ ﴿تَسُوْكُمُ﴾
 ﴿سُوْهُمُ﴾.

حكم الهمز الساكن عند (ورش)

إِذَا سَكَتَ فَاءٌ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ فَوَرَشُ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا
 قال أبو شامة: إذا سكتت همزة في حال كونها فاءً من الفعل، ومعنى كونها فاءً من
 الفعل أن الكلمة التي تكون فيها الهمزة لو قدرتها فعلاً لوقعت الهمزة موضع فائه أي أول
 حروفه الأصول. مثلاً: كلمة ﴿مَائِيًا﴾ لو قدرتها فعلاً لكان ﴿أَيَّ﴾، ووزن ﴿أَيَّ﴾
 فعل، فالهمزة موضع الفاء. ووضع العلماء ضابطاً لمعرفة الهمزة إذا وقعت فاءً للكلمة حيث
 قالوا كل همزة ساكنة بعد أحرف (فيتمنوا)، أي كل همزة ساكنة:

١ - بعد (الفاء) نحو: ﴿فَاتُوا﴾، ﴿فَادُونُوا﴾، ﴿فَأَيْنَا﴾.

٢ - أو بعد (ياء المضارعة) نحو: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ ﴿يَأْلَمُونَ﴾ ﴿يَأْنِيكَ مِنْ﴾

٣ - أو (تاء المضارعة) نحو: ﴿تَأْلَمُونَ﴾ ﴿تَأْتُونَ الْفَجْحَةَ﴾.

قال أبو شامة: ولا فرق بين أن تكون هذه الحروف أول الكلمة أو في وسطها نحو:

﴿وَيَسْتَعِذُّنَّ﴾ ﴿أَسْتَعِذُّنَّ﴾ ﴿لَا يَسْتَعِذُّنَّكَ﴾.

٤ - بعد (الميم) أي: بعد ميم اسم الفاعل، أو المفعول نحو: ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾

﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ ﴿مَأْمُونٍ﴾ ﴿مَأْكُولٍ﴾.

٥ - أو (نون المضارعة) نحو: ﴿نَأْكُلُ مِنْهَا﴾ ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِخَبْرٍ﴾.

٦ - أو بعد (الواو) نحو: ﴿وَأَتُوْفِ بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿وَأَمْرٍ﴾.

٧ - وكل همزة ساكنة وقعت بعد (همزة الوصل) نحو: ﴿لِقَاءَنَا أَتَيْتِ بِشْرَةَ إِنْ﴾ ﴿تُمْ﴾

﴿أَتْنُونَا صَفًا﴾ ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾ ﴿يَقُولُ أَتَدْنُ لِي﴾ ﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتْنُونِي﴾

يَنْصَلِحُ أَتَيْنَا﴾. وقال صاحب اللآلي: فاء الفعل عبارة عما يقابل ألفاً، وذلك نحو

﴿أَبَاسَاءُ﴾ ﴿الرَّاسُ﴾ ﴿أَقْرَأُ﴾ ﴿نَبِيٌّ﴾ ﴿وَبِهَيِّئْ﴾ ما عدا الكلمات التي سيأتي ذكرها. قال أبو شامة: وأبدل (ورش) ثلاثة مواضع من همزات عين الفعل وهي: ﴿وَبِهَيِّئْ﴾ ﴿وَبِهَيِّئْ﴾ ﴿وَبِهَيِّئْ﴾ حيث جاءت وكيف تصرّفت، و﴿الذَّئِبُ﴾ في مواضعه الثلاثة في سورة يوسف، وسيأتي.

حكم الهمز المفتوح بعد ضم إذا وقع فاء للكلمة ل (ورش) نحو: ﴿مُوجَلًا﴾

قال أبو شامة: ثم استأنف كلاماً آخر بقوله:

..... وَالْوَاوُ عَنَّهُ إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُوجَلًا

أي مبدلة نائبة عن همز فاء الفعل إن تفتّح الهمز بعد ضم، وذلك قياس تخفيف كل همز مفتوح بعد

ضم أن يبدل واواً. والضمير في قوله (عنه) يعود على (ورش)، لأن حديث الشاطبي لا يزال عن (ورش) من أول الباب. وشروط إبدال الهمز المتحرك عند (ورش) واواً خالصة كالآتي:

١- أن تكون الهمزة مفتوحة. ٢- أن تكون واقعة بعد ضم. ٣- أن تكون فاء للكلمة.

نحو: - ﴿مُوجَلًا﴾ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ﴿رَبِّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾ ﴿لَا يُؤَخِّرُ﴾ ﴿مُؤَذِّنُ﴾ ﴿يُؤَدِّعُ﴾. فإذا لم تجتمع فيه الشروط الثلاثة حققه ولم يبدله. ألا ترى أن

﴿وَلَا يُؤَدِّعُ﴾ ﴿تُؤَزِّهِمُ﴾ وإن كانت الهمزة فيهما فاء الفعل فإنها مضمومة وما قبلها

مفتوحة، وأن ﴿تَأَذَّنَ﴾ ﴿تَأَخَّرَ﴾ وإن كانت الهمزة فيهما فاء الفعل وهي المفتوحة فإن

ما قبلها غير مضموم، وأن ﴿فَوَادُّ أَمْرٍ مُوسَى﴾ ﴿فَوَادَكَ﴾ ﴿سُؤَالَ﴾ وإن كانت

الهمزة مفتوحة وما قبلها مضموم فليست بفاء الفعل، فالهمزة في: ﴿فَوَادَكَ﴾ ﴿سُؤَالَ﴾

عيناً للفعل فلا تبدل ل (ورش)، ولا لأحد سوى (همزة) وقفاً، فيبدلها واواً خالصة، وسيأتي بيان ذلك.

قال أبو شامة: وإثر ظرف، يقال إثر وأثر، و﴿مُوجَلًا﴾ في موضع جر، وإنما نصبه حكاية

للفظه في القرآن العزيز وهو قوله: ﴿كَلْبًا مُوجَلًا﴾ آل عمران. وقيل الهاء في (عنه) تعود

على (ورش)، والواو مروية عن (ورش) إن يفتح الهمز، والأوّل أوّل لأن فيه عود الضمير في (عنه إن تفتح) إلى شيء واحد. وإليك (حكم الهمز الساكن عند (السوسي) وَيُبدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسْكَنٍ مِنَ الهمْزِ مَدًّا.....

قال السخاوي: ونسب الناظم - رحمه الله - ذلك إلى (السوسي)، لأنه وقع من طريقه، لا من

طريق (الدوري)، وعنه - أي (السوسي) - اشتهر اشتهاراً عظيماً دون غيره، وقوله (كُلُّ مُسْكَنٍ مِنَ الهمْزِ) بغير شرط، سواء كان (فاءً أو عيناً أو لاماً)، يبدلها حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها إلا ما سيأتي استثناءه. والخلاصة: يبدل (السوسي) الهمز الساكن إذا وقع (فاءً للكلمة) كـ (ورش) وهي كل همزة ساكنة بعد أحرف (فيتمنوا) كما سبق. وكذلك يبدل (السوسي) كل كلمة مشتقة من لفظ (الإيواء) - إلا في كلمتين هما: ﴿وَتَوَيَّأَ﴾ بالأحزاب.

﴿تَوَيَّأَ﴾ بالمعارج - وسيأتي ذكرها في المستثنيات. فيبدل (السوسي): ﴿الْمَأْوَى﴾ ﴿وَمَاؤُنْهُ﴾ ﴿وَمَاؤُنْهُمْ﴾ ﴿وَمَاؤُنْكُمْ﴾ ﴿فَأَوْأَى إِلَى﴾، وكذلك يبدل (السوسي) الهمز الساكن إذا وقع (عيناً للكلمة) نحو: ﴿الْبَاسِ﴾ ﴿الْبَاسَاءُ﴾ ﴿الرَّأْسِ﴾ ﴿وَيَتَرِ﴾ ﴿فَلَيْتَسَ﴾ ﴿بَيْتَسَ﴾ ﴿بَيْسَمَا﴾ ﴿وَلَيْتَسَ﴾ ﴿الذَّبُّ﴾، وكذلك يبدل (السوسي) الهمز الساكن إذا وقع (لاماً للكلمة) نحو: ﴿فَأَذْرَعُ نَمَّ فِيهَا﴾ ﴿جِئْتِ﴾ ﴿جِئْنَا﴾ ﴿جِئْتَهُمْ﴾ ﴿جِئْتُهُ﴾ ﴿لِمَنْ شِئْتِ﴾ ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ ﴿شِئْتُمْ﴾ ﴿شِئْنَا﴾ وما تصرف من ذلك. والحكم السابق ليس مطرداً لـ (السوسي) في جميع القرآن، ولكن هناك مستثنيات، وهي على خمسة أقسام كالتالي:

١- ما سكونه علامة للجزم. ٢- وما سكونه علامة للبناء في مثال الأمر.

٣- وما همزه أخف من إبداله. ٤- وما ترك همزه يلبسه بغيره.

٥- وما يخرج الإبدال من لغة إلى أخرى. قال الشاطبي عن مستثنيات (السوسي):

..... غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلًا

قال أبو شامة: (وغير مجزوم) استثناء من (كُلُّ مُسَكِّنٍ مِنَ الْهَمْزِ)، أي أهل فلم يبدل، ثم ذكر المجزوم. فالنوع الأول: ما كان سكونه علامة للجزم: وورد في (سته) ألفاظ كلها أفعال مضارعة مجزومة بحق (السوسي) فيها الهمزة وهي:

تَسُوُّ وَنَشَأُ سِتٌّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعَ يَهْيَيْسِيٌّ وَنَسَأَهَا يُبْنَأُ تَكْمَأُ لَأُ

﴿تَسُوُّهُمْ﴾ بآل عمران والتوبة، و ﴿تَسُوُّكُمْ﴾ في المائة. ﴿نَشَأُ﴾ في ثلاثة مواضع، بالشعراء، وسبأ، ويس. ﴿يَشَأُ﴾ في عشرة مواضع بالنساء، والأنعام، وإبراهيم، والإسراء، وفاطر، الشورى. وقال شعله: وإنما عدت ﴿مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلِّلْهُ﴾ ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخَيِّرْ عَلَيَّ قَلْبِكَ﴾ في الهمز الساكن وإن تحرك الهمز فيهما، لعروض التحرك لالتقاء الساكنين فلا اعتداد به.

وقال ابن القاصح: والجزم فيهما يظهر في الوقف. قال أبو شامة: (وَعَشْرُ يَشَأُ): أي وعشرُ هذا اللفظ، ولو نون لاستقام النظم، ولكن كان يوهم عوده إلى ما قبله، فيكون - تَسُوُّ و ﴿نَشَأُ﴾ بالنون ست وعشر أي - وتسوُّ ست - و ﴿نَشَأُ﴾ عشر - فهذا الخوف من الإيهام عدل إلى الإضافة. وباقي المستثنى كالتالي: ﴿وَيَهْيَيْسِيٌّ﴾ بالكهف. ﴿نُنْسِيهَا﴾ بالبقرة. حيث يقرأها بالهمز الساكن (ننساها)، وسيأتي في فرش حروف سورة البقرة، ﴿يُبْنَأُ﴾ النجم.

قال أبو شامة: ولم يستوعب صاحب التيسير ذكر مواضعها كما حصرها الناظم، فالهمزة في جميع ذلك ساكنة للجزم، ولهذا قال (تَكْمَأُ)، أي تكمل المجزوم، أي تكمل الضرب المجزوم، لأن ما بعده غير مجزوم، بل مبني على السكون. قال أبو شامة: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ يبدل همزه (السوسي) وليس من المستثنى، لأن سكون الهمز فيه لأجل ضمير الفاعل لا الجزم.

قال السمين: ولا يتوهم هذا إلا من لا معرفة له بالعربية. والنوع الثاني هو ما كان سكونه للبناء.

وَهَيَّيْ وَأَنْبَيْتُهُمْ وَنَيْيْ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِيْ مَعَاً وَأَقْرَأْ ثَلَاثاً فَحَصَلاً

قال أبو شامة: وجميع ما في هذا البيت سكونه علامة للبناء فحافظ عليه. وورد في (إحدى

عشرة) كلمة، كلها فعل أمر مبني على السكون، حقق همزتها (السوسى) وهي: ﴿وَهَيْئَ﴾ بالكهف. ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ بالبقرة ﴿نَبِّئْنَا﴾ يوسف. ﴿نَبِّئْ﴾ الحجر. ﴿وَنَبِّئْتَهُمْ﴾ بالحجر والقمير. (أَرْجَيْتَهُ) بالأعراف والشعراء. ﴿أَقْرَأْ﴾ الإسراء، والعلق في موضعين. قال أبو شامة: قوله (وَأَرْجَيْتُ مَعًا) أي في موضعين، وحقيقة الكلام في السورتين (مَعًا)، وكذا معنى هذا اللفظ، وفائدته حيث جاء خصصه الناظم بذلك، وهو في اللغة يستعمل للثنين فما فوقها، واصطلاح الناظم على أن (مَعًا) للثنين، و(جميعاً) لِمَا فوقها. وأما قوله ﴿نَبِّئْنَاكُمْ﴾ يوسف. فمبدل، فجملة المبني المستثنى (إحدى عشرة) كلمة. وقوله (فَحَصَّلًا) الألف فيه بدل من نون التوكيد، أراد فحصلن. وقال ابن القاصح: وليست الفاء من (فَحَصَّلًا) رمزاً، أي فحصل العلم. والنوع الثالث: هو ما كان النطق فيه بالهمزة محققة أخف من النطق بالهمزة مبدلة. قال أبو شامة: ثم ذكر مواضع أخر مستثناة وعللها فقال:

وَتَوَيَّوْا وَتَوَيَّوْا أَخْفُ بِهَمْزِهِ

أي ذلك بـهمزة أخف منه بلا همز، وورد في كلمتين: ﴿وَتَوَيَّوْا﴾ بالأحزاب. ﴿تَوَيَّوْا﴾ بالمعارج. ولم يطرّد ذلك في جملة ما هو مشتق من لفظ (الإيواء) كما فعل (ورش). وهناك من القراء من أبدل هاتين الكلمتين وهو (أبو جعفر) في الحاليين، و(همزة) عند الوقف في أحد وجهيه، فالحجة الرواية، وأما العلل والتوجيه فهو تابع للرواية.

والنوع الرابع: كلمة ﴿وَرَّيَا﴾ بسورة مريم. ذكرها الشاطبي بقوله:

وَرَّيَا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْاِمْتِلَاءَ

قال أبو شامة: واستثنى أيضاً ﴿وَرَّيَا﴾ بسورة مريم. لأنه لو أبدل الهمزة ياء لوجب إدغامها في الياء التي بعدها كما قرأ (قالون وابن ذكوان)، فكان يشبه لفظ الري وهو الامتلاء بالماء، ويقال أيضاً: رويت ألوانهم وجلودهم رياءً، أي امتلأت وحسنت، ﴿وَرَّيَا﴾ بالهمز من الرواء وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة، وبترك الهمز يحتمل المعنيين، فترك الإبدال لذلك.

وقال شعله: والمراد حسن صورة الإنسان وهيئته ولباسه لا الامتلاء. وقال القاضي: فقراءة هذا اللفظ بالهمز تدل على معناه نصاً، وقراءته بالإبدال تدل عليه احتمالاً، فقري بالهمز

ليكون نصاً في الدلالة على المراد منه. قلت: قرأ (قالون وابن ذكوان وأبو جعفر) بإبدال الهمزة ياءً ثم إدغامها في الياء قبلها في الحالين، وكذلك (حمزة) في أحد وجهيه وفقاً فقط، فالقراءة بالإبدال لا تشبه (الري) أبداً كما قالوا، لأن سياق الآيات لا يوهم ولا يوحي بهذا المعنى، ولأن العرب يفهمون كلمات اللغة ومدلولها ومعطياتها، وأن (السوسي) لم يحققها من أجل أنها تشبه معنى الري، ولكن الرواية والأثر والسند والتلقي والمشافهة هو المعتمد الأول والأخير في نقل القراءات، وحققها (السوسي) تبعاً لشيخه مع اتباع الأثر والرواية كما قال الضباع.

والنوع الخامس المستثنى من الإبدال عند (السوسي) ذكره الشاطبي بقوله:
 وَمَوْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ.....

وهو ما كان الإبدال يجعله ملتبساً بلغة أخرى، وهو في لفظ ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ في سورتي البلد والهمزة، لأن أصل الكلمة (أوصدت) مهموزة الفاء، أي أطبقت، فله أصله في الهمز، فأبدلت الثانية ألفاً فصارت (آصدت)، وهذا مذهب (أبي عمرو). قال السخاوي: فاجتنب ترك الهمز لئلا يتوهم أنه قرأ بلغة (أوصدت) وليس هو عنده كذلك. أي ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ بترك الهمز يشبه لغة (أوصدت). وقال الضباع: فحقق (السوسي) لينص على مذهب شيخه مع الأثر.

قال القاضي: فاختير الهمز ليكون نصاً في الدلالة على لغة (آصدت) التي هي لغة (أبي عمرو البصري).

.....كُلُّهُ تَخْيِيرَةٌ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَالَاً

قال ابن القاصح: المراد أكثر أهل الأداء، ومعنى اختيار أهل الأداء يعني اختيار ابن مجاهد أنه قد روى عن (أبي عمرو) تحقيق الهمز الساكن مطلقاً، وروى عنه تخفيفه مقيداً، فاختر ابن مجاهد وحذاق الناقلين رواية التقييد على الإطلاق، لا أنهم قرءوه برأيهم كما توهم. والخلاصة: أي هذا كله تخييره أهل الأداء والمشايخ كـ (ابن مجاهد وغيره) عن (أبي عمرو) من أجل العلل المذكورة، وقلنا مراراً وتكراراً أن (المرجع في ذلك كله تواتر النقل والتوجيه تبع له).

وقال أبو شامة: فهذه (خمسة وثلاثون) كلمة لم يقع فيها إبدال، وإن كان (حمزة) في الوقف يبدل الجميع على أصله كما سيأتي ولا ينظر إلى هذه العلل، وهي على خمسة أقسام كما تقدم.

وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ
 قال أبو شامة: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ عطف على المستثنى، أي وغير ﴿بَارِئِكُمْ﴾ المقروء —
 (السوسي) بهمزة ساكنة - على ما سيأتي في البقرة- أي المقروء بالهمز في حال سكونه،
 ويجوز قراءة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في البيت بكسر الهمزة وإسكان الميم، وبسكون الهمزة وصله الميم،
 ولكل وجه.

وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ يَاءٍ تَبْدَلًا
 قال أبو الحسن طاهر بن غلبون في كتاب (التذكرة): وكذا أيضاً هو- يعني السوسي- يترك
 الهمزة من قوله: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة، فيبدلها ياءً ساكنة.
 س: وهل عوّل العلماء على رواية (ابن غلبون) وأخذوا بها؟

ج: لم يعوّلوا عليها، قال الضباع: وانفرد أبو الحسن ابن غلبون وتبعه في التيسير بإبدالها
 ياءً، وحكاها الناظم هنا، قال في النشر: وذلك غير مرضي، لأن إسكان الهمزة عارض فلا
 يعتد به. قال الجمزوري بعد ذكره لبيت الشاطبي:

وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ يَاءٍ تَبْدَلًا
 ولكنه في النشر لم يك مبدلاً له إذ سكون الهمز لن يتأصلاً
 وقال صاحب إتحاف البرية:

وَبَارِئِكُمْ فَاهْمَزْ فَقَطْ عِنْدَ صَالِحٍ
 قال صاحب اللآلئ: ولأجل الخلاف المذكور أخرها الناظم عمّا اتفق عليه، وإذا اعتبرت
 الهمزة

في المواضع المذكورة وجدت (فاءً) أو (عيناً) أو (لاماً)، فالفاء في: ﴿وَتَقْوَى﴾ بالأحزاب.
 و﴿تَقْوِيهِ﴾ بالمعارج. ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ البلد والهمزة. والعين في ﴿وَرِعْيَا﴾ بسورة
 مريم. واللام في الجزوم والمبني وكلمتي: ﴿بَارِئِكُمْ﴾.

قال الجعبري: ولما عمم مذهب (السوسي) ذكر من وافقه في شيء منه.

وَوَالَاةٌ فِي بِنْرِ وَفِي بِنْسٍ وَرَشْهُمْ
 قال أبو شامة: أي وتابع (ورش) (السوسي) في إبدال همزة: ﴿وَيْثِرٍ﴾ الحج و﴿بِنْسٍ﴾

ياء، وهو عين الفعل، سواء اتصلت به في آخره (ما) أو في أوله (واو) أو (فاء) أو (لام) أو تجرّد عنها. والأمثلة كالتالي: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ المائدة ﴿وَيْسَ الْعَصِيدُ﴾ البقرة. وأما الذي في الأعراف ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ ف (نافع) بكماله بالياء من غير همز وهو غير هذا.

..... وفي الذئب ورش والكسائي فأبدلاً

قال أبو شامة: وتابعه في - ﴿الذئب﴾ (ورش والكسائي) معاً، فأبدلاً همزة أيضاً ياء وكل ذلك لغة. و﴿الذئب﴾ في مواضعه الثلاثة في سورة يوسف في قوله تعالى:

١- ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّيْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ (١٣)

٢- ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّيْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَيْرُونَ﴾ (١١)

٣- ﴿قَالُوا يَا بَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذَّيْبُ﴾

قال صاحب اللآلي: وزن ﴿ويتر﴾ (فعل)، ﴿ويس﴾ على وزن (فعل)، وليس من أصل (ورش) إبدال همزة إذا كانت (عيناً)، فلذلك أخبر أنه تابع لـ (السوسي) في الإبدال، وهمز ﴿الذئب﴾ عين، وليس من أصل (ورش) إبدال العين، وأما (الكسائي) فليس من أصله إبدال (فاء) ولا (عين) ولا (لام)، فلذلك أخبر أنهما تابعا (السوسي). واعلم أن (همزة) يقرأ مثلهم، ولكن في الوقف فقط، وأما وصلاً فحقق همزة، وسيأتي. وفي لؤلؤ في العرف والتكر شعبة

قال أبو شامة: أي وتابعه (شعبة عن عاصم) في إبدال همزة ﴿لؤلؤاً﴾ الأولى واواً - خالصة في الحالين - سواء كانت الكلمة معرفة باللام نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ أو منكّرة نحو: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا﴾ ﴿لؤلؤ مكنون﴾ ﴿لؤلؤاً مشهوراً﴾، وذكر صاحب التيسير هذا الحكم في سورة الحج. وقال الشاطبي (في العرف والتكر) لأنه لو قال: (في العرف) فقط لأخرج النكرة من الإبدال، ولو قال (والتكر) فقط لأخرج المعرف من الإبدال. وقال صاحب اللآلي: وجعله - أي شعبة - موالياً لـ (السوسي) في ذلك حيث لم يكن من مذهبه الإبدال.

وعلم أن (السوسي) يبدل ﴿لؤلؤاً﴾ - ويتر - ويس - الذئب ﴿﴾ من قول الشاطبي:

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسْكِنٍ مِّنَ الْهَمْزِ مَدًّا.....
ثم ذكر الشاطبي المستثنيات، وقد ذكرناها مفصلة، وأمّا الكلمات السابقة فليست من مواضع المستثنيات عند (السوسوي)، فهي داخلية في عموم قوله: (كُلُّ مُسْكِنٍ).

..... وَيَأْتِيكُمُ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى

كلمة ﴿يَأْتِيكُمُ﴾ بالحجرات. قال أبو شامة: أي قراءة (الدوري) بهمزة ساكنة بعد الياء (يَأْتِيكُمُ)، وأبدلها (السوسوي) على أصله، فالياء من (يُجْتَلَى) رمزه، وهذا مما استغنى فيه باللفظ عن القيد، فكانه قال بالهمز، وقراءة الباقيين بضد ذلك وهو ترك الهمز، فإذا ترك صار: ﴿يَلِيكُمُ﴾، وكذلك يقرءون، وإنما تعيّن أن لفظ (يَأْتِيكُمُ) بالهمز لـ (الدوري) والوزن مستقيم بالهمز وبالألف، لأنه قال بعده (وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى) فتعيّن أن قراءة (الدوري) بالهمز، وهما لغتان بمعنى نقص، وإنما كان موضع ذكر هذا الحرف سورته، وهناك ذكره صاحب التيسير، قال: قرأ (أبو عمرو) (يَأْتِيكُمُ) بهمزة ساكنة بعد الياء، وإذا خفف أبدلها ألفاً، والباقيون بغير همز ولا ألف.

قال صاحب اللآلئ: فإن قيل: لِمَ لا يفهم مما قدرته أن الباقيين يقرءون بهمزة مفتوحة؟ فالجواب: أن من عنده أدنى معرفة لا يخفى عليه امتناع فتح الهمزة ها هنا وجواز حذفها، فكان الوجه حمل ما قدر على حذف الهمزة بصفتها من السكون. ومعنى (يُجْتَلَى) أي يكشف.

..... وَوَرَشٌ لِّثَلَا.....

قرأ (ورش) كلمة ﴿لِّثَلَا﴾ في المواضع الثلاثة بإبدال الهمزة ياء مفتوحة خالصة في الحالين وفقاً ووصلاً - لأن الهمزة مفتوحة بعد كسر فهو قياس تخفيفها (ليلاً). - وإليك المواضع الثلاثة:

١- ﴿لِّثَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ البقرة. ٢- ﴿لِّثَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء. ٣- ﴿لِّثَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ الحديد. قال أبو شامة: وعلم أنه أراد المواضع الثلاثة من الإطلاق، فلم يقيد سورة بعينها، فأخذنا العموم في المواضع الثلاثة. وعلم أنه أراد الإبدال لأن قوله: (وَوَرَشٌ لِّثَلَا) معطوف على (وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى)، فكانه قال: وأبدل (السوسوي) همز (يَأْتِيكُمُ)، وأبدل (ورش) همزة ﴿لِّثَلَا﴾.

..... وَالنَّيِّئُ بِيَائِهِ وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ التَّسْيِ فَثَقُلَا

قرأ (ورش) كلمة ﴿النَّيِّئُ﴾ بإبدال الهمزة ياءً، ثم أدغم الياء الأولى في الثانية، فيصير النطق بياء مشددة مرفوعة، وهذا أيضاً قياس تخفيفها، لأن قبلها ياء ساكنة زائدة، وهكذا يفعل (حمزة) فيهما- أي همزة ﴿إِتْلًا﴾ و﴿النَّيِّئُ﴾- إذا وقف عليهما، وعلم أنه أراد الإبدال لأن قوله (وَوَرَّشُ لِتْلًا وَالنَّيِّئُ بِيَائِهِ) معطوف على (وَالْإِبْدَالُ يُسَجْتَلًا): فكانه قال: وأبدل (الموسى) همز (يَأْتِكُمْ)، وأبدل (ورش) همزة ﴿إِتْلًا﴾ و﴿النَّيِّئُ﴾، والمراد بقوله (فَثَقُلَا): أي أن الإدغام يكون معه تثقيب وتشديد أثناء القراءة، لا أن الإدغام فيه ثقل، فالإدغام يؤتى به للتخفيف، فقوله (فَثَقُلَا): أي فشدد، لأن الإدغام يحصل ذلك، ولم يذكر المدغم لضيق النظم عنه واكتفى بما يدل عليه، لأن المبدلة من الهمزة إذا كانت مدغماً فيها علم أن المدغم ما كان قبلها وهو الياء التي بعد السين، وذكر صاحب التيسير ﴿النَّيِّئُ﴾ في سورتها، و﴿إِتْلًا﴾ في هذا الباب. فالهاء في (بِيَائِهِ) للهمز الموجود في ﴿إِتْلًا﴾ و﴿النَّيِّئُ﴾، أي (بِيَائِهِ) التي رسم بها، أو بياء هذا اللفظ التي رسم بها، أو أراد بياء الهمز المبدل، لأنه قد علم وألف أن الهمزة تبدل تارة (ألفاً)، وتارة (واواً)، وتارة (ياءً)، باعتبار حركة ما قبلها على الأوضاع المعروفة في ذلك فقال: (ورش) يقرأ ﴿إِتْلًا﴾ و﴿النَّيِّئُ﴾ بياء الهمزة المعروف بإدخالها منه، وقوله: (وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ التَّسْيِ

فَثَقُلَا): أي أدغم في هذه الياء المبدلة من الهمزة، وقيل الهاء في (بِيَائِهِ) لـ (ورش) أضافها إليه، لأنه يدلها من الهمزة. وليست الفاء رمزاً. وقال ابن القاصح: والرواية في ﴿النَّيِّئُ﴾ الأولى بالهمز والحكاية. والثاني: (التَّسْيِ) بالإدغام والإعراب. (استدراك الجعبري): قال الجعبري: وحق هذا البيت:

وَوَرَّشُ لِتْلًا وَالنَّيِّئُ بِيَائِهِ وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ التَّسْيِ فَثَقُلَا
أن يكون عقيب:

..... وَالسَّوَاؤُ غَنَّهُ إِنَّ تَفْسِيحَ إِثْرِ الضَّمِّ نَحْوُ مُوجَلًا

لأنه تمام مذهب (ورش)، ولكن أخره لئبته على أن ﴿إِتْلًا﴾ لا يوزن، و﴿النَّيِّئُ﴾ بعيد من أصله. ثم قال الشاطبي:

وإبدالُ أُخْرَى الهمزتينِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنْتَ عَزْمَ كـءَادَمَ أَوْهِلَاً
يقول: إذا اجتمعت همزتان في كلمة والثانية ساكنة فإبدالها (عَزْمَ)، أي أمر معزوم عليه
وواجب، وهو أن تبدل حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها لثقل الهمزة الساكنة، فإن كان
ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ ﴿ءَاتَى﴾ ﴿ءَامَنَ﴾ ﴿ءَاخِرَ﴾. وإن كان ما
قبلها مضموماً أبدلت واواً نحو: ﴿أُوْتِيَ﴾ ﴿أُوذِيَ﴾. وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت
ياءً نحو: ﴿إِيْمَنَّا﴾ ﴿إِيْلَافِ قُرَيْشٍ﴾. قال السخاوي: (عَزْمَ) أي واجب لا بد
منه، وإنما وجب ذلك لأنها ساكنة لا حركة لها فيخفف بين الحرف الذي منه حركتها
وبين الهمزة. وقد أتى الناظم بمثالين وهما: ﴿ءَادَمَ﴾ وأصلها (أأدم)، وكلمة (

أوهلاً) وهذا اللفظ ليس من القرآن.
قال أبو شامة: قوله (أوهلاً) لفظ ليس في القرآن، وهو من قولهم: أوهل فلان لكذا، أي
جعل له أهلاً، هكذا في شرح الشيخ - يريد السخاوي - ويشهد له قول صاحب المحكم:
أهله لذلك الأمر، ويجوز أن يكون من قولهم: أهلك الله في الجنة إبهالاً، أي أدخلكها
وزوجك فيها، ومثاله من القرآن: ﴿أُوْتِيَ﴾ ﴿أُوذِيَ﴾ ﴿أُوْتِنَا﴾، فهذه أمثلة قلبها
واواً، ومثال قلبها ياءً ﴿إِيْلَافِ قُرَيْشٍ﴾ ﴿أَنْتَ بِقُرْءَانٍ﴾، إذا ابتدأت به، وهذا
أمر يجمع عليه لغة، ولا يختص بقراءة القرآن، ولهذا صح تمثيله بـ (أوهلاً). وقال القاضي:
ولعلّ قريحة الناظم لم تواته بمثال من القرآن فأتى بمثال من كلام العرب وهو: (أوهلاً)، يقال:
أهل فلان لهذا المنصب، إذا جعل أهلاً له، ومثاله من القرآن: ﴿أُوذِيَ﴾ ﴿أُوْتِنَا﴾. أو
أن كلمة (أوهلاً) أتى بها الشاطبي عندما أتى بمثال في كلمة: ﴿ءَادَمَ﴾ فقال: (كـ

ءَادَمَ أَوْهِلَاً، أي جعل المثل للضرب أهلاً ليمثل به.

(استدراك أبي شامة): قال أبو شامة عند شرح بيت الشاطبي:

وإبدالُ أُخْرَى الهمزتينِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنْتَ عَزْمَ كـءَادَمَ أَوْهِلَاً
هذه المسألة موضعها باب الهمزتين من كلمة لا هذا الباب، فإنه للهمز المفرد. ولكن قال
صاحب النفحات الإلهية: واعلم بأي قد أشرت تبعاً للشرّاح أن هذه القاعدة كان ينبغي
ذكرها في باب الهمزتين من كلمة، وأقول: لعلّ الشرّاح نظروا إلى اجتماع همزتين في
الأصل، ولعلّ المصنّف ذكره هنا لوجوه: الأوّل منها: أن اللفظ فيه همزة واحدة، وما بعدها

فهي مدّة لا همزة. الثاني: إن الكلام في الهمزتين من كلمة في الهمز المتحرك، وحكمه التسهيل غالباً، أمّا هنا ففي الهمز الساكن غالباً، والحكم الغالب الإبدال، فناسب ذكره هنا لَمَّا ذُكِرَ. وقال السمين: لَمَّا ذكر أن الهمزة الساكنة تبدل لفلان وفلان على اختلاف أنواعها من كونها فاءً وعيناً ولاماً، وذكر خلاف القراءة فيها استطرد حكمها فقال: إذا اتفق أن هذه الهمزة الساكنة متى وقعت بعد همزة أخرى وجب إبدالها للجميع حرفاً يجانس حركة ما قبلها.

أسئلة حول باب: (الهمز المفرد)

س: ما مذهب (ورش) و(السوسي) و(الكسائي) و(شعبة) في الهمز الساكن؟

ب: وضّح الكلمات المستثناة لـ(ورش) و(السوسي) من الإبدال في الهمز الساكن؟

س: ما شروط إبدال الهمز المتحرك عند (ورش) نحو: ﴿مَوْجَلًا﴾؟

س: بين قراءة (السوسي) لكلمة ﴿بَارِيكُمْ﴾؟

س: اختلف راويا (أبي عمرو) في كلمة ﴿يَلْتَكُرُ﴾ بالحجرات، وضّح ذلك؟

س: كيف قرأ (ورش) كلمة ﴿لِثْلًا﴾ في المواضع الثلاثة و﴿أَلْسِيْنُ﴾ التوبة؟

باب (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها)

وَحَرَكُ لِرَوْشِ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْدِفُهُ مُسْنَهَلًا

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكَنًا مَقْلًا

وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا.....

لَدَى الْإِلَامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا وَيَعْمَلُهُمْ.....

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ.....

لَدَى يُؤَسِّ آلَانَ بِالتَّقْلِ نَقْلًا..... وَالتَّفَاعِ

وَقُلْ عَادًا الْأُولَى يَأْسُكَانَ لَامَهُ وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَأَسِيهِ ظَلَمًا

وَأَذْغَمَ بَأَقِيهِمْ وَبِالتَّقْلِ وَصَلَهُمْ وَبَدَأَهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضْلًا

لِقَالُونَ حَالَ التَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا لِقَالُونَ وَالْبَصْرِ وَتَهْمُزُ وَأَوْه

وَتَبَدَأَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي التَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًا بِعَارِضِهِ فَلَا

وَنَقْلُ رِدَاً عَنِ نَافِعٍ.....

بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا..... وَكَنْبِيَّةً

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها)
 وَحَرَكْتُ لَوْرَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْدَفُهُ مُسْنَهَلًا
 قال ابن القاصح: والرواية بنقل حركة همزة (آخِرٍ) إلى التنوين قبلها من قوله (سَاكِنٍ آخِرٍ).
 قال أبو شامة: هذا نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وأدرج معه في الباب مذهب (همزة)
 في السكت، وهو مذكور في كتاب التيسير بعد باب الوقف على (مرسوم الخط) في باب
 يخصه، وذكر في الباب مسألة: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾، ﴿عَادَا أَلْوَكِي﴾ وهما في التيسير في سورتي
 يونس والنجم، وهكذا ﴿رِدْعًا﴾ ذكرها الداني في سورة القصص

- و(ورش) اختص بنقل حركة الهمزة وقفاً ووصلاً - سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة
 - إلى الحرف الساكن قبلها مع حذف الهمزة، ووافق (همزة) عند الوقف.
 قال أبو شامة: والمراد بقوله (بِشَكْلِ الْهَمْزِ): أي حرك ذلك الساكن الآخر بحركة الهمز
 الذي بعده بأي حركة كانت. وقال الضباع: أي حرك لـ (ورش) كل حرف ساكن وقع
 في آخر الكلمة ولم يكن حرف مدّ بشكل الهمز، أي بحركة الهمزة التي بعده ضمة كانت أو
 فتحة أو كسرة، واحذف الهمزة حالة كونك ركباً للطريق السهل، أي طالباً للتخفيف. وقال
 القاضي: أي احذف الهمز حال كونك سالكاً الطريق المعبد السهل طلباً للتخفيف في
 القراءة، أي ركباً للطريق الأسهل. وقال أبو شامة: والغرض من النقل تخفيف اللفظ بتسهيل
 الهمزة. وقال صاحب اللآلئ: وذلك أن الهمز ثقيل بعيد المخرج، وحين أمكن التخفيف بأن
 يلقي حركته على ما قبله فيقوم مقامه وتذهب صعوبة اللفظ به فعل ذلك - أي ورش - مع
 روايته له عن أئمته، واستعمال فصحاء العرب له. وحذفت الهمزة لأن حركتها نقلت إلى
 الساكن قبلها.

ولهذا النقل شروط ثلاثة، وإليك بيانها مع الأمثلة:

- ١- أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمز ساكناً نحو: ﴿مَنْ ءَأَمَنَ﴾.
- ٢- أن يكون الساكن آخر الكلمة، والهمز أول الكلمة التي تليها نحو: ﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾،
 فتنتقل حركة الهمزة إلى تاء التأنيث.

- ٣- أن يكون الحرف الساكن صحيحاً نحو: ﴿وَمَتَّعْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ البقرة. فتنتقل حركة الهمزة
 إلى

التوين، وكذلك تنقل إلى حرفي اللين نحو: ﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ المائدة. قال أبو شامة: فإن كان قبل الهمز ياءً أو واواً ليسا بحرفي مدّ و لين، وذلك بأن يفتح ما قبلهما، فإنه ينقل حركة الهمزة إليهما نحو: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾ البقرة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ البقرة والمائدة. ولا نقل لـ (ورش)، إذا كان الحرف الساكن حرف مدّ نحو: ﴿يِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ البقرة.

قال صاحب إتخاف البرية بعد ذكر الشطر الأول من قول الشاطبي:

وَحَرَكُ لِرُورَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ سَوَىٰ حَرْفِ مَدٍّ وَاحْذِفِ الِهِمَزَ مُسْهَلًا

فقول الشاطبي (صحيح) يخرج حرف المد فقط. وقال أبو شامة: لأن حرف المد لما فيه من المد بمنزلة المتحرك، فلم ينقل إليه كما لم ينقل إلى المتحرك، أما اللين فينقل إليه نحو: ﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وقد استعمل الناظم هنا قوله (سَاكِنٍ آخِرٍ صحيح) باعتبار أنه ليس بحرف مدّ و لين، ولم يرد أنه ليس بحرف علة، بدليل أنه ينقل بعد حرف اللين. وقال الجعبري: ويعتذر للناظم بأنه أراد الصحيح والجاري مجراه. وينقل (ورش) إلى لام التعريف في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾. قال السخاوي: وصح النقل إلى لام التعريف لأنها وإن اتصلت فهي منفصلة في الأصل، ولأن اللام تحذف فتبقى الكلمة مستعملة. وقال القاضي: إنما صح النقل إليها مع اتصالها بمدخلوها رسماً ولفظاً لانفصالها عنه معني، لأنها من حروف المعاني، فهي كلمة مستقلة.

تنبيه: ولا يصح النقل إلى (ميم الجمع) في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾ المائدة:

قال أبو شامة: ويدخل في هذا (ميم الجمع) قبل الهمز، لأن (ورشا) يصلها بواو، فلا ينقل حركة ذلك الهمز في نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾. قال الشاطبي:

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلَهَا لِرُورَشِهِمْ

وقال صاحب (الكنز) بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَحَرَكُ لِرُورَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الِهِمَزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا

وعن حمزة في الوقف خلف ولم يكن تحرك ميم الجمع بالنقل عن كلا

وقال الطيبي:

وانقل لكل ساكن صحيح لا ميم جمع ذا على الصحيح

وقال (صاحب إتخاف البرية):

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلًا

قال أبو شامة: ينقل (ورش) حركة الهمزة في ﴿أَحْسِبَ﴾ إلى الميم من ﴿آلَ﴾ في أول العنكبوت. ﴿آلَ﴾ (١) أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾

تنبيه: لا ينقل (ورش) إلى الحرف المتحرك نحو: ﴿فَتَنِيْعَ ءَايَاتِكَ﴾ فلا تنقل حركة الهمزة إلى العين، لأن العين متحركة، ولا إلى الهاء في نحو: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ﴾، لأن الهاء متحركة.

- لا نقل لـ (ورش)، إذا كان الحرف الساكن في وسط الكلمة نحو: ﴿أَلْقُرْءَانُ﴾ البقرة. إلا في كلمة واحدة وهي: ﴿رِيْدَءًا﴾ القصص. حيث قرأ (نافع) براوييه بنقل حركة الهمزة إلى الدال في (الحالين) وستأتي في نهاية الباب.

واقراً لـ (ورش)، بتوسط البدل واللين المهموز، مع مراعاة ما سبق من أصول:

- ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ﴾ لقمان.

﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (٤٣) خلق الله

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ ءِتِ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿العنكبوت.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنفَقْنَا مِنَ الَّذِينَ آجَرُوا وَكَانَ

حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤٧) الروم

- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿٨٩﴾ مريم.

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ءِتِ اللَّهُ لهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٦٢) آل عمران.

﴿قُلْ يَتَّهَلُّوا بِالْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَسْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ

بِهِ

شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا

مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران.

﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تُخَفُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (٥١) الأحزاب.

﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأًا أَوْ مَعْرَبًا أَوْ مَدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾﴾ التوبة.
 ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ آل عمران.
 ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ فَسَبَّحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ
 مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ يس.

﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاءِ رَبِّهِمْ ءَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ﴿٥٤﴾﴾ فصلت. وإليك (تحويرات مهمة) في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَأَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا بِكُنُوزِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ البقرة.

- | | |
|---------------------------------------|--------------------|
| مُسْتَهْزِءُونَ | ءَامَنُوا |
| وعليه (القصر والتوسط والطول). | ١- قصر البدل |
| وعليه (التوسط والطول). | ٢- توسط البدل |
| وعليه (الطول) فقط في: مُسْتَهْزِءُونَ | ٣- الطول في البدل: |

قال العلامة محمد عبد الرحمن الخليلي في كتابه (حل المشكلات):

ثلث ك مُسْتَهْزِءُونَ مع قصر البدل وإن توسط وسطاً وامتداد تجمل
 وإن تمد امتدده لا غير لدا وقف لورش ستة نلت الأمل

(أسئلة حول باب: (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها)

س: ما شروط النقل عند (ورش)؟

س: هل يصح النقل عند (ورش) إلى (ميم الجمع) في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾؟

س: هل يصح النقل عند (ورش) في كلمة واحدة؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(مذهب (حمزة) في السكت من طريق أبي الفتح فارس، وطاهر بن غلبون)

وَعَنْ حَمْزَةَ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْنَا مَقْلًا

وَيَسُكْتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا

لَدَى الْأَمِّ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةَ تَلَا وَبَقُوا ضُهُمُ

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ

.....

قال الضباع: أي ورد عن (حمزة) في حال وقفه على الكلمة التي نقلت همزتها لـ (ورش)

خلاف بين نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وتحقيقها على ما سيأتي، وهذا إذا لم يكن

قبل الهمز (ميم جمع)، فإن كان قبله ميم نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿ذَلِكَمُ إِصْرِي﴾ فلا

خلاف عنه في تحقيقه. قال صاحب إتحاف البرية:

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلًا

قلت: سيأتي مزيداً من البيان في نهاية الباب في حكم ميم الجمع. قال السخاوي: والمراد

بقوله (وَعِنْدَهُ): يعني عند الساكن المذكور في باب نقل الحركة بشرطه. وقال أبو

شامة: والهاء في (وَعِنْدَهُ) تعود على الساكن كما تقدم، ولا تعود على (حمزة) لنبو

اللفظ عن ذلك وركنه، ولأنه يبقى موضع الساكن غير مبين، وإذا عادت الهاء

على الساكن الموصوف بان موضع القراءة وخلص من قبح العبارة، والمراد بقوله (في

الوصل): يريد به إذا وصلت الكلمة التي آخرها ذلك الساكن بالكلمة التي أولها همزة،

لأنك إذا وقفت على كلمة الساكن كنت ساكناً لجميع القراء، وإنما يظهر سكت

(خلف) في الوصل فنبه على ذلك، ولا يمكن حمل قوله (في الوصل) على وصل كلمة

الهمزة بما بعدها كما توهمه بعضهم، لأن ذلك لم يشترطه أحد، فكيف يشترط الناظم

ما لم يشترط؟ وكلام (صاحب التيسير) دالّ على ما قاله الناظم، فإنه قال: كان يسكت سكتة لطيفة من غير قطع بياناً للهمز، فقوله (من غير قطع) هو قول الشاطبي (في الوصل)، أي من غير وقف، ثم قال صاحب التيسير: وقرأ الباقون بوصل الساكن مع الهمز من غير سكت. وهذا نص فيما ذكرناه. وقال صاحب اللآلئ: وقال (في الوصل) بناء على ما تقدّم من أن مذهبه في الوقف النقل. وألحق الناظم باب السكت بباب النقل للإحالة على الساكن المذكور، إذ السكت محله الساكن الذي اجتمعت فيه شروط النقل. وقال السخاوي: والغرض بهذا السكت، الاستعانة على إخراج الهمزة وتحقيقها بالاستراحة قلبها.

(مذهب (خلف) في السكت من طريق (أبي الفتح فارس) وما يتعلق به وفقاً ووصلاً)
 ١- يسكت (خلف) قولاً واحداً على (أل) في حال الوصل سكتاً مقلداً، أي قليلاً لطيفاً، أي سكتة قصيرة دون تنفّس، نحو: ﴿الْأَطْفَالُ﴾، ﴿الْأَمْرُ﴾. وقرأ لـ (خلف)

﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ مَجْهُولًا﴾ (١١) الإسراء.

﴿وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدَّهُمْ﴾ الإسراء.

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ﴾ فاطر

﴿لَا جِزْمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ (٢٢) هود.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلف) على نحو ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: له النقل والسكت.

٢- يسكت (خلف) قولاً واحداً حال الوصل على ما لم ينقل فيه (ورش) وهو: (الياء) من ﴿شَيْءٍ﴾، سواء كان مرفوعاً أو مجروراً، ولفظ ﴿شَيْئًا﴾ المنصوب، أي يسكت على (الياء)

قبل الهمزة حال وصل هذين اللفظين. بما بعدهما. قال أبو شامة: سكت (خلف) أيضاً على الساكن قبل الهمزة في هاتين الكلمتين وهو (الياء)، وهما كلمة واحدة، وإنما غير بينهما باعتبار لفظ النصب وغيره، وإنما فعل ذلك مبالغة في البيان لئلا يتوهم من الاقتصار على لفظ أحدهما وعدم جريان الحكم في الآخر، ولم يسكت في كلمة واحدة إلا في هاتين اللفظيتين، وإنما احتاج إلى ذكر ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿شَيْئًا﴾، لأنهما لا يدخلان في الضابط

السابق لـ (ورش)، لأن (ورشاً) لا ينقل فيهما الحركة. وقال الجعبري: وكرر الكلمة لينص على تنوع إعرابها، واستغنى بالمرور عن المرفوع لاتحاد صيغتهما كتابة. وقرأ لـ (خلف): ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلف) على نحو ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿شَيْئًا﴾؟
ج: ١- النقل. ٢- إبدال الهمزة ياء ثم إدغامها في الياء التي قبلها. وسيأتي.

٣- يسكت (خلف) قولاً واحداً على الساكن المفصول، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾
﴿وَمَتَّعُ إِلَىٰ حِينٍ﴾. وقرأ لـ (خلف):

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴿العنكبوت.

﴿لَوْ يَخْتَدُونَ مَلَجًا أَوْ مَغْرَبًا أَوْ مُذْخَلًا لَّوَلُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ التوبة.

﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ المؤمنون.

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ النساء.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ ﴿١١٣﴾ الأعراف.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلف) على الساكن المفصول في نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؟

ج: إذا كنت تقرأ لـ (خلف) بالسكت على الساكن المفصول وصلًا من طريق (أبي الفتح فارس) فقف له: ١- بالنقل. ٢- بالسكت.

(مذهب (خلاد) من طريق (أبي الفتح فارس) وما يتعلق به وقفًا ووصلًا)

لا سكت لـ (خلاد) مطلقاً من طريق (أبي الفتح فارس)

قال أبو شامة: والذي قرأه الداني على أبي الفتح لـ (خلف) هو ما ذكره الناظم، وكان لا يرى لـ (خلاد) سكتاً في موضع ما.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلاد) على نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: النقل فقط من طريق (أبي الفتح فارس).

س: لماذا لا يقف (خلاد) بالسكت على نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: لأنه يقرأ بترك السكت على (أل) وصلًا من طريق (أبي الفتح فارس).

س: وما كيفية الوقف لـ (خلاد) على الساكن المفصول نحو ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؟

ج: ١- النقل. ٢- التحقيق من غير سكت.

س: وما كيفية الوقف لـ (خلاد) على ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾؟
 ج: ١- النقل. ٢- إبدال همزة ياء ثم إدغامها في الياء التي قبلها. وسيأتي
 (مذهب (خلف وخلاد) من طريق (طاهر بن غلبون) وما يتعلق به وفقاً ووصلاً)
 وَبَعَثَهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنِ حَمْزَةِ تَأْلَافٍ
 وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ.....

قال ابن القاصح: هذا تمام الطريق الثاني، إشارة إلى قول الدايني في التيسير: وقرأت على
 (طاهر بن غلبون) - في الروايتين - يعني في رواية (خلف وخلاد) - بالسكوت على
 (لام التعريف)، وعلى ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ حيث وقع. وقوله (لَمْ يَزِدْ): أي لم يسكت
 فيما عدا لام التعريف، و﴿شَيْءٍ﴾ سواء كان مرفوعاً أو مجروراً، ولفظ ﴿شَيْئًا﴾ المنصوب.
 قال الضباع: وكلا المذهبين صحيح معمول به عن (حمزة).
 ولا سكت لـ (خلف وخلاد) على (الساكن المفصول) من طريق (طاهر بن غلبون).
 قال أبو شامة: قد صار لـ (خلف) وجهان: أحدهما: السكوت عند كل ساكن بالشرط
 المقدم،

وفي ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ من طريق: (أبي الفتح فارس). والثاني: يختص السكت
 بلام المعرفة، و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ من طريق (طاهر بن غلبون) فسكوته على (لام
 التعريف) و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ بلا خلاف عن (خلف)، لأن الطريقتين اجتمعتا عليه،
 وفي غير ذلك - يريد الساكن المفصول - له خلاف. وصار لـ (خلاد) وجهان:
 أحدهما: لا سكت لـ (خلاد) في موضع أصلاً من طريق (أبي الفتح
 فارس). والآخر: السكوت على (لام التعريف)، و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط من طريق:
 (طاهر بن غلبون). قال المتولي:

وروى أبو الفتح كل السكت عن خلف وطاهر نجل غلبون روى لهما
 وعند خلاد ترك السكت قد أُسرا بالسكت في آل وشيء خذه مبتدرا
 وقال بعضهم:

وشيء وأل بالسكت عن خلف بلا
 وخالدهم بالخلف في آل وشيئه
 وخلف وفي المفصول خُلف تقبلاً
 ولا شيء في المفصول عنه فحصولاً

تنبيهات مهمة: قال الضباع: مَنْ أخذ بالسكت على (أل) و﴿شَيْءٍ﴾ وصلأً، يجوز له في الوقف على نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ النقل والسكت، ومن أخذ بتركه فيهما وصلأً فليس له في ذلك وقفاً غير النقل. قال صاحب إتحاف البرية:

وفي أل بنقل قف وسكت لساكت عليها وعند التاركين له انقلا وقال العلامة الخليلي: وقد أخذنا عن شيخنا حال التلقّي قول بعضهم:

ومنع التحقيق دون سكتة وقفاً على مقرون أل لحمزة وقد أوضحت الجميع بقولي:

لحمزة في أل وقفاً نقل أو اسكتاً وتحقيقها من غير سكت له امنعاً (أحكام الساكن المفصول وقفاً وصلأً)

١- إذا كنت تقرأ لـ (خلف) بالسكت وصلأً على (الساكن المفصول) من طريق (أبي

الفتح فارس)، ووقفت على نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فقف له: ١- بالنقل. ٢- بالسكت.

١- إذا كنت تقرأ لـ (خلف) بترك السكت على (الساكن المفصول) وصلأً من طريق

(طاهر بن غلبون) ووقفت على نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فقف له: ١- بالنقل. ٢- التحقيق من غير سكت.

١- إذا وقفت لـ (خلاد) على (الساكن المفصول) نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فقف له:

١- بالنقل. ٢- التحقيق من غير سكت.

س: ولماذا لا نقف لـ (خلاد) بالسكت على (الساكن المفصول)؟

ج: لأن (خلاداً) ليس له السكت على الساكن المفصول من الطريقتين.

قال الضباع: وأما الساكن المفصول، فمن أخذ فيه بالسكت وصلأً، له فيه وقفاً النقل

والسكت، ومن أخذ فيه بتركه وصلأً، له فيه وقفاً النقل والتحقيق. فيكون فيه لـ

(خلف) ثلاثة أوجه: النقل والسكت وتركهما، ولـ (خلاد) وجهان: النقل وتركه

بلا سكت. قال المتولي:

وفي ذي انفصال فانقل اسكت لساكت وعن غيره نقل وتحقيق اعملا

وقال الضباع: وهذا مما لا بأس بالأخذ به - أي الوقف بالنقل على الساكن المفصول - اعتماداً

على ما فعله الناظم وكثير من ثقات شراح نظمه، وإلا فالصواب أن النقل في هذا النوع ليس من طريقه كما نبه عليه في النشر.

س: وهل يصح النقل إلى (ميم الجمع) عند (همزة)؟

ج: قال السخاوي: فلا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. قلت: لا يصح النقل إلى (ميم الجمع) عند (همزة) نحو: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ بل له التحقيق كما قال العلامة السخاوي، ويجوز السكت لـ (خلف) من طريق (أبي الفتح فارس).

قال صاحب (الكنز) بعد ذكر بيت الشاطبي:

وَحَرَكَةُ لَوْرَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاخْذِفْهُ مُسَهَّلًا
وعن همزة في الوقف خُلْفٌ ولم يكن تحرك ميم الجمع بالنقل عن كـ لا
وقال الطيبي:

وانقل لكل ساكنٍ صحيح لا ميم جمع ذا على الصحيح
وقال صاحب إتحاف البرية:

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلًا

والخلاصة: لا نقل إلى (ميم الجمع) كما قرأت على مشايخي، وبه أقرئ، ولكن: قال ابن القاصح ما نصه: ذكر أبو بكر بن مهران النقل، وذكر فيه ثلاثة مذاهب: أحدهما: وهو

الأحسن: نقل حركة الهمزة إلى الميم مطلقاً، فتضم تارة، وتفتح تارة، وتكسر تارة، نحو: ﴿

وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ﴾ ﴿عَلَيْهِمْ أَسْتَعْفَرْتُ﴾ ﴿ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾. والثاني: أنها تضم

مطلقاً وإن كانت الهمزة مفتوحة، أو مكسورة، حذراً من تحريك الميم بغير حركتها الأصلية. الثالث: أنها تنقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا يشبه لفظ التثنية. وقال

الجميري: أسكنها (همزة) على أصله فدخلت في ضابط النقل، لأنها ساكن صحيح آخر لفظاً، وقد نص (ابن مهران) على نقله، فلا وجه حينئذٍ لمنع بعض الشراح النقل. قلت من قبل: العمل على ترك النقل إلى ميم الجمع، وبه قرأت، وبه أقرئ.

أسئلة حول باب: (نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها)

س: وضَّح بإيجاز مذهب (خلف) في السكت من طريق (أبي الفتح فارس)؟

- س: ما كيفية الوقف لـ (خلف) على نحو: ﴿الْأَرْضَ﴾؟
- س: ما كيفية الوقف لـ (حمزة) على نحو ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿شَيْئًا﴾؟
- س: ما كيفية الوقف لـ (خلف) على الساكن المفصول في ﴿عَذَابُ الْيَمِّ﴾ من طريق (أبي الفتح فارس)، ومن طريق (طاهر ابن غلبون)؟
- س: ما مذهب (خلاد) من طريق (أبي الفتح فارس) حال الوصل؟
- س: ما كيفية الوقف لـ (خلاد) على الساكن المفصول نحو: ﴿عَذَابُ الْيَمِّ﴾؟
- س: وضح بإيجاز مذهب (خلف وخلاد) من طريق (طاهر بن غلبون) أكمل مكان الفراغات التالية:

١- إذا قرأت لـ (خلف) بالسكت على (أل) ووقفت على نحو ﴿الْأَرْضَ﴾ فلك.....و.....

٢- إذا قرأت لـ (خلف) بالسكت على (الساكن المفصول) ووقفت على ﴿يَوْمٍ أُخِلَّتْ﴾ فلك.....،.....

٣- إذا قرأت لـ (خلف) بترك السكت على (الساكن المفصول) فلك.....،.....

١- إذا قرأت لـ (خلاد) بترك السكت مطلقاً من طريق (أبي الفتح فارس) فلك عند الوقف على نحو: ﴿الْأَرْضَ﴾.....، وعند الوقف على الساكن المفصول لك.....،.....

٢- إذا وقفت لـ (حمزة) براويه على ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿شَيْئًا﴾ فلك.....

س: ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة مع تصويب الخطأ إن وُجد؟

- ١- يسكت (خلف) على (الساكن المفصول) من طريق (أبي الفتح فارس) ()
- ٢- لا يسكت لـ (خلاد) مطلقاً من طريق (أبي الفتح فارس). ()
- ٣- لا يسكت (خلاد) على (الساكن المفصول). ()
- ٤- يسكت (خلف وخلاد) على الساكن المفصول من (طريق بن غلبون) ()
- اقرأ هذه الآيات لـ (خلف) ثم (خلاد) من طريق: (أبي الفتح فارس) ثم: (طاهر بن غلبون)

﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ (٣٧) ﴿الأنبياء﴾

﴿ قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ﴿٦﴾ الفرقان.

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِمَّنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾

يس

﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ

وَالْيَدِ يُرْزَعُونَ ﴾ ﴿٨٨﴾ القصص.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ آل عمران.

﴿ قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴾ ﴿٤٩﴾ الواقعة.

تبييه مهم ذكره العلامة الضباع في سورة الفاتحة، وأرجأته إلى موضعة هنا:

..... وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَمًا لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمَمٌ لِخَلَادِ الْأَوَّلَا

قال الضباع: اقتصر الناظم كـ (الداي) في التيسير على إشمام ﴿أَلصَّرَطَ﴾ هنا- أي في الموضع الأول من سورة الفاتحة- لـ (خلاد)، وذكر له في باب السكت الوجهين في (أل)، ﴿شَيْءٍ﴾، وفي النشر وجامع البيان ما يفيد أن الداين قرأ على (أبي الفتح) بالإشمام وعدم السكت، وقرأ على (أبي الحسن) بالسكت وعدم الإشمام، فما فعله الناظم يقتضي تركيب السكت على الإشمام، والمخلص منه أن يؤخذ بعدم الإشمام أيضاً، ويُقرأ بالإشمام مع ترك السكت، ثم بعدم الإشمام مع السكت.

(حكم ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ موضعي يونس)

قال أبو شامة: لمَّا فرغ الناظم من بيان مذهب السكت الذي وقع معترضاً به في هذا الباب رجع إلى تنمة نقل الحركة، فذكر مسألة ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ في يونس.

..... وَإِنْفَاعٍ لَدَى يُوُسِّ آلَانَ بِالثَّقَلِ ثُقْلًا

قرأ (نافع) من روايته بنقل حركة الهزمة الثانية إلى لام التعريف في: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ موضعي يونس، فـ (ورش) على أصله، و(قالون) خالف أصله اتباعاً للنقل. قال السخاوي: ومعنى (ثُقْلًا): أي نقل واحد بعد واحد حتى وصل إلينا. وقال أبو شامة: أي ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ الذي في

يونس نُقل لـ (نافع) بالنقل، أي نُقل عنه على هذه الصفة، وشدد (نُقلاً) مبالغة لكثرة نقله، لأنه نقله قوم بعد قوم حتى وصل إلينا.

س: إذا كان (ورش) على أصله، فلمَ ذكره في نقل ﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾؟ وهلاً اقتصر على ذكر (قالون)؟

ج: قال صاحب اللآلئ: لأنه لو اقتصر على ذكر (قالون)، لأوهم أن (قالون) انفرد بالنقل، وأن

(ورشاً) خالف أصله فيه، فكان الوجه ما أتى به من ذكرهما معاً.

(بعض الأوجه الواردة في كلمة ﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾ لـ (ورش): ذكر الضباع الأوجه الواردة

في كلمة: ﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾ هذه مفصلة، وها أنا ذا أنقل ما ذكره من الأوجه التي تأتي في انفراد هذه الكلمة عن مدّ البديل قبلها أو بعدها. يقول - رحمه الله -: في كلمة

﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾ موضعي سورة يونس على انفرادها سبعة أوجه وصلاً على النحو التالي:
أولاً: إبدال همزة الوصل ست حركات.

ثم تسهيلها بين بين، وعلى كلٍ من الوجهين (القصر والتوسط والطول) في مدّ البديل الذي بعد اللام فتصير الأوجه ستة.

ثم مدّ همزة الوصل بمقدار حركتين، لكون اللام متحركة بحركة نقل الهمزة إليها، وعلى هذا الوجه (القصر) فقط في مدّ البديل الذي بعد اللام فتكون الأوجه سبعة.

ثانياً: عند الوقف له تسعة أوجه: ويشترك معه (قالون) في هذه الأوجه وفقاً:

إبدال همزة الوصل ست حركات مع (القصر والتوسط والطول) في مدّ البديل الذي بعد اللام.

قصر همزة الوصل بمقدار حركتين، وعليه الأوجه الثلاثة في مدّ البديل الذي بعد اللام.

تسهيل همزة الوصل بين بين مع الأوجه الثلاثة في مدّ البديل الذي بعد اللام، فتكون الأوجه تسعة.

ولـ (قالون) حالة الوصل ثلاثة أوجه فقط: إبدال همزة الوصل ست حركات، أو قصرها حركتين، أو تسهيلها بين بين، وعلى كلٍ منها: (القصر) في مدّ البديل الذي بعد اللام.

وقال صاحب (البدور الزاهرة): ﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾ أصل هذه الكلمة (أن) بهمزة مفتوحة ممدودة وبعدها نون مفتوحة، وهي اسم مبني علم على الزمان الحاضر، ثم دخلت عليه (أل)

التي للتعريف، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام، فاجتمع فيها همزتان مفتوحتان متصلتان، الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة الوصل، وقد أجمع أهل الأداء على استبقاء الهمزتين والنطق بهما معاً وعدم حذف إحداهما، ولكن لما كان النطق بهمزتين متلاصقتين فيه شيء من العسر والمشقة أجمعوا على تغيير الهمزة الثانية وإن اختلفوا في كيفية هذا التغيير، فمنهم من غيرها بإبدالها ألفاً مع المدّ المشبع نظراً لالتقاء الساكنين، ومنهم من سهلها بين الهمزة والألف، وهذان الوجهان جائزان لكل من القراء العشرة.

وعلى وجه التسهيل لا يجوز إدخال ألف الفصل بينها وبين همزة الاستفهام لأحد من القراء. وإليك بيان قراءة كل قارئ في هذه الكلمة: قرأ (قالون وابن وردان) بنقل حركة الهمزة التي بعد اللام إلى اللام وحذف الهمزة، وحينئذ يكون لكل منهما ثلاثة أوجه: الأول: إبدال الهمزة الثانية التي هي همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع نظراً للأصل وهو سكون اللام ولعدم الاعتداد بالعارض وهو تحرك اللام بسبب نقل حركة الهمزة إليها. الوجه الثاني: إبدال همزة الوصل ألفاً مع القصر طرْحاً للأصل واعتداداً بالعارض وهو تحرك اللام بسبب نقل حركة الهمزة إليها.

الثالث: تسهيل همزة الوصل بينها وبين الألف، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة لهما حال الوصل وحال الوقف. ويزاد لهما حال الوقف قصر اللام وتوسطها ومدّها نظراً للسكون العارض للوقف.

فيكون لهما في حالة الوصل الثلاثة الأوجه السابقة، وفي حالة الوقف تسعة أوجه: حاصلة من ضرب الثلاثة المتقدمة في ثلاثة اللام.

ولـ (خلف) عن (همزة) وجهان في حالة الوصل وهما: إبدال همزة الوصل ألفاً مع إشباع المدّ للساكن، وتسهيلها بين بين، وكلّ منهما مع السكت، وله في حالة الوقف عليها خمسة عشر وجهاً: الوجهان السابقان، والثالث: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع، مع نقل حركة الهمزة إلى اللام والرابع: إبدالها ألفاً مع القصر، ونقل حركة الهمزة إلى اللام. الخامس: تسهيل همزة الوصل مع نقل حركة الهمزة إلى اللام، وعلى كل من هذه الأوجه الخمسة (قصر اللام وتوسطها ومدّها) فتصير خمسة عشر وجهاً. وأما (خلاد) فله الأوجه الأربعة التالية: الأول: إبدال همزة الوصل ألفاً مع إشباع المدّ ومع السكت. الثاني: تسهيلها بين بين مع السكت كذلك. الثالث: الإبدال مع المدّ الطويل وترك السكت. الرابع: التسهيل بين بين وترك السكت أيضاً. ولـ (خلاد) في الوقف ما لـ (خلف) من الأوجه الخمسة عشر السابقة.

وأما (ورش) فقد قرأ كـ (قالون وابن وردان) بنقل حركة همزة إلى اللام وحذف الهمزة مع الأوجه الثلاثة المتقدمة لهما في همزة الوصل وهي: إبدالها ألفاً مع المدّ والقصر وتسهيلها بين بين، ولا يخفى أن له في مدّ البدل المغيّر بالنقل الواقع بعد اللام ثلاثة أوجه: (القصر والتوسط والطول) ، ولكن هذه الأوجه الثلاثة في البدل لا تتحقق على جميع أوجه همزة الوصل، بل تتحقق على بعضها دون البعض الآخر. وخلاصة ما ذكره العلماء لـ (ورش) في هذه الكلمة أن له فيها خمس حالات:

الأولى: انفرادها عن بدل سابق عليها، أو واقع بعدها مع وصلها. الثانية: انفرادها عن بدل سابق عليها، أو واقع بعدها مع الوقف عليها. الثالثة: اجتماعها مع بدل قبلها مع وصلها. الرابعة: اجتماعها مع بدل قبلها مع الوقف عليها. الخامسة: اجتماعها مع بدل واقع بعدها. أما الحالة الأولى فله فيها سبعة أوجه:

إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع، وعليه في اللام ثلاثة أوجه (القصر والتوسط والطول).

ثم تسهيل همزة الوصل بين بين مع الأوجه الثلاثة السابقة في اللام.

ثم إبدال همزة الوصل ألفاً مع القصر، وعليه في اللام (القصر) فقط فتصير الأوجه سبعة.

وأما الحالة الثانية فله فيها تسعة أوجه: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع والقصر، ثم تسهيلها بين بين، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة تثليث (اللام).

وأما الحالة الثالثة، وهي: اجتماعها مع بدل سابق عليها مع وصلها كاجتماعها مع

﴿ءَأَمَّنْتُمْ بِئِذٍ﴾ قبلها فله فيها ثلاثة عشر وجهاً: قصر البدل قبلها وهو ﴿ءَأَمَّنْتُمْ﴾، وعليه إبدال همزة الوصل مع المدّ والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة قصر اللام.

ثم توسيط ﴿ءَأَمَّنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة الوصل مع المدّ وتسهيلها، وعلى كل منهما توسيط اللام وقصرها.

ثم إبدال الهمزة مع القصر، وعليه قصر اللام فقط. ثم مدّ ﴿ءَأَمَّنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة الوصل مع المدّ وتسهيلها، وعلى كل منهما مدّ اللام وقصرها. ثم إبدال الهمزة مع القصر وعليه قصر اللام فقط، فيكون على قصر ﴿ءَأَمَّنْتُمْ﴾ ثلاثة أوجه، وعلى التوسط خمسة أوجه ومثلها على المدّ.

وأما الحالة الرابعة، وهي: اجتماعها مع بدل سابق عليها مع الوقف عليها كآية السابقة فله فيها سبعة وعشرون وجهاً: قصر ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة مع المد والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كلٍ من هذه الأوجه الثلاثة تثليث اللام، فتصير الأوجه تسعة على قصر ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾.

ثم توسط ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، وعليه إبدال همزة مع المد والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كلٍ من الثلاثة تثليث اللام. فتصير الأوجه تسعة على توسط ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾. ثم مد ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ وعليه إبدال همزة ألفاً مع المد والقصر، ثم تسهيلها، وعلى كلٍ من الثلاثة تثليث اللام أيضاً فتصير الأوجه تسعة كذلك على مد ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، فيكون مجموع الأوجه على كل من قصر البدل السابق وتوسطه ومدّه سبعة وعشرين وجهاً كما ذكرنا.

وأما الحالة الخامسة، وهي: اجتماعها مع بدل واقع بعدها كقوله تعالى:

﴿ءَأَلْفَنُ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿١١﴾ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا لِيَكُونَ

لِمَنْ خَلَقَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنِ ءَايَتِنَا لَغَافِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ يونس

فله فيها ثلاثة عشر وجهاً: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المد ومع قصر اللام وعلى هذا الوجه (القصر والتوسط والطول) في ﴿ءَايَةً﴾. ثم توسط اللام وتوسط ﴿ءَايَةً﴾، ثم مد اللام ومدّ ﴿ءَايَةً﴾. ثم تسهيل همزة الوصل مع قصر اللام، وعلى هذا الوجه تثليث ﴿ءَايَةً﴾، ثم توسط اللام و ﴿ءَايَةً﴾، ثم مدّها معاً، ثم إبدال همزة الوصل مع القصر ومع قصر اللام، وعلى هذا الوجه تثليث ﴿ءَايَةً﴾، فيكون على إبدال همزة الوصل مع المد خمسة أوجه، وعلى تسهيلها خمسة أوجه، وعلى إبدالها مع القصر ثلاثة أوجه. ثم قال الأستاذ الشيخ العلامة: عبدالفتاح القاضي: وقد نظمت هذه الحالات الخمس على هذا الترتيب بقولي:

الحالة الأولى: فهمزها امدد مبداً وسهلاً واللام ثلث معهما واقصر كلا

الحالة الثانية: ومد همزا واقصرن وسهلاً واللام ثلث عند كل تفضلا

الحالة الثالثة: واقصر لآمنتهم وفي الهمز خذا تثليثه واللام فاقصر تحتذى

وإن توسّط بدلاً فسهلاً أو امددن في الهمز ثم مع كلا
 في اللام توسيط وقصر واقصرا في الهمز واللام كما تحررا
 وبدلاً مدّ وفي الهمز انقلا مدّاً وتسهيلاً تكن مبعجلاً
 ومعهما في اللام فامدد واقصر واقصر لهمز مع لام تنصر

الحالة الرابعة: وإن تقف فالتسعة الأولى انقل على الثلاثة التي في البديل

الحالة الخامسة: ومدّ همزاً ثم سهّل واقصرا لاما وثلاث بدلاً تأخرا
 وفيهما وسّط أو امدد واجعل قصرا لهمز ثم لام تفضل
 وبدلاً ثلث وذو حالاتها خمساً كما عن الثقات عدها
 وأما الباقون فلكلٍ منهم وجهان: الأوّل: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع
 للساكنين.

الثاني: تسهيلها بين بين. ثم قال الشاطبي:

وَقُلْ عَادًا أَلْأَوَّلَىٰ بِإِسْكَانٍ لَامِهِ وَتَنْوِينِهِ بِالْكَسْرِ كَأَسِيهِ ظَلَلًا
 وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَرُوهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضَلًا
 لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتَهْمَزُ وَأَوْهَ لِقَالُونَ حَالَ الثَّقَلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

قل أيها القارئ: ﴿وَأَنْتَهُ أَهْلَكَ عَادًا أَلْأَوَّلَىٰ﴾ النجم. بإسكان لام التعريف وكسر تنوين
 ﴿عَادًا﴾ لالتقاء الساكنين - وهما التنوين واللام - عن مدلول (كأسيه ظللاً) وهم
 (ابن عامر وابن كثير والكوفيين). قال السخاوي: ومعنى (كأسيه ظللاً): أي
 كساما من زينة التنوين ما ظللها به وسترها، فليس لقائل فيها كلام. وقال أبو شامة: وهذه
 القراءة جاءت على الأصل، فلماذا أنثى عليها بقوله (كأسيه ظللاً)، أي حجتها قوية،
 بخلاف قراءة الباقيين ففيها كلام، وكنتى بكاسيه عن قارئه، لأنه كساه تنويناً فظلمه بذلك،
 أي ستره عن اعتراض معترض تعرّض للقراءة الأخرى، وإن كان لا يؤثر اعتراضه. وأدغم
 (نافع وأبو عمرو) الباقيان من القراء تنوين ﴿عَادًا﴾ في لام ﴿أَلْأَوَّلَىٰ﴾. قال القاضي:
 وقرأ (نافع وأبو عمرو) بنقل حركة همزة ﴿أَلْأَوَّلَىٰ﴾ إلى اللام مع حذف الهمزة في حال
 وصلهم كلمة: ﴿أَلْأَوَّلَىٰ﴾ بكلمة ﴿عَادًا﴾، وحال بدئهم بها.

(استدرارك أبي شامة): وليس النص على الإدغام لهما بلازم، لأنهما لهما نقلًا حركة الهمزة إلى اللام صارت اللام متحركة بالضم، فأدغم التنوين فيها بمقتضى قواعد التجويد.

وقوله (وَأَبْدَأُ بِالْأَصْلِ فَضَلًّا إِقَالُونَ وَالْبَصْرِيُّ): معناه: أن البدء بكلمة ﴿الْأَوَّلُ﴾ بهمزة الوصل وسكون اللام وضم الهمزة على الأصل كقراءة (ابن كثير) ومن معه فضل على غيره (إِقَالُونَ وَالْبَصْرِيُّ)، والمفضل عليه هو البدء بالنقل، وأما (ورش) فيقرأ بالنقل على أصل مذهبه، سواء وصل كلمة ﴿الْأَوَّلُ﴾ بكلمة ﴿عَادًا﴾، أو ابتداء بها، ومعنى قوله:

..... وَتَهْمَزُ وَآوُهُ إِقَالُونَ حَالَ التَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا
أن (قالون) يقرأ بهمزة ساكنة في مكان الواو في حال قراءته بالنقل، سواء وصل الكلمة بما قبلها، أو ابتداء بها، وأما إذا قرأها من غير نقل، بأن ابتداء بها على الأصل كقراءة (ابن عامر) ومن معه فلا يهمز، بل يقرأ بواو ساكنة كما تقدم.

وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي التَّقْلِ كُلِّهِ

يعنى إذا ابتدأت كلمة دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع، نحو: ﴿الْإِنْسَانُ﴾ ونقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم إذا أردت الابتدء بتلك الكلمة، بدأت بهمزة الوصل، باعتبار الأصل وهو سكون اللام وعدم الالتفات إلى حركة اللام العارضة فتقول: (الررض)، (النسان)، لأن حركة النقل عارضة، فتبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط إلا في الدرج، وهذا هو الوجه المختار لغة وقراءة. ومعنى قوله (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا): أي إذا كنت معتدًّا بالنقل العارض، أي منزلاً حركة النقل منزلة الحركة الأصلية، فلا تبدأ بهمزة الوصل، إذ لا حاجة إليها، لأن همزة الوصل إنما احتلت لأجل سكون اللام، وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة، فاستغني عنها، فالابتداء حينئذٍ باللام، فتقول: (لرض) (لنسان)، والمذهب الأول أرجح.

وقال صاحب اللآلئ: والوجهان المذكوران سائغان في اللغة، والذي يستعمل القراء منهما الابتدء بألف الوصل لهما فيه من اتباع الرسم، وإن كان الآخر سائغاً لغة. وقال القاضي: ويكون لـ (قالون والبصري) هذان الوجهان أيضاً في هذا الموضع إن قلنا إنهما يبدآن بالنقل كما يصلان بالنقل، أما إذا قلنا إنهما يبدآن بالأصل من غير نقل فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل.

(٢٥م - في ظلال القراءات - ج١)

وقال أبو شامة: وقوله (في التَّنْقِلِ كُلِّهِ) يشمل جميع ما ينقل إليه (ورش) وغيره من لام التعريف، ويدخل ﴿عَادَاَ الْأَوَّلَى﴾ كما تقدّم، فيكون لـ (ورش) الوجهان في جميع القرآن.

واعلم أن نحو ﴿الْإِيْمَانِ﴾ إذا لم يعتد فيه بعارض النقل وهو تحريك اللام وابتدئ بالهمز، فـ (ورش) فيه على أصله في مدّ البدل، فيجرى فيه الثلاثة وهي: (القصر والتوسط والطول)، وإن اعتد فيه بالعارض وابتدئ باللام فيتعيّن (القصر) فقط. قال صاحب إتحاف البرية:

وفي نحو لان ابدأ بهمز مثلثا فإن تبدئ باللام فالقصر أعمالا
وقال الطيبي:

ومَن له يبدأ نحو الْأَوَّلَى بهمزة الوصل وذاك الْأَوَّلَى

يشلث المدّ ومَن له ابتدا باللام يقصر ليس إلا أبدا
تنبيه: ويجوز الوجهان أيضاً لجميع القراء وهما: الابتداء بهمز الوصل، وتركه في الابتداء في:

﴿الْإِيْمَانِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَتَسَّ الْإِيْمَانِ الْفُسُوقُ﴾ الحجرات. وقال الضباع: ولا التفات إلى ما ذكره الجعبري فيه مما لا داعي إليه. قال صاحب إتحاف البرية:

وفي يَتَسَّ الْإِيْمَانِ ابدأ بال أو بلامه فقد صحح الوجهين في النشر للملا

وقال القاضي: إذا وقف (قالون) على ﴿عَادَا﴾ وابتدئ بـ ﴿الْأَوَّلَى﴾ فك (قالون) ثلاثة أوجه:

١- (الوَلَى) بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعدها اللام همزة ساكنة. ٢- (الوَلَى) بلام

مضمومة وهمزة ساكنة وترك همزة الوصل. ٣- ﴿الْأَوَّلَى﴾ كقراءة (ابن عامر) ومَن معه.

ولـ (ورش) عند البدء وجهان: ١- (الوَلَى) بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعده

اللام واو ساكنة. ٢- (لوَلَى) كالأوَل، ولكن مع حذف همزة الوصل، وعلى الوجه الأوَل

يجوز له في البدل الأوجه الثلاثة، وعلى الوجه الثاني لا يجوز له في البدل إلا القصر، مع تقليل

ذات الياء قولاً واحداً وسيأتي بيان ذلك. ولـ (أبي عمرو) ثلاثة أوجه: الأوَل والثاني:

كوجهي (ورش)، والثالث كالوجه الثالث لـ (قالون). وإذا وقفا- أي (نافع وأبو

عمرو) - على ﴿عَادَا﴾ وابتداء بـ ﴿الْأَوَّلَى﴾، أو وصلاً ﴿عَادَا﴾ بـ ﴿الْأَوَّلَى﴾ نقلاً حركة الهمزة إلى اللام، إلا أن الابتداء بالأصل الذي هو إثبات الهمزة وإسكان اللام مفضل راجح على ترك الهمزة وتحريك اللام بحركته عند (قالون والبصري)، يعني (أبا عمرو)، لأنهما ليسا من أصلهما نقل الحركة، وإنما نقلها ها هنا لأجل الإدغام، وفي الوقف ينفك، فالرجوع إلى الأصل أوّلَى، وأما عند (ورش) فيتعيّن الابتداء بالنقل لكونه أصله. قال السخاوي: فإذا ابتدئ لـ (قالون) بالأصل لم تهمز الواو، وإليها أشار بقوله: وَتَهْمَزُ وَآوُهُ لِقَالُونَ حَالَ التَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

قال أبو شامة: أي أن (قالون) يهمز واو (لؤلؤ) إذا بدأ بالنقل وفي الوصل مطلقاً، أي حيث قلنا لـ (قالون) بالنقل سواء ابتدأ ﴿الْأَوَّلَى﴾، أو وصلها بـ ﴿عَادَا﴾، فواو (لؤلؤ) مهموز بهمزة ساكنة، وإن قلنا يبتدئ بالأصل فلا همز، لئلا يجتمع همزتان، فهذا معنى قوله (حَالَ التَّقْلِ)، وقوله (بَدْءًا وَمَوْصِلًا) أي ببدءاً وواصلًا.

قال أبو شامة: والهاء في (وَصَلُّهُمْ) (وَبَدُّوهُمْ) تعود على مدلول (يَأْقِيهِمْ)، وجمَعَ الضمير، والباقي اثنان، إما على مذهب من يرى أن أقلّ الجمع اثنان، وإما باعتبار رواتهما. ثم قال الشاطبي:

وَنَقْلُ رِدَا عَنِ نَافِعٍ.....

نقل (نافع) حركة الهمزة إلى الدال في الحاليين في: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُهَا﴾ القصص، فإذا وقف أبدل التنوين ألفاً، وقرأ الباقون بالهمز كـ (حفص) إلا (همزة) عند الوقف فيقرأ كـ (نافع).

قال السخاوي: قد خالف (ورش) أصله ها هنا، لأنه لا ينقل إلى الساكن الذي مع الهمز في كلمة واحدة، وخالف (قالون) أصله، لأنه ليس من أصله النقل، وحجة ذلك الجمع بين اللغتين، والوقوف عند الأثر.

بِالِاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا وَكِنْيَةً

قال الضباع: وأما ﴿فَيَقُولُ هَاؤُمْ أَقْرَبُ وَكِتَابِيَّةٌ﴾ (١١) ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْتَقٍ حِسَابِيَّةٌ﴾ (١٠) الحاقة، فأصح النقلين عن (ورش) بإسكان الهاء من غير نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إليها، وإبقاء همزة ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ محققة لـ (ورش) كقراءة غيره، وإنما قال (أصح) لحيء النقل فيه عن (ورش) أيضاً طرداً للباب، لكن الأول أصح من حيث إنه قول الجمهور، ولم يذكر

في (التيسير) غيره، والثاني: من زيادات القصيد. قال أبو شامة: فرُوي عن (ورث) نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إلى هاء ﴿كِنْيَةٍ﴾، لأنه ساكن آخر صحيح، فدخل في الضابط المذكور في أوّل الباب، ورُوي ترك النقل، وهو الصحيح في العربية، فلهذا قال الناظم (أَصْحُ تَقْبَلًا) - أي ﴿كِنْيَةٍ﴾ بِالْإِسْكَانِ (أَصْحُ تَقْبَلًا) منه بالتحريك، وذلك أن التحريك تقبله قوم، وتقبل الإسكان قوم، فالإسكان (أَصْحُ تَقْبَلًا) من حيث الدليل، أي ﴿كِنْيَةٍ﴾ ساكناً (أَصْحُ تَقْبَلًا) منه متحركاً.

وقال السخاوي: وقول الشيخ - رحمه الله - (أَصْحُ تَقْبَلًا): أراد صحة ذلك في العربية وقبول علمائها له. وقال صاحب اللآلئ: وقول الناظم (أَصْحُ تَقْبَلًا) إشارة إلى صحة الوجهين، وقبول العلماء لهما، وفيه تصريح بأن صحة قبولهم للإسكان أكد، وله أبلغ. وقال مكّي: أخذ قوم بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى. وقال الداني: والروايتان صحيحتان. وقال القاضي: وفي قوله: (أَصْحُ تَقْبَلًا): إشارة إلى أن وجه نقل حركة الهمزة إلى الهاء وجه صحيح مقروء به أيضاً، فيكون له الوجهان، وإنما كان الوجه الأوّل أصح، لأن هاء ﴿كِنْيَةٍ﴾ هاء سكت، والأصل فيها أن تكون ساكنة، ولكن الوجه الثاني صحيح لوروده عن أئمة القراء، ولا يخفى أن هذين الوجهين في حال وصل ﴿كِنْيَةٍ﴾ - ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ﴾. قلت: سوف نقرأ بالوجهين .

س: وضّح تحريرات ﴿كِنْيَةٍ إِنِّي﴾ مع ﴿مَالِيَةَ هَلَاكَ عَنِّي﴾ لـ (ورث)؟
 ج: قال الضباع: إذا قرأت قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةٌ﴾ (٢٨) هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةٌ (٢٩) الحاقة فعلى وجه تحقيق: ﴿كِنْيَةٍ﴾ (١١) إِنِّي ﴿ يتعيّن إظهار ﴿مَالِيَةَ﴾ (٢٨) هَلَاكَ ﴾، بأن تقف على ﴿مَالِيَةَ﴾ وقيفة لطيفة من غير تنفّس، لكون هائه للسكت، وعلى نقل ﴿كِنْيَةٍ﴾ (١١) إِنِّي ﴿ ينغي الإدغام في: ﴿مَالِيَةَ﴾ (٢٨) هَلَاكَ ﴾. وقال القاضي: فالإظهار مفرّع على عدم النقل، والإدغام مفرّع على النقل. وقال صاحب إتحاف البرية بعد أن ذكر بيت الشاطبي:

وَنَقَلَ رِذَا عَن نَّافِعٍ وَكِنْيَةٍ بِالْإِسْكَانِ عَن وَرْثِ أَصْحُ تَقْبَلًا
 وَأَدْغَمَ لَهَا مَالِيَةً عِنْدَ نَقْلِهِ وَأَظْهَرَ بِسَكْتِ مَسْكِنًا يَا أَخَا الْعَلَا

(استدراك أبي شامة) : قال أبو شامة عند قول الشاطبي :

وَنَقُلُ رِدَاً عَنِ نَافِعٍ وَكِتَابَةٍ بِالْإِسْكَانِ عَنِ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبِيلاً

لو أتى بهذا البيت قبل مسألة: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ لكان أحسن، ليتصل مذهب (نسافع) بكماله يتلو بعضه بعضاً، وليفرغ مما روي عن (ورش) الانفراد بنقله، ثم يذكر من وافقه في شيء من مواضع النقل كما هي عادته غالباً في باقي الأبواب، وإنما أختار هذا البيت، لأن النقل في: ﴿كِتَابَةٍ﴾ ضعيف، والنقل في: ﴿رِدَاً يُصَدِّقُنِي﴾ على خلاف أصل (ورش)، لأنه لا ينقل في كلمة. قلت: غفر الله لأبي شامة قوله السابق: - أعني قوله: لأن النقل في: ﴿كِتَابَةٍ﴾ ضعيف - فلا ينبغي أن نقول ضعيف في القراءات المتواترة، فالكل في قمة الفضل والحسن والبيان والبلاغة والفصاحة والإعجاز.

(أسئلة على ما سبق)

س: وضّح قراءة (نافع) في ﴿ءَأْتَنَنَّ﴾ موضعي يونس وقفاً ووصلاً؟

س: بين القراءات في ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ وقفاً ووصلاً؟

س: وضّح كيفية قراءة (نافع) في كلمة ﴿رِدَاً﴾ القصص. وقفاً ووصلاً؟

س: وضّح تحريرات (ورش) في ﴿كِتَابَةٍ إِنِّي﴾ مع ﴿مَالِيَةَ هَلَكَ عَنِّي﴾؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز) وخلاصة الدرس مع الأسئلة في نهاية الباب .
وَحَمَزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا

فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَّسِكًا وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا

سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفِ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمًا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمًا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبَدِلًا إِذَا زِيدْنَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا

وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةٌ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مُحَوَّلًا

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ.....

وَمِثْلَهُ..... يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسَهَّلًا

وَرِيًّا عَلَى إِظْهَارِهِ وَأَدْغَامِهِ.....

وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَائِ يَاءٌ تَحَوَّلًا.....

كَقَوْلِكَ أَنَيْتَهُمْ وَنَيْتَهُمْ.....

وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْحَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا.....

فَفِي الْيَاءِ يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمَةٌ.....

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا
يِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ.....

وَمَنْ..... حَكَى فِيهِمَا كَأَيَّا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا

وَمُسْتَهْرِزُهُ وَنَ الْحَذْفُ فِيهِ وَتَحْوِيهِ
وَضَمُّ.....

وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلٍ وَأَخْمِلًا.....

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسْطًا بِزَوَائِدِ
كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَكَحْوَهَا

وَأَشْمِمْ وَرُمٌ فِيمَا سَوَى مُتَبَدِّلِ
بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَخْفِلًا

وَمَا وَآوُ اصْلِي تَسْكُنُ قَبْلَهُ
أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالِادْغَامِ حُمَلًا

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ
رَكَأَ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونُهُ
وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغِلًا

وَفِي الْهَمْزِ الْحَاءُ وَعِنْدَ لِحَاتِهِ
يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)

وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَّرَفَ مَنزِلًا

ذكر الناظم اسم (حمزة) باسمه الصريح ولم يرمز له بالفاء لأنه قال في مقدمته:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلًا

والحكم الذي اختص به (حمزة) في هذا الباب هو تسهيل الهمزة، أي بتغييرها إما:
 ١- بين يين. ٢- أو بالنقل. ٣- أو بالإبدال. ٤- أو بالحذف. وذلك كله عند
 الوقف فقط، وواقفه (هشام) في الهمز المتطرف فقط، وله كلمات معدودات في الهمز
 المتوسط ستأتي في فرش الحروف. قال الضباع: اعلم أن لـ (حمزة) في تخفيفه الهمز وقفاً
 مذهبين، تصريفي وهو الأشهر، ورسمي، وإليه ذهب الإمام الداني وجماعة، وقد ذكرهما
 الناظم في هذا الباب مقدماً الأوّل لشهرته، ومردفاً له بالثاني. قال أبو شامة: سبق الكلام في
 مذهبه في الهمزة المتبدأة في شرح قوله في الباب السابق:

وَعَنْ حَمَزَةَ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ

والكلام في هذا الباب في الهمزة المتوسطة والمتطرفة التي في آخر الكلمة، وسيأتي فيهما جميع
 أنواع تخفيف الهمز، وهي: إبداله، وحذفه بعد إلقاء حركته على ساكن قبله، وجعله بين
 يين، ولفظ التسهيل يشمل الجميع، وقد يخصّ القراء لفظ التسهيل بـ (بين يين) كما
 سبق، وهذه الأنواع هي التي نقلها أهل العربية في ذلك، وعند القراء نوع آخر وهو تخفيف
 الهمز باعتبار خط المصحف، وسيأتي الكلام عليه وعلى تفاريع هذه الأنواع على ما تقتضيه
 أصول العربية والقراءات.

قال القاضي: وعبر الناظم بالتسهيل وأراد مطلق التغيير بالأنواع الأربعة السابقة
 لإفادة أن الغرض من التغيير هو تسهيل النطق باللفظ الذي فيه الهمز. قال أبو شامة: وإنما
 اختص تسهيل (حمزة) للهمزة بالوقف، لأنه محلّ استراحة القارئ والمتكلم مطلقاً، ولذلك
 حذفت فيه الحركات، والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوب ألفاً. قال ابن مهران: وقال
 بعضهم: هذا مذهب مشهور ولغة معروفة، يحذف الهمز في السكت كما يحذف الإعراب،
 فرقاً بين الوصل والوقف، وهو مذهب حسن، قال: وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين
 هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند السكت. قال أبو
 شامة: وفيه تأخي رءوس الآي في مثل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، ﴿يَا غَاظِيَةَ﴾، ﴿خَائِطَةَ﴾
 وأنا أستحب ترك الهمز في هذه المواضع في الوقف لذلك، وأما الحديث الذي رواه موسى بن
 عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء،
 وإنما الهمز بدعة ابتداعها من بعدهم. فهو حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده، فإن موسى بن
 عبيدة هو الزيدي، وهو عند أئمة الحديث ضعيف. والفائدة من قوله (إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ
 تَطَّرَفًا): أي إذا وقع في وسط الكلمة، أي بين حروفها، كما تقول: جلست وسط القوم،
 أي إذا كان متوسطاً أو تطرّف آخرها، و(مترجلاً) تمييز، أي تطرّف منزله، أي موضعه.

وقال القاضي: أفادت أن (همزة) لا تغيّر له في الهمز المبتدأ به نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾ ﴿إِنَّا﴾
 ﴿وقال ابن القاصح: والهمزة المتوسطة هي التي ليست أول الكلمة ولا آخرها، وقوله
 (منزلاً) أي تطرف موضعه. وقال الضباع: أما إذا وقع في أولها - أي الهمز - فليس فيه إلا
 التحقيق من هذا الطريق، وإلا ما تقدّم في الباب قبل هذا من النقل في قوله:

وَعَنْ حُمَزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلِفَ
 وإلا ما سيأتي في قوله:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَأَسِطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا
 كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلًا
 قال أبو شامة: والهاء في (همزة) تعود إلى (همزة)، أو إلى الوقف، لملازمة كل واحد منهما،
 هذا بفعله فيه، وهذا بأنه محل الفعل، والشئ يضاف إلى الشئ بأدق ملازمة بينهما، ثم شرع
 الناظم في بيان ما يفعل (همزة) بالهمز المتوسط والمتطرف. قال الشاطبي في (كيفية التغير
 للهمز المتوسط، والمتطرف الساكن الأصلي والعارض):

فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدِّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلًا
 يبدله - (أي الهمز الساكن) - حرف مدّ ولين من جنس حركة ما قبله عند الوقف
 بشرطين: ١- أن يكون الهمز ساكنًا. فقولُه (مُسَكَّنًا) بكسر الكاف ليحصل تقييد الهمز
 بالسكون. ٢- أن يتحرك ما قبله، سواء توسط أو تطرف. قال أبو شامة: وقوله (مُسَكَّنًا)
 بالكسر حصل به تقييد الهمز بالسكون، ولأنه أفاد أن القارئ وإن سكّن الهمز المتحرك في
 الوقف، فحكمه هكذا، أي أبدل الهمز في حال كونك (مُسَكَّنًا) له، سواء كان ساكنًا قبل
 نطقك به، أو سكنته أنت للوقف. وإليك أمثلة الهمز الساكن سكونًا أصلياً وهو في وسط
 الكلمة نحو:-

﴿يَأْكُلُونَ﴾ البقرة. يبدلها ألفاً: (ياكلون) - ﴿الذِّئْبُ﴾ يوسف. يبدلها ياءً: (الذيب)
 - ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة. يبدلها واوًا (يومنون)، وإليك أمثلة على الهمز الساكن سكونًا
 أصلياً في آخر الكلمة: ﴿أَقْرَأُ﴾ الإسراء. يبدلها ألفاً: (اقراء) - ﴿تَجِيءُ﴾ الحجر. يبدلها
 ياءً: (نبي)

قال ابن القاصح: (وليس في القرآن همزة ساكنة منطرفة في الوقف والوصل وقبلها ضمة)
 فاعلم ذلك. قلت: ومثاله في غير القرآن: (يَسُوْ). وأمثلة ما سكونه عارض، وهو لا يكون

إلا في آخر الكلمة، والعارض ما يكون متحركاً في الوصل، فإذا وقف القارئ عليه سكنه للوقف، وذلك نحو: - ﴿بَدَأُ﴾ العنكبوت. تقرأ وقفاً: (بدا-) ﴿أَلْتَبَا﴾ النبا. تقرأ وقفاً: (النا)

- ﴿أَلْبَارِي﴾ الحشر. تقرأ وقفاً: (الباري)، - ﴿أَلْمَلَأُ﴾ الأعراف تقرأ وقفاً: (الملا) وهناك أوجه أخرى ستأتي.

والفائدة من قول الشاطبي (وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا) لينص على الأمثلة السابقة ونحوها، ويحترز من الهمز الساكن الذي عرض سكنه للوقف ويكون ما قبله ساكناً. قال أبو شامة: واشترط تحرك ما قبل الهمز، إنما يحتاج إليه في المتحرك الذي سكنه القارئ

نحو: ﴿أَلْمَلَأُ﴾، ليحترز به من نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ ﴿فُرُوءٌ﴾ ﴿هِنِيكَا مَرِيئًا﴾ ﴿سُوءٌ﴾ ﴿شِيءٌ﴾ ﴿السُّوءُ﴾ ﴿أَلْمَرُءُ﴾ وسيأتي أحكام ذلك كله، وأما الهمزة الساكنة قبل الوقف فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً، وفي هذا القسم الذي تسكنه للوقف وتبدله حرف مد من جنس حركة ما قبله وجهان آخران سنذكرهما: أحدهما: تسهيله على اعتبار مرسوم الخط. والآخر: تسهيله بالرؤم.

﴿يَسْتَهْرِي﴾ فيه وأمثاله نحو: ﴿وَقَرِيئٌ﴾، ﴿وَيْبِئِي﴾ عند الوقف لـ (هشام وحمزة) هذه الأوجه: الأول: إبدال الهمزة ياء ساكنة على القياس. الثاني: تسهيلها بين بين مع الرؤم. الثالث: إبدالها ياء مضمومة على الرسم على مذهب الأخفش، ثم تسكن للوقف، فيتحد هذا الوجه مع الوجه الأول في العمل ويختلف في التقدير. الرابع: كالثالث، ولكن مع الإشمام. الخامس: إبدالها ياء مضمومة أيضاً مع الرؤم.

﴿أَلْتَبَا﴾ وقف عليه (حمزة وهشام) بإبدال الهمزة ألفاً، وتسهيلها بين بين مع الرؤم. ﴿أَلْمَلَأُ﴾ فيه لـ (حمزة وهشام) وقفاً: الإبدال ألفاً، والتسهيل مع الرؤم.

فإن قلت: لِمَ كانت الهمزة الساكنة تبدل حرفاً من جنس حركة ما قبلها ولم تكن من جنس حركة ما بعدها، قلت: لأن ما قبلها حركة بناء لازمة، وما بعدها يجوز أن تكون حركة إعراب، وحركة الإعراب تنتقل وتتغير من ضم إلى فتح إلى كسر، فأي حركة منها تعتبر، ولا ترجيح لإحداهن على الأخرين، فينظر إلى ما لا يتغير وهو حركة ما قبلها، فإن قلت كان من الممكن أن تعتبر كل حركة في موضعها، قلت: يلزم من ذلك أن ينقلب الهمز مع الضم وأوا، ومع الفتح ألفاً، ومع الكسر ياءً، فتختل بنية الكلمة نحو

(رأس)، يصير عين الكلمة في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياءً، وفي ذلك احتلال الألفاظ واختلاط الأبنية، وأيضاً فاعتبار الحرف بما قبله أقرب إلى قياس اللغة من اعتباره بما بعده، ألا تراهم التزموا فتح ما قبل الألف دون ما بعدها نحو: ﴿قَالُوا﴾ ﴿قَائِلٌ﴾، ولأن اعتبار الأول أخفّ، ومما بينه عليه في هذا الموضع أن كل همزة ساكنة للحزم أو للوقف إذا أبدلت حرف مدّ بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم نحو: ﴿وَيَهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا﴾ ﴿وَنِيَّتَهُمْ﴾.

وحكم الهمز المتحرك الذي قبله ساكن نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾ لـ (همزة) في قول الشاطبي: وَحَرَكُ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا وَأَسْقَطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا أي: يغيره (همزة) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله مع إسقاط الهمزة: (حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا). قال أبو شامة: (وَحَرَكُ بِهِ)، أي بالهمز، يعني بحركته، يعني إذا كان متحركاً وقبله ساكن فالتق حركته على الذي استقرّ قبله (مَتَسَكِّنًا)، وأسقط الهمز كما تقدم في باب نقل الحركة (حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا) مما كان. وقال صاحب اللآلئ: وكل ساكن يصح نقل حركة الهمز إليه إلا (الألف) على الإطلاق، و(الياء) و(الواو) الراءيتين.

س: ما أنواع الساكن قبل الهمز؟

ج: ١- قد يكون ساكناً صحيحاً متوسطاً والهمزة متوسطة نحو:

- ﴿الْقُرْءَانُ﴾ البقرة. تقرأ: (القرآن) بفتح الراء وحذف الهمزة.

- ﴿الظَّمَانُ﴾ النور. تقرأ: (الظمان) بفتح الميم وحذف الهمزة.

- ﴿يَسْمُونُ﴾ فصلت. تقرأ: (يسمون) بفتح السين وحذف الهمزة.

- ﴿مَسْؤُولًا﴾ الإسراء. تقرأ: (مسؤولاً) بضم السين وحذف الهمزة.

- ﴿النِّشَاءُ﴾ لـ (همزة) في الوقف عليه نقل حركة الهمزة إلى الشين وحذف الهمزة،

فيصير النطق بشين مفتوحة وبعدها هاء التأنيث. وحكى صاحب النشر وجهاً آخر

وهو: إبدال الهمزة ألفاً للرسم، وقال: إنه مسموع قويّ، فيوقف عليه كما يوقف على: ﴿

الصَّلَاةُ﴾ ﴿وَالْأَقْسَدَةُ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذف الهمزة، وانتبه لأحكام النقل

والسكت لـ (خلف) و(خلاه).

٢- وإليك أمثلة على الساكن الصحيح والهمزة متطرفة (نحو:

- ١- ﴿الْحَبَّ﴾ النمل. تقرأ وقفاً: (الحب) بفتح الباء وسكنت للوقف.
- ٢- ﴿الْمَرْءُ﴾ البقرة. (سواء كان مرفوعاً، أم مجروراً) فالمرفوع يقرأ وقفاً هكذا: (المَرْءُ) برفع الراء وسكنت للوقف. والمكسور يقرأ وقفاً: (المَرْءُ) بكسر الراء وسكنت للوقف.
- ٣- ﴿قِيلَ﴾ آل عمران. تقرأ وقفاً: (مَلٌ) بضم اللام وسكنت للوقف.
- ٤- ﴿دِفْءٌ﴾ النحل. تقرأ وقفاً: (دِفٌ) بضم الفاء وسكنت للوقف.
- سببه: عند الوقف على نحو: ﴿الْمَرْءُ﴾، ﴿دِفْءٌ﴾، ﴿قِيلَ﴾، لك ثلاثة أوجه:
- ١- النقل مع الإسكان. ٢- النقل مع الإشمام. ٣- النقل مع الرّوم.

وعند الوقف على نحو: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ البقرة، لك وجهان:

١- النقل مع الإسكان. ٢- النقل مع الرّوم.

وقد يكون الساكن حرفاً من حرفي اللين وهما (الواو الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الأصلية الساكنة المفتوح ما قبلها، والهمز الذي بعد هذين الحرفين يكون متوسطاً نحو:

- ١- ﴿سَوَاءٌ﴾ المائدة. تقرأ: (سوة) بعد النقل. ٢- ﴿مَوِيلاً﴾ الكهف. تقرأ: (مولاً) بعد النقل. ٣- ﴿شَيْئاً﴾ البقرة. تقرأ: (شيأ) بعد النقل. وهناك وجه الإبدال ثم الإدغام.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿شَيْئاً﴾ لـ (همزة) فيه بتمامه عند الوقف وجهان: الأول: نقل حركة الهمزة إلى الياء وحذف الهمزة، فيصير النطق بياء مفتوحة خفيفة بعدها ألف.

لثاني: إبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، فيصير النطق بياء مشددة بعدها ألف. وقد يكون منطوقاً نحو: ١- ﴿السَّوَاءُ﴾ الفتح. تقرأ: (السو) بعد النقل. وهناك وجه الروم، ثم الإبدال والإدغام (السو) ثم وجه الروم. ٢- ﴿شَيْءٌ﴾ البقرة. تقرأ: (شي) بعد النقل. وهناك وجه الروم، ثم الإبدال والإدغام (شي) ثم وجه الروم.

وقد يكون الساكن حرفي المد واللين وهما: الواو الأصلية الساكنة المضمومة ما قبلها نحو:

- ١- ﴿لَسُنُوًّا﴾ القصص. ٢- ﴿السُّوَّةُ﴾ النساء. ٣- ﴿السُّوَائِيَّ﴾ الروم. وحينئذ ينقل (همزة) حركة الهمزة إلى الواو الساكنة قبلها مع حذف الهمزة، وهناك أوجه أخرى ستأتي.

والياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها والهمز الذي بعد هذين الحرفين يكون متوسطاً نحو: ﴿سَيِّتٌ﴾ الملك. وقد يكون متطرفاً نحو: ﴿الْمُسَيِّءُ﴾ غافر. ﴿سَيِّءٌ﴾ هود، والعنكبوت، ﴿وَجَائٍءٌ﴾ الفجر. وحينئذ ينقل (همزة) حركة الهمزة إلى الياء الساكنة قبلها مع حذف الهمزة. وهناك أوجه أخرى ستأتي. قال أبو شامة: ولك فيها الروم والإشمام كما سيأتي، فإن قلت: لِمَ كان نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ولم ينقل إلى الساكن بعدها في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾؟ قلت: لو نقل إلى الساكن بعدها لالتبست الأبنية، فإنه كان يقال: قد فَلَحَ، فيظن أنه فعل ثلاثي، وإذا نقل إلى الساكن قبله بقي في اللفظ ما يدل على بناء أصل الكلمة وهو السكون بعد الهمزة. قال القاضي: وأما النوعان الرابع والخامس: فيذكر الناظم حكمهما في الآيات الآتية، وقد يقال إن كلمة (ما) في قول الناظم (وَحَرَكٌ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِنًا) من صيغ العموم، فتتناول الأنواع الخمسة للهمز المتحرك الذي قبله ساكن، فما الذي يدلنا على أن الناظم أراد بقوله: (مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِنًا) هذه الأنواع الثلاثة فحسب؟ ونقول: إن الذي دلنا على ذلك استثناءه النوعين، الرابع والخامس في قوله:

سَوِي أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَسْرِي يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا
قال أبو شامة: ثم استثنى من هذا أن يكون الساكن قبل الهمزة ألفاً. وقال صاحب اللالئ: لما انقضى الكلام في حكم ما يصح نقل الحركة إليه من السواكن، انتقل إلى الكلام في حكم ما لا يصلح نقل الحركة إليه منها، وقد تقدم أنه (الألف) على الإطلاق، وحرفاً (المد واللين) الزائدان، وكلامه هنا في حكم الهمزة الواقعة بعد (الألف)، وتنقسم إلى متوسطة، ومتطرفة، ولا يصح نقل حركة واحدة منهما إلى (الألف).

فحكم الهمز المتوسط المسبوق بالألف نحو: ﴿الْمَلَكِيَّةُ﴾ (همزة) في قول الشاطبي: سَوِي أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَسْرِي يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا (سَوِي أَنَّهُ) معناه: سَوِي أَنْ (همزة)، أو سَوِي أَنْ الهمز، أي يسهّل (همزة) الهمز الواقع بعد ألف (بين بين) إذا كان الهمز في وسط الكلمة مع المدّ ست حركات، أو القصر حركتان.

قال أبو شامة: ومراده بالتسهيل هنا (بين بين)، وذلك لأن نقل الحركة إلى (الألف) متعذر، لأنها لا تتحرك، لأن بما فيها من المدّ كأنها حرف متحرك، فيسهّل الهمز بعدها (بين بين)، فإذا سهّله بعد (الألف)، هل يمكن مدّ الألف الذي كان لأجل الهمز أو

يقصر لأنه حرف مدّ قبل همز مغير نحو: ﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ ﴿دُعَاءٌ﴾ ﴿وَنَدَاءٌ﴾ ﴿فِدَاءٌ﴾ ﴿جُفَاءً﴾ ﴿هَبَاءً﴾ ﴿عَطَاءً﴾، لأن بعد الهمز في ﴿وَنَدَاءٌ﴾ ألف التنوين وهي لازمة، فصارت الهمزة متوسطة. قال صاحب التيسير في هذا النوع: إن شئت مكنت الألف قبلها، وإن شئت قصرت، والتمكين أقيس. وإليك الأمثلة وكيفية قراءتها:

- ﴿أَبْنَاءَنَا﴾ تسهيل الهمزة المتوسطة بينها وبين الألف مع المدّ والقصر.

- ﴿حَافِيَتٌ﴾ تسهيل الهمزة بينها وبين الياء مع المدّ والقصر.

- ﴿أَبَاؤُكُمْ﴾ تسهيل الهمزة المتوسطة بينها وبين الواو مع المدّ والقصر.

(استدراك أبي شامة): وقوله (جَرَى) حشو لا فائدة فيها.

قال السخاوي: ولا فرق في هذا الضرب بين ألف زائدة، أو مبدلة من حرف أصلي، ولذلك قال (مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفِ جَرَى) فاطلق. والزائد نحو: ﴿أَوْلِيَاءٌ﴾ فهي على وزن أفعلاء، والمبدلة من حرف أصلي نحو: ﴿جَاءَنَا﴾. وقال الجعبري: وقوله (جَرَى): أي الألف امتد فسوِّغ المدّ فيه لتقديره بالحركة وقوع المسهل بعده، بخلاف ما لم يمدّ، يشير إلى الفرق بين نحو: ﴿يَسْتَلُّ﴾، ﴿جَاءَتْ﴾ وقد حفي هذا على من قال: حشو لا فائدة فيها.

وحكم الهمز المتطرف المسبوق بالألف نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ في قول الشاطبي:

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَّرَفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

والهاء في (مِثْلُهُ) تعود إلى (الألف) في قوله في البيت الذي قبل هذا:

سِوَى أَلْفٍ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفِ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا

قال أبو شامة: يدل (همزة) الهمز المتطرف الواقع بعد ألف من جنس حركة ما قبله بعد إسكانه للوقف، (مِثْلُهُ) أي حرفاً مثله، يريد مثل ما قبله، يعني ألفاً، وذلك لأن الهمزة المتطرفة سكنت للوقف، وقبلها ألف، وقبل الألف فتحة، فلم تعد الألف حاجزاً، فقلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ألفان، فيما أن يحذف إحداها فيقصر ولا يمدّ، أو يقيهما، لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين، فيمدّ مداً طويلاً، ويجوز أن يكون متوسطاً لقوله في باب المدّ والقصر:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

وهذا من ذلك، ويجوز أن يمدّ على تقدير حذف الثانية، لأن حرف المدّ موجود والهمزة منويّة فهو حرف مدّ قبل همزٍ مغيّرٍ لقوله:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيِّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَغْدَلًا

وإن قدر حذف الألف الأولى فلا مدّ، وذلك نحو: ﴿صَفْرَاءُ﴾ ﴿السَّمَاءُ﴾، والمدّ هو الأوجه، وبه ورد النص عن (همزة)، وهذا مبني على الوقف بالسكون، فإن وقف بالروم كما سيأتي في آخر الباب فله حكم آخر، وإن وقف على اتباع الرسم أسقطت الهمزة، فيقف على الألف التي قبلها فلا مدّ أصلاً، وهذا مبني على الوقف بالسكون، فإن وقفت بالروم - كما سيأتي في آخر الباب - فله حكم آخر. والأمثلة كالتالي على بيت الشاطبي:

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَّرَفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

﴿شُرَكَاءُ﴾ الأنعام. ﴿السُّفَهَاءُ﴾ البقرة. ﴿السَّمَاءُ﴾ البقرة. لك: ١- القصر بمقدار حركتين. ٢- التوسط ٤ حركات. ٣- المدّ ٦ حركات. قال الضباع: قدره العلامة ابن عبد الحق بثلاث ألفات. وهناك أوجه أخرى ستأتي. قال القاضي في البدور

الزاهرة: ﴿السُّفَهَاءُ﴾ بقي أن نبيّن لك ما لـ (همزة وهشام) من الأوجه على مثل هذا فنقول: إن (هشاماً وهمزة) يبدلان الهمزة ألفاً عند الوقف من جنس ما قبله، وحيثئذ يجتمع ألفان، فيجوز حذف إحداهما تخلصاً من اجتماع ساكنين في كلمة واحدة، ويجوز إبقاؤهما لجواز اجتماع الساكنين عند الوقف، فعلى حذف إحداهما يحتمل أن يكون المحذوف الأول؟ وأن يكون الثانية؟ فعلى تقدير أن المحذوف هي الأولى، يتعيّن القصر؟ لأن الألف حيثئذ تكون مبدلة من همزة فلا يجوز فيها إلا القصر، مثل ﴿بَدَأُ﴾ عند الوقف لهما، وعلى تقدير أن المحذوف هي الثانية؟ يجوز المدّ والقصر، لأنه حرف مدّ وقع قبل همزٍ مغيّرٍ بالبدل ثم الحذف، وعلى إبقائهما يتعيّن المدّ بقدر ثلاث ألفات؟ ووجه ذلك أن في الكلمة ألفين؟ الألف الأولى والألف الثانية المبدلة من الهمزة؟ وتزاد ألف ثالثة للفصل بين الألفين فيمدّ (ست حركات) لأن مقدار الألف حركتان، وصرّح العلماء بجواز (التوسط) فيه قياساً على سكون الوقف، ويؤخذ التوسط من قول الشاطبي:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

فيكون فيه ثلاثة أوجه عند إبدال الهمزة ألفاً وهي: (القصر والتوسط والطول)، وفيه وجهان آخران وهما: تسهيل الهمزة بين مع رومها، ويكون ذلك مع (المدّ والقصر)،

ووجه اشتراط رُومِ الهمزة مع تسهيلها وعدم الاكتفاء بالتسهيل أن الوقف بالحركة الكاملة لا يجوز، فمجموع الأوجه الجائزة لـ (هشام وحمزة) في الوقف على ﴿السُّفَهَاءُ﴾ وأمثاله خمسة، وهذه الأوجه الخمسة تجوز أيضاً في الوقف على الهمز المنطرف الواقع بعد ألف إذا كان مجروراً أيضاً نحو: ﴿مَنْ السَّمَاءُ﴾. واعلم أن (هشاماً) يشارك (حمزة) في هذه الأوجه كلها، ولا فرق بينه وبينه إلا في وجه التسهيل مع المدّ، فإن (حمزة) بمدّ بمقدار ثلاث ألفات، و(هشاماً) بمقدار ألفين، ولا يخفى أن الرُّومَ في هذا وأمثاله يكون بلا تنوين. قال صاحب اللّاحي: ولما انقضى كلامه في حكم الهمزة الواقعة بعد (الألف)، انتقل إلى الكلام في حكم الهمزة الواقعة بعد الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسورة ما قبلها إذا كانتا زائدتين. قال السمين: ثم ذكر من الساكن ما لا ينقل إليه حركة الهمزة. وهذا هو حكم الهمز الواقع قبله واو أو ياء زائدتان حيث قال الشاطبي:

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبَدَلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَ
قال أبو شامة: (وَيُدْغِمُ فِيهِ) أي في الهمز بعد إبداله، يعني إذا وقع قبله واو أو ياء زائدتان فأبدله حرفاً مثله، ثم أدغم ذلك الحرف فيه كما تقدّم لـ (ورش) في ﴿السَّيِّئُ﴾، وذلك نحو: ﴿خَطِيئَةٌ﴾ ﴿قُرُوءٌ﴾. ومعنى قول الشاطبي (حَتَّى يُفْصَلَ): أي حتى يفصل ويميز في الحكم بين الزائد والأصلي، فإن الياء والواو الأصليتين ينقل إليهما الحركة، وقد سبق حكمهما، وأما الزائدة فحكمها الإبدال ثم الإدغام فيما قبلها، والزائد ما ليس بفاء الكلمة ولا عينها ولا لامها. أي هما اللتان ليستا حرفاً أصلياً من حروف الكلمة وبنيتها، فلا تقعان فاءً للكلمة، ولا عيناً للكلمة، ولا لاماً للكلمة، بل تقعان بين العين واللام. مثال: ﴿قُرُوءٌ﴾ البقرة. على وزن (فُعُول)، ﴿السَّيِّئُ﴾ التوبة. على وزن (فَعِيل)، ﴿بَرِيءٌ﴾ الأنعام. على وزن (فَعِيل)، ﴿خَطِيئَةٌ﴾ النساء. على وزن (فَعِيلَة)، ﴿هَيْبَةً﴾ ﴿مَرِيئًا﴾ النساء. على وزن (فَعِيلًا)

وكيفية التغير في النوع السابق من الهمز كالتالي:

- ١- يبدل الهمزة واو أو ثم يدغمها في الواو التي قبلها في نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾، فتقرأ (قرو) قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿قُرُوءٌ﴾ لـ (حمزة وهشام) في الوقف عليه: إبدال الهمزة واو، وإدغام الواو قبلها فيها مع السكون المحض والرُّوم، وليس فيه نقل نظراً لزيادة الواو.
- ٢- يبدل (حمزة) الهمزة ياءً ثم يدغمها في الياء التي قبلها في نحو:

﴿حَطِيئَةً﴾ النساء. تقرأ (حَطِيئَةً)، ﴿هَيْبَةً﴾ النساء. تقرأ (هَيْبًا).

﴿مَرِيئًا﴾ النساء. تقرأ (مَرِيًّا)، ﴿بَرِيئُونَ﴾ يونس. تقرأ (بَرِيُونَ).

﴿النَّيِّئُ﴾ التوبة. تقرأ (النسيئُ)، ﴿بَرِيئٌ﴾ الأنعام. تقرأ (بريئُ). قال القاضي في البذور الزاهرة: ﴿النَّيِّئُ﴾ قرأ (ورث وأبو جعفر) بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء قبلها، فيصير اللفظ بياء مشددة، والباقون بالهمز والمد المتصل، ولـ (هشام وحمزة) عند الوقف هذا الوجه أيضاً مع السكون المجرد والإشمام والرؤم، وإذا وقف (ورث وأبو جعفر) تكون لهما هذه الأوجه الثلاثة.

﴿بَرِيئُونَ﴾ وقف (حمزة) عليه بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، وليس له إلا هذا الوجه لزيادة الياء. قال القاضي: (ولم يقع في الكتاب العزيز همزة متوسطة في الكلمة واقعة بعد واو زائدة).

س: وكيف نعرف الياء الأصلية؟

ج: الياء الأصلية من بنية الكلمة نحو: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ آل عمران، على وزن (فعللة) فالياء هنا وقعت (عيناً) للكلمة. ﴿سُنِّيٌّ﴾ على وزن (فعل)، فالياء هنا وقعت (عيناً) للكلمة. تنبيه: وبعضهم روى إجراء الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام وسيأتي ذلك في قوله: وَمَا وَآوُاْ أَصْلِيَّ نَسَكْنَ قَبْلَهُ أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالِادْغَامِ حُمَلَاءُ (استدراك أبي شامة): وهذا كان موضعه، وإنما أخره لمعنى سنذكره، ولو قال بعد هذا البيت:

وإن كانتا أصليين أدغم بعضهم كشيء وسوء وهو بالنقل فضلاً
لكان أظهر وأولى. انتهى.

(استدراك صاحب اللآلئ): وتسمح في العبارة حيث قال (وَيُدْغَمُ فِيهِ)، أي في الهمز، والهمز لم يقع فيه إدغام، وإنما وقع فيما أبدل منه، لكن لما كان ما أبدل منه قائماً مقامه تُحَوِّزُ في العبارة بذلك.

وفرغ الكلام في الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها، ثم شرع في ذكر المتحركة، المتحرك ما قبلها.

وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةٌ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَآوَاءٌ مُحَوَّلًا

قال صاحب اللآلئ: لما انقضى الكلام في حكم الهمزة المتحركة بعد أنواع الساكن، انتقل إلى الكلام في حكم الهمزة المتحركة بعد الحركة وهي تنقسم إلى تسعة أقسام:

مفتوحة بعد الحركات الثلاث: ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾ ﴿خَاطَبْتَهُ﴾ ﴿يُؤَيِّدُ﴾.

ومكسورة بعد الحركات الثلاث: ﴿يَلْسَنُ﴾ ﴿خَطِيبِينَ﴾ ﴿سَيْلَتْ﴾.

ومضمومة بعد الحركات الثلاث: ﴿لَزِيْوْفٌ﴾ ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾.

وكلامه في - في هذا البيت - في نوعين من أنواع المفتوحة وهما: المفتوحة بعد كسر، والمفتوحة بعد ضم. فإذا كان الهمز مفتوحاً وما قبله مكسور تبدل الهمزة ياءً مفتوحة خالصة نحو:

١- ﴿خَاطَبْتَهُ﴾ العلق. تقرأ (خاطية) إلا في: ﴿قُرَيْشٍ﴾ ﴿أَسْتَهْزِئُ﴾.

٢- وإذا كان الهمز مفتوحاً وما قبله مضموم تبدل الهمزة واواً مفتوحة خالصة نحو:

﴿مُؤَجَّلًا﴾ آل عمران. تقرأ (موجلاً). وكذلك عند الوقف على الكلمات التالية:

﴿لَا يَأْخُذْكُمْ﴾ ﴿رَبِّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يَأْخُذْ﴾ ﴿يُؤَلِّفُ﴾

﴿وَالْمُؤَلِّفَةَ﴾ ﴿يُؤَيِّدُ﴾ ﴿لَا يُؤَخِّرُ﴾ ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ ﴿يُؤَدِّهِ﴾.

قال أبو شامة: اعلم أن قياس العربية في كل همزة متحركة، متحركة ما قبلها إذا خففت أن تجعل (بين بين)، إلا المفتوحة بعد كسر أو ضم، فإنها تقلب ياءاً أو واواً حسب ما تقدم - لأنها لو جعلت (بين بين)، لقربت من ألف، والألف لا يكون قبلها إلا فتح. فقول الناظم:

وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةٌ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مَحْوَلًا

جمع بين الكسر والضّم أولاً، وبين الياء والواو آخراً، فصرف الأول من المجموعتين الأوليين إلى الأول من المجموعتين الآخرين، والثاني والثاني، ويسمى هذا النوع من الكلام لفاً وطباقاً، وهذا البيت فصيح النظم، حيث لفّ الكلام، فجمع بين الكسر والضّم، ثم ردّ إليهما قوله (يَاءٌ وَوَاوًا)، فرددت الفطنة الياء إلى الكسر، والواو إلى الضّم، فهو مثل قوله:

﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ القصص.

وحكم الأنواع السبعة الباقية في قول الشاطبي:

وَفِي غَيْرِ هَذَا يَيْنَ يَيْنَ
 قال أبو شامة: أي ويسمع (همزة) همزه في غير ما تقدم ذكره بلفظ (بين بين)، وهذا الغير الذي أشار إليه هو ما بقى من أقسام الهمز المتحرك بعد متحرك، ومجموعهما تسعة، و(هَذَا) في قوله (وَفِي غَيْرِ هَذَا) إشارة إلى الهمز المفتوح بعد الكسر والضم، والمراد بغيره، الأنواع السبعة الباقية من التسعة، لأن الحركات ثلاث، كل واحدة قبلها ثلاث حركات، فثلاثة في ثلاثة تسعة، ذكر في البيت السابق منها قسمين: مفتوحة بعد كسر، مفتوحة بعد ضم، وحكمها الإبدال كما سبق، فبقى لـ(بين بين) سبعة أقسام. مفتوحة بعد مفتوح نحو: ﴿سَأَلٌ﴾ ﴿مَتَارِبٌ﴾.

مكسورة بعد فتح وكسر وضم نحو: ﴿بَيْسٍ﴾ ﴿خَيْسِينَ﴾ ﴿سَيْلُوا﴾.
 مضمومة بعد فتح وكسر وضم نحو: ﴿لَرْوُفٌ﴾ ﴿فَمَالُونَ﴾ ﴿بِرُّوَسِكُمْ﴾.
 وقد عرفت أن معنى قولهم (بين بين) أن تجعل الهمزة بين لفظها وبين لفظ الحرف الذي منه حركتها، أي بين هذا وبين هذا. وإليك مزيداً من الأمثلة مع بيان كيفية التغيير:

- ﴿سَأَلٌ﴾ المعارج. تسهيل الهمزة بينها وبين الألف.
- ﴿خَطَّيْنٌ﴾ يوسف. تسهيل الهمزة بينها وبين الياء، وله حذف الهمزة وسياق.
- ﴿سَيْلُوا﴾ الأحزاب. تسهيل الهمزة بينها وبين الياء، وله إبدال الهمزة واواً مكسورة.
- ﴿يَوْمِيَّةٌ﴾ هود. تسهيل الهمزة بينها وبين الياء.
- ﴿جِنْدِرٌ﴾ ﴿مُطَمِّينَ﴾ ﴿بَيْسٍ﴾ تسهيل الهمزة بينها وبين الياء.
- ﴿يَكَلِّزُكُمْ﴾ الأنبياء. تسهيل الهمزة بينها وبين الواو.
- ﴿مُسْتَهْزِؤْنَ﴾ البقرة. تسهيل الهمزة بينها وبين الواو. قال الضباع: وستأتي زيادة للأخفش في بعض ذلك. والخلاصة: في نحو: ﴿مُسْتَهْزِؤْنَ﴾ ﴿يَسْتَهْزِؤْنَ﴾ ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾ ﴿الْمُنْطِئُونَ﴾ ﴿مُكِّفُونَ﴾ (همزة) عند الوقف (ثلاثة) أوجه وهي: ١- التسهيل بين بين. ٢- الإبدال ياءاً خالصة. ٣- حذف الهمزة مع ضم ما قبلها.

..... وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَّرَفَ مُسْهَلًا

قال أبو شامة: (ومثله): أي مثل مذهب (حمزة) مذهب (هشام) فيما تطرف من الهمز، ولم يوافق في المتوسطة، لأن المتطرفة أحرى بالتخفيف، لأنها آخر لفظ القارئ وموضع استراحته وانقطاع نفسه. حال كون (هشام) في ذلك راكباً الطريق المعبد السهل. قلت: ولله كلمات معدودة في الهمز المتوسط ستأتي في فرش الحروف. وقال أبو شامة: ويقع في النسخ: (ومثله) بضم اللام، ونصبها أجود، فهذه أصول مذهب (حمزة) في تخفيف الهمز على ما اقتضته لغة العرب، ثم يذكر بعد ذلك فروعاً على ما تقدم وقع فيها اختلاف ووجوهاً آخر من التخفيف غير ما سبق ذكره.

وَرِئِيَاً عَلَيَّ إِظْهَارِهِ وَأَدْغَامِهِ

لفظ ﴿وَرِئِيَاً﴾ سورة مريم، تبدل الهمزة ياءً، فيبقى اللفظ (وريياً) وحينئذ لك:

- ١- إظهار الياءين. نظراً إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز، لأن البديل عارض.
- ٢- إدغامها في الياء التي تليها، لأنه اجتمع مثلاًن، أو لهما ساكن، ولأنه رسم بياء واحدة.

قال أبو شامة: أي ﴿وَرِئِيَاً﴾ مقروء أو مروى أو مستقر على إظهاره وإدغامه، أو ﴿وَرِئِيَاً﴾ على إظهاره وإدغامه جماعة، أي اختار قوم الإظهار، وآخرون الإدغام، ثم قياس تخفيف هزها أن يبذل ياء، لأنه ساكن بعد كسر، فإذا فعل ذلك اجتمع ياءان، فروي الإدغام لاجتماع ياءين، وروي الإظهار نظراً إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز.

(استدراك أبي شامة و صاحب اللآلئ): قال أبو شامة: وكذلك الخلاف في ﴿وَتَوَيَّ﴾ ﴿الأحزاب﴾، ﴿تَوَيَّ﴾ المعارج. لاجتماع واوين، كأن الناظم أراد ﴿وَرِئِيَاً﴾ وما كان في معناه، وكان يمكنه أن يقول:

وَرِئِيَاً وَتَوَيَّ أَظْهَرْنَ أَدْغَمْنَ

قال صاحب التيسير: اختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمز وفي إظهاره في قوله ﴿وَرِئِيَاً﴾ ﴿وَتَوَيَّ﴾ ﴿تَوَيَّ﴾، فمنهم من يدغم اتباعاً للخط، ومنهم من يظهر لكون البديل عارضاً، والوجهان جائزان. والخلاصة: ﴿وَتَوَيَّ﴾ ﴿الأحزاب﴾، ﴿تَوَيَّ﴾ المعارج، لك إبدال الهمزة واواً فيهما، وحينئذ لك: ١- إظهار الواوين. ٢- إدغام الواوين. وقد نص في (التيسير) على ذلك، ولم يذكره الناظم لما في ﴿وَرِئِيَاً﴾ من التنبيه عليه.

وقال صاحب اللآلئ: ولم يذكره الناظم لِمَا فِي ﴿وَرِيًّا﴾ من التنبيه عليه. ولو قال:
وأظهر وريًّا ثم تؤي وأدغماً

لكان أيبن. وكان الناظم استغنى بذكر ﴿وَرِيًّا﴾ عنهما، لأن المأخذ واحد.
قال صاحب إتخاف البرية:

وَرِيًّا عَلَيِ إِظْهَارِهِ وَأَدْغَامِهِ كَذَلِكَ رُيًّا ثُمَّ تَوُوي فَحَصَلَا

- وإذا وقفت على ﴿رِيًّا﴾، ﴿رِيًّا﴾، ﴿رِيًّا﴾ فإبدل الهمزة واوًا، وبعد الإبدال يجوز لك: ١- إظهار الواو. ٢- ويجوز قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء بعدها.
قال القاضي: لأن من القواعد المقررة أنه إذا اجتمعت (الواو والياء) في كلمة، وكانت الواو ساكنة سابقة على (الياء)، فإن (الواو) تقلب ياء وتدغم في الياء التي بعدها، ففي الوقف على هذه الكلمات وأمثالها وجهان: الإظهار والإدغام. وقال صاحب اللآلئ: لِمَا انقضى الكلام في الهمز الساكن والمتحرك (همزة وهشام)، أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه تضاف إلى بعض ما ذكر كثيرًا للفوائد بما أردفه من الزوائد.

وَبَعْضُ بِنَسْرِ الْيَاءِ تَحْوُلًا
كَقَوْلِكَ أَنْبِئْتَهُمْ وَنَبِّئْتَهُمْ

قال صاحب اللآلئ: والكاف في (كَقَوْلِكَ) زائدة، لأنه ليس في القرآن غيرهما. ففي كلمة ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ البقرة، ﴿وَنَبِّئْتَهُمْ﴾ بالحجر والقمر. يجوز لك عند الوقف بعد إبدال الهمزة ياء خالصة ما يلي: ١- كسر الهاء، نظراً لوقوع الياء قبلها كما يقرءون ﴿فِيهِمْ﴾ بعد كسر، فهو قياس تخفيفها، فوجه كسر الهاء وجود الياء قبلها فصار نحو: ﴿فِيهِمْ﴾
ويهديهن، وهو اختيار ابن مجاهد وأبي الطيب بن غلبون، قال الضباع: ويجوز كسرهما، وهو مذهب أبي الحسن طاهر، وإليه ذهب بعضهم.

٢- ضم الهاء على الأصل، نظراً لعروض هذه الياء، فكان الهمزة باقية. قال ابن القاصح: ويفهم مما ذكر أن البعض الآخر ييقون الهاء على ما كانت عليه من الضم. وقال الضباع: وإليه ذهب جمهور أهل الأداء عن (همزة)، وهو مذهب أبي الفتح فارس عنه، وقال ابن الجزري: إنه الأصح والأقرب. والوجهان صحيحان ومقروء بهما. قال صاحب

التيسير: اختلف أهل الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمز ياء قبلها في قوله ﴿أُنَيْتُهُمْ﴾ و﴿وَنَيْتُهُمْ﴾ عند الوقف لـ (همزة)، فكان بعضهم يرى كسرها من أجل الياء، وكان آخرون يقولونها على ضمها، لأن الياء عارضة، وهما صحيحان. قال أبو شامة:

وهاتان المسالتان ﴿وَرِيَّامٌ﴾ و﴿أُنَيْتُهُمْ﴾ فرعان لقوله:

فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفٌ مَدُّ مُسْكِنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

المذهب الرسمي: قال أبو شامة: ثم ذكر قاعدة أخرى مستقلة فقال:

..... وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا

فَفِي الْيَاءِ يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ

أي أن (همزة) كان يعتبر تسهيل الهمز بخط المصحف الكريم على ما كتب في زمن الصحابة -رضي الله عنهم- وذلك يعرف من مصنفات موضوعة له، روى سليم عن (همزة) أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف الكريم. وقال صاحب التيسير: واعلم أن جميع ما يسهله (همزة) فإنما يراعي فيه خط المصحف الكريم دون القياس. ومعنى (يَلِي) يتبع، أي يتبع رسم الخط في (الياء والواو والحذف)، أي: أن الهمز تارة تكتب صورته ياء، وتارة واو، وتارة تحذف، أي لا تكتب له صورة. قال الضباع: وأما المذهب الرسمي: فاعلم أنه جاء عن (سليم عن همزة) أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف العثماني، قيد ذلك الداني والشاطبي وجماعة من المتأخرين بشرط صحته في العربية، فكان يبدل الهمزة بما صُوِّرت به، فما صُوِّرت فيه ألفاً يبدله ألفاً، وما صُوِّرت فيه واواً يبدله واواً، وما صُوِّرت فيه ياءً يبدله ياءً، وما لم تُصوِّر يحذفها.

قال أبو شامة: وإنما ذكر هذه الأقسام الثلاثة ولم يذكر (الألف) وإن كانت الهمزة تصوِّر بها كثيراً، لأن تخفيف كل همزة صورت ألفاً على القواعد المتقدمة لا يلزم منه مخالفة الرسم، لأنها إما أن تجعل (بين يمين) نحو: ﴿سَأَلَ﴾، أي بين الهمزة والألف، أو يبدل ألفاً في نحو: ﴿مَلَجَأٌ﴾ فهو موافق للرسم، وإنما تجيء المخالفة في رسمها بالياء والواو، وفي عدم رسمها، وأما الحذف ففي كل همزة بعدها واو جمع نحو: ﴿فَمَا لَوْنٌ﴾ الصافات ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ البقرة.

وقال صاحب اللآلئ: ولم يذكر (الألف) لدلالة الياء والواو عليهما. ولو قال:

..... فَفِي الْيَاءِ وَأَخْتِهَا يَلِيهِ وَحَذْفُهُ

لكان أيسن. ولكن العلامة السمين اعترض على كلام صاحب اللآلئ وذكر ما ذكره أبو شامة.

قال القاضي: وليس معنى هذا المذهب أن كل كلمة صوّرت همزتها بـ (الواو) يصح الوقف عليها بالواو الخالصة، ولا أن كل كلمة صورتها (ياء) يوقف عليها بالياء المحضة، ولا أن كل كلمة حذفت صورة همزتها يصح الوقف عليها بحذف الهمزة، فإن جواز الوقف على كلمة بـ (الواو)، وعلى أخرى بـ (الياء)، وعلى الثالثة بالحذف، موقوف على السماع وصحة النقل وثبوت الرواية، فإن القراءة سنة متبعة يتلقاها الآخر عن الأول، فلا يصح الوقف على ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ ﴿أُولِيَآؤُهُمْ﴾ بالواو. وحصر علماء القراءات الكلمات التي رُسِمَتْ همزتها في المصاحف بالواو، وجاءت الهمزة فيها بعد (الألف) على النحو التالي:

- ١- ﴿فِيكُمْ شُرَكَوًا﴾ الأنعام.
- ٢- ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَوًا﴾ الشورى.
- ٣- ﴿فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوًا﴾ هود.
- ٤- ﴿فَقَالَ الضَّعَفَتُوا﴾ إبراهيم وغافر.
- ٥- ﴿شَفَعَتُوا وَكَانُوا﴾ الروم.
- ٦- ﴿هُوَ الْبَلَتُوا الْمُيِّنُ﴾ الصافات.
- ٧- ﴿وَمَا دَعَتُوا الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ غافر.
- ٨- ﴿مَا فِيهِ بَلَتُوا مُبِيحًا﴾ الدخان.
- ٩- ﴿إِنَّا بَرَاءُؤَا مُنْكُمْ﴾ المتحنة.
- ١٠- ﴿جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة ٢٩.
- ١١- ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ المائدة.
- ١٢- ﴿وَجَزَاؤُ سَيِّئَةٍ﴾ الشورى. ١٣- ﴿خَلِدِينَ فِيهَا وَذٰلِكَ جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ﴾ الحشر.

١٤- ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَتُوا﴾ الأنعام.

فعند الوقف على نحو: ﴿شُرَكَوًا﴾ لك الأوجه التالية على المذهب القياسي:

١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ألفاً مع (القصر والتوسط والطول).

٤، ٥ - التسهيل بالرؤم مع المد والقصر.

وعلى المذهب الرسمي: ١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة واواً مع (القصر والتوسط والطول) مع

السكون المحض. ٤، ٥، ٦ - الإشمام على الأوجه الثلاثة السابقة. ٧ - الرؤم على القصر.

أما المواضع المختلف في رسم الهمزة فيها على (واو) فهي على النحو التالي:

- ١- ﴿جَزَاءٌ مِّن تَرْكِي﴾ طه. ٢- ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ الزمر.
- ٣- ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ الكهف. وهذا الموضع خاص بـ(هشام)، لأنه يقرؤه بالرفع.
- ٤- ﴿عَلَّمْتُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الشعراء. ٥- ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر.
- ﴿أَنْبِئُونَا﴾ الروم، رُسمت الهمزة على (واو) في بعض المصاحف، ومجرّدة في بعضها، وسبق حكم

الوقف على مثله. ﴿أَنْبِئُونَا اللَّهَ﴾ فيه لـ (همزة وهشام) وفقاً اثنا عشر وجهاً على ما في بعض المصاحف من تصوير الهمزة واواً، وخمسة على ما في البعض الآخر من رسمها بلا واو. ﴿وَأَجِبْتُوهُ﴾ فيه لـ (همزة) وفقاً: تحقيق الأولى وتسهيلها، وعلى كلٍ منهما تسهيل الثانية

مع المدّ والقصر، فيكون له فيها أربعة أوجه، فإذا نظرنا إلى (جواز الروم والإشمام في هاء الضمير) عند القائلين به تكون الأوجه اثني عشر وجهاً، حاصلة من ضرب الأربعة السابقة في ثلاثة هاء الضمير، هذا هو الصحيح لـ (همزة) في الوقف على هذه الكلمة، وهناك أوجه أخرى شاذة أو ضعيفة أعرضنا عن ذكرها لعدم جواز القراءة بها.

﴿بُرءُوا﴾ فيه لـ (همزة) وفقاً: تسهيل الأولى قولاً واحداً، وله في الثانية اثنا عشر وجهاً لكونها مرسومة على (واو)، ويوافقها (هشام) في الثانية فقط. وأما الكلمات التي رُسمتْ همزتها بـ (الواو)، ولم تقع بعد (الف) فهي:

- ١- لفظ ﴿يَبْدُوا﴾ حيث ورد في القرآن. ٢- لفظ ﴿تَفْتَوُوا﴾ يوسف.
- ٣- لفظ ﴿يَنْفِيوُنَا﴾ النحل. ٤- لفظ ﴿أَتَوَكُّوُنَا﴾ طه.
- ٥- لفظ ﴿تَظْمُونَا﴾ طه. ٦- لفظ ﴿وَيَدْرُونَا﴾ النور.
- ٧- لفظ ﴿يَعْبُونَا﴾ الفرقان.
- ٨- لفظ ﴿فَقَالَ الْمَلَأُوا﴾ الموضع الأوّل بسورة المؤمنين.
- ٩- لفظ ﴿يَتَأَيَّبُوا الْمَلَأُوا﴾ في ثلاثة مواضع في سورة النمل.
- ١٠- لفظ ﴿أَوْمَن يُنَشَرُوا﴾ الزخرف.

١١- لفظ ﴿نَبَأٌ﴾ في ﴿الَّذِينَ نَبَأُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ إبراهيم والتغابن.

١٢- ﴿نَبَأُ الْحَصَمِ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ الموضعان بسورة ص.

ولكن لفظ ﴿نَبَأُ الْحَصَمِ﴾ كُتِبَ في بعض المصاحف بغير واو، وفي معظمها بواو.

﴿نَبَأٌ﴾ التوبة. ل (همزة وهشام) وفقاً عليه وجهان: الإبدال ألفاً، والتسهيل بين بين بالروم

وورد خلاف في لفظ ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ﴾ القيامة، فكتبت الهمزة في بعض المصاحف — (الواو)، وبعضها بدون (واو).

﴿يُنَشِّئُ﴾ وقف عليه (همزة وهشام) بخمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً، وتسهيلها بالروم ، وإبدالها واواً مع السكون المحض والإشمام والروم لرسم الهمزة على (واو) على الراجح ، وعلى المرجوح يكون لهما وجهان فقط: الإبدال ألفاً ، والتسهيل مع الروم .

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿يَبْدُو﴾ رُسمت الهمزة فيه على (واو)، فيكون فيه لـ (همزة وهشام) عند الوقف عليه خمسة أوجه: الإبدال والتسهيل بالروم، والإبدال واواً مع الأوجه الثلاثة.

وقال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب:

(حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس)

في الرفع في أحرف وقد علت خطراً	وصورت طرفاً بالواو مع ألف
فَرَدَّشَتْوَأُ بِهَوْدٍ وَحَدَهُ شَهْرًا	أَبْتَوُا مَعَ شَفَعَتَوُا مَعَ دُعَتَوُا بِغَا
في الأولين ووالى خلفه الزمرا	جَزَوُا حَشْرَ وَشُورَى وَالْعُقُودَ مَعًا
سوى براءة قل و الْعَلَمَتَوُا عَرَى	طَهَ عِرَاقَ وَمَعَهَا كَهْفَهَا نَبَوُا
في المؤمنين فتمت أربعاً زهرا	وَمَعَ ثَلَاثَ الْمَلَكُوَا فِي النَّمْلِ أَوَّلَ مَا
نَظَمُوا مَعَ أَتَوَكَّوُا يَبْدُوَا انْتَشَرَا	وَتَفَتَوُا مَعَ يَنْفَيْوُا وَأَبْتَلَوُا وَقَل
واو قل بلواً مابين بالغاً وطرا	وَيَدِرُوا مَعَ عَلَمَتَوُا يَجْرُوا الضعفا
ء شورى و أَبْتَوُا فيه الخلف قد خطرا	وَفِيكُمْ شُرَكَوَا أُمَّ لَهُمْ شُرَكَا
واو في مقنع بالواو مستطرا	وَفِي يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ الْخِلَافَ يَنْشِش

وبعد راء بُرءًا وُأُ الواو مع ألف

ثانياً: الكلمات التي رُسِمَتْ همزتها بـ (الياء) وقبلها (ألف) باتفاق هي:

- ١- ﴿مِن تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ يونس. ٢- ﴿وَرِيتَايَ ذِي الْقُرُونِ﴾ النحل.
 ٣- ﴿وَمِن مَّانَائِي اللَّيْلِ﴾ طه. ٤- ﴿أَوْ مِن وِرَائِي حِجَابٍ﴾ الشورى.

وعند الوقف على ﴿تِلْقَائِي﴾ ونحوها لك الأوجه التالية على المذهب القياسي:

١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ألفاً مع (القصر والتوسط والطول).

٤، ٥ - تسهيلها بالرُّوم مع المد والقصر.

وعلى المذهب الرسمي: ١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ياءً ساكنة مع (القصر والتوسط والطول).

٤ - الرُّوم على القصر.

وانتبه: هذه الأوجه السابقة لـ (همزة) عند الوقف، ويتفق معه (هشام) في الهمز المتطرف منها، وينبغي مراعاة أحكام المد المتصل لـ (هشام وحمزة).

أما الكلمات المختلف في رسم همزتها بالياء: ﴿بِلِقَائِي رَبِّهِمْ﴾ ﴿وَلِقَائِي الْآخِرَةِ﴾ الموضعان بسورة الروم، فُرِسِمَتْ الهمزة في الموضعين في بعض المصاحف بالياء، وفي البعض الآخر بدون ياء.

أما كلمة: ﴿نَبِيِّ الْأَمْرَسَلِينَ﴾ الأنعام، فُرِسِمَتْ في جميع المصاحف بالياء.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿مِن نَّبَائِي﴾ رُسِمَتْ الهمزة فيه على ياء، ففيه لـ (همزة وهشام) في الوقف عليه أربعة أوجه: الأول: إبدال الهمزة ألفاً. الثاني: تسهيلها مع الرُّوم.

الثالث والرابع: إبدالها ياءً خالصة على الرسم مع السكون والرُّوم.

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب ما زيدت فيه الياء:

أَوْ مِن وِرَائِي حِجَابٍ زِيدَ يَاءُ فِي تِلْقَائِي نَفْسِي وَمِن مَّانَائِي لَا عَسْرَا

وَفِي إِيثَاءِ ذِي الْقُرُونِ بِأَيْكُم بِأَيْدٍ إِنْ مَاتَ مَعَ إِنْ مَاتَ طَبَّ عَمْرَا

مِن نَّبَائِي الْأَمْرَسَلِينَ ثُمَّ فِي مَلَاءِ إِذَا أَضِيفَ إِلَى إِضْمَارٍ مِّن سَتْرَا

لقاء في الروم للغازي

وقد بيّن ذلك العلامة المتولي بقوله في توضيحه:

وفي أحرف وجهان مع عشرة أنت فخمس كما في من يشاء تأملاً

مشماً وروم عند قصرك حصلاً
جزاؤ الذين في العقود تزلوا
وَأَنْبَتُوا فِي الْأَنْعَامِ مَعَ ظِلَّةِ تَلَا
كَذَا شُفَعَتُوا رُومَ نَشْتَوُا هُودَ وَالْبَلَا
فِيهَا وَتَحْتَ الرَّعْدِ قَلَّ ضَعْفُوا انْجَلَا
وَقَلَّ بَرَاءُؤُهُ وَالْهَمْزُ الْأَوَّلُ سَهَلَا

ومكسور يا اسكن رم وبالروم سهلا
وَتَلَقَّأَيِ نَفْسِي قَلَّ بِتَسْعِ تَجْمَلَا
بِالْإِسْكَانِ ثَلَاثُ رَمٍ مَعَ الْقَصْرِ تَعْدَلَا
بشورى وَمِنْ أُنَائِي طه الذي علا
بسبع تلي عشرين وجها مكملا
وتسهيله تسع وتسع تكملا

قال أبو شامة: ثم بين الناظم مذهب الأخفش، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وهو الذي
سيأتي ذكره في سورة الأنعام، وغير الذي ذكره في سورة النحل.

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكُسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا

يَبَاءُ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ.....
أي أن الأخفش يبدل (ذا الضم) أي الهمز المضموم - إذا وقع بعد الكسر ياء خالصة، نحو:

﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ تقرأ (مستهزيون). ومعنى قول الشاطبي:

..... وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ.....
أي أن الأخفش يبدل الهمزة واواً خالصة إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ضم في نحو:

١- ﴿سُيَلَّتْ﴾ التكوير. تقرأ (سولت)، وله تسهيل الهمزة كالياء كما سبق.

٢- ﴿سُيَلُّوا﴾ الأحزاب. تقرأ (سولوا)، وله تسهيل الهمزة كالياء كما سبق.

وسبع باوا ثلثن مسكناً
جزاؤ قبيال الظالمين وإنما
وحرف بطة الحشر شورى مع الزمر
ومع شُرَكَؤُا شورى الذي بعد فيكمو
بذبح دخان مع دَعَوُا بغافر
كذا علماؤا في ظلة مع فاطر
وقال المتولي:

ومن نَبَائِ الْأَنْعَامِ بِالْمَدِّ أَبْدَلَن
لِكُلِّ أَمْرِي مَعَ شَطِيطِ الْوَادِ مِثْلَهُ
فخمس قياس ثم أربعة ييا
كحرفي لقا في رومه مع من ورا
مع أوجه المقصول تأتي جميعها
وإتياى نحل عند تحقيق أول

س: وما وجه اتصال هذا البيت بما قبله؟

ج: قال أبو شامة: ووجه اتصاله بما تقدّم من وجهين، أحدهما: أنه ذكره استئناساً لمذهب (همزة) في إبدال همزة المتحرّك، المتحرّك ما قبله حرف مدّ اتباعاً للخط، حيث يلزم من تسهيله على القياس المقدّم مخالفة الرسم، فذكر أن من أئمة العربية الأكابر من رأى بعض ذلك في هذا الموضع بشرطه، وقد ذكره صاحب التيسير فقال: نحو: ﴿أَنْبَيْتَكُمْ﴾ ﴿سَنْقَرُتُكَ﴾ يبدلها ياء مضمومة اتباعاً لمذهب (همزة) في اتباع الخط عند الوقف على الهمزة، وهو قول الأحفش - أعني التسهيل في ذلك بالبدل - والوجه الثاني أن يكون المعنى متصلاً بقوله:

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ.....

كأنه قال إلا في موضعين، فإن الأحفش أبدل فيهما، فتصير مواضع الإبدال على قوله أربعة من تسعة، هذا نوعان، ونوعان وافق فيهما سيويه، وهما المذكوران في قوله: وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَةً لَدَى فَتْحِهِ يَاءً وَوَاوًا مُحَوَّلًا

س: هل يجوز أن تُسهّل همزة ﴿سَنْقَرُتُكَ﴾ كالياء، وهمزة ﴿سَيَلُوا﴾ كالواو؟
ج: لا يجوز أن تسهّل الهمزة بينها وبين الحرف الجانسان لحركة ما قبلها، ومن فعل ذلك فقد أتى وجاء بمعضلة، أي بأمر شاق ومشكل لا يمكن تحقّقه ولا النطق به، والدليل قول الشاطبي:

..... وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا

قال أبو شامة: أشار بذلك إلى ما روي عن الأحفش أيضاً من جعل المضمومة بعد الكسرة بين الهمزة والياء، وجعل المكسورة بعد الضمة بين الهمزة والواو، أي تسهّل كل واحدة منها بينها وبين حرف من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها، فمن حكى ذلك أعضل، قال الشيخ - يريد السخاوي -: أي أتى بمعضلة وهي الأمر الشاق، لأنه جعل همزة (بين بين) مخففة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، ومن جعل ذلك فقد أتى بأمر معضل لا خلاص منه، ولذلك قال (أَعْضَلًا). يقال: قد أعضل الأمر، أي اشتدّ وغلظ واستغلق، وأمر معضل: لا يُهتدى لوجهه، لأنه جعل همزة (بين بين) مخففة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ثم بين شيئاً من مواضع الحذف فقال:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمُّ.....

قال أبو شامة: هذا مفرع على القول بالوقف على مرسوم الخط فتحذف همزة منه، لأنها لم تكتب لها صورة، وكذلك فيما أشبهه فيما فيه همزة مضمومة بعد كسر وبعدها واو ساكنة نحو:

﴿فَمَالُونَ﴾ ﴿يُظْفِرُونَ﴾ ﴿وَيَسْتَنْبِثُونَ﴾ ﴿مُتَكِفُونَ﴾، وهذا قد عرف مما تقدم، وإنما غرضه بهذا البيت بيان الحركة لما قبل الواو بعد حذف الهمز، وهذه مسألة ليست في التيسير. وقال السمين: ليحكى الوجهين اللذين قبل الواو. والخلاصة: لفظ: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ وكل همزة مضمومة ليس لها صورة في خط المصحف وقبلها كسرة وبعدها واو ساكنة ممدودة، تحذف الهمزة ويضم الحرف الذي قبل الهمز ليناسب ما بعده من الواو الساكنة الممدودة نحو: (قاضيون) و(الداعون) نحو: ﴿الْمُنْتَظِرُونَ﴾ تقرأ (الخاطون). والخلاصة: في نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ البقرة. ﴿الْمُدْشِثُونَ﴾ الواقعة. ﴿الْمُنْتَظِرُونَ﴾ الحاقة. ﴿مُتَكِفُونَ﴾ يس. ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ هود. (همزة) عند الوقف (ثلاثة) أوجه وهي: ١- التسهيل بين بين. ٢- الإبدال ياءاً خالصة. ٣- حذف الهمزة مع ضم ما قبلها. وقد أشار الإمام (المتولي) في توضيح المقام إلى الأوجه الجائزة فقال:

وقد ورد التسهيل كالرسم فاحذفن
بضم ك مُسْتَهْزِئُونَ مالون مسجلا
وقد مرّ تسهيل وإبداله بيا
ثلاث بهذا الباب صححت تنقلا
وخاطين مستهزين فاحذف ومتكئ
ن خاسين والصايين روس وسهلا
والوجه الخامل الساقط الذي لا يقرأ به في قول الشاطبي:

..... وَكَسَرَ قَبْلَ قِيلَ وَأَخْمَلًا

أي حذف الهمزة وبقاء ما قبلها مكسوراً، لأنه على خلاف اللغة العربية، فالألف في (وأخْمَلًا)

للإطلاق لا للثنية، ولو كانت الألف في (وأخْمَلًا) للثنية لكان الوجه الأوّل - وهو: حذف الهمزة وضم ما قبله كذلك - ساقطاً متروكاً. والدليل على أنه أراد إجمال الوجه الثاني - وهو بقاء ما قبل الهمز مكسوراً - قوله: (قِيلَ)، ولو أراد الوجهين لقال: (قِيلًا).

تنبيه: هناك مَنْ قال: إن الوجهين وهما: ضم وكسر ما قبل الواو ساقطان. قال أبو شامة: وقال الشيخ - يريد السخاوي- في شرحه: منهم مَنْ وقف ﴿مُسْتَهْرَجُونَ﴾ ﴿مُسَكِّوْنَ﴾ ﴿فَضَمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَسَرَ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يَمُدَّ، ثُمَّ قَالَ (وَأَخْمَلًا): يَعْنِي الْمَذْهَبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَإِنَّمَا (وَأَخْمَلًا): لِأَنَّ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ أَلْقِيَتْ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخَرَ وَارِثًا سَاكِنَةً قَبْلَهَا كَسْرَةً وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، قُلْتُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَبِعَهُ فِيهِ جَمِيعٌ مِّنْ رَأْيَتِ لَهْ كَلَامًا عَلَى شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ سَوَى الشَّيْخِ (أَبِي عَمْرٍو)- رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (ضَمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَجْهٌ جَيِّدٌ)، فَلَا وَجْهَ لِإِخْمَالِ هَذَا الْوَجْهِ، أَمَا كَسْرُ مَا قَبْلَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ فَحَقِيقٌ بِالْإِخْمَالِ، لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ نَظِيرُهُ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ النَّازِمُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ- وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: (الْحَذْفُ فِيهِ وَضَمٌّ) يَعْنِي فِي الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزِ، لِأَنَّهُ صَارَ قَبْلَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ فَضَمَّ كَمَا فِي: قَاضُونَ وَنَحْوَهُ ثُمَّ قَالَ:

..... وَكَسَرَ قَبْلُ قَبْلُ وَأَخْمَلًا

يعني (قِيلَ) بالكسر قبل الواو، وأحمل هذا القول، لأنه على خلاف اللغة العربية، ولو أراد الناظم المعنى الأول لقال: (قِيلًا) بالألف، والوزن مؤات له على ذلك، فلما عدل عنه إلى (قِيلَ) دلَّ على أنه ما أراد إلا وجهاً واحداً فيصرف إلى ما قام الدليل على ضعفه وهو الكسر، ولا معنى لصرفه إلى الضم مع كونه سائغاً في اللغة، والألف في (وَأَخْمَلًا) للإطلاق لا للتثنية، والخامل الساقط الذي لا

نباهة له. وقال القاضي: والخامل: الساقط الذي لا قيمة له. وقال ابن الجزري: والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه - (أي الحذف مع ضم ما قبل الواو)- وإخماله وجعله من الوجوه المخملة، فحمل ألف (وَأَخْمَلًا) على التثنية، ووافقته على هذا أبو عبد الله الفاسي، وهو وهم وخطأ ظاهر، وأن هذا الوجه - (أي الحذف مع ضم ما قبل الواو)- من أصح الوجوه المأخوذ بها - (همزة) في الوقف. وحكم الهمز المتوسط بزائد ل - (همزة) كما قال الشاطبي:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَأَسِطاً بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا
كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلًا

قال ابن القاصح: والهمز المتوسط على قسمين: متوسط لا ينفصل من الحرف الذي قبله نحو:

﴿الْمَلَكِيَّةُ﴾ ﴿أَبْنَاءَنَا﴾ ﴿وَأَبْنَاءُكُمْ﴾ ﴿وَبَنَاتُنَا﴾ ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾
فوجه التسهيل مع المد والقصر على ما تقدم بلا خلاف، والقسم الآخر متوسط بسبب ما
دخل عليه من الزوائد، وهو المشار إليه بقوله: (وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَأَسْطًا بِزَوَائِدٍ.....). و
(مَا) في قوله: (كَمَا) زائدة، أي كـ (ها). قال أبو شامة: أي واللفظ الذي فيه يوجد الهمز
متوسطاً بسبب حروف زوائد دخلن عليه واتصلن به خطأً أو لفظاً ولم يأت التوسط من
انتظام حروف الكلمة، فيه وجهان (أعملاً)، أي استعمالاً، فالألف للثنية، ومأخذ
الوجهين أنه هل يعطى ذلك الهمز حكم المتوسط فيسهل تسهيل مثله على ما سبق تفصيله،
أو حكم المتبدأ فيحقق، وأصل ذلك الاعتداد بالزائد العارض وعدم الاعتداد به، قال في
التيسير والمذهبان جيدان، وبهما ورد نص الرواة. وقوله (يُلْفَى) أي يوجد، ومنه
قوله: ﴿مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ أَبَاءَنَا﴾ البقرة. أي ما وجدنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا
لَدَا الْبَابِ﴾ يوسف، ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ لصفات.

والخلاصة: إذا دخلت (حروف الزوائد) على الهمز فلك وجهان:

- ١- التخفيف بالتسهيل أو بغيره باعتباره في وسط الكلمة صورة، وهو مذهب (فارس بن أحمد).
 - ٢- التحقيق باعتباره أول الكلمة حقيقة، وهو مذهب (ظاهر بن غليون).
- قال الضباع: والزوائد الواقعة في القرءان عشرة: (هاء التنبيه) و(ياء النداء) و(ولام
الابتداء) و(لام الجر) و(الباء) و(الهمزة) و(السين) و(الفاء) و(الكاف) و(الواو) و(لام
التعريف)، وقد

جمعها صاحب إتحاف البرية سوى الأخير - أي (لام التعريف) - في قوله:

كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامُ وَالْبَاءُ وَخَوِيهَا
من الهمز سين كاف فا واو انقلا
ويجمعها قولك: (هِيََا لِكَسْبِ الْوَفَاءِ). والأمثلة كالأتي مع كيفية التغيير عند الوقف فقط:

- ١- ها التنبيه: ﴿هَاتَانِ﴾ بالتسهيل بين بين مع المد والقصر، والتحقيق مع المد فقط.
- ٢- يا النداء: ﴿يَا دُمُ﴾ ﴿يَا بَرَهُمُ﴾ بالتسهيل بين بين مع المد والقصر، والتحقيق مع المد فقط. قال أبو شامة: وإنما عدّ الهمز في هذين الموضعين متوسطاً وإن كان الزائد الداخلة عليه كلمة مستقلة بنفسها من جهة الاتصال خطأً، لأن ألف (ها) و (يا) محذوفة في رسم المصحف الكريم،

واتصلت الهاء والياء بالهمزة بعدهما، والألف المتصلة بالياء في نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ هي صورة الهمزة.

قال الشاطبي في العقيلة في باب الحذف في كلمات تحمل عليها أشباهها:

وهاك في كلمات حذف كلهم واحمل على الشكل كل الباب معتبرا
لَتَكُنْ أَوْلَيْتِكَ وَإِلَهُ وَالَّتِي وَذَلِكَ هَا يَا وَأَلَسَلْتَمَ مع السلائي فرد غدرا

٣- لام الابتداء: ﴿لَأَنْتُمْ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿إِنِّي﴾ تبدل ياء خالصة أو التحقيق عند الوقف فقط.

٤- باء الجر: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ تبدل ياء خالصة أو التحقيق عند الوقف فقط.

٥- الواو: ﴿وَأَنْتُمْ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

٦- الفاء: ﴿فَأَمِنُوا﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿فَإِذَا﴾ تسهيل كالياء أو التحقيق عند الوقف فقط.

٧- الكاف: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، ﴿كَأَلْفٍ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

٨- السين: ﴿سَأَوِي﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿سَأَصْرِفُ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

﴿سَأُورِيكُمْ﴾ تسهيل كالواو أو التحقيق عند الوقف فقط.

٩- همزة الاستفهام: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ تسهيل كالألف أو التحقيق عند الوقف فقط.

١٠- لامات التعريف: ﴿الْأَرْضِ﴾ النقل، والسكت للآخذ به وصلاً، والنقل وقفاً فقط

لمن تركه وصلاً وهو (خلاد) من طريق أبي الفتح فارس. فالهمز في كل ذلك متوسط باعتبار أن ما دخل عليه متصل به خطأ أو لفظاً لا يمكن انفصاله منه، والزائد ما أمكن فصله من الكلمة ولا تحتل بنيتها. قال القاضي: وقولنا (لا تحتل الكلمة بمحذوفه) احترازاً من حروف

المضارعة نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾ وميم اسم الفاعل نحو: ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ وميم اسم المفعول نحو: ﴿

مَأْتِيًا﴾ واسم المكان نحو: ﴿مَأْمَنَةٌ﴾ فليس في ذلك وأمثاله إلا تخفيف الهمز، لأن هذه الحروف وإن كانت زائدة، لكن الكلمة تحتل بمحذوفها فصارت بمثابة الجزء من الكلمة.

(استدراك أبي شامة): ولم تكن له حاجة إلى ذكر لام التعريف، لأنه قد فهم له الخلاف فيه مما سبق في مذهب (ورث)، ولكنه أراد إعلام أنه من هذا النوع، والنقل فيه أولى من غيره.

قال الجعبري: فإن قلت: هذا الخلاف هنا هو الخلاف المتقدم في النقل، قلت: لا، بل هو مفرع على أحد وجهي ذلك، وبيانه أن (لام التعريف) لها اعتباران: حقيقي: وهو جعلها كلمة مفردة، وبهذا الاعتبار ذكرت ثَمَّ. ومجازي: وهو جعلها مع معرفها كلمة لشدة الامتزاج، وبهذا الاعتبار ذكرت هنا، والمأخذ ثَمَّ أصل التحقيق، وكون النقل لا يؤدي إلى تقدير الابتداء بالساكن، أو ما قرب منه، والمأخذ هنا مفرع على التحقيق ثَمَّ، أي: إن نقل ثَمَّ فهنا أولى، وإن حقق ثَمَّ فهنا وجهان، وخفي هذا الفرق على من توهم التكرار، وإلى غموضه أشار الناظم بقوله:

وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

أي أعدنا ذكرها للقارئ الذي تفكر فيه فعلم أنه مفرع. وقال صاحب النفحات الإلهية: قد ذكرت (لام التعريف) هنا نصاً، وفي باب النقل ضمناً، فمن نظر إلى انفصالها حكماً أدخلها في باب النقل، ومن نظر إلى اتصالها رسماً ودخولها على همزة أول كلمة كأحواتها ذكرها هنا، لذا قال:

وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

حقيقة (أل) أنها حرف، وهي من هذا النوع، فيكون التغيير فيها أولى من غيره.

وقد أشار إلى ذلك كله العلامة المتولي بقوله في توضيح المقام:

ووجهان فيما كان وسطاً بزائد	فحقق ويا أبدل همزه كلام عدلا
كذا لا يبيد مع لإدم لأهليه	بأيديهم يتأبتي بأيامهم عالا
كان كآين مع كالف لأمه	فأذن أيفكا مع أءنا أءنزل
وحقق وسهل ثم أبدل بيانه	بنحو لأولاهم لأخردهم تلا
وفي نحو هئانتم وفي نحو يتأولي	فمد وحقق واقصر مسهلا
وفي اللام للتعريف فانقل كذا اسكن	لدى ساكت فيها وعن غيره انقلا

قال الضباع: ولا يلحق بالمتوسط بزوائد (فاء): ﴿قَاتُوا﴾ البقرة، ﴿وَأْتُوا﴾ البقرة، فهو نحو: ﴿تَأْتُونِي﴾ يوسف، ففيه الإبدال فقط. كذا لا يلحق به ما وقع بعد (همزة الوصل) مثل: ﴿لِقَاءَنَا أَنْتِ بِقُرْآنٍ﴾ يونس، ﴿ثُمَّ أَتَوْا صَفَاً﴾ طه، ﴿الَّذِي أَوْتَيْنَا﴾ البقرة ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ التوبة، ﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتُونِي﴾ الأحقاف، ﴿يَصْلِحُ أَتَيْنَا﴾ الأعراف. ففي كل ذلك له (الإبدال) فقط. قال الطيبي:

وليس منها نحو قَالَ أَتُونِي بل ذاك مثل قوله تَأْتُونِي

قال أبو شامة: فحروف المضارعة لا تعطي حكم الزوائد، والهمز بعدها متوسط بلا خلاف نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾ ﴿يَأْكُلُ﴾ وكذا ﴿وَأَمْرٌ﴾ ﴿فَأَوْأُ﴾، والحق به بعضهم ﴿يَصْلِحُ أَتَيْنَا﴾ ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ والاختيار التحقيق، لتأتي الوقف على ما قبل الهمزة، فإن وقف بتخفيف: ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ لم يعمل الألف، لأنها بدل الهمزة، وليست ألف ﴿الْهُدَى﴾، وهو اختيار أبي عمرو الداني، وقيل بل هي ألف ﴿الْهُدَى﴾ وحذفت المبدلة من الهمزة، ويحتمل أن ترجع ألف ﴿الْهُدَى﴾، ويجمع بين الألفين بزيادة المد، فعلى هذا تسوغ الإمالة في ألف ﴿الْهُدَى﴾ لمن مذهبه الإمالة، وقد سبق ذكر الوجهين. قال القاضي: وما ألحق بالمتوسط بزوائد ﴿الَّذِي أَوْتَيْنَا﴾ ﴿يَصْلِحُ أَتَيْنَا﴾ ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ ﴿لِقَاءَنَا أَنْتِ بِقُرْآنٍ﴾ ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ ففي الوقف على كل من هذا: (الإبدال والتحقيق)، لأن الكلمة التي قبل الهمزة قامت مقام (الواو والفاء) في: ﴿وَأَمْرٌ﴾ ﴿فَأَوْأُ﴾ وفي: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ يتعين تخفيف الهمز فيه نظراً لقوة الامتزاج. وقال المتولي في توضيح المقام:

وقد رسموا بالوصل يَوْمِيذِ كَذَا جِيئِيذِ مَعَ يَبْنُوهُمْ فَسَهَّلَا
وقال بعضهم:

جِيئِيذِ وَيَوْمِيذِ يَبْنُوهُمْ
عن حمزة سهل بلا خلف تؤم

ويرى بعض العلماء الوجهين فيما ذكر وهو الظاهر.

فائدة: قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ﴾ الحاققة، ليس لها حكم ﴿هَآئْتُمْ﴾ لأن همزة ﴿هَآؤُمْ﴾ متوسطة، لأنها من تنمة كلمة (ها) بمعنى (خذ)، ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل، و﴿هَآئْتُمْ﴾ (الهاء) فيه للتنبيه، دخل على: ﴿أَنْتُمْ﴾، وتسهيل همزة ﴿هَآؤُمْ﴾ بلا خلاف (بين بين).

قال مكِّي: فاما ﴿هَآؤُمْ﴾ فالوقف له بالتخفيف، لأنها ليست (هاء) التي للتنبيه.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ اعلم أن لـ (همزة) عند الوقف على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ خمسة عشر وجهاً: ويانها أن الهمزة الأولى فيها التحقيق مع المدّ، والتسهيل مع المدّ والقصر، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة تجري الأوجه الخمسة في الهمزة الأخيرة، وقد سبق بيانها، فتكون الأوجه خمسة عشر وجهاً، وقد منع العلماء منها وجهين: الأوّل: تسهيل الأولى مع المدّ مع تسهيل الثانية بالرّوم مع القصر. الثاني: تسهيل الأولى مع القصر مع تسهيل الثانية بالرّوم مع المدّ. قال الضباع: واعلم أنه إذا اجتمع تسهيلان في الوقف كما إذا وقفت على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ بتسهيل الأولى لتوسطها بحرف التنبيه مع تسهيل المتطرفة للروم فلا بد من تسويتهما طولاً وقصراً ويمتنع طول الأوّل مع قصر الثاني وعكسه لما في ذلك من التصادم.

وإلى ذلك أشار العلامة المتولي بقوله في فتح الكريم:

وهذين مع مدين سهلت واقفاً طويلاً فقصرأ دع وعكسا كـ هَؤُلَاءِ
ولـ (هشام) حالة الوقف خمسة الثانية، ولا شيء له في الأولى.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿قُلْ أُوْنَيْبِكُمْ﴾: وقد اجتمع لـ (همزة) في هذه الكلمة ثلاث همزات: الأولى مفتوحة بعد ساكن صحيح منفصل رسماً، والثانية مضمومة بعد فتحة وقد وقعت متوسطة بزائد، والثالثة مضمومة بعد كسرة وهي متوسطة بنفسها، أمّا حكم الهمزة الأولى فقد سبق أن لـ (خلف) في الوقف على ما ينقل فيه (ورش) ثلاثة أوجه: النقل كـ (ورش)، والتحقق مع السكت، وتركه، وأن لـ (خلاد) فيه وجهين: النقل والتحقق بلا سكت، وأمّا الهمزة الثانية ففيها لـ (همزة) وقفاً: التحقيق والتسهيل بينها وبين الواو، لأنها متوسطة بزائد، وأمّا الثالثة ففيها له وقفاً: التسهيل بينها وبين الواو، وفيها الإبدال ياءً خالصة على مذهب الأخفش، وعلى هذا يكون لـ (خلف) عن (همزة) في هذه الكلمة اثنا عشر وجهاً: وذلك أن له في الأولى ثلاثة أوجه: النقل والتحقق مع

السكت وتركه، وعلى كلٍ من هذه الثلاثة تحقيق الثانية وتسهيلها، فتصير الأوجه ستة، وعلى كلٍ من هذه الستة تسهيل الثالثة وإبدالها ياءً خالصة، فتصير الأوجه اثني عشر وجهاً، يمتنع منها وجهان على النقل وهما: تحقيق الثانية مع وجهي الثالثة، فيكون الصحيح المقروء به من هذه الأوجه عشرة فقط: أربعة على السكت وهي: تحقيق الثانية وتسهيلها، وعلى كلٍ تسهيل الثالثة وإبدالها ياءً. وأربعة على التحقيق بلا سكت وهي هذه أيضاً. واثان على النقل وهما: تسهيل الثانية مع تسهيل الثالثة أو إبدالها ياءً. وأما (خلاد) فله ستة أوجه فقط: التحقيق من غير سكت في الأولى مع الأوجه الأربعة السابقة. والنقل في الأولى بوجهيه السابقين. قال المتولي:

وبالعشر في قُلْ أُوْنَيْتُكُمْ فَقَفْ لثالثه سهّل وبالياء أبدا
وهذين قل: إن كنت حققت ثانياً كذا إن تسهله بسكت كذا بلا
وتحقيق ثانٍ دع بوجهي أخيرة بنقل وفي ذي الحج لا فرق يا فلا

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿قُلْ أءَأَنْتُمْ﴾ إذا قرأت لـ (خلف) بنقل حركة الهمزة الأولى إلى اللام، تعين عليه تسهيل الثانية (ويمتنع على النقل تحقيق الثانية)، ووجه ذلك أن الأولى إذا خففت بالنقل فالثانية أولى بهذا التخفيف، وإن كان تخفيفها بالتسهيل لا بالنقل. وإذا قرأت لـ (خلاد) بالنقل تعين عليه تسهيل الثانية فقط. ثم قال الشاطبي:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سَوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلاً
الراو في (وَرُمٌ) بمعنى أو، والأمر في (وَأَشْمِمُ وَرُمٌ) للتخيير. قال الضباع: أي أشمم ورم أيها القارئ في جميع الهمز المتطرف المخفف بأنواع التخفيف المتقدم ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مدّ، وذلك شامل لأربع صور: الأولى: فيما نقل إليه حركة الهمزة نحو: ﴿دَفْءٌ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾.

الثانية: فيما خفف بالإبدال ياءً وأدغم فيه ما قبله نحو: ﴿فَرَوْءٌ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾ ﴿النَّيْءُ﴾. الثالثة: ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياءً على التخفيف الرسمي نحو: ﴿نَبَأَى الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿فَقَالَ الضُّعْفَتَوُا﴾ ﴿وَإِنِّي ذِي الْقُرْبَى﴾. الرابعة: ما أبدل كذلك على مذهب الأخفش نحو: ﴿يَبْدِي﴾. وهذا معنى قول صاحب التيسير: والروم والإشمام جائزان في الحرف المتحرك بحركة الهمزة وفي المبدل منها غير الألف.

وقال ابن القاصح: فقوله (وَأَشْمِمُ): حيث يصح الإشمام من المرفوع والمضموم، (وَرُمُّ) معناه حيث يصح الروم من المرفوع والمضموم والمجور والمكسور. (فيجوز دخول (الإشمام أو الرُّوم) فيما سبق ذكره إلا في حال إبدال الهمز حرف مدّ، وضابطه كل همز طرف قبله متحرك أو ألف.

والخلاصة: أن المبدل حرف مدّ لا يدخله روم ولا إشمام نحو مما سكونه لازم.

﴿ أَقْرَأُ ﴾ الإسرائ ﴿ يُبَيِّنُ ﴾ النجم ﴿ يَشَأُ ﴾ النساء ﴿ نَبِيٌّ ﴾ الحجر ﴿ وَهَيْئٌ ﴾ الكهف ﴿ وَهَيْئٌ ﴾ الكهف ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ في قراءة (همزة). ومما سكونه عارض نحو: - ﴿ بَدَأُ ﴾ العنكبوت ﴿ أَنْشَأُ ﴾ الأنعام ﴿ أَسْوَأُ ﴾ الزمر ﴿ النَّبَأُ ﴾ حم ﴿ الْحَجَرُ ﴾ مَلَجَأُ ﴿ التَّوْبَةُ ﴾ يَبُشِئُ ﴿ العنكبوت ﴾ لِكُلِّ أَمْرٍ ﴿ النور ﴾ مِنْ شَطِئِ ﴿ القصص ﴾ أَلْبَارِئُ ﴿ الحشر ﴾ أَلْمَلَأُ ﴿ الأعراف ﴾ إِنْ أَمْرُؤُا ﴿ النساء ﴾ يَسْتَهْزِئُ ﴿ البقرة ﴾ يَبْدِئُ ﴿ العنكبوت.﴾

قال الضباع: لأن هذه الحروف لا أصل لها في الحركة، نعم يجوز الروم بالتسهيل في الهمز إذا كان طرفاً متحركاً وقبله متحرك أو ألف كما مرّ وكما سيأتي. وقد جمعهن المتولي في توضيحه بقوله:

وتَقْتَوُّا بِمَدِّ أَبْسَدَلْنِ أَوْ بَوَاوِهِ وَأَسْكَنْ وَرَمَهَا أَشْمِمْ وَرَمَهُ مَسْهَلَا
كَـ يَبْدِئُ مَعَ يَعْجُؤُا وَيَدْرُؤُا وَالْمَلُؤُا ثَلَاثٌ بِنَمَلٍ مَعَ قَدْ أَفْلَحَ أَوْ لَا
كَذَا يَنْفَيْئُ مَعَ نَبِؤُا بَتَغَابِنِ وَصَادٌ وَإِبْرَاهِيمُ لَا التَّوْبَةَ انْجَلَا
كَذَا أَتَوَكَّؤُا ثُمَّ تَنظَمُؤُا بَعْدَهُ يُنَشَّؤُا أَيْضاً مَعَ يَبْؤُا حَرْفِ لَا

ومثلها في ذلك: ﴿ إِنْ أَمْرُؤُا ﴾ ﴿ لَوْلُؤُا ﴾ المرفوع. أما المجور فيوقف عليه بأربعة فقط إذ لا إشمام فيه، وهمزته الأولى من الساكن الأصلي فتبدل مداً كما تقدم، إلا أن الإبدال للرسم يتحد مع الإبدال على القياسي في اللفظ فتصير الأوجه في الأولين أربعة، وفي الثالث ثلاثة. قال المتولي:

كَذَلِكَ يَرُؤِي فِي وَقُوفِ إِنْ أَمْرُؤُا وَفِي لَوْلُؤُا فِي الرَّفْعِ كَيْفَ تَرَلَا
وَهَمْزَتُهُ الْأُولَى بِمَدِّ تَبَدَّلَتْ كَذَا الْجُرْ لَكِنْ فِيهِ الْإِشْمَامُ أَهْمَلَا

وفي: ﴿جَزَأًا﴾ ﴿شُرْكُوًا﴾ وإخوته عند الوقف لك الأوجه التالية على المذهب القياسي:

١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة ألفاً مع (القصر والتوسط والطول).

٤، ٥ - التسهيل بالرّوم مع المد والقصر. وعلى المذهب الرسمي: ١، ٢، ٣ - تبدل الهمزة واواً مع (القصر والتوسط والطول) مع السكون المحض. ٤، ٥، ٦ - الإشمام على الأوجه الثلاثة السابقة. ٧ - الرّوم على القصر.

ومعنى (وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا): قال أبو شامة: ومحفل القوم مجتمعهم، أي هذا الباب موضع اجتماع أنواع تخفيف الهمز فاعرفه. أي اعرف هذا الباب واهتم به حال كون هذا الباب موضعاً لجميع أنواع الهمز المخفف فاعرفه.

وَمَا وَاوُ اصْلِيَّ تَسْكُنَ قَبْلَهُ أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِدْغَامِ حُمْلًا
يشير إلى حكم الهمز الذي وقع قبله (واو أو ياء) أصلية فيه، فحكمه كالتالي:

١- (النقل) كما سبق ذكره، أي نقل حركته إلى ما قبله من الواو أو الياء ثم حذف الهمزة.

٢- (إبداله) من جنس ما قبله وإدغام ما قبله فيه، وهو الذي عناه في هذا البيت.

نحو: ﴿السَّوَاءُ﴾ ﴿لَسْنَا﴾ ﴿السَّوَاءُ﴾ ﴿سَاءُ﴾ ﴿سَيْئًا﴾ ﴿سَيْئًا﴾ ﴿السَّوَاءُ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾

﴿كَهَيْئَةٍ﴾ وقال ابن القاصح: وقوله (حُمْلًا) أي نقل عن (همزة). قال أبو شامة: أي والهمز الذي تَسْكُنَ قبله وَاوُ اصْلِيَّ، يعني إذا وقعت واو أصلية ليست بزائدة، وهي ساكنة قبل الهمز نحو: ﴿سَوْءٌ﴾ ﴿السَّوَاءُ﴾ أو ياء كذلك نحو: ﴿شَيْءٌ﴾ ﴿أَسْتَيْئَسُ﴾ فقد ذكر أن مثل هذا تنقل إليه الحركة، وتقدم أنهما لو كانا زائدين أبدل الهمز مثلهما وأدغما فيه، فروى بعضهم عنه إجراء الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام، وحكى جواز ذلك عن العرب يونس وسيبويه.

(استدرارك أبي شامة): وكان الأحسن أن يذكر هذا البيت عقيب قوله:

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَا
ويقول عقيبه: (وإن ولو أصلي) بلفظ حرف (إن) الشرطية فهي أحسن هنا من لفظ (ما) وأقوم بالمعنى المراد، ولو فعل ذلك لاتصل الكلام في الإدغام، واتصل هنا كلامه في السروم والإشمام، فإن هذا البيت الآتي متعلق بقوله:

وَأَشْمِمَ وَرَمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلاً
على ما سنبينه، فوق هذا البيت فاصلاً في غير موضعه من وجهين، وبعضهم صوّب
ما فعله الناظم وقال: قصد أولاً أن يُلخّص من أحكام التسهيل حكماً واحداً اشتهر، ثم يذكر
بعد ذلك أحكاماً أخر كما فعل في: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ وغيره. وقال صاحب اللآلئ: قال
بعضهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله:

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبَدِّلاً إِذَا زِيدْنَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَ
قلت: وليس الأمر كما قال، بل البيت حالّ في مكانه، مستقر في مركزه، لأن الناظم قدّم ما
يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله:
وَيَغَيِّرُ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ.....

ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق، وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره في هذا
الباب من الأوجه المذكورة. ووافق السمين على استدراك (أبي شامة) وقال: والاعتراض
صحيح ولا يعتر بقول أبي عبد الله - يعني صاحب اللآلئ - ثم ذكر فائدة قول الشاطبي
للبيت السابق ليبين جواز دخول الروم والإشمام في الواو والياء الأصلية.

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً
أي أن الهمز الذي وقع قبله التحريك نحو: ﴿الْمَلَأُ﴾ أو وقع قبله الف نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾
﴿يَسَاءُ﴾ حال كون هذا الهمز (مُحَرَّرًا) واقعاً في طرف الكلمة (فبعض أهل الأداء سهّله
مع الرُّومِ) من حيث يصحّ الروم، فأطلق اللفظ وهو يريد ما ذكرناه، أي في حالة الروم وقع
التسهيل. ويفهم من قوله (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً) أن بعضهم اقتصر على (الإبدال)

فقط دون روم. قال القاضي: ولا تنافي بين هذا البيت وبين قوله في البيت السابق:
وَأَشْمِمَ وَرَمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلاً
فإن ذلك البيت دلّ على منع دخول الروم والإشمام في هذا الهمز في حال إبداله حرف مدّ،
وهذا لا ينافي جواز دخول الروم فيه حال تسهيله (بين بين)، وهذا ما دل عليه قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً
ولزيادة البيان قال أبو شامة: المذكور في هذا البيت هو ما امتنع رومه وإشمامه لأجل البذل
على ما تقدّم بيانه، حكى فيه وجهاً آخر عن (همزة) أنه كان يجعل الهمز في ذلك (بين
بين)، كأنه لما كان البذل يفرضي إلى تعطيل جريان الروم المختار لجميع القراء - على

ما سيأتي في بابه - لم يبدل، وخفف الهمز بالتسهيل كما لو كان الهمز متوسطاً، إلا أن الوقف لا يكون على متحرك، بل على ساكن أو مروم، فالوقف بالسكون لا تسهيل معه إلا بالبدل، والوقف بالروم يتأتى التسهيل معه بلفظ (بين بين)، فنزل النطق ببعض الحركة وهو الروم منزلة النطق بجميعها، وكل ذلك حركة الهمزة فسهلها (بين بين)، فهذا معنى قوله: (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا)، أي في حال الروم، أي وقع التسهيل بحالة الروم، وخفي هذا المعنى على قوم فقالوا: لا معنى لـ (بين بين) إلا روم الحركة، فعبّر عن الروم بكونه يجعلها (بين بين)، وهذا التأويل ليس بشيء، فإن النطق بالروم غير النطق بالتسهيل، برهانه أن الروم عبارة عن النطق ببعض حركة الحرف، فلا يلزم من ذلك تغيير ذلك الحرف، كما إذا رام الدال من زيد، والتسهيل (بين بين) بغير لفظ النطق بالهمزة، والروم نطق ببعض حركة الهمزة أو حركة ما جعل بدلاً عنها وهو كونها (بين بين) وهذا أوضح، فحاصل ما في هذا البيت أن ما دخل في الضابط الذي ذكره، وسببته فلـ (همزة) فيه وجهان: أحدهما: أن يقف بالسكون، فيلزم إبدال الهمز حرف مدّ فلا روم إذاً ولا إشمام كما سبق ذكره، وهذا الذي تقدم استثناؤه له. والثاني: أنه يروم حركة الهمزة ويجعلها (بين بين) فقلوه:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ رَكَأَ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

أي والهمز المحرك الذي هو طرف إذا وقع قبله تحريك نحو: ﴿أَلْمَلَأُ﴾ أو ألف نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ فالبعث وقف بالروم وسهل، ولا يكون في هذا النوع إشمام، لأن حالة الروم لا حاجة إلى الإشمام، وأن يبدل الهمز حرف مدّ فلا إشمام أيضاً ولا روم على ما سبق.
(استدراك أبي شامة): فلو كان هذا البيت جاء عقيب قوله:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفُ الْبَابَ مَخْفِلاً
لكان أوضح للمقصود وأبين، وقلت أنا بيتين قريباً معنى بيتيه:

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي كُلِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ سِوَى أَلِفٍ وَامْنَعُهُمَا الْمَدَّ مَبْدِلاً
أي في كل همزة قبلها ساكن غير الألف، وهما نوعان: النقل والإدغام كما سبق، أو يقول:
وَأَشْمِمُ وَرُمٌ تَحْرِيكَ نَقْلٍ وَمَدْغَمٍ كَشَيْءٍ دَفءٍ وَامْنَعُهُمَا الْمَدَّ مَبْدِلاً
أي وامنع المد، أي في حرف المد المبدل من الهمز من الروم والإشمام، ثم بين ذلك الذي يمنعه منهما فقال:

وَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ أَلِفٌ أَوْ الَّذِي حَرَكُوا وَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

فانضبط في هذين البيتين على التفصيل كل ما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخلانه.

قال السمين: وما قاله حسن. أي: استدراك أبي شامة السابق.

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سُكُونَهُ وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوَعِلًا
قال الضباع: أي مَنْ لم يرم من أهل الأداء في شيء مما جاز رَوْمَهُ، وهو كل ما قبله ساكن غير الألف، وظن سكونه سكوناً محضاً لا شائبة رَوْمَ فيه، وألحق المضموم والمكسور بالفتوح في عدم جواز الرَوْمِ، فلم يرم نحو: ﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ و﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ كما لم يرم ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ﴾، فقد شَذَّ مذهبه (مُوَعِلًا) في الشذوذ، لأن من مذهب (همزة) الرَوْمِ والإشمام، إلا فيما استثنى. وقال أبو شامة: يجوز أن يكون هذا القائل بنى مذهبه في ترك الروم على أن (همزة) وقف على الرسم، فأسقط الهمزة إذ لا صورة لها في نحو: ﴿السُّوءُ﴾ ﴿شَيْءٌ﴾ ﴿دِفْءٌ﴾ ﴿قُرُوءٌ﴾، فما قبل الهمز في ذلك كله حرف ساكن لا حظ له في الحركة فلا روم، وهذا مأخذ حَسَنٌ والله الحمد، ويجوز أن يكون نظر إلى أن حركة النقل والمدغم من جنس الحركة العارضة، وتلك لا يدخلها روم ولا إشمام، ففاس هذه عليها، ويقال في نظم هذا:

ومن لم يرمه أو يشم وقاسه بعارض شكل كان في الرأي محملاً

(استدراك أبي شامة): ولو أتى بهذا البيت - وهو -

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سُكُونَهُ وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوَعِلًا
بعد قوله:

وَأَشْمِمَ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدَّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَخْفِيًا

كان أحسن، لأنه متعلق به، وليس هو من توابع قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا

والهاء في (سُكُونَهُ) عائدة على (وَمَنْ) في قوله (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ) أو على الحرف الذي لا يرام، لأن سياق الكلام دال عليه، ولا تعود على صاحب القراءة لأنهما اثنان (همزة وهشام)، إلا أن يريد (همزة) وحده، أو القارئ من حيث هو قارئ، ويقطع النظر عن تعدده، فإن قلت: لِمَ لَمْ تعد على (ما) في قوله (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ)، والتقدير: فالبعض سهله بالروم، (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سُكُونَهُ فَقَدْ شَذَّ) ويكون هذا البيت من تبع البيت الذي قبله لا من أتباع قوله (وَأَشْمِمَ وَرُمٌ)، أي وَمَنْ لم يرم في هذا المتحرك الطرف الذي قبله

متحرك، أو ألف، ولم ير الوقوف عليه إلا بالسكون فَقَدْ شَدَّ، قلت: يمنع من ذلك أنه قد منع (الروم والإشمام) في موضع يبدل فيه الهمز حرف مدّ، والموضع الذي يبدل فيه الهمز حرف مدّ هو المحرّك الطرف الذي قبله محرك أو ألف، فإذا كان هذا مختاراً فيه ترك الروم، كيف يعود بقول: وَمَنْ لَمْ يَرُمْ فَقَدْ شَدَّ، وإنما أشار بهذا إلى الموضع الذي نص على جواز رومه، فإن قلت: إن كان هذا هو المراد فهلاً قال: (ومن لم يرم ولم يشم) ولم اقتصر على ذكر الروم دون الإشمام؟ قلت: يجوز أن يكون هذا الفريق الذي نفى الروم جَوَزَ الإشمام، ولم ينفه، لأنه إشارة بالعضو لا نطق معه، فهو أخف من الروم، والباب باب تخفيف، فناسب ذلك ذلك، ويجوز أن يكون أيضاً نفى الإشمام واقتصر الناظم على ذكر الروم اجتزاء به عن الإشمام، لأن الكلام فيه من القوة والوضوح ما يدل على ذلك، فهو من باب قوله تعالى: ﴿وَسَرَّيْلٌ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ﴾ ولم يقل تعالى: والبرد، لأنه معلوم. على أن من الناس من جعل هذا البيت متعلقاً بما قبله وقال: من الناس من أنكر الروم في هذا النوع فتعذر التسهيل، وأخذ في ذلك بالبدل لا غير، فهذا قد أتى بقول شاذ لكونه أنكر هذا الوجه، وهو مروى عن (حمزة) قال: ومنهم من أحرى التسهيل بالروم بالفتوح أيضاً، وهذا أتى أيضاً بقول شاذ يخالف لما عليه اختيار القراء، فأشار الناظم في هذا البيت إلى إبطال هذين القولين، أي ومن لم يأخذ بالتسهيل في ذلك وأخذ به في الحركات كلها فَقَدْ شَدَّ، وإنما ينبغي الأخذ به في المضموم والمكسور، لأنهما عمل الروم عند القراء، وقوله (مخضاً) أي ليس فيه للتحريك شائبة ما، لأن الروم بخلاف ذلك، وألحق مضموم هذا البيت ومكسوره بالفتوح الذي أجمعوا على ترك رومه، والإيغال: السير السريع والإمعان فيه.

وقال الجعبري ردّاً على أبي شامة: قوله: ولو أتى بهذا البيت - وهو -:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَ مَخْضاً سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَدَّ مُوَعِلاً

بعد قوله:

وَأَشْمَمَ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلاً

كان أحسن، لأنه متعلق به، وليس هو من توابع قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرْفاً فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً

قال الجعبري: وليس كذلك، بل هو من توابع:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَاً طَرْفاً فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلاً

وتوهم القائل أن البدل عام، وأنه مع الروم يمنع وليس هو إلا في الفتح.

وَفِي الْهَمْزِ الْحَاءِ وَعِنْدَ نَحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَالاً
قال أبو شامة: أي ورؤي في تخفيف الهمز وجوه كثيرة وطرائق متعددة، اشتمل عليها
كتب القراءات الكبار، والانحاء: المقاصد، والطرائق واحدها نحو، وهو القصد والطريقة، وقد
ذكر الناظم من تلك الطرائق أشهرها وأقواها لغة ونقلًا، وذكر شيئاً من الأوجه الضعيفة،
ونبه على كثرة ذلك في كتب غيره، والهاء في (نَحَاتِهِ) و(سَنَاهُ) للهمز، أي يضيء ضوءه
عند النحاة لمعرفة به، وقيامهم بشرحه كلما أسود عند غيرهم، لأن الشيء الذي يجهل
كالمظلم عند جاهله، والنحويون هم المتصدون لكشف ما أشكل من هذا ونحوه مما يتعلق
باللسان العربي، كلما أسود الهمز عند غير النحاة أضاء عندهم سناه، أي كثر ضوءه،
فعبّر الناظم بالإضاءة عن وضوحه عند العلماء به، وبالسواد عن إشكاله عند الجاهليين
له، و(أَلْيَالاً) حال، أي مشبهها ليلاً أليل في شدة سواده، يقال: ليل أليل ولائيل، أي شديد
الظلمة، كقولهم شعر شاعر للتوكيد والمبالغة. والخلاصة: أي في تخفيف الهمز وجوه كثيرة
وطرائق متعددة، ومذاهب متنوعة، اشتمل عليها كتب القراءات الكبار، ذكر الشاطبي
أشهرها نقلًا وأقواها قياساً ولغة، وذكر شيئاً من الأوجه الضعيفة، وعند علماء النحو - وهم
الصرفيون - تنضح معالم الهمز، وكلما ظهرت فيه مشكلات عند غيرهم، وكانت في شدة
غموضها كالليل الأسود شديد الظلمة، كانت عند النحويين والصرفيين واضحة
كالشمس المشرقة في رابعة النهار، فاستعار الشاطبي الإضاءة للوضوح، والاسوداد للغموض.

<p>ويسكنه للوقف إذا كان متطرفاً مثل السَّوَة - أَلْمِصِيَّةُ . الإبدال والإدغام: فيبدل الهمز مثل الحرف الذي قبله ثم يدغمه فيه (المسي) - السو (سوة - كهية).</p>	
<p>الإبدال وهو في المفتوح بعد ضم مثل مُوجَلًا - موجلاً وفي المفتوح بعد كسرفثكوه فيه</p>	<p>الهمز المتحرك وقبله متحرك</p>
<p>التسهيل وهو في الأنواع الباقية وهي المفتوح بعد فتح تَأَذَّنَ والمضموم بعد فتح أو ضم أو كسر رَهُوْفٌ - بُرُهُوْسِكُمْ - فَمَالِوُنَ والمكسور بعد فتح أو ضم أو كسر بَيْبِيسٍ - وَسَلِي - حَطِطِيْنَ ويجوز في المضموم بعد كسر مما ليس للهمز فيه صورة نحو مُسْتَهْرَهُوْنَ حذف الهمز مع ضم ما قبله</p>	
<p>الإبدال وهو في المفتوح بعد ضم مثل مُوجَلًا - موجلاً وفي المفتوح بعد كسر فثكوه - فيه)</p>	
<p>الإبدال ياء وهو في المضموم بعد كسر مثل سَنَقْرُوكَ - سنقرئك) والإبدال واو وهو في المكسور بعد ضم مثل سَهْلُوًا ، سَهْلَتَ</p>	<p>مذهب الأحفش</p>
<p>الزوائد عشرة وهي هاء التنبية وياء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والسين والكاف واللام التعريف بمجموعة بقولك (هيا لكسب الوفاء) وأمثلتها علي التوالي : هَتَانُتْ - يَتَادُمُ - وَلَا بُوَيَّه - يَا بَيْتِكُمْ - وَأَوْجِي - ءَأَنْتُمْ - فَأُورِي - سَأُورِيكُمْ - كَأَنَّهُمْ - الْأَرْضِ والهمز في هذه الحالة فيه وجهان: التحقيق من طريق طاهر بن غلبون. والتسهيل من طريق أبي الفتح فارس ، والتسهيل حسب صورة التسهيل المتقدم ذكرها علي أن التسهيل في التعريف يكون بالسكت أو النقل .</p>	<p>الهمز المتوسط بالزوائد</p>
<p>وهو الوقف علي الهمز بما يوافق الرسم فيبدل ما صورته الألف ألفاً مثل أَللَّشَاءَ - النشاة وما صورته الياء ياءً مثل وَإِيَّتَايَ - إيتاي وما صورته الواو واواً مثل</p>	<p>المذهب الرسمي</p>

<p>الْعُلَمَاءُ - العلماء</p> <p>وما ليس له صورة يحذف الهمز مثل مُسْتَهْزِئُونَ والعمدة في ذلك كله هو النقل والتلقي فلا يؤخذ به علي الإطلاق فهو مقيد بالسماع وصحة الرواية والنقل وقد حصر العلماء الكلمات التي يجوز إبدال الهمز فيها عملاً بهذا المذهب فراجعها في التفصيل المتقدم.</p> <p>وانتبه: هذه الأوجه السابقة لـ (همزة) عند الوقف، ويتفق معه (هشام) في الهمز المتطرف منها، وينبغي مراعاة أحكام المد المتصل لـ (هشام وهمزة).</p>	
<p>الروم والإشمام</p> <p>في الهمز المخفف</p> <p>يجوز الروم والإشمام في الهمز المخفف إلا في حال إبدال الهمز، فيجوز الروم والإشمام - حيث يصح الروم والإشمام - في الصور التالية :</p> <p>١ - ما نقل إليه حركة الهمزة مثل الْمَرْمَرِ - دِقَّةٌ - شَيْءٌ</p> <p>٢ - ما خفف بالإبدال وأدغم فيه ما قبله سواء كان في الواو أو الياء مثل بَرِيءٌ</p> <p>- سَوْءٌ</p> <p>٣ - ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياءً علي التخفيف الرسمي مثل</p> <p>الضَّعْفَتَوُا - وَإِيَتَايِ</p> <p>٤ - ما أبدلت الهمزة فيه واواً أو ياءً علي مذهب الأخصش مثل لَوْلُوهُ - يَبْدِيءُ</p> <p>واختلف في تسهيل الهمز بالروم إذا كان الهمز متطرفاً متحركاً بغير الفتح نحو</p> <p>يَبْدِيءُ - أَلْبَيِّ</p> <p>أو ما كان بعد الألف والتسهيل هو مذهب الشاطبي والداني وصحح ابن الجزري جواز التسهيل وعدمه.</p>	
<p>لهشام أوجه الوقف علي الهمز المتطرف مثل ما لحمزة من الأوجه إلا أنه يقرأ بتوسط المد عند التسهيل بالروم في نحو أَلْمَاءِ - مِنْ أَلْسَمَاءِ</p>	<p>مذهب هشام</p> <p>في الهمز المتطرف</p>

أسئلة حول باب وقف (همزة وهشام) علي الهمز

س: اذكر باختصار كيفية تغيير الهمزات في الأنواع الآتية لـ (همزة وهشام)؟

﴿يُؤْمِنُونَ﴾

﴿الذِّئْبُ﴾

﴿يَأْكُلُونَ﴾

﴿أَلْبَارِئُ﴾

﴿مِنْ شَطِطِي﴾

﴿أَقْرَأُ﴾

﴿الْظَّمَعَانُ﴾	﴿دِفءٌ﴾	﴿الْحَنَبَةُ﴾
﴿وَفَسَاءَنَا﴾	﴿خَافِيَةٌ﴾	﴿نَسَاؤُكُمْ﴾
﴿وَالسَّمَاءُ﴾	﴿أَمِ السَّمَاءُ﴾	﴿الدُّعَاءُ﴾
﴿فُرُوءٌ﴾	﴿خَطِيئَتُهُ﴾	﴿شَيْءٌ﴾
﴿كَهَيْبَةٍ﴾	﴿نَاشِئَةٌ﴾	﴿مُوجَّلاً﴾
﴿سَأَلَ﴾	﴿خَسِيبِينَ﴾	﴿وَرِيَاءًا﴾
﴿رِيءٌ يَأْكُ﴾	﴿الرُّيَاءُ﴾	﴿رِيءِي﴾
﴿وَتَقْوَى﴾	﴿تَقْوِيهِ﴾	﴿رِيءُ يَأْكُ﴾
﴿الرُّيَاءُ﴾	﴿رِيءِي﴾	﴿أَنِيتَهُمْ﴾
﴿وَنَبِيَّتَهُمْ﴾	﴿فِيكُمْ شُرَكَوًا﴾	﴿شَيْءٌ﴾
﴿أَتَوَكَّلُوا﴾	﴿سَتَقْرِيكَ﴾	﴿مُسْتَمْرِيهُونَ﴾
﴿سُيِّلَتْ﴾	﴿سُيِّلُوا﴾	﴿سَعَاوِي﴾
﴿يَتَلَّا﴾	﴿وَلَاتِيْمٌ﴾	﴿الَّذِي أَوْثَمِينَ﴾
﴿فِي السَّمَوَاتِ أَتَنُوِي﴾	﴿يَنْصَلِحُ أَتُونَا﴾	﴿هَآؤُمْ﴾
﴿يَضْمُهُنَّ﴾	﴿يَأْجُجُ وَيَمَاجُجُ﴾	﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾
﴿وَرَأَيْكُمْ﴾	﴿طَائِفَةٌ﴾	﴿طَرَائِقُ﴾
﴿جَاءَنَا﴾	﴿سَيِّئَةٌ﴾	﴿بَرِيضُونَ﴾
﴿الْمَاءُ﴾	﴿الدُّعَاءُ﴾	﴿يَسَاءُ﴾
﴿فُرُوءٌ﴾	﴿يُضِيءُ﴾	﴿سِيءٌ﴾
﴿جَاءَ﴾	﴿السَّمَاءُ﴾	﴿شَاءَ﴾
﴿دُعَاءٌ﴾	﴿وَنِدَاءٌ﴾	﴿غَشَاءٌ﴾
﴿مَاءٌ﴾	﴿جُفَاءٌ﴾	﴿عَطَاءٌ﴾

﴿عِشَاء﴾	﴿أَعْدَاء﴾	﴿فِدَاء﴾
﴿سَوَاء﴾	﴿هَبَاء﴾	﴿جَرَاء﴾
﴿إِنشَاء﴾	﴿وَسَاء﴾	﴿قَلْبُهُ جَرَاء﴾
﴿شَيْئًا﴾		

اقرأ هذه الآيات لـ (خلف) ثم لـ (خلاد) من طريق أبي الفتح فارس، وطاهر بن غلبون.

﴿وَمِنَ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَخْلَفَ الْمَيزَانَ وَأَلْوَنَكُمْ﴾ الروم.

﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ الروم.

وبعد انتهاء هذا الدرس، نوذُّ أن نعرف الآتي:

س: ماذا قال أبو شامة في كتابه (إبراز المعاني) عن باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)؟
ج: قال أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظاماً ونثراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده، وقد أتقنه الناظم -رحمه الله-.

س: هل ما ذكره (أبو شامة) عن هذا الباب صحيح؟

ج: قوله: (وقد أتقنه الناظم) فقول صحيح، وأما قوله: (هذا الباب من أصعب الأبواب نظاماً

ونثراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده) فقول غير صحيح، بل هذا الباب من أسهل الأبواب.

س: لماذا بدأ أبو شامة كلامه بأن هذا الباب من أصعب الأبواب؟

ج: لكثرة مسائله وتشعبها كما رأيت، والحمد لله مع فهم كيفية التسهيل التي بيَّناها في باب الهمزات، وإتقان كيفية الإبدال في الهمز المفرد، ومعرفة النقل وكيفيته، وإتقان باب الرُّوم والإشمام، والمواضع التي يجوز فيها الرُّوم والإشمام من المواضع التي لا يجوز فيها، مع فهمك لكل ما سبق وجدت هذا الباب في قمة السهولة واليسر، وبعد دراستك لهذا الباب علمت أن المقولة المشهورة بين طلاب هذا العلم وهي قولهم: (إذا أردت أن تسلم من (همزة) فلا تقف له على همزة) لا ينبغي أن تُقال لطلاب العلم، وما ينبغي أن تُذكر للطلاب، ولا على سبيل الحكاية والرواية، لأن هذه الكلمات وغيرها من الكلمات المثبطة للهمم، وإني أرفضها وأرفض إذاعتها بين الدارسين والدارسات، وأثناء الإقراء يوقف الشيخ طلابه على مواضع الهمزات، ليذكره بكيفية التغيير مع ذكر الدليل، ليقول الطلاب: (إذا أردت أن تتقن (همزة) فقف له على كل همزة)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

سأبدأ درس الإظهار والإدغام للحروف السواكن) بإيجاز ثم التفصيل

سَأَذْكَرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى

فَدُونُكَ إِذْ فِي يَتِيهَا وَحُرُوفُهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدَّةً مُذَلَّلًا

سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مَن تَسْمَى عَلَى سِيَمَا تُرُوقُ مُقْبَلًا

وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُؤَكِّثٍ وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَلًا

تنبیه: شرح الآيات السابقة ستعرفها لاحقاً في التفصيل.

قال الشاطبي: في ذال (إذ): وحروفه (ت، ز، ص، د، س، ج)

نعم إذ تمشت زنب صال فلها
فإظهارها أجرى قوام سيمها
وأذغم ضنكاً وأصل ثوم ذره
سَمِيَّ جَمَالٍ وَاصِلًا مَن تَوَصَّلَا
وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَأَصِفْ جَلًّا
وَأَذْغَمَ مَوْلَى وَجُدَّهُ دَائِمٌ وَلَا

١- (تمشت) التاء

٢- (زنب) الزاي
الأحزاب

٣- (صال) الصاد

٤- (فلها) الدال

٥- (سمي) السين

٦- (جمال) الجيم

نحو: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ البقرة.

﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾ الأنفال. ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾

﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ الأحقاف. لا غير

نحو: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ الحجر وص والذاريات.

نحو: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ النور.

نحو: ﴿إِذْ جَعَلْنَا فِيكُمْ﴾ المائدة

- إذا لم أكتب شيئاً تحت اسم القارئ أو الراوي فاعلم أنه ك (حفص عن عاصم).

الكسائي	همزة		عاصم	ابن عامر		أبو عمرو	ابن كثير	نافع
	خلاّد	خلف		ابن ذكوان	هشام			
أظهر عند (ج) فقط	أظهر عند (ج) فقط	أدغم في (ت، د) فقط		أدغم في (د) فقط	أدغم في الكل	أدغم في الكل		

قال الشاطبي: في ذكر دال (قد) وحروفه (س، ذ، ض، ط، ز، ج، ص، ش).

وَقَدْ سَحَبَتْ ذِيلاً ضَفَا ظَلَّ زَرْبٌ
فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا ذَلٌّ وَأَضْحَا
وَأَدْغَمَ مُرُورٌ وَأَكْفٌ ضَيْرٌ ذَابِلٌ
وَفِي حَرْفٍ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهَرٌ
جَلَّتْهُ صَبَاةٌ شَائِقًا وَمَعْلًا
وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ضَرٌّ ظَمَّانٌ وَأَمَّالٌ
زَوَى ظِلَّةٌ وَغَرٌّ تَسْدَاهُ كَلْكَالٌ
هَشَامٌ بِصِ حَرْفَةٌ مَحْمَلٌ

- ١- (سَحَبَتْ) السين. نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ المجادلة.
- ٢- (ذِيلاً) الذال. ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ الأعراف. لا غير.
- ٣- (ضَفَا) الضاد. نحو: ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ النساء.
- ٤- (ظَلَّ) الظاء. نحو: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ البقرة.
- ٥- (زَرْبٌ) الزاي. ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ الملك. لا غير.
- ٦- (جَلَّتْهُ) الجيم. نحو: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا﴾ الحجر.
- ٧- (صَبَاةٌ) الصاد. نحو: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ الإسراء.
- ٨- (شَائِقًا) الشين. ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ يوسف. لا غير.

الكسائي	حزرة	عاصم	ابن عامر		أبو عمرو	ابن كثير	نافع	
			ابن ذكوان	هشام			ورش	قالون
أدغم الجميع	أدغم الجميع		أدغم في (ض)، ذ، ز، ظ، وله الوجهان في وَلَقَدَّرَيْنَا الملك	أدغم الجميع إلا موضع سورة ص فأظهر لَقَدَّظَلَمَكَ	أدغم الجميع		أدغم في (ض، ظ) وأظهر عند الباقي	

قال الشاطبي: في ذكر (تاء التانيث): وحروفه (س، ث، ص، ز، ظ، ج)

وَأَبَدَتْ سَنَا ثَغْرِ صَفْتِ زَرْقٍ ظَلَمِهِ
فَإِظْهَارُهَا ثَرْثَمَتْهُ بُدُورُهُ
وَأَظْهَرَ كَهْفَ وَافِرٍ سَيْبُ جُودِهِ
وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ

جَمَعْنَ وَرُوداً بَارِداً عَطَرَ الطَّلَا
وَأَدَغَمَ وَرَشٌ ظَافِراً وَمُخَوِّلاً
زَكِيٌّ وَفِي غَضْرَةٍ وَمُحَلِّلاً
وَفِي وَجِبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَى

نحو: ﴿مَضَّتْ سُنَّتٌ﴾ الأنفال.

نحو: ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ الشعراء

نحو: ﴿لَهْدَمَتْ صَوْمِعٌ﴾ الحج.

﴿حَبَّتْ زِدْنَهُمْ﴾ الإسراء. لا غير

نحو: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ الأنبياء.

نحو: ﴿تَضَيَّتْ جُلُودُهُمْ﴾ النساء.

١- (سَنَا) السين.

٢- (ثَغْرِ) الثاء.

٣- (صَفْتِ) الصاد.

٤- (زَرْقِ) الزاي.

٥- (ظَلَمِهِ) الظاء.

٦- (جَمَعْنَ) الجيم.

الكسائي	هزة	عاصم	ابن عامر		أبو عمرو	ابن كثير	نافع	
			ابن ذكوان	هشام			ورش	قالون
أدغم الجميع	أدغم الجميع		أدغم في (ث)، ص، ظ) وأظهر علي الراجح موضع الحج وَجَّحَتْ جَنُوبَهَا	أدغم في (ث، ص، ظ) وأظهر في موضع الحج هَدَّيْتُمْ صَوَامِعَ	أدغم الجميع		أدغم في (ظ) وأظهر عند الباقي	

ذكر لام (هل وبل) وإليك فوائد العلامة أبو شامة مع ذكر استدراكه على قول الشاطبي:

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْبِ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلْحَ ضُرِّ وَمُبْتَلَى
أي لام هاتين الكلمتين لها هذه الحروف الثمانية من (الثاء إلى الضاد)، اختلف في إدغامها وإظهارها عندها، وكذا أطلق غيره هذه العبارة، وهي موهمة أن كل واحدة من الكلمتين تلتقي مع هذه الثمانية في القرآن العزيز وليس كذلك، وإنما تختص كل واحدة منها ببعض هذه الحروف وتشتريكان في بعض، فمجموع ما لها ثمانية أحرف:

١- حرف يختص بـ ﴿هَلْ﴾ وهو (الثاء) من (ثَنَا) نحو: ﴿هَلْ تُوْبَ﴾ المطففين.

٢- خمسة أحرف تختص بـ ﴿بَلْ﴾ وهي:

١- (سَمِيرِ) السين نحو: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ يوسف.

٢- (ظَعْنِ) الظاء نحو: ﴿بَلْ ظَنَّكُمْ﴾ الفتح.

٣- (ضُرِّ) الضاد نحو: ﴿بَلْ صَلُّوا﴾ الأحقاف.

٤- (زَيْبِ) الزاي نحو: ﴿بَلْ زَيْنَ﴾ الرعد.

٥- (طَلْحِ) الطاء نحو: ﴿بَلْ طَلَعَ﴾ النساء.

٣- واثنان لهما معاً وهما (الثاء، النون) نحو: ﴿هَلْ تَرَى﴾ ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ ﴿هَلْ تَذَكَّرُ﴾

﴿بَلَّ تَأْتِيهِمْ﴾ ﴿بَلَّ نَحْنُ﴾. فلو أن الناظم قال:

ألا بَلَّ وَهَلَّ تَرَوِي نَوِي، هَلَّ ثَوِي وَبَلَّ سَرِي ظَلَّ ضَرَّ زَائِدٌ طَالَ وَابْتَلَا
لَزَالَ ذَلِكَ الْإِيهَامُ. أَي لَامٍ ﴿هَلَّ﴾، ﴿بَلَّ﴾ لَهَا (النَّاءُ وَالنُّونُ) وَ﴿هَلَّ﴾ وَحَدَا النَّاءُ
وَ﴿بَلَّ﴾ الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ. وَقَالَ الْجَمْزُورِيُّ:

فَبَعْدَهُمَا نُونٌ وَتَاءٌ، وَبَعْدَهَا
قَالَ الشَّاطِبِيُّ فِي ذِكْرِ لَامٍ (هَلَّ وَبَلَّ):
أَلَا بَلَّ وَهَلَّ تَرَوِي ثَنَا ظَعْنِي زَيْتَبِ
فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلُّ
وَبَلَّ فِي النَّسَاءِ خِلَافُهُ بِخِلَافِهِ
وَأَظْهَرَ لَدِي وَاعٍ لِيَلَّ ضَمَانُهُ
الْبَيَانُ وَالتَّفْصِيلُ:

الكسائي	حزرة		عاصم	ابن عامر		أبو عمرو	ابن كثير	نافع
	خلاد	خلف		ابن ذكوان	هشام			
أدغم الجميع	أدغم بَلَّ فِي (ت،س)	أدغم بَلَّ فِي (ت،س)			أظهر عند (ن،ض) وعند (ت) في موضع الرعد هَلَّ تَسْرَى	إظهار إلا فِي هَلَّ تَرَى الْمَلِكِ وَالْحَاقَةَ		
	وَأَدْغَمَ هَلَّ فِي (ت،ث) وَلَهُ الْوَجْهَانِ فِي مَوْضِعِ النَّسَاءِ بَلَّ طَبَعَ	وَأَدْغَمَ هَلَّ فِي (ت،ث)						

قال الشاطبي:

وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

.....

وَقَدْ تَيَّمَتِ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبْتُلًا

.....

وَقَامَتْ تُرِيهَ دُمَيْةً طَيْبًا وَصَفِيهَا

.....

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلًا

.....

وَمَا أَوْلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسْكَنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمًّا

شرح الآيات السابقة ستعرفها لاحقاً في التفصيل.

(باب حروف قربت مخارجها)

وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيْرٍ فِي يَتَبِّ قَاصِدًا وَلَا

.....

وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِـ ذَٰلِكَ سَلُمُوا

.....

وَ نَخِيفُ بِهِمْ رَاعُوا وَشَدَا تَقْلًا

.....

شَوَاهِدُ حَمَّادٍ

وَعَدَتْ عَلِيٌّ إِدْغَامِهِ وَتَبَذَتْهَا

.....

وَأُورِثُكُمْ وَأُحَالًا

.....

لَهُ شَرْعُهُ

.....

.....

..... وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَرَأَصِيرٍ لِحُكْرِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَدْبُلًا

..... وَيَسْ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا وَتَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَا

..... وَحِرْمِيُّ نَصْرٍ صَادَ مَرِيْمَ مَنْ يُرِدَ ثَوَابَ لَيْسَتْ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلَا

..... وَطَا سَيْنَ عِنْدَ الْمِيمِ فَآزَ.....

..... أَنْخَذْتُمُ أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَعْفَلًا

..... وَفِي أَرْكَبٍ هُدَى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضَاعَ جَا.....

..... وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ..... يَلْهَثُ لَهُ دَارٌ جَهَّالًا.....

..... وَفِي الْبَقْرَةِ فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبَلًا

- سنذكر أحكام باء الجزم في (الفاء) وهي في (خمسة) مواضع، وإليك بيانها:

١- ﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء.

٢- ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجِّبْ قَوْلَهُمْ﴾ الرعد.

٣- ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (١٣) الإسراء.

٤- ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ طه.

- ٥- ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١١) ﴿الحجرات.
- وسنذكر أحكام اللام المجزومة من: ﴿يَفْعَلُ﴾ في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ في (سنة) مواضع:
- ١- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ البقرة.
- ٢- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ﴾ آل عمران.
- ٣- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾ النساء.
- ٤- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء.
- ٥- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الفرقان.
- ٦- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ المنافقون.
- وسنذكر أحكام الفاء المجزومة في (الباء) في موضع سبأ في قوله: ﴿يَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾
- ﴿
- وسنذكر أحكام (الذال) في (الطاء) في كلمتين وهما:
- ١- ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ غافر.
- ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ﴾ الدخان.
- ٢- ﴿فَسَبَّحْتَهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ طه.
- وسنذكر أحكام (الطاء) في (الطاء) في: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وهي في قوله تعالى:
- ١- ﴿وَتُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الأعراف.
- ٢- ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الزخرف.
- وسنذكر أحكام (الراء) المجزومة في (اللام) نحو: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ الطور. ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ القلم. ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ لقمان. ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾

الأحقاف. ﴿يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ الكهف. ﴿فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ آل عمران.

وسنذكر أحكام نون ﴿يَسْ﴾ عند وصلها بـ ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، وكذلك عند وصل ﴿نَّ﴾ بـ ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾

- وسنذكر أحكام (الدال) من هجاء حرف الصاد في: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ في ذال: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾.

- وسنذكر أحكام (الدال) عند (الثاء المثلثة) من ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران.

وسنذكر أحكام (الثاء) عند (الثاء) من ﴿لَيْسَتْ﴾ كيفما وقع فرداً وجمعاً، فالفرد بضم الثاء وفتحها: ﴿لَيْسَتْ﴾، ﴿لَيْسَتْ﴾، والجمع نحو: ﴿لَيْسْتُمْ﴾.

- وسنذكر أحكام (النون) من سين عند (الميم) في قوله: ﴿طَسَرَ﴾ أول الشعراء والقصص، -- وسنذكر أحكام (الدال) الساكنة عند (الثاء) في نحو: ﴿أَخَذْتُمْ﴾، ﴿أَخَذْتُمْ﴾، فهذا ضمير الجمع، وفي الإفراد يعني: ﴿أَخَذْتُ﴾، ﴿أَخَذْتَ﴾، ﴿أَخَذْتُمْ﴾، ﴿أَخَذْتُمْ﴾.

- وسنذكر أحكام باء ﴿أَرْكَبَ﴾ في ميم ﴿مَعَنَا﴾ هود.

- وسنذكر أحكام (الثاء) عند (الدال) في: ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ الأعراف.

وسنذكر أحكام الباء في الميم في ﴿وَيَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة.

باب حروف قرئت مخارجها

الحروف	نافع	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	حمزة	الكسائي
الباء المحزومة في الفاء (حيث وقع)			إدغام			خلاد بالإدغام وله الوجهان في موضع الحجرات يُتَّبَعُ	إدغام
يَفْعَلُ ذَٰلِكَ (حيث وقع)							أبو الحارث بالإدغام
نَحَسِفَ بِهِمْ (سبا)							إدغام
عَدْتُ (غافر، الدخان) قَبِدَتْهَا (طه)			إدغام			إدغام	إدغام
أُورِثْتُمُوهَا (الأعراف) والزخرف)			إدغام	الإدغام لهشام		إدغام	إدغام
الراء المحزومة في اللام حيث وقع			الإدغام بخلف عن الدوري				
يَسَّ وَالْقُرْمَانِ لورش	الإدغام			إدغام	الإدغام لشعبة		إدغام

إدغام		الإدغام لشعبة والإظهار لحفص	إدغام			الإظهار بخلف عن ورش	ت وَالْقَلِيرِ
إدغام	إدغام		إدغام	إدغام			الذال في الذال من كَهَيْعَصَ ذِكْرُ
إدغام	إدغام		إدغام	إدغام			مُرِدُّوَابَ آل عمران
إدغام	إدغام		إدغام	إدغام			لَيْسَتْ - لَيْسْتُمْ (حيث وقع)
	إظهار						النون في الميم من طَسَّرَ (الشعراء ، القصص
إدغام	إدغام	الإدغام لشعبة	إدغام	إدغام		إدغام	أَخَذْتُ ، أَخَذْتُمْ ، أَخَذْتُهَا ، أَخَذْتُمُوهَ حيث وقعت
	الإظهار لخلف والوجهان عن خلاد		إظهار		الوجهان للبيزي والإدغام لقنبل	الوجهان لقالون ، والإظهار لورش	أَرْكَبَ مَعَنَا هود
			الإدغام		إظهار	الوجهان	يَلْهَثُ ذَلِكَ

الأعراف	لقالون، والإظهار لورش	لقالون، والإظهار لورش	لقالون، والإظهار لورش	لقالون، والإظهار لورش	لقالون، والإظهار لورش	لقالون، والإظهار لورش	لقالون، والإظهار لورش
يَعْدَبُ مَنْ يَشَاءُ البقرة	الإدغام لقالون والإظهار لورش	الوجهان لاين كثير والراجح الإظهار	إدغام	إدغام	إدغام	إدغام	إدغام

البيان والتفصيل والإيضاح ل (الإدغام الصغير)

قال أبو شامة: هذه عبارة (مكي) وغيره في هذا الباب، وزاد صاحب التيسير (للحروف السواكن)، وهذه زيادة حسنة، فيها تمييز هذا الباب من الإدغام الكبير، فإنه إدغام للحروف المتحركة، ومن المصنّفين من يسمّى هذا: (الإدغام الصغير) لذلك، ولأنه يختص ببعض الحروف، بخلاف الكبير، وضابط هذا الباب أنه إدغام حرف ساكن في مقاربه المتحرك، (وهو ينقسم ثلاثة أقسام): الأول: إدغام حرف من كلمة عند حروف متعددة، وذلك حيث وقع، وهو المذكور في فصول: ﴿إِذْ﴾، ﴿قَدْ﴾، ﴿بَلْ﴾، ﴿هَلْ﴾ و﴿تَاءُ التَّائِيثِ﴾. الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين، أو حيث وقع، وهو الذي عبّر عنه بـ (حروف قربت مخارجهما)، ويتعلق به بحث سنذكره في أوّل باب. الثالث: الكلام في أحكام النون الساكنة والتنوين على الخصوص، لأنه يتعلق به أحكام آخر غير الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب كما سيأتي. قال السمين: وهنا ترجم الناظم على الإظهار والإدغام، وفي الكبير لم يترجم على الإظهار وإن كان مواخياً للإدغام الكبير أيضاً، فما الجواب؟ والذي يظهر في الجواب، أن القراء اختلفوا هنا في هذه الحروف، فبعضهم يظهرها وبعضهم يدغمها، فيقولون: أظهر فلان دال قد في كذا وأدغمها فلان، وكذلك باقيها، فلذلك ترجم على النوعين بخلاف الإدغام الكبير، فإنه لم يقل به إلا (أبو عمرو) - من رواية السوسي كما ذكرنا - فترجم عليه له، وفهم أن غيره يظهر باطراد. وقال ابن القاصح: قدّم الإظهار على الإدغام لأنه الأصل، وهذا الإدغام هو الإدغام الصغير، وآخره أوّل باب الإمالة، وهو - يريد الإدغام الصغير - إدغام الحروف السواكن فيما قاربها، ثم ذكر مقدمة فقال:

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا بِالْأَظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى
أراد كلمات تدغم أو تظهر أواخرها السواكن، أو حروفها الأواخر السواكن، وهي لفظ:

﴿إِذْ﴾ ﴿قَدْ﴾ ﴿بَلْ﴾ ﴿هَلْ﴾ (تاء التانيث). قال أبو شامة: وقوله (تليها حُرُوفُهَا): أي يتبع كل لفظ منها ذكر الحروف التي تدغم أواخر هذه الألفاظ فيها وتظهر على اختلاف القراء في ذلك، (وهذه الحروف يذكرها في أوائل كلمات)، وهو على عادته في تضمين الكلمات المأخوذة حروف أوائلها إمّا تغزّل كما تقدّم في:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رَمٌ نَوَا ضِنٍ قَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

وحيث تغزّل عنى واحدة من نساء أهل الجنة على ما هو لائق بحاله. قال السخاوي: واعلم أنه عنى بما ذكره من الغزل نساء الآخرة تشويقاً إليهن. وإما ببناء على صالح كقوله:

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَأ شَدَا ضَفَا ثَمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا
ومعنى قوله (تُرَوَّى): أي تروى بالإظهار والإدغام، (وتُجْتَلَى): أي تكشف كذلك في كتب القراءة.

فَدُونِكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفِهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدُهُ مُذَلَّلَا

أي خذ الألفاظ الموعود بها كلمة ﴿إِذْ﴾، فهي السابقة في الذكر في بيتها، أي تُفرد لذكرها بيت مستقل تُذكر فيه هي والحروف التي تدغم (الذال) منها فيها، وخذ ما أذكره بعد ذلك، وما سيأتي بعد ذلك (قُدُهُ مُذَلَّلَا)، أي خذه سهلاً بسبب التقيد الذي أئبته به، أي لا أَدع فيه إلباساً، يقال: بعير مُذَلَّلٌ، أي سهل القيادة، وهو الذي خزم أنفه ليطاوع قائده. قال صاحب اللآلئ: (قُدُهُ مُذَلَّلَا): أي قده إليك منقاداً بالتقيد الذي تقدّم ذكره، أو بالتقيد الآتي ذكره، فأما التقيد الذي تقدّم ذكره فهو أنه إذا قال: أظهرُ لفلان، فإن الباقيين يتعيّن لهم الإدغام، وإذا قال أدغمُ لفلان، فإن الباقيين يتعيّن لهم الإظهار، وأما التقيد الآتي ذكره فهو قوله:

سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مَنْ تَسْمَى عَلَيَّ سِيمَا تُرُوقُ مُقَبَّلَا
أي سأسمي القراء إمّا بأسمائهم، وحينئذ لا أذكر الواو الفاصلة بعد اسم القارئ، بل أذكر الحروف التي يظهرها أو يدغمها مباشرة بعد اسم القارئ أو الراوي، كقوله في دال ﴿قَدْ﴾

وَأَدْغَمَ وَرَشَّ ضَرَ ظَمَّانَ وَأَمْتَلَا
 وقوله في (تاء التانيث):

وَأَدْغَمَ وَرَشَّ ظَافِرًا وَمُخَوَّلًا
 أمّا إذا رمز للقارئ أو الراوي، فلا بد أن يأتي بواو الفصل بين رمز القارئ وبين الحروف التي يظهر أو يدغم عندها، كقوله في ذال ﴿ذَإِذَا﴾:

وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلَا
 فأتى بكلمة (وَاصِفٌ) فاصلة بين رمز القارئ والحرف المدغم فيه، وكقوله:

وَأَدْغَمَ صَنَكًا وَاصِلٌ ثَوْمٌ ذُرَّةً
 فأتى بكلمة (وَاصِلٌ) فاصلة، وهكذا، وهذا في غير القراء الذين اطرده أصلهم في إظهار واحدة من الألفاظ المذكورة عند جميع حروفها وإدغامها فإنه يقول في هذا: أظهرها فلان وأدغمها فلان، ثم يذكر من انقسم مذهبه إلى إظهار وإدغام فيقول: وأظهر فلان كذا وأدغم فلان كذا.

وحكمة ذكر (الواو الفاصلة) كي لا تختلط الحروف الدالة على القراء بالحروف المدغم فيها، فلو لا الواو لم تعرف كلمة رمز القراء من كلمة رمز الحروف، فحاصل الأمر: أنه احتاج في هذا الباب إذا ذكر القارئ بالرمز إلى واوين فاصلتين: الأولى: بين القارئ والحروف. والثانية: بين المسائل، وهي المذكورة في قوله:

مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِأَلْوَاٍ فِيصَلَا
 قال أبو شامة: كقوله:

وَأَدْغَمَ مُرَوٍ وَكَفَّ ضَيْرَ ذَابِلٍ زوى ظلُّه وَغَرَّ تَسَدَاهُ كَلْكَالًا
 وكقوله:

وَأَظْهَرَ كَهْفَ وَافِرٍ سَيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِي عُسْرَةٍ وَمُحَلَّلًا
 فلو لا الواو لكانت الضاد من (ضَيْرٍ)، والسين من (سَيْبُ) محتملة أن تكون رمز القارئ ورمز الحرف المدغم فيه.

س: ولماذا لا يذكر (الواو) إذا صرّح باسم القارئ؟

ج: قال أبو شامة: وإذا صرّح بالاسم لم يكن هناك إلباس، لأنه قد تمهّد من معرفة اصطلاحه أنه لا يجمع بين رمز ومصرّح باسمه - إلا في حالات يسيرة - . قال ابن القاض: اعلم أن هذه الترجمة تخالف بعض الترجمة الأولى التي بُنيت عليها القصيدة، أعني قوله:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أَسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا
فلأجل ذلك احتاج إلى بيانها، لأن القاعدة في الرمز الصغير إذا انفرد، إنما يذكره بعد حرف القرآن وتقييده في الغالب، وفي هذا الباب الأمر بالعكس: أولاً: يذكر أسماء القراء، إمّا رمزاً وإمّا صريحاً، ثم يأتي بعدها بواو فاصلة إيداناً بأن القراء انقضت رموزهم، ثم يأتي بعد الواو بالحرف المختلف في الإظهار والإدغام فيه لمن تقدّم ذكره قبل الواو. وقال أبو شامة: والسمو: هو الارتفاع والعلو، وكُنِيَ به عن ذِكْرِ الحروف على وجه ظاهر لا إلباس فيه بسبب أنه فصل بالواو بينهما وبين القارئ. والسيما: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿

سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ الفتح، ﴿مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ آل عمران. وراق الشيء: أي صفا، أي أذكر ذلك على طريقة واضحة مستحسنة، والمقبل: التقبيل، أو الثغر نفسه، أو عبّر به عن نفس الفم، لأن الفم يخرج منه الكلام، وهو منصوب على التمييز، أو عبّر به عن نفس الفم، لأن الفم منه يخرج الكلام، فأشار إلى ما يحصل بالإثبات من العلم، كأنها خاطبتك به فيحصل منها ما يشفيك، ويروقك: أي يقوم بما تريده منها، وكل هذه الألفاظ استعارات حسنة المعنى متجانسة الألفاظ، تَبَّ بها على حسن ذكّره لاختلاف القراء في هذا الباب، لأنه احتاج فيه إلى زيادة لم يكن محتاجها في غيره. وقال صاحب اللآلئ: أي تروق مقبلها بعجب ثغرها، واستعار ذلك للعلامة، لأن المراد بها ما يدل على القراء من الحروف في أوائل الكلم. وقال السخاوي: لأنه لَمَّا عذب هذا النظم كان كالثغر ذي المنطق العذب. وقال أبو شامة: ثم ذكر أن هذا الصنيع يصنعه أيضاً في غير ﴿إِذْ﴾ من باقي الألفاظ فقال:

وَفِي ذَالِ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُؤَثِّثٍ وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ فَاحْتَلُّ بِدِهْنِكَ أَحْيَالًا
يعني: أن هذا الصنيع أصنعه أيضاً في غير ﴿إِذْ﴾ من باقي الألفاظ وهي: ﴿قَدْ - بَل - هَلَّ﴾ و﴿تَاءِ التَّائِثِ﴾. قال السخاوي: وقوله ﴿فَاحْتَلُّ﴾ من الحوالة، و﴿أَحْيَالًا﴾ من الحيلة،

يقال: رجل أحيِل إذا صدقت حيلته. وقال أبو شامة: هو أحيِل منك وأحول منك، و(أَحْيَالًا): أي أكبر حيلة، وهو منصوب على الحال، والذهن الفطنة والحفظ، أي احتل بذهنك على ما وعدتك به، أو احتل في استخراجِه. وقال الضباع: أي أعمل الحيلة بفتنتك في استخراجِه حال كونك صادق الحيلة. وقال القاضي: احتل بذهنك على معرفة هذه الأحكام وعلى استخراجها من النظم.

(استدراك أبي شامة): وهذه الأبيات الأربعة غير وافية بالتعريف بما صنعه في هذه الأبواب

على ما ستره، وتهايا لي مكانها أربعة أبيات، لعلها تفي بأكثر الغرض فقلت:

سأذكر ألفاظاً أخيراً حروفها

أي الحرف الأخير من كل لفظ منها هو الذي يروى بالإظهار والإدغام، فهو أوّل من نسبة ذلك إلى اللفظ بكماله، ثم ذكرت الألفاظ فقلت:

فدونك إذ قد بل وهل تا مؤنث لدى أحرف من قبل واو تحصلاً أي أذكر كل واحد منها وحروفها التي عندها يختلف في إظهارها وإدغامها، فإذا تمت الحروف جاءت كلمة أوّلها واو دليلاً على انفصالها.

وقراءها المستوعبين وبعدهم أسمى الذي في أحرف اللفظ فصلاً أي ودونك القراء الذين استوعبوا الإظهار عند الحروف والإدغام، أي أوّل ما أبدا أن أقول: أظهر هذا الحرف عند جميع الحروف، أو أدغم فلان وفلان، وبعد ذلك أذكر من فصل فأدغم في بعض وأظهر في بعض، فإذا فرغ ذكر من فصل علمت أن باقي القراء استوعبوا الإدغام في الجميع إن كان الأوّلون أظهروا، والإظهار إن كان المستوعبون الأوّلون أدغموا، ثم ذكرت كيفية نظمه لمن استوعب أو فصل من القراء فقلت:

ويرمز مع واو وبعده حروفه أوائل كلم بعدها السواو فيصلاً أي بعد الفراغ من الرمز للقراء تأتي الواو الفاصلة، فهي بعد المستوعبين فاصلة بين المسائل على ما جرت به العادة في سائر المسائل ففصل بها هنا بين المستوعبين والمفصّلين كقوله:

فإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رِيّاً قَوْلِهِ وَأَصِفْ جَلّاً وفي أظهر مثال ما ذكرناه، والواو الآتية بعد رمز المفصّلين فاصلة بين القراء وحروفهم التي أدغموا عندها أو أظهروا، فإذا تمت حروف ذلك الرمز جاءت واو أخرى فاصلة بين المسائل، وهي التي تجري في سائر المواضع، فحاصل الأمر أنه احتاج في هذا الباب إذا ذكر (م ٢٩ - في ظلال القراءات - ج ١)

القارئ المفصل بالرمز إلى واوين فاصلتين: الأولى: بين القارئ والحروف. والثانية: بين المسائل، وستأتي أمثلة ذلك في استعماله. وقوله (أوائل كلم): بيان لكيفية ذكر الحروف. انتهى.

ثم ذكر ذال (إذ). والحروف التي تظهر أو تدغم فيها ستة أحرف من التاء إلى الجيم في البيت التالي: والواو من (واصلاً) فاصلة فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

س: لماذا قال الشاطبي (نعم)؟

ج: قال السخاوي: كأنه قدّر أن مستدعياً طلب منه الوفاء بما وعد في قوله (سَأَذْكَرُ أَلْفَاظًا) فقال مجيئاً (نعم). والأمثلة سبق بيانها.

١- أظهر ذال ﴿إِذْ﴾ عند حروفها مدلول (أَجْرَى ذَوَامٌ نَسِيمَهَا) وهم: (نافع، ابن كثير، عاصم). ٢- أظهر مدلول (رَبَا قَوْلِهِ) وهما (الكسائي وخلاد) عند (الجيم) فقط. قال الشاطبي: (وَأَظْهَرَ رَبَا قَوْلِهِ وَأَصِفَ جَلًا). وانتبه: أتى الناظم بواو فاصلة وهي (وَأَصِفَ) بين رمزي (الكسائي وخلاد) وهما (رَبَا قَوْلِهِ) وبين (الجيم) في كلمة (جَلًا).

قال أبو شامة: وقوله (وَأَظْهَرَ) فاصل.

س: وماذا لو لم يأت الناظم بكلمة (وَأَصِفَ)؟

ج: لو قال الشاطبي: (وَأَظْهَرَ رَبَا قَوْلِهِ جَلًا) لكان هناك إلباس، ولمّا عرفنا هل الجيم من (جَلًا) رمز لـ (ورش)؟ أم حرف من الحروف التي يظهر عندها (الكسائي وخلاد) ذال ﴿إِذْ﴾ فتأمل. قال صاحب اللآلئ: وأتى بما شرطه من تقديم الرمز، ثم بالواو، ثم بحرف من رمزه.

٣- أدغم مدلول (ضَنْكًا) وهو (خلف) في (التاء والبدال). (وَأَذْغَمَ ضَنْكًا وَأَصَلَ تَوْمَ دُرَّةً). وكلمة (وَأَصَلَ) فاصلة بين رمز (خلف)، وبين الحروف التي يدغم فيها.

٤- وأدغم مدلول (مَوْلَى) وهو (ابن ذكوان) في (البدال). (وَأَذْغَمَ مَوْلَى وَجُدَّهُ دَائِمٌ وَلَا).
وتنبه: كلمة (وَجُدَّهُ) فاصلة بين رمز (ابن ذكوان)، وبين الحرف الذي يدغمه.

٥- وأدغم (أبو عمرو وهشام) في الحروف (السته) كما يدل عليه الضد.

قال أبو شامة: والواو في (وَأَدْغَمَ) في الموضعين، وفي (وَلَا) للفصل بين المسائل، والواو في (وَأَصِلَ) وفي (وُجِدَهُ) للفصل بين الرمز والحرف. وإليك معاني الكلمات:

١- (صال): بمعنى استطال ووثب. ٢- (دَلَّهَا): الدلال.

٣- (سَمِيَّ): الرفيع. ٤- (كَسِمِيهَا): الريح الطيبة. ٥- (رَوَّيَا): الرائحة العبقية. ٦- (جَلَّأَ): كشف.

٧- (ضَنْكًا): الضيق. ٨- (تُومَ): جمع تومة، وهي خرزة تعمل من الفضة كالدر.

٩- (مَوَلَّى): الولي. ١٠- (وُجِدَهُ): الغنى. قال ابن القاصح: والرواية بضم الواو، وقد تكسر،

وعليه قرأ (روح) عن يعقوب ﴿وَجِدِكُمْ﴾. ١١- (وَلَا): بكسر الواو المتابعة.

ذَكَرَ دَال (قَد)

الحروف التي تظهر أو تدغم فيها دال (قد) (ثمانية) أحرف من (السين إلى الشين)، وقوله (وَمُعَلَّلًا) فاصلة، فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

١- قرأ مدلول (نَجْمٌ بَدَا دَلٌ) وهم (عاصم وقالون وابن كثير) بالإظهار. قال الشاطبي: (فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌ وَأَضْحًا). قال أبو شامة: والنجم يكتنى به عن العالم.

٢- أدغم (ورش) في (الضاد والطاء). قال الشاطبي: (وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ضَرَّ ظَمَانٌ وَأَمْتَلًا). والشاطبي سَمَى (ورشاً)، ولذلك لم يأت بالواو الفاصلة. قال أبو شامة: والواو في (وَأَضْحًا) (وَأَمْتَلًا) للفصل، وقد تكررت في الموضعين بواو (وَأَدْغَمَ) بعدهما.

٣- وأدغم (ابن ذكوان) في (الضاد، اللدال، الزاي، الطاء) (وَأَدْغَمَ مُرُوٌ وَآكِفٌ ضَيْرٌ ذَابِلٌ زَوَى ظَلَّةٌ)، وكلمة (وَآكِفٌ) فاصلة بين رمز (ابن ذكوان) وبين الحروف التي يدغمها.

قال أبو شامة: والواو في (وَأكِفٌ) وفي (وَعُغْرٌ) فاصلة. قال صاحب اللآلي: وأتى بما شرطه من تقدم الرمز، ثم بالواو، ثم بحرف مَنْ رمزه.

٢- اختلف عن (ابن ذكوان) في: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ الملك. بين الإظهار والإدغام. قال الضباع: الإظهار وبه قرأ له الداني على عبد العزيز الفارسي وهو طريق التيسير، والإدغام وبه قرأ له على أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس. قال الشاطبي: (وفي حَرْفٍ زَيْنًا خِلاَفٌ): أي عن (ابن ذكوان)، لأنه المذكور في البيت السابق في قوله: (وَأَدْعَمَ مُرُوءًا وَأكِفًا ضَيْرًا ذَابِلٍ زَوَى ظِلَّةً). قال أبو شامة: ولم ينص الناظم على أن حرف ﴿زَيْنًا﴾ في سورة الملك لأنه لم ينجى دال ﴿قَدْ﴾ عند الزاي إلا في ﴿وَلَقَدْ زَيْنًا﴾، ولهذا لم يضره تخصيص لفظ: ﴿زَيْنًا﴾. ٥- أدغم (هشام) في كل الأحرف، إلا أنه أظهر ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ ص. قال صاحب التيسير: روى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاي، وأظهر (هشام) ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في ص فقط. قال الشاطبي: (وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصِ حَرْفُهُ مُتَحَمَّلًا) أي تحمل (هشام) ذلك ونقله. قال أبو شامة: ويعود الضمير في قوله (حَرْفُهُ) على (هشام)، لأنه لم يظهر غير هذا الموضع، فهو حرفه الذي اشتهر بإظهاره، ولو عاد على صاد لقال: (حرفها).

س: ولماذا نص الشاطبي على حرف (صاد) بأن (هشاماً) أظهره؟

ج: قال أبو شامة: وأما دال قد عند الظاء فجاءت في غير حرف ص، فلهذا قيد بص وليس فيها غير هذا الموضع فتعيّن.

٦- قرأ (أبو عمرو، وحمزة، والكسائي) بالإدغام في جميع الأحرف. وإليك معاني الكلمات:

١- (سَحَبَتْ ذَيْلًا): جرّ الذيل. ٢- (وَمُعَلَّلًا): سقاه مرّة بعد مرّة.

٣- (صَفَاً): طال. ٤- (ظَلَّ): ظل يفعل كذا إذا فعله نهاراً، وقد يراد به الدوام.

٥- (زُرْتُبٌ): شجرة طيبة الرائحة. ٦- (جَلَسَتْهُ): كشفته ريحه.

قال أبو شامة: وهم الذين أظهروا (دال قد) عند حرفها الثمانية، وإنما غاير بين ألفاظ الرمز في الموضعين، كما غاير في عبارة الإظهار بين اللفظين فقال في (دال قد): (فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَأَ ذَلَّ وَاصِحًا) بجملة فعلية، وقال هنا بجملة اسمية حذراً من تكرار الألفاظ واشتراكها.

٢- وأدغم (ورش) في (الطاء). قال الشاطبي: (وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ظَافِرًا). ولم يأت الشاطبي بواو الفصل بين (ورش) وبين الحرف الذي يدغمه، لأنه سُمِّيَ (ورشاً) باسمه الصريح.

٣- أظهر (ابن عامر) عند (السين والجيم والزاي). (وَأَظْهَرَ كَهْفًا وَافِرٌ سَيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ).

وأتى الشاطبي بكلمة (وافرٌ) فاصلة بين رمز (ابن عامر) وبين الحروف التي يظهر عندها. وقوله (وَفِيٌّ) فاصلة. ٤- وأظهر (هشام) - زيادة على ما مضى - عند (الصاد) في: ﴿مَلَيْمَتٌ صَوِيْعٌ﴾ الحج. وأدغم في باقي المواضع نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء.

٥- (ابن ذكوان) له الإظهار والإدغام في ﴿وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾ الحج. دون قوله: ﴿نَضِجَتْ

جُودُهُمْ﴾ فإنه يظهره على أصله. قال أبو شامة: ومعنى (يُفْتَلَى): أي يتدبر ويبحث عنه، من فليت الشعر إذا تدبرته واستخرجت معانيه، وكذلك فليت شعر الرأس وفليته، شدد للتكثير.

وقال السخاوي: وإنما قال ذلك لأن المشهور عن (ابن ذكوان) فيه الإظهار وهو الذي ذكره أبو عمرو في التيسير. وقال أبو شامة: وإنما قال ذلك لأن الإظهار هو المشهور عن (ابن ذكوان)، وعليه أكثر الأئمة، ولم يذكر في التيسير غيره، وذكر الإدغام في غير التيسير، والأولى الإظهار على ما أطلقه في البيت الأول. وقال الضباع: وما ذكره الناظم من خلاف (ابن ذكوان) في ﴿وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾، تعقبه ابن الجزري بأن الإدغام لم يصح من طريقه، وعلى ذلك جرى صاحب إتخاف البرية وقال:

وفي وجبت عند (ابن ذكوان) أظهرًا

وقال بعضهم:

..... وفي وجبت أظهر لتاه معولا

٦- وأدغم (أبو عمرو وحزمة والكسائي) في جميع الأحرف الستة. قال أبو شامة: وكما اتحد في البابين- دال قد وتاء التانيث- أسماء المستوعبين للإظهار، اتحد أيضاً المستوعبون للإدغام فهم: (أبو عمرو وحزمة والكسائي)، واتحد أيضاً من فصلّ وهما (ابن عامر وورش).

واليك معاني الكلمات: ١- (سَنًا): الضوء. ٢- (تَغْرٍ): ما تقدّم من الأسنان.

٣- (زَرَقٌ): جمع أزرق، يوصف به الماء لشدة وكثرة صفائه. يقولون: نطفة زرقاء: أي صافية

٤- (ظَلَمَه): بفتح الظاء ماء الأسنان وبريقها وهو الريق. ٥- (وُرُودًا): العطر الطيب الرائحة. ٦- (الطَّلَا): بالمدّ ما طبخ من عصير العنب. ٧- (الظافر): الفائز. ٨- (نَمْتَةٌ) أي رفعته.

٩- (المخول): المملك، يقال: حوّلته الله كذا، ملكه إياه.

١٠- (السيبُ) العطاء، أي عطاؤه وافر. ١١- (العصرة): الملجأ. ١٢- (المخلل): المكان الذي يحل فيه. قال أبو شامة: أي الذي أظهر كان بهذه الصفات تشدّد إليه الرحال ويقتبس من فوائده، والسيب العطاء، وقد تقدّم، أي عطاؤه وافر، وصف الكهف بثلاث صفات وهي: أنه وافر العطاء، وأنه زكيّ وفّي. وقال ابن القاصح: وظاهر البيت ثناء على (ابن عامر)، أخبر الناظم عنه بأنه (كهفٌ) تأوي إليه الناس، وقوله (سَيْبٌ جُودِه) أي زائد عطاء كرمه. وقيل (وَافِرٌ سَيْبٌ جُودِه): أي صادق الوعد، (عَصْرَةٌ) أي ملجأً في وقت الشدة، وقيل (عَصْرَةٌ): أي منزلاً محل الضيف. ١٣- (يُفْتَلَا): من فليت الشّعْر بكسر الشين إذا تدبرته واستخرجت معانيه، وفليت شَعْرَ الرَّأْسِ بفتح الشين إذا أخرجت ما فيه من المؤذي.

ذَكَرَ لَامَ (هَلْ وَبَلْ)

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي تَمَا ظَفْنِ زَيْتَبِ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرِّرٍ وَهَبْتَلَى

قال صاحب اللآلئ: قدّم بـ ﴿هَلْ﴾، ﴿بَلْ﴾ في الترجمة، وعكس عن ذلك في البيت ليعطي كل واحد من الحرفين حظاً من التقدم والتأخير. فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.

١- أدغم (الكسائي) في جميع الأحرف. قال الشاطبي: (فَأدْغَمَهَا رَأَى).

٢- أدغم (حمزة) في (الثاء - السين - التاء) (وَأدْغَمَ فَاضِلٌ وَقَوْرٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْمًا).

تنبيه: كلمة (وَقَوْرٌ) فاصلة بين رمز (حمزة) والحروف التي يدغم فيها. قال أبو شامة: والواو في (وَقَوْرٌ) وفي (وَقَدَّ حَلَاً) فاصلة. وقال السخاوي: وفي هذا البيت شيء عجيب وهو أن (حمزة) أيضاً تيمي، وهو المراد بقوله (وَأدْغَمَ فَاضِلٌ) فهذا من غاية اللطافة. وقال أبو شامة: و(تيم) اسم قبيلة مستقلة من غير قريش، فقد وافق التضمين معنى لائفاً بالقارئ، أي ثنائه سرّ قومه ومواليه، والثناء ممدود، وإتعا قصره في قوله (ثَنَاهُ). وقال شعلة: (وَأدْغَمَ فَاضِلٌ): أي الذي أدغم هو الفاضل ذو الرزاة الذي سرّ ثنائه قبيلة (تيم)، والمراد به (حمزة)، لأنه تيمي مؤلّى لهم.

٣- (خلاد) له الإظهار والإدغام في موضع النساء وهو: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾.

قال الشاطبي: (وَبَلْ فِي النَّسَا خَلَاتُهُمْ بِخِلَافِهِ). قال الضباع: وإدغامه له طريق أبي

الفتح

فارس، وإظهاره عنه طريق أبي الحسن بن غلبون.

٤- أدغم (أبو عمرو) ﴿هَلْ تَرَى مِنْ قُطُورٍ﴾ الملك. ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ الحاقة. وأظهر في البواقي. (وَفِي هَلْ تَرَى الإِدْغَامُ حُبٌّ وَحَمَلٌ) أي نقلا عن (أبي عمرو).

٥- أظهر (هشام) عند (النون والضاد) مطلقاً، وعند (الثاء) في الرعد خاصة، وذلك في قوله:

﴿أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾، وأدغم في الباقي. قال أبو شامة: ولم يدغم أحد

الذي في الرعد، لأن (حمزة والكسائي) يقرآن: ﴿يَسْتَوِي﴾ بالياء، وهما أهل الإدغام، و(هشام) استثناءه، لأنه يقرأه بالثاء، وباقي القراء أهل الإظهار. قال الشاطبي:

وَإِظْهَرَ لَدَى وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَانُهُ وَفِي الرَّغْدِ هَلٌّ وَاسْتَوْفٍ لَأَزَاجِرًا هَلًا
والواو في (وَاعٍ) و (وَاسْتَوْفٍ) فاصلة. قال الضباع: وبقي (نافع وابن كثير وابن
ذكوان وعاصم) على الإظهار عند الجميع. وإليك معاني الكلمات: ١- (الظعن): السير
والانتقال من موضع لآخر. ٢- (السمير): المحدث المسامر ليلاً. ٣- (النوى): البعد. ٤-
(الطلح): من الطلوح الذي هو الإعياء، وأضافه إلى الضر لأنه منه نشأ. ٥- (الضر): ضد
النفع ٦- (المبتلي): المختبر. ٧- (الوقور): الرزين الحليم ٨- (الثناء): المدح. ٩- (تيمم):
قبيلة الإمام (حمزة) ١٠- (النبل): الجليل القدر ١١- (الضمان): الكفالة. وقال السخاوي
في معنى البيت السابق: أي لا تبد هذا السر إلا لمن يعيه وتثق بضمانه، وإن رأيت مَنْ
يروعك برعد وعيده عند ذكر شيء من ذلك فتجاهل واعتذر بقولك (هَلٌّ)، أي كن
كالمستفهم منه، واستوف هذه الغنيمة وهي الوصية التي أوصى بها غير محتاج فيها إلى
كلفة. وقال أبو شامة: وقوله (هَلًا): أي: واستوف جميع هذا الباب غير زاجر بهلا،
وهي كلمة يزجر بها الخيل، والمعنى: خذه بغير كلفة ولا تعب، لأني قد أوضحته وقربته
إلى فهم مَنْ أَرَادَهُ. وقال ابن القاصح: استوف ما ذكرت لك من الفوائد غير زاجر بـ
(هَلًا). وقال القاضي: استكمل فهم ما قلت لك بغير كلفة ولا عناء، لأني فصلته غاية
التفصيل.

باب اتفاقهم في إدغام: ﴿إِذْ﴾ ﴿قَدْ﴾ ﴿بَلْ﴾ ﴿هَلْ﴾، (تاء التانيث)

قال صاحب اللآلئ: ولم يذكر ﴿قُلْ﴾ في ترجمة الباب مع: ﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾، لكنه لما

دخل معهما في الحكم المذكور أحقه بهما وكذلك قوله:

وَمَا أَوْلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا
إلى آخر البيت غير داخل في الترجمة - أيضاً - إلا أنه أحقه بما ترجم عليه لاجتماع
الجميع في الحكم. قال الشاطبي:

وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

وَقَدْ تَيَّمَّتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبَّئِلًا

وَقَامَتْ ثُرَيْبُهُ ذُمَيْةً طَيْبًا وَصَفِيهَا

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلًا

وَمَا أَوْلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثَّلًا

قال أبو شامة: هذا الباب ليس في (التيسير)، وهو من عجيب التبويب في مثل هذا
الباب، فإنه لم ينظم هذه القصيدة إلا لبيان مواضع خلاف القراء لا لما أجمعوا عليه، فإن
ما أجمعوا عليه أكثر مما اختلفوا فيه، فذكر ما أجمعوا عليه يطول، ولكن قد يعرض في بعض
المواضع ما يختلفون فيه وما يجمعون عليه، والكل من باب واحد، فينص على الجمع عليه
مبالغة في البيان، ولأن من هذا الباب ما أجمعوا على إظهاره في الأنواع كلها نحو: ﴿إِذْ قَالُوا﴾

﴿قَدْ رَزَى﴾ ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتَيْهِ﴾ ﴿هَلْ بَصُرُونَكُمْ﴾ ﴿بَلْ قَالُوا﴾ ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾

﴿﴾، وما أجمعوا على إدغامه وما اختلفوا فيه، فلما ذكر المختلف فيه بقي الجمع عليه، وهو
منقسم إلى مدغم ومظهر، فنظم المدغم لقلته، فبقي ما عداه مظهرًا. وقال شعله: هذا الباب
ليس في (التيسير)، لأن البحث فيه لبيان الاختلاف لا الاتفاق. وقال ابن الفاصح: إنما
احتاج إلى ذكر اتفاقهم في هذه الكلمات، لأنه قد وقع في بعضها اختلاف بين الرواة في
الكتب المبسوطات غير هذا القصيد، كإظهار دال ﴿قَدْ﴾ عند التاء نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾،

وتاء التانيث عند الدال ﴿أثْقَلْتَ دَعْوًا﴾، ولا م ﴿بَلْ﴾ و﴿قُلْ﴾

عند الراء نحو: ﴿بَلْ رَجَاكُمْ﴾، ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾، ﴿قُلْ رَبِّي﴾ كل هذا نقل فيه الإظهار،
ولمّا كان هذا ونحوه متفقاً على إدغامه في هذا القصيد نبه عليه بقوله:

وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

أي لا خلاف بين القراء في إدغام ذال: ﴿إِذْ﴾ في الحرف الأول من: ١- (ذَلَّ) الذال
نحو: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ ٢- (ظَالِمٌ) الظاء ونحو: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾. ونحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾
قال أبو شامة: ولم يقع في القرآن ﴿إِذْ﴾ عند التاء المثناة، ولا عند الطاء المهملة.

وَقَدْ تَيَّمْتُ دَعْدُ وَسِيمًا تَبْتَلًا

ولا خلاف في إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في الحرف الأول من كلمة: ١- (تَيَّمْتُ) التاء. نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾
﴿وَقَدْ تَعَلَّمُوا﴾ ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ﴾ ﴿كِدَتْ﴾ ٢- (دَعْدُ) الدال.
نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾. وإليك معاني الكلمات: ١- (تَيَّمْتُ): التعشق وهو الحب الشديد
والمبالغة في الحب. ٢- (دَعْدُ): اسم امرأة. ٣- (الوسيم): مشرق الوجه. ٤- (تبتل):
انقطع.

وَقَامَتْ تُرَيْه دُمِيَّةٌ طَيْبٌ وَصَفِيهَا

أي لا خلاف في إدغام (تاء التانيث الساكنة) في الحرف الأول من:

- ١- (تُرَيْه) التاء نحو: ﴿فَمَا رِحَتْ يُجَدُّهُمْ﴾ ﴿غَرَبَتْ نَقَرِيضُهُمْ﴾
- ٢- (دُمِيَّةٌ) الدال نحو: ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾
- ٣- (طَيْبٌ) الطاء نحو: ﴿وَقَالَتْ طَايِفَةٌ﴾ ﴿فَتَأَمَّنْتَ طَايِفَةٌ﴾
﴿وَكَفَرَتْ طَايِفَةٌ﴾ ﴿هَمَّتْ طَايِفَتَانِ﴾ ﴿وَدَّتْ طَايِفَةٌ﴾
والواو في (وَصَفِيهَا) فاصلة، وقد تكررت.

وَقُلْ بَلْ وَ هَلْ رَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلًا

أي لا خلاف في إدغام لام ﴿بَلْ﴾ في الحرف الأول من:

١- (رَاهَا) الراء. نحو: ﴿بَلْ زُكْرٌ﴾ ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾ ٢- (لَيْبٌ) اللام. نحو: ﴿بَلْ لَا تُكْرِمُونَ﴾ ولا خلاف في إدغام لام ﴿هَلْ﴾ في الحرف الأول من: ١- (لَيْبٌ) اللام. نحو: ﴿هَلْ لَكُمْ﴾ ﴿فَهَلْ لَنَا﴾ وأما ﴿هَلْ﴾ بعدها (راء) فلا يوجد في القرآن، ومثالها من خارج القرآن قول الشاطبي (وهَلْ رَاهَا)، (هل رأيتم). قال أبو شامة: واللام من ﴿قُلْ﴾ مثل لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في الإدغام وذلك في نحو: ﴿قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتْ﴾ ﴿قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ ﴿قُلْ رَبِّي﴾ فيحوز أن يكون قصد ذلك في قوله:

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلَا

أي لام هذه الكلمات الثلاث تدغم في مثلها وفي الراء، ويجوز أن يكون لم يقصد ذلك وإنما وقع منه كلمة (وَقُلْ) تميمًا للنظم، كما وقع مثل ذلك في كلم عديدة من هذه القصيدة، وهذا الوجه هو الظاهر، لأن الباب معقود فيما اتفق عليه من إدغام ما سبق الخلاف فيه، والذي سبق ذكره من اللامات المختلف فيها هو لام ﴿بَلْ﴾، ﴿هَلْ﴾، ولم يجمع هذا الباب ذكر جميع ما اتفق عليه، ولهذا لم يذكر ﴿قُلْ﴾ في ترجمة الباب. ومعنى الديمة: الصورة من العاج، عني بها امرأة الليب العاقل. وقال ابن القاصح: والمعنى: هل يرى هذه الحسناء عاقل ويثبت عقله؟

وَمَا أَوْلَ الْمِثْلِينَ فِيهِ مُسْكَنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا
قال أبو شامة: لمَّا ذكر أن الذال من ﴿إِذْ﴾ والذال من ﴿قَدْ﴾ و(تاء التانيث) و(اللام) من ﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾ تدغم كل واحدة في مثلها، خاف أن يظن أن ذلك مختص بهذه الكلمات، فنذكر ذلك بأن عمم الحكم وقال: كل مثلين التقيًا وأولهما ساكن فواجب إدغامه في الثاني لغة وقراءة، سواء كان ذلك في كلمة نحو: ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ أَلْمَوْتُ﴾ النساء.

﴿يُوجِّهُهُ﴾ النحل. أو في كلمتين نحو ما تقدّم. قلتُ وفي نحو قوله: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي﴾ ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ﴾

﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾ ﴿عَفَوُوا وَقَالُوا﴾ ﴿عَصَوْا وَكَانُوا﴾ ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾

ثم قال أبو شامة: ولا يخرج من هذا العموم إلا حرف المد نحو: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ ﴿فِي يَتَمَى النِّسَاءِ﴾ ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾ فإنه بمدّ عند القراء ولا يدغم. قال السمين: فقوله: (عند القراء) إنما يوهم أنه عند غيرهم ليس كذلك، وليس كذلك، بل القراء وغيرهم من النحاة واللغويين في ذلك سواء. قال أبو علي الأهوازي في كتابه الكبير المسمّى بـ (الإيضاح): المثلاث إذا اجتمعا وكانا واوين، قبل الأولى منهما ضمة، مثل: ﴿ءَامَنُوا وَكَانُوا﴾ أو ياءين، قبل الأولى منهما كسرة مثل: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ ﴿فِي يَتَمَى النِّسَاءِ﴾، فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قليلاً ويظهران بلا تشديد ولا إفراط في التليين، بل بالتجويد والتلين، وعلى هذا وجدت أئمة القراءة في كل الأمصار، ولا يجوز غير ذلك، فمن خالف هذا فقد غلط في الرواية وأخطأ في الدراية. فأما (الواو) إذا انفتح ما قبلها وأتى بعدها واو من كلمة أخرى فإن إدغامها حينئذ إجماع مثل: ﴿عَفَوُوا وَقَالُوا﴾ ﴿عَصَوْا وَكَانُوا﴾ ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسِنُوا﴾. قال أبو شامة: وذكر - أي أبو علي الأهوازي - أن بعض شيوخه خالف في هذا. قال أبو شامة: وقرأت في حاشية نسخة قرئت على المصنف قوله: (مُتَمَلِّلاً): يريد متشخصاً لا هوائياً، واحتراز بهذا عن (الياء والواو) إذا كانتا حرف مدّ. قلت: وهذا احتراز فيه بُعد من جهة أن (مُتَمَلِّلاً) غير مشعر بذلك إذا أطلق، لكن إذا كان الأوّل منهما (هاء سكت) وذلك في قوله: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ الحاقّة. ففيه لكل القراء من أثبت (الهاء) وجهين: الأوّل: (الإظهار): وهو الأفضل والأرجح، وكيفيته: أن تقف على (الهاء) من ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وقيفة لطيفة حال الوصل من غير قطع نفس، لأنها هاء سكت. الثاني: (الإدغام): وهو أن تدغم هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾ في هاء ﴿هَلَكَ﴾.

قال الضباع: وإلى ذلك أشار صاحب كنز المعاني بقوله مقيداً كلام الناظم:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسْكَنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَلِّلاً
لدى الكل إلا حرف مدّ فآظهرن كَ قَالُوا وَهَمْ فِي يَوْمٍ وَاَمَدَدَهُ مَسْجِلاً

لكلٍ وإلا هاء سكت بـ مَالِيَّةٌ ففيه لهم خلف والإظهار فُضُّلاً
 بسكت وأدغم إن نقلت كِنْيَةً لورش وإن سكتت أظهر كما خلا
 قال أبو شامة: وإن كان الحرفان في كلمة واحدة مختلفين إلا أنهما من مخرج واحد نحو:
 ﴿حَصَدْتُمْ﴾ ﴿عُدْتُمْ﴾ ﴿طَرَدْتُمْ﴾، فالإدغام لكونهما من مخرج واحد في كلمة
 واحدة، ذكره الشيخ في شرحه - يريد السخاوي-

البيان والتفصيل والإيضاح ل (باب حروف قربت مخارجها)

(استدرارك أبي شامة): هذه العبارة من الناظم وسبقه إليها غيره، وإنما ذكر (صاحب التيسير) ما في هذا الباب في فصل، وكذا الباب الذي بعده في فصل آخر، وفي هذه العبارة بحث، وذلك أن جميع ما سبق هو إدغام حروف قربت مخارجها، فما وجه اختصاص ما في هذا الباب بهذه العبارة؟ ولو كان زادها لفظ (آخر)، فقال: (باب حروف آخر قربت مخارجها) لكان حسناً، ووجه ما ذكره أن الذي سبق هو كما تبَّهنا عليه في أول الباب: إدغام حرف عند حروف متعددة من كلمات، والذي في هذا الباب هو إدغام حرف في حرف ك الباء في الفاء، وعكسه في عكسه، واللام في الدال، والذال في التاء، والراء في اللام، والباء في الميم،..... إلخ) فكأنه نزل ما في هذا الباب منزلة فرش الحروف من أبواب الأصول لقلته حروفه ودوره، أي باب حروف منثورة في مواضع مخصوصة. قال ابن القاصح: والمذكور في هذا الباب ثمانية أحرف: (الباء) (واللام) (والفاء) (والدال) (والتاء) (والراء) (والنون) (والذال) وقد قدّم الكلام في (الباء) .

أدغم مدلول (قَدْ رَسَا حَمِيداً) وهم (خلاد والكسائي وأبو عمرو) باء الجزم في (الفاء) وهي في (خمسة) مواضع، فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها، وعبر الناظم عن خلاد (خلاد) بقوله (قاصداً وآلاً) لأن (خلاداً) له الخيار في موضع الحجرات بين الإظهار أو الإدغام.

قال أبو شامة: و(قاصداً) حال، والولاء بالفتح النصر، أي (قاصداً) بالتحخير نصر الوجهين المخيرَ فيهما. قال الضباع: وبهذا التحخير عنه قال أبو الفتح فارس، وذهب أبو الحسن بن غلبون إلى إدغامه عنه قولاً واحداً. وقال أبو شامة: وعبر عن الخلاف بلفظ التحخير إذ لا مزية لأحد

الوجهين على الآخر، فأنت فيه مخير، لأن الكل صحيح. ومثله ما تقدم في سورة الفاتحة:

..... وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا

وهذه عبارة صاحب التيسير هنا فإنه قال: وخير (خلاد) في: ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُ فَأُولَئِكَ﴾ الحجرات. وأظهر ذلك الباقون. قال أبو شامة: وأثنى على الإدغام بأنه (قد رسا حميدا): أي ثبت محموداً خلافاً لمن ضعفه هنا. وقال القاضي: ومعنى (رسا): رسخ وثبت. وقال السمين: وإنما أشار بذلك إلى الرد على من وهن هذه القراءة، يعني أن نقلها صحيح ثابت مستقر.

وقال أبو شامة: وقال (وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ): لأن الباء غير المجزومة لم تدغم إلا رواية شاذة عن (أبي عمرو). قلت: ولكي لا تدغم الباء في الفاء في نحو: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ البقرة. ونحو: ﴿فَأَتَتْ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ البقرة. قال أبو شامة: أضاف الباء إلى الجزم الداخل عليها، أراد الباء المجزومة، وهي في خمسة مواضع، أما ثلاثة منها فالباء فيها مجزومة بلا خلاف عند النحويين:

١- ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء.

٢- ﴿وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجِبْ قَوْلَهُمْ﴾ الرعد. ٣- ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الحجرات. والموضعان الآخران الباء فيهما مجزومة عند الكوفيين دون البصريين، وهما:

١- ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ فَأَيُّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ الإسراء.

٢- ﴿قَالَ فَأَذْهَبَ فَأَيُّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ طه. فلاجل الاختصار

سمى الكل جرماً، واختار قول الكوفيين، والبصريون يسمون نحو هذا وقفاً، فلو عبر عن الكل بالوقف لكان خطأ، لأن أحداً لم يقل في الثلاثة الأول إنهما موقوفة، والاختصار منعه أن ينص على كل ضرب باسمه وصفته، والباء في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ فَأَذْهَبَ فَأَيُّ ساكنة للبناء على الأمر، وإطلاق الجزم على السكون قال به بعض المحققين في مصنفاتهم.

- أدغم مدلول (سَلَّمُوا) وهو (أبو الحارث) اللام المجزومة من: ﴿يَفْعَلُ﴾ في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ وهو في (سنة) مواضع فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها. قال أبو شامة: فإن لم يكن ﴿يَفْعَلُ﴾ مجزوماً لم يدغم نحو: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ البقرة. وقال الضباع: وقيدته بالجزم احترازاً من المرفوع نحو: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ إذ لا خلاف في إظهاره. وقال أبو شامة: وقوله (سَلَّمُوا): أي سلموه من الطعن بما احتجوا له به.

- أدغم مدلول (رَاعُوا) وهو (الكسائي) الفاء المجزومة في (الباء) في موضع سبأ في قوله: (يَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضُ) قال أبو شامة: يَخْسِفُ بِهِمُ ﴿﴾ في سبأ، (رَاعُوا) إدغامه، أي راقبوه فقرؤوا به ولم يلتفتوا إلى مَنْ رَدَّهُ. وقال صاحب اللآلئ: فنيه بقوله (رَاعُوا) على مراعاة أهل الأداء وقراءتهم به، وترك التفتاتهم على مَنْ أنكر إدغامه. وعَلِمَ أَنْ الناظم أراد الفاء المجزومة، لأنه معطوف على:

وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِـ ذَٰلِكَ سَلَّمُوا

فإن تحركت الفاء فلا يدغم نحو: ﴿بَلْ نَقَدِفُ بِالْحَقِّ﴾ الأنبياء. قال أبو شامة: ومعنى (وَشَدًّا تَفْقُلًا): أي شذ إدغام هذين الحرفين عند أهل النحو فهم يضعفونه. وقال ابن القاصح: أي شذ إدغام هذين الحرفين عند النحاة لا القراء، لأن الشاذ عند القراء ما لم يتواتر، وهذان تواترا، والشاذ عند النحاة ما خرج عن قياسه أو ندر. وقال الضباع: وقوله (وَشَدًّا تَفْقُلًا): تعليل لقوة الإظهار فيهما على مقابله، ولكن لا حاجة إليه، لأن القراءة سنة متبعة.

- قرأ مدلول (شَوَاهِدُ حَمَادٍ) وهم (حمزة والكسائي وأبو عمرو) بإدغام (الذال) في (التاء) في كلمتين فراجع الأبيات جيداً. قال أبو شامة: وقوله (شَوَاهِدُ حَمَادٍ): أي شواهد قارئ كثير الحمد. وقال السمين: أي أدلة رجل عالم كثير الحمد، لأن الدليل شاهد بصحة المدعي والأدلة ما تقدم ذكره من المشاركة في المخرج والصفة.

- قرأ مدلول (حَلَالُهُ شَرْعُهُ) وهم (أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي) بإدغام (التاء) في (التاء) في: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ فراجع الأبيات جيداً. قال أبو شامة: ومعنى (شَرْعُهُ) أي طريقه. قال السمين: وأشار بحلاوته إلى صحته، وأنه عذب سائغ غير مكروه لطفه، وإذا حف

اللفظ عذبت طريقته وسهل على اللفظ به كما تسهّل الطريق اللينة على سالكها.
 -قرأ مدلول (طال) وهو (دوري البصري) بخلاف، ومدلول (يَذْبُلًا) وهو (السوسي) قولاً
 واحداً بإدغام (الراء) المحزومة في (اللام) فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها.
 قال الضباع: أطلق الناظم هذا الخلاف عن (الدوري) تبعاً لصاحب (التيسير) وشيخه أبي
 الحسن بن غلبون، وقرأه الداني على عبد العزيز بن جعفر الذي هو طريق (التيسير)
 بالإدغام فليعلم. قال أبو شامة: (ويَذْبُلًا): اسم جبل، أي طال الإدغام في شهرته، و(يَذْبُلًا):
 أي علا، خلافاً لما قاله النحاة. وقال صاحب اللآلي: ونبه بقوله (طال يَذْبُلًا): على
 شهرة الإدغام، وذلك أن يذبل جبل معروف، و(طال) من قوله: طاولني كذا فطلتسه، كأن
 الإدغام طاول الجبل المذكور وطاله، أي كان أطول منه يشير إلى شهرته. قلت: أو اصبر
 صبراً ثابتاً كتبات الجبال.

وقال الشيخ إيهاب فكري: وفيه إشارة إلى ذبول الحكم الطويل إذا وقع فيه الاختلاف.

قال السمين: وتسمح بقوله: (جزماً) لأن من جملة ذلك قوله: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾

﴿فَأَغْفِرَ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ وهذا وقف لا حزم. قال أبو شامة: وإلى هنا تم كلام الناظم في
 الإدغام، فيؤخذ للباقيين بالإظهار في جميع ذلك، ثم عبّر في المواضع الباقية من هذا الباب
 بالإظهار فيؤخذ للمسكوت عنه بالإدغام.

وَيَسَّ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَاً وَتَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَاً
 أظهر نون ﴿يس﴾ عند وصلها بـ ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾، وكذلك عند وصل ﴿تَ﴾

بـ ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ مدلول (عن فَتَى حَقُّهُ بَدَاً) وهم (حفص وحمزة وابن كثير
 وأبو عمرو وقالون). قال ابن القاصح: (وَنُونَ) معطوف على قوله (وياسين أظهرن):
 يعني: أن الذين أظهروا ﴿يس﴾ (١) ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ أظهروا ﴿تَ﴾ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ
 ﴿ثم قال (وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَاً): يعني: في ﴿تَ﴾ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ عين
 (ورش) وجهان: الإظهار والإدغام. قال الضباع: والأول أشهر وعليه الأكثر. وتعيّن
 للباقيين الإدغام فيهما.

(استدراك أبي شامة): وكان ينبغي أن يذكر النون من هذه الحروف في باب أحكام النون الساكنة والتنوين، لأنه منه وفرع من فروعها، وإنما ذكره هنا لأجل صاد مريم، لئلا يتفرق عليه ذكر هذه الحروف، ولم يذكرها صاحب التيسير إلا في مواضعها من السور، ومعنى قوله (خلاً) أي مضى. ووجه الإدغام في ذلك ظاهر، قياساً على كل نون ساكنة قبل واو على ما سيأتي في الباب الآتي، ووجه الإظهار أن حروف الهجاء في فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبيّناً لفظها، لأنها ألفاظ مقطّعة غير منتظمة ولا مركبة، ولذلك بنيت ولم تعرب.

— قرأ مدلول (حَرَمِيٌّ تُصْرِي) وهم (نافع وابن كثير وعاصم) بإظهار (الدال) من هجاء حرف الصاد في: ﴿ كَهَيْعَصَ ﴾ في ذال: ﴿ ذَكَرْ رَحْمَتِي ﴾. و (الدال) عند (التاء المثلثة) من ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَسَجِرَى الشُّكْرِينَ ﴾ (١١٤) آل عمران. و (التاء) عند (التاء) من ﴿ لَيْسَتْ ﴾ كيفما وقع فرداً وجمعاً، فالفرد بضم التاء وفتحها: ﴿ لَيْسَتْ ﴾، ﴿ لَيْسَتْ ﴾، والجمع نحو: ﴿ لَيْسَتْ ﴾.

وقال الشاطبي (صَادَ مَرِيْمَ): ليحترز عن: ﴿ صَّ وَالْقُرْمَانِ ذِي الذِّكْرِ ﴾. ولا خلاف في إظهارها من ﴿ صَّ وَالْقُرْمَانِ ذِي الذِّكْرِ ﴾، فلهذا ميّزها منها بقوله (صَادَ مَرِيْمَ).

قال أبو شامة: قوله ﴿ لَيْسْنَا ﴾ فهو وإن كان جمعاً إلا أنه ليس فيه تاء، والمدغم إنما هو (التاء) عند (التاء)، لأن المثال الذي ذكره كذلك وهو: ﴿ لَيْسَتْ ﴾، ثم قال (الْقُرْدَ وَالْجَمْعُ): يعني من هذا اللفظ دون غيره، والمراد بقوله (وَصَلًا): أي وصل هذه الجملة إلينا بالإظهار، والضمير في (وَصَلًا) عائد على لفظة (حَرَمِيٌّ تُصْرِي)، لأنه مفرد دالّ على مثني كما سبق تقريره في الرموز، فهو كقوله في موضع آخر وهو فرش حروف سورة الأعراف: وَأَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانَ حَرْمِيَّهُ كَلَا

ولا تكونع الألف في (وَصَلًا) ضمير تثنية، لأن القارئ ثلاثة لا اثنان، فلم يبق إلا أن تكون الألف للإطلاق. وقال صاحب اللآلئ: فأحبر أن (حَرَمِيٌّ تُصْرِي) ينصر قراءته بصحة النقل وقوة الحجة، و (وَصَلًا) الإظهار أيضاً، أي نقله في ﴿ لَيْسَتْ ﴾ مسنداً إلى ضمير المتكلم والمخاطب المفرد، وإلى ضمير الجماعة المخاطبين.

قرأ مدلول (فَازَ) وهو (حمزة) بإظهار (التون) من سين عِنْدَ (الميم) في قوله: ﴿طَسَّرَ﴾ أول الشعراء والقصص، و(فَازَ) بالإظهار عند الميم. قال السخاوي: وإنما قال (فَازَ) لأنه أظهر على الأصل، ولأن حروف الهجاء مبنية على قطع بعضها من بعض.

وقال صاحب اللآلئ: وأشار بقوله (فَازَ) إلى فوز الإظهار ونجاته من طعن الطاعن واعتراض المعارض حيث صح نقلاً وقوى حجة. وقال ابن القاصح: وقوله (وطا سين عِنْدَ الميم): احترز به من ﴿طَسَّرَ تِلْكَ مَايَنْتُ﴾ أول النمل، فإنها مخفاة لكل كما سيأتي. وقال القاضي: قد اتفق القراء على إخفاء نون ﴿طَسَّرَ﴾ عند التاء من ﴿تِلْكَ﴾ أول النمل.

(استدراك أبي شامة): وكان الترتيب أن يذكر هذه الترجمة عقيب ترجمة أولئك لتناسب الجمع، غير أن ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ لما اشتركا في رمز (حَرَمِي نُصْرِي) مع ﴿كَهَيْعَصَ﴾ أتبعهما به. ثم عاد إلى ما يناسب حروف التهجي المذكورة - قرأ مدلول (عَاشَرَ دَغْفَلَ) وما (حفص وابن كثير) بإظهار (الذال) الساكنة عند (التاء) فراجع الأبيات جيداً، والأمثلة سبق بيانها. وقلنا (الذال) الساكنة عند (التاء) لنخرج الذال المتحركة نحو: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْقَةَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ الذاريات. قال السخاوي: وقوله (عَاشَرَ دَغْفَلَ): أي عاشر زماً خصباً، يشير إلى سعة الاحتجاج والتمكن فيه. وقال أبو شامة: يقال: عيش دغفل أي واسع وعم (دغفل): أي مخصب، يشير إلى ظهور الإظهار وسعة الاحتجاج له.

(استدراك أبي شامة): ولا مانع من توهم أن إظهار ﴿أَخَذْتُمْ﴾، ﴿أَخَذْتُمْ﴾ - (فَازَ)، ثم قال: (وفي الأفراد عَاشَرَ دَغْفَلَ) (حفص وابن كثير) والواو فصل.

قرأ مدلول (هُدَى بَرِّ قَرِيبٍ) بِخَلْفِهِمْ وهم (البيزي وقالون وخلاد) بخلاف عنهم بإظهار أو إدغام باء ﴿أَرْكَبَ﴾ في ميم ﴿مَعْنَا﴾ هود. قال الضباع: الخلاف المذكور عن (البيزي وقالون وخلاد) في هذه الكلمة مرتب لا مفرع، لأن الداني قرأ لـ (خلاد) على أبي الفتح فارس بالإدغام، وعلى أبي الحسن بن غلبون بالإظهار، وقرأ لـ (قالون) بعكس ذلك، وأخذ لـ (البيزي) بإدغامه من طريق النقاش التي هي طريق التيسير، وبإظهاره من غيره. ووصف الشاطبي الإظهار بأنه هدى قارئ ذي بر متواضع، فأشار إلى رشد من قرأ بذلك، واتصافه بالبر، وبقراب إلى اتصافه بالتواضع. وقرأ مدلول (كَمَا ضَاعَ جَأَ) وهم: (ابن عامر

وخلف وورش) بالإظهار قولاً واحداً. قال أبو شامة: وقوله (ضَاعَ): أي انتشر واشتهر، من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.

-قرأ مدلول (لَهُ دَارٍ جَهْلًا) وهم (هشام وابن كثير وورش) بإظهار (الثاء) عند (الذال) قولاً واحداً في: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكُ﴾ الأعراف. وقال الناظم عن قراءة الإظهار (لَهُ دَارٍ جَهْلًا): فر (ذال) فعل أمر، والناظم إنما صحح ما ذكره، وكأنه يقول: إذا قرأت لـ (عاصم) بالإدغام على ما ذكرته، وأنكر ذلك عليك من جهل هذه الطريقة الصحيحة لجهله روايتها وبصحتها، فداره القول وقُل له: إن هذه الرواية هي التي روايتها وصحت عند مَنْ قرأت عليه. و(قالون) له الإظهار والإدغام، حيث قال الشاطبي: (وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ). قال الضباع: واختلف فيه عنه - أي عن (قالون) - بين الإظهار وبه قرأ له الداني على أبي الحسن بن غلبون، والإدغام وبه قرأ له على أبي الفتح فارس.

س: ولماذا ذكر الناظم (قالون) باسمه الصريح وقد رمز قبله بـ (لَهُ دَارٍ جَهْلًا)؟
ج: قال أبو شامة: قد تقدّم في شرح الخطبة أنه إنما سمى (قالون) هنا بعد الرمز، لأنه يذكر الخلف له، كأنه مستأنف مسألة أخرى، كقوله في فرش حروف سورة يونس:

وَبَصُرَ وَهُمْ أَذْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثَلًّا
ولهذا قال (وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ) بالرفع، لأنه خبر، (وَقَالُونَ) مبتدأ، ولو عطف (قالون) على ما قبله لقال: (ذا خلف) نصباً على الحال، يعني لـ (قالون) خلاف في الثاء من ﴿يَلْهَثُ ذَلِكُ﴾. وقرأ الباقون وهم (أبو عمرو وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي) بالإدغام.

(استدراك أبي شامة): ﴿يَلْهَثُ﴾ موضعان في الأعراف، ﴿مَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾
إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكُ﴾ الخلاف في الثاني منهما، والأول لا خلاف في إظهار ثائه، فكان ينبغي أن يقيد كما قيد صاد مريم، فإن قلت (الثاء) لا تدغم في الهمزة فلماذا اغتفر أمرها، قلت: والذال لا تدغم في الواو فهلاً اغتفر أمرها؟ انتهى.
قال الجعبري: فإن قلت هلاً قيد ﴿يَلْهَثُ﴾ بالثاني ليخرج الأول كما قيد: (صَادَ مَرِيْمَ) قلت: بين الثاء والهمزة بعد، فرفع وهم الإدغام، بخلاف الذال والواو.

﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة. اعلم أن (ابن عامر وعاصمًا) يقرآن بضم الباء كما سيأتي في موضعه، والباقون من القراء يقرءون بحزم الباء، ثم انقسموا، فمنهم من أظهر الباء، ومنهم من أدغم. وإليك البيان: (ابن كثير) له الإظهار وله الإدغام. قال الشاطبي: (يُعَذِّبُ ذَا بِالْخُلْفِ). قال الضباع: لكن نَبَّه صاحب النشر على أن الإدغام لـ (ابن كثير) ليس من طريق هذا النظم وأصله، فينبغي الاقتصار له على الإظهار. وقال صاحب الكنز:

يُعَذِّبُ ذَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا ولا خلف إذ الاظهار في النشر أعمالا
ومعنى (ذَا): أي قرب. وقرأ مدلول (جودًا) وهو (ورش) بالإظهار. قال الشاطبي: (يُعَذِّبُ ذَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا). قال أبو شامة: والجود المطر الغزير (وَمُوبِلًا) قد استعمل فعله في الأنعام

..... وَأَكْسِرِ أَلْهَا حِمَى صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ دَرًّا وَأَوْبِلًا
فالجود بفتح الجيم هو المطر الغزير، والوايل هو المطر الغزير، من أوبل المطر إذا اشتد وقعه.
- وقرأ الباقر بالإدغام، إلا (ابن عامر وعاصم) فإنهما يقرآن بالرفع، وقد نبّهنا على ذلك.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أسئلة حول باب: (الإدغام الصغير) و(حروف قربت مخارجها)

س: مَنْ قرأ بالإدغام في جميع حروف ذال (إذ)؟

س: بَيْنَ أحكام الراوي (ابن ذكوان) في حروف دال ﴿قَدْ﴾؟

س: بَيْنَ أحكام القارئ (ابن عامر) في حروف تاء التانيث؟

س: بَيْنَ أحكام القارئ (حمزة) و(أبي عمرو) في حروف (هل وبل)؟

س: مَنْ أدغم (الباء) المجزومة في (الفاء)؟

س: مَنْ أدغم (اللام) المجزومة في (ذال) ﴿ذَلِكَ﴾؟

س: ما حكم الإظهار والإدغام في الكلمات التالية للقراء السبعة:

﴿نَخِيفَ بِهِمْ﴾ ﴿عَذْتُ﴾ ﴿فَبَدَّهَا﴾

﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿يَسَّ﴾ ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ ﴿ر﴾

﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ﴿١﴾ ﴿كَهَيْعَاصٍ﴾ ﴿١﴾ ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ﴾

﴿لَيْتُ﴾ ﴿طَسَرَ﴾ ﴿أَتَخَذْتُمْ﴾

﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿آخر البقرة.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب أحكام النون الساكنة والتنوين)

قال الجعبري: قيد النون بالسكون لتخرج المتحركة، وأطلق التنوين لأن وضعه الإسكان، ونص عليه وإن كان نوناً لمخالفته وفقاً وكتابة. وقال الضباع: أكثر مسائل هذا الباب إجماعية، وإنما ذكره هنا لكثرة دور مسائله والاختلاف في بعضها، وقسم أحكامه كأكثر الأئمة: إدغام بلا غنة، وبها، وإظهار، وقلب، وإخفاء.

س: ما المناسبة في ذكر هذا الباب بعد باب الإظهار والإدغام؟

ج: قال صاحب اللآلئ: لَمَّا افتتح الأبواب المنقضية بترجمة باب (الإظهار والإدغام) أتبعه بما يناسب الترجمة، ثم أتبع ذلك (باب أحكام النون الساكنة والتنوين) لاشتمال أحكامهما على الإظهار والإدغام، وأخر ذكر أحكامهما وإن كان ذكرهما في الكتاب العزيز متقدماً لاشتمال أحكامهما على زيادة لم تقع في الترجمة المذكورة. وقال ابن القاصح: هذا الباب أيضاً من إدغام حروف قربت مخارجهما، وأحكام جمع حكم، وإنما جمع لأن للنون الساكنة والتنوين هنا أحكاماً من (الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء).

س: ما معنى التنوين؟ ولماذا جمع الناظم بينه وبين النون؟

ج: التنوين: نون ساكنة أيضاً، وإنما جمع بينهما في الذكر، لأن التنوين اسم لنون ساكنة مخصوصة، وهي التي تلحق الكلمة ولا إثبات لها في الوقف ولا في الخط.

وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينَ وَالتُّونَ أَدْعَمُوا	بَلَا غَنَّةً فِي الَّلَامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمُلَا
وَكُلٌّ يَنْمُو أَدْعَمُوا مَعَ غُنَّةٍ	وَفِي الوَّاءِ وَالْيَاءِ ذُوئُهَا خَلْفٌ تَلَا
وَعِنْدَهُمَا لِلْكَوْلِ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ	مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلَا
وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَوْلِ أَظْهَرَا	أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيَهُ غُقْلَا
وَقَلْبُهُمَا مِمَّا لَدَى البَاءِ وَأَخْفِيَا	عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ البَوَاقِي لِيَكْمُلَا

س: بين أحكام النون الساكنة والتنوين في الأبيات السابقة؟

ج: قال القاضي: وأحكامها أربعة وهي:

(١) الإظهار. (٢) الإدغام. (٣) القلب. (٤) الإخفاء.

ثم الإدغام يكون بغنة في موضع، وبعدها في موضع، ومختلف فيها في مواضع، وسيأتي جميع ذلك، ولأجل هذه الأحكام الزائدة على ما مضى أفرد لهما باباً. والمعنى: أن كل القراء

السبعة أدغموا التنوين والنون الساكنة المنطرفة في اللام والراء بلا غنة نحو: ﴿هُدًى لِّلَّتَيْنِ﴾، ﴿ثَمَرَةٌ زَيْقًا﴾، ﴿وَلَكِنَّ لَا نَعْلَمُونَ﴾ ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾. قال أبو شامة: والضمير في (لِيَجْمَعَا) للام والراء، أو التنوين والنون، ولم يقيد النون في نظمه بالسكون اجتزاء بذكر ذلك في ترجمة الباب. وقال القاضي: وكل القراء أدغموا النون الساكنة والتنوين مع الغنة في حروف (يسمو) نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، ﴿وَبَرُّ يَجْعَلُونَ﴾ ﴿مِنْ ثَوْرٍ﴾ ﴿يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾ ﴿مِنْ وَالٍ﴾، ﴿غَشْوَةٌ لَهُمْ﴾. إلا أن (خلفاً) عن (حمزة) أدغم النون الساكنة والتنوين في (الواو والياء) بلا غنة.

وَكُلٌّ يَتَمَوُّ أَدْعَمُوا مَعَ غُنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ذُوئُهَا خَلْفٌ تَلَا
قال أبو شامة: ويستثنى مما نسبه في هذا البيت إلى الكل وإلى (خلف) ما سبق ذكره من نوني

﴿يَسَ ۝١﴾ وَالْقُرْمَانَ الْحَكِيمِ ﴿تَ وَالْقَلِيمَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾. قال السخاوي: واعلم أن حقيقة ذلك في (الواو والياء) إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يقي الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما وهو قول الأكابر، وقالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، والنون تحوّل مع (الواو والياء) غنة مخفاة غير مدغمة لأنها لو أدغمت لم تثبت الغنة. قال القاضي: ثم أمر بإظهار النون الساكنة لجميع القراء إذا وقع بعدها ياءً أو واواً في كلمة واحدة، فالياء في كلمتي: ﴿الذُّنْيَا﴾ و﴿بُنْيُنٌ﴾، والواو في كلمتي: ﴿صِنَوَانٌ﴾ و﴿قِنَوَانٌ﴾. فضمير (وَعِنْدَهُمَا): يعود على (الواو والياء) المذكورين في البيت قبله فلا يدخل التنوين في ذلك، لأنه لا يكون إلا آخر الكلمة، ثم علل وجوب إظهار النون عند ملاقاتها الواو أو الياء في كلمة واحدة بقوله: (مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَالًا). والمعنى: إذا وقع بعد النون الساكنة واو أو ياء في كلمة واحدة وأدغمت النون في الواو أو الياء، فإنه يشبه المضاعف الذي يدغم فيه الحرف في مثله فيصير لفظ ﴿صِنَوَانٌ﴾، صَوَانٌ، ولفظ ﴿قِنَوَانٌ﴾ قَوَانٌ، ولفظ ﴿بُنْيُنٌ﴾ بِيَانٌ، ولفظ ﴿الذُّنْيَا﴾ ذِيَا. وحينئذ يلتبس على السامع فلا يدري ما أصله النون وما أصله التضعيف، فأبقت النون مظهرة مخفاة أن يشبه المضاعف في كونه ثقيلًا، والمضاعف هو الذي في جميع تصريفاته يكون أحد حروفه الأصول مكرراً نحو: حَيَّانٌ وريَّانٌ. ثم ذكر أن النون الساكنة والتنوين أظهرتا للقراء السبعة إذا كان بعدهما أحد حروف الخلق سواء

كان ذلك في كلمة أو في كلمتين، و(حروف الحلق هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء) نحو:

﴿وَيَتَوَوَّتْ﴾	ليس غيره	﴿مَنْ ءَامَنْ﴾	﴿كُلُّ ءَامَنْ﴾
﴿يَنْهَوْنَ﴾	﴿مَنْ هَاجَرَ﴾	﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾	
﴿وَأَنْحَرَ﴾	﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾	﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾	
﴿أَنْمَتَ﴾	﴿وَمَنْ عَادَ﴾	﴿بِكُمْ عَمِي﴾	
﴿وَالْمُنْحِقَةَ﴾	﴿وَمَنْ خَزِي﴾	﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةً﴾	
﴿فَسَيَنْغُضُونَ﴾	﴿مَنْ عَمِلَ﴾	﴿قَوْلًا غَيْرَ﴾	

قال أبو شامة: وحروف الحلق سبعة، ذكر منها ستة، وبقي واحد، وهو الألف، وإنما لم يذكرها لأنها لا تأتي أول كلمة، ولا بعد ساكن أصلاً، لأنها لا تكون إلا ساكنة. ومعنى (أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيهِ عَفْلًا): (خَالِيهِ): أي ماضيه و(عَفْلًا): جمع غافل، كأنه أشار بهذا الكلام إلى الموت أو إلى البعث ومجازاة كل بعمله، فهذا حكم عظيم عم الغافلين عنه كقوله: ﴿قُلْ هُوَ نَبَوًا عَظِيمٌ﴾ (١٧) ﴿أَنْتُمْ عَنْتُمْ مَعْرِضُونَ﴾ ص. وفي مواعظ الحسن البصري - رحمه الله - أيها الناس إن هذا الموت قد فضح الدنيا، فلم يبق لذي لب فرحاً، وما أحسن قول بعضهم: (يا غفلة شاملة للقوم.... كأنما يرونها في النوم... ميت غد يحمل ميت اليوم) وقوله (أَلَا): استفتاح كلام، و(هَاجَ). بمعنى هيَّج الغافل هذا الحكم، أي حركه فلم يدع له قراراً ولا هناءً بعيش. أيقظنا الله تعالى بفضل من هذه الغفلة. قال القاضي: ثم ذكر أنهما يقلبان ميماً لجميع القراء إذا وقع بعدهما الباء) نحو: ﴿أَنْبَيْتَهُمْ﴾ ﴿مَنْ بَعْدِ﴾ ﴿صُمْ بِكُمْ﴾. قال الضباع: فاتفقوا على قلبهما ميماً خالصة وإخفائها عند الباء من غير إدغام، وحينئذ فلا فرق في اللفظ بين ﴿أَنْ بُوْرِكَ﴾ ﴿أَمْ بِوَيْهِ جِنَّةٌ﴾. قال القاضي: وأخيراً أخبر أنهما أخفيا مع غنة عند باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفاً وهي: (التاء، الثاء، الجيم، الدال، الذال، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، الفاء، القاف، الكاف)، سواء كان ذلك في كلمة أم في كلمتين، وهي مجموعة في قول صاحب التحفة في أوئل كلمات هذا البيت:

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما دم طيباً زد في تقي ضع ظالمًا

وجعها العلامة ابن القاصح في أوئل كلمات هذا البيت:

تلا ثم جادر ذكا زاد سل شذا
صفا ضاع طاب في قرب كمالا
نحو:

﴿بَنْتَهُونَ﴾	﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾	﴿جَنَّتٍ تَجْرَى﴾
﴿مَنْشُورًا﴾	﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾	﴿جَمِيعًا ثُمَّ﴾
﴿فَأَنْبِئَنَّكُمْ﴾	﴿إِنْ جَاءَ كُرُ﴾	﴿شَيْئًا جَنَّتٍ﴾
﴿أَنْدَادًا﴾	﴿مِنْ دَابَّتِهِ﴾	﴿فَتَوَّانٌ دَابِيَةٌ﴾
﴿مُنْذِرٌ﴾	﴿مِنْ ذِكْرٍ﴾	﴿سِرَاعًا ذَلِكَ﴾
﴿فَأَنْزَلْنَا﴾	﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾	﴿بِوَيْمِزٍ زُرْقًا﴾
﴿مِنْسَاتِمٌ﴾	﴿أَنْ سَلَّمُ﴾	﴿عَظِيمٌ سَمْعُوتَ﴾
﴿أَنْشَاءً﴾	﴿مَنْ شَكَرَ﴾	﴿عَلِيمٌ ﴿ شَرَعَ﴾
﴿يَنْصُرُكُمْ﴾	﴿أَنْ صَدُّوَكُمْ﴾	﴿رَبِّمَا صَرَّصَا﴾
﴿مَنْضُوبٍ﴾	﴿إِنْ ضَلَلْتُ﴾	﴿فَوْمًا ضَالِّينَ﴾
﴿يَنْطِقُونَ﴾	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ﴾	﴿فَوْمًا طَائِفَتَيْنِ﴾
﴿يُنظَرُونَ﴾	﴿إِنْ ظَنَّا﴾	﴿قَوْمٍ ظَلَمُوا﴾
﴿مُنْفَكِينَ﴾	﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ﴾	﴿عَمَى فَهَمٌ﴾
﴿مُنْقَلِبُونَ﴾	﴿وَلَيْنَ قُلْتِ﴾	﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
﴿يَنْكُتُونَ﴾	﴿مَنْ كَانَتْ﴾	﴿عَادَا كَفَرُوا﴾

قال الضباع: فاتفقوا على إحقاقهما عند الخمسة عشر إحقاقاً تبقى معه صفة الغنة، فهو حال بين الإظهار والإدغام. وقال أبو شامة: وقوله (لِيَكْمُلَا): أي ليكمل بوجوهها وهي لام العاقبة، أي لتتول عاقبتهما إلى كمال أحكامهما، لأن هذه الوجوه هي التي لهما في اللغة فكمّل ذكرها في النظم من هذه الوجوه.

واقرا هذه الآيات برواية (خلف) عن حمزة، مع مراعاة ترك الغنة عند حرفي: (الواو والياء) واقرا بالسكت من طريق (أبي الفتح فارس) أولا، ثم من طريق (طاهر بن غلبون) ثانياً.

﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مَسْفَرٌّ وَمَتْعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ ﴾ البقرة.

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيُقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأنعام.

﴿ وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ الأنعام.

﴿ وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَضَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمِهِ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ الأعراف.

﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ الأعراف.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾

﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴿١١٥﴾ ﴾ الأعراف.

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾

﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ

وَالْمُشْرِكِينَ

وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٠١﴾ ﴾ الأحزاب.

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيْعَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيَّةٍ وَلَا حَاجِرٍ وَلَا لَكِنِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ

الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ المائدة.

﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾ طه.

﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَنْجُوتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخَذُوا بِقَوْلِ

وَأَمْرٍ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسِنَاهَا سَأُزِيكُوا دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٤٥﴾ ﴾ الأعراف.

﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَبْيْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعَبًّا وَقَضًّا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلًّا ﴿٣٠﴾ وَفَلَكْهُمًا وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٢﴾

﴿ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٣﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٤﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٥﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٦﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٧﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٨﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٣٩﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٠﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤١﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٢﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٣﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٤﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٥﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٦﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٧﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٨﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٤٩﴾ وَتَلَعَا لَكُمُ اللَّعْنَةَ ﴿٥٠﴾

﴿٣٢﴾ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاعَةَ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَلْبِيهِ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾
 لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ
 يَوْمَئِذٍ عَلْتٌهَا عِبْرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرَاهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكُفَرُ الْفَجْرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴿٤٣﴾ عبس.

﴿٤٤﴾ وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا
 يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴿١٣٤﴾ الأنعام.

﴿١٣٥﴾ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿١٣٦﴾ ﴿١٣٧﴾ البقرة.

(باب الفتح والإمالة وبين اللفظين)

وَحَمْرَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ
وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ
أَمَالًا ذَوَاتُ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا
رَدَدَتْ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا
هَدَى وَأَشْتَرَاهُ وَالْهُوَيَّ وَهَذَاهُمْ

وَفِي أَلْفِ التَّائِبِ فِي الْكُلِّ مِيَالًا
وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فِيهَا وَجُودَهَا

وَأِنْ ضُمُّ أَوْ يُفْتَحُ فَعَالِي فَحَصًّا
.....

وَفِي اسْمِ فِي الْإِسْفَهَامِ أَنَّ فِي مَتَى
مَعًا وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا
زَكَى وَإِنْ مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فِإِلَهُ
مَمَالٍ كَرَكَّهَا وَالْجَى مَعَ ابْتِئَانٍ

وَلَكِنْ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ
.....

وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِيِّ مِيَالًا
.....

وَرُؤْيَى وَالرُّؤْيَا وَمَرَضَاتٍ كَيْفَمَا
وَمَحْيَاهُمْ أَيْضًا وَحَقَّ تُقَاتِلُهُ
وَفِي الْكَهْفِ أَلْسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ
وَلِيهَا وَفِي طَاسِينَ عَاتَلْنِي أَلْدِي
أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا
وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرًا مُشْكَلًا
عَصَانِي وَأَوْصَنِي بِمَرِيَمَ يُجْتَلَى
أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضْرُوعٌ مُنْدَلًا

وَحَرْفٌ لِّلَّهَا مَعَ طَخَّهَا وَفِي سَجَى-

وَحَرْفٌ دَحَنَهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى

وَأَمَّا ضَحَاهَا وَالضُّحَى وَالرِّبَا مَعَ الْـ

سُقُوى فَأَمَّا لَهَا وَبِالْوَاوِ تُحْتَلَى

وَرَبِّ يَاكَ مَعَ مَثَوَى عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ

وَمَحْيَاىَ مِشْكَاةٍ هُدَاىَ قَدِ الْجَلَى

وَمِمَّا أَمَّالَاهُ أَوْ أَحْرُ آىِ مَّا
وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى
وَمِنْ تَحْتِهَا نَمُّ الْقِيَامَةِ نَمُّ فِي الْـ

بَطَّةٍ وَآىِ التَّجْمِ كَىِ تَتَعَدَّلَا
وَفِي أَقْرَأُ وَفِي وَالتَّارَعَاتِ تَمِيَلَا
مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحَتْ مِنْهَلَا

رَمَى صُحْبَةً.....

..... أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيَا

سُوى وَ سُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلَا

وَرَأَى تَرَامَا فَارَ فِي شِعْرَانِهِ

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ حُكْمُ صُحْبَةِ أَوْلَا

وَمَا بَعْدَ رَأَى شَاعِ حُكْمَا.....

..... وَحَفْصُهُمْ

يُؤَالِي بِبَجْرَتِهَا وَفِي هُوْدِ الْزَلَا

لَأَى شَرْعُ يُمْنِ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ

فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالتُّونُ ضَوْءُ سَنَا تَلَا

إِنَّهُ لَهُ شَافٍ.....

شَفَا وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيلاً

..... وَقُلُّ أَوْ كِلَاهُمَا

كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا
لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلاً

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا
وَلَكِنْ رُءُوسُ الْآيِ قَدْ قُلُّ فَتَحُّهَا

تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِيِّ سِوَى رَاهِمَا اعْتَلَى

وَكَيْفَ أَنْتَ فَعَلَى وَآخِرُ آيٍ مَا

وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمًا وَيَكْتَسِفُ الْعَلَى

وَ يَتَوَلَّى أَنْ وَبَحَسْرَكَ طُـوُـوُـوُـ

أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ صَاقَتْ فَتُجْمَلًا

وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي

وَحَافَ وَ زَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ

وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَفِي شَاءَ مِيلاً

..... فَرَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

وَقُلُّ صُحْبَةٌ بِلِّ رَانَ وَأَصْحَبٌ مُعَدَّلاً

بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلَا
حِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَأَقْسَسْ لِتُضَلَّ

وَفِي الْفَاتِ قَبْلَ رَا طَرْفِ أَنْتَ
كَ أَبْصَرْتَهُمْ وَ الدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ
وَمَعَ كَفِيرِينَ الْكَفِيرِينَ بِيَانِهِ

وَهَارٍ رَوَى مُرَوِّ بِخُلْفٍ صَدِّ حَلَا

بَدَارٍ.....

..... وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَمُوا

وَوَرَشٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلَبًا

..... وَهَدَانٍ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ.....

بَوَارٍ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلْبًا

..... وَمَعَهُ فِي الْـ

وَإِضْجَاعٍ ذِي رَاءَيْنِ حَجٌّ رُوَائِهِ

كَـ الْأَبْتَرَارِ.....

..... وَالتَّقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصَلَا

شَارِخٌ وَالْبَارِي وَبَارِيكُمْ تَلَا

نَءَاذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَّلَا

وَإِضْجَاعٍ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا

وَءَاذَانِهِمْ طُعَيْنِهِمْ وَيُسَارِعُوا

يُورِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

ضِعْفًا وَحَرْفًا التَّمْلِءُ إِلَيْكَ قَوْلًا

..... بِخُلْفٍ ضَمَمَتَاهُ.....

وَآيَةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

..... مَشَارِبُ لِمَاعٍ.....

وَفِي الْكَافِرُونَ عَمِيدُونَ وَعَابِدٌ

وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا

حِمَارِكِ وَالْمِحْرَابِ إِكْرَاهِينَ وَالْ—
يُجَرُّ مِنْ الْمِحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلًا

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا

وَقَبْلَ سُكُونِ قَفِّ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

وَذُو الرِّاءِ فِيهِ الْخَلْفُ فِي الْوَصْلِ
يُجْتَلَى

كُمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْقُرَى أَلْ—
تِي مَعَ ذِكْرِي الدَّارِ فَافْهَمْ مُحْصَلًا

وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقُّوا
مُسَمًى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ
وَتَفْخِيمُهُمْ فِي التَّنْصِبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
وَمَنْصُوبُهُ غَزَى وَتَثْرًا تَزِيلًا

البيان والتفصيل والتحليل ل باب (الفتح والإمالة وبين اللفظين)

قدّم الناظم الفتح ثم نثى بالإمالة كما قال ابن القاصح: لأنه الأصل، والإمالة فرع عنه.

قال القاضي: والمراد بالفتح في هذا الباب: هو فتح القارئ فمه بالحرف، لا فتح الحرف الذي هو الألف، إذ الألف لا يقبل الحركة. ويقال له التّفخيم أيضاً، وهو لغة أهل الحجاز. والفتح في هذا الباب يكون فتحاً متوسطاً لا فتحاً شديداً، لأن الفتح الشديد لغة الأعاجم.

قال أبو شامة: فالفتح الشديد هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي بعده ألف، والقراء يغدلون عنه— أي الفتح الشديد— ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل (م ٣١ - في ظلال القراءات - ج ١)

خراسان ومن قرب منهم، لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروه معيب. والإمالة لغة: التعويج، يقال: أملت الرمح ونحوه، إذا اعوج عن استقامته، وتنقسم في اصطلاح القراء إلى قسمين: كبرى، وصغرى. قال القاضي: الكبرى: أن تقرّب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط سبالغ فيه، وهي الإمالة المحضة، وتسمى (الإضجاع)، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها. وقال الضباع: ويحتمل في الإمالة القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه. وقال أبو شامة: وكل ما أميل ففتحته جائز، وليس كل ما فتح إمالة جائزة، ثم من ضرورة إمالة الألف حيث تمال، أن يُنحَى بالحرف الذي قبلها نحو الكسرة. والإمالة الصغرى: هي ما بين الفتح المتوسط والإمالة المتوسطة، وتسمى (التقليل)، و(يبين بين) أي بين لفظي الفتح المتوسط والإمالة الكبرى. قال أبو عمرو الداني في كتاب (الموضّح): والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء. قال الضباع: والقراء في الإمالة على قسمين: غير مميل وهو (ابن كثير)، ومميل وهو قسمان: مقلّ وهم: (ابن عامر وعاصم وقالون)، ومكثر وهم: (ورش وأبو عمرو وحمزة والكسائي)، وأصل (حمزة والكسائي) الإمالة الكبرى، وأصل (ورش) الإمالة الصغرى، وأبو عمرو متردد بينهما. قال أبو شامة نقلاً عن الداني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وقيس وأسد، والإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها، وهي مذاهبها وطباعها. وذكر الشيخ - (يوريد الشاطبي) - في هذا الباب معظم ما تقع فيه الإمالة في القرآن من أصول مطردة وحروف منفردة، وأخر من ذلك قليلاً فذكره في مواضعه من السور تبعاً لصاحب التيسير ك ﴿التَّوْرَةَ﴾، ﴿فَنَادَتْهُ﴾، ﴿تَوَفَّتْهُ﴾، ﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾، وفواتح السور المحمانية و﴿رَمَا﴾، ﴿أَدْرِيكَ﴾، ﴿يَنْبُشْرِي﴾، والإمالة تقع في (الألف والهاء والراء)، وهذا الباب جميعه في إمالة الألف، والذي بعده في إمالة الهاء، والثالث في إمالة الراء. وذكر ابن الجزري اثني عشر سبباً للإمالة: قال في النشر: فأسباب الإمالة ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة. الثاني: الياء. وكل منهما يكون متقدماً على محل الإمالة من الكلمة ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدراً في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ، ولا مقدرتين محل الإمالة، ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى مماله، وتسمى هذه إمالة

الإمالة، وقد عمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة، وعمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف.

وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ
وَأَمَالًا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا
وَتَنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ
رَدَّدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنَهَلًا
هَدَىٰ وَاشْتَرَاهُ وَالْمَوْجَىٰ وَهَذَا هُمُ

قال أبو شامة: (وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ) أي من القراء، كقولهم: أنت منهم الفارس الشجاع، أي من بينهم. وقال الناظم (وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ) أي أن (الكسائي) بعد (حمزة)، لأنه أخذ عنه. (وَأَمَالًا ذَوَاتِ الْيَاءِ) يعني: الألفات التي انقلبت عن الياء، احترازاً عن (ذوات الواو)، وهي الألفات التي انقلبت عن الواو، ثم الألف تكون أصلية ومنقلبة، وتارة زائدة، واعلم أن كل ألف منقلبة عن ياء فحائز إمالتها، وهي أن تكون (عيناً) أو (لاماً)، فالعين نحو: باع وسار، لأنهما من البيع والسير، وهذا النوع جائز الإمالة لغة مطلقاً، وقراءة في بعض المواضع الآتية نحو: ﴿وَجَاءَ﴾ ﴿سَاءَ﴾، واللام نحو: ﴿هَدَىٰ﴾ ﴿رَمَىٰ﴾، فهذا هو الذي يمال مطلقاً عند القراء لمن مذهبه الإمالة.

(استدراك أبي شامة): وأطلق الناظم (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وهو لفظ يقع على الضريين، ومراده الضرب الثاني، ولم يبين في نظمه الحرف الذي تقع فيه الإمالة، ولو أنه قال: أمال الكسائي بعد حمزة إن تطرقت ألفات حيث ياء تأصلاً لذكر الحرف الممال وشرطيه، وهما كونه عن ياء، وكونه طرفاً، أي تكون لام الفعل.

وإنما خص القراء الإمالة بذلك لأنه طرف، والأطراف محل التغيير غالباً، والإمالة تغيير، فإنها إزالة الألف عن استقامتها وتحريف لها عن مخرجها إلى نحو مخرج الياء ولفظها، وأخذ لها هذا الاسم من أملت الرفع ونحوه إذا اعوج عن استقامته، أي أمالا ألفت الياء إن تطرقت، احترازاً من المتوسطة، فقوله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِيهِ﴾ لا يمال، وكذا ﴿فَأَنْبَهُمُ﴾ لتوسط الألف فيها، والألف في (أناج) عن واو في الأصل، وإنما يجوز إمالتها لغة، لأن الفعل قد زادت حروفه فرجع إلى: (ذَوَاتِ الْيَاءِ) على ما سيأتي في شرح قوله:

وَكُلُّ ثُلَاثِي يَزِيدُ فَبَائِهِ
مَمَالٌ كَزَكَّهَا وَأَلْجَىٰ مَعَ ابْتِلَاجِ

وقال صاحب النفعات الإلهية: فإن قيل: لِمَ لَمْ يبيِّن الناظم مكان الحرف الذي يمال وسطاً أو طرفاً؟ قيل: يُعلم أن مراد المصنّف الطرف من دليلين: الأوّل: صرّفي عقلي، وهو أن الطرف محل التغيير غالباً، والإمالة تغيير. أما الثاني اللفظي: فقد يُعلم من التمثيل، ومن ذكّر القاعدة لكل من الفعل والاسم، فلا إمالة فيما توسط إلا ما جاء فيه نص عن بعض الأئمة.

وقال ابن القاصح عند ضرب الشاطبي للأمثلة بقوله:

هَدَىٰ وَأَشْتَرَاهُ وَالْمَوْجِيَّ وَهَذَا هُمُ

علمنا من هذه الأمثلة أن الألف لا بد أن تكون لاماً في الأسماء والأفعال. وقال أبو شامة: وقوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا): قال الشيخ - يريد السخاوي - أي حيث كانت الياء أصلاً، وهو أحد أسباب الإمالة وأكثر أنواعها استعمالاً، وإنما أميلت الألف لتدل على الأصل. قلت - أي أبو شامة - أي لأجل أن الياء أصلها أميلت، ولم يخرج ذلك مخرج الاشتراط، فإن هذا شرط مستغني عنه بقوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ) كما قال صاحب التيسير: كان (همزة والكسائي) يميلان كل ما كان من الأسماء والأفعال من (ذَوَاتِ الْيَاءِ). ولم يرد على ذلك لكنه ما أراد بـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) إلا كل ألف تنقلب ياء في تثنية أو جمع، أو عند رد الفعل إلى المتكلم أو غيره، فيدخل في ذلك ما الياء فيه أصل، وما ليست بأصل، ولهذا مثل بـ ﴿مُوسَىٰ﴾ ﴿وَعِيسَىٰ﴾ ﴿إِحْدَىٰ﴾ ﴿الْيَتَمَىٰ﴾ ونحوه مما ألفه للتأنيث، وكذلك ﴿أَهْدَىٰ﴾ ﴿الْعَمَىٰ﴾ ونحوه مما الألف فيه منقلبة عن ياء، فجمع بين النوعين، فعبر عنهما بـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فيجوز أن يكون الناظم سلك هذا المسلك، وقسم (ذَوَاتِ الْيَاءِ) إلى ما الألف فيه أصل، وإلى ما الألف فيه للتأنيث، وسيأتي كل ذلك، ويجوز أن يكون المراد توكيد ما تقدم، أي أن الإمالة لا تقع في قراءتهما إلا حيث كانت الياء التي انقلبت عنها الألف أصلاً، وهذا وإن كان معلوماً من قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فإن ذلك لا يقال إلا لِمَا كانت الياء فيه أصلاً، فإنه غير معلوم من اللفظ، بل من قاعدة علم التصريف، فنص عليه لفظاً وغرضه إعلام أن الإمالة لهما لا تقع في الألفات الزوائد كآلف: نائم، ولاعب، وإنما تقع في ألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة، ويجوز أن يكون المعنى (حَيْثُ تَأَصَّلَتْ) الياء، أي تمكنت تمكناً تاماً بحيث رسمت الكلمة بها لا بالواو، فأميلت الألف موافقة للرسم. وقال القاضي: واحترزنا بالأصلية عن الزائدة نحو: (قائم)

و(نائم)، وبالمتطرفة عن المتوسطة نحو: ﴿وَمَارِقٌ﴾، وبالمنقلبة عن ياء، عن المنقلبة عن واو نحو: ﴿نَجْمًا﴾ ﴿عَصَاهُ﴾ ﴿شَفَا﴾ ﴿أَصْفَا﴾، وبالمنقلبة عن تنوين نحو: ﴿ذِكْرًا﴾ ﴿عَوَجًا﴾، ﴿أَمْتًا﴾. واحترزنا بها أيضاً عن ألف التثنية كالف: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ و(الف): ﴿أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾. واحترزنا بقولنا تحقيقاً عما اختلف في أصله نحو: ﴿الْحَيَوَةَ﴾ ﴿وَمَنَوَةَ﴾، لأن الخلاف وقع في أصل ألفها، فوقع الشك في سبب الإمالة فتركت وعدل إلى الأصل وهو الفتح، ولرسم ألفها واواً في المصاحف فلا إمالة في كل ما احترز عنه. قال الشاطبي في العقيلة في باب رسم الألف واواً:

والواو في ألفات كالزكاة ومثـ كاة مناة النجاة واضح صوراً

وفي الصلاة الْحَيَوَةَ
.....

قال ابن القاصح: لما توقفت الإمالة على معرفة أصل الألف، ذكر له ضابطاً فقال: (وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تُكْشِفُهَا... إلخ). قال أبو شامة: والهاء في (تُكْشِفُهَا) لـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) أو الألف الممالة. وقال القاضي: أي تكشف لك (ذَوَاتِ الْيَاءِ) من ذوات الواو، أي تكشف لك أصلها، وقد اشتمل على ضابط تستطيع بواسطته أن تعرف أصل الألف المتطرفة وتمييز بين ما أصله الياء من هذه الألفات وما أصله الواو منها، وهو أن: تثني الاسم الذي فيه الألف، أو تنسب الفعل الذي فيه الألف إلى نفسك أو مخاطبك، فإن ظهرت الألف في التثنية ياء، أو في الفعل ياء، عرفت أن أصل الألف الياء، فتميل الألف حينئذ، وإن ظهرت الواو فيها، عرفت أن أصل الألف فيها الواو فلا تميلها. تقول في تثنية اليائي من هذه الأسماء: ﴿الْمَوِيَّ﴾ الهويان. ﴿الْمُدَيَّ﴾ الهديان. ﴿فَقَيَّ﴾ الفتيان. ﴿الْمَوِيَّ﴾ الموليان. ﴿الْمَأْوِيَّ﴾ المأزيان.

وتقول في تثنية الواوي من الأسماء وهي محصورة في هذه الأسماء: ﴿عَصَاهُ﴾ عصوان. ﴿شَفَا﴾ شفوان. ﴿سَنَا﴾ سنوان. ﴿أَصْفَا﴾ صفوان. ﴿أَبَا﴾ أبوان.

وتقول في نسبة الفعل اليائي لنفسك أو لغيرك من هذه الأفعال: ﴿هَدَيْتُ﴾ هديت، ﴿أَشْتَرَيْتُ﴾ اشتريت. ﴿سَعَيْتُ﴾ سعيت. ﴿أَتَيْتُ﴾ أتيت، ﴿أَبَيْتُ﴾ أبيت. ﴿رَحِمْتُ﴾ رحمت. ﴿أَسْتَعَلَيْتُ﴾ استعليت، ﴿يَجْتَنِي﴾ جشيت. بضم التاء أو فتحها في الجميع.

وتقول في الواوي مثل: ﴿عَفَا﴾ عفوت، ﴿زَكَوْتُ﴾ زكوت، ﴿نَجَّأْتُ﴾ نجوت، ﴿خَلَا﴾ خلوت، ﴿دَعَا﴾ دعوت، ﴿دَنَا﴾ دنوت، ﴿بَدَأَ﴾ بدوت، ﴿عَلَا﴾ علوت. بضم التاء

أو فتحها في الكل. والخلاصة: لا إمالة ولا تقليل في هذه الأسماء والأفعال لأنها واوية:

- | | | |
|--------------|----------------|--------------|
| ١- ﴿عَصَايُ﴾ | ٢- ﴿عَصَاكَ﴾ | ٣- ﴿عَصَاهُ﴾ |
| ٤- ﴿شَفَا﴾ | ٥- ﴿الْصَّفَا﴾ | ٦- ﴿أَبَا﴾ |
| ٧- ﴿سَنَا﴾ | ٨- ﴿زَكَوْتُ﴾ | ٩- ﴿خَلَا﴾ |
| ١٠- ﴿عَلَا﴾ | ١١- ﴿عَفَا﴾ | ١٢- ﴿نَجَّأ﴾ |
| ١٣- ﴿بَدَأَ﴾ | ١٤- ﴿دَنَا﴾ | ١٥- ﴿دَعَا﴾ |

وضبط العلامة المتولي الكلمات الواوية السابقة التي لا إمالة فيها لأحد بقوله:

عَصَاهُ شَفَايَ أَبَا أَحَدٍ سَنَا مَا زَكَوْتُ مِنْكُمْ خَلَا وَعَلَا وَرَدَ

عَفَا وَنَجَّأ قُلْ مَعَ بَدَأَ وَدَنَا دَعَا جَمِيعًا بِوَاوٍ لَا تَمَالُ لِيَدِي أَحَدٍ

قال القاضي: ويدل أيضاً على أن أصل هذه الألف في الأفعال المذكورة الواو، لفظ المضارع، تقول: يعفو، يزكو، ينجو، يخلو، يدعو، يعلو، يدنو، يبدو، ويدل الاشتقاق أيضاً على أصل الألف في الأسماء والأفعال، فالمصدر يدل على ذلك فتقول: الرمي، السعي، السقي، العفو، الدنو، الخلو. وقال صاحب اللآلئ: وما يعرف به (ذَوَاتِ الْيَاءِ) والواو في الفعل ضمير الاثنين نحو: رميا وعفوا. ثم مثل ذوات اليا من الأسماء والأفعال فقال:

هَدَيْتُ وَأَشْتَرَاهُ وَأَهْوَيْتُ وَهَدَاهُمْ

قال أبو شامة: لأنك تقول (هديت) و(اشتريت) و(هويان) و(هديان) فمثل بفعليين واسمين، ثم لا فرق في إمالة هذه الألف المنقلبة عن الياء لهما بين ما هي مرسومة في المصحف بالياء وما هي مرسومة بالألف، فإن من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) ما رسم في المصحف

بالألف كما ترسم ذوات الواو نحو: ﴿طَعَا﴾ ﴿تَوَلَّاهُ﴾ ﴿أَقْصَا﴾ ﴿الْأَقْصَا﴾ ﴿الْعُلْيَا﴾
﴿الذَّنْيَا﴾ وغير ذلك.

قال الشاطبي في العقيلة في باب رسم بنات الياء والواو:

واليا في ألف عن ياء انقلبت مع الضمير ومن دون الضمير ترى
سوى عَصَابِي تَوَلَّاهُ طَعَا ومعاً أَقْصَا وَالْأَقْصَا وسيما الفتح مشتهرا
قال الضباع: توهم بعضهم أن ﴿الْأَقْصَا﴾، ﴿أَقْصَا﴾، ﴿طَعَا﴾، لا إمالة فيهنّ لرسمهن
بالألف، والصواب أنهنّ من المال. قال المتولي:
لما طَعَا الْأَقْصَا وَأَقْصَا بالألف رسماً ومَنْ يميل مميلاً عنه قف
وقال أبو شامة: فإن قلت من جملة الأسماء الممالاة ما لا تظهر التثنية ياءه التي انقلبت عنها نحو:
﴿الْحَوَايَا﴾ جمع حاوية، فالألف عن ياء كائنة في المفرد، وفي تثنية المفرد ولكن اللفظ
المال في القرآن لا يثنى، فلم يكشف هذا اللفظ تثنية، فكيف قال:

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تُكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقْتَ مِنْهَا
هَدَى وَأَشْرَاهُ وَالْمَوَى وَهَذَاهُمْ

قلت: ذكر ذلك كالعلامة، والعلامة قد لا تعم، ولكنها تضبط الأكثر، والحدّ يشمل
الجميع وهو قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، والألف من آخر ﴿الْحَوَايَا﴾ من (ذَوَاتِ الْيَاءِ)،
وأصلها حواوي، لأنه جمع حاوية، وهي المباعر، على أنك لو قدّرت من هذا فعلاً ورددته إلى
نفسك لظهرت الياء نحو: حويت، وصاحب التيسير ذكر هذا الحرف مع ﴿الْيَتَمَى﴾
﴿الْيَتَمَى﴾ فجعل الجميع في باب (فعالي) الذي سيأتي ذكره. ثم إن (جمزة والكسائي) يميلان
الألف الموصوفة بالأوصاف المذكورة حيث وجدت، إلا في مواضع خالف فيها بعضهم
أصله، وفي مواضع زاد معهم غيرهم.

قال صاحب اللآلئ: قوله (صَادَقْتَ مِنْهَا): جعل المحتاج إلى معرفة أصل الألف إذا عثر
عليه كالعطشان المحتاج إلى الماء إذا وجد. وقال ابن القاصح: (المنهل) المرد، أي وجدت
مطلوبك، شبه الطالب بالظمان الذي يجد منهل الماء. وقال أبو شامة: قوله (صَادَقْتَ

مَنْهَلًا): أي موردًا للإمالة، وهذه استعارة حسنة، لأن طالب العلم يوصف بالعطش، فحسن أن يعبر عن بغيته ومطلوبه بالمورد كما يعبر عن كثرة تحصيله بالري، فيقال: هو ريان من العلم.

قال أبو شامة: ثم انتقل إلى الأصل الثاني: وذكر أن (همزة والكسائي) ميلاً أيضاً ألف التانيث في كل موضع وقعت فيه فقال:

وَفِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْكُلِّ مَيْلًا

قال ابن القاصح: الألف من قوله (مَيْلًا) ضمير (همزة والكسائي). وقال السخاوي: هذا من أسباب الإمالة وهو المشبه بالمنقلب عن ياء، وهذه الألف للتانيث لا أصل لها فانقلبت عنه، وإنما شبهت بالمنقلبة عن الياء، لأنها تتصرف بالياء في التثنية والجمع كقولك: (حبلان، حبلات). وقال أبو شامة: وليست ألف التانيث منقلبة عن ياء، وإلا لاستغنى عنها بما تقدم، وإنما هي مشبهة بالمنقلبة عن الياء، لأجل أنها تصير ياء في التثنية والجمع، تقول: (حبلان، حبلات)، فإن قلت: ظهرت فائدة قوله فيما قبل: (ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا)، فإن ألف التانيث ليست أصلاً فاحترز عنها، قلت: ولماذا يحترز عنها وهي مماله لهما، كما أن الأصلية مماله لهما، فلا وجه للاحتراز إن كانت ألف التانيث داخله في مطلق قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا)، وهو ممنوع، وإذا لم تكن داخله فلا احتراز، ولم يسق فيه إلا التوكيد أو المعاني التي تقدم ذكرها. وقال شعله: بين ألف التانيث في البيت بعده، وإنما احتاج إلى ذكره، لأن أصله ليس بياء، وإنما هو مشبه بما أصله الياء لانقلابها ياء في التثنية نحو: (سلويان وذكريان وبشريان). وقال الضباع عن (ألف التانيث): وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعداً، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي. فذكر الناظم أن (همزة والكسائي) ميلاً كل (ألفات التانيث)، ثم بين مواضع (ألفات التانيث) المقصورة وهي المماله، وذكر هذه الألف أين تكون، ثم ذكر الأمثلة التي توجد فيها ألف التانيث المقصورة وهي المماله.

وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فِئْهَا وَجُودَهَا

والمعنى: أن (ألفات التانيث) تتحقق في كل ما كان على وزن (فعللى) ساكن العين كيف جرت، أي سواء كانت (فعللى) (مضمومة الفاء) نحو: ﴿الْقَصَوَى﴾ ﴿الدُّنْيَا﴾ ﴿الْأُنَى﴾ ﴿طَوِي﴾ ﴿الْقُرَى﴾ ﴿الْوَتَى﴾ ﴿الْوَسَطَى﴾ ﴿الْحَسَنَى﴾ ﴿السُّفَلَ﴾ ﴿الْعَلِيَا﴾ ﴿الْمَلَى﴾ ﴿زَلَفَى﴾ ﴿الرُّجَى﴾ ﴿السَّوَى﴾ ﴿أُولَهُمْ لِأَخْرَجَهُمْ﴾

﴿البشري﴾ ﴿الأخري﴾ ﴿الكبرى﴾. والحق بها: ﴿موسى﴾. قال الضباع: إذ هي - أي ﴿موسى﴾ - أعجمية، وإنما بوزن العربي، لكنها مندرجة عند (همزة والكسائي) تحت أصل ما رسم بالياء، إنما الإشكال في تقليلها الآتي لـ (أبي عمرو)، ووجه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض الشراح إنها (فعلى). وأيضاً: (الفتات التانيث) تتحقق في كل ما كان على وزن (فعلى) (مفتوحة الفاء) ساكن العين نحو: ﴿الموتى﴾ ﴿والسلاوى﴾ ﴿اللقوى﴾

﴿تقوى﴾ ﴿تقوهم﴾ ﴿تجوى﴾ ﴿تجولهم﴾ ﴿التجوى﴾ ﴿دعوتهم﴾ ﴿مرضى﴾ ﴿شئى﴾ ﴿القتلى﴾ ﴿صرعى﴾ ﴿يطغونها﴾ ﴿أسرى﴾ (سكرى) ﴿يحيى﴾ اسم النبي. قال الضباع: إذ هي - أي ﴿يحيى﴾ - اسم النبي - أعجمية وإنما بوزن العربي، لكنها مندرجة عند (همزة والكسائي) تحت أصل ما رسم بالياء، إنما الإشكال في تقليلها الآتي لـ (أبي عمرو)، ووجه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض الشراح إنها (فعلى). وأيضاً: (الفتات التانيث) تتحقق في كل ما كان على وزن (فعلى) (مكسورة الفاء) ساكن العين نحو: ﴿إحدى﴾ ﴿ضيرى﴾ ﴿بسيمهم﴾ ﴿الشعري﴾ ﴿الذكري﴾.

والحق بهذا الباب: ﴿عيسى﴾، لأنها وإن كانت أعجمية إلا أنه لما فشا استعمالها وكثر دورها في اللسان العربي ألحقت بمثلاتها في لغة العرب على أنها مرسومة في المصاحف بالياء فتمال لهذا أيضاً. قال الضباع: إذ هي - أي ﴿عيسى﴾ - أعجمية، وإنما بوزن العربي، لكنها مندرجة عند (همزة والكسائي) تحت أصل ما رسم بالياء، إنما الإشكال في تقليلها الآتي لـ (أبي عمرو)، ووجه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض الشراح إنها (فعلى). قال أبو شامة: وما أبعد دعوى أن الألف في: ﴿موسى﴾ ﴿عيسى﴾ ﴿يحيى﴾ اسم النبي، للتانيث، فـ ﴿موسى﴾ و﴿عيسى﴾ معربان، و﴿يحيى﴾ إن كان عربياً فوزنه يفعل، والكلام في النبي المسمى بـ

﴿يحيى﴾ عليه السلام، وأما نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ وقوله ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ فوزنه يفعل.

وَأَنْ ضَمْ أَوْ يُفْتَحُ فَعَالِي فَحَصْلًا

معناه: أن (ألف التانيث) تتحقق أيضاً في كل ما كان على وزن (فَعَالِي) (مضموم الفاء) نحو:

﴿سُكْرِي﴾، ﴿كَسَالِي﴾، ﴿فَرْدِي﴾. أو (مفتوحة الفاء) على وزن (فَعَالِي) نحو:

﴿الْيَتَمَى﴾، ﴿الْأَيْمَى﴾، ﴿التَّصَرَّى﴾، ﴿الْحَوَايَا﴾. قال القاضي: لألف التانيث خمسة

أوزان: ثلاثة لـ (فعلِي) واثنان لـ (فَعَالِي). قال السخاوي: قوله: (فَحَصْلًا): أراد فحصلن، وليست الفاء فيه رمزاً، لأنه لم يحك في هذا البيت مذهب قارئ، وإنما ذكر فيه أين تقع ألف التانيث، وقد سبق قوله:

وَفِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْكُلِّ مِيلاً

فهذا تصريح بأنهما ميلاً ألف التانيث أينما وقعت، ولم ينفرد (همزة) بشيء من ذلك دون (الكسائي)، فلا يكون قوله: (فَحَصْلًا) رمزاً. قال أبو شامة: والفاء في (فَحَصْلًا) ليست برمز، لأن مراده بهذا البيت بيان محل ألف التانيث، ولأنه سيقول بعد هذا:

وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنَّ وَفِي مَتَى مِعاً وَ عَسَى أَيْضاً أَمَالاً وَقَلْ بَلَى

والضمير لـ (همزة والكسائي)، ولو كان (فَحَصْلًا) رمزاً للزم بعد ذلك إذا ذكر مسألة أن يرمز لها، أو يصرح باسم القارئ، ولا يأتي بضمير من تقدم إلا إذا كان الباب كله واحداً، على أنه يشكل على هذا أنه سيذكر اختصاص (الكسائي) بإمالة مواضع ثم قال بعدها:

وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَى وَرَبِّيَا مَعَ أَلْ

سُقُوى فَأَمَالَاهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَأُ

ويذكر أيضاً ما انفرد به (حفص عن الكسائي) ثم قال:

وَمِمَّا أَمَالَاهُ أَوْ آخِرُ آيِ مَا بَطِيه وَآيِ التَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا

وجوابه: أنه صرح باسم (الكسائي) و(حفص) فلا إلباس، وأما بعد الرمز فلم يفعل مثل ذلك لما فيه من الإلباس، وأراد (فَحَصْلُن) بالنون الخفيفة، ثم أبدل منها ألفاً في الوقف. ثم

ذكر أنهما أمالا أشياء أخر لم تدخل في الضابط المتقدم من (ذَوَاتِ أَيْسَاءِ) الأصلية، ولا في ضابط ألف التانيث، ولكنها من المرسومات بالياء.

وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنَّى وَفِي مَتَى مَعَاً وَعَسَى أَيْضاً أَمَالاً وَقُلْ بَلَى قَالَ السخاوي: وألف التانيث في اسم استعمل في الاستفهام. وقال أبو شامة: أي: وأوقع الإمالة في اسم استعمل في الاستفهام، وهو: ﴿أَنَّى﴾ وإن كان قد استعمل غير استفهام وهو إذا وقع شرطاً نحو: (أَنْ تَقُمْ أَقْمَ مَعَكَ)، إلا أنه في القرآن للاستفهام، ولهذا قال صاحب التيسير: أمالا ﴿أَنَّى﴾ التي بمعنى ﴿كَيْفَ﴾، نحو: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾، قلت: وغرضهم من هذا القيد أن يفصلوها من ﴿أَنَا﴾ المركبة من (أَنْ واسمها) نحو: ﴿أَنَا دَمْرُنُهُمْ﴾، ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ وهو احتراز بعيد، فإن أحداً لا يتوهم الإمالة في مثل ذلك. قال الضباع: وتعرف - أي ﴿أَنَّى﴾ للاستفهام - بصلاحية ﴿كَيْفَ﴾ أو ﴿أَيْنَ﴾ أو ﴿مَتَى﴾ مكانها، وبوقوع حرف من حروف خمسة بعدها يجمعها قولك (شليته) نحو: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾، ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ ﴿أَنَّى يَصْرَفُونَ﴾ ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، ﴿أَنَّى هَذَا﴾. والمعنى بالتفصيل:

١- أمال (حمزة والكسائي) كل اسم مستعمل في الاستفهام وهو لفظ، ﴿أَنَّى﴾ حيث وقع في القرآن الكريم، سواء اقترن بالفاء، أم تجرد منها.

٢- ولفظ ﴿مَتَى﴾ حيث وقع في القرآن نحو: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾، وإنما أميل هذا اللفظ لأنه لو سمي به وثني لقليل: (متيان). قال أبو شامة: قوله (معاً): أي أوقعا (معاً) الإمالة في ذلك، أو أهما اصطحبا في الإمالة والاستفهام.

٣- ولفظ ﴿عَسَى﴾ نحو ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ الإسراء. أما ﴿عَسَى﴾ ففعل: تقول

فيه: عسيت، فالألف منقلبة عن ياء، فهو داخل في ما تقدم، فلم يكن له حاجة إلى إفراده بالذكر، ولكنه تبع صاحب التيسير في ذلك فإنه قال بعد: ﴿أَنَّى﴾، وكذلك: ﴿مَتَى﴾، ﴿بَلَى﴾ ﴿عَسَى﴾ حيث وقع، ولعله إنما أفرده بالذكر، لأنه لا يتصرف، وقيل: إن بعض النحاة زعم أنها حرف كما أطلق الزجاجي على كان وأخواتها أنها حروف،

بمعنى أنها أدوات للمعاني التي اكتسبتها الجمل معها. وقال القاضي: وإفراده بالذکر - أي ﴿عَسَى﴾ - مع اندراجہ في (ذَوَاتِ الْيَاءِ) متابعة للإمام الداني في التيسير، أو للفرق بينه وبين الأفعال الأخرى نحو: ﴿أَنْنَى﴾، ﴿أَنْبَى﴾، ﴿هَدَى﴾، لأنه غير متصرف، أو للرد على مَنْ قال: إن هذا اللفظ حرف، ويظهر لي - والله أعلم - أن السبب في إمالة ﴿أَنْنَى﴾، ﴿مَتَى﴾، ﴿بَلَى﴾ رسمها بالياء في المصاحف، لأن الألف في الجميع مجهولة الأصل.

٣- ولفظ ﴿بَلَى﴾ نحو: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ البقرة. قال أبو شامة: وإلحاق الألف في شيء من ذلك بالفاء التانيث بعيد، بل هي قسم برأسها، فكانه قال: (أَمَالاً ذَوَاتِ الْيَاءِ) الأصلية وغير الأصلية مما رسمت ألفه ياء، وغير الأصلية على ضربين: ألف تانيث، وملحق بها. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:
 وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنْنَى وَفِي مَتَى
 مَعَاً وَ عَسَى أَيْضاً أَمَالاً وَقُلْ بَلَى
 قال أبو شامة: ولو قال عوض هذا البيت:

مُوسَى عَسَى عِيسَى وَيَحْيَى وَفِي مَتَى وَأَنْنَى لِلْإِسْتِفْهَامِ تَأْتِي وَفِي بَلَى

لكان أحسن وأجمع للغرض وتبعناه في ذكر ﴿عَسَى﴾ وإن كانت داخلة في قسم الياء الأصلية، والضمير في تأني للإمالة. ثم قال الشاطبي:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا زَكَى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى
 قال السخاوي: وأمالاً ما رسموا بالياء وإن لم يكن الياء أصلاً اتباعاً للرسم. وقال القاضي: وأمال (همزة والكسائي) أيضاً جميع الألفات المتطرفة المجهولة أصلها، أو المنقلبة عن واو ورسمت في المصاحف بالياء، فالمراد بالمرسوم بالياء في المصاحف خصوصاً الألفات المجهولة الأصل، أو المنقلبة عن واو، وليس المراد ما يشمل الألفات المنقلبة عن الياء التي رسمت ياء في المصاحف، فإن هذه الألفات سبق حكمها أول الباب، فمن الألفات المجهولة الأصل المرسومة ياء في المصاحف ألف: ﴿أَنْنَى﴾ التي للاستفهام، وألف ﴿مَتَى﴾، وألف ﴿بَلَى﴾، ومن الألفات المنقلبة عن واو ورسمت ياء في المصاحف ألف ﴿الْقَوَى﴾ و﴿الضَّحَى﴾ و﴿ضُحَى﴾ و﴿ضُحَيْهَا﴾.

قال أبو شامة: ثم ذكر أنه استثنى مما رسم بالياء وليست الياء أصله (خمس) كلمات فلم تمل وهي: اسم وفعل وثلاثة أحرف، فالاسم: ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ يوسف ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ غافر لم يمل، لأنه رسم بالألف في يوسف، وبالياء في غافر، وألفه بجهولة فلم يمل ليجري مجرى واحداً.

قال الشاطبي في العقيلة:

ويا لَدَى غافر عن بعضهم ألف

وها هنا ألف عن كلهم همرا

والفعل: ﴿مَا زَكَّيْنَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ النور. هو من ذوات الواو فلم يمل تنبيهاً على ذلك.

وقال القاضي: ﴿مَا زَكَّيْنَا﴾: مرسوم بالياء في المصاحف، ولكنه لا يمال، لأن ألفه منقلبة عن (واو)، لأنه يقال: زكا يزكو زكوت. فمنعت الألف من الإمالة إشارة إلى أن أصلها الواو.

والحروف ﴿وَالِي﴾ ﴿حَتَّى﴾ ﴿عَلَى﴾ لم تمل، لأن الحروف لا حظ لها في الإمالة بطريق الأصلة، إنما هي للأفعال والأسماء، فلم يؤثر فيها رسمها بالياء، وكل ما أميل من الحروف

﴿بَلَى﴾. ولزيادة البيان قال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا زَكَّى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

أي: وأمالا كل ما رسم في المصحف بالياء من الألفات وإن لم تكن الياء أصلية اتباعاً للرسم، ولأنها قد تعود إلى الياء في صورة، وذلك ﴿ضَحَّى﴾ في الأعراف وطه، ﴿ضَحْنَهَا﴾ و﴿دَحْنَهَا﴾ النازعات، والشمس ﴿ضَحْنَهَا﴾ و﴿نَلْنَهَا﴾ و﴿طَحْنَهَا﴾ وَالضُّحَى

﴿سَجَى﴾، فهذا جميع ما رسم من ذوات الواو بالياء على ما ذكره في قصيدته الرائية، قال الشاطبي في العقيلة:

كيف الضحى والقوى دحى تلى وطحى

سجى زكى واواها بالياء قد سطرأ

لكن: ﴿دَحْنَهَا﴾ ﴿نَلْنَهَا﴾ ﴿طَحْنَهَا﴾ ﴿سَجَى﴾، لم يملها إلا (الكسائي) وحده كما سيأتي، وإماتهما ﴿ضَحَّى﴾ في الأعراف وطه تبنى على خلاف سيأتي في آخر الباب، وأما

﴿يَتَوَلَّىءُ الْإِدُّ﴾ ﴿بَحَسَّرَتْ﴾ ﴿يَتَأَسَفْنَ﴾، فألفاتها مع كونها مرسومة بالياء منقلبة عن ياء بالإضافة فقويت الإمالة فيها. قال الشاطبي في العقيلة:

يَتَوَلَّىءُ أَسْفَى حَتَّى عَلَى وَإِلَى
أَنَّى عَسَى وَبَلَى بَحَسَّرَتْ زَبْرًا

(استدراك أبي شامة): وهذا البيت لا يظهر له فائدة إلا في هذه الألفاظ الثلاثة- ﴿يَتَوَلَّىءُ الْإِدُّ﴾ ﴿بَحَسَّرَتْ﴾ ﴿يَتَأَسَفْنَ﴾- فإن الياء التي انقلبت عنها الألف ليست بأصل في الكلمة، فلم تدخل في قوله (حَيْثُ تَأَصَّلًا)، ويظهر أيضاً فائدته في إمالة ﴿ضُحَى﴾ في الأعراف وطه على قول مَنْ يقول: إنه إذا وقف عليه كان الوقف على ألفه الأصلية، وأما باقي الكلمات التي ذكرت أنها رسمت بالياء وهي من ذوات الواو فكانت تُعرف من ذكره إمالة رءوس الآي، وأما نحو: ﴿أَزْكَى﴾ ﴿أَذَقَى﴾ ﴿يُدْعَى﴾ و﴿تُنْتَلَى﴾ فتعلم إمالته من البيت الآتي فإنه من الثلاثي الزائد.

وَكُلُّ ثَلَاثِيٍّ يَزِيدُ فِإِيَّاهُ
مُمَالٌ كَزَكَّيْنَهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتِلَى

أي كل لفظ ثلاثي أُلْفه منقلبة عن واو إذا زيد في حروفه الأصول حرف فأكثر فصار كلمة أخرى أميل لأن واوه تصير ياء إذا اعتبرت بالعلامات المتقدم ذكرها، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية وغيرها. وقال القاضي: بين الناظم أن كل ألف وقعت ثالثة في الكلمة ولا مألها، وهي منقلبة عن واو، فزادت الكلمة على ثلاثة أحرف، فإن أُلْفها بسبب هذه الزيادة تكون منقلبة عن ياء فتدخلها الإمالة. والزيادة تكون:

١- بتضعيف الفعل نحو: ﴿زَكَّيْنَهَا﴾ بتشديد الكاف، ﴿بَجَّهْتُمْ﴾ بتشديد الجيم.

٢- بحروف المضارعة نحو: ﴿يَرْضَى﴾ ﴿تُنْتَلَى﴾ ﴿يُدْعَى﴾.

٣- بالحروف الزائدة الدالة على التعدية أو غيرها نحو: ﴿أَنْجَيْتَهُمْ﴾، ﴿أَعْتَدْتَنِي﴾

﴿أَسْتَفْتِي﴾، ﴿أَسْتَعْلَى﴾، ﴿فَتَعَلَى﴾، ﴿ابْتَلَى﴾.

٤- قد يجتمع في الكلمة حرف المضارعة والتضعيف نحو: ﴿يَزْكَى﴾.

٥- قد يجتمع فيها الحرف الزائد والتضعيف نحو: ﴿تَزْكَى﴾، ﴿تَجَلَّى﴾.

٦- قد يجتمع فيها حرف المضارعة والحرف الزائد والتضعيف نحو: ﴿يَتَرَكِّي﴾ والسدليل على أن هذه الألف منقلبة عن ياء فيما ذُكِرَ أنه يقال: زكيت، نجيت، هما يرضيان، ويدعيان، والآيتان تليان. ويقال: أنجينا، اعتدينا، استغنيت، استعليت، ابتليت، تعاليت، وهما يزكيان، وتركيا، ويتركيان، فتظهر الياء عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، أو نون المتكلم، أو تاء الفاعل، فحيث يصير الفعل يائياً فتعال ألفه. وقال السخاوي: وإنما أميل هذا لأنه قد رجح إلى الياء حيث صار رباعياً لدخول الزوائد عليه، فتقول: (أنجيت، زكيت، ابتليت).

٧- قال أبو شامة: ومن ذلك: (أفعل) في الأسماء نحو: ﴿أَزَكِّي﴾ ﴿أَذَقَّ﴾ ﴿أَرَبِّي﴾ إلى الأعلى ﴿الْأَدَقِّي﴾، لأن لفظ الماضي في ذلك كله تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير، فتقول: (أدريت، أزكيت، أربيت، أعليت). وأما فيما لم يسم فاعله نحو:

﴿يُدَعِّي﴾ فلظهور الياء في (دعيت، يدعيان) فقد بان أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو:

﴿أَذَقَّ﴾، ويكون فعلاً ماضياً نحو: ﴿أَنْجَيْتَهُمْ﴾، ويكون فعلاً مضارعاً مبنياً للفاعل نحو: ﴿يَرْضَى﴾ وللمفعول نحو: ﴿يُدَعِّي﴾. قال ابن القاصح: والناظم لم يمثل للفعل المضارع ولا للاسم، فإن قيل: من أين تأخذ العموم في الفعل المضارع والاسم؟ قيل: من قوله (وَكُلُّ ثَلَاثِيٍّ يَزِيدُ فَإِنَّهُ مَمَالٌ) فإنه يشمل الماضي والمضارع والاسم. فإن قيل: فإن تمثيله بالماضي فقط يقتضي اختصاص الحكم به! قيل: الأصل العمل بالعموم.

(استدراك أبي شامة): ولو قال الناظم:

وَكُلُّ ثَلَاثِيٍّ يَزِيدُ أَمْلُهُ مِثْلُ رِضَى يَدَعِي ثُمَّ أَذَقَّ مَعَ ابْتَلَى

لجمع أنواع ذلك. وقوله تعالى ﴿فَأَنْبِئْهُمْ أَنَّ اللَّهَ﴾، وارد على ما ذكره في هذا البيت، فإنه ثلاثي زاد ولا يمال، لأن ألفه ليست طرفاً وهو لم يشترط الطرف فلهذا ورد.

قال القاضي: ونستطيع أن نستخلص مما ذُكِرَ أن (الألف) ممال: إما لانقلابها عن الياء وإن لم ترسم ياء في المصاحف، ويعرف ذلك بوقوع الياء مكانها في أي تصريف من تصاريف الكلمة، وإما لكونها دالة على التانيث وذلك في (فعلى) مثلث الفاء - أي المفتوح

والمضموم والمكسور - و(فعالي) بضم الفاء وفتحها، وإن لم ترسم ياء في المصاحف مثل: ﴿الْحَوَايَا﴾، وإما برسمها ياء في المصاحف وإن كانت مجهولة الأصل أو منقلبة عن واو. وَلَكِنَّ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ

قال القاضي: الضمير في (عَنْهُمَا) يعود على (همزة والكسائي). قال السخاوي: يريد أنهما اتفقا على إمالة ﴿وَأَحْيَا﴾ مسبوقةً بالواو. والخلاصة: أن (همزة والكسائي) أمالا الألف في لفظ ﴿وَأَحْيَا﴾ إذا كان مقترناً بالواو فقط، وذلك في ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم.

قال أبو شامة: وإنما ذكر هذا البيت ليبين ما انفرد (الكسائي) به، ولهذا أتى بحرف (لكن) التي للاستدراك. ثم استوفى جميع ما انفرد به (الكسائي) من ذلك وغيره.

وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِيِّ مُيْلًا

١- قال القاضي: إذا اقترن لفظ ﴿أَحْيَا﴾ بالفاء نحو: ﴿فَأَحْيَيْتُمْ﴾ ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ أو اقترن بـ ﴿ثُمَّ﴾ نحو: ﴿ثُمَّ أَحْيَيْتُمْ﴾ أو تجرد من (الواو والفاء وثم) نحو: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾، ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا﴾، فإنه يمال لـ (الكسائي) وحده إمالة كبرى.

وَرُءَيْتِي وَالرَّيَّاءَ وَمَرَضَاتِ كَيْفَمَا
وَمَحْيَاهُمُ أَيْضاً وَحَقَّ تَقَالِيهِ
وَفِي الْكَهْفِ أُنْسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ
وَفِيهَا وَفِي طَاسِينِءَاتِنِّي الَّذِي
وَحَرْفُ نَلَّهَا مَعَ طَنْهَا وَفِي سَجَى-

أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبِّلاً
وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلاً
عَصَابِي وَأَوْصِنِي بِمَرِيئِمَ يُجْتَلَى
أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضْوَعُ مَنَدَلاً
وَحَرْفُ دَحَّهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ يُبْتَلَى

٢- ﴿رُءَيْتِي﴾، المضاف لياء المتكلم وهو في موضعين بيوسف: ﴿رُءَيْتِي إِنْ كُنْتُمْ﴾

﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ٣- ﴿الرُّءْيَا﴾ المعرف وهو في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف. ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرُّءْيَا﴾ الصفات. ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا﴾ الفتح.

﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّذِي﴾ الإسرائ، عند الوقف عليها. ٤- ﴿مَرَضَاتٍ﴾، كيف جاء في القرآن، سواء كان منصوباً نحو: ﴿تَبْلُغِي مَرَضَاتَ أَرْوَاجِكَ﴾، أم مجروراً نحو: ﴿أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ أو مضافاً إلى الظاهر وإلى المضمر. ولذلك قال (كَيْفَمَا أَتَى).

قال أبو شامة: يعني نحو: ﴿أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ و﴿مَرَضَاتِي﴾ بخلاف ﴿الرُّءْيَا﴾ فإنه لم يملها كَيْفَمَا أَتَى. ولم يقل الشاطبي (رُءْيَايَ وَالرُّءْيَا كَيْفَمَا أَتَى) لاختصاص (الكسائي) بكماله بإمالة هذين اللفظين، لأن ما سوى ذلك أماله (دوري الكسائي) فقط،

وسياتي بعد قليل وهي في كلمة ﴿رُءْيَاكَ﴾ يوسف. قال أبو شامة: لأن ﴿رُءْيَاكَ﴾ لم يملها

إلا (الدوري) عنه كما سياتي، فهذا قال: (وَرُءْيَايَ وَالرُّءْيَا): أي: هاتان اللفظتان مع ما بعدهما ممال لـ (الكسائي). قال الضباع: وهي - أي ﴿مَرَضَاتٍ﴾ - محصورة من ذوات الواو. ٥- ﴿حَطَّيْنَكُمْ﴾، كيف وقع، سواء كان بعده كاف الخطاب نحو: ﴿حَطَّيْنَكُمْ﴾ أم ضمير الغيبة نحو: ﴿مِنْ حَطَّيْنَهُمْ﴾، أم نون التكلم نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا حَطَّيْنَنَا﴾، ولذلك قال (وَحَطَّيْنَا مِثْلَهُ) أي مثل: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ يملها كَيْفَمَا أَتَى، ولذلك قال (كَيْفَمَا أَتَى)، والإمالة في الألف التي بعد الياء، أي الألف الأخيرة لأجل الياء قبلها.

والميم في (مُتَقَبِّلًا) ليست رمزاً لـ (ابن ذكوان)، لأن الحديث عن (الكسائي).

٦- ﴿نَحْيَاهُمْ﴾ الجائية. ٧- ﴿حَقَّ تَقَالِيهِ﴾ آل عمران. قال أبو شامة: ووافق (همزة) والكسائي) على إمالة الأول فيها وهو قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤُوا مِنْهُمْ تَكْفُؤًا﴾ آل عمران. ولذلك قيد الناظم ﴿تَقَالِيهِ﴾ بقوله ﴿حَقَّ﴾ والهاء احترزاً من: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤُوا مِنْهُمْ﴾

(م ٣٢ - في ظلال القراءات - ج ١)

تُقَنَّهُ ﴿﴾، فهو مال لـ (حمزة والكسائي). ٨- ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ في الأنعام. قال أبو شامة: قيده بـ ﴿وَقَدْ﴾ احترازاً عن المجرد منها وهو: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي﴾ آخر الأنعام. ﴿لَوَاتٍ أَلَّهَ هَدَانِي﴾ الزمر، فإنه مال لـ (حمزة والكسائي) معاً على أصلهما والياء فيهما ثابتة بإجماعهم. وزاد الجعبري التقييد بقوله: وحذف الياء من (وَفِي قَدْ هَدَانِي). قال السخاوي: وقال (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا) لأن ﴿هَدَانِي﴾ ألفه لا تخفى أنها منقلبة عن ياء. وقال شعله: أي ليس الأمر مشكلاً، لأن ما ذَكَرَ من الفرق اتباعاً للأثر وهو ظاهر لا إشكال فيه. وقال أبو شامة: (وَفِي قَدْ هَدَانِي) صوابه في البيت بغير ياء، لأن قراءة (الكسائي) كذلك.

٩- ﴿وَمَا أُنْسِنِي﴾ الكهف. قال الجعبري: المتصل بالياء قبل الهاء، وخرج عنه ﴿فَأَنْسَنِي﴾ يوسف، وأكده بالكهف لئلا يتوهم العموم. ١٠- ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ إبراهيم. وهي المرادة بقوله: (وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مِنْ عَصَانِي) أي قبل الكهف في ترتيب المصحف جاء موضع ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ إبراهيم. قال الجعبري: المتصل بالياء وخرج عنه: ﴿وَعَصَى﴾ طه. ١١- ﴿وَأَوْصَانِي﴾ مريم. قال الجعبري: المعدى بالهمزة المتصل بالياء، وخرج عنه: ﴿وَوَصَى﴾ البقرة. وليست الياء في (يُجْتَلَى) رمزاً لـ (السوسي)، وإنما معناها يكشف كل من المذكورات بالإمالة. ١٢- ﴿ءَاتَانِي الْكِتَابَ﴾ مريم. ١٣- ﴿فَمَا ءَاتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل. قال الضباع: وهن مخصصات من (ذَوَاتِ الْيَاءِ). وقيد مواضع الخلاف بقوله (وَفِيهَا وَفِي طَاسِينَ آتَانِي الْيَدِي). مريم والنمل لأن موضعي هود متفق على إمالته لـ (حمزة والكسائي) وهما في قوله: ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ﴾، ﴿وَأَتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾. قال شعله: ومعنى قوله (أَذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مُنْدَلًا) حذ العلم الذي أفضيت به حتى تفوح طيبه حال كونه مندلاً. وقال ابن القاصح: وقوله (أَذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مُنْدَلًا) لم يتعلق به حكم وكمل به البيت. وقال الجعبري: (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا): أي حال هذه المواضع سهل واضح، فما قيّدناه فاقصر فيه على المقيد، وما أطلقنا فاتبع فيه الإطلاق، أو قد ظهر لك قصدي في تعدد مفردات (الكسائي) فلا إشكال عليك ميم (مُتَقَبَّلًا) (مُشْكَلًا) ولام (لَيْسَ) وهمزة (أَمْرُكَ) وكذا (الْيَدِي)

أذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضْوَعَنَّ مَنَدَلًا (يُجْتَلَى). وقال أبو شامة: خذ هذا الذي أذعت به لكي تتضوع أنت، أي تفوح رائحة عملك مشيها (مَنَدَلًا)، والمندل نوع من الطيب، وموضع في بلاد الهند ينسب إليه العطر، وقيل: المندل: العود الهندي، وقوله (أذَعْتُ بِهِ) أي أفشيتته، ومنه قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْحَافٍ أَذَاعُوا بِهِ﴾ أي أفشوه، والمراد أبي اجتهدت بالنص على إمالته ولم أسر ذلك. (تابع الكلمات التي انفرد (الكسائي) بإمالتها وحده إمالة كبرى)

١٤- ﴿تَلَّنَهَا﴾ الشمس. ١٥- ﴿طَهَّنَهَا﴾ الشمس. وانتبه: الإمالة في الألف التي قبل الهاء. ١٦- ﴿سَجَنَى﴾ الضحى. السادس عشر: ﴿دَحَنَهَا﴾ والنازعات. وانتبه: الإمالة في الألف التي قبل الهاء. قال السخاوي: ومعنى (وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى): أي وهذه وإن كانت ألفاتها منقلبة عن واو، فهي بمنزلة المنقلبة عن ياء، لأن هذه الواو تصير ياء في بعض الأحوال إذا بنيت الفعل لِمَا لم يسم فاعله، أو نقلته إلى الرباعي. وقال أبو شامة: وأشار بقوله: (وَهِيَ بِالْوَاوِ) إلى علة استثناء (همزة) لها، وهي كون ألفها عن واو، وما تقدم كان ألفه عن ياء، ومعنى (تُبْتَلَى) تختبر. وإنما حسن إمالتها لـ (الكسائي) كونها رعوس أي فأملت تبعاً لـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فهو من باب إمالة لإمالة، ولأنها رسمت في المصحف بالياء كأخواتها من (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فلما ألحقت بها كتابة طلباً للمشاكلة ألحقت بها إمالة لذلك. وقال شعله: ولم يمل (همزة) لأن ألفها منقلبة عن واو، وأشار إليها بقوله (وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى) وتختبر، أي عند الامتحان يعلم أنها واوية. وقال الضباع: وهن مخصصات من ذوات الواو.

(استدراك أبي شامة): ولا مانع من حيث اصطلاحه من أن يكون (مُتَقَبَّلًا) رمزاً، وكذا ما بعده من قوله (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا)، (يُجْتَلَى) (أذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضْوَعَنَّ مَنَدَلًا) إلى آخره، ويكون ما في كل بيت لمن رمز له، فإن قلت هو في باب إمالة (همزة) والكسائي) فجميعه لا يخلو عنهما أو عن أحدهما، ولهذا يذكر ما انفرد به (الكسائي) ثم يذكر ما اتفقا عليه فيقول:

وَأَمَّا ضَحَاهَا وَالضَّحَى وَالرَّبْوُ مَعَ الْـ قُوَى فَأَمَّا لَهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى
ولو كان ما اعترض به رمزاً لَمَا صح له هذا الضمير إذ تقدم جماعة، فلا يتعين من يعود إليه الضمير، وكذا يذكر ما انفرد به (دوري الكسائي) ثم يقول:

وَمِمَّا أَمَّالَاهُ أَوْ أَحْرُ أَي مَّا بَطِيه وَآي النَّجْمِ كَي تَعَدَّلَا
 وذلك مما يدل على أن قوله (قَدْ انْجَلَى) ليس برمز، قلت: كل هذا صحيح معلوم أنه ليس
 برمز في نفس الأمر، ولكن من حيث اصطلاحه يوهم ذلك، ولكن في اللفظ - أي لفظ:
 (أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضَوْعَ مَنَدَلًا) - إشكال، لأنه إن كان فعل هذا قبل هذا الكلام فأين
 ذكره؟ وإن كان ما فعله إلا بهذا الكلام لم تصح هذه العبارة، لأن حق ما يوصل به الذي
 يكون معلوماً للمخاطب، وهذا لم يعلمه بعد إلا من هذه العبارة، فإن جاز ذلك فينبغي أن
 يجوز أن يقال: جاءني الذي أكرمه، ويكون إكرامك له لم يعرف إلا من هذا اللفظ، وهذا لا
 يجوز.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: ما أورده أبو شامة هنا لا يرد على الشيخ الشاطبي، لأنه قال
 البيت بعد أن ذكر معظم أحكام الإمامة عند (همزة والكسائي)، فمن حقه أن يعبر
 بالماضي، وهذا أسلوب عربي فصيح، أعني استعمال الماضي عند الإشراف على الشيء نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة ونحو: (قد قامت الصلاة)، بل
 عند قصد التنبيه على يقينية وقوع الشيء في المستقبل مثل: ﴿أَنَّى أَمَرَ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾
 النحل. وما قاله من عدم جواز: جاء الذي أكرمه. مجرد اجتهاد منه، فإنك تقول: جاء الذي
 شرفنا ورفع رأسنا، إذا قلتها لمن هو مقبل على منافسة عظيمة، بمعنى الذي سيشرّفنا ويرفع
 رأسنا. وإليك (الكلمات التي تعال لـ (همزة والكسائي) معاً) إمالة كبرى

وَأَمَّا ضَحَاهَا وَالضُّحَى وَالرِّيَازَ مَعَ الْـ قُوى فَأَمَّالَاهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى

قال القاضي: أمال (همزة والكسائي) معاً هذه الألفاظ الأربعة وهي: ﴿وَضَحَاهَا﴾
 ﴿وَالضُّحَى﴾، ﴿وَالرِّيَازَ﴾ كيف وقع في القرآن الكريم، و﴿الْقُوى﴾ النجم. قال الضباع:
 وكذا ﴿الْعَلَى﴾ لِمَا سَيَاتِي. وقال القاضي: ونبه بقوله (وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى): على أن هذه
 الألفاظ واوية. وقال السخاوي: (تُخْتَلَى): أي تجتنى وتحصل، وأصل ذلك قولهم: اختليت
 الخلا وهو الحشيش إذا جززته وقطعته. وقال صاحب اللآلئ: (تُخْتَلَى): أي تستفاد،
 يعني: إذا أخبرت بالأصول المعروفة. وقال السخاوي: من العرب مَنْ يَشْتَى ما انضم أوله أو
 انكسر من ذوات الواو بالياء فتقول: (ريبان - ضحيان). قال أبو شامة: قال مكّي: مذهب

الكوفيين أن يثنوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوراً بالياء. فأمالا على أصل مذهبهما، لأنهما كوفيان، ولم يعتبر الأصل من يثنى، وإنما أفردته الناظم بالذكر وإن كان داخلا تحت قوله:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا بَطِيءُ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا

لأن منه ما ليس برأس آية وهو: ﴿الرَّبُّوْا﴾، وليبين أن الجميع من ذوات الواو، و﴿الْقُوَى﴾ جمع قوة وهو رأس آية في (النجم) لتتفق الفواصل وتتساوى وتتشاكل. قال السخاوي: وإنما لم يذكر

﴿الْعُلَى﴾ وإن كان من الواو في الأصل، إذ هو العلوى، لأنه رأس آية في طه داخل في قوله: وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا بَطِيءُ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا قال أبو شامة: ولم يبق عليه إلا ذكر ﴿الْعُلَى﴾، ولكنه لما كان جمع عليا وقد قلبت الواو في عليا ياءً صار كأنه من ذوات الياء والله أعلم. وأما ﴿الرَّبُّوْا﴾ بالزاي والنون فمن (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فلم يحتج إلى ذكره لأنه ممال لهما على أصلهما.

وَرُءْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ وَوَحْيَايَ مَشْكَاةَ هُدَايَ قَدْ انْجَلَى قال أبو شامة: جميع ما في هذا البيت تفرّد بإمالته (حفص الدوري عن الكسائي) دون أبي الحارث، والهاء في (عَنْهُ) تعود إلى (الكسائي). ١- ﴿رُءْيَاكَ﴾ المضاف للكاف وهو في أوّل يوسف: ﴿رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتِكَ﴾، دون المضاف إلى الياء والمعرّف باللام. فهما لـ (الكسائي) بكماله كما تقدّم.

٢- ﴿مَثْوَايَ﴾ في: ﴿إِنَّهُ رَفِئَ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ في يوسف. قال أبو شامة: فالذي تفرّد به (حفص الدوري عن الكسائي) هو المضاف إلى الياء دون قوله: ﴿مَثْوَنُهُ﴾ ﴿مَثْوَنُكُمْ﴾ فأمالهما (حمزة والكسائي) على أصلهما في إمالة (ذَوَاتِ الْيَاءِ). ٣- ﴿وَحْيَايَ﴾ في: ﴿وَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَلَمِينَ﴾ بالأنعام، المضاف إلى الياء، دون لفظ ﴿وَحْيَاهُمْ﴾، فذاك لـ (الكسائي) بكماله كما سبق. ٤- ﴿كَيْمَشْكُورًا﴾، بالنور. ٥- ﴿هُدَايَ﴾ في قوله: ﴿فَمَنْ يَبْعَ هُدَايَ﴾ البقرة ﴿فَمَنْ أَتَّبَعِ هُدَايَ﴾ طه. قال أبو شامة: وأضاف

الناظم ﴿هُدَايَ﴾ إلى ياء المتكلم دون المضاف إلى غيرها نحو: ﴿فِيهِدْتُهُمْ أَقْتَدَةَ﴾، ﴿هُدَيْتُهَا﴾، ﴿أَلْهُدَى﴾ ونحوه فذلك ممال (همزة والكسائي). وقال الضباع عن الكلمات الأربع التي انفرد (دوري الكسائي) بإمالتها: والأولى - أي ﴿رُءْيَاكَ﴾ المضاف للكاف - مخصصة من (فعلية)، والرابعة - أي ﴿كَيْشَكُوفَر﴾ - من مزيد الواوي، والباقيات - أي ﴿مَتَوَايَ﴾ ﴿وَحَيَايَ﴾ ﴿هُدَايَ﴾ - من (ذَوَاتِ الْيَاءِ). وقال ابن القاصح: (قَدْ انْجَلَى): قد انكشف، وليس في البيت رمز لأحد.

أحكام رءوس الآي في السور الإحدى عشر ل (همزة والكسائي)

وَمِمَّا أَمَّالَاهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا بَطِيَّةٌ وَآيِ التَّجْمِمْ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى وَفِي أَقْرَأُ وَفِي وَالتَّازِعَاتِ تَمِيلًا
وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ ثُمَّ فِي الْـ مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحَتْ مِنْهَالًا

قال القاضي: مما اتفق على إماتته (همزة والكسائي) على الأصول المتقدمة رءوس آي السور الإحدى عشر. وقال ابن القاصح: ورتبها على ما تأتى له في النظم، و(وآي) جمع آية. وهي:

١- طه ٢- النجم ٣- الشمس ٤- الأعلى ٥- الليل ٦- الضحى ٧- العلق

٨- النازعات ٩- عبس وهي المرادة بقوله (وَمِنْ تَحْتِهَا): أي تحت سورة النازعات

في ترتيب المصحف. ١٠- القيامة. ١١- المعارج. والمراد كما قال القاضي: إمالة الألفات الواقعة في أواخر الآيات مما جميعه لام الكلمة في السور المذكورة، سواء كانت هذه الألفات في الأسماء أم في الأفعال، وسواء كان أصلها ياء أم الواو، أصلية أوزائدة. قال ابن القاصح: إلا ما سبق استثناءؤه من أن (همزة) لا يميله. وقال الضباع: إلا ما تقدم تخصيصه بـ (الكسائي).

وقال القاضي: ويستثنى من ذلك: الألف المبذلة من التنوين عند الوقف في بعض هذه الآي نحو: ﴿هَمَسًا﴾ ﴿ضَنْكًا﴾ ﴿نَسْفًا﴾ ﴿عَلَمًا﴾ ﴿ظُلْمًا﴾ ﴿عَزْمًا﴾ لا يعمال.

وقال أبو شامة: وأما المنون من المقصور نحو: ﴿هُدًى﴾ ﴿سُورَى﴾ ﴿سُدًى﴾ ففي الألف الموقوف عليها خلاف سيأتي ذكره في آخر الباب. وقال صاحب اللآلئ عند قول الشاطبي:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا بَطِئَهُ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وليس المعنى أنهما أمالا جميع أواخر السور المذكورة، لأن فيها ما لا يتصور فيه الإمالة نحو: ﴿أَمْرِي﴾ ﴿لِذِكْرِي﴾ ﴿وَأَخِيهِ﴾ ﴿تُوبِهِ﴾ ﴿خَلَقَ﴾ ﴿عَلَيَّ﴾، ونحو الألف المبدلة من التنوين في مثل: ﴿كَثِيرًا﴾ ﴿بَصِيرًا﴾ ﴿وَزْرًا﴾، لأن الإمالة لا مدخل لها في الألف المذكورة، ومنها ما فيه هاء التانيث نحو: ﴿مُسْفِرَةٌ﴾ ﴿شُسْبِيرَةٌ﴾ ﴿عَبْرَةٌ﴾ ﴿قَزَّةٌ﴾ ﴿أَفْجَرَةٌ﴾، وليس مقصوداً بالذكرها هنا، ولـ (الكسائي) في الهاء المذكورة مذهب سيأتي على إثر هذا الباب. وقال القاضي: ونبه بقوله: (كَيْ تَتَعَدَّلَا) على حكمة إمالة أواخر هذه الآيات، أي: كى تتعدل الآيات وتكون على سنن واحد، حيث أميل فيها ما أصله الياء وما أصله الواو.

وقال السخاوي: ليأتي لفظ الفواصل كله على طريقة واحدة. وقال صاحب اللآلئ: وأتى بقوله (كَيْ تَتَعَدَّلَا) بعد أي طه وأي النجم لا غير وهو مراد مع ما ذكر من الآي بعد ذلك وإن لم يكن ملفوظاً به. وقال ابن القاصح: وهذا الذي ذكره من إمالة رءوس الآي لا يظهر له فائدة على مذهب (حمزة والكسائي) لاندرجاه في أصولهم المتقررة لهم، وتظهر فائدته على مذهب (ورش وأبي عمرو) حيث يميلان فيها ما لا يميلانه في غيرها، وأما عبارة (كَيْ تَتَعَدَّلَا) فهي مفيدة هنا تماماً، أي كى تتعدل رءوس آي السور المذكور في الإمالة التي هي موضع هذا الباب وفيها الكلام، والإمالة للإمالة سبب معترف به، ذكره كثير من الأئمة، والمراد من (الإمالة للإمالة)، إمالة الفاصلة لمناسبة الفاصلة، ولم يذكر أحد الفتح من أجل الفتح. وقال صاحب النفحات الإلهية: ومعنى (كَيْ تَتَعَدَّلَا): أي تتساوى ما كان أصلياً بما كان زائداً، وما كان أصله الياء وأصله الواو. قال الضباع: (...). لكن هذه السور منها ثلاث عمّت الإمالة فواصلها، وهى: سبح، والشمس. وفي المدنى الأول: ﴿فَعَفَّرُوْهَا﴾ رأس آية، ولا يمال. والليل - وباقي السور أميل منها القابل للإمالة، - فالمال بظه من أولها إلى ﴿طَغْنَى﴾ إلا ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. ثم من: ﴿تُودَى﴾ ﴿يَمُوسَى﴾ إلى ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ إلا ﴿عَيْنِي﴾ ﴿لِنَفْسِي﴾ ﴿لِذِكْرِي﴾

مَا غَشِيَهُمْ ﴿٦٦﴾ ثُمَّ ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ﴿٦٧﴾ مَال. ثم من: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ ﴿٦٨﴾ إلى آخرها
 إلا: ﴿بَصِيرًا﴾ ﴿٦٩﴾. وفي النجم من أولها إلى ﴿الْتَدْرِي﴾ ﴿٧٠﴾ إلا ﴿مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ ﴿٧١﴾ وفي سأل
 من: ﴿لَطَىٰ﴾ ﴿٧٢﴾ إلى ﴿فَأَوْعَىٰ﴾ ﴿٧٣﴾. وفي القيامة من: ﴿صَلَّىٰ﴾ ﴿٧٤﴾ إلى آخرها. وفي النازعات من
 ﴿هَلْ أُنثِقَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ ﴿٧٥﴾ إلى آخرها، إلا ﴿مَنْعًا لِّكَوْنِكَ وَلَا تَمَكُّوهُ﴾ ﴿٧٦﴾. وفي عبس من أولها
 إلى: ﴿فَأَن تَعَنَّاهُ لِلَّهِ﴾ ﴿٧٧﴾ - وفي الضحى من أولها إلى: ﴿وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَعَانِي﴾ ﴿٧٨﴾ - وفي
 العلق من: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِّيْقَىٰ﴾ ﴿٧٩﴾ إلى ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ﴿٨٠﴾. قال السخاوي: والمنهال:
 الكثير الإنهال، والإنهال: إيراد الإبل المنهل، و (منهال) أي مورداً أو معطياً، إذ يقال:
 أنهلت الرجل إذا أعطيته. قال أبو شامة: فكانه نادى نفسه أو جميع من يُعلم العلم
 وحروف القرآن ورواياته الثابتة من ذلك، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: (خيركم من
 تعلم القرآن وعلمه). وقال شعله: أيها العالم الكثير النفع، قد حصّلت وأفلحت حال
 كونك جواداً بعلمك فيأضاً له. وقال القاضي: (المنهال) هو المعطي العطاء الكثير، والمراد
 به العالم كثير النفع بعلمه. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَّا بَطِئَ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
 ثم بين حكمة ذلك بقوله (كَيْ تَتَعَدَّلَا): يعني رءوس الآي، فتصير على منهاج واحد،
 وهذه حكمة ترك الإمالة أنسب لها منها، لأن الفتح يناسب في كل المواضع الممالاة
 وغيرها، فإن في أواخر الآي من السور المذكورة ما لا يمال، وليس فيها ما لا يفتح، فإن
 قلت: أراد بالتعديل إلحاق ذوات الواو بـ (ذَوَاتِ الْيَاءِ) في الإمالة لم يتم له هذا، لأن
 (همزة) استثنى أربعة مواضع من رءوس الآي فلم يملها، فلم يكن في إمالة الباقي تعديل، ولو
 لم يمل الجميع حصل التعديل، على أي أقول لم يكن له حاجة إلى ذكر إمالة أواخر الآي،
 لأن جميع ذلك قد عُلِّمَ مما تقدّم من القواعد من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) أصلاً ورسماً، وقد نص
 على ذوات الواو منها فلم يبق منها شيء، ولهذا لم يتعرض كثير من المصنفين لذكر
 هذه السور ولا ذكرها صاحب التيسير، فإن قلت فيها نحو: ﴿وَأَن يَحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾
 ﴿٨١﴾ فمن أين تُعلم إمالاته؟ قلت من قوله:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَا وَمَا زَكَ وَإِنَّ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ وَقُلْ عَلَىٰ
 وقد تبّهنا عليه ثم، وكذلك ﴿الْعَلَىٰ﴾ ﴿٨٢﴾. انتهى.

رَمَى صُحْبَةً.....

أمال مدلول (صُحْبَةً) وهم (حمزة والكسائي وشعبة) ألف: ﴿رَمَى﴾ الأنفال.

..... أَعَمَّنِي فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا

أمال مدلول (صُحْبَةً) وهم (حمزة والكسائي وشعبة) ألف ﴿أَعَمَّنِي﴾ في: ﴿فَهُوَ فِي

الْآخِرَةِ

أَعَمَّنِي وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾. قال الضباع: وإنما قِيدَ ﴿أَعَمَّنِي﴾ بكونه ثانياً، لأن الأول يوافقهم فيه (أبو عمرو) كما سيأتي.

..... سُوَى وَ سُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبِيلاً

أمال مدلول (صُحْبَةً) وهم (حمزة والكسائي وشعبة) ألف ﴿سُوَى﴾ طه، وألف ﴿سُدَى﴾ القيامة، عند الوقف عليهما فقط. قال أبو شامة: ولا يمال ﴿سُوَى﴾ و﴿سُدَى﴾ في الوصل، لأنهما منونان، وتبني إمالتهما في الوقف. وقال الضباع: أما إذا لم يوقف عليهما فلا خلاف في فتحهما. وقال أبو شامة: وهذه الأربعة معلوم إمالتهما لـ (حمزة والكسائي) من القواعد المتقدمة، وإنما ذكرها بعد ذلك لموافقة (أبي بكر عن عاصم) لهما فيها، وكان يمكنه أن يقول:

(رَمَى شُعْبَةً)، وإنما عدل عنه خوفاً من وهم أن ذلك مختص بـ (شعبة)، وهذه عادته في مثل ذلك على ما سيتضح فيما بعد. وقال القاضي: وإمالة (حمزة والكسائي) هذه الكلمات وفق القواعد المتقدمة، فالجديد ضم (شعبة) معهم، ولا يقال: كان على الناظم أن يذكر (شعبة) وحده، لأننا نقول: لو ذكره وحده لفهم أنه مختص بإمالة هذه الكلمات فلا يميلها غيره، ومثل ذلك يقال في

قوله الآتي:

..... وَأَعَمَّنِي فِي الْإِسْرَاءِ حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوَّلًا

قال السخاوي: ومعنى (تَسْبِيلاً): أي تحبّس، يشير إلى ثبوته. وقال أبو شامة: أظن معناه أبيضت إمالته عنهم، من سبّلت الماء فتمسّبّل، لأن غيرهم لم يسبّل إمالته.

وَرَاءَ تَرَةً فَازَ فِي شِعْرَائِهِ

أمال مدلول (فازَ) وهو (همزة) فتحة الراء في الوصل ﴿تَرَةً﴾ مع الهمزة والألف بعدها في الوقف، فإذا وصل أبقى الراء على إمالتها ولم يعل الهمزة. وقال أبو شامة: الهاء في (شِعْرَائِهِ) تعود على الراء، أو لفظ: ﴿تَرَةً﴾، لأن كل واحد منهما في السورة المذكورة، ولفظ ﴿تَرَةً﴾ وزنه تفاعل، ففيه ألفان بينهما همزة، الأولى زائدة، والثانية لام الكلمة منقلبة عن ياء، فإذا وقف عليها أميلت الثانية لـ (همزة والكسائي) على أصلهما في إمالة ما كان من الألفات من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) طرفاً، غير أن (همزة) يجعل الهمزة بين بين على أصله، وأضاف إلى ذلك أنه أمال الألف الأولى مجاورة الثانية، فهو من باب إمالة الإمالة، ولهذا لم يعل الراء من قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَّاتِ الْفَيْتَانِ﴾ في الأنفال لَمَّا لم تكن فيها إمالة تسوغ ذلك، وليست الألف أصلية منقلبة عن ياء، بل هي زائدة، لأنها ألف تفاعل، ولم يجاورها كسر فلا إمالة فيها، ولا نظر إلى كونها بعد راء، والعرب تستحسن إمالة الألف قبل الراء وبعدها نحو: ﴿تَرَى﴾ و﴿مِنَ النَّارِ﴾ ما لا تستحسنه في غير ذلك، ولهذا أمالهما (أبو عمرو)، لأن الألف في كل ذلك إما منقلبة عن ياء، أو هي ألف تأنيث، أو مجاورة لكسر نحو: ﴿تَرَى﴾ ﴿بُشْرَى﴾ ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾، والراء المفتوحة تمنع الإمالة إلا أن يوجد أحد أسباب الإمالة، ثم من ضرورة إمالة الألفين في ﴿تَرَةً﴾ إمالة الراء والهمزة قبلها، فبقيت الهمزة المسهّلة بين ألفين مماليتين وهي في نفسها ممال فتجاوزت أربعة أحرف ممال في الوقف، فإذا وصلت سقطت الألف الثانية لوجود الساكن بعدها فبطلت الإمالة في الهمزة وبقيت إمالة الألف الأولى والراء قبلها لـ (همزة) وحده، فعبّر الناظم عن ذلك بإمالة الراء، لأن من ضرورتها إمالة الألف بعدها وهي عبارة صاحب التيسير، ولم يذكر ذلك في باب الإمالة، بل في سورة الشعراء فقال: (همزة) ﴿تَرَةً﴾ بإمالة فتحة الراء، وإذا وقف أتبعها الهمزة فأمالها مع جعلها بين بين على أصله، فتصير بين ألفين مماليتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة، ألا ترى كيف عبّر عن إمالة الألفين بإمالة ما قبلهما مجازاً، وجعلهما أصليين في ذلك، والحق عكس ذلك، وهو أن ما قبل الألفين أميلاً لإمالة الألفين تبعاً لهما، والتعبير بذلك في الراء أقرب منه في الهمزة، لأن الراء في الجملة قد أميلت حيث لا ألف مجاورة لها

كما سيأتي في باب ترفيق الرءاء وفي ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ في الوصل وبه قرأ (همزة) فأمال الرءاء والألف بعدها، وقد تجوز الناظم أيضاً بهذه العبارة فيه هنا عن إمالة الألف الذي بعد الرءاء بإمالة الرءاء فقال:

وَرَاءُ تَرَمًا فَازَ فِي شِعْرَائِهِ

وعبر في سورة الأنعام في نحو ﴿رَمَا كَوَكَبًا﴾ ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ عن إمالة الألف بإمالة الهمزة:

وَحَرْفِي رَأَى كَلًّا أَمَلْ مُزْنَ صُحْبَةً وَفِي هَمِزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا
بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قَلًّا
وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَا يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلَا

مع أن الهمز لو تجرد عن الألف لم تقع فيه إمالة أبداً، وإنما أماله من أمال في الوصل في ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ نظراً إلى الأصل، ولم يعتد بعارض حذف الألف للساكن، وسيأتي الكلام في نحو هذا في آخر هذا الباب، ولما لم يكن هذا المذهب في قراءة (همزة) في ﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ بل اقتصر على

إمالة الرءاء فعل مثل ذلك في ﴿تَرَمًا﴾ في الوصل فأمال الرءاء دون الهمزة.

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿فَلَمَّا تَرَمًا أَلْجَمَعَانِ﴾ الشعراء، أمال (همزة وخلف) الرءاء في الحالين، والهمزة حال الوقف مع تسهيل الهمزة لـ (همزة) بالمد والقصر. ولـ (ورش) الفتح والتقليل في الهمزة، وبالنظر للبدل يكون له أربعة أوجه: قصر البدل مع الفتح، والتوسط مع التقليل، والمد مع الفتح والتقليل. ولـ (الكسائي) إمالة الهمزة وحدها على أصله من إمالة (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وهذا بالنسبة للوقف لـ (ورش والكسائي)، أما في حالة الوصل فليس لهما إلا فتح الرءاء والهمزة. واحترز بقوله في شعرائه عن: ﴿فَلَمَّا تَرَمَتْ أَلْفَتَانِ﴾ في الأنفال، فلا إمالة فيها لأحد.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: ويمكن أن يقال بأن الناظم ذكر إمالة الرءاء لأنها خاصة بـ (همزة)، أما إمالة الألف فهي لـ (همزة والكسائي). ومعنى (فاز): أي فاز بالإمالة.

وَأَعْمَى فِي الْأَسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوْلَا

أمال مدلول (حُكْمٌ صُحْبَةٌ) وهم (أبو عمرو وحمزة والكسائي وشعبة) ألف ﴿أَعْمَى﴾ وهو: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ في الموضع الأوّل من الإسراء، وهذا معنى قوله (أولاً). والخلاصة في ألف ﴿أَعْمَى﴾ من سورة الإسراء في الموضعين كالتالي:

١- (حمزة والكسائي وشعبة) يملون ألف ﴿أَعْمَى﴾ في الموضعين.

٢- (أبو عمرو) يميل في الموضع الأوّل فقط. قال أبو شامة: فقول الناظم (أولاً) ليس برمز، وإنما هو بيان لموضع: ﴿أَعْمَى﴾ فهو من تنمة بيان الحرف المختلف فيه، أي وإمالة ﴿أَعْمَى﴾ (أولاً) في الإسراء (حُكْمٌ صُحْبَةٌ)، فهو من القبيل الذي جاء الرمز فيه متوسطاً في أثناء التقييد كما نبّهنا عليه في شرح الخطبة مثل قوله في فرش حروف سورة البقرة:

يُضَاعَفُهُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَهَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقَلَا
كَمَا دَارَ وَأَقْصُرْ مَعَ مُضَعَّفَةً.....

(استدراك أبي شامة): وقد فصل الناظم بمسئلة ﴿تَرَبَّأَ﴾ بين لفظي ﴿أَعْمَى﴾ في الإسراء، ولو اتصلا لكان أوّل فيقول:

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ أَوْلاً حُكْمٌ صُحْبَةٌ وَرَاءُ تَرَبَّأَ بِالْإِمَالَةِ فَصَلَا
فيجئ الرمز لـ ﴿أَعْمَى﴾ بعد كمال قيده بقوله (أولاً)، ولولا أن همزة ﴿تَرَبَّأَ﴾ لا تمال إلا في الوقف لقلت:

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ أَوْلاً حُكْمٌ صُحْبَةٌ وَرَاءُ تَرَبَّأَ فَآزَ وَالْهَمْزُ شَمَلَا
ومعنى الآية: مَنْ كان جاهلاً للحق في الدنيا فهو في الآخرة أجهل وأضل، أي من كان أَعْمَى في الدنيا عن الحق فهو أَعْمَى أيضاً في الآخرة.

وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا.....

أخبر الناظم أن الألفات التي يصح إمالتها بأن كانت منقلبة عن ياء أو مرسومة بالياء في المصاحف أو منصوباً على إمالتها على حسب ما تقدّم، إذا وقعت هذه الألفات بعد (الراء)، فإن مدلول (شاع حُكْمًا) وهم (حمزة والكسائي وأبو عمرو) يميلونها مع إمالة الراء قبلها، سواء كانت في (اسم) نحو: ﴿يَبْشُرِي﴾ ﴿النَّصْرِي﴾ ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾

﴿الذِّكْرَى﴾، أو في (فعل) نحو: ﴿أَشْرَى﴾، ﴿تَرَى﴾ ﴿قَدَرَى﴾. قال السخاوي: ومعنى (شَاعَ حُكْمًا): أي شاع حكمه في الإمامة، لأنه قد اشتهر عن العرب إِمَالَتُهَا. وقال شعله: عمَّ حُكْمُ تِلْكَ الإِمَالَةِ فلم يَحْتَصِ بِـ (ذَوَاتِ الأَيَاءِ). قال أبو شامة: إِمَالَةُ أَلْفٍ ﴿وَمُرْسِنَهَا﴾ لـ (حَمزة والكسائي) على أصلهما، لأنها عن ياء، ولم تجاور راء. وقال السخاوي: وإمالة الراء من باب الإمامة للإمالة.

..... وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِـ جَعْرِنَهَا وَفِي هُوْدَ أَنْزِلًا
ذكر الشاطبي أن (حفصاً عن عاصم) يوافق ويتابع الممليين في إمالة الألف الواقعة بعد الراء مع إمالة الراء في لفظ: ﴿جَعْرِنَهَا﴾ هود، وليس لـ (حفص) إمالة في القرآن إلا في هذا اللفظ المنزَّل في هود. وقال السخاوي: وحجة (حفص) اتباع السُّنَّة في القراءة، وقال (أَنْزِلًا): لأن القرآن كله منزَّل وهو منه. وقال الضباع: ولم يعمل في القرآن العظيم غيرها للأثر. قال أبو شامة: وقوله (يُوَالِي) أي يتابع، وجعل في هذا البيت الإمامة لِمَا بعد الراء وهو الألف على ما ذكرنا أن هذا هو الحق في التعبير عن ذلك، وإمالة الراء قبل الألف تبع لها، وما ذكره في إمالة ﴿تَرَى﴾ مجاز.

نَأَى شَرْعٌ يُمْنٌ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ فِي الإِسْرَاءِ وَهُمْ.....
قرأ مدلول (شَرْعٌ يُمْنٌ) وهم (حَمزة والكسائي) قولاً واحداً، و(السوسي) بخلف عنه - وهناك تحريرات لـ (السوسي) ستأتي أن له الفتح فقط - بإمالة الألف التي بعد الهمزة - مع الهمزة طبعاً - إذ لا تتأى إمالة الألف إلا مع إمالة الهمزة في: ﴿وَنَنَا بِحَانِيَةٍ﴾، في الإِسْرَاءِ وفصلت، كما يفيد إطلاقه. وقوله (وَشُعْبَةٌ فِي الإِسْرَاءِ وَهُمْ): أي (حَمزة والكسائي)، فأفاد بأن موضع الإِسْرَاءِ يعمله (شعبة) مع (حَمزة والكسائي). قال أبو شامة: ووافقهم (شعبة) على إِمَالَتِهَا فِي سُورَةِ الإِسْرَاءِ دُونَ فَصَلت، فلهذا قال (وَشُعْبَةٌ فِي الإِسْرَاءِ وَهُمْ): أي (وَهُمْ) و(شعبة) أمالوا التي في سبحان، وإنما احتاج إلى قوله (وَهُمْ) لِمَا ذكرناه في قوله:

رَحَى صُحْبَةٌ.....

ولم يقل (شعبة). قال القاضي: ضم (حَمزة والكسائي) إلى (شعبة) في قوله (وَهُمْ)، لأنه لو لم يفعل ذلك لفهم أن موضع الإِسْرَاءِ يعمله (شعبة) وحده وليس كذلك. وقال السخاوي:

وقال (شَرُّ يُمَن): لأن إمالة هذه الألف دليل على الياء التي انقلبت عنها في قولك (نأيت)، وإمالة الهمزة قبلها لأن ما قبل الألف داخل في حكمها.

..... وَالتُّونُ ضَوْءٌ سَنَا تَلَا
يَبِّنَ أن مدلول (ضَوْءٌ سَنَا تَلَا) وهم (خلف وأبو الحارث الليث ودوري الكسائي) أمالا
التون في الموضعين لأجل إمالة ما بعدهما، وهو سبب من أسباب الإمالة، وأسباب الإمالة
التي يذكرها أهل العربية هي انقلاب الألف عن الياء، أو كسرة، أو مجاورتها لواحدة
منها. والخلاصة

١- (خلف والكسائي) يميلان التون والألف مع الهمزة في الموضعين.

٢- (خلاد) يميل الألف مع الهمزة في الموضعين، ولا إمالة له في التون.

٣- (شعبة) يميل الألف مع الهمزة في موضع الإسراء فقط، وموضع فصلت ك- (حفص).

واليك تحريرات مهمة: الخلاف الذي ذكره الناظم في البيت السابق لـ (السوسي) لا يُقرأ به. قال السخاوي: والمذكور في أكثر كتب الأئمة عن (أبي شعيب) الفتح. وقال أبو شامة: والمشهور عن (السوسي) الفتح. وقال الجعبري: والفتح عنه هو المنصوص الذي لا يكاد يوجد غيره. وقال ابن القاصح: والفتح عنه أشهر. وقال القاضي: ما ذكره الناظم من الخلاف لـ (السوسي) في إمالة الهمزة والألف بعدها لا يُقرأ به ولا يعول عليه. وقال الضباع: والخلاف الذي ذكره الناظم في إمالة الهمزة فيهما لـ (السوسي) لا يُقرأ به كما نبّه عليه المحقق ابن الجزري في نشره، لأية انفراده، انفراد بها فارس بن أحمد شيخ الداني، وتبعه الداني والناظم على ذلك، ولا يخفى أن كل ما انفراد به بعض النقلة لا يُقرأ به لعدم تواتره، وجميع الرواة عن (السوسي) من جميع الطرق على الفتح، لا يعلم بينهم خلاف، وإلى ذلك يشير قول صاحب إتحاف البرية:

وحرفي رأى للسوسي فافتح لساكن ورا غيره كاهمز في وتنا كلا

فإن قلت: حيث ذكره الداني والناظم فلا انفراد، فالجواب: أن ذكر الداني له في تيسيره حكاية لا رواية، ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير (السوسي) بصيغة الجزم، إذ قال: أمال (الكسائي وخلف) فتحة التون والهمزة في السورتين، وأمال (خلاد) فتحة الهمزة فيهما

فقط، ثم قال: وقد روي عن (شعيب) مثل ذلك، بصيغة التمريض، ويدل لذلك أيضاً أنه لم يذكره في المفردات ولا أشار إليه.

تنبيه: قراءة (ابن ذكوان) و(أبو جعفر) ستأتي في فرش الحروف. وقال السخاوي: (ضَوءٌ سَنًا تَلًا): أي تبع، لأنه أميل ليتلو ما بعده في الإمالة ليتشاكل اللفظ وتتفق الحركات وتتناسب. وقال أبو شامة: وإمالة النون (ضَوءٌ سَنًا تَلًا): أي ذات ضوء، أي لها وجه ظاهر مضيء، وأضافه إلى السنا، ومعناه الضوء لاختلاف اللفظين، و(تَلًا) معناه تبع، أي أميل تبعاً لِمَا بعده لا بطريق الأصالة. وقال شعله: مدح الإمالة بأنها محل يمن وبركة، وإمالة النون ضوء نور مرتفع تبع الإمالة.

إِنَّهُ لَهُ شَافٍ

ذكر الشاطبي أن مدلول (لَهُ شَافٍ) وهم (هشام وحمزة والكسائي) أمالوا ألف ﴿إِنَّهُ﴾ مع النون في ﴿غَيْرَ نَظِيرَيْنِ إِنَّهُ﴾ الأحزاب. قال السخاوي: ومعنى (لَهُ شَافٍ): أي له دليل شاف، لأن ألفه عن ياء. ثم قال الشاطبي:

..... وَقَوْلُ أَوْ كِلَاهُمَا شَفَا وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيلاً

أمال مدلول (شَفَا) وهما (حمزة والكسائي) ألف ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، فيسبب الشاطبي سبب الإمالة فيها فقال: (وَلِكَسْرٍ) أي لكسر الكاف، (أَوْ لِيَاءٍ) أي لانقلاب الألف عن الياء (تَمِيلاً)، ولذلك لو سُمِّيَ به وتُسِّيَ لقليل: كليان، ولذلك قال (شَفَا): أي (شَفَا) دليله أيضاً. وقال الضباع: والإمالة فيهما - يعني ﴿إِنَّهُ﴾ و﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ - إما لكسر همزة الأول، وكاف الثاني، أو لكون الألف فيهما منقلبة عن ياء. وقال أبو شامة: وإنما احتاج الناظم إلى ذكر الإمالة في كلمة ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، خوفاً من عدم دخولها في قاعدة (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، على قولنا إنها من ذوات الواو، ولم ترسم بالياء، فنص عليها لذلك، وإلا فلم يوافق (حمزة والكسائي) على إمالتها غيرهما، ولم يذكر من قوله (رَمَى صُحْبَةً) إلى ها هنا إلا المواضع التي وافقهما على الإمالة فيها غيرهما مما لو تركه لاندراج فيما سبق، وأما راء ﴿تَرَمَّأَ﴾ فلا اندراج لها فيما تقدم، فنص عليها لـ(حمزة) وحده. وقال القاضي: احتاج الناظم إلى ذكر إمالة ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، لأن ألفه لم ترسم في المصاحف ياء، ولكن ثبتت إمالتها لانقلاب ألفه عن الياء فنص عليها خوفاً من إهمالها.

(مذهب (ورش) في كل ما سبق ذكره)

وَدُوَ الرَّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَلْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا
وَلَكِنْ رُءُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحْتَهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَأَحْضُرُ مُكْمَلًا

قال أبو شامة: شرع يبين مذهب (ورش) عن (نافع)، وجميع إمالته في القرآن (بين بين) إلا الهاء

من ﴿طه﴾، فإنها إمالة محضة على ما سيأتي في أول سورة يونس، وصفة إمالة (بين بين) أن

يكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة كما تقول في همزة (بين بين) إنها بين لفظي الهمز وحرف

المد، فلا هي همزة ولا حرف مد، فكذا هنا لا هي فتح ولا إمالة، وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة ويجعلون الفرق بين المحضة و (بين بين) رفع الصوت بالمحضة وخفضه بـ (بين بين) وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة (بين بين)، وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت بـ (بين بين) يظهر على صورة اللفظ بتريق الرءات، وقد أطلق العلماء على تريق الرءات لفظ (بين بين) فدل على ما ذكرناه وإن كان الأمر في اتضاحه لا يحتاج إلى شاهد.

قال صاحب التيسير: اعلم أن (ورشاً) كان يميل فتحة الرء قليلاً بين اللفظين، وقال في باب الإمالة: وقرأ (ورش) جميع ذلك بين اللفظين، فعبر في البابين بعبارة واحدة، فدل على اتحاد الحقيقة فيهما، وكذا ذكر في كتاب الإمالة هو وأبو الطيب ابن غلبون قبله. ومعنى قوله: (وَدُوَ الرَّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ): أي يقرؤه (ورش) (بين بين)، ومعنى قولهم (بين بين)، وبين اللفظين واحد، واللفظان هما الفتح والإمالة، أي بين هذا وبين هذا، وهو معنى قول مكِّي هو صوت بين صوتين. قال أبو شامة: ولصعوبته غلب على السنة الناس جعله كالإمالة المحضة، وفرقوا بينهما برفع الصوت وخفضه وهو خطأ، وأسهل ما يظهر فيه إمالة (بين بين) في الرء فهو في نحو: ﴿ذَكَرَ﴾ أشد بياناً فافهم ذلك وابن عليه. قال ابن القاصح: الرواية هنا: (وَدُوَ الرَّاءِ

وَرَشٌ بِمَدِّ الرَّاءِ وَرَفَعِ (وَرَشٌ) مِنْ غَيْرِ لَامٍ، وَفِي يُونُسَ (وَذُو الرَّا لُورِش) بِقَصْرِ الرَّاءِ وَجَرَ (لُورِش) بِلَامِ الْجَرَ.

وَقَوْلُهُ (وَذُو الرَّاءِ) أَي مَا كَانَتْ الْأَلْفُ الْمَمَالَةَ الْمُتَطَرِّفَةَ فِيهِ بَعْدَ (رَاءٍ)، نَحْوُ: ﴿بَشَّرْتَنِي﴾، ﴿الْتَصَّرْتَنِي﴾، ﴿أَسْرَيْتَنِي بِعَبْدِيهِ﴾، ﴿الذَّكَّرْتَنِي﴾، ﴿أَشْتَرْتَنِي﴾، ﴿كَسَّرْتَنِي﴾. فَبَيْنَ أَنْ الْأَلْفُ الْمُتَطَرِّفَةَ الْمَصَاحِبَةَ لِلرَّاءِ، أَي: الْوَاقِعَةَ بَعْدَهَا وَالَّتِي ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ أَنَّ (هَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَأَبَا عَمْرٍو) يَمِيلُونَهَا، هَذِهِ الْأَلْفُ يَمِيلُهَا (وَرِشٌ) إِمَالَةً صَغْرَى بَيْنَ الْفَتْحِ الْمُتَوَسِّطِ وَالْإِمَالَةِ الْمُخَضَّةِ، وَالْمُرَادُ بِهَا (التَّقْلِيلُ) قَوْلًا وَاحِدًا.

(استبدراك أبي شامة): ولا يدخل في ذلك ما بعد راء: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾، فإنها ليست بمتطرفة، ولكنها واردة على إطلاقه، فإنه لم يقيد بالالف المتطرفة كما لم يقيد ألفات (ذَوَاتِ الْيَاءِ) في أوّل الباب. انتهى. واستثنى (ورش) من هذه الألفات الواقعة بعد الراء الف: ﴿وَلَوْ أَرَبْتَكُهُمْ﴾ الأنفال، فله فيها (الفتح والتقليل). قال أبو شامة: وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَبْتَكُهُمْ﴾، فعن (ورش) فيه وجهان: الفتح و(بين بين) والفتح رواية المصريين لبعده الف عن الطرف لكثرة الحروف المتصلة بها بعدها، والوجهان جاربان له في (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، والصحيح وجه (بين بين) وعليه الأكثر. قال في التيسير: وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وقال في موضع آخر: وهو الصحيح الذي يؤخذ به رواية وتلاوة. قال الضباع: (التقليل) وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون وقطع به في التيسير، (والفتح) وبه قرأ على أبي الفتح فارس، فذكر الداني عنه (التقليل) في ذلك كله في التيسير، وأطلق الوجهين في الجامع، وتبعه الناظم فيهما هنا، وصححهما المحقق في نشره، وقال في تجميعه: وإخلاص الفتح فيه قرأ - (يعني الداني) - على أبي الحسن بن غلبون، وبين اللفظين على (ابن خاقان وأبي الفتح). ثم قال أبو شامة عند شرحه لقول الشاطبي (وَذَوَاتِ الْيَاءِ): ولا يريد الناظم بقوله (وَذَوَاتِ الْيَاءِ) تخصيص الحكم بالألفات المنقلبات عن الياء، فإن إمالة (ورش) أعم من ذلك، فالأولى حمله على ذلك، وعلى المرسوم بالياء مطلقاً مما أماله (همزة والكسائي)، أو تفرد به (الكسائي)، أو (الدوري) عنه، أو زاد مع (همزة والكسائي) في إمالته غيرهما، ودخل في ذلك ما فيه ألف التانيث من (فعلى) كيف تحركت الفاء، و(فعالي) إن ضم أو يفتح، وكذلك كل ثلاثي زائد، وقد نص على ذلك كله أبو عمرو الداني في كتاب الإمالة مفرقاً في أبوابه، لكن استثنى عنه من ذلك: ﴿

مَرَضَاتٍ ﴿كَمِشْكُوفَةٍ﴾ ﴿الرَّبِوَاءُ﴾ ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء، فلم يعلها أحد عنه، كما لم يفتح أحد عنه ﴿رَمَا﴾ وبابه كما سيأتي. ومذهب ورش في (رعوس الآي) في السور الإحدى عشر كالتالي: قوله (وَلَكِنْ رَعُوسَ الْآيِ): معناه: أن الألفات التي هي رعوس آي السور الإحدى عشر السابقة التي يميلها (همزة والكسائي) مطلقاً - إلا الكلمات التي انفرد (الكسائي) بإمالتها - سواء كانت يائية أم واوية، (قَدْ قُلُّ فَتَحُهَا) لـ (ورش). يعني: أنه فتحها فتحاً قليلاً، أي قللها، فتقليل الفتح: عبارة عن الإمالة (بين بين)، فـ (ورش) يقلل رعوس آي هذه السور قولاً واحداً، لا فرق عنده بين (ذَوَاتِ أَلْيَا) و(ذوات الواو)، وسواء كانت هذه الألفات بعد (راء)، أم كانت بعد غيرها من الحروف، فتكون هذه الألفات التي هي رعوس الآي مستثناة من الألفات التي لـ (ورش) فيها الفتح والتقليل، يعني أن (رعوس الآي) لا يجري فيها الخلاف المذكور، بل قراءته لها على وجه واحد وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله: (قَدْ قُلُّ فَتَحُهَا): يعني أنه قلله بشيء من الإمالة، وقد عبر عن إمالة (بين بين) بالتقليل في مواضع كقوله:

وَوَرَشٌ جَمِيعُ الْبَابِ كَانَ مُقَلَّلًا

و كقوله:

وَالْتَقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصَلَا

و كقوله في آل عمران:

وَقَلَّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَلًا

وَإِحْبَاجُكَ التَّوْرَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ

و كقوله في سورة الأنعام:

وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلَّلًا

وأراد بـ (رعوس الآي) جميع ما في السور المذكورة الإحدى عشر سواء كان من (ذوات الواو) أو من (ذَوَاتِ أَلْيَا)، وقد نص الداني على ذلك في كتاب إيجاز البيان، وإنما لم يجيء وجه الفتح فيها إرادة أن تتفق ألفاظها ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها، وذلك أن منها ما فيه راء نحو: ﴿الرَّئِي﴾ ﴿الْكَبْرَى﴾ وذاك مقلل لـ (ورش) بلا خلاف، فأجرى الباقي مجراه ليأتي الجميع على نمط واحد. وقوله (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ) استثناء من الألفات التي هي (رعوس الآي) السور المذكورة التي يقللها (ورش) قولاً واحداً، والمعنى: أن الألفات التي هي (رعوس

الآي) إذا اقترنت بضمير المؤنث وهو لفظ (ها) مثل: ﴿دَحَنَهَا﴾ ﴿طَحَنَهَا﴾ ﴿نَلَّهَا﴾ ﴿وَضَحَنَهَا﴾ ﴿بَنَّهَا﴾ ﴿سَوَّنَهَا﴾ ﴿وَمَرَعَهَا﴾ لا تأخذ حكم (رُعُوسِ الْآيِ) التي لم تقترن بهذا الضمير وهي التي يقللها (ورش) قولاً واحداً، بل تأخذ حكم سواها من الألفات التي هي غير (رُعُوسِ الْآيِ)، ولـ(ورش) فيها الفتح والتقليل مثل: ﴿الْدُّنْيَا﴾ ﴿وَالسَّلَوَى﴾ ﴿سَعَى﴾ ﴿وَقَضَى﴾، فيكون لـ(ورش) في (رُعُوسِ الْآيِ) المقرونة بضمير المؤنث وجهان: (الفتح والتقليل) سواء كانت يائية أم واوية. وقال الضباع: فاختلَفوا عنه فيه بين (تقليله) كغيره من الفواصل، وهو الذي قرأ به الداني على فارس وابن خاقان، و(فتحه) وهو الذي قرأ به على أبي الحسن بن غلبون، وعول عليه في التيسير مع أن اعتماده فيه على قراءة علي ابن خاقان فليعلم. وقال القاضي: (... إلا إذا كانت الألف فيها بعد (راء)، وذلك في كلمة ﴿ذَكَّرْنَهَا﴾ سورة النازعات، فليس لـ(ورش) فيها إلا (التقليل) عملاً بقوله:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنٍ.....

وقال أبو شامة: ثم استثنى من ذلك ما فيه (ها)، أي غير ما فيه لفظ (ها) نحو: ﴿ذَكَّرْنَهَا﴾ ﴿بَنَّهَا﴾ ﴿طَحَنَهَا﴾، ولا يدخل فيما سبق هاء المذكر نحو: ﴿تَقَوَّنَهُمْ﴾ ﴿ذَكَّرْنَهُمْ﴾ وإنما المراد هاء ضمير المؤنث، وقد تلخص من مجموع ما تقدم: أن (ورشا) يميل بين اللفظين كل ألف بعد راء، ورعوس الآي غير المؤنثة بلا خلاف، وفي المؤنثة الخالية من الراء، وفي كلمة: ﴿وَلَوْ أَرَبْتَهُمْ﴾، وفي (ذَوَاتِ الْيَا) انقلاباً أو رسماً أو إلحاقاً بخلاف، ولا يميل: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ ﴿كَيْشَكُوفٍ﴾ ﴿الرَبِيَّاتِ﴾ حيث وقع، ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء. ومن مجموع ما تقدم إمالته، وباقى ما تقدم لـ(ورش) على التفصيل المذكور، وقع لي في ضبط ذلك بيتان فقلت:

وذو الرِّاءِ ورش بين بين وفي رعو س الآي سوى اللائي تحصلا
بها وأرَبْتَهُمْ وذى اليا خلافهم كلا والرَبِيَّاتِ مَرَضَاتٍ مشكاة أهملها
فذكرت أولاً ما يميله بلا خلاف، ثم ما فيه وجهان، ثم ما امتنعت إمالته. وقال الخليلي:
وما أميل من ذوات الياء لحمزة ومعه الكسائي

أو الكسائي وحده فالأزرق للفتح والتقليل فيه مطلق
إلا الرَبُّوَا مَرَضَاتٍ مَشْكَاةٍ كَلَا فما بغير الفتح فيها قد تلا
وقال صاحب النفعات الإلهية في معنى قول الشاطبي (قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا): الأول: أن الأكثر

من أهل الأداء قرؤوا عن (ورش) بالفتح القليل في رعوس الآي. الثاني: أن من ذهب إلى فتح
(رعوس الآي) قليل، بل انفراده، انفرد بها صاحب التجريد، فقد روى (الفتح) في (ذَوَاتِ
النِّبَا) مطلقاً، رعوساً للآي وغيرها، وخالف فيه رواية الأزرق، ولذلك لا يعتد بها ولا
يقرأ بها، ولم يعرَّج عليها ابن الجزرى في الطيبة. وقال شعلة: ومعنى قوله (جُمَلًا): أي
زيّن الخلاف بالتوجيه.

س: لماذا قال الناظم عند ذكره لمذهب (ورش) (فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا)؟

ج: قال أبو شامة: أي لا تغب عنه، فالمدكور مكمل البيان، فيكون مكملًا مفعولاً به، أي
احضر كلاماً (مُكَمَّلًا)، أو يكون التقدير: احضر رجلاً (مُكَمَّلًا) في هذا العلم يفهمك
إياه، أي لا تقتد ولا تقلد إلا مكمل الأوصاف كمالاً شرعياً معتاداً، فالكمال المطلق إنما هو
لله - عز وجل - أو احضر حضوراً (مُكَمَّلًا)، أي لا تكن حاضراً بيدك غائباً بذهنك
وخاطرك، أو احضر في حال كونك (مُكَمَّلًا)، أي يجملك من القلب والقالب، وإنما قال
ذلك على أي معنى قصده من هذه المعاني لصعوبة ضبط مذهب (ورش) هنا، فأشار إلى
تفهمه والبحث عنه وإلقاء السمع لما يقوله الخبير به. وقال صاحب اللآلئ: احضر
بذهنك في حال كونك مكمل الصفات بذلك، لأن من حضر بغير ذهنه كان كالفائب
ولم يكمل صفاته. وقال ابن القاصح: احضر مجالس العلم بقلبك وقالبك لتنال الفوائد.
وإليك) تحريرات مهمة لـ (ورش):

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ الأجزاء.

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ... ﴾ البقرة

قال الضباع: إذا اجتمع لـ (ورش) بدل مع (ذات ياء) نحو: ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ ﴾ فيتأني له
(أربعة) أوجه: ١- قصر البدل مع فتح الألف ٢- توسط البدل مع تقليل الألف.

٣- مد البدل مع فتح الألف ٤- مد البدل مع تقليل الألف.

وإذا تقدمت ذات الياء على البدل كما في قوله تعالى: ﴿فَلَقَّيْءٌ أَدَمٌ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ البقرة

فَلَقَّيْءٌ	ءَادَمٌ
فتح	مع القصر والطول في البدل
تقليل	مع التوسط والطول في البدل

تنبيه: (وأما قصر البدل مع التقليل، وتوسطه مع الفتح فلا يقرأ بهما من طريق هذا النظم كما حققه الشيخ سلطان المزاخي). قال صاحب إتحاف البرية:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا
ودع عنه تقليلاً بقصر كآمنوا سوى عَادَا الْأَوَّلَى وَالْآنَ حَصْلًا
وقل مع التوسط والفتح وقللن بمدّ ورءوس الآي عنه فقللا
ففي عند سلطان وجهان يافتى بما هابه لكن ذكّرنا قللا
وقوله: (سوى عاداً الأولى والآن حصلاً) يريد به أن (التقليل لا يمتنع على قصر اللام
فيهما إذا جرينا على القول باستثنائهما من باب البدل). وقرأ هذه الآية من سورة النجم
بتحريرات (ورش): ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأَوَّلَى﴾ و(اقرأ هذه الآيات بتحريرات (ورش)
وانته لرءوس الآي في السور الإحدى عشر) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ
فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴿٣١﴾ طه ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٣٢﴾ الليل.

تنبيه مهم للإمام السخاوي عند قول شيخه الشاطبي:

وَلَكِنْ رءوس الآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحْتَهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا
قوله: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ) يعني ما وقع بعد الألف منه هاء التانيث في هذه السورة، وهو ينقسم
ثلاثة أقسام: ما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿وَضَحْنَهَا﴾ وشبهه من ذوات الواو، وما فيه
الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء. وقال صاحب اللآلئ عند قول الشاطبي السابق: ثم

استثنى ما وقع فيه بعد الألف هاء مؤنث فقال: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ): يعني: فإنه لا يعطى حكم أي السور المذكورة، وإنما يعطى حكم ما سواهما، وحكم ما سواهما أن يفتح ما كان من ذوات الواو قولاً واحداً نحو: ﴿عَفَا﴾ ﴿شَفَا﴾، ويقرأ بين اللفظين ما كان من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وقبل ألفه راء قولاً واحداً نحو: ﴿تَرَى﴾ ويقرأ بالوجهين ما كان من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وليس قبل ألفه راء نحو: ﴿أَهْدَى﴾، وليس في الآي المذكورة من ذوات الواو إلا ﴿وَضَحَّهَا﴾ ﴿نَلَّهَا﴾ في الشمس. ﴿طَهَّهَا﴾ في الشمس. ﴿سَجَى﴾ الضحى. ﴿دَحَّهَا﴾ والنازعات. في اللغة الفاشية فتقرأ بالفتح، وليس فيها من ذوات الياء وقبل ألفه راء بعده هاء إلا ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ فتقرأ (بين بين)، وما عدا ذلك فجميعه من (ذَوَاتِ الْيَاءِ) مما ليس قبل ألفه راء وذلك نحو: ﴿بَنَّهَا﴾ ﴿سَوَّنَهَا﴾ و﴿مَرَعَهَا﴾ وشبه ذلك فتقرأ بالوجهين. إذاً: ﴿نَلَّهَا﴾ ﴿طَهَّهَا﴾ في الشمس. ﴿سَجَى﴾ الضحى. ﴿دَحَّهَا﴾ النازعات تُقرأ بالفتح على رأي صاحب اللآئى في شرحه لقول الشاطبي: (غَيْرَ مَا هَا فِيهِ). وكذا قال الجعبري بنحو ما قاله صاحب اللآئى فليعلم.

(مذهب (أبي عمرو البصري) في كل ما سبق ذكره)

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ أَيِّ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِيِّ سِوَى رَاهِمَا اِغْتَلَى
قال القاضي: هذا معطوف على ما قبله من قراءة (ورش) فيأخذ حكمه وهو (التقليل)،
يعنى:

أن (ألف التانيث المقصورة) الواقعة فيما كان على وزن (فعللى) مثلث الفاء - أي المفتوحة والمضمومة والمكسورة - والألفات التي هي أواخر أي السور الإحدى عشر، - كيف أتت من وجود ضمير المؤنث فيها أو عدمه - كل منهما يقلله (البصري). قلت: يقلل ما لم يكن فيه راء.

وإليك بعض الكلمات التي على وزن (فعللى) مفتوحة الفاء وتقلل للبصري:

﴿الْمَوْتَى﴾ ﴿وَالسَّلَوَى﴾ ﴿النَّقَوَى﴾ ﴿مَعْرَفٌ وَمَنْكَرٌ﴾ ﴿تَجَوَّى﴾ ﴿مَعْرَفٌ وَمَنْكَرٌ﴾ ﴿دَعَوْنَهُمْ﴾ ﴿مَرَّحَى﴾ ﴿مَعْرَفٌ وَمَنْكَرٌ﴾ ﴿سَتَى﴾ ﴿الْقَتْلَى﴾ ﴿صَرَعَى﴾ ﴿يَطْفُونَهَا﴾ ﴿وَيَجَى﴾ ﴿اسْمُ النَّبِيِّ﴾ قال العلامة الخليلي:

سلوى ويحى علماً وتقوى
 مَرَّحَى و سَتَى ثم موتى تَجَوَّى
 طفوى و صَرَعَى ثم دعوى قتلى
 إحدى وعشرة بفتح فعلى

وبعض الكلمات التي على وزن (فعلَى) بضم الفاء وتقلل للبصري كالتالي:
 - وجمع بعضهم الكلمات التي على وزن (فعلَى) بضم الفاء في القرآن فبلغت (عشرين) كلمة:

﴿الْفُصَوَى﴾ ﴿الدُّنْيَا﴾ ﴿الْأُنثَى﴾ ﴿مَعْرَفٌ وَمَنْكَرٌ﴾ ﴿طَوِينٌ﴾ ﴿الْقُرْبَى﴾ ﴿مَعْرَفٌ وَمَنْكَرٌ﴾ ﴿الْوَتْقَى﴾ ﴿الْوَسْطَى﴾ ﴿الْحُسْنَى﴾ ﴿السُّقْلَى﴾ ﴿الْعَلِيَا﴾ ﴿الْمُنَى﴾ ﴿زُلْفَى﴾ ﴿الرَّجْمَى﴾ ﴿السَّوَايَى﴾ ﴿الْأُولَى﴾ ﴿أَوْلَهُمْ﴾ ﴿الرَّءْيَا﴾ ﴿وَسُقَيْهَا﴾ ﴿وَالْعَزَى﴾ ﴿عُقْبَى﴾ وقفاً فقط وألحق بها ﴿مُوسَى﴾ قال العلامة الخليلي:

عشرة بعد ثمان تلفى
 بالضم عقبى حسنى وسطى زُلْفَى

أنثى وقربى وثقى طَوِينٌ أولى
 مُوسَى وسفلى رؤيا سوءى مثلى

رجعى ودينا ثم عليا قصوى

وبعض الكلمات التي على وزن (فعلَى) مكسورة الفاء وتقلل للبصري كالتالي:

﴿إِحْدَى﴾ ﴿ضَيْرَى﴾ ﴿بِسِيمَتَهُمْ﴾ ﴿عَيْسَى﴾ قال العلامة الخليلي:

وأربع بكسر فعلى تروى

والكل من ذوات ياء عدا

سيمي و عَيْسَى ثم ضَيْرَى إحدى

وقد ذكر لفظ ﴿مُوسَى﴾ في مضموم الفاء، و﴿عَيْسَى﴾ في مكسورها، لأن القراء يعتبرونها (فعلَى) وإن كان النحويون يعتبرونها (مُفَعَلٌ ومِفْعَلٌ)، ومذهب القراء هو المعتمد. وألحق بهذا الباب: ﴿عَيْسَى﴾، لأنها وإن كانت أعجمية إلا أنه لمَّا فشا استعمالها وكرر دورها في اللسان العربي ألحقت بمشكلاتها في لغة العرب، على أنها

مرسومة في المصاحف بالياء فتعال لهذا أيضاً. وقد نظم ما سبق لـ (أبي عمرو) (العلامة المتولي) فقال:

وفعلى سوى ذي الرءاء عشرون عداها وهاتيك مؤسج ثم قربي فحملا
 ودنيا مع الأثنى ووسطى كما رووا ووثقى مع الحسنى وأولى تقبلا
 وقصوى مع السفلى وعليها بتوبة ورؤيا وعقبى ثم طوبى قد انجلا
 وزلفج مع المنى وسواى برومها وعزى مع الرزج وسقيا تكملا
 وفعلى هي السلوى وتقوى كما أتى ودعوى ونجوى ثم قتلى تملا
 وترجى وشتى ثم صرعى كأنهم وموتى وطغواها ويحجى فحصلا
 وفعلى فقل إحدى وسيماهم رووا وضيضى وعيسى ثم فاعلمه واعملا
 وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

وكيف أتت فعلى وآخر آي ما تقدم للبصري سوى راهما اعتلا
 وعطف ذلك على قراءة (ورث) فعلم أنها بين اللفظين، فلا يزال في ذلك إلى أن يذكر الإمالة لـ (همزة) مثل ما أنه قال:

وإدغام باء الجزم في الفاء قد رسا حميدا وخير في يتب قاصدا ولا
 وعطف عليها مسائل أخر ولم يذكر الإدغام فحملت عليه إلى أن قال:

ويس أظهر عن فسى حقه بدا وت وفيه الخلف عن ورشهم خلا
 وعطف المسائل إلى آخر الباب وحمل الجميع على الإظهار.

قال القاضي: قوله: (سوى راهما اعتلا): استثنى من النوعين الألفات الواقعة بعد (راء) أي سواء كانت في (فعلى) أم في (رعوس الآي) المذكورة، فليس فيها لـ (البصري) إلا الإمالة الكبرى. بمقتضى قوله السابق (وما بعد راء شاع حكما). وقوله (سوى راهما اعتلا) الضمير فيه عائد على الرءاء، أي اعتلا في الإمالة، أو يعود على الإضجاع، أي اعتلت الإمالة فيه فكانت محضة.

وقال صاحب اللآلئ: أي أميل محضاً، والضمير عائد على راء النوعين، وفي ضمير الإخبار بإمالة

الراء الإخبار بإمالة الألف، لأن من ضرورة إمالة كل واحدة منهما إمالة الآخر. وقال ابن القاصح: فإن قلت: من أين تأخذ الإمالة بين بين؟ قلت: من موضعين: (١) من عطفه على قوله (وَدُؤُوا الرِّاءَ وَرَشُّ). (٢) من قوله (سِوَى رَاهِمَا اِعْتِلًا). يريد قوله (وَمَا بَعْدَ رِاءِ شَاعِ حُكْمًا). وقوله (سِوَى رَاهِمَا اِعْتِلًا). أي سِوَى ما وقع فيه الراء من (فَعَلَى) و (فَعَلَى) و (فَعَلَى) بالحركات الثلاث في الفاء، وآخر آي السور المذكورة نحو: ﴿الْبَشْرَى﴾ ﴿الْأَخْرَى﴾ ﴿الْكَبْرَى﴾ ﴿الْأَسْرَى﴾ ﴿الْتَرَى﴾ ﴿مَتَارِبُ أُخْرَى﴾ ﴿مِنَ افْتَرَى﴾ فيه الإمالة الكبرى. قال الضباع: قد علمت أن (حمزة والكسائي) يميلان فواصل السور الإحدى عشر، وأن (ورشاً وأبا عمرو) يقللانها، واعلم أن كل ميل إنما يعتد بعدد بلده: فـ (حمزة والكسائي) يعتبران العدد الكوفي.

و(أبو عمرو) يعتبر العدد البصري. و(ورش) يعتبر المدني الأخير. وذكر اللداني وتبعه الجعبري أن (ورشاً وأبا عمرو) يعتبران المدني الأول. والذي عليه عملنا هو القول الأول تبعاً لإمام الفن ابن الجزري. وقال صاحب النفعات الإلهية: واعلم أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في كلمتين هما: ﴿مُوسَى﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾ طه، ﴿طَعْنَى﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَعْنَى﴾ النازعات، وقد زيلت بهذه الفائدة كلام ابن غازي فقلت:

و ثمرة الخلاف ليست تظهر إلا — موسى مع إله يذكر
كذلك قوله فَأَمَّا مَنْ طَعْنَى بالنازعات خاب سعي مَنْ بغى

وقال القاضي في (البدور الزاهرة) عند سورة طه: ﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾ فعده (المكي والمدني الأول) وتركه الباقون، فإن قلنا إن (ورشاً) يعتبر المدني الأول في العدد، فيكون له فيه التقليل قولاً واحداً، وأما إذا جرينا على الراجح وهو أن (ورشاً) يعتمد في العدد على المدني الأخير فيكون له حينئذ (الفتح والتقليل)، وأما (البصري) فيقلله قولاً واحداً، إما لأنه رأس آية عنده على القول المرجوح وهو أن (البصري) يعتبر في العدد المدني الأول، وإما لأنه يقلل ما كان على وزن (فعلَى) مثلث الفاء وما ألحق به، وهذا ملحق به. وقوله ﴿مَنْ بَغَى﴾

هُدَى ﴿﴾ ﴿﴾ زَهْرَةَ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا ﴿﴾: فعدهما (المدنيان - نافع وأبو جعفر - والمكي والبصري والشامي)، وتركهما الكوفي، وقد أمال الجميع (حمزة والكسائي وخلف)، لا فرق في ذلك بين متفق عليه ومختلف فيه، وإما لهم ﴿﴾ مَنَى هُدَى ﴿﴾ ﴿﴾ زَهْرَةَ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا ﴿﴾ باعتبار كونهما من (ذَوَاتِ الأِيَاءِ) لا باعتبار كونهما رأسي آية، لأنهما غير معدودي عند الكوفي كما علمت، وقلل الجميع (ورش) قولاً واحداً، لا فرق في ذلك بين ذوات الرء وغيرها، وأما البصري فأمال منها ما كان من ذوات الرء وقلل غيرها.

واعلم أن ﴿﴾ مَنَ طَعَنَ ﴿﴾ عدّها رأس آية (البصري والشامي والكوفي)، ولم يعدّها المدني الأوّل ولا المدني الأخير ولا المكي، وقد ذكرنا أن (ورشاً) يعتمد عدد المدني الأخير، (وأبا عمرو) يعتمد العدد البصري، وقيل: إنهما يعتمدان عدد المدني الأوّل، والقول الأوّل أرجح، فإذا جرينا على القول الأوّل يكون لـ (ورش) في ﴿﴾ طَعَنَ ﴿﴾ الفتح والتقليل، لأنه ليس برأس آية عنده، ويكون للبصري فيه التقليل قولاً واحداً، لأنه عنده رأس آية، وإن جرينا على القول الثاني كان لـ (ورش) فيه الوجهان المذكوران أيضاً، وكان للبصري فيه الفتح فقط، لأنه ليس رأس آية عند المدني الأوّل، كما أنه ليس على وزن (فعللي). والخاصل أن لـ (ورش) فيه الفتح والتقليل على كلا القولين، وأن لـ (البصري) فيه التقليل قولاً واحداً على الرأي الأوّل، والفتح قولاً واحداً على الرأي الثاني، وقد علمت أن الرأي الأوّل أرجح وأقوى. وقال السخاوي: وفي اقرأ: ﴿﴾ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْعَى ﴿﴾ عده الشامي وحده. وقال القاضي: وقد اختلف العلماء في ألف ﴿﴾ كَلْتًا ﴿﴾، فذهب جماعة إلى أنها للتانيث، فتكون على زنة (فعللي) بكسر الفاء، فتمال لـ (حمزة والكسائي)، وتقلل لـ (البصري) قولاً واحداً، ولـ (ورش) فيها الفتح والتقليل، وهذا كله عند الوقف عليها، وذهب الجمهور إلى أن ألفها للتثنية، وعليه فليس فيها إمالة ولا تقليل لأحد، وهذا قول عامة أهل الأداء. ونظمه المنصوري فقال:

كَلْتًا مَمَالٌ عَنْدهم أو يفتح
ثم عطف الشاطبي على التقليل أيضاً فقال:
وَيَنْوَيْتَنِي أَنِّي وَبِحَسْرَتِي طَوَوَا
والجزري قال لفتح أجنح
وعن غيره قسناها ويكأسن العلى

قرأ مدلول (طَوَوْا) وهو (دوري أبي عمرو) بتقليل ألفات هذه الكلمات الأربع:

١- ﴿يَتَوَلَّيْءُ أَلِدُّ﴾ هود. ٢- ﴿أَنَّ﴾ الاستفهامية حيث وردت في القرآن.

٣- ﴿بَحَسَّرَنِي﴾ الزمر. ٤- ﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾ يوسف. قال أبو شامة: يعني: أن (الدوري) عن (أبي عمرو) أمال هذه الكلم الأربعة بين بين، وهذا الحكم منقول في التيسير وغيره عن (أبي عمرو البصري) نفسه، لكنه قال: من طريق أهل العراق، وتلك طريق (الدوري)، قال: ومن طريق أهل الرقة بالفتح، يعني طريق (السوسي)، وروي عنه فتحها، وروى فتح ﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾ وإمالة الثلاثة الباقية، وهذه طريق أبي الحسن بن غلبون ووالده أبي الطيب، فلهذا احتزل الناظم

﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾ عن أخواتها وألحقها بها، أرادوا ﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾ كذلك، وكأنه أشار بقوله: (طَوَوْا) إلى ذلك، أي طوره ولم يظهره إظهار غيره فوقع فيه اختلاف كثير. وقال ابن القاصح: وعنى في التيسير بطريق أهل العراق (الدوري)، وبطريق أهل الرقة (السوسي)، ولم يذكر فيه إمالة ﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾، وثبته الناظم عليه بتأخيرها، ووصفها بالارتفاع لتقدمها في التلاوة، وليست الهمزة رمزا في (الْعَلَاءَ). وقال صاحب اللآلئ: ومعنى (طَوَوْا): أي صانوا وحفظوا. وقال شعلة: أي طوى نفع هذه الكلمات في ذلك اليوم فلا تنفع الحسرة فيه. قلت: وهي كلمات: ﴿يَتَوَلَّيْءُ أَلِدُّ﴾ ﴿أَنَّ﴾ ﴿بَحَسَّرَنِي﴾ ﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾. وقال القاضي: والمراد بقوله (وعن غيره قسها): أي أن غير (الدوري) يقيس هذه الكلمات على أصله من الفتح أو الإمالة أو التقليل، ولا يخفى أن هذه الكلمات ثمال لـ (همزة والكسائي) لاندراجها تحت أصولهما السالفة في (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وتقلل لـ (ورش) بخلف عنه، وتفتح لباقي القراء.

(استدراك أبي شامة): وقوله (الْعَلَاءَ) صفة لهذه الكلمات، أي هي (الْعَلَاءَ) ولو قال: (و) يَتَأَسَّفَنِي عَلَيَّ لكان أحسن، لأنه لفظ القرآن، فإن قلت: إنما عدل عنه لئلا يلتبس ويوهم أن ﴿عَلَيَّ﴾ من جملة الكلمات الممالة، وأن التقدير (و) يَتَأَسَّفَنِي وَعَلَيَّ، قلت: زال هذا الإلباس بنصه فيما سبق على أن ﴿عَلَيَّ﴾ لا ثمال، لكننا نقول: الإلباس أيضا واقع في قوله (الْعَلَاءَ)، فإنه من ألفاظ القرآن أيضا فيقال: لعله أراد: (و) (الْعَلَاءَ) ولفظ (الْعَلَاءَ) لا يخص

(الدوري) بإماتته بين اللفظين، بل ذلك لـ (أبي عمرو) بكماله، ولـ (ورش)، لأنهما رأس آية، ثم إنه يلتبس أيضاً من وجه آخر، لأنه يوهم أنه رمز لـ (نافع) في ﴿و يَتَأَسَفْنَ﴾، وتكون الواو في ﴿و يَتَأَسَفْنَ﴾ للفتحة.

وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتِ بِمَاضِيٍّ أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمَلًا
وَحَاقَ وَزَاعُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ.....

الفاء في (تُجْمَلًا) رمز لـ (همزة)، ونصب الفعل بإضمار أن بعدها في جواب الأمر في قوله: (أَمِلْ)، وهو من أجمل إذا فعل الجميل. والمعنى: أي: وكيف وقع الثلاثي الماضي المعتل العين، (أَمِلْ): يعني ألفه وفاء الفعل قبلها معه، فأمر بإمالة الألف في هذه الأفعال الثلاثية وفاء الفعل قبله معها كيف وقعت في القرآن العزيز للدلول (فُزَ) وهو (همزة). قال أبو شامة: والإمالة واقعة في وسطها بخلاف ما تقدم كله، فإن الإمالة كانت واقعة في الطرف. وهي كالتالي:

- ١- ﴿خَابَ﴾ نحو: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ أَفْتَرَى﴾، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾.
- ٢- ﴿وَحَاقَ﴾ نحو: ﴿وَحَاقَ وَعِيدٌ﴾، ﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾.
- ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾.
- ٣- ﴿طَابَ﴾ في: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا﴾، ليس غير.
- ٤- ﴿ضَاقَتْ﴾ نحو: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾.
- ٥- ﴿وَحَاقَ﴾ نحو: ﴿وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.
- ٦- ﴿زَاعَ﴾ نحو: ﴿مَا زَاعَ الْبَصَرُ﴾، ﴿فَلَمَّا زَاعُوا﴾.
- ٧- ﴿جَاءَ﴾ نحو: ﴿جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾، ﴿وَجَاءَ وَعَلَى قَيْصِيهِ﴾.
- ٨- ﴿شَاءَ﴾ نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾، ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَمْجَعِينَ﴾.
- ٩- ﴿وَزَادَهُ﴾ نحو: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.
- ١٠- ﴿بَلَّ رَانَ﴾ أمال الألف (همزة والكسائي وشعبة) وسياقي ذكره قريباً.

قال القاضي: ويؤخذ من قوله (وَكَيْفَ الثَّلَاثِي) ومن قوله (بِمَاضِي) أن فعلاً من هذه الأفعال لا مجال إلا بشرطين: الأول: أن يكون ثلاثياً، فإن كان رباعياً امتنعت إمالته وذلك في فعلين: ﴿فَلَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ في مريم، ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ في الصف. الثاني: أن يكون ماضياً كالأمثلة السابقة، فإن كان مضارعاً فلا إمالة فيه نحو: ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونُ﴾، ﴿يَخَافُونَ أَنْعَمَ﴾، ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾. وكذا لا إمالة فيه إذا كان أمراً نحو: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾، ﴿وَلَا تَخَافِي﴾، ﴿لَا تَخَافَا﴾ قال أبو شامة: والمراد بالثلاثي هنا أن يكون الفعل على ثلاثة أحرف أصول، والرباعي ما زاد على الثلاثة همزة في أوله، دون ما زاد في آخره ضمير أو علامة تانيث، فلهذا أمال ﴿زَاعُوا﴾ ولم يعمل ﴿أَزَاغَ﴾، قوله (وَكَيْفَ الثَّلَاثِي): أي سواء اتصل به ضمير، أو لحقته تاء التانيث، أو تجرّد عن ذلك، أي أمله على أي حالة جاء بعد أن يكون ثلاثياً، فمثل بالفعل الجرّد في: ﴿خَابَ﴾ و﴿طَابَ﴾، والمتصل بالضمير في: ﴿خَافُوا﴾، وباللحق به تاء التانيث في: ﴿ضَاقَتْ﴾. وقال القاضي: ويؤخذ من قوله ﴿وَحَافَ﴾، ﴿خَافُوا﴾، ﴿ضَاقَتْ﴾ أن (همزة) يميل ألف هذه الأفعال سواء اتصل بها ضمير الفاعل أو تاء التانيث أو تجرّدت منهما، والمراد بقوله (غَيْرَ زَاعَتٍ): أي استثنى له - أي همزة - من هذه الأفعال لفظ ﴿زَاعَتِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَاعَتِ الْأَبْصُرُ﴾ في الأحزاب. وقوله تعالى: ﴿أَمْ زَاعَتِ﴾ في ص، قرأهما بالفتح.

.....
وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَفِي شَاءٍ مَيْلًا

فَزَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

قال القاضي: ذكر أن (ابن ذكوان) وافق (همزة) على إمالة ألف: ﴿وَجَاءَ﴾، ﴿شَاءَ﴾، حيث وقعا، وألف (زاد) في الموضع الأول من القرآن قولاً واحداً وهو: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ البقرة، واختلف عنه - أي (ابن ذكوان) - في باقي المواضع، فزوي عنه فيها الفتح

والإمالة. وقال أبو شامة عند قول الشاطبي:

.....
فَزَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

يعني أول ما في القرآن من كلمة (زاد) وهي قوله تعالى في أول البقرة: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ هذه يميلها (ابن ذكوان) بلا خلاف، وفي غير هذا الموضع له في إمالة لفظ (زاد) كيف أتى خلاف، ولا يقع في القرآن إلا متصلاً بالضمير، إلا أنه على وجوه كالتالي: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ﴾ ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ﴿مَا زَادُوكُمْ﴾ قال الضباع: واختلف عنه في (زاد) في باقي القرآن بين (الفتح) وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، و(الإمالة) وبه قرأ على عبد العزيز بن جعفر وأبي الفتح فارس. (استدراك أبي شامة): وقوله جاء مبتدأ و(ابن ذكوان) خيره، أي وجاء ممال (ابن ذكوان) على حذف مضاف، (وَفِي شَأْنٍ مَيْلًا)، أي وأوقع الإمالة في ﴿شَأْنٍ﴾، ولو قال:

وَجَاءَ فِي شَأْنِ ابْنِ ذَكْوَانَ مَيْلًا

لكان ﴿وَجَاءَ﴾ مفعول (مَيْلًا)، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ مَقَاصِدَ هَذَا الْكِتَابِ يَعْرَبُ ﴿وَجَاءَ﴾ (ابن ذكوان) فعلاً وفاعلاً.

وَقُلْ صُحْبَةُ بِلِّ رَانَ وَأَصْحَبُ مُعَدَّلًا

أمال ألف ﴿بِلِّ رَانَ﴾ مدلول (صُحْبَةُ) وهم (حمزة والكسائي وشعبة). قال السخاوي: والمراد بقوله (وَأَصْحَبُ مُعَدَّلًا): يعني مشهوداً له بالعدالة، تنبيهاً على مَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ لَصِحَّةِ نَقْلِهِ، يقول: إن العدول نقلوا الإمالة على ما بيّنته في هذه الأفعال العشر لا غير. وقال أبو شامة: كأنه لمح من لفظ (صُحْبَةُ) ما يختار في نفس الصحبة فحث عليه. وقال شعله: واصحب أيها المتعلم حال كونك مزكياً مطهراً، واصطحب قولاً نقيماً من الشبهة. وقال القاضي: وقوله (وَأَصْحَبُ مُعَدَّلًا) معناه: اصحب رجلاً مقوم الخلق يرشدك إلى الحق ويهديك الصراط السوي. وقال ابن القاصح: اصحب مشهوداً له بالعدالة.

(حكم الألفات التي بعدها راء متطرفة مكسورة) نحو: ﴿الذَّارِ﴾ ﴿مِنْ أَبْصَرِيهِمْ﴾
 ﴿حِمَارِكَ﴾ ﴿النَّارِ﴾ قال أبو شامة: وهذا نوع آخر من الممالات، وهي كل ألف
 متوسطة قبل راء مكسورة، تلك الراء طرف الكلمة. قال الشاطبي:

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلٍ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلُ
 كَأَبْصَرِيهِمْ وَالذَّارِ ثُمَّ الْجِمَارِ مَعَ حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْسَسَ لِنَسْطُلًا
 وَمَعَ كَفِيرِينَ الْكَفِيرِينَ بِيَانِهِ

قال القاضي: أمر بإمالة الألف المتوسطة الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة لمدلول (تُدعى
 حَمِيداً) وهما (دوري الكسائي وأبو عمرو)، وتنوع الأمثلة للدلالة على إمالة الألف قبل
 الراء المتطرفة المكسورة، سواء اتصل بالكلمة التي فيها الراء ضمير الغيبة كـ ﴿مِنْ
 أَبْصَرِيهِمْ﴾، أم ضمير الخطاب نحو: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾، أم تجردت من
 الضميرين نحو: ﴿وَقَيْنَا عَذَابَ النَّارِ﴾. قال أبو شامة: مثل هذا النوع بأمثلة متعددة،
 خالياً من الضمير ومتصلاً به، غائباً ومخاطباً، وهو يأتي في القرآن على (عشرة أوزان)،
 ذكر الناظم منها أربعة: (أفعال وفعل وفعال وفعال) وبقي ستة فعال نحو:

فَعَالٌ نَحْوُ: ﴿كَفَّارٍ﴾، ﴿سَحَّارٍ﴾ و﴿فَعَالٌ﴾ نَحْوُ: ﴿فِي النَّهَارِ﴾ ﴿الْبَوَارِ﴾.

فِعَالٌ نَحْوُ: ﴿بِدِينَارٍ﴾ و﴿فِعَالٌ﴾ نَحْوُ: ﴿بِقِنطَارٍ﴾ و﴿مِفْعَالٌ﴾ نَحْوُ: ﴿بِمِقْدَارٍ﴾.

إفْعَالٌ نَحْوُ: ﴿وَالْإِبْكَرِ﴾. وقال صاحب اللآلئ: وبالغ الحافظ أبو عمرو في كتابه
 (الإمالة) في هذا، فحصر أنواعه كلها وعدّها كلها كلمة كلمة فذكر: أن منه ما جاء على
 (أفْعَالٌ) كـ ﴿أَبْصَرِيهِمْ﴾. ومنه ما جاء على (فَعَالٌ) كـ ﴿سَحَّارٍ﴾. ومنه ما جاء
 على (فِعَالٌ) كـ ﴿بِدِينَرِيهِمْ﴾. ومنه ما جاء على (فُعَالٌ) كـ ﴿الْفُجَّارِ﴾. ومنه ما
 جاء على (فَعَالٌ) كـ ﴿فِي النَّهَارِ﴾. ومنه ما جاء على (فَعَالٌ) كـ ﴿مِنْ النَّارِ﴾
 ﴿وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى (فِعَالٌ) كـ ﴿بِدِينَارٍ﴾. ومنه ما جاء على فِعَالٌ كـ ﴿بِقِنطَارٍ﴾
 ﴿وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى مِفْعَالٌ وَهُوَ كـ ﴿بِمِقْدَارٍ﴾. وذكر الناظم من ذلك ما اعتمد عليه

في التيسير وأتى بما كفى في ذلك من الأمثلة فأحسن. تنبيه: لم يعل (أبو عمرو) ﴿أَنْصَارِيَّة﴾ اقتداء بالرواية. قال أبو شامة: ويلزم أن يكون من هذا الباب ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّة﴾ وهو الذي انفرد (دوري الكسائي) بإمالة كما سيأتي، فإن الراء طرف والياء ضمير كالضمير في: ﴿مِنْ أَبْصَرِيَّهْم﴾، ﴿جِمَارِكَ﴾. قال القاضي: وتقيد الراء بكونها متطرفة لإخراج الراء المتوسطة فلا تمال الألف قبلها نحو: ﴿وَمَارِقُ﴾ و﴿الْحَوَارِيْنَ﴾ و﴿تُمَارٍ﴾، فالراء متوسطة في جميع ما ذكر، أما في: ﴿وَمَارِقُ﴾ و﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، فظاهر، وأما في ﴿تُمَارٍ﴾: فلأن الأصل (تماري) فحذفت الياء لدخول ﴿فَلَا﴾ الناهية على الفعل. قال الضباع: ﴿تُمَارٍ﴾ بالكهف، لا إمالة فيها لأحد لتوسط رائه بالياء المحذوفة للجازم. قال القاضي: وما تجب معرفته: أن الألف لا تمال إلا إذا اتصلت بالراء ولم يفصل بينهما فاصل، فإذا فصل بينهما فاصل امتنع إمالة الألف نحو: ﴿وَلَا طَيْرٍ﴾، فإن الهمزة فصلت بين الألف والراء، ونحو: ﴿مُضَكَرٍ﴾ فإن أصله (مضارر)، فسكت الراء الأولى وأدغمت في الثانية، ومثله: ﴿وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا﴾، ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ﴾، وإذا وقعت الألف قبل راء متطرفة مفتوحة امتنع إمالتها نحو: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِيَّ﴾، ﴿وَيُولِجُ النَّهَارَ﴾ و﴿وَإِنَّ الْفَجَارَ لَنِي جَجِيرٍ﴾ و﴿يَقْلِبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾، ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾. ثم ذكر أمثلة لما يمال فقال: كـ

﴿أَبْصَرِيَّهْم﴾ و﴿الَّذَارِ﴾ و﴿الْجِمَارِ﴾، ﴿وَأَنْظُرَ إِلَى جِمَارِكَ﴾، ﴿مِنْ الْكُفَّارِ﴾. قال أبو شامة: (واقْتَسَنَ) أي قَسَّ على ما ذكرته ما لم أذكره.

وقال القاضي: قَسَّ ما لم أذكره على ما ذكرته لتغلب خصمك بالحجة. وقال السخاوي: يقال:

ناضلهم فنضلهم إذا رماهم فغلبهم في الرمي.

وقال الضباع: وخرج عن هذا الأصل سبع كلمات سيأتي بيانها.

وقال القاضي: ثم ذكر أن (الدوري عن الكسائي وأبا عمرو) يميلان لفظ ﴿كَفِيرِينَ﴾، سواء كان منكراً نحو: ﴿كَفِيرِينَ﴾، أم معرفاً باللام نحو: ﴿الْكَفِيرِينَ﴾، وسواء كان منصوباً أو مجروراً، بشرط أن يكون بـ (الياء) كما قال الناظم (بيانه)، ونص الناظم على شرط الياء بقوله

(بيانه): احترز بذلك عما كان بالواو نحو: ﴿وَالْكُفْرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكُفْرُونَ﴾ - لأن الراء غير مكسورة - وعما تجرّد من الياء والواو نحو: ﴿أَوَّلُ كَافِرٍ بِهِ﴾، ﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ فلا إمالة في القسمين. قال أبو شامة: ولا يميلان أيضاً ما هو على وزن: ﴿كَفِيرِينَ﴾ بالياء نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ ﴿قَدِيرِينَ﴾، ﴿يَخْرِجِينَ﴾، ﴿وَالغَرَمِينَ﴾ قال صاحب اللآلئ: وقوله (تُدْعَى حَمِيداً): أي تسمى محموداً، أو تقبل فلا تُرَدُّ ولا يُرَدُّ ما قرأت به.

وَهَارٍ رَوَى مُرُوٍ بِخَلْفٍ صَدِّ حَلَا

بَدَارٍ

أخبر أن مدلول (رَوَى مُرُوٍ بِخَلْفٍ صَدِّ حَلَا بَدَارٍ) وهم (الكسائي وابن ذكوان بخلف عنه، - لأنه ذكر الخلاف بعد رمزه - وشعبة وأبو عمرو وقالون) أمالوا ألف كلمة ﴿هَارٍ﴾ إمالة كبرى في: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ التوبة. قال القاضي: ولم يعل (قالون) إمالة كبرى في القرآن إلا في هذه الكلمة. قال الضباع: وبفتحه لـ (ابن ذكوان) قرأ الداني على عبد العزيز بن جعفر وهو طريق التيسير، وبإمالة قرأ له على غيره، فهو من زيادات النظم. وقال أبو شامة: وقوله (مُرُوٍ) أي نقل رجل عالم معلم، و(صَدِّ) نعته، ومعناه العطشان، أي هو مرو لغيره بالمعلم، (صَدِّ) إلى تعلّم ما لم يعلم، كقوله ﴿منهومان لا يشبعان﴾، طالب علم وطالب دنيا. وقال السخاوي: كيف يكون نعتاً له وهو (مُرُوٍ) فهذا جمع بين ضدّين. قلت: هو مرو يبحر علمه وصد إلى الزيادة. وقال أبو شامة: وقوله (بَدَارٍ): رمز (قالون)، لأنه من جملة من أمال ﴿هَارٍ﴾ إمالة كبرى، ومعناه بادر، مثل قولهم: نزال، أي انزل، أي بادر إلى أخذه ومعرفته.

(استدرارك أبي شامة) : فإن قلت: يظهر من نظم هذا البيت أن الذين أمالوا ﴿ هَكَارِ ﴾ أمالوا ﴿ كَفْرِينَ ﴾ لأنه قال:

وَمَعِ كَفْرِينَ الْكَفْرِينَ بِيَانِهِ
ولا مانع من أن تكون الواو في (وَمَعِ) فاصلة بعد واو (وَأَقْتَسَ لِنْتَضُلًا)، وإذا كان الأمر كذلك ولم يذكر بعده من أماله فيظهر أن قوله:

وَهَكَارِ رَوَى مُرُو بِخَلْفِ صَدِّ حَصَلًا
بــــــلدارٍ.....

عطف عليه، والرمز بعده لهما فيكون كقوله في آل عمران:

سَنَكْتُبُ بَيَاءَ ضُمَّ مَعَ فَتَحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ اِرْفَعُوا مَعَ يَاءِ نَقُولُ فَيَكْمُلًا
ذكر فيه ثلاث قراءات في ثلاث كلمات، ثم رمز لمن رمزا واحداً، قلت: لا مانع من توهم ذلك، ويقويه أن ﴿ كَفْرِينَ ﴾ و ﴿ هَكَارِ ﴾ كلاهما ليس داخلًا في الضابط المتقدم لـ (أبي عمرو) و(الدوري) على ما شرحناه، فإنه فصل بين الألف والراء الفاء في ﴿ كَفْرِينَ ﴾، وفي: ﴿ هَكَارِ ﴾ حرف مقدر إما واو وإما ياء، وعلى الوجه الآخر لا تكون الراء طرفاً، وإذا خرجنا من ذلك الباب قوى الوهم في أن من أمال أحدهما أمال الآخر، ولو كان أسقط الواو من (وَمَعِ) وقال:

مَعِ كَفْرِينَ الْكَفْرِينَ بِيَانِهِ
لزال الوهم، أي أمالا هذا مع ﴿ الْكَفْرِينَ ﴾، ولو قال:

كَذَا كَفْرِينَ الْكَفْرِينَ
لحصل الغرض. ثم قال الشاطبي:

..... وَ جَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَمُوا

ذكر الشاطبي أن مدلول (تَمَمُوا) وهو (دوري الكسائي) انفرد بإمالة ألف لفظ: ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ المائدة ﴿ قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾، وفي الشعراء ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾، وإمالة ألف لفظ ﴿ وَالْجَارِ ﴾ موضعي النساء، ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾

وَأَلْجَارِ الْجُنُبِ ﴿١﴾. ومعنى قوله (تَمَمُوا) كما قال أبو شامة: أي تمموا الباب بإمالة هذين له.

تنبيه: لم يمل (أبو عمرو) ﴿أَنْصَارِيَّ﴾ ﴿جَبَّارِينَ﴾ ﴿وَأَلْجَارِ﴾ اقتداء بالرواية.

وَوَرِثُ جَمِيعِ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا
 قال القاضي: أخبر أن (ورثاً) قلل الألفات في هذا الباب من قوله: (وَفِي أَلْفَاتٍ) إلى هنا، أي الألفات الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة، ولفظ: ﴿كَفِيرِينَ﴾ بالياء معرّفاً كان أو منكرأ، ولفظ ﴿هَارٍ﴾، وكذلك ﴿جَبَّارِينَ﴾، ﴿وَأَلْجَارِ﴾ بخلف عنه في هذين الحرفين الأخيرين. - أي ﴿جَبَّارِينَ﴾، ﴿وَأَلْجَارِ﴾. - وقال الناظم (كَانَ مُقْلًا) لأن إمالة (ورث) إمالة قليلة.

وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ

يعود الضمير في قول الناظم (عنه) على (ورث)، حيث اختلف عنه في لفظ: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في موضعيه، ولفظ: ﴿وَأَلْجَارِ﴾ في موضعيه، فرُوي عنه (الفتح والتقليل).
 قال ابن القاصح: التقليل وبه قطع الداني في التيسير، والفتح وهو من زيادات الشاطبية، نقله ابن غلبون. قال الضباع: (...). لكن اختلف عنه في ﴿وَأَلْجَارِ﴾ معاً، و﴿جَبَّارِينَ﴾ مغليين (التقليل)، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، و(الفتح) وبه قرأ على أبي الحسن بن غلبون. وقرأ هذه الآيات بتحريرات (ورث)

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾

قال صاحب البدور الزاهرة: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ

شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ

وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا

يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ قد اجتمع لـ (ورث) في هذه الآية اللين وهو ﴿

شَيْئًا﴾، وله فيه التوسط والمد كما هو معلوم، و(ذَوَاتِ الْيَأْسِ) وهي ﴿الْقُرْبَىٰ﴾ معاً،

﴿الْيَتَامَىٰ﴾، وله فيها الفتح والتقليل، ولفظ ﴿وَأَلْجَارِ﴾ معاً، وله فيه الفتح والتقليل

أيضاً. وقد ذكر أهل الأداء عن (ورش) في تحرير هذه الآية ثلاث طرق: الأولى: أن فيها أربعة أوجه وهي: تسوية ﴿وَأَلْجَارِ﴾ بذات الياء فتحاً وتقليلاً، فيكون له على توسط اللين فتح ذات الياء ﴿وَأَلْجَارِ﴾ ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) ﴿وَأَلْجَارِ﴾. وعلى المدّ هذان الوجهان أيضاً.

الثانية: أن فيها ثمانية أوجه: توسط اللين وعليه فتح (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وعلى هذا الفتح، الفتح والتقليل في ﴿وَأَلْجَارِ﴾. ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وعليه الفتح والتقليل في ﴿وَأَلْجَارِ﴾ فتكون الأوجه على التوسط أربعة، ومثلها على المدّ فتكون ثمانية. الثالثة: أن فيها ستة أوجه: توسط اللين وعليه فتح (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وعلى هذا الفتح وجهان في ﴿وَأَلْجَارِ﴾ الفتح والتقليل. ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) ﴿وَأَلْجَارِ﴾ معاً، فيكون على التوسط ثلاثة أوجه، ثم مدّ اللين وعليه فتح (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، وعلى هذا الفتح وجهان في ﴿وَأَلْجَارِ﴾ أيضاً، الفتح والتقليل، ثم تقليل (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وعليه الفتح في ﴿وَأَلْجَارِ﴾، فأوجه المدّ ثلاثة أيضاً، فيكون مجموع الأوجه ستة. قال الجمزوري:

وَأَلْجَارِ مع لين وذات الياء سو	أو اضربهما بلا مرء
أو امنعاً تقليل ذي الياء جار	على توسط لشيء لا تضار
ومع مده امنعن فيهما	تقليله فهي ثلاث فاعلمهما
وحكس جَبَّارِينَ هذا فادر	ولن يمالأ أبدا فاعلما

قال الضباع: وقد نظم ذلك العلامة المتولي فقال:

وفي الجار مع ذي الياء فتحهما معاً	وقللهما أو قل بأربعة علا
وعن بعض الوجهين في الجار فاعتبر	على فتح ذي الياء ثم قللهما على
توسط لين ثم مع مده افتحنا	هما الجار قلل وحد ثم قللا
لدى الياء دون الجار والأولين قل	بموسى وجَبَّارِينَ كن متأقلا

ثم قال الشاطبي:

..... وَمَعَهُ فِي الْـ جَوَارِ فِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلَّأ

قال القاضي: أخبر أن (حمزة) اشترك مع (ورش) في تقليل الألف في لفظ: ﴿الْبَوَارِ﴾ في:

﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ إبراهيم. وفي لفظ ﴿الْقَهَّارِ﴾ المجرور، وهو في: ﴿الْوَجِدِ الْقَهَّارِ﴾ إبراهيم وغافر فقط، اتباعاً للأثر وجمعاً بين اللغتين. واحترز من إمالة أو تقليل ألف لفظ: ﴿الْقَهَّارُ﴾ لأن الراء مرفوعة.

حكم الألف الواقعة بين راعين، الثانية منهما مجرورة نحو: ﴿قَرَارٍ﴾ ﴿الْأَبْرَارِ﴾ ﴿الْفَكَارِ﴾ ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ في قول الشاطبي:

وَإِضْجَاعُ ذِي رَاعَيْنِ حَجَّ رُوَائِهِ كَمَا الْأَبْرَارِ
ومعنى قول الناظم (وَإِضْجَاعُ): أي الإمالة الكبرى، أخبر أن مدلول (حَجَّ رُوَائِهِ) وهما (أبو عمرو البصري والكسائي) يميلان الألف المتوسطة الواقعة بين راعين، الثانية منهما متطرفة مكسورة نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ ﴿الْفَكَارِ﴾ ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾، ويلزم من إمالة الألف إمالة الراء قبلها. قال القاضي: والفائدة من تقييد الراء الثانية بكونها مكسورة لإخراج الراء المفتوحة فلا إمالة في الألف

قبلها نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾. ومعنى (حَجَّ رُوَائِهِ): أي غلبوا في الحجة.

..... وَالتَّقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصْلَا
أخبر أن مدلول (جَادِلٌ فَيَصْلَا) رهما (ورش وحمزة) يقللان الألف الواقعة بين راعين بشرطها المتقدم، وهو أن تكون الراء الثانية مجرورة. وقال الناظم عن التقليل (جَادِلٌ فَيَصْلَا): قال أبو شامة: لأن التقليل متوسط بين الفتح والإمالة. وقال صاحب اللآلي: وليس من أصل (أبي الحارث) إمالة الألف الواقعة قبل الراء المذكورة، ولا من أصل (حمزة) أن يقرأه بين بين.

وَإِضْجَاعُ أَنْفَكَرِيَّةٍ تَمِيمٍ وَسَاكِرَعُوَا نَسَائِعُ وَالْبَارِي وَبَارِيكُمْ تَمِيمٌ
وَءَادَانِهِمْ طَغَيْنَهُمْ وَيُسَارِعُو نَأَادَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمِيمٌ
يُورِي أَوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

أخبر أن مدلول (تَمِيمٍ) وهو (دوري الكسائي) انفرد بإمالة الألف في الألفاظ الآتية:

١- ﴿أَنْصَارِي﴾ في ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بآل عمران والصف. قال أبو شامة: ولو لم يذكرها هنا مع ما اختص به (دوري الكسائي) لكانت واجبة الإمالة في مذهب (أبي عمرو) على القاعدة السابقة. قلت: يريد قول الشاطبي:

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ بِكِمْرٍ أَمِلَ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلُ
كَأَبْصَرِهِمْ وَالذَّارِ ثُمَّ الْجِمَارِ مَعَ حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْتَسَ لَتَنْضَلَا

٢- ﴿وَسَارِعُوا﴾ في ﴿وَسَارِعُوا إِلَيَّ مَغْفِرَةً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ بآل عمران.

٣- ﴿تُسَارِعُ﴾ في ﴿تُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ المؤمنون.

٤- ﴿الْبَارِي﴾ في ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ﴾ الحشر.

٥- ﴿بَارِيكُمْ﴾ في ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاذْنَبُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ

فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة. ٦- ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ حيث وقع. وهو في (سبعة مواضع) في البقرة، والأنعام،

والإسراء، وموضعين بالكهف، وفصلت، ونوح. والمراد (الألف التي بعد الدال).

٧- ﴿طُعَيْنَهُمْ﴾ حيث نزل، وهو في (خمسة سور) البقرة، الأنعام، الأعراف، يونس، والمؤمنون

تنبيه: ولا يميل (دوري الكسائي) ﴿طُعَيْنَا﴾ الإسراء.

٨- ﴿يُسْرِعُونَ﴾ وهو في موضعين بآل عمران، وثلاثة بالمائدة، وفي الأنبياء والمؤمنون.

٩- ﴿ءَاذَانِنَا﴾ في فصلت فقط، والمراد إمالة (الألف التي بعد الدال) أيضاً.

١٠- ﴿الْجَوَارِ﴾ في (ثلاث سور) الرحمن والشورى والتكوير. قال أبو شامة: وصواب قراءته

في النظم - أي لفظ ﴿الْجَوَارِ﴾ - بغير ياء، لأن قراءة مَنْ أَمَلَهَا كَذَلِكَ فِي ﴿حَمْدِ﴾

عَسَقَ ﴿﴾، وأجمعوا على حذفها في الرحمن وكورت للساكن بعدها كذلك.

والضمير في عنه - (دوري الكسائي). فالتاء من (تَمِيمٌ، تَمَلًا، تَمَثَلًا) رمز لكل واحد منهما لِمَا سَبَقَهُ مِنَ الْأَفْظَاءِ، وَ(تَمَلًا): أي تبع هذا المذكور ما قبله في الإمالة، أي هذه الألفاظ تلاها كذلك.

(تحريرات (دوري الكسائي) في: ﴿يُورِي﴾، ﴿فَأُورِي﴾، ﴿يُورِي﴾، - واختلف عنه في إمالة ألف: ﴿كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَحْيَيْ﴾، ﴿فَأُورِي سَوَاءَ أَحْيَى﴾، كلاهما في العقود - أي سورة المائدة لقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، قال أبو شامة: وقياس ذلك الموضع الذي في الأعراف وهو قوله: ﴿يُورِي﴾ ولم يذكره. قال القاضي: وتقييده بالعقود للاحتراز عن ﴿يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِدْشًا﴾، بالأعراف، فلا خلاف عنه في فتحه.

قال أبو شامة: ولم يذكر صاحب التيسير فيهما إمالة، قال في كتاب الإمالة: اجتمعت القراءة على إخلاص الفتح فيهما. وقال الضباع: وكذلك ﴿يُورِي﴾ في الأعراف وإن لم يذكره في النظم، والصحيح فيهنّ الفتح من طريق النظم وأصله كما نبّه عليه المحقق ابن الجزري في النشر. والخلاصة: أن الصحيح الذي هو طريق النظم وأصله هو (الفتح)، وأما الإمالة فليست من هذه الطرق فلا يُقرأ بها له. قال الجمزوري:

يُورِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ وذا الخلف في الأعراف أيضاً تحصلاً
ورأوي إمالتها الضرب وليس من طريق الحرز بل له الفتح مسجلاً
وقال صاحب إتحاف البرية:

يُورِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ وليس له الإضجاع في الحرز فانقلبا
فائدة: قول الشاطبي: (وَإِضْجَاعُ أَلْصَارِي تَمِيمٌ): أشار بقوله (تَمِيمٌ) إلى أن الإمالة هي لغة تميم

على ما سبق نقله في أول الباب، فأتى برمز (دوري الكسائي) بحرف (التاء) مع الإشارة إلى لغة من قرأ بالإمالة. وقال صاحب اللآلئ: وأشار بقوله (وَإِضْجَاعُ أَلْصَارِي تَمِيمٌ) إلى تمام الإضجاع فيه وكمالها ونزاهته من النقض لصحته نقلاً.

س: ولماذا قال الناظم (وَإِضْجَاعٌ) بالاسم، ولم يقل (وأضجع) بالفعل؟

ج: قال الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الفتاح هلال عميد كلية علوم القرآن بالقاهرة: تعبير الناظم أدق، لأنه عبّر بالاسمية، وهي تفيد الثبوت والدوام، واللغات بالنسبة لأصحابها ثابتة ودائمة، فكان قول الناظم يشير إلى أن الإمالة هي اللغة الثابتة والدائمة لبني تميم، ويؤكد ذلك

قول أبي شامة نفسه في أوّل الباب فيقول: (والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس).

.....
بِخُلْفٍ ضَمَمْتَاهُ.....
.....
ضَعَفًا وَحَرْفًا التَّمْلِ أَيْنِكَ قَوْلًا

أخبر أن لفظ ﴿ضَعَفًا﴾ النساء. أمال ألفه التي بعد العين، - ويلزمه إمالة العين - مدلول (قَوْلًا بِخُلْفٍ) وهو (خلاد) بخلاف عنه بين الفتح والإمالة. وأمالي أيضاً (خلاد) بخلاف عنه الألف التي بعد الهمزة - ويلزمه إمالة الهمزة - في لفظ: ﴿أَيْنِكَ﴾ في موضعيه من سورة النمل وهما: ﴿أَنَا أَيْنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ ﴿أَنَا أَيْنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾. قال الضباع: وفتحهن عن طريق أبي الفتح فارس، وأما طريق أبي الحسن بن غلبون الوجهين في ﴿ضَعَفًا﴾، وبالإمالة فقط في: ﴿أَيْنِكَ﴾ نبه على ذلك المحقق ابن الجزري في نشره. قال أبو شامة: ونزل حرفي النمل منزلة حرف واحد، لأنهما كلمة واحدة تكرررت وهي: ﴿أَيْنِكَ﴾، وكأنه قال: ﴿ضَعَفًا﴾ و﴿أَيْنِكَ﴾ (قَوْلًا)، فالألف في (قَوْلًا) للتثنية، أي قيلا بالإمالة، والقاف رمز (خلاد). وقال صاحب اللآلي: ومعنى (قَوْلًا): جعل قولاً لمن أشار إليه، أي نقل عنه، ومعنى (بِخُلْفٍ ضَمَمْتَاهُ): أن الخلف في ﴿ضَعَفًا﴾، ﴿أَيْنِكَ﴾ ضم بعضه إلى بعض. وأما مدلول (ضَمَمْتَاهُ) وهو (خلف) فأمال ألف: ﴿ضَعَفًا﴾، ﴿أَيْنِكَ﴾ بلا خلاف قال صاحب اللآلي: ولا خلاف في فتح (آت) في غير هذين الموضعين نحو: ﴿فَتَأْتِيهِمْ عَذَابًا﴾ ﴿عَاتِي الرِّحْنِ﴾ ﴿عَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، لأن الأثر لم يرد بغير ذلك.

..... مَشَارِبُ لِمَاعٍ وَأَنِيَةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

وَفِي الْكَافِرُونَ عَعِيدُونَ وَعَائِدٌ

أمال مدلول (لَامِعٌ) وهو (هشام) الألف في: ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ يس. قال أبو شامة: ومعنى (لَامِعٌ): أي ظاهر واضح كالشيء اللامع. وقال صاحب النفحات الإلهية: فيه إشارة من وجهين الأول: إشارة خاصة باللفظ، أي أن لفظ: ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ ظاهر لمعانه لعدم النظير في القرآن كالمراء الذي اختص بصفة في قومه. الثاني: قد تكون من جهة الراوي وهو (هشام) بأنه قد ظهر ولمع بإمالة هذه الألفاظ واختصاصه بها. - وأمال (هشام) أيضاً الألف التي بعد الهمز مع إمالة الهمزة في: ﴿ءَانِيَةً﴾ الغاشية، وذلك في قوله: ﴿تُسْقَى مِنْ عَيْنِ ءَانِيَةٍ﴾. قال القاضي: وقيدما بـ ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ للاحتراز عن: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَانِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ الإنسان، فلا إمالة لأحد فيها. قال أبو شامة: ومعنى قوله (لَأَعْدَلًا): أي لقارئ زائد العدل، أي أماله من هذه صفته، والألف للإطلاق. وأمال (هشام) أيضاً الألف التي بعد العين مع إمالة العين في: ﴿عَعِيدُونَ﴾ في الموضعين، وكلمة ﴿عَائِدٌ﴾، والثلاثة في سورة (الكافرين). قال أبو شامة: وقيد مواضع الإمالة بقوله (وَفِي الْكَافِرُونَ)، واحترز بذلك من قوله ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَعِيدُونَ﴾ فلا إمالة فيها لأحد.

.....
وَخُلِفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا

قال القاضي: ذكر أن خُلف الرواة والناقلين من أهل الأداء في إمالة الألف من لفظ: ﴿النَّاسِ﴾ بالجرور في جميع القرآن ثابت عن (أبي عمرو)، وظاهر هذا أن الخلاف ثابت عن (أبي عمرو) من الروایتين، فيكون لكل من (الدوري والسوسي) الفتح والإمالة، والتحقق أن الإمالة لـ (الدوري) عنه، والفتح لـ (السوسي)، فلا يقرأ (الدوري) من طريق الناظم إلا بالإمالة، ولا يقرأ (السوسي) من هذه الطرق إلا بالفتح. وقال صاحب النفحات الإلهية: وقوله (حُصْلًا): فيه إشارة إلى معرفة هذا حتى تحصل وتعلم بأن الخلاف مرتب وموزع. وقال السخاوي: وكان شيخنا - يعني الشاطبي - يقرأ بالإمالة لـ (أبي عمرو) من طريق (الدوري)، وبالفتح من طريق (السوسي)، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك.

وقال أبو شامة: وكذلك أقراني شيخنا أبو الحسن. قال الجمزوري:
وَخُلِفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا
فيفتحه السوسي والدوري ميلاً
وقال الضباع: فالخلف فيه عن (أبي عمرو) مرتب لا مفرع، قال صاحب إتحاف البرية:

وفي الناس للدوري أضجع وصالح له الفتح ودع يا صاحبي خُلف حصلاً
وقال الجعبري: (وَخُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا) خرج: ﴿كُلُّ أَنَاسٍ﴾ البقرة
والأعراف.

(استدراك أبي شامة): ويتجه في هذا البيت من الإشكال ما اتجه فيما مضى في قوله:

وَمَعَ كَفْرِينَ الْكَفْرِينَ بِيَانِهِ

من أنه يحتمل أن تكون الواو في قوله:

وَفِي الْكَافِرُونَ عَيْدُونَ وَعَائِدٌ

فاصلة، وإذا كان كذلك فلم يذكر لقارئها رمزاً، فيكون (حُصْلًا) رمزاً لها، و﴿النَّاسِ﴾
وتكون الواو في (وَخُلْفُهُمْ) عاطفة، ولو قال:

وَفِي الْكَافِرُونَ عَيْدُونَ وَعَائِدٌ لَهُ خُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا

لخلص من ذلك الإبهام ولا يحتاج إلى واو فاصلة في (وَخُلْفُهُمْ)، لأن هذا من باب قوله:

سِوَى أَحْرَفٍ لَأَرْبِيَّةٍ فِي إِصْصَالِهَا وَبِالْإِلْفِظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنَّ جَلًّا

كما قال بعد هذا (جِمَارِكَ وَالْمِحْرَابِ) إلى آخره، ولم يأت بواو فاصلة، فإن قلت: فقد
سنع إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون بعض ما في البيت الآتي لـ (أبي عمرو) إذ لم
يأت بواو، والباقي من عند الواو لـ (ابن ذكوان)، فمن أين يتمحض الجميع لـ (ابن
ذكوان)؟ قلت: من جهة استفتاحه ذلك بقوله: (جِمَارِكَ وَالْمِحْرَابِ)، وهو مما قد علم أن
(أبا عمرو) يميله، فدل ذلك على أنه إنما ساقه مع ما عطف عليه لغير (أبي عمرو)، فينتظر
من يرمز له وليس إلا قوله (مثلاً).

جِمَارِكَ وَالْمِحْرَابِ إِكْرَاهِيَّةً وَالْ— حِمَارٍ وَفِي الْإِكْرَامِ عِمْرَانَ مَثَلًا
وَكَلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَعْلَمَ لَتَعْمَلًا

ذكر أن (ابن ذكوان) له إمالة الألف إمالة كبرى في الكلمات الآتية بخلاف عنه:

١- ﴿جِمَارِكَ﴾ في ﴿وَأَنْظُرَ إِلَى جِمَارِكَ﴾ البقرة، ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ﴾ الجمعة،

ومعه (البصري ودوري الكساني) فقط. ٢- ﴿الْمِحْرَابِ﴾ في ﴿رَكَبْنَا الْمِحْرَابِ﴾

بآل عمران، وانفرد بها (ابن ذكوان). ﴿وَهَلْ أُنْتِكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ ص. وانفرد بها (ابن ذكوان). قال أبو شامة: ووافق في ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾ مذهب (أبي عمرو والدوري عن الكسائي) في ذلك، فإن قلت: فما له لم يذكرهما معه عندما ذكر ﴿حِمَارِكَ﴾

﴿الْحِمَارِ﴾ كما أعاد ذكر (همزة والكسائي) مع من وافقهما في إمالة ﴿رَمَى﴾ ﴿وَنَنَا﴾ ﴿إِنَّهُ﴾؟ قلت: لأنه نص على ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾ في إمالة (أبي عمرو ودوري الكسائي) في قوله:
 وَفِي الْفَاتِ قَبْلَ رَأِ طَرْفِ أُنْتِ بِكَسْرِ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَثَقْبَلاً
 كَأَبْصَرِيهِمْ وَالْدَارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْسَسَ لَشِطْلًا
 فلم يضره بعد ذلك أن يذكر مذهب (ابن ذكوان) وحده، ومثل ذلك قوله فيما مضى:

وَجَاءَ ابْنُ ذُكْوَانَ وَفِي شَاءٍ مِيلاً

وإن كان (همزة) يقرأ كذلك، لأنه قد تقدم ذكره له معيّنًا، بخلاف ﴿رَمَى﴾ ﴿وَنَنَا﴾ ﴿إِنَّهُ﴾، فإنه لم يتقدم النص عليها معيّنًا، وإنما اندرجت في قاعدة (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، فلو لم يعد ذكر (همزة والكسائي) لظن أن ذلك مستثنى من الأصل المقدم كما تفرد (الكسائي) بإمالة مواضع من ذلك. ٣- ﴿إِكْرَاهِينَ﴾ في النور. وانفرد بها. ٤- ﴿وَالْإِكْرَاهِ﴾ كلاهما في الرحمن. وانفرد بها. ٥- ﴿عِمْرَانَ﴾ في ﴿وَعَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ في آل عمران. و﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ في آل عمران. و﴿مَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ التحريم. فرُوي عنه في كل من هذه الكلمات الفتح والإمالة. وانفرد بها (ابن ذكوان). قال الضباع: وبه - أي الفتح - قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، و(الإمالة الكبرى) وبه قرأ على عبد العزيز، وفارس، وثبتت عنه - أي (ابن ذكوان) - الإمالة قولاً واحداً في لفظ: ﴿الْمِحْرَابِ﴾ (الجرور، وهو في موضعين: ﴿وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ بآل عمران. ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى﴾ في مريم. وانفرد بها. قال أبو شامة: وباقي القراء على فتحها إلا (ورشاً) فإنه يقرأها بين اللفظين إلا ﴿عِمْرَانَ﴾،

وهو المعبر عنه بترقيق الراء على ما سيأتي في بابه، ويتضح لك الفرق بين الإمالة وبين اللفظين بقراءة (ورش) و(ابن ذكوان) في هذه الكلمات وهو عين ما نبهنا عليه في شرح قوله:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَيْ لَهُ الخُلْفُ جُمْلًا
وَلَكِنْ رَعُوسِ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَأَخْضُرُ مُكْمَلًا

وأكثر الناس يجهلون ذلك. وقال شعله: وقوله (فَاعْلَمْ لَتَعْمَلًا): أي فاعلم أيها المتعلم ما ذكرت لك لتعمل به لا لتجعله وسيلة إلى المفاخرة والمجادلة. وقال صاحب اللآلئ: وليست الميم في (مَثَلًا) برمز لأن التصريح بـ (ابن ذكوان) مغن عنه. وإليك (قواعد مهمة): القاعدة الأولى:

وَلَا يَمْتَعُ الإسْكَانُ فِي الوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الوَصْلِ مُثْلًا

قال أبو شامة: كل ألف أميلت في الوصل لأجل كسرة بعدها نحو: ﴿النَّارِ﴾ ﴿النَّاسِ﴾ ﴿يَدِينَارٍ﴾ ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ ، فتلك الكسرة تزول في الوقف، وتوقف بالسكون، فهذا السكون في الوقف لا يمنع إمالة الألف لأنه عارض، ولأن الإمالة سبقت الوقف، ولم يذكر في التيسير غير هذا الوجه، وذهب قوم إلى منع الإمالة لزوال الكسر الموجب لها، فإن رمت الحركة فالإمالة لا غير.

وقال صاحب اللآلئ: لأن الإمالة سبقت الوقف فبقيت على حالها. وهذا تنمة قوله:
وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلًا
وأتى الشاطبي بالبيت السابق كما قال السخاوي: لأنه قد ذهب قوم إلى ترك الإمالة واحتجوا بزوال الموجب. وقال الضباع: والعارض لا يغير الحكم، وفي هذا تنبيه على عدم الأخذ بقول من ذهب إلى الفتح في ذلك بدعوى زوال موجب الإمالة وإن اعتمده بعضهم. القاعدة الثانية:

وَقَبْلَ سُكُونٍ قَفٍ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

قال أبو شامة: إذا وقفت على ﴿مُوسَى﴾ من قوله تعالى: ﴿مُوسَى الْهَدْيِ﴾، أملت ألف

﴿مُوسَى﴾ لـ (همزة والكسائي)، وجعلتها بين بين لـ (أبي عمرو وورش بخلف

عنه)، وفتحت للباقيين، وكذا في ﴿عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾، فهذا مثال ما ليس فيه راء، ومنه

﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكِ فِي الْبَارِيَةِ ﴾ نص مكّي وغيره على أن الوقف على ﴿ طَغَا ﴾ بالإمالة لـ (حمزة والكسائي)، ومثال ما فيه الراء ﴿ الْقُرَى الَّتِي ﴾ سبأ ﴿ ذِكْرِي الدَّارِ ﴾ ص، فإذا وقفت على ﴿ الْقُرَى ﴾ و﴿ ذِكْرِي ﴾ أملت لـ (أبي عمرو وحمزة والكسائي)، ولـ (ورش) بين اللفظين. وقال القاضي: قد تقع الألف الممالة قبل حرف ساكن في كلمة أخرى كالألف في:

﴿ مُوسَى ﴾ في نحو: ﴿ مُوسَى الْكِنْبَب ﴾ ﴿ مُوسَى الْهَدْي ﴾ ﴿ عِيسَى ﴾ في: ﴿ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾، وهذا مثال ما ليس فيه راء، ومثال ما فيه الراء: ﴿ الْقُرَى الَّتِي ﴾، وفي ﴿ ذِكْرِي ﴾ من ﴿ ذِكْرِي الدَّارِ ﴾، فهذه الألف إما أن تقف عليها، وإما أن تصلها بما بعدها، فإذا وقفت عليها وجب عليك أن تقف عليها بما تقرّر في أصل كل قارئ ومذهبه، فإن كان مذهبه الفتح فقف عليها له بالفتح، وإن كان مذهبه الإمالة الصغرى فقف له عليها بالإمالة الصغرى، وإن كان مذهبه الإمالة الكبرى فقف عليها بها، وإن وصلتها بما بعدها وجب عليك حذفها، لأنها التقت ساكنة مع ساكن بعدها فتحذفها للتخلص من التقاء الساكنين، فلا يتأتى فيها حينئذ فتح ولا تقليل ولا إمالة. قال أبو شامة: وههنا أمر لم أر أحداً نبه عليه وهو أن ﴿ ذِكْرِي الدَّارِ ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلّاً فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب (ورش) على أصله لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلّاً، وما ذكره الشيخ - يريد السخاوي - في شرح قوله:

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْحِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلاً

من قوله: الترقيق في ﴿ ذِكْرِي ﴾ من أجل الياء لا من أجل الكسر. أراد بالترقيق الإمالة، فهو من أسمائها. ثم قال الشاطبي:

وَذُو الرِّاءِ فِيهِ الْخَلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَى
كَمُوسَى الْهَدْيِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالْقُرَى الـ
سَبِي مَعَ ذِكْرِي الدَّارِ فَافْتَهُمُ مُحْصِلاً

قال القاضي: هنا الناظم حكى خلافاً عن (السوسي) في هذه الألف إذا وقعت بعد راء نحو: ﴿ حَقِّي نَزَى اللَّهُ جَهْرَةً ﴾ ﴿ فَسَيَرَى اللَّهُ ﴾ ﴿ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴾ ﴿ أَذْهَبَ ﴾، فروى عنه بعض أهل الأداء في حال الوصل فتحها، وروى عنه آخرون إمالتها، ولمّا كانت هذه

الألف لا يتأتى فيها الفتح ولا إمالة في الوصل نظراً لحذفها فيه، تعيّن حمل هذا الخلاف على الراء التي قبل الألف، فيكون فيها لـ (السوسي) الفتح والإمالة المحضة، ولم يذكر صاحب التيسير لـ (السوسي) إلا الإمالة، وعلّة الإمالة في هذا الحرف - وهو (الراء) -: الدلالة على أن الألف المحذوفة بعدها تمال له عند الوقف على أصل قاعدته كما أمال (شعبة وهزرة) الراء في: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِغَةً﴾ حال الوصل تنبيهاً على أن الألف بعدها مائلة لهما عند الوقف عليها. قال الداوي: كل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم الساكن، على أن (أبنا شعيب) روى عن اليزيدي إمالة الراء مع الساكن في الوصل وبذلك قرأت وبه أخذ. وينبغي أن يعلم أن (السوسي) إذا أمال الراء وصلاً ووقع بعدها لفظ الجلالة، جاز له في (لام) لفظ الجلالة التفخيم نظراً للأصل، وجاز له الترقيق نظراً لإمالة الراء، فحينئذ يكون لـ (السوسي) في نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ ﴿فَسِيرَى اللَّهَ﴾، ثلاثة أوجه من حيث تفخيم لفظ الجلالة وترقيقه: فإذا أمال الراء، جاز له التفخيم نظراً للأصل، والترقيق نظراً للإمالة، وإذا فتح الراء تعيّن التفخيم. ولـ (السوسي) في نحو: ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾

﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾ ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا﴾ عند الوصل وجهان: الفتح - وهو من زيادات القصيد - والإمالة في الراء مع ترقيق اللام قولاً واحداً وهو نقل التيسير. وقال الضباع: وأخذ الناظم بالوجهين وصحهما في النشر. وإن حذفت ألفها للحجازم نحو: ﴿أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿الأنبياء﴾ و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ فليس له فيه غير الفتح وصلاً، والوقف على الراء بالسكون، لأن ألف ﴿يَر﴾ قد ذهبت للحجازم، فإذا وقفت عليها قلت: ﴿أَوْلَمْ يَر﴾. قال السخاوي: وخص (السوسي) الخلاف السابق في الراء لأن مذهبه فيه الإمالة المحضة، على أن الإمالة في الحقيقة في الراء لأجل الدلالة على الألف لا في الألف. قال أبو شامة: وشرط ما يميله (السوسي) من هذا الباب أن لا يكون الساكن تنويناً، فإن كان تنويناً لم يمل بلا خلف نحو: ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾ ﴿مُقْتَرَى وَمَا﴾. قال شعله: ومعنى قوله (فَأَفْهَمَ مُحَصِّلاً): أي فافهم أيها المتعلم المسألة محصلاً للعلم. وقال ابن القاصح: وقوله (فَأَفْهَمَ مُحَصِّلاً) كمل به البيت، وليس فيه رمز لأحد. قال أبو شامة: ثم ذكر ما حذفت فيه الألف لأجل التنوين، لأنه ساكن فقال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنوينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي التَّنصِبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
 مُسَمًّى وَمَوَالِي رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزَيٌّ وَتَثْرًا تَزْيِيلًا
 قال القاضي: لَمَّا ذَكَرَ فِي البَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ حُكْمَ الألفِ المِمالَةِ وَقَفًا وَوَصلاً إِذَا وَقَعَ
 بَعْدَهَا حَرْفٌ

ساكن في كلمة أخرى، ذكر هنا حكمها إذا وقع بعدها ساكن في كلمتها وكان هذا
 الساكن تنويناً، ومراده بالتفخيم الفتح، وبالترقيق الإمالة. والمعنى: أن أهل الأداء اختلفوا في
 الوقف على الكلمة المنونة مثل: ﴿هُدًى﴾ ﴿مُسَمًّى﴾ على ثلاثة مذاهب: المذهب
 الأول: الوقف عليها بتفخيم الألف، أي فتحها مطلقاً، أي سواء كانت الكلمة مرفوعة نحو:
 ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ ﴿يَوْمَ لَا يَغْنَى مَوْلَى﴾. أم منصوبة نحو: ﴿أَوْ كَانُوا غُزًى﴾ ﴿تَثْرًا﴾
 ﴿وَلَمْ يَقَعَا فِي القُرآنِ إِلا مَنْصُوبَيْنِ، وَكَذَلِكَ ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُصَلًى﴾. أم
 مجرورة نحو: ﴿إِلَّا أَجَلٌ مُسَمًّى﴾ ﴿عَنْ مَوْلَى﴾، وأخذ هذا العموم من الإطلاق.
 المذهب الثاني: تريقها، أي إمالتها في الأحوال الثلاث المتقدمة، وأخذ هذا العموم من
 الإطلاق أيضاً. المذهب الثالث: التفصيل، وهو تفخيمها - أي فتحها - في حال النصب،
 وتريقها في حالي الرفع والجر، فقوله (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنوينَ): أي ذا التنوين، (وَقَفًا) إشارة
 للمذهب الأول، وقوله (وَرَقَّقُوا) إشارة للمذهب الثاني، وقوله (وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي التَّنصِبِ أَجْمَعُ
 أَشْمَلًا) إشارة للمذهب الثالث. وتمثيلاً بـ ﴿تَثْرًا﴾ لا يصح إلا على مذهب (أبي عمرو)،
 فإنه هو الذي يقرأ بالتنوين من الممليين، فأما (حمزة والكسائي) فيقرآن بترك التنوين فلا
 خلاف عندهما في إمالة الألف وقفاً ووصلاً، و(ورش) يقلله قولاً واحداً. قال السخاوي:
 قوله: (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنوينَ): يعني ذا التنوين، على حذف مضاف، أو على اعتقاد أن الألف
 الموقوف عليها هي ألف التنوين. وإليك زيادة بيان لقول الشاطبي:

مُسَمًّى وَمَوَالِي رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزَيٌّ وَتَثْرًا تَزْيِيلًا
 قال صاحب اللآلئ: ثم مثل المرفوع والمجرور والمنسوب منه بما ذكر في البيت الأخير
 فقال: (مُسَمًّى وَمَوَالِي رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ): يعني أن كل واحد منهما وقع مرفوعاً ومجروراً،
 فـ ﴿مُسَمًّى﴾ المرفوع في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ لأنه صفة لمرفوع، وصفة المرفوع

مرفوعة: ﴿مُسَمَّى﴾ المحرور في قوله ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ لأنه صفة المحرور، وصفة المحرور مجرورة. و﴿مَوْتَى﴾ المرفوع في قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَغْنِي مَوْتَى﴾ لأنه فاعل، والفاعل مرفوع. ﴿مَوْتَى﴾ المحرور في قوله: ﴿عَنْ مَوْتَى﴾ وهو مجرور بـ ﴿عَنْ﴾. ثم قال: ﴿وَمَنْصُوبُهُ غَزَىٰ وَتَشْرَأُ تَزَيْلًا﴾: يعني أن كل واحد منهما منصوب، أما ﴿غَزَىٰ﴾ لأنه خبر كان، وخبر كان منصوب. وأخبر أن هذا الوجه (أَجْمَعُ أَشْمَلًا)، لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق. قال أبو شامة: فقد صار المنصوب مفحماً على قولين، وممالاً على قول، فلهذا قال: ﴿وَتَفْحِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا﴾، وليس ذلك منه اختياراً لهذا القول، وإنما أشار إلى أن الوجهين اتفقا عليه، أي اجتمع شمل الأصحاب على الوجهين فيه، ومعنى ﴿تَزَيْلًا﴾: أي تميز المذكور وهو التنوين، أي: ظهرت أنواعه و تميز بعضها من بعض بالأمثلة المذكورة. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

الفتح. وقوله: ﴿فَزَيْلَانَا بَيْنَهُمْ﴾ يونس. وقال ابن القاصح: ﴿تَزَيْلًا﴾ أي تميز المنصوب من غيره. وقال أبو شامة: والهاء في ﴿رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ﴾ راجعة إلى التنوين أيضاً، والكل على تقدير ذي التنوين. وقال الشيخ - يريد السخاوي - تميز المنصوب من غيره بالمثال، فإن قلت: الألف الممالة في ﴿غَزَىٰ﴾ منقلبة عن واو، لأنه من غزا يغزوا فكيف تمال؟ قلت: هو داخل في قوله:

وَكُلُّ لُئَلِيٍّ يَزِيدُ فِائَةً
مَمَالٌ كَزَكَّهَا وَأَنْجَىٰ مَعَ ابْتَلَىٰ

وقال أبو شامة شارحاً لقول الشاطبي (وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا): هذا فرع من فروع المسألة المتقدمة داخلة تحت قوله:

وَقَبْلَ سُكُونِ قَفٍ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ

وأفردا بالذكر لِمَا فيها من الخلاف، والأصح والأقوى أن حكمها حكم ما تقدم، تمال لمن مذهبه الإمامة وهو الذي لم يذكر صاحب التيسير غيره، وجعل للمنون ولِمَا سبق ذكره حكماً واحداً. قال الداني في التيسير: كل ما امتنعت الإمامة فيه في حال

الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو: ﴿هُدًى﴾ ﴿الْأَقْصَا الَّذِي﴾ ﴿طَعَا أَلْمَاءُ﴾ ﴿وَجَحَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن. وقال القاضي: والحق الذي لا محيص عنه ولا يصح الأخذ بغيره، أن الألف الممالة التي يقع التنوين بعدها في كلمتها كالأمثلة الآتفة الذكر حكّمها حكم الألف الممالة التي يقع بعدها ساكن في كلمة أخرى تحذف وصلًا وثبتت وقفًا، وعند الوقف عليها يكون كل قارئ حسب مذهبه، فإن كان مذهبه الفتح فتحها، وإن كان مذهبه التقليل قللها، وإن كان مذهبه الإمالة أمالها. وقال الضباع: وأما الخلاف الذي ذكره الناظم في هذين البيتين (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا... إلخ) فهو كما قال المحقق ابن الجزري: خلاف نحوي لا تعلق للقراءة به. وقد ضبط المنون الممال في القرآن فوجد (سبع عشرة) كلمة، جمعها بعضهم بقوله:

عُرِّي مُصَلًّىً وَ مُصَفًّىً مُفْتَرًى
طُوي رَبًّا سُوي سُدًى فَتَى قَرِي
مَتَوًى مُسَمًّى مَوًى هُدًى
صَحًى عَمًى سبع عشر فاعدا

قلت: وكذلك ﴿تَتَرًا﴾ المؤمنون. وتمثيله بـ ﴿تَتَرًا﴾ لا يصح إلا على مذهب (أبي عمرو)، فإنه هو الذي يقرأ بالتنوين من المماليين، فأما (هزرة والكسائي) فيقرآن بترك التنوين فلا خلاف عندهما في إمالة الألف وقفًا ووصلًا، و(ورش) يقلله قولاً واحداً. قال الجمزوري:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقُّوا
وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلًا
أراد به المقصور إن قلب الألف
عن الياء وقفًا ثم للكل مثلاً
وأنكر هذا الخلف في النشرقائلا
على أصل كل قف مميلاً مقللاً
وَقَبْلَ سَكُونِ قِفٍ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ
مميلاً إذا أوفاتحاً أو مقلاً
تتمة: قال الشيخ الضباع: واعلم أن كل من لم يذكر له شيئاً في هذا الباب كله، إنما يقرأ بالفتح كما يدل عليه الضد، والله الموفق.

(استدراك أبي شامة): قول الناظم (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ) فيه تجوز، فإن التنوين لا يوصف بتفخيم ولا إمالة لعدم قبوله لهما، وهو على حذف مضاف تقديره (ذا التنوين)، ولا تقول

التقدير: ألف التنوين لِمَا فيه من الإلباس بألف ﴿أَمْتًا﴾ و﴿هَمْسًا﴾ ونحوهما.

أسئلة حول باب: الفتح والإمالة وبين اللفظين

س: بَيِّن المعنى المراد من (الفتح) في هذا الباب؟

س: وما المراد بالإمالة لغة في هذا الباب؟

س: كيف نعرف (ذَوَاتَ أَيْبَاءٍ) من الأسماء والأفعال؟

س: ما الأبيات التي ضبط بها العلامة المتولي الكلمات التي لا تمال؟

س هل تمال الألفات المنقلبة عن تنوين نحو: ﴿ذِكْرًا﴾، ﴿عَوَجًا﴾، ﴿أَمْتًا﴾؟

س هل تمال ألف التشية كالف: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافًا﴾ و﴿أَشْنَا عَشْرَ شَهْرًا﴾؟

س: هل تمال ألف ﴿الْحَيَوَةِ﴾، ﴿وَمَنَوَةِ﴾؟

س: ما الكلمات التي استثنائها الشاطبي مما رسم بالياء ولا يمال؟

س: اذكر بعض الكلمات التي أمالها إمالة كبرى (حزرة والكسائي) فقط؟

س: بَيِّن المواضع التي تمال لـ (الكسائي) وحده إمالة كبرى؟

س: ما الكلمات التي اقتص بها (دوري الكسائي) بإمالتها؟

س: ما الكلمة التي أمالها (حفص عن عاصم) إمالة كبرى؟

قال الشاطبي:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ أَيْبَاءٍ لُهُ الْخُلْفُ جُمْلًا

وَلَكِنْ رِءُوسِ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكْمَلًا

س: بَيِّن مذهب (ورش) من خلال الأبيات السابقة؟

س: اذكر بعض الكلمات التي على وزن (فَعْلَى) (مفتوحة الفاء) وتقلل للبصري؟

س: اذكر بعض الكلمات التي على وزن (فُعْلَى) (بضم الفاء) وتقلل للبصري؟

س: اذكر بعض الكلمات التي على وزن (فَعْلَى) (مكسورة الفاء) وتقلل للبصري؟

س: ما الكلمات التي قللها (دوري البصري) قولاً واحداً دون (السوسي)؟

س: بَيِّن الكلمات التي اقتص (حزرة) بإمالتها؟

وَرَشٌّ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلَلًا

.....

س: ما المراد بقول الشاطبي السابق؟

س: ما الكلمات التي انفرد (هشام) بإمالتها؟

س: بين الكلمات التي انفرد (ابن ذكوان) بإمالتها؟

س: وضح معنى قول الشاطبي التالي:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَالًا

وَقَبْلَ سُكُونِ قَفِّ بِمَا فِي أَحْوَالِهِمْ

س: كم عدد الكلمات المنوطة التي لا تقال وصلًا؟

س: وما حكم الراء وصلًا في نحو ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾؟

س: ما أحكام الإمالة في الكلمات الآتية:

﴿يَبْبُشْرَى﴾ ﴿الْصَّصْرَى﴾ ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ ﴿أَشْتَرَى﴾

﴿تَسْرَى﴾ ﴿بَجْرِنَهَا﴾ ﴿وَنَنَا بِجَانِبِهِ﴾ ﴿إِنْسَهُ﴾ ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾

﴿رَمَى﴾ ﴿أَعْمَى﴾ ﴿مَوْضِعِي الْإِسْرَاءِ﴾ ﴿كَلْنَا﴾ ﴿سُوَى﴾ ﴿سُدَى﴾

﴿تَرَمَّا﴾ ﴿رَانَ﴾ ﴿عَقَى الدَّارِ﴾ ﴿كَفِرِينَ﴾ ﴿الْكَفِيرِينَ﴾ ﴿هَارِ﴾

﴿جَبَّارِينَ﴾ ﴿أَذَنَ﴾ ﴿مَوْلَى﴾ ﴿مَشْوَى﴾ ﴿يَشَاءُ﴾ ﴿وَأَخَافُ﴾

﴿أَزَاعَ﴾ ﴿جَبَّارِينَ﴾ ﴿وَالْجَارِ﴾ ﴿النَّاسِ﴾ ﴿الْبَوَارِ﴾ ﴿الْقَهَّارِ﴾

﴿قَرَارٍ﴾ ﴿ضَعْفًا﴾ ﴿ءَانِيكَ﴾ ﴿وَالْجَارِ﴾

س: بين أحكام رءوس الآي في السور الإحدى عشر؟

(باب مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث عند الوقف)

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا
وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِعْطَاطٌ عَصٍ خَطًّا
مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلَا
وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيلًا
أَوْ الْكَسْرِ وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ
لَعِبْرَةَ مَائِهِ وَجْهَةً وَلَيْكَةً.....

..... وَبَعَثَهُمْ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِيلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح)

قال أبو شامة: هاء التانيث هي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ ويوقف عليها بالهاء. واختص (الكسائي) وحده من القراء بإمالة هاء التانيث عند الوقف من طريق الشاطبية وقتاً، سواء رسمت تاء مجرورة، أو تاء مربوطة، لأنه يقف بالهاء على كل هاء تانيث رسمت في المصحف تاء مجرورة. وقد يقال: أو تاء مفتوحة أو مبسوطة وسيأتي بيان ذلك. وأضاف الوقوف إلى هاء التانيث احتراز من الهاء في: ﴿هَذِهِ﴾ فإنها هاء تانيث، لكنها لا تزال هاءً وقفاً ووصلاً، فأراد أن الإمالة واقعة في (هاء التانيث) التي هي في الوقف هاءً وفي الوصل تاءً، سواء كانت مرسومة في المصحف بالتاء أو بالهاء، لأن مذهب (الكسائي) الوقف على جميع ذلك بالهاء على ما سيأتي بيانه. فإن قلت ما وجه إضافة التانيث إلى الوقوف؟ قلت: لم يضاف التانيث وحده، فإن التانيث من حيث هو التانيث وقفاً ووصلاً، وإنما أضاف إلى الوقوف ما يخصه وهو كون حرف التانيث صار هاءً، فيكون من باب قولهم: حب رمان، لم يضاف إلى الباء الرمان وحده، وإنما أضاف حب الرمان، والمراد بقوله (وَقَبْلَهَا): أي وفي الحروف التي قبلها، وممال بمعنى الإمالة كـ مقام بمعنى إقامة، أي أن إمالة (الكسائي) واقعة في هاء التانيث في الوقف وفي الحرف الذي قبلها لقرب الهاء من الياء، ولقرب ما قبلها من الكسرة، كما يفعل مثل ذلك في إمالة الألف، لا بد من تقرب ما قبلها من الكسر، ويوصف ذلك بأنه إمالة له وعلى ذلك شرحنا قوله:

وَرَأَى تَرْكًا فَسَارَ فِي شِعْرَانِهِ
 فَإِن قَلتَ لِمَا ذَكَرَ فِي البَابِ المَتَقَدِّمِ إِمَالَةَ الأَلْفَاتِ لَمْ يَنْصَ عَلى إِمَالَةِ مَا قَبْلَهَا مِنَ الحُرُوفِ، فَلِمَ نَصَ هُنَا عَلى إِمَالَةِ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ هَاءِ التَّائِيثِ؟ قَلتُ: لِأَنَّ الأَلْفَ المَمَالَةَ لَمْ يَسْتثنِ مِنَ الحُرُوفِ الوَاقِعَةِ قَبْلَهَا شَيْءٌ، وَهُنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ عَلى مَا سَتَرَاهُ. وَقَالَ الجَعْبَرِيُّ: لِأَنَّ إِمَالَةَ الفَتْحَةِ هُنَا هِيَ المَقْصُودَةُ، وَمَا قَبْلَ الأَلْفِ تَابِعٌ مُسْتَلزِمٌ فَلَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ كَمَا قِيلَ - يَريدُ قَوْلَ (أَبِي شَامَةَ) السَّابِقِ - نَصَ عَلى هَذَا لِلإِسْتِثْنَاءِ مِنْهُ، وَمَا قَبْلَ الأَلْفِ لَمْ يَسْتثنِ مِنْهُ شَيْءٌ، لِأَنَّ كُلَّ أَلْفٍ اسْتثنَى فَتَحَهَا اسْتثنَى فَتَحَ مَا قَبْلَهَا. وَذَهَبَ بَعْضُ العُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الحَرْفَ المَمَالُ هُوَ (الهَاءُ) وَالحَرْفَ الَّذِي قَبْلَهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّاطِبِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الإِمَالَةَ فِي الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الهَاءِ. قَالَ القَاضِي: وَأَمَّا (الهَاءُ) فَلَا تَتَأْتِي فِيهَا الإِمَالَةُ لِسُكُونِهَا عِنْدَ الوُقُوفِ، وَالسَّاكِنُ لَا تَتَأْتِي فِيهِ الإِمَالَةُ وَلَا الفَتْحُ. وَيُوجَدُ عِنْدَ الوُقُوفِ عَلى آخِرِ الكَلِمَةِ (ثَلَاثُ هَاءَاتٍ) عَلى النَحْوِ التَّالِي: ١- (هَاءُ التَّائِيثِ): وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي الوَصْلِ تَاءٌ وَفِي الوُقُوفِ هَاءٌ نَحْوُ: ﴿رَحْمَةٌ﴾ ﴿نِعْمَةٌ﴾ وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُهَا الإِمَالَةُ لـ (الكَسَائِي) وَقَفًّا عَلى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ. قَالَ الدَّائِي فِي كِتَابِ الإِمَالَةِ: وَالنَّصُّ عَنِ (الكَسَائِي) وَالسَّمَاعِ مِنَ العَرَبِ إِنَّمَا وَرَدَ فِي (هَاءِ التَّائِيثِ) خَاصَّةً. قَالَ أَبُو شَامَةَ: أَمَّا هَا بَعْضُ العَرَبِ كَمَا تَمِيلُ العَرَبُ الأَلْفَ، وَهِيَ اللُّغَةُ الغَالِبَةُ عَلى ألسنة النَّاسِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ (وَفِي هَاءِ تَائِيثِ الوُقُوفِ) مَا جَاءَ عَلى لَفْظِهَا وَإِن لَمْ يَكُنِ المَقْصُودُ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلى التَّائِيثِ كَهَمْزَةٍ: ﴿هُمَزَةٌ﴾ ﴿لُحْمَةٌ﴾ ﴿كَاشِفَةٌ﴾ ﴿بَصِيرَةٌ﴾، وَهَذَا قَالَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ: اعْلَمْ أَنَّ (الكَسَائِي) كَانَ يَقِفُ عَلى هَاءِ التَّائِيثِ وَمَا شَابَهَهَا فِي اللَّفْظِ بِالإِمَالَةِ. فزَادَ كَلِمَةً (وَمَا شَابَهَهَا) لِيَدْخُلَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا. وَقَالَ صَاحِبُ اللُّغَةِ: الدَّاخِلَةُ لِمَعْنَى المَبَالِغَةِ لَا لِمَعْنَى التَّائِيثِ.

٢- (هَاءُ ضَمِيرِ المَذْكَورِ): وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي الوَصْلِ هَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ، وَفِي الوُقُوفِ هَاءٌ سَاكِنَةٌ نَحْوُ: ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ ﴿كَتَابُهُ﴾ ﴿بَنَانُهُ﴾ ﴿عِظَامُهُ﴾، وَهَذِهِ لَيْسَ فِيهَا إِمَالَةٌ لِأَحَدٍ.

٣- (هَاءُ السَّكْتِ): نَحْوُ: ﴿كُتَيْبَةٌ﴾ ﴿حَسَابِيَّةٌ﴾ ﴿مَالِيَّةٌ﴾ ﴿مَاهِيَّةٌ﴾ ﴿يَسَنَّةٌ﴾ لَيْسَ فِيهَا إِمَالَةٌ لِأَحَدٍ. وَقَدْ يَلْتَبِسُ عَلى بَعْضِ الطُّلَابِ (هَاءُ الضَّمِيرِ)، أَوْ (هَاءُ السَّكْتِ) إِذَا سَبَقَتْ كُلُّ مِثْمَالَةٍ بِ (هَاءِ تَائِيثِ) مِمَالَةٍ، فَيَمِيلُ (هَاءُ الضَّمِيرِ)، أَوْ (هَاءُ السَّكْتِ) تَبَعًا لِإِمَالَةِ (هَاءِ التَّائِيثِ) الَّتِي قَبْلَهَا، مِثَالُ ذَلِكَ: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (١٤) وَلَوْ أَلْفَى

مَعَاذِيرُهُ ﴿﴾ القيامة، فبعضهم يخطئ ويميل ﴿﴾ مَعَاذِيرُهُ ﴿﴾ بعد إمالة ﴿﴾ بَصِيرَةٌ ﴿﴾، ومعلوم أن الهاء في لفظ: ﴿﴾ مَعَاذِيرُهُ ﴿﴾ (هاء الضمير) فلا تمال. وكذلك في: ﴿﴾ فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ ﴿﴾ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴿١٠﴾ نَارُ حَامِيَةٍ ﴿١١﴾ القارعة، فبعض الطلاب لا ينتبه أثناء القراءة فيميل لفظ:

﴿﴾ مَا هِيَ ﴿﴾ ولو أن هاءه للسكت تبعاً لإمالة ﴿﴾ هَاوِيَةٌ ﴿﴾ التي هاؤها للتأنيث.

قال أبو شامة: واحترز بقوله (وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ) عن (هاء السكت) و (هاء الضمير)، ولم تقع الإمالة في الهاء الأصلية نحو: ﴿﴾ وَلَمَّا تَوَجَّهَ ﴿﴾، وإن كانت تقع في الألف الأصلية.

واعلم أنه ورد عن (الكسائي) مذهبان في إمالة (هاء التأنيث) عند الوقف: الأول: مذهب تفصيلي. الثاني: مذهب إجمالي.

١- المذهب التفصيلي: وبه قرأ الإمام الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو مذهب الشاطبي ومن تبعه وهو على النحو التالي: (أ) تمال (هاء التأنيث) وما قبلها إذا سبقت بحرف من الحروف (الخمسة عشر) الآتية: (فجثت زينب لذود شمس). وقال السخاوي: والحروف المجمع على إمالة هاء التأنيث معها (خمسة عشر) حرفاً جمعتها كلمات نظمت: (ذود بزل يفن شمس جثت). والأمثلة كالتالي:

- ١- الفاء مثل ﴿﴾ حَلِيفَةٌ ﴿﴾.
- ٢- الجيم مثل: ﴿﴾ بَهْجَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ حُجَّةٌ ﴿﴾.
- ٣- التاء مثل: ﴿﴾ ثَلَاثَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ مَبْتُوثَةٌ ﴿﴾.
- ٤- التاء مثل: ﴿﴾ بَقَّةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ أَلْمِيَّةٌ ﴿﴾.
- ٥- الزاي مثل: ﴿﴾ بَارِزَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ لَمْرَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ الْعِزَّةُ ﴿﴾ ٦- الياء مثل: ﴿﴾ خَشِيَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ قَرِيْبَةٌ ﴿﴾.

﴿﴾ وَمَعْصِيَتٍ ﴿﴾ عند الوقف فقط، لأنه يقف بالهاء كما سيأتي في باب مرسوم الخط.

- ٧- النون مثل: ﴿﴾ جَنَّتُمْ ﴿﴾ ﴿﴾ زَيْتُونَةٌ ﴿﴾ ٨- الباء مثل: ﴿﴾ حَبَّةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ طَيْبَةٌ ﴿﴾.
- ٩- اللام مثل: ﴿﴾ الظَّلَّةُ ﴿﴾ ﴿﴾ كَامِلَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ لَيْلَةٌ ﴿﴾ ١٠- الدال مثل: ﴿﴾ لَذْرٌ ﴿﴾.
- ١١- الواو مثل: ﴿﴾ قُوَّةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ قَسْوَةٌ ﴿﴾ ١١- الدال مثل: ﴿﴾ بَلْدَةٌ ﴿﴾ ﴿﴾ وَجِدٌ ﴿﴾.

١٣- الشين مثل: ﴿عَيْشَةٍ﴾ ﴿فَنِحْسَةٍ﴾ ﴿مَعِيْشَةٍ﴾.

١٤- الميم مثل: ﴿رَحْمَةً﴾ ﴿نِعْمَةً﴾ ﴿نِعْمَتًا﴾ عند الوقف فقط، لأنه يقف بالهاء كما سيأتي في باب مرسوم الخط. ١٥- السين مثل: ﴿خَمْسَةً﴾ ﴿الْمُقَدَّسَةَ﴾. ومثال هاء التانيث وما قبلها كذلك لـ (الكسائي) عند الوقف إذا سبقت بحرف من حروف لفظ: ﴿أَكْهَرُ﴾

وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيْلًا
أَوْ الْكُسْرِ وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ
لَعِبْرَةَ مَائَةٍ وَجِهَةً وَلَيْكَةً.....

قال أبو شامة: ثم قال (وَأَكْهَرُ)، أي حروف (أَكْهَرُ) وهي أربعة: (الهمزة) و(الكاف) و(الهاء) و(الراء) إذ وقعت قبل (هاء التانيث) بعد ياء ساكنة أو كسرة أميلت، ويلزم من إمالة هذه الحروف إمالة الهاء بعدها. مثال (الهمزة) بعد الياء الساكنة ﴿حَطِيئَةً﴾، ﴿كَهَيْئَةً﴾. وبعد الكسر ﴿خَاطِرًا﴾. ﴿مَائَةً﴾. ومثال (الكاف) بعد الياء الساكنة ﴿وَأَصْحَابُ الْآيَاتِ﴾، وبعد الكسر ﴿الْمَلِكَةِ﴾. ومثال (الهاء) بعد الكسر ﴿ءَالِهَةٌ﴾، ﴿فَنَكِهَةٌ﴾، ولا مثال لها بعد الياء الساكنة في القرآن الحكيم. ومثال (الراء) بعد الياء الساكنة ﴿لَكِبْرَةٌ﴾ ﴿صَغِيرَةٌ﴾، وبعد الكسر ﴿تَبَصَّرَةٌ﴾، ﴿الْآخِرَةُ﴾.

وقد ذكر الكسر قبل الأربعة في قوله:

أَوْ الْكُسْرِ وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ
لَعِبْرَةَ مَائَةٍ وَجِهَةً وَلَيْكَةً.....

إذا وقع بين الكسر وبين الراء حرف ساكن لم يكن ذلك بحاجز، أي يمنع للكسر من اقتضائه الإمالة، فكانه قال: أو تقع هذه الحروف الأربعة بعد كسر يليها، أو بعد ساكن يليه كسر، ولا مثال لهذا في (الهمزة) و(الكاف) وإنما مثاله في (الهاء) نحو: ﴿وَجِهَةٌ﴾، وفي (الراء) نحو: ﴿لَوْبِرَةٌ﴾ ﴿سِدْرَةٌ﴾. فقول الشاطبي:

لَعِبْرَةَ مَائَةٍ وَجِهَةً وَلَيْكَةً.....

أراد قوله تعالى: ﴿لَوْبِرَةٌ﴾، فهذا مثال ما قبله ساكن بعد كسر، ومثله: ﴿وَجِهَةٌ﴾، ومثال ما قبله كسر ﴿مَائَةً﴾، ومثال ما قبله ياء ﴿وَأَصْحَابُ الْآيَاتِ﴾.

وخلاصة ضرب الأمثلة على حروف (أَكْهَرُ) وشروط إمالة هاء التانيث قبلها كالتالي:

- ١ - إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) وقبله كسر نحو: ﴿وَأَلْمَلَيْكَتُ﴾.
- ٢ - إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) وقبله ياء ساكنة نحو: ﴿كَهَيْتَةَ﴾.
- ٣ - إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) وقبله ساكن، وقبل الساكن حرف مكسور نحو: ﴿لَمِيزَةً﴾، وهذا معنى قول الشاطبي: (وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ).

قال أبو شامة: واختلف في ﴿فِطْرَتَ﴾ لأجل أن الساكن حرف الاستعلاء أقوى المانع، وهذا وجه جيد، ويقويه ما سيأتي في الرءاءات، فإنه اعتد به حاجزاً فمنع الترقيق، فكذا يمنع الإمالة، ولكن هما بابان، كل باب لقارئ، فلا يلزم أحدهما مذهب الآخر، والكل جائز الإمالة والترك في

اللغة، وسأله ترك (ورش) ترقيق راء ﴿عِمْرَانَ﴾ للعجمة، (وابن ذكوان) رقعها تبعاً لإمالة الألف بعدها ولم ينظر إلى العجمة. وقال القاضي في (البدور الزاهرة): ﴿فِطْرَتَ﴾ بالإمالة لـ (الكسائي) بخلف عنه. وقال أبو شامة: والأكهر الشديد العبوس، يقال: كهره إذا استقبله بذلك، والكهر ارتفاع النهار مع شدة الحر. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

لَعِبْرَةٌ مِائَةٌ وَجِهَةٌ وَلَيْكَةٌ.....

ووقع في نظم البيت (ليكة)، باللام، وهذا وإن كان قرئ به في سورتي الشعراء و(ص)، فليس صاحب الإمالة ممن قرأ هذه القراءة، فالأولى أن يقع المثال بما هو قراءة له فيقال: (وأليكة) بهمزة قبل الياء، ولا يضر حذف لام التعريف فإنها منفصلة من الكلمة تقديراً، ووجه ثان وهو أن ﴿الْأَيْكَةَ﴾ جاءت في القرآن في غير هاتين السورتين غير مقروءة باللام بإجماع على ما في التيسير ونظمه، فإذا وقع المثال بهمزة عم جميع المواضع مع موافقة القراءة، بخلاف التمثيل بقراءة اللام، ولعله أراد ﴿الْأَيْكَةَ﴾ على قراءته، وإنما نقل حركة الهمزة إلى اللام لضرورة النظم كما يقرأ (ورش)، فالصواب كتابته على هذه الصورة في هذا البيت ليشعر بذلك، ولا يوهم أنه أراد تلك القراءة، فهو كقوله في فرش حروف سورة الأنعام:

وَلَلدَّارُ حَذْفُ اللَّامِ الأخرى ابنُ عامِرٍ
وَالآخِرَةُ المَرْفُوعُ بِالْخِفْضِ وَكَلَامُ

والحروف التي إذا سُبِّتَ بها (هاء التانيث) ولا تمال وقفاً في قول الشاطبي:
 وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الرَّؤُوفِ وَقَبْلَهَا مَمَالُ الْكِسَائِي غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدِلَا
 وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا

قال أبو شامة: وقوله (غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدِلَا) مستثنى، والتقدير: وفي الحروف التي قبلها غير عشرة من تلك الحروف فإنه لم يملها، ومن ضرورة ذلك أن لا يميل الهاء، وأشار بقوله (لِيَعْدِلَا) إلى أن تلك الحروف تناسب الفتح دون الإمالة، فلهذا استثناهَا، ثم بيّن تلك الحروف العشرة في كلمات جمعها فيها فقال:

ويجمعها حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا.....
 أي يجمع تلك الحروف هذه الكلمات الأربع، وهذه الحروف العشرة سبعة منها هي حروف الاستعلاء، والأحرف الثلاثة الباقية هي من حروف الحلق: (الألف والحاء والعين).
 والخلاصة: لا تمال (هاء التانيث) إذا سُبِّتَ بحرف من أحرف (عشرة) ذكرها الشاطبي في قوله (ويجمعها حَقٌّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا) والأمثلة على النحو التالي:

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------|
| ١- الحاء مثل: ﴿وَالنَّطِيحَةَ﴾ | ٢- القاف مثل: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ |
| ٣- الضاد مثل: ﴿بَعُوضَةً﴾ | ٤- الغين مثل: ﴿بَلْعَةً﴾ |
| ٥- الألف مثل: ﴿الضَّلَوَةَ﴾ | ٦- الطاء مثل: ﴿بَسْطَةً﴾ |
| ٧- العين مثل: ﴿سَبْعَةً﴾ | ٨- الصاد مثل: ﴿خَالِصَةً﴾ |
| ٩- الخاء مثل: ﴿الصَّاعَةَ﴾ | ١٠- الظاء مثل: ﴿مَوْعِظَةً﴾ |

قال أبو شامة: فإن فصل بين حرف الاستعلاء وبين الهاء فاصل جازت الإمالة نحو: ﴿رَقِيَّةٌ﴾، ﴿مَسْجَبَةٌ﴾، ﴿عُصْبَةٌ﴾. و(ضِعَاطُ) جمع ضغطة، وعصٍ بمعنى عاص، و(خَطًّا) بمعنى سمن واكتنز لحمه، ويشير إلى ضغطة القبر وهي غصرته والضيق فيه، والعاصي حقيق بذلك ولا سيما إذا كان سميناً، وكأنه يشير بالسمن إلى كثرة ذنوبه كما يوصف من كثر ماله بذلك، والسمن الحقيقي مكروه في ذاته لأهل الدين والعلم، لأنه يشعر غالباً بقلّة اهتمامه بالأخرة وبالبلادة أيضاً، والهَمُّ يذيب الجسم وينحفه، ولهذا جاء في الحديث: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْخَبِيرَ السَّمِينِ، وقال النبي ﷺ في ذم قوم: قليل فقه قلوبهم وكثير شحم بطونهم، قال العلماء: فيه تنبيه على أن الفطنة قلّ ما تكون مع

كثرة اللحم والاتصاف بالسمن والشحم، وفي أخبار الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: ما رأيت سميناً عاقلاً قط إلا رجلاً واحداً، وفي رواية ما رأيت سميناً أخف روحاً من محمد بن الحسن رحمه الله. قال القاضي: ضغطة القبر للعاصي كثير الذنوب حق لا ريب فيه.

س: يسنّ الشروط الباقية والمانعة من إمالة هاء التانيث وفقاً؟
ج: لا نمال (هاء التانيث) إذا كان قبلها حرف من حروف (أَكْهَرُ) ولم يتحقق في الكلمة أحد الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً، وراجع هذه الشروط كي تكون على بصيرة.

قال أبو شامة متحدثاً عن بقية موانع الإمالة على المذهب التفصيلي :

١- مثال (الهمزة) بعد الفتح: ﴿أَمْرًا﴾، فإن فصل بين الفتح وبين الهمزة فاصل ساكن،

فإن كان ألفاً منع أيضاً نحو: ﴿بَرَاءَةً﴾، وإن كان غير ألف. قال الدايني: القياس الفتح نحو: ﴿النَّشَاءُ﴾، ﴿سَوْءَةً﴾. قال القاضي: وليس للهمزة بعد الحرف المضموم مثال في القرآن العزيز.

٢- مثال (الكاف) بعد الفتح: ﴿مُبْرَكَةً﴾ ﴿الشَّوْكَةَ﴾ سواء في ذلك ما فيه فصل وما لا فصل فيه. ٣- مثال (الكاف) بعد الضمة: ﴿الْبَيْكَةِ﴾. قال القاضي: ولم تقع الكاف في القرآن بعد حرف مضموم فصل بينها وبينه ساكن.

٤- مثال (الهاء) بعد الفتح مع فصل الألف: ﴿سَفَاهَةً﴾، ولا يقع غير ذلك.

٥- ومثال (الراء) بعد الفتح: ﴿سَفَرَةً﴾ ﴿شَجَرَةً﴾ ﴿شَمْرَةً﴾ وكذا مع فصل الألف وغيرها من الساكن نحو: ﴿يَحْضِرَةً﴾ ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ ﴿سَيَّارَةً﴾ ﴿نَضْرَةً﴾، وبعد الضم مع الحاجز: ﴿الْعُسْرَةَ﴾ ﴿مَحْشُورَةً﴾. ويجمع ذلك كله أن تقع حروف: (أَكْهَرُ) بعد فتح أو ضم بفصل ساكن وبغير فصل، فلهذا أطلق قوله:

وَيَضَعْفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا

وقوله (وَيَضَعُفُ): يعني (أَكْهَرُ) ضعفت حروفه عن تحمّل الإمالة إذا وقعت بعد الفتح والضم، و(أَرْجُلًا): جمع رجل، ونصبه على التمييز، استعار ذلك لَمَّا كان يقال لكل مذهب ضعيف هذا لا يتمشى ونحوه، لأن الرجل هي آلة المشي. قال القاضي: حيث شبه هذه الحروف برجل ضعيف متداع لا تحمله رجلاه، والمقصود ضعف الإمالة في هذه الحالة وردها وعدم قبولها، كما يقال للمذهب الضعيف: هذا المذهب لا يتمشي.

المذهب الثاني: وهو المذهب الإجمالي، وتمال فيه (هاء التانيث) بعد كل الحروف الهجائية إلا بعد (الألف) فتمتتع الإمالة.

..... وَبَعَثَهُمْ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِثْلًا
أي وبعض المشايخ من أهل الأداء مِثْلَ لـ (الكسائي) جميع الحروف قبل (هاء التانيث) مطلقاً من غير استثناء شيء إلا (الألف). قال صاحب التيسير: والأول أختار إلا ما كان قبل الهاء فيه (ألف)، فلا تجوز الإمالة فيه. فأما الألف قبل هاء التانيث فأتت في عشر كلم:

﴿الصلوة﴾ ﴿الزكوة﴾ ﴿الحيوة﴾ ﴿التجوة﴾ ﴿ومنوة﴾ ﴿هيات هيات﴾
﴿ذات بهجة﴾ ﴿النت﴾ ﴿ولات﴾، لأن (الكسائي) يقف على هذه الكلم الخمس بالهاء، وهو وغيره يقفون على ما عداها كذلك، فلا تمال الهاء في هذه الكلم العشر، لأنه يلزم من ذلك إمالة الألفات، وهي لا تقبل الإمالة، لأنها من (ذوات الواو) في بعضها، ومجهولة في بعضها، ولا حظ للجميع في الإمالة، فلو وقعت إمالة لظن أنها للألف لا للهاء، لأن (الألف) هي الأصل في الإمالة والهاء فرع لها ومشبهة بها، ألا ترى أن: ﴿تقنة﴾ ﴿مرصكات﴾ ﴿مُرْجَلَةٌ﴾ ﴿التورنة﴾ ﴿كمشكورة﴾ معدودة في باب إمالة (الألف) لا في باب إمالة الهاء، وذكر مكّي في ﴿ومنوة﴾ ﴿خلافاً مبنياً على أصل (الألف)﴾، واختار عدم الإمالة، وذكر الداني في ألف ﴿الحيوة﴾ ﴿خلافاً أنها منقلبة عن واو وعن ياء، وإنما لم تمل على هذا القول لكونها مرسومة في المصحف بالواو. وقال الجعبري: قوله:

..... وَبَعَثَهُمْ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِثْلًا
ليس على إطلاقه، بل سوى ألف لم ينص على إمالتها في الباب الأوّل وهي: ﴿تقنة﴾

﴿مَرْجَنَةٌ﴾ ﴿كَمْشَكُورٌ﴾ ﴿مَرْهَكَاتٍ﴾. وبهذا المذهب قرأ الإمام الداني على أبي الفتح فارس. قال القاضي: ونستطيع أن نقول: إن الحروف الهجائية بالنسبة للإمالة وعدمها أربعة أقسام:

القسم الأول: يمال مطلقاً وبلا شرط على المذهبين وهي الحروف الخمسة عشر السابقة (فجئت زينب لذود شمس). القسم الثاني: يمال بشرط أن تسبقه ياء ساكنة أو كسرة على المذهب الأول، وبلا شرط على المذهب الثاني وهي حروف (أَكْهَرُ). القسم الثالث: لا يمال على المذهب الأول، ويمال على المذهب الثاني، وهي الحروف العشرة (حَقَّ ضَغَاطٌ عَصٍ خَطَّأ) ما عدا (الألف). القسم الرابع: لا يمال على كلا المذهبين وهي (الألف).

(أسئلة حول باب: مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث عند الوقف

س: استخرج أحكام (هاء التانيث) وفقاً لـ (الكسائي) من طريق طاهر بن غلبون

من سورة (الحاقة) و(البلد) و(البينة) و(الزلزلة) و(القيامة) و(عبس) و(المزعة)

(باب الرءاءات)

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءٍ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً

وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاً

وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرْمٍ

وَتَكَرَّرَ بِهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

وَفِي شَرِّ عَنهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلاً

وَفِي الرِّاءِ عَن وَرَشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبُ شَدَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوْقُلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الرءاءات)

قال أبو شامة: أي باب حكم الرءاءات، أو باب الإمالة الواقعة في الرءاءات، وقد سبق إمالة الألفات والهاءات، وقد عبر في هذا الباب عن الإمالة بالترقيق تبييناً على أنها إمالة بين اللفظين، وقد عبر عنه الداني في التيسير بالإمالة، والترقيق من أسماء الإمالة فلهذا قال: وَقَدْ فَخَّمُوا التَّوَيْنَ وَقَفَّأَ وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا مُسَمًّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غَزَى وَتَشْرَأُ تَزْيَلًا

وقد تقدم ذكر إمالة (ورش) لذوات الراء بين بين، وهذا الباب تنمة لمذهبه في إمالة الراء حيث لا يميلها غيره. قال الضباع: (باب الراءات): أي مذاهب القراء في الراءات تريقاً وتفخيماً.

وقال ابن القاصح: والأصل في الراءات التفخيم، بدليل أنه لا يفترق إلى سبب من الأسباب، والترقيق ضرب من الإمالة فلا بد له من سبب. واعلم أن الراء لها حكمان: (حكّم في الوصل، وحكّم في الوقف): فأما حكّمها في الوقف فيأتي في آخر الباب، والكلام الآن في حكّمها في الوصل، وهي تأتي على قسمين: (متحركة وساكنة)، وسياي حكّم الساكنة، وأما المتحركة فإنها تأتي على ثلاثة أقسام: (مفتوحة ومكسورة ومضمومة): فأما المكسورة فلا خلاف في تريقها للجميع، والمضمومة لا خلاف في تفخيمها لسائر القراء إلا (ورشاً) له فيها مذاهب، وكذلك المفتوحة أيضاً مفخمة للجميع إلا من أمال منها شيئاً فإنه يرققه، ولـ (ورش) فيه مذاهب.

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً
أتى الشاطبي باسم (ورش) صريحاً ولم يأت بالرمز لأنه قال في المقدمة:
وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا

س: ما الشروط الخاصة لترقيق الراء عند (ورش) ؟

ج: ١- أن تكون الراء مفتوحة أو مضمومة، سواء وقف على الكلمة، أو وصلها بما بعدها، ولا بد من وجود شرطين قبل الراء: الشرط الأول: أن يكون قبل الراء ياء ساكنة موصولة بالراء في كلمة واحدة، سواء كانت الياء حرف لين فقط، أم حرف مدّ ولين، وسواء كانت الراء متوسطة، أم متطرفة، وسواء كانت الكلمة التي فيها الراء مقرونة بالتونين، أم مجردة، وهذا التعميم كله أخذ من الإطلاق. قال أبو شامة: وكيفية الترقيق تقرب فتحها من الكسرة. وقال القاضي، الترقيق، إنحاف ذات الحرف عند النطق به، ويقابله التفخيم، وهو تغليظ الحرف وتسمينه عند النطق به. والأمثلة: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾ الرحمن ﴿وَأَفْعَلُوا﴾ الخَيْرَ لَعَلَّكُمْ الحج.

وانتبه: لا يرقق (ورش) الراءات في الأمثلة الآتية ونحوها :

١- ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ القصص. ٢- ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ الفرقان. ٣- ﴿يُرْدُونَ﴾ البقرة. لأن الياء متحركة قبل الراء، ومن شروط تريق الراء أن تكون الياء ساكنة موصولة بالكلمة. ولا يرقق (ورش) الراءات في الأمثلة الآتية ونحوها: ﴿فِي رَبِّ﴾ البقرة. ﴿

مُقْنَعِي رُءُوسِهِمْ ﴿١٠﴾ إبراهيم. لأن الياء منفصلة عن الراء، ولا بد أن تكون الياء الساكنة موصولة بالراء. الشرط الثاني: أن يكون قبل الراء كسرة متصلة لازمة بها في كلمة واحدة.

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلًا
قال السخاوي: أي في حال اتصاله، وإنما يكون ذلك إذا كان كسراً من نفس الكلمة التي هو فيها، سواء كان المكسور حرف استعلاء أو غيره. وقال أبو شامة: وقوله (مُوصَلًا) حال من الكسر، أي يكون الكسر (مُوصَلًا) بالراء في كلمة واحدة احترازاً مما سيأتي ذكره وهو الكسر العارض والمفصل. والأمثلة: ﴿ذَرَاعِيهِ﴾ الكهف. ﴿مِرَاءً ظَهْرًا﴾ الكهف. ولا يرفق (ورش) الراءات في ﴿بِرِشِيدٍ﴾ هود. ﴿لِرَبِّكَ﴾ آل عمران. ﴿بِرِزْقَيْنِ﴾ الحجر. ونحوها، لأن الكسرة منفصلة عن الراء، ومن شروط ترقيق الراء أن تكون الكسرة متصلة لازمة لقول الشاطبي: (أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلًا). قال القاضي: لأن حرف الجر وإن اتصل خطأ فإنه في حكم المنفصل، لأنه مع مجروره كلمتان، فلا ترقيق في هذا وأمثاله — (ورش). وقال الضباع: وخرج بقيد اللزوم ما إذا كانت الكسرة عارضة نحو: ﴿رَبِّبَا أَرْجُونَ﴾ ﴿أَمِ أَرْتَابُوا﴾ ﴿لَمِنَ أَرْضَعَى﴾، فلا خلاف في تفخيمها عندهم كما سيأتي. وخلاصة ما سبق: قال أبو شامة: (وَرَقَّقَ): أي أمال (بين بين)، قال في التيسير: اعلم أن (ورشاً) كان يعيل فتحة الراء قليلاً بين اللفظين، وكذا قال في باب الإمالة. وقال مكّي: كان (ورش) يرفق الراء. فيعلم من هذا الإطلاق أن الترقيق في هذا الباب عبارة عن إمالة (بين بين)، ويستخرج من هذا أن إمالة الألفات (بين بين) على لفظ الترقيق في هذا الباب على ما ينطق به قراء هذا الزمان، وقد نبهنا على ذلك في شرح قوله:

وَذُو الرِّاءِ وَرَشَّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جُمْلًا
وَلَكِنْ رَعَوْسِ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

وقوله (كُلُّ رَاءٍ)، يعني ساكنة كانت، أو متحركة بأي حركة تحركت على الشروط المذكورة إلا ما سيأتي استثناءه. وقوله (مُسَكَّنَةً): أي رققها في حال كون الياء الساكنة قبلها نحو: ﴿عَبْرَ﴾

يُؤْتِيكُمْ ﴿النور﴾ ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ لَنَا﴾ الشعراء ﴿وَلِلَّهِ مِيراثٌ﴾ آل عمران. ﴿وَمَنْ كَانَ قَبِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ النساء. ﴿قَالَمُعِزَّتْ صَبَحًا﴾ العاديات. ولا يكون قبل الياء

الساكنة إلا مفتوح أو مكسور، وقد مثلنا بالنوعين. ثم قال (أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلًا): أي: أن يكون قبل الراء كسر نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾ ﴿بِأَسْرَةٍ﴾ ﴿فَالْمُدْرِبَاتِ﴾، ولا فرق في المكسور بين أن يكون حرف استعلاء أو لا. وتقع حروف الاستعلاء قبلها - أي قبل الراء - إلا الغين نحو: ﴿نَاصِرَةٌ﴾ ﴿نَاطِرَةٌ﴾ القيامة. ﴿فَنَصِرْتُ﴾ الرحمن. ﴿قَطْرَانٍ﴾ إبراهيم. ونحوه، فهذه ستة، ودخل ذلك كله تحت قوله (كُلُّ رَاءٍ)، أي سواء توسّطت أو تطرّفت، لحقها تنوين أو لم يلحقها، كان المكسور قبلها حرف استعلاء، أو غير حرف استعلاء، فالراء مرققة بين اللفظين لـ (ورش) سواء وصل الكلمة أو وقف عليها، والغرض من الإمالة والترقيق مطلقاً، اعتدال اللفظ وتقريب بعضه من بعض بأسباب مخصوصة، وأسباب ترقيق الراء هنا لـ (ورش): أن يكون قبلها ياء ساكنة، أو كسرة لازمة متصلة لفظاً أو تقديراً. ونبه الإمام الجعبري على أن تكون مائلة ليندرج نحو: ﴿أُمُّ الْقُرَيْيِ﴾

﴿وَلَمْ يَرَ فَصَلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سَوَى حَرْفِ الْاِسْتِعْلَاءِ سَوَى الْخَا فَكَمَلًا﴾ قال أبو شامة: والضمير في (وَلَمْ يَرَ)، وفي (فَكَمَلًا) لـ (ورش)، أي كمل حسن اختياره بصحة نظره حين احتزل الخاء من حروف الاستعلاء فرقق بعدها. وقوله (وَلَمْ يَرَ فَصَلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ): أي لم يعتدّ بالحرف الساكن الذي وقع فصلاً بين الكسرة اللازمة والراء، فأعمل الكسرة على ما تقتضيه من الترقيق، كأنها قد وليت الراء نحو: ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ﴿سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى﴾ فرقق لضعف الفاصل بسكونه. فيرقق (ورش) الراء في نحو: - ﴿وَزَرَكَ﴾

﴿ذِكْرِكَ﴾. قال القاضي: وكما اشترط في الكسر المباشر للراء أن يكون (مُوصَلًا) بالراء في كلمة واحدة - أعني أن يكون لازماً كما تقدّم - اشترط في الكسر الذي يفصل بينه وبين الراء حرف ساكن أن يكون (مُوصَلًا) بالراء ولازماً في كلمة واحدة كما في الأمثلة الآتية الذكر، فإن كان الكسر في كلمة والراء في كلمة أخرى امتنع الترقيق نحو: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءًا﴾ مرع. ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ النساء. على أن الكسر في ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ ﴿وَإِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾ عارض، ففي هذه الكلمة مانعان من الترقيق، انفصال الكسر وعروضه. وإذا ابتدأت لـ (ورش) في نحو: ﴿أَمْرًا﴾ ﴿أَمْرًا﴾ ﴿أَمْرًا﴾ تفخم الراء

لـ (ورش) كغيره، لأن همزتها همزة وصل جيء بها للتوصل للساكن بعدها، فهي عارضة فتكون حركتها عارضة كذلك، فإذا كان الساكن قبل الراء ١- صاد ساكنة. ٢- أو طاء ساكنة. ٣- أو قاف ساكنة، تفخم الراء، والأمثلة على وقوع الصاد الساكنة قبل الراء وتفخم لـ (ورش) كغيره كالتالي:

- ١- ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ البقرة. ٢- ﴿إِصْرًا﴾ البقرة. ٣- ﴿إِصْرَهُمْ﴾ الأعراف.
- ٤- ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يُثُوتًا﴾ يونس. ٥- ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَانَ شَاءَ اللَّهُ﴾ يوسف.
- ٦- ﴿مِصْرَ وَهَذِهِ﴾ الزخرف. وتقع الطاء الساكنة قبل الراء وتفخم لـ (ورش) كما في:

﴿قَطْرًا﴾ الكهف. ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ الروم. وتقع القاف الساكنة قبل الراء وتفخم لـ (ورش) في قوله: ﴿فَالْحَمِيلَاتِ وَقِرًا﴾ الذاريات. قال الجعبري، قيل: خالف (ورش) أصله في هذا المفخم، قلت، بل جرى على أصله، لأن هذه عنده مواع. قال أبو شامة: واستثنى من حروف الاستعلاء (الخاء)، فلم يعتد بها فاصلاً نحو: ﴿إِخْرَاجٍ﴾ فترقق الراء لـ (ورش)، والأمثلة ﴿إِخْرَاجٍ﴾ البقرة. ﴿إِخْرَاجَهُمْ﴾ البقرة. ﴿عَلَى إِخْرَاجِكُمْ﴾ المتحنه. ﴿إِخْرَاجًا﴾ نوح. ولزيادة البيان قال أبو شامة: فإن كان الفاصل الساكن حرف استعلاء قوى المانع، فإنه لقوته في منع الإمالة لا يضعف بكونه ساكناً كما يضعف غيره، ولا يقع كذلك من حروف الاستعلاء إلا (الصاد والطاء والقاف) نحو: ﴿إِصْرًا﴾ ﴿قَطْرًا﴾ ﴿وَقِرًا﴾، واستثنى من حروف الاستعلاء (الخاء) فلم يعتد بها فاصلاً نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾، لأنها ضعفت عن أخواتها بالهمس، والصاد وإن كانت مهموسة إلا أنها مطبقة ذات صفير فقويت فمنعت، وقوله (سَاكِنًا) نكرة في سياق النفي فهي للعموم، فاستثنى من ذلك العموم حروف الاستعلاء، فقوله (حَرْفٍ): بمعنى حروف، اكتفى بالمفرد عن الجمع للدلالة على الجنس، ثم استثنى (الخاء) من هذا الجنس، فهو استثناء من استثناء، والاستثناء مغاير في الحكم للمستثنى منه، فحروف الاستعلاء فاصلة، و(الخاء) ليست فاصلة، فهو كقولك: خرج القوم إلا العبيد إلا سالماً، فيكون سالم قد خرج، وقصر الناظم لفظي (الاستعلاء) و (الخاء) ضرورة.

وَقَحَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِزْمٍ

ذكر في هذا البيت ما يخالف فيه (ورش) أصله فلم يرققه مما كان يلزم ترقيقه على قياس ما تقدم. قال الضباع: وهذا مخالف للأصل المتقدم عن (ورش). قال الجعبري: قيل: خالف (ورش) أصله في هذا المفخّم، قلت، بل جرى على أصله، لأن هذه عنده موانع. والمراد بقوله (في الاعجمي) أي الأسماء الأعجمية. قال أبو شامة: وفخم (ورش) الراء في الاسم الأعجمي، أي الذي أصله العجمة وتكلمت العرب به ومنعته الصرف بسببه، والذي منه في القرآن ثلاثة: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿عِمْرَانَ﴾، وكان يلزمه ترقيق رائها، لأن قبلها ساكن بعد كسرة، وليس الساكن حرف استعلاء، والكلمات الثلاث مستثناة من قوله: وَلَمْ يَرَ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ

- وفخم الراء في ﴿إِرْمَ﴾ الفجر، وكان يلزمه ترقيقها، لأنها بعد كسرة.

قال أبو شامة: ﴿إِرْمَ﴾ أيضاً اسم أعجمي، وقيل عربي، فلأجل الخلاف فيه أفردته بالذكر، ووجه تفخيم ذلك كله التنبية على العجمة. وهذه الكلمة مستثناة من قوله: أَوِ الْكُـسْرُ مُوَصَّـلاً

ثم قال الشاطبي عن مواضع تفخيم الراء لـ(ورش):

وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

أي وفخم الراء أيضاً في حال تكريرها، أي في الكلمة التي تكررت الراء فيها، يعني، إذا كان في الكلمة راعان. وقال ابن القاصح: يعني أن الراء إذا وقع قبلها ما يجب به ترقيقها وجاء بعدها راء مفتوحة أو مضمومة نحو: ﴿ضِرَارًا﴾ ﴿الْفِرَارُ﴾، فإن الراء الأولى تفخم لأجل تفخيم الثانية لتناسب اللفظ واعتداله نحو: ١- ﴿ضِرَارًا﴾ التوبة. ٢- ﴿فِرَارًا﴾ الكهف.

٣- ﴿الْفِرَارُ﴾ الأحزاب. ٤- ﴿إِسْرَارًا﴾ نوح. ٥- ﴿مِدْرَارًا﴾ نوح.

قال القاضي: كلمة ﴿ضِرَارًا﴾ ﴿فِرَارًا﴾ ﴿الْفِرَارُ﴾ مستثناة من قوله:

..... أَوِ الْكُـسْرُ مُوَصَّـلاً

وكلمة: ﴿إِسْرَارًا﴾ ﴿مِدْرَارًا﴾ مستثناة من قوله:

وَلَمْ يَرَ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ

ومعنى قوله (حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً): أي حتى يتعدل اللفظ بتفخيم الرءين فيكون أيسر في النطق.

وقال السخاوي: لأن في التفخيم استواء اللفظ وتعديله. وقال أبو شامة: (حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً): يعني اللفظ، وذلك أن الرء الثانية مفخمة، إذ لا موجب لترقيقها، فإذا فَخِمَتْ

الأولى اعتدل اللفظ وانتقل اللسان من تفخيم إلى تفخيم فهو أسهل. ففي نحو: ﴿ضِرَارًا﴾

التوبة. ﴿فِرَارًا﴾ الكهف. ﴿الْفِرَارُ﴾ الأحزاب. ﴿إِسْرَارًا﴾ نوح. ﴿يَدْرَارًا﴾ نوح. لم ترقق الأولى وإن كان قبلها كسرة لأجل الرء التي بعدها، فالراء المفتوحة والمضمومة تمنع الإمالة في الألف كما تمنع حروف الاستعلاء، فكذا تمنع ترقيق الرء.

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِرًّا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا
ذكر في هذا البيت ما اختلف فيه مما فصل فيه بين الكسر والراء ساكن غير حرف
استعلاء، فذكر مثالين على وزن واحد وهما: ﴿ذِكْرًا﴾ ﴿سِرًّا﴾، ثم قال (وَبَابَهُ):
أي وما أشبه ذلك.

قال السخاوي: يعني به كل رء مفتوحة لحقها التثوين وقبلها ساكن قبله كسرة.

وقال ابن القاصح: أخبر أن ما كان وزنه (فعالاً) نحو:

١- ﴿ذِكْرًا﴾ حيث وردت. ٢- ﴿سِرًّا﴾ الكهف.

٣- ﴿إِسْرًا﴾ الكهف. ٤- ﴿وَزْرًا﴾ طه.

٥- ﴿حِجْرًا﴾ الفرقان. ٦- ﴿وَصِيْهْرًا﴾ الفرقان.

فإن فيه وجهين: التفخيم وبه قطع الداني في التيسير، والترقيق وهو من زيادات القصيد.
وقال الضباع: يعني أن (ورشاً) اختلف عنه - أي في الكلمات السابق ذكرها - وهن
(ست) كلمات بين التفخيم، وإليه ذهب الجمهور عنه، وقرأ به الداني على شيخه أبي
الفتح فارس وأبي القاسم بن خاقان، والترقيق وبه قال بعضهم، وقرأ به الداني على أبي الحسن
بن غلبون، وهو من

زيادات النظم على أصله. قال أبو شامة: فالتفخيم في هذا هو مذهب الأكثر، حيث قال عنه:

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِرًّا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

والجلة جمع جليل، و(أَرْخَلَ): جمع رحل، ونصبه على التمييز، وعمارة الرحل تؤذن بالعناية والتعاهد له، فكانه أشار بهذه العبارة إلى اختيار التفخيم عند جلة الأصحاب من مشايخ القراء.

وقال ابن القاصح: يعني أن التفخيم أعمر منزلاً من غيره، و(جِلَّةٌ) جمع جليل وهو العظيم، و(أَعْمَرُ) أفعل تفضيل من العمارة ضد الخراب. قال أبو شامة: فإن كان الساكن الذي قبل الراء قد أدغم فيها، فالترقيق بلا خلاف، نحو: ﴿سِرًّا﴾ ﴿مُسْتَقْرًا﴾، لأن الكسرة كأنها وليت الراء من جهة أن المدغم فيه كالحرف الواحد، فالمدغم كالذاهب. وإليك تحويرات لـ (ورش):

قال الضباع: إذا اجتمع بدل مع كلمة من هذه الكلمات (الست) في آية كما في ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ البقرة. فالأخذ به الآن في ذلك (التفخيم مع ثلاثة البدل) و(الترقيق مع مده وقصره) دون توسطه.

ذِكْرًا	ءَابَاءَكُمْ
ترقيق الراء	١- قصر البدل
تفخيم الراء	٢- قصر البدل
<u>تفخيم الراء فقط</u>	٣- توسط البدل
ترقيق الراء	٤- إشباع البدل
تفخيم الراء	٥- إشباع البدل

وكما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ طه. وكما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ ﴿٤١﴾ الأحزاب. قال صاحب إتحاف البرية: وفي باب ذِكْرًا فخم من مثلاً لهمز ورقق قاصراً ومطوَّلاً قال العلامة المتولي: ومنع الشيخ سلطان وتابعوه (الترقيق على التوسط)، ولا أدري ما علته. وقال العلامة الميهي:

ذِكْرًا وَسِرًّا ثُمَّ وَزَرًا حِجْرًا
فَفخِمِ السَّنَةَ ثُمَّ رَقِّقِ
إِمْرًا وَصِبْهًا لَيْسَ مِنْهَا سِرًّا
لِيُوسِفَ الْأَزْرَقَ ثُمَّ الْعَتَقَ

ترقيق ذِكْرًا مع توسط البدل لم يات للأزرق دع عنك الجدل
ثم قال الشاطبي:

وَفِي شَرِّرٍ عَنْهُ يُرْقِّقُ كُلَّهُمْ

يعود الضمير في قول الناظم (عنه) على (ورش). وكلمة ﴿بِشَكْرِ﴾ المرسلات. ترقق
الراء الأولى لـ (ورش) عند جميع الرواة وصلًا ووقفًا، بسبب كسرة الراء الثانية. قال أبو
شامة: رقق كل الأصحاب عن (ورش) راءه الأولى لأجل كسر الثانية، وهذا خارج عن
الأصل المتقدم وهو ترقيق الراء لأجل كسر قبلها، وهذا لأجل كسر بعدها. وقال الداني: لا
خلاف عن (ورش) في إمالتها وإن وقف عليها. قال صاحب إتحاف البرية:

وَفِي شَرِّرٍ عَنْهُ يُرْقِّقُ كُلَّهُمْ وفي الوقف أيضاً رققنها لتعدلا

وقال القاضي: إذا وقف غير (ورش) على ﴿بِشَكْرِ﴾ فخم الراء الأولى، وله في الثانية
وجهان، السكون المحض مع التفخيم، والروم مع التريق، وإذا وقف (ورش) عليها رقق
الرائين معاً مع السكون المحض، أو الروم في الثانية.

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبَّلًا

قال أبو شامة: بين أن بعض أهل الأداء عن (ورش) تقبل لفظ: ﴿حَيْرَانَ﴾ بتفخيم الراء،
أي أخذه ونقله عنه. وقال الضباع: وبه - أي تفخيم راء ﴿حَيْرَانَ﴾ - قطع في التيسير،
وقرأ به على أبي القاسم خلف بن خاقان. ومفهوم هذا، أن البعض الآخر رواه عنه بالتريق
على الأصل، والتريق قرأ به - أي تريق راء ﴿حَيْرَانَ﴾ - الداني على فارس وأبي الحسن
بن غلبون، وهو من زيادات النظم على أصله. وهذا مستثنى من الأصل السابق وهو تريق
الراء بعد الياء الساكنة، أي

أن كلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ - مستثناة من قول الشاطبي:

وَرَّقِّقْ وَرْشَ كُلِّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسْكِنَةً يَاءً.....

والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. والتفخيم مقدم في الأداء. وكلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ ليس
فيها تحريرات مع أوجه البدل، إذ فيها التريق والتفخيم مع أوجه البدل الثلاثة.

وَفِي الرَّاءِ عَنِ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبٌ شَدَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

قال القاضي: ورد عن (ورش) مذاهب كثيرة في الراء غير ما ذكره، وهذه المذاهب شد ارتفاعها ونقلها في طرق الأداء، فلا يحفل بها ولا يعيننا ذكرها، ولذلك أمسك عن بيانها لضعفها وشدورها. قال أبو شامة: (وتوقلاً): تمييز، يقال توقل في الجبل إذا صعد فيه، أي شد ارتفاعها في طرق الأداء، ولفظة الأداء كثيرة الاستعمال بين القراء، ويعنون بها تأدية القراء القراءة إلينا بالنقل عن قبلهم. وإليك (تحريرات لـ (ورش):

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ البقرة.

بِالْآخِرَةِ

الدُّنْيَا

مع القصر والطول في البدل

فتح

مع التوسط والطول في البدل

تقليل

(اقرأ هذه الآيات برواية (ورش) واتبه لأحكام الرءاء وما سبق):

١- ﴿كَلَّا بَلْ يُحِثُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٣٠﴾ وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٣١﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٣٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٣٣﴾

وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٣٤﴾ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٣٥﴾ القيامة.

٢- ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَتَحَسَّرُونَ عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴿٣١﴾ الأنعام.

٣- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِيَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَيُوقِرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾ الفتح.

٥- ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذُّمُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَسِرُونَ ﴿١٤﴾ يوسف.

أسئلة حول (باب الرءاء)

س: بين الرءاء التي ترقق لـ (ورش) في هذه الكلمات ؟

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾

﴿ذَرَاعِيهِ﴾

﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾

﴿مُقْنَعِي رُءُوسِهِمْ﴾

﴿فِي رَبِّ﴾

﴿يُرْدُونَ﴾

﴿وَزَرَكَ﴾

﴿بِرَزْقَيْنِ﴾

﴿بِأَمْرِيكَ﴾

﴿أَهْيَطُوا مِصْرًا﴾

﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءًا﴾

﴿ذَكَرَكَ﴾

﴿فَطَرَتْ أَلَّه﴾

﴿فَطَرًا﴾

﴿إِصْرًا﴾

﴿إِبْرَهَمَ﴾

﴿إِحْرَاجٍ﴾

﴿فَالْحَمَلَاتِ وَقَرًا﴾

﴿إِرَمَ﴾

﴿عِمْرَانَ﴾

﴿إِسْرَائِيلَ﴾

﴿فِرَارًا﴾

﴿ضِرَارًا﴾

س: ما الكلمات التي يجوز فيها الترقيق والتفخيم لـ (ورش) ؟

س: ما التحريات الواردة لـ (ورش) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ طه ؟

س: ما حكم الراء (الأولى والثانية) في كلمة ﴿بِشَكْرٍ﴾ لـ (ورش) ؟

اقرأ هذه الآيات بتحريات (ورش) وانتبه لرءوس الآي في السور الإحدى عشر:

١- ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَ أَلَلَّتِيكَةَ تَسِيَةً أَلَّتِيكَةَ﴾ النجم.

٢- ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ الليل.

٣- ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ وَتَمُودًا فَمَا أَتَى ﴿٥١﴾ وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلِ إِيَّتِهِمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ

وَأَطَعُوا ﴿٥٢﴾ وَالْمُؤَنَفِكَةَ أَهْوَى ﴿٥٣﴾ فَغَسَّهَا مَا عَشَى ﴿٥٤﴾ فَيَا آءِ رَبِّكَ نَسْمَارَى ﴿٥٥﴾ هَذَا

تَذِيرٌ مِنَ التَّنْذِرِ الْأُولَى ﴿٥٦﴾ النجم.

(تابع أحكام الرءاءات)

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَتَ يَا صَاحِبَ السَّبْعَةِ الْمَلَا

وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدَ فِرَاوْءٍ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً
وَيَجْمَعُهَا قِطْ خُصَّ ضَغَطٌ وَخَلْفُهُمْ بِفِرَاقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَخِّمَ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلاً

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ الْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثَبُتٌ فَيَمْثَلًا

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَذُوئِكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً

وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةٌ عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا
أَوْ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرِوْمُهُمْ كَمَا وَصَلِهِمْ قَابِلُ الذِّكَاءِ مُصَقِّلاً

وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلاً

(البيان والتفصيل والإيضاح)

قال الجعبري: ولما تم أصل (ورش) إلا ما أحر من الشرط والمانع اختصاراً شرع في أصل الجماعة.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَتَ يَا صَاحِبَ السَّبْعَةِ الْمَلَا

قال القاضي: تجب ترقيق الرءاء إذا سكت بعد كسرة للقراء السبعة بشرط أن تكون

الكسرة لازمة سواء كانت الرءاء متوسطة نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ ﴿الْإِرْبِيَّةَ﴾ ﴿يَتْرَعَةَ﴾ ﴿مِرْيَاقِ﴾،

أم متطرفة نحو: ﴿فَأَصْبِرْ﴾ ﴿فَأَنْصِرْ﴾ ﴿أَسْتَفْزِرْ لَهُمْ﴾، سواء كان

سكونها أصلياً كهذه الأمثلة أم عارضاً نحو: ﴿قَدْ قَدِرَ﴾ ﴿سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾

وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ﴿١﴾، فإذا كانت الكسرة عارضة وحب تفخيمها لجميع القراء نحو: ﴿أَمْرَاتَانِ بَوَا﴾ ﴿لَمَنِ ارْتَضَى﴾. ونحو: ﴿أَرْكَعُوا﴾ عند البدء بهذه الكلمة، لأن همزة الوصل عارضة فحركتها كذلك، وهذا الحكم - وهو وجوب ترقيقها إذا سكنت بعد الكسرة اللازمة- ثابت لها إذا لم يكن بعدها حرف استعلاء، فإن كان بعدها حرف استعلاء فسيذكر حكمها في البيت الآتي. و(يَا صَاح) أي يا صاحبي. و(الْمَلَأَ): الأشراف.

وَمَا حَرَفُ الْاِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فِرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَدْلِيلًا وَيَجْمَعُهَا قِطْ خُصَّ ضَعَطٍ وَخُلْفُهُمْ بِفِرَاقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَائِخِ سَلْسَلًا

قال القاضي: أي واللفظ الذي وقع حرف الاستعلاء فيه بعد رائه، فراء هذا اللفظ تدلّل التفخيم فيها لكل القراء السبعة، أي انقاد بسهولة، فإذا وقع بعد الرء حرف من أحرف الاستعلاء السبعة وحب تفخيمها لكل القراء، (ورش) وغيره، سواء كانت ساكنة وهي في: ﴿وَارْصَادًا﴾ بالتوبة، و﴿مِرْصَادًا﴾ بالنبأ ﴿لِيَأْمُرْصَادًا﴾ في الفجر، ﴿فِي قِرْطَاسٍ﴾ بالأنعام، ﴿فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ﴾ في التوبة. أم كانت الرء متحركة - وإن حالت الألف بينها وبين حرف الاستعلاء إذ الألف حاجز غير حصين - وقد وقع من حروف الاستعلاء بعد الرء المتحركة في القرآن الكريم: (القاف والضاد والطاء)، أما (القاف) ف وقعت في ثلاثة مواضع، ﴿هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ في الكهف، ﴿وَلَنْ أَنزِلَ الْفِرَاقُ﴾ في القيامة ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ص.

وأما (الضاد) ففي موضعين: ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ في النساء، ﴿وَإِنْ كَانَ كَبْرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ في الأنعام. وأما (الطاء) ففي لفظ: ﴿صِرَاطٌ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم سواء كان منكرًا أم معرفًا، فيجب تفخيم الرء في هذا لجميع القراء بشرط أن يكون حرف الاستعلاء مع الرء في كلمة كما ذكر في الأمثلة، فإن كانت الرء في كلمة وحرف الاستعلاء في كلمة بعدها، فلا اعتبار لحرف الاستعلاء حينئذ، فلا يمنع ترقيق الرء لـ (ورش) سواء حال بينه وبين الرء حائل غير الألف نحو: ﴿حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ﴾ في النساء، أم وقع بعد الرء مباشرة نحو: ﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ ﴿يَأْتِيهَا الْمُدْتَرِقُ﴾ ﴿لِتَسْذِرَ قَوْمًا﴾ عند (ورش) ونحو: ﴿أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ ﴿وَلَا تَصْعَرَ خَدَّكَ﴾ ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَبِيلًا﴾ عند (ورش) وغيره. قال ابن القاصح: كل رء مفتوحة أو مضمومة في أصل (ورش) أو ساكنة في أصل السبعة

تقدمها سبب الترقيق وأتى بعدها أحد حروف الاستعلاء السبعة المجموعة في قوله (قَطُّ خُصِّ ضَغَطٌ) فإنها تفخم لكل القراء، والواقع من حروف الاستعلاء في القرآن في أصل (ورش) ثلاثة (القاف والضاد والطاء) نحو: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ ﴿وَلَنْ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ ﴿وَإِنْ كَانَ كَبْرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ ﴿هَذَا صِرَاطٌ﴾ ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾ ﴿صِرَاطٍ﴾.

قال القاضي: ثم ذكر أن اختلاف القراء في راء ﴿فِرَاقٍ﴾ الشعراء جرى بين المشايخ، فمنهم من فخمها نظراً لوقوع حرف الاستعلاء بعدها، ومنهم من رققها نظراً لكسر حرف الاستعلاء.

قال أبو عمرو الدائي: والوجهان جيدان. قال الضباع: واختلف في ﴿فِرَاقٍ﴾ بين الترقيق لضعف حرف الاستعلاء بالكسر، والتفخيم طرداً للقاعدة وهو ظاهر التيسير، وفي الجامع أن المأخوذ به الترقيق وصحح في النشر الوجهين وعلى ذلك عملنا، وصح قياس ﴿فِرَاقٍ﴾ التوبة. حال الوقف عليه لـ (الكسائي). قال أبو شامة: ومعنى (قَطُّ خُصِّ ضَغَطٌ): أي أقم في القبط في خص ذي ضغط، أي خص ضيق من القصب، أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك واسلك طريق السلف الصالح ولا تهتم بزينتها، فقد جاء عن أبي وائل شقيق ابن سلمة -رحمة الله عليهما- وهو من المخضرمين وأكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود رضی الله عنهما نحو ذلك: قال عبد الله بن عمير: كان لأبي وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته فإذا غزا نقضه وإذا رجع بناه. وقال الدائي في كتاب الإمالة: كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله: ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، قال فعارضته بقولي ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾ وألزمته الإمالة فيه، قال الدائي: ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء بقراءة (ورش) عن نافع من المصريين وغيرهم في إخلاص فتح الراء في ذلك، وإنما قال ذلك شيخنا فيما أحسبه قياساً دون أداء لاجتماع الكل على خلاف ما قاله. وقال العلامة / عبدالفتاح القاضي: كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ سورة ص: فيه لـ (ورش) التغيظ فقط لوجود حرف الاستعلاء بعده، وهذا هو المقروء به من طريق الشاطبية. وقال الضباع: ليس لـ (ورش) فيها إلا التفخيم فقط لوجود حرف الاستعلاء بعد الراء. وفي

كتاب النجوم الطوالع: قال بعض العلماء أن كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ يجوز فيها ترقيق الراء وتفخيمها لـ (ورش)، والتفخيم مقدّم في الأداء.

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَخِّمُ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلاً

أمر بتفخيم الراء إذا وقعت بعد كسر عارض متصل نحو: ﴿أَمْرَاءٌ﴾ ﴿أَمْرًا﴾ عند البدء

ب هذه الكلمات، وإذا وقعت بعد هذا الكسر العارض المتصل نحو: ﴿أَرْتَابُوا﴾ ﴿أَرْجِعُوا﴾

﴿أَرْجِعِ﴾ ﴿أَرْكَعُوا﴾ ﴿أَرْكَبُوا﴾، حين البدء بهذه الكلمات، فيجب تفخيم

الراء في جميع ما ذُكِرَ عند جميع القراء نظراً لعروض الكسر قبله، وإنما كان الكسر في هذه

الأمثلة ونحوها عارضاً لأن همزة الوصل نفسها عارضة، لأنه لا يوتى بها إلا حال البدء

للتوصل إلى النطق بالساكن، وإذا كانت همزة الوصل نفسها عارضة، كانت حركتها

عارضة، كذلك أمر بتفخيم الراء لجميع القراء (ورش) وغيره إذا وقعت بعد كسر منفصل

عنها بأن يكون في كلمة غير كلمتها، سواء كان هذا الكسر المنفصل لازماً نحو: ﴿رَبِّ

أَرْجُونَ﴾ ﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾ بالنسبة للجميع، ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا﴾ ﴿فِي الْمَدِينَةِ

أَمْرَاتٍ﴾ ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾. أم كان عارضاً نحو: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾

﴿وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ﴾ ﴿إِنَّ امْرَأًا هَلَكَ﴾ ﴿أَمْرًا تَبَوَّأَ﴾ ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ ﴿لِمَنْ أَرْتَضَى﴾

﴿ومن الكسر المنفصل نحو: ﴿رَسُولٍ﴾ ﴿بِرِزْقَيْنِ﴾ ﴿رَبُّهُ وَسِئَمٌ﴾ ﴿رِشِيدٍ﴾ ﴿لِرَبِّكَ﴾

﴿لِرُقَيْبِكَ﴾ ﴿وَلِرَسُولِهِ﴾. وإنما كان الكسر منفصلاً في هذه الأمثلة ونحوها، لأن

حرف الجر منفصل تقديراً عن الكلمة التي دخل عليها، إذ الجار ومجروره كلمتان مستقلتان

(حرف واسم) فهما وإن اتصلا لفظاً وخطأً منفصلان حكماً وتقديراً. وقال ابن القاصح:

فهذا في حكم المنفصل، لأنه زائد في الكلمة يمكن إسقاطه منها فاقترضى ذلك التفخيم لعدم

ملازمة الجاورة بين الراء والكسرة. وقال أبو شامة: قلت: فيعلم من هذا أن نحو قوله تعالى ﴿

مُنْعِي رُبُّهُ وَسِيئَمٌ﴾ ﴿الَّذِي رُزِقْنَا﴾ لا ترقق وإن كان قبل الراء ياء ساكنة لأنها منفصلة

عنها، ولم ينبه الناظم على الياء المنفصلة كما نبه على الكسر المنفصل وقد نبه عليه غيره.

وقوله (متبديلاً): يشير إلى أن التفخيم مشهور عند القراء مبذول بينهم.

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ لَصٌّ وَثَبِيْقٌ فَيَمْتَلَأُ

ذكر الناظم في صدر هذا الباب أن (ورشاً) يرقق الرء المفتوحة والمضمومة إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فهما الموجبان لترقيقها، وأشار في هذا البيت إلى أن بعض أهل الأداء رققوا الرء إذا وقع بعدها كسرة نحو، ﴿بَيْتَ الْمَرْءِ﴾ ﴿كُرْسِيَّهُ﴾ ﴿رَدْفَ لَكُمْ﴾ ﴿مَرْضِيًّا﴾ ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾ ﴿مَرَجِعُكُمْ﴾ ﴿أَرْجَةَ﴾ ﴿رَضِيًّا﴾، أو وقع بعدها ياء ساكنة نحو: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ ﴿أَنْزَيْنُ لِشَرِّينِ﴾ أو متحركة نحو: ﴿مَرَمٍ﴾ ﴿قَرِيَّةَ﴾. قياساً على ما إذا كانت الكسرة أو الياء قبل الرء، وبين الناظم أن هؤلاء ليس لهم فيما ذهبوا إليه نص صريح ونقل صحيح ومستند قوي يُعتمد عليه فيظهر ويذاع بين القراء، وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح ترقيق الرء إذا وقع بعدها كسر أو ياء، بل يجب تفخيمها لجميع القراء. وقوله (فِيمَثْلًا): أي فيظهر ويشتهر. وقال ابن القاصح: ويفخم ذلك كله على الإطلاق، وقد رقق بعضهم واعتمد مع ضعف الرواية على القياس.

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونُكَ مَا فِيهِ الرُّضَا مُتَكْفَلًا
قال أبو شامة: أي ما نُقِلَ ترقيقه وارتضاه الأئمة متكفلاً بتقديره وإظهاره للطلبة، أي خذ به والزمه متكفلاً به، أي خذ الذي تكفل بالرضا للقراء، والمعنى أنهم يرضون هذا المذهب دون غيره، وأما نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقاً فلا سبيل إليه. وقال الضباع: أي لا مدخل للقياس في القراءات وإلا لاتسع الأمر في ذلك ورُقِّق ما لا يصح ترقيقه، فالزم أيها القارئ ما ارتضاه الأئمة المحققون حال كونك متكفلاً بنصرته والاحتجاج له. وقال القاضي: لا يجوز ترقيق الرء التي بعدها كسرة أو ياء قياساً على ترقيق الرء التي قبلها كسرة أو ياء، إذ ليس للقياس مدخل في القراءة، لأن جميع الأوجه والقراءات إنما تعتمد على النقل المتواتر والتلقي الصحيح المضبوط، فالزم ما نُقِلَ عن الأئمة وارتضوه من تفخيم وترقيق، واعمل على نقله لغيرك، وقد يقال: إن بين هذا البيت وبين قوله في باب الإمالة (وَأَقْتَسُ لَتَنْضُلًا) تناقضاً، لأن هذا البيت نفى القياس في القراءة، وقوله (وَأَقْتَسُ لَتَنْضُلًا) أمر بالقياس فيها، فبين قوليه تدافع، ويمكن دفع التناقض بأن المراد بالقياس المنفي هنا قياس قاعدة كلية على أخرى مثلها، والمراد بالقياس المأمور به هناك قياس الأمثلة بعضها على بعض فلا تناقض بين الموضعين. وقال الشيخ إيهاب فكري: ولا يشكل عليها إلحاق بعض الكلمات بما يشبهها في الحكم، لأن المقصود هنا هو قياس ما لم يرد على ما ورد، أو قياس باب على باب.

وَتَرَقِيهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَرَقِيهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ
وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا
أَوْ أَلْيَاءٍ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمِهِمْ أَوْ أَلْيَاءٍ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمِهِمْ

قال القاضي: الراء المكسورة: قد تكون في أول الكلمة نحو: ﴿رِبَاجًا﴾ ﴿رِسَالَةً﴾
﴿رِضْوَانَ﴾، وقد تكون في وسطها نحو: ﴿فَرِحِينَ﴾ ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ ﴿وَالْغَدِيرِ مِنَ﴾
﴿وَالغَدِيرِ مِنَ﴾. وقد تكون في آخرها نحو: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكِّرٍ﴾ ﴿وَدُسْرٍ﴾ ﴿بِقَدْرِ﴾، فإذا كانت
في أول الكلمة أو في وسطها وجب تريقها لكل القراء وصلًا ووقفًا، وإن كانت في آخر
الكلمة وجب تريقها لجميع القراء وصلًا سواء كانت حركتها أصلية نحو: ﴿مِن مَّطَرٍ﴾،
أم عارضة نحو: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ ﴿وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ ﴿وَأَحْرَجَ﴾ ﴿إِنَّ شَانَكَ﴾
في قراءة (ورش) وأما في الوقف فينظر إلى ما قبلها، فإن كان مفتوحاً نحو: ﴿كَلِمَاجٍ﴾
﴿بِالْبَصْرِ﴾ ﴿فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾، أو مضموماً نحو: ﴿إِلَى أَزْدَانَ الْعُمُرِ﴾ ﴿فَعَلَوْهُ فِي الزُّبْرِ﴾
﴿أَوْ أَلْفَا نَحْوُ﴾ ﴿غَيْرِ مُضَاكِرٍ﴾ ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، أو واواً نحو: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ﴾
﴿فُطُورٍ﴾ ﴿فِي عُتُورٍ وَنُفُورٍ﴾، أو حرفاً ساكناً صحيحاً نحو: ﴿مَعَ الْعُمُرِ﴾ ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾،
فإنه يجب تفخيمها في هذه الأحوال كلها، وكذلك حكم المفتوحة والمضمومة، فإنهما
يفخمان في هذه الأحوال، فالمفتوحة بعد فتح نحو: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ﴾، وبعد ضم نحو:
﴿وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ ﴿لِيَفْجُرَ﴾، وبعد الف نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْتَرَارَ﴾ ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ﴾ وبعد واو
نحو: ﴿لَنْ تَسُبُّوا﴾ ﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ﴾

وبعد الحرف الساكن الصحيح نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾،
والمضمومة بعد فتح نحو: ﴿فَإِذَا رَقَ الْبَصْرُ﴾ ﴿وَصَفَّ الْقَمْرُ﴾، وبعد ضم نحو: ﴿جَاءَ آءَالٍ﴾
﴿فَرَعُونَ النَّذْرَ﴾، وبعد الف نحو: ﴿تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصُرُ﴾ ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾،
وبعد واو نحو: ﴿وَالْيَتِيمَ النَّشُورَ﴾ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ﴾، وبعد الحرف الساكن الصحيح نحو: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرَ﴾ ﴿وَالْبَحْرَ﴾، وإن كان ما قبلها - أي المكسورة - مكسوراً نحو: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ﴾ فإنه يجب تريقها، ويدخل في هذا ما إذا حال بين

الراء وبين الكسر حاجز غير حصين نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ﴿مِنَ السِّحْرِ﴾، فترقت أيضاً. فإن كان الحاجز حصيناً وهو حرف الاستعلاء، وقد وقع ذلك في ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ ففيها الترقيق والتفخيم ولكن الترقيق أولى، وهذان الوجهان ثابتان أيضاً في الوقف على مِصْرَ ﴿- وإن كانت راؤها مفتوحة - ولكن التفخيم فيها أولى. قال الضباع: واختار في النشر التفخيم في ﴿مِصْرَ﴾، والترقيق في ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ نظراً للوصل وعملاً بالأصل وهو الوصل. ثم قال القاضي: وكذلك ترقيق المكسورة وفقاً إذا كان قبلها ألف مماله نحو: ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ﴿كِنْبَ الْأَبْرَارِ﴾ بالنسبة لمن يعامل، أو كان قبلها ياء ساكنة نحو: ﴿مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾، ﴿مَنْ حَيْرٍ﴾، والمفتوحة والمضمومة يشاركان المكسورة في الترقيق عند الوقف إذا كان قبل كل منهما كسرة نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ ﴿وَأَزْجَرَ﴾ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾، ويدخل في هذا ما إذا كان بين الراء والكسر حاجز غير حصين - وهو حرف الاستفال - نحو: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾، وتشارك المفتوحة والمضمومة المكسورة أيضاً في الترقيق عند الوقف إذا كان قبل كل منهما ياء ساكنة نحو: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ ﴿الْحَيْرَ﴾ ﴿فَهُوَ حَيْرٌ﴾ ﴿وَاللَّهُ قَدِيرٌ﴾، وهذا معنى قول الناظم: ﴿وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا..﴾ (إلخ) فإنه أراد بالغير المفتوحة والمضمومة، أي ولكنها - أي المكسورة - ترقق في الوقف مع المفتوحة والمضمومة إذا وقع كل منهما بعد الكسر أو الحرف الممال أو الياء الساكنة، وإن كانت المفتوحة والمضمومة لا تقعان بعد الألف الممال كما لا يخفى، فيكون المراد أنهما يشاركان المكسورة فيما يمكن المشاركة فيه من الحالين المذكورين، وهذه الأحكام إذا وقفت على الراء بالسكون المحض، أما إذا وقفت عليها بالروم: فقد بين الناظم حكمها في قوله ﴿وَرَوْفُهُمْ كَمَا وَصَلِهِمْ﴾. والمعنى: أن حكم الراء حين الوقف عليها بالروم كحكمها عند الوصل، فإن كانت في الوصل مرققة بأن كانت مكسورة، وقفت عليها بالروم مرققة، وإن كانت في الوصل مفتحة بأن كانت مضمومة - إذ الروم لا يدخل المفتوح - وقفت عليها بالروم مفتحة، اللهم إلا إذا كان قبل المضمومة كسرة نحو: ﴿هُوَ الْقَادِرُ﴾. أو ياء ساكنة نحو: ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾، ووقفت بالروم لـ (ورش)، فإنك ترقق الراء، لأنه يقرؤها بالترقيق وصلًا. والخلاصة: أنه في

حال الوقف عليها بالروم ينظر إلى حركتها، وفي حال الوقف عليها بالسكون المحض ينظر إلى حركة ما قبلها. وقال الضباع: يستحسن الترقيق في: ﴿يَسْرُ﴾ ﴿وَبُدْرٍ﴾ على قراءة حذف الياء فيهما للدلالة على الياء، أو للفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء. وقوله (أَشْمَلًا): جمع شمل، والمعنى هو (أَجْمَعُ أَشْمَلًا) من ترقيقها، وفي ذلك إشارة إلى كثرة الناقلين للتفخيم وقلة مَنْ نَبَّهَ عَلَى التَّرْقِيقِ. وقوله (فَأَبْلُ): أي اختبر الذكاء وحدة الدهن، و(مُصَقَّلًا) بمعنى الصقل: وهو إزالة الصدأ، أي بلاء مصقولاً، يشير إلى صحة الاختبار ونقائه مما يكدره.

وَفِيْمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمَّلًا

قال ابن القاصح: لَمَّا ذَكَرَ مَا يَرِقُّ مِنَ الرَّاءَاتِ فِي مَذْهَبِ (وَرَشٍ) وَحْدَهُ، وَفِي مَذْهَبِ السَّبْعَةِ أَيْضًا، وَبَيَّنَّ أَحْكَامَ ذَلِكَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، أَخْبَرَ أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مَفْخَمٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْرُوفٌ بِطَرِيقِ الضَّدِيَّةِ، لِأَنَّ التَّرْقِيقَ ضِدَّ التَّفْخِيمِ.

وقال القاضي: اعْمَلْ بِالتَّفْخِيمِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الرَّاءَاتِ فِيْمَا عَدَا مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَرِقُّ (وَرَشٍ) بِمَقْتَضَاهَا بَعْضَ الرَّاءَاتِ، وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي يَرِقُّ جَمِيعَ الْقَرَاءِ السَّبْعَةَ بِمَقْتَضَاهَا بَعْضَ الرَّاءَاتِ. وَ(كُنْ مُتَعَمَّلًا): بِمَعْنَى عَامِلًا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب اللامات)

وَعَلَّظَ وَرَشٌ فَتُحَ لَامٍ لِصَادِمَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلَ تَنَزُّلًا
إِذَا فُتِحَتْ أَوْ تُكُنْتُ كَمَا صَلَاتِهِمْ وَمَطَّلِعَ أَيْضًا ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلًا

وَفِي طَالَ خُلُفٌ مَعَ فِصَالًا.....

وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفَاءً وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ.....

وَعِنْدَ رَعُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَى.....

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَسْرُوقَ مُرْتَلًا
كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفِصْلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب اللامات)

قال أبو شامة: وهذا باب لم يذكره أكثر المصنفين في القراءات، إنما اعتنى به المغاربة والمصريون دون البغداديين والشاميين، ولا شك أنه إن ثبت فهو لغة ضعيفة، فإن العرب عرِفَ من فصيح لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف، والتغليظ عكس ذلك، ثم هو على مخالفة المعروف من قراءة (ورش)، فإنها مشتملة على ترقيق الرءات، وإمالة بين بين، وتخفيف الهمزات نقلاً، وتسهيلاً، وإبدلاً، ولهذا أكثر الروايات عن (ورش) ترك التغليظ كقراءة الجماعة، هذه رواية يونس بن عبد الأعلى وداوود بن أبي طيبة وغيرهما. وقال مكِّي: اعلم أن هذا الباب قد اضطرب النقل فيه عن (ورش)، وقليل ما يوجد فيه النص عنه. تنبيه: قول أبي شامة عن تغليظ اللام لـ (ورش): ولا شك أنه إن ثبت فهو لغة ضعيفة - قول باطل ومردود - غفر الله لـ (أبي شامة) - فكل ما قرأ به (ورش)، وأثبتته الشاطبي في حزره، وابن الجزري في طيِّبته، وحرَّره وحققه العلماء، فهو ثابت لغة وقراءة. ولذلك قال

الجعبري: وكل من نقل لـ (ورش) طريق الأزرق ذكره، ومن لا فلا، وليس لغة ضعيفة، وذكره بعد الرءاء لاشتراكهما مخرجاً وتغييراً. وقال الضباع: قوله (باب اللامات): أي هذا باب مذاهيبهم في اللامات تغليظاً وترقيقاً. وقال القاضي: التفخيم والتغليظ لفظان مترادفان على معنى واحد، وهو قسمان للحرف عند النطق به، غير أن التفخيم غلب استعماله في باب الرءاء، والتغليظ غلب استعماله في باب اللامات، وضدهما الترقيق.

وَعَلَّظَ وَرَشٌ فَشَحَّ لَامٍ لَصَادَهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلطَّاءِ قَبْلَ تَنْزُلِهَا
إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ وَمَطَّلَعَ أَيضاً ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلُ
اختص (ورش) من دون سائر القراء بتغليظ اللامات بشروط خاصة، وأتى الشاطبي باسمه الصريح ولم يرمز له لأنه قال في المقدمة:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلُ
وشروط تغليظ اللامات عند (ورش) كالتالي:

- ١- أن تكون اللام مفتوحة، سواء كانت اللام مخففة أم مشددة، متوسطة أم متطرفة.
 - ٢- أن تسبق اللام بأحرف ثلاثة وهي (الصاد، والطاء، والظاء) مفتوحة أو ساكنة.
- قال أبو شامة: فقوله (لصَادَهَا): أي لأجل الصاد الواقعة قبلها، أو أضافها إليها لاتصالها بها، أي إذا تنزل أحد هذه الأحرف الثلاثة قبل اللام المفتوحة غلظت اللام. وهذه الأحرف شرطان: ١- أن تكون مفتوحة. ٢- أو أن تكون ساكنة. قال أبو شامة: شرط تأثير هذه الحروف الثلاثة وهي (الصاد والطاء والظاء) في التغليظ في اللام المفتوحة أن تكون مفتوحة أو ساكنة، والتغليظ في هذا الباب زيادة عمل في اللام إلى جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك، ومنهم من يعبر عن تركه بالترقيق، وعن التغليظ بالتفخيم، ثم التغليظ إشباع الفتحة في اللام، فلهذا لم يجئ في المكسورة ولا المضمومة ولا الساكنة، فالتغليظ عند الأكثر لا يقع إلا في اللام المفتوحة، ولا فرق بين أن تكون مخففة أو مشددة، وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها. وإليك أمثلة:

(الصاد المفتوحة مع اللام المخففة) في نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ ﴿صَلَحَ﴾

والصاد المفتوحة مع اللام المشددة نحو: ﴿أَوْ يُصَلِّبُوا﴾ المائدة.

(صاد ساكنة مع لام مخففة) في نحو: ﴿وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ ﴿يَصَلُونَهَا﴾

(طاء مفتوحة مع لام مخففة) في نحو: ﴿أَطْلَقَ﴾ ﴿وَأَطْلَقَ﴾ ﴿مُعْطَلَةً﴾

(طاء مفتوحة مع لام مشددة) في نحو: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ﴾ ﴿طَلَقْتُمْ﴾

(طاء ساكنة مع لام مخففة في موضع واحد) ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾

(طاء معجمة مفتوحة مع لام مخففة) في نحو: ﴿ظَلَمَ﴾ ﴿ظَلَمُوا﴾ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾

(طاء معجمة مفتوحة مع لام مشددة) في نحو: ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ ﴿البقرة والأعراف.

وانتبه: التعليل في اللام الأولى، وأما الثانية فمرفقة، وتغلظ اللام في ﴿فَطَلَّتْ﴾ الشعراء.

(طاء ساكنة مع لام مخففة) نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ﴾ ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾

﴿فَيُظْلَمُونَ رَوَاكِدَ﴾ الشورى. وانتبه: التعليل في اللام الأولى، وأما الثانية فمرفقة.

تنبيه مهم: لا تغلظ اللام لـ (ورش) في ﴿يُصَلُّونَ﴾ ﴿لَظَلُّوا﴾ ﴿تَطَّلُعُ﴾ لمخالفة الشروط

السابقة للتعليل، فاللام (مضمومة). ولا تغلظ اللام لـ (ورش) في ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾

﴿يُصَلِّيٰ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿وَلَأَصْلَبِيَّتِكُمْ﴾ لمخالفة الشروط السابقة للتعليل، فاللام (مكسورة)

ولا تغلظ اللام لـ (ورش) في ﴿فَطَلْتُمْ﴾ ﴿صَلَّصَلِ﴾ ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا﴾ لمخالفة

الشروط السابقة للتعليل، فاللام (ساكنة). وإذا وقع أحد هذه الحروف الثلاثة وهي (الصاد

والطاء والظاء) بعد اللام، رقت اللام نحو: ﴿لَسَأَطُهُمْ﴾ ﴿وَلَيْسَ تَأْطَفُ﴾ ﴿فَأَسْتَغَلَّطُ﴾

﴿إِنَّمَا لَطَىٰ﴾

وَفِي طَالَ خُلُفٌ مَّعَ فِصَالًا.....

اختلف الرواة عن (ورش) بين الترقيق والتعليل فيما حالت فيه الألف بين الطاء واللام في:

١- ﴿أَفْطَالَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدُ﴾ طه. ٢- ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ الأنبياء.

٣- ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ الحديد. والوجهان صحيحان (وَأَلْفَحَمُ فَضْلًا)، واختلفوا - أي

الرواة - عن (ورش) فيما حالت فيه الألف بين الصاد واللام في: ﴿فِصَالًا﴾ البقرة.

(يَصَّالِحًا) النساء. على قراءته، والوجهان صحيحان (وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا). قال الضباع: ففیهن التغلیظ طرداً للباب، والترقیق للفاصل، وهو الذي في التيسير، وفي غيره التغلیظ، وصححهما المحقق ابن الجزري، ورجح التغلیظ. قال الداني: وفي اللام وجهان: التفخيم اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، والترقیق للفاصل الذي فصل بينهما، والأوجه: التفخيم، لأن ذلك الفاصل ألف والفتح منه. وإليك (استدراك أبي شامة) على قول الشاطبي:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعِ فَصَالًا.....

وظاهر النظم يوهم اقتصار الخلاف على ﴿ طَالَ ﴾ الأنبياء. ﴿ فَصَالًا ﴾ البقرة. ولو قال:
وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعِ فَصَالًا وَنَحْوَهُ وساكن وقفاً وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا
لزال الإيهام. وقال الجعبري: قوله:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعِ فَصَالًا.....

يوهم حصر المختلف فيهما، وهو عام، لكن الكاف منوية، أي:

وَفِي ك طَالَ خُلْفٌ مَعِ فَصَالًا.....

ثم حذف اعتماداً على السابقة. وقال صاحب إتحاف البرية:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعِ فَصَالًا وَمِثْل ذِي — من يَصَّالِحًا قُلْ وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا
وقال بعضهم:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعِ فَصَالًا وَمِثْلَهُ يَصَّالِحًا اجْعَلْ وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا

قال أبو شامة: وأما اللام المشددة نحو ﴿ ظَلَّ ﴾ ﴿ أَوْ يُصَكِّبُوا ﴾، فلا يقال فيها أنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل فينبغي أن يجري الوجهان، لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن أن حرف الاستعلاء وليها.

(تحويرات ل (ورش) في قوله: ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَقْرُوفِ ﴾ البقرة.

س: هل يمتنع من الوجهين في: ﴿ فَصَالًا ﴾ شيء مع أوجه البديل؟

ج: لم يمتنع الأسقاطي منها شيء، بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الشاطبي ومختاره، لأنه اختار في البديل القصر، وفي ﴿ طَالَ ﴾ وأختيها التغليظ، حيث قال:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلاً

وحيثُ تكون أوجه ﴿طَالَ﴾ مع البدل (سته) وهي: ١- تغليظها وترقيقها على كل من ثلاثة

البدل، ولكن المنصوري والطباخ نقلًا عن شيوخهما (منع التغليظ على القصر) في ﴿فَصَلاً﴾ فقط دون أختيها، فالأوجه على قولها خمسة لا تخفى وقد نظم ذلك الميهمي بقوله:

رقق فصلاً ثلاثاً للبدل فخم بلا قصر وعن علم سل
وقال الأسقاطي على القصر اجتلي ففخماً أو رققاً لا تسأل

ثم قال الخليلي: وقد مشينا في كتابنا (مقرب التحرير) متناً وشرحاً على ما مشى عليه المنصوري والطباخ. وقال الجمزوري:

ونحو فصلاً إن ترقق فنلثن بهمز وإن غلظت فالقصر أهمل

قال القاضي في البدور الزاهرة: ﴿فَصَلاً﴾ لـ (ورش) تغليظ اللام وترقيقها، والوجهان صحيحان، والتغليظ مقدّم، فإذا ضمت إلى البدل وهو ﴿عَائِيْتُمْ﴾ كان له خمسة أوجه: ترقيق اللام وعليه ثلاثة البدل، ثم التغليظ وعليه في البدل التوسط والمدّ فحسب، ويمتنع القصر على التغليظ. ثم قال الشاطبي:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلاً

اختلف الرواة عن (ورش) عند الوقف على اللام في الكلمات الآتية بين الترقيق والتغليظ:

١- ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ البقرة والرعد. ٢- ﴿قَلَمًا فَصَلَ﴾ البقرة.

٣- ﴿وَقَدْ فَصَلَ﴾ الأنعام. ٤- ﴿وَبَطَلَ﴾ الأعراف.

٥- ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ النحل والزخرف. ٦- ﴿وَفَصَلَ لِنِطَابٍ﴾ ص.

قال الداني: وأمّا في الوقف فيحتمل وجهين: الترقيق والتفخيم، فالترقيق نظراً إلى السكون العارض للوقف، والتفخيم نظراً إلى الأصل وهو أوجه. وانته: التغليظ وصلاً قولاً واحداً.

قال الضباع: وصححهما المحقق ابن الجزري، ورجح التغليظ. قال أبو شامة: وقوله:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلاً

يعني في المسألتين المذكورتين كما نقلناه من كلام الداني، فإن قلت: لِمَ كان التفخيم أفضل فيما سكن للوقف؟ ولقائل أن يقول: ينبغي أن لا يجوز التفخيم أصلاً كما سبق في الرءاء المكسورة أنها تفخم وقفاً ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر، وههنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلاهما عارض، قلت: سبب التغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر فيه سكن الوقف لعروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض، وفي باب الوقف على الرءاء المكسورة زال السبب بالوقف وهو الكسر فافترقا.

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ

(منها): أي من هذه الألفاظ التي فيها اللام المستحقة للتفخيم، ويعني الكلمات المقصورة التي آخرها ألف منقلبة عن ياء، ولا يقع ذلك في القرآن إلا مع (الصاد) وحدها في خمسة مواضع: في سبحان والليل: ﴿يَصَلِّنَهَا﴾، والانشقاق (وَيُصَلِّي سَعِيرًا) على قراءته. وفي الغاشية: ﴿تَصَلَّى﴾ وفي تبت ﴿سَيَصَلِّي﴾، ﴿يَصَلَّى﴾ الأعلى وفي البقرة. ﴿مُصَلَّى﴾ في الوقف، ففي تفخيم اللام وجهان كالوجهين فيما سكن في الوقف، وذلك أنه قد تقدم أن له في إمالة (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وجهين: (فإن أمال فلا تغليظ، وإن لم يعمل فالتغليظ)، فهما ذاك الوجهان، ويجوز أن يقال: إن الخلاف على قول من يميل (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، لأن اللام جاورها ما يقتضي تغليظها وما يقتضي ترقيقها، لكن التغليظ يكون ههنا أوّل من الإمالة، لأنه شبه الخلاف الذي هنا بالخلاف الذي فيما (سكن للوقف)، وقد ذكر أن المفخم ثم فضل، فكذا ينبغي أن يكون هنا، وقد نص عليه الداني في كتاب الإمالة فقال: والأوجه هنا التفخيم ولم يذكر مرجحاً، وإنما فرّق بين هذا وبين (رعوس الآي) على ما سنذكره، وأقول: سبب ترجيح التفخيم وجود سببه سابقاً وتقدم اللام المغلظة على الألف المماله، فعمل السبب عمله قبل وجود ما تدخله الإمالة. والخلاصة: اختلف عن (ورش) في اللامات الواقعة بعد (الصاد) وبعدها ألف منقلبة عن الياء إذا لم تكن الألف رأس آية بين التغليظ عملاً بالأصل، والترقيق لأجل الإمالة وهو مقتضى التيسير، وكيفية الأداء في الكلمات التالية عند الوقف عليها:

١- ﴿يَصَلِّنَهَا﴾ في الإسراء والليل ٢- (وَيُصَلِّي سَعِيرًا) على قراءته. الانشقاق.

٣- ﴿تَصَلَّى﴾ الغاشية. ٤- ﴿سَيَصَلِّي﴾ المسد، ﴿مُصَلَّى﴾ البقرة.

إما أن تقرأ ب: ١- التغليظ مع الفتح. ٢- الترقيق مع التقليل.

قال الضباع: ولا يخفى أن التعليل والإمالة ضدان، وحينئذ فينبغي أن يكون: (التعليل مع الفتح، والترقيق مع التقليل) وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَفِي طَالَ خَلْفَ مَعَ فَصَالًا وَمِثْلَ ذِيهِ - مِنْ يَصَالِحًا قَلَّ وَالْمَفْحَمُ فَضْلًا
وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ فَفَحْمٌ ثُمَّ رَقَّقَ مَقْلًا
(والتعليل مع الفتح مقدّم في الأداء)، وَعُلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ:
..... وَعِنْدَمَا يُسْكُنُ وَقَفًا وَالْمَفْحَمُ فَضْلًا

ثم قال الشاطبي:

..... وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ
قال أبو شامة: وقوله (كهذه) أي كهذه المواضع المذكورة في البيت السابق وهي ما في
باب ﴿طَالَ﴾ والمسكن وقفًا.

وحكم الألفات الواقعة في رءوس الآي في السور الإحدى عشر في قول الشاطبي:

..... وَعِنْدَ رِءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اغْتِلًا

قال أبو شامة: أي إذا وجد مثل ذلك وهو ما يقتضي التعليل والإمالة في كلمة هي رأس آية من السور الإحدى عشر المتقدم ذكرها غلبت الإمالة التعليل، لأن (ورشًا) يميل رءوس الآي بلا خلاف لمواخاة رءوس الآي، والتعليل يخالف بينها. وجملة ما وقع من ذلك في رءوس الآي ثلاثة مواضع: ١- في سورة القيامة: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ٢- وفي سبح: ﴿وَدَكَرَاسَمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾.

٣- وفي اقرأ: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾، وأما ﴿مُصَلَّى﴾ ففيه التعليل في الوصل لأنه منون، وفي الوقف الوجهان السابقان، ولا ترجح الإمالة وإن كان رأس آية إذ لا مواخاة لآي قبلها ولا بعدها، وقوله (كهذه): أي كهذه المواضع المذكورة في البيت السابق وهي ما في بساب ﴿طَالَ﴾ والمسكن وقفًا. وقال الشاطبي (ترقيقها اغتيلًا): لأن التعليل مع الفتح قد روي في:

﴿صَلَّى﴾ في المواضع الثلاثة. قال الداني: كلا الوجهين حسن جميل، غير أن الترقيق أقيس وأوجه. فلماذا قال (ترقيقها اغتيلًا): أي اعتلى على التعليل، واستعمل الترقيق هنا بمعنى الإمالة. وقال ابن القاصح: إن الترقيق يعتلي فيه مع جواز الترخيم أيضًا. والخلاصة: أن ترقيق اللام مع التقليل أرجح وأقيس وأوجه، وذلك في كلمة ﴿صَلَّى﴾ وهي في (ثلاثة)

مواضع سبق ذكرها. قال الضباع: وفصل جماعة، فرجحوا التعليل في ﴿مُصَلَّى﴾ ونحوه مما لم يكن رأس آية، ورجحوا التريق في: ١- ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ القيامة. ٢- ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ الأعلى. ٣- ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ العلق. لكونها من رعوس الآي، وقد تقدم أن مذهب (ورش) التقليل فيها وهو الأرجح في النظم والأقيس في أصله، ولا يخفى أن التعليل والإمالة ضدان، وحينئذ فينبغي أن يكون: (التعليل مع الفتح، والتريق مع التقليل) وسبق قول صاحب إتحاف البرية:

وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَمِثْلَ ذِيهِ — نِ صَالِحًا قَلِّ وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا
وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ — فَفَخْمٌ ثُمَّ رَقِقٌ مَقْلًا

س: ولماذا كان التريق مع التقليل أرجح؟

ج: لأن (ورشاً) يقلل رعوس الآي بلا خلاف لمواخاة رعوس الآي والتعليل يخالف بينها حيث قال الشاطبي في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

وَلَكِنْ رَعُوسِ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا — لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكْمَلًا

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ — يُرْقِقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا
كَمَا فَخْمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ — فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًّا وَفِصْلًا

قال أبو شامة: أي وكل القراء وغيرهم أيضاً اجتمعوا على أن اللام من اسم الله تعالى إذا كان قبلها حرف مكسور أنهم يرققونها، والتريق هنا ضد التعليل، وليس المراد به الإمالة بخلاف قوله: (كُرِّقِيهَا اِعْتِلًا) على ما سبق، واسم الله تعالى التزم فيه التعليل تفخيماً له وتعظيماً، اختص بذلك اسمه - سبحانه - من غير وجود حرف استعلاء فيه، فإذا وقع بعد كسرة رقت اللام تحسناً للفظ به، فهذا معنى قوله: (حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا): أي يروق في اللفظ به حال ترتيله، وذلك لكراهة التصعد بعد التسفل، فإذا وقع لفظ الجلالة بعد كسرة فالتريق، نحو: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ﴾ ﴿أَبَى اللَّهِ سَلْتُ﴾ ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ﴾ وكذا يروق بعد الكسر العارض نحو: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ﴾، فكل القراء يرققون لآمه تحسناً للفظ به (حَتَّى يَرُوقَ) اللفظ به في حال ترتيله، وأما سائر اللامات فمرققة مطلقاً.

كَمَا فَخْمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ — فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًّا وَفِصْلًا

- فإذا وقع لام لفظ الجلالة بعد (فتحة) فكل القراء يقرءون بتغليظ اللام في لفظ الجلالة نحو:

١- ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ آل عمران. ٢- ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ آل عمران. ﴿تَأَلَّه﴾ الشعراء.

وإذا وقع لام لفظ الجلالة بعد (ضمة) فكل القراء يقرءون بتغليظ اللام في لفظ الجلالة نحو:

١- ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ الأنعام. ٢- ﴿قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ الأنفال. وكذلك يغلطون لام:

﴿عَلَى اللَّهِ﴾ في يونس والنمل. و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ في رواية (حفص) خاصة كما سيأتي.

وقوله (وَصَلًّا وَفَيْصَلًا): أي ذات وصل وفصل، أي سواء كانت الحركات المذكورة على حروف متصلة بالاسم العظيم، أو على حروف منفصلة منه في كلمة أخرى، فلا يتغير

الحكم بشيء من ذلك في الترقيق والتفخيم، فمثال المتصل: ﴿يَا اللَّهُ﴾ و﴿وَلِلَّهِ﴾، ومثال

المنفصل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ و﴿قَالَ اللَّهُ﴾ و﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾، وكذا يرفق بعد الكسر العارض

نحو: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، وهذا بخلاف ما سبق في ترقيق الراء، فإنهم قالوا: لا يؤثر في ترقيقها

كسرة مفصولة

ولا عارضة، والفرق أن المراد من ترقيق الراء إملتها، وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة، وأما

ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ما هيته وسجيتها من غير زيادة شيء فيها، وإنما التغليظ

هو الزيادة فيها ولا تكون الحركة قبل لام اسم الله تعالى إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً، وأما

الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام، هذا كله

فيما إذا وصلت اسم الله تعالى بما قبله، فإن ابتدأت به فختمته، لأن الهمزة قبل اللام مفتوحة،

فهذه حركة متصلة وذلك كقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ونحوه، والراء المرفقة

غير المكسورة كغير المرفقة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا

ضمها. وقوله تعالى: ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ و﴿قُلِ يَا اللَّهُ﴾ الاسم الأول مفخم، والثاني مرقق، وقوله

تعالى في أول إبراهيم: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (١) ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾ هو مرقق في

الوصل، ومفخم إذا ابتدئ به سواء قرئ برفع الماء أو بجرها. وإذا قرأت (ورش): ﴿

أَفَغَيْرَ اللَّهِ﴾. ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾ و﴿ذِكْرُ اللَّهِ﴾ فرقق الراء مع تغليظ السلام في لفظ

الجلالة، وأما إذا وقع اسم الله تعالى بعد إمالة نحو قراءة (السوسي): ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ﴾ فإذا

قرأت بالفتح وصلأ لـ (السوسي) في: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾ ﴿فَسَرَى اللَّهُ﴾ فلك تفتحيم لفظ الجلالة فقط، وإذا قرأت بالإمالة وصلأ فلك في لفظ الجلالة: ١ - التفتحيم.

٢ - الترقيق. قال أبو شامة: ففيه وجهان: التفتحيم كالذي بعد الراء المرققة الغير مكسورة، والترقيق لأن في الراء بالإمالة شيء من الكسر، وقال شيخنا أبو الحسن: التفتحيم أولى، وحكاه عن شيخه الشاطبي، وقال الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين: أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فحمت للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا فعدنا إلى الأصل. والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة على ما سبق في باب الراءات. وقال الضباع: والوجهان مأخوذ بهما، إلا أن الأول - أي تفتحيم الراء - اختيار الناظم كما نبه عليه في النشر، قال صاحب إتحاف البرية:

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ
وَعَنْ صَاحِبِ بَعْدِ الْمَمَالِ فَفَحَّمَنْ
يُرْقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا
ورقق فهذا حكمه متبذلاً
قال الضباع: وقد أوضحها الطباخ في تحريره بقوله:

فِي كَرَى اللَّهِ بفتح فحماً سوس وإن يمل فوجهان أنتما

وإن حذف ألفها للجازم نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿الأنبياء﴾، و﴿الَّتِي تَرَكَيفَ﴾، فليس له فيه غير الفتح وصلأ، والوقف على الراء بالسكون. قال القاضي: وقول الناظم (حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا): الضمير في: (يَرُوقَ) يعود على لفظ الجلالة، أي حتى يحسن لفظ ﴿اللَّهُ﴾ حال ترتيله. وقال ابن القاصح: وقول الناظم (قَتَمَ نِظَامَ الشَّمْلِ وَصَلًّا وَفَيْصَلًا): أي تم ما ذكرته من الأحكام بنظم يشمل اللام (وَصَلًّا وَفَيْصَلًا): أي في حالة الوصل والفصل.

وقال القاضي: أي كمل جمع المسائل في تغليظ اللام وترقيقها في حال وصلها بما بعدها، وهذا معنى قوله (وَصَلًّا)، وفي حال فصلها عما بعدها والوقف عليها وهذا معنى قوله: (وَفَيْصَلًا).

وقال شعلة: أي كملت جميع المسائل المتفرقة في الترقيق والتفتحيم كما يتم نظام الشمل، اللهم اجمع شملنا. قلت: (آمين).

(استدراك أبي شامة): الهاء في (فَحْمُوهُ) لاسم الله تعالى، ولو قال: (فحموها) يعني اللام كما قال (تَرْقِيقُهَا) لكان جيداً. قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: حروف الهجاء تذكر

وتوثق وعلى ذلك قول الشاطبي: (فَحَمُوهُ) جائز ولا ضير في ذلك، أما قوله (يُرَقِّفَهَا) فهذا يؤكد جواز التذكير والتأنيث، ويكون ذلك من الناظم من باب الجمع بين اللغتين.

(أسئلة حول باب اللامات)

س: بيّن اللامات المرققة من المغلظة لـ (ورش) في هذه الكلمات؟

﴿ الصَّلَاة ﴾	﴿ الإِصْلَاح ﴾	﴿ يَصَلُّون ﴾
﴿ طَلَبًا ﴾	﴿ طَلَّقَكَنَّ ﴾	﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾
﴿ مُعْطَلَةٌ ﴾	﴿ ظَلَمَ ﴾	﴿ وَظَلَلْنَا ﴾
﴿ لَظَلُّوا ﴾	﴿ تَطَّلَعُ ﴾	﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ ﴾
﴿ يُصَلِّي عَلَيْكُمْ ﴾	﴿ صَالَصَلِّ ﴾	﴿ فَظَلْتُمْ ﴾

س وما الكلمات التي فيها الخلاف بين الترقيق والتغليظ عند الوقف عليها لـ (ورش)؟

قال الشاطبي:

..... وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفًا وَالْمُفَخِّمُ فَضْلًا
وَحَكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ

س: ما المقصود بقوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ)؟ وما كيفية الأداء في تلك الكلمات؟

اقرأ هذه الآيات برواية (ورش) مع مراعاة أحكام اللامات وما سبق من أحكام:

﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (٢٣٨) البقرة.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا

وَسَيَصَلُّونَ سَعِيرًا ﴾ (١٠) النساء.

﴿ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ (٨٨) هود.

﴿ فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (١١٨) الأعراف.

﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ ﴾ (٥٢) يونس.

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ

الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ (١٢٤) النساء.

- ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ ﴾ النحل.
- ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ الحديد.
- ﴿ بَلْ مَنَعْنَا هَتُولَاءَ وءَابَاءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنبياء.
- ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ ﴾ طه.

(باب الوقف على أواخر الكلم)

وَالِاسْتِكَانَ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اسْتِقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ عَنِ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً

وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكَوْفِيهِمْ بِهِ مِنَ الرُّومِ وَالْإِسْتِمَامِ سَمْتُ تَجْمَلاً

وَأَكْثَرُ أَغْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوِلاً

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمَحْرُوكِ وَأَقْفَاً بِصَوْتِ خَفِيٍّ كُلِّ ذَانٍ تَتَوَلَّأَ

وَالِاسْتِمَامُ إِطْبَاقُ الشُّفَاهِ يُعِيدُ مَا يُسْكُنُ لَأَصَوْتِ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلَاً

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ التَّحْوِي فِي الْكُلِّ أَغْمِلاً

وَمَا نَوْعَ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْأَزْمِ بِنَاءٍ وَإِعْرَاباً غَدَاً مُتَقَلَّلاً

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلٌّ وَعَارِضِ شَكْلِ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرِ مُثَلَّلاً

أَوْ آمَاهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلاً

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل باب (الوقف على أواخر الكلم)

(استدراك أبي شامة): هذه ترجمة كان ينبغي أن يذكر في بابها جميع ما يتعلق به في تلاوة القرآن، فإن قوله (أواخر الكلم) يشمل آخر كل كلمة، ومن جملة الكلم: المنصوب المنون، يقف القراء عليه بألف مبدلة من التنوين، والمرفوع المنون، والمجرور المنون، يوقف عليهما بالسكون من غير أن يدل من تنوينهما وأو أو ياء، وهذه هي اللغة الفصيحة، ومن العرب من يدل في الجميع، ومنهم من لا يدل في الجميع، فترك بيان هذا وهو مهم، ولم يذكر في الباب إلا الكلام في (الرؤم والإشمام)، وهما أيضاً وجهان للعرب في الوقف، فكان ينبغي أن تكون ترجمة هذا الباب (باب الرؤم والإشمام)، ولكن تبع الناظم في هذا عبارة التيسير. قال ابن القاصح: وقوله (الوقف): لم يرد الوقف التام دون غيره، بل مطلق الوقف، إذا وقف على الكلمة ما حكمها؟ أي: باب حكم الوقف على أواخر الكلم المختلف فيها، والاصطلاح أن يقال (باب الرؤم والإشمام). قلت: ولذلك قال الضياع بعد عنوان الشاطبي في هذا الباب: (باب الوقف على أواخر الكلم): أي: من حيث السكون والرؤم والإشمام.

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً
قال القاضي: الوقف في اللغة: هو الكف عن مطلق الشيء، يقال: وقفت عن كذا إذا تركته وانتقلت عنه لغيره، وفي اصطلاح القراء: هو قطع الصوت على الكلمة زمناً يمكن التنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، لا بنية الإعراض عن القراءة. والوقف بهذا المعنى منقول من الوقف اللغوي، وفرد من أفرادها، لأنه هنا وقف عن تحريك حرف بمعنى أنه ترك تحريكه. أما القطع: فهو قطع الصوت على الكلمة بقصد الكف عن القراءة والانتقال عنها إلى أمر آخر، ومعنى قوله (وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ): أن إسكان الحرف الموقوف عليه هو الأصل في الوقف، وأما غيره من (الرؤم والإشمام) ففرع عن الإسكان. قال أبو شامة: وكان الوقف بالإسكان لأنه أخف، والوقف موضع تخفيف، ولأنه أينما جاز (الرؤم والإشمام) جاز الإسكان بخلاف العكس. وقال ابن القاصح: وإنما كان أصل الوقف السكون، لأن الوقف ضد الابتداء، والابتداء قد ثبت له الحركة، فوجب أن يثبت ضدها، وضدها هو السكون. وقال القاضي: لأن لغة العرب أن لا يوقف على متحرك، فالأصل أن يكون الوقف بالإسكان لهذا ولأنه أخف، والوقف موضع تخفيف، وقوله:

..... وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ.....

أي اشتقاق الوقف من قولك: وقفت عن كذا، إذا لم تلبسه، فلما كان هذا وقفاً عن الإتيان بالحركة سمى وقفاً. قال أبو شامة: فإن قلت: في قوله:

..... وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ.....

إشكال، لأن المعنى يؤول إلى تقدير: والوقف اشتقاقه من الوقف، ولا يكون اللفظ مشتقاً من نفسه، ووجه الكلام إنما يسمّى وقفاً من قولهم: وقفت عن كذا، لأنه وقف عن الحركة، قلت: يجوز أن يكون (وهو) ضمير الشأن لا ضمير الوقف فيلتزم الكلام ولا يتنافر، وهذا الذي ذكره تبرّع منه وليس في كتاب التيسير الذي نظمه، ومعنى (تَعَزَّلاً): أي أن الحرف صار معزول عن الحركة، يقال: اعترله وتعزّله، ومنه الأعزل الذي لا سلاح معه. وقال القاضي: ومعنى (تَعَزَّلاً): أي: انعزل وتجرّد عن الحركة، كما يقال: هذا جندي أعزل، بمعنى: أنه تجرّد من السلاح.

وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِهِ مِنْ الرُّومِ وَالْإِسْطَامِ سَمْتُ تَجَمُّلاً
قال أبو شامة: (به): أي فيه، والهاء ضمير الوقف، والسمت: الهيئة، والسمت: الطريق، والسمت: القصد نفسه، يقال: سمت يسمت إذا قصد، والسمت: الناحية المقصودة، وكل ذلك محتمل هنا، ووصفه بالتجمل، أي عندهم من ذلك أمر جميل من الاحتفال به، والاهتمام بشأنه، والقصد له في التلاوة به. وقال القاضي: ويُفهم من قوله (وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ): أن لهم الإسكان أيضاً عند الوقف. وخلاصة معنى البيت السابق بإيجاز: قال القاضي: يعني: وعند (أبي عمرو والكوفيين) في الوقف طريق جميل ومذهب حسن، أي ورد النص عنهم بذلك، وقال صاحب التيسير: وردت الرواية عن (الكوفيين وأبي عمرو) بالوقف بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعراباً أو بناءً. والإشارة تكون رَوْماً وإشماماً، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان. قال أبو شامة: قلت فهذا معنى قوله:

وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا لِسَانِيهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوِلاً

قال أبو شامة: (أَعْلَامُ): جمع علم، يشير إلى المشايخ، أهل أداء القراءة، وجعلهم أعلاماً لحصول

الهداية بهم كالأعلام في الطرق، وأضافهم إلى القرآن الذي هو اسم للكتاب العزيز، لأنهم أهله،

أو أراد به القراءة، لأنها صناعتهم، وأتى به بغير همز كما في قراءة (ابن كثير) كما سيأتي، والقرآن بمعنى القراءة، وأراد قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) فإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَفِتْ لَهُ، وقوله (يَرَاهُمَا) يعني (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ)، والمراد بقوله (لِسَانِهِمْ): أي لباقي القراء السبعة وهم (نافع وابن كثير وابن عامر)، و(العَلَاتِقِ) جمع علاقة، والمطول: الحبل، ونصبه على التمييز، أي يراها أولى حبل يتعلق به، والحبل يكتنى به عن السبب الموصل إلى المطلوب، فكانه قال: أولى الأسباب سبباً، أو يكون (العَلَاتِقِ) البضائع. وقال القاضي: معناه: أن أكثر مشاهير النقلة الملازمين للقرآن المتصددين لتعليمه وإقرانه الذين هم كالأعلام في الاهتمام بهم وهم أهل الأداء يرون (الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ) لجميع القراء أحق ما يتوجه إليه الإنسان، ويرتبط به، ويهتم بشأنه، والمقصود أن أكثر أهل الأداء يأخذون بـ (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) لباقي القراء وهم: (نافع وابن كثير وابن عامر) اختياراً واستحباباً وإن لم يرد عنهم نص بذلك، وهذا معنى قول الداني في التيسير: والباقون - أي: غير (أبي عمرو والكوفيين) - لم يرد عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل الأداء أن يوقف عندهم بـ (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) أيضاً. وقال القاضي: وفهم من قوله (وَأَكْثَرُ) أن غير الأكثر من أهل الأداء يقصر الأخذ بـ (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) على مَنْ ورد عنهم النص والرواية بهما. وتعريف (الرُّومِ) كما قال الشاطبي:

رَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمَحْرُوكِ وَاقْفَا بِصَوْتِ خَفِيِّ كُلِّ ذَانٍ تَتَوَلَّأَ
وقال صاحب التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه. وقال السخاوي: هو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي. وقال أبو شامة: وهذا أخصر. قلت: يريد أن تعريف شيخه السخاوي أخصر من تعريف صاحب التيسير. قال أبو شامة: أخذ بيّن حقيقة الروم فقال: هو أن تسمع الحرف المحرك، احترازاً من الساكن في الوصل نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُوَلِّدْ﴾، فهذا لا روم فيه، إنما يكون الروم في المحرك في حالة الوصل فترومه في الوقف بأن تسمع كل قريب منك ذلك المحرك بصوت خفي. وقال الضباع: الرُّومُ: هو إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتك، فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد، لأنها غير تامة، والمراد بالبعيد: الأعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيشمل الأصم والقريب غير المصغي. وقال القاضي: حقيقة الرُّومُ: أن تسمع كل قريب منك مصغ إلى قراءتك حركة الحرف المحرك في الوصل بصوت خفي حال كونك واقفاً على هذا الحرف.

وقال صاحب اللآلئ: وقوله (تَنَوَّلًا): أي تنوَّله منك وأخذه عنك. وقال القاضي: (تَنَوَّلًا): مضارع نَوَّلَ، يقال: نوَّلتَه فتَنَوَّلَ، أي أعطيته فأخذ. وقال أبو شامة: فقول الناظم (كُلُّ دَانَ تَنَوَّلًا): أراد إسماعك المحرَّك كل قريب منك، و(تَنَوَّلًا) صفة لـ (دَانَ) وهو مضارع نوَّلتَه، أي أعطيته نوالًا، كأنه يشير إلى السماع، أي (كُلُّ دَانَ) سامع منصت لقراءتك فهو المدرك لذلك بخلاف غيره من غافل أو أصم. قال القاضي: ولا يُحكِم الروم ويضبطه إلا بالتلقِّي والأخذ من أفواه الشيوخ المهرة المتقنين. وتعريف (الإشمام) كما قال الشاطبي:

وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بَعِيدَ مَا يُسْكُنُ لَأَصَوْتِ هُنَاكَ فَيَصْحَلًا

وقال الداني في التيسير: الإشمام ضمك شفتيك بَعِيدَ سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة. وقال السخاوي: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال أيضاً: حقيقته أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة. وقال أبو علي في التكملة: الإشمام: هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيئتهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يسمع، وإنما يراه البصير دون الأعمى. وقال الضباع: والإشمام: أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارة إلى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس، ولا بد من اتصال ضم الشفتين للإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام، ولا يدرك لغير البصير. وقال القاضي: حقيقة الإشمام: أن تطبق شفتيك عقب تسكين الحرف، بأن تجعل شفتيك على صورتها إذا نطقت بالحرف المضموم، ولا يدرك ذلك إلا بالعين فلا يدركه الأعمى. قال أبو شامة: والشفاه بالهاء جمع شفه، وإنما جمع اعتباراً بالقارئين، أو هو من باب قولهم: هو عريض الحواجب عظيم المناخر. وقال القاضي: قول الناظم (إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ): جمع شفه، ولكل إنسان شفتان اثنتان، فجمع الناظم بالنظر لتعدد القراء. وقال الشاطبي (بُعِيدَ) ولم يقل (بعد): قال صاحب اللآلئ: وفي تصغيره تنبيه على تقريب الإطباق من التسكين.

وقال القاضي: قوله (بُعِيدَ) بالتصغير لإفادة اتصال ضم الشفتين بالإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرد. قال أبو شامة: يقال: (صحل) صوته بكسر الحاء يصحل بفتحها إذا صار أبح، أي كانت فيه مجوحة لا يرتفع الصوت معها، فكأنه أشبه إضعاف الصوت في الروم بذلك فقال: ليس في الإشمام مثل ما في الروم. وقال القاضي: يقال: (صحل) بكسر الحاء يصحل بفتحها إذا صار في صدره بحةٌ تحول بينه وبين رفع صوته، أي: ليس هناك صوت ما عند الإشمام حتى يكون ضعيفاً يسمع، فالمقصود نفي وجود الصوت بالكلية، فكأنه يقول: ليس هناك صوت ما ولا ضعيف، وفي هذا إشارة إلى الفرق بين (الروم والإشمام)، فإن

الرُّومَ معه صوت ضعيف، والإشمام عار منه، لأنه ضم الشفتين بعد حذف حركة المحرك. قال القاضي: والمقصود من الإشمام الإشارة إلى أن ذلك الحرف الساكن للوقف حركته الضم. وقال بعض المحققين: والفائدة من (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للنّاظر كيف تلك الحركة، ولذا يستحسن الوقف بهما إذا كان بحضرة القارئ مَنْ يسمع قراءته، أمّا إذا قرأ في خلوة فلا داعي إلى الوقف بهما. قال أبو شامة: وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح: أن الكوفيين ومَنْ تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع، لأنه عندهم بعض حركة، والروم هو الذي لا يسمع، لأن روم الحركة من غير تقوّه به، قال: والأوّل هو المشهور عند أهل العربية، قلت: وزعم بعضهم أن ابن كيسان ومَنْ وافقه من الكوفيين ترجحوا عن الإشمام بالروم، وعن الروم بالإشمام، وزعموا أن ذلك أقرب إلى استعمال اللّفظين في وضع اللغة، ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق.

ثم ذكر الناظم مواضع استعمال (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) فقال:

وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرُومُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلًا
أي فعل (الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ) ورد عنهم في المضموم والمرفوع، ويختص الروم بالمكسور والمجرور.

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِيٌّ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا
يعود الضمير في قوله (وَلَمْ يَرَهُ) على (الرُّومِ)، أي مذاهب القراء أن لا رُومَ في المفتوح والمنصوب، قالوا: لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج ساثرها، لأنها لا تقبل التبعيض كما تقبله الضمة والكسرة لِمَا فيهما من الثقل، ولأن المنصوب المنون لِمَا تبيّنت فيه الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفاً لم يرم الباقي، لأنه لا يبقى ذلك على التقريب من لفظه. وقال مكّي: يجوز فيه - أي المفتوح والمنصوب - الروم، غير أن عادة القراء أن لا يروموا فيه، وأن يقفوا بالسكون للجميع، وقال: وقد اختلف لفظ أبي الطيب في ذلك، وبالإسكان قرأت عليه في المنصوب لجميع القراء، وأمّا أهل النحو فأجازوا الروم في الفتح كما في الكسر والضم من غير فرق. قال أبو شامة: وقوله (وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا): يحتمل أن يريد به أئمة النحو، فهو لفظ مفرد أريد به الجنس، ويجوز أن يريد به المشهور فيهم المقتدى به منهم وهو سيبويه الذي كتابه قدوة هذا العلم، والضمير في (أَعْمَلًا) للروم، وليست الألف للتنبيه، إنما هي للإطلاق، فالإشمام لا مدخل له في حركة الفتح كما لا مدخل له في الكسر، وإنما يختص بحركة الضم، لأن حقيقته ضم الشفتين، (م ٢٨ - في ظلال القراءات - ج ١)

وذلك لا يحصل به إلا للدلالة على الضم فقط، وقوله (في الكُلِّ): يعني في الحركات كلها، ولم يتعرض صاحب التيسير لبيان مذهب النحويين. قال سيبويه في كتابه: أمّا ما كان في موضع نصب أو جرّ فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل. وقال القاضي: الضمير في (أعمالاً): للرّوم فقط، فالألف فيه للإطلاق وليست للتثنية، فالمضموم محل للإشمام والرّوم، والمكسور محل للروم فقط، فإذا وقف على الحرف المتحرّك، فإن كان مضموماً أو مرفوعاً ففيه - مع الإسكان المجرد - (الرّوم والإشمام)، وإن كان مكسوراً أو مجروراً، ففيه - مع الإسكان المجرد - الرّوم، وإن كان مفتوحاً أو منصوباً، فليس فيه عند جميع القراء إلا الإسكان المجرد، وقوله: (وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَالاً): أي أن الرّوم أعمل ودخل في الحركات الثلاث: (الضم والكسر والفتح) عند إمام النحو وهو سيبويه، أو المراد أئمة النحو، والمراد من إمام النحو الجنس. وقال الضباع: وقوله: (وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَالاً): حكاية لا حاجة إليها.

س: وهل أجاز سيبويه الرّوم في المفتوح في القرآن أم في غير القرآن؟

ج: قال شعله: وإنما أجازها - أي سيبويه - في الكلام، لا في الكتاب العزيز، لأن القراءة اتباع للأثر. أما إن كان المنصوب منوناً فلا خلاف في أن لا رّوم، نحو: ﴿عَلِيمًا حَبِيرًا﴾ النساء. لأنه في حالة الوقف يصير ألفاً، والألف أدلّ على حال الحرف من الرّوم. قال الجعبري: ثم قدر سؤالاً فأجابه بقوله:

وَمَا لَوْعَ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْأَزِمِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا غَدَاً مُتَّعِلًا
قال القاضي: هذا اعتذار من الناظم عن ذكره ستة أسماء للحركات وهي ثلاث فقط، فكأنه قال: ما نوعت التحريك وقسمته هذه الأقسام إلا لأنصّ على ألقاب البناء، وهي: (الضم والفتح والكسر)، وعلى ألقاب الإعراب وهي: (الرفع والنصب والجر أو الحذف). وليعلم أن حكمهما واحد في دخول (الرّوم والإشمام) وفي النع منهنما أو من أحدهما، ولو اقتصر على ذكر ألقاب أحدهما لتوهّم أن الآخر غير داخل في ذلك، وصفوة القول: أن الناظم عبّر بما ذكر لينص على شمول الحكم لكل من ألقاب البناء وألقاب الإعراب، ولم يذكر الجزم والسكون وهما من ألقاب الإعراب لعدم تعلقهما بهذا الباب، إذ لا يدخلهما رّوم ولا إشمام.

س: وما الفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب؟

ج: قال القاضي: حركة البناء توصف باللزوم، لأنها لا تتغير ما دام اللفظ بحاله، فلهذا قال الناظم: (لِلأَزْمِ بِنَاءٌ): أي ما نوعته إلا لأجل أنه منقسم إلى لازم البناء، وإلى ذي إعراب صار بذلك (مُسْتَقْلًا) من رفع إلى نصب إلى جرّ باعتبار ما تقتضيه العوامل المسلطة عليه.

فالقاب البناء: ضم نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ﴾، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾.

وفتح نحو: ﴿أَيْنَ﴾، ﴿أَنْتَ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾، ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا﴾.

وكسر نحو: ﴿هُؤُلَاءِ﴾. قال أبو شامة: لأن الكلمة لزمت البناء، والبناء لزم الكلمة، إما

مطلقاً كـ ﴿حَيْثُ﴾، ﴿أَيْنَ﴾، ﴿هُؤُلَاءِ﴾، وإما في حالة من أحواله نحو: ﴿مِنْ

قَبْلُ﴾، ﴿لَا ظُلْمَ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وحركات الإعراب: رفع نحو:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾، ونصب نحو: ﴿أَنْقَلَبُونَ رَجُلًا﴾. وجرّ نحو: ﴿عَلَى رَجُلٍ

﴾. وحركات الإعراب كذلك في نحو: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾، ﴿إِنَّ الْمَلَأُ﴾، ﴿إِلَى الْمَلَأِ﴾.

والمواضع التي يمتنع فيها (الرّؤم والإشمام) في قول الشاطبي:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضِ شَكْلِ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

قال أبو شامة: شرع يبيّن ما يمتنع فيه (الرّؤم والإشمام) على رأي القرّاء. فالألف في

(لِيَدْخُلَا) ترجع إلى (الرّؤم والإشمام). قال القاضي: لا يدخل الرّؤم ولا الإشمام في المواضع

الثلاثة حيث وقعت: الموضع الأوّل: (هاء التأنيث): وهي التي تكون في الوصل تاء ويوقف

عليها بالهاء نحو: ﴿فِيمَا رَحِمْتَهُ﴾، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾، ﴿أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾.

وقولنا: ويوقف عليها بالهاء احترازاً من تاء التأنيث التي رسمت في المصحف بالتاء المفتوحة

ويوقف عليها بالتاء، فإنها يدخلها (الرّؤم والإشمام) إن كانت مرفوعة نحو: ﴿رَحِمْتُ

اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ﴾، ﴿وَرَحِمْتُ رَبِّيَ خَيْرٌ﴾. والرّؤم فقط إن كانت مجرورة نحو: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى

ءَأَثْرِ رَحِمَتِ اللَّهِ﴾، ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾، هذا عند من يقف عليها بالتاء. وأما من يقف

عليها بالهاء فلا يدخلها (الرّؤم والإشمام) عنده، لأن الحركة إنما كانت للتاء، والهاء بدلاً

عنها، ولا حركة للهاء فترام أو تشم. قال مكّي: لم يختلف القرّاء في (هاء التأنيث) أن

الوقف عليها بالإسكان، ولا يجوز (الرّؤم والإشمام) فيها، لأن الوقف على حرف لم يكن

عليه إعراب، إنما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، إلا أن تقف على شيء منه

بالتاء اتباعاً لخط المصحف، فإنك تروم وتشم إذا شئت، لأنك تقف على الحرف الذي

كانت الحركة لازمة له فيحسن فيه (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ). وقال الضباع: (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) لا يجوزان في الهاء المبذلة من تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء نحو: ﴿لَجَنَّةٌ﴾، وخرج بقيد المبذلة من تاء التأنيث الهاء الأصلية نحو: ﴿مَا نَفَقَهُ﴾، وبالخضعة نحو: ﴿هَذَا﴾، لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء. والموضع الثاني: (ميم الجميع): قال القاضي: أي الدالة على الجمع عند مَنْ يصلها بواو وصلاً فلا يدخلها (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) أيضاً، وأما مَنْ يقرؤها بالسكون وصلماً ووقفاً فلا يتأتى فيها دخول (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) عنده. وقال الضباع: (ميم الجميع): لا يجوزان فيها على قراءة الصلة، لأن حركتها حينئذ عارضة لأجل الصلة إذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون، فلا يجوز فيها على قراءة السكون، لأنها إتماً يكونان في المتحرك دون الساكن. وقال أبو شامة: وأجاز (مكي) رومها وإشمامها - أي (ميم الجميع) - كهاء الضمير، وردَّ عليه الداني وقال: خالف في ذلك الإجماع وأتى بخطأ من القول. قال مكي: (ميم الجميع): أغفل القراء الكلام عليها، والذي يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، لأنهم يقولون: لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له للإجماع، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصاً فيجب الرجوع إليه إذا صح، وليس ذلك بموجود، ومما يقوى جواز ذلك فيها نصهم على (هاء الكناية) بـ (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ)، فهي مثل الهاء، لأنها توصل بحرف بعد حركتها كما توصل الهاء، ويحذف ذلك الحرف في الوقف كما يحذف مع الهاء، فهي مثلها في هذا، غير أن الهاء أخفى منها، فلذلك امتنعت الهاء عند القراء من (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) إذا كانت حركتها مثل حركة ما قبلها، أو كان قبلها ساكن من جنس حركتها، وهذا لا يكون في الميم، لأنها ليست بالحفية، ولو كانت في هذا مثل الهاء لم يجز الإشمام في ﴿وَيَنْقُورُ﴾ و﴿يَحْكُمُ﴾، وليس في جوازه اختلاف، وليس قول مَنْ يمنع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين بشيء، لإجماع الجميع على (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) في الميم التي في أواخر الأفعال والأسماء التي ليست للجمع، ولو تم له منع الإشمام فيها لم يتم له منع الروم، فقياس ميم الجمع لمن ضمها وهو يريد بالضم أصلها أن يقف عليها كغيرها من المتحركات، والإسكان حسن فيها، فأما مَنْ حركها لالتقاء الساكنين فالوقف له بالسكون لا غير، قلت فنحو: ﴿عَلَيْهِمُ الدِّلَّةُ﴾ حركة الميم بالضم أو الكسر هي لالتقاء الساكنين عند الأكثر، فلا ترام ضمّاً ولا كسراً، ولا تشم ضمّاً، وهي في مذهب مَنْ يرى

الصلة ليست لالتقاء الساكنين، فيحوز فيها (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) على مذهب (ابن كثير) على ما ذكره مكِّي. وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية، بأن الهاء محرّكة قبل الصلة بخلاف الميم، يعني بدليل قراءة الجماعة، فعولت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعولت بالسكون، فهي كالتّي تحرّك لالتقاء الساكنين كما سيأتي.

الموضع الثالث: (عَارِضٍ شَكْلِي): قال القاضي: أي: الحركة العارضة، سواء كان عروضها للنقل نحو: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ﴾ ﴿مِنَ اسْتَبْرَقٍ﴾ عند من ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، أو للتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ ﴿لَئِيْكَنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ﴾

﴿وَعَصَوْا الرَّسُوْلَ﴾ ﴿فَلْيَنْظُرِ الْاِنْسَانُ﴾، فعند الوقف على ﴿قُلْ﴾ ﴿يَكُنْ﴾ ﴿تَنْسَوُا﴾

﴿وَعَصَوْا﴾ ﴿فَلْيَنْظُرِ﴾ لا يصح إلا السكون المحض. قال أبو شامة: ويمتنع دخول (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) في كل ما ذُكِرَ وأمثاله، لأنه ليس هنا حركة، والعلة الموجبة للتحريك في الوصل مفقودة في الوقف، لأن الساكن الذي من أجله تحرّك الحرف الأوّل قد باينه وانفصل عنه. وقال الضباع: لأن الحركة إنما عرضت لساكن لقيته حالة الوصل فلا يعتد بها، لأنها تزول في الوقف بذهاب مقتضيها. قال أبو شامة: فأما حركة نحو (القاف) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ فترام وإن كانت حركة التقاء الساكنين أيضاً، لأن الأصل ﴿يُشَاقِقِ﴾، فأدغم وحرك، وسببه: دوام مصاحبة الساكن المدغم وقفاً ووصلاً، ومما يمتنع رَوْمُهُ من الحركات العارضة حركة الهمزة المنقولة في قراءة (ورش) نحو: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ﴾ ﴿مِنَ اسْتَبْرَقٍ﴾. قال مكِّي: فأما إن كان الذي أوجب الحركة في الحرف لازماً فـ (الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ) جائزان فيه على ما قدمناه في الوقف على: ﴿جُرْزُءٌ﴾ ﴿مِثْلُ﴾ ﴿رِفْءٌ﴾ إذا أقيت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة (حمزة وهشام)، لأنها حركة الهمزة وهي تدل عليها، فكان الهمزة ملفوظ بها.

س: وهل الرَّوْمُ جائز في ﴿يَوْمَيْدٍ﴾ و﴿جَيْدٍ﴾؟ أم نقف بالسكون المحض؟

ج: يمتنع دخول الروم فيهما، ونقف بالسكون المحض فقط. قال مكّي: ﴿يَوْمَيْدٍ﴾ و ﴿جَيْدٍ﴾ فبالإسكان تقف عليه، لأن الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون، فهو بمنزلة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وشبهه، وليس هذا بمنزلة ﴿عَوَاشٍ^٤﴾ و ﴿الْجَوَارِ﴾ وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضاً عن محذوف، لأن التنوين دخل في هذا على متحرك، فالحركة أصلية، والوقف عليه بالروم حسن، والتنوين في ﴿يَوْمَيْدٍ﴾ دخل على ساكن، فكسر لالتقاء الساكنين على الأصل.

وحكم هاء الضمير من حيث (الروم والإشمام) في قول الشاطبي:

وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا
أَوْ أُمَّهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَيَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلًّا

قال القاضي: (هاء الضمير) بالنظر إلى ما قبلها (سبعة) أنواع: الأول: أن يكون قبلها ضم

نحو: ﴿فَأَبَتْ لَآلِهَةً يَلْعَنُهُ﴾ ﴿ءَأْتَمُّ قَلْبُهُ﴾ ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.

الثاني: إن يكون قبلها أم الضم وهي الواو الساكنة، سواء كانت مديّة نحو: ﴿وَمَا قَلْبُوهُ وَمَا

صَلْبُوهُ﴾ ﴿أَحْصَنَهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾، أم كانت لينة نحو: ﴿وَشَرُوهُ﴾ ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾.

الثالث: أن يكون قبلها كسر نحو: ﴿مِنْ رَبِّهٖ﴾ ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهٖ﴾ ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ

وَزَوْجِهٖ^٥﴾ ﴿بِمُرْجِحِهٖ﴾. الرابع: أن يكون قبلها أم الكسر وهي الياء الساكنة، سواء

كانت مديّة نحو: ﴿فِيهِ﴾ ﴿أَخِيهِ﴾ ﴿فَأَلْقِيهِ﴾، أم لينة نحو: ﴿عَلَيْهِ﴾ ﴿لَوْلَدِيهِ

﴾ ﴿إِلَيْهِ﴾ ﴿بَوْلَدِيهِ﴾ الخامس: أن يكون قبلها فتح نحو: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ ﴿سِفَهَ

نَفْسَهُ﴾ ﴿وَأَصْلَحَ خَالَهُ زَوْجَهُ^٦﴾. السادس: أن يكون قبلها أم الفتح وهي الألف

نحو:

﴿أَجَبْنَهُ وَهَدَنَهُ﴾ ﴿أَنْ تَخْشَنَهُ﴾. السابع: أن يكون قبلها حرف ساكن صحيح نحو:

﴿فَلْيَصُمَّ^٧﴾ ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ ﴿فَأَهْلَكْتَهُ﴾، (أرجئه) في قراءة من همز، ﴿وَيَتَّقَهُ﴾

عند من سكن القاف. وقد بين الناظم أن جماعة من أهل الأداء منعوا إدخال (الإشمام

والروم) في الأنواع الأربعة الأولى. فالنوع الأول والثالث المذكوران في قوله (وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ

أَوْ الْكَسْرُ).

والنوع الثاني والرابع المذكوران في قوله (أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ)، والروا في قوله (وَمِنْ قَبْلِهِ) للحال. والتقدير: قوم أبوا دخول (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) في (هاء الضمير)، والحال أن ما قبل الهاء ضم أو كسر، أو واو أو ياء. هذا ما أفاده النظم بطريق المنطوق، ويؤخذ بطريق المفهوم أن هذه الجماعة تميز دخول (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) من غير الأنواع الأولى، أي تميزه في النوع (الخامس والسادس والسابع).

س: لماذا لم يقل الشاطبي (و أَمَاهُمَا) بالواو وإنما قال (أَوْ أَمَاهُمَا وَآؤُ وَيَاءٌ)؟
 ج: قال أبو شامة وإنما حرف (أو) أفاد نفي اجتماعهما، فلا يكون إلا أحدهما، فلهذا عدل عن (الواو) إلى (أو)، فهي قرية الشبه من قولهم: جالس الحسن، أو ابن سيرين، فإن المعنى جالسهما، وعدل إلى لفظ (أو) ليفيد أن لك أن تجالس واحداً منهما منفرداً، كما لك أن تجالسهما معاً. وقال القاضي: وقوله (وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْتَلًّا): أي وبعض أهل الأداء يميز (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) في (هاء الضمير) في جميع أحوالها السبعة المذكورة، فيستفاد من النظم: أن في (هاء الضمير) من حيث دخول (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) فيها عند الوقف مذهبين: المذهب الأول: منع دخولهما في أنواعها الأربعة الأولى، وإجازة دخولهما في أنواعها الثلاثة الأخرى. أي في النوع (الخامس والسادس والسابع). قال الضباع: قال في النشر: وهو أعدل المذاهب عندي. المذهب الثاني: إجازة دخولهما في جميع أنواعها السبعة. قال الضباع: وهو الذي في التيسير. وقال الشيخ عطية قابل نصر في كتابه: (غاية المرید في علم التجويد) ناقلاً عن صاحب كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد ص ٢٢٢: وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص وغيرها. وقال القاضي: ويؤخذ من المذهبين أن دخول (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) في الأنواع الثلاثة متفق عليه فيهما. أي في النوع (الخامس والسادس والسابع). قلت: وهناك مَنْ منع (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) في (هاء الضمير) مطلقاً. قال الضباع: وذهب جماعة إلى المنع مطلقاً وهو ظاهر النظم وفقاً للداني في غير التيسير. وقول الناظم:

..... وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْتَلًّا

يريد به أن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى جواز (الرُّومَ وَالْإِسْثَمَامَ) في كل حال من أحوال الحرف المتحرك بغير الفتح والنصب حتى في الأربعة المذكورة من كونه (هاء تأنيث) أو (ميم جمع) أو (عارض شكل) أو (هاء إضمار) (والذي استقر عليه العمل هو التفصيل المتقدم).

قال أبو شامة: وهذه المسألة لم تذكر في التيسير، وقد ذكرها مكّي فقال: إذا وقفت على هاء الكناية وكانت مضمومة وقبلها ضمة، أو واو ساكنة، أو كانت مكسورة وقبلها كسرة، أو ياء ساكنة، وقفت بالإسكان لا غير عند القراء، قال: وقد ذكر النحاس جواز: الرُّومَ والإِشْمَامَ في هذا، وليس هو مذهب القراء، ويقف عليها فيما عدا هذين الأصلين كسائر الحروف بـ (الرُّومَ وَالِإِشْمَامَ) على ما ذكرناه. وقال الإمام ابن الجزري في الطيبة في: (باب الوقف على أواخر الكلم)

والأصل في الوقف السكون وهم	في الرفع والضم أشمنه ورم
وامنهما في النصب والفتح بلى	في الجر والكسر يرام مسجلا
والروم الإتيان ببعض الحركة	إشمامهم إشارة لا حركة
وعن أبي عمرو وكوف وردا	نصاً وللـكل اختياراً أسندا
وخلفها الضمير وامنع في الأتم	من بعد يا أو واو أو كسر وضم
وهاء تأنيث وميم الجمع مع	عارض تحريك كلاهما امتنع

استدراك أبي شامة: والهاء في (وَمِنْ قَبْلِهِ) تعود إلى الإضمار، أو إلى الهاء، ولو قال (وَمِنْ قَبْلِهَا) لجاز على هذا وكان أحسن لأنه أوضح والوزن موات له.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: يمكن الاعتذار للناظم بتذكير الضمير بأن المراد هو هاء الضمير، والهاء من حروف الهجاء وهي تذكر وتؤنث.

(أسئلة على باب الوقف على أواخر الكلم، الرُّومَ وَالِإِشْمَامَ)

- س: ما تعريف (الرُّومَ) و(الإِشْمَامَ) من خلال أقوال العلماء؟
- س: ما الفائدة من (الرُّومَ وَالِإِشْمَامَ)؟
- س: ما مواضع (الرُّومَ وَالِإِشْمَامَ) كما ذكرها الشاطبي؟
- س: ما الفائدة من تنويع الشاطبي للحركات عندما بين حقيقة (الرُّومَ وَالِإِشْمَامَ)؟
- س: ما المواضع التي يمتنع فيها (الرُّومَ وَالِإِشْمَامَ)؟
- س: وهل الرُّومَ جائز في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿جِنْدٍ﴾؟ أم نقف بالسكون المحض؟

س: كم عدد الأوجه من السكون المحض والرؤم والإشمام عند الوقف على الكلمات الآتية:

﴿بِنَفَكْرُونَ﴾	﴿رَجِيمٌ﴾	﴿أَلِيمِينَ﴾
﴿الرِّزْقِ﴾	﴿الصَّكْمُ﴾	﴿عَلِيمِ﴾
﴿يُولَدِ﴾	﴿أَشْمَارَتِ﴾	﴿عَلَيْكَ﴾
﴿خَيْرٌ﴾	﴿خَيْرِ﴾	﴿ضَيْرِ﴾
﴿جَاءَ﴾	﴿هَوَلَاءَ﴾	﴿السَّمَاءِ﴾
﴿جَانٌّ﴾	﴿الْقَيْمَةِ﴾	﴿قَرَّتِ﴾
﴿قُرَّةَ﴾	﴿قُرَّةَ﴾	

الراء من: ﴿وَأَنْذِرِ﴾ في قوله ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾

س: و ما حكم هاء الضمير من حيث (الرؤم والإشمام) من خلال قول الشاطبي:
 وفي الهاء للإشمام قسوم أبوهما ومن قبله ضم أو الكسر مثلاً
 أو أمههما وأو وباء وبغضهم يرى لهما في كل حال محلاً
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(باب الوقف على مرسوم الخط)

وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِي وَكَافِعٍ
عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْاِبْتِلَاءِ
وَلَا بِنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ
وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرًّا أَنْ يُفْصَلًا

إِذَا كَتَبْتَ بِالْبَاءِ هَاءَ مُؤْتِثٍ
فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رِضَى وَمُعَوْلًا

وَفِي اللَّتِّ مَعَ مَرْضَاتٍ مَعَ ذَاتِ بَهَجَةٍ
وَلَاتَ رِضَى

هَيَّاتَ هَادِيَهُ رُقْلًا

وَقِفْ يَا أَبَ كُفْوًا ذَنَا

وَوَقُوفُ بَنُونَ وَهَوَ بِالْبَاءِ حُصْلًا
وَوَاثِنِ الْ

وَمَالٍ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنُّسَا
وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُقْلًا

وَيَتَأَيُّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيْهَا
لَدَى الثُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافِقِنَ حُمَّلًا

وَفِي الْهَاءِ عَلَى الْاِتِّبَاعِ صَمَّ ابْنُ عَامِرٍ
لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا

وَقِفْ وَيَكَاةً وَيَكَاةً بِرِسْمِهِ
وَبِالْبَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلًّا

وَأَبَا أَبَا مَا شَفَا وَسِوَاهُمَا
بِمَا

..... وَبَوَادِي التَّمْلِ بَالِيَا سَنَا تَلَا

..... وَفِيْمَةً وَمِيْمَةً قِفْ وَعَمَّةٌ لِمَةً بِمَةً بِخَلْفٍ عَنِ الْبَزِيِّ وَادْفَعْ مُجَهَّلًا

(البيان والتفصيل والإيضاح) ل (باب الوقف على مرسوم الخط)

قال أبو شامة: يعني خط المصحف على ما وضعته عليه الصحابة - رضي الله عنهم - لَمَّا كَتَبُوا المصاحف في زمن عثمان - رضي الله عنه - وأنفذها إلى الأمصار، ففيها مواضع وُجِدَت الكتابة فيها على خلاف ما الناس عليه اليوم في الكتابة، وقد صُنِّفَت في ضبط ذلك تصانيف، ولـ (أبي عمرو الداني) في ذلك كتاب (المقنع)، وقد نظمه الشيخ الشاطبي - أيضاً - في قصيدته الرائية، ولا يعرف ذلك إلا مَنْ وقف على تصنيف منها، وأصل الرسم: الأثر، فمعنى مرسوم الخط: ما أثره الخط. وقال الجعبري: الباب المتقدم في بيان كيفية الوقف، وهذا في بيان الحرف الموقوف عليه.

وَكُوْفُهُمْ وَالْمَازِنِيُّ وَتَافِعٌ عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْاِبْتِلَاءِ
وَلَا بِنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يَفْصَلًا

قال أبو شامة: المَازِنِيُّ هو (أبو عمرو)، و(عُنُوا) أي اعتنوا باتباع خط المصحف، و(الْاِبْتِلَاءِ) الاختبار، أي إذا اختبروا بالوقف على كلمات ليست بموضع وقف ليعلم به معرفة القارئ بحقيقة تلك الكلمة، أو إذا انقطع نفس القارئ فوقف على تلك الكلمة، فقد وردت الرواية عن هؤلاء الأئمة المذكورين باتباع الرسم فيها، فيوقف عليها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر في تفكيك الكلمات بعضها من بعض وتقطيعها، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصلاً يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما، وذلك نحو: ﴿عَنْ مَا﴾ كتبت بالقطع في موضع، وبالوصل

في آخر، فيقفون في المقطوع على: ﴿عَنْ﴾، وفي الموصول على: ﴿عَمَّا﴾. وقال الشاطبي: باب الوقف، لأن في الوصل لا يظهر لذلك أثر، فلذلك خصّ الباب بالوقف. وقال القاضي: ثبتت الرواية عن (الكوفيين والبصري ونافع) أنهم كانوا يُعْتَوْنُ ويهتمون بمتابعة خط المصحف الإمام، وأثر هذا الاهتمام التزامهم بمتابعتها في الوقف الذي يكون المقصود منه اختبار القارئ في مدى معرفته بالكلمات التي رسمت في المصحف على خلاف مقتضى قواعد الرسم المتداولة بين الناس، أو في الوقف الذي يضطر إليه القارئ

لضيق نفسه، أو نسيانه، أو نحو ذلك، والمراد أنهم وردت عنهم الرواية بأنهم كانوا يتبعون رسم الكلمات في المصاحف العثمانية، (فما كتب فيه بالتاء وقفوا عليه بالتاء، وما كتب بالهاء وقفوا عليه بالهاء وإن لم يكن موضع وقف، وما كان من كلمتين وصلت إحداها بالأخرى لم يوقف إلا على الثانية منهما نحو: ﴿إِنَّمَا﴾، من قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ النساء، وما كان من كلمتين فصلت إحداها عن الأخرى، ويجوز أن يوقف على كل واحدة منهما نحو: ﴿إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَا آتٍ﴾ بالأنعام، والمقصود من الوقف على هذه الكلمات - وليست بموضع وقف - أحد أمرين: إما اختيار معرفة القارئ كيف يقف على هذه الكلمات؟ وإما إرشاده إلى صحة الوقف عليها عند طرؤ طارئ عليه من ضيق نفس، أو نسيان، أو غلبة عطاس، أو بكاء، أو نحو ذلك، فقوله (ففي وَقْفِ الْإِنْتِلاهِ) محتمل لهذين الأمرين.

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في باب المقطوع والموصول:

وقل على الأصل مقطوع الحروف أتى
أن لا يقولوا اقطعوا أن لا أقول وأن
والخلف في الأنبيا واقطع بهود بأن
في الحج مع نون أن لا والدخان والام
في الروم قل والنسا من قبل ما ملكت
لا خلف في قطع من مع ظاهر ذكروا
في فصلت والنسا وفوق صاد وفي
في النور والنجم عن من والقيامة صل
بالقطع عن ما فهو عنه وبعد فإن
واقطع سواه وما المفتوح همزته
في ما فعلن اقطعوا الثاني ليلوكم
في النور والأنبيا وتحت صاد معاً
وفي سوى الشعرا بالوصل بعضهم
واقطع معاً أن ما يدعون عندهم
وأن ما عند حرف التحل جاء كذا

والوصل فرع فلا تلفى به حصراً
لا ملجأ أن لا إله بهود ابتدرا
لا تعبدوا الثاني مع ياسين لا حصراً
تحان في الرعد إن ما وحده ظهرا
وخلف مما لدى المنافقين سرى
ممن جميعاً فصل ومم مؤتمرا
براءة قطع أم من عن فتى سبرا
فيها مع الكهف ألن عن ذكا حزرا
لم يستجيبوا لكم فصل وكن حذرا
فاقطع وأما فصل بالفتح قد نبرا
في ما معاً ثم في ما أوحى اقتفرا
وفي إذا وقعت والروم والشعرا
وإن ما توعدون الأول اعتمرا
والوصل أثبت في الأنفال محتبرا
لبس ما قطعه فيما حكى الكبرا

خلفتموني ومن قبل اشترى نشرنا
والخلف في كل ما ردوا فشا خبرنا
وكل ما جاء عن خلف يلي وقرا
ومثله أينما في النحل مشتهرا
وفي النساء يقل الوصل معتمرا
والحج وصلاً لكيلا والحديد جرى
وويكان معاً وصل كما خبرنا
ل هؤلاء بقطع اللام مدكرا
إمام والكل فيه أعظم النكرا

وقال ابن الجزري في المقدمة الجزرية في (باب المقطوع والموصول):

في المصحف الإمام فيما قد أتى

قل بئس ما بخلاف ثم يوصل مع
وقل أناكم من كل ما قطعوا
وكل ما ألقى اسم كل ما دخلت
وحيث ما فاقطعوا فأينما فصلوا
والخلف في سورة الأحزاب والشعرا
في آل عمران والأحزاب ثانيها
في الطول والذاريات القطع يوم هم
ومال هذا فقل مال الذين فما
أبو عبيد ولا تحين واصله الـ

واعرف لمقطوع وموصول وتا

مع ملجأ ولا إليه إلا

فاقطع بعشر كلمات أن لا

يشركن تشرك يدخلن تعلوا على

وتبدوا ياسين ثاني هود لا

بالرعد والمفتوح صل وعن ما

أن لا يقولوا لا أقول إن ما

خلف المنافقين أم من أسس

نهورا اقطعوا من ما بروم والنساء

وأن لم المفتوح كسر إن ما

فصلت النساء وذبح حيث ما

وخلف الانفصال ونحل وقعا

الانعام والمفتوح يدعون معا

ردوا كذا قل بنسما والوصل صف

وكل ما سألتموه واختلف

أوحى أفضتم واشتهت يلبوا معا

خلفتموني واشترى في ما اقطعا

ثاني فعلن وقعت روم كلا تنزيل ظلة وغير ذي صلا
 فإينما كالتحل صل ومختلف في الشعراء الأحزاب والنساء وصف
 وصل فإلم هود ألن نجعل لجمع كيلا تخزنوا تأسوا على
 حج عليك حرج وقطعهم عن من يشاء من تولى يوم هم
 ومال هذا والذين هؤلاء تحين في الإمام صل ووهلا

ووزنوهم وكالوهم صل كذا من ال وها ويا لا تفصل
 وقال الضباع: وليعلم أنه لا يجوز تعمّد الوقف على شيء من ذلك اختياراً، وإنما يجوز على
 سبيل الضرورة، أو الامتحان، أو التعريف لا غير. ثم قال القاضي: وارتضى شيخ
 الإقراء واستحسنوا اتباع خط المصحف بالنسبة لـ (ابن كثير، وابن عامر)، وإن لم ترد
 عنهم رواية بذلك، وذلك لِمَا فيه من التنبيه على الرسم. قال صاحب التيسير: اعلم أن
 الرواية ثبتت لدينا عن (نافع وأبي عمرو والكوفيين) أنهم كانوا يقفون على المرسوم،
 وليس في ذلك عندنا شيء يُروى عن (ابن كثير وابن عامر)، واختيار أئمتنا أن يوقف في
 مذهبيهما على المرسوم كالذين روي عنهم ذلك.

تنبيه: قال الجعبري: وليس هذا الكلام على عمومه، بل يختص بالحرف الأخير نحو:
 ﴿الصَّلَاةُ﴾، فلا يوقف على الواو، ونحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ﴿وَلِسَلِيمَن﴾ فلا بد من
 الألف، عَلِمَ هذا من قرينة الوقف. وقال صاحب النفعات الإلهية: فإن قيل: كيف الشاهد
 على أن المراد الحرف الأخير؟ قلت من وجهتين: الأولى: إن العنوان: الوقف، ولفظ
 الوقف لا يسمّى وقفاً إلا وقفاً على الحرف الأخير. الثاني: كل ما ذكر من المختلف فيه في
 الحرف الأخير نحو:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رَضَى وَمَعُولًا
 ثم قال القاضي: وقوله:

..... وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

أي: والذي اختلف فيه القراء السبعة من الكلمات جدير وحقيق شرحه وتبينه كما سيأتي. قال أبو شامة: وذلك منقسم إلى متفق عليه، ومختلف فيه، ولم توضع هذه القصيدة إلا لبيان المختلف فيه، فلهذا قال:

..... وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

أي بمعنى خليق وجدير وحقيق تفصيله، أي تبيينه بطريق التفصيل واحداً بعد واحد، وهو كثير- يريد المتفق عليه- يؤخذ من المصنفات في ذلك فلا يطول بذكره، ثم شرع يبين الذي اختلف فيه القراء. قال ابن القاصح: ثم شرع في ذكر الحري بالتفصيل واحداً بعد واحد فقال:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ فَبِالْهَاءِ قِفٌ حَقًّا رِضَى وَمُعَوَّلًا
قال القاضي: (هاء التأنيث) التي تكون تاء في الوصل قسمان:

١- قسم رسم في المصاحف بالهاء على لفظ الوقف. ٢- وقسم رسم فيها بالتاء بالجرورة على لفظ الوصل، ولا خلاف بين القراء أن الوقف على القسم الأول يكون بالهاء تبعاً للرسم، وهي اللغة الفصحى، والرسم موافق لها فلا معدل عنها. وأما القسم الثاني: فوقف عليه بالهاء مدلول (حَقًّا رِضَى) وهم (ابن كثير وأبو عمرو والكسائي) مخالفين في ذلك أصلهم وهو اتباع رسم المصحف اتباعاً لأفصح اللغتين، ووقف الباقيون على هذا القسم بالتاء متابعين أصولهم في ذلك وهي مسaire خط المصحف، لأنها لغة ثابتة. قال أبو شامة: ومعنى قوله (حَقًّا رِضَى وَمُعَوَّلًا): أي ذا حق ورضى وتعويل، أي حق ذلك حقاً، ورضى ذلك رضاً، وعوّل عليه معوّلًا.

وقال ابن القاصح: وفهم من تقييد محل الخلاف بالوقف، أن الوصل بالتاء على الرسم من قوله:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ فَبِالْهَاءِ قِفٌ حَقًّا رِضَى وَمُعَوَّلًا
وأن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها، بل هي تاء في الوصل هاء في الوقف.

قال القاضي: وقد تكفل علماء التجويد ببيان الكلمات التي رسمت في المصاحف بالتاء

وبيان الكلمات التي رسمت بالهاء. فمثال ما رسم بالتاء: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ

الْمُحْسِنِينَ﴾ في الأعراف، ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في هود، ﴿أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾

﴿في فاطر. ومثال ما رسم بالهاء: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ فِي آلِ عِمْرَانَ، وَمَا

يَكُم مِّن نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴿٦٠٨﴾ في النحل، ﴿أُولَئِكَ يَتَهَوَّنُ﴾ في هود. وقال الضباع: وقد جاءت (هاء التانيث) مرسومة بالتاء المحرورة في (ثلاث عشرة) كلمة في واحد وأربعين موضعاً.

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القوائد في باب (هاء التانيث التي كتبت تاء):

ودونك الهاء للتأنيث قد رسمت	تاءً لتقضي من أنفاسها الوطرا
فابدأ مضافاً لظاهر ترعا	وثن في مفردات سلسلاً خضرا
في هود والروم والأعراف والبقرة	ومريم رحمت وزخرف سبرا
معاً ونعمت في لقمان والبقرة	والطور والنحل في ثلاثة أخرا
وفاطر معها الثاني بمائدة	وآخران بإبراهيم إذ حزرا
وآل عمران وامرات بها ومعاً	بيوسف واهد تحت النمل مؤتجرا
معها ثلاث لدى التحريم سنت في الـ	أنفال مع فاطر ثلاثها أخرا
وغافر آخر وفطرت شجرت	لدى الدخان بقيت معصيت ذكرا
معاً وقرت عين وابنت كلمت	في وسط أعرافها وجنت البصرا
لدى إذا وقعت والنور لعنت قل	فيها وقبل فنجعل لعنت ابتدرا

وقال الشاطبي في العقيلة: (باب المفردات والمضافات المختلفة في جمعها):

وهاك من مفرد ومن إضافة ما	في جمعه اختلفوا وليس متكديرا
في يوسف آيت معاً غيابت قل	في العنكبوت عليه آيت أثرا
جمالت بينات فاطر ثمرت	في الغرفت اللات هيها العذاب صرا
في غافر كلمات الخلف فيه وفي الكـ	ثاني بيونس هاء بالعراق ترى
والتاء شام مديني وأسقطه	نصيرهم وابن الأنباري فجد نظرا
وفيهما التاء أولى ثم كلهم	بالتا بيونس في الأولى ذكا عطرا
والتاء في الأنعام عن كل ولا ألف	فيهن والتاء في مرضات قد خيرا

وقال ابن الجزري في المقدمة الجزرية في (باب التاءات):

ورحمت الزخرف بالتازيره	لاعراف روم هود كاف البقرة
------------------------	---------------------------

نعمتها ثلاث نحل إبراهيم	معاً أخيرات عقود الثان هم
-------------------------	---------------------------

عمران لعنت بها والنور

تحريم معصيت بقصد سمع يخصّ

كُلاً والانفال وحرف غافر

فطرت بقيت وابنت وكلمت

جمعاً وفرداً فيه بالتاء عرف

ورحمت الله قريب فأنبت

آثار رحمت كزحرف كلا

كفاطر وآل عمران اشتهر

جاءا بإبراهيم آخريين

وموضع الطور ولقمان ثبت

فهاؤها بالتاء رسماً وردت

حرف كذا في غافر ذو بال

وموضع النور وليس يشكل

قرت عين وبقيت ابنت

الأعراف جنت التي في وقعت

في إفراده وجمعه وهو (اثنا عشر) موضعاً، جمعها

جمعاً وفرداً فبتاء فادر

في يوسف والعنكبوت يافتي

أنعامه ثم بيونس معاً

في فاطر وثميرات فصلت

(م ٣٩ - في ظلال القراءات - ج ١)

لقمان ثم فاطر كالطور

وامرات يوسف عمران القصص

شجرت الدخان سنت فاطر

قرت عين جنت في وقعت

أوسط الاعراف وكل ما اختلف

ونظمها العلامة المتولي في اللؤلؤ فقال:

يرجون رحمت وذكر رحمت

ورحمت الله بهود مع إلى

ونعمت الله عليكم في البقر

والثان في العقود مع حرفين

ثم ثلاثة بنحل أخرت

وامرات مع زوجها قد ذكرت

سنت فاطر وفي الأنفال

لعنت في عمران وهو الأول

معصيت الرسول ثم فطرت

شجرت الزقوم ثم كلمت

ويلحق بها في الحكم المذكور ما اختلف في

العلامة المتولي في اللؤلؤ المنظوم أيضاً بقوله:

وكل ما فيه الخلاف يجري

وذا جهالات وآيات أتى

وكلمات وهو في الطور معاً

والغرفات في سبأ وينت

غابت الجب وخلف ثاني يونس والطول مع المعاني
 وخلاصة ما سبق: وقف (ابن كثير وأبو عمرو والكسائي) على ذلك بالهاء، إلا ما قرؤوه
 بالجمع فقد وقفوا عليه بالتاء، كما أن الباقيين يقفون على الجميع بالتاء، وقد أشار إلى ذلك
 العلامة المتولي بقوله:

وقف الكسائي الملك والبصري بها إلا الذي بالجمع قال اتبها
 ثم استثنى من ذلك فقال الشاطبي:

وَقِي اللَّتَّ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتٍ بِهَجْتِمْ وَوَلَاتٍ رِضَى.....
 وقف مدلول (رِضَى) وهو (الكسائي) على هذه الكلمات بالهاء طرداً لمذهبه:

١- ﴿اللَّتَّ﴾ في النجم ٢٠- ﴿مَرَضَاتٍ﴾ حيث وقع في القرآن ٣- ﴿ذَاتَ﴾ في
 ﴿حَدَائِقِ ذَاتَ﴾ بالنمل. قال أبو شامة: وليس الكلام في ﴿بِهَجْتِمْ﴾، فإن الوقف
 عليها بالهاء إجماع، لأنها رسمت كذلك، بل الكلام على ﴿ذَاتَ﴾ التي قبل ﴿بِهَجْتِمْ﴾.

وقال القاضي: قيّد ﴿ذَاتَ﴾ بـ ﴿بِهَجْتِمْ﴾ احترازاً عن نحو: ﴿ذَاتَ يَنِينِكُمْ﴾
 ﴿ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾، فلا خلاف بين القراء في الوقف عليها بالتاء، وأما لفظ
 ﴿بِهَجْتِمْ﴾ فهو مرسوم بالهاء في جميع المصاحف، والوقف عليه بالهاء لجميع القراء.

٤- ﴿وَلَاتٍ﴾ في ص. قال أبو شامة: وقوله (رِضَى): أي الوقف بالهاء في هذه الأماكن
 مرضي. ووقف الباقيون على الكلمات المذكورة بالتاء تبعاً للرسم. وقال صاحب اللآلئ:
 (الكسائي) على قاعدته، و(ابن كثير وأبو عمرو) مخالفين للقاعدة.

..... هَيَّاتَ هَادِيهِ رُقْلًا

وقف مدلول (هَادِيهِ رُقْلًا) وهما (البيزي والكسائي) على كلمة ﴿هَيَّاتَ﴾ في موضعها
 بال مؤنن بالهاء، ووقف غيرهما بالتاء. وقال صاحب اللآلئ: (قبيل وأبو عمرو)
 مخالفين لقاعدتهما. وقال أبو شامة: الترفيل هو التعظيم، وإنما قال (هَادِيهِ رُقْلًا):
 لانضمام (البيزي) إلى (الكسائي) في ذلك. وقال شعلة: أي عظم الذي يهدي إلى ذلك، لأن
 (البيزي) لماً وافق (الكسائي) كأنه عظمه.

وَقَفَّ يَا أَبَةَ كُنُوزًا دَنَا.....

أَمَرَ بِالْوَقْفِ عَلَى كَلِمَةِ ﴿يَتَابَتِ﴾ بِالْهَاءِ حَيْثُ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَالتَّقْدِيرُ (وَقِفْ يَا أَبَاهُ) بِالْهَاءِ لِدَلُولِ (كُهُؤًا ذَنًا) وَهُمَا (ابْنُ عَامِرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ) نَحْوُ: ﴿يَتَابَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ مَرِيَمَ، ﴿يَتَابَتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ الصَّافَاتِ. قَالَ الْقَاضِي: وَيُؤْخَذُ الْوَقْفُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِالْهَاءِ لـ (ابْنِ عَامِرٍ وَابْنِ كَثِيرٍ) مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، أَوْ مِنْ تَلْفِظِهِ بِالْهَاءِ. وَوَقَفَ الْبَاقُونَ بِالنَّاءِ. وَقَالَ صَاحِبُ اللَّالِيِّ: (ابْنُ كَثِيرٍ) عَلَى قَاعِدَتِهِ، وَ(أَبُو عَمْرٍو) مَخَالَفَ لِقَاعِدَتِهِ، وَ(ابْنُ عَامِرٍ) مَخَالَفَ لِقَاعِدَتِهِ حَيْثُ وَقَفَ بِالْهَاءِ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَقَوْلُهُ (كُهُؤًا): أَيُّ (كُهُؤًا) فِي إِقَامَةِ الْحِجَّةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ اللَّالِيِّ: قَفٌّ فِي إِقَامَةِ الْحِجَّةِ لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، دَانِيًا مِنْهُ بِاللِّطْفِ بِهِ، وَالْإِفْهَامَ لَهُ.
 وَكَأَيِّنَ الْأُ ————— وَوُقُوفُ بِنُونٍ وَهَوَّ بِالْيَاءِ خُصْلًا

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: الْوَاوُ فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: ﴿وَكَأَيِّنَ﴾ لِلْعَطْفِ، لِيَشْمَلَ الْمَقْرُونُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ.
 قَالَ

الْقَاضِي: أَحْبَرَ أَنَّ كَلِمَةَ ﴿وَكَأَيِّنَ﴾ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالنُّونِ لِكُلِّ الْقُرَّاءِ،
 اتِّبَاعًا

لِلرَّسْمِ مَا عَدَا (أَبَا عَمْرٍو) فَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ - تَنْبِيهًُا عَلَى الْأَصْلِ - سِوَاءِ قَرْنَتْ بِالْوَاوِ نَحْوُ:
 ﴿وَكَأَيِّنَ مِنْ نَبِيٍّ﴾. أَمَّ بِالْفَاءِ نَحْوُ: ﴿فَكَأَيِّنَ مِنْ قَرِيْبَةٍ﴾. وَوَجْهَ قِرَاءَةِ (أَبِي عَمْرٍو): أَنَّ أَسْلَ الْكَلِمَةِ (أَبِي) بِالتَّنْوِينِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ، فَهِيَ مَجْرُورَةٌ مَنْوُوتَةٌ، مِثْلُ: كَعَلِيٍّ، فَوْقَ (أَبُو عَمْرٍو) عَلَى (أَبِي) بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، لِأَنَّ التَّنْوِينِ يَحْذِفُ وَقْفًا، وَإِنَّمَا كَتَبْتُ فِي الْمَصْحَفِ نُونًا عَلَى لَفْظِ الْوَصْلِ.

وَمَا لِي لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنُّسَا وَسَأَلَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتْلًا

١- قَوْلُهُ: ﴿مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ﴾ بِالْفُرْقَانِ ٢- وَقَوْلُهُ: ﴿مَا لِي هَذَا الْجِئْتِ﴾ بِالْكَهْفِ.

٣- وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ بِالنِّسَاءِ ٤- وَقَوْلُهُ: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فِي سَأَلٍ - أَيُّ

سُورَةِ الْمَعَارِجِ - لِأَنَّهَا بَدَأَتْ بِـ ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾. وَقَفَ مَدْلُولُ (حَجَّ) وَهُوَ (أَبُو عَمْرٍو)

عَلَى ﴿مَا﴾ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ. قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَكَتَبْتُ لِامِ الْجُرِّ مَفْصُولَةً مِنَ الْكَلِمَةِ تَنْبِيهًُا عَلَى انْفِصَالِهَا مِنْ مَجْرُورِهَا فِي الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ (حَجَّ): أَيُّ غَلَبَ فِي الْحِجَّةِ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مُسْتَقْلَةً فَوْقَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقِفْ عَلَى اللَّامِ الْخَافِضَةِ، لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ. وَاخْتَلَفَ

عن مدلول (رُتْلًا) وهو (الكسائي)، فرُوي عنه الوقف على: ﴿مَا﴾، وروى عنه الوقف على (اللام) اتباعاً للرسم، ووقف باقي القراء على (اللام) اتباعاً للرسم. قال أبو شامة: وقوله (رُتْلًا): أي يُنن، ومنه ترتيل القراءة وهو الترتيل فيها والتبيين، أي نُقل الخلاف عن (الكسائي) في الكتب المشهورة. وقال صاحب اللآلئ: يقبل على مهل وتؤده، يشير إلى التثبث فيه. وقال أبو شامة: ولفظه بقوله: و ﴿مَالٍ﴾ تنبيهاً على أن الرسم كذلك، فمنه نأخذ أن وقف المسكوت عنه من القراء على اللام.

فائدة: وقد كتبت ﴿مَالٍ﴾ في هذه المواضع بفصل اللام عما بعدها، وصوب في النشر جواز الوقف على كل من: ﴿مَا﴾ و﴿مَالٍ﴾ و﴿مَالٍ﴾ في هذه المواضع لجميع القراء، والوقف على ﴿مَا﴾ أو اللام إنما هو وقف اختياري - بالباء الموحدة - أو اضطراري، وليس وفقاً اختيارياً يصح البدء باللام أو بما بعدها، فإذا وقف على ﴿مَا﴾ أو على اللام اختياراً، أو اضطراراً، وجب عليه أن يرجع ويبتدئ بقوله تعالى: ﴿مَالٍ هَذَا الرُّسُولِ﴾ الفرقان، أو ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المعارج.

قال صاحب إتحاف البرية:

ومالٍ وأيا أو بما فيهما فقف
وقال الطباخ:

وقف على ما أو على اللام لكل
في مال كالفرقان سال الكهف قل

ولكن قال ابن القاصح: فمن وقف على ﴿مَا﴾ ابتداءً باللام متصلة بما بعدها، ومن وقف على اللام ابتداءً بما بعدها من الأسماء، وكذلك قرأت - والكلام لابن القاصح - من طريق المبهج والتذكرة، ونص عليه صاحب المبهج في كتاب الاختيار، وابن غلبون في التذكرة، والصفراوي في كتاب الإعلان، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعاً للتيسير.

وَيَتَّيِّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيَّهَا
لَدَى النُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافِقْنَ حُمَلًا

١- ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرِ﴾ بالزخرف، لأنها فوق الدخان. ٢- ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ

جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ بالنور. ٣- ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾

بالرحمن.

قال أبو شامة ﴿ آيَةٌ ﴾ جاءت في سورة الزخرف بياء النداء، وهي قوله: ﴿ وَقَالُوا يَتَّيْبُهُ
السَّاحِرُ ﴾ وفي سورتي النور والرحمن بغير حرف النداء فهذا أعاد لفظ: ﴿ آيَةٌ ﴾.
وقال الشاطبي في العقيلة:

وَ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ آيَةُ الْكُفْلَا ن آيَةُ السَّاحِرِ احضِرْ كَالنَدَى سَحْرَا
وقف مدلول (رَافَقْنَ حُمَّلًا) وهما (الكسائي وأبو عمرو) على لفظ ﴿ آيَةٌ ﴾ بالألف، هكذا
﴿ آيَتَهَا ﴾ ﴿ يَتَّيْبُهَا ﴾، وَعُلِمَ أَنَّهُمَا يَقِفَانِ بِالْأَلْفِ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْبَيْتِ. وكيفية قراءتها لـ
(الكسائي وأبي عمرو) في الوصل حذف الألف. قال أبو شامة: ومعنى (رَافَقْنَ حُمَّلًا): أي
رافقن حاملين لهنّ من القراء النقلة، يشير إلى أن القراءة نقل فالاعتماد عليه، وإن كان
أصل الكلمة شاهداً لها. وقال صاحب اللآلئ: يعني أن هذه الكلمات على ما لفظ به فيهنّ
من إثبات الألف صاحبتين ناقليتين لهنّ، وفيه تنبيه على أن (الكسائي وأبا عمرو) إنما اعتدما
في وقفهما بالألف على الرواية عن أئمتهم الناقلين لذلك، والعربية بعد ذلك شاهد له.
وقال القاضي: (حُمَّلًا): بضم الحاء وفتح الميم مشددة، جمع حامل، كزكع: جمع راعع، يعني
أن هذه الكلمات (رَافَقْنَ) مَنْ حَمَلُوا قِرَاءَاتَهَا وَنَقَلُوهَا لِغَيْرِهِمْ.

وَفِي الْهَاءِ عَلَى الْإِثْبَاعِ ضَمُّ ابْنِ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا
قال القاضي: قرأ (ابن عامر) بضم الهاء وصلّاً في المواضع الثلاثة اتباعاً لضم الياء قبلها، فإذا
وقف أسكن الهاء، وقرأ الباقيون بفتح الهاء وصلّاً، لأن ضد الضم الفتح في مصطلحات
الشاطبي. وقال أبو شامة: ويعلم من قوله:

وَفِي الْهَاءِ عَلَى الْإِثْبَاعِ ضَمُّ ابْنِ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا
يعني أن (ابن عامر) ضم الهاء في الوصل في هذه المواضع الثلاثة، وهي لغة عربية حكاها
الكسائي والقراء. قال القراء: هي لغة بني أسد، يقولون: أيه الرجل أقبل. وقول الناظم (عَلَى
الْإِثْبَاعِ): بيان لماخذ هذه اللغة وحركتها، وهي أنهم ضموا الهاء اتباعاً لضمه الياء قبلها،
والوجه فتح الهاء وهي قراءة الجماعة، لأنها (ها) التي للتنبية، حذفت ألفها للساكن الذي
بعدها، ويعلم من قوله أن (ابن عامر) ضم الهاء على الإثباع، أنه رسم بغير ألف، وأن مَنْ
عدا (الكسائي وأبا عمرو) وقفوا على الهاء، لأن الألف لا يمكن ضم ما قبلها، وكان هذا
من باب الإثبات والحذف، فكانه قال: أثبت الألف في الوقف (أبو عمرو والكسائي)،
فالباقون على حذفها وقفاً، وزاد (ابن عامر) فضم الهاء في الوصل اتباعاً، والإثباع في اللغة

وجه مقصود في مواضع كثيرة، قال الشيخ - يريد السخاوي - وأجاز صاحب القصيدة (ضم ابن عامر) بالرفع على الابتداء، و (ضمَّ ابنُ عامرٍ) على أنه فعل وفاعل، ورسمت ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ في جميع القرآن بالألف آخرها إلا في هذه المواضع الثلاثة، وكانهم أشاروا بذلك إلى جواز كتابتها على هذا الوجه، إما اجتزاء بالفتحة عن الألف على قراءة الجماعة، وإما على اللغة الأخرى التي قرأ عليها (ابن عامر)، واكتفى بذلك في هذه الثلاثة دون باقي المواضع، لأنها جمعت الأنواع الثلاثة وهي نداء المفرد والمثنى والمجموع، فالمفرد: ﴿وَقَالُوا يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾ بالزخرف. والمعنى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ بالرحمن. والمجموع: ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ بالنور. ثم قال الشيخ - يريد السخاوي - والمرسوم استقر (فيهن) (أخيلًا): أي مشبهًا ذلك، والأخيل الحبرة اليمانية، شبه الرسم بها. قال أبو شامة: وتبع الشارحون الشيخ - يريد السخاوي - في هذا المعنى واللفظ، وهو مشكل لفظًا ومعنى، فإن الأخيل طائر، والرجل المتكبر، وما رأيت أحدًا من أهل اللغة ذكر أنه الحبرة، وقد كشفت الكتب المشهورة في ذلك فلم أجده، ثم لا طائل للمعنى المفهوم من هذا اللفظ على تقدير صحته، وقد طال فكري في معنى صحيح أجهل اللفظ عليه، فوقع لي أن قوله: (أخيلًا): فعل ماضٍ، هو خبر، (وَأَلْمَرَسُومِ): بمعنى الرسم، مصدر على وزن مفعول، كالمجلود والمفتون، أي والرسم أخيل فيهن ذلك، من قولهم: أخانت السماء، وأخيلت، إذا كانت ترجى المطر، حكاه الجوهري وابن سيده، فاستعاره الناظم هنا أي أن الرسم أخيل ضم الهاء الذي قرأ به (ابن عامر) في هذه المواضع الثلاثة، لأنها لمَّا رسمت على هذه الصورة بلا ألف، أوقع ذلك في ذهن من رآه ظنًا أنه رسم على لغة بني أسد المذكورة، قال الجوهري: وقد أخلت السحابة وأخيلتها إذا رأيتها مخيلة للمطر، ثم إنني رأيت بعد ما وقع لي هذا المعنى الصحيح في شرح هذا اللفظ نسخة صحيحة من القصيدة في هذا الموضوع، منها حاشية منقولة من حواشي نسخة الشيخ أبي عبد الله القرطبي - رحمة الله عليه - يقال: سحاب مخيل: أي حقيق بالمطر، ورأيت هذا أيضًا في نسخة أخرى مقروءة على المصنّف، ولا شك أن ما كان فيها من الحواشي هو من كلامه، وزاد: فكأن الرسم حقيق بضم الهاء إذا جاء بغير ألف، ورأيت في حاشية نسخة أخرى قرئت على الناظم غير مرة وهو من قولهم: أخال السحاب وأخيل إذا كان حقيقًا بالمطر، ولمَّا رسمت هذه المواضع بغير ألف إجماعًا كان فيه حجة لـ (ابن عامر)، فدل ذلك على أنه مراد الناظم، وأن أبا عبد الله وغيره سمعوه منه. وقال الجعبري بعد أن ذكر تعريف

السخاوي: والأخيل الحبرة اليمانية، شبه الرسم بها. وهو ثقة، وعدم سماعنا لا يدل على عدمه، لكن نقل عن إملاء الناظم: سحاب مخيل: حقيق بالمطر.

وقال القاضي: وقوله (وَالْمَرْسُومُ فِيهِنَّ أَحْتِيَالًا): أي أظهر، يعني أن مرسوم المصاحف أظهر رسم هذه الكلمات بحذف الألف ورسم غيرها بإثباتها، فيكون الوقف على غير هذه المواضع بإثبات الألف بإجماع القراء. وقال صاحب اللآلئ: وليس ذكره لذلك مما يتعلق ببيان الوقف على المرسوم، غير أنه لما ذكر حكم هذه الكلمة في الوقف ألحق بذلك حكمهن في الرّصل جمعاً بين الإفادتين.

وَقِفْ وَيَكَاكُ وَيَكَاكُ بِرَسْمِهِ وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُطْلًا

قال القاضي: أمر الناظم بالوقف على الهاء في: ﴿وَيَكَاكُ﴾، وعلى النون في: ﴿وَيَكَاكُ﴾ وهما بسورة القصص في قوله تعالى: ﴿وَيَكَاكُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَاكُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ كما هو مرسوم في المصاحف لجميع القراء ماعدا مدلول (رفقًا، حطلاً) وهما (الكسائي وأبا عمرو)، فإن (الكسائي) يقف على الياء. لقول الشاطبي:

..... وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا.....

وإن (أبا عمرو) يقف على الكاف. لقول الشاطبي:

..... وَبِالْكَافِ حُطْلًا.....

والصحيح الوقف على الكلمة بأسرها والبدء بقوله: ﴿وَيَكَاكُ اللَّهُ﴾ ﴿وَيَكَاكُ لَا﴾ اتباعاً للرسم وعملاً بالقياس. قال الضباع: ولا يجوز الابتداء بالكاف إذا وقفت على الياء، ولا بـ (أن) إذا وقفت على الكاف. وقال صاحب النفحات الإلهية: أمر أن يوقف على الهاء في الأول، وعلى النون في الثاني وذلك لجميع أئمة القراء، ثم أمر أن يوقف على (الياء) فيهما للمشار إليه براء (رفقًا) وهو (الكسائي)، وأن يوقف على الكاف فيهما للمشار إليه بجاء (حطلاً)، وهو (أبو عمرو) ويؤيد هذا الأخير صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَقِفْ وَيَكَاكُ وَيَكَاكُ بِرَسْمِهِ لِكُلِّ وَبِالْيَاءِ رِضْ وَبِالْكَافِ حُطْلًا

والخلاصة: أن (أبا عمرو والكسائي)، هما على المذهب الأول الفصل فقط، ولهما على المذهب الثاني: الفصل والوصل، وللجماعة الباقيين الوصل على كلا المذهبين. ولكن قال ابن القاصح: إن (أبا عمرو) يقف (ويك) ويتدنى: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ ﴿أَنَّهُ﴾، وأن

(الكسائي) يقف على قوله (وي)، ويتدئ بقوله: ﴿كَانَ اللَّهُ﴾ ﴿كَانَهُ﴾، وأن الباين يقفون على ﴿وَيَكَانَهُ﴾ ﴿وَيَكَانَتْ﴾، ويتدئون الكلمة بكماها، ولم يذكر الناظم الابتداء، ونص عليه الصفراوي، وابن غلبون، وسبط أبي منصور في تصانيفهم نحو ما ذكرته. وقال أبو شامة: وقوله (رفقاً) أي ارفق في تقدير وجه ذلك وفهم معناه، و(حُلاً) من التحليل، أي جُوزَ الوقف على الكاف ردّاً على مَنْ أنكر ذلك. وقوله (بِوَسْمِهِ): أي على رسمه، فأفاد قوله هذا أن الرسم على هذه الصورة فلا تقتصر على بعض هذا اللفظ في الكلمتين. وقال صاحب اللآلئ: وقف بالكاف في حال كونك ذا رفق بعدم الطعن على مَنْ وقف بالكاف، و(حُلاً) بالوقف بالكاف، أي أجزز.

وَأَيًّا بِ— أَيَّامًا شَفَا وَسِوَاهُمَا بِمَ—
 بين الناظم أن الوقف على ﴿أَيًّا﴾ من ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ بالإسراء. لمدلول (شفاً) وهما (همزة والكسائي) مع إبدال التنوين ألفاً. قال أبو شامة: لأنها كلمة مستقلة مفصولة من: ﴿مًا﴾ ﴿حَطًا﴾، وقوله (شفاً) أي الوقف على ﴿أَيًّا﴾ (شفاً) لظهور دليبه بالفصل في الخط. وقال ابن القاصح: ولم يذكر الناظم الابتداء تبعاً للتيسير. والمراد بقول الشاطبي (وَسِوَاهُمَا بِمَ): أي أن الباين من القراء وقفوا على: ﴿مًا﴾، فالباء في قوله (بمًا) بمعنى ﴿عَلَى﴾، وهذا مفاد النظم. قال الضباع: وهذا معتمد الناظم تبعاً للداني. وقال ابن الجزري في النشر: والأرجح والأقرب للصواب جواز الوقف على كل من: ﴿أَيًّا﴾ و﴿مًا﴾ لجميع القراء اتباعاً للرسم لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً. أقول: ولا يجوز البدء بـ ﴿مًا﴾ ولا بـ ﴿تَدْعُوا﴾، بل يتعيّن بـ ﴿أَيَّامًا﴾ لجميع القراء.

..... وَوَادِي التَّمَلِّ التَّمَلِّ بِأَيَّامًا سَنًا تَلَا
 ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾: قرأ مدلول (سناً تلاً) وهما (أبو الحارث الليث) و(دوري الكسائي) بالوقف على الياء (وادي)، لأنها الأصل، وعند الوصل تحذف الياء لالتقاء الساكنين، والباين بحذفها على الرسم ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾.

(استدراك أبي شامة): ركان ينبغي أن يذكر هذا - أي ﴿وَإِذْ أُنزِلَ﴾ - في سوره كما ذكر ﴿هَادٍ﴾ ﴿وَالِ﴾ ﴿وَاقٍ﴾ ﴿بَاقٍ﴾ في سورة الرعد، وذكر ﴿بِنَادٍ﴾ ﴿الْمُنَادِ﴾

في سورة ق، فالجميع اختلفوا في إثبات يائه في الوقف، واتفقوا على حذفها في الوصل، ولهذا لم يذكرها في باب الزوائد على ما سيأتي شرحه.
وَفِيْمَةٍ وَمِمَّةٍ قِفْ وَعَمَّةٌ لِمَهْ بِمَهْ بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزِيِّ وَادْفَعْ مُجَهَّلًا
قال القاضي: أمر الناظم بالوقف بهاء السكت كما لفظ بها لـ (البيزي) بخلف عنه، وذلك على:

١- ﴿فِيْمٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿فِيْمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ النازعات، ﴿فِيْمٍ كُنْتُمْ﴾ النساء.

٢- وعلى ﴿مِيْمٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ الطارق.

٣- وعلى ﴿عَمِّ﴾ في: ﴿عَمَّ يَسَاءَ لَوْنٌ﴾ النبأ. ٤- وعلى ﴿لِمَ﴾ في نحو: ﴿لِمَ أَذْنَتَ لَهْرًا﴾ التوبة ﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾ الصف. ٥- وعلى ﴿يِمِّ﴾ في: ﴿يِمَّ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ النمل. قال أبو شامة: انفرد (البيزي) في رواية عنه بزيادة هذه الهاء في الوقف على (ما) الاستفهامية الداخلة عليها حرف الجرّ وهي هاء السكت، وقراءة الباقيين بحذف الهاء على الرسم، وهو الوجه الثاني لـ (البيزي)، وهو من زيادات القصيد. قال الضباع: هذا الخلاف ذكره الناظم عن (البيزي) في هذه المسألة تبع فيه الداني في غير التيسير، ليجمع بين المذكور في التيسير، والذي ينبغي أن يقرأ به منه، فإن الداني قرأ بوجه حذف الهاء على عبد العزيز الذي هو طريق التيسير، وذكر فيه ما قرأ به على غيره. قال أبو شامة: وقوله ﴿وَادْفَعْ مُجَهَّلًا﴾: أراد أن من جهل قارئ هذه القراءة فهو كالصائل الظالم، فادفعه، وحجّ من يردعه ويزجره عن تجهيله له، أو ادفع من ردّ هذه القراءة مجهلاً له بقلة معرفته. وقال شعله: أشار بقوله ﴿وَادْفَعْ مُجَهَّلًا﴾: إلى ردّ من ينكر الوقف بالهاء لمخالفة الرسم، لأن الرسم بترك الهاء كان على نية الوصل لا الوقف. وقال صاحب اللآلئ: وادفع بالحجة وصحة الرواية مجهلاً من جهلك. وقال القاضي: ادفع من جهل قارئ هذه القراءة بما يردّه ويردعه عن التجهيل، أي ادفع من ردّ هذه القراءة حال كونك مجهلاً له، أي رامياً له بالجهل وقلة المعرفة.

أسئلة حول باب: (الوقف على مرسوم الخط)

س: ما المراد بقول الشاطبي (مرسوم الخط)؟

س: ما حكم الوقف على الكلمات التالية للقراء السبعة:

﴿رَحِمَتْ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الأعراف،

﴿الَّتْ﴾ في النجم. ﴿مَرَضَاتٍ﴾ حيث وقعت ﴿حَدَائِقَ ذَاتِ﴾ بالنمل.

﴿وَلَاتٍ﴾ في ص. ﴿هَيْبَاتٍ﴾ في موضعها بالمؤمنين ﴿يَتَابِتٍ﴾

﴿وَكَايْنٍ﴾ ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ بالفرقان. ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾

بالكهف.

﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ بالنساء. ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في سأل -

﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهُ السَّاحِرُ﴾ بالزخرف، ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بالنور. -

﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ بالرحمن. ﴿وَيَكَايْنُ﴾ ﴿وَيَكَايْنُهُ﴾، القصص

﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ﴾ بالإسراء. ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾

﴿فِيْمَ﴾ ﴿مِيْمَ﴾ ﴿عَمَّ﴾ ﴿لِيْمَ﴾ ﴿يِمَ﴾

(باب مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة)

وَلَيْسَتْ بِإِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فَتَشْكِلَا

وَلِكَيْهَافَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا

وَفِي مَا أَتَى يَاءٌ وَعَشْرٌ مُنِيفَةٌ وَثَلَاثِينَ خَلْفَ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهَا سَمًا فَتَحُهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا

فَأَرَبِيَّ وَنَفَثِيَّ أَبْغَيْ سُكُونُهَا لِكُلِّ وَتَرَحَّمِيَّ أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا

ذُرُونِيَّ وَادْعُونِيَّ اذْكُرُونِيَّ فَتَحُهَا دَوَاءً.....

..... وَأَوْزَعِيَّ مَعَ جَادٍ هُطَلًا

..... لِيَلُونِيَّ مَعَهُ سَيْلِيَّ لِنَافِعِ

..... وَعَنْهُ وَالْبَصْرِيَّ ثَمَانٍ تُنْخَلَا

..... وَيُوسُفَ ابْنِي الْأَوْلَانَ وَلِيَّ بِهَا

..... وَيَسَاءَانَ فِي أَجْعَلِيَّ.....

..... وَأَرْبَعٌ إِذْ حَمَتِ

..... وَتَحْتِيَّ وَقُلُّ فِي هُودِ ابْنِيَّ أَرَاكُمُ

..... وَقُلُّ فَطْرَنَ فِي هُودٍ هَادِيَهُ أَوْصَلَا

وَيَحْزُنُنِي حِسْرَتُهُمْ تَعْدَانِي حَشْرَتِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَاً

أَرْهَطِي سَمَا مَوْلَى.....

وَمَا لِي سَمَا لَوَى.....

لَعَلِّي سَمَا كُفُوا.....

مَعِيَ نَفْرُ الْعُلَى.....

عَمَاد.....

وَتَحْتَ التَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَأَفَقَ مُوَهَلَاً

وِثْنَانٍ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ بِفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَاً

بِنَائِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعَنَتِي وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ أَهْمَلَاً

وَفِي إِيحَافِي وَرَشٍ.....

يَدِي عَنِ أُولِي حِمَى.....

وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَمَا وَفِي الْمَلَاً

وَأُمِّي وَأَجْرِي سَكْنَا دِينَ صُحْبَةٍ.....

دُعَايَ وَعَابَائِي لِكُرْفِ تَجَمُّلَا

.....

.....

وَحُرْفِي وَتَوْفِيِّي ظِلَالٌ.....

يُصَدِّقِي الظِّرْنِي وَالتَّرْتِي إِلَى

..... وَكُلُّهُم

.....

وَدُرِّيِّي يَدْعُونِي وَخِطَابُهُ

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الهمزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

.....

.....

فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحْ.....

بِعَهْدِي وَعَاتُونِي لَتَفْتَحَ مَفْعَلًا

..... وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِم

..... فِإِسْكَانِهَا فَاشِي.....

وَفِي اللّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ

..... وَعَهْدِي لِي عَلَى

.....

.....

وَقُلِّ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا.....

..... حَمِي شَاع.....

..... وَفِي النُّدَا

..... آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنزِلًا

.....

وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْحَلِي

فَخَمْسَ عِبَادِي اعْدُدْ وَعَهْدِي أَرَادَنِي

مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلًا

وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسْنِي

وَسَبَّعَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتَحَهُمْ

أَخِي مَعَ إِيَّايَ حَقَّ هُ

لَيْتِي حَلَا

وَكَفَسِي سَمَا ذِكْرِي سَمَا

قَوْمِي الرُّضَا

حَمِيدُ هُدَى

بَعْدِي سَمَا صَفْوَةُ وَلَا

وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خَلْفَهُمْ

وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خَوْلًا

وَعَمَّ غَلِيَّ وَجْهِي

وَبَيْتِي بِسُوحٍ عَن

لِي لَوِي

وَسِوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَا

وَمَعَ شُرَكَاءِي مِنْ وِرَائِي دَوَّوَا

وَلِي دِينَ عَن هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحَلَى

مَمَاتِي أَتَى

..... أَرْضِي صِرَاطِي ابْنَ عَامِرٍ

..... وَفِي التَّمَلِّ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا

..... وَلِي نَجَّةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي

..... ثُمَّ انْ غُلًّا

..... وَالظُّلَّةُ الثَّانِي عَنِ جِلَاءٍ

..... وَمَعَ تُوْمُنُوآلِي يُؤْمِنُوآلِي جَا.....

..... عِبَادِي صِفَا وَ الْحَذْفُ عَنْ شِسَاكِرٍ دَلَا

..... وَآ

..... وَفَتْحٌ وَلِي فِيهَا لِرُوزِ وَحَفْصِهِمْ

..... وَمَا لِي فِي يَاسِينَ سَكَنٌ فَتَكْمُلَا

البيان والتفصيل والإيضاح ل (ياءات الإضافة)

قال الجعبري: ياءات الزوائد هي تنمة الباب السابق، وقدّم ياء الإضافة عليها لقوتها بالثبوت.

وقال صاحب اللآلئ: لَمَّا ذَكَرَ قَوَاعِدَ يَاءِ الْإِضَافَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَعْنِنَهَا يَاءُ يَاءٍ، وَكَانَتْ قَدْ تَلَبَسَ عَلَى الْمَبْتَدِئِ بِالْيَاءِ الْأَصْلِيَّةِ، قَدَّمَ الْكَلَامَ فِيْمَا يَعْرِفُ بِهِ مِنْهَا وَيَزُولُ اللَّبْسُ بِمَعْرِفَتِهِ عَنْهَا فَقَالَ:

وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فَتَشْكِلَا

قال أبو شامة: ياء الإضافة تكون آخر الكلمة، ولكن ليست من حروف تلك الكلمة، بل زائدة عليها، وشرح هذا الكلام أن تقول: الكلمة إن كانت مما يوزن ووقع في آخرها ياء فزنها بـ (الفاء والعين واللام)، فإن صادفت اللام مكان الياء، فتعلم أنها لام الفعل،

وإن كانت الكلمة مما لا يوزن، وذلك في الأسماء المبهمة نحو: ﴿الَّذِي﴾ ﴿الَّتِي﴾ ﴿الَّتِي﴾
 ﴿﴾، وفي الضمائر ﴿هِيَ﴾، فالياء فيها ليست بياء إضافة، لأنها من نفس أصول الكلمة
 وليست زائدة عليها، فاحترز بقوله:

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَشُكِلَا

.....
 من مثل ذلك، ولم يكتف بقوله:

وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ

لَمَا ذَكَرْتَ مِنَ الْفُرْقِ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ الْمَوْزُونَةِ وَغَيْرِهَا، وَقَوْلُهُ:

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَشُكِلَا

يشمل الجميع، ولكن أراد التنبيه على مثل هذه الفوائد، وإذا تقرر أنها ليست من نفس
 الأصول لم تبق مشكلة، فلهذا قال:

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَشُكِلَا

.....
 (استدراك أبي شامة): وكان ينبغي أن يأتي بما يحترز به أيضاً عن ياء ضمير المؤنث في

نحو: ﴿وَهَرَيْتَ إِلَيْكَ﴾ ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِي﴾ ﴿يَنْعَمِيهِ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ

الرَّكَعَاتِ﴾، وعن الياء في جميع السلامة نحو: ﴿حَاضِرِي﴾ ﴿عَابِرِي﴾ ﴿مُحَلِّي

الصَّيْدِ﴾ ﴿بِرَأْيِي﴾ ﴿وَالْمُقِيمِي﴾ ﴿مُهْلِكِي الْقُرَى﴾، فهذا كله ليس من باب

ياءات الإضافة، وكان يكفي في تعريفها أن يقول: هي ياء المتكلم، أي ضميره المعبر عنه

به في موضع النصب والجر متصلاً. انتهى. وقال الضباع: ياء الإضافة: هي ياء المتكلم

المضاف إليها غالباً وإن كان بعضها مفعولاً. وقال القاضي: ياء الإضافة في اصطلاح القراء:

هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم، وخرج بقولنا الزائدة، الياء الأصلية التي تكون في

مكان اللام من الكلمات التي توزن، سواء كانت اسماً نحو: ﴿الدَّاعِي﴾ ﴿الْمُهْتَدِي﴾

﴿الزَّانِي﴾ ﴿بِالتَّوَصِّي﴾، أم فعلاً ماضياً نحو: ﴿الْقَتِي﴾ ﴿وَأَوْحِي﴾، أم مضارعاً

نحو: ﴿يَأْتِي﴾ ﴿أَنْهَدِي﴾ ﴿أَدْرِي﴾ ﴿سَأْوِي﴾، وخرج أيضاً الياء التي تكون من

بنية الكلمة وأصولها وذلك في الأسماء المبهمة التي لا توزن نحو: ﴿الَّذِي﴾ ﴿الَّتِي﴾ ﴿﴾

﴿الَّتِي﴾، وياء ﴿هِيَ﴾، فالياء في الكلمات التي توزن يقال لها لام الفعل، ويصح أن يقال

لها ياء أصلية، وفي الكلمات التي لا توزن يقال لها ياء أصلية. وخرج بقولنا الدالة على

المتكلم، الياء في جمع المذكر السالم نحو: ﴿رَأَدَى﴾ ﴿عَابِرِي﴾ ﴿حَاضِرِي﴾ ﴿وَالْمُقِيمِي﴾ ﴿مُحَلِّي الصَّبَدِ﴾ ﴿مُهَلِّكِي الْقَرْيَةِ﴾، والياء في نحو: ﴿وَهَرِي إِلَيْكَ﴾ ﴿فَكَلِي وَأَشْرَفِي﴾ ﴿يَمْرُؤُ أَمْتِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي﴾ لدلالاتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلم، وكان على الناظم أن يذكر هذا القيد ليخرج ما ذكرناه ونحوه، وتتصل ياء الإضافة بالفعل والاسم والحرف، فتكون مع الفعل منصوبة المحل نحو: ﴿أَوْزَعِي﴾ ﴿سَتَجِدْنِي﴾، ومع الاسم مجرورة المحل نحو: ﴿نَفْسِي﴾ ﴿ذِكْرِي﴾، ومع الحرف منصوبة المحل نحو: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ومجرورة نحو: ﴿وَلِي دِينَ﴾، وتسميتها ياء إضافة باعتبار الغالب وهو دخولها على الأسماء، وإلا فليست الداخلة على الأفعال والحروف ياء إضافة. ولزيادة البيان قال صاحب اللآلي: ياء الإضافة: عبارة عن ياء المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف نحو: ﴿سَكَيْبِي﴾ يوسف. ﴿لَيْلُونِي﴾ النمل. ﴿إِنِّي﴾ البقرة، فإذا اتصلت بالاسم كانت تسميتها ياء الإضافة حقيقة لصحة الإضافة في الاسم، وإذا اتصلت بالفعل والحرف أبقى عليها ذلك الاسم توسعاً، فأجبر أن ياء الإضافة ليست لأمراً بالفعل، ولا من نفس أصول الكلمة، والأمر كما ذكر، وذلك أن ياء الإضافة كلمة تتصل بكلمة أخرى، فإذا قلت: ﴿سَكَيْبِي﴾ فـ (سكيبيل) كلمة، والياء كلمة، وإذا قلت: ﴿لَيْلُونِي﴾ فـ (يلون) كلمة والياء كلمة، والنون بينهما نون الوقاية، وإذا قلت: ﴿إِنِّي﴾ فـ (إن) كلمة، والياء كلمة، وليست كالياء في نحو: ﴿أَلْقَى﴾ ﴿وَأَوْحَى﴾ ﴿أَدْرَيْتَ﴾ فإنها من نفس الكلمة وهي لام الفعل. قال أبو شامة: ثم عرفها بالعلامة فقال:

وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخِلاً
قال القاضي: وعلامة ياء الإضافة صحة إحلال (الكاف والهاء) محلها، تقول في: ﴿فَطَرَنِي﴾ ﴿فَطَرَكَ، فَطَرَهُ. وفي: ﴿ضَيْفِي﴾ ضَيْفَكَ، وَضَيْفَهُ، وفي: ﴿إِنِّي﴾ ﴿إِنَّكَ﴾ ﴿إِنَّهُ﴾،
وفي: ﴿وَلِي﴾ ﴿لَكَ﴾ ﴿لَهُ﴾،

وقال أبو شامة: أي كـ (هاء الضمير وكائه)، كل لفظ تليه ياء الإضافة، أي كل موضع تدخل فيه، فإنه يصح دخول (الهاء والكاف) في مكانها، أو يقال: كل موضع تتصل به ياء الإضافة يرى موضعاً لاتصال (الهاء والكاف) به مكان الياء، فيعرف الفرق بين ياء

الإضافة والياء الأصلية بصحة إحلال (الهاء والكاف) محل ياء الإضافة وعدم صحة إحلالها محل الياء الأصلية.

(استدراك أبي شامة): وههنا إشكال: وهو أن من المواضع ما لا يصح دخول الكاف فيه

نحو: ﴿فَأَذْكُرُونِي﴾ ﴿حَشَرْتَنِي﴾، فلا يبقى قوله (كُلُّ مَا) على عمومه، ولو قال:
كُلُّ مَا تَلِيهِ يَرَى لِلْهَاءِ أَوْ الْكَافِ مَدْخَلًا

لزال هذا الإشكال بحرف (أو)، أي كل شيء يليه الياء يرى ذلك الشيء (مَدْخَلًا لِلْهَاءِ وَالْكَافِ)، أي موضع دخولهما. وقال الجعبري: فالواو كـ (أو) الإباحية. قال أبو شامة: وقوله (تَلِيهِ): يجوز أن يكون من ولي هذا هذا، أي تبعه وأتى بعده، أي كل موضع اتصل به ياء الإضافة يرى موضعاً لاتصالها والكاف به مكان الياء، ويجوز أن تكون (تَلِيهِ): من الولاية التي بمعنى الإمرة، أي كل موضع وليته الياء، أي حكمت عليه بملولها فيه، فذلك الموضع يصح أن يكون (مَدْخَلًا) للضميرين (الهاء والكاف) ضميري الغائب والمخاطب فيحكما حكمها فيه، ووقع لي بيتان في تعريفها حداً وتمثيلاً باتصالها بالاسم والفعل والحرف، وتمثيل ما احترز عنه مما تقدم ذكره فقلت:

هي الياء في آتِي عَلَى متكلم تدل وضمي فَأَذْكُرُونِي مثلاً
وليست كيائي وهِي أَوْحَى وَأَسْجُدِي وياء آتِي و أَلْمُهْتَدِي حَاضِرِي انجلا
فالحد أن تقول: هي الياء التي تدل على المتكلم، وعند ذلك تتصل بالحروف الجارة والناصبه
نحو: ﴿وَلِي﴾ و﴿إِنِّي﴾، وبالاسماء نحو: ﴿ضَيِّفَنِي﴾ ﴿دُوْفِي﴾ ﴿تَحَيَّنِي﴾ ﴿عِنْدِي﴾
أَوْلَمَّ، وبالأفعال الماضية والمضارعة، ومثال الأمر: ﴿فَأَذْكُرُونِي﴾، والبيت الثاني فيه أمثلة
ما الياء فيه أصل لا عبارة عن متكلم.

وقال القاضي: وياء الإضافة على (ثلاثة) أقسام:

١- قسم اتفق القراء على إسكانه نحو: ﴿فَمَنْ يَتَعَنِّي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ إبراهيم. ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾
﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ الشعراء. ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ الشعراء. ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ
يُحْيِينِ﴾ الشعراء.

﴿يَعْبُدُونِي﴾ النور. ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ البقرة، ﴿لِي عَمَلٍ﴾ يونس.

٢- قسم اتفقوا على فتحه نحو: ﴿بَلِّغْنِي الْكَبْرَ﴾ آل عمران، ﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ البقرة.

﴿أَرْوِي الَّذِينَ﴾ سبأ. ٣- وقسم اختلفوا فيه بين (الفتح والإسكان)، وهو الذي عقد له الناظم هذا الباب. قال أبو شامة: ومنه ما وقع فيه قبل ياء الإضافة ألف نحو: ﴿هُدَايَ﴾ ﴿عَصَايَ﴾ ﴿قَالَ يَنْبُشْرِي﴾ - حيث قرأ (الكوفيون) ﴿قَالَ يَنْبُشْرِي﴾ بحذف الياء الأخيرة، أي بغير ياء إضافة، فتعيّن للباقيين القراءة بإثباتها مفتوحة بعد الألف في الوصل وساكنة في الوقف، وأحكام (الفتح والإمالة والتقليل) ستأتي في فرش حروف سورة يوسف - واختلف في: ﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ﴾ على ما سيأتي، وإن وقع قبلها ياء ساكنة أدغمت فيها وفتحت نحو: ﴿لَدَيَّ﴾ ﴿عَلَى﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿يَدَيَّ﴾، واختلف في: ﴿بِمُصْرِيحٍ﴾ ﴿يَبْنِي﴾ في الفتح والكسر، ومنهم من أسكن: ﴿يَبْنِي﴾ كما سيأتي.

قال صاحب اللآلئ: ورُتّب هذا الباب أحسن ترتيب، حيث قسّم ياءات الإضافة فيه ستة أقسام:

القسم الأول: ما وقع منها قبل همز القطع المفتوح. القسم الثاني: ما وقع منها قبل همز القطع المكسور.

القسم الثالث: ما وقع منها قبل همز القطع المضموم. القسم الرابع: ما وقع منها قبل همز الوصل المصاحب لام التعريف. القسم الخامس: ما وقع منها قبل همز الوصل المنفرد عن لام التعريف. القسم السادس: ما وقع منها قبل غير الهمز من سائر الحروف، وقدم الكلام من هذه الأقسام على ما وقع قبل همز القطع المفتوح لكثرتّه، وإذا ذكر الفتح في شيء من ياءات الإضافة لبعض القراء تعيّن للباقيين الإسكان، وإذا ذكر الإسكان في شيء منها لبعضهم تعيّن للباقيين الفتح، لأن ياء الإضافة إذا ثبتت لا تخلو من هاتين الحالتين إلا ما جاء من نحو: ﴿بِمُصْرِيحٍ﴾ على ما سيذكر في مكانه. ولزيادة البيان قال أبو شامة: وقد رتب الناظم ذكر الياءات المختلف فيه ترتيباً حسناً وهو ترتيب صاحب التيسير، وحاصل المختلف فيه منها ستة أنواع: فإن الياء لا تخلو إما أن يكون بعدها همزة أو لا، فالتّي بعدها همزة لا تخلو من أن تكون همزة قطع أو همزة وصل، فهمزة القطع لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وإن كانت همزة وصل فلا تخلو من أن يكون معها لام التعريف أو لا، فهذه ستة أنواع، خمسة منها لما بعده همز، وواحد مع غير همز، فابتدأ بذكر ما بعده همزة قطع على الترتيب المذكور، وبدأ بما بعده همزة مفتوحة لكثرة ذلك، ولأن الفاتحين له من القراء ثلاثة، عبّر عنهم بـ (سما)، وربما زادوا في بعض المواضع كما

سيأتي بيانه، ثم ذكر ما بعده همزة مكسورة، لأنه دون ذلك في العدة، وعلى فتحه من جملة مدلول (سها) اثنان، ثم ذكر ما بعده همزة مضمومة لقلته، وعلى فتحه واحد من مدلول (سها)، ثم ذكر ما بعده همزة وصل، وقدم ما معه لام التعريف لكثرتة، ثم ذكر النوع الآخر، ثم ذكر ما لا همز بعده وهو آخر الأنواع الستة.

(استدرارك أبي شامة): واعلم أن الغالب على ياء الإضافة في القرآن، الإسكان، والخلاف في هذا الباب جميعه في (الفتح والإسكان)، وليس أحدهما ضدًا للآخر، فكان الواجب عليه في اصطلاحه أن ينص في كل ما يذكره على القراءتين معاً، لكن كان يطول عليه، فاكتمى بدلالة النظم في جميع الباب على ذلك، فإنه تارة ينص على الفتح، وتارة على الإسكان، ففهم من ذلك الأمران.

(استدرارك الجعبري): قال الجعبري: ولو قال:

فَتَسْمَعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْمَعُهَا سَمًا حَرَكُوا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا
لكان أوضح، أو: فتحريكها (سَمًا). قال الشاطبي:

وَفِي مِائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٌ مُنِيفَةٌ وَتَتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

قال القاضي: يعني أن اختلاف القراء (السبعة) وقع في (مائتين وأئني عشرة ياء)، قال أبو شامة: (مُنِيفَةٌ) أي زائدة، يقال: أناف على كذا، أي أشرف عليه، وأنافت الدراهم على مائة، إذا زادت عليها، وناف الشيء في نفسه ينوف، أي طال وارتفع ذكره، أي جملة (ياءات الإضافة) هي العدة وهي: (مائتان وأثنا عشرة ياء)، وعددها صاحب التيسير

(مائتين وأربع عشرة ياء)، فزاد تتين وهما: ﴿ءَاتَمْنَ ٱللَّهُ﴾ في سورة النمل، وقوله في

الزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾، وذكرهما الناظم في باب الزوائد، لأن الياء حذفت منهما

في الرسم، وهذا حقيقة باب الزوائد، ثم إن صاحب التيسير لما ذكر ﴿ءَاتَمْنَ ٱللَّهُ﴾

في سورتها، عددها مع الزوائد، ولم يعددها مع ياءات الإضافة، وعدد ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾

﴿ٱلَّذِينَ﴾ في سورتها مع ياءات الإضافة، ولا شك أنهما أخذتا من كل باب من هذين

الباين حكمه، فإن الخلاف فيهما في فتح الياء وإسكانها، وفي إثباتها وحذفها، وأما

﴿بَنِعِبَادِ لَا حَوفٌ عَلَيْكُمْ ٱلْيَوْمَ﴾ في الزخرف فذكرها الشيخ الشاطبي في باب ياءات

الإضافة، وبين حكمها، لأن المصاحف لم تجتمع على حذف يائها كما سيأتي بيانه،

بخلاف ياء ﴿ءَاتَمْنَ ٱللَّهُ﴾ في النمل، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾ في الزمر، فإن

المصاحف اجتمعت على حذف الياء منهما، وذكر صاحب التيسير حكم الياء التي في الزخرف في باب الزوائد، ولذلك عدّها (إحدى وستين) ياء، وأدرجها في باب ياءات الإضافة في العدد ولم ينص على حكمها، فإنه عدّ الياءات التي ليس بعدها همز ثلاثين كما عدّها الشاطبي، ولا يتم هذا العدد إلا بالتي بالزخرف، وذكرها صاحب التيسير في سورتها مع ياءات الإضافة، فقد عدّها في البابين، وعذره في ذلك أنها حذف في بعض الرسوم كما سيأتي ذكره. وقوله (أحكيه مُجْمَلًا): يعني خُلف القراء فيها بالفتح والإسكان، ولم يذكر في هذا الباب حذفًا وإثباتًا إلا التي في الزخرف، فإنه ذكر فيها الأمرين، فإن مَنْ أثبتها اختلفوا في فتحها وإسكانها، وكذا فعل في باب الروائد في اللتين في النمل والزمز، أي أذكره على الإجمال بضابط يشملها من غير بيان مواضع الخلاف كلها، تنصيصاً على أعيانها في سورها، وستأتي معيّنّة في آخر كل سورة، وإنما أحكامها تؤخذ من هذا الباب، ويجوز أن يكون من أجل إذا أتى بالجميل، من قولهم: أحسن فلان وأجمل، أي أذكره ذكراً جميلاً سهلاً، ويروى (مُجْمَلًا) بكسر الميم. وقال الضباع: تأتي بجملة هنا ومفصّلة في أواخر السور. وإليك (حُكْمُ يَاءَاتِ الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة)

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهَا سَمًا فَتُنْحَهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَّلًا

قال أبو شامة: أي فمن جملة المائتين والائنتي عشرة ياء المذكورة (تسع وتسعون) ياء بعدها همزة مفتوحة نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ فتحتها كلها مدلول (سَمًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) إلا مواضع خرجت عن هذا الأصل، ففتحتها بعضهم، أو زاد معهم غيرهم جمعاً بين اللغتين، أو اختلف عن بعضهم في شيء من ذلك. ومعنى (هُمَّلًا): متروكة، وهو جمع هامل، يقال: بغير هامل، وقد همل هذا إذا ترك بلا راع، والشيء الهمل: هو السدى المتروك. وقال صاحب اللآلئ: (إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَّلًا): أي أهملت من هذه الترجمة ودخلت في ترجمة نَقَصَ منها من الرموزين في (سَمًا) بعضهم، أو يضاف فيها إليهم غيرهم. وقوله (سَمًا فَتُنْحَهَا): أشار بها إلى الثناء على الفتح، لأن بعد اتباع الأثر أنه الأصل، والحجة لمن أسكن طلب الخفة.

فَأَرْنِي وَنَفْسِي أَتْبِعِي سُكُونُهَا لِكُلِّ وَتَرَحَّمِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلًّا

أسكن جميع القراء الياء في هذه الألفاظ، وهي: ﴿أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ بالأعراف. قال ابن القاصح: وأتي به في البيت ساكن الراء على قراءة (ابن كثير والسوسي). ﴿وَلَا نَفْسِي﴾

قال أبو شامة: الواو في ﴿وَلَنَكْفِيَنَّ﴾ من نفس التلاوة وليست عطفاً، والماء في (بها) عائدة على ﴿وَلَنَكْفِيَنَّ﴾، أي وُكِّلَ بهذا اللفظ موضعان. أي ﴿وَلَنَكْفِيَنَّ﴾ بهذا اللفظ موضعان.

٤- ﴿إِنِّي أَرْزُقُكُمْ بِخَيْرٍ﴾ بهود. و(قنبل) مخالف لهم فيقرأ بإسكان الأربعة كالباقين.

قال أبو شامة: وقوله ﴿إِذْ حَمَتُ هُدَاهَا﴾: أي وفتحت أربع ﴿إِذْ حَمَتُ﴾ تلك الأربعة (هُدَاهَا): أي ذوي هداها، أي المهتدي لفتحها وهم قرآؤها حمتهم من أن يطعن عليهم في فتحهم لها لحسن الفتح فيها.

وَقُلْ قَطْرُنَ فِي هُوْدَ هَادِيهِ أَوْصَلَاً

فتح مدلول (هاديه أوصلاً) وهما (البيزي ونافع) ياء ﴿فَطْرَفِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بهود. وهما على القاعدة، و(قنبل وأبو عمرو) مخالفان لما قرأ بالإسكان فيها كالباقين. قال أبو شامة: وقوله (هاديه أوصلاً): أي أوصل فتحه وهاديه ناقله. وقال الجعبري: أوصل حخته إلينا ظاهرة للأصالة. قال أبو شامة: حذف الناظم الياء من (فَطْرُنَ) وأسكن النون ضرورة، لأنه لا يستقيم الوزن في بحر الطويل بلفظ ﴿فَطْرَفِي﴾، ويستقيم فيه اجتماع ثلاث حركات.

وَيَحْزُنُنِي حِرْمُهُمْ تَعْدَانِي حَشْرُنِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَاً

فتح مدلول (حرمي) وهما (نافع وابن كثير) الياء في الكلمات التالية: ﴿يَحْزُنُنِي أَنْ﴾ بـ يوسف، وقرأ (نافع) بضم الياء وكسر الزاي، وسيأتي. ﴿تَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ بـ الأحقاف. ﴿حَشْرُنِي أَعْمَى﴾ بـ طه. ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ بـ الزمر. وهما في ذلك على القاعدة، و(أبو عمرو) مخالف لهما فإنه قرأ بإسكان الأربعة كالباقين. قال أبو شامة: وجميع ما في هذا البيت وصل (الحرميان) فتحه، وليست الألف في (وَصَلَاً) للثنية، وإنما في (وَصَلَاً) ضمير مستكن يرجع إلى لفظ (حرمي) لأنه مفرد وإن كان مدلوله اثنتين، ويجوز أن تكون الألف ضمير الثنية اعتباراً للمدلول، فهذه أربع آيات لفظ باثنتين منها ساكنتين، وباثنتين مفتوحتين على ما اتفق نظمه، على أن فتح ياء (حَشْرُنِي) يحتمل أن تكون حركة ياء الإضافة، ووصل همزة (حَشْرُنِي أَعْمَى) ضرورة، ويحتمل أن تكون

حركة الهمزة نقلت إليها وهو أولي. فهذا آخر ما أهمل فتحه بعض مدلول (سما)، ثم ذكر ما زاد معهم على فتحه غيرهم.

أَرْهَطِي سَمًا مَوْلَى.....

فتح مدلول (سَمًا مَوْلَى) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان) ﴿أَرْهَطِي﴾ أعزُّ ﴿بِهُودٍ﴾ (هشام) له الفتح والإسكان، والفتح أشهر. حيث قال الضباع: ولم يذكر (هشاماً) معهم تبعاً للتيسير، وإن كان (الداني) خرج فيه عن طريقه في هذا الموضع، والأولى أن يقرأ له بالوجهين لأنهما صحيحان، والفتح أشهر، وبه قرأ (الداني) على أبي الفتح فارس وهو طريقه في رواية (هشام). انظر (إرشاد المريد) ص ١٦٧. طبعة دار الصحابة. وقال صاحب البدور الزاهرة: ﴿أَرْهَطِي﴾ أعزُّ ﴿فَتَحَ الْيَاءِ﴾ (نافع وأبو جعفر والمكي والبصري وابن ذكوان)، وأسكنها الباقون، وقال صاحب غيث النفع: كل مَنْ ذكرتُ له في هذه الياء حكماً فهو متفق عليه إلا (هشاماً) فلم يتفق عنه على الإسكان، بل له الفتح أيضاً، وبه قطع أكثر القراء واقتصروا عليه في تأليفهم، والمأخوذ به عند مَنْ يقرأ بما في التيسير والشاطبية الإسكان فقط، مع أن الداني خرج فيه عن طريق التيسير، وتبعه الشاطبي، فالأولى القراءة بالوجهين، لأن الوجهان صحيحين، والفتح أكثر وأشهر، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح، وهو طريقه في رواية (هشام). ولكن الذي يؤخذ من النشر أن (هشاماً) ليس له من طريق التيسير إلا الإسكان فليتأمل. والخلاصة: خرج (الداني) في قوله: ﴿أَرْهَطِي﴾ أعزُّ ﴿فِي التيسير عن طريقه لـ (هشام)، وقد قرأ بالفتح وصلاً على أبي الفتح. قال ابن الجزري: والفتح أكثر وأشهر. ومدلول (سَمًا) على قاعدتهم، وزاد معهم (ابن ذكوان) ففتح وخالف أصله، وقرأ الباقون بالسكون. وقوله (مَوْلَى): المولى هو الناصر.

..... وَمَالِي سَمًا لَوَى

فتح مدلول (سَمًا لَوَى) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام) ﴿وَيَقْوَمَ مَالِي﴾ أدعوكم ﴿بِغَافِرٍ﴾ ومدلول (سَمًا) على قاعدتهم، وزاد معهم (هشام) ففتح وخالف أصله، وقرأ الباقون بالسكون. وقوله (لَوَى) يكتنى به عن الشهرة، أي ارتفع لواءه.

..... لَعَلِّي سَمًا كُفْرًا

فتح مدلول (سَمًا كُفُوًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر) الياء في لفظ: ﴿لَعَلَّيْ﴾ وهو في ستة مواضع في القرآن:

- ١- ﴿لَعَلَّيْ أَرْجِعْ إِلَى النَّاسِ﴾ بيوسف. ٢-٣ ﴿لَعَلَّيْ ءَأْتِيَكُمُ﴾ بـ طه والقصص.
 - ٤- ﴿لَعَلَّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ بالمؤمنين. ٥- ﴿لَعَلَّيْ أَطْلُعُ﴾ بالقصص.
 - ٦- ﴿لَعَلَّيْ أَتُبْلَغُ الْأَسْبَابَ﴾ بغافر. ومدلول (سَمًا) على قاعدتهم، وزاد معهم (ابن عامر) ففتح وخالف أصله، وقرأ الباقون بالسكون، وقوله (كُفُوًا): الكفاء: المماثل.
- مَعِيَ نَفَرُ الْعُلَى
عِمَادٌ.....

فتح مدلول (نَفَرُ الْعُلَا عِمَادٌ) وهم (ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ونافع وحفص) ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ بالتوبة، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْرَمْنَا﴾ بالملك. وقرأ الباقون بالسكون. وعلم أن الناظم أراد الموضوعين السابقين دون المواضيع الأخرى لأن الناظم يتحدث عن بإيات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة.

قال أبو شامة: وقوله (عِمَادٌ): أي هم عماد له في فتحه، أي نفر الأدلة العلى.

..... وَتَحَتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ بِالْخَلْفِ وَأَفَقٌ مُوَهَّلًا

فتح مدلول (حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ) وهم (أبو عمرو ونافع وابن كثير) بخلاف عنه ﴿عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي أَوْلَمَ يَعْلَمُ﴾ بالقصص. ولكن: ينبغي أن يقتصر على الإسكان لـ (البيزي)، والفتح لـ (قبيل). قال صاحب إتخاف البرية:

وَعِنْدِيَّ وَتَحَتَ النَّمْلِ سَكَنَ لِحَادَا وَعَنْ قَبِيلٍ فَافْتَحَ عَلَى مَا تَأَصَّلَا

وقرأ الباقون بالسكون. قال أبو شامة: وهذا الموضوع هو الذي اختلف فيه عن بعض مدلول (سَمًا) وهو (ابن كثير)، ولو لا الخلف لَمَّا كان له حاجة لذكره، فإنه داخل في عموم ما تقدم لهم، وقوله (وَأَفَقٌ مُوَهَّلًا): أي معمولاً أهلاً للموافقة للصواب، من قولهم: أَهْلَكَ اللَّهُ لكذا، أي جعلك أهلاً له، أو وافق قارئاً هذه صفته، يشير إلى أن له أدلة وبراهين. وقال ابن القاصح: وميم (وَأَفَقٌ مُوَهَّلًا) ليست برمز.

قال القاضي: والمواضع التي ذكرها الناظم من قوله:

ذُرُونِي وَادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا
إلى قوله:

إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَأَفْتَقَ مُوَهَلًا

تعتبر مستثناة من قوله:

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهَا
فكانه قال: يفتح أهل (سَمًا) كل ياء إضافة بعدها همزة قطع مفتوحة إلا المواضع الأربعة التي ذكرتها في قولي:

فَأَرْنِي وَنَفْتِي أَتْبِعْنِي سُكُونُهَا
لِكُلِّ وَتَرَحَّمَنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا

فقد اتفق القراء على إسكان ياءاتها، وإلا هذه المواضع من ﴿ذُرُونِي﴾ إلى ﴿عِنْدِي﴾ بالقصص، وقد ذكر من القراء من يقرأها بالفتح، ومن سكت عنه يقرأها بالإسكان، وما عدا هذه المواضع مما لم يذكره فإنه يفتح لأهل (سما) ويسكن لغيرهم. قال صاحب اللآلئ: وإذا عدت الكلم التي مضى ذكرها من قوله:

ذُرُونِي وَادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا
إلى قوله:

وَيَحْزُنُنِي حِرْمَانُهُمْ تَعْدَانِنِي
حَشَرْتَنِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَا

وجدت (أربعة وعشرين) كلمة هي التي نقص فيها من مدلول (سما) بعضهم فتأمل ذلك، وإذا عدت الكلم من:

أَرْهَطِي سَمًا مَوْلَى.....
إلى:

مَعِيَ نَفْرُ الْعُلَى.....

عَمَادٌ.....

وجدت (عشر) كلمات، وهي التي أضاف فيها مدلول (سما) غيرهم، وأما ﴿عَلَى عَلِيٍّ عِنْدِي أَوْلَمَ﴾ بالقصص. فإنها في رواية الإسكان يلحق بالأربع والعشرين ياء المتقدمة، وعلى رواية الفتح يلحق بما لم يعينه مما لزم على قاعدة (سما) من غير نقصان ولا زيادة، وجملتها (أربع وستون).

(تدريبات عملية على ياءات الإضافة) اقرأ لأهل (سما) هذه الياءات):

﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ (١٨٨) وفي النمل ﴿إِنِّي مَأْسُتٌ﴾ (٧) وفي القصص ﴿عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ (٢٢) ﴿إِنِّي مَأْسُتٌ﴾ (٢٩) ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (٣٠) ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٣٤) ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَمِّي﴾ (٣٧)

وفي يس ﴿إِنِّي مَأْمِنْتُ﴾ (٢٥) وفي الصافات ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ﴾ (١٠٢)

﴿أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ (١٠٢) وفي صاد ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ (٣٢) وفي الزمر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٣) وفي غافر ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ﴾ (٢٦) ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ﴾ (٣٢) ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ﴾ (٣٠) وفي الدخان ﴿إِنِّي مَأْتِكُمْ﴾ (١٩) وفي الأحقاف ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢١) وفي الحشر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٦) وفي نوح ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ (٩) وفي الجن ﴿رَبِّيَ أَمَدًا﴾ (٢٥)

وفي الفجر ﴿رَبِّيَ أَكْرَمِينَ﴾ (١٥) ﴿رَبِّيَ أَهْنَنِينَ﴾ (١٦).

قال أبو شامة: وهذا آخر الكلام فيما بعده همزة مفتوحة، ثم ذكر النوع الثاني وهو ما بعده همزة مكسورة.

النوع الثاني: حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة

قال صاحب اللآلئ: لما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز القطع المفتوح، انتقل إلى حكم ما وقع منها قبل همز القطع المكسور، لأنه بعده في الكثرة.

وَتِنْتَانٍ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ بِفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَا
فهذا هو القسم الثاني من أقسام ياء الإضافة وهو ما يكون بعده همزة مكسورة، والمختلف فيه من هذا القسم (تنتان وخمسون) ياء. قال الضباع: أي ومن تلك الياءات المائتين والاثني عشرة، (تنتان وخمسون) ياء وقع بعدهن همزة قطع مكسورة. والقاعدة العامة فيه أن الذي يفتحه (أولي حكم) وهما (نافع وأبو عمرو) نحو: ﴿فَأَنَّهُ رَمِيًّا إِلَّا﴾ البقرة وفي آل

عمران ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ﴾، وفي الأنعام ﴿رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ﴾

قال أبو شامة: وقوله (أولي حكم): أي استقرت بفتح (أولي حكم)، أي بفتح جماعة أصحاب حكم وعدل.

وقال الجعبري: (لُولِي حُكْمٍ): لأصحاب حكم على غيرهم لاستمرارهم على أصولهم. قال أبو شامة: وقوله (سوى مَا تَعَزَّلَا): أي ما انعزل عن هذا الأصل ففتحه بعض مدلول قوله (لُولِي حُكْمٍ)، أو زاد معهم غيرهم، ومن المواضع ما لم تزد فيه العدة ولم تنقص وخرج عن الأصل السابق وهو موضعان: أحدهما: خلف فيه قارئ عن قارئ وهو: ﴿وَرُسُلِي﴾ في سورة المجادلة، فتحه (ابن عامر)، وأسكنه (أبو عمرو) وهو مذكور في البيت الآتي، والثاني: ﴿رَبِّيَ إِنَّ لِي عِنْدَهُ﴾ في (حم) السجدة، فتحه (نافع وأبو عمرو) على أصلهما، لكن عن (قالون) فيه وجهان، وقد ذكر الخلاف فيه في سورتته، فهو نظير ما تقدم فيما بعده همزة مفتوحة من قوله: ﴿عِنْدِي أَوْلَمٌ﴾ بالقصص. ثم شرع ينص على المتعزل فقال:

بِنَائِي وَ أَنْصَارِي عِبَادِي وَ لَعْنَتِي وَ مَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ أَهْمِلًا
قال أبو شامة: جميع ما في هذا البيت فتحه (نافع)، فأهمل فلم يجر عليه الحكم المتقدم وهو فتحه للمدلول قوله (أُولِي حُكْمٍ)، بل فتح لبعضهم. فتح مدلول (أَهْمِلًا) وهو (نافع) وحده الياء في: ﴿بِنَائِي إِنْ كُنْتُمْ فَعَلِينَ﴾ بالحجر. ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بآل عمران والصف. ﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ﴾ بـ الشعراء.

قال السخاوي: قوله (عِبَادِي): أراد ﴿بِعِبَادِي﴾ ولكنه قال (عِبَادِي) لإقامة الوزن، ولا تجد الياء من ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ مع الهمزة المكسورة إلا في هذا، فلذلك لم يلبس حذف الياء، فحذف الياء ضرورة فليس في القرآن لفظ ﴿بِعِبَادِي﴾ بعده همزة مكسورة غير هذا فلا تلتبس هذه العبارة. وتابع الياءات التي فتحها (نافع): ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ بـ ص. والياء التي بعدها ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ وذلك في لفظ: ﴿سَتَجِدُنِي﴾ في: ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ بالكهف. ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بالقصص. ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بالصفات. وقرأ الباقر بالسكون، وخالف (أبو عمرو) أصله ويقرأ جميع ذلك بالإسكان كالباقين. قال أبو شامة: قوله (وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ): وإنما عبّر عنه الناظم بهذه العبارة، لأن مثله لا يستقيم في وزن الشعر لكثرة حركاته المتوالية، وليس في القرآن ياء إضافة بعدها

﴿إِنْ شَاءَ﴾ غير هذه اللفظة فتعيّنت، وعبر عنها في آخر الكهف بقوله:

ثَلَاثٌ مَعِيَ ذُوْنِي وَرَبِّي بِأَرْبَعٍ وَمَا قَبْلَ إِِنْ شَاءَ الْمُصَافَاتُ تُجْتَلَى

وفي آخر القصص بقوله:

وَعِنْدِي وَذُو الثُّنْيَا وَإِلَيَّ أَرْبَعٌ لَعَلِّي مَعًا رَبِّي ثَلَاثٌ مَعِيَ اغْتَلَى

وفي آخر الصافات بقوله:

وَإِلَيَّ وَذُو الثُّنْيَا وَأَلَيَّ أَجْمَلًا

أي الاستثناء. ثم قال الشاطبي:

وَفِيَّ إِخْوَتِي وَرَشٌ

فتح (ورش) ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾ — يوسف. وقرأ الباقون بالسكون، و(قالون وأبو عمرو) مخالفان لها فيقرآن بإسكان الياء كالباقين.

..... يَدِي عَن أُولِي حِمِي

فتح مدلول (عَن أُولِي حِمِي) وهم (حفص ونافع وأبو عمرو) الياء في ﴿يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلُكَ﴾ بالمائدة.

و(حفص) مخالف لقاعدة الإسكان وزاد في أصحاب الفتح، وقرأ الباقون بالسكون.

..... وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَسَا وَفِي الْمَلَأِ

فتح مدلول (أَصْلٌ كَسَا) وهما (نافع وابن عامر) الياء في ﴿لَا غَلْبَ لَنَا وَأَنَا وَرُسُلِي إِنَّا لِلَّهِ﴾ بالمجادة.

و(ابن عامر) مخالف لقاعدة الإسكان وزاد في أصحاب الفتح، وقرأ الباقون بالسكون. قال أبو شامة: وقوله (الْمَلَأُ): جمع ملاءة وهي الملحفة البيضاء، أراد إنها كسوة سابعة وافية. وقال صاحب اللآلئ: يشير إلى الثناء عليه، وأنه يستر من قرأ به ويزينه كما تستر الكسوة من اكتسى بها وتزينه، ثم بالغ في وصفه بالستر والزينة بأن استعار له ملا وافية ساتعة.

..... وَأُمِّي وَأَجْرِي سَكْنَا دِينَ صُحْبَةٍ

قال الجعبري: انتقل الناظم إلى عبارة الإسكان إعلماً بالضد ولا استمرار (صُحْبَةٍ) على أصولهم. سكن مدلول (دِينُ صُحْبَةٍ) وهم (ابن كثير وحزرة والكسائي وشعبة) الياء في

﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ بالمائدة، و﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ بيونس، وموضعي هود، وموضع سبأ،

والمواضع الخمسة في الشعراء، وقرأ الباقون بالفتح. و(نافع وأبو عمرو) في ذلك على القاعدة المذكورة، وزاد على فتحهما (ابن عامر وحفص) مخالفاً لقاعدة الإسكان. قال أبو شامة: وقوله (دِينٌ صُحْبَةٌ): الدين العادة، أي هي عادة صحبة إسكان ياءات الإضافة، أي مذهبهم وطريقتهم وما يتدينون به في قراءة القرآن، وعبر في هذا الباب تارة بالفتح وتارة بالإسكان على قدر ما سهل عليه في النظم كما فعل في باب حروف قربت مخارجها، عبّر تارة بالإدغام، وتارة بالإظهار، فمن أوّل الباب إلى هنا كان كلامه في الفتح، وفي هذا البيت وما بعده إلى انقضاء الكلام فيما بعده همزة مكسورة كلامه في الإسكان، وما بعد ذلك سيأتي أيضاً تارة فتحاً، وتارة مسكوناً، وتعبيره في هذا الباب بالإسكان أوّلي من تعبيره بالفتح، لأنه إذا قال: فلان أسكن، تأخذ لغيره بضم الإسكان وهو التحريك المطلق، والتحريك المطلق هو الفتح على ما تقرّر في شرح الخطبة، وأمّا إذا قال افتح فليس ضده أسكن، إنما ضده عند الناظم اكسر، ولو قال موضع الفتح حرّك بفتح لصحت العبارة، كما أن عادته أن يقول في الضم والكسر والفتح كما في آل عمران:

وَحَرَّكَ عَيْنَ الرَّغْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا
وَرَعْبًا
وقوله في سورة الحج:

لِقَطْعِ بَكْسِرِ الْأَمِّ كَمْ جِيْدُهُ حَلَا
وَمُحَرِّكَ
وقوله في سورة المائدة:

وَحَمْسَةٌ وَلِيَحْكُرَ بِكَسْرِ وَنَصْبِهِ
يُحَرِّكُهُ
فإن ضد ذلك كله الإسكان لأجل لفظ التحريك. ثم قال الشاطبي:

دُعَايَ وَأَبَاءَي لِكُوفٍ تَجْمَلًا
.....

تَجَمَّلَ الإسكان (للكوفيين) وهم (عاصم وهمزة والكسائي) في: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ بنوح، ﴿وَأَتَبَعْتُ مَلَّةَ آبَائِي إِتْرَاهِيمَ﴾ بيوسف. وقرأ الباقون بالفتح، و(نافع وأبو عمرو) في ذلك على القاعدة المذكورة، و(ابن كثير وابن عامر) مخالفاً لها فزاد على فتحهما. قال أبو شامة: وقوله (تَجْمَلًا): الألف ضمير التنبيه، أي حَسُنَ في نظرهم بالإسكان فأسكنوها. قلت: حَسُنَ في نظرهم مع اتباع الأثر والرواية.

وَحُرْنِي وَتَوَفِّي ظِلَالًا
.....

٩- ﴿لَا جْرَمًا تَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ بـ غافر. قال القاضي: وقوله (وَخِطَابُهُ): يعني أن لفظ: ﴿يَدْعُونِي﴾ مسكنة ياؤه لجميع القراء، سواء كان مبدوءاً بياء الغيبة، أم بقاء الخطاب. قال أبو شامة عن المواضع السابقة المتفق على إسكانها: وليست من جملة العدة السابقة، والسبب في ذكره المتفق على إسكانه هنا هو ما ذكرناه عند ذكر ما اتفق على إسكانه فيما بعده همزة مفتوحة، غير أنه في ذلك النوع بدأ بذكر المتفق على إسكانه، وهنا ختم به هذا النوع، فالجموع (تسع)، يجمع على إسكانها في ستة ألفاظ، تكرر واحد مرتين وهو ﴿تَدْعُونِي﴾ بالخطاب، وتكرر آخر ثلاثاً وهو: ﴿أَنْظِرْنِي﴾، أما قوله: ﴿أَخْرَجْنِي﴾ بسورة الإسراء، فمذكور في باب (بياءات الزوائد)، وحكم (بياءات الزوائد) أن مَنْ أُنْبِتَهَا لَا يَفْتَحُهَا إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْمَسْتَثْنَاءِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: فِي (النمل والزمير والزخرف)، ففيها اختلاف، وسيأتي ذكر الذي في الزخرف آخر هذا الباب، والذي في (النمل والزمير) في باب (بياءات الزوائد). وَعَلِمَ أَنَّ النَّازِمَ أَرَادَ الْإِسْكَانَ فِي الْمَوَاضِعِ السَّابِقَةِ لِأَنَّ حَدِيثَهُ فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ عَنِ الْإِسْكَانِ مِنْ قَوْلِهِ:

وَأُمِّي وَأَجْرِي سَكْنَا دِينَ صُحْبَةٍ

قال صاحب اللآلئ: وإذا عدت البيئات التي خرجت عن مدلول (أولي حكم) بنقصان أو زيادة، وجدت (خمسة وعشرين) كلمة، أولها ياء ﴿بَنَاتِي﴾، وآخرها ياء ﴿وَمَا تَوْفِيقِي﴾ منها (تسع) خرجت بنقصان وهي من: ﴿بَنَاتِي﴾ بالحجر. إلى ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ بـ يوسف، وواحدة خرجت بنقصان وزيادة وهي ياء: ﴿وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ بالمجادلة، وخمسة عشر خرجت بزيادة وهي ما سوى ذلك، وما عدا ما ذكر وجملته (سبع وعشرون) ياء فجميعه لمدلول (أولي حكم) من غير نقصان ولا زيادة، وإلا ما أخر ذكره من قوله: ﴿وَلَيْنَ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى﴾، فإنه أجبر هناك أن فيه خلافاً عن (قالون)، فينتظم على وجه الإسكان في سلك ما نقص فيه من مدلول (أولي حكم) بعضه. وقال القاضي: وما عدا هذه البيئات كلها التي نص عليها الناظم وبين حكمها من قوله ﴿بَنَاتِي﴾ إلى هنا تفتح ياءه لـ (نافع وأبي عمرو) على أصل القاعدة نحو: ﴿فَأَنَّهُ مِنِّي إِلَّا﴾ في البقرة. ﴿هَدَيْتَنِي رَبِّي إِلَى﴾ الأنعام. ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ﴾

يوسف. ﴿فَاتَّبَعْتُمْ عَدُوِّيَ الْإِرْبَّ الْعَلِيمِينَ﴾ الشعراء. واقراً لـ (نافع وأبي عمرو) هذه اليايات:

في البقرة ﴿فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا﴾ (٢٤٩) وفي آل عمران ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي أَنَا﴾ (٣٥)
 وفي الأنعام ﴿رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ﴾ (١٦١) وفي يونس ﴿نَفْسِيَّ إِنِّي أَنْتِجُ﴾ (١٥)
 ﴿إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ﴾ (٥٣) وفي هود ﴿عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ﴾ (١٠) ﴿نُصَحِيَّ إِنِّي أَرَدْتُ﴾ (٣٤)
 ﴿إِنِّي إِذَا﴾ (٣١) وفي يوسف ﴿رَبِّيَ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ (٣٧) ﴿نَفْسِيَّ إِنِّي أَنفَسُ﴾
 ﴿رَبِّيَ إِنِّي رَبِّي﴾ (٥٣) ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ﴾
 (٩٨) ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي﴾ (١٠٠) وفي الإسراء ﴿رَبِّيَ إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ﴾ (١٠٠)
 وفي مريم ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ كَانَ﴾ (٤٧) وفي طه ﴿لِذِكْرِي﴾ (١١) ﴿إِنَّ السَّاعَةَ﴾ ﴿عَلَى
 عَيْنِي﴾ (٣١) ﴿إِذْ تَمْشِي﴾ ﴿بِرَأْسِيَّ إِنِّي خَشِيتُ﴾ (٩٤) وفي الأنبياء ﴿مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهُ﴾
 (٢٩) وفي الشعراء
 ﴿عَدُوِّيَ إِلَّا﴾ (٧٧) ﴿لَأَبِيَّ إِنَّهُ﴾ (٨٦) وفي العنكبوت ﴿إِلَى رَبِّيَ إِنَّهُ﴾ (٢٦) وفي
 سبأ
 ﴿رَبِّيَ إِنَّهُ سَمِيعٌ﴾ (٥٠) وفي يس ﴿إِنِّي إِذَا﴾ (٢٤) وفي ص ﴿مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ﴾ (٣٥)
 وفي غافر ﴿أَمْرِيَّ إِلَى اللَّهِ إِنَّكَ﴾ (٤٤) وفي فصلت ﴿رَبِّيَ إِنِّي لِي﴾ (٥٠) على
 أحد الوجهين لـ (قالون).

(حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مضمومة)

قال صاحب اللآلئ: ولما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز القطع المكسور، انتقل إلى ما وقع منها قبل همز القطع المضموم، وأتبعه إياه ليكمل حكم ما وقع قبل همزات القطع.

..... وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

..... فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحُ.....

قال الضباع: أي ومن تلك اليايات المائتين والاثني عشرة، (عشر) ياءات وقع بعدها همزة قطع مضمومة. فذكر أن عددها (عشر) ياءات، فتح (نافع) هذه اليايات العشر، وقوله (مُشْكَلًا): أي عشر ياءات تليها

الهمزة مشكّلة بالضم وهي:

- ١- ﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا﴾ بآل عمران. ٢- ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ بالمائدة
- ٣- ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾. ٤- ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ بالأنعام
- ٥- ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ الزمر.
- ٦- ﴿قَالَ عَدَايَ أَصِيبُ بِهِ﴾ بالأعراف. ٧- ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ بيهود
- ٨- ﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ ببيوسف. ٩- ﴿إِنِّي أَلْقَىٰ إِلَىٰ كِتَابِ كَرِيمٍ﴾ بالنمل
- ١٠- ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ﴾ بالقصص.

..... وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِمْ وَيَهْدِي وَأَتُوبِي لِتَفْتَحَ مُقَفَّلًا

سَكَنَ جَمِيعَ الْقَرَاءِ الْبَاءِ فِي: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ﴾ بالبقرة، و﴿قَالَ أَتُوبِي أُفْرِغُ﴾ بالكهف.

وقال صاحب اللآلئ: وليس من العدد المذكور، لأن العدد المذكور مختلف فيه، والمعنى: أسكنهما لِكُلِّهِمْ لتوضح أمراً مجهلاً يعرف. قال أبو شامة: وإنما ذكرهما للمعنى الذي ذكرناه في المفتوحة والمكسورة، ولم يتعرض صاحب التيسير لذكر الجمع عليه من ذلك، لا في التي قبل الهمزة المفتوحة، ولا المكسورة، ولا المضمومة، وكأنه اتكل على بيان المختلف فيه في آخر كل سورة، وحسنت المقابلة في قوله (لِتَفْتَحَ مُقَفَّلًا) بعد قوله (وَأَسْكِنَ)، أي لتفتح باباً من العلم كان (مُقَفَّلًا) قبل ذكره.

(حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل بعدها لام التعريف)

قال صاحب اللآلئ: لَمَّا انقضى حُكْمُ مَا وَقَعَ مِنْ بَاءِ الْإِضَافَةِ قَبْلَ هَمْزَاتِ الْقَطْعِ الثَّلَاثِ، انْتَقَلَ إِلَى الْكَلَامِ فِي حُكْمِ مَا وَقَعَ مِنْهَا قَبْلَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْمَصَاحِبِ لِلَّامِ التَّعْرِيفِ.

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فِإِسْكَانِهَا فَأَش.....

يبين الشاطبي الياء الواقعة قبل همزة الوصل مع لام التعريف، واختلف القراء في (أربع عشرة) ياء منها، سكنها مدلول (فأش) وهو (همزة)، ووافقه غيره في بعضها. قال أبو شامة: وقوله (فأش): أي منتشر شائع. وقال صاحب اللآلئ: شائع منتشر لصحته لغة ورواية. وقال صاحب النفحات الإلهية: فيه إشارة إلى أن إسكان (همزة) في هذا النوع قد فشا وانتشر وظهر عند أهل الأداء وغيرهم حتى فاحت رائحته المسكية في المجالس العلمية.

..... وَعَهْدِي فِي عَلَا

قرأ مدلول (في عَلَا) وهما (حمزة وحفص) بسكون الياء في: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ بالبقرة. وقرأ الباقون بفتحها. وهو من جملة الأربع عشرة. قال السخاوي: ولمَّا انضم (حمزة إلى حفص) قال: (في عَلَا).

..... وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا.....

سَكَنَ مدلول (كَانَ شَرْعًا) وهم (ابن عامر وحمزة والكسائي) الياء من ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم، وكان إسكانه شرعاً، وقال صاحب اللآلئ: (كَانَ شَرْعًا): أي كان طريقاً واضحاً، وفي إثباته بـ (كَانَ شَرْعًا): إشارة إلى أخذ السلف بالإسكان فيه، وأن الخلف فيه مقتدون بهم في ذلك. وقرأ الباقون بفتحها.

..... وَفِي النَّادَا حَمِي شَاعٌ.....

سَكَنَ مدلول (حَمِي شَاعٌ) وهم (أبو عمرو وحمزة والكسائي) المنادى من كلمة ﴿يَنبِغَادِي﴾ في ﴿يَنبِغَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ بالعنكبوت. و﴿قُلْ يَنبِغَادِي الَّذِينَ ءَسْرَفُوا﴾ بالزمر.

وقرأ الباقون بالفتح. قال أبو شامة: وهو ملبس بالتي في أول الزمر: ﴿قُلْ يَنبِغَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وإنما لم يأت فيها خلاف، لأن الياء محذوفة منها في الرسم باتفاق، وإذا لم تكن ياء فلا فتح. وقال الضباع: لا خلاف في حذف الياء بعد الدال وقفاً ووصلاً تبعاً للرسم في: ﴿قُلْ يَنبِغَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أول الزمر، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البيرية بقوله:

وسكّن عباد في النداء حَمِي شَاعٌ
وأول تنزِيلٍ بحذف عن الملا
وقال صاحب اللآلئ: والإشارة بقوله (حَمِي شَاعٌ) إلى حماية مَنْ قرأ به لصحته نقلاً ولغة وعلّة.

..... أَيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنَزِلًا.....

سَكَنَ مدلول (كَمَا فَاحَ) وهما (ابن عامر وحمزة) الياء في: ﴿سَاصِرْفٌ عَنَّا يَتِي الَّذِينَ﴾ بالأعراف.

وقرأ الباقون بفتحها. قال السخاوي: وقوله (كَمَا فَاحَ): أي عبق منزلاً. وقال أبو شامة: أي تضرع وظهرت رائحته. ثم عدّ هذه الأربع عشرة فقال:

فَحَمْسَ عِبَادِي اَعْدُدْ وَعَهْدِي اَرَادَنِي وَرَبِّي الَّذِي اَتَانِ اَيَاتِي الْحَلِي
وَأَهْلَكْنِي مِنْهَا وَفِي صَادٍ مَسْنِي مَعَ الْاَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْاَعْرَافِ كَمَلًا

قال أبو شامة: وإنما عدّ ياءات هذا النوع دون الأنواع التي سبقت لئلا تشتبه بغيرها

نحو: ﴿شُرَكَاءِكَ الَّذِينَ﴾ ﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ ﴿بَلَّغَنِي الْكِبْرُ﴾، لأنه لم يذكر الجمع عليه من هذا القسم لكثرته، فرأى عدّه أيسر عليه، والجمع عليه من هذا القسم مفتوح، والجمع عليه مما مضى مسكّن، ثم ذكر النوع الخامس. وقال الضباع: أشار إلى بيان هذه الياءات الأربع عشرة ليعلم أن ما عداها من نوعها متفق على فتحه، وقوله (فَحَمْسُ عِبَادِي اَعْدُدْ): أي اعدد خمس كلمات ﴿عِبَادِي﴾، أي في خمسة مواضع ذكر منها ثلاث. قلت: الثلاث التي ذكرها في قوله:

١- ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إبراهيم. أسكنها (ابن عامر وحمزة والكسائي).

٢- ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ العنكبوت. أسكنها (أبو عمرو وحمزة والكسائي).

٣- ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ اَسْرَفُوا﴾ الزمر. أسكنها (أبو عمرو وحمزة والكسائي). والأمر في الثلاث على ما ذكر من موافقة بعض القراء لـ (حمزة) في الإسكان. ٤- ومنها قوله:

﴿عِبَادِي الصّٰلِحِيْنَ﴾ في الأنبياء انفراد (حمزة) فيه بالإسكان. ٥- وفي: ﴿

عِبَادِي الشّٰكِرِيْنَ﴾ سبأ انفراد (حمزة) فيه بالإسكان.

- وأما ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ فسيأتي ذكره في باب الزوائد.

٦- ﴿عَهْدِي الظّٰلِمِيْنَ﴾ البقرة، وهو الذي وافق فيه (حفص) (حمزة) على الإسكان.

٧- ﴿اِنْ اَرَادَنِي اللّٰهُ بِضُرٍّ﴾ الزمر. انفراد (حمزة) فيه بالإسكان. ٨- ﴿رَبِّي الَّذِي يُعْجِبُ

وَيُعِيبُ﴾ البقرة. انفراد (حمزة) فيه بالإسكان. ٩- ﴿ءَاتَلْنِي الْكِنْبَ﴾ مريم. انفراد

(حمزة) فيه بالإسكان.

١٠- ﴿ءَايَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ الأعراف وهو الذي وافق فيه (ابن عامر) (حمزة) على

الإسكان.

وأما: ﴿فَمَا عَاتَيْنَا اللَّهَ خَيْرٌ﴾ فسيأتي ذكره في باب الزوائد. وقال أبو شامة: و(الْخُلَا) جمع حلية وهي صفة للكلمات المذكورة. ١١- ﴿إِنْ أَهْلَكِنِي اللَّهُ﴾ في (الملك). انفراد (همزة) فيه بالإسكان. فقوله و(أَهْلَكِنِي مِنْهَا) أي من الأربع عشرة. ١٢- ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانُ﴾ (ص) انفراد (همزة) فيه بالإسكان. ١٣- ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾ (الأنبياء) انفراد (همزة) فيه بالإسكان. قال أبو شامة: وإنما بين سورتي ﴿مَسْنَى﴾ دون سور باقي الياءات، لأن في الأعراف ﴿وَمَا مَسْنَى السُّوءِ﴾ مجمعا على فتحه. وقال القاضي: وقيد (مَسْنَى) بصاد والأنبياء للاحتراز عن ﴿وَمَا مَسْنَى السُّوءِ﴾ بالأعراف. ﴿مَسْنَى الْكِبَرِ﴾ بالجر. المتفق على فتحهما.

١٤- ﴿حَرَمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ الأعراف، انفراد (همزة) فيه بالإسكان. وقال صاحب اللآلئ: وقوله (كَمَلًا): أي وربي كَمَلُ العدد المذكور في حال كونه في الأعراف. وقال أبو شامة: فهذه (أربع عشرة) ياء، وعدّها صاحب التيسير (ست عشرة)، فزاد ما في النمل ﴿فَمَا عَاتَيْنَا اللَّهَ خَيْرٌ﴾، والزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾. قال ابن القاصح: انفراد (همزة) بإسكان تسع منها، وشاركه غيره في إسكان الخمسة الباقية، وكل من أسكن شيئا من هذه الياءات فإنه يحذفه من اللفظ في حال الوصل لاجتماعه بالساكن الذي بعده ويثبت به ساكناً في الوقف.

استدراك أبي شامة على قول الشاطبي:

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فَيَسْكَانُهَا فَاشٍ.....

قال أبو شامة: هذا النوع الرابع وهو ما بعده همزة وصل بعدها لام التعريف، وبمجموع الهمزة واللام عند قوم هو المعرف، وتقدير قوله (وَفِي اللَّامِ) أي وفي قبل اللام، فحذف المضاف للعلم به، ولو قال (وفي قبل اللام) لكان على حذف الموصول، تقديره: وفي الذي قبل اللام، وكل ذلك قد جاءت له نظائر في اللغة. وقال د/ سامي عبد الفتاح هلال: الحذف يجوز عند العلم به، وعلى ذلك فقول الناظم لا غبار عليه.

(حكم ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل دون لام التعريف)

قال صاحب اللآلئ: لَمَّا انقضى حُكْمُ ما وقع من ياء الإضافة قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف،

انتقل إلى ما وقع منها قبل همز الوصل المنفرد عن اللام وعن الفصل الذي قبله.

وَسَبَعُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَقَتْحُهُمْ أَخِي مَعَ إِيَّيْ حَقَّةُ.....

قال السخاوي: (فَرْدًا): أي ليس معه اللام. أي دون لام التعريف. وقال أبو شامة: أي وسبع ياءات إضافة بعدها همزة الوصل دون لام التعريف، فلهذا قال (فَرْدًا)، وهو حال من الهمز، ثم أخذ يذكرها واحدة بعد واحدة ولم يعمها بحكم لأحد كما فعل في الأنواع السابقة، لأن كل واحدة منها تختص برمز إلا واحدة وافقت أخرى في الرمز بهذا البيت فجمعهما وبدأ بهما. فبين الشاطبي الياء الواقعة قبل همزة وصل مجردة من لام التعريف وعددها سبع ياءات وهي: ﴿هَرُونَ أَخِي﴾ (٢٠) ﴿أَشْدُذِيهِ﴾ ﴿ب طه﴾ ﴿قَالَ يَمْوَسِي﴾ ﴿إِيَّيْ أَصْطَفَيْتُكَ﴾ بالأعراف، فتحهما مدلول (حَقَّةُ) وهما (ابن كثير وأبو عمرو)، وقرأ الباقون بسكونهما.

..... لَيْتِي حَالًا

فتح مدلول (حَالًا) وهو (أبو عمرو) وحده الياء في ﴿يَلَيْتِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا﴾ بالفرقان.

قال صاحب اللآلئ: وعدت لصحته لغة ورواية. وقرأ الباقون بإسكانها.

..... وَنَفْسِي سَمًا ذِكْرِي سَمًا.....

أخبر أن من أشار إليهم بـ (سَمًا) مرتين، أو من أشار إليهم بـ (سَمًا) مرة على إثر أخرى، وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو) فتحوا الياء في كلمتي ﴿لِنَفْسِي﴾، ﴿ذِكْرِي﴾ في قوله: ﴿وَأَصْطَفَيْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (٤١) ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِأَيَّتِي وَلَا نَبِيًّا فِي ذِكْرِي﴾ (٤٢) ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ ب طه. قال أبو شامة: وكرّر لهما الرمز من غير حاجة إلى تكريره سوى ضرورة النظم.

..... قَوْمِي الرُّضَا حَمِيدُ هُدَى.....

فتح مدلول (الرُّضَا حَمِيدُ هُدَى) وهم (نافع وأبو عمرو والبزي) الياء في ﴿إِنَّ قَوْمِي أَتَّخَذُوا﴾ بالفرقان. وقرأ الباقون بالسكون ومعهم (قتيل).

..... بَعْدِي سَمًا صَفْوَةٌ وَلَا

فتح مدلول (سَمَا صَفْوَةٌ) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة) الياء في ﴿مِنْ بَعْرِي﴾
 ﴿أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾

بالصف. وقرأ الباقون بالسكون. قال أبو شامة: والولاء بكسر الواو والمد المتابعة، أي سميت متابعة صفوه.

(حكم ياءات الإضافة التي ليس بعدها همزة)

قال صاحب اللآلئ: لَمَّا انقضى حُكْمُ ما وقع من ياء الإضافة قبل همزات القطع والوصل، انتقل إلى حُكْمِ ما وقع منها قبل حرف ليس بهمزة وصل ولا قطع، واعلم أن ياء الإضافة التي ليس بعدها همزة قطع ولا وصل تنقسم إلى ما لم يختلف القراء في إسكانه، وإلى ما اختلفوا فيه، فالذي لم يختلفوا في إسكانه لا يحصى كثرة، والذي اختلفوا فيه هو العدد المذكور في هذا الفصل. ثم شرع يذكرها واحدة بعد واحدة، واختلف القراء في

(ثلاثين) ياء منها، وهي: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام.

وَمَعَ غَيْرِ هَمَزٍ فِي ثَلَاثِينَ خَلْفَهُمْ وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ خُؤْلًا

قال أبو شامة: الواو في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ من جملة التلاوة لا عاطفة. قرأ مدلول (جِيءَ) وهو (ورش) في ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ الثانية بالفتح والإسكان بخلف عنه، وكلاهما مع الفتح والتقليل.

وقوله (وَالْفَتْحُ خُؤْلًا): أشار به إلى أن القراء السبعة غير (نافع) فتحوا ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بلا خلاف عنهم، فتعين لـ (قالون) فيها الإسكان قولاً واحداً، وعلى وجه الإسكان - سواء كان لـ (ورش) أو (قالون) - يتعين المد المشبع قبل الياء. والخلاصة: سَكَّنَهَا (قالون) قولاً واحداً، و(ورش) بخلاف عنه، والوجه الثاني لـ (ورش) فتحها كالباقين.

قال الضبياع: أما الإسكان فمن قراءة الداني له على أبي القاسم الخاقاني وأبي الحسن بن غلبون، وأما فتحها له فمن قراءته على أبي الفتح فارس، فليعلم. وقال السخاوي: وقوله (جِيءَ بِالْخُلْفِ): كلام بليغ وجيز، أي ائت به، يريد الخلف عن (ورش)، (وَالْفَتْحُ خُؤْلًا): أي مُلْكٌ، والمحوّل: المملّك، والمملّك قويّ. بماله من كثرة الأتباع، وكذلك الفتح قويّ بكثرة مَنْ عليه وكثرة مَنْ ينصره. وقال أبو شامة: وقول الناظم (جِيءَ بِالْخُلْفِ): أي ائت به، وانظر في اختلاف الروايات يبيّن لك الصواب، ولا ينبغي لذي لبّ إذا نقل له عن إمام روايتان أحدها أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى، ولا يغترّ بما ذكره الداني في كتاب الإيجاز من اختياره الإسكان، وذكر وجهه من

جهة العربية، فإن غاية ما استشهد به قول بعض العرب: التقت حلقتا البطان، وله ثلثا المال،
بإثبات الألف فيهما وهذا ضعيف شاذ لم يقرأ بمثله، ألا ترى أن الإجماع على أن الألف
محدوفة من نحو هذا مثل: ﴿أَدْخَلَا النَّارَ﴾ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾، وأما استشهاد
بقراءة (أبي عمرو) ﴿وَأَلْتَمَى﴾ بإسكان الياء، فسيأتي الكلام عليه في سورة الأحزاب،
وحكمه حكم ﴿وَيَحْيَى﴾. قلت: قول أبي شامة: (ولا يفتخر بما ذكره الداني... إلخ) كلام
غير مرضي، وغفر الله لـ (أبي شامة المقدسي)، وأقرأ قول الشاطبي في ياءات الإضافة
الواردة في فرش حروف سورة الأنعام وشرح أبي شامة على الآيات.

وَعَمَّ غَلَى وَجَهَى.....

هذا البيت معطوف على قول الشاطبي (وَأَلْفَتْحُ خَوْلًا). فتح مدلول (عَمَّ غَلَا) وهما (نافع
وابن عامر وحفص) الياء في ﴿أَسَلْتُ وَجَهَى لِلَّهِ﴾ بآل عمران، وفي قوله: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ
وَجَهَى لِلَّذِي﴾ بالأنعام. وقرأ الباقون بالسكون.

..... وَيَتَّبِعِي بِسُوحٍ عَن لَوَى.....

فتح مدلول (عَن لَوَى) وهما (حفص وهشام) الياء في ﴿وَلَمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ بنوح.
وقرأ الباقون بالإسكان. قال السخاوي: وقوله (لَوَى): أراد لواء الممدود، وإنما قصره،
وأشار بذلك إلى شهرة أهل الفتح، وقد جاء اللواء بمعنى الشهرة. قال عنه: (لكل غادر
لواء). وقال الجعبري: (عَن لَوَى): أي كثرته لقوة الفتح مطلقاً، لئلا يتوهم ضعفه بعدم
الهمزة، و(عَن لَوَى) عن قارئ مشهور، لئلا يوهمه مفارقة (نافع).

..... وَسِوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَا.....

قال أبو شامة: (وَسِوَاهُ): يعني سوى الذي في نوح وهو: ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ في البقرة
والحج. فتح مدلول (عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَا) وهم (حفص ونافع وهشام) الياء في ﴿بَيْتِي
لِلطَّائِفِينَ﴾ بالبقرة والحج.

قال السخاوي: أي (عُدَّ أَصْلًا) لمن فتح الذي في نوح ليحفل به، أي ليحفل عليه، من
قولهم: حفل القوم يحفلون إذا اجتمعوا، كأن (حفصاً وهشاماً) يقولان لـ (نافع): يلزمك
فتح الذي في نوح كما اجتمعنا على فتح غيره، ويحتج (نافع) باتباع الأثر والجمع بين
اللغتين إذا كانتا فصيحيتين شائعتين. وقال أبو شامة: أي (عُدَّ أَصْلًا) لفتح الذي في

فتح (ابن عامر) الياء في ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ العنكبوت، و﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ الأنعام. وقرأ الباقون بالسكون. قال الجعبري: (أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ: أي قلبي وطريقي عامر، لأنه يقال لملازم الشيء ابنه وأبوه.

وَفِي التَّمَلِّ مَالِي تَمْ لَمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا

فتح مدلول (تَمْ لَمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا) وهم (ابن كثير وهشام والكسائي وعاصم) ﴿فَقَالَ مَالِي لَآ﴾ بالنمل، وقرأ الباقون بالسكون. قال صاحب اللآلئ: وقوله (تَمْ): دعاء للمخاطب بالدوام والبقاء. قال السخاوي: وقوله (رَاقَ): أي صفا، والنوفل: السيد الكثير العطاء، يشير بذلك إلى مَنْ كَثُرَ جوده بالعلم. وقال أبو شامة: وهذا الكلام مليح، أي (تَمْ) (نَوْفَلًا) (لَمَنْ رَاقَ) وصفا باطنه وظاهره. وقال الجعبري: دام بقائك الله، والفتح لقارئ صفا خيره، أو لازم مَنْ كثر علمه، أو (تَمْ) على وَدَّ مَنْ صفت سريره وكثرت بركته.

وَلِي نَجَّةٌ مَاكَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعِ مَعِي تَمَّانِ غَلًّا

فتح مدلول (غَلًّا) وهو (حفص) وحده الياء في: ﴿نَجَّةٌ وَلِي نَجَّةٌ﴾ بـ ص. ﴿مَاكَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ بـ ص. ﴿وَمَاكَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ بإبراهيم. وفتح (حفص) وحده ياء: ﴿مَعِي﴾ في ثمانية مواضع وهي: ١- ﴿مَعِي بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بالأعراف. ٢- ﴿وَلَنْ نُفْتَلُوا مَعِي عَذَابًا﴾ بالتوبة. ٣، ٤، ٥- ﴿لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ ثلاثة في الكهف. ٦- ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ﴾ بالأنبياء. ٧- ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ بالشعراء. ٨- ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ بالقصص. وقرأ الباقون بالسكون.

وَالظُّلَّةُ الثَّانِي عَنْ جَلًّا

فتح مدلول (عَنْ جَلًّا) وهما (حفص وورش) الياء في: ﴿وَنَجِيٍّ وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالشعراء، وهو الموضوع الثاني الوارد في قصة نوح عليه السلام، المعبر عنها في البيت بالظلة، لأن فيها قوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾. وقرأ الباقون بالسكون. وقال ابن القاصح: حصل مما ذكر في هذا الفصل وفي فصل همز القطع المفتوح أن ﴿مَعِيَ﴾ جاء في القرآن في (أحد عشر) موضعاً، فتح (حفص) الياء في جميعها، ووافقه (ورش) في الثاني من

الظلة، ووافقهما المرموزون في (نَفَرُ الْعُلَا عِمَادًا) في ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ بالتوبة، و﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمْنَا﴾ بالملك. لا غير. قال السخاوي: وقوله (عَنْ جِلَاءٍ): أي كشف، وجلوت الشيء، أي كشفته.

وَمَعِ نُؤْمِنُوا لِي يُؤْمِنُوا بِي جَاء.....

فتح مدلول (جَاء) وهو (ورث) الياء في: ﴿وَإِنْ لَرَأَوْا نُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزِلُون﴾ بالدخان. و﴿وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ بالبقرة. وقرأ الباقون بالسكون.

.....وَيَا عِبَادِي صِفْ وَ الْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَالَةً

فتح مدلول (صِفْ) وهو (شعبة) وحده ياء ﴿يَنْعَبَادِلَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ بالزخرف، وأثبتها ساكنة وقفاً. وقال ابن القاصح: قرأ (شعبة) بفتح الياء على ما لفظ به، ويقف بالسكون، لأن ما حُرِّك في الوصل فوجهه الإسكان في الوقف. وقال السخاوي: وقوله (صِفْ): أي اذكر قصة هذه الياء، وذلك أنها حذفت في مصاحف العراق، وثبتت في مصاحف الحجاز. وحذف الياء مدلول (عَنْ شَاكِرٍ دَلَالَةً) وهم (حفص وحمزة والكسائي وابن كثير) وهي - أي الياء - محذوفة في بعض المصاحف، وأثبتها ساكنة في الحاليين الباقون وهم (نافع وأبو عمرو وابن عامر). وقرأ الباقون بالإثبات مع السكون.

وقال صاحب النفعات الإلهية: فإن قيل: كيف عَلِمَ الحذف في الحاليين عن (حفص وحمزة والكسائي وابن كثير)؟ قلت: من النطق بها ثابتة متحركة وهو الذي رُوي عن (شعبة)، وإن قيل: كيف تشعب الخلاف فيها دون غيرها؟ قلت: لاختلاف رسم المصاحف فيها، وإن قيل: لم يقيّد موضع الخلاف، وكيف تحقق أنه هذا؟ قلت: اعتماداً على اشتهاار الخلاف في رسمه.

قال السخاوي: ومعنى قوله (عَنْ شَاكِرٍ دَلَالَةً): أي أخرج دلوه ملأى فشكر، يشير إلى قوة مذهبهم، لأن فيه موافقة الرسم في بعض المصاحف، واستعمال الحذف في النداء هو اللغة الفاشية.

وقال أبو شامة: لأن الياء حذفت في بعض المصاحف وحذفها في باب النداء أفصح من إثباتها.

وقال الجعبري: فإن قيل: فبأي اعتبار ذكرها المصنف هنا؟ قلت: لتلا يندرج في قاعدة باب الحذوفات، وهي أن ما أثبت منهما (الكسائي وحمزة) - غير ﴿أَتَيْدُونَنِي﴾ - إنما هو في الوصل ويجذفانها في الوقف، فكان يفهم من قوله:

... وَالْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَالاً

أنهما يجذفانها في الوقف فقط، وليس كذلك، وذكر الحذف هنا دخيل.

وَفَتَحُ وَايَ فِيهَا لَوْرَشٍ وَحَفْصِهِمْ

فتح (ورش وحفص) ياء ﴿وَلِي فِيهَا مَتَارِبٌ أُخْرَى﴾ بظه. وقرأ الباقون بالسكون.

وَمَا لِي فِي يَاسِينَ سَكَنٌ فَتَكْمُلًا

أسكن مدلول (فَتَكْمُلًا) وهو (حمزة) ياء ﴿وَمَا لِي لَأَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بـ (ياسين)، وفتحها غيره وصلأ، وأسكنها وقفأ.

قال أبو شامة: وقوله (فَتَكْمُلًا): أي فتكمل معرفة مواضع الخلاف في هذا الباب.

وقال ابن القاصح: أي فتكمل أحكام الياءات، وقد تقدم أنه إذا ذكّر الفتح أخذ للباقيين بالإسكان، وإذا ذكّر الإسكان أخذ للباقيين بالفتح.

وقال الضباع: وأشار بقوله (فَتَكْمُلًا) إلى تمام الباب.

أسئلة حول باب: (مذاهب القراء السبعة في إياات الإضافة)

- فتح.....: الياء في: ﴿ذُرُوفِي أَقْتَلْ مُوسَى﴾ بغافر.
- وفتح.....: الياء في: ﴿أَوْزَعِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ بالنمل والأحقاف.
- وفتح.....: الياء في: ﴿فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾
بهود.
- وفتح.....: الياء في: ﴿وَلَكِنِّي أَرْبُكُمُ﴾ بهود والأحقاف.
- وفتح.....: الياء في: ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بهود.
- وفتح.....: الياء في: ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ بالأحقاف.
- وفتح.....: الياء في: ﴿أَرْهَطِي أَعْرُ﴾ بهود.
- وفتح.....: الياء في: ﴿وَيَتَقَوْمَ مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ بغافر.
- وفتح.....: الياء في: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ بيوسف.
- وفتح.....: الياء في: ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْرَحْمَنَا﴾ بالملك.
- وفتح.....: الياء في: ﴿عِنْدِي أَوْلَمْ يَعْلَمَ﴾ بالقصص.
- وفتح.....: الياء في: ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بال عمران والصف.
- وفتح.....: الياء في: ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَأَيْتِي﴾ بيوسف.
- وفتح.....: الياء في: ﴿يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ﴾ بالمائدة.
- وفتح.....: الياء في: ﴿وَرُسُلِي إِنْكَ اللَّهُ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ بالمجادلة.
- وسكّن.....: الياء في: ﴿وَأُمِّي إِلَهُي﴾ بالمائدة.
- وسكّن.....: الياء في: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا﴾ بنوح.
- وسكّن.....: الياء في: ﴿وَحُزْنِي إِلَى﴾ بيوسف.
- وسكّن.....: الياء في: ﴿لَا جْرِمَ أَتَمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ بغافر.
- وفتح.....: الياء في: ﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ بيوسف.
- وسكّن.....: الياء في: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِي بِعَهْدِكُمْ﴾ بالبقرة.

- وقرأ..... بسكون الياء في: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ عَهْدَى الْفَالِغِينَ﴾ بالبقرة.
- وسكن..... الياء في: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم.
- وسكن..... الياء في: ﴿قُلْ يِعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَاسَرُفُوا﴾ بالزمر.
- وسكن..... الياء في: ﴿سَاصِرُفٍ عَن ءَايَتِي الَّذِينَ﴾ بالأعراف.
- قوله: ﴿عِبَادِيَ الصَّٰلِحِينَ﴾ في الأنبياء ١٠٥ انفراد (.....) فيه بالإسكان.
- قوله: ﴿عِبَادِيَ الشَّكُورِ﴾ سبأ ١٣ انفراد (.....) فيه بالإسكان.
- قوله: ﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنَّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ بالأعراف، فتحها.....
- وفتح..... الياء في: ﴿يَلْبِسْتَنِي أَن تَخْذُتْ مَعَ الرَّمُولِ سَيِّلًا﴾
- بالفرقان، فتحوا الياء في كلمة ﴿وَأَصْطَفَيْتُكَ لِنَفْسِي﴾ ﴿أَذْهَبَ أَنتَ﴾
-
- وفتح..... الياء في: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بالفرقان.
- وفتح..... الياء في: ﴿مِن بَعْدِي أَسْمُهُ أَهْمَدُ﴾ بالصف.
- فتح ياء ﴿وَحَيَايَ﴾.....
- وفتح..... الياء في: ﴿أَسَلْتُ وَجْهِي لِلَّهِ﴾ بآل عمران.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَلَمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ بنوح.
- وفتح..... الياء في: ﴿بَيْتِي لِلظَّالِمِينَ﴾ بالبقرة والحج.
- وفتح..... الياء في: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِي قَالُوا ءَاذَنَّاكَ﴾ بفصلت.
- وفتح..... الياء في: ﴿لَكَزِبِنَا وَلِي دِينٍ﴾ بالكافرين.
- وفتح..... الياء في: ﴿وَمَعَافِي لِلَّهِ﴾. الأنعام.
- وفتح..... الياء في: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَايْتِنِي فَاغْبُدُون﴾ بالعنكبوت.
- وفتح..... الياء في: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ بالنمل.
- وفتح..... الياء في: ﴿مَا كَانَ لِي مِن عِلْمٍ﴾ بص.

وفتح.....	الياء في: ﴿وَلَنْ نُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ بالتوبة.
وفتح.....	الياء في: ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالشعراء.
وفتح.....	الياء في: ﴿وَإِنْ لَرَّ لَوْصُونَ إِلَىٰ قَاعِ نَارٍ﴾ بالدخان.
وفتح.....	الياء في: ﴿يَنْعِبَادُوا لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ بالزخرف.
وأثبتها ساكنة وقفاً.....	
وحذف الياء.....	
وأثبتها ساكنة في الحالين.....	
وفتح.....	الياء في: ﴿وَلِي فِيهَا مَنَارِبٌ أُخْرَىٰ﴾ بظه.
أسكن.....	ياء: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بياسين.
	وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

باب ياءات الزوائد للقراء السبعة من الشاطبية

وَدُوْنِكَ يَأَاتِ تُسْمَى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزِلًا

وَتَثْبُتُ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شُكُورٌ إِمَامُهُ

وَجُمَلْتُهَا سِتُونَ وَائْتَانِ فَاعْقِلَا

فَيْسُرِي إِلَى الدَّلَاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِ يَهْـ لِدَيْنِ يُؤْتَيْنِ مَعُ أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا

وَأَخْرَجْتَنِي الْإِسْرَاءَ وَتَتَّبَعْنِ سَمَاءَ

وَفِي الْكَهْفِ نَبِيٌّ يَأْتِ فِي هُوْدٍ رُقُلًا سَمَاءَ

..... وَدُعَايَ فِي جَنَّا حُلُوْ هُدْيِهِ

وَفِي اتَّبَعُونِي أَهْدِكُمْ حَقَّهُ بِلَا

..... وَإِنْ تَرَنِّي عَنْهُمْ

..... تُمِدُّونَنِي سَمَاءَ فَرِيقًا

..... وَيَدْعُ الدَّلَاعَ هَاكَ جَنِّي حَلَا

وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي دَنَا جَرِيَانُهُ وَفِي الْوَقْفِ بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبَلًا

وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهْنَنَ إِذْ هَمَدَنِي وَحَدَفْتُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

وَفِي التَّمَلِّ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنِّي أُولِي حِمِيَّ وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ خَلَا عَالَا

وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَنَاهُمَا

وَفِي الْمَهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حَلِي

وَفِي اتَّبَعَنِي فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا

بِخُلْفِ

وَتُوْتُوتُونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ

وَفِي هُودَ تَسَأَلَنِي حَوَارِيهِ جَمَلَا

وَتُحْزُونِ فِيهَا حَجَّ أَشْرَكَتُمُونِ قَدْ هَدَنِي أَتَّقُونَ يَتَأُولِي اخْشَوْنِ مَعَ وَلَا
وَعَنَّهُ وَخَافُونِي

وَمَنْ يَنْقِي زَكَوَا بِيُوسُفَ وَآفِي كَالصَّحِيحِ مُتَعَلَا

وَفِي الْمُتَعَالِي دُرُهُ

..... وَالذَّلَاقِ وَالْتِ تَنَادِ ذَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهِلاً

..... وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنِي وَلَيْسَا لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سُبُلَا

..... نَذِيرِي لِي وَرَشٍ ثُمَّ تُرْدِينِ تَرْجُمُو نِ قَاعَ زَلُونِ سَيِّئَةً لُذْرِي جَلَا
..... وَعِيدِي ثَلَاثٌ يُنْقِدُونَ يَكْذِبُو نِ قَالِ كِكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وَصَلَا

..... فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنَا يَدَا

..... وَوَاتَّبِعُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرَفِ الْعُلَى

..... وَفِي الْكَهْفِ تَسْتَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلَا

..... وَفِي تَرْعِي خُلْفٌ زَكَا

..... وَجَمِيعُهُمْ بِالْأَنْبَاتِ نَحْتِ التَّمْلِ يَهْدِينِي ثَلَا

..... فَهَدِي أَصُولَ الْقَوْمِ حَالَ اطْرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَضَمَتْ حُلَى

..... وَإِلَى لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَغْلَاقٍ تُنْفَسُ غُطَا

..... سَامِضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدِّ إِذَا هُوَ حَسْبَا

البيان والتفصيل والإيضاح ل: (باب ياءات الروائد)

قال الضباع: أي الياءات الزوائد على الرسم. وقال القاضي: هي الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، ولكونها زائدة في التلاوة على رسم المصاحف عند من أثبتها سميت زوائد، لأنهن عزلن على رسم المصاحف فلم يكتبن فيه. وقال الجعبري: ولما كان للزوائد مفهومان نص على مراده فقال:

وَدُوْنِكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنِ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعْرِزِلًا
قال الضباع: أي خذ ياءات تُسَمَّى في اصطلاح القراء زوائد لكونهن عزلن عن رسم المصاحف، أي لم يرسمن فيها. وقال صاحب اللآلئ: ياءات الزوائد تنقسم إلى أصلي وزائد، والأصلي: عبارة عما هو لام الكلمة، والزائد: عبارة عما ليس بلام الكلمة، وكلاهما يأتي في الأسماء والأفعال، والذي في الأسماء من النوع الأول: ﴿الدَّاعِ﴾ ﴿الْمُعْتَالِ﴾ ﴿الْمُهَمِّدِ﴾ وما أشبه ذلك، والذي في الأفعال منه ياء: ﴿يَأْتِ﴾ ﴿نَبَغَ﴾ ﴿يَسِرُ﴾ وما أشبه ذلك، والذي في الأسماء من النوع الثاني ياء: ﴿دُعَاءٍ﴾ ﴿وَنَذْرٍ﴾ ﴿نَكِيرٍ﴾ وشبه ذلك مما أضيف في الاسم إلى ياء المتكلم، والذي في الأفعال منه ياء: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ ﴿أَهْنَنِ﴾ ﴿يَهْدِينَ﴾ ﴿يُؤْتِينَ﴾ ﴿يَكْدُونَ﴾ ﴿أَتَعُونَ﴾ وشبه ذلك مما اتصل فيه ضمير المتكلم بالماضي والمضارع والأمر، وتنقسم - أيضاً - إلى ما يقع في رأس آية، وإلى ما ليس كذلك.

قال القاضي: (والفرق بين ياءات الزوائد وياءات الإضافة) كالتالي:

١- ياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو: ﴿الدَّاعِ﴾ ﴿الجَوَارِ﴾، وفي الأفعال نحو: ﴿يَأْتِ﴾ ﴿يَسِرُ﴾، ولا تكون في الحروف، بخلاف ياءات الإضافة، فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف.

٢- أن الزوائد محذوفة من المصاحف، بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيها.

٣- الياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة، فمثال الأصلية: ﴿الدَّاعِ﴾ ﴿الْمُنَادِ﴾ ﴿يَأْتِ﴾ ﴿يَسِرُ﴾ ومثال الزائدة: ﴿وَعِيدٍ﴾ ﴿وَنَذْرٍ﴾ وهذا لا ينافي تسميتها كلها زوائد باعتبار زيادتها على خط المصحف بخلاف ياءات الإضافة فلا تكون إلا زائدة.

٤- الخلاف في ياءات الزوائد ييسن القراء دائر ييسن الحذف والإثبات، بخلاف ياءات الإضافة، فإن الخلاف بينهم فيها دائر ييسن الفتح والإسكان. قلت: سيأتي - بإذن الله -

عند شرحنا لـ (الدرّة) أن (أبا جعفر) يفتح الياء وصلأ في ﴿تَتَّبِعَنَّ﴾ بـ طه، وكلمة ﴿يُرْدِنَ﴾ بـ يس. قال أبو شامة: وتنقسم إلى ما هو رأس آية نحو: ﴿الْمَتَعَالِ﴾، وإلى غير ذلك نحو: ﴿وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

(بيات الزوائد - للقراء السبعة من الشاطبية)

وَتَبَّتْ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا بِخَلْفٍ وَأُولَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شُكُورٌ إِمَامَةٌ

بدأ الشاطبي بذكر أحكام الزوائد للقراء قبل تفصيلها، فقدّم هذا الأصل لينبئ عليه ما سيأتي ذكره من الزوائد. قال القاضي: أن ما يذكر في هذا الباب من الزوائد لـ (ابن كثير) فهو يثبت في الحاليين.

- وما يذكر لـ (هشام) فله الخلف، أي يجوز له إثباته في الحاليين وحذفه فيهما.
- وما يذكر لـ (أبي عمرو) وحمزة والكسائي ونافع) فهم يثبتونه في الوصل ويحذفونه في الوقف. هذه هي القاعدة العامة للقراء الذين يثبتون هذه الياءات، ولكن (حمزة) خالف أصله فأثبت الياء الزائدة في سورة النمل وصلأ ووقفاً وهي في: ﴿أَتَمِدُونَنِي﴾، واحترز بالأولى عن الثانية في السورة وهي: ﴿فَمَاءَاتِنِينَ﴾ وسيأتي حكمها له. ولزيادة البيان: يثبت الياء وقفاً وصلأ مدلول (ذُرًّا لَوَامِعًا بِخَلْفٍ) وهما (ابن كثير) قولاً واحداً، و(هشام) يخلف عنه كما جاء في النظم، وسيأتي في التحريرات أن (هشاماً) أثبت الياء وقفاً وصلأ في كلمة: ﴿كَيْدُونَ﴾ بالأعراف. وسيأتي أن (قبلاً) له الإثبات والحذف وقفاً في: ﴿يَا لَوَادٍ﴾ سورة الفجر.

قال أبو شامة: وقوله (ذُرًّا لَوَامِعًا): لأن هذه القراءة موافقة للأصل.

٢- يثبت الياء وصلأ فقط مدلول (حَمَازٌ شُكُورٌ إِمَامَةٌ) وهم (أبو عمرو) وحمزة والكسائي ونافع)، إلا أن (حمزة) أثبت الياء وقفاً وصلأ في كلمة ﴿أَتَمِدُونَنِي﴾ بالنمل، مع إدغام النونين والمدّ المشيع.

... وَأُولَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا

فاحترز بقوله: (وَأُولَى التَّمْلِ) عن ياء: ﴿فَمَاءَاتِنِينَ﴾، قال السخاوي: وقوله (كَمَلًا): أي كَمَلْ عدة من أثبتها في الحاليين لموافقته لهم، وهو يثبتها في الحاليين

ويشدد النون قبلها، وقد ذكره في السورة. أي في فرش حروف سورة النمل. وسيأتي أن ﴿أَكْرَمِينَ﴾ ٢- ﴿أَهْنِينَ﴾ كلاهما بالفجر. أن (أبا عمرو المازني) له حذف الياء فيهما حالة الوصل، وهذا أعدل من إثباتها له في الوصل، وسيأتي أن (أبا عمرو وقالون) لهما الحذف والإثبات وقفاً في كلمة ﴿فَمَاءَ آتَمِينَ﴾ بالنمل. وقال أبو شامة: إن القرّاء مختلفون في هذه الياءات الموصوفة بأنها زوائد، فمنهم من أثبتها في حالي الوصل والوقف وهم المذكورون في هذا البيت:

وَتَثِبْتُ فِي الْحَالَيْنِ دُرّاً لَوَامِعاً بِخَلْفٍ وَأَوْلَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا
ومنهم من أثبتها في الوصل دون الوقف وهم المذكورون في البيت الآتي:
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

وليس الأمران على العموم، هؤلاء أثبتوا الجميع في الحالين، وأولئك في الوصل، بل معنى هذا الكلام: أن كل من أذكر عنه أنه أثبت شيئاً ولم أقيده فانظر فيه: فإن كان من المذكورين في هذا البيت:

وَتَثِبْتُ فِي الْحَالَيْنِ دُرّاً لَوَامِعاً بِخَلْفٍ وَأَوْلَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا
فاعلم أنه يثبت في الحالين، وإن كان من المذكورين في البيت الآتي:
وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

فاعلم أنه يثبت في الوصل فقط، فحصل من هذا أن (ابن كثير) من طريقيه، أو من أحدهما، و(هشاماً) يثبتان الياء في الحالين في المواضع التي سيأتي ذكرها لهما، لكن (ابن كثير) له مواضع كثيرة، وأما (هشام) فليس له إلا موضع واحد في الأعراف سيأتي ذكره وفيه خلاف عنه وقفاً ووصلاً - وهناك تحريرات لـ (هشام) ستعرفها عما قريب - وأثبت (حمزة) في الحالين موضعاً واحداً وهو: ﴿أَتَمِدُونِينَ﴾، وهو يقرؤه بتشديد النون على ما سيأتي في سورتها، وهذا الموضع هو أول النمل، لأن فيها ياءين زائدتين على رأي الناظم وكتاتهما في آية واحدة، وهذه الياء هي الأولى وبعدها ﴿فَمَاءَ آتَمِينَ﴾، فاحترز بقوله: (وأولى التَّمْلِ) عن ياء: ﴿فَمَاءَ آتَمِينَ﴾، وقوله (كَمَلًا) ليس برمز، لأن الرمز لا يجتمع مع المصرح به، وإنما معناه أن (حمزة) كمل عدة المثبتين في الحالين. فإن قلت: بقي على الناظم ذكر جماعة لهم خلاف في الإثبات في الحالين في ثمانية النمل: ﴿فَمَاءَ آتَمِينَ﴾، وهم (قالون وأبو عمرو وحفص) كما سيأتي، وكذا (قنبل) له خلاف في الوقف على: ﴿

بِالْوَادِ ① وَفِرْعَوْنَ ② الفجر، قلت هذا كله يجمع مفصلاً مبيّناً، وإنما ذكر في هذا البيت ما سيأتي مجملاً مطلقاً، فتعلم من إجماله وإطلاقه أن الإثبات في الحالين للمذكورين، وأما الميّن فمتضح في نفسه فلا يحتاج إلى هذه المقدمة، ثم ذكر المثبتين في الوصل فقط في المواضع التي تذكر لهم فقال:

وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

أي إِمَامُهُ حَمَادٌ شَكُورٌ لأن هؤلاء جمعوا في قراءتهم بين الأصل وموافقة الرسم، وخصوا الوقف بالحذف، لأنه الأليق بالتخفيف على ما مضى في تخفيف الهمز في الوقف، فالمثبتون في الوصل وحده هم (أبو عمرو وهمزة والكسائي ونافع) على ما رمز لهم في البيت، فأما (الكسائي وورش) فاطرد لهما ذلك فلم يثبتا في الوقف شيئاً، وأما (همزة) فقد تقدّم أنه أثبت في الوقف والوصل ﴿أَتَيْدُونِي﴾ في النمل وحدها، وما عداها مما سيذكر له أنه يثبت يختص بوصله دون وقفه وذلك موضع واحد: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَ﴾ إبراهيم، وأما (أبو عمرو وقالون) فلهما خلاف في الوقف على ﴿فَمَاءَ آتْنِي﴾ في النمل كما سيأتي، والباقون على حذف الجميع في الحالين اتباعاً للرسم وهم (عاصم وابن عامر) فقط، لكن لـ (هشام) خلاف في الموضع الواحد المتقدم ذكره، وكذا لـ (حفص) موضع واحد وهو: ﴿فَمَاءَ آتْنِي﴾ في النمل على ما سيأتي، فما يصفو من أهل الحذف على الإطلاق أحد غير (شعبة وابن ذكوان)، والحذف لغة هذيل، ثم ذكر الناظم عدد الياءات التي تختلف القراء في إثباتها وحذفها وهي محذوفة في الرسم فقال:

وَجُمَلَتْهَا سِتُونَ وَأَثَانٌ فَاعْقِلَا

أي جملتها (ثنتان وستون) ياء، وعدها صاحب التيسير (إحدى وستين)، لأنه أسقط ﴿فَمَاءَ آتْنِي﴾ النمل، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ③ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ في الزمر، وعدها في باب ياءات الإضافة، فإن قلت: فينبغي أن يبقى ستون فما هي الواحدة الزائدة؟ قلت هي: ﴿يَنْعِبَادُونَ﴾ التي في الزخرف ذكرها في البابين وقد تقدّم التنبيه على ذلك. والخلاصة: جملة الياءات الزوائد (ثنتان وستون) ياء فاعقل هذه المسئلة وأدركها، ثم شرع يذكر الزوائد مفصلة فقال:

فَيْسِرِي إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِ يَهْ — دَيْنِ يُؤْتِينِ مَعِ أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا

وَأَخْرَجْتَنِي الْإِسْرَاءَ وَتَّبِعَنَنْ سَمَاءً

١- ﴿يَسِّرٌ﴾ بالفجر ٢- ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بالقمر ٣- ﴿الْجَوَارِ﴾ بالشورى. ومدلول (سَمَاء) هم (نافع وابن كثير وأبو عمرو)، وكلٌّ على أصله في إثبات الياء كما ذكرنا في أوّل الباب، فـ (نافع وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير في الحالين). قال أبو شامة: وقوله ﴿الْجَوَارِ﴾ في سورة الشورى دون اللتين في سورة الرحمن والتكوير، ودلنا على ذلك أنهما - أي موضع الرحمن والتكوير - لا يمكن إثبات الياء في الوصل لأجل الساكن بعدهما، فتعيّنت التي في الشورى، وهذا بخلاف إمالة (دوري الكسائي) لـ ﴿الْجَوَارِ﴾ فإنها في المواضع الثلاثة كما سبق ٤- ﴿الْمَنَادِ﴾ بسورة ق. ٥- ﴿يَهْدِينِ﴾ بسورة الكهف.

قال أبو شامة: ودلنا على أن مراده ﴿يَهْدِينِ﴾ التي في الكهف، أن التي في القصص ﴿قَالَ عَسَىٰ رَفِيتَ أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ مثبتة بإجماع، وسيأتي ذلك، وليس غيرها فتعيّنت التي في الكهف.

وقال صاحب اللآلئ: ولم يقيدها بشئ، لأنه ذكر في آخر الباب أن التي في القصص ثابتة في الحالين، فتعيّنت أن المذكورة هي التي في الكهف. ٦- ﴿يُؤْتِينَ﴾ بالكهف. ٧- ﴿تُعَلِّمِينَ﴾ بالكهف. قال أبو شامة: والولاء المتابعة، يعني: أن هذه الثلاثة تابعت في سورة واحدة على هذا النسق. ٨- ﴿أَخْرَجْتَنِي﴾ بالإسراء. قال أبو شامة: وأضاف (وَأَخْرَجْتَنِي) إلى موضع الإسراء ليحترز من التي في سورة المنافقين: ﴿لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ فإنها مثبتة في الحالين بلا خلاف. ٩- ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ بـ (طه).

وَفِي الْكَهْفِ نَبِيٌّ يَأْتِي فِي هُوْدٍ رُّفُلًا

سَمَاءً

١- ﴿نَبِيٌّ﴾ بالكهف. وحكمها مدلول (رُفُلًا سَمَاءً) وهم (الكسائي ونافع وابن كثير وأبو عمرو)، فـ (نافع وأبو عمرو والكسائي) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين. قال أبو شامة: وإنما قيد ﴿نَبِيٌّ﴾ بقوله (وَفِي الْكَهْفِ نَبِيٌّ) احترازاً

من التي في يوسف ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبِغِي﴾، فإنها مثبتة بإجماع. ٢- ﴿يَأْتِ﴾
 بهود. قال أبو شامة: وقيد الناظم موضع هود بقوله (يَأْتِ فِي هُودٍ) ليحترز مما أجمع على
 إثباته نحو: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ البقرة، ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾
 الأنعام، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ الأعراف. ومعنى (رُقُلًا) عَظْمٌ.

..... وَ دُعَاؤِي فِي جَنَّا حُلُوِ هَدْيِهِ

١- ﴿دُعَاءٌ﴾ بإبراهيم. وحكمها لمدلول (فِي جَنَّا حُلُوِ هَدْيِهِ) وهم (همزة وورش
 وأبو عمرو والبيزي)، فـ (همزة وورش وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف،
 (والبيزي) في الحالين.

تنبيه: قال أبو شامة فإن قلت: من أين علمنا أن مراده بقوله:

..... وَ دُعَاؤِي فِي جَنَّا حُلُوِ هَدْيِهِ

التي في إبراهيم دون التي في نوح ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمُ دُعَاؤِي إِلَّا فِرَارًا﴾؟ قلت: لأن تلك دخلت في
 حساب ياءات الإضافة في عدة ما بعده همزة مكسورة، وقد نص عليها في قوله:

..... دُعَاؤِي وَأَبْسَاءِي لِكُوفٍ تَجَمَّأً

والفرق بينهما أن التي في نوح ثابتة في الرسم، والتي في إبراهيم محذوفة، وذلك فصل ما
 بين ياء الإضافة والزائدة، وكذلك القول في: ﴿أَتَّبِعُونَ﴾، إذ لقاتل أن يقول: لِمَ لا
 تدخل هذه في ياءات الإضافة التي بعدها همزة مفتوحة؟ فيكون الجواب: أن هذه الياء محذوفة
 رسماً غير ثابتة فيه، وعلم ذلك من موضع آخر.

..... وَفِي اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ حَقَّهُ بِلَا

١- ﴿أَتَّبِعُونَ﴾ بغافر. حكمها لمدلول (حَقَّهُ بِلَا) وهم (ابن كثير وأبو عمرو
 وقالون)، فـ (قالون وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين. قال
 أبو شامة: وقيد الناظم موضع غافر بقوله: ﴿أَهْدِكُمْ﴾ احترازاً من التي في الزخرف
 فإنها لـ (أبي عمرو)، وسيأتي بيان ذلك، واحتراز أيضاً من الذي أجمع على إثباته القراء
 نحو: ﴿فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ آل عمران، ﴿فَأَتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ طه. وكلمة ﴿
 أَتَّبِعُونَ﴾ بغافر، لم تدخل في ياءات الإضافة التي بعدها همزة مفتوحة، لأن هذه الياء محذوفة

رسماً غير ثابتة فيه. قال السخاوي: وقوله (حَقَّةُ بِلَا): من بلوت بمعنى اختبرت، يشير بذلك إلى أن ما رُوي عن (ورث) من إثبات هذه الياء في الوصل، وعن (قالون) من حذفها في الخالين قد بلاه الحق واختبره، وأن الاختبار اقتضى صحة ما حكاه في القصيد دون ما رُوي من ذلك. وقال أبو شامة: (حَقَّةُ بِلَا) أي اختبر الحق ما ذكرته فكان صواباً دون ما رُوي من خلاف ذلك.

وإِنْ تَرْنِي عَنْهُمْ.....

يعود الضمير في قوله (عَنْهُمْ) على (حَقَّةُ بِلَا) في الشطر السابق وهم: (ابن كثير وأبو عمرو وقالون)، فكلمة: ﴿تَرْنِي﴾ بالكهف، لـ (قالون وأبي عمرو) في الوصل دون الوقف، و (ابن كثير) في الخالين.

..... تُمِدُّونِي سَمًا فَرِيْقًا.....

١- ﴿تُمِدُّونِي﴾ بالنمل. حكمها لمدلول (سَمًا فَرِيْقًا) وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة)، فـ (نافع وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و (ابن كثير وحمزة) في الخالين. قال أبو شامة: وهذا الموضع هو الذي يشته (حمزة) في الخالين. وقلنا من قبل أن (حمزة) يدغم النونين مع المدّ المشيع. قال أبو شامة: وقوله (سَمًا فَرِيْقًا) أي ارتفع فريقه وهم قراؤه. وقال السخاوي: و (سَمًا فَرِيْقًا) لانضمام (حمزة) إليهم.

..... وَيَدْعُ الدَّاعَ هَاكُ جَنَى حَلَا.....

١- ﴿يَدْعُ الدَّاعَ﴾ بالقمر. حكمها لمدلول (هَاكُ جَنَى حَلَا) وهم (البيزي وورث وأبو عمرو)، فـ (ورث وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و (البيزي) في الخالين. وقيد الناظم موضع القمر بقوله: (وَيَدْعُ الدَّاعَ): احترازاً من كلمة ﴿الدَّاعَ﴾ في الموضع الثاني في سورة القمر وهو: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾، حيث إن الموضع الثاني ذكره الشاطبي بقوله: (فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعِ الجَوَارِ)

قال السخاوي: وقوله (هَاكُ جَنَى حَلَا) أي خذ ثمراً حلواً وهو ما نظمه الناظم -رحمه الله-.
وَلِي الفَجْرِ بِالوَادِي دَنَا جَرِيَانُهُ وَفِي الوَقْفِ بِالوَجْهَيْنِ وَأَفْقَ قُنْبَلَا

١- ﴿بِالْوَادِ﴾ بالفجر. حكمها لمدلول (دَنَا جَرِيئُهُ) وهم (ابن كثير) و(ورش)، إلا أن (قنبلاً) جاء عنه الحذف والإثبات وقفاً، وأما في الوصل فيثبت (قنبلاً) بلا خلاف. قال الضباع: (قنبلاً) جاء عنه الحذف والإثبات وقفاً، وبالأول قرأ له الداني على أبي الحسن بن غلبون، وبالثاني على فارس. والكلمة السابقة لـ (ورش) في الوصل دون الوقف، و(البيزي) في الحاليين. وقيد الناظم موضع الفجر بقوله: (وفي الفجر بِالْوَادِ) ليحترز من التي في طه والنازعات. ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ فإنها محذوفة باتفاق القراء السبعة. قال أبو شامة: وما أحسن ما وافق لفظ الجريان بعد ذكْر الوادي. وقال صاحب اللآلئ: وأتى به بعد ذكْر الواد فأحسن في الإشارة وأبدع في العبارة.

وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهْنَنِ إِذْ هَدَى وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدًّا أَعْدَلًا
١- ﴿أَكْرَمَنِي﴾ ٢- ﴿أَهْنَنِ﴾ كلاهما بالفجر. حكمهما لمدلول (إِذْ هَدَى) وهما (نافع والبيزي)،

فـ(نافع) في الوصل دون الوقف، و(البيزي) في الحاليين، وأما (أبو عمرو المازني) فله حذف الياء فيهما حالة الوصل، وهذا أعدل من إثباتها له في الوصل. قال الضباع: فدل على أنه خير بين الإثبات والحذف، والمراد به حالة الوصل، وأما في الوقف فهو يحذف الياء على أصله. قال أبو شامة: وأتبعهما - أي لفظ ﴿أَكْرَمَنِي﴾ ﴿أَهْنَنِ﴾ - ذكر ﴿بِالْوَادِ﴾، لأن الجميع في سورة واحدة.

وَفِي التَّمَلُّكِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي حِمِيٍّ وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ خَلَا عِلًّا
أثبت الياء المفتوحة وصلًا في: ﴿فَمَا آتَانِيَّ اللَّهُ﴾ بالنمل، مدلول (عَنْ أُولِي حِمِيٍّ) وهم (حفص ونافع وأبو عمرو) حالة الوصل، واختلف عن مدلول (بَيْنَ خَلَا عِلًّا) وهم (قالون وأبو عمرو وحفص) بين الإثبات والحذف وقفاً، وأما (ورش) في الوقف فبالحذف فقط، وقرأ الباقر بن جندب الياء في الحاليين وهم (ابن كثير وابن عامر وشعبة وهمة والكسائي). قال الضباع: أطلق الناظم الخلاف عن الثلاثة - وهم (قالون وأبو عمرو وحفص) - تبعاً للتيسير، وقد قيد (الداني) بعض هذا الإطلاق في مفرداته بما حاصله: أن المأخوذ به وقفاً لـ (أبي عمرو وقالون) الإثبات، ولـ (حفص) الإثبات من قراءة الداني على أبي الحسن، والحذف من قراءته على فارس. قال ابن القاصح:

وقيد الناظم موضع الخلاف بقوله: (وَفِي التَّمْلِ آتَانِي) ليخرج نحو: ﴿ءَاتَانِي الْكِتَابَ﴾ مريم، ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً﴾ هود. قال أبو شامة: ويلزم من الإثبات الفتح، وإلا لانحذفت لالتقاء الساكنين، والباقون على حذفها اتباعاً للرسم، فمن حذف في الوصل حذف في الوقف، وأما من أثبت في الوصل فقياسه أيضاً الحذف في الوقف، لأنه ليس فيهم من المثبتين في الحاليين أحد، فأما (ورش) فجرى على القياس فحذفها في الوقف، وأما (قالون وأبو عمرو وحفص) فاختلف عنهم في إثباتها وحذفها في الوقف، ووجه إثباتها أن هذه الباء أخذت شيئاً من باء الإضافة لكونهم فتحوها، وبيات الإضافة لا تحذف في الوقف فكذا هذه. وقال السخاوي: وقوله (يَبْنَ حُلَاً عَلَاً) أي سما وارتفع (يَبْنَ حُلَاً) من قَبْلِ أن الحذف فيه اتباع الرسم، وفي الإثبات اتباع الأصل.

وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَاهُمَا

١- ﴿كَالْجَوَابِ﴾ سبأ ﴿وَالْبَادِ﴾ الحج، حكمها لمدلول (حَقَّ جَاهُمَا) وهم (ابن كثير وأبو عمرو وورش)، ف- (ورش وأبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحاليين.

وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَتَحْتُ أَخُو حُلَى

١- ﴿الْمُهْتَدِ﴾ بالإسراء والكهف، وهي المرادة من قول الشاطبي (وَتَحْتُ) إذ هي - أي سورة الكهف - تحت سورة الإسراء في ترتيب المصحف. وحكمها لمدلول (أَخُو حُلَاً) وهم (نافع وأبو عمرو) وهما يحذفان الباء وفقاً وبشأنها وصلاً على أصلهما. قال أبو شامة: وقيد موضع الإسراء بقوله (وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ) ليحترز من الذي في الأعراف، فإن الباء فيه ثابتة بلا خلاف وهي: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾.

وَفِي أَتَبَعَنَ فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا

١- ﴿وَمَنْ أَتَبَعَنَ﴾ بآل عمران، ويعود الضمير في قول الناظم (عَنْهُمَا) على مدلول (أَخُو حُلَاً) في الشطر السابق وهما (نافع وأبو عمرو)، فلهما - أي (نافع وأبو عمرو) - إثبات الباء في حال الوصل فقط. قال أبو شامة: وقيد موضع الخلاف بقوله: (وَفِي أَتَبَعَنَ فِي آلِ عِمْرَانَ) ليحترز بذكر السورة عن التي في آخر سورة يوسف: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَبَعَنِي﴾ فهي ثابتة بلا خلاف.

وَكَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلًا

.....

بِخُلْفٍ.....

١- ﴿كَيْدُونٍ﴾ بالأعراف، حكمها لمدلول (حَجَّ لِيُحْمَلًا بِخُلْفٍ) وهم (أبو عمرو وهشام) بخلف عنه، فـ (أبو عمرو) في الوصل دون الوقف، وأما (هشام) فله الخلاف في الخالين عملاً بهذا البيت، ويقوله في صدر الباب:

وَتَثِبْتُ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ.....

ولكن الذي صوّبه أهل الأداء عامة أن (هشاماً) ليس له في هذه الياء من طريق الحرز إلا الإثبات وصلأ ووقفأ. قال أبو شامة: إنما أعاد ذكر الخلف عن (هشام) لئلا يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده، فأبان بهذا أن له أيضاً في الوصل خلافاً، وقيل إنما أعاده توكيداً، لأن بعض المصنفين لم يذكر له هذا الخلاف.

قال الضباع: وهذا الخلاف الذي ذكره له منعه المحققون، ونصوا على أنه لا ينبغي أن يقرأ به من طريق النظم وأصله، بل بالإثبات فقط في الخالين، لأنه الذي قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الحلواني. وخلاصة التحريات: اعلم أن (هشاماً) له إثبات الياء في الوقف والوصل في كلمة ﴿كَيْدُونٍ﴾ بالأعراف. قال الجمزوري:

وَكَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلًا
بِخُلْفٍ وَلَكِنْ أَثَبْتُ النِّشْرَ مَسْجَلًا
وَقَالَ صَاحِبُ إِتْحَافِ الْبَرِيَّةِ:

وَكَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ
يَأْتِيهِ فَاقْرَاهُ وَقَفًا وَمَوْصَلًا
وَقَالَ الْوَاغْرَانِي:

كَيْدُونٍ فِي أَعْرَافِهَا يَزِيدُهُ
حَلْوَانِهِمْ فِي حَالِيهِ وَقَسْرًا

قال أبو شامة: وقيد ﴿كَيْدُونٍ﴾ بالأعراف احترازاً من الجمع على إثباته في هود: ﴿مِنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا﴾ وعلى حذفه للقراء السبعة في الرسائل: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكَ كَيْدٌ فَكَيْدُونٍ﴾، و(حَجَّ لِيُحْمَلًا): أي غلب في الحجة بإثبات يائه ليحمل ذلك ويقرأ به. وقال الجعبري: و(حَجَّ لِيُحْمَلًا): لينقل ولا يهجر.

..... وَتَوَثُّونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ

١- ﴿تَوْتُونَ﴾ بيوسف، وحكمها لمدلول (حَقُّهُ) وهم (ابن كثير وأبو عمرو). ف—
(أبو عمرو) في الوصل دون الوقف، و(ابن كثير) في الحالين.

..... وفي هُوْدٍ تَسْأَلْنِي حَوَارِيهِ جَمَلًا

١- ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ بهود، حكمها لمدلول (حَوَارِيهِ جَمَلًا) وهما (أبو عمرو وورش)،
ولهما إثبات الياء وصلًا فقط. قال أبو شامة: فأثبت الياء (أبو عمرو) مع تخفيف الكلمة،
وأثبتها (ورش) مع تشديدها، وسيأتي الكلام في التخفيف والتشديد في سورة هود. قلت:

سيأتي حكم تخفيف النون وتشديدها في كلمة ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ هـود، ﴿تَسْأَلْنِي﴾
الكهف، في فرش حروف سورة هود. وقيد الناظم الموضوع السابق بقوله (وفي هُوْدٍ
تَسْأَلْنِي): ليحترز من التي في الكهف، وسيأتي بيانها بعد قليل وهي: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَن
شَيْءٍ﴾. قال أبو شامة: و(حَوَارِيهِ): ناصره، وخفف الياء ضرورة كما تقدم في أول الخطبة.

وَتَحْزُونَ فِيهَا حَجٌّ أَشْرَكَتُمُونَ قَدْ هَدَيْنَا أَتَقُونَ يَتَأُولِي أَخْشُونَ مَعَ وَلَا
وَعْتَهُ وَخَافُونِي.....

الكلمات الآتية حكمها لمدلول (حَجٌّ) وهو (أبو عمرو)، وله حذف الياء وقفًا وإثباتها
وصلًا

١- ﴿وَلَا تَحْزُونَ﴾ بهود. فالضمير في قوله (فيها) يعود على سورة هود في البيت
السابق.

وقيد الناظم موضع هود بقوله (وَتَحْزُونَ فِيهَا)، لأن موضع الحجر وهو قوله: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ
وَلَا تَحْزُونَ﴾ لا خلاف في حذف الياء للقراء السبعة. ٢- ﴿أَشْرَكَتُمُونَ﴾ بإبراهيم.

٣- ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ بالأنعام.

وقيد الناظم موضع الأنعام بقوله: ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ ليحترز من الجمع على إثباتها نحو:

﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي﴾ بالأنعام، ﴿أَوْ تَقُولُ لَوَأَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ بالزمر. ٤- ﴿وَأَتَقُونَ

يَتَأُولِي﴾ بالبقرة. وقيد الناظم موضع البقرة بقوله (أَتَقُونَ يَتَأُولِي) ليحترز من الجمع

على حذفها للقراء السبعة من الشاطبية في موضع سورة الزمر وهو قوله: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونَ

﴾، وليحترز من نحو: ﴿وَإِنِّي فَأَتَقُونَ﴾ البقرة. ٥- ﴿وَأَخْشُونَ وَلَا﴾ بالمائدة. وقيد

الناظم موضع المائدة بقوله (أَخْشَوْنَ مَعِ وَلَا): ليحترز عن التي في أوّل المائدة فإنها محذوفة للقراء السبعة من الشاطبية في الحاليين باتفاق، وهي قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾، وأما موضع سورة البقرة وهو: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾ فالياء مثبتة فيه باتفاق القراء.

٦- ﴿وَحَاقُونَ﴾ بآل عمران. والواو في قوله: ﴿وَحَاقُونَ﴾ من التلاوة وليست عاطفة في النظم.

..... وَمَنْ يَنْقَى زَكَأً بِيُوسُفَ وَأَفَى كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلاً

١- ﴿مَنْ يَنْقَى﴾ بيوسف. وحكمها لدلول (زَكَأً) وهو (قنبل) إذ له إنبات الياء وقفاً و وصلًا إجراءً للمعتل مجرى الصحيح. وقيد الناظم موضع الخلاف بقوله (بِيُوسُفَ): ليحترز من الجمع عليها نحو قوله: ﴿أَقَمَنْ يَنْقَى بِوَجْهِهِ سَوْءَ الْعَذَابِ﴾ الزمر. وقال صاحب اللآلئ: وقوله (زَكَأً): أي زكا في صحة نقله، ردًا على مَنْ عاب ذلك وأنكره. قال أبو شامة: (زَكَأً): أي طهر من طعن في قراءة (قنبل)، لأنه أثبت الياء في محل الجزم، ولا شك أنها قراءة ضعيفة - غفر الله لـ (أبي شامة) - لأنه زاد على الرسم حرفاً وارتكب المخذور زيادته وجهاً ضعيفاً في العربية، بخلاف الياءات المثبتة فيما تقدم فإنها لغة فصيحة، وهو من الاختلاف في الهجاء، فلم يضرّ من جهة الرسم كقراءة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بالألف، ثم ذكر وجه هذه القراءة، وهو أن من العرب مَنْ يجري المعتل مجرى الصحيح فلا يحذف منه شيئاً من حروفه للجزم، كما لا يحذف شيئاً في الصحيح ويكتفي بإسكان آخره. قال السخاوي: قال قيس بن زهير: (ألم يأتبك والأنباء تنمي). والشاهد: (ألم يأتبك).

وزاد صاحب كتاب اللآلئ قول الشاعر:

هجوت زبان ثم جئت معتدراً
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

والشاهد: (لم تهجو ولم تدع). قال أبو شامة: وقال الحصري:

وقد قرأ مَنْ يَنْقَى قنبل
فانصر على مذهبه قنبل

وقوله (وَإِى كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلاً): أي جاء (مُعَلَّلاً كَالصَّحِيحِ)، أي بأنه أجرى مجراه. قال أبو بكر بن مجاهد: أخبرني (قنبل) عن القواس عن أصحابه أنهم يقرءون ﴿مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ بالياء في الوصل والوقف.

قال أبو شامة: وقرأت في حاشية نسخة مقروءة على الناظم، وأظن الحاشية من إملائه، قال: (وَإِى كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلاً): أي مروى بعذوب الاحتجاج له.

وَإِى الْمُتَعَالِي دُرَّةً.....

١- ﴿الْمُتَعَالِ﴾ بالرعد. حكمها للمدلول (دُرَّةً) وهو (ابن كثير) إذ له إثبات الياء وفقاً ووصلاً.

..... وَالنَّالِقِ وَالنَّادِ تَنَادِ ذَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّلاً

١- ﴿النَّالِقِ﴾ ٢- ﴿النَّادِ﴾ كلاهما بغافر. وحكمهما للمدلول (ذَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّلاً) وهم (ابن كثير) و(قالون بخلف عنه) و(ورش)، فـ(ابن كثير) في الحالين، و(ورش) في الوصل دون الوقف، و(قالون) بخلف عنه حال الوصل، وأما في الوقف فقرأ (قالون) بال حذف على أصله. قال الضباع: هذا ما يفيد النظم، وذكر المحررون أن الذي ينبغي أن يقرأ به لـ (قالون) فيهما من طريق هذا النظم وأصله إنما هو الحذف فقط، لأنه رواية الجمهور عنه دون الإثبات فإنه انفراده، انفردها فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن (قالون)، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه. وخلاصة التحريات: (قالون) يحذف الياء في الحالين قولاً واحداً في كلمة ﴿النَّالِقِ﴾، ﴿النَّادِ﴾ بغافر.

قال الجمزوري بعد ذكره لبيت الشاطبي:

وَإِى الْمُتَعَالِي دُرَّةً وَالنَّالِقِ وَالنَّادِ
وقد ردُّ هذا الخلف في النشر قائلاً

له الحذف في الاثنين وفقاً وموصلاً

وقال صاحب إتحاف البرية:

لعيسى النَّالِقِ وَالنَّادِ احذفنهما فتمت أصول القوم ذَرَاً مفصلاً

قال السخاوي: ومعنى قوله (ذَرَاً بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّلاً): يعني درأهم عن التعصب على مذهب الإثبات أو لمذهب الحذف بالجمع بينهما. وقال أبو شامة: و(ذَرَاً) بمعنى دفع،

فأبدل من الهمزة ألفاً، و(بأغيبه) بمعنى طالبه، يقال: بغيت الشيء إذا طلبته، و(جُهلاً) جمع جاهل، أي دفع قارئه الجهال عن تضعيفه بكونه رأس آية، فلا ينبغي أن يثبت الياء لثلاث يخرج عن مؤاخاة رعوس الآي، فأتى بالخلف ليرضي به كل فريق، لأن كلا الأمرين لغة فصيحة. وقال صاحب اللآلي: والمعنى أنه درأهم عن التعصب للحذف ولصحة الإثبات لغة ورواية.

وقال الجعبري: أي صفا الإثبات من الشوائب، ورفع راويه بالأصالة الجاهلين المتسكين بالفاصلة.

وَمَعَ دَعْوَةَ الدَّاعِي دَعَانِي خَلَا جَنِي وَكَيْسًا لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا

١- ﴿الدَّاعِ﴾ ٢- ﴿دَعَانِي﴾ كلاهما بالبقرة. حكمهما لمدلول (خَلَا جَنِي) وهما: (أبو عمرو وورش)، فلهم الإثبات وصلًا فقط. قال أبو شامة: (وَكَيْسًا لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا): أي وليسا- يعني الباعين في هاتين الكلمتين- لـ (قالون)، أي لم يشتهر إثباتهما له وإن كان قد روي عنه إثباتهما، و(الْغُرِّ): المشهورون، أي عن النقلة الغر، و(سُبُلًا) حال منهم، وهو جمع سابلة، وهم المختلفون في الطرق، يريد أنهم سلكوا طرق النقل وقبلوها خبرة بها، أي عن القوم المنيرة طرقهم. وقال الضباع: وليس إثبات هاتين الكلمتين لـ (قالون) واردة عن الرواة الغر المشهورين عنه، بل عن رواة دونهم في الشهرة، وفي ذلك دليل على جواز الوجهين فيهما عنه فتنبه.

وقال القاضي: فحيث يكون لـ (قالون) في هاتين الكلمتين الحذف والإثبات، والأصح الحذف.

وقال الجعبري: فإن قلت: ما الذي دل على هذا التقدير؟ قلت: تقييد النفي بالمشهورين، إذ لو أراد مطلق النفي لقال: (وَكَيْسًا مَنْقُولِينَ عَنْهُ) وأمسك، بل الإثبات منقول عن رواة دونهم في الشهرة.

نِذِيرِي لَوْرَشٍ ثُمَّ تُرْدِينِ تَرْجُمُو
نِ فَاعْزِلُونِ سَيْئَةَ نُذْرِي جَلَا
وَعِيدِي ثَلَاثٌ يُنْقِدُونَ يُكَذِّبُو

قال أبو شامة: هذا كله أثبتته (ورش) في الوصل:

١- ﴿كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ بالملك. ٢- ﴿لَتُرْدِينَ﴾ بالصفات.

٣- ﴿تَرْجُمُونَ﴾ بالدخان. ٤- ﴿فَاعْزِلُونِ﴾ بالدخان.

٥- ﴿وَنُذِرٌ﴾ في مواضعه الستة بالقمر. ٦- ﴿وَعِيدٌ﴾ بإبراهيم وموضعين في سورة ق.

٧- ﴿يُنْقِذُونَ﴾ يس. ٨- ﴿يُكَذِّبُونَ قَالَ﴾ بالقصص. قال أبو شامة: وقَّده بقوله ﴿قَالَ﴾، لأن بعده ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾، واحترز بذلك عن ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ الذي ليس بعده ﴿قَالَ﴾ نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ الشعراء، فهذه محذوفة باتفاق في الحاليين. قلت: باتفاق القراء السبعة، لأن (يعقوب) أثبت الياء في الحاليين. ٩- ﴿نَكِيرٍ﴾ بالحج وسبأ وفاطر والملك.

قال أبو شامة: وليس الذي في الشورى من هذا الباب وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾، والضمير في (عَنْهُ وَصَلًا) لـ (ورث)، فهذه تسع عشرة زائدة انفرد بها (ورث)، والألف في (وَصَلًا) ليست ضمير تثنية، فإن الذي تقدم متعدد، أي وصل المذكور عنه، فالألف للإطلاق.

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا

١- ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ﴾ الزمر. حكمها لمدلول (يَدًا) وهو (السوسي). واعلم أن العلماء اختلفوا في شرح هذا الشطر من البيت، وإليك البيان: قال الضباع: أي افتح الياء من ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ﴾ وصلًا، وأسكنها مثبتة وقفًا لـ (السوسي). وقال القاضي في البدور الزاهرة: قرأ (السوسي) بزيادة ياء بعد الدال مفتوحة وصلًا ساكنة وقفًا، وهذا صريح كلام الشاطبي، وذكر السيد هاشم أن فتح الياء لـ (السوسي) وصلًا وسكونها وقفًا ليس من طريق الحرز، بل طريقه الحذف في الحاليين، وهذا ما يؤخذ من النشر صراحة، وعلى هذا ينبغي لمن يقرأ لـ (السوسي) من طريق الحرز، أن يقتصر على الحذف في الحاليين. وقال الجمزوري:

فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا على الدالِ أو ياءِ فكلُّ تنقلاً
 إذا: (السوسي) يفتح الياء وصلًا، وفي الوقف له إثبات الياء وحذفها. وقال السخاوي:
 وقول الناظم (وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا): أشار إلى ترك الحركة باليد، لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يجرِّك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: لا تتحرك في ردِّ ذلك بسبب ما وقع من الخلاف فيه. وقال أبو شامة: ووقع في نقل مذهب (السوسي) اختلاف كثير في

غير التيسير، فرُوي عنه الحذف في الوقف، ورُوي عن (أبي عمرو) نفسه الحذف في الحالين، ورُوي عنه الفتح في الوصل والحذف في الوقف، وأشار الناظم بقوله (وَقِسْفٌ سَاكِنًا يَدًا): إلى ترك الحركة باليد، لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يجرّك يده في تضاعيف كلامه، فكانه قال: لا تتحرّك في ردّ ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف، هكذا ذكر الشيخ - يريد السخاوي - وكان هذا زجر عن سؤال مقدر واعتراض وارد من حيث القياس والجدل، وذلك أن الخلاف محكي عن (أبي عمرو) نفسه في: ﴿فَمَاءٌ آتِنِئَ اللَّهُ﴾ في النمل، والعمل في الاثنین واحد، فعرف الناظم أن من سمع من جهة نظمه أن (السوسي) يقف بياء ساكنة دون (الدوري)، ولم يذكر خلافاً أنه يورد حرف النمل ويطلب الفرق بينهما ويستطيل باعتراضه لأنه وارد فسكنه وثبته بقوله: (وَقِسْفٌ سَاكِنًا يَدًا): أي النقل كذا فلا ترده بقياس وجدل، وهذا معنى جيد وتفسير حسن لظاهر اللفظ، ولكن يلزم منه أن تكون السين من (وَقِسْفٌ سَاكِنًا يَدًا): رمزاً لـ (أبي الحارث) كما لو قال: (باسطاً يَدًا)، فإن الباء حينئذ رمز لـ (قالون)، وإنما المراد من هذا اللفظ بيان قراءة (السوسي) في الوقف وهي غير مبيّنة من هذا التفسير. وقال الجعبري: (وَقِسْفٌ سَاكِنًا يَدًا): أي ذا قوة، أو لا يحتاج إلى تحريك يدك في أثناء جواب المخالف، أو سكن يده لأنك على الحق.

وَوَاتَّبِعُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرُفِ الْعُلَى

١- ﴿وَاتَّبِعُونِي﴾ بالزخرف. حكمها لدلول (حج) وهو (أبو عمرو)، فله إثبات الياء وصلًا فقط. وألف الوصل في (العلّاء) ليست برمز لـ (نافع). قال الجعبري: قلت: اصطلاحه الذي قررناه أولاً يمنع رمزيته، وهو أنه لا يفصل بين الرموز إلا بلفظ الخلاف، فامتنع (العلّاء) أن يكون رمزاً لانفصاله عن (حج) بلفظ غير الخلف.

(استدراك أبي شامة): فأدخل واو العطف على كلمة القرآن ﴿وَاتَّبِعُونِي﴾ وفيها واو، فاجتمع واوان ليحصل حكاية لفظ القرآن، فهو كقوله في أوّل القصيدة:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

كانه قال: وحرف الزخرف الذي هو: ﴿وَاتَّبِعُونِي﴾ أثبت ياءه في الوصل (أبو عمرو)، و(العلّاء) مفعول (حج) وليس برمز، وهو مشكل، إذ يحتمل ذلك، ولا يدفعه كونه فصل بين الرمزین بقوله: (في الزُّخْرُفِ الْعُلَى)، فإن هذا فصل تقييد، فليس أجنبياً فلا يضر، فهو كفصله بلفظ الخلف في أثناء الرمز كقوله:

وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبِّي حَبِيْبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

وكما قد جاء الفصل بالرمز بين تقييدين كقوله:

يُضَاعَفَةُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا سَمًا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثُقْلًا
كَمَا دَارَ وَأَقْصُرْ مَعَ مُضَعَّفَةً.....

فلقائل أن يقول: كما جاز الفصل بين التقييدين بالرمز، كذا يجوز الفصل بين الرمزين بالتقييد، ويؤيد الإشكال أنه قد التزم في خطبته أنه يسمّى الرجال بعد ذكر الحرف، ومتى انقضى ذلك أتى بالواو الفاصلة، والواو لم تأت هنا إلا بعد قوله: (الْعَلَا) في أوّل البيت الآتي، فليته قال:

وَوَاتَّبِعُونِي زَخْرَفَ حَجَّ وَاعْتَلَا.....

أو:

وَوَاتَّبِعُونِي الزُّخْرَفِ اتَّبِعْ فِتَى الْعَلَا.....

ويكون قد أضاف ﴿وَاتَّبِعُونَ﴾ إلى اسم السورة، لأنه لفظ، وكلمة ﴿وَاتَّبِعُونَ﴾ من حروف القراءة فهو كما قدمنا في قوله:

وَأَحْرَثَنِي الْإِسْرَاءَ وَتَبِعَنُ سَمًا
وقوله:

وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءَ وَتَحْتُ أَخُو حَلَا.....

ثم قال الشاطبي:

وَفِي الْكَهْفِ تَسْتَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلًّا

قال الضباع: أي ورد عن كل القراء إثبات ياء ﴿تَسْتَلْنِي﴾ في الكهف كالرسم، وجاء حذفها في الحاليين لـ (ابن ذكوان) على خلاف عنه، وبالوجهين قرأ له الداني على أبي الحسن بن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد وأبي القاسم الفارسي، وهو طريق التيسير، فليعلم. وقال القاضي: (ابن ذكوان) له فيها - أي لفظ ﴿تَسْتَلْنِي﴾ الكهف - الخلف بين الإثبات والحذف وصلًا ووقفًا. قال في النشر: والوجهان صحيحان عن (ابن ذكوان). وقال أبو شامة في معنى قول الشاطبي:

وَفِي الْكَهْفِ تَسْتَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلًّا

يعني: أنه رسم بالياء - أي لفظ ﴿تَسْتَلْنِي﴾ الكهف - فأثبتها الكل وقفًا ووصلًا، وروي عن (ابن ذكوان) حذفها في الحاليين، فإن قلت: من أين يُعلم أنه أراد في الحاليين؟

قلت: هو في التيسير كذلك، وإنما لم يُبَيِّنْ عليه الناظم اتكالا على فهم الذكي، من جهة أنه لا جائز أن يكون أراد أنه حذفها وصلًا لا وقفًا، إذ ليس في هذا الباب له نظير، إذ كل مَنْ أثبت ياءً في الوقف أثبتها في الوصل، ولا يتعكس هذا القسم، ثم لو كان أراد هذا القسم لذكره في سورته، كما ذكر ما يشبه ذلك في الرعد - قلت أي ألفاظ ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالِ﴾

﴿بَاقٍ﴾ و﴿وَاقٍ﴾ - وإذا بطل هذا القسم فلا يجوز أن يُظَنَّ بالناظم أنه أراد عكسه، وهو أنه حذفها وقفًا وأثبتها وصلًا، لأنه لم يذكره مع مَنْ هذا فعله في سائر الباب في قوله: وَتُبْتُ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ وَأُولَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

فبان أنه أراد حذفها في الحالين، وهذه الياء التي في الكهف زائدة على العدة، بخلاف التي في هود فإنها منها، لأن تلك محذوفة رسماً وهذه ثابتة فيه.

وَفِي نُرْتَعِي خُلْفٌ زَكَا.....

١- ﴿يُرْتَعِ﴾ بيوسف. حكمها للدلول (زَكَا) وهو (قَبِل) حيث أثبتها وقفًا ووصلًا بخلف عنه.

(تحريرات مهمة): قال الضباع: ورد خُلْفٌ عن (قَبِل) في إثبات ياء (نرتع) بيوسف - كتبها بالنون على

قراءته - في الحالين، فأثبت الياء فيها عنه (ابن شنبوذ)، وحذفها (ابن مجاهد)، فالإثبات ليس من طريق النظم

فليعلم. نَبَّه عليه في النشر. قال الوافراني:

ابن مجاهد روى الحذف لدى نرتع يوسف لقبيل جلا ثم قال الشاطبي:

..... وَجَمِيعُهُمْ بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ التَّمْلِ يَهْدِينِي تَلًا

﴿يَهْدِينِي﴾ تَحْتَ التَّمْلِ وهي سورة القصص. أجمع القراء على إثبات الياء فيها في الوقف والوصل.

قال الضباع: وجميع القراء أخذوا بإثبات الياء في: ﴿يَهْدِينِي﴾ في السورة التي تحت النمل

- يعني القصص - للرسم، فهي وياء: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ في الكهف، ليستا من الزوائد

لثبوتها رسماً، وإنما ذكرهما للتببيه على خلاف (ابن ذكوان) في ﴿فَلَا تَمْتَأْنِي﴾، وعلى ﴿أَنْ يَهْدِيَنَّ﴾ المتقدمة أوّل الباب هي التي في الكهف لا هذه. قال أبو شامة: وأجمعوا على إثبات ياء ﴿يَهْدِيَنَّ﴾ في القصص، لثبوتها في الرسم، وإنما نص عليها من بين ما أجمعوا على إثباته، لأنه ذكر فيما تقدم من جملة ما اختلفوا فيه ﴿أَنْ يَهْدِيَنَّ﴾، ولم يعين أنها التي في الكهف، فخشني أن تلتبس بهذه، فاستدرك وبين أن هذه مجمع عليها فتعيّن تلك للخلاف، وقد نظم الشيخ -رحمه الله- يريد السخاوي- في الياءات المجمع على إثباتها آياتاً جمعت أشياء مما يشكل منها، ولم يحتج الناظم إلى ذكر غير حرف القصص مما أجمع عليه إذ لا التباس لشيء منه بما ذكره، لأنه استوعب ذكر العدة ببيان مواضعها، بخلاف ما فعل في ياءات الإضافة، فلهذا ذكر المجمع عليه في الأنواع التي لم يستوعب ذكرها مفصلة على ما تقدّم شرحه، ولم يحتج إلى ذكر غير الملتبس بما ذكره من المجمع عليه إسكاناً وفتحاً، هكذا هنا لم يذكر ما أجمع عليه حذفاً وإثباتاً.

(استدراك أبي شامة): ليته وصل هذا البيت بالبيت الذي فيه ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ بيوسف.

..... وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا بِيُوسُفَ وَأَفَى كَالصَّحِيحِ مُعْلَلاً

لأن إثبات الياءين فيهما لقارئ واحد في سورة واحدة، وكلاهما في موضع الجزم وما عطف عليهما مجزوم، أو ليته قدّم هذا البيت على الذي قبله لتصل الياءات المعدودة ثم بذكر الخارج من العدة.

قال د/ سامي عبد الفتاح هلال: يمكن الاعتذار له بأن الموضع الأول ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ ورد بالاتفاق، أما الموضع

الثاني ﴿يَرْتَعِ﴾ فورد بالخلاف، ولعل ذلك كان مسوغاً للفصل بينهما.

ثم قال الضباع: واعلم أن كل من لم يذكر في شيء من هذا الباب فله حذفه في الحالين. قال أبو شامة: فما يصفو من أهل الحذف على الإطلاق أحد غير (شعبة وابن ذكوان).

فَهْدِيْ أَصُوْلُ الْقَوْمِ حَالَ أَطْرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَمَوْنِ اللَّهِ فَاتْتَمَّ حَلْيُ

قال أبو شامة: لمّا تمّ الكلام في الأبواب المسماة أصولاً وأشار إليها بما للحاضر قال:

فَهْدِيْ أَصُوْلُ الْقَوْمِ حَالَ أَطْرَادِهَا

مطردة لمّا دعوتها، أي: انقادت لنظمي طائفة - بإذن الله تعالى- أي: هذه الأصول قد تمت في أبوابها فانتظمت مشبهة (حلاً)، و(الحلى) جمع حلية، وقد ذكر نحو ذلك صاحب

التيسير فقال بعد فراغه من باب الزوائد: فهذه الأصول المطردة قد ذكرناها مشروحة، وأقول: المراد من أفراد الأصول بأبواب قبل الشروع في السور، الفرق بين ما يطرد حكمه وما لا يطرد، والمطرد هو المستمر الجاري في أشباه ذلك الشيء، وكل باب من أبواب الأصول لم يخل من حكم كلي يستمر في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم، وهو في جميع الأبواب ظاهر، وهو خفي في ياءات الإضافة والزوائد، وهو في الزوائد أخفى، فوجهه في ياءات الإضافة أن فيه ما يطرد حمله مثل قوله:

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهُا أَي فَتَحَ (سَمًا) مَا بَعْدَهُ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ. وَفِي الزَّوَائِدِ:

وَكُتِبَتْ فِي الْحَالَيْنِ دُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ وَأَوْلَى التَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا

وَفِي الْوَصْلِ حَمَازٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ

فإن ذلك مطرد في الجميع، وباقي الكلام في البابين أشبه بالفرش منه بالأصول، وشاهده ذكر التاءات المشددة للبيز في الفرش وهي قريبة من الزوائد.

وقال الضباع: أي هذه المسائل المذكورة فيما تقدم قواعد القراء وأصولهم الكلية دعوتها للنظم فأجابت منتظمة حال كونها (حَلًا) أي نفائس.

وَأَيُّ لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ تُنْفَسُ غُطَّلًا قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَظَّمَهَا فَحَفِظَهَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ كَانَ كَمَنْ تَحَلَّى جِيْدَهُ بِعَقْدِ نَفِيسٍ.

وقال أبو شامة: أي أرجو عون الله أيضاً لتسهيل نظم الحروف المنفردة غير المطردة وهو ما سيأتي ذكره في السور، وهو معنى قول صاحب التيسير: ونحن مبتدئون بذكر الحروف المنفرقة. ونفائس جمع نفيس، وأعلاق جمع علق، وهو الشيء النفيس، فمعنى (نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ): أي أنظم حروفهم أنفس نظم، و(غُطَّلًا) أي أعناقاً لا قلائد لها، أي تجعلها ذات نفاسة. وقال صاحب اللآلئ: أراد بـ (حُرُوفِهِمْ) ما سيأتي ذكره في الفرش، والمعنى: أنه إذا نظمها فقرأها من لم يكن متحلياً بعلم القراءة ولا مترتباً به صيرته ذا نفاسة لتحليته بعلمها وتزيتته بفوائدها بعد أن لم يكن كذلك. وقال الضباع: أي أرجو الله لتسهيل نظم قراءتهم المنفردة غير المطردة حال كونها مشبهة نفائس تجعل الجياد الحالية عن زينة نفيسة.

سَامِضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدِّ إِذَا هُوَ حَسْبًا

قال أبو شامة: والمعنى: أني لا أخيب فيما قصدته، لأني اكتفيت به - سبحانه وتعالى - في تمامة ذلك، واستعنت به عليه، فأنا ب - رحمه الله - وما خاب، بل اشتهر ذكره وطاب، وانتفع بما نظمه الأصحاب.

وقال الضباع: أي ساستمر على ما اشترطه من الرمز والقيود، والاكتفاء بالضد عن الضد، وأكتفي بالله في مطلوب، ولن يُحرَم مُجدد في طلبه إذا اكتفى بالله وقال: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾. وإذا قال المحق في شيء: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ فإنه لا يخسر، بل يظفر بأمنيته، وهو قد حسب بقوله: (وَيَا اللَّهُ أَكْتَفِي).

وكمل شرح الأصول بحمد الله ومثته، وهو المرجو لإكمال شرح الفرش بتوفيقه وعونه، فحصل له مراده إلى أن تم إنشاده، والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه الأكرمين أجمعين، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهذا آخر ما يسر الله - تعالى - من الوصول في الكلام على الأصول، وأخيراً أقول كما قال الشاطبي:

(فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَأَفْ مَحْصَلًا)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أسئلة حول (باب ياءات الزوائد)

س: ما الفرق بين ياءات الزوائد وياءات الإضافة؟

س: يبيّن بإيجاز أحكام ياءات الزوائد وقفاً ووصلاً للقراء السبعة في الكلمات الآتية؟

- ﴿يَسْرٍ﴾ بالفجر. ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بالقمر.
- ﴿أَجْوَابٍ﴾ بالشورى. ﴿الْمَنَادِ﴾ بسورة ق.
- ﴿يَهْدِيْنَ﴾ بسورة الكهف. ﴿يُؤْتِيْنَ﴾ بالكهف.
- ﴿تُعَلِّمْنَ﴾ بالكهف. ﴿أَخْرَجْنَ﴾ بالإسراء.
- ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ بطه. ﴿نَبِّغْ﴾ بالكهف.
- ﴿يَأْتِ﴾ بهود. ﴿دُعَاءِ﴾ بإبراهيم.
- ﴿أَتَّبِعُونَ﴾ بغافر. ﴿أَتَيْدُونِ﴾ بالنمل.
- ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بالقمر. ﴿بِالْوَادِ﴾ بالفجر.
- ﴿أَكْرَمِ﴾ بالفجر. ﴿أَهْنِ﴾ بالفجر.
- ﴿فَمَا أَتَنَّى اللَّهُ﴾ بالنمل. ﴿الْمَهْتَدِ﴾ بالإسراء.
- ﴿كَلِّجَوَابٍ﴾ سبأ. ﴿وَمِنْ أَتَمِّعِ﴾ بآل عمران.
- ﴿الْمَهْتَدِ﴾ بالكهف. ﴿تُؤْتُونَ﴾ بيوسف.
- ﴿كَيْدُونَ﴾ بالأعراف. ﴿وَلَا تُخْرُونَ﴾ بهود.
- ﴿فَلَا تَسْتَلِنَ﴾ بهود. ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ بالأنعام.
- ﴿أَشْرَكَتُمْونَ﴾ بإبراهيم. ﴿وَإِنَّمُونِ يَسْأُولِي﴾ بالبقرة.
- ﴿وَحَافُونَ﴾ بآل عمران. ﴿وَأَخْشُونَ وَلَا﴾ بالمائدة.
- ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ بيوسف. ﴿الْمَتَعَالِ﴾ بالرعد.
- ﴿النَّالِقِ﴾ بغافر. ﴿الْتَنَادِ﴾ بغافر.

﴿ دَعَانٌ ﴾ بالبقرة.	﴿ أَلْدَاعِ ﴾ بالبقرة.
﴿ لَتَرْدِينِ ﴾ بالصفات.	﴿ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ بالملك.
﴿ فَأَعْرَبُونَ ﴾ بالدخان.	﴿ تَرْجُمُونَ ﴾ بالدخان.
﴿ وَعِيدِ ﴾ بإبراهيم وموضعين في سورة ق	﴿ نَكْذِرِ ﴾ في مواضعه الستة بالقمر.
﴿ يُكْذِبُونَ قَالِ ﴾ بالقصص.	﴿ يُنْقَدُونَ ﴾ بياسين.
﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ ﴾ الزمر.	﴿ نَكِيرِ ﴾ بالحج وسبأ وفاطر والملك.
﴿ يَرْتَعِ ﴾ بيوسف.	﴿ وَأَتَّبِعُونَ ﴾ بالزخرف.
	﴿ يَهْدِينِي ﴾ بالقصص.

س: ما الكلمة التي أثبت فيها (حزرة) الياء الزائدة وقفاً ووصلاً؟

س: ما الكلمة التي أثبت جميع القراء الياء الزائدة فيها إلا (ابن ذكوان) فله الحذف في الحالين؟

س: ما الكلمة التي لـ (أبي عمرو البصري) الحذف والإثبات وصلاً، والحذف أعدل؟

س: ما الكلمة التي قرأها (قنبل) بالحذف والإثبات وقفاً؟

س: ما الكلمة التي أثبت (الكسائي) فيها الياء الزائدة وصلاً وحذفها وقفاً؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(خاتمة المجلد الأول)

قال العبد الفقير راجي رحمة الوهّاب - قدري بن محمد بن عبد الوهّاب - وهذا آخر ما أرجو من الله قبوله، والحمد لله على إفضاله وإنعامه، والتوفيق لإكمالته وإتمامه، وأسأله - سبحانه وتعالى - أن يحتّم لي ولكم بالإيمان، وأن يمنّ عليّ وعليكم وعلى والديّ وأشياخي وأحبتي بالنظر إلى وجهه الكريم في دار الجنان، إنه ﴿رَبُّهُ وَفَّ رَجِيمٌ﴾ ﴿جَوَادٌ كَرِيمٌ﴾ ﴿وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، ونفع الله صاحبه بالعلم، وزينّه بالحلم بمنّه وكرمه، وأخيراً أقول: وتم بإذن الله المقصود، والأمل المرجو المنشود، وأقول كما قال الإمام الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد:

مَنْ عَابَ عِيّاً لَهُ عَذْرٌ فَلَا وَزْرَا	ينجيه من عزمات اللوم متترا
وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالٌ بِنَيْتِهَا	خذ ما صفا واحتمل بالعفو ما كدرا
إِنْ لَا تَقْذِي فَلَا تَقْذِي مِشَارِهَا	لا تترن نزوراً أو ترى غزرا
وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَأْمُولٍ وَمَعْتَمِدِ	ومستغاث به في كل ما حذرا
يَا مَلْجَأَ الْفُقَرَا وَالْأَغْنِيَاءِ وَمَنْ	الطافه تكشف الأسواء والضررا
أَنْتَ الْكَرِيمُ وَغَفَّارُ الذَّنُوبِ وَمَنْ	يرجوا سواك فقد أودى وقد خسرا
هَبْ لِي بِجُودِكَ مَا يَرْضِيكَ مَتَبَعاً	ومنك مبتغياً وفيك مصطبراً

﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبَّ رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين
وآخر دعوانا:

أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



(فهرس الكتاب)

- ٧ - مقدمة الكتاب ومراجعته ومنهجي
- ١٨ - تعريف بعلم القراءات
- ٢٧ - خطبة الكتاب
- ٧٣ - مصطلحات الشاطبي.
- ١٣٩ - وصايا لأهل القرآن.
- ١٥٩ - باب الاستعانة.
- ١٦٨ - باب البسمة.
- ١٨٧ - سورة أم القرآن.
- ٢٠٥ - باب الإدغام الكبير.
- ٢٥٥ - باب هاء الكناية.
- ٢٧٥ - باب المنة والقصر.
- ٣١٠ - باب الهمزتين من كلمة.
- ٣٣٥ - باب الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما واختلافهما.
- ٣٥٢ - باب الهمز المفرد
- ٣٦٧ - باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.
- ٣٧٢ - مذهب (حمزة) في السكت من طريق أبي الفتح فارس، وظاهر بن غلبون)
- ٣٧٩ - حكم ﴿ءَأْتَنَ﴾ موضعي يونس.
- ٣٩٠ - باب: (وقف حمزة وهشام على الهمز)
- ٤٤٤ - الإظهار والإدغام للحروف السواكن الإدغام الصغير.
- ٤٧١ - باب أحكام النون الساكنة والتنوين.
- ٤٧٧ - باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين.
- ٥٤٨ - باب مذهب (الكسائي) في إمالة هاء التانيث عند الوقف
- ٥٥٧ - باب الرءات.
- ٥٧٦ - باب اللامات.
- ٥٨٨ - باب الوقف على أواخر الكلم.
- ٦٠٢ - باب الوقف على مرسوم الخط.

- باب مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة.

- باب ياءات الزوائد.

(خاتمة المجلد الأول)

٦١٩

٦٥٨

٦٨٤

﴿ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين
وآخر دعوانا:

أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

